الإصلاح التربوى
والشراكة المجتمعية المعاصرة
من المفاهيم إلى التطبيق

تأليف
د. محمد الأصمعى محروس سليم

دار الفجر
للنشر والتوزيع

دار الفجر
للنشر والتوزيع

الإصلاح التربوى والشراكة المجتمعية المعاصرة

من المفاهيم إلي التطبيق

الإصلاح التربوى والشراكة المجتمعية المعاصرة

من المفاهيم إلي التطبيق

تأليف
الدكتور / محمد الأصمعى محروس سليم
أستاذ ورئيس قسم أصول التربية
كلية التربية بسوهاج - جامعة جنوب الوادى

دار الفجر للنشر والتوزيع

2005

الإصلاح التربوى والشراكة المجتمعية المعاصرة

من المفاهيم إلي التطبيق

تأليف : د.محمد الأصمعى محروس سليم

حقوق النشر

الطبعة الأولي 2005 م

رقم الإيداع

13443

الترقيم الدولي I.S.B.N.

977-358-069-5

دار الفجر للنشر و التوزيع

4 شارع هاشم الأشقر ـ النزهة الجديدة ـ القاهرة

ت : 6246252 (00202)   ف : 6246265 (00202)

حديث شريف

قال رسول الله ﷺ :

" اتق الله حيثما كنت وأتبع السيئة الحسنة تمحها

وخالق الناس بخلق حسن"

صدق رسول الله ﷺ

إهداء

إلى مجتمع الأمة في الوطن العربي: أفراداً وجماعات

أهدي هذا الكتاب، ليكون لهم بإذن الله تعالى خارطة الطريق العربية والإسلامية في الإصلاح التربوي من خلال التعاون والالتزام لتحقيق التقدم المنشود، سائلاً الله تبارك وتعالى لي ولهم العفو والعافية في الدين والدنيا، والمغفرة والتقبل في الآخرة، فهو سبحانه الذي يقبل التوبة ويعفو عن السيئات، ويدخل من يشاء في رحمته.

المؤلف

مقدمة الكتاب

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً مباركاً طيباً، كما يحب ربنا ويرضى، والشكر له على عظيم نعمه، أحمده سبحانه، وهو الولى الحميد، وأتوب إليه جل شأنه، وهو التواب الرشيد.

وأشهد أن لا اله إلا الله وحده، لا شريك له، شهادة تستجاب بها عظائم نعمه، ونستدفع بها عوائد نقمه، ونتوخى منها الرحمة لنا (يَوْمَ لا يَنْفَعُ مَالٌ وَلا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ) (سورة الشعراء: الآية ٨٨-٨٩).

وأشهد أن محمداً بن عبد الله عبده ورسوله، وصفيه من خلقه وخليله، صلى الله على عظيم الجاه، وعلى آله وصحبه أجمعين الذين قاموا بحق صحبته، وحفظ شريعته، وتبليغ الدين الحق إلى سائر أمته، فكانوا خير أمة أخرجت للناس، حين تمسكوا بقواعد دينهم الحنيف.

وبعد:

تعيش المجتمعات الإنسانية الآن عصر المعرفة، وتستشرف المستقبل عن طريق تضمين سياساتها المجتمعية نظم الاعتماد وضمان الجودة والرقابة على التعليم، وتوظيف التكنولوجيا للارتقاء بالتعليم والبحث العلمى، وتحسين مستوى المعيشة بين الأفراد.

وفى المجتمع العربى تأتى قضايا تربوية لها الأولوية فى المواجهة، وتنادى آراء عديدة بحتمية الشراكة المجتمعية فى تدعيم هذه القضايا التربوية المطروحة، فقضايا مثل العمل والبطالة تستلزم المشاركة من كافة التنظيمات المجتمعية والمهنية فى مواجهتها وإيجاد الحلول الناجزة لها، ومن ثم يجب أن نعيد صياغة أدوار المؤسسات التعليمية

وأولوياتها، ونراجع برامجها وأنشطتها لتناسب سوق العمل واحتياجات التنمية، مع إعطاء أهمية خاصة للتعليم المهنى، والعمل على تطويره، وتأصيل فكر التعليم المستمر مدى الحياة.

ولتحقيق هذه الشراكة المجتمعية فى تدعيم هذه القضايا فى الإصلاح التربوى نحتاج إلى معرفة ملامح الطريق فى هذا المجال، وقد حاولت بعض الأحزاب السياسية العربية الحاكمة أن تحدد هذه الملامح.

فعلى سبيل المثال وفى ورقة التعليم الصادرة عن مؤتمر الحزب الوطنى الديمقراطى المصرى فى سبتمبر ٢٠٠٢م تم التأكيد على أهمية الإدارة الذاتية للمؤسسات التعليمية وإتاحة فرص التميز والتنويع بينها، وعلى أهمية إعمال قواعد الجودة الشاملة وشروط الاعتماد لهذه المؤسسات وبرامجها التعليمية وما تمنحه من الشهادات التعليمية، وتنادى هذه الآراء بأهمية رفع مستوى الأداء وضمان جودة العملية التعليمية فى المدارس والمعاهد والكليات بكافة أشكالها.

ومن أهم آليات التطوير المقترحة من لجنة السياسات بالحزب الوطنى الديمقراطى فى مجالى التربية والتعليم خضوع كل مؤسسات التعليم فى مصر لمعايير قياس واضحة تقوم بها هيئات اعتماد مستقلة، وتعتمد برامج ونظم تقييم الأداء وضمان الجودة الذاتية بين مؤسسات التعليم، وفى كل مستوياتها، كما بدأت العديد من الدول العربية اعتماد هذه المعايير والبرامج ونظم تقييم الأداء وضمان الجودة فى كافة مؤسساتها التعليمية.

وهكذا بدأ الوعى الخاص بثقافة الجودة ومناخ التطوير المستمر ينتشر فى مؤسسات التعليم العربى من أجل النهوض بالعملية التعليمية لتحقيق التنمية المستمرة للموارد البشرية وبما يتوافق مع متطلبات العصر وتقنياته وبما يهيئ المشاركة الفعالة فى تنمية الموارد وتحقيق النمو والتقدم فى المجتمع العربى.

وفى جانب آخر تتصاعد التحديات التى تواجه الجمعيات الأهلية فى مجال محو

الأمية وتعليم الكبار، وتشير التقارير إلى وجود (٧٢) مليون أمى فى الوطن العـــربى، ووجود (١٢) مليون طفل عربى فى سن الإلزام خارج منظومة التعليـــم النظـــامى، وتتمثل الصعوبات التى تواجه الجمعيات الأهلية من أجل تقديم برامج تعليم الكبار فى صعوبة توفير برامج متطورة وقلة برامج تعليم الكبار الخاصة بـــالمرأة وغيـــاب دور البحث العلمى فى تطوير سياسات وبرامج تعليم الكبار وصعوبة الوصول إلى الفئـات المستهدفة وصعوبة توفير أماكن لتقديم هذه البرامج، مع صعوبـــة توفـــير وســـائل تكنولوجية جديدة لتقديم هذه البرامج. ومن هنا تبرز أهمية الشراكة المجتمعية بين كافة التنظيمات المجتمعية لتحقيق التكامل بين التعليم النظامى وتلك البرامج المســـتحدثة لتعليم الكبار مع مراعاة جودة المحتوى فى هذه البرامج.

وفيما يتصل بشئون البيئة فى المجتمع العربى عامـــة، وفى مصـــر علـــى وجـــه الخصوص، فمصادر التلوث قد زادت وأصبحنا على موعد فى شهور الصيف من كل عام مع ظاهرة السحابة السوداء التى تخنق الأنفاس، وتمطر الأمراض والعلـــل فـــوق الرؤوس، وتصبح الحاجة ماسة إلى شراكة مجتمعية فعالة نتلمس معها الأمل فى أن ترى العيون سماءً صافية بها الأكسجين وليس كلها ثانى أكسيد الكربـــون، فالملوثـــات فى الهواء قد زادت نتيجة دخان المصانع والحرق المكشوف وعوادم السيارات مما ســـاهم فى تفاقم مشكلة التلوث البيئى وإحداث اختناقـــات فى أوقـــات كثـــيرة، وتتعـــالى الصيحات منادية بشراكة مجتمعية فعالة من أجل التحكم فى مصادر التلوث المختلفة، وتخفيف حدتها، فالتعاون بين كافة التنظيمات المجتمعية مطلوب الآن وبشدة من أجـــل مواجهة فعالة لمشكلات التلوث البيئى فى الوطن العربى.

وإذا كانت الأحزاب السياسية تعنى تنظيمات اجتماعية لتحقيق وظائف تنمويـــة وتمثيل المصالح الاجتماعية لأفراد المجتمع والتعبير عنها والتدريب على الديمقراطيـــة والمشاركة وتداول السلطة، فإن الأحزاب السياسية العربية تتهم بأنها مفككة ومتعثرة ولم تحقق أهدافها. وقد شهد مسار العمل الحزبى فى الوطن العربى كبـــوات كثـــيرة،

ودخل فى مآزق عديدة، فبعض هذه الأحزاب السياسية غير متماسكة داخلياً، وأخرى غير معروفة خارج مقراتها وتواترت الانتقادات حول مدى قدرة هـذه الأحـزاب السياسية على إحداث الشراكة المجتمعية الفعالة فى مواجهة العديد من قضايا الوطـن، ومن بينها بالطبع قضايا التربية والتعليم. فلدينا فى مصر -على سبيل المثال- سـبعة عشر حزباً سياسياً من بينها الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم، إلا أن معظـم هـذه الأحزاب السياسية تتميز بغياب أنشطتها عن الساحة المجتمعية، وتعـانى صراعـات شخصية من أجل ارتقاء الكراسى العليا بها.

ولأسباب عديدة ومتداخلة هناك نظرة سلبية من الرأى العام العـربى للحيـاة الحزبية فى مجملها، فالأحزاب السياسية غير متواجدة فى الشارع، ولا تسعى لنشـر مبادئ المحافظة على البيئة، كما أن بعض المشتغلين بالعمل السياسى يعتبرون عملـهم السياسى مهنة للارتزاق، وهذا من ضمن عوامل ضعف العمل السياسى فى المجتمـع العربى، إضافة إلى قانون الطوارئ الذى يؤدى لعدم مباشرة كافة ألـوان النشـاط السياسى فى الشارع فى أمن وأمان، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية التى يعانى منـها المواطن فى معظم البلدان العربية وارتفاع معظم أسعار السلع الحياتية المرتبطة بالمواطن ومعيشته وتربيته لأولاده.

ورغم زيادة أعداد النقابات المهنية والعمالية فى النظام السياسى والاجتمـاعى والاقتصادى العربى، فإن هذه النقابات المهنية والعمالية تواجه العديد من المشـكلات التى تعوقها عن أداء مهامها بكفاءة واقتدار، وأغلب هذه النقابات المهنية والعمالية فى البلدان العربية تنظيمات هشة يغلب عليها الطابع الخدمى، وأدوارها فى المجتمع يغلب عليها الطابع الإلحاقى، أو ما يعرف بمناقشة المشكلات بعد حدوثها، ويقتصر الأمـر عند حد النقاش، أما المشاركة فى الحل، وتبنى ما تتوصـل إليـه حلقـات النقـاش كسياسات تأخذ بها الحكومات لمواجهة هذه المشكلات فما زالت أحلامـاً تـراود الكثيرين. كما أن آليات الشراكة الفعالة بين هذه النقابات المهنية والعمالية وبقيـة

التنظيمات الاجتماعية ما زالت غائبة عن ميدان العمـــل السياســـى والاجتمـــاعى والاقتصادى فى مجتمع الأمة فى الوطن العربى.

ومن أجل تحقيق التنمية الثقافية والمهنية الفاعلة للمواطن العربى، ومـــن أجـــل تفعيل دور المواطن العربى الملتزم، ومن أجل نجاح مشروعات تطوير التعليم وإعمـــال قواعد الجودة الشاملة وشروط الاعتماد للبرامج التعليمية المختلفـــة فى المجتمعـــات العربية، ومن أجل ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم فى الوطن العربى وتنويع مصـــادر تمويله، نحتاج إلى خارطة طريق توضح كيف يصبح المجتمع المدنى العربى مجتمع أمـــة أقوى وأنشط، قادر على الإسهام فى عمليات التحول الاجتماعى والاقتصادى، وربما السياسى وتداول السلطة فى المنظور الزمنى غير البعيد، إضافة إلى تعظيـــم وجـــود شراكة مجتمعية فعالة فى مجتمع الأمة العربى تتبنى النظرة الكليـــة فى التعـــامل مـــع مشكلات المجتمع فى الوطن العربى.

ومن خلال الخبرات المعاشة يمكن القول أن مجتمع الأمة فى معظم البلدان العربية الآن، وفى أغلب تنظيماته الحزبية والمهنية والعمالية، وجمعياته الأهلية، لا يعتمد عليـــه كقوى دافعة للتغير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى، وقد أشارت رؤى صحفيـــة عديدة إلى أن مجتمع الأمة العربية ينهج "نهجاً إصلاحياً" أكثر منه نهجاً للتغيير، فـــلا تعظيم لقيم المبادرة ولا قبول للآخر، وإدارة الخلافات فى وجود ديمقراطى حلم بعيـــد المنال، ونقد الحكومة والحاكم من المحرمات.

ويسعى الكتاب الحالى إلى تلمس خارطة طريق عربية إسلامية للإصلاح التربوى تجيب عن تساؤلات ثلاثة: أولها يتعلق بنمط الشراكة المطلوبة بين التنظيمات المجتمعية العربية لتوفير الإسهامات الضرورية من أجل تدعيم جوانب التنمية الثقافية والمهنيـــة المستمرة لدى أفراد المجتمع العربى. والتساؤل الثانى لهذا الكتاب يجيب عـــن نمـــط الشراكة المطلوبة بين التنظيمات المجتمعية العربية لتوفير الإسهامات الضرورية من أجل تدعيم عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربى، أما التساؤل الأخير الذى تجيب عنـــه

خارطة الطريق الحالية فى هذا المجال فيدور حول نمط الشراكة المطلوبة بين التنظيمات المجتمعية العربية لتوفير الإسهامات الضرورية من أجل توفير التمويل وترشيد الكلفة فى مجال التعليم العربى بصفة عامة، والتعليم فى المجتمع المصرى على وجه الخصوص..

وقد جاءت خارطة الطريق ومعالمه فى الإصلاح التربوى ء نمط الشراكة المجتمعية المطلوبة فى تدعيم القضايا التربوية المعاصرة فى المجتمع العربى متمثلة فى الإجابات عن هذه التساؤلات الثلاثة خلال هذا الكتاب. والذى تضمن ستة فصول وخاتمة، تناول الفصل الأول منها مفهوم الشراكة المجتمعية بين الإحجام والإقبال. أما الفصل الثانى فقد أوضح أهم القضايا التربوية المطروحة للنقاش الآن فى المجتمع العربى، واستعرض الفصل الثالث والرابع والخامس الشراكة المجتمعية المعاصرة والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد، وتنمية عوامل الالتزام بينهم، إلى جانب تنويع مصادر تمويل التعليم وترشيد الكلفة وتحديد الربحية فى مجاله، أما الفصل السادس والأخير فقد استعرض نمط الشراكة المجتمعية المطلوبة فى تدعيم القضايا التربوية المطروحة فى الوطن العربى، وجاءت خاتمة الكتاب لتبرز المزيد من الشراكة المجتمعية الفعالة فى تدعيم القضايا التربوية المعاصرة فى مجتمعنا العربى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين



الفصل الأول

مفهوم الشراكة المجتمعية

بين الإحجام والإقبال

- المقدمة
- الشراكة المجتمعية وضرورتها العصرية
- مصطلحات مفتاحية للدلالة عن الشراكة المجتمعية وأطرافها المدنية الفاعلة
- الشراكة المجتمعية منبع العديد من الدراسات
- خاتمة الفصل

الفصل الأول

مفهوم الشراكة المجتمعية بين الإحجام والإقبال

١- المقدمة:

تؤدى التربية أدواراً هامة فى تحسين عمليات النمو الاقتصادى والاجتماعى ورفع مستويات إنتاجية العمل وتقليل مشكلات التخلف، ومواجهة مشكلات الفقر فى الكثير من دول العالم. وبناءً عليه ينظر إلى قضايا التربية والتفكير فى مواجهة مشكلاتها كقضايا مجتمعية لا تقتصر مواجهتها على مؤسسات اجتماعية بعينها وإنما تتكامل جهود كل التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى المجتمع لدعم القضايا التربوية التى تواجهه وبما يمكن التربية من أن تكون فعالة فى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وإرساء مبادئ الديمقراطية بين الأفراد[١].

ومن بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية المنتظر منها أدوار تربوية الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية، وقد أشارت دراسات سابقة[٢] إلى أن الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية تشارك المدرسة والأسرة ودور العبادة ووسائل الإعلام وباقى مؤسسات التربية النظامية وغير النظامية فى تنمية رأس المال البشرى- أى فى إعداد الفرد المنتج القادر على تحقيق الرقى والتقدم لمجتمعه فى العصر الحديث، الفرد القادر على استيعاب عصر العولمة بكل ما تفرضه من شروط سياسية مثل الالتزام والديمقراطية وحقوق الإنسان، وقيود اقتصادية مثل الخصخصة وحرية السوق، والدقة فى العمل، إلى جانب صياغة قيم ثقافية عالمية فى المجتمعات الإنسانية.

ويسود العالم تصاعد للثقافة العالمية، إلى جانب التطور العلمى والتقنى الذى رافق هذا التصاعد فى مجرى العلوم والتحول نحو الابتكار والإنجاز على وجه الخصوص منذ بداية النصف الأخير من القرن العشرين، أى بعد خروج العالم من الحرب العالمية الثانية لا سيما الدول المتقدمة بالذات. وفرض هذا الصعود الثقافة

الغربية بكل ما تتضمنه وتنطوى عليه من قيم روحية كـــانت أو ماديـــة وتبوتقـــت الثقافات المحلية فى توجيه عالمى نحو مصاف هذه الثقافة التى باتت إلزامية بشتى وسائل مفاهيمها وإفرازاتها، وأخذت تشكل منظومة فى إطار حضارى علمى فى ميكنة جديدة بآلياتها وتقنياتها حيث إن المفاهيم المستجدة تمخضت بالعلوم وأنجبت ميكنة التقنيـــة الحديثة والتكنولوجيا التى ارتبطت ارتباطاً مباشراً بالحياة اليومية.

وقد فرضت هذه المنظومة توسعاً سريعاً وجديداً لتتحول إلى عصر يتدفق بسرعة الإنجاز والابتكار مما أدى إلى تراجع أصحاب الحضارات العريقة أمام هذا الزحـــف الصاعد الذى دحض أمامه كبرى الحضارات، والتى كانت يوماً من الأيـــام مصـــدر الحكمة والمعرفة.

إن التصاعد العلمى والتكنولوجى لم يؤدى إلى صعود الثقافة الغربية وانتشـــارها إلى مصاف السيادة العالمية فى كل بقاع العالم فحسب، بل جعل لها شأن على عقـــول الشعوب وهيمنت بمفاهيمها وتقنيتها فى كل ما يظهر من إنتاج ثقاف فى كل مكان من بقاع الأرض، ولاشك أن هذه الهيمنة الثقافية هى الإشارة إلى تحول العالم إلى ثقافـــة وعلوم تعطى القيم الإنسانية أحقيتها وتفتح الطريق أمامها، علاوة على ذلك تغذيـــها بكل جديد يطرأ على الساحة لتجسيدها فى موضوعية عمومية كى تجتاز الإقليميـــة والحدودية وتحطم الحواجز والموانع ولكى تلتقى الشعوب فى ماهية واحدة، أى مـــا يفكره الإنسان هنا هو ما يفكره الإنسان هناك.

والحجة هنا أن المطلب الإنسانى واحد لا يتجزأ من إنســـان إلى إنســـان وإن اختلفت إقليميته أو عرقه أو لونه أو مذهبه، فالماهية لاشك أنها واحدة يستفيد الكـــل منها وينتفع كل إنسان من إنجازات الآخر فالكل متمم ومكمل للخط الإنسانى وكـــل ما صعد الإنسان بتلك الإنجازات تحول أكثر إلى العالمية وحطم الحواجز والســـدود والقيود.

ويأتى ذلك الإنجاز الأكثر تعبيراً للإنسانية لأن مصدره هو ذلك الإنسان المبدع

الذى احتوته الإنسانية.وهكذا تصبح المشاركة فى المعرفة والثقافة مرتبطة بالقدرة على استيعاب النظم العقلية والمعرفية العليا، ومن الطبيعى أن يدخل الصعـود (العلمـى) الغربى إلى هذا الموقع بأنماطه الفكرية والمعرفية والتقنية ويشكل هذا الدخول فى كـل جوانب الحياة ثورة علمية فى الرؤى والمفاهيم والمبادئ والأهداف والدوافع والمطامع والتطلعات البشرية، ومن الطبيعى أيضاً أن تواكب هذه النشأة العلمية حركة توسعية لتحتل مكانتها فى نطاق الثقافة والمعرفة وتغربلها فى غربال المستجدات ويسقط منـها كل ما هو آيل للسقوط ويبقى الصالح منها، يأتى ذلك الصالح بـإفرازات جديـدة وبمفاهيم تختلف عن كل ما تلاشى واندثر من تلك المعوقات التى لم تتفق ولم تنسـجم مع روح كل جديد يطرح على الساحة، وهنا تتجدد الأفكار بمعرفة تقنية تكنولوجيـة وتستمر الثقافة الصاعدة فى الصعود للقضاء على الثقافات الأخرى المعوقة لها ومن هنا تنطلق قوة الإلهام الكامنة فى الشعوب وتستحوذ بهيمنتها صياغة مفـاهيم وثقافـات أخرى وبهذا تتجد مفاهيم العالم بين آن وآخر وتستكمل مسيرة التقـدم وتتحـول وتنتقل من مواد أولية وتكبر رويداً رويداً وتتضخم دون أن يشوبها أى شائبة، وبالتالى تتحول مما كنا عليه إلى ما أصبحنا عليه، ومن ثم تصبح هذه الإفـرازات الجديـدة القادرة على إيجاد مستجدات أفكار تتلوها أفكار للصعود نحو درج متفاعل بحيوية مع الواقع الحديث، وتسير إلى الأمام دون أن تتراجع لأنها دائماً تـؤدى إلى إفـرازات جديدة مثمرة المنافع لرفع مستوى الإنسان إلى الأفضل، ميزها لا تنظر إلى الوراء ولا تعود إلى الماضى، الماضى لم يكن عندها سوى ذكرى وتستمر ببراعتها الخلاقة لتوفـر للإنسان كل ما يطمح له ويريده.

ولاشك أن الطموح لكل ثقافة صاعدة أو نازحة إلى الهيمنة العالمية تتموضـع فى ثقافة إنسانية تتجاوز حدود المجتمعات المحلية وهذا من خصائص السيطرة ذاتها وهـى تطمح دائماً بالتعريف إلى أن تكون عامة وشاملة وتؤمن بأن الفكر الإنسانى لا يتجزأ، ومتى ما نجحت الثقافة فى إظهار نفسها إنها تخدم نفسها كثقافة كونية إنسانية شـاملة ألغت كل ما يعوقها من رواسب تلك الثقافات رفضت عليها لأنها لم تعد تتوافـق ولا

تتفاعل ولا يمكنها الصراع على الظهور مع الحداثة بهذا المظهر الكونى وهـــو طبعـــاً الرهان الأساسى للثقافة لأنه يؤكد صلاحيتها فى نظر الشعوب التى تحملها أو تؤمن بها والشعوب الأخرى التى عزلت نفسها بنفسها عن هذا التقدم، ومن هنا ترجع رؤيـــة كل تبادل فى العلاقات بين الثقافات القائمة فى حقبة معينة سابقة تحمل فى طياتها تهديداً للبعض ومكاسب للبعض الآخر. وبقدر ما تنجح الثقافة فى احتلال عقـــول عالميـــة وتتراجع الثقافات الأخرى أمامها وتتقوقع وتتموضع الثقافات الجديدة مكانها وتؤدى بذلك إلى ازدياد واقع تأثيرها فى عمق الإنسانية وتمس هنا كل وظائف حواس الإنسان الحيوية وكذلك الهوية والذاتية وما يتعلق بها من إنتمائية أو تقليدية لتحويلها وتجديدها فى عالمية تفتح أمامها الطريق دون أن تكترث لهويتها أو بالتالى لجنســـيتها وبصـــرف النظر عن عرقها ولونها تسير تصاعدياً دون أن تحجبها حدود أو تردها سدود، فبقـــدر ازدياد انتشار الثقافة الغربية عبر أنماط وسبل الحياة وكثافة الإنتاج العلمى وبقدر مـــا تفرضه نفسها كمحرك وقائد عمليات التجديد والإنتاج، تعيـــد تشـــكيل الواقـــع الاجتماعى والفكرى لدى الشعوب الأخرى بين الحين والآخر على غرار المستجدات والتجديدات وذلك مما يؤدى إلى انحدار الثقافات القومية، حيث تميل إلى الـــتراجع والانكماش بالعزلة والقطيعة لاعتبارات وادعاءات أن هذه الثقافة لم تعد تتوافق مـــع الواقع الجديد ومع التحول والتطور المجتمعى لتلك الثقافات والتى لا تنسجم مع روح الثقافة العالمية باعتبارها محلية بحتة ولا يمكن لها السير قدماً إلى جانب الثقافة العالميـــة التى رفضت الهوية من قواميسها باعتبار الثقافات المحلية باتت قديمة ومحدودة بالمقارنـــة مع هذا الواقع والتجديد. وإذا ما حاول أصحاب هذه الثقافات التمسك بأهدابهـــا فمما لاشك فيه أنها ستفقد محوريتها رويداً رويداً، وبالتالى سوف تتقهقر بتراجعـــها وتنقرض وتتلاشى نتيجة عجزها عن تلبية حاجات المجتمع وافتقادها وحدة التكـــامل والرؤية. وعندئذ تدخل الثقافة العالمية لسد الفجوات التى سببتها هشاشـــة الثقافـــة القديمة ولتحقيق النهوض ورفع مستوى المجتمع بثقافة ووعى يتوافـــق مـــع التطـــور الحديث، وفى حالة إحلال هذه الثقافة العالمية مكان الثقافات المختلفـــة واســـتقطاب

الجهود المبدعة النشطة فى حقول العلم والمعرفة، فلا شك فى أن تتبلور فاعليات هــذه الثقافة وتتفاعل وتتموضع فى مواقع فاعليتها بالإيجاب مع المجتمعات التى انقرضــت ثقافتها ولم يبق أمامها سوى الثقافة التى حلت مكانها باعتبارها الثقافة الوحيدة الحيــة الملهمة للفكر والعقل لكى تأتى بإنتاج علمى وثقافى ومعرفى يعبر عن إبداعية وقــدرة على المشاركة مع الثقافة العالمية الأخرى والوصل والتواصل والاتصال بما يؤكد عالمية ثقافته، فكل تجاوز ثقافى يؤدى إلى تقديم أكبر لصانعها، وتسقط بــالطبيعى فى هــذه الحالة القيم الثقافية للثقافة الآيلة للسقوط التى لم تلعب دوراً إيجابياً أو غير قادرة على هذا الدور أو لعبت دوراً ولكن لا تستطيع إيضاح ما ترمى إليه أو الاستمرار. وهكذا تحقق الثقافة الصاعدة انتشاراً خارج أرضها ووطنها الأصلى وترتقى من حين لآخــر، لتصبح ثقافة للشعوب الأخرى. عندئذ لم تستطع هذه الشعوب أن تفكر بذاتها ولا فى موضوعاتها من خلال المفاهيم التى تفرضها الثقافة الزائرة والعلوم الجارفة لهذه المرحلة من مراحل التغيير والتحول لأنها تمتلك الرؤية البعيدة والبعــد التــاريخى فى جميــع عناصرها التى تعمل لتصعيدها، فهنا يكون وعيها لذاتها مصــدراً لهيمنتــها وفرضــاً لمنظومتها. وليس من الضرورى أن تؤدى هذه الهيمنة الثقافية إلى إزالة الثقافات المحلية كلياً من الوجود بل يمكن أن تضيف إليها أو تنقص منها أو تغيرها بمــا يناســب أو يتناسب مع أصحابها من ذوى العاهات الثقافية وذلك من خلال منظور خاص تنظــر منه الثقافة العالمية وطبقاً لما يقتضى التمهيد لفرض ثقافتها بعد فترة وجــيزة ومــن المعروف تاريخياً أن كل هزيمة تتكبدها مجموعــة بشــرية تنعكــس مباشــرة علــى أيديولوجيتها أو اعتقاداتها فتدفعها إلى التشكيك فى صلاحية هذه الاعتقادات والقيــم التى تنبع منها والاقتداء بها وبالتالى تقوم السيطرة الغربية –من خلال قنوات ثقافتها– بتفكيك القوميات وتمزيقها إلى جماعات تخضع لهذه الثقافة العالمية مع الاســتمرار فى توسيع دائرتها وتعميق الشعور بأهمية ما تؤديه هذه الثقافة العالميــة ويــزداد إيمــان الشعوب الضعيفة بعجزها وضعف ثقافتها لمواجهة تلك الثقافات ويترسخ فى ذهنــها النزوع والاقتداء بالبرامج الثقافيةوالثقافة والتكنولوجيا الغربية، هذا من ناحية، ومن

ناحية أخرى فمن بين قضايا التربية الهامة للفرد وللمجتمع على السواء من أجل تحقيق التقدم المنشود الاهتمام بالتنمية الثقافية المستمرة، إلى جانب تنمية جوانب الالتزام بين الأفراد بما يؤدى إلى تحقيق عوامل الانضباط المجتمعى فى كافة مرافق المجتمع وبين أفراده، إلى جانب الاهتمام بعوامل التنمية المهنية بين أفراد القوى البشرية العاملة، فالقرن الحادى والعشرون سيفرض شروطه على كافة الدول – النامية والمتقدمة على حد سواء – من حيث رفع مستوى إنتاجها كماً وكيفاً حتى يصل إلى مستوى المعايير الدولية.

ولن يتاح لمجتمعات الدول النامية فرص المنافسة الكونية إلا إذا سارت فى طريق التكنولوجيا والإبداع من خلال هذه التكنولوجيا باعتبارها ليست أدوات متطورة فقط بقدر ما هى نسق اجتماعى متطور ومتكامل ويعتمد على نظام تربوى متطور فى هذا المجتمع أو ذاك.

كما أن التطورات العلمية والتكنولوجية السريعة والمتلاحقة التى يمر بها العالم الآن بصفة عامة والمجتمع المصرى بصفة خاصة فى العديد من مجالات الحياة والعمل والإنتاج تتطلب ضرورة المراجعة الشاملة لأهداف مجتمع الأمة وتنظيماته الاجتماعية والمهنية، وذلك حتى يمكن تفعيل إسهاماتها وزيادة الشراكة بينها كمدخل رئيسى لإصلاح نظم التربية والتعليم فى المجتمع. وفى هذا الصدد يشير (شكرى عباس حلمى، ومحمد جمال نوير)[٣] إلى ضرورة قيام النقابات والاتحادات المهنية والعمالية بدورها فى تدريب وإعداد القادة، وفى الوقت نفسه يجب أن تشارك فى تقديم النظم التربوية للعمال، بالإضافة إلى مسئولياتها فى نشر الوعى الوطنى بين صفوف أعضائها.

وعلى الجانب الآخر تعانى الدول النامية نقصاً فى الموارد التى توفر فرص التربية والتعليم ذى الجودة العالية لدى الشعوب التى ينمو بها السن المدرسى بسرعة، والحل الجزئى لهذه المشكلة هو ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم، والبحث عن موارد مالية إضافية جديدة من أجل التوسع فى إنشاء المدارس وتحسين الجودة فى التعليم، وهنا

يصبح مجتمع الأمة – بكافة تنظيماته وكياناته ومؤسساته– مطالباً بالإسهام فى توفير التمويل اللازم وترشيد النفقات التعليمية من أجل إشباع حاجات الأفراد والجماعات وتجويد إعدادهم لسوق العمل، وإذا كانت الأسرة والمدرسة تعنيان بالنفقات التعليمية المباشرة لتحقيق أهداف التربية والتعليم، فإن تنظيمات اجتماعية ومهنية أخرى فى المجتمع يجب أن تتفاعل معها وتتعاون فى تقديم خدمات تربوية ونفقات مالية إضافية لتحقيق الأهداف التربوية المرجوة للتكيف مع التغيرات الاجتماعية والثقافية فى المجتمع ومسايرة التقدم العلمى والتكنولوجى المتلاحق.

وفى ظل الأزمات الاقتصادية التى تعانى منها حكومات بعض الدول العربية لجأت هذه الحكومات إلى طلب العون والمساعدة من تنظيمات اجتماعية ومهنية عالمية والتى اتفقت حكوماتها– أى حكومات هذه التنظيمات العالمية– فى القمة التى أطلق عليها (قمة الأرض) عام ١٩٩٢م على تخصيص (٠,٦٧%) من إجمالى الناتج القومى لهذه الدول المتقدمة *(G.N.P.)* كمعونات مالية للإنفاق على تحسين التربية والتعليم فى الدول الفقيرة، ومنذ عام ١٩٩٧م ونتيجة لظروف ترشيد الإنفاق فى هذه الدول الكبرى، تم تخفيض هذه النسبة إلى الثلث (٠,٢٢%) من إجمالى الناتج القومى لكل منها، ونتيجة لهذا تأثر الإنفاق فى مجال التربية والتعليم فى الدول العربية والمتلقية لهذه المعونات المالية، فنقصت المعونات الدولية المقدمة من التنظيمات المجتمعية العالمية للدول الأفريقية –ومن بينها الدول العربية فى هذه القارة– بمقدار (٣,٧ بليون دولار أمريكى)[٤].

كما لجأت حكومات الدول الفقيرة إلى التنظيمات المالية العالمية مثل البنك الدولى مطالبة بقروض لدعم الإنفاق فى مجال التربية والتعليم، غير أن هذه القروض من البنك الدولى بدأت تتناقص سنوياً، فبعد أن كانت هذه القروض المقدمة من البنك الدولى لدعم الإنفاق التربوى فى الدول الفقيرة تبلغ (٧١٣ مليون دولار أمريكى) فى المتوسط سنوياً منذ عام ١٩٩١، أصبحت (٦٥٣ مليون دولار أمريكى) سنوياً منذ

عام ١٩٩٨م، خصص منها (١١%) لدعم الإنفاق على التعليم فى أفريقيا، بينما خصص (٣٣%) من إجمالى هذه القروض لدعم تمويل التربية والتعليم فى أمريكا اللاتينية[٥].

ورغم وجود العون من التنظيمات الاجتماعية والمهنية الدولية للإنفاق على التربية والتعليم، استمرت الدول المتلقية لهذا العون تعانى من المشكلات التربوية، ويقدم (نويل ماكجين)[٦] مثالاً من أمريكا اللاتينية، حيث يرى أنها تلقت (١٢ بليون) دولار أمريكى، قدمت إليها من التنظيمات الدولية كقروض ومعونات فى العقد الأخير من القرن العشرين، ورغم ذلك فما زالت القضايا الكبرى فى مجالى التربية والتعليم بدون حل، وقدم (نويل ماكجين) تفسيره للفشل الواضح للعون الدولى فى الإنفاق على التربية والتعليم فى دول أمريكا اللاتينية، وهو أن الحكومات تستخدم هذا العون الدولى فى تمويل التربية والتعليم بديلاً عن إنفاقها الخاص فى هذا المجال، كما فشلت المشاريع التربوية التى تم تمويلها عن طريق القروض فى الحصول على نتائج تربوية طيبة، كما حدت التكلفة المباشرة العالية من قدرة الدول على القيام بأنشطة تربوية أخرى أكثر أهمية، كما أن الاعتماد على المعونة من التنظيمات الاجتماعية والمهنية الدولية فى الإنفاق على التربية والتعليم ساهم فى فشل تنمية القدرات المحلية اللازمة لتحسين أحوال التربية فى هذه المجتمعات.

وقدم (أوبالى سيديرى)[٧] تجربة بنجلاديش، وكيف أن البنك الدولى -باعتباره التنظيم الدولى المانح لدعم قضايا التعليم والتربية هناك أضر- بقطاع التعليم الأساسى فى بنجلاديش، والذى كان يعمل بصورة جيدة قبل التطوير التربوى هناك.

وفى مصر ظهرت الدعوة إلى أنه يجب ألا تلغى الإعانات المالية المقدمة من التنظيمات الاجتماعية والمهنية الدولية مسئولية المجتمع المصرى والحكومة المصرية فى الإنفاق على جوانب التربية والتعليم، لأن هناك خطراً محتملاً يتمثل فى انتشار "مرض الاعتماد على تلقى الأموال من الغير"، ومن ثم قد تتوقف البرامج التربوية بمجرد

توقف المساعدات الدولية[٨]. ولعل هذا يفسر التباطؤ والتوقف النسبى عن بناء مدارس وأسوار مدارس جديدة تم هدمها فعلاً خلال الأعوام الأخيرة من القرن العشرين بمجرد ضعف التدعيم الدولى فى الإنفاق على شئون التربية والتعليم فى مصر فى هذه الفترة.

وقد تعالت الصيحات حول صناعة القرارات التعليمية وكيفية تنفيذها، ففى الأغلب الأعم أن القرار التعليمى لا يستطيع القائمون على تنفيذه إبداء الرأى فيه ونقده بصوره واضحة، وإن نقدوه أو أبدوا رأياً فيه فإنه لا يؤخذ بكلامهم ولا يلتفت لملاحظاتهم. وهذا ترك الساحة التربوية فى أمس الحاجة إلى رأى أفراد الأمة – من خلال تنظيماتها المجتمعية المتعددة– فيجب أن يُسمع كلامهم وتؤخذ آراؤهم بجدية كاملة. فكم من مرة اعترض القائمون على تنفيذ بعض القرارات الوزارية فى مجال التربية والتعليم فى مصر، فلم يلتفت إليهم، ولما أن نوقشت هذه القضايا التربوية على مستوى الأمة أصبح لها دوياً مسموعاً وتغيرت هذه القرارات مثل عودة الصف السادس الابتدائى، ثم التفكير فى العدول عن العودة، وتعديل نظام الامتحانات المتوازية التى رغبت وزارات التربية والتعليم العربية فى تجريبه فى بعض السنوات الدراسية. وهذا كله يدل صراحة على احتياجنا إلى نمط شراكة مجتمعية فعالة فى أمتنا العربية لتدعيم قضايانا التربوية المطروحة الآن للنقاش.

والآن، وأمام التحديات التى تفرضها العولمة، وخطورة المرحلة التى يمر بها العالم العربى، والتى تتسم بالعديد من هذه التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها مما يؤثر على أمن العالم وسلامة البشر، تبرز مجموعة من الشروط التى تشكل فى جملتها توجهات عامة للدخول فى حوار وتعاون حضارى مثل ندية الحوار واعتماد المساواة بين الأطراف المتحاورة، وضرورة نقد الذات على مستوى الفرد أو الجماعة للارتقاء بمستوى الحوار وتفعيله، ونشر ثقافة الحوار وبث مفاهيمه وغرس مبادئه فى عقول أفراد المجتمع، وتوظيف أجهزة التنظيمات الاجتماعية لتحقيق

توجهات هذا الحوار الحضارى[٩]

وفى ضوء ما سبق، فالتنظيمات الاجتماعية والمهنية فى المجتمع العربى مطالبة بتفعيل أدوارها وتجويد شراكتها فى مجالى التربية والتعليم، فهناك شكوى من الاستخدام غير الفعال لما يخصص من إنفاقات فى مجال التربية والتعليم، وهناك ضعف فى البنيات المؤسسية الموكل إليها أمور الإنفاق فى هذا المجال، وهناك ضرورة فى ترشيد الإنفاق التربوى، كما أن هناك ضرورة فى البحث عن شراكة فاعلة بين التنظيمات المجتمعية من أجل أن يحدث تكامل للجهود بين كافة الكيانات والتنظيمات الاجتماعية والمهنية- الحكومية منها والأهلية والدولية- من أجل تحقيق هذا الترشيد المطلوب فى الإنفاق على أمور التربية والتعليم فى الوطن العربى.

ونهتم هنا بتوضيح خارطة طريق عربية إسلامية نحدد من خلالها أهم الإسهامات الضرورية التى ينبغى أن تقوم بها التنظيمات المجتمعية العربية مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية فى دعم القضايا التربوية الهامة والتى تدور حول التنمية الثقافية وتنمية جوانب الالتزام والتنمية المهنية المنشودة بين الأفراد، إلى جانب ترشيد الإنفاق وتحقيق الانضباط فى المؤسسات التربوية العربية، كما نأمل – من خلال خارطة الطريق العربية الإسلامية هذه- فى توضيح مدى تعاون التنظيمات الاجتماعية والمهنية والشراكة القائمة بينها فى المجتمع العربى، وهل هى فعالة من أجل مواجهة هذه القضايا التربوية، ويتحقق هذا الأمل من خلال مقارنة إسهامات هذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى الوطن العربى بمثيلاتها فى بعض الدول المتقدمة، وبعض الخبرات الدولية الأخرى، وكيف تحدث الشراكة بين التنظيمات المجتمعية والمهنية فى العالم المعاصر من أجل دعم القضايا التربوية المعاصرة، وبما يفيد خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية فى تحديد تصور لنمط شراكة فعالة بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية – وعلى الأخص الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية العربية فى دعم قضايا التربية فى المجتمع العربى. فالخطاب

السياسى فى الوطن العربى الآن يؤكد على الدوام عن أزمة يعانيها النظام التعليمى العربى، ويدعو الجميع للشراكة الجادة مع وزارات التربية والتعليم من أجل النهوض بأمور التربية والتعليم ومواجهة قضاياها الملحة فى المجتمعات العربية.

٢- الشراكة المجتمعية وضرورتها العصرية:

إن التغيرات الناشئة عن التقدم العلمى وتطبيقاته التكنولوجية، وما يصاحبه من قابلية الفرد والجماعة لإدراك المنجزات الحضارية لهذا التقدم يستلزم بالضرورة أدواراً لكافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى بناء شخصيات أبناء الأمة وتكوينهم ثقافياً ومهنياً، وهذه الأدوار يجب توضيحها وتجديدها من وقت لآخر فى ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى تواجه أى مجتمع. وطالما أن الحياة من حولنا فى تغير مستمر، فلا بد من تنمية ثقافية لشبابنا، وبناءً عليه فإن على كافة التنظيمات التعليمية والاجتماعية والمهنية أدواراً ثنائية الأبعاد -كما يراها (أحمد المهدى عبد الحليم)[١٠] - من حيث حماية الثقافة السائدة فى المجتمع وتقديمها بشكل يناسب إمكانات الأفراد، وأيضاً صنع (تنمية) ثقافة أفضل وأكثر ملاءمة فى ضوء الواقع المعاصر والتحديات المستقبلية.

وقد أظهرت بعض الدراسات العلمية أن من بين مسببات مشكلات التنمية فى الدول النامية غياب التنمية الثقافية، فيرى (ديكسون) *(Dickson)*[١١] أن غياب التنمية الثقافية فى جنوب أفريقيا حتى عام ١٩٩٠ ضاعف من المشكلات الاقتصادية والسياسية وتداعيات التفرقة العنصرية هناك آنذاك، ومن هنا كانت فكرة التنمية الثقافية فى جنوب أفريقيا مدخلاً رئيساً فى مواجهة مشكلات التنمية، وقد ساهمت التنمية الثقافية وما صاحبها من تجديدات تربوية فى هذا المجتمع جنباً إلى جنب مع النضال السياسى فى التطور الاجتماعى والتحرر السياسى فى هذا المجتمع الإفريقى. وفى دراسة (جيروكس) *(Giroux)*[١٢] طرحت إشكاليةً كيف نستحضر أطفالنا لكى يصبحوا أعضاءً منتجين فى مجتمع ديمقراطى يحترم التباينات الثقافية، ومن ثم نادت هذه

الدراسة بتنمية ثقافية يتقبل من خلالها أفراد المجتمع بعضهم البعض من خلال تقبلهم التباينات الثقافية الممكنة دون الخضوع لهيمنة ثقافة معينة، وإذا استطاعت التنظيمات التربوية الممتدة خارج المدرسة أن تقود إلى تنمية ثقافية فاعلة، وأن تصون فى الوقت نفسه الثوابت الضابطة من الثقافة، فإنها تقود حتماً إلى التطور والتقدم فى المجتمع.

فالثقافة، ومن ثم التنمية الثقافية، إنما يغذيها ويحفظ لها الحيوية والاستقرار والازدهار أن تتنوع العناصر المغذية لها... أن تتعدد الآراء وتختلف الأفكار وتتباين وجهات النظر(١٣).

كما نعيش اليوم فى مجتمعات تعتمد- وبشكل متعاظم- على التكنولوجيا المتقدمة، وذلك أمر من شأنه أن يغير من النظرة إلى مسألة الالتزام، ودور التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى تنمية جوانبه، وإذا كانت التربية هى الأساس الأول فى تكوين الفرد، فإن إكساب هذا الفرد جوانب الالتزام تصبح مسئوليات رئيسة لتنظيمات المجتمع الأخرى. لكن على الجانب الآخر هناك أزمة فى التزام أفراد المجتمعات بالمهام الموكلة إليهم، وبدأ غياب (ميثاق أخلاقى) يلتزم به أفراد المجتمع، وبدأت تنظيمات اجتماعية ومهنية تتحدث عن سمة أخلاقية، ويحارب هذا الشئ تنظيمات اجتماعية ومهنية أخرى، وبدأ المجتمع يفقد قيم النظام والانضباط، والتعاون بين الأفراد، وانخفض والحماس فى الأداء، وفى هذا الأمر خطورة بالغة على الأفراد والمجتمعات على حد سواء.

وقد أشارت دراسة (هانى عبد الستار فرج)(١٤) إلى أنه إذا توافرت لإنسان المهارة والموهبة دون أن يتمتع بالالتزام فإنه قد يصبح خطراً على المجتمع، وفى المقابل فحين يتمتع المرء بالالتزام ولكن تعوزه المهارة فإنه يصبح عديم الفائدة، كما أن الإنسان الذى يتمتع بكل من المهارة والالتزام لا يمكن أن يكون "الأخطر" على الإطلاق، كما فى حالة الإنسان "المتعصب". وهكذا يمكن القول بأهمية إسهامات التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى مجتمع الأمة المعاصر من أجل تدعيم وإعمال

"الالتزام" لبلوغ وتحقيق الغاية المنشودة من تشكيل ضمير الفرد وضمير الأمة وتحقيق التقدم والرخاء.

وكما سبق القول فإن تحقيق التقدم والرخاء يحتاج إلى مهارات مهنية متجددة بجانب إعمال جوانب الالتزام فى الأداء، ويستلزم تحقيق هذا الأمر تنمية مهنية مستمرة للعاملين فى سوق العمل لأى مجتمع، فالتنمية المهنية لهؤلاء الأفراد من القوى البشرية المنتجة تعتبر ضرورة يتطلبها إصلاح اقتصاديات المجتمع، ولعل من أهم الأسباب التى جعلت من هذه التنمية المهنية للعاملين فى قطاعات الإنتاجية المختلفة مطلباً ملحاً وضرورة من ضرورات التقدم هى التغيرات والتطورات التى حدثت فى البنية المعرفية وتقنيات الإنتاج وطرائقه المختلفة، إلى جانب تعدد أساليب ونظم الإنتاجية فى أسواق اقتصادية حرة فى شتى ميادين الأنشطة المجتمعية.

ونتيجة للتغيرات السريعة والمتلاحقة فى أسواق العمل تظهر سلسلة من الأعمال والتى تتطلب مهارات مهنية معينة وتتعرض أعمال ومهن أخرى للانقراض أو تناقص أهميتها ونسب تواجدها فى سوق العمل ومثل هذا التغير فى سلسلة الأعمال والمهن المتواجدة فى سوق العمل تستلزم تجاوباً ملائماً من كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية لتلبية هذه الحاجات الحيوية من التنمية المهنية الفعالة والمستمرة، حيث التقدم التقنى ومهاراته المتجددة سوف يهيمن على مهارات سوق العمل لسنوات طويلة قادمة.

وفى هذا المجال ظهرت توجهات تدعو إلى شراكة فاعلة بين مؤسسات الإعداد للعمل والتنظيمات المهنية القائمة من أجل ضمان تنمية مهنية مستمرة بين أفراد القوى البشرية العاملة ، حيث يتوجه النقد إلى المؤسسات التربوية على أنها لا تعد القوى البشرية الملائمة لسوق العمل بما يتطلبه من المعارف والمهارات والدرايات اللازمة لمختلف الأنشطة الإنتاجية[١٥]. ومن ثم ينبغى وجود شراكة بين كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية من أجل توفير تعليم له مغزى، ويتطابق مع مواقف الحياة المعاصرة

ومع تغيراتها التكنولوجية المتسارعة.

وقد أشارت تقارير دولية(١٦) إلى أن كثيراً من المؤسسات التربوية فى العالم تفتقر إلى القدرة على إكساب الشباب المهارات التى تؤهلهم لدخول سوق الإنتاجية، وحتى المؤسسات التدريبية أخفقت فى تدريبهم على المهارات المختلفة للعمل بالمستقبل وبالمقدرة على استخدام هذه المهارات التدريبية للتأقلم مع الأعمال المستجدة نظراً لمحدودية مصادر التعلم والتكنولوجيا المختلفة التى تؤهل الشباب لواقع حركة العمالة والعمل فى المجتمعات المعاصرة.

ولقد ضعفت مسئوليات المؤسسات التربوية النظامية وعجزت عن تقديم الخدمات التعليمية الفاعلة للمواطنين، وبدأت الآراء تنادى بتحمل كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى المجتمع المسئولية، خاصة وأن هناك أزمات إنفاق فى مجال التعليم. ومن أجل مواجهة هذا الأمر ظهرت دعوات لترشيد الإنفاقات التعليمية، وضرورة وجود شراكة ما بين الحكومات وبقية التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى مجتمع الأمة مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والكيانات العمالية والقطاعات الخيرية وغيرها من أجل التوصل إلى وضع أقرب إلى العدالة والمساواة بين الدول وأفرادها فى استفادتهم من جوانب التربية والتعليم فى المجتمع.

وهكذا انتهى العصر الذى كانت فيه القضايا التربوية تخص مؤسسات تربوية نظامية بعينها، وازدادت شراكة التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى تدعيم هذه القضايا التربوية والتحرك لحل مشكلاتها، ففى المجتمعات الديمقراطية التى تعتمد على الانتخابات الحرة فى الوصول إلى المناصب السياسية تكون الأولية القصوى لجماعات الناخبين ولراغبى الوصول إلى السلطة الاهتمام بالتربية وبالتعليم والإنفاق عليهما وإعادة توزيع الموارد المالية بين المناطق المختلفة فى المجتمع لتحقيق العدالة فى الإنفاق ورفع أداء الجودة فى العملية التعليمية.

وقد أوضح (محمد متولى غنيمة)[١٧] بعض الرؤى التى أظهرت ملامح أزمة فى تمويل التعليم منها زيادة نصيب الطالب من الإنفاق التعليمى، إلى جانب مشكلة التمويل والإنفاق بالعملة المحلية والعملة الدولية (الدولار) وغياب ملامح الإنفاق الحقيقى فى مجال التعليم فى أغلب الدول العربية، وندرة برامج التدريب وكلفتها وحساب العائد منها، ونقص إعداد المديرين التربويين الذين يمتلكون الدرايات الكافية فى حسابات الكلفة والعائد من هذه البرامج التدريبية، إلى جانب تكثيف العمالة والهدر التربوى (الرسوب والتسرب) وعدم الاستفادة المثلى من القروض والمعونات الخارجية. ويتطلب هذا الأمر تعاون كافة التنظيمات الاجتماعية، فأزمة تمويل التعليم تخص المجتمع وتنظيماته المجتمعية.

وقد ظهرت توجهات فى ترشيد الإنفاق فى مجالى التربية والتعليم تدور حول احتمالية أن يذهب التعليم إلى السوق، وفى هذا المجال تساءل ***(Hirtt)***[١٨] هل سيذهب التعليم إلى السوق: ***Will Education go to Market*** تحت ضغط ترشيد الإنفاق. ويجيب (هيرت) بأن الوقت قد حان للتعليم خارج المدرسة، ومن سيوفر خدمات تربوية أكثر حداثة وأقل كلفة سيسيطر على السوق التربوى، وفى مثل هذا الوضع فإن احتكار الصفوة الحاكمة لتحديد أهداف التربية والتعليم والمسئولية عن النفقات ستنحسر، وسوف يتضخم الدور الذى سيقوم به الدارس، وفى مجال ترشيد الإنفاق فسوف يكون هناك أماكن غير المدارس والفصول الدراسية تستطيع توفير المجال للقاء المعلم والدارس، وهناك مصادر أخرى غير الكتب الدراسية الرسمية ستوفر الفرص لتوسيع قاعدة المعارف والمهارات، ولن تعوق المسافات الجغرافية اللقاءات الذهنية بين المعلم والمتعلم.

وسوف تتزايد دعوات ترشيد الإنفاق وتحقيق الانضباط المالى والاهتمام بالخدمات التربوية الأساسية فى المستقبل القريب، وسوف تتزايد الشراكة بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى تحمل الأعباء فى مجال التعليم، فإعداد الطلاب

ورعايتهم مسئولية تربوية مشتركة بين الأسرة والمدرسة وكافة كيانات مجتمع الأمـة، ولا يمكن تغييب أى من هذه التنظيمات المجتمعية فى الشراكة الفعالة فى قضايا التربيـة والتعليم والوصول بالمتعلمين إلى مستوى الجودة.

ولكن الواقع يشير – كما حددته دراسة (نادية عبد المنعم)[19] – إلى عزلـة المؤسسات التعليمية العربية فى علاقاتها بالتنظيمات المجتمعية الأخرى فى سائر أنشطة التعليم والتدريب، سواء فى الصناعة أو فى التجارة أو غيرها، وفى هذا الأمر خسـارة مجتمعية لما يتوافر لهذه التنظيمات من خبرات ومعارف ومهارات نحو واقـع الحيـاة والعمل. ومن ثم فإن المؤسسات والمنظمات غير الحكومية فى مجتمع الأمـة يجـب أن تشارك فى إشباع حاجات أفرادها الثقافية والمهنية، وأن تسهم فى إكسابهم معـارف علمية جديدة وأساليب تكنولوجية متقدمة فى الإنتاج.

وفى مواجهة هذه الاحتياجات الثقافية والمهنية لأفراد مجتمع الأمة فى الوطـن العربى وقصور التمويل للتعليم النظامى كان من الضرورى البحث عن خارطة طريـق عربية إسلامية توضح إسهامات التنظيمات الاجتماعية والمهنية- مثـل الأحـزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية – فى تدعيم مواجهة هـذه الاحتياجات وغيرها من القضايا التربوية الملحة، ومن هنا نبع الإحساس بوضع خارطة طريق عربية إسلامية تعمل على تفعيل الشراكة بين هذه التنظيمـات الاجتماعيـة والمهنية بصورة تساعد على مواجهة هذه القضايا التربوية المطروحة، ومن ثم يتكـامل عمل هذه التنظيمات المجتمعية- كمؤسسات تربوية غير نظامية- مع عمل المؤسسات التربوية النظامية، كالمدارس والجامعات، فى تدعيم هذه القضايا التربوية المطروحة، فلا أحد يستطيع أن ينكر نسب القطاعات البشرية العريضة والتى تبلغ الملايين المنتميـة للأحزاب السياسية وللنقابات المهنية وللجمعيات الأهلية العربية، وما يمكن أن تؤديـه هذه القطاعات البشرية العريضة من دعم لقضايا التربية إذا ما توافرت شراكة مجتمعية فاعلة تضم التنظيمات المجتمعية العربية، ويسود بين أفرادها ثقة متبادلـة واحـترام

الكيانات لبعضها البعض، إلى جانب توافر درجات من الإلتزام نحو تدعيم هذه القضايا التربوية.

وتكمن أهمية خارطة الطريق العربية والمطروحة فى هذا الكتاب وضرورتها حول تفعيل الشراكة المجتمعية فى دعم القضايا التربوية المعاصرة، من خلال المنطلقات الفكرية التالية:

- تتكاتف جهود المؤسسات التربوية المختلفة- النظامية منها وغير النظامية- فى إعداد الإنسان الواعى بمشكلات مجتمعه، المدرك لظروفها وللمشكلات التى يواجهها، وما يتهدد مجتمعه من أخطار، والقادر على المساهمة الإيجابية فى التغلب على هذه المشكلات والحد من تلك الأخطار، بل وفى تحسين ظروف بيئته والمحافظة عليها، ومن هذا المنطلق تسهم التنظيمات الاجتماعية المختلفة فى مناقشة مشكلات التربية والتعليم فى الوطن العربى، وتطرح الحلول المناسبة وتوجه أفراد المجتمع للمساهمة فى حل هذه المشكلات. كما يمكن أن تسهم هذه التنظيمات الاجتماعية فى تثقيف أفراد المجتمع فى جميع المجالات، وهذه التنظيمات الاجتماعية لا تعمل منعزلة عن بعضها البعض – أو هكذا ينبغى أن يكون – بحيث يكمل بعضها البعض، ويؤثر بعضها فى البعض الآخر، أى تكون هذه التنظيمات المهنية فى شراكة من أجل الاهتمام بالإنسان: تربيته وتعليمه وتثقيفه.وبناءً عليه فالأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية- كتنظيمات اجتماعية- إضافة إلى النقابات المهنية والعمالية -كتنظيمات مهنية-مطالبة بالإسهام فى تنمية الإنسان:ثقافته، ودرجات التزامه إلى أقصى حد ممكن. وتأتى هذه الخارطة لتوضح إسهامات تلك التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى دعم القضايا التربوية المطروحة للنقاش والبحث، مع ضرورة تحديد جوانب القوة فى هذه الإسهامات وتدعيمها وجوانب الضعف ومعالجته.

- الحزب الوطنى الديمقراطى هو الحزب الحاكم فى جمهورية مصر العربيـــة، وقـــد طرح أخيراً مجموعة من المبادئ وأنشأ أمانة للسياسات فى مؤتمـــره الشـــامن فى أغسطس ٢٠٠٢م بشأن تطوير أداء الحزب الوطنى وبرامجه الحزبية فى مواجهـــة مشكلاته القومية. وتعد هذه الخارطة هامة لأمانة السياسات على وجه الخصوص لأنها – كما أعلن فى هذا المؤتمر القومى – العقل المفكر للحـــزب فى ممارســـاته العملية، فمن خلالها تتحدد الأدوار والتوجهات تجاه أهم قضايا التعليم المعاصرة فى المجتمع المصرى، وعلى الحزب الوطنى الديمقراطى أن يضع برنامجـــه الحـــزبى مراعياً أن يساير الحياة والتطورات والقضايا الاجتماعية الملحة، مع المحافظة على المبادئ الأساسية من الالتزام فى المجتمع، فالحزب الوطنى الديمقراطى – كتنظيـــم اجتماعى– يمكن أن يقوم بدور هام وفعال فى مجال التربية والتعليم، خصوصاً أنه يمتلك وسائط اتصال فعالة وله دور مؤثر فى رسم السياسة المجتمعية المصريـــة بصفة عامة، والسياسة التعليمية على وجه الخصوص، ولابد من التسليم بقـاعدة الخلاف فى وجهات النظر بين الحزب الوطنى الديمقراطى وغيره من الأحـــزاب السياسية فى مصر، وقد يكون هذا المسلك الحزبى دافعاً لبقية الأحزاب السياسية فى الوطن العربى لتسير فى هذا التوجه.

- تتطلب مصلحة الأمة أن تتبارى الأحزاب السياسية فى المجتمع العربى، وتنقـــح أفكارها من أجل الوصول إلى برنامج تعليمى فعال يواجه مشكلات هذه الأمـة، ومن ثم يجب تمكين الأحزاب السياسية المعارضة من طرح أفكارها التربوية علـــى الأمة– أفراداً وجماعات– من أجل الوصول إلى أفضل الحلول لمواجهـــة هـــذه المشكلات التربوية المطروحة. ومن ثم تتسيد مصلحة الأمة على مصلحة الأفراد، فمصلحة الوطن ليست حكراً على أى حزب سياسى، وليست حكراً علـــى أى جماعة داخل الوطن، خاصة فى غيبة الحرية الحقيقية. ومن ثم تنطلق هذه الخارطـة فى الطريق من مسلمة أن توفير مناخ أكثر حرية للأحزاب السياسية وللنقابـــات

المهنية والعمالية وللجمعيات الأهلية وللقطاعات الخيرية تؤدى إلى شراكة مجتمعية فعالة فى تدعيم القضايا التربوية المطروحة. فلو توفر مناخ أكثر حرية وكرامة للمواطن لسادت روح "مجتمع الأمة الواحدة" الذى تحكمه روح الخير والتكافل، ولتميزت كافة القطاعات الخيرية ومؤسسات الأمة كالوقف ومؤسسات العلماء ومؤسسات الحسبة، وتبارت فيما بينها فى تطبيق النصوص الإسلامية من أجل فعل الخير للوطن وللمواطن على حد سواء.

- أشارت تقارير التنمية البشرية فى الوطن العربى إلى ظهور النقابات المهنية والعمالية فى النظام السياسى والاجتماعى العربى كجماعات ضغط اجتماعى وثقافى فى المجتمع العربى، وتمثلت هذه الضغوط فى كثافة الاتصالات بالقيادات الحكومية على أعلى مستوياتها، إلى جانب تنوع هذه القضايا التى تبدى هذه الجماعات مواقفها بخصوصها[٢٠]. ويمكن هنا، وفى هذا الكتاب، ومن خلال خارطة الطريق المطروحة فيه توضيح الإسهامات الضرورية التى ينبغى على هذه النقابات المهنية والعمالية القيام بها لدعم قضايا التربية فى الوطن العربى.

- من القضايا المهمة المطروحة على الساحة العربية الآن قضية تنشيط وتفعيل دور الجمعيات الأهلية فى مجالات التنمية بشكل عام، وفى مجال التعليم بشكل خاص، لأن التطورات التى يشهدها العالم اليوم تتطلب إعادة تنظيم مؤسسات مجتمع الأمة،ولأن تتابع المتغيرات وتداخل القضايا وتقليل الفارق الزمنى بين مشاكل تطرح نفسها وقرارات تستجيب لها، أصبحت تفرض علينا الآن تنظيماً مؤسسياً كأقدر وأكفأ ما يكون التنظيم المؤسسى[٢١].

- أتاحت برامج الإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية للقطاع الخيرى فرص الشراكة فى التنمية، فالقطاع الخيرى ينظر إليه الآن على أنه شريك وعلى قدم المساواة فى التنمية مع الدولة، الأمر الذى يفرض عليه أعباء أخرى فى الجانب الاجتماعى كمكمل لدور الدولة فى هذا المجال، حيث لا يقل دوره فى المجال

التعليمى أهمية عن دوره فى المجال الاقتصادى، كما أن ساحة مجتمع الأمة فى الوطن العربى تشهد بزوغ دور النقابات المهنية والعمالية، مما يتطلب منها أن تلعب الدور الفاعل وتسهم فى التأثير على صنع التغير وفى غرس قيم الالتزام وروح العمل الجماعى، وهنا تظهر الحاجة إلى نقاط توازن فى إطار شراكة مجتمعية فعالة(٢٢).

- أظهرت نتائج مؤتمر التربية الدولية(٢٣) الذى عقد فى (داكار) بالسنغال عام ٢٠٠٠م أهمية الدور الذى تقوم به الجمعيات الأهلية فى تدعيم قضايا التعليم، وتوصل المؤتمر إلى تحديد أهم الجهود التعليمية التى يمكن أن تشارك فيها التنظيمات المجتمعية التربوية غير النظامية ومنها تمويل إقامة المدارس، والمشاركة فى مشروعات محاربة الأمية فى المجتمعات الفقيرة، وتأتى هذه النتائج متناغمة مع تقارير البنك الدولى وتوصياته(٢٤) حول ضرورة تفعيل أدوار التنظيمات المجتمعية فى تدعيم الإنفاق على التعليم، فأى تحسينات فى نوعية التعليم لا تأتى إلا عن طريق إشراف الآباء والجمعيات الأهلية والمجتمعات المحلية فى قضايا التعليم، وتأتى الرؤية فى خارطة الطريق الحالية حول تفعيل الشراكة بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية العربية فى دعم قضايا التعليم المعاصرة لتلبى هذه التوصية.

- من أجل تحقيق مبادئ (التعليم من أجل الجميع) ترى منظمة اليونيسيف ضرورة تعبئة مشاعر أفراد المجتمع تجاه القضايا التربوية، ويتفق هذا التوجه مع التوجهات العامة التى تنادى بإعطاء المزيد من السلطة والمسئولية والتصرف فى الموارد لوحدات الإدارات اللامركزية مثل وحدات الحى ولجان التنمية القروية تمهيداً لتوجيه هذه الموارد إلى أولئك التلاميذ والعائلات والمدارس التى تحتاج إلى أكبر قدر من المساندة المالية ضماناً لتحقيق أقصى فعالية من التعليم(٢٥). وتسهم الدراسة الحالية فى تنمية المشاركات المجتمعية فى قضايا التعليم المطروحة الآن فى الوطن العربى.

• تؤكد الخبرة الأمريكية- كما يراها (سعيد إسماعيل على)[٢٦] - على المسئولية الاجتماعية لرأس المال الفردى، فالتعليم من وجهة نظر الخبرة الأمريكية جهد خاص يقوم به الأفراد والهيئات والجمعيات الأهلية دون سوء استغلال التعليم كمشروع تجارى، والتشريعات الأمريكية توجه أصحاب الأموال إلى التبرع للمشروعات الخيرية والاجتماعية خاصة فى التعليم والصحة، وكل أموال التبرعات لهذه المجالات تسقط من الضرائب، وضريبة الأيلولة فى أمريكا تقارب (٤٠%) من جملة الثروة التى يتركها الأغنياء، ولذلك فإنهم يتجهون إلى إنشاء مشروعات ذات نفع عام تحمل أسماءهم وتخلد ذكراهم، ولا يقتصر ذلك على الأفراد فقط، ولكن المؤسسات والشركات أيضاً. والمجتمع العربى فى أمس الحاجة إلى هذه الخبرة العالمية المعاصرة فى دعم القضايا التربوية، رغم أن هذه الخبرة قديمة فى الوطن العربى طوال تاريخها، فالمستقرئ لتاريخ التعليم فى معظم البلدان العربية يجد أن القاعدة كانت أن يكون التعليم مسئولية أبناء الأمة بالدرجة الأولى، وأن الاستثناء هو أن تكون الدولة هى المسؤولة، فمؤسسات التربية والتعليم كانت المسجد والكتاب والمدرسة، وكان منشئو هذه المؤسسات أفراداً، وكان منشئو هذه المؤسسات يخصصون لها دخلاً ثابتاً من المال ينفق عليها عن طريق نظام "الوقف"، ساعد هذا النظام على دعم التعليم آنذاك[٢٧]. وبناءً عليه يجب إعادة النظر فى تفعيل إسهامات الجمعيات الأهلية والتنظيمات غير الحكومية لتصبح مصدراً هاماً من مصادر دعم القضايا التربوية، بحيث تبتعد هذه الجهود الشعبية عن التفكير فى المكاسب الربحية، وأن يكون مقصدها هو تقديم خدمات تعليمية ذات جودة من خلال إنشاء المدارس الأهلية الخاصة للبنين والبنات، وهذا ما ستوضحه خارطة الطريق العربية فى هذا المجال.

٣- مصطلحات مفتاحية للدلالة عن الشراكة المجتمعية وأطرافها المدنية الفاعلة:

بداية يرجع أصل كلمة (الشراكة) فى اللغة إلى كلمة (شِرْكٌ) (بكسر أولها وسكون ثانيها) وهى تعنى النصيب[٢٨]، ومن ثم فإن الشراكة والشرك، والشَركة بمعنى سواء وهى تعنى مخالطة الشريكين فى البيع والميراث وخلافه.

وقد ورد فى (مختار الصحاح)[٢٩] أن جمع كلمة (شِرْكٌ) هى شركاء وأشراك مثل شريف وشرفاء وأشراف، ومن ثم فالشراكة تعنى التشارك.

وجاء فى (القاموس المحيط)[٣٠] أن الشراكة بمعنى قد اشتركا وتشاركا وشارك أحدهما الآخر وجمعها شرائك فى البيع والميراث.

وورد فى (لسان العرب)[٣١] أن التشارك يعنى المشاركة فى الغنيمة، والشريك هو المشارك، وشاركت فلاناً بمعنى صرت شريكه. وشريك وأشراك كما يقال نصر وأنصار، والأشراك جمع الشِرْكٌ وهو النصيب وشركاء بمعنى مستوون فى الشئ، وطريق مشترك أى طريق يستوى فيه الناس.

وجاء فى (المعجم الوسيط)[٣٢] أن (شِرْكَة) أى جعل لكل منهما نصيب فيه، فهو شريك، و(أشركه) فى أمره بمعنى أدخله فيه، وشاركه بمعنى كان سريكه، ويقال فلان يشارك فى علم كذا أى له نصيب منه، وشرَّك بينهم أى جعلهم شركاء، وتشاركا اشتركا، والشراكة بهذا المعنى تعنى عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك. ويقال فى المصاهرة رغبنا فى شرككم وصهركم أى مشاركتكم فى النسب وقد شَركه فى الأمر إذا دخل معه فيه وأشرك فلان فلاناً إذا أدخله مع نفسه فيه.

وفى الاصطلاح فإن مفهوم (الشراكة) يعنى أكثر من عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك، فالشراكة فى دراستنا هذه ***(Partnership)*** تعنى تضافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص والأهلى والقطاع الخيرى على المستوى القومى أو الإقليمى فى مواجهة أى مشكلة من خلال اتصال فعال ***(Effective***

(Communication) للوصول إلى اتفاق، مع تعاون *(Cooperation)* للوصول إلى صياغة مقبولة لهذه الشراكة سواءً أكان هذا الأمر ملزماً بعقد (مشاركة رسمية)، أو تعاون ملزم بقيم (شراكة غير رسمية). وتأتى المشاركة فى الموارد وتقوية أدوار جميع الأطراف المشاركة من خلال التنسيق *(Coordination)*، وصولاً إلى المشاركة الفعالة *(Effective Participation)* فى التنفيذ الفعلى فى إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة والسياسات والأهداف والبرامج والمشروعات والأنشطة.

ومن ثم فإن الشراكة تعنى تعاون واهتمام بتبادل الأفكار وصولاً إلى بناء علاقات تعاونية متضمنة محادثات تأملية *(Reflective Conversations)* يشارك فيها الشركاء فى مواجهة المشكلات وتحديث الخبرات وتطويرها، والمساعدة وتعزيز الثقة والقناعة والحفز والممارسات التعاونية والمتبادلة بين الشركاء *(Reflective Practice)*[٣٣] تعويضاً لجوانب القصور بين هؤلاء الشركاء، إلى جانب الإسهامات المتبادلة التى تسمح بالتجديد والتحديث فى الإعداد والتخطيط لدعم البرامج وتنفيذها.

هذا ومجتمع الأمة يشتمل على مجموعة واسعة من التنظيمات الاجتماعية والمهنية، وهذه التنظيمات المجتمعية تحتوى على تشكيلة من الكيانات الرسمية وغير الرسمية ابتداءً من الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية، كالوقف ومؤسسات الحسبة، وانتهاءً بالتجمعات العمالية والحرفية والغرف التجارية والصناعية والجمعيات التعاونية والزراعية والنوادى ومراكز الشباب ودور الثقافة وغيرها كثير[٣٤].

ولقد يكون من الملائم أن نشير إلى أننا نستخدم اصطلاح "مجتمع الأمة" فى خارطة الطريق هنا لنشير به إلى ما يطلق عليه أحياناً "المجتمع المدنى"، فمصطلح "المجتمع المدنى" له تداعياته الفكرية والثقافية فى المجتمعات الغربية، والذى يقابله فى الثقافة الإسلامية "مجتمع الأمة" الذى تحكمه روح الأمة الواحدة القائمة على الخير

والتكافل. كما فضلنا استخدام تعبير "القطاع الخيرى" بدلاً مما يطلق عليه أحياناً "القطاع الأهلى" لأنه أكثر مناسبة لثقافة الأمة العربية ولمؤسساتها الخيرية.

والشراكة فى مجتمع الأمة العربية أو ما يطلق عليها هنا – فى هذه الخارطة فى الطريق – (الشراكة المجتمعية)تعتبر أكثر اتساعاً من المشاركة، حيث يتقاسم فيه الشركاء من أطراف المجتمع وتنظيماته الأدوار والمسئوليات والمصالح المتبادلة وصولاً لتحقيق الأهداف المرجوة، كما أن الشراكة المجتمعية تعمل على توثيق الروابط وتضافر الجهود والتنسيق بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى مجتمع الأمة فى جو من التفاهم والتعاون وتبادل الخبرات والأفكار، وتقاسم المعارف وتعزيز الثقة، وقد تصل إلى اندماج أنشطة ما وتكاملها من أجل إيجاد علاقات تعاونية فعالة تحقق الشراكة الكاملة التى تستنفر جهود كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى مجتمع الأمة فى دعم قضاياه المطروحة.

ومن بين التنظيمات المجتمعية العربية التى يمكن تفعيل الشراكة المجتمعية من خلالها، والتى تهتم بها خارطة الطريق الحالية لإبراز جهودها فى دعم القضايا التربوية المطروحة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية،ونعرض لمفاهيمها فى السطور التالية.

أ – الأحزاب السياسية:

الحزب السياسى هو تنظيم اجتماعى يقوم بدور الوسيط بين الجهاز الحكومى وأفراد المجتمع من مختلف الطبقات الاجتماعية[٣٥]، ويرى "وور" *(Ware)*[٣٦] أن الحزب السياسى هو تنظيم اجتماعى ذو نشاط منظم ومستمر داخل المجتمع الأكبر، هذا التنظيم له أهداف عامة يعمل على تحقيقها من أجل الوصول إلى سلطة الحكم، إلى جانب تحقيق أكبر قدر من الرفاهية والتقدم للأفراد والمجتمع فى ضوء البرامج الحزبية التى يعتنقها أفراد هذا التنظيم.

ويرى (أحمد حسين الصغير)[٣٧] أن كلمة"الحزب" تدل على الجمع من النـاس، وكلمة "السياسى" مأخوذة من السياسة وفعلها "يسوس" أى يروض ويقـوم علـى الشيء، وبناءً عليه فالحزب السياسى يعنى مجموعة منظمة من الناس تعتنق أفكاراً محددة ترى أنها تحقق لهم إشباع حاجاتهم المختلفة.

وقد أوضح (فيصل الراوى رفاعى)[٣٨] أن الوظيفة الرئيسة للأحزاب السياسية هى وظيفة سياسية،حيث إن الهدف الأكبر لدى أى حزب سياسى هو الوصـول إلى السلطة وتولى مقاليد الحكم.

وبناءً عليه فإن الحزب السياسى هو "**تنظيم اجتماعى**" يضم جماعة من أفـراد المجتمع الواحد، توجههم قيادة واحدة، هذا التنظيم يعتنق أفكاراً وسياسات محـددة المعالم يؤمن بها ويدافع عنها أفراد هذا التنظيم، ويعمل على بلورتها فى صورة برنـامج حزبى له أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية وتعليمية تسعى إلى الخير العام ورفاهية الأفراد من خلال الوصول إلى السلطة والحكم وتطبيق هذا البرنامج وهذه الأهـداف فى الواقع.

وفى المجتمعات الإنسانية توجد عدة أنماط من الأحزاب السياسية، فهناك مـن الدول ما يأخذ بنظام الحزب السياسى الواحد، كدولة الصين على سبيل المثال، حيث يجمع الحزب الشيوعى فى قبضته السلطة التنفيذية والتشريعية وإدارة البلاد، كما يقوم بمهمة التثقيف السياسى لجميع أفراد المجتمع الصينى[٣٩].

وفى الدول الأكثر ديمقراطية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحـدة تتناوب السلطة بين حزبين كبيرين، ففى المجتمع الأمريكى يوجد حزبان كبيران همـا الحزب الجمهورى (الذى يتولى السلطة الآن) والحزب الديمقراطـى. وفى المملكـة المتحدة يوجد حزبان كبيران هما حزب المحافظين وحزب العمال (الذى يتولى السـلطة حالياً)، حيث يصل أحدهما إلى الحكم، وهو الحزب الذى يحصـل علـى الأغلبيـة البرلمانية، ويقوم بتشكيل الوزارة بمفرده، بينما يمثل الحزب الآخر المعارضة[٤٠].

وتأخذ بعض الدول الأوربية وبعض الدول النامية بنظام التعدد الحزبى، حيث تتعدد الأحزاب السياسية ويزيد عددها عن حزبين، وحجة هذه الدول أنه ما دام الحكم للشعب فإن لكل جماعة منه أن تعتنق ما تشاء من الآراء وأن تدافع بالطرق القانونية عن معتقداتها السياسية، وأن تحاول كسب أصوات الناخبين لكى تصل إلى مقاعد الحكم[٤١].

وفى جمهورية مصر العربية حدد القانون رقم ٤٠ لعام ١٩٧٧م مفهوم الحزب السياسى فى مادته الثانية بأنه "كل جماعة أو منظمة تؤسس طبقاً لأحكام هذا القانون، وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة، والعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك عن طريق المشاركة فى مسئوليات الحكم".

ومنذ عام ١٩٧٧م وحتى الآن والمجتمع المصرى يمر بتجربة التعددية الحزبية. ورغم وجود سبعة عشر حزباً سياسياً فى الميدان السياسى فى المجتمع المصرى فى الوقت الراهن، إلا أن الحزب الوطنى الديمقراطى الذى تأسس منذ أغسطس ١٩٧٨ يعتبر هو حزب جهاز الدولة، فهو الحزب الحاكم منذ تأسيسه وحتى الآن، وينظر إليه على أنه الوريث لثورة ١٩٥٢م بكافة المراحل التى مرت بها، ومن ثم يمثل الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر الامتداد الطبيعى لتنظيم الاتحاد الاشتراكى والذى ورث الحزب مقاره وأمواله وأغلب أعضائه.

ورغم وجود السبعة عشر حزباً فى الساحة السياسية فى مصر، إلا أن الحزب الوطنى الديمقراطى هو الحزب الأكثر جماهيرية، على الأقل فى المستوى الرسمى، وبناءً على نتائج الانتخابات المتكررة منذ عام ١٩٧٧ وحتى الآن. وقد بدأ الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر ومنذ أغسطس ٢٠٠٢م وأثناء مؤتمره القومى الثامن فى تطوير أدائه السياسى ليتحول تدريجياً من حزب الحكومة إلى حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى، أى يصبح تنظيماً اجتماعياً حاكماً وسط الجماهير المصرية.

ب- النقابات المهنية والعمالية:

تعرف النقابة المهنية والعمالية بأنها منظمة تتكون بطريقة جماعية من خلال أفراد عاملين فى مهنة محددة أو عمل محدد، حيث تتولى هذه المنظمة الدفاع عن مصالح من ينتمون لهذه المهنة المحددة أو العمل المحدد، وتعبر عن إرادتهم[٤٢].

كما تعرف النقابة المهنية بأنها تنظيم اجتماعى داخل سلسلة من المهن والأعمال فى سوق العمل، حيث يعمل هذا التنظيم الاجتماعى لصالح الأفراد الذين يعملون داخل هذه المهن أو هذه الأعمال فى الأمور التى يتعذر على العضو القيام بها بمفرده[٤٣].

ويرى (عماد الدين حسن)[٤٤] فى مفهوم النقابات المهنية والعمالية أنها التنظيم الاجتماعى المهنى الذى يستهدف تحقيق مصالح أصحاب المهنة والحفاظ على هذه المصالح وتدعيمها بشتى الوسائل المشروعة اجتماعياً ويحكم هذا التنظيم مجموعة من اللوائح والقوانين التى تحدد الأهداف والغايات والوسائل والأساليب التى تتخذ للوصول إلى هذه الأهداف وتلك الغايات.

ولقد استطاعت النقابات المهنية والعمالية أن تمد جذورها فى صفوف الجماهير من القوى البشرية العاملة فى كافة دول العالم، وأن يكون لها موقع فى الإسهام بنصيب وافر فى تدعيم جوانب الحياة المهنية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية للفرد والمجتمع فى آن واحد[٤٥].

وتأخذ النقابات المهنية والعمالية بالتنظيم الهرمى، حيث تتحدد مستويات إدارية وتنظيمية متدرجة، لكل مستوى منها اختصاصات ومسئوليات محددة، فيأتى فى قاعدة الهرم اللجان النقابية بأنواعها المختلفة، ويأتى فى قمة الهرم النقابة العامة (المركزية) وما بينهما توجد النقابات الفرعية التى تنشأ فى المناطق والمدن والأقاليم[٤٦]، حيث يعتمد الهيكل التنظيمى للنقابات المهنية فى المجتمع العربى بشكل أساسى على مستويين تنظيمين أولهما المستوى المركزى ويتمثل فى النقابات المهنية والعمالية العامة التى تتولى

القيام بالعمل النقابى المهنى على المستوى القومى وتتكون من مجموعة من التشكيلات والأجهزة الإدارية كالجمعية العمومية ومجلس الإدارة وهيئة المكتب ومجالس إدارة اللجان النقابية المختلفة، وثانيهما المستوى المحلى ويتمثل فى النقابات المهنية والعمالية الفرعية بالمحافظات المختلفة التى تتولى القيام بالعمل النقابى المهنى فى دائرة اختصاصها داخل المحافظة التى توجد بها كل نقابة فرعية وذلك من خلال تشكيلين إداريين هما الجمعية العمومية للنقابة الفرعية ومجلس إدارة النقابة الفرعية. وتوجد لجان نقابية بكل قسم أو مركز لبعض النقابات المهنية والعمالية حيث تتولى القيام بالعمل النقابى ورعاية مصالح أعضائها وتنمية وعيهم وتنظيم أنشطتهم النقابية المختلفة فى دائرة اختصاصها الجغرافى ويشكل لكل لجنة نقابية جمعية عمومية ومجلس إدارة خاص بها.

وتضم النقابات المهنية والعمالية فى عضويتها فى المجتمع العربى الملايين من الأفراد الذين يمثلون المهن والتخصصات المختلفة فى جميع القطاعات الإنتاجية والإدارية والخدمية والمصالح والهيئات والأجهزة المختلفة بالدولة، وعلى سبيل المثال فقد أشارت التقديرات القومية إلى أن النقابات المهنية والعمالية تضم فى عضويتها قرابة الـ (عشرة ملايين) فرد موزعين على النقابات المهنية والعمالية المختلفة فى المجتمع المصرى[٤٧].

هـ - الجمعيات الأهلية:

تعرف الجمعيات الأهلية بأنها جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة محددة أو غير محددة تتألف من أشخاص طبيعيين، أو أشخاص اعتباريين أو منهما معاً وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادى أساساً لمؤسسيها على الرغم من أن هذه التنظيمات قد تحقق أرباحاً تفوق إنفاقها فى مجال الأنشطة التى تقوم بها. ومن خصائص الأنشطة التى تقوم بها هذه التنظيمات الأهلية إنها أنشطة نابعة من داخل الأفراد والجماعات، وقائمة على الفكر التطوعى والمشاعر الإنسانية الفياضة والبعد عن الأنانية، كما أن هذه الأنشطة تنبع من الرغبة القوية فى سد بعض احتياجات الناس والتوصل إلى حلول عملية

لصعوبات الناس ومشكلاقم[٤٨].

وللجمعيات الأهلية عدة مسميات أخرى فى ضوء الإطار الاجتماعى والثقافى والسياسى والاقتصادى الذى تمارس فيه دورها[٤٩]، وأشهر المسميات السائدة عالمياً للجمعيات الأهلية ما يعرف باسم المنظمات غير الحكومية *Non Governmental Organizations (NGO'S)*، وهناك مسمى آخر لهذه الجمعيات الأهلية هو المنظمات التى لا قمدف إلى تحقيق الربح، وهو مفهوم يرتبط بالولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص *(Non Profit Organizations)*، وقد تسمى هذه الجمعيات الأهلية بالمنظمات الاجتماعية الخيرية وهو التعبير السائد فى دول أوربا الغربية وبعض دول أوربا الشرقية، وتسمى أحياناً أخرى منظمات الهدف العام أو الصالح العام، وهو التعبير السائد فى بعض دول أوربا الشرقية.

وفى المنطقة العربية وبعض الدول النامية تسمى هذه المنظمات بالجمعيات الأهلية أو المنظمات الأهلية أو الجمعيات غير الحكومية أو المنظمات التطوعية الخاصة[٥٠].

هذا ولا يقتصر الأمر على اختلاف المسميات والتعاريف لمفهوم الجمعيات الأهلية فحسب، بل يمتد إلى القطاعات التى تعمل فيها مثل هذه الجمعيات، فهناك القطاع غير الهادف للربح *(Non Profit Sector)*، والقطاع الثالث *(Third Sector)* والقطاع التطوعى *(Voluantary Sector)*، والقطاع الخيرى *(Philanthropic Sector)*، والقطاع المستقل *(Independent Sector)*، والقطاع المعفى من الضرائب *(Tax Exempted Sector)*، ثم القطاع الخيرى الأهلى نسبة لارتباطه بالأهالى فى المجتمع أو السكان كما هو سائد فى البلدان العربية[٥١]، وتفضل خارطة الطريق الحالية استخدام مسمى "القطاع الخيرى" بدلاً مما يطلق عليه القطاع الأهلى لأنه أكثر ارتباطاً بمؤسسات الأمة الخيرية كالوقف ومؤسسة العلماء والحسبة وغيرها.

وتنظر بعض الرؤى الأخرى للجمعيات الأهلية باعتبارها تنظيماً اجتماعياً يضم فئات متعددة من أفراد المجتمع من كافة طوائفه ومستوياته الاقتصادية والاجتماعية[٥٢]، حيث يمكنها المشاركة فى النهوض بقضايا المجتمع المختلفة، ومنها رفع الكفاءة التعليمية ورفع المستوى الثقافى لدى الشباب، كما يمكنها تهيئة المناخ الصحى الملائم لبيئة تعلم مثلى. كما أن التوجه الآن نحو الخصخصة فى اقتصاديات المجتمع العربى تدعو إلى تفعيل أدوار الجمعيات الأهلية المصرية فى قضايا التعليم لسد العجز نتيجة تقليص الخدمات التعليمية الحكومية. وحالياً هناك حاجة ماسة- أكثر من أى وقت مضى- لتفعيل الدور التعليمى للجمعيات الأهلية العربية.

وقد أشارت العديد من الأوراق البحثية[٥٣] إلى أن تحديات القرن الحادى والعشرين تفرض على الحكومات أن تعزز دور القطاعات الخيرية فى التنمية المجتمعية، وأن الجمعيات الأهلية يمكن أن يكون لها دور بارز فى مجال الخدمات التعليمية. فالجهود الخيرية فى مجال التعليم سبقت- فى وجودها- ظهور التعليم الحكومى منذ عهود طويلة فى الوطن العربى. وفى القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين نهضت الجمعيات الأهلية العربية وبرز دورها الإيجابى فى خدمة جميع النواحى الاجتماعية والتعليمية والخيرية فى المجتمع العربى وأينعت ثمارها فى مدارس بدت كقلاع علمية ساهمت فى نشر التعليم فى الوطن العربى، فى وقت كان الاحتلال جاثماً على صدر هذه الأمة العربية وكانت سياسته واضحة فى تحجيم التعليم فى ربوع الوطن العربى واقتصاره على النخبة الغنية والمرتبطة بالاحتلال بحكم المصالح والتنمية. وكانت الجمعيات الأهلية جزءاً أصيلاً من تنظيمات المجتمع العربى، وفى ظل تشجيع الدول العربية للجمعيات الأهلية فى الوقت الراهن، ورغبة فى الأمل المنشود من أن يعود دورها كما كان فى الماضى، وأن تتوسع أعمالها وتتنوع بما يحقق النفع للمجتمع العربى، تسعى وزارات التربية والتعليم فى الوطن العربى إلى عقد شراكة مع الجمعيات الأهلية بهدف تفعيل أدوار هذه الجمعيات فى تدعيم القضايا التعليمية المعاصرة، وتأمل وزارات التعليم العربية فى قيام الجمعيات الأهلية فى دعم المدارس الحكومية ورفع كفاءة العملية التعليمية بها.

وعلى سبيل المثال وصل عدد الجمعيات الأهلية إلى (١٦ ألف جمعية أهليـة) فى جمهورية مصر العربية، تُدعم هذه الجمعيات بـ (٦٥ مليون جنيه) مـن الحكومـة المصرية، كما أن هناك (٨١ جمعية أهلية) تحصل على إعانات خارجيـة تصـل إلى (١٠٠ مليون جنيه)، وقد حدد القانون الجديد للجمعيات الأهلية فى مصر والصـادر بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١م كيفية حصول الجمعيات الأهلية على الإعانات الخارجية بعـد الحصول على إذن من وزارة الشئون الاجتماعية.وتشمل هذه الإعانـات – بجـانب الإعانات المالية– الكتب والنشرات والمجلات العلمية والفنية. وفى ظل هذا التوجـه لشراكة فاعلة بين الجمعيات الأهلية وبقية التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى المجتمـع المصرى تتعالى الصيحات منادية باستنهاض المبادرات لدعم قضايا التعليـم، سـواء بالتبرع بالمال، أو بالأراضى، من أجل رفع كفاءة المدارس وتحسين البيئات المدرسـية ورفع كفاءة الهيئات التدريسية.

وهكذا أصبحت الجمعيات الأهلية موضع اهتمام الرأى العام العربى، وتنـادى كافة وسائل الإعلام بمزيد من الحريات لهذه الجمعيات الأهلية مـن أجـل تفعيـل إسهاماتها فى تدعيم القضايا التعليمية.

ونظراً لتعدد القضايا التربوية المطروحة الآن فى الوطن العـربى، فى ضـوء التغيرات المعاصرة التى يمر بها، فقد حصر هذا الكتاب القضايا التربوية المطروحـة فى الحدود التالية، والتى أفرد الفصل الثانى من هذا الكتاب لمناقشة أبعادها، والتى يراهـا بعض رواد التربية قضايا تربوية على درجة كبيرة من الأهمية، ومن الضرورى دراستها وهى:

- **التنمية الثقافية والمهنية المستمرة للمواطن العربى**: مـن حيـث إن التنمية الثقافية تعتبر مرتكزاً للتنمية الشاملة، ولكى تتحقق جوانبها يلزم تحريـر مشاعر المواطن العربى وسلوكياته لتتناسب مع ثقافة العصر الذى يعيش فيه، ومن المفترض أن بعض عناصر الثقافة قد تقادمت ويجب أن يحل محلها واقـع ثقـافى

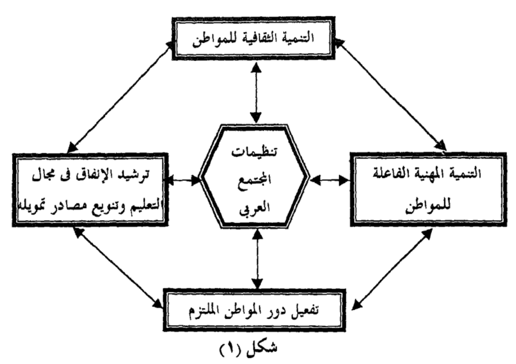
جديد يحقق للإنسان ذاتيته ويسمح له بالتطور المستمر لقدراته، والتنوع الثقافى أمر مرغوب ونهج محمود ولكنه يجب أن يحكم بقواعد محددة(٥٤).

كما تبرز أهمية التنمية المهنية فى سوق العمل العربى من حيث إنها تزود المواطن بالمعارف والمهارات اللازمة للأعمال الإنتاجية دائمة التغير فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية(٥٥)، كما تعتبر التنمية المهنية للمعلمين ضرورة حتمية يتطلبها إصلاح شئون التربية والتعليم فى المجتمع العربى. إضافة إلى الاهتمام بالتربية اللاحقة لمحو الأمية التى ينظر إليها كمدخل رئيسى فى الإصلاح المجتمعى فى الوطن العربى.

- **تنمية الالتزام:** من حيث إن الالتزام بأبعاده وعوامله المختلفة يعد محوراً رئيساً من محاور التربية الفاعلة فى تكوين الشخصية الاجتماعية المنضبطة والقادرة على تحقيق مناحى التقدم والرقى فى المجتمع، كما أن مسألة الحرية بالنسبة للإنسان تشغل مركزاً هاماً لدى المفكرين العرب(٥٦).

- **ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم وتنويع مصادر تمويله:** حيث تشير دراسات الكلفة والعائد فى مجال التعليم إلى تزايد هذه الكلفة نتيجة لحزمة من العوامل منها الزيادة السكانية ومحاولة معظم دول العالم إطالة عدد سنوات التعليم الأساسى بها، إلى جانب الاهتمام بعوامل الجودة والتطوير التكنولوجى فى مجال التعليم والتوسع الكمى والكيفى فى جميع مراحل التعليم قبل الجامعى والجامعى(٥٧)، إضافة إلى الحاجة الملحة الآن فى وجود شراكة مجتمعية ناجزة من أجل تغيير رؤى المواطنين فى الوطن العربى حول الربحية المنتظرة والمأمولة من الإنفاق فى مجال التعليم.

ونلخص فى الشكل التالى (شكل ١) خارطة الطريق العربية الإسلامية حول العلاقة بين تنظيمات المجتمع العربى وقضاياه التربوية المعاصرة.



شكل (١)

خارطة الطريق العربية الإسلامية حول العلاقة المتبادلة بين تنظيمات المجتمع العربى والقضايا التربوية المطروحة

وقد يثار تساؤل حول الروابط بين هذه القضايا التربوية المطروحة فى هذه الخارطة؟ ولماذا تم اختيار قضايا التنمية الثقافية والمهنية، وتنمية عوامل الالتزام لدى المواطن، إضافة إلى اختيار قضية ترشيد الإنفاق والكلفة وتنويع مصادر التمويل فى مجال التعليم؟ وهل من الأفضل مناقشة الشراكة المجتمعية كأحد الموارد المالية الإضافية لتمويل التعليم فى الوطن العربى فى رؤية مستقلة لكونها ذات طبيعة متفردة مقارنة بالقضيتين الأخريين حول التنمية الثقافية والمهنية، وتنمية عوامل الالتزام بين أفراد المجتمع العربى.

ومن ناحية أخرى يثار تساؤل آخر حول مدى فعالية الأدوار التى تقوم بها الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية العربية فى تدعيم هذه القضايا التربوية المعاصرة؟، وهل فعلاً تؤدى الأحزاب السياسية أدواراً ملموسة فى تدعيم تلك القضايا المثارة؟. ففى ضوء الخبرة العربية تبدو هذه

القضايا منفصلة، والتنظيمات المجتمعية فى الوطن العربى علاقتها محدودة ببرامج التنمية الثقافية والمهنية بين أفراد المجتمع، وتمويل التعليم وترشيد الإنفاق عليه يبدو من المهام الرئيسة لوزارات التربية والتعليم العربية.

وتأتى العولمة وتفرض قيمها الثقافية فى المجتمعات العربية، إضافة إلى فرضها لشروط سياسية مثل الالتزام والديمقراطية وما يسمى بحقوق الإنسان، إضافة إلى القيود الاقتصادية التى تفرضها العولمة ومن أهمها الخصخصة وحرية السوق والدقة فى العمل. وتتعالى الأصوات منادية بأهمية أن تلعب الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية الأدوار المنوطة بها فى تدعيم كافة هذه القضايا المعاصرة التى فرضتها ثقافة العولمة على المجتمع العربى، مروراً بأهمية أدوار التنظيمات المجتمعية فى تحفيز الشباب نحو المشاركة السياسية ومقاومة ثقافة الفقر والتواصل مع الآخرين وتنمية الثقافة البيئية والسكانية والترويحية، وانتهاءً بتنمية الاهتمام بالشأن العام والالتزام والحرية المسئولة والعمل التعاونى والانضباط وضرورة البحث عن موارد مالية إضافية من أجل تحسين جودة التعليم ليصبح قادراً على تحقيق هذه الجوانب من التنمية الثقافية والمهنية وعوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربى.

وبناءً عليه سعت خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية إلى تقديم رؤية متكاملة حول الشراكة المطلوبة بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية فى المجتمع العربى من أجل دعم هذه القضايا التربوية المعاصرة. وقد استندت هذه الخارطة على الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة- مع مراعاة السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بها- من أجل تفعيل شراكة مجتمعية مطلوبة لتدعيم قضايا تربوية مطروحة للنقاش فى المجتمع العربى.

فالمجتمع المدنى فى الوطن العربى- أو ما نطلق عليه هنا وفى هذا الكتاب مجتمع الأمة- وفى أغلب تنظيماته ومؤسساته، لا يمكن اعتباره قوى دافعة للتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فمجتمع الأمة فى الوطن العربى الآن ينهج (نهجاً

إصلاحياً) أكثر منه (نهجاً مساهماً فى التغيير)، وهو ما يعكس تنظيمات مدنية تتدخل بحلول علاجية للتعامل مع بعض القضايا والمشكلات، وهو تدخل لاحق، وهو لا يتبنى قضايا التمكين، وإنما يميل إلى الدور الخدمي.

وهكذا فإن مجتمع الأمة فى الوطن العربي يتحرك فى إطار النزعة الخدمية وسد الثغرات فى أداء الدولة، ويكفى الإشارة إلى أنه، ورغم ازدياد عدد الجمعيات الأهلية فى مجتمع الأمة فى الوطن العربي، فإن الوظائف التقليدية التى تؤسس علاقة عطاء بين مانح ومتلقٍ هي السائدة فى هذا المجال، فالنشاط الغالب على هذه الجمعيات الأهلية هى دفن الموتى، وتنظيم رحلات العمرة والحج، أما أنشطة الجمعيات الأهلية فى مجال التنمية وحقوق الإنسان والحرية فهى محدودة للغاية ومرصودة من الجهات الأمنية.

وقد حددت (أمانى قنديل)[٥٨] عدة شروط ومحددات تؤثر على مدى اعتبار المجتمع المدنى قوى للتغيير الاجتماعي والسياسى والثقافى، وما هو نموذج المجتمع المدنى الذى نصبو إليه فى بلدان الوطن العربى التى تتطلع إلى التغيير، وقد تحددت هذه الشروط فى الإشكاليات التالية:

- إن المجتمع المدنى الذى نتطلع إليه كقوة للتغيير الاجتماعى والسياسى والثقافى يضم مجموعة مؤسسات تستطيع أن تلعب دور الفاعل فى عملية التغيير وكلما تطور دورها فى عملية التغيير، كلما اتسمت بمرونة استجابية عالية لقضايا المجتمع.
- إن المجتمع المدنى "المتقدم" الذى يسهم فى التغيير الاجتماعى والسياسى والثقافى قائم على فعل الطوع والمبادرة وقبول الحوار، وإدارة الاختلافات فى إطار ديمقراطى، وهى أركان أساسية فى ثقافة المجتمع المدنى.
- إن مؤسسات المجتمع المدنى ينبغى أن يتوافر لديها وعى ورؤية، أو ما نطلق عليه موقفاً نقدياً، وأن تمتلك تصورا واضحاً لخريطة المجتمع ومصادر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن تتبنى مواقف الدفاع أو المناصرة لمساندة الفئات

الضعيفة والهشة فى المجتمع العربى.

- إن مؤسسات المجتمع المدنى، التى نستطيع أن نقول عنها إنها تسهم فى عملية التغيير، لا تتبنى ما يعرف بالدور الإلحاقى، أى معالجة المشكلات بعد حدوثها، وإنما تتجاوزه إلى "دور توازنى" يسعى إلى تحقيق توازن المجتمع والإسهام فى التحول الاجتماعى المنشود.
- إن المجتمع المدنى الذى نتطلع إليه فى المجتمعات العربية، ينبغى أن يتبنى قضايا التمكين لتأكيد مبدأ الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للأفراد.
- نتطلع إلى مجتمع مدنى قوى يأخذ بالنظرة الكلية للقضايا، بمعنى أن مشكلات المجتمع تقع فى كل مترابط مع المشكلات الإقليمية والدولية.
- إن المجتمع المدنى المتطور الذى نصبو إليه، ونقيس عليه حالنا اليوم، هو المجتمع الذى يلعب دوره كعامل محفز لتعميق ونشر الممارسة الديمقراطية وثقافة الحوار، والإدارة الديمقراطية للاختلافات والمنازعات، نحن نسعى إلى مجتمع مدنى تتجاوز مؤسساته الاختلافات الأيديولوجية والثقافية ويعترف بالتنوع بين أفراد المجتمع..

كما أن مؤسسات المجتمع المدنى، وتعميق دورها فى عملية التغيير الاجتماعى والسياسى والثقافى، يتوقف على مدى الالتزام بقيم الثقافة المدنية المعاصرة، وتتضمن احترام حقوق الإنسان والالتزام بفكرة الشرعية الديمقراطية والشفافية والمحاسبة.

ومن ثم فهناك دلالات لمدى تطور أو نضج المجتمع المدنى، وعلى أساس هذا الأمر نصل إلى مدى توافر الإمكانات لدى المجتمع المدنى فى الوطن العربى لكى يلعب دوره كإحدى القوى الرئيسة الفاعلة لتحقيق التغيير الاجتماعى والسياسى. والواقع يكشف عن قصور البنية المؤسسية للمجتمع المدنى وعن ضعف الممارسة الديمقراطية والشللية والشخصنة فى مؤسسات عديدة بالمجتمع المدنى العربى، كما يظهر ضعف الثقافة المدنية والقيم الديمقراطية فى مؤسسات المجتمع المدنى فى الوطن العربى.

وهناك شروط أساسية متعارف عليها، تحقق انطلاقة مؤسسات المجتمع المدنى كقوى للتغيير الاجتماعى والثقافى والسياسى منها: توافر بنية أساسية للمجتمع المدنى، بمعنى أحزاب سياسية متعددة، ومنظمات غير حكومية (أو ما نطلق عليه هنا جمعيات أهلية) ونقابات مهنية وعمالية، وجماعات رجال أعمال، ومنظمات حقوق الإنسان.

هنا تجب الإشارة إلى أن توافر البنية الأساسية فى حد ذاتها قد يكون له دلالة محدودة، فقد تتوافر كلياً أو جزئياً ولكنها تتحول إلى "ديكور جميل" فاقد الروح والحيوية والتفاعل. ونظرة سريعة على الأحزاب السياسية فى الوطن العربى، أو مراجعة لوضع النقابات المهنية والعمالية فى البلاد العربية، كفيلة بأن تبرز لنا عدم كفاية البنية الأساسية كشرط شبه محدد لتحقيق دور المجتمع المدنى فى عملية التغيير.

وإلى جانب البنية الأساسية هناك شرط توافر بيئة تشريعية وسياسية مؤسسية لدور مؤسسات المجتمع المدنى، ولعل هذا الشرط قادر على تفسير التصادم أحياناً والتوتر فى أحيان أخرى، القائم بين الدولة فى الوطن العربى والمجتمع المدنى. ومراجعة سريعة لمعارك التشريعات فى مصر كافية لتوفير صورة إجمالية عن مدى تحقق الشرط الثانى لفعالية المجتمع المدنى، فهناك معركة تغيير قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ للجمعيات الأهلية، ثم القانون ١٥٤ لسنة ١٩٩٩، ثم القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٣، وصعوبات إيجاد التوافق والرضاء العام، ناهيك عن دور جهات الأمن فى الاعتراض على تأسيس منظمات أهلية تعمل –وعملت لفترة سابقة– فى إطار الدستور والقانون.. معارك أخرى ترتبط بتشريعات النقابات المهنية لعل أبرزها وأهمها القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته، والتى أدت إلى تجميد أوضاع غالبية النقابات المهنية فى مصر.. معارك قانون الصحافة هى الأخرى مازالت فى الأذهان، وهو القانون الذى تدخل لحسمه السيد رئيس الجمهورية.. معارك قانون الأحزاب السياسية كان وما زال مقيداً لحركة الأحزاب السياسية، التى جاء أغلبها بأحكام قضائية.

إذن معنى ذلك أن الشرط الثانى- وهو البيئة التشريعية والسياسية المقبولة- عانى من قصور ويحد من فاعلية مؤسسات المجتمع المدنى فى عملية التغيير الاجتماعى والسياسى أى مازلنا لم نصل بعد كمجتمع ودولة- إلى إطار قانونى مقبول من الأطراف يحدد أنشطة مؤسسات المجتمع فى الوطن العربى.

ولعل الشرط الثالث والأخير، هو الأكثر صعوبة لارتباطه بتوافر ثقافة ديمقراطية مدنية، يلتزم بها أطراف المجتمع المدنى، وهى ثقافة ديمقراطية تعكس عمق الالتزام بالثقافة المدنية المعاصرة من مشاركة جماعية فى صنع القرار، إلى الحوار، والتسامح، واحترام الرأى الآخر، وإدارة الاختلافات فى جو من المودة من أجل الوصول إلى اتفاق. إننا نستطيع أن نتلمس من المتابعة اليومية، ومن الدراسات والبحوث، عمق أزمة غياب الديمقراطية فى مؤسسات المجتمع المدنى فى الوطن العربى، التى تطالب أجهزة الدولة وحزبها الحاكم بالديمقراطية فى الوقت الذى تحتكر فيه السلطة منذ عقود طويلة، وبعد ما يزيد عن الخمسين عاماً من قيام الثورة فى مصر ومناداتها بإقامة حياة ديمقراطية سليمة، تتحدث السلطة الحاكمة عن إصلاحات سياسية متدرجة، وفى الوقت نفسه تحتكر صناعة أى قرار متعلق بمستقبل هذه الأمة، فالوصاية موجودة فى كافة المستويات والهيئات بالتنظيمات الاجتماعية والمهنية للمجتمع العربى.

٤- الشراكة المجتمعية منبع العديد من الدراسات:

نعرض هنا بعض ما تم إجراؤه من بحوث ودراسات سابقة تتعلق بالتنظيمات الاجتماعية والمهنية وإسهاماتها فى مجال التربية والتعليم حتى يتسنى معرفة ما تم عمله وما يجب على خارطة الطريق توضيحه فى هذا المجال.

وبداية فقد بدأ المجتمع العربى خطواته الجادة فى قضايا الإصلاح الاقتصادى منذ عام ١٩٩١م، وما أستتبع ذلك من خطوات فى دخول اقتصاديات السوق الحرة إلى مجالات التنمية المجتمعية الشاملة، وما أتيح من فرص للتنظيمات الاجتماعية والمهنية للمشاركة فى قضايا التعليم مثل المساهمة فى بناء المدارس أو المشروعات التربوية التى

تخدم المواطنين، إضافة إلى إسهامات هذه التنظيمات الاجتماعية بدور ما فى مجـــالات التعليم الأخرى والصحة وخدمة الشباب وبعض الخدمات الاجتماعية الأخرى، ومن ثم فإن الكتاب الحالى سيعرض الدراسات السابقة التى أنجزت فى هذا المجـــال منــذ ١٩٩٠م وحتى الآن، والتى توافرت لدى مؤلفه حتى يتسنى معرفة ملامح خارطـــة الطريق العربية المراد وضعها فى نمط الشراكة المجتمعية وتدعيـــم القضايـــا التربويـــة المطروحة للنقاش فى المجتمع العربى.

وقد تم تصنيف الدراسات السابقة التى أمكن الحصول عليها فى محاور رئيســـة هى دراسات سابقة حول جهود التنظيمات المجتمعية فى التنمية الثقافية والمهنية وتنمية عوامل الالتزام لدى المواطن، إلى جانب جهودها فى مجال ترشيد النفقـــات فى مجـــال التعليم، وفى الحالة التى تبحث فيها أى دراسة فى أكثر من محور من هـــذه المحـــاور، تصنف هذه الدراسة السابقة فى المحور الذى عالجته بعمق أكثر من غيره.

أولاً: دراســات حــول جــهود التنـظيمــات المجتمعيــة فــى التنميــة الثقافيــة والمهنية للأفراد:

تعددت الدراسات والبحوث السابقة فى مجال إسهامات الاتحادات والمنظمات المهنيـــة والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية فى عمليات التنمية الثقافية والمهنية لأفراد المجتمـــع، ومن أهم هذه الدراسات السابقة فى هذا المجال ما يلى:

أ- دراسة (أمينة محمد على، ١٩٩٠)[٥٩] وعنوانها: دراسة تحليلية لجهود الجمعيـــات الأهلية فى مجال تربية الشباب.

استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور الجمعيات الأهلية فى مجـــال تربيـــة الشباب. توصلت هذه الدراسة إلى تحديد أهم الجمعيات التى قدمت خدمات تربويـــة وثقافية للشباب، والعلاقات ما بين هذه الجمعيات الأهلية وبين بقيـــة المؤسســـات التربوية النظامية، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن جمعية الشبان المسلمين كـــانت الرائدة فى هذا المجال حيث ساهمت فى تربية الشباب فى ضوء الثقافة الإسلامية، إضافة إلى خدماتها المتميزة فى المحافظة على البيئة.

ب- دراسة (وايـنر) *(Weiner, L.O, 1992)*(٦٠) وعنوانها: الاتحادات والمنظمات المهنية للمعلمين فى المجتمع الأمريكى.

استهدفت هذه الدراسة تحديد مجالات الرعاية الثقافية التى تقدمها الاتحادات والمنظمات المهنية للمعلمين فى المجتمع الأمريكى، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن للاتحادات والنقابات المهنية والعمالية فى المجتمع الأمريكى دوراً هاماً وحيوياً فى تنمية النواحى الثقافية لدى أعضائها، كما أن الاتحادات المهنية للمعلمين هناك تشارك فى تحديد أجور المعلمين وتقدير معاشاتهم، وتحديد حجم الفصول والمشاركة فى صنع القرار المدرسى، إلى جانب المشاركة فى النواحى الاجتماعية والصحية لدى أعضاء هذه المنظمات المهنية الأمريكية.

ج- دراسة (نانسى) *(Nancy, Z.P. 1993)*(٦١) وعنوانها: المنظمة المهنية ومعلومات العمر الزمنى: الاتجاهات نحو التكنولوجيا.

استهدفت هذه الدراسة تحديد إسهامات المنظمات المهنية فى السويد فى ترقية الثقافات والاتجاهات نحو التكنولوجيا لدى الأعضاء عبر الزمن. توصلت هذه الدراسة إلى أن المنظمات المهنية فى السويد تسهم بشكل فعال فى تعميق المعارف والاتجاهات نحو التكنولوجيا وأساليبها الحديثة، كما تقوم بتدريب أعضائها على كيفية استخدام هذه التطبيقات التكنولوجية. كما تسهم هذه المنظمات المهنية بدور واضح فى التقدم التكنولوجى فى المجتمع السويدى من خلال تشجيع الابتكارات العلمية بين الأعضاء، كما تطالب هذه المنظمات المهنية بإدخال أحدث الأساليب التكنولوجية فى مواقع الإنتاج، وتعويد الأعضاء وترقية ثقافاتهم المهنية.

د - دراسة (صبحى شعبان شرف، ١٩٩٤)(٦٢) وعنوانها: الإسهامات التربوية للجمعيات الأهلية بمحافظة المنوفية- دراسة وصفية تقويمية.

استهدفت هذه الدراسة التعرف على الإسهامات التربوية التى قامت بها الجمعيات الأهلية بمحافظة المنوفية، إلى جانب تحديد المشكلات التى تحول دون تحقيقها

لأهدافها فى محاولة لوضع المقترحات التى تسهم فى حل هذه المشكلات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى حاجة الجمعيات الأهلية إلى تنشيط وتفعيل وتنسيق الأنشطة الثقافية المختلفة التى تقوم بها هذه الجمعيات الأهلية، وطالبت هذه الدراسة بضرورة زيادة الدعم الحكومى للجمعيات الأهلية فى نظير زيادة الجهود الثقافية التى يمكن أن تضطلع بها هذه الجمعيات الأهلية وتقدمها لأعضائها والمنتسبين إليها.

هـ- دراسة (كاينر) ***(Kinneer, J.W, 1994)***[٦٣] وعنوانها: تدعيم منظمة التدريب المهنى لبرامج التربية المستمرة.

استهدفت هذه الدراسة تحديد الدور التربوى لمنظمات التدريب المهنى تجاه الأعضاء المنتمين إليها بالولايات المتحدة الأمريكية، توصلت هذه الدراسة إلى أن منظمات التدريب المهنى فى ولاية (بنسلفانيا) الأمريكية قامت بدور مؤثر فى مجال التربية المستمرة للأعضاء المنتمين إليها وذلك من خلال تنمية اتجاهات أعضائها وميولهم نحو التثقيف المستمر، والتعرف على أنواع الهوايات التى يفضلها الأعضاء والاهتمام بها، وإقامة المسابقات الثقافية فيما بين الأعضاء، وتقديم ألوان من الأنماط الثقافية العامة فى المجتمع.

و- دراسة (سعيد جميل سليمان، ١٩٩٦)[٦٤] وعنوانها: تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى التعليم قبل الجامعى- دراسة استكشافية.

استهدفت هذه الدراسة التوصل إلى الأساليب الفعالة فى تنشيط الجهود التربوية للجمعيات الأهلية فى مراحل التعليم قبل الجامعى. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك قصوراً فى مؤسسات رعاية الطفولة التابعة للجمعيات الأهلية. كما أن هناك انخفاضاً فى المستوى التعليمى والتدريبى للمعلمات والمشرفات بدور الحضانة ورياض الأطفال، وأن الإشراف الفنى فى الكثير من هذه الدور التابع للجمعيات الأهلية يعانى من القصور وغياب المتابعة وتمركز الخدمات فى يد رئيس مجلس الإدارة فى هذه الجمعيات الأهلية.

ز– دراسة (أحمد حسين الصغير، ١٩٩٧)(٦٥) وعنوانها: الدور التربوى للأحـــزاب السياسية فى المجتمع المصرى.

استهدفت هذه الدراسة تحديد بعض الممارسات التى تشكل الـــدور الـــتربوى للأحزاب السياسية فى المجتمع المصرى فى مجال تثقيف الأفراد، وذلك فيمـــا يتعلـــق بقضايا تربوية هامة هى التربية الدينية والتربية الاقتصادية والتربية السياسية والتربيـــة البيئية ومحو الأمية وديمقراطية التعليم والتربية السكانية والتربية لاســـتثمار وقـــت الفراغ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الأحزاب السياسية فى مصر تقوم بدور محدود فى مجال الخدمات التربوية والثقافية التى تقدم لأفراد المجتمع فى كل من المجال الديـــنى والسياسى والاقتصادى والتعليمى والبيئى والسكانى والترويحى وذلك بشتى الطـــرق والوسائط التربوية التى تمتلكها هذه الأحزاب السياسية ومنها الصحافـــة الحزبيـــة، ومعسكرات الشباب وغيرها من الوسائط التربوية التى تسهم فى تثقيف الأفراد، كما تبين أنه لا يوجد تعاون بين الأحزاب السياسية ومؤسسات التربية الأخرى فى مجـــال التنمية الثقافية لدى الأفراد فى المجتمع المصرى.

م– دراسة (ليـنك) *(Lenk, M.M, 1997)*(٦٦) وعنوانها: المعـــارف والمـــهارات المكتسبة أثناء خدمات التعلم: استراتيجية مثمرة بين الجامعـــات والتنظيمـــات المهنية.

استهدفت هذه الدراسة تحديد دور التنظيمات المهنية فى برامج التعليم والتأهيل لدى الأفراد فى مراحل التعليم المختلفة فى المجتمع الأمريكى. توصلت هذه الدراســـة إلى أن التنظيمات المهنية فى ولاية ميتشـــجان *(Michigan)* الأمريكيـــة شـــاركت الجامعات بشكل فعال فى برامج التعليم والتدريب والتأهيل، وفى الارتقاء بـــالجوانب الثقافية وفى التنمية المهنية لدى الأفراد فى مراحل تعليمهم المختلفة، وأيضاً بعد انتهاء هؤلاء الأفراد من التمدرس والتحاقهم بسوق العمل.

ط- دراسة (هنري وآخرون) *(Henry, A.P et. al.)*[٦٧] وعنوانها: تحسين برامج إعداد القادة من خلال الشراكة بين المدرسة والجامعة والمنظمة المهنية.

استهدفت هذه الدراسة تحديد الوضع الأمثل لبرامج إعداد القادة في المهن والمؤسسات الإنتاجية المختلفة. وتوصلت هذه الدراسة إلى مدى أهمية أن تشارك المنظمات المهنية المدارس والجامعات في إعداد البرامج اللازمة للارتقاء بمستوى إعداد القادة في المهن والمؤسسات الإنتاجية المختلفة، حيث تستطيع المنظمات المهنية المشاركة في تنمية قدرات هؤلاء القادة على كيفية التعامل مع الآخرين وقيادتهم وتوجيههم وإكسابهم المعارف والمعلومات اللازمة لنجاح هؤلاء القادة في العمل الميداني.

ي- دراسة (وايت) *(White, M.D, 1998)*[٦٨] وعنوانها: إحصاءات تاريخية للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة حالة في منظمات مهنية حكومية.

استهدفت هذه الدراسة توضيح أدوار المنظمات المهنية الحكومية تجاه الأفراد في الولايات المتحدة الأمريكية عبر التاريخ. وتوصلت هذه الدراسة إلى رؤية تفيد أن للمنظمات المهنية الأمريكية دوراً مؤثراً في حياة الأعضاء المنتمين إليها، ولها دور فعال في أسلوب معيشتهم وثقافاتهم ومعارفهم على مدار المراحل التاريخية في المجتمع الأمريكي.

ك- دراسة (عدلي علي أبو طاحون، ١٩٩٨)[٦٩] وعنوانها: دور الجمعيات الأهلية في صيانة البيئة – دراسة للواقع المصري مع التطبيق في إحدى قرى محافظة كفر الشيخ.

استهدفت الدراسة التعرف على أوضاع الجمعيات الأهلية في مصر والتطور التاريخي لنشأتها، إلى جانب محاولة استجلاء الدور الذي تلعبه هذه المنظمات الأهلية في صيانة البيئة بصفة عامة وصيانة البيئة الريفية بصفة خاصة، وتوصلت هذه الدراسة إلى ضعف الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية بصفة عامة، والجمعيات البيئية بصفة

خاصة فى مجال حماية البيئة وصيانتها. وأوصت هذه الدراسة بأن مشكلات البيئة لا يمكن حلها بدون المشاركات النشيطة من أفراد المجتمعات المحلية.

ل- دراسة (إيهاب أحمد مدحت، ٢٠٠٠)(٧٠) وعنوانها: إسهامات تكنولوجيا المعلومات فى تفعيل أداء المنظمات الأهلية.

استهدفت هذه الدراسة التوصل إلى إنشاء قاعدة بيانات للمنظمات الأهلية توفر البيانات والإحصاءات اللازمة لدراسات الجمعيات والمؤسسات الأهلية. توصلت هذه الدراسة إلى غياب التدريب على مهارات الحاسب الآلى وغياب وحدات المعلومات والتعامل مع شبكة الانترنيت بشكل أعمق. وتوصلت هذه الدراسة أيضاً إلى غياب شبكة معلومات تربط بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية فى مصر، ومن ثم لا يتم تبادل الأفكار والآراء والمعلومات والأبحاث بين هذه المنظمات الأهلية.

م- دراسة (عبد السلام محمد الصباغ، ٢٠٠١م)(٧١) وعنوانها: تفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية فى التعليم فى ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة.

استهدفت هذه الدراسة تقديم تصور مقترح لتفعيل أدوار الجمعيات الأهلية المصرية فى بعض الأنشطة الثقافية والتعليمية مثل تفعيل ثقافة المواطن، والنشاطات الثقافية التى تقوم بها الجمعيات الأهلية المصرية مقارنة بنماذج للجمعيات الأهلية فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة للاستفادة من تجاربها فى تفعيل الدور التعليمى والثقافى للجمعيات الأهلية المصرية. وقد توصلت الدراسة الحالية إلى نجاح بعض الجمعيات الأهلية فى برامج محو الأمية وتعليم الكبار، فى الوقت الذى تسيدت فيه جوانب قصور فى فلسفة العمل التطوعى وتباينه بتمايز محافظات الجمهورية، إلى جانب صعوبات تواجه إشكالية تمويل المنظمات الأهلية المصرية وقصور الثقافة الشعبية بأهمية العمل الأهلى، وندرة فى الخبرات التدريسية للعاملين فى المجال التطوعى، وقد أثر هذا كله فى ندرة الأنشطة الثقافية والتعليمية للجمعيات الأهلية،

ولم تستطع الجمعيات الأهلية أن تؤدى دوراً ملموساً فى عمليات التنمية الثقافيـــة وفى حل بعض المشكلات التربوية التى تعترى نظامنا التعليمـــــى فى مشـــكلة الـــدروس الخصوصية.

ن – دراسة (منى على السالوس، سمر عبد الرحمن الصديقى، ٢٠٠١)[٧٢] وعنوانهـــا:
الوقف ودوره فى الحياة العلمية والتعليمية فى العالم الإسلامى..

استهدفت الدراسة الوقوف على الدور الذى قدمته مؤسسات الأوقاف فى مجال العلم والتعليم عبر العصور الإسلامية، ثم التدرج بذلك للتعرف على الدور الحـــالى للوقف فى بلاد العالم العربى والإسلامى، وكيف يمكن تفعيل دوره العلمى والتعليمـــى فى الوقت الراهن؟. وقد توصلت الدراسة الحالية إلى رؤية تفيــــد اضمحـــلال دور مؤسسات الأوقاف حالياً والقصور الواضح عن أداء الكثير من الخدمات التى كـــانت تقدمها على مر العصور الإسلامية وذلك بعد صدور العديد من القرارات السياســـية فى أغلب الدول الإسلامية بتقييد وظائف الأوقاف وقصرها على بناء المساجد وبعض الأعمال الخيرية الأخرى. وقد ظهرت مجهودات من الحكومات والأهالى فى المجتمعات الإسلامية تنادى بإحياء الدور التعليمى لمؤسسات الأوقاف، وقدمت هذه الدراســـة عدة مقترحات لتفعيل الدور العلمى والتعليمى للوقف فى العالم الإسلامى.

ثانياً: دراسات حول التزامات التنظيمات المجتمعية تجاه الأفراد:

اهتمت الدراسات السابقة فى هذا المحور بمدى إســـهامات النقابـــات المهنيـــة والعمالية والاتحادات المحلية والجمعيات الأهلية فى التزاماها المتعددة تجـــاه أعضائـــها والمنتسبين إليها، وأهم هذه الدراسات فى هذا المجال ما يلى:

أ – دراسة (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية)[٧٣] *(Organization for Economic Cooperation and Development, 1991)* وعنوانهـــا:
التعليم العالى والوظيفة: العلاقات المتغيرة للتنمية الحديثة بالتربية المهنية المستمرة.

استهدفت هذه الدراسة تحديد علاقات التنمية بالتربية المهنية المستمرة فى كل من (فرنسا وفنلندا) ومدى التزام النقابات المهنية والعمالية بفرنسا وفنلندا بالتنمية المهنية للأفراد، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هذه النقابات المهنية والعمالية ملتزمة بالمشاركة مع الجامعات فى اهتمامها بالتربية المهنية المتواصلة لأعضائها، كما أن هذه النقابات ملتزمة بتنمية معرفة أعضائها بالتطورات التكنولوجية فى المجالات العملية. وقد تفوقت النقابات المهنية والعمالية الفرنسية عن مثيلتها فى فنلندا فى حجم الالتزام بهذه الجوانب من الاهتمامات.

ب- دراسة (كليبورن) *(Cleborne, D.M.,1991)*[٧٤] وعنوانها: الروابط المهنية والتكنولوجيا وتدريب المعلمين كعناصر رئيسة للمعرفة.

استهدفت هذه الدراسة توضيح مدى التزام الروابط المهنية فى إنجلترا بإثارة الحوافز لتملك المعرفة بين أفراد المجتمع. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الروابط المهنية فى إنجلترا أسهمت بدور فعال فى الاهتمام بتشجيع الاكتشافات العلمية وتنمية أنماط التفكير الابتكارى لدى الأفراد بصفة عامة والمعلمين بصفة خاصة على اعتبار أن هؤلاء المعلمين ملتزمون بنقل هذه المهارات والمعارف إلى طلابهم فيما بعد، وقد أوضحت هذه الدراسة أن الروابط المهنية فى إنجلترا ملتزمة بإصدار بعض المجلات والنشرات العلمية والثقافية والعلمية والتكنولوجية كما أنها ملتزمة بتزويد أعضائها بها.

جـ- دراسة (سبرنج) *(Spring, J.H., 1992)*[٧٥] وعنوانها: تأثير الاتحاد المحلى للمعلمين على السياسة والتطبيق التربوى.

استهدفت هذه الدراسة تحديد مدى تأثير الاتحادات المحلية للمعلمين فى الولايات المتحدة الأمريكية فى تهيئة الظروف لنمو المهنة وتأصيل قيمها. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن اتحاد المعلمين بالولايات المتحدة الأمريكية يعمل بمثابة المدافع عن حقوق هؤلاء المعلمين، كما تسهم هذه الاتحادات بدور تربوى وثقافى واضح لدى

أعضائها، حيث تلتزم بالعمل على ترسيخ مبادئ القيم الأخلاقية، وإيجاد أفضل السبل لنمو مهنى مستمر لدى هؤلاء المعلمين من أجل تحقيق جوانب الالتزام وتأصيل قيم الانضباط فى مدارس الولايات المتحدة الأمريكية.

د - دراسة (رمضان أحمد عبد الحميد، ١٩٩٣)[٧٦] وعنوانها: المؤسسات الاجتماعية والمهنية ودورها فى التنمية.

استهدفت هذه الدراسة تحديد أدوار المؤسسات الاجتماعية والمهنية فى مجالات التنمية فى ضوء التغيرات والتحولات الجارية والمستقبلية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن النقابات المهنية والعمالية المصرية تقوم بتنمية معارف ومهارات أعضائها، وتوعيتهم المستمرة بمبادئ الالتزام المهنى لمسايرة التغيرات والتحولات وعدم التخلف عنها، ويتحقق هذا الهدف عن طريق المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية التى تعقدها هذه النقابات المهنية والعمالية، ومن خلال المطبوعات والنشرات التى تصدرها النقابات المهنية والعمالية المختلفة.

هـ- دراسة (جريمت) *(Grimmett, P.P., 1992)*[٧٧] وعنوانها: قضايا واتجاهات فى تدريب المعلمين الكنديين فى الإنجليزية.

استهدفت هذه الدراسة معرفة دور النقابات المهنية والعمالية فى كندا فى تنمية مهارات الالتزام لدى المعلمين القائمين على تدريس اللغة الإنجليزية بمدارسها، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن النقابات المهنية والعمالية فى كندا تشارك الحكومة الكندية فى مسألة إعداد معلمى اللغة الإنجليزية والمهارات اللازمة لتعيينهم وسبل ترقيتهم، كما أن هذه النقابات المهنية والعمالية تساند هؤلاء المعلمين فى المراحل التعليمية المختلفة وترعى شئونهم وتعوّدهم على مبادئ الالتزام العامة فى مجال التربية والتعليم.

و- دراسة (أمانى قنديل، وسارة بن نفيسة، ١٩٩٥)[٧٨] وعنوانها: الجمعيات الأهلية فى مصر.

استهدفت هذه الدراسة تقديم وصف للجمعيات الأهلية فى مصر من حيث تاريخها والتشريعات الحاكمة لها ومصادر تمويلها والأدوار التى تقوم بها والمشكلات التى تواجهها. توصلت الدراسة إلى أن الجمعيات الدينية هى أنشط الجمعيات فى مجال العمل التطوعى وفى التزام أعضائها بقواعد هذا العمل، وأن علاقة هذه الجمعيات بالسلطة الحاكمة تحدد مدة بقاء هذه الجمعيات أو زوال أنشطتها.

ز- دراسة (عبد الله حنفى خليفة، ١٩٩٧)[٧٩] وعنوانها: دور النقابات فى الحياة الدستورية: دراسة مقارنة.

استهدف هذه الدراسة مقارنة دور النقابات المهنية والعمالية فى الحياة الدستورية فى كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها أن النقابات المهنية والعمالية فى مصر دورها محدود فى المشاركة فى اقتراح ومناقشة التشريعات والقوانين التى تمس مصالح الجماهير العريضة المنتمية إليها، وأيضاً للنقابات المهنية دور محدود فى وضع الالتزامات الأساسية للحياة النقابية والمهنية فى مصر، عكس الدور الفعال للنقابات المهنية فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، فالالتزامات المهنية التى تصدر بها تشريعات تخرج فى الغالب من اقتراحات الجماهير العريضة المنتمية لتلك النقابات المهنية والعمالية فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

ثالثاً: دراسات حول جهود التنظيمات المجتمعية لترشيد الإنفاق فى مجال التعليم:

جاءت دراسات عديدة فى هذا المحور أهمها:

أ- دراسة (كوتزنير) (*Kutzner, P.L., 1992*)[٨٠] وعنوانها: من الذى يقاوم الجوع: دليل التنظيمات من أجل التربية والدفاع عنها.

استهدفت هذه الدراسة توضيح أهم التنظيمات الاجتماعية والمهنية التى تقاوم الفقر والجوع فى العالم. وتوصلت هذه الدراسة إلى تزايد التوجهات العالمية من خلال التنظيمات الاجتماعية والمهنية المتعددة لدعم قضايا التعليم فى العالم، ومن بين هذه التنظيمات التى تلعب دوراً هاماً فى هذا الصدد منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والوكالات الفيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية، والمنظمات غير الحكومية بها ووكالات دولية أخرى عديدة.

ب- دراسة (أرون) *(Aron, A..I., 1997)*[٨١] وعنوانها: تحليل نماذج ومصادر التمويل للتعليم الأساسى بولاية فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

استهدفت هذه الدراسة توضيح سياسات التعليم الأساسى فى المجتمع الأمريكى، ومدى نجاحها فى جذب التمويل من المصادر الأخرى للإنفاق على التعليم مثل الأفراد والهيئات والمؤسسات الخيرية والهيئات المحبة لعمل الإحسان. كما هدفت هذه الدراسة إلى تطوير عملية فهم اشتراك الهيئات المتواجدة فى المجتمع فى تقديم خدمات تعليمية للكبار ومصادر تمويلها وأنماط هذا التمويل وذلك عن طريق تحديد هوية الممولين وسبب قيامهم بالمساهمات المالية للهيئات التعليمية المتواجدة فى المجتمع، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أهم مصدر دخل بالنسبة لهذه الخدمات التعليمية للكبار- بجانب إسهامات الحكومات المحلية والفيدرالية والرسوم التى يتم تحصيلها من الدارسين بهذه البرامج التعليمية- هى إسهامات الجمعيات الأهلية المتواجدة بهذه الولاية فى المجتمع الأمريكى.

ج- دراسة (براىوموراى) *(Bray, M., and Murray, T., 1998)*[٨٢] وعنوانها: تمويل التعليم فى إندونيسيا.

استهدفت هذه الدراسة تحديد مصادر تمويل التعليم فى إندونيسيا. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أهم مصادر تمويل التعليم فى إندونيسيا هى الحكومة والتمويل الشعبى. وقد أدى هذا التعاون بين الحكومة ومع أولياء الأمور والجمعيات الشعبية إلى

زيادة دور أولياء الأمور والمجتمعات المحلية فى مساءلة إدارات المدارس عن أوجه الأنشطة التعليمية والتمويل اللازم لها، كما أوضحت هذه الدراسة أن زيادة إسهامات الجمعيات الشعبية فى الإنفاق على التعليم أدى إلى زيادة عدم تكافؤ الفرص التعليمية بين المناطق الجغرافية المختلفة بإندونيسيا، كما أدى هذا الأمر إلى زيادة هيمنة الأغنياء فى صنع القرار التربوى داخل هذه المدارس.

د – دراسة (راندل) *(Randall, B.M., 1998)*(٨٣) وعنوانها: إعادة تنظيم لعلاقات المنظمات المهنية غير الحكومية بالمدارس الابتدائية.

استهدفت هذه الدراسة إعادة تنظيم الروابط بين المنظمات المهنية الحكومية والمنظمات المهنية غير الحكومية تجاه المدارس الابتدائية فى المجتمع الأمريكى، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المنظمات المهنية الحكومية تشارك المنظمات غير الحكومية فى رعاية شئون المدارس الابتدائية فى المناطق المحلية، وتعمل على ربط هذه المدارس واهتماماتها باحتياجات المجتمع المحلى ومشكلاته وقضاياه المعاصرة.

هـ– دراسة (سوزان سواب، ١٩٩٩)(٨٤) وعنوانها: تنمية المشاركة بين البيت والمدرسة: من المفاهيم إلى التطبيق.

استهدفت هذه الدراسة توضيح أوجه مشاركة البيت فى الأنشطة التعليمية بالمدارس من أجل ترشيد الانفاقات الحكومية فى مجال التعليم. وتوصلت هذه الدراسة إلى تحديد هذه الأوجه فى المشاركة فى الإنفاق على التعليم ومنها جمع النقود التى تمول مشروعات المدرسة، إلى جانب المشاركة فى إعداد بعض المواد التعليمية التى يطلبها المعلمون من التلاميذ وتدعيم إنشاء الملاعب المدرسية بهذه المدارس.

و– دراسة (أحمد محمد نبوى، ٢٠٠١)(٨٥) وعنوانها: بدائل مقترحة لتمويل التعليم الأساسى فى مصر لتحقيق الاستيعاب الكامل حتى عام ٢٠١٧.

استهدفت هذه الدراسة توضيح مشكلات تمويل التعليم الأساسى والعوامل التى تعيق تحقيق الاستيعاب الكامل لتلاميذ هذه المرحلة والبدائل المقترحة لتمويل هذا

النوع من التعليم.

أظهرت هذه الدراسة أن الإنفاق على التعليم فى مصر يعانى من عدة صعوبات منها عدم كفاية الإنفاق الحكومى المخصص للتعليم فى مصر، وضعف كفاءة تخصيص الموارد المالية الأخرى، إضافة إلى مشكلات النفقات غير المباشرة التى تتحملها الأسرة نتيجة إلحاق أبنائها بالتعليم.

٥- خاتمة الفصل الأول:

هناك أدوار هامة ينتظر أن تقوم بها التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى المجتمع العربى، والسبيل إلى تحقيق ذلك هو تفعيل شراكة مجتمعية من أجل إحداث التنمية. والوصول إلى مفهوم الشراكة المجتمعية المطلوبة فى التنمية يحتاج إلى إنهاء عزلة الحكومات وأحزابها السياسية عن بقية التنظيمات الاجتماعية والمهنية الفعالة فى المجتمع، وأهمها النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية. وقد قدمت هذه الدراسات السابقة خدمة جليلة لخارطة الطريق الحالية من أجل التوصل إلى كيفية تفعيل إسهامات التنظيمات الاجتماعية والمهنية لإحداث الشراكة المجتمعية الضرورية واللازمة فى التنمية، ومن بين هذه الخدمات التى قدمتها الدراسات السابقة الخبرات العالمية فى هذا المجال وضرورة الاستفادة من جهود التنظيمات الاجتماعية والمهنية الدولية فى دعم قضايا التعليم فى الوطن العربى، مع الحرص على خصوصية ثقافتنا، الأمر الذى يستلزم ضرورة تفعيل أدوار تلك التنظيمات الاجتماعية والمهنية مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية فى الوطن العربى وكيفية التعاون مع الجهات الدولية والإقليمية فى دعم قضايا التعليم فى البلاد العربية.

كما أشارت هذه الدراسات السابقة إلى ضرورة تنشيط وتفعيل التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى مجال التعليم عن طريق زيادة المشاركة الأهلية مع الدعم الحكومى لقضايا التعليم. كما أن التوجه نحو الخصخصة أدى إلى تقليص حجم الخدمات التعليمية المقدمة من الحكومات واستعاضتها بخدمات تقدمها المنظمات

الدولية وغير الحكومية. ومن ثم أصبحت الشراكة المجتمعية مطلب أساسي للإصلاح التعليمي الشامل، وراحت الدراسات السابقة تطرح أفكاراً هامة حول آليات الشراكة المجتمعية للتعاون من أجل النهوض بالتربية والتعليم.

وقد توصلت هذه الدراسات السابقة إلى أن هناك ضرورة لتفعيل التنظيمات الاجتماعية والمهنية، حيث تعالت صيحات هذه الدراسات من أجل أن تشارك تلك التنظيمات بصورة فاعلة فى دعم قضايا التعليم بسبب أن تلك التنظيمات الاجتماعية والمهنية تصل إلى قطاعات واسعة فى المجتمع، وتتمكن من توصيل الخدمات التعليمية إليها، كما أنها يمكن أن تشجع الالتزام والانضباط وتحمل المسئوليات ودعم الطاقات، ولها تأثيرها الواسع المدى فى مجالات التنمية المهنية والثقافية وترشيد الإنفاقات التعليمية، فالاتجاه الآن أن تكون الشراكة المجتمعية هى الأساس والقاعدة لإحداث التطوير فى التعليم، والتلاحم فى مواقع العمل والإنتاج، والمحور الرئيسى فى التنمية الإنسانية.

ويجب الإشارة إلى أن خارطة الطريق العربية المطروحة هنا تفيد المسئولين عن النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية والأحزاب السياسية فى الوطن العربى وذلك عند التخطيط ووضع أفكار للشراكة الفعالة مع بقية المؤسسات الاجتماعية والتربوية النظامية منها وغير النظامية، وأى عوامل للتنمية الثقافية وتنمية الالتزام والتنمية المهنية تستطيع هذه النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية الإسهام فيها؟، وأى هذه العوامل يلزم تركها للمؤسسات التعليمية فى المجتمع من أجل إثراء القيم التربوية فى المجتمع العربى!.

كما يستفيد من هذه الخارطة القائمون على أمور كلفة التربية والتعليم فى المجتمع العربى من حيث تقرير أى الخدمات التعليمية والتربوية يجب خصخصتها وتركها للنقابات المهنية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية من أجل ترشيد الإنفاق مع المحافظة على الجودة فى مجال التعليم.

ومن المهم فى هذا كله كيفية الوصول إلى تكامل الجهود بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى مجتمع الأمة العربية دون تكرارها فى دعم عمليات التنمية الثقافية وتنمية الالتزام والاهتمام بعوامل التنمية المهنية فى سوق العمل، إلى جانب ترشيد النفقات فى مجال التعليم، فالتزام الدولة بالتعليم لا يعنى أن يكون التمويل والإنفاق مسئولياتها بمفردها، فمجتمع الأمة ومؤسساته وتنظيماته شركاء بجانب الحكومة فى هذا المجال.

وأخيراً يستفيد من هذه الخارطة فى الطريق نحو الشراكة المجتمعية فى تدعيم القضايا التربوية المعاصرة أعضاء لجان الثقافة والتعليم بمجالس الشعب والشورى والنواب وبقية المجالس التشريعية فى البلاد العربية فى مناقشاتهم الحالية حول سبل تنمية الثقافة البيئية وكيفية ربط البيئة بمشروعات التنمية، ودور المؤسسات الحكومية ومؤسسات مجتمع الأمة فى نشر الوعى وثقافة النظافة والثقافة البيئية. فهناك أهمية قصوى للقضاء على السلوكيات التى تهدد البيئة وتؤدى إلى تلوثها، والشراكة المجتمعية مطلوبة الآن وبدرجة أعمق بين الوزارات والهيئات والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية لتدريب أفراد الأمة العربية وتثقيفهم وتوعيتهم لنشر الثقافة البيئية، فتلوث البيئة سلوك مجتمعى لا يتحمل الأفراد فيه المسئولية وحدهم، ولكن توجد العديد من المنشآت والمصانع وتسهم فى إحداث هذا التلوث، ولابد من تشريعات تساعد على التخلص من هذه العادات والممارسات لينعم المجتمع كله ببيئة نظيفة، أى لابد من وجود خارطة طريق عربية خالصة فى نمط شراكة مجتمعية فعالة من أجل دعم القضايا التربوية المعاصرة فى مجتمع الأمة العربية.

هوامش الفصل الأول ومراجعه

1- McGinn, N. F and Epstein, E. H. **Comparative Perspectives on the Role of Education in Democratization, Comparative Studies** Series. Vol. 8, Edited by Schriewer, J. Frankfurt/ M.: Verlag Peter Lang, 1999, p. 497

٢-يراجع فى ذلك:

- أسامة الغزالى حرب. **الأحزاب السياسية فى العالم الثالث**، سلسلة عالم المعرفة، العدد (١٧)، الكويت: المجلس الوطنى للفنون والثقافة والآداب، ١٩٨٧م.
- السيد عبد الحليم الزيات. **التحديث السياسى فى المجتمع المصرى**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠م.
- رمضان أحمد عبد الحميد. **المؤسسات الاجتماعية والمهنية ودورها فى التنمية**. القاهرة: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٢م.
- إيمان محمد حسن. "وظائف الأحزاب السياسية فى نظم التعددية المقيدة، دراسة حالة: حزب التجمع فى مصر (٧٦-١٩٨٦)". **رسالة ماجستير** غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣م.
- أحمد حسين الصغير. "الدور التربوى للأحزاب السياسية فى المجتمع المصرى". **رسالة دكتوراة** غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادى، ١٩٩٧م.
- عبد السلام محمد الصباغ. "تفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية فى التعليم فى ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة". **رسالة دكتوراه** غير منشورة، قسم أصول التربية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م.

٣-شكرى عباس حلمى، محمد جمال نوير. **تعليم الكبار: دراسات فى التعليم غير النظامى فى إطار نظام متكامل للتعليم المستمر**. الطبعة الثانية. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٨م، ص٢٤٣.

4- Oxfam International, “Education Now Break the Cycle of Poverty. Aid and Education”, 2001, (**Internet**

Search, File:\Aid and Education. Htm).

5- Ibid.

٦- نويل ماكجين. "إعادة النظر فى المعونات الخاصة بالتعليم- تقويم الأشكال الجديدة فى دعم التنمية". ترجمة أحمد عطية أحمد. **مستقبليات**، المجلد30 ، العدد4 ، القاهرة :مركز مطبوعات اليونسكو، ديسمبر ٢٠٠٠، ص٥٣١.

٧-أوبالى سيديرى. "إعادة النظر فى المعونات الخاصة بالتعليم- مدخل لدعم قطاع التعليم الأساسى: دروس من بنجلاديش". ترجمة أسعد حليم. **مستقبليات**، المجلد30 ، العدد4 ، القاهرة :مركز مطبوعات اليونسكو، ديسمبر ٢٠٠٠، ص ٥٥٧.

٨-سمير إسحاق وحسين الجمال. "إعادة النظر فى المعونات الخاصة بالتعليم- مدخل القطاع وما يتضمنه تجاه المساعدة الفنية: الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مصر". ترجمة محمد جمال، نهى على. **مستقبليات**، المجلد 30، العدد4 ، القاهرة :مركز مطبوعات اليونسكو، ديسمبر ٢٠٠٠، ص٥٩٣.

٩- مركز دراسات الحضارات المعاصرة بجامعة عين شمس. **أعمال المؤتمر الدولى الأول للحضارات المعاصرة- العولمة وحوار الحضارات، صياغة عالم جديد**. القاهرة :مركز دراسة الحضارات المعاصرة، جامعة عين شمس٢٠٠٣م، ص ص ٣٤٧-٣٥٠.

١٠- أحمد المهدى عبد الحليم. "بروسترويكا- إعادة بناء- التعليم ضرورة حتمية: لماذا وكيف؟. **دراسات تربوية**، المجلد السادس، الجزء (٣٢)، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩١م، ص ص ٢٠-٢١.

11- Dickson. M.A. **The Challenge of Educational Innovation and National Development in Southern Africa**. New York: Verlag Peter Lang, 1992, p. 200.

12- Giroux, A. H. **Living Dangerously**: Multiculturalism and the Politics of Difference. New York: Verlag Peter Lang, 1994, p. 124.

١٣- سعيد إسماعيل على. **ثقافة البُعد الواحد** .القاهرة :عالم الكتب، ٢٠٠٣، ص٦٨.

١٤- هانى عبد الستار فرج."الضمير: رؤية فلسفية تربوية". **المجلة التربوية**، المجلد الثانى عشر.

العدد (٤٨)، جامعة الكويت :بجلس النشر العلمى، صيف١٩٩٨، ص ص ٢٩٧-٢٩٨.

١٥- حامد عمار. **الجامعة بين الرسالة والمؤسسة- دراسات فى التربية والثقافة (٤)**. القاهرة :مكتبة الدار العربية للكتاب، ١٩٩٦، ص٢١.

١٦- راجع فى ذلك:

- البنك الدولى. **تقرير عن التنمية فى العالم**، "العمال فى عالم يزداد تكاملاً"، مؤشرات التنمية الدولية. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، يونيو ١٩٩٥م.
- المؤتمر الدولى الرابع لليونسكو ومركز آسيا- باسفيك. **التجديد التربوى من أجل تطوير التعليم الثانوى** .بمملكة تايلاند، خلال الفترة من ١٠/١١ولغاية ١٣/١١/١٩٩٨م .القاهرة :مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩٨م.

١٧- محمد متولى غنيمة. **تمويل التعليم والبحث العلمى العربى المعاصر- أساليب جديدة**. القاهرة :الدار المصرية اللبنانية،٢٠٠١م، ص ص ١٥-٤٤.

18- Hirtt, N. **Will Education go to Market**?. Paris: UNESCO, February, 2000, p.5.

١٩- نادية عبد المنعم. "تفعيل الشراكة المجتمعية فى إدارة النظم التعليمية- دراسة مستقبلية على التعليم الثانوى المصرى فى ضوء الخبرات المعاصرة". **مجلة التربية والتعليم**، العددان التاسع عشر والعشرون، القاهرة: المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، يوليو ٢٠٠٠م، ص ص ٢٢١-٢٢٧.

٢٠- معهد التخطيط القومى. **تقرير عن التنمية البشرية فى مصر ١٩٩٨**، القاهرة :معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٠م.

٢١- محمد حسنين هيكل. "حديث عن السياسة الداخلية". **مجلة وجهات نظر فى الثقافة والسياسة والفكر** .المجلد الثانى، العدد السابع عشر، القاهرة :المصرية للنشر العربى والدولى، يونيو ٢٠٠٠م، ص٩.

٢٢- نادية عبد المنعم. **مرجع سابق**، ص ٢٢٢.

23- UNESCO, **The World Education Forum: Taking off in the New Millennium**, Senegal: Dakar, 26-28 April, 2000.

٢٤- البنك الدولى. ، **تقرير عن التنمية فى العالم**،" المعرفة طريق إلى التنمية"، القاهرة :مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩، ص٥٥.

٢٥- جيم إيرفين. "تغيير فى رؤية اليونيسيف الاستراتيجية بشأن تطوير التعليم والمشاركات"، ترجمة أسعد حليم، **مستقبليات**، المجلد 30، العدد3 ، القاهرة :مركز مطبوعات اليونسكو، سبتمبر٢٠٠٠، ص ٣٦٩.

٢٦- سعيد إسماعيل على. **دفتر أحوال التعليم** .القاهرة :عالم الكتب، ١٩٩٩، ص١٥٦.

٢٧- سعيد إسماعيل على. **التعليم على أبواب القرن الحادى والعشرين** .القاهرة :عالم الكتب، ١٩٩٨، ص ٢٧.

٢٨- شهاب الدين عبد الله البغدادى. **معجم البلدان** .الجز الثالث، بيروت :دار صادر، د.ت، ص٣٣٧.

٢٩- محمد بن أبى بكر الرازى. **مختار الصحاح** .ترتيب محمود خاطر .القاهرة :دار المعارف، ، ١٩٧٧، ص٣٣٦

٣٠- مجد الدين الفيروز أبادى. **القاموس المحيط** .الجزء الثالث، القاهرة :دار الحديث، ١٩٧٧، ص ٣٠٨-٣٠٩.

٣١- ابن منظور. **لسان العرب** .الجزء الرابع، تحقيق عبد الله على الكبير وآخرون .القاهرة: دار المعارف، د.ت، ص٢٢٤٨.

٣٢- إبراهيم أنيس وآخرون. **المعجم الوسيط** .الجزء الأول. الطبعة الثانية. القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٧٢م، ص٤٨٠.

33- Minnes- Brandes. G., Collaboration between Teachers and University Educators in a Professional Development Context: Shared Situated Cases, **Ph.D.** Canada: **Dissertation Abstracts International**, Vol. 56, The University of British Columbia, Sept. 1995, p. 886

٣٤- عدلى على أبو طاحون. "دور الجمعيات الأهلية فى صيانة البيئة. دراسة للواقع المصرى مع التطبيق فى إحدى قرى محافظة كفر الشيخ". **مناهج وإجراءات البحث الاجتماعى** .الإسكندرية :المكتب الجامعى الحديث، ١٩٩٨، ص٥٩٤.

35- Konklin, J. E.: **Sociology, An Introduction**. London: Collier Mac Millan, 1994, p. 335.

36- Ware, A. E. **Political Parties and Party Systems**. New York: Oxford University Press, 1996, p. 6.

٣٧- أحمد حسين الصغير. **مرجع سابق**، ص١٥.

٣٨- فيصل الراوى رفاعي. "دور الأحزاب السياسية فى التربية السياسية للمعلمين وشباب الجامعات". **المجلة التربوية**، كلية التربية بسوهاج، العدد الثالث، مارس ١٩٨٨م، ص ٤٧٤.

39- Shea, D. M. and Green, J. C. **The State of the Parties**: The Changing Role of Contemporary Parties. New York: Rowman and Little-field Publishers, 1994, p.13.

40- Marsh, A. N. **Beyond two Party System**. New York: Combridge University Press, 1995, p. 17.

٤١- أحمد حسين الصغير. **مرجع سابق**، ص٢٣.

٤٢- أحمد محمد فتح الباب. **الحركة النقابية المصرية بين الماضى والحاضر والمستقبل** .القاهرة: مطبعة الجامعة العمالية، ٢٠٠٠، ص١٧.

43- Cole, G. H. **An Introduction to Unionism**. London: Georgy Allen Unwin LTD, 1993, p. 2.

٤٤- عماد الدين حسن. **مهارات العمل النقابى** .القاهرة :مطابع الجامعة العمالية، ٢٠٠٠م، ص٥٥.

٤٥- فاروق محمد إسماعيل. **التنظيمات الاجتماعية والمهنية والتغير الاجتماعى** .القاهرة :دار نهضة مصر، ١٩٩٤، ص٧٧.

٤٦- الاتحاد العام لنقابات عمال مصر. **الحركة النقابية المصرية: التاريخ والهيكل والرؤية المستقبلية** .القاهرة :الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ١٩٩٩م، ص٣٢.

٤٧- **راجع فى ذلك:**

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. **بيان بأعداد النقابات المهنية فى مصر حتى نهاية عام ٢٠٠١م** .القاهرة :الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٢م.

- وزارة القوى العاملة والهجرة بجمهورية مصر العربية. "مشروع قانون العمل الموحد". **كتاب العمل**، العدد (٢٠٧). القاهرة: وزارة القوى العاملة والهجرة، يناير ٢٠٠٢م.

٤٨- عزة عبد العزيز سليمان وآخرون. **الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية** .سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٣٦) القاهرة :معهد التخطيط القومى، يناير ٢٠٠١، ص٢٠.

٤٩- إيمان أحمد الشربينى. **دراسة عن فاعلية النظم الخبيرة فى رفع كفاءة أداء الجمعيات الأهلية فى جمهورية مصر العربية** .القاهرة :معهد التخطيط القومى، يونيو ٢٠٠٠م، ص ٢٤-٢٥.

٥٠- المرجع السابق، ص ٢٥.

٥١- المرجع السابق، ص٢٤.

٥٢- راجع فى ذلك:

- أمانى قنديل. "سياسة الإصلاح الاقتصادى وانعكاساتها على الجمعيات الأهلية فى مصر مع منظور مقارن لبعض الدول العربية". **الليبرالية الجديدة** .جامعة القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠م.
- حسين الجمال. "دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى دعم الجمعيات الأهلية فى ظل العولمة". **مؤتمر الجمعيات الأهلية وتحديات القرن الحادى والعشرين**. القاهرة، ٢٣-٢٤ أبريل ٢٠٠٠، ص ص ٢٦-٢٧.
- محمد حسنين هيكل. **مرجع سابق.**
- عبد السلام محمد الصباغ. **مرجع سابق.**

٥٣- راجع فى ذلك:

- سليمان عبد ربه محمد. "الجهود التربوية للجمعيات الأهلية فى مصر". **مجلة التربية**، العدد السادس، السنة الخامسة، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية بجامعة عين شمس، مارس ٢٠٠٢، ص ص٢١٨-٢٢٤.

– محمد يوسف الحملاوى. "الجمعيات الأهلية ضرورة تربوية". **مجلة التربيـــة**، العـــدد السادس، السنة الخامسة، الجمعية المصرية للتربيـــة المقارنـــة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمـــس، مـــارس ٢٠٠٢م، ص ص ٢٢٥-٢٢٦.

– إقبال الأمير السمالوطى، محمد عبد الحميد محمد. "أوجه مشاركة الجمعيات الأهلية فى مجال التعليم- تجربة جمعية حواء المستقبل". **مجلة التربية**، العدد الســادس، السنة الخامسة، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، كليـــة التربية جامعة عين شمس، مارس ٢٠٠٢م، ص ص ٢٢٧-٢٣٢.

٥٤- انظر:

– محمد عبد القادر حاتم. **الإدارة فى اليابان**: كيف نستفيد منها. القاهرة: الهيئة المصريـــة العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

– أحمد المهدى عبد الحليم. **مرجع سابق**، ص ص ٢٠-٥٩

- Grant, N.E. "Some Problems of Identity and Education Comparative Examination of Multicultural Education", **A Comparative Education**, Vol. (33), No. (1), 1997.

– شكرى عباس حلمى، محمد جمال نوير، **مرجع سابق**.

– سعيد إسماعيل على. دفتر أحوال التعليم، **مرجع سابق**.

– سعيد إسماعيل على. ثقافة البُعد الواحد، **مرجع سابق**.

٥٥- انظر:

– حامد عمار. الجامعة بين الرسالة والمؤسسة- دراسات فى التربية والثقافة (٤). **مرجـــع سابق**.

– وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجامعة الأمريكية بالقـــاهرة. **برنـــامج تدريـــب القيادات المدرسية**. القاهرة: مركز دراسات تعليم الكبـــار والتعليـــم المستمر بالجامعة الأمريكية، ٢٠٠٢م.

٥٦- راجع فى ذلك الآتى:

- عبد الفتاح أحمد حجاج. "التربية والتنمية السياسية". **حولية كلية التربية بجامعة قطر**. العدد الأول، جامعة قطر :مركز البحوث التربوية، ١٩٨٢م.
- على عبد الحليم محمود. **فقه الأخوة فى الإسلام** .القاهرة :دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٣م.
- يوسف القرضاوى. **ملامح المجتمع المسلم الذى ننشده** .القاهرة :مكتبة وهبة، ١٩٩٣م.
- عبد الودود مكروم، عبد الرحمن النقيب. **الأصول التربوية لبناء الشخصية المسلمة**. القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٦م.
- هانى عبد الستار فرج. **مرجع سابق**، ص ص ٢٦٥-٣١٢.
- سعيد إسماعيل على. **نشأة الفكر التربوى وتطوره فى مصر** .القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٢م.

٥٧- انظر فى ذلك:

- Noguera, P. A., **Confronting the Challenge of Privatization in Public Education**, University of California, Berkeley, 1998.
- Yume, Y. S., "Economic and Basic Education Development in China: A Case Study of the Province of JIANGSU (Economic Development)", **PhD**, Columbia University, **Dissertation Abstracts International**, Vol. 59, 1998.
- سعيد إسماعيل على. دفتر أحوال التعليم، **مرجع سابق**.
- محمود عباس عابدين. **علم اقتصاديات التعليم الحديث** .القاهرة :الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠م.
- محمد متولى غنيمة. **مرجع سابق**.
- Ray, J. R and Gary, L., "Does Equalization Litigation Effect a Narrowing of the Gap of Value Added Achievement Autcomes Among School Districts"? **Journal of Education Finance**, Vol.

26, No. 3, Winter 2001, (AEFA), American Education Finance Association, pp. 319-332.

- Brown, F. and Richard, C. H. "Privatization of Public School Services", **Education and Urban Society**, Vol. 27, Feb. 1995, pp. 107-113, On- Line Journals & Publications; http://giniel. Sched. Pitt. Edu/aefa/ edjour. Html, http:// spweb. silverplatter. com/ login.

٥٨- حددت (أماني قنديل) في عدة مقالات صحفية بجريدة الأهرام شروط تطور المجتمع المدني، راجع في ذلك جريدة الأهرام خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٣م.

٥٩- أمينة محمد علي. "دراسة تحليلية لجهود الجمعيات الأهلية في مجال تربية الشباب". **رسالة ماجستير** غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩٠م.

60- Weiner, L.O., **Teacher Unions and Professional Organizations**, San Francisco: Paper Presented at The Annual Meeting of the American Educational Research Association, April 1992.

61- Nancy, Z. P., "Professional Organization in the Information Age: the Attitudes Toward Technology", **Journal of Youth Services in Libraries**, Vol. 6, No. 3, Spring 1993, pp. 305-311.

٦٢- صبحي شعبان شرف. "الإسهامات التربوية للجمعيات الأهلية بمحافظة المنوفية، دراسة وصفية تقويمية". **رسالة ماجستير** غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة المنوفية، ١٩٩٤.

63- Kinneer, J. W., "Nourishing Organization Professional Practice: Continuing Education, **Journal of Continuing Professional Education**, Pennsylvania University, Vol. 21, No. 2, 1994, pp: 30-44.

٦٤- سعيد جميل سليمان. **تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية في التعليم قبل الجامعي**، دراسة استكشافية. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٦م.

٦٥- أحمد حسين الصغير. **مرجع سابق**.

66- Lenk, M.M., "Discipline- Specific Knowledge in Service Learning: A Strategic Alliance Amongst Universities and Professional Organization", **Journal of Community Service Learning**, Michigan University, Vol. 4, Fall 1997, pp: 104-108.

67- Henry A. P. et. Al., "Improving Leadership Preparation Programs Through a School, University, and Professional Organization Partnership", **Paper Presented of the National Council of Professors of Educational Administration**, East Carolina University, Dec. 1998, pp. 26-34.

68- White, M.D., "Historical Statistics of the United States: A Case Study in Government Professional Organization", **Journal Reference Services Review**. Vol. 26, No. 1, 1998, pp: 15-24

٦٩- عدلى على أبو طاحون. **مرجع سابق**، ص ص ٥٨٩-٦٢٨.

٧٠- إيهاب أحمد مدحت. "إسهامات تكنولوجيا المعلومات فى تفعيل أداء المنظمات الأهليـة". **مؤتمر الجمعيات الأهلية وتحديات القرن الحادى والعشرين**. القـاهرة: الاتحاد العام للجمعيات والموسسات الأهلية، ٢٠٠٠م.

٧١- عبد السلام محمد الصباغ. **مرجع سابق**.

٧٢- منى على السـالوس، سحر عبد الرحمن الصديقى. "الوقـف ودوره فى الحيـاة العلميـة والتعليمية فى العالم الإسلامى". **الثقافة والتنمية**، العدد الثالث، سوهاج: جمعية الثقافة من أجل التنمية، يوليو ٢٠٠١، ص ص ١٥١-٢٣٣.

73- Organization for Economic Cooperation and Development, **Higher Education and Employment**: the Changing Relationship Recent Development in Continuing Professional Education and Country Study. Paris OECO, 1991, pp: 1-9.

74- Cleborne D.M. Professional Associations and Technology and Teacher Education, Stimulating the Knowledge Base", **Journal of Computers in the Schools**, Vol. 8, No. 4, 1991, pp: 49-53.

75- Spring, J. H., "The Impact of A Local Teachers Union on Educational Policy and Practice: A Case Study", **Ph.D. Dissertation Abstracts International**, Vol. 53, No. 6, December 1992, p. 1822.

٧٦- رمضان أحمد عبد الحميد. **مرجع سابق**.

77- Grimmett, P.P., "Trends and Issues in Teacher Education in English Specking Canada", **Journal Teacher Educator**, Vol. 27, No. 4, Spring 1992, pp: 12-20.

٧٨- أماني قنديل وسارة بن نفيسة. **الجمعيات الأهلية فى مصر**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥م.

٧٩- عبد الله حنفي خليفة. "دور النقابات في الحياة الدستورية: دراسة مقارنة". **رسالة دكتوراه** غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٩٧م.

80- Kutzner, P. L. **Who's Involved With Hunger**: An Organization Guide for Education and Advocacy. Washington: Bread for the World Institution, 1992.

81- Aron, A. J., "An Analysis of the Funding Patterns and Sources of Community Based Organizations Who Deliver Basic Education". **PhD**, Virginia: Polytechnic Institute and State University, **Dissertation Abstracts International,** Vol. 58, 1997, p. 692.

82- Bray, M. and Murray, **T. Financing Education in Indonesia**. Manila: The Asian Development Bank and Comparative Education Research Center in the University of Hong Kong, 1998.

83- Randall, B. M., "Restructuring in Relation to the Informal and Professional Organization of an Elementary School", **Paper Presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association**, San Francisco, 1998, pp: 1-28.

٨٤- سوزان سواب. **تنمية المشاركة بين البيت والمدرسة: من المفاهيم إلى التطبيق** .سلسلة الكتب المترجمة (٦). ترجمة المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية. القاهرة :وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٩م.

٨٥- أحمد محمد نبوى. "بدائل مقترحة لتمويل التعليم الأساسي في مصر لتحقيق الاستيعاب الكامل حتى عام ٢٠١٧". **رسالة ماجستير**، غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة عين شمس،٢٠٠١م.



الفصل الثانى

أهم القضايا التربوية المطروحة فى المجتمع العربى

- التنمية الثقافية والمهنية بين أفراد المجتمع العربى
- تنمية عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربى
- تنويع مصادر التمويل وترشيد الإنفاق فى مجال التعليم فى الوطن العربى
- خاتمة الفصل

الفصل الثانى

أهم القضايا التربوية المطروحة فى المجتمع العربى

تواجه المجتمعات العربية حالياً العديد من القضايا التعليمية، والتى تحتاج من كافة التنظيمات المجتمعية شراكة من أجل التصدى لمواجهتها. فقد بدأت الفجوات الثقافية والمهنية تظهر بين الأجيال فى المجتمعات الإنسانية، فهناك أجيال أصبح فى مقدورها أن تكتسب معارف ومهارات تساعدها على التكيف مع التغيرات الثقافية المعاصرة وتؤهلها للتعامل معها بعكس الجيل الأكبر الذى يفتقد لمثل هذه المهارات، وتظهر هنا أهمية التنظيمات المجتمعية فى التنمية الثقافية والمهنية لهذا الجيل الأكبر(1).

كما أن تربية النفس على التمسك بمعايير الالتزام والسير بما جاء فيها فى كل حين وفى كل موقف، وتربية الأبناء وأفراد المجتمع كله فى مختلف مؤسساته وقطاعاته فى ضوء مبادئ هذا الالتزام أمر غاية فى الأهمية، وينبغى تفعيل المشاركة المجتمعية فى تنميته.

ولقد ضعفت مكانة المدرسة، واهتزت الثقة فى التعليم النظامى (التمدرس) فى توفير فرص للتنمية المهنية المتجددة للعاملين فى سوق العمل، بينما قويت النظم الخاصة البديلة لهذه المدرسة فى تقديم خدماتها فى مجال التنمية المهنية، ويستلزم هذا وقفة لتفعيل الشراكة المجتمعية نحو دعم هذا التوجه وتوحيد الجهود وتكاملها فى مجال التنمية المهنية للعاملين فى سوق العمل، كما ينبغى أن تخضع هذه البرامج فى هذا المجال للترشيد، فتربية الإنسان وإعداده مهنياً للحياة وللعمل لا يقتصر تحقيقها على تنظيم مجتمعى بعينه، وإنما تشترك وتتكامل فى تحقيقها جهود العديد من المؤسسات المجتمعية، فعلاقات التأثير والتأثر بين كافة الجهود التربوية المقدمة من مؤسسات المجتمع المختلفة واضحة وجلية، ومن ثم يصبح من الصعب- بل من المستحيل- الفصل بين التربية والمجتمع بجميع عناصره ومؤسساته(2).

ومن ثم فالتنمية الثقافية والمهنية وتحقيق جوانب الالتزام لدى المواطن العربى لا يجب أن تترك دون إحداث شراكة فعالة بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى المجتمع العربى، كما أن الاستثمارات فى التربية والتعليم يجب أن تتم فى شراكة بين الدول العربية وبقية هذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى الوطن العربى وفق ضوابط ومعايير محددة وليس على ضوء أهواء ومغامرات.

ونعرض فى السطور التالية أهم القضايا التربوية المعاصرة فى الوطن العربى والتى تمثلت فيما يلى:

١- التنمية الثقافية والمهنية بين أفراد المجتمع العربى:

بداية تمثل الثقافة قيم ومعتقدات ونتاجات الأفراد المادية واللامادية، وهى تمثل مجمل طريقة حياة الأفراد والجماعات بجوانبها المادية واللامادية فى المجتمع، والثقافة تشمل مختلف مناشط الحياة مثل اللغة وطرق المعيشة وطرق التفكير وغيرها.

ويمكن تلخيص تعريفات الثقافة حول النسيج الكلى الذى يشتمل على الاعتقاد والمعرفة والفن والأخلاق والقانون والعادة، وكل القدرات التى يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً فى المجتمع، والثقافة تتألف من أنماط ظاهرة ومتضمنة للرموز التى تعبر عن الإنجازات المتميزة للجماعات الإنسانية، بما فى ذلك من تجسيد لهذه الرموز فى أشياء مصنوعة. والثقافة هى "مجموعة النشاط الفكرى والفنى فى معناها الواسع وما يتصل بهما من مهارات وما يعيش عليها من وسائل"، فالثقافة موصولة بمجمل الأنشطة الاجتماعية الأخرى مؤثرة فيها ومتأثرة بها، معينة عليها، ومستعينة بها، ليتحقق بذلك المضمون الواسع للثقافة متمثلاً فى تقويم شامل للمجتمع فى كل جوانب سعيه الحضارى إنتاجاً وارتفاعاً وأخذاً وعطاءاً فى تفاعل خصب وعطاء متجدد. والثقافة هى "مجمل التراث الاجتماعى، وهى أسلوب حياة المجتمع التى تنظم حاجاته الاجتماعية وعلاقات الأفراد مع مجتمعهم ومع غيرهم من المجتمعات"، وتتناقل الأجيال المتعاقبة التراث الثقافى عن طريق الاتصال والتفاعل الاجتماعى، وعن طريق الخبرة بشئون الحياة والممارسة لها. والثقافة هى كل ما صنعه المجتمع واكتشفه، وهو يواجه مشكلاته التى صادفته وهو ينشط سلوكياً وتفاعلياً لإشباع حاجاته

الحيوية والنفسية والاجتماعية والعقلية. وهناك نظرات أخرى فى الثقافة منها أن الثقافة هى كل عضوى يتمثل فى طريقة الحياة فى المجتمع، والثقافة هى مجموعة مختلفة من ألوان السلوك وأسلوب التفكير والتوافق فى الحياة وتدخل فى ذلك المعارف والمهارات والاتجاهات والتوقعات التى يكتسبها أفراد المجتمع ويتناقلونها كما هى أو يعدلون فيها وفق تغيير الظروف[٣]

وقد لخص (حامد عمار)[٤] هذه التعريفات والتحديدات للثقافة فى أنها تتفق جميعاً على جانبين هامين من ركائز الثقافة: أولهما أنها كل ما يصنعه الإنسان أو يقننه أو يتواضع عليه من أسلوب للحياة ومعداتها وأدواتها وعلاقاتها وأنماط التعامل والقيم التى ينبغى أن تسود فى الأخذ والعطاء بين أفراد مجتمع من المجتمعات. والجانب الثانى أن هذا الرصيد مما يصنعه الإنسان هو من الأمور التى تتناقلها الأجيال عن طريق التعليم والممارسة وأساليب التنشئة الاجتماعية المختلفة، كما أن هذا الرصيد الثقافى قابل للتعديل والتطوير، ومن ثم فإن هذا الرصيد الثقافى قابل للتنمية.

وإذا كانت الثقافة سمةً من سمات المجتمع، فإن تنمية هذه الثقافة تعتبر ضرورية فى تطور هذا المجتمع، بما يواكب تغير المطالب الاجتماعية والإمكانات المادية المتاحة وحاجات المجتمع المتغيرة.

وتعتبر التربية – من خلال وسائطها المختلفة– أداة نقل وتنمية للتراث الثقافى، وموقف التنمية للتراث الثقافى ليس واحداً فى جميع عناصر الثقافة، فتنمية عموميات الثقافة لا يكون بدرجة التنمية فى خصوصياتها، ففى عموميات الثقافة تتردد التوجهات التربوية المتضمنة فى التنمية المنشودة قبل إفساح المجال لأى تعديل أو تجديد أو تنمية فى الثقافة، بينما فى خصوصيات الثقافة فإن التنمية فى عناصرها تكون أكثر حرية، فالثقافة تنمى من أطرافها وتتطور وتتجدد حسب شدة تأثير التوجهات التربوية المتضمنة فى التنمية المجتمعية.

وفى هذا المجال يرى (سعيد إسماعيل على)[٥] أن التعليم له أهمية قصوى بالنسبة للثقافة، وقد سارت العلاقة بينهما على نهج يجعل من صحة التعليم سبيلاً أساسياً للصحة الثقافية، ويتبدى هذا من خلال بعض النظرات إلى الواقع التعليمى فى مصر وتداعياتها

الثقافية، فالتنوع الثقافى أمر مرغوب ونهج محمود، ولكنه محكوم بقاعدة، وإذا اختل ميزان العمل بها فلربما أساء وأنبت مظاهر تشرزم وفرقة، وتلك القاعدة تقول بأنه كلما اقتربنا من الأصول والجذور، فالأفضل هو التجانس والوحدة، وكلما بعدنا فى الفروع صح التعدد والتنوع.

وهكذا فإن تحديث المجتمع العربى وما يتضمنه من عمليات تربوية متكاملة ومن توجهات ثقافية معاصرة فى هذا المجال يمكن أن يساهم فى "تنمية" الثقافة حتى تساير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى تطرأ على المجتمع العربى، وتعمل التنمية الثقافية على تقبل التجديد الثقافى بحيث يصبح الأفراد بمهاراتهم ومعارفهم ضمن عوامل التجديد والتقدم الثقافى فى المجتمع، كما تساعد عمليات التنمية الثقافية أفراد الشباب المتعلم على فهم أسباب التغيرات الثقافية وغاياتها فى المجتمع العربى، والنتائج التى تؤدى إليها، وأن يكشف لهم ما فى عناصر ثقافاتهم الحالية من مواطن قصور ونواحى ضعف، وما يجب تجديده وتنميته فى عناصر ثقافاتهم حتى تتمشى وتواكب التغير فى المطالب الاجتماعية وسياسات المجتمع العربى الاقتصادية وما طرأ من تطورات مجتمعية.

ويحتاج الإنسان إلى ثقافات متجددة، وقد لا يحصل عليها من مؤسسات التعليم النظامية، والتى لم تعد كافية لتنمية تلك الثقافات المتجددة، ومن ثم يجب أن تتبنى تنظيمات مجتمعية أخرى فى مجتمع الأمة العربية هذه التنمية الثقافية، وفضلاً عن ذلك فإن ما يشهده العالم المعاصر اليوم من تطور هائل ومستمر فى مجال العلم والمعرفة يفرض مشاركة التنظيمات الاجتماعية والمهنية للمؤسسات التعليمية النظامية فى تقديم خدمات ثقافية ومهنية للأفراد فى المجتمعات العربية من أجل مواكبة هذا التطور، ومن أجل إحداث تنمية ثقافية ومهنية لهؤلاء الأفراد.

ويشير (ألكين وآخرون) *(Alkin et al.)*[٦] إلى وجود العديد من عوامل التنمية الثقافية والمهنية فى مجتمع الأمة منها التدريب أثناء الخدمة *(In- Service*

Training) أو التربية المستمرة *(Continuous Education)*، أو التربية أثناء الخدمة *(In- Service Education)*، أو النمو المهنى *(Professional Growth)*، أو التنمية المهنية *(Professional Development)*. فالتنمية المهنية للأفراد تعنى بتحسين المعارف والمهارات اللازمة لهؤلاء الأفراد أثناء ممارستهم لأعمالهم والتى تؤدى إلى تجويد أدائهم لأعمالهم ومهامهم المنوطين بها، وتتضمن عمليات التنمية المهنية للعاملين برامج منظمة ومخططة تمكنهم من النمو فى الثقافة المهنية مما يزيد من طاقاتهم الإنتاجية ويحسن كفاياتهم المهنية.

ومن آليات التنمية الثقافية والمهنية فى المجتمع العربى ما يعرف بالاهتمام بمبادئ التعليم المستمر، والذى يعرف على أنه آلية يستطيع بها الأفراد ترقية معارفهم ومهاراتهم فى مجالات أعمالهم، وفى شتى أمور حياتهم، حيث يطلع هؤلاء الأفراد على ما وصلت إليه العلوم والتكنولوجيا من تقدم فى مجالات تخصصاتهم، إضافة إلى ترقية ثقافاتهم الحياتية(٧).

وهكذا ينظر إلى التعليم المستمر كأداة للتنمية الثقافية والمهنية، حيث يتعود الفرد العربى على البحث والاستقصاء ومواجهة التطورات والتغيرات المستمرة فى الحياة والتكيف معها.

وتهدف التنمية الثقافية والمهنية أيضاً إلى تنمية الوعى بالمشكلات الاقتصادية من أجل إحداث تعديل فى رؤية الفرد العربى وتعامله مع هذه المشكلات بما يخفف من تأثير هذه المشكلات فى المجتمع ويقلل من حدتها، ولعل فى برامج التنمية الثقافية والمهنية ما يساعد الفرد على اكتساب مهارات العمل المنتج لكى يصبح عضواً فعالاً فى التنمية وتمكنه أيضاً من المحافظة على المعارف والمهارات الاقتصادية بما يحسن من أنماط الإنتاج ويرشد الاستهلاك. وبناءً عليه فالمأمول من التنمية الثقافية والمهنية للفرد العربى أن تحسن من ثقافته نحو الاستهلاك وتقوى إرادته نحو التوفير.

كما تتضمن التنمية الثقافية أيضاً ما يعرف بعملية تنمية الثقافة السياسية من خلال إكساب الفرد العربي القيم والأفكار والمعلومات والاتجاهات الإيجابية التى تتصل بالنسق السياسي للمجتمع العربي الذى يعيش فيه الفرد، إلى جانب مساعدة هذا الفرد على المشاركة بإيجابية فى الحياة السياسية حاضراً ومستقبلاً[٨]. وتتسع التنمية الثقافية فى مجال الثقافة السياسية لتجعل الفرد العربي على دراية بمختلف القضايا والاتجاهات السياسية المحلية والعالمية المعاصرة وكيفية التعامل معها، فضلاً عن اهتمام الثقافة السياسية بمساعدة الفرد العربي على بناء هويته المستقلة على نحو يسمح له بالتعبير عن ذاته، وإعداده للقيام بأدواره المختلفة وذلك عن طريق مختلف الوسائط والمؤسسات المجتمعية[٩].

كما تسعى الثقافة السياسية إلى تحقيق درجة عالية من فهم القضايا السياسية بما يمكن الفرد من إدراك أبعادها وتحديد دوره تجاهها ومدى مشاركته فى أحداثها[١٠].

وهناك خلل فى تصور الإنسان العربي إلى مشكلات بيئته، فالتلوث البيئى مشكلة، واستنزاف موارد البيئة مشكلة، واختلال التوازن الطبيعي للبيئة مشكلة، إنها مشكلات صنعها الإنسان فى البيئة وعليه اليوم أن يواجهها ويتغلب عليها، وقبل ذلك، عليه أن يفهمها، ومن أجل ذلك ظهر ما يسمى بالتربية البيئية، والتى هى عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات التى تربط الإنسان وحضارته بالبيئة التى يحيا فيها وتوضح حتمية المحافظة على موارد البيئة، وضرورة حسن استغلالها لصالح الإنسان وحفاظاً على حياته الكريمة ورفع مستويات معيشته[١١].

ومن ثم أصبحت تنمية الثقافة البيئية مطلباً ملحاً الآن لأن مشكلات البيئة أصبحت قضية حيوية، وينظر إليها كأخطر المشكلات والقضايا العالمية بالنسبة لمختلف الشعوب فى الوقت الراهن. كما أصبحت البيئة قضية حيوية ومنظورة من الكثيرين من العلماء والمفكرين ورجال الإعلام والصحافة والمؤسسات المجتمعية[١٢].

كما يعتبر التلوث من أهم مشكلات البيئة فى الوطن العربى فى الفترة الأخيرة نتيجة التوسع فى التصنيع، واستخدام الميكنة الحديثة فى الكثير من مجالات الحياة، ولقد كان للبلدان العربية حظها من المشكلات البيئية وعلى الأخص مشكلات التلوث البيئى[١٣]، وقد أضحى الاهتمام بتنمية ثقافية مطلباً ملحاً فى مقاومة التلوث السمعى، والضوضاء فى مختلف المدن العربية، ومواجهة ارتفاع درجات تلوث مياه النيل والفرات ودجلة وغيرها من الأنهار العربية والبحيرات بمخلفات المصانع والمنازل.

ويذكر (جلال أمين)[١٤] أن التلوث لم يترك أى عنصر من عناصر البيئة، إلا وقد أصابه، وأثر فيها بصورة سيئة، كما أدى هذا التلوث إلى القضاء على الكثير من مظاهر الجمال المحيطة بالإنسان ولمواجهة هذه القضايا البيئية يحتاج المرء إلى تنمية ثقافية دائمة فى هذا المجال.

ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل إن هناك مشكلات أخرى بيئية مثل استنزاف الموارد الطبيعية فى الوطن العربى وتجريف التربة والزحف العمرانى المستمر على الأراضى الزراعية، وظهور العشوائيات فى مختلف أنحاء الوطن العربى، وإلقاء المخلفات الصناعية بشكل يؤدى إلى إحداث الضرر بصحة الإنسان[١٥].

ونتيجة لتعدد المشكلات البيئية وتنوعها وتزايد أخطارها على صحة الإنسان يلزم تنمية ثقافية بيئية تزيد من وعى الإنسان العربى بالكثير من الأمور البيئية وتهيمن على سلوكه من أجل المحافظة على البيئة العربية وتقليل عوامل تلويثها[١٦].

وتشغل المشكلة السكانية فى الوقت الحالى اهتمام المجتمع العربى، وتوليها المنظمات المجتمعية القومية والعالمية عناية كبيرة، خاصة فى البلدان الفقيرة من منظور أن الزيادة السكانية تتسبب فى مشكلات مجتمعية عديدة مثل اختناق المدن ونفاذ الموارد[١٧]. كما تؤدى المشكلة السكانية إلى خلل فى معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تؤدى هذه المشكلة إلى انخفاض مستوى المعيشة بالنسبة للفرد

والمجتمع على السواء، ويؤدى هذا كله إلى مزيد من التخلف وعدم القدرة على مسايرة التطورات المعاصرة[١٨].

وقد ترتب على وجود هذه المشكلة السكانية فى المجتمع العربى عدة نتائج سلبية منها انخفاض حجم الصادرات فى مقابل زيادة حجم الواردات من الخارج فى السلع المعيشية كالقمح والسكر والألبان وغيرها، وتدنى مستوى التعليم وسوء توزيع الخدمات التعليمية وارتفاع كثافة الفصول الدراسية، وتدنى الأوضاع الصحية لدى الكثيرين من أفراد المجتمع العربى، إضافة إلى زيادة معدلات التلوث البيئى فى المجتمع العربى نتيجة استخدام البشر غير الرشيد للمرافق، والخلل فى سوق العمل والعمالة واضح وجلى، وتبرز هنا أهمية التنمية الثقافية فى هذا المجال، فهناك ضرورة حتمية فى تنمية ثقافية فاعلة للأفراد من أجل الوعى بنتائج المشكلة السكانية وخطورتها فى المستقبل القريب فى المجتمع العربى.

وتظهر ثقافة الترويح كمطلب ملح من متطلبات التنمية الثقافية للأفراد فى المجتمع العربى، فمفهوم "الترويح" *(Recreation)* من المفاهيم الهامة والتى نالت اهتماماً واسعاً فى السنوات الأخيرة نتيجة طغيان المدنية وزيادة حدة التسابق بين الأفراد نحو الوصول إلى مستويات مادية واجتماعية متقدمة عن الآخرين. والترويح عن النفس والخلود إلى الراحة بعض الوقت مطلب بشرى فى مختلف المهن وفى سائر الأعمال لما له من آثار نفسية واجتماعية على البشر وما يؤديه الترويح من راحة تؤدى إلى الارتقاء بمستوى العمل، والترويح يقصد به النشاط البناء الذى يمارسه الفرد فى وقت فراغه وبدوافع شخصية، سواء أكان هذا النشاط رياضياً، أو تثقيفياً، أو غير ذلك، وسواء تم هذا بشكل فردى أم بشكل جماعى، من أجل إدخال السرور وتحقيق السعادة الشخصية والاطمئنان النفسى للفرد الذى يمارس هذا النشاط الترويحى، ويرتبط النشاط الترويحى ارتباطاً وثيقاً بوقت الفراغ، ومن ثم فالنشاط الترويحى مرتبط وبشدة بوقت النشاط الحر الذى يكون تحت التصرف الكامل للفرد

بعد أن يكون قد أدى عمله وواجباته[١٩].

وينظر إلى الأنشطة والخدمات الترويحية على أنها أنشطة مفيدة لقضاء وقت الفراغ ووسيلة لاكتساب الفرد السعادة وإشباع الحاجات النفسية بما يدعم شخصية الفرد ويزيد من كفاءته المهنية والإنتاجية فى المجتمع العربى.

ولتحقيق هذه المنافع من الأنشطة الترويحية يحتاج الإنسان العربى إلى تنمية ثقافة الترويح لديه، يستطيع من خلالها أن يتعود على كيفية اختيار أساليب الترويح المناسبة لقضاء وقت فراغه، واستثماره أفضل استثمار ممكن، فالترويح يتطلب ثقافة ترويحية متحررة من قيود العمل، وفى الوقت نفسه متوافقة مع المعايير والقيم المجتمعية وجوانب الالتزام المتعارف عليها فى المجتمع العربى.

وفى جانب آخر من جوانب الاهتمام بالتنمية الثقافية والمهنية، ونتيجة لعوامل التغير السريع الذى يتناول الحياة الإنسانية المعاصرة بجوانبها المتعددة والتى تعتبر من أكثر الخصائص التى تتسم بها ظروفنا المعاصرة، ونتيجة للتطور العلمى وما ينجم عنه من تقنيات وتطورات تكنولوجية عديدة ظهرت مهناً متمايزة فى المتطلبات الوظيفية وفى المهارات المهنية وفى الدخول النقدية، وأبقى على مهن ذات مهارات ودخول نقدية منخفضة، وقد أثرت هذه الأمور فى نمط تفكير الإنسان العربى، وفرضت عليه مهمة قد لا تبدو يسيرة فى توقعاته المهنية تجاه فرص الوظيفة والبطالة، وفى متطلبات التنمية المهنية التى تيسر له فرص الحصول على عمل فى سوق العمالة فى الوطن العربى.

والشباب المتعلم يقف حائراً وسط هذا التغير السريع، فهو من جهة تم إعداده لمهن محددة تكنولوجياً واكتسب مهارات مهنية محددة بفرص وظيفية وأعمال سادت فترة كبيرة من الزمن فى سوق العمل، ومن جهة أخرى يفرض على الشباب المتعلم التكيف مع ما يحيط به من مهن فى كافة القطاعات الاقتصادية فى المجتمع وأن يعيد هذا الشباب المتعلم عملية التكيف مع تلك المهن الدائمة التغير لكى يجد نوع من

التوازن بينه وبين ما يطرأ عليه من تغيرات فى البنية الاقتصادية وسلسلتها المهنية فى المجتمع على نحو يمكنه من البقاء والاستمرار كعضو منتج فى مجتمعه.

وطالما أن الحياة من حول الشباب المتعلم فى تغير مستمر، فلا بد أن تستجيب برامج التنمية المهنية لهذا التغير، وبناءً عليه فإن على التنظيمات الاجتماعية والمهنية دوراً ثنائى البعد هو حماية المهن السائدة فى المجتمع وتنميتها بشكل يناسب التطور المجتمعى، وتقديم تنمية مهنية لمهن أكثر ملاءمة فى ضوء التحديات المستقبلية المتوقعة وظروف الواقع المعاصر(٢٠).

وفى هذا المجال نادى (حامد عمار)(٢١) بضرورة السعى إلى بناء الإنسان وتكوينه ثقافياً ومهنياً لمواجهة التحديات المعرفية والتكنولوجية والقيمية التى تهيؤه لإحداث النهضة خلال القرن الحادى والعشرين، وهذا يستدعى مفاهيم وأساليب متقدمة وتنمية لمهارات جديدة وقيم فاعلة ومحركة للفرد والمجتمع، تتطلبها الكفاءة والفاعلية فى العمل، وتستمد أدواتها وآلياتها وخبراتها من معارف العصر وتكنولوجياته ومستلزمات التنظيم والتعامل فيه، والالتزام بأسس الإدارة العلمية والإنسانية فى تسيير وحدات العمل ومواقعه.

كما أن التغيرات الناشئة عن التقدم العلمى وتطبيقاته التكنولوجية وما صاحبه من تغير فى سلسلة المهن والوظائف فى كافة القطاعات الاقتصادية فى المجتمع، وما يعانى منه أفراد المجتمع من فقر فى المهارات المهنية يستلزم بالضرورة دوراً جديداً للتنظيمات الاجتماعية والمهنية فى بناء شخصيات هؤلاء المتعلمين، وهذا الدور المنشود لهذه التنظيمات لا يتحقق إلا بتنمية مهنية فعالة، تستهدف الأفراد– تبعاً لأعمارهم وقدراتهم ومستويات نضجهم– وبحيث تعمل على "تجويد" مهاراتهم التى تمكنهم من التوافق مع تلك المتغيرات المهنية ومتطلباتها فى سوق العمالة، ومن هنا تبدو قضية "التنمية المهنية" عملية ضرورية للأفراد فى بناء أنفسهم مهنياً وتكوين شخصياتهم

ومساعدهم فى الحصول على تكيف ناجح مع ما يعترض فرص العمل فى المجتمع من تغيرات وتطورات تبعاً للأهمية النسبية لقطاعات المجتمع العربى الاقتصادية.

وفى هذه "التنمية المهنية" عودة إلى نبعنا الصافى، وأساس حياتنا وقيمنا، ونعنى بذلك العودة إلى رأى الإسلام فى ممارسة المهن- كافة المهن وفى كافة القطاعات الاقتصادية، فلقد نظر الإسلام إلى كل المهن نظرة احترام وتقدير بشرط أن تؤدى هذه المهن خدمات لأكبر قطاع بشرى ممكن فى المجتمع، ودون نظرة متمايزة إلى نوعية هذه المهن. فالحدادة مهنة الأنبياء والملوك، فهذا داود (عليه السلام) ملك نبى يعلمه ربه الحدادة (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ، أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) (سبأ: ١٠-١١) وسليمان عليه السلام يفتخر بأنه تعلم لغة الطير (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ) (النمل: ١٦)، ورسول الله ﷺ يرعى الغنم لقوم بالقراريط، ويعمل بالتجارة لحساب خديجة بنت خويلد، ويكون فى مهنة أهله، ويرقع ثوبه، ويخصف نعله، حتى إن مهنة تعليم الكلاب الصيد من المهن التى اعتبرها الإسلام وتحدث عنها قرآننا الكريم (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ) (المائدة: من الآية٤)، تلك بعض النماذج القيمية فى نظرة الإسلام للمهن فى سوق العمل والعمالة، والتى لو تفهمها شبابنا المتعلم لسعى إلى ممارسة كافة المهن فى المجتمع.

فسوق العمل الآن تتطلب نوعية مدربة من العمال وعلى أعلى مستوى من التعليم لأنه يتطلب المرونة بحيث يمنح العامل القدرة على التحول من عمل إلى آخر، إذ لن يكون الإنسان أسيراً لعمل واحد فقط طوال حياته فعليه أن يتابع التطور المستمر فى استخدام الآلات بالاستفادة من خبراته وتعليمه وتدريبه المستمر، ومن ناحية أخرى فالتربية مطالبة بإرساء قيم وأخلاقيات مهنية جديدة فى ظل تزايد

استخدام التكنولوجيا التى أدت بدورها إلى تزايد المسئولية الشخصية عن أدوات الإنتاج، والحاجة المستمرة إلى التجديد والابتكار، ثم التنظيم والترشيد لعناصر الإنتاج فى الوطن العربى.

ولاشك أن التنمية المهنية مرتبطة بتحديث بنية المعرفة، فمعرفة العصر لها خصائصها وسماتها، التى تفرض على النظم التعليمية مطالب ومسئوليات لكى تستوعب الأجيال الصاعدة من هذه المعرفة، وتعى أساليب استخدامها فى ترقية واقع حياة مجتمعاتها، ولكى تتمكن من جانبها من تقديم عطاء يحسب لها ضمن رصيد المعرفة الإنسانية ككل. ومن هنا فهدف تحديث بنية المعرفة من جانب مجتمع الأمة فى الوطن العربى يتمحور حول تثبيت موقع المعرفة الدينية بين أنواع المعرفة الأخرى التى يتداولها المجتمع العربى، إلى جانب الوعى بالتراث والإفادة منه فى الإضافة للمعرفة الراهنة، وتقدير الفكر الإنسانى، وتنمية قدرات التعلم الذاتى، وتنمية القدرة على الاتصال والتواصل مع الثقافة العالمية، والوعى بمصادر المعرفة والحكم على درجة موثوقيتها، وتنمية القدرة على توظيف المعرفة فى واقع الحياة، والوعى بمفهوم التخصص فى إطار وحدة المعرفة.

ولعل من أوضح التحديات التى تواجه عمليات التنمية المهنية الآن تتمثل فى مجابهة "الثورة التكنولوجية" التى أحرزت تقدماً فى شتى مجالات الحياة، وأوجدت فى الوقت نفسه العديد من مشكلات الفقر والبطالة بين الشباب المتعلم، وقد جعل هذا التحدى الكثير من العلماء يطلقون على عصرنا الراهن، عصر التفجر المعرفى وحضارة المعلومات، وحضارة المعلومات هذه لها مطالبها التى يتعين على برامج التنمية المهنية أن تفى بها، وذلك بما تفرضه من بنيان جديد للمعرفة، يقوم على المشاركة والتأثير المتبادل فيما بين جوانب المعرفة. ومن هنا فعلى هذه البرامج فى التنمية المهنية أن تضطلع بمسئوليات جديدة تتمثل فى تكوين اتجاهات موجهة نحو تقدير المهارات وتنمية قدرة الإنسان على الانتقاء والاختيار من بين طوفان المعارف دون تحيز فكرى،

مع الحفاظ على الهوية الثقافية أمام حتمية التواصل مع ثقافات الآخرين.

كما أن التطور الهائل فى نظم وتكنولوجيا الاتصال والإعلام أدى إلى زيـــادة حجم المعلومات المتاحة التى يجب الاستفادة منها وجعل التعليم مطالباً بإعداد الكوادر اللازمة والقادرة على انتقاء المعلومات وتصنيفها ومعالجتها، أيضاً الثـــورة العلميـــة وانفجار المعارف بمواد جديدة وأفكار وقيم وتصورات حديثة جعلت من الضـــرورى غرس المنهج العلمى فى التفكير والتمكن من إقامة البنى الأساســـية لإنتـــاج العلـــم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى ظهور الاتجاه المعاصر الذى يدعو إلى ضرورة ربط التعليم بجهود التنمية المهنية بحيث يكون رافداً أساسياً لها وأداة من أدواقا.

والتنمية المهنية بهذا الشكل تؤثر على الشباب المتعلم وعلى رغباته وتوقعاتـه فى مجال المهن التى يمارسها، فيميل إلى ممارسة بعض المهن دون الأخرى فى سوق العمـــل والعمالة، وأيضاً يحمل هؤلاء الأفراد الرغبة للمشاركة فى قطاعات إنتاجية بذاقا دون غيرها من القطاعات الاقتصادية فى المجتمع العربى.

وفى إطار التغير السريع فى فعاليات سوق العمل يحـــدث انتقـــال واضـــح فى الفعاليات المعتمدة على الزراعة إلى الفعاليات المعتمدة على الصناعة، وهذا يملى علـى المؤسسات المجتمعية العربية تقديم معارف مهنية تستجيب لهذا التحول، وتستجيب إلى متطلبات التقدم التقنى[٢٢].

وفى مجال التربية والتعليم هناك ضرورة لعرض كافة عمليـــات التنميـــة المهنيـــة للمعلمين ونمط الشراكة المجتمعية المطلوبة فى تفعيلها، فقد حدث تطور فى عملية التنمية المهنية للعاملين فى التعليم بحيث لم تعد تعنى مجرد عملية التفتيش على المعلمين، وإنمـــا أصبحت عملية فنية تسعى لتوجيه النمو المهنى للمعلمين، وبالتـــالى تطـــور مفـــهوم الإشراف من مجرد مراقبة المفتش لإعمال المعلم إلى عملية إرشاد المعلم، وإثارة دوافعـه وقدراته– أى أنه تطور لصالح النواحى الإنسانية المتمثلة فى احـــترام المعلـــم والثقـــة بقدراته. ولعله يكون مفيداً للقارئ الكريم أن يتعرف على كافة الرؤى البحثية فى هـذا

المجال، حيث يمكن تصنيف مراحل التطور فى عملية الإشراف الفنى والتنمية المهنية للمعلمين إلى مراحل عديدة منها: الإشراف الفنى بمعنى التفتيش، حيث كان التفتيش هو الشكل الأول لعملية الإشراف على المدارس، فكان المفتش يمارس عمله فى مراقبة أعمال المعلم لمجازاة المحسن ومعاقبة المسيء، وكان التفتيش بالمدارس يقوم على أساس استخدام السلطة وتصيد الأخطاء، وتوجيه النقد من جانب المفتشين، وكثيراً ما كانت تتم عملية المراقبة عن طريق الزيارات المفاجئة للمعلم فى الفصل، وقد غالى بعض المفتشين فى رقابة المعلمين بحيث جعل أساس مهمته تلمس عيوب المعلم وتعقب هفواته، وقد أدى هذا النظام التفتيشي إلى إشاعة جو من عدم الثقة بين المعلم والمفتش، وأصبحت العلاقة بينهما لا تقوم على أساس سليم من ناحية العلاقات الإنسانية.

أما المرحلة الثانية من مراحل التطور فى عملية الإشراف والتنمية المهنية للمعلمين فقد دارت حول الإشراف الفنى بمعنى توجيه المعلمين لاتباع أساليب عمل محددة وإجبارهم عليها: وفيه يعمل المشرف الفنى كخبير يساعد المعلمين فى التغلب على المشكلات التعليمية التى تواجهه. ويفترض هذا النمط من الإشراف أن هناك طرقاً معينة للتعليم معترف بها هى أفضل الطرق، ويستطيع المشرف بخبرته ومعلوماته توجيه المعلمين إليها، وبهذا يعتبر المشرف هو صاحب السلطة العليا وعليه وحده أن يقرر كل شئ بالنسبة للمعلم، وبهذا أيضاً يفقد الإشراف الفنى صفة العمل الجماعى، ويفتقر إلى الأسس السليمة فى التخطيط، ويهتم بالمعلم مع إهمال الظروف الأخرى المؤثرة فى الموقف التعليمى، كما يهتم بدرجة كبيرة بتقرير الواقع ومدى تنفيذ المعلم للتعليمات والقرارات دون القيام بعمل إيجابى نحو التحسين المنشود فى عمليات التربية والتعليم فى ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة فى الوطن العربى.

وقد طبقت الولايات المتحدة الأمريكية هذا النمط من الإشراف منذ قرن ونصف مضى، حيث كان يرتكز على الزيارة المفاجئة للتفتيش على المدارس والتأكد من سلامة نظامها وحسن سلوك المعلمين وكفاءهم، وانتظام توزيع الكتب وحسن

سير العمل المدرسى، كما ضم فى ثناياه اتخاذ الوسائل الكافية لرفع مستوى التعليم بتشجيع المجلات والمطبوعات فى البيئة المدرسية، وعقد الاجتماعات العامة لدراسة قضايا التربية مع المعلمين، ولكن حتى فى ثنايا هذه الوسائل فقد ظهر الاتجاه التسلطى من جانب المشرف الفنى، حتى ولو كان هدفه الإصلاح، فغالباً ما كان يكتفى المفتش بإلقاء الملاحظات العامة بعد الزيارة، والتى عادة ما تكون بمثابة أوامر تنصب على استخدام المكتبات والوسائل التعليمية، وبناءً عليه فإن هذا النوع من الإشراف يحد من إمكانات المعلمين، ويقلل الرغبة لديهم فى النمو والابتكار، والقيام بمجهود مستقل، ويشجع التقليد الأعمى والتواكل واتباع نمط معين فى التعليم يرضى عنه المشرف الفنى ويباركه.

أما المرحلة الثالثة من مراحل تطور الإشراف والتنمية المهنية للمعلمين فكانت تدور حول الإشراف الفنى بمعنى التعاون وتقديم العون والمساعدة: ففى الأربعينات والخمسينات انتشر مفهوم الإشراف التعاونى حيث كان يعمل المشرف على تهيئة الفرص أمام المعلمين لتبادل خبراتهم من خلال العمل والتخطيط المشترك، وبذلك لا تقتصر عملية الإشراف الفنى بجوانبها المختلفة على القيادات العليا فقط، بل يشارك فيها ويتأثر بها المعلمون وغيرهم ممن يهمهم أمر العملية التعليمية، وبذلك أصبح للمشرف الفنى فيها الحرية فى استخدام أكثر الأساليب فعالية حتى يستطيع أداء مهمته فى توجيه المعلمين أفراداً وجماعات بغية تحسين أدائهم لمهنتهم، وبهذا انتقل اهتمام الإشراف من تصيد الأخطاء إلى التوجيه ومساعدة المعلم على النمو المهنى، ويتطلب هذا أن تكون العلاقة بين المشرف الفنى والمعلم قائمة على أساس من التعاون والمشاركة، وأن تكون الصلة بينهما على أساس قوى من العلاقات الإنسانية السليمة.

وقد أدى تطور عملية التنمية المهنية فى مجال التربية والتعليم وتأثرها بالتغيرات التربوية والاجتماعية والاقتصادية فى الستينات والسبعينات والثمانينات فى الوطن العربى إلى ظهور اتجاهات ونماذج إشرافية متعددة مثل الإشراف الإكلينيكى

والإرشادى والتدريبى والمصغر والدافعى والإنسانى والإشراف كعملية تطوير المنهج المدرسى، واستمرت هذه الاتجاهات والنماذج فى عمليات التنمية المهنية للمعلمين منذ هذا التاريخ وحتى هذه الأيام.

وقبل استعراض هذه النماذج الإشرافية، نعرض لبعض تعريفات الإشراف الفنى فى التعليم، فقد ذكر (جود) *(Good)*[٢٣] أن الإشراف الفنى يعنى مجموع الجهود التى تبذل من جانب القائمين على أمور التعليم بهدف توفير القيادة اللازمة لتوجيه المعلمين من أجل تحسين التعليم، فالإشراف الفنى عند (جود) يتضمن إثارة اهتمام المعلمين بالنمو المهنى ومراجعة الأهداف التربوية وأدوات وطرق التدريس، كما يتضمن تقويم المعلم.

وذكر (ويلز) *(Wiles)*[٢٤] أن الإشراف الفنى خدمة تقوم على أساس معاونة المعلم حتى يستطيع أداء عمله بطريقة أفضل من أجل صالح التلاميذ، وبهذا يسهم الإشراف الفنى – فى ضوء هذا المفهوم– فى تحسين العملية التعليمية.

أما (بورتون وبروكنر) *(Burton and Brueckner)*[٢٥] فقد عرفا الإشراف الفنى بأنه الوسيلة التى تهدف إلى تقويم وتحسين الظروف التى تؤثر على التعليم، فالإشراف الفنى من وجهة نظرهما خدمة فنية يقوم بها متخصصون وتهدف إلى دراسة كل الظروف التى تؤثر على نمو المعلمين بغرض تحسينها.

وعرف (برجز وجستمان) *(Briggs and Justman)*[٢٦] الإشراف الفنى بأنه الجهد الذى يبذل لإثارة اهتمام المعلمين وتنسيق وتوجيه نموهم المستمر فرادى وجماعات حتى يصبحوا أكثر فهماً لوظيفة التعلم وبحيث يمكنهم أداء أعمالهم بطريقة أكثر فاعلية، وحتى يستطيعون توجيه نمو التلاميذ المستمر من أجل المشاركة الفعالة فى بناء المجتمع الديمقراطى، وعن طريق الإشراف الفنى يتم إعداد برنامج تعليمى يلائم حاجات التلاميذ، ويوفر الوسائل التى تمكن هؤلاء التلاميذ من التعلم بطريقة أكثر

فاعلية، وبهذا يسهم الإشراف الفنى – فى ضوء هذا المفهوم– فى تحسين العملية التعليمية.

وُعرف[٢٧] الإشراف الفنى بأنه عملية تهدف إلى تحسين المواقف التعليمية عن طريق المشاركة فى تخطيط المناهج والتوصل إلى الطرق التعليمية التى تساعد التلاميذ على التعلم بأسهل الطرق وأفضلها، وبهذا يصبح المشرف الفنى – فى ضوء هذا المفهوم– قائداً تربوياً.

وعرف (بارتكى) *(Bartky)*[٢٨] الإشراف الفنى بأنه تعليم المعلمين أثناء الخدمة لتحسين حالتهم، ورفع مستوى أدائهم لمهنتهم وتجويد طرائق تدريسهم فى ميدان التربية والتعليم.

أما (موريس) *(Morries)*[٢٩] فقد عرف الإشراف الفنى بأنه "التنسيق والتنظيم وتوجيه المعلمين لمساعدة التلاميذ على زيادة معارفهم ومهاراتهم من أجل المساهمة الفعالة فى المجتمع، وهو جهد متواصل يهدف إلى تحقيق النمو الذاتى للمعلمين فتتحقق أهداف العملية التعليمية فى رقى المجتمع وتقدمه.

وعرف (الافندى)[٣٠] الإشراف الفنى بأنه الجهود الدائمة المنظمة التى ترمى إلى مساعدة المعلم وتوجيهه وتشجيعه على تنمية ذاته تنمية تتحقق بعمله الدائب المتواصل على أسس سليمة مع تلاميذه لتحقيق الأهداف التربوية المطلوبة، فالإشراف وسيلة غايتها تحسين التدريس ومساعدة المعلم على أداء واجبه على خير وجه يستطيعه، وبذلك يساعد التلميذ فى الحصول على أفضل تربية ممكنة.

أما (آدمز) *(Adams)*[٣١] فقد عرف الإشراف الفنى بأنه خدمة فنية تقوم على أساس من التخطيط السليم، وتحاول تحسين عمليتى التعليم والتعلم فى المدارس، وبما يحقق أهداف التربية والتعليم فى المجتمع.

وُعرف[٣٢] الإشراف الفنى بأنه الأسلوب الذى يوفر التقويم السليم للعملية

التعليمية، والهدف النهائى من الإشراف فى ميدان التربية والتعليم هو تقديم أفضل الخدمات التعليمية للتلاميذ فى جميع المستويات التعليمية.

أما (دوجلاس)[٣٣] فقد عرف الإشراف على التعليم بأنه المجهود الذى يبذله المشرف الفنى لاستثارة وتنسيق وتوجيه النمو المستمر للمعلمين فى المدرسة فرادى وجماعات، وذلك لكى يفهمون وظائف التعليم فهماً أحسن، ويؤدونها بصورة أكثر فعالية، وحتى يصبحون أكثر قدرة على استثارة وتوجيه النمو المستمر لكل تلميذ نحو المشاركة الذكية العميقة فى بناء المجتمع الديمقراطى الحديث، ويعنى هذا أن الغرض الكلى من الإشراف هو تحسين تربية النشء، وبهذا يحاول الإشراف إنشاء برنامج تعليمى أكثر ملاءمة لحاجات التلاميذ، وتوفير المادة والطريقة التى تمكن الطلاب من التعلم على نحو أكثر سهولة وفاعلية، أو بمعنى أخر يعمل الإشراف على تحسين المواقف التعليمية أمام التلاميذ والطلاب فى مراحل التعليم المختلفة.

وقد حدد (سيد حسن حسين)[٣٤] مفهوم الإشراف الفنى بأنه نشاط موجه يعتمد على دراسة الوضع الراهن، ويهدف إلى خدمة جميع العاملين فى مجال التربية والتعليم لانطلاق قدراتهم ورفع مستواهم الشخصى والمهنى بما يحقق رفع مستوى العملية التعليمية وتحقيق أهدافها.

وذكر (دوجلاس)[٣٥] أيضاً أن مفهوم الإشراف الفنى الذى يرتكز على إدراك تام لأهداف التعليم وأغراضه وأوجه نشاطه فى المدرسة الحديثة يمكن وصفه بأنه قيادة تربوية، تهدف إلى توجيه المعلمين ومساعدتهم وتنشيطهم وقيادتهم لنقد وتقويم ودراسة اتجاهاتهم وخبراتهم الفردية، وأوجه نشاطهم وطرقهم التربوية حتى يمكنهم بذل الجهد لتحقيق أهداف التعليم.

وعلى المستوى القومى[٣٦] يُعرف الإشراف الفنى بأنه جوهر مسئولية الموجه فى عمله والناظر فى مدرسته بقصد تحسين العملية التعليمية لأنه مهما كان أسلوب إعداد المعلم فلن يكون بالغاً حد الكمال الذى يكفل له المضى فى عمله طوال حياته دون

توجيه أو إشراف أو مساعدة وبخاصة أنه يتعامل مع مجتمع متطور متغير، وتلاميذ ليسوا من نوع واحد وطرق تدريس وتربية متجددة، وفى حقلها تظهر دائماً نظريات واتجاهات جديدة ومتطورة.

وهكذا فإن الإشراف الفنى كان يعنى إلى عهد قريب التفتيش فى مجال التربية والتعليم ثم تغير إلى وظيفة التوجيه، والموجة بما لديه من كفاءة فى عمله وفنه وخبرته رائد وموجه لمعلمى مادته وعليه واجب فى سبيل رفع مستواهم من النواحى العلمية والفنية والثقافية والتربوية إلى جانب تزويدهم بالجديد من الخبرات والابتكارات للارتفاع بمستوى الأداء إلى أقصى درجة ممكنة.

وقد عرف (عرفات عبد العزيز)[٣٧] الإشراف الفنى فى مجال التعليم بأنه الوسيلة التى يتم بها تقييم وتقدير جهد المعلم فى العملية التعليمية من خلال ما يقوم به من أعمال متنوعة، ذات صلة بمادة تخصصه، وتهيئة الظروف المناسبة لأداء عمله بنجاح وذلك بهدف توجيه المعلم لإنتاج أحسن أساليب التدريس وتشجيعه على ابتكار طرق جديدة لتحقيق أهداف مادته ومعاونته على حل ما قد يعترض تلاميذه من مشكلات خاصة بهم، وكذلك مساعدتهم على استمرار نموهم العلمى، وبالتالى فإن الإشراف الفنى يعتبر عملية متابعة مستمرة لعمل المعلم وأنشطته التربوية.

وذكر (مصطفى زيدان)[٣٨] أن الإشراف الفنى هو خدمة فنية تعاونية تهدف إلى دراسة الظروف التى تؤثر فى عملية التربية والتعليم، والعمل على تحسين هذه الظروف بالطريقة التى تكفل لكل تلميذ أن ينمو نمواً مطرداً وفق ما تهدف إليه التربية المنشودة.

وقد عرفت الإدارة العامة للتعليم الإعدادى[٣٩] الإشراف الفنى بأنه الوسيلة التى يتم بها تقييم وتقدير جهد المعلم فى العملية التعليمية من خلال ما يقوم به من أعمال متنوعة، ذات صلة بمادة تخصصه، وتهيئة الظروف المناسبة لأداء عمله بنجاح وذلك بهدف توجيه المعلم لإنتاج أحسن أساليب التدريس وتشجيعه على ابتكار طرق

جديدة لتحقيق أهداف مادته ومعاونته على حل ما قد يعترض تلاميذه من مشكلات خاصة بها، وكذلك تعمل على استمرار نموه العلمي، وبالتالى فإن الإشراف الفنى يعتبر عملية مستمرة لعمل المعلم وأنشطته التربوية.

وقد عُرف الإشراف الفنى أيضاً[40] بأنه عملية الاتصال المباشر المستمر بالتلميذ والمعلم والمدرسة والقائمين على إدارة التعليم فنياً، لمعاونتهم فى ممارسة مسئولياتهم والانتقال بهم فيها إلى الأفضل وترشيدهم فى الاضطلاع بهذه المسئوليات واطلاعهم على كل ما يستجد فيها أولاً بأول، ونقل خبرات وتجارب الآخرين إليهم، كل ذلك للاطمئنان إلى أن العملية التربوية دائمة الارتقاء وتساير روح العصر وتلفظ الجمود والتخلف وتحقق فى غاية الأمر غايتها النهائية فى إعداد أجيال أفضل وتضمن للتعليم عائدة المناسب من الإنفاق العام عليه.

وتلخص موسوعة البحث التربوى[41] أهم المبادئ التى يقوم عليها مفهوم الإشراف الفنى ومنها اعتماده على أسس تربوية سليمة من الناحيتين النظرية والعملية، وهذه الأسس تربط بين العلم والفلسفة والواقع، وأن يقوم الإشراف الفنى بمعالجة المواقف التعليمية، وأن يوصف بالديمقراطية، وأن يقدم الإشراف سلسلة من أوجه النشاط التعاونى المنظم فى التخطيط والتنفيذ، وأن يسترشد بالأهداف المهنية المراد تحقيقها.

ورغم الاختلافات الظاهرية التى توجد بين مجموعة التعاريف السابقة، إلا أنها تتفق فى مضمونها إلى حد كبير، فهى تتفق من حيث جوهرها فيما يلى:

- الإشراف الفنى عملية تهدف أساساً إلى تحسين الموقف التعليمى، وحيث إن للمعلم دوراً كبيراً فى هذا الموقف التعليمى فإنه لابد أن تتجه الجهود إليه لتزداد كفاءته ويرتقى بأدائه فى تحسين المواقف التعليمية..
- يعتمد الإشراف الفنى على التفاعل السليم والعلاقات الطيبة بين المشرفين الفنيين والمعلمين بما يحقق النمو المتكامل للتلاميذ، وأن تحسين عمليتى التعليم والتعلم

قضية تعاونية يشترك فيها المشرف الفنى والمعلم وغيرهم ممن يهمهم أمر العملية التعليمية.

- تهدف عملية الإشراف الفنى إلى إرشاد وتوجيه المعلمين لكل ما هو جديد فى مجال عملهم، والتنسيق بين جهودهم من أجل توفير خدمات تعليمية أفضل للتلاميذ والمجتمع.
- ينصب اهتمام الإشراف الفنى على كافة الظروف والأبعاد والعوامل التى تؤثر فى تعليم التلاميذ مثل المنهج وطريقة التدريس والوسائل والأدوات التعليمية المستخدمة والعلاقات الإنسانية السائدة ونظم الامتحانات ومشكلات التلاميذ والمعلمين، فهذه المجالات وغيرها يجب أن يمتد إليها اهتمامات الإشراف الفنى والقائمين على عملياته المختلفة.
- الإشراف الفنى خدمة تربوية تستهدف توجيه المعلم وإرشاده والعمل على تهيئة الظروف الملائمة لنموه المهنى ونمو تلاميذه فى الاتجاهات السليمة، كما أنها تهدف إلى مساعدة المعلمين على اكتساب الكفاءة الذاتية والمهارة الفنية التى تمكنهم من تقديم أحسن الخدمات التعليمية.

وفى ضوء ما سبق يمكن تعريف الإشراف الفنى فى التعليم بأنه: عمل إيجابى منظم يهدف إلى تحسين الموقف التعليمى، ويسعى لإثارة اهتمام المعلمين وتوجيه نموهم وإرشادهم ليكونوا أكثر فهماً لوظائف التربية والتعليم بشكل عام، والمرحلة التى يدرسون فيها بوجه خاص، وبقصد رفع مستوى العملية التعليمية وتحقيق أهدافها.

وقد صنفت إحدى الدراسات[٤٢] النماذج الإشرافية المعاصرة إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: ويشمل النماذج الإشرافية التى تهتم بالعمل والإنتاج مثل الإشراف الإدارى (التفتيش)، والإشراف العلمى، والإشراف الإكلينيكى، والإشراف كعملية تطوير للمنهج المدرسى، والإشراف المصغر، وتلتقى هذه النماذج بالرغم من اختلاف منطلقاتها النظرية عند هدف أساسى واحد هو تحسين عملية التعلم والتعليم

من خلال التركيز على إنتاجية المعلم والاهتمام بمتطلبات رفع الإنتاجية فى العمل التربوى.

الاتجاه الثاني: ويشمل النماذج الإشرافية التى تركز على تلبية حاجات المعلمين مثل الإشراف الإرشادى والإشراف الدافعى والإشراف المبنى على العلاقات الإنسانية والإشراف كعملية نمو للشخصية. وتتفق هذه النماذج فى اهتمامها بحاجات المعلمين والتعامل معهم كأشخاص وتحقيق بيئة عمل نفسية مريحة للعاملين فى ميدان التربية والتعليم.

وفيما يلى عرض موجز لهذه الاتجاهات فى الإشراف والتنمية المهنية للمعلمين :

الاتجاه الأول: يمارس المشرف الفنى فى هذا الاتجاه دور الموجه مستخدماً سلطته الرسمية وكفاءته المهنية فى رفع المستوى المهنى للمعلمين، وأهم الأنماط الإشرافية فى هذا المجال ما يلى:

الإشراف الإدارى(التفتيش):

بالرغم من أن التفتيش من أقدم أنواع الإشراف فى العملية التعليمية إلا أن بعض ملامحه ما زالت باقية، وما زالت بعض ممارساته تنتشر حتى الآن، ويفترض هذا النوع من الإشراف أن المعلم لا يستطيع تحمل المسئولية إلا إذا خضع للمراقبة من ناحية المشرف الفنى، أما أسلوب العمل الذى يمارسه المشرف الفنى فهو زيارة الفصل لمعرفة مستوى المعلم وإنتاجيته بغرض تقويمه. هذا واستمرار هذا النوع من الإشراف فى النظام التعليمي قد لا يساهم فى تحسين عملية التعلم لأنه يؤدى إلى جمود عملية التعليم.

الإشراف العلمي:

يهتم هذا النموذج باستخدام الاختبارات والمقاييس فى دراسة الظواهر والمواقف التعليمية المختلفة، وهو شكل متطور للتفتيش حيث إنه يعتمد على الأحكام الموضوعية فى الحكم على المعلمين بدلاً من الأحكام الشخصية التى يصدرها المفتش،

ويتطلب هذا كفاءة المشرف فى استخدام الاختبارات والمقاييس، وعلى هذا فالإشراف العلمى يزود المعلمين بحقائق وأرقام موضوعية تساعدهم على تحسين أعمالهم، ويذكر (بورتون) *(Burton)*، (وبروكنر) *(Brueckner)*[٤٣] أن الإشراف العلمى يستخدم الطريقة والاتجاه العلميين بالحد الذى يسمح بالتطبيق على حركة العمليات الاجتماعية فى التربية، ويستخدم نتائج الأبحاث العلمية، ويطبقها على المواقف التعليمية، وفى المواقف التى لا يتيسر فيها استخدام الطريقة العلمية فإن الإشراف الفنى يستخدم طريقة حل المشكلات فى دراسة وتحسين عملياته ونتائجه بحيث يحصل فى النهاية على بيانات ونتائج أكثر موضوعية ودقة، ونجاح هذا المستوى من الإشراف فى تحسين العملية التعليمية وزيادة العائد منها يتوقف على مدى كفاءة المشرف الفنى، ومدى قدرته على تأهيل وتطوير ذاته، بحيث يستطيع مناقشة المعلمين واقناعهم بتنفيذ توجيهاته مع الأخذ بعين الاعتبار رأى المعلمين ومشاعرهم نحوه.

الإشراف المصغر:

ينظر هذا النموذج إلى التعليم كمجموعة من المهارات الجزئية التى يجب أن يتدرب عليها من يمارسها، وقد اشتق الإشراف المصغر من نمط التعليم المصغر، ويمارس من خلال ملاحظات المشرف لإحدى مهارات التدريس فى فترة زمنية قصيرة، ثم يقوم بتحليلها مستخدماً تكنولوجيا التربية والوسائل التعليمية اللازمة، ومهمة المشرف تدريب المعلمين على إتقان هذه المهارات واستخدام الأدوات والآلات التعليمية، أما علاقة المشرف بالمعلم فأشبه بعلاقة الخبير بالمتدرب.

الإشراف الإكلينيكى:

يهتم الإشراف الإكلينيكى بتحسين العمل الصفى من خلال زيارة المعلمين فى صفوفهم وتحليل الموقف التعليمى، وتقديم التغذية الراجعة للمعلم عن نقاط قوته وضعفه، ويراعى هذا النموذج استخدام مجموعة خطوات منظمة تبدأ بإقامة علاقات الثقة مع المعلم ثم التخطيط المشترك للموقف التعليمى وتحديد المعلومات التى يجمعها

المشرف فى أثناء الملاحظة والتحليل، وتنتهى هذه الخطوات بالتغذية الراجعة.

الإشراف كتطوير المنهج المدرسى:

يرى أنصار هذا النموذج أن أولى مهام المشرف الفنى الاهتمام بالمناهج الدراسية والعمل على تطوير محتواها وطريقتها وأسلوب تقويمها لتلائم حاجات التلاميذ والمجتمع العربى.

ويتبين من عرض مختلف النماذج الإشرافية السابقة تركيزها الواضح على تحسين العملية التعليمية من خلال جوانب متعددة، فالإشراف الإدارى (التفتيشى) يهتم بمراقبة المعلمين ليؤدوا أعمالهم بطريقة أفضل، والإشراف المصغر، يهتم بتدريب المعلمين على مهارات التدريس الفعالة، والإشراف الإكلينيكى، يهتم بتحليل العمل داخل الفصول الدراسية، وتزويد المعلمين بالتغذية الراجعة، والإشراف كعملية تطوير المنهج المدرسى، يركز على إصلاح المناهج الدراسية لتلائم حاجات التلاميذ وحاجات المجتمع، أما علاقة المشرف الفنى بالمعلم فهى علاقات عامة، دون النظر إلى حاجات المعلمين المهنية والشخصية، ودون الاعتماد على أسس الاتصال والتفاعل فى العلاقات الإنسانية.

الاتجاه الثانى: وفيه يمارس المشرف الفنى دور المشجع مستخدماً السلطة القائمة على الصراحة واحترام الآخرين، ويشتمل هذا الاتجاه على النماذج الإشرافية التالية:

الإشراف الإرشادى والإشراف الدافعى والإشراف المبنى على العلاقات الإنسانية والإشراف كعملية تداخل (بين – شخصية) وفيما يلى عرض موجز لهذه النماذج:

الإشراف الإرشادى:

يستند هذا النموذج إلى ضرورة دراسة المؤثرات المختلفة التى تؤثر على جوانب شخصية المعلم من الناحيتين الانفعالية والعقلية وتوجه سلوك المعلم التعليمى، ويتطلب

هذا أن يقيم المشرف علاقات إرشادية مع المعلم لفهم شخصيته والعوامل المؤثرة عليها، وشرح هذا الفهم للمعلم كى يزداد إدراكاً لذاته المهنية ولنشاطه التعليمى، ويتطلب هذا أن يمتلك المشرف كفاءات إرشادية تتعلق بالملاحظة وتحليل الانطباعات وتفسير المواقف.

الإشراف الدافعى:

يهتم هذا النموذج بإثارة دوافع المعلمين باعتبار أن أساليبهم ونشاطاتهم هى انعكاس لدوافعهم وحاجاتهم، وأن أداءهم يرتبط سلباً أو إيجاباً بمستوى دافعيتهم، أما دور المشرف فهو إحداث درجة مواقف طارئة تكفى لاستغلال الدوافع الإيجابية عند المعلمين، ويتطلب هذا النموذج أن يكون المشرف مؤهلاً فى استخدام كفايات إرشادية تتعلق بالاتصال الإيجابى وعمليات التعزيز وتقديم التغذية الراجعة.

الإشراف المبنى على العلاقات الإنسانية:

يهتم هذا النموذج بإقامة العلاقات الإنسانية السليمة بين مختلف العاملين فى نطاق العملية التربوية، حيث إن التعليم عملية تفاعل إنسانية بين التلميذ والمعلم، ومهمة المشرف تقديم نموذج لهذا التفاعل فى علاقاته مع المعلم ليكون المعلم قادراً على تطبيق مثل هذه العلاقات مع تلاميذه.

ويتطلب هذا النموذج أن يكون المشرف مؤهلاً فى استخدام مهارات تتعلق بممارسة العمل الجماعى وإقامة العلاقات الإنسانية السليمة، ويهدف هذا النموذج إلى إزالة التعارض بين حاجات المعلمين وحاجات العمل حيث تبدو فاعلية أى عمل فى التوفيق السوى بين حاجات المعلمين ومتطلبات العمل.

الإشراف عملية تفاعل (بين – شخصية):

يهتم هذا النموذج بإقامة عملية اتصال وتفاعل مع المعلمين خلال التأكيد على مشاركة المعلمين فى التخطيط للمشكلات التى يواجهونها، ويتخذ هذا النموذج مجموعة من الخطوات تبدأ بجمع المعلومات عن المشكلات التعليمية والتفكير فى

الحلول والبدائل ليختار منها المعلم بحرية تامة ما يناسبه، وبذا يقترب هذا النموذج من ممارسة الإشراف الذاتى بدلاً من المساعدة التى يتلقاها المعلم من المشرف.

وبعد عرض هذه النماذج يتبين تركيزها على الاهتمام بشخصية المعلم وحاجاته، فالإشراف الإرشادى يهتم بفهم الجوانب العقلية والانفعالية لشخصية المعلم، والإشراف الدافعى يهتم بزيادة مستوى دافعية المعلم، والإشراف كعملية تداخل (بين- شخصيه) تهتم ببناء اتصال فعال مع المعلم.

ويعتبر هذا تحولاً فى عملية الإشراف من الاهتمام بحاجات العمل إلى حاجات المعلم، ومن كيف يعمل المعلم؟، وماذا يعمل؟، إلى ما هو المعلم؟، شخصيته ودوافعه؟، وهو تحول مواز للأفكار والنظريات الحديثة فى الإدارة العامة التى استهدفت التوفيق بين متطلبات العمل وحاجات العاملين.

ومن هنا كان الإشراف الفنى الفعال إشرافاً يعمل على التوفيق بين حاجات المؤسسة التعليمية وحاجات المعلمين، ويستمد خصائصه من مختلف الاتجاهات والنماذج الإشرافية المعاصرة فى ضوء الهدف الذى يسعى إليه الإشراف فى الواقع التعليمى، خاصة وأن هذه النماذج قد لا توجد دائماً بصورة منفصلة فى النظام الإشرافى، بل قد تتداخل بعض هذه النماذج أو تتكامل مع بعضها فى تطوير واقع تعليمى معين.

ويهدف الإشراف الفنى الفعال بصفة عامة إلى تحسين العملية التعليمية، وفى سبيل تحقيق هذا الهدف الأساسى يسعى الإشراف الفنى إلى تحقيق بعض الأهداف الفرعية التى هى أقرب ما تكون إلى وسائل يتخذها المشرف الفنى ليصل إلى تحقيق الهدف الأساسى، وهذه الأهداف الفرعية يجب أن تنال قسطاً متقارباً من اهتمام المشرف الفنى الذى يعود إليه وحده حق التقدير لما يجب أن يركز عليه من أهداف، ومن بين هذه الأهداف الفرعية:

الإشراف الفنى وتوضيح أهداف التربية لدى المعلمين:

يجب أن يبذل المشرفون الفنيون كل ما فى وسعهم لتوضيح أهداف التربية باعتبار أن الإشراف الفنى أداة لخدمة المعلمين، وإذا كان من أهداف التربية تحقيق النمو المتوازن للتلاميذ من النواحى المعرفية والحسية والجمالية والانفعالية والأخلاقية والروحية فإن على المشرف الفنى مسئولية توضيح هذه الأهداف، ومساعدة المعلمين على توظيف النشاطات والخبرات التى يجربها التلاميذ لتخدم هذا الهدف، وأيضاً معاونتهم على الوصول إلى أفضل الطرق واتباع أحسن الأساليب المؤدية إلى تحقيق هذه الأهداف.

وهناك بعض الوسائل والأساليب التى يستطيع المشرف الفنى أن يقدمها إلى المعلمين لتحقق هذا الهدف، ومنها:

(١) أن يتم تدارس جميع الأهداف التربوية المتوخاة، حتى يتضح معنى كل هدف وضوحاً كاملاً فى أذهان المعلمين.

(٢) مساعدة المعلمين على التفريق بين الغايات والوسائل.

(٣) تحديد الأهداف وراء كل نشاط، وما ينتظر أن تحققه النشاطات المقترحة للأهداف التربوية العامة، ولأهداف المدرسة الخاصة.

(٤) تشجيع المشرف الفنى لمعلميه على تخطيط الوحدات الدراسية، وعلى كتابة هذا التخطيط، ومراجعته، فى ضوء الأهداف المرسومة لكل وحده، وفى ضوء الأهداف العامة.

(٥) توجيه عملية التقويم التى يقوم بها المعلمون إلى قياس مدى تحقق الأهداف فى سلوك التلاميذ.

(٦) قيام المشرف الفنى بدور القدوة للمعلمين بأن يحدد الأهداف التى يريد الوصول إليها فى أى اجتماع يعقده للمعلمين، وأن يجعل هذه الأهداف واضحة للمعلمين، وأن يبين لهم كيف يستطيع ربط وسائله التى يستخدمها بالغايات التى

يريد تحقيقها.

(٧) الكشف عن حاجات المعلمين، وتكوين علاقات إنسانية بينهم لرفع روحهم المعنوية وللمساهمة فى تحقيق أهداف المدرسة.

(٨) مساعدة المعلمين على الاستفادة من البيئة المحلية، والتعرف على مصادرها المادية والإنسانية.

وبهذا يسهم المشرفون الفنيون فى تهيئة الوسائل التى تيسر للمعلمين النجاح فى تحقيق رسالتهم على نحو يرفع من شأنهم، ويؤدى بالتالى إلى تحسين العملية التعليمية.

الإشراف الفنى ومساعدة المعلمين على تحقيق تكامل الخبرة:

تدعو التربية الحديثة إلى التعلم عن طريق الخبرة، وتركز على وحدتها، ومن هنا وجب على الإشراف الفنى الإسهام فى تحقيق وحدة الخبرة لدى المعلمين ويمكن الوصول إلى هذا الهدف بالتعاون بين أفراد أسرة المدرسة لتحقيق أهدافهم المشتركة بحيث يشعر الجميع أنهم أفراد أسرة واحدة لتحقيق غايات واحدة، وبمساعدة المعلمين على تفهم أهداف المدرسة التى يعملون فيها واكتشاف ما لدى المعلمين من استعدادات والعمل على تنميتها بالتدريب والتوجيه والإرشاد، والاستفادة منها فى تحقيق وحدة الخبرة لديهم، وأيضاً يجب أن يهدف الإشراف الفنى إلى إبراز الروابط بين جميع مواد المنهج مما يؤدى فى النهاية إلى تماسك هذه الروابط، والوصول إلى الأهداف المشتركة الواجب تحقيقها، والتى تؤدى فى النهاية إلى مساعدة المعلمين على تحقيق تكامل الخبرة.

ويمكن تلخيص أهداف الإشراف الفنى فى هذا المجال بما يلى:

(١) مساعدة المعلمين على تفهم أهداف المدرسة التى يعملون فيها بصفة عامة والمواد التى يقومون بتعليمها بصفة خاصة.

(٢) العمل على الحد من عزلة المعلمين الفكرية، واحترام شخصياتهم وآرائهم حتى يبادروا إلى الابتكار كلما سنحت لهم الظروف المواتية.

الإشراف الفنى وإدراك المعلمين لمشكلات تلاميذهم:

يهدف الإشراف الفنى الفعال إلى تمكين المعلمين من معرفة حاجات التلاميذ وضرورة العمل على إشباعها، وتشخيص الصعوبات التى تواجه المعلمين والتلاميذ ورسم الخطط لتذليل هذه الصعوبات، والوقوف على احدث الطرق التربوية ومداومة الاطلاع على نتائج المؤتمرات التربوية، وغير ذلك مما يساعد على نمو المعلم المهنى والعلمى حتى يستطيع الإسهام فى علاج مشكلات تلاميذه، ومما يساعد على تحقيق هذا الهدف أيضاً ترغيب المعلم الجديد فى مهنته ومدرسته وجعله يتعلق بهما.

كما يساعد الإشراف الفنى الفعال المعلم على الإلمام بخصائص البيئة التى تقع فيها مدرسته، وتوثيق الصلة بين المدرسة والبيئة، ومعاونة المعلم على فهمه لخصائص نمو التلاميذ وحاجاتهم وطرق إشباعها ووسائل مساعدتهم على حل مشكلاتهم، كما يهدف إلى مساعدة المعلمين فى اكتشاف الفروق الفردية القائمة بين التلاميذ وتقديم المساعدة التى يحتاجها كل تلميذ بوصفه فرداً متميزاً له خصائصه الجسمية والعقلية والانفعالية الخاصة به، مما يسهم فى حل مشكلات تلاميذهم.

الإشراف الفنى وتحسين الظروف المدرسية:

من أهداف الإشراف الفنى تحسين العلاقات بين المعلمين، وتوطيد روح التعاون بين صفوفهم، والعمل على تحقيق النمو المهنى لهم ليصبحوا فى وضع أفضل لممارسة أعمالهم، وتحسين أنواع النشاطات التى تقدم إلى التلاميذ. والعمل على تحقيق انفتاح المدرسة على البيئة الخارجية وتقوية صلتها بالأهالى، وتوضيح دورها وجهودها لهم، وحثهم على الإسهام فى نشاطاتها، وتعريف المعلمين بالطرق التربوية الجديدة والاتجاهات الحديثة، وتستطيع هذه الأهداف فتح آفاق جديدة أمام المعلمين، وتدفعهم إلى طرق التجديد ومتابعة القراءة والاطلاع وتنمية معلوماتهم ومتابعة كل جديد.

ويمكن تلخيص أهداف الإشراف الفنى فى هذا المجال بما يلى:

(١) اكتشاف مواهب واستعدادت العاملين مع المشرف الفنى، والعمل على تنميتها بالتوجيه والإرشاد.

(٢) مساعدة المعلمين على حسن استخدام الوسائل التعليمية.

(٣) دراسة العوامل المختلفة التى تسهل عملية التعليم أو تعوقها سواء منها ما يتعلق بالتلميذ أم المدرسة أم البيئة خارج المدرسة.

(٤) معاونة المعلمين على دراسة المناهج والكتب ونقدها نقداً بناءً بهدف تحسينها مع تسجيل الملاحظات عليها، ومن ثم تتاح للمعلمين فرصة النمو المهنى والشعور بالإيجابية والفاعلية فى العمل.

(٥) تحليل الصعوبات التى تعترض المعلم فى عملية التعليم ومساعدته على حلها.

(٦) العمل على حسن توجيه الإمكانيات المادية والبشرية وحسن استخدامها.

(٧) تنسيق جهود المعلمين من أجل تحسين الظروف المدرسية.

وهكذا يهدف الإشراف الفنى إلى أن تسير الظروف المدرسية وفق النظام والتعليمات واللوائح التى تقرها الجهات المختصة، كما يسعى إلى تشجيع القادرين من المعلمين على الابتكار بغرض التخلص من النمطية وتحقيق التحسن المستمر للبرنامج المدرسى.

الإشراف الفنى والروح المعنوية لدى المعلمين:

يُسهم الإشراف الفنى الفعال فى بناء روح معنوية عالية عن طريق مساعدة المعلم على النمو المهنى والوظيفى، وتحسين مستوى أدائه، وبناء قاعدة أخلاقية متينة بين المعلمين، ودور المشرف الفنى هنا هو إثارة التنافس الشريف وإذكاء روح الحماس، ومساعدة المعلمين على معرفة مواطن الضعف فى أعمالهم ومحاولة تجنبها. وشعور المعلم بأهميته عامل مهم فى رفع روحه المعنوية، ومن المظاهر التى تنم عن تقدير المشرف للمعلم الثقة بما يصدر عنه واحترام ما يقوم به من تخطيط وتنفيذ، كما أن

العدالة فى معاملة المشرف الفنى للمعلمين، وعدم محاباته للبعض منهم له أثره الكبير فى رفع روحهم المعنوية.

وحيث إن الفروق الفردية بين المعلمين أمر مسلم بوجوده، فيجب على المشرف الفنى أن يقبل المعلمين كما هم وبخصائصهم، وأن يتيح الفرص لكل منهم للشعور بأنه عضو نافع فى المدرسة، وأن يراعى الحالة الصحية والظروف الشخصية لكل منــــهم، كما يجب النظر بعين الاعتبار إلى أن تشجيع المعلمين علـــى الابتكـــار دون توفـــير المستلزمات الأساسية من حيث الجهد والوقت والأدوات اللازمة، قد يسبب أضـــراراً بروحهم المعنوية، فيعانون من الإحباط نتيجة عجزهم عن القيام بمـــا يطمحـــون إلى تحقيقه، ومن أجل هذا ينبغى توفير المستلزمات اللازمة عن طريق الدورات التدريبيـة، والأبحاث التجريبية والأدوات والمواد وإتاحة الوقت اللازم للقيام بـــالتجريب، وأن يعمل المشرف جاهداً لإشاعة الطمأنينة فى نفوس المعلمين، وأن يعمل علـــى تحســـين ظروف مدارسهم وأن يشعرهم بقيمة عملهم ودورهم فى المجتمع وتطويره[٤٤].

الإشراف الفنى وتقويم المعلم:

من ضمن أهداف الإشراف الفنى تقويم عمل المؤسســـات التربويـــة وتقـــديم المقترحات البناءة لتحسينه، ومن بينها تقويم جهود المعلمين وقيـــاس أثرهـــا فى نمـــو التلاميذ باستخدام وسائل متنوعة مثل الملاحظة والمناقشة والاختبارات الموضوعيـــة لقياس تحصيل التلاميذ، كل ذلك بهدف مساعدة المعلمين على النجاح فى أعمـــالهم، كما أن الإشراف الفنى يعين المعلم على تقويم نفسه ليتعرف علـــى نواحـــى قوتـــه فيدعمها، ونواحى ضعفه فيعالجها.

وحيث إن المشرف الفنى يمثل قيادة تربوية، فلابد أن يمارس مهامه بطريقة فعالة يكتسب من خلالها ثقة المعلمين وتأييدهم وتمكنه من إنجاز مـــهام جديـــدة تتســـم بالابتكار. ويتطلب تحقيق هذا كسب صداقة المعلمين وجعلهم يشعرون بمعاونته لكـــى تنجح الجماعة فى تحقيق أهدافها بفضل العمل الجماعى، وإذا كانت ثقـــة المشـــرف

بنفسه- كما يقول (اندرسون) *(Anderson)*[٤٥] أساسية لتحقيق العلاقات الطيبة، فإن الوجه الآخر للعملية هو ثقة المشرف بمن يعملون معه، وينبغى أن تكون هذه الثقة انعكاساً لإيمانه بقيمة كل فرد، وبقدرته على النمو، فالثقة بالفرد وبقدرته تفتح الطريق أمامه للتعامل الجيد مع غيره.

ومن بين الأهداف الأخرى للإشراف الفنى تنمية العلاقات الإنسانية بين أفراد المجتمع المدرسى، وشعورهم بأهمية هذه العلاقات فى عملهم ومهنتهم، كما يلعب الإشراف دوراً هاماً فى مجال الإصلاح والتطوير، فهو بمثابة همزة وصل فى توصيل نتائج عملية التطوير بين مستوى التنفيذ ورسم السياسة التربوية.

يتبين مما سبق أن الإشراف الفنى الفعال يسعى لتحقيق أهداف متعددة منها توضيح أهداف التربية لدى المعلمين، ومساعدتهم على تحقيق تكامل الخبرة، وإدراكهم لمشكلات تلاميذهم والمساهمة فى تحسين الظروف المدرسية، والعمل على رفع الروح المعنوية لدى المعلمين والعمل على تقويم عملية التعلم.

وإلى جانب ما سبق، فيعلب الإشراف الفنى دوراً هاماً فى تحقيق أهداف العملية التعليمية، ولكى ينجح فى تحقيق أغراضه على مستوى عال من الكفاءة وجب أن يتوافر فى المشرف الفنى صفات فنية بعضها يتعلق بشخصيته، وبعضها يتعلق باستعداده العلمى والمهنى، كالشعور بالعدالة والنزاهة، والإيمان بقدرته ، والقدوة الحسنة والشعور بأهمية الرسالة التى يؤديها أو المهنة التى يمارسها، وضرورة الإخلاص للمهنة، وإتقان المادة وامتلاك القدر الكافى من الثقافة ومهارة الإرشاد المهنى، حتى يستطيع أن يؤدى وظيفة الاتصال بفعالية.

ويعتبر الاتصال أكثر وظائف المشرف الفنى أهمية، وذلك لأن جميع وظائفه الأخرى كالتخطيط والتنسيق والتقويم والتوجيه تعتمد إيجاباً أو سلباً على طبيعة عملية الاتصال وأسلوبها. ومن أجل هذا أصبح الاهتمام بالمشرف الفنى وإعداده ضرورة ملحة، وظهرت اتجاهات جديدة فى هذا المجال أهمها الاتجاه نحو تحديد الخصائص

اللازمة للتوجيه، والمهارات التى يجب أن يتحلى بها المشرف الفنى. وكيفية تنميتها، وإذا كان الهدف من التربية هو أن يُنمى فى كل تلميذ أعظم ما عنده من إمكانيات فلابد من تشجيع المعلمين الذين يقومون بهذه الخدمة على إحداث تطورات ملحوظة فى أنفسهم، ويتم هذا بكسب المشرف لاحترام المعلم. وتملكه عنصر الحساسية فى القيادة حتى يتمكن من فهم دوافع المعلمين، وبالتالى التغيير فى اتجاهاتهم بحيث يؤثر ذلك على تغيير الأداء التعليمى. وأيضاً لابد أن يتصف المشرف بالواقعية. فيقدر ظروف المعلمين، وواقع البيئة، ويُقَوِّم جهد المعلمين فى ضوء هذه الظروف، ويكون متواضعاً، ومتزناً فى انفعالاته، قادراً على ضبط نفسه وأن يملك الرؤية الكاملة فيما يتعلق بتحسين العملية التعليمية بكل جوانبها من حيث فهم خصائص نمو التلاميذ، والإلمام بدور المعلم فى العملية التعليمية، والتعرف على مختلف طرق التعليم والأدوات التعليمية المفيدة فى التعليم، وأيضاً الإخلاص فى الإشراف، فعندما يقتنع المعلمون بإخلاص المشرف ورغبته فى التحسين يتحقق التعاون ويتم التطور.

وهكذا فالمشرف الفنى شخص يجب أن يتوافر فيه القدرة على الانفتاح وقيادة الآخرين، والتفاعل معهم ومساعدتهم على استغلال قدراتهم وطاقاتهم إلى أقصى حد ممكن، ويشترط فى المشرف أن يكون قادراً على تطوير نفسه حتى يستطيع من خلال ذلك تطوير الآخرين، والأخذ بأيديهم، وأن يكون قادراً على تقبل ذاته حتى يساعد الآخرين على تقبل ذواتهم ويتعامل المشرف يومياً مع مجموعات متباينة من المعلمين والمعلمات، لذا يجب أن يكون بمقدوره تفهم نفسيه كل فرد منهم، وأن يعمل ما فى وسعه ليقارب بينهم، ولما كان الإشراف الفنى يتمشى مع مبادئ الديمقراطية، فينبغى على المشرف الاعتراف بحق المعلم فى التجريب والتجديد، واختيار طريقته فى التدريس، وإيجاد المناخ الذى يدفع المعلمين إلى الابتكار والتجديد، وأن يمتلك المشرف المهارة فى التعليم حتى يقف على تشجيع الاستقلال الفكرى، وأن يتم الإشراف فى جو تعاونى يتسم بالمحبة والصداقة، وهذا يحتم على المشرف أن يكون ماهراً فى قيادته،

وأن يصبح قدوة حسنة للآخرين، وأن يمارس الاتصال المفتوح الـذى يبنى على الاحترام المتبادل والبعد عن التقويم النقدى والسلطة الرسمية، وأن يبتعد عن الاتصال الذى يعتمد على استخدام السلطة الرسمية، وتستند إلى ممارسة الضبط والمراقبة. وهكذا فالمشرف القائد لا يقتصر فى ممارساته على دوره الوظيفى، بل يتعدى ذلك ليمارس سلوكاً قيادياً، فإذا كان السلوك الوظيفى للمشرف يتمثل فى تقبله للمسئولية فإنه فى السلوك القيادى يبحث عنها وتحركه فى ذلك دوافعه الداخلية وأهدافه الإنسانية ويكتسب مكانته من خلال إنجازاته لا من خلال وظيفته، وهـذا يعنى أن المشرف الفنى كقائد لا يؤدى عملاً وظيفياً، بل يبادر إلى تطوير عمله ووضع مستويات وقيم جديدة له يسعى إلى تحقيقها بالتعاون مع المعلمين الموكل إليه مهام الإشراف والتنمية المهنية لهم.

يتبين مما سبق أن الإشراف الفنى الفعال يفضل ممارسة الاتصال الإيجابى الـذى يعتمد على الاحترام المتبادل، والبعد عن التقويم الذاتى والسلطات الرسمية وعدم ممارسة الاتصال السلبى الذى يعتمد على استخدام السلطة الرسمية من جانب المشرف الفنى.

وقد أصبح للإشراف الفنى مجالات متعددة تتفق مع مفهومه الفعال وهـذه المجالات تشمل ما يحدث داخل الفصل وخارجه، ويمكن تحديدها فيما يلى:

التلميذ:

لم يعد التعليم مجرد تلقين للمعرفة، بل تغيير فى طبيعة المتعلم وسلوكه، لذلك كان لابد للإشراف الفنى من العناية بكل ما يتعلق بجوانب نمو التلميذ، والتخطيط للعناية بصحته وتغذيته وتربيته، وتوزيع تلاميذ الصف بصورة علمية سليمة، ودراسة مشكلات غياب التلاميذ، فأتباع الأسلوب العلمى فى دراسة هذه المشكلات يعطى نتائج طيبة فى التعرف على الأسباب واقتراح الحلول المناسبة، وأيضاً وقوف المعلم على أسباب التأخر الدراسى عند تلاميذه يسهم فى علاج هذه المشكلة، ويبرز هنا

دور الإشراف الفنى من حيث توجيه المعلمين وتزويدهم بالوسائل اللازمة للكشف عن هؤلاء المتأخرين دراسياً فى وقت مبكر حتى يسهل علاجهم.

وحيث إن العملية التعليمية تهتم بالتلميذ ككل اهتماماً يتضمن العناية بالجانب العقلى والجسمى والعاطفى والاجتماعى، بقصد إكسابه العادات السلوكية المرغوب فيها، لذا أصبح كل موقف تعليمى وسيلة لتحقيق النمو المتكامل للتلميذ، وعليه فإن أهم ما يهتم به الإشراف هو التلميذ وتعلمه، وأن الطريقة التى يتبعها المعلم فى إيصال المعلومات إلى عقله يجب أن تكون موضع عناية.

المعلم:

يمثل المعلم أحد الأركان الأساسية فى الموقف التعليمى، ويعتبر أقدر الناس على إدراك العوامل التى تحيط بعمله، ومن أجل ذلك يهتم الإشراف الفنى بالمعلمين، وبرفع كفاءتهم، ومن ثم يجب أن تُبذل جهوداً مستمرة من ناحية المشرفين لمساعدة المعلمين على النمو المهنى، ويجب على المشرف الفنى لتحقيق النمو المهنى للمعلمين، البدء بالمشكلات التى يشعر بها المعلمون ويرغبون فى مناقشتها، فهى تشكل أساساً صالحاً لإقامة علاقات بينهم وبين المشرف وتنطوى على رغبته فى فهم ما يعانون منه، أو حرصه على تحقيق خيرهم، ويجب أن يحرص المشرف فى هذا الموقف على أن يتيح الفرصة لكل الآراء أن تعلن عن نفسها، فيركز على مبدأ التعاون والمشاركة، وأن تكون الصلة بينهما على أساس قوى من العلاقات الإنسانية الصحيحة، وأن يكون أسلوب المشرف فى تعامله مع المعلم ينم عن روح المودة والصداقة، وأن يستخدم العمل الجماعى حتى يزداد التعارف بين المعلمين ويتوقف نجاح المشرف فى إقامة علاقات إنسانية سليمة بينه وبين المعلمين على العمل وفق قيم ومفاهيم معينة، وتوافر معارف ومهارات تيسر تحقيق ذلك، فيتعامل المشرف مع المعلمين فى غير تكلف، ويتخذ موقفاً سليماً إزاء مقترحات المعلمين وآرائهم، وما قد ينشأ من مشكلات تطرح للدراسة، ويجب أن يثق المشرف الفنى فيمن يعملون معه، فإذا وثق المشرف بنفسه وبالمعلمين الذين يشرف عليهم، يصبح التعامل مثمراً، وتنتشر الثقة فيما بينهم.

ويجب على المشرف الفنى أيضاً التعرف على قـــدرات معلميــه فى التعليــم وإدراكهم لأغراضه وممارستهم للأساليب السليمة فى أدائه وأن يعمل المشرف على أن يدرك المعلمون طبيعة المعرفة وتصنيفاتها بهدف تطوير قدرات المعلمين سواءً بالنســبة لتحديد الاحتياجات التدريبية أو رسم برامج التدريب، أو ممارسة أساليب مختلفــة، ويستطيع المشرف تنمية الناحية الابتكارية عند المعلمين إذا ما أتاح لهم حرية التفكــير وأشركهم فى تحسين الأهداف والمنهج والمحتويات وطرق التدريس والتقويم وشجعهم على التجريب، وبعث فيهم الشعور بالثقة، وتعاون معهم فى الأخذ بأسلوب البحــث العلمى، ويؤدى هذا إلى احترام شخصية المعلم التى تنعكس على علاقته بتلاميــذه، وتؤثر فيها، ومن أخطر الأمور- كما يقول (سليمان شعلان)[٤٦]- أن يُترك المعلــم يعانى من مشكلاته العاطفية والمالية والأسرية، لأن هذه المشكلات تصاحبه داخــل الفصل، وتقف بينه وبين تلاميذه فتلقى عليهم بظلالها القاتمة وتعوق نجــاح العمليــة التربوية فى الوطن العربى.

المنهج:

المنهج هو لب العملية التعليمية ومن أهم وسائلها لتحقيق أهدافها، ولهذا يجــب النظر إلى المنهج باعتباره المجال الأساسى لنشاط الإشراف الفنى، والــذى يســهم فى صياغة محتوى المنهج، ويقدم المساعدة للمعلمين لدراسته دراسة عميقة للتعرف علــى أهدافه وأركانه، ويذكر (محمد على نصر)[٤٧] أن المنهج إذا ما نفذ بطريقة سليمة فإنه يعمل على تحقيق النمو الشامل للمتعلم، ومن ثم فإن أولى مهام المشرف الفنى الاهتمام بالمناهج الدراسية والعمل على تطوير محتواها، وطريقتها وأسلوب تقويمــها لتلائــم حاجات التلاميذ والمجتمع، وكذلك النظر إلى هذه المناهج من حيث تحقيقها للأهداف العامة للتعليم والأهداف الخاصة للمرحلة التعليمية المعنية، ومســايرتها للتطــورات القومية والتربوية والاجتماعية وروح العصر ومناسبتها لمستوى التلاميــذ الفعلــى وخصائص نموهم وترابطها وتكاملها ومرونتها، وكذلك العلاقة بين كميتها والزمــن المخصص لها فى الخطة الدراسية، والتوازن بين المناهج المقــررة للصــف والمرحلــة

ومواجهتها للاحتياجات السلوكية والاجتماعية للتلاميذ والمجتمع، ثم تجريب مناهج جديدة وتحديد وسائل التجريب وتقويم نتائجه.

طرق التدريس:

تعتبر العملية التعليمية مهنة فنية، وطرق التدريس وسائل هذه المهنة لتوصيل المحتوى التعليمى إلى التلاميذ، وهذه الوسائل لابد وأن تعتمد على أسس سليمة لتناسب العمر الزمنى للتلاميذ وبحيث تغطى ما بين التلاميذ من فروق، وهنا يبرز دور المشرف الفنى من حيث تشجيع المعلمين على البحث والاطلاع ومناقشة النتائج التعليمية حتى يرتفع مستواهم المهنى لحسن سير العمل داخل المدرسة، وأيضاً يجب أن يكون المشرف الفنى على اتصال مستمر بالأبحاث التى تجرى بشأن تطوير طرق التدريس، وأن يناقش هذه الطرق مع المعلمين فى الحلقات الدراسية والندوات، وأن يحاول التجريب فيها بما يلائم ظروف كل مدرسة، وأن ينقل نتائج التجارب فى حالتى الفشل والنجاح على السواء إلى المدارس الأخرى، فربما تصادف التجربة فى مدرسة معينة ظروفاً أكثر ملائمةً لها عن مدرسة أخرى فتثمر.

وهكذا ينبغى على الإشراف الفنى السعى إلى علاج القصور فى الأداء وتوجيه العاملين إلى أفضل وأمثل الطرق فى التدريس واستخدام المعينات ووسائل الاهتمام بضعاف التلاميذ والنهوض بمستوياتهم التحصيلية والوصول بهم إلى مستوى أقرانهم، وطرق استخدام الكتاب المدرسى وكتاب المعلم.

النشاط التعليمى:

يعرف (عميرة والديب)[٤٨] النشاط التعليمي بأنه كل نشاط يقوم به المعلم أو التلاميذ أو كلاهما لتحقيق أهداف التربية سواء أكان هذا النشاط داخل المدرسة أم خارجها، طالما أنه يتم تحت إشراف المدرسة وبتوجيه منها، وبهذا يعتبر النشاط التعليمي باباً مفتوحاً أمام المشرف الفنى كأحد المجالات التى تساعد على تحسين برنامج التعليم فى المدرسة العربية.

الوسائل التعليمية:

تساعد الوسيلة التعليمية التلاميذ على إدراك الحقائق والمفاهيم المجردة بأيسر الطرق فهى تقدم الحقائق والمعلومات بطريقة تناسب إدراك التلاميذ. والمنهج بمفهومه الحديث يرى أن هناك ضرورة ملحة لاستخدام الوسائل التعليمية، وبهذا فإن العناية بالوسائل التعليمية وإنتاجها ضرورة تتطلب تدخل من المشرف الفنى، فيوضح قيمة الوسائل التعليمية للمعلمين، ويشجعهم على إنتاجها من الخامات المحلية، كما يدربهم على حسن استخدامها لينتشر بينهم الوعى العام الذى يساعد على رفع مستواها، وحسن استخدامها فى أنشطة التربية والتعليم بالمدارس فى البلاد العربية.

الكتاب المدرسى:

يجب على المشرف الفنى الاهتمام بدراسة الكتاب المدرسى ليكون على بينة من محتوياته، ويرشد المعلمين إلى مضمونه، ويساهم فى تأليفه وتجريبه وتعديله، وهناك عدة مسئوليات يجب أن يراعيها المشرف الفنى فى هذا المجال، منها:

١- مناسبة الكتاب المدرسى للمادة ومناهجها، وتحقيقه للأهداف الخاصة بالمرحلة الابتدائية (الحلقة الأولى من التعليم الأساسى)، وكذلك الحلقات الأخرى فى المراحل التعليمية المختلفة فى الوطن العربى.

٢- مواصفاته من حيث المادة العلمية (الغرض- الأسلوب- الوسيلة- والخرائط).

٣- وأخيراً إخراجه وتكلفته المالية ومدى الاستفادة منه.

المكتبات المدرسية:

تلعب المكتبة المدرسية دوراً هاماً فى إكساب التلاميذ عادة الاطلاع باعتبارها وسيلة لنشر الثقافة، ولذا ينبغى على المشرفين الفنيين الاهتمام والعناية بهذه المكتبات وذلك عن طريق حث المعلمين والإدارات المدرسية على تزويد هذه المكتبات بما تحتاج إليه من الكتب والأثاث والأدوات، ويجب ألا يعتمد الموجه على المصادر الرسمية فقط فى تزويدها بما يلزمها من أدوات، بل ينبغى أن يتعاون مع أهل البيئة وأولياء الأمور والتلاميذ فى إمدادها بالكتب والمؤلفات.

وفى ضوء ذلك يجب على المشرف الفنى أن يضع فى خطته التربوية ضرورة التعرف على محتويات المكتبات والتأكد من سلامة محتوى كتبها، ومدى مناسبته لتحقيق الأهداف التربوية، وتصنيفها لتناسب مستويات الصفوف الدراسية والمادة العلمية بكل منها، وتنظيم أساليب الإفادة منها، واستخدام المعلمين لها، ومدى تشجيع التلاميذ على الإفادة منها فى البحث والاطلاع.

التقويم:

يعتبر التقويم مجالاً مهماً من مجالات عمل المشرف الفنى، فهو عملية تهدف إلى تحديد مدى فاعلية البرنامج التعليمى، ومدى كفاءة القائمين بالخدمات التعليمية المختلفة من حيث مواجهة حاجات التلاميذ، ومن أجل التحسين، وفى مجال التقويم يجب على المشرف الفنى أن يولى عنايته بما يلى:

البطاقة المدرسية:

تعتبر البطاقة المدرسية مجالاً هاماً من مجالات الإشراف الفنى لأنها تتضمن سجلاً شاملاً لحياة المتعلم، لذا يجب على المشرف الفنى العناية بالتخطيط لها، وتبصير المعلمين بقيمتها مع تدريبهم على حسن استخدامها لأن البطاقة المدرسية إذا تحققت بطريقة علمية سليمة تصبح دليلاً كافياً يبين حالة نمو التلميذ بالنسبة لنفسه ولزملائه، كما يجب على المشرف الفنى توجيه المعلم بشأن المفهوم الحديث للامتحان باعتباره وسيلة للكشف عن تحصيل التلميذ، كما يجب عليه إرشاد المعلم إلى أساليب الامتحانات الحديثة.

بطاقة المعلم:

ينبغى على المشرف الفنى الاهتمام ببطاقة المعلم كأداة تساعد كثيراً فى توجيهه وإسناده العمل الذى يتفق وقدراته واستعداداته.

التخطيط لبرنامج التدريس:

حيث إن التنظيم والتخطيط له وظيفة هامة فى العملية التعليمية، فيجب على المشرف الفنى توجيه المعلمين إلى أسس وقواعد تنظيم البرنامج اليومى، ووضع خطة الدراسة الأسبوعية وتوزيع المنهج والمشاركة فى تخطيط البرنامج مع كافة المعلمين فى التخصص الواحد.

المبنى المدرسى:

يجب على المشرف الفنى، ملاحظة مدى مناسبة المبنى المدرسى للمرحلة التعليمية وأهدافها، وتجديد هذا المبنى وصيانته، ثم سعة وإمكانيات التوسع فيه، والمشرف الفنى الناجح هو القادر على تزويد المبنى المدرسى بالتجهيزات والأدوات اللازمة والعمل على صيانته والمحافظة عليه وذلك بالتعاون مع أولياء الأمور والمعلمين والتلاميذ ليصبح مكاناً صالحاً للعملية التعليمية فى مختلف المناطق بالوطن العربى.

تنمية العلاقات المهنية:

يساعد الإشراف الفنى الفعال فى إيجاد علاقات مهنية طيبة بين العاملين فى المدرسة عن طريق العمل على إيجاد مناخ من الثقة المتبادلة والاحترام ومراعاة الفروق الفردية بين المعلمين والمعاونة فى التخطيط والتقويم.

مجال القيم والاتجاهات:

يستطيع المشرف الفنى إحراز نجاح فى مجال القيم والاتجاهات، حيث إن نجاح نشاط الإشراف الفنى كله يتوقف على رؤية المعلمين لأهمية الجهد التربوى الذى يبذلونه، حتى يسود التعاون بين كل من المشرفين والمعلمين ويتكون لديهم فهم عميق وإيمان بدور التربية فى تطور المجتمع العربى.

يتبين مما سبق أن الإشراف الفنى الفعال يمارس مهام متعددة فى عدة مجالات منها التلميذ وطريقة تعلمه، والمعلم ونموه المهنى، والمنهج وتطويره، وطرق التدريس،

والنشاط المدرسي والوسائل التعليمية والكتاب المدرسي والمكتبات ومجال التقويم والقيم والاتجاهات والمبنى المدرسي.

ونتيجة لتطور أهداف التربية، ولتغير أدوار المعلم واتساع نطاق المعرفة حدث تغير فى أساليب وأدوار المشرف الفنى، فتطورت الأساليب القائمة، واستحدثت أساليب أخرى أكثر فاعلية.

وقد كانت زيارة المعلم فى الفصل هى الأسلوب الرئيسى المستخدم من قبل المشرف الفنى لتحقيق أهدافه من حيث مراجعة أعمال المعلم والكشف عن عيوبه الشخصية والمهنية، وقد غلبت على هذه الزيارات صفة الآلية، وفى بعض الأحيان كان يتبع زيارة المشرف للمعلم فى الفصل اجتماع، ويعد هذا الاجتماع امتداداً لعملية كشف الأخطاء لدى المعلم ومحاسبته عليها، وقد كان هذا فى وقت ينظر فيه إلى الإشراف الفنى على أنه مظهر من مظاهر الإدارة ينحصر فى ترتيب المعلمين فى سلسلة مهنية من الإنتاج والعطاء، وينظر إلى المشرف الفنى على أنه شخص مسيطر يعتمد على الأساليب القسرية فى مهمته التفتيشية، حيث يؤكد إلى معلمية ضرورة إتقان المادة التعليمية وإعادها باعتبارها المحور الأساسى لعملهم.

ويستخدم المشرف الفنى حالياً- بجانب أسلوب زيارة الفصل- أساليب أخرى متنوعة منها الاجتماعات والمؤتمرات والندوات والنشرات والمناقشات وتبادل الزيارات واستخدام الورشة التربوية والدروس التطبيقية والقراءات الموجهة وتشجيع البحوث التربوية، وعند التخطيط لاستخدام هذه الأساليب المتنوعة يجب على المشرف الفنى التفكير فى المبررات النظرية التى تفضل استخدام أسلوب عن أخر حسب الموقف التعليمى، ومن بين هذه الأساليب ما يلى:

الزيارات التى تتم داخل الفصول الدراسية:

ينبغى النظر إلى زيارات المشرف الفنى للمعلم فى الفصل على أنها ليست إظهاراً للاستعلاء، ولا إبرازاً للسلطة، ولا محاولة للتهوين من شأن المعلم أمام تلاميذه، وإنما

هي وسيلة للتعاون يترتب عليها دعم وإثراء للمواقف التعليمية، ومن خلالها يحاول المعلم الاستفادة من خبرات المشرف، ويستعين بتوجيهاته فى حل المشكلات التى يواجهها، ويقف المشرف من خلالها على الصورة الحقيقية للصعوبات التى تواجه المعلم، كما أن هذه الزيارات تسهم فى نمو المشرف الفنى مهنياً عن طريق ما يضيفه إلى خبراته من خبرات جديدة، وهناك بعض الاعتبارات التى ينبغى مراعاتها عند بدء زيارة المشرف الفنى للمعلم فى الفصل منها:

(١) أن يبدأ المشرف الفنى بتكوين علاقات طيبة مع المعلمين قبل الزيارة، مع التأكيد لهم أن الغرض من هذه الزيارات هو الحصول على المعلومات اللازمة عن النشاط المدرسى.

(٢) أن يعرف المعلم توقيت الزيارة مقدماً، كما ينبغى أن تتم حسب حاجة المعلم لتصبح زيارة هادفة.

(٣) تحديد الهدف من الزيارة مسبقاً، وإبداء كل احترام للمعلم وخاصة أمام التلاميذ، مع تسجيل الملاحظات بموضوعية.

(٤) الاهتمام بزيارة المعلمين المبتدئين بالمدرسة، والمعلمين الذين يقومون بتجريب أفكار وطرق جديدة، وأن يكون الهدف من الزيارة ليس مجرد تقدير المعلم وتقويمه، بل ودراسة ما يجب أن يحصل عليه التلاميذ والوسائل التى تحقق ذلك.

الاجتماعات التى تتم بعد زيارة المشرف للفصول الدراسية:

لكى تكون الزيارة ذات فائدة ينبغى أن تتبعها اجتماعات مع المعلمين لتحليل النشاط المدرسى، ومناقشة نواحى القوة والضعف فى العملية التعليمية، ويتم هذا الاجتماع بين كل من المشرف الفنى ومعلمى الفصول، وهو من الوسائل الفعالة لمعاونة المعلمين على النمو المهنى، وفى تحسين العملية التعليمية، ويعتبر هذا النوع من أصعب أنواع الاجتماعات لأنه يتطلب توافر مهارة وكفاءة فى المشرف الفنى حتى يستطيع إدارة الاجتماع بنجاح، ويذكر (بارتكى) *(Bartky)*[٤٩] أنه يجب على المشرف الفنى كسب ثقة المعلمين أثناء هذا الاجتماع وبعث الأمن والطمأنينة فى

نفوسهم، حتى لا يعتقد المعلم أن الغرض من هذا الاجتماع تحدى قدرتـــه المهنيـــة، وتوجيه النقد غير العادل إلى جهوده، وفرض وجهة نظر عليه مهما كانت صحتـــها، وبالتالى إلزامه بتنفيذ مقترحات وتوصيات لا يعتقد بفائدها.

كما يجب على المشرف الفنى التركيز خلال مثل هذه الاجتماعات على نقـــاط القوة ونقاط الضعف عند المعلم التى يعتقد المشرف بإمكانية علاجها، ولا يقف طويلاً عند نواحى الضعف التى لا إرادة للمعلم فيها، حتى يصبح هذا الاجتمـــاع وســـيلة مفيدة لتحسين الروح المعنوية لدى المعلمين، ومعاونتهم على حل مشكلاقم والبحث عن وسائل التحسين، ولكى ينجح هذا النوع من الاجتماعات ينبغى على المشـــرف عدم وضع مقترحات محددة مسبقاً، بل ينظر المشرف إلى الاجتماع باعتباره فرصـــة يدلى فيها كل المجتمعين بآرائهم، بهدف تحسين المواقف التعليمية فى النظام الـــتربوى العربى.

الاجتماعات العامة:

تلعب الاجتماعات العامة فى ميدان الإشراف الفنى أهمية كبيرة لرفع مســـتوى المعلمين المهنى وتحسين العملية التعليمية، وفيها تتاح الفرصة للتفكـــير والتخطيـــط التعاونى، وتبادل الأفكار مما ينتج عنه زيادة النمو المهنى للمعلمين فى مختلف المراحـــل التعليمية بالوطن العربى.

وعلى المشرف الفنى أن يضع فى اعتباره أن الهدف مـــن هـــذا النـــوع مـــن الاجتماعات هو الوصول إلى اتفاق مشترك وتخطيط تعاونى للتحسين، وأن يتم فى جو من المودة والسرور والثقة المتبادلة بين المجتمعين، ويرى (سيد حسن حســـين)[٥٠] أن الوقت المناسب لعقد هذه الاجتماعات هو الوقت الـــذى تحـــدده الجماعـــة تبعـــاً لاحتياجاها، ووفقاً لظروفها ونوع مشكلاقا، وذلك عن طريق الاتفاق الودى بين كل من المعلمين والمشرف الفنى، وهذه الاجتماعات قد تحقق من الفائدة الكثـــير ممـــا لا يتوافر فى الاجتماعات الفردية التى تعقد بين كل من المشرف وأحد المعلمين لما توفـــره

من تدريب للمعلمين على التفاعل السليم والقيادة الديمقراطية أثناء العمل مع الجماعات، ومما يمكن المعلم من ممارسة الأساليب التربوية الفعالة داخل جدران فصله، وأثناء تفاعله مع تلاميذه.

ويرى المشرف الفنى الناجح أهمية إعداد مكان الاجتماع وتزويده بالأثاث المناسب وتوفير المطبوعات والمواد الكتابية التى قد يحتاج إليها، كما يرى أن يكون الجلوس حول مائدة أو على شكل مائدة حتى تسهل عملية المناقشة، وخلال هذا الاجتماع يسعى المشرف الفنى إلى تحقيق أهداف تربوية منها التوصل إلى فلسفة تربوية تعبر عن أهداف الجماعة، وتحسين طرق التدريس، واكتشاف القدرات الخاصة لدى المعلمين ومحاولة استغلالها، وبث الحماس فى نفوسهم نحو الابتكار.

تبادل الزيارات بين المعلمين:

يعتبر تبادل الزيارات بين المعلمين وسيلة للاطلاع على النتائج الجديدة، وهذه الزيارات نوعان، فيمكن للمعلم زيارة زميلة فى المدرسة التى يعمل بها، أو أن يزور معلماً آخر وفى مدرسة أخرى. ويؤدى تبادل الزيارات بين المعلمين إلى تبادل الأفكار وتحقيق الصلة الاجتماعية التى تزيد من تآلفهم وترابطهم، ويرى كثير من المعلمين والمشرفين الفنيين أن تبادل الزيارات بين الفصول لملاحظة المعلمين فى أثناء التدريس من أعظم الوسائل التى تساعد على نمو المعلم مهنياً، ويرى (دوجلاس)[٥١] أن هذه الزيارات تتيح الفرصة للمعلم لملاحظة كيف يعمل معلم أخر فى الفصل، وطبيعة العلاقات بين المعلمين كثيراً ما تشجعهم على تبادل الرأى فى مشكلاتهم كزملاء يبحثون عن حلول، وبهذا يعتبر تبادل الزيارات أسلوب من الأساليب المفيدة للمعلم، وخاصة المعلمين الذين لا يستطيعون تحديد عيوبهم أو تنفيذ المقترحات التى يتفق عليها فى الاجتماعات، أو التى تسرد فى المطبوعات، وقد ذكر(سعد دياب)[٥٢] أن تبادل الزيارات بين المعلمين فيه نوع من المشاركة، فهم يتبادلون الخبرات ومواطن القوة عندهم، وتسهم فى نمو المعلمين مهنياً.

ويعمد المشرف الفنى قبل تنفيذ برنامج تبادل الزيارات إلى إقناع المعلمين بقبول هذا البرنامج، موضحاً لهم أهدافه، ومبرزاً أهميته من حيث الفوائد المشتركة التى تعود عليهم لكى تتكون لديهم اتجاهات إيجابية نحو المشاركة الجادة فى هذا البرنامج، وهذا الأسلوب يمنح المعلم الثقة بنفسه من حيث أنه قادر على دراسة ومناقشة المواقف التعليمية، وخلاله يتعرف المعلمون على المتطلبات الأساسية للنجاح فى المهنة فيستفيد المعلم من أساليب زملائه والمناقشات التى تتم بين أعضاء العملية التعليمية فى أثناء الزيارة بين المعلمين.

الدروس التطبيقية التى يقدمها المشرف للمعلم:

تعتبر الدروس التطبيقية أحد الأساليب الفردية التى تستخدم منذ فترة بعيدة فى برامج الإشراف الفنى، والغرض منها إعطاء فكرة عن التدريس بطريقة معينة، أو توضيح كيفية التدريب على مهارة معينة، وتتوقف فعالية هذه الدروس التطبيقية غالباً على مدى شعور المعلمين بحاجاتهم إليها، ومدى رغبتهم فى توضيح أسلوب تدريسى معين فى عملهم.

وقد ذكر (سبيرز) *(Spears)*[٥٣] بعض المبادئ التى تعتمد عليها الدروس التطبيقية منها:

(١) يجب أن تُجرى الدروس التطبيقية فى مواقف تعليمية طبيعية دون تكلف حتى يسهل تطبيقها والاستفادة منها.

(٢) ترتيب الزيارات، وتقتصر مشاهدة هذه الدروس على المعلمين فى مجموعات مناسبة من حيث العدد.

(٣) يجب على المشرف الفنى إبراز الجوانب الهامة من الدروس التطبيقية.

(٤) يجب الإعداد والتخطيط من قبل المشرف لهذه الدروس، حتى تؤتى الفائدة المرجوة منها للمعلمين، وخاصة الجدد منهم، وحتى لا تصبح مضيعة لوقت وجهد المعلمين.

النشرات:

يمكن للمشرف الفنى عن طريق النشرات أن يلخص تقارير اللجان التى ستعرض فى الاجتماعات العامة للمعلمين، أو أن ينقل إلى المعلمين القرارات التى تتخذ فى الاجتماعات أو أن يقدم تقارير عن مسائل مهنية نتيجة لزياراته للمعلمين، أو أن يناقش تقارير بحوث وتجارب أجريت بشأن أساليب جديدة فى التدريس.

وفى الظروف التى لا يتيسر فيها عقد اجتماع للمعلمين، أو عند الحاجة إلى توصيل معلومات وأفكار لهم المعلمين، أو عندما لا يستدعى توصيل هذه المعلومات عقد اجتماع للمعلمين تستخدم هذه النشرات، وإذا ما أُعدت هذه النشرات إعداداً طيباً، وكان تنظيمها واضحاً، وإذا ما خرجت من مجرد التعليمات والروتين، وأخذت صفة الاستمرار والانتظام، وركزت على ما يهم المعلمين، فإنه يمكن أن تأخذ مكانها بين أساليب الإشراف الفنى الفعال فى النظام التربوى العربى.

القراءات الموجهة:

من بين الأساليب التى تحقق النمو المهنى للمعلمين القراءات، فالمعرفة فى تزايد مستمر، ويمكن للمعلم بالقراءة تنمية معلوماته، وتكييف خبراته لتلائم المواقف التعليمية، ويبرز هنا دور المشرف من حيث إثارة اهتمام المعلمين، وتوجيههم الاتجاه السليم المدروس لحو القراءات الحرة والموجهة ويمكن تحقيق ذلك من جانب المشرف الفنى فى مواقف مختلفة مثل اجتماعات المعلمين، أو عقب زيارة للمعلمين فى الفصول، وعند مناقشة مشكلة تعليمية معينة.

ويظهر دور المشرف الفنى فى استخدام القراءات الموجهة فى مجالين هما:

(١) اختيار القراءات التى يطلبها من المعلمين، وتعريفهم بأماكن تواجدها، وتنظيم الاستفادة منها ومتابعة نتائجها فى حياتهم المهنية.

(٢) وتغيير اتجاهات المعلمين لحو القراءة، وذلك بمشاركة المعلمين فى اختيار الكتب والمجلات، وإثارة اهتمام المعلمين بالمكتبة ومعاونتهم على الاستفادة مما قرأوه بتطبيق نتائج هذه القراءات فى مجال عملهم.

الورشة التربوية:

وهى تنظيم تربوى يهدف إلى تطبيق الاتجاهات التربوية الحديثة فى حل المشكلات التعليمية بما يضمن رفع مستوى كفاءة المعلمين وبحيث يؤدى هذا إلى رفع مستوى العملية التعليمية. ويعتمد العمل فى الورشة التربوية بجانب المناقشات النظرية على البحث والتجريب، وتوزيع المسئوليات توزيعاً عادلاً، ويذكر (سيد حسن حسين)(٥٤) أنه لنجاح الورشة ينبغى أن تقام فى الزمان والمكان المناسبين وهى كنوع من الاجتماعات يجب أن تتفق وظروف الجماعة ونوع المشكلة، وتفيد الورشة التربوية المعلمين المشتركين فيها من حيث مواجهتهم للمشكلات التعليمية التى تصادفهم، ودراستهم بطريقة جماعية، وأيضاً من حيث زيادة النمو المهنى للمعلمين وتنمية روح القيادة بينهم.

وقد تحددت أهداف الورشة التربوية(٥٥) فى وضع المعلمين فى مواقف تساعد على إزالة الحواجز بينهم، مما يمكنهم من زيادة حسن التفاهم. وإتاحة فرص النمو للمعلمين عن طريق العمل نحو أهداف مشتركة، وتوفير الفرص للمعلمين لحل المشكلات التى تواجههم وهمهم، ووضع المعلمين فى مواقف يتحملون فيها مسئولية التعلم، وإكساب المعلمين خبرة فى العمل التعاونى، وتعليمهم طرقاً وأساليب جديدة فى التعليم، وتوفير الفرص للمعلمين كى يتعاونوا مع غيرهم لإنتاج أدوات ووسائل للتعليم تفيدهم فى عملهم المدرسى، وتوفير المواقف التى يقوم فيها المعلمون بتقويم جهودهم وأعمالهم، وتوفير الفرص والمواقف التعليمية التى تساعد على رفع روحهم المعنوية.

البحوث التربوية:

تساعد البحوث التربوية فى تحسين النمو المهنى للمعلمين، ومعاونتهم على حل المشكلات التى تواجههم، وفى الوقت نفسه فإن البحوث تكون بمثابة دافع قوى لهم على تحسين أنفسهم مهنياً.

والمشرف الفنى باعتباره رائداً تربوياً يستخدم المشكلات التى تصادف المعلمين كوسيلة لتشجيع المعلم على النمو المهنى، ومعاونته على إعداد بحث لإيجاد أفضل الحلول فى مواجهة هذه المشكلات، بالإضافة إلى معاونة المعلمين فى التعرف على البحوث التى ظهرت نتائجها، وكيفية الاستفادة من هذه النتائج لتطبيقها عملياً والاهتمام بقراءة البحوث التى يقوم بها معلمون آخرون.

واتجاه المشرف الفنى نحو البحوث التربوية يؤثر تأثيراً كبيراً فى القيام بها، فإذا كان لدى المشرف الاهتمام الكافى بالبحوث، فإن هذا الاتجاه يصبح له أثر كبير فى إثارة اهتمام المعلمين للقيام بهذه البحوث وبناءً عليه فإن المشرف الفنى عليه أن يساعد فى تحديد المشكلة وفى اختيار أساليب البحث وفى جمع البيانات، وأن يكون مستعداً لتقديم المشورة، وفى تشجيع المعلم على نشر بحثه حتى تصبح النتائج فى متناول المعلمين الآخرين.

الندوات:

تمتاز الندوات عن غيرها من الاجتماعات بدعوة متخصص لالقاء الضوء على مجال ثقافى أو علمى أو اجتماعى أو مهنى أو فنى تسعى الجماعة إلى دراسته، وترغب فى تفسيره أو بحثه، والمشتركون فيها يشاركون المدعوين أصحاب الخبرة فى المناقشة وإبداء الرأى، كما تمتاز بأنها أسلوب تعليمى يزيد من خبرات الحاضرين ويرفع من مستواهم العلمى والثقافى والمهنى والفنى، وتفيد الندوات فى تبادل الآراء والأفكار والخبرات المشتركة والتى تسهم فى تحسين الموقف التعليمى.

المحاضرات:

تعتبر المحاضرات فرصة طيبة لإلقاء الضوء على موضوع ما فى مجال معين وذلك عن طريق الاستماع لما يقدمه الخبراء ورجال الفكر والمختصون، وعن طريقها يستطيع المعلمون إدراك ما يقدم فيها من دراسات علمية ومهنية لها قيمتها فى النشاط التعليمى، وذكر (سيد حسن حسين)[٥٦] أنه ينبغى إعداد دليل لكل محاضرة يتضمن

العناصر الرئيسية كملخص لها يساعد المدعوين على متابعتها ثم مناقشة محتوياتها، فإذا أحسن إعداد المحاضرات تم تحقيق الكثير من الفوائد التربوية فى الموضوعات التى تتضمنها هذه المحاضرات.

حلقات المناقشة:

وهى نوع من الاجتماعات تسعى إليه الجماعة النشطة للبحث والمناقشة ذلك لأن هذه الجماعة تؤمن بأن لكل فرد فيها طاقة لها قيمتها، واجتماع أفرادها فى حلقات للمناقشة له آثار طيبة فى دراسة كل ما يتعلق بمشكلات العمل والعاملين، وتمتاز حلقات المناقشة بأن كل فرد من الجماعة يشعر بكيانه وله قيمته، مما يجعله يعمل بروح الفريق فى حل المشكلات القائمة وبما يؤدى إلى النجاح فى التوصل إلى نتائج ملموسة فى الموضوعات المطروحة للمناقشة.

المؤتمرات:

تعقد المؤتمرات فى مجال التربية والتعليم لتضم الموجهين أو رؤساء الأقسام ونظار المدارس والمدرسين الأوائل والمعلمين، ويختلف توقيت المؤتمرات حسب نوع المشكلة، ومقتضيات العمل، ويستطيع المشرف الفنى فى ظل هذه المؤتمرات التعرف على المعلمين، وعلى نوع العلاقة القائمة بينهم فى جو طبيعى لا تكلف فيه، حتى يستطيع مساعدتهم فى التغلب على المشكلات التعليمية التى تواجههم فى مجال عملهم.

يتضح مما سبق أن الإشراف الفنى الفعال يمارس أساليب متعددة لتحقيق أهدافه فى التنمية المهنية للعاملين فى الميدان التعليمى، ومن هذه الأساليب زيارة المشرف الفنى للمعلم فى الفصل، والاجتماعات التى تتم بعد زيارة المشرف للفصول الدراسية، والاجتماعات العامة، وتبادل الزيارات بين المعلمين، والدروس التطبيقية التى يقدمها المشرف للمعلم والنشرات، وأسلوب القراءة الموجهة، والورشة التربوية والبحوث التربوية التى يكلف بها المعلم، والندوات والمحاضرات، وحلقات المناقشة والمؤتمرات.

ومن الأمور العجيبة وتأثراً بأفكار البنك الدولى والاتحاد الأوربى، راحت وزارات التربية والتعليم فى الوطن العربى تخطط لتحسين نوعية التعليم فى منأى عن تطوير هذه الأساليب فى التنمية المهنية للمعلمين، وراح البنك الدولى والاتحاد الأوربى يدعم برامج تحسين التعليم العربى بملايين من الدولارات- كقروض لتحسين التعليم- وبشرط عدم إنفاق أياً منها فى تطوير ما هو قائم من هيئات الإشراف الفنى، بل لجأت وزارات التربية والتعليم إلى استئجار المبانى والقاعات الخاصة بأسعار قد تكون مرتفعة فى معظم الأحيان من أجل توفير أماكن للتدريب الممول من البنك الدولى والاتحاد الأوربى بهدف تحسين وتنمية مهارات العاملين بالمدارس فى النظام التربوى العربى. ولم تستفد وزارات التربية والتعليم بالطاقات البشرية المتواجدة فى أقسام التوجيه والإشراف التربوى بمديريات التربية والتعليم وإداراتها التعليمية المختلفة فى بلدان الوطن العربى، ومن ثم جاءت بعض البرامج التدريبية مكررة وسريعة وبانتهائها انتهى كل شئ، فى حين لو أنفقت هذه الملايين من خلال أقسام الإشراف والتوجيه التربوى بالمدارس والمديريات والإدارات التعليمية لكان العائد أعظم للعاملين بالنظام التربوى العربى.

وفى المستقبل القريب يتكرر الشئ نفسه وبصورة مختلفة حيث تتجه النية إلى إنشاء هيئات لقياس الجودة فى التعليم فى منأى عن وزارات التربية والتعليم، وقد جاءت رؤية أن مقدم الخدمة التعليمية لابد وأن ينفصل عن قياس جودتها، فماذا نحن فاعلون بأقسام الإشراف والتوجيه والتقويم؟، سوف يتكرر السيناريو نفسه الذى حدث فى البرامج الطموحة لتحسين التعليم فى الوطن العربى. ورؤيتنا أن تفعيل الشراكة المجتمعية أجدى فى مواجهة المشكلات التعليمية التى نعانى منها، فالمطلوب البحث فى إسهامات فعالة للجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية ومجالس الآباء والمعلمين، المطلوب استحضار أدوار فعالة لهذه التنظيمات الاجتماعية فى تجويد وتحديد العائد من التعليم، وفى تحسين هذا العائد فى هذا المجال.

وامتداداً لهذه المفاهيم فى التنمية المهنية للعاملين فى قطاعات إنتاجية أخرى فى المجتمع العربي، وإذا كانت تنمية الإنسان من أجل ذاته ينبغى أن تظل الهدف النهائى من التربية، فإن التنمية المهنية لدى الشباب المتعلم يمكن أن تكون واحدة من الوسائل التى تؤدى إلى تلك التنمية الإنسانية. هذا ومن المسلم به أن نوعية التنمية المهنية لأفراد القوى البشرية العربية العاملة هى نتاج لعمليات التنشئة الاجتماعية والتعليم والتدريب والخبرات الذاتية والمهنية فى المجتمع، فالصلات المتبادلة بين العمل والتربية فى أنماطها المختلفة تظهر جلية واضحة من خلال التنمية المهنية المكتسبة لدى الأفراد فى الوطن العربي.

والشراكة المجتمعية – من خلال منظماتها ومؤسساتها المختلفة– تعتبر الأداة الرئيسة فى التنمية المهنية اللازمة لمتطلبات سوق العمل فى المجتمعات العربية. والتنمية فى نهاية الأمر لها هدفاً واحداً كبيراً له ثلاثة أقطاب، وهذا الهدف الثلاثى هو أن تبلغ الفرد كمال نموه وتفتحه الإنسانى عن طريق ربطه بالحياة الاقتصادية فى مجتمعه أولاً وعن طريق ربطه بالقيم الاجتماعية فى بلده وفى العالم ثانياً، وعن طريق ربطه أخيراً بما هو فوق الاقتصاد وفوق القيم الاجتماعية، وهى القيم الإنسانية التى يصل إليها بواسطة تفتحه واستقلاله(٥٧).

كذلك فإن بعض المؤسسات المجتمعية تساعد الأفراد إما لاكتساب مهنة معينة تمكنهم من الدخول إلى سوق العمل، أو على الأقل تهيئهم لتنمية مهنية من خلال نوع من التدريب(٥٨).

كما أن التنمية المهنية تعتبر عاملاً هاماً فى تعزيز مصير الفرد فى المجتمع عن طريق تزويده بالثقافة المهنية التى تزيد من فرص توظيفه وعمله،ومن ثم فى زيادة مكانته فى المجتمع دائم التغير وخاصة فى البنية الاقتصادية. والتنمية المهنية لها أهمية فى إكساب الأفراد الثقافة المهنية المتصلة بالمهن المتنوعة فى سوق العمل، إلى جانب دورها فى التأثير على القيم والدوافع والاتجاهات الشخصية، وهذه بدورها تؤثر فى تحسن مستويات الإنتاجية للقوى البشرية العامة فى الوطن العربي.

وينشأ فى كل مجتمع من المجتمعات العربية عدد كبير ومتنوع من أنشطة التعليم غير النظامى، حيث تشمل كل الجهود المبذولة فى ميدان تعليم أولئك الأفراد الذين لم يسبق لهم الحصول على فرص تعليمية أو أولئك الذين نالوا قسطاً محدوداً من التعليم ويرغبون فى الاستزادة من الثقافة المهنية بعد دخولهم سوق العمل، أو أولئك الذين يجدون أنه من الضرورى استكمال تعليمهم بهدف مواكبة التغيرات الجارية فى بنية المهن(٥٩). وفى هذا المجال تنحصر مهمة هذا النوع من التعليم فى جعل الفرد أكثر قدرة على اختيار المهنة التى تناسب قدراته وميوله، وتأتى برامج الارتقاء المهنى من خلال مختلف الأنشطة التدريبية لتكسب الفرد التنمية المهنية اللازمة كمتطلبات للمهنة التى اختارها، وبجانب التدريب تلعب الخبرة المهنية دوراً هاماً فى تحسين الثقافة المهنية وتجويدها لأفراد القوى البشرية العاملة فى سوق العمل والعمالة العربية.

كما أن الفرد يمتلك خبرات ذاتية ناشئة عن عمره الزمنى، فكلما تقدم العمر الزمنى بالفرد، زادت خبراته وتحسنت مهاراته المهنية، وإلى جانب هذه الخبرات الذاتية ودورها فى التنمية المهنية للأفراد توجد الخبرات المهنية التى ترتبط بمهنة ما، وهذه الخبرات المهنية تنقسم إلى خبرات مهنية تتصل بالوظيفة الحالية للفرد، وخبرات مهنية تتصل بمجال تلك المهنة بشكل عام، إلى جانب الخبرات المهنية الناشئة عن المستوى الوظيفى الذى يتواجد فيه الفرد فى عمله، وهذه الخبرات المتنوعة تؤثر إيجاباً فى "تجويد" المهارات المهنية للفرد فى مسيرته المهنية.

وهكذا تتفاوت أدوار مؤسسات مجتمع الأمة وتنظيماته وهياكله المختلفة فى تأثيراتها فى التنمية المهنية ضمن عمليات التنمية البشرية سواء على المستوى الفردى أو المجتمعى، بتفاوت الوسائل والمواقف والآليات المؤثرة على الفرد فى تكوينه داخل الأسرة وخارجها، وتتفاوت هذه بدورها نتيجة المعرفة المتاحة وتطبيقاتها التكنولوجية المستخدمة فى التنشئة والتعليم والتدريب والتثقيف من عالم الكبار، بدءاً من الأمهات والآباء وامتداداً إلى مؤسسات التعليم النظامى وغير النظامى، وإلى قنوات الإعلام والثقافة والأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية، وقيم

المجتمع ومفاهيمه ومساحة تعامله مع الطبيعة والكون[٦٠].

وهكذا أصبحت التنمية الثقافية والمهنية بين الأفراد ضرورة عصرية تتطلبها التغيرات والتطورات التى تحدث فى تقنيات الإنتاج وأساليبه المتجددة، إلى جانب تعدد نظم العلاقات والأدوار فى شتى مناحى سوق العمل، ويقتضى هذا الأمر تجويد المهارات باستمرار فى ميدان الإنتاجية. وقد فرضت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الحديثة تحديات مهنية فى أغلب دول العالم العربى، مما يستلزم إصلاحات جذرية فى برامج التنمية المهنية فى سوق العمل العربى، ونتيجة لهذه التغيرات التكنولوجية التى تسود سوق العمل، إلى جانب زيادة أنماط التجارة الحرة، كل هذه العوامل فرضت تحديات فى إعداد العمالة العربية الماهرة على مستوى عالمى، وهذا استدعى أنماطاً تدريبية حديثة للعاملين فى سوق العمل، منها تدريبات مهنية بالتعاون مع القطاعات الإنتاجية المتخصصة، إلى جانب تطوير مهارات الاتصال الوسيطة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات[٦١].

وقد شرعت بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا فى إقامة مؤسسات تربوية غير نظامية متخصصة فى التنمية المهنية للأفراد أثناء الخدمة مثل مدارس التنمية المهنية ومراكز النمو والتطوير المهنى فى سوق العمل[٦٢]. وتعمل هذه المؤسسات على تتبع خريجى التعليم بقصد العمل على زيادة نموهم المهنى بعد مباشرة العمل فى الواقع الميدانى، وتقدم هذه المؤسسات المتخصصة فى التنمية المهنية خدماتها فى عدة أنماط منها مناقشة المشكلات المتصلة بالواقع وتحليلها وتقديم العون والمشورة للعاملين أثناء الخدمة.

كما طورت بعض الولايات الأمريكية حاسبات آلية جديدة، من خلالها يمكن تلبية الاحتياجات المهنية للعاملين هناك، حيث يمكن – ومن خلال هذه الحاسبات الآلية– الاتصال بكليات المجتمع، ويتم التعاون بين مواقع العمل وهذه الكليات فى توفير التدريبات المهنية المتعمقة للعاملين. وهكذا فإن العاملين بمواقع الإنتاج المختلفة

يكونون على الدوام فى اتصال مع ما يستجد من معارف ومهارات فى مجالات تخصصاتهم [٦٣].

وهكذا فإن القرن الحادى والعشرين قد امتلأ بكافة ألوان التقدم العلمى والثقافى والتكنولوجى فى كافة المجالات وفى كل مظاهر الحياة، وتظهر هنا أهمية التنمية الثقافية والمهنية من أجل إيجاد مواطنين مهرة قادرين على التعامل مع هذا التقدم وتلك المتغيرات، مواطنين يمتلكون قدرات عقلية عليا.ومكتسبين لمهارات تكنولوجية متقدمة وممتلئين بوجدانيات إيجابية وانتمائية لوطنهم وقوميتهم وإنسانيتهم وقيمها الرفيعة، فلن يكون هناك تقدم بدون هؤلاء المواطنين المثقفين القادرين على الأخذ بأسباب العلم والتعامل مع أوجه الثقافة والتعايش مع مظاهر الحياة الجديدة المليئة بالمفاجآت.

ويسود العالم الآن توجهات عديدة فى مجال التنمية الثقافية المهنية بين الأفراد، ولنأخذ التجربة المعاصرة من أوربا فى هذا المجال، فأوربا تريده تعليماً موحداً فى جميع الدول الأوربية مع عام ٢٠١٠م، ومن ثم وضعت أوربا عدة توجهات لتحقيق هذا الأمر منها: أن التعليم أساس بناء المجتمع والاستثمار فى التعليم أهم الأهداف لتحقيق التنمية، ومن ثم فوزير التعليم ليس له الحق فى تعديل نظام التعليم ومراحله، كما أن البحث العلمى مسألة أساسية فى الجامعات والتعليم فى حالة تطوير وتحديث مستمر، واللامركزية فى اتخاذ القرار داخل المراحل التعليمية أمر غاية فى الأهمية من أجل النهوض المجتمعى، كما أن الحاسب الآلى وتكنولوجيا المعلومات وتدريس اللغات أمور غير قابلة للمناقشة داخل المدارس والجامعات والالتزام بتدريسها غير قابل للنقاش، إلى جانب أن علوم العصر الجديد لها الأولوية والتدريب هو الأمل فى مواصلة تطوير القوى البشرية من أجل المنافسة الكونية وضمان المكان المناسب فى الاقتصاد الحر، وقد طبقت ألمانيا هذه الرؤية فى نظامها التعليمى، وراحت وسائل الإعلام هناك تروج لها.

هذه الرؤية التى قدمتها الصحافة تتحدث عن التفوق والصرامة والشدة فى تطبيق وتنفيذ النظام التعليمى الألمانى بكل مكوناته من قبل المسئولين عنه فى كل ولاية

وعلى مستوى الحكومة الفيدرالية ليس من باب الوجاهة أو الصدمة الحضارية أو من باب المقارنة، ولكن أن النظام لدى الألمان مبدأ مهم ولا تعديل فى مناهج أو نظام دراسى أو مراحل تعليمية أو امتحانات بدون دراسة تستغرق وقتاً ولا فردية فى اتخاذ القرار.. وهناك من يقومون من خلال هيئات ومؤسسات بدراسة أى مقترح قبل اتخاذ أى قرار وقبل تنفيذه لدراسة الإيجابيات والسلبيات بالرغم من أن الألمان يؤكدون أنهم تركوا التعليم دون تطوير من الستينات وحتى نهاية السبعينيات، وأن أول تطوير لتعليمهم جاء عام ١٩٨٠ وفى عام ١٩٩٠ كانت جميع المكونات والأهداف قد تحققت، وهم الآن ما زالوا يبحثون عن التطوير الذى يجعل لنظامهم عالمية من خلال الاندماج فى أوربا، خاصة مع الأنظمة التعليمية الإنجليزية والفرنسية وغيرها من النظم التعليمية الأوربية الرائدة.

كما أن ألمانيا تبنى يومياً مدرسة جديدة ولديها (٣١٥) جامعة ومعهداً منها (٨٢) جامعة و(٢٣٣) معهداً عالياً تضم (٩٥%) من الطلاب الدارسين والباقى يدرس تعليماً جامعياً حراً. وفى كل ولاية ألمانية يوجد وزير للتعليم، وهؤلاء الوزراء يعملون جميعاً تحت قوانين أساسية لتوحيد الولايات كما توجد مجالس فيدرالية تشرف على الجميع، ومن حق كل ولاية أن تقوم بالتطوير والتحديث وفقاً لظروف ولايتها ولكن وفقاً للقانون الموحد، وهنا تكون المنافسة دون تدخل مباشر من الحكومة وفرض تجارب على الطلاب والمسئولين بالولايات. والتعليم العام والجامعى مجاناً ودون سداد أية نوع من المصروفات، وإن وجدوا أى طالب غير قادر على استيعاب الدروس يقومون من خلال مدرسى المدرسة بإعادة شرح الدروس عقب انتهاء الدراسة اليومية أو فى الصباح المبكر أو فى أى أيام يتم تحديدها دون مقابل، والتفوق بين الطلاب أحد الأهداف، ونتائج الامتحانات جميعها تعلن وفق النظام المعروف المستهدف على شكل هرم "معدول" وهو الذى يؤكد نجاح النظام التعليمى وأسئلة الامتحانات المتدرجة.

وهناك هيئات ومؤسسات على مستوى الاتحاد الفيدرالى الألمانى تتعاون من أجل تفعيل الدور التربوى للمدارس والجامعات أو التدريب المهنى، والنظام التعليمى الألمانى يظهر فى أول الأمر أنه معقد ولكنه مرتب ومحدد لأن كل ولاية تعرف جيداً دورها وأهدافها وفقاً لنظام عام ولكل ولاية الحق فى سن بعض القوانين التى لا تتعارض مع الدستور لمدارسها. وقبل الستينيات كان هناك (٦%) من إجمالى من يتعلمون يدرسون فى الجامعات وبعد التطوير وخلال الثمانينيات والتسعينيات أصبح (٣٧,٥%) من إجمالى المتعلمين يدرسون فى المؤسسات الجامعية، أما بالنسبة للتعليم العام فالجميع يتعلم . والمشروعات التعليمية وتطوير أداء المعلمين لا يتوقف حالياً حتى أصبح هناك انفجار تربوى خلال هذه المدة، وخصص للولايات الـ ١٦ مبلغ ٤ مليارات يورو لإقامة اليوم الكامل فى المدرسة و ٢٠٠ مليون يورو لتحديث الأدوات والتجهيزات التقنية فى الجامعات حتى يكون النظام التعليمى نظاماً عالمياً.

وهناك تفكير فى إدخال مناهج متطورة جداً فى مجال علوم الهندسة والتقنيات والبيولوجيا وهندسة السيارات والطاقة وأن يفتح مجال التعليم أمام الطلاب دون صعوبات، والفروق الفردية بين الطلاب تراعى، والموهوبون تقوم الدولة بمساعدتهم.

والدراسة بالجامعات الألمانية تبدأ خلال شهر أكتوبر من خلال فصلين دراسيين والدراسة فى كل فصل من خلال المحاضرات والفصول الدراسية ٤ أشهر لكل منها، والحصول على شهادة البكالوريوس تستغرق من ٣ إلى ٤ سنوات كحد أقصى ولكن بسبب تركيز الدراسة على البحث العلمى المتعمق فإن الكثيرين من الطلاب لا يتمكنون من الانتهاء من الدراسة خلال هذه المدة المقررة. والدكتوراه تحتاج من سنتين إلى ٥ سنوات ويمكن للطالب أن يحصل على شهادة الماجستير الألمانية كمؤهلات مهنية لمدة ٤ سنوات ونصف بعد الثانوية.

ويتم تدريس مواد للطلاب الألمان لكى تساعدهم على الانخراط فى العمل مباشرة بعد التخرج ومواصلة دراستهم العلمية وتدريبهم على أحدث ما هو موجود فى العالم، وكيف يمكن للشباب أن يفكر ويبتكر ويناقش ويطرح الحلول.

كما تم وضع نظام للدراسة والمناهج يختار الطالب منها ما يناسبه ويلتزم بالتخصص وما يحقق أحلامه وآماله وطموحه، بالإضافة إلى البرامج التدريبية فى المصانع والشركات، حيث يحصل الطالب على نوعية جديدة من التعليم والتدريب بالإضافة إلى المحاضرات والندوات والمؤتمرات المتاحة بيسر وسهولة له ويتم عرض أحدث العلوم والأجهزة وكيفية استخدامها من خلال الحاسب الإلكترونى وتكنولوجياته والتى أصبحت أساسية فى كل عمل.

وهناك دائماً نزعة نحو البحث عن المواد الدراسية الحديثة التى يجب تقديمها للطلاب ليكونوا أولاً بأول دارسين لأحدث العلوم: وهناك مثال لمادة جديدة اسمها الرياضيات الاقتصادية تهم جميع الشركات الكبرى والمتقدمة تم إدخالها عام ٢٠٠٣م للتدريب على معارفها ومهاراتها، وتختار هذه المواد بعد استشارة المؤسسات والشركات والمصانع والمهتمين فى سوق العمل عن ماذا يحتاجون من الخريجين؟ ومن تخصصات تكنولوجية يمتلكونها؟، وتقوم مؤسسات أخرى بدراسة هذه الاقتراحات لإدخالها فوراً للجامعة لتوافق عليها ويتم تدريسها لأن هذا هدف أصيل داخل الجامعات،وكذلك تخصصات جديدة فى مجال الطب حيث تم إنشاء معهد ومركز متخصص فى زرع الأعضاء وكذلك تخصص بيولوجيا الخلايا وتخصصات أخرى فى القلب والمعدة، فدور الجامعة ليس تخريج طلاب لسوق العمل فقط! فهذا دور أسهل كثيراً من أى عمل آخر، بل التحدى الحقيقى كيف يتم تخريجه؟ أى مهارات خريج الجامعة ومعارفه، والبحث عن أحدث العلوم ليتعلمها ليكون لديه قدرات ومهارات تساعد فى العمل بعد التخرج، بالإضافة إلى معرفته بأحدث الأدوات والتجهيزات التقنية حتى لا يفاجأ بها ويصبح جاهلاً داخل عمله. وهذه تعتبر سمعة غير جيدة

للجامعة التى تخرج فيها.

كما أن الجامعات داخل ألمانيا ليست متشابهة فى نوعية الدراسة، ولكل جامعة تميز فى بعض العلوم عن الجامعة الأخرى وهو الذى يعطى المنافسة والتميز والتخصص ومن حق أى طالب فى أى ولاية أن يلتحق بأى جامعة فى أى ولاية أخرى فى العلوم التى يختارها ولكن وفقاً لشروط التفوق فى بعض العلوم خلال المرحلة الثانوية. والتطور فى البحث العلمى بشكل مستمر ليس على المستوى القومى فقط بل والدولى إلى جانب دعم الباحثين والعلماء خاصة من الشباب من أجل زيادة التبادل العلمى.

وعن التعليم العام بالمدارس فعند زيارة المدارس يلاحظ أنها تم بناؤها على أساس مخطط ولها قدرة استيعابية بحيث يكون الحد الأقصى ٣٠ طالباً فى الفصل الواحد ولا يتم تجاوزها مهما كانت الأسباب، وداخل المدرسة الواحدة أكثر من ملعب يمارس فيه الطلاب تقريباً معظم الألعاب الجماعية والفردية وأماكن متخصصة ليتعلمون الفنون والموسيقى والرسم والنحت ولا يتركون أى نوع من الهوايات التى يمكن اكتشافها فى الطلاب إلا وخصص لها مكان بل وتعيين مدرسين هدفهم دائماً اكتشاف هذه المواهب من خلال متابعتهم بشكل مستمر. أما المدرسون القائمون على التدريس فهم نوعية تعى جيداً دورها ولا تخرج عنه وتبذل أقصى جهد من أجل ترقية المعارف والمهارات بين طلابهم.

كما أن أى شخص فى ألمانيا لا يستطيع أن يقوم بمزاولة أو ممارسة أى مهنة يختارها إلا بعد أن يحصل على شهادة التدريب المهنى ومدتها ٣ سنوات حتى ولو كان يريد ممارسة أى عمل مثل أن يصبح حلاقاً أو سباكاً أو غيرها. ويتم هذا التدريب من خلال معاهد متخصصة وهذا التعليم يسمى (الثنائى) حيث يتقدم من يريده أو يتعلم من خلاله ويحصل على الشهادة فيتم إعداد امتحانات للتقدم تناسب قدراته ومؤهلاته سواءً أكانت عقلية أو جسمانية أو غيرها ويختار وظيفة من بين (٣٥٠) وظيفة معترفاً بها داخل ألمانيا ولا يمكن لأحد أن يخترع أو يحدد وظيفة إلا وتكون الحكومة قد

حددها فيظل ١٥ شهراً للتدريب بالمصانع والشركات و١٨ شهراً للدراسة بالمعهد وبعد مرور عام ونصف عام يعقد امتحان النجاح فيه شرط للتقدم إلى الفصل الدراسى الثانى وأحدث الوظائف الموجودة حالياً وظائف حماية البيئة فى ثلاثة مجالات هى الصرف والمجارى والنفايات والتلوث.

وفى جانب آخر فإن التنمية البشرية المأمولة لا يمكن أن تتحقق دون أن تكون هناك نظم جديدة للرعاية الصحية تكفل حصول المواطنين كافة- ودون استثناء- على الرعاية الصحية الأساسية من خلال شبكة متكاملة للتأمين الصحى، واتباع سياسة دوائية مبتكرة تعزز من صناعتنا الدوائية،وترشد من استيرادنا للأدوية من الخارج.

كما أصبح حتمياً التوصل إلى حلول غير تقليدية لمشكلة الزيادة السكانية، يؤمن بها المجتمع ويعمل على تحقيقها، على نحو يطور من المفاهيم الشعبية التى تربط بين حجم الأسرة ودخلها، وبناء قناعة راسخة لدى المواطن العربى، أن المشكلة السكانية لم تعد مشكلة تؤرق الدولة فقط، بل أصبحت خطراً جسيماً يهدد طموحاته وآماله تهديداً مباشراً، ويحول دون قدرات الدول العربية والمجتمع العربى على تحقيق أهداف التنمية المنشودة.

ولا يمكن تحقق الشراكة الجادة بين المجتمع العربى ودوله المختلفة دون أن يكون للشباب والمرأة دور محورى فى المشاركة السياسية الفاعلة، التى تتطلب منهجاً متطوراً للثقافة السياسية، وترسيخ مفاهيم جديدة تحفزهم على الدخول فى مجالات العمل المنتجة، وتشجيعهم على المشاركة فى العمل التطوعى الهادف للارتقاء بالمجتمع. وعلى الدولة أن تبادر بدفع الكفاءات القادرة والمؤهلة منهم لتولى المسئولية فى موقع العمل الحزبى والحكومى المختلفة. وبما يحقق مزجاً متفرداً بين الخبرة الطويلة والرؤى الجديدة، ويقدم نموذجاً للتلاقى بين خبرة الماضى وحماس المستقبل.

ويستوجب ذلك أيضاً إزالة كافة أنواع التمييز ضد المرأة، ليس فقط من منطلق مساواها بالرجل، ولكن من واقع قناعة الدولة والمجتمع بقدرها على المشاركة الإيجابية كشريك أساسى فى التنمية، فى إطار من توحيد المعايير والتشريعات والإجراءات التى لا تفرق بين الفرص التى يحصل عليها المواطنون إلا بقدر استعدادهم لتحمل المسئولية وقدرهم على اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة للمشاركة فى عملية التنمية.

وقد شهدت الفترة الأخيرة من مسيرة المجتمع العربى إصلاحاً اقتصادياً واسعاً وانفتاحاً متزايداً على العالم الخارجى، مما عزز من القدرة على التعامل مع قضايانا الاقتصادية المتشابكة، وأهمها مواجهة الزيادة السكانية، وتشجيع الصادرات وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحديث الصناعة الوطنية بما يضمن مزيداً من الجودة وفتح المزيد من الأسواق العالمية، وتطوير النظم الضريبية والجمركية، وتحقيق المزيد من الاستقرار فى سوق الصرف الأجنبى، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص فى التنمية، ومن ثم فهناك حاجة ماسة للبحث عن خارطة طريق عربية حول نمط الشراكة المجتمعية المطلوبة لتدعيم جوانب التنمية الثقافية والمهنية المأمولة بين أفراد المجتمع العربى.

٢- تنمية عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربى:

يشير مفهوم الالتزام إلى مطابقة القول للعمل، وهو مفهوم مركب من عدة مناحى، فالالتزام يترتب عليه المسئولية، وهذه المسئولية يترتب عليها العمل والذى يترتب عليه الجزاء. ويعد الالتزام (بمقتضى القيم الإيمانية) من المؤشرات الإيجابية فى التعريف بمعايير السلوك الإسلامى، إذ أنه يشير إلى مجموع هذه الالتزامات (المسئولية والعمل والجزاء من الفرد المسلم) كما جاءت فى الأوامر والنواهى التى اشتمل عليها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وما اشتملت عليه من مبادئ وأحكام تحدد مجموع هذه الالتزامات ومدى امتثال الفرد الواعى وتطبيقه لهذه الالتزامات، وكما طبقها السلف الصالح[٦٤].

والالتزام تكليف للنفس من داخلها- فى ضوء عقيدة تلزم الإنسان بهذا الميثاق أو العهد كما جاء بهذه العقيدة- باحترام كرامة الإنسان وحريته وحرماته وصيانة دمه وعرضه وماله وعقله ونسله بوصفه إنساناً وعضواً فى مجتمع(٦٥). هذه الصفات الملزمة للفرد تتحقق من خلال مجتمع ملتزم بعقيدة - أى ملتزم بميثاق أو بعهد يطبق على الجميع. وفى المجتمعات الإسلامية لا يتصور أحد أن يتحقق الالتزام المنشود إلا فى ظلال مجتمع ملتزم بعقيدة الإسلام(٦٦).

ويرتبط مفهوم الالتزام بالإنسان وضميره، فالضمير هو من أخص ملكات الإنسان، وهو شعور يظل مكنوناً داخل النفس البشرية، ولا يمكن لإنسان آخر أن يتدخل فيه، أو يطّلع عليه، إنما الله سبحانه وتعالى هو الذى يطّلع عليه، وهكذا فإن الضمير يراقب أفعال المرء ويجعله ملتزماً، ويقف وراء حزنه وفرحه. فالإنسان الذى يرضى ضميره عما فعله والذى يندم على ما ارتكبه يكون مرتاحاً وسعيداً. وهكذا فالضمير عبارة عن شمعة تضئ للإنسان طريقة وسط متناقضات الحياة وأحكام البشر المتضاربة، والمذاهب والآراء المتعارضة، والإنسان الملتزم دائم الكفاح مع نفسه، وهذا الإنسان هو الذى يبدأ بإعلاء مكانة ضميره وجعله يقظاً دائماً.

ومن العوامل المساعدة فى تربية ضمير المرء وجعله يقظاً دائماً مدى ما يطرح عن حقوق المواطنين ومدى تضافر جهود الكفاءات الوطنية لصياغة تنظيمات حقوق المواطنين المدنية والسياسية والاجتماعية فى شكلها الصحيح، والذى يضمن التوازن بين كمال التنظيم وكلفته التى تفرضها الحريات الفردية ومصالح المجتمع فى ظل التحولات الخطيرة التى تحتاج العالم، وهو أمر بالغ الدقة والصعوبة، ولكنه الطريق الوحيد لتجنب الممارسات الفردية البربرية المطلقة، وإحياء مكانة الضمير الإنسانى.

ومن العوامل المهمة فى تربية الإنسان الملتزم إعلاء قيم الحوار ومنها الحوار الدينى، فهو جزء من الحوار بين الحضارات ولا يمكن عزله عن أشكال الحوارات الأخرى لأن الحضارات فى كل مكان فى العالم قامت أساساً على قاعدة من الدين ولا

يزال الدين حتى اليوم أحد المكونات الرئيسية للحضارات بالإضافة إلى اللغة والتاريخ والثقافة.

والعالم يشهد الآن حروباً لها مظهر عرقى أو اقتصادى أو سياسى أو غير ذلك من مسميات، ولكن خلفيتها دينية بالدرجة الأولى، والحوار الدينى بالمعنى الصحيح لهذا المفهوم لن يكتب له النجاح إلا إذا كان مبنياً على أساس من الاحترام المتبادل والمساواة التامة بين جميع الأطراف دون أى لون من ألوان التشويه أو التزييف.

ومما ينبغى التنويه به أن الإسلام قد أعلن المبادرة الأولى للحوار بين الأديان منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان وذلك فى دعوة القرآن إلى الحوار فى قوله: (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ) (آل عمران: ٦٤).

وإذا كان أساس هذه المبادرة يعد أساساً دينياً فى المقام الأول فإنه يمكن أن ينظر إليها من جانبين: أحدهما أنسانى والآخر دينى.

أما الجانب الإنسانى فإنه يرجع إلى أن الناس جميعاً قد خلقوا من نفس واحدة ولذلك يقول القرآن الكريم: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً)(النساء: ١)، ومن هنا فإنه ليس هناك مجال للفروق المصطنعة التى تفصل بين البشر، فكلهم من أصل واحد.

أما الجانب الدينى فإنه يرجع إلى أن الناس جميعاً مخلوقون لله الذى جعلهم مختلفين فى أعراقهم وعقائدهم ولغاتهم، ولكنه أراد فى الوقت نفسه أن يجعل من هذا الاختلاف منطلقاً للحوار والتعاون وتبادل المنافع فيما بينهم وليس سبيلاً للنزاع والشقاق، (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) (المائدة: من الآية٢). فالاختلافات بين البشر فى الدين أو الجنس

أو اللغة لا تعنى إلغاء المساواة بينهم وإنما تعنى تأكيد الخصائص المميزة لكل شعب، تماماً مثلما هو الحال لدى الأفراد.

كما أن الإسلام يعتبر الاعتداء على فرد واحد من أفراد البشر بغير حق بمثابة اعتداء على البشرية كلها، كما جاء فى القرآن الكريم: "مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً" (المائدة: ٣٢).

ومن حرص الإسلام على الحوار المثمر والتعاون البناء بين البشر إرجاع الأمور الخلافية بين الناس فى عقائدهم إلى الله وحده يوم القيامة كما جاء فى القرآن الكريم: "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ" (الحج: ١٧)، وما دام الأمر كذلك فإن على البشر إذن من مختلف الأديان أن يتفرغوا فى هذا العالم للتعاون فيما بينهم من أجل خير البشرية كلها.

ومن أجل ذلك أكد الإسلام حرية العقيدة تأكيداً لا لبس فيه ولا غموض "لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ" (البقرة: ٢٥٦).

وفى قوله: (فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُر) (الكهف: من الآية٢٩)

إن هذا الموقف الإسلامى المتسامح مع كل الناس من كل الأديان يرفض رفضاً قاطعاً كل أشكال العنف أو الإرهاب أو الاعتداء على حقوق الإنسان بأى شكل من الأشكال، ولكنه يقف فى الوقت نفسه بجانب المظلومين أفراداً كانوا أو شعوباً حتى يحصلوا على حقوقهم الإنسانية المشروعة، ويسهموا مع بقية الشعوب فى إقامة صرح السلام فى العالم.

ولا يكتفى الإسلام بتعليم اتباعه التسامح بوصفه شرطاً أساساً من شروط السلام الضرورية للمجتمع الإنسانى، بل يطلب الالتزام بالسلوك الإيجابى الذى لا يقبل بالأخر فحسب، بل يمد إليه يد التعاون ويحترم ثقافته وعقيدته وخصوصياته

الحضارية ما دام الآخر لا يعتدى على المسلمين.

وهذا ما يؤكد عليه القرآن الكريم فى قوله: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (الممتحنة:٨).

واحترام الإسلام للتعددية الدينية والثقافية أمر أكده النبى عليه الصلاة والسلام فى دستور المدينة منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان ولم يكن ذلك مجرد كلام نظرى بل كان وسيظل دائماً واقعاً معاشاً فى المجتمع الإسلامى.

ولا عجب فى ذلك حيث إن كلمة الإسلام مشتقة فى اللغة العربية من نفس الأصل الذى اشتق منه لفظ السلام، ومن أسماء الله فى الإسلام "السلام" وتحية المسلمين فيما بينهم هى السلام، والمسلمون يختمون صلواتهم خمس مرات يومياً بالاتجاه بأمنيات السلام لنصف العالم يميناً ثم لنصفه الأخر شمالاً.

وإذا كان يوجد بين المسلمين بين حين وأخر بعض الدعاة إلى التطرف فهذا أمر له نظيره فى كل الأديان والحضارات وله مسبباته الدنيوية وله الظروف الخاصة المحيطة به ولا صلة له بالإسلام كدين، ولا يجوز التعميم فيه أو نسبته إلى الإسلام بأى حال من الأحوال، إنما يجب البحث فى العوامل التى أدت إلى هذا السلوك المتطرف،وأى مؤثرات أسهمت فى شيوعه؟، وأى السبل أفضل لمواجهته؟، وعلى سبيل المثال لا الحصر فهناك جماعات متطرفة فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية مثل النازيون الجدد وحالقوا الرؤوس واليمينيون المتطرفون وجماعات المافيا وغيرهم كثير.

والأمل معقود على كافة التنظيمات المجتمعية فى النهوض بمسئوليتهم ونشر ثقافة السلام بين أفراد المجتمع العربى، من أجل توفير حياة كريمة للأجيال الجديدة التى لم يكن لها ذنب فى أى نزاعات حدثت فى الماضى بين اتباع الأديان.

كما أن الشريعة الإسلامية سبقت جميع الشرائع فى إقرار حقوق الإنسان، سواء أكانت حقوقاً عامة مثل حق الترشيح للمناصب، وحق الانتخاب، أو غيرهـــا مـــن الحقوق المدنية الخاصة مثل حق الملكية، وحق العمل، وحق التنقل، وحقه فى ســـلامة بدنه.. أو حقوقاً اجتماعية أو اقتصادية، كحقه فى الدولة بأن توفر له عمـــلاً كريمـــاً يتعيش منه، أو تجرى عليه رزقاً "مرتباً ثابتاً" حتى يجد عملاً يتعيش منه هو ومن يعول. ولم يقف الأمر عند حق تقرير هذه المبادئ من الناحية النظرية، سواء أكان فى القـرآن أو السنة النبوية، بل أوجدت الشريعة الإسلامية من الآليات والوسائل ما يمكنها مـن الدفاع عن هذه الحقوق، منها منصب "صاحب المظالم" وهذا المنصب مهم فى الدولة الإسلامية، ويختص بالتحقيق فى شكاوى المواطنين، إذا ما اعتدى أحد على حقوقـهم، وهذا المنصب يجمع صاحبه بين عدالة القاضى وهيبة الوزير، وهو منصب يعلو علـى منصب القاضى. ويقل عن الوزير. وكلنا يعلم قصة المواطن المصرى حينما كـــان فى مسابقة "للجرى" مع ابن عمرو بن العاص "والى مصر آنذاك" وعندما غلبه المصـــرى صفعه ابن الوالى على خده فاشتكى المواطن المصرى إلى الخليفة عمر بـــن الخطـــاب رضى الله عنه فاستدعى الوالى وابنه وطلب من "المضروب" أن يقتص لنفسه من ابـن الوالى، وبعد ذلك تم إنشاء منصب صاحب المظالم.

وهناك منصب أخر هو "المحتسب" وهو أيضاً لحماية حقوق الأفراد ضـــد مـــن يعتدى عليها، ويشبه هذا المنصب ما استحدثته أوربا من تشريعات، وكذلك المحكمـة التى أنشأها الاتحاد الأوربى حديثاً لمحاكمة من يعتدى على حقوق الإنسان. غـــير أن هذه المبادئ والنظم للأسف الشديد لم يتم تطبيقها عملياً من بعض الحكام المسلمين فى مختلف العصور مما أظهر الإسلام فى نظر الأوربيين والأمريكيين بمظهر النظام الـذى لا يهتم بحقوق الإنسان.

وعلينا الآن أن نعود إلى ذاتنا الإسلامية، ونطبق نظامنا الإسلامى، مرتبين لإعادة منصب المحتسب، وصاحب المظالم، ولجان رد الحقوق وثقافة التكافل التى أوجدهـــا

الإسلام قبل غيره من الحضارات المعاصرة بعدة قرون مضت: "وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ * وَمِزَاجُهُ مِن تَسْنِيمٍ * عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ" (سورة المطففين: الآيات ٢٦-٢٨).

كما أن مفهوم "حقوق الإنسان" بالنسبة للإسلام ليس جديداً، فالإسلام يعرف حقوق الإنسان منذ تمام الوحى الإلهى فى القرآن الكريم وفى السنة النبوية، وكل ما ورد فى مواثيق حقوق الإنسان فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فى ١٠/١٢/١٩٤٨م، وما ورد فى الاتفاقيتين الصادرتين عن الأمم المتحدة للحقوق المدنية والسياسية، إلى جانب الحق فى الكفاية فى معيشته، وحق المجتمع فى أن يكفل الفرد بعمله الصالح لقول كل هذه الحقوق لها نصوص قاطعة فى الإسلام، فالقرآن الكريم يقرر (لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ) (البقرة: من الآية ٢٥٦)، والسنة النبوية تمنع التفتيش والتحرى عما فى الضمائر، والإنسان له الحق فى حماية حياته، فقد جعل القرآن الكريم حياة الفرد تمثل حياة المجتمع كله عند الاعتداء عليها أو إحيائها، فالله تعالى يقول (أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً) (المائدة: من الآية ٣٢)، ويقول الله تعالى: (وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً) (النساء: من الآية ٢٩).

وكذلك فالإنسان له حرية العمل، وحرية التنقل، ولقد دعانا الله إلى الانتشار فى الأرض، وكذلك دعانا إلى المشاركة فى العمل والرأى والفكر والأمور العامة كقوله تعالى: (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ) (الشورى: من الآية٣٨)، وهذه الحقوق لا يختلف فيها الرجل عن المرأة، ولا المتعلم عن طالب العلم، فالحق فى المساواة هو من حقوق الإنسان فى الإسلام كقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ)(النساء: من الآية ١).

وفى التشريع الإسلامى لا مجال للتفاضل بين الناس إلا من خلال المعيار الحقيقى والصحيح وهو التقوى، والعمل الصالح، فليس هناك أفضلية فى الجنس ولا غيره، فالمساواة فى البشرية لا يرد عليها أى قيد، فلا فرق بين عربى وأعجمى، ولا فرق بين أبيض وأسود إلا بمقدار التقوى بينهم، وما وقر فى القلب وصدقه العمل الصالح.

كما أن مفهوم الحرية، لا سيما الحرية الشخصية، لدى الغرب بالذات يشمل حرية الإنسان فى التصرف فى جسده، وعرضه وماله بغير قيد ولا شرط، بينما الإسلام يضع ضوابط لمفهوم الحرية، فيجعلها فى خدمة حياة الإنسان، ورفعة شأنه وإعلاء قيمه. وهناك أيضاً فى مفهوم حرية الرأى تشريع إسلامى يجعلها فى خدمة الفكر والعلم الذى ينفع البشر.

وتطبيقاً لذلك فإن حرية الفرد رجلاً كان أو امرأة حرية كاملة فى التصرف فيما ينفعه وينفع المجتمع، وليست حرية مطلقة فى اتباع الشهوات وتحصيل الملذات، كما أن الشرع الإسلامى منذ أكثر من ألف سنة، يعطى الإنسان حقاً فى أن يكفله المجتمع فى حالة العجز والفقر.

ويعطى الشرع الإسلامى أيضاً حقاً فى إبداء المشورة والنصيحة، وإعلان الرأى فى المسائل العامة، ولذلك فإن كرامة الإنسان المنصوص عليها فى القرآن الكريم تستوجب حقه فى حرية التصرف، والاعتقاد، وإبداء الرأى، والمشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فكافة ما ورد فى هذه المواثيق المعاصرة من حقوق الإنسان موجودة بوضوح فى البيان التشريعي للإسلام.

ويلاحظ أيضاً أن ما ورد فى الإعلان العالمى عن كرامة الإنسان هو ترديد لما جاء فى الآية الكريمة (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ)(الاسراء: من الآية٧٠)، وما ورد من مبادئ حقوق الإنسان يعترف به الإسلام بنصوص واضحة، والمبادئ لا خلاف عليها مطلقاً.

وفى جانب آخر من جوانب الالتزام يرى علماء الإسلام أن الدعوة إلى السخاء والكرم والبر والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، هى من صميم مبادئ الإسلام المقررة، ومن أهم ما يقوم عليه بناء المجتمع الإسلامى، ولهذا كانت إجابة الدعوى إلى الإنفاق، والبذل والعطاء ضرورية وهامة، بحيث لا يصح التهاون فيها، ولا التباطؤ أو التسويف فى مجالها. وكانت نظرة الإسلام إلى الذين يدعون إلى الإنفاق فى سبيل الله فيواجهون الدعوة بالبخل، كانت النظرة إلى هؤلاء مشددة، فإن بخلوا فإن نتيجة البخل أليمة، وأن أعرضوا عن دعوة نبيهم، فإن عاقبة الأعراض وخيمة، حيث يستبدل الله قوما غيرهم، قال الله تعالى: (هَا أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تُدْعَوْنَ لِتُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخَلُ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ثُمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ) (محمد:٣٨)

وهناك دعوة الإسلام إلى البذل والإنفاق وضرورة أن تتسم بالمسارعة والأداء فى حالة الصحة لأن الإنفاق فى هذه الحالة دليل على صدق نية صاحبة، وعلى إخلاصه، وهذا بخلاف حال من أشرف على الموت، فإن صدقته تكون ناقصة بالنسبة لحالة، وهو صحيح البدن، قال تعالى: (وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ، وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْساً إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ)(المنافقون١٠، ١١).

إن الإنسان فى حال صحته وتمام قوته، يكون من الصعب عليه أن يخرج ماله، لأن الشيطان حينئذ يزين له الحياة، وإمكان طول العمر، وأنه قد يحتاج إلى هذا المال، وتنشأ دوافع السوء والتكالب على الحياة والبخل بالمال، ومن مخافة الفقر، ومن الأمل الطويل فى الحياة، قال الله تعالى: (الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلاً وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) (البقرة:٢٦٨).

وكذلك من سمات دعوة الإسلام إلى السخاء والبذل، توضيح حقيقة الأمر، وبيان أن المال مال الله، وإننا مستخلفون فيه، وأن ما نقوم به من إنفاق فى وجوه البر

والخير، وفى صنائع المعروف، هو الباقى، بل هو الذى يصح تسميته بأنه مالنا، لأننـا ادخرناه ليوم الحاجة الكبرى، وأما ما جمعناه أو اكتنزناه فهو مال الورثة وليس مالنـا، كما جاء فى قول الرسول ﷺ: "أيكم مال وارثه أحب إليه من ماله" قالوا : يا رسـول الله ما منا أحد إلا ماله أحب إليه، قال: فإن ماله ما قدم، ومال وارثه ما أخـر" رواه البخارى. ومصداق هذا قول الله تعالى (مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ) (النحـل: من الآية٩٦).

وكم زين الشيطان لكثير من الأغنياء وأصحاب الثراء الوافر، أن فى الإنفـاق والبذل نقصاً، وإن فى السخاء والكرم تقليلاً للثروة، فيخشون الفقر، ويحرصون على المال، ويضنون به على أصحاب الحقوق، وكم حسب أصحاب الـثروات أموالهـم وعرفوا ما عليهم من زكاة مالهم، ولكنهم عندما يرون أن ما يجب عليهم إخراجـه جزء كبير، ومبلغ ضخم من المال، يتراجعون عن الزكاة، ويستكثرون إخراج مثـل هذا المبلغ، فيبخلون، ويمتنعون عن الزكاة، والإنفاق لظنهم أن الإنفاق أو الصدقـة تنقص المال، ولكن الحقيقة، تخالف ذلك فالرسول صلوات الله عليه وسلامة يقـول: "ما نقص مال عبد من صدقه، ولا ظُلم عبد مظلمة صبر عليها إلا زاده الله بها عـزاً، ولا فتح عبد باب مسألة إلا فتح الله باب فقر" رواه ابن ماجه.

نعم إن المال لا ينقص بالصدقة، بل يزداد ويبارك الله فيه ويخلف على صاحبـه الذى انفق فى سبيل الله، أما الذى ضن به وامسكه فإنه لا يبارك فيه بل يصيه التلف والضيا ع والخسران، ويكون ماله هذا هو زاده إلى جهنم، يقول رسول الله ﷺ :"مـا من يوم يصبح العباد فيه إلا فيه ملكان يترلان، فيقول أحدهما: اللهم اعط منفقاً خلفاً، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكاً تلفاً" رواه البخارى.

إن السخاء والكرم، والبذل، والإنفاق، من أهم ركائز الالتزام فى الإسلام، مـن خلالها يقوى المجتمع، ويتعاون الأفراد، ويسعون لصالح الفرد والجماعة متعاونين علـى البر والتقوى، وبها يقترب الإنسان من ربه ويقترب من قلـوب أخوتـه المسـلمين،

ويقترب من الجنة ويبعد عن النار، يقول رسول الله ﷺ: "السخى قريب من الله، قريب من الناس قريب من الجنة، بعيد عن النار، والبخيل بعيد من الله، بعيد عن الناس، بعيد من الجنة، قريب من النار، والجاهل السخى أحب إلى الله من عابد بخيل" (رواه الترمذى).

ومن جوانب الالتزام فى الإسلام الرحمة بين الناس، وهناك ارتباط وثيق بين الحرية والمسئولية والرحمة، فالحرية أساس المسئولية، ويتصل بهما – أى بالحرية والمسئولية قيم "الرحمة، والمودة وحسن الخلق"، فمن كلمات سيدنا محمد ﷺ (لا يرحم الله من لا يرحم الناس)، (إن الرحمة لا تنزل على قوم فيهم قاطع رحم)، (ما زال جبريل يوصينى بالجار، حتى ظننت أنه سيورثه)، (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت)، (من دل على خير فله مثل أجر فاعله)، (علموا، ويسروا ولا تعسروا، وإذا غضب أحدكم فليسكت)، (ما من شئ فى الميزان أثقل من حسن الخلق)، (خصلتان لا تجتمعان فى مؤمن: البخل وسوء الخلق)، (كل معروف صدقة، وإن من المعروف أن تلقى أخاك بوجه طلق)، (لا ينبغى للمؤمن أن يكون لعاناً) ، (ليس منا من لم يرحم صغيرنا، ويعرف حق كبيرنا)، تلك بعض القيم التى تنشر الرحمة بين الناس، والتى يجب أن نلتزم بها فى التعامل مع بعضنا البعض، كما يجب على كافة التنظيمات المجتمعية العمل على تنمية هذه القيم لدى الأفراد.

هذا وقد ترك الفكر الفلسفى الغربى تأثيراته الواضحة فى التزام أفراد المجتمع الغربى فى القول والعمل، فالالتزام عندهم يهتم فى المقام الأول بالنظام، وخلاف ذلك مما لا يتعارض مع النظام، فالناس أحرار، ويجب أن يكونوا أحراراً، حتى يمكنهم أن يتعرفوا على أى القيم أفضل للأخذ بها.

وقد رأى (كارل ياسبرز) *(Karl Jaspers)* أن الحرية تمثل المسألة الأساسية فى مدى التزام الفرد ضمن إطار من الحياة الكريمة، على أن حرية الاختيار لا تقترن برؤية أو عقيدة ولا تكون مسبوقة بتبرير أو تحديد لغاية أو معرفة ببواعث، وهذه هى

الحرية الإنسانية المسئولة، فالإنسان- من وجهة نظر (كارل ياسبرز)- صانع مصيره، ومحدد أفعاله، وهو حر فى اختيار معيار الالتزام لمنظومته الأخلاقية[٦٧]. ويرى (كارل ياسبرز) أن الحرية الحقيقية تؤدى إلى مشاركة جادة فى المناشط مع الآخرين، ونحن كأفراد أحرار علينا أن نلتزم بحريات الآخرين، على أن المشاركة مع الآخرين يجب أن تظل تفاعلاً صادقاً، وليس تجمعاً غير ملتزم للمجموعة[٦٨].

وتشغل مسألة الحرية بالنسبة للإنسان مركزاً رفيعاً وهاماً لدى المفكرين المصريين الذين أدركوا الارتباط الوثيق بين ازدهار العلم وتوفير الحرية، وبين انحطاط العلم وشيوع الاستبداد، فالاستبداد يفسد الأخلاق ويعيق التربية ويجعل من التعليم أداة تحيل الأفراد إلى نعاج لا يهمها من أمر الدنيا إلا سد رمقها[٦٩].

ومن وجهة نظر الفكر الإسلامى فإن مبدأ الحساب والجزاء يعنى أن الإنسان محاسب على عمله مع ربه ومع نفسه ومع الناس، ولا ينجيه من الجزاء السيئ إلا الالتزام بتطبيق مبادئ الإسلام فى كل كلمة يقولها وفى كل عمل يقوم به، حتى فى الصمت والترك، لأن ذلك هو السياج الأمين المتين فى المجتمع كله، وما دام المجتمع أفراداً فى الأصل، فإن المجتمع لا يستفيد بشئ مثل ما يستفيد بأن يلتزم أفراده بأدب الإسلام فى القول والعمل[٧٠].

ومن أهم عناصر الالتزام فى الفكر الإسلامى شعور المرء بالكلمة الطيبة والتمسك بالحديث بها والتى ضربها الله مثلاً للشجرة الطيبة ذات الأصل الثابت فى السماء تؤتى من الخيرات كل حين بما يأذن الله لها به، ومن أجل أن يكون الكلام فى الناس طيباً مرضياً لله تبارك وتعالى، فإن هذا الكلام يجب أن يكون ليناً، ويجب أن نختار ألفاظه بدقة، ويجب أن يكون محبباً إلى كل من يسمعه من الناس لما يشتمل عليه من الخير واللين والحكمة[٧١].

والعجيب أن معظم دول العالم المتقدمة انتبهت إلى تأثير الكلمة الطيبة فى تعامل الناس بعضهم مع البعض الآخر، وراحت تنظيماتهم المدرسية والاجتماعية والمهنية

تُعوّد الأفراد هناك على (لازمة محددة) هى أن تبدأ كلماتهم بكلمة (من فضلك) *(Please)* ثم تتوالى كلمات المناقشة، وتنتهى جملتهم الخطابية دائماً بكلمة (شكراً) *(Thank You)*، ومن ثم اختفت العصبية فى المناقشة والجدال غير المفيد، عكس ما هو حادث فى مجتمعاتنا العربية من ألفاظ خشنة وجدال ممقوت، وأصوات عالية أثناء المناقشات وغياب أدب الحوار.

أما الالتزام فى العمل – من وجهة نظر إسلامية– فينبغى أن يبنى على قواعد وآداب مثل إحسان الظن بالناس والرحمة بهم والإحسان إليهم وتقديم العون لهم والعمل على نفعهم فى دينهم ودنياهم، فالمجتمع الذى يسوده حسن الظن بالناس يأمن فيه كل واحد على نفسه وعلى سيرته وسمعته، وذلك هو نوع من الأمن قلما يتوفر إلا فى المجتمع الذى التزم أفراده بإحسان الظن فى الناس. إن المجتمع الذى يلتزم فيه كل شخص بإحسان الظن فى الآخرين هو المجتمع الذى يتمتع بأرقى العلاقات الإنسانية وأنقاها، وأبعدها عن الأخطاء والعداوة وأكثرها حرصاً على صون أعراض الناس(٧٢).

ويتضمن الالتزام أيضاً دعوة عامة إلى تقديم العون للآخرين، على أن تقديم هذا العون قد يكون بأيسر الأمور، فقد يكون فى تبسم المرء أو طلاقة وجهة، وقد يكون أمراً بمعروف ونهياً عن منكر، وقد يكون بإرشاد ضال ودلالته على ما يريد، وقد يكون بالكلمة الطيبة، وقد يكون بالاهتمام بأمور الناس، وقد يكون بتلمس الأعذار حتى عند حدوث خطأ غير مقصود. ومن جوانب الالتزام التى ينبغى أن يتحلى بها الإنسان هى التزامه نحو بيئته التى يعيش فيها مع غيره، فعدم التزام الإنسان وتماديه فى العبث بالبيئة أدى إلى اختلال التوازن بين عناصر البيئة المختلفة، فالضوضاء زادت بشكل واضح فى الحياة المعاصرة نتيجة الأصوات الصادرة من وسائل النقل التى تجرى فى الطرقات، وكذلك الأصوات الصادرة من الآلات المستخدمة فى أعمال الحفر والبناء، إلى جانب الأصوات الصادرة من مختلف المحال التجارية والصناعية، ويتداخل

مع هذا كله الأصوات العالية الصادرة من أجهزة الإذاعة والتليفزيون والتسجيلات المنتشرة فى المقاهى والمحال التجارية فى الشوارع. هذا والمحافظة على بيئة الإنسان مسألة لا تنظمها القوانين والتشريعات الحكومية وحدها، إنما هى مسألة ترتبط بمدى التزام الإنسان بصيانة بيئته والمحافظة عليها، فالتزام المواطنين هو الذى يجعلهم يحترمون القوانين بوازع داخلى منهم وبرغبة من أنفسهم. وتظهر هنا أهمية الشراكة المجتمعية فى التصدى لتمادى البشر وعدم التزامهم نحو المحافظة على البيئة التى يعيشون فيها وصيانتها من مصادر التلوث فى كافة أشكاله.

هذا واجتياز أزمات الأمم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يتوقف على التربية المنظمة والمنضبطة والتى تكون أهم مخرجاتها الفرد الملتزم فى البيت والعمل والشارع وفى أى مكان يتواجد فيه. هذا الإنسان الملتزم يتميز بالوعى لدوره والمتفهم لمستلزمات نماء شخصيته، متفتح العقل والعين، يحرس مجتمعه بالنقد البناء الهادف، ويشارك الآخرين ويوجههم بإيجابية، هذا الفرد الملتزم تعوّد النظام والقدرة على النقد وتنظيم الأفكار.

ومن المهم أيضاً أن يكون للقانون قوة يرد الناس عما يضرون به أنفسهم، ويتعلمون من خلاله الالتزام فمثلاً فى تربية الالتزام لدى الأفراد لنحو مواجهة التزايد السكانى فإن إعانات غلاء المعيشة يمكن أن تعطى عن الطفل الأول ولا تعطى عن الثانى أو الثالث! هذا فهم واع لاستخدام القانون فى التزام الأفراد نحو تكوين أسرة صغيرة، كما أن لقانون العمل دوراً أساسياً فى إلزام الناس بالصواب لأنفسهم فى مسألة انفجار التوالد بغير وعى- واجب على القانون أن يكون صارماً فى تحريم عمل الأطفال، حماية لهم فى المقام الأول، ولرد ذويهم إلى الصواب وإعلامهم سلفاً أن التعايش على حساب الأطفال والصبية لا يتعارض فقط مع واجب الأباء والأمهات، وإنما يحظره القانون حظراً لا مجال للتهاون فيه!!.

ويتصل بتربية الالتزام بين أفراد المجتمع المشاركة فى حل المشكلة السكانية، تلك القضية البالغة الحساسية والخطر، إن الفحص الواعى إلى المكون العاطفى والمكون الادراكى لقطبى الأسرة المصرية، يبرز أن المكون العاطفى يدفع نحو الإنجاب، والمكون الادراكى صمام واق من الإسراف فيه، والتوازن بين المكونين العاطفى والإدراكى هام وضرورى ولازم، والحاجة إليه أكثر فى مجتمعات الفقر والجهل، حيث يبرز إضافة إلى هذين المكونين مكون ثالث هو "المكون الشهوى" عوضاً عن تقليدية الحياة، فيزداد الانجراف والاندفاع فيما لابد أن ينعكس على تزايد الإنجاب.

ولقد قطعت الدعوة الدينية مساحة كبيرة حتى الآن فيما يتعلق بمعنى ومقصود "المباهاة" بكثرة النسل، أما فيما يتعلق بموازين العلاقة والواجبات بين الزوجين، أو فيما يتصل بمناسبة أو ملاءمة "تنظيم النسل" لظروف كل أسرة طبقاً لصلاح أحوالهما وتمكيناً لها من حسن تربية وتنشئة أطفالها والارتقاء بالأجيال من خلال هذا الرشد الواجب فى فهم "النسل" على أنه مسئولية تحتاج إلى مقومات لابد من توفرها وتوفيرها!.

وفى مجتمعنا، يغدو الإعلام صاحب دور جوهرى وأساسى فى وجود مناخ ثقافى يتغلغل فى نسيج الشخصية المصرية، ويطبع رؤيتها وفهمها وبصيرتها فى التعامل مع أحوالها الخاصة، وإدراك العلاقة التبادلية الحتمية بين الخاص والعام وانعكاس كل منهما– سلباً أو إيجاباً– على الآخر، إلى جانب أن ارتفاع المستوى الثقافى يسهم فى وجود الوعى بالمشكلة والالتزام بحلها، فالالتزام هو باب الأمل لإيجاد الوعى بالمشكلة وفهم أبعادها وإدراك مخاطر وأهوال التقاعس عن مواجهتها. أما الخطاب الدينى، فلعل من أوائل أولوياته الآن، أن يضع هذه القضية بأبعادها ضمن دعوته المباشرة وغير المباشرة فى تربية الالتزام، حيث يجب أن يرشد الناس إلى فهم حقيقى يدركون به أن "العدد فى الليمون" وأن القيمة الحقيقية هى فى "النوع" أو "الكيف" .. وأن هناك من الأفراد– من يطاول أمماً بأسرها بما لديه من علم ومعرفة وثقافة وعزم وإرادة، وإن

هناك آلاف، بل ملايين ، لا يساوون شيئاً حقيقاً.. وأن الأمة الإسلامية أحوج ما تكون اليوم، قبل الغد، إلى الارتفاع بمستوى القدرات البشرية لكل فرد من أفرادها وأن نجاحها الحقيقى معقود على مكونات الفرد المسلم، رجلاً كان أم امرأة، ومدى ما يحصله من معارف وخبرات وقدرات، فى عالم لم يعد فيه مكانه إلا لمن يملك العلم والقدرة، مزودتين بالعزم والإخلاص.

وما نريد قوله هنا كيف تتحول النفوس فى المجتمع العربى إلى نفوس مريحة لا تعانى الألم؟ ولا تظهر عليها الحزن والكآبة؟، تريح غيرها ومجتمعها؟. ولعل الابتسامة المتبادلة بين البشر تشعر المرء بالأمن والاطمئنان. أيضا النظرة المريحة والملامح البشوشة تبعث على الراحة النفسية. وما نحتاج إليه الآن، وبشدة، وأكثر من أى وقت مضى، هو عودة الابتسامة والمرح والبشاشة، فالناس يحبون البشاشة، ويستريحون إلى الوجه البشوش، الذى يشيع الراحة والسلام مع كل من يتعامل معه. فالبشاشة تشعر الإنسان بالفرح، وهذا الفرح ينتقل من فرد إلى فرد، ومن ثم تشيع السعادة والفرح بين غالبية الناس فى أرجاء الوطن العربى.

إن المجتمع العربى، ومن ثم الإنسان العربى هادئ الطبع، وفى ظل الظروف الصعبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية يحتاج أفراد المجتمع العربى إلى تنظيمات اجتماعية تعمل على إدخال الهدوء إلى النفوس، ومهما كانت الأمور تبدو صعبة، يجب العمل على تهوينها وتخفيف وقعها، فيجب بث الطمأنينة والهدوء بين الناس. ومن طبيعة البشر أنهم يحبون من يأتى إليهم بخبر طيب ويستبشرون به، ويفرحون بلقائه، بعكس الذى يجلب الحزن إلى نفوسهم. ومن هنا ندعو إلى تخفيف الأحزان عن الناس، حتى عند حدوث الكوارث نبحث بهدوء وفى راحة لمواجهة هذه الصعاب الناشئة عن التزايد السكانى الرهيب فى المجتمع العربى.

على أنه لا يكفى أن يكون الإنسان هادئاً من الخارج، فى كلامه وفى أعصابه، إنما يجب أن يكون هادئاً من الداخل، بمعنى أن تكون طبيعته ونفسيته هادئة، فالنفس

التى تغلى من الداخل، حيثما حلت يحل الغليان والتوتر، تعيش كشعلة حيثما ألقيت أحرقت ونشرت نارها هنا وهناك. ومن هنا يجب أن يتعود أفراد المجتمع العربى على أن تكون أصواقم هادئة، ومشيتهم أيضاً هادئة، ومعاملاقم مع بعضهم البعض هادئة، ومناقشاقم هادئة ومريحة، لا صياح ولا تشاجر، علاقات اجتماعية تسودها المودة والرحمة، نريد أن تختفى المشادات والعنف بين الناس.

وفى جانب آخر من جوانب الالتزام المجتمعى هناك الدعوة إلى تعاون إخواننا المسلمين فى المجتمعات الغربية من أجل مواجهة مشكلاقم، حيث إن التحديات التى تواجه المسلمين بالغرب بصفة عامة لها أكبر الأثر فى عملية التكوين الدينى أى التربية الدينية للمسلمين هناك وكيفية تحقيقها دون أن يصاحبها ما يؤثر عليها بالسلب من أفكار بعيدة عن الإسلام، وكذلك تمويل المشاريع الإسلامية خاصة بعد محاولات التضيق على المنظمات الإسلامية هناك واقامها واقام الجهات التى تدعمها بأنها إرهابية بالإضافة إلى مفهوم المؤسسة الدينية فى الغرب والتى تتمثل فى الإمام والمفتى والمسجد والمرشدين الدينيين.

ومن القضايا المهمة التى تواجه المسلمين فى الغرب: اللغة العربية ومكانتها بين الغربيين وقضايا الطعام والملبس من حرام وحلال وطبيعته وشكله فضلا عن مسئولية المسلم فى المساهمة فى الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتزاماته فى أنشطتها.

كما إن من أخطر مشاكل المسلمين أفهم ما زالوا لا يملكون وسائل إعلام خاصة بهم حيث تمكنهم من التعريف بأنفسهم وكذلك المساهمة فى الحوار الاجتماعى والثقافى والسياسى من خلال الإعلام الهادف والمدافع عن قضاياهم ومفاهيمهم الدينية.

وهناك رؤية ترى أن المسلمين فى الغرب مسئولون عن غياب المعرفة بالإسلام والتى يمكن أن تتحقق بسهولة من خلال التعامل مع أبناء الأديان الأخرى خاصة فى مجال الإنسانيات وهى مجالات يمكن للمسلمين أن يكونوا مؤثرين وفاعلين وآثارها

ستكون كبيرة فى العلاقة مع البلاد الإسلامية والخروج من صراع الحضارات إلى قيمة التعارف والحوار وبالتالى نشر مفهوم السلام الذى هو من أهم الأسس التى بُنى عليها الإسلام ونادى بها.

كما أن هناك الشورى كأساس للحكم فى العالم الإسلامى وهذه عليها عدة ملاحظات من أهمها أن هناك رأياً شائعاً فى أوساط حضارة الغرب بشأن الحكم فى الشرق بصفة عامة وفى الدول العربية المسلمة بصفة خاصة حكم استبدادى، حتى أصبح مألوفاً الحديث عن الاستبداد الشرقى وقد انتشرت هذه المقولة حتى باتت أشبه بالمسلمات بل انتقلت إلى بعض المفكرين العرب ذوى الثقافة الغربية وأصبحوا يروجون لها وينطلقون فى أبحاثهم منها أما الملاحظة الثانية فهى أن الحديث عن الممارسة الديمقراطية فى الشرق ركز على النظر إلى قمة هرم الحكم مغفلاً مستوياته الأخرى من القاعدة إلى القمة وبالعكس، ولم يلتفت فى كثير من الأحيان إلى تحديد المصطلحات مما أدى إلى الخلط فى دلالاتها ومفاهيمها كما هو الحال فى مصطلح أولى الأمر.

وقد وُجدت قصص مليئة بمعانى الديمقراطية والشورى فى المجتمعات العربية حتى قبل الإسلام. فقد وُجدت الشورى وتم اتخاذها وسيلة لتحقيق النجاح فى الحكم، حتى إن القرآن الكريم حمل لنا قصة ملكة "سبأ" التى جمعت قادتها تخبرهم برسالة الملك سليمان عليه السلام وتسألهم الرأى والمشورة وتستمع وتناقش وتفسر وتقترح، وقد جاء الإسلام فانضج هذا المبدأ وجعل سورة كاملة بالقرآن تسمى "الشورى"، فأين نحن من هذا كله؟!.

وهكذا نرى أن الإسلام التزم بحرية الأفراد، حتى إن الإسلام أعطى من الحريات ما لم يتحدث عنه دين أو نظام آخر بل إنه حرص على دعم الحرية الدينية منذ اللحظة الأولى وبالقرآن سورة كاملة تتحدث عن الحرية فى العبادة وهى سورة الكافرون يقول تعالى: "قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ * لا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ * ولا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ *

وَلا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ * ولا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ"(سورة الكافرون) ولا يجوز فى الإسلام إرغام أحد على ترك دينه أو اعتناق دين أخر، وتلك أعلى درجات الحرية الدينية فضلاً عن حرية التفكير والتعبير والعمل والثقافة والحرية المدنية.

ولا شك أن الحرية يصحبها ازدهار فكرى وهو أمر لم تخل منه دولة إسلامية على مدى التاريخ الإسلامى سواء فى حالات قوته أو حالات ضعفه وهو دليل عملى على ما منحه الإسلام من حريات.

ولقد تعامل الإسلام مع كافة البشر على أساس وحدة الأبوين والأصل والوشيجة الإنسانية العامة. يقول الله تعالى: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) (الحجرات: من الآية١٣).

كما أن الحكمة من هذا التنوع هو التعارف والتآلف، لا التمايز والاختلاف والتناحر والانشقاق والتعصب وأن المعيار الفريد التى يتمايز به البشر والميزان الدقيق الذى يتفاضل به الناس وتعلو درجاتهم عند الله هو التقوى، والسلوك القويم والخُلق الحسن.

ونعود ونكرر، فقد سبق الإسلام غيره فى إقرار مبادئ حقوق الإنسان، ومع أسبقية الإسلام فى تقرير هذه الحقوق هناك الرؤية الشاملة لهذه الحقوق فى كل المجالات بالإضافة إلى أن هذه الحقوق فى الإسلام لها ميزة تختلف عما وضعته القوانين الوضعية بأن الإنسان يطبقها ويلتزم بها كدين قبل أن تكون نظام حكم، وبالتالى فالإيمان بالله بما يكون من ضمير يقظ وواع وملتزم يعتبر الضمانة الأولى لحقوق الإنسان حيث تمثل رقيباً ذاتياً دائماً يمنع الإنسان من المساس بحقوق أخيه الإنسان.

وهكذا كلما زاد الوعى والفهم بقيم الإسلام الحنيف زاد الاهتمام بهذه الحقوق والالتزام بها إلا أنه وللأسف الشديد فإن معاناة كثير من المسلمين فكرياً واجتماعياً

واقتصادياً ينعكس سلباً على وضع حقوق الإنسان فى هذه المجتمعات فى مقابل وعى الإنسان الغربى بحقوقه ودفاعه عن ممارسة هذه الحقوق، الأمر الذى ينعكس إيجابياً فى شتى شئون الحياة، وبالتالى فالإنسان الغربى يتمتع بحقوقه أكثر من أى إنسان أخر.

كما لم يلتزم دين من الأديان بالدعوة إلى العمل والإبداع والابتكار كما التزم الإسلام الذى جعله فرض عين على كل مسلم ومسلمة كالصلاة، أى أن الإسلام لم ينظر إلى العمل كوسيلة من وسائل البقاء على الحياة أو تحقيق الرفاهية فيها فقط، وإنما جعله هدفاً فى ذاته سواء احتاج إليه المسلم لتحقيق البقاء أو الرفاهية أو لم يحتاج إليه.

لذا نظر الإسلام إلى العاملين فى أى موقع إنتاجى باعتبارهم أرقى طبقات المجتمع الذين يستحقون رضوان الله ونعمته وجعل الالتزام بالعمل والعمل وحده هو طريق التفاضل بين الناس فى الدنيا والآخرة، حتى إن درجات التقوى فى الإسلام تقاس بمستوى العمل.

وهنا نتساءل كيف تعيش الأمة العربية فى الوقت الحاضر حالة من الكسل والخمول والأداء الأقل جودة فى العمل فى حين أن دينها هو الإسلام الذى يقدس العمل أيما تقديس حيث جعله عبادة ثم جعله فرض عين على كل مسلم ومسلمة؟ وقد ضرب لنا الرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه أروع الأمثلة فى تقديس العمل بالقول والفعل: أما بالقول فقد استنكر صلوات الله وسلامه عليه انقطاع أحد المسلمين للعبادة فى المسجد لأن أخاه ينفق عليه وعلى أهله فقال له"أخوك أعبد منك" لأن أخوه ينفع نفسه والآخرين ويمنع نفسه والآخرين من ذل المسألة ويشارك فى تحقيق مصالح الناس ومنافعهم ورفاهيتهم، أما هو فلا يعمل إلا بعضاً مما فرض عليه من العبادة لا ينتفع بها إلا هو ويصبح فى حاجة إلى عون الآخرين على استمرار حياته بل يصبح طعامه وشرابه عالة لأنه عضو غير عامل وكأنه زيادة تثقل السفينة ولا تحركها.

أما الجانب العملى فى تقدير الرسولﷺ للعمل والالتزام به وترك الكسل أو التواكل، فهو ما فعله الرسولﷺ عندما قام أصحابه بذبح شاه واقتسموا العمل فيما

بينهم، واختار الرسول جمع الحطب لطهو الشاة وحاول الصحابة أن يتولوا مسئولية الرسول إلا أنه رفض وكان يمكن أن يقبل وهو أمر يسعد المسلمين لأنهم سيكفون الرسول الجهد وينالهم هذا الشرف، إلا أنه أراد أن يضرب لنا مثلاً بأن العمل فرض عين وأنه شرف فى ذاته وليس فى هدفه لذلك كان يمسك بأيدى العاملين التى تبدو عليها آثار الجهد والعمل ويقول: "هذه يد يحبها الله".

ولكن قطاعاً كبيراً من الناس الآن ينظر إلى العمل وكأنه عقاب ويبحث عن كيفية الحصول على المقابل دون أن يلتزم بالجهد اللازم وهو أمر يبدو فى عدم الجودة فى الإنتاج أو تعطيل مصالح الناس وتأخيرها وهو أمر له مردوده السلبى على المجتمع أولاً وعلى شكل المسلمين أمام المجتمعات الأخرى ثانياً، وهذا الأمر لا يمت للإسلام بصلة.

إن الإسلام جعل كل عمل يقوم به المؤمن –ما دام قد ابتغى به وجه الله– له ثوابه حتى أن يلبس المؤمن ثياباً ابتغاء أن يستر عورته أو أن يقدم لأسرته أسباب حياتها، بل إن معاشرته لزوجته وهى متعه يحققها لنفسه ينال عليها الثواب وقد سأل الصحابة رسول الله ﷺ عن ذلك عندما قال لهم: "وفى بضع أحدكم صدقة" وفسر لهم استغرابهم بأن المسلم لو قام بهذا الفعل مع امرأة أجنبية كان سيعاقب على ذلك كما أنه بالتزامه بفعله هذا مع زوجته يعف نفسه ويعف زوجته.

وهكذا فإن الأمة الإسلامية الآن تعيش حالة من حالات تراجعها المخيفة وتحتاج إلى التزام شديد من خلال حملات دينية تتحدث عن العمل كهدف وليس كوسيلة وعن مسئولية كل فرد من أفراد المسلمين فى تحقيق النهضة، وسد حاجات الأفراد والجماعات ومن ثم الوصول بالمجتمعات الإسلامية إلى حد الكفاية وعدم استجلاء المعونات والقروض من الآخرين.

وكما قال ﷺ (ما أكل أحد طعاماً قط خير من أن يأكل من عمل يده وأن نبى الله داود كان يأكل من عمل يده) ولم يرد تاريخياً أن رسولاً من الرسل كان بلا عمل بصرف النظر عن حاجته إليه أو عدم حاجته فقد قال ﷺ (إذا قامت القيامة وفى يد أحدكم فسيلة واستطاع أن يغرسها فليغرسها)، وبالطبع فإنها إشارة إلى الالتزام الكامل بالعمل حتى آخر لحظة مع الحياة فى الدنيا.

وفى ضوء تنوع منابع الفكر، المسموع والمرئى، وفى عصر تتسابق فيه المعلومات وتتدفق مع كل صوب وحدب عن طريق الأطباق الفضائية وغيرها من أدوات نقل الثقافات الإنسانية إلى كافة سكان هذه البسيطة، تتضح أهمية ذلك النمط من الإنسان الملتزم الذى يمتلك القدرة على تنظيم الأفكار والنقد والتحليل والتشخيص لما يسمع ويرى، الإنسان الذى يمتلك الانفتاح الفكرى على الثقافة الإنسانية، والتفاعل معها أخذاً وعطاءً، على أن يحاط هذا الانفتاح الفكرى بالتزامات روحية مستقاة من معتقداتنا الدينية،وتقاليدنا العربية، وتراثنا الفكرى المتراكم.

ففى الوقت الحاضر يواجه الفكر التربوى فى مجتمعنا بتيارين يبدو للوهلة الأولى أنهما متضادين هما الفكر الليبرالى فى "تربية البشر الملتزم" والذى يعتمد فى نظامه التربوى وفى مختلف مراحل التعليم، وفى الأغلب الأعم، على النظم المستمدة من التجربة الغربية فى التربية المنضبطة، والاتجاه الثانى يدعو إلى محاولة تلمس معالم الفكر التربوى فى بناء البشر الملتزم من خلال جهود التأصيل الإسلامى فى جوانبه النظرية والتطبيقية.

وفى خلال الفترة الحالية الحرجة والتى تمر بها معظم المجتمعات الإسلامية، والعلاقات المتداخلة والمتشابكة مع المجتمع الغربى، فإن جهود التأصيل الإسلامى فى الفكر التربوى نحو بناء الشخصية الاجتماعية الملتزمة تتعثر، وتواجه بعض المعوقات فى تجربتها فى هذا المجال، فى حين أن محاولة الاستفادة من أى جانب من جوانب التربية فى هذا المجال يتم استنتاجه من الفكر التربوى الغربى ينال التشجيع من الكثيرين من

أفراد الهيئات الرسمية فى المجتمعات الإسلامية، ويعارضه فى الوقت نفسه وعلى الدرجة نفسها المتحمسون من دعاة أسلمة العلوم التربوية.

فى حين أن غربلة الفكر التربوى الغربى وانتقاء المفيد منه فى بناء الشخصية الاجتماعية الملتزمة، والذى لا يتعارض مع القيم الدينية الحنيفة التى نؤمن بها، قد تكون أساليب فعالة- على الأقل فى الوقت الحاضر- فى تنمية عوامل الالتزام لدى الأفراد فى المجتمع.

وينبغى النظر إلى النظام القيمى الذى يعود الأفراد على الالتزام على اعتبار أن هناك بعض القيم السائدة والراسخة فى المجتمع، والتى تشكل الوعاء القيمى من عادات وتقاليد لأفراد هذا المجتمع، ودور التربية فى هذا المضمار ينحصر فى مساعدة الفرد على حيازة هذه القيم،والتى تمثل الضمير الجمعى والمضمون القيمى الأمثل لأفراد هذا المجتمع حتى يشبوا ملتزمين بها ومتمسكين بجميع جوانبها.

وإلى جانب مساعدة الفرد على التفاعل أخذاً وعطاءً مع هذا المضمون القيمى الأمثل، يجب العمل على تشجيع قيم الذاتية والاستقلالية لدى هؤلاء الأفراد فى إطار من الالتزام المجتمعى.

ويجب إشعار الأفراد الملتزمين، خاصة الشباب منهم، باحترام قيمهم ومشاعرهم وتطلعاتهم للمستقبل، فالشباب غالباً ما يمثل عنصر حيوية الأمة، وهو يفكر بطموح الشباب، والذى غالباً ما يكون حافلاً بضروب متنوعة من الطاقات العقلية والانفعالية والجسدية، ويكون أقرب إلى القيم والمثل العليا المنشودة التى لم يعكر صفوها،ويحد من اندفاعها قسوة الواقع ومشكلاته، ومن ثم فهذه الطاقات ينبغى أن تفسح لها المجالات حتى تسير فى إطار المضمون القيمى الملزم للمجتمع، وألا توضع العوائق والعقبات فى سبيلها حتى لا تنقلب إلى قوى سلبية فى المجتمع، ومن ثم يجب أن تهيأ الأجواء التى تساعد الفرد على أن يصبح عضواً ملتزماً وذا قيمة فى هذا المجتمع.

وتظهر قيم التعاون فى حياة الأفراد الملتزمين والإيمان بقيمة هذا التعاون من أجل تحقيق التنافس الشريف بينهم، فإذا ما استطاعت التربية المجتمعية تنمية قيم التعاون بين الأفراد، فعندئذ نستطيع القول بأن هؤلاء الأفراد حين يشبون، يصبحون أعضاءً ملتزمين فى المجتمع. ويستطيعون المساهمة فى حل الكثير من المشكلات المجتمعية أمثال قيم التنازع والأنانية، والتى تسود بعض المجتمعات الإنسانية فى الآونة الأخيرة.

وإلى جانب ما سبق فإن أفراد المجتمع العربى بحاجة إلى من يرشدهم إلى قيم الانضباط فى العمل، وفى هذا المجال فإن طريقة الضبط الحالية للعاملين فى سوق العمل والمتمثلة فى التوقيع بالحضور والانصراف تترك أثراً فى نمو مشاعر الأفراد العاملين وقيمهم، وفى شعورهم بالاستقلالية واحترام الذات من عدمها.

كما أن إحدى المسئوليات الهامة للتربية المجتمعية هى إيصال الفرد إلى مرحلة متقدمة من مراحل الانضباط، وهى مرحلة الانضباط الذاتى، وتتمثل قيم الانضباط الذاتى فى تصرف المرء وفق اللوائح والقوانين المجتمعية لأسباب تنبع من داخله، وليس لأسباب مفروضة عليه من الآخرين، ولن يتأتى اكتساب هذه القيم إلا إذا كان الفرد يعمل فى موقع يزوده بقيم الانضباط،وذلك من خلال الخبرة الذاتية. وهذه الخبرة الذاتية لن تتأتى لدى الفرد إلا إذا كان على قناعة تامة بجدوى اللوائح والقوانين المجتمعية التى تؤدى إلى الانضباط، ويعلم علم اليقين أنها إنما وجدت لتحقيق الالتزام منه ومن الآخرين، بقدر وافر من العدالة وعدم الغبن، حيث يؤدى الانحياز عنها إلى أضرار تعود عليه، وعلى الآخرين من أفراد المجتمع بعوائد سلبية، وعندئذ يشعر المرء أنه بحاجة إلى العمل على دفعها أو التمسك بها والعمل بمقتضاها، والسير فى ضوء هذه القيم الانضباطية فى المجتمع العربى.

وتظهر قيم "الإتقان" فى حياة الأفراد الملتزمين، وقد حرص الإسلام على حض المسلمين على الإتقان فى جميع ما يقوم به الإنسان المسلم الملتزم أياً كان موقعه، وفى

ذلك يقول الله سبحانه وتعالى (تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ) (الملك: ١-٢)، كما أكد رسول الله ﷺ أهمية قيم الإتقان فى حياة البشر، فقد قال ﷺ (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه) (متفق عليه)[٧٣]، وقيم الإتقان هنا تنسحب على جميع الأعمال- الدينية والدنيوية- التى يقوم بها الإنسان لكى يُسعد ديناً ودنياً.

وهناك ضرورة الآن، وأكثر من أى وقت مضى، إلى الالتزام بصناعة قرارات تربوية فعالة تواجه "كم" و"كيف" التربية والتعليم فى المجتمع العربى، كما أن هناك ضرورة قصوى فى وجود شراكة مجتمعية ناجزة لتدعيم "صناعة" القرارات التربوية الفعالة. وفى هذا المجال يعتبر القرار الوسيلة الأساسية التى تحقق بها الإدارة أهدافها، وبالتالى فهى جوهر عمل الإدارة والعمل الذى يميزها عن غيرها من الأعمال، ولمدخل اتخاذ القرارات أهمية بالغة لتفهم طبيعة عمل المديرين وتفسيرها، ولذلك اتسعت الدراسات الموجهة نحو الالتزام فى عملية اتخاذ القرارات للابتعاد عنها عن المغامرة غير المحسوبة، وذلك بتقريبها من منهجية البحث العلمى، والتفكير المنظم، والاعتماد على الحقائق، واستخدام الأساليب الإحصائية المتقدمة فى معالجة البيانات.

وفى مجال العمل نجد أن تصريف أمور العمل تتباين وتتمايز كلما اتسع مجال النشاط، وفى العادة فإن المدير الفرد يدير أعمال مجموعة من الأفراد وينسق بين أعمالهم كى يصل معهم وبهم إلى تحقيق أهداف المنشأة التى يقود العمل فيها، وهو فى الوقت نفسه يقسم العمل بينهم، ويحدد مسئولية كل واحد منهم، كما يحدد علاقاتهم التنظيمية وفى كل مرحلة من مراحل عمله يتخذ قراراً، كما أنه وحين يتعامل مع البيئة الخارجية يتخذ قرارات تتعلق بتحديد علاقة المنشأة التى يترأسها مع المتعاملين معها. وعلى ضوء نوعية القرار، وشكله، وتوقيته، ودقته، ينجح المدير فى إدارة منشأته من عدمه.

والقرار يعتبر حلقة رئيسة فى العملية الإدارية، ولا تتكامل هذه العملية بدونـــه، فالتخطيط والتنظيم والتوجيه وعمليات المتابعة لن تخرج إلى حيز التنفيذ إلا إذا تم اتخاذ قرار فيها، كما أن عملية اتخاذ القرارات لا تقتصر على جانب إدارى دون أخر، بـــل أنها تنتشر فى جميع المستويات والجوانب الإدارية [٧٤].

وبناءً عليه فإن صناعة القرار هى محور العملية الإدارية، ومن هذا المنطلق فـــإن اتخاذ القرار يعتبر أمراً أساسياً بالنسبة لجميع الرؤساء، وفى مختلف المواقـــع فى نطـــاق المراحل والمستويات الإدارية التى توجد فى أى مؤسسة من المؤسسات. والقرار يتطلب فيمن يصدره أن يتصف بالقدوة والكفاءة للتعرف على المشكلة، والتفـــهم الكـــامل للتحليلات والحلول البديلة وتقييمها لاختيار الأفضل من بينها لاتخاذ القرار المناســـب، وليكن مفهوماً أن القرار تتوقف قيمته على نجاح الأثر الذى يترتب عليـــه[٧٥]، كمـــا تتوقف مدى فعالية القرار على "كم" المعلومات الضرورية المتوفـــرة لـــدى صـــانعى القرارات، بالإضافة إلى "كيف" هذه المعلومات.

والتربية- سواءً منحتها المدرسة أم كانت من فعل مؤسسات تربوية لا نظاميـــة- هى عملية غايتها تيسير أشكال التعلم المعـــرفى، والعـــاطفى، والنفســـى- حركـــى، والاجتماعى لفرد أو جماعة[٧٦]. ولتحقيق أهداف هذه العملية فى جوانبها المتعددة يلزم توافر معلومات ضرورية لدى مسئولى التربية فى أى مجتمع، وهذه المعلومات الضرورية ينبغى أن تتعلق بـــ "كم" ، و "كيف" التعليم الواجب تقديمه وتأمينه لأفراد المجتمـــع. ومن أجل جمع معلومات ضرورية ومفيدة حول "كم" ، و"كيف" هذا التعليم لابد أولاً أن نسلم بأن القرارات التربوية الفعالة فى هذا المجال ينبغى أن تتخذ على مســـتويات تنظيمية مختلفة، وينبغى توفير منظومة للمعلومات الضرورية فى اتخاذ القرارات بالتربيـــة الفعالة.

وقد أصبحت صناعة القرار التربوى مجالاً تقنياً عالياً فى المجتمعـــات الإنســـانية. ويتناول القرار التربوى فى أى مجتمع- فى العادة- قضايا رئيسية فى شتى مناحى التربية

والتعليم. ومن ضمن هذه القضايا الرئيسية ما يتعلق بخصائص "التكميم التعليمى"، أى أعمال التكميم التى تقابل قضايا أعداد التلاميذ والمدرسين، والعاملين فى مجالى التربية والتعليم، إلى جانب دراسة حجم المنشآت والمعدات التى تحتاجها النظم التعليمية فى أى وقت، وبتوزيعها الجغرافى على سائر المناطق والولايات. ويتناول القرار التربوى أيضاً قضايا ترتبط بخصائص "كيف" التعليم، أى نوعيته اللازمة لإنماء أفراد المجتمع بصورة متوازنة متكاملة فى جميع نواحى النمو الإنسانى.

وتعتبر "صناعة القرار" من العمليات الرئيسة فى أى عمل إدارى، ومن ثم نالت اهتمام الكثيرين من رجال علم النفس وعلم الاجتماع والإنثروبولوجيا. وفى محاولة للتعرف على العوامل والمتغيرات المتفاعلة والمواتية لاتخاذ القرار، سواء أكانت هذه العوامل شخصية أو اجتماعية أو حضارية، فقد ظهرت الكتابات التى تناولت الظاهرة تحت مسمى "صنع" و"اتخاذ القرار" ، باعتبارهما يحتويان عمليات متداخلة[٧٧]. هذا والاعتقاد السائد فى الوقت الحالى أن عملية صناعة القرار من الأمور الحيوية والهامة فى نجاح الإدارة، فالإدارى فى أى موقع يحتاج إلى عملية منظمة فى صناعة أى قرار.

وفى مجال "صناعة" القرار التربوى تعددت آراء الكتاب والباحثين فى مجال التربية وعلم النفس حول مفهوم وخصائص القرار التربوى الفعال وسماته، ويتوقف ذلك- إلى حد بعيد- على مدى إدراك هذا المفهوم، ومدى مشاركة الأفراد فيه، فقد ينظر البعض إلى عملية اتخاذ القرارات التربوية على أنها عملية مشاركة فيما بين أفراد العملية التعليمية، أو على أنها عملية استئثار برأى فردى، أو على أنها اختيار البديل الذى يحقق أقصى إنتاجية فى الموقف التعليمى، أو أنها محاولة إدارية لتحقيق هدف تربوى محدد.

وقد اختلفت الآراء حول مفهوم القرار وسماته، بينما اتفقت آراء الباحثين حول أهمية صنع أو "صناعة" القرار، فيرى (دركر)(*Drucker*)[٧٨] أن العمل الذى يؤديه المديرون- مهما كانت طبيعته- يتم من خلال عملية "صناعة" القرارات، والتى

تتم يومياً بشكل عادى لدرجة أن المديرين لا يشعرون بها ولا بأهميتها، وأن إدارة أى منظمة أو مؤسسة لا تعدو كونها عملية "صناعة" للقرارات.

ولعل هذا المعنى ما أكده (سيمون) *(Simon)*[٧٩] الـذى اعتـبر أن عمليـة "صناعة" القرارات عملية مماثلة لعملية الإدارة، فيرى (سيمون) أن صنع القرارات هو قلب الإدارة، وأن مفاهيم "صناعة" القرار يجب أن تكون مستمدة من منطق الاختيار الإنسانى.

ويرى (هاريسون) *(Harrision)*[٨٠] أن عملية "صناعة" القرارات هى عمليـة إصدار حكم معين عما يجب أن يفعله الفرد فى موقف معين، وذلك بغرض الفحـص الدقيق للبدائل المطروحة بغرض اتباع إحداها.

وينظر البعض إلى "صناعة القرار" على أنها ذلك العمل أو المفهوم الشامل الذى يحتوى على أكثر من مرحلة أو خطوة، للوصول إلى قرار معين. و "صناعة" القـرار ليست مرحلة من مراحل تكوين القرار، وإنما هى فى الواقع صفة تطلق على جميـع المراحل التى يمر بها القرار[٨١]. أما عملية اتخاذ القرار فهى ذلك الجزء الهام من مراحل "صناعة" القرار، وإحدى وظائفه الرئيسة، وليست مرادفة لعملية "صناعة" القـرار. ومرحلة اتخاذ القرار هى خلاصة ما يتوصل إليه صانعو القرار[٨٢].

ويرى البعض أيضاً أن عملية "اتخاذ القرار" تعتبر عملاً ذهنياً لاختيار بديل مـن بين مجموعة البدائل، وهى عملية مفاضلة واختيار من بين مجموعة من البدائل لتحقيـق أهداف محددة[٨٣].

ويرى (البانيز) *(Albanese)*[٨٤] أن "صناعة" القرار تعتبر عملية اختيار من بين مجموعة من البدائل يقوم بها هؤلاء المسئولون عن الأنشطة المكونة لوظائف الأطـراف المشاركة فى العمل.

أما (عمرو غنايم) فيعرف عملية "صناعة" القرار بأنها تعنى الاختيار القائم علـى

أسس موضوعية لبديل واحد من بين بديلين مختلفين أو أكثر. ويكون القرار هو البت أو التحديد لما يجب أو لا يجب أن يتم، وذلك لإنهاء وضع معين، وبصورة نهائية، للحصول على نتيجة ملموسة لحل المشكلة موضع القرار(٨٥).

وفى ضوء ما سبق يمكن القول بأن "صناعة القرار" ما هى إلا منظومة متصلة بعضها ببعض وكل قرار كبير يستتبعه بالضرورة سلسلة متصلة من القرارات الصغيرة، لأن كل قرار يسبقه ويلحقه قرار إلى أن تتحقق لمنظومة "صناعة" القرار نتائجها، وهى الأهداف التى تسعى التى تحقيقها هذه المنظومة.

هذا إذا نظرنا إلى عملية "صناعة" القرار على أنها عملية إدارية فحسب. ولكن هناك آراء أخرى فى هذا المجال ترى أن عملية "صناعة" القرار تمثل الجذور الأساسية لعمليات حل المشكلات، ورسم السياسات، والاستراتيجيات، والخطط، وتعمل فى ضوء هذه الإشكاليات(٨٦). وعملية "صناعة القرار" مستمرة، تنتهى بإصدار أو اتخاذ القرار، والقرارات تتخذ دائماً فى إطار القيود والعوامل والمؤثرات التى منها ما هو نفسى، وما هو اجتماعى، بالإضافة إلى العوامل الحضارية والثقافية، وأن "صناعة القرار تتأثر بهذه العوامل. لذا فإن عملية "صناعة القرار أصبحت من أعقد العمليات، لأن تحديد المشكلات وإيضاحها يحتاج إلى ربطها بغيرها من المشكلات والقرارات السابقة(٨٧).

وينبغى الإشارة إلى أن "صناعة القرار" فى ظل العلاقات الإنسانية لم تعد قاصرة على أولئك الذين يشغلون المناصب الإدارية العليا فى المنظمات، بل أصبح فى مقدور الأفراد المشاركة فى تحديد الأهداف، وفى رسم البرامج، وفى وضع السياسات، وأن المسئولية بعد أن كانت تتركز فى قمة التنظيم أصبح من الممكن فى ظل هذه الرؤية المشاركة فيها وتحمل تبعاتها. كما أن عملية اتخاذ القرارات لم تعد قاصرة على المديرين وحدهم، بل أصبح من المعمول به إشراك كل من يتأثر بهذه القرارات من قريب أو من بعيد(٨٨).

ولابد من توافر ثلاثة شروط رئيسه فى "صناعة" القرار، وهى: وجود مشكلة تتطلب "صناعة القرار"، وأن يكون هناك أكثر من بديل أمام متخذى القرار، والحرية الشخصية فى اختيار أحد البدائل. ولكن مما يلاحظ أن شرط وجود مشكلة لاتخاذ القرار يعنى أن القرارات فى جملتها علاجية، ولاحقة على وجود مشكلة، على حين أن الأمر الآن أصبح يتطلب أكثر من ذى قبل أن تتجه القرارات نحو الاهتمام بالجانب الوقائى أيضاً، بمعنى أن تطوير الواقع واستشراف مستقبل أفضل لا يقتضى بالضرورة وجود مشكلة بمعناها التقليدى. ويؤكد البعض فى عملية "صناعة القرار" على توافر عنصر الوعى، حيث تعرف "صناعة القرار" بأنها الاختيار الواعى من بين مجموعتين من الأفعال المتاحة على الأقل(٨٩)، ولعل هذا الوعى يعد من ضرورات اتخاذ "صناعة القرار"، باعتبار أن القرار يمثل لدى آخذه الاختيار الأفضل من بين البدائل المتاحة، ومن ثم فلابد أن يتوفر الإدراك والوعى التام بجوانب المشكلة، وما تتطلبه من معلومات.

وقد افترض عدد من أصحاب النظريات الإدارية، والمهتمين بدراسة السلوك الإنسانى فى الهيئات والمنظمات أن أى جماعة متفاعلة تتخذ قرارات أكثر فعالية من تلك التى تتخذها مجموعة من الأفراد منفصلين، وذلك لعدة أسباب أهمها أن أفكار ومعلومات مجموعة من الأشخاص أكثر من مجموعة أفكار ومعلومات شخص واحد، ومن البديهى أن تعدد الأفكار، وكثرة المعلومات تسهم فى تحديد المشكلة بدقة، وتستطيع تقييم بدائل الحلول المتاحة، وتؤدى مشاركة أفراد المجموعة فى "صناعة" القرار إلى زيادة التزام الأفراد بتنفيذ القرار وحماسهم لهذا التنفيذ. ويتمكن الأفراد عادة من خلال "صناعة" القرار بواسطة مجموعة من الأفراد من فهم أكثر للمشكلة ومبررات اتخاذ القرار بالصورة التى اتخذ بها، وتفهمهم لبرنامج تنفيذه، وبالتالى إلى تيسير التنفيذ الفعال للقرار والتطبيق المرن له(٩٠).

يضاف إلى ما سبق أنه ومن خلال مشاركة الأفراد فى اتخاذ القرارات، يشعر الفرد بإشباع حاجاته للانتماء، وزيادة درجة رضاه الوظيفى، وأنه عضو فعال فى مجموعة مهمة، ويدرب الفرد على الاتصال الفعال داخل المجموعات. كما تمكن مشاركة أفراد المجموعة فى اتخاذ القرارات من زيادة فرص التعاون بين الأفراد لحل المشكلات المشتركة، وزيادة الفهم المتبادل، وتيسير فرص التنسيق بينهم، وكذلك تنمية وتقوية روح الفريق. ويؤدى اتخاذ القرار بشكل جماعى إلى إشباع الحاجات العليا للأفراد، والتى تتمثل فى الاستقلال، والشعور بالذاتية والإنجاز، ويجعل العمل أكثر إثارة وإشباعاً[٩١]. كما أن المشاركة فى تحديد الأهداف، وفى رسم السياسات، وفى تخطيط البرامج، وفى "صناعة " القرارات المتصلة بكل الجوانب الإدارية والفنية، وتنفيذها، تؤدى إلى نجاح العمل وانتظامه[٩٢].

ويمكن تحديد السمات الهامة فى عملية "صناعة القرار" فى عدة محاور منها[٩٣]:

- أن عملية "صناعة القرار" تتسم بالشمولية، إذ تمثل الأداة الرئيسة التى يستخدمها المديرون فى إدارة المهام الرئيسة فى مواقع العمل، وفى هذا الإطار فإن عملية "صناعة القرار" لا تقتصر على مستوى إدارى دون مستوى آخر، بل أنها تنتشر فى جميع المستويات الإدارية، وتتواجد فى كل جزء منها. كما أنها تتعامل مع كل "إشكالية" محتملة متعلقة بالمنظمة، أو العاملين فيها أو المتعاملين معها، أو حتى البيئة الخارجية المحيطة بها.
- أن الصفة المميزة فى "صناعة القرار" هى وجود بديلين أو أكثر أمام متخذى القرار حتى يمكن المفاضلة، واختيار البديل المناسب، ويعنى ذلك أن وجود بديل واحد فقط لا يجعل المدير فى موقف "صناعة" القرار.
- أن هناك فرقاً بين "صناعة" القرار، و "اتخاذ" القرار، فعملية "صناعة" القرار تعنى فى حد ذاتها ذلك العمل أو المفهوم الشامل الذى يحتوى على أكثر من مرحلة أو خطوة للوصول إلى قرار معين. "فصناعة" القرار ليست مرحلة من مراحل تكوين

القرار، وإنما هى فى الواقع صفه تطلق على جميع المراحل التى يمر بها القرار، ابتداءً من تحديد المشكلة، وانتهاءً بحلها ومعالجتها بشكل أو بآخر. أما عملية "اتخاذ" القرار فهى ذلك الجزء الهام من مراحل "صناعة القرار"، ومرحلة "اتخاذ" القرار هى خلاصة ما يتوصل إليه صانعو القرارات من اختيارات مطروحة، كما أن عملية "اتخاذ القرار" ترتبط أساساً بالمعايير، فجميع القرارات تتخذ وفى ذهن متخذها بعض المعايير، ويتأثر اختيار البديل- إلى حد كبير- بالمعايير المستخدمة ومدى توافر المعلومات اللازمة لها.

- أن عملية "صناعة" القرار تمر بمجموعة من الخطوات المتتابعة والمتشابكة والتى يمكن ترتيبها منطقياً فى المراحل التالية[٩٤].

تحديد المشكلة:

يعتبر تحديد المشكلة أهم خطوة فى "صناعة القرار". والتحديد الدقيق للمشكلة هو بداية الحل، والتشخيص الخاطئ لها سوف يقود إلى اتخاذ قرار خاطئ مهما كانت درجة الدقة والوضوح فى تنفيذ الخطوات التالية. وتحديد المشكلة يتطلب قدراً كبيراً من الخبرة والمهارة، كما أنها تستند إلى المقدرة العلمية لمتخذ القرار سواءً فى مجال استيعابه لأصول البحث والتفكير، أو لمعرفته بالأصول العلمية لميدان التطبيق الذى تقع المشكلة فى دائرته. وتحديد المشكلة يتطلب صياغتها فى نهاية الأمر فى عبارات واضحة ودقيقة المعانى، والتأكد من وجود علاقة وثيقة بين المشكلة- كما صيغت- وبين الموقف بظواهره المختلفة، وبذلك نعرف لماذا تحل المشكلة؟، بالإضافة إلى التأكد من أن المشكلة قابلة للحل قبل الانتقال للخطوة التالية.

جمع المعلومات والبيانات:

وتعتبر هذه المرحلة هى الدعامة الرئيسة التى تبنى عليها "صناعة" القرارات، فالمعلومات هى مادة العمل الإدارى، لذلك فهى تحتاج إلى تخطيط وإعداد قبل البدء فيها، بهدف أن تتحدد أولاً طبيعة المعلومات الضرورية فى صناعة القرار، وكذلك

المصادر التى تستقى منها هذه المعلومات، والوسائل التى يستحسن استخدامها فى جمع المعلومات، والأساليب التى يتم بها تنظيم هذه المعلومات وتنسيقها وتبويبها.

دراسة الحقائق وتحليل المشكلة:

قبل البدء فى إنجاز هذه الخطوة لابد أولاً من التأكد من أن البيانات والمعلومات المستخدمة فى معالجة المشكلة و "صناعة" القرار فى مواجهتها- كلها أو بعضها- يمكن الاعتماد عليها، أم أنها مجرد آراء تنقصها البراهين القاطعة. كما ينبغى التأكد مما إذا كانت المصادر التى أمكن الحصول منها على هذه البيانات والمعلومات مصادر أمينة يمكن الاعتماد عليها أم أنها مصادر غير موثوق بها؟، هذا وتحليل المعلومات المتجمعة يعنى تناول هذه المعلومات بطريقة يتسلسل فيها التفكير، وتظهر فيها العلاقة بين جوانب المشكلة بوضوح.

تحديد بدائل الحلول:

بعد تحديد المشكلة، وجمع المعلومات، ودراسة الحقائق، وتحليل المشكلة، فإن الخطوة التالية هى التعرف على البدائل الممكنة لحل "المشكلة المعروضة". ويشترط فى هذا المقام وجود بديلين على الأقل، حتى يتم التمكن من اختيار أحدهما، فالاختيار من البدائل هو أساس "صناعة" القرار، ومتخذ القرار- فى هذه المرحلة- يحصر كافة البدائل فى شكل قائمة، كما أنه وفى هذه القائمة تتم دراسة جميع البدائل الممكنة حتى تلك التى تبدو من الوهلة الأولى أنها عديمة الجدوى، إذ قد يتضح فيما بعد عكس ذلك. ومن المهم أنه يراجع هذه القائمة أو التعديل فيها نتيجة لمشاركة الآخرين فى المناقشة. ولعل أهم ما تسفر عنه مشاركة الآخرين ومناقشاتهم ليس فقط إسقاط أو إضافة بدائل، وإنما إدخال تعديل على ترتيب البدائل فى القائمة حسب أهميتها النسبية.

ويعنى تحديد بدائل الحلول أيضاً دراسة المزايا والعيوب المختلفة التى يتضمنها كل بديل، والآثار السلبية والإيجابية له على المدى القصير والطويل، ومدى مساهمته

فى تحقيق الحل الكامل للمشكلة، ويتم تحليل وتقييم البدائل فى ضوء المعلومات المتاحة عن كل بديل، وفى ضوء بعض العوامل والسمات المستخدمة للتفضيل بين البدائـــل، والتى تعبر عن الأهداف المطلوب تحقيقها، وتحليل بدائل الحلول قد يعتمد كلية علـــى المجهود الفردى لصانع القرار، أو قد يتطلب مجهوداً جماعياً وخبرات متنوعة.

تنفيذ القرار ومتابعة التنفيذ:

وهذا يعنى بدء العمل فى تنفيذ القرار المتخذ فى ضوء الخطـــوات الموضوعـــة، ويحدد تنفيذ القرار مدى فعاليته وقابليته للتطبيق العملى، ومن ناحية أخرى فإن تنفيذ القرار لن يؤدى إلى تحقيق الأهداف المرغوبة ما لم تتم عمليات المراقبة والمتابعة للتأكد من أن التنفيذ يتم طبقاً للقرار، ويتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا مـــا حـــدث انحراف عن التنفيذ.

تقييم القرار:

وأخيراً، فإنه من المهم أن تعرف الإدارة "ردود الأفعال" تجاه قراراتها المتخـــذة صورة مستمرة، وذلك بإمدادها المستمر بالمعلومات التى توضح لها آثـــار تصرفاتهـــا ونتائجها. ومن ناحية أخرى فإن المعلومات المرتدة تعد بالنسبة للإدارة بمثابة طريقـــة للتعلم وتغيير السلوك. ويمكن الحكم على فعالية القرار من مدى مساهمة القـــرار فى تحقيق الأهداف المرغوبة، ومدى تكافؤ نتائج وعوائد القرار مع ما يبذل فيه من موارد بشرية ومالية، وطبيعة المشكلات والصعوبات التى واجهته.

وهكذا، فإن "صناعة القرار" من العمليات المتشابكة والمعقدة، والتى يتوقـــف نجاحها وفعاليتها على العديد من العوامل المحيطة بها. ومن بين هذه العوامـــل طبيعـــة الموقف أو المشكلة، وتعدد وتنوع أهداف القرار، وظروف اتخاذ القـــرار، وعنصـــر الزمن، وظروف التنظيم، والمنفعة الشخصية لمتخذى القرار، والبيئة المحيطـــة باتخـــاذ القرار، إلى جانب المعلومات الضرورية اللازمة فى "صناعة القرار".

ولتحقيق الفعالية الكافية فى "صناعة" القرار يجب الالتزام بتوافر شراكة بين كافة الأطراف إلى جانب الالتزام بتوفير المعلومات الضرورية عند مختلف مستويات اتخاذ القرار.

فشراكة كافة الأطراف تسهم فى اتخاذ قرارات أكثر فعالية من تلك التى يتخذها مستوى بعينه بعيداً عن مشاركة كافة المستويات، وفى هذا الصدد يجب توافر معلومات كافية عند متخذى القرار.

ولكن ما أوجه الاستفادة من مفاهيم وسمات القرار بصفة عامة فى "صناعة" القرار التربوى الفعال فى مجال التربية والتعليم بصفة خاصة؟. هذا ما سنعرض له فى السطور التالية:

فعالية القرار التربوى:

من استعراض سمات القرار وفعاليته، أمكن استخلاص أن عنصر الشراكة يلعب دوراً هاماً فى "صناعة" القرار. وتطبيقاً لمبدأ الشراكة فى "صناعة" القرار، وانطلاقاً من هذا الإدراك الواعى، وشعوراً بأهمية وخطورة الدور الذى يقوم به المربون فى العملية التعليمية، ظهرت عدة كتابات ودراسات ميدانية، تناولت العلاقات القائمة فى المؤسسات التربوية، وكيفية إدارة هذه المؤسسات، والعاملين فيها، والأدوار التى يستطيع المربون القيام بها فى إدارة مؤسساتهم، وقد بينت هذه الدراسات أن العملية التعليمية تتحسن وتحقق أهدافها باشراك المربين فى اتخاذ القرار التربوى[٩٥].

وقيمة القرار التربوى وأهميته، تزداد بزيادة حجمه، ومستوى انتشاره على مستوى القاعدة، وهذا يقتضى شعوراً حقيقياً من جانب المشاركين بـ"إشكالية" القرار التربوى وأبعادها، وهناك ثمة تأكيد على ضرورة توافر عنصر المشاركة إزاء عملية "صناعة" القرار التربوى، ذلك أن شرط المشاركة يشير إلى إمكانية حصر أكبر "كم" ممكن من المعلومات والبيانات والبدائل المطروحة، بما يضمن الاختيار الأفضل من بين هذه البدائل[٩٦].

واشتراك أكبر عدد ممكن من العاملين فى صنع القرارات يجعل كثيراً منها مبنياً على أساس من العدالة والمنطقية، الأمر الذى يرغب الكثيرين من العاملين فى تطبيقها والسير بموجبها، وبذل المزيد من الجهد فى تحقيقها(٩٧).

ولكى تؤتى المشاركة ثمارها المرجوة، يحبذ أن يشعر المشاركون بأن ما يؤخذ من قرارات ترتبط بمصالحهم، وأن تتميز علاقات المشاركين فيما بينهم بالثقة المتبادلة، كما يجب أن يكون لديهم شعور بأن استقلالهم غير محدد. وهناك من يذهب بالمشاركة إلى حد إشراك الآباء وأولياء الأمور فيما يؤخذ بشأن أبنائهم من قرارات، وكذلك الساسة وأصحاب المواقع القيادية بالمجتمع(٩٨).

ويلاحظ أن ثمة حاجة للأخذ بنوع من التوفيق فيما بين الأساليب المركزية واللامركزية بما يضمن تدفق المعلومات، والمشاركة فى الخبرات، وتنمية روح التعاون بين المعنيين.

كما أن إشراك المربين فى رسم السياسة، وتخطيط البرامج التربوية فى "صناعة" القرار التربوى، يرفع من الروح المعنوية لهؤلاء المربين، ويشعرهم بأنهم على جانب كبير من الأهمية، وأن لهم دوراً فى القرارات التى تتخذ. أما إذا كانت السياسة التربوية ترسمها سلطة عليا خارج جدران المدرسة، فإن إدارة المدرسة الناجحة يمكنها أن تنمى الروح المعنوية للمعلمين بإحاطتهم بتلك السياسة. وحينذاك تكون لدى المربين فرصة لإجراء تعديلات وفقاً للسياسة الجديدة فى العملية التعليمية، فإحاطة المربين علماً بالمتغيرات التى تحدث فى سياسة التعليم تمكنهم من تعديل الخطط التربوية الفردية وفقاً لتلك التغيرات، وتجعل فى إمكان المربين أن يرسموا الخطط التى توضع بها السياسة الجديدة موضع التنفيذ.

وتؤدى البيانات (التى تجمع بشتى طرق جمع المعلومات) دوراً هاماً فى فعالية القرار التربوى، فالنتائج التى تتعلق ببعض الأهداف المحددة للنظام التعليمى تؤثر فى فعالية هذا القرار التربوى. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لدى استغلال البيانات المستقاة

من طرق جمع المعلومات، ينبغى التأكد من الصلاحية العلمية للطريقة التى صممت ونفذت فيها هذه الدراسات، كتلك التى أهمل أصحابها الإشارة بوضوح إلى الفئة السكانية المستهدفة، وإلى الطرائق الموضوعية فى تشكيل العينات وتفريعاتها، وإلى مراحل ووحدات تشكيل العينات ذات الدرجات المتعددة، وإلى التقنيات المستخدمة لخفض مخاطر الانحراف.

والتفاوتات الناجمة عن عدم الرد على الأسئلة إلى حدها الأدنى، وإلى حجم العينات المصممة والمعتمدة، وإلى مجال الخطأ فى تشكيل العينات، تلك الدراسات يجب أن تقابل بأكبر قدر ممكن من الحيطة والحذر، كما أن البيانات التى تجمع فى إطار نظم الامتحانات الوظيفية يمكن أن تشكل كذلك مصدراً مهماً للمعلومات، ويمكن أن تبلغ إلى المعلمين ومديرى المدارس بشكل مستويات أداء لكل سنة دراسية ممثلة من جهة، ولمجموعات المدارس التى هى فى خدمة مجتمعات ذات خصائص اجتماعية واقتصادية متشابهة تقريباً من جهة ثانية، وعندما لا يكون هناك نتائج استقصاءات أو امتحانات قد تضطر النظم التعليمية إلى أن تصمم بنفسها طرائقها الخاصة فى متابعة الأداء وتقييمه[٩٩].

وقد لخص (وهيب سمعان، ومحمد منير مرسى)[١٠٠] المهارات اللازمة لنجاح الإدارة التعليمية فى صناعة القرار التربوى الفعال إلى مهارات إدارية، والمقصود بالمهارة أداء العمل بسرعة ودقة، وهذه المهارات مكتسبة، أى يكتسبها أفراد متخذو القرار التربوى من خلال خبراتهم وتجاربهم وممارستهم، وهناك مجموعة من المهارات التى تعتبر ضرورية فى صناعة القرار التربوى الفعال مثل المهارات الابتكارية، وهى تتعلق بمدى كفاءة "صانع" القرار فى ابتكار الأفكار والإحساس بالمشكلات الفنية فى الحلول. والمهارات الابتكارية ضرورية لمساعدة "صانعى" القرارات التربوية على النجاح فى تخطيط العمل وتوجيهه وترتيب الأولويات وتوقع الأمور التى يمكن أن تحدث مستقبلاً.

وإلى جانب المهارات الابتكارية توجد المهارات الفنية والتى تتعلق بالأساليب والطرائق التى يستخدمها "صانع القرار" فى ممارسته لعمله ومعالجته للمواقف التى يصادفها. وتتطلب هذه المهارات الفنية توفر قدر ضرورى من المعلومات التى يتطلبها نجاح القرار التربوى الفعال.

والمهارات الإنسانية مهمة وضرورية فى فعالية القرار التربوى، وذلك نظراً للتنوع الكبير فيما بين الأفراد الذين يشملهم القرار التربوى.

كما أن وجود نظام فعال للاتصال فى الإدارة التربوية يعتبر أمراً هاماً فى فعالية أى قرار تربوى، ويمكن النظر إلى عملية الاتصال فى فعالية القرار التربوى من زاويتين[١٠١] هما: الاتصالات الرسمية، وهى عمليات وأساليب الاتصال التى تنقل وجهة نظر ورغبات وتعليمات المستويات العليا للإدارة التربوية إلى المستويات الأدنى، كما تنقل بالمقابل ردود فعل ومطالب واقتراحات الكوادر الإدارية والفنية فى المستويات الأدنى إلى أصحاب "صناعة" القرار فى المستويات الأعلى. والنوع الثانى من الاتصالات هو نظام الاتصالات غير الرسمية، والتى تعتبر فى كثير من الإدارات التعليمية وسيلة فعالة لتنفيذ الأعمال وتحقيق الأهداف. ويعتمد هذا النوع من الاتصالات على وجود علاقة إنسانية متطورة بين عناصر الإدارة التربوية، وبينها وبين المؤسسات والمنظمات الأخرى فى المجتمع، وبمعنى آخر، فإن هذا النوع من الاتصالات وتبادل المعلومات يعتمد على مدى تنمية العلاقات الشخصية بين عناصر الإدارات التربوية المختلفة، وبقية إدارات المجتمع التنموية.

وقد لخصت إحدى الدراسات[١٠٢] العوامل التى تساعد على فعالية القرار التربوي فى مدى التزام القرار التربوى بالأسس والقواعد التى يبنى عليها القرار، والشرح الموجز والمختصر عن الأهداف الفرعية للقرار التربوى الأصلى، وإدراك "صانعى" القرار والمامهم بالأبعاد النفسية التى قد يتركها أى قرار على نفسيات العاملين، وهذا يؤدى إلى تقبل القرار التربوى الجديد، وإلى جانب ذلك تطبيق

القرارات الهامة على مراحل، تجنباً لما ينتج عن تطبيقها دفعة واحدة من مشـــكلات ومآخذ، ووضوح محتويات القرار التربوى وصياغته فى أسلوب علمى مفهوم، وقـدرة القرار التربوى على البقاء لفترة زمنية معقولة، لأن ذلك يؤكد صحة المعلومات الـتى بنى عليها القرار وملاءمته للظروف والأوضاع المجتمعية المحيطة فيــه هــذا القــرار التربوى، إلى جانب تحديد الصلاحيات والواجبات والاختصاصات لكل مستوى مـن مستويات "صناعة" القرار التربوى الفعال.

وتجمع مدارس الفكر التنموى والتربوى- حالياً- على أن التربية هى جزء مـن كل، ونظام فرعى من نظام كلى شامل هو المجتمع بكل فئاته وهياكله، وهى بالتـالى لا تقوى وحدها على الاضطلاع بمسئولية تنشئة الأجيال(١٠٣)، إنما تحتاج إلى خارطــة طريق فى نمط شراكة مجتمعية فعالة فى دعم أهدافها وكافة أنشطتها التربوية.

وتأسيساً على ذلك، فإن فعالية القرار التربوى يجب أن تأخذ فى اعتبارهـــا أن مسئولية التربية مشتركة، وأن كثيراً من جوانبها يرتبط بأرض الواقع، ومن ثم يجب أن يكون القرار التربوى واقعياً وقابلاً للتطبيق، ويجب أن يهتم القرار الـتربوى بـدور المدرسة، وأن يصل إلى تصور عما يوجد من قصور فى عناصر البيئة المدرسية، ومـدى ملاءمتها لتحقيق الأهداف التربوية من حيث المناهج، والمعلم، والأبنيـــة المدرســية، ونظم الإدارة المدرسية.

كما أن تعدد مصادر المعلومات، وزيادة حجمها إلى حد الانفجار المعرفى أحياناً، مع التطور التقنى الذى أتاح لها سهولة الجمع، وسرعة التدفق والانتشار، قد وضــع الناس أمام وسائط جديدة، مؤثرة وفعالة، فى عملية التعليم والتثقيف. فالاختصاصيون والعاملون فيها أقدر- ولا شك- على تقديم حصيلة خبراتهم المباشرة بفضل ما يتوافر لهم من خبرات ومهارات وإمكانات، وهو الأمر الذى يدفع هؤلاء إلى الإســهام فى الأنشطة التربوية والثقافية، بجانب نشاطهم الإنتاجى فى مؤسساتهم(١٠٤). ولا شك أن العملية التعليمية فى أشد الاحتياج إلى قرارات تربوية فعالة فى مواجهة هذه المتغيرات.

ويشارك القرار التربوى فى التخطيط للأنشطة التعليمية، فيعمل "القرار التربوى" على توفير المواد المتنوعة، والمثيرة للاهتمام، والقابلة للاستعمال، ويمكن للقرار التربوى توفير فرص المشاركة فى الأنشطة التعليمية، وتشجيع الطلاب على ممارسة هذه الأنشطة، واكتساب المتعة من خبراتهم. وفعالية القرار التربوى فى هذا المجال يتطلب التخطيط السليم للأنشطة، وإبراز الدور الفعال للمشرف التربوى على هذه الأنشطة التعليمية بحيث يهيئ جواً مناسباً لممارسة هذه الأنشطة بحرية[١٠٥].

وتعد العلاقات الإنسانية فى صياغة القرار التربوى من الأمور بالغة الأهمية لتحقيق الانجازات التربوية المهمة. والثقة المتبادلة بين كافة أفراد "صانعى" القرار التربوى ينبغى أن تسود فى ظل العمل التربوى. وهكذا فإن إنماء الثقة بين أفراد "صانعى" القرار التربوى تعتبر من المهارات اللازمة فى فعالية القرار التربوى وقد قدمت إحدى الدراسات لجوانب الثقة التى ينبغى توافرها فيما بين الأفراد المتعاونين فى "صناعة" القرار التربوى فى عناصر المشاركة والمشاطرة فى الأحداث الشخصية، كالأمور الأسرية، والمشاعر، وقابلية تحمل الخطأ والمدى المتوقع لقدرة المسئول على تحمل الخطأ، ذلك أن الخطأ من طبيعة البشر، إلى جانب عنصر الاخلاص والالتزام بالأهداف الثابتة للتنظيم وقادته، وقبول الآخرين فى تزويد المعلومات وصنع القرار، والتقدير أى الرغبة فى تبادل الأفكار والمثل مع الآخرين، والدراية أى تحسس حاجات الآخرين، والاتصال والوضوح فى التواصل مع الآخرين شفوياً أو كتابياً، والانفتاح والرغبة فى استقصاء خبرات جديدة، والاستقامة وتحاشى الخداع[١٠٦].

وتمثل عملية الاتصال أحد العناصر الرئيسة فى التفاعل الإنسانى، وعن طريق أنظمة الاتصالات الجيدة تفاعلت الجماعات والمنشآت مع بعضها البعض، واستطاعت احراز تقدم ملموس فى نمو المجتمعات، وفى الوقت نفسه كانت أنظمة الاتصال السيئة السبب فى نشوء الكثير من المشكلات فى المجتمعات الإنسانية[١٠٧].

وأهمية الاتصال والتواصل تظهر فى مدى فعالية القرار التربوى، فوجود اتصال

سليم وفعال ضرورة ملحة فى فعالية القرار التربوى والاستفادة من جميع جوانبه، لأن الجهات الموكل إليها تنفيذ القرار التربوى تستطيع القيام بتحليل المواقف أو الإشكالية التربوية بشكل سليم، كما تستطيع وضع حل أو حلول بديلة ملائمة ومناسبة لذلك الموقف أو تلك الإشكالية من كافة الجوانب، مع حساب كل التوقعات والنتائج المترتبة على ذلك الحل. وقد يفشل كل ذلك إذا وجد هناك خطأ فى عمليات التواصل والاتصال بين كافة المعنيين بالقرار التربوى، فتبادل المعلومات من خلال اتصالات جيدة بين أطراف العملية التعليمية يسهم فى فعالية القرار التربوى.

وتلعب المشاركة الشعبية دوراً هاماً فى فعالية القرار التربوى، وتتجلى أهمية المشاركة الشعبية- كما يتصورها (ضياء الدين زاهر) فى مقاله: تأملات فى مسألة المشاركة الشعبية فى التعليم[١٠٨]، فى كونها التعبير الصادق عن حق إنسانى أكدته وتؤكده كافة المواثيق والدساتير الدولية المتصلة بحقوق الإنسان، والتى تؤكد على أن للإنسان الحق الكامل فى المشاركة فى قضايا مجتمعه عن طريق إبداء الرأى، أو تقديم المعونة للآخرين، أو الاشتراك فى إدارة الشئون العامة لبلاده بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، منظمة، أو حرة، وكذا حقه فى أن يشارك بحرية فى الحركة الثقافية لمجتمعه.

فالمشاركة أذن- كمبدأ إنسانى وديمقراطى- تعطى للإنسان الحق فى إخضاع كافة المسائل والموضوعات التى تؤثر فى حياته وحياة جماعته ومجتمعه للمناقشة وإبداء الرأى. وقد يصبح من المستحيل الفصل بين المشاركة الشعبية، وكافة جوانب العملية التعليمية باعتبار الأولى هدفاً وشرطاً للثانية فى آن واحد. فالعملية التعليمية لا تصبح فعالة إلا بقدر ما يشعر الشعب بالحاجة إليها لمواجهة المطالب الجوهرية، وإشباع الحاجة إلى المشاركة فى صنع وإصدار القرارات المؤثرة فى حياته وتشكيل مستقبله.

ولاحداث الفعالية فى القرار التربوى اقترح هذا المقال التوسع فى الاتجاه نحو اللامركزية، على نحو يضمن توزيع سلطات اتخاذ القرار، وتفويضها إلى مستويات أدنى حتى تصل إلى أصغر تشكيل إدارى (المدرسة) وربما يسمح "للمحليات" بحرية

التصرف فى الأموال التى تخصص لها وفق حاجتها، والمشاركة الفعليـــة فى تصريــف شئونها التعليمية، وبالتالى المشاركة الفعلية للجماهير فى فعالية القـــرار الـــتربوى فى المجتمع.

وقد تساهم التنمية الإدارية للقيادات التربوية بكافة مستوياتها فى فعالية القـــرار التربوى، وانتقاء وتعيين العناصر التى تتميز بالكفاءة فى الإدارة التعليمية، وإعدادهـــا علمياً راقياً، على نحو يتناسب مع طبيعة مقتضيات الإدارة الحديثة، يسهم حتمـــاً فى فعالية أى قرار تربوى سواء من حيث رسم سياساته واستراتيجياته، أو تنفيذ خططـــه بدءاً من مرحلة صناعته وحتى مراحل تنفيذه.

وقد نادى (ضياء الدين زاهر) فى هذا المجال[١٠٩] بتطوير جذرى وشامل لبرامج التدريب الحالية للعاملين فى الإدارة التربوية والتعليمية بما يضمن زيـــادة أكيـــدة فى فعاليتها، وبما يتيح لهؤلاء العاملين برامج للتنمية المستمرة مصاحبة لكل تطور وتغـــير يطرأ على النظام التعليمى والإدارى، وهناك الدعوة إلى التوسع فى إنشاء مراكز لنظم المعلومات التربوية، وعلى امتداد كافة قطاعات التعليم لمساعدة الإدارة التربويـــة– على كافة المستويات– فى رؤية واقع العملية التعليمية والمعاونة على توضيح أبعـــاد المواقف الإدارية بغية اتخاذ القرارات التربوية الفعالة، وإعـــادة النظـــر فى القوانـــين والتشريعات القانونية والإدارية والمالية التى تسيطر على النظام التعليمى، والـــتى لا تتناسب مع طبيعة المتغيرات والتحولات التى أصابت كل قطاعات المجتمع، بغية إزالـــة العوائق أمام صانعى القرار التربوى، وتوجيه، وفتح مسارات الحركة أمامه، علـــى أن يكون ذلك مصحوباً بإعادة تحديد وتوصيف الأدوار والمسئوليات الإدارية المختلفة.

ومن استعراض مفهوم القرار، وسمات ومراحل صناعته، يمكن الخروج بنتـــائج مؤداها أن "صناعة" القرار بصفة عامة و"صناعة" القرار التربوى بصفة خاصة تكمـــن قيمته وأهميته فى ضوء توافر عدة شروط منها: توافر عنصر المشاركة، واستقلالية مـــن يشارك فى صناعة" القرار" التربوى، والتوفيق بين الأساليب المركزية واللامركزيـــة فى

جمع المعلومات الضرورية فى "صناعة" هذا القرار. كما أن "صناعة" القرار التربوى الفعال لا تخضع لخطوات محددة بعينها، بل يمكن أن تتم فى ضوء عدة فرضيات[١١٠]، هى:

الفرضية الأولى:

تتضمن عملية "صناعة" القرار التربوى الفعال خمس خطوات رئيسه هى:

١- إدراك وتحديد المشكلة التربوية أو الإشكالية التعليمية.

٢- تحليل الصعوبات فى الموقف التربوى أو التعليمى الحالى.

٣- بناء وإقامة المحكات والمعايير العلمية الكافية لحل هذه الصعوبات.

٤- التفكير فى إقامة خطة تنفيذية وفق احتمالات معينة من البدائل، وإتاحة المجال للاختيار والاستدلال بنتائج محتملة لكل بديل من هذه البدائل، وإتاحة الفرصة لاختيار أفضل بديل للعمل والتنفيذ.

٥- البدء فى خطة التنفيذ.

ويجب أن تخدم هذه الخطوات بعضها البعض، ويجب أيضاً أن تكون هذه الخطوات ذات طبيعة دائرية ومتداخلة بحيث يمكن أن تسبق خطوة خطوة أخرى أو تلاحقها، وهذا أمر هام فى "صناعة" القرار التربوى الفعال فى مجال التربية والتعليم فى الوطن العربى.

الفرضية الثانية:

أن "صناعة" القرار التربوى الفعال تتم بواسطة فرد أو جماعة أو من خلال التعاون بينهما، فصناعة القرار التربوى عبارة عن وجوه متداخلة من أوجه التعاون بين كافة العاملين فى مجال التربية والتعليم. والمهم فى هذا أن عوامل التعاون يجب أن تتميز بالعديد من الخصائص منها: الاستمرارية، وتفردها بالنواحى الأخلاقية، وأن تستعد لمواجهة التحديات، وأن تنشد النمو والتقدم فى مجال التربية والتعليم.

الفرضية الثالثة:

أن العاملين فى الحقل التربوى لا يستطيعون- أحياناً- صنع قرارات تربوية فعالة لأن أوجه التربية والتعليم معقدة ومتداخلة الإشكاليات، ومن ثم فإن معظم القرارات التربوية تكون مهتمة باختيار فرص من بين عدة بدائل، وقد يكون ذلك نسبياً، ولا يتم اختيار أحسن البدائل وأكثرها فائدة فى مجال التربية والتعليم لأسباب مجتمعية، فالمسئول يبحث عن "أفضل" البدائل بالدرجة الكافية التى ترضى العالم الخارجى، ولا يبحث عن "أحسن" البدائل التى تحقق فعالية التربية والتعليم.

الفرضية الرابعة:

تتم "صناعة" القرار التربوى الفعال من وضع "افقى"، ويتم مد العاملين فى مجال التربية والتعليم بهذا القرار التربوى، وحجة هذه الفرضية أن هؤلاء العاملين لا يستطيعون أن يتخذوا قرارات تربوية فعالة، فمسئوليات "الرئيس" هى تحديد الغايات المتعلقة بمناحى التربية والتعليم، ومسئوليات المرؤوسين تنحصر فى تحديد أفضل الوسائل لتحقيق هذه الغايات. وهذه الوسائل يجب أن تكون فى إطار اللوائح والإجراءات التنظيمية والبدائل والخيارات المطروحة، ويجب أن يكون هذا القرار التربوى محاطاً بقيم وبدائل وخيارات معدة سلفاً من قبل الهيئة صاحبة هذا القرار.

الفرضية الخامسة:

إن "صناعة" القرار التربوى الفعال يجب النظر إليها على أنها نمط من أنماط العمل فى مهام المناهج وطرق التدريس، والمبانى، والتجهيزات، وشئون الطلاب، والتقويم، والتوجيه، والشئون المالية والإدارية... الخ. ومن ثم فإن "صناعة" القرار التربوى الفعال تشمل كافة الأمور التعليمية، ولا يمكن لطرف أن يستأثر بها دون كافة أطراف العملية التعليمية.

ومن تحليل هذه الفرضيات الخمسة فى مجال "صناعة" القرار التربوى الفعال، يمكن القول بأن القرار التربوى يجب أن يرتكز على شراكة فعالة بين مستويات

متعددة، منها مستوى المعلمين وأولياء الأمور، ومستوى مديرى المدارس، ومستوى الإدارات المحلية، ومستوى السلطات الوطنية. هذا إذا أردنا الفعالية التامة فى صناعة القرار التربوى.

وهنا، نوجه الدعوة إلى استخدام (حلقة) "صناعة" القرار التربوى بحيث تشمل هذه الحلقة عدة خطوات وتتميز بعدة سمات منها: تحديد المشكلة المراد دراستها، والمشاركة فى صناعة القرار التربوى الفعال من كافة المشاركين فى العملية التعليمية، وأن يتم الاختيار الواعى لأفضل آراء المشاركين، فيجب أولاً تحديد المشكلة التربوية المطلوب قرار تربوى بشأنها، ثم تحديد البدائل، والاستدلال بالتتابع لكل بديل، وأخيراً اختيار "أحسن" هذه البدائل، ويتم اختيار هذا "الأحسن" بعد إتاحة الفرصة الكافية للمشاركة فى إبداء جميع الآراء.

وبهذا يُنظر إلى "صناعة" القرار التربوى الفعال كمجموعة من العمليات المتشابكة التى تتكامل فيما بينها داخل المنظومة التعليمية، وبينها وبين نفسها، لتحقيق الفعالية المطلوبة والمنشودة من العملية التربوية، وبهذا فإن كلا من المعلمين وأولياء الأمور، ومديرى المدارس، والعاملين بالمناطق المحلية، وبالمناطق المركزية، يعتبرون حلقات دائرية متفاعلة فيما بينها، ومتعاونة، من أجل تهيئة أفضل الظروف لتحقيق الأهداف التربوية والاجتماعية التى وضعت من أجلها.

"وصناعة" القرار التربوى الفعال تعتمد على أدوار المعلمين فيها، فالمعلم فى مدرسته ربما يكون رأيه ضرورياً فى فعالية القرار التربوى، أيضاً الموجهون والعاملون بالمناطق المحلية، لهم دور فعال فى "صناعة" القرار التربوى، فمن خلال المتابعة الميدانية لأعمال المعلمين، ومن خلال رؤيتهم للواقع الميدانى يمكن إبداء الآراء فى أى قرار تربوى.

وحيث إنه لا يمكن وضع حد فاصل بين المدرسة والمجتمع، وأن المجتمع يتكون من أفراد تميزهم نظم وتقاليد مشتركة، فإن أولياء الأمور مدعوون للمشاركة فى

"صناعة" القرار التربوى الفعال، كما أن التعاون بين الآباء وأولياء الأمور والمعلمين يلعب دوراً إيجابياً فى "صناعة" القرار التربوى الفعال، وبهذا يحمل كل من البيت والمدرسة نصيباً فى فعالية القرار التربوى.

فالمدرسة مجتمع صغير، وفيها مستويات قيادية متدرجة، من مجلس الآباء بالمدرسة الذى يضم بعض الأهالى مع بعض العاملين بالمدرسة، ومجلس إدارة المدرسة الذى يضم مدير المدرسة والناظر ومعاونين من المشرفين، وجمعيات الآباء والمعلمين والجماعات المدرسية المختلفة للطلاب كجماعات النشاط والفرق الرياضية، ومجالس الاتحادات الطلابية(١١١).

كما أن المدرسة مؤسسة تربوية رسمية مقننة، وهى مجتمع صغير بتركيبة بشرية خاصة، ومهمات تنموية حاسمة لحياة الفرد والمجتمع، فالمدير المدرسى يجب أن يكون فرداً قادراً بالتوجيه على صيانة وتشغيل البناء المدرسى مادياً، وعلى ترشيد مسئوليات التعلم، وتنسيق عمليات الاتصال والتعامل اليومى للفئات المدرسية، وتشغيل المناهج والمواد والوسائل التعليمية، وتقرير كفاية التحصيل المدرسى، وإدارة القوى العاملة المدرسية، والمساهمة فى تخطيط وتوجيه الأنشطة الإضافية اللامنهجية، وتطبيق النظم والأحكام المدرسية، وتنظيم علاقات المدرسة مع الأسر والمجتمعات المحلية والدعاية لرسالة المدرسة لدى الجهات الاجتماعية(١١٢).

أيضاً النظام المدرسى أصبح مشكلة خطيرة لمعظم المعلمين فى المدرسة، ومع ازدياد خطورة مشاكل النظام، أصبح لزاماً أن يكون المعلم على درجة من الكفاءة (فى قوة شخصيته ومستوى معرفته) لضبط سلوك المتعلمين. هذا ولا يعنى الضبط أن يتمتع المتعلم بالهدوء الكامل، وعدم الحركة، وإنما يكون المتعلم قادراً على تلبية توقعات دوره كمتعلم، ملتزماً بسلوك ملائم يعبر عن متعلم متحضر(١١٣).

وبالنسبة لمدير المدرسة، فإن أهم المسئوليات الفنية له تنحصر فى رفع مستوى العملية التربوية فى مدرسته فى ضوء الجديد من المعرفة والتكنولوجيا، والإشراف على

كافة ألوان النشاط المدرسي، ووضع خطة خاصة به، والإشراف على برامج التوجيه والإرشاد للمتعلمين، وزيارة فصول المدرسة زيارات متكررة لتقويم كل من المعلمين والمتعلمين، وتوجيه العاملين بالمدرسة والتلاميذ أخلاقياً وفنياً، وتنظيم الاختبارات المدرسية، ودراسة نتائجها، بالتعاون مع أولياء الأمور، وتقديم التقارير الفنية والإدارية إلى السلطات المحلية(١١٤).

وتستطيع السلطات المحلية المشاركة وبفعالية فى القرار التربوى، وفى شئون التربية والتعليم، فهى تستطيع أن تؤثر فى "صناعة" القرار التربوى فيما يتعلق بإنشاء وتجهيز وإدارة المدارس، وكذلك فى تنفيذ المناهج والامتحانات ووسائل تقويم الطلاب، وفى القرارات التربوية فى مجال مواعيد الدراسة، والامتحانات والعطلات.. إلى غير ذلك من الأمور.

وفى هذا الصدد يشير (مصطفى متولى)(١١٥)، إلى أن مسئولى الإشراف الفنى بالسلطات المحلية لهم دور هام فى سير العمل المدرسى بطريقة فعالة، وفى التنسيق بين وظيفة المدرسة وبين أنواع النشاط التربوى الأخرى التى تمارسها باقى السلطات المحلية، وبهذا يكون الإشراف الفنى من جهة السلطات المحلية من أهم العوامل التى تساعد على نجاح العملية التربوية، وتعمل على تحقيق أهدافها، وتهتم السلطات المحلية بتحسين أدوار المعلمين وتحسين عمليتى التعليم والتعلم.

ومن أهم مسئوليات أفراد السلطة المحلية فى جوانب العملية التعليمية زيارة المعلمين فى الفصول للتأكد من مستوى أداء المعلم فى العملية التعليمية، والقيام بشرح نقاط المنهج، والمتابعة الميدانية للوقوف على حالة المدارس فى المنطقة المحلية، ومتابعة الكتب المدرسية والتأكد من توافرها، ومتابعة تنفيذ التوجيهات الوزارية والتربوية والتأكيد عليها، أى أن السلطات المحلية تحدد أهداف السياسة التعليمية واتجاهاتها العامة، إلى جانب تحديد أهداف المراحل التعليمية وخصائص الطلاب ودراسة المناهج والخطط الدراسية والأنشطة التعليمية، بما يتناغم مع توجهات السلطات الوطنية(١١٦).

وعلى المستوى الوطنى، تكمن الأهمية القصوى فى صناعة القرار التربوى فى اقتراح القوانين واللوائح والتشريعات التى تتعلق بمسائل التعليم وتتبع السلطات الوطنية مباشرة، ومن ضمن القرارات التربوية على المستوى الوطنى ما يتعلق بأى اقتراحات فى مجال تغيير المناهج الدراسية، وحقوق وتأليف الكتب الدراسية المقررة.

وهناك رؤية ترى أن المستوى الوطنى (المركزى) هو الذى يشرف على الاستثمار فى الإنسان عموماً، والسلطة المركزية هى التى تنسق بين مختلف المناطق المحلية فى هذا الاستثمار، وتضع الخطوط العريضة للسياسة التربوية، وتحدد الخطط العاجلة والآجلة، وتتابع تنفيذ هذه الخطط(١١٧).

ويمكن تلخيص دور السلطات الوطنية فى صناعة القرار التربوى فى جوانب وضع سياسة تعليمية متوازنة على مستوى المجتمع القومى باختلاف المحليات، وباختلاف نوعيات التعليم ومراحله، وتنسق السلطات الوطنية مشروعات التوسع التعليمى فى ضوء الاحتياجات المطلوبة بمختلف أنحاء المجتمع، وتحصر السلطات الوطنية التكلفة المالية اللازمة لتقديم خدمة تعليمية متوازنة فى المجتمع، وإعداد خطة البعثات الداخلية والخارجية بالتنسيق مع الدوائر المختلفة داخل السلطات الوطنية، ومع السلطات الوطنية فى المجتمعات الإنسانية الأخرى. وتعمل السلطات الوطنية على التأكد من تنفيذ المناهج الدراسية المناسبة للمجتمع وظروفه، إلى جانب تخطيط أساليب التقويم الخاصة بالتلميذ والمعلمين والتوجيه الفنى وأطراف العملية الإدارية الأخرى(١١٨).

وهكذا فإن "صناعة" القرار التربوى الفعال يمكن أن تتم فى شكل دائرى، وعلى كافة المستويات: مستوى أولياء الأمور والمعلمين، ومستوى مديرى المدارس ومستوى السلطات المحلية، ومستوى السلطات الوطنية. ويجب فى صناعة القرار التربوى الفعال أن نركز فى كل مستوى من مستوياته على عدة اعتبارات من أهمها:
أولاً: تحديد المشكلة أو الإشكالية وإدراك جزئياتها: فتحديد المشكلة والإحاطة

بجزئياتها من الأمور الهامة فى صناعة القرار التربوى الفعال، وفهم أسلوب وجزئيات المشكلة له أهمية قصوى فى التحليل، و"صناعة" القرار التربوى الفعال ليست بالضرورة رد فعل لوجود مشكلة تربوية، ففى الحقيقة أن التأثير الفعال اليقظ وتحديد المشكلات وإدراكها، واختيار البدائل الصحيحة وبرامج التنفيذ ربما يعمل على منع المشكلة أصلاً، وفى الوقت نفسه سوف يساعد على إنماء العملية التعليمية.

ثانياً: تحليل الصعوبات فى الموقف التعليمى الراهن: وتعتبر هذه المرحلة من "صناعة" القرار التربوى مرتبطة مباشرة بالخطوة السابقة، والتحليل يعنى تصنيف المشكلة التربوية، بمعنى: هل هى فريدة فى حدوثها أم متكررة؟، وهذا التصنيف يؤسس "ميكانيزمات" وإجراءات "صناعة" القرار التربوى الفعال فى مواجهة هذه المشكلة التربوية المطروحة للنقاش.

ثالثاً: وضع معايير فى "صناعة" القرار التربوى الفعال: فبعد تحليل وتحديد الصعوبات فى الموقف التعليمى، يجب على "صانع" القرار التربوى أن يعتمد ويقرر ماذا يمكن أن يحدد من خطوات الحل فى القرار التربوى؟، وما الواجبات بمقابلة الحاجات؟، وهل الحل النهائى يمكن رؤيته فى هذا القرار التربوى الفعال؟، أم أن هذا القرار يحل جزءاً أو جزئيات من المشكلة الرئيسة؟، وربما يقدم القرار التربوى نتائج جزئية فى ضوء تحقيق الرضا المجتمعى، وبصفة عامة، تستخدم المعايير فى الحكم على فعالية القرار التربوي من عدمها.

رابعاً: تنفيذ القرار التربوى الفعال: يجب أن يفكر صانع القرار فى كيفية تنفيذه، فبعد التعرف على المشكلة، وجمع المعلومات، وتحديد المشكلة، من الضرورى على "صانع" القرار التربوى أن يطور خطة الفعل بطريقة عملية من حيث التحديد والاستدلال، والتنبؤ الجيد، ودراسة واختيار البدائل لتنفيذ القرار التربوى، وعلى ذلك فإن "صناعة" القرار التربوى يجب أن ترتبط بأرض الواقع، لكي يصبح القرار التربوى فعالاً.

ومن حيث تحديد البدائل لتنفيذ القرار التربوى، فإن اختيار العديد من البدائل واكتشافها وتحديدها قد يكون مفيداً فى تنفيذ القرار التربوى، فصانعوا القرارات التربوية يستطيعون تنمية بدائل محددة وفريدة فى صناعة القرار التربوى الفعال، وفى هذا الصدد فإن استخدام استراتيجيات البدائل المؤقتة فى الدراسة والتفكير فى "صناعة" القرار التربوى الفعال لأمر جدير بأن يؤخذ فى الاعتبار، فالبدائل المؤقتة غالباً ما تكون أساساً طيباً لكثير من التوجهات الفعالة فى "صناعة" القرار التربوى الفعال.

ومن حيث الاستدلال بالنتائج المتوخاة من القرار التربوى الفعال، فإن لكل بديل درجة محددة من النتائج، ومن ثم فإن صياغة البدائل وتتابعها المحتمل له قدرة على الاستدلال بالنتائج إلى درجة ما، وهكذا يؤكد الاستدلال بالتتابع الحاجة إلى منظومة للمعلومات الضرورية فى صناعة القرار التربوى الفعال.

ومن حيث دراسة واختيار البدائل لتنفيذ القرار التربوى الفعال، فإن تسجيل كافة المعلومات الضرورية سوف تكون مفيدة فى صناعة القرار التربوى، وطبيعة المعلومات المتوفرة لدى صانعى القرار تعطى أفضل بديل لتنفيذ هذا القرار التربوى، وصياغة خطة العمل والبدء فى التنفيذ هو العنصر الأخير فى صناعة القرار التربوى الفعال.

وهكذا فإن "صناعة" القرار التربوى الفعال يجب أن تتم فى شكل دائرى لإحداث الفعالية المطلوبة فى مجال التربية والتعليم، فكل مستوى من مستويات العملية التعليمية يجب أن يساهم فى "صناعة" القرار التربوى الفعال، ولتحقيق أقصى فعالية، يلزم على كل مستوى أن يؤثر فى "صناعة" القرار التربوى، ومدى تأثير كل مستوى من مستويات العملية التعليمية فى "صناعة" القرار التربوى الفعال يتوقف على طبيعة المعلومات المتوفرة لكل مستوى من مستويات اتخاذ القرار، فحلقة المعلمين وأولياء الأمور تتوفر لديهم معلومات مفصلة وجيدة فى "صناعة" القرار التربوى الفعال إذا

كان ذلك مرتبطاً بخصائص المتعلمين، فى حين أن مستوى مديرى المدارس تتوفر لديه أفضل المعلومات الضرورية فى صناعة أى قرار تربوى فعال على مستوى المدارس التى يعملون فيها.

أما إذا كانت "صناعة" القرار التربوى الفعال مرتبطة "بكم" من المدارس المتواجدة فى منطقة تعليمية (محلية) واحدة، فإن أفضل من يمتلك معلومات هامة فى ذلك الشأن هم السلطات المحلية.

وإذا كان القرار التربوى انعكاساً لموقف مجتمعى، وعلى مستوى الدولة، فإن السلطات الوطنية هى المهيأة، وهى التى تمتلك المعلومات الضرورية فى "صناعة" هذا القرار التربوى الفعال.

وبناءً عليه فإن تنمية عوامل الالتزام وفى كافة جوانبه التى عُرضت فى هذا الجزء من هذا الكتاب تحتاج إلى نمط من الشراكة المجتمعية الفاعلة بين كافة أطرافها المدنية الناجزة، وفى غياب هذا النمط من الشراكة المجتمعية الفعالة يصعب حقاً تنمية عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربى.

٣- تنويع مصادر التمويل وترشيد الإنفاق فى مجال التعليم فى الوطن العربى:

من القضايا والإشكاليات الهامة فى هذا المحور التمويل والإنفاق وترشيده وتدعيم الربحية من هذا الإنفاق فى مجال التعليم، وتختلف الرؤى فى مناقشة هذه القضايا والإشكاليات، وبناءً عليه ولتوضيح خارطة الطريق فى نمط الشراكة المجتمعية من أجل ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم فى الوطن العربى، هناك ضرورة فى إلقاء الضوء على كافة الرؤى فى مفاهيم الكلفة والتمويل وترشيد الإنفاق مع الحفاظ على جودة العائد وتحسينه فى مجال التعليم.

وبداية تتسم قضايا القرن الحادى والعشرين بالتغير السريع، بل المذهل فى بعض جوانبها- ومن بين هذه القضايا المطروحة للنقاش والجدل قضايا الكلفة والعائد فى مجال التعليم، وكيفية ترشيد النفقات التعليمية وتنظيم الجهود وبلورتها فى اتجاه إعداد

الإنسان المتعلم القادر على العمل والعطاء والتكيف مع التطورات المهنية السريعة بما يحقق أقصى عائد ممكن من التعليم.

وللكلفة والعائد عديد من المفاهيم التى توضح معناها ودورها فى مجال التعليم، حيث يترادف مفهوم "الكلفة" مع النفقات والجهد المبذول فيها، وهذه النفقات والجهد المبذول فيها قد تكون خاصة أى من قبل الأفراد، وقد تكون عامة، اجتماعية، أى من قبل المجتمع.

أما مفهوم "العائد" فيترادف مع النفع والفائدة، ومن ثم فقد يكون متعلقاً بالفرد، أى بما يعود بالنفع على الفرد، أو قد يكون عائداً عاماً متعلقاً بالمنافع التى تعود على المجتمع من جراء هذه "الكلفة".

وفى مجال التعليم تتضمن "الكلفة" أكثر من الحسابات الظاهرة للنفقات من النقود، سواءً النفقات الخاصة، أى من قبل الأفراد، أو النفقات الاجتماعية، أى الكلفة الاجتماعية من قبل المجتمع، "فكلفة التعليم" إذن تتضمن تقديراً لكلفة كافة الموارد التى تحملها الاقتصاد من أجل التعليم. وهذا يتضمن نفقات رواتب المعلمين، ورسوم التعليم فى المدارس والجامعات، وقيمة اقتناء الكتب والأدوات والسلع المدرسية، إضافة إلى قيمة استخدام المبانى والمعدات المدرسية، بالإضافة إلى تقدير الكلفة الكلية للاستثمار فى التعليم بدلالة الفرص البديلة التى ضحى بها المجتمع ككل، أو الأفراد أنفسهم، إلى جانب قيمة وقت الطلاب مقاساً بدلالة الاستخدامات الجارية والبديلة. وبمعنى آخر – كما يرى (محمود عباس عابدين)[١١٩] فإن "كلفة التعليم" تتسع لتشمل كافة التكاليف الرأسمالية والجارية بالمعنى الشامل لهذه التكاليف.

أما "العائد" فى مجال التعليم فقد يتعلق بالعائد الخاص الذى يعود على الفرد المتعلم، وقد يكون عائداً عاماً، أى يتعلق بالمنافع التقنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية التى تعود على المجتمع من الكلفة والاستثمار فى التعليم *(Yin Chang)*[١٢٠]، والمنافع التى يتم الحصول عليها من الكلفة فى التعليم تأخذ أشكالاً متعددة بعضها اقتصادى وبعضها غير اقتصادى،بعضها شخصى، وبعضها اجتماعى (محمد محروس إسماعيل)[١٢١]، فالفرد يستفيد من التعليم عن طريق حصوله على

وظيفة معينة ودخل نقدى منها، وكذلك التمتع بحياة جيدة وبمنتجات حضارية في مجتمعه. كما أن التعليم يسهم فى النمو الاقتصادى لأى مجتمع، وفى زيادة الدخل القومي له، بالإضافة لعوائد التعليم الأخرى فى مجال العمل ونظام التأمينات والعلاج وأنماط الترفيه وغيرها من الفوائد المكتسبة من التعليم، إلى جانب العوائد الاجتماعية من التعليم مثل تأثير التعليم على صحة الأفراد، وعلى أنماط سلوكهم، وعلى كيفية إنفاق الأفراد دخولهم، إلى جانب دور التعليم فى الارتقاء بالنظام القيمى فى المجتمع، وإنماء جوانب المواطنة الصالحة والانتماء لدى الأفراد، إضافة إلى إسهامات التعليم فى تنمية جوانب التوافق النفسى والسلوك الصحى السوى وتربية الأبناء والاستهلاك الرشيد، إلى جانب دور التعليم فى الوقاية من الجرائم.

وفى ضوء تعاظم مفاهيم العائد من التعليم، وفى ظل الأزمات الاقتصادية، وندرة الموارد،والانفجار السكانى، وما يستتبعه من تزايد تدفق الطلاب على التعليم، إلى جانب تزايد كلفة التعليم بشكل مستمر، تزداد الحاجة إلى دراسة علاقات الكلفة بالعائد كرابط حيوى بين مدخلات أى نظام تعليمى وبين عملياته وأهدافه ومخرجاته.

وقد سارت الدراسات والبحوث السابقة فى تحديدها لنمط العلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم فى مدخلات بحثية متمايزة منها مدخل التقرير والمقارنة والترابط بين الكلفة والفوائد، وتحليل الكلفة والمنفعة، والكلفة والفعالية من التعليم، إلى جانب مدخلات النماذج والدوال الرياضية ومدخل الجودة فى تقدير علاقات الكلفة بالعائد فى مجال التعليم.

ومن أجل تحسين نوعية التعليم يفكر المخططون فى كافة أنماط العلاقات بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم، والخيارات المطروحة فى هذه العلاقات. فمسألة الإنفاق على التعليم وتمويله والعائد المرجو من هذه الكلفة تعد من القضايا الجدلية فى ضوء تنوع علاقات الكلفة بالعائد فى مجال التعليم.

فقد أقرت دراسات وبحوث سابقة رؤى تقريرية بوجود عوائد إيجابية عديدة من تعليم أفراد المجتمع تزيد عن الكلفة فى مجال التعليم، كما قدمت دراسات وبحوث سابقة أدلة وصفية فى مدى الترابط بين الكلفة والفائدة من التعليم لدى الأفراد فى

سوق العمل والعمالة. كما ركزت رؤى بحثية عديدة على المقارنة بين كلفة التعليم والمنفعة النقدية المتوقعة فى المستقبل، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع. وقد عارضت مؤسسات تعليمية فى فرنسا وإيران وإيطاليا[١٢٢] نماذج تحليل الكلفة والمنفعة النقدية المتوقعة من التعليم واعتبرتها عمليات تحليل لا تؤدى إلى نتائج مضمونة فى تحسين نوعية التعليم. وإلى جانب هذه الرؤى البحثية فى علاقات الكلفة والعائد توجد علاقات معدل الكلفة والفعالية أو معدل الكلفة والكفاية الداخلية والخارجية لنظام تعليمى ما، إلى جانب تقدير علاقات الكلفة بالعائد استناداً إلى مدخل النماذج والدوال الرياضية ومدخل الجودة وإمكانية الاستفادة من مفاهيم الجودة فى قطاع الأعمال التجارية والصناعية ومقاييسها المختلفة مثل مقياس الجودة العالمية أيزو ٩٠٠٠ *(ISO 9000)* فى تحسين العوائد الإنتاجية من التعليم[١٢٣].

وقد عرف (جيلمور) *(Gilmore)*[١٢٤] "الكلفة" بأنها أموال تدفع مقابل تحقيق منفعة معينة. وتعبر "الكلفة"- من هذا المنظور الاقتصادى - عن تضحية بوحدات نقدية، وهذه يمكن قياسها والتنبؤ بها وتحديدها مسبقاً. وعلى هذا يمكن القول بأن "الكلفة" -بهذا المعنى- تمثل ما هو متوقع من تضحيات مالية لازمة لتحقيق أهداف معينة، على أن تكون هذه التضحيات بناءً على تصرف رشيد ويمكن توقعها من جانب الإدارة[١٢٥].

وتنقسم "الكلفة" -من وجهة نظر الاقتصاديين- إلى عنصرين هما كلفة صريحة *Explicit Cost* وهى تناظر "الكلفة" بالمفهوم المحاسبى التقليدى، وكلفة ضمنية *Implicit Cost* ويطلق عليها اصطلاح الكلفة المتلاشية؛ لأنها تحدث عند التنفيذ، ولا يجوز الاعتماد على بيانات ومعلومات التكاليف، التى حدثت فى الماضى إلا كمؤشر لما ستكون عليه التكاليف فى المستقبل[١٢٦]، وأضاف (محمد سويلم)[١٢٧] عنصراً ثالثاً "للكلفة" هى كلفة الفرصة *(Opportunity Cost)* التى تحسب من خلال مقارنة العائد من أى فرص أخرى متاحة لاستثمار هذا المال أو هذه الكلفة، والفرق بين العائد فى الحالتين يسمى كلفة الفرصة.

وهذه الرؤى الاقتصادية لمعنى "الكلفة" ضيقة المعنى ومحدودة الوصف فى المجال التربوى، إذ تتركز اهتماماتها حول المعنى النقدى- أى النفقات النقدية، وتهمل الجهد الفردى والمجتمعى المستتر والمبذول فى هذه "الكلفة"، خاصة حين يتعلق الأمر بمجال التربية والتعليم.

وقد حددت إحدى الدراسات[١٢٨] الكلفة بالنفقات الجارية على التعليم، المنظورة وغير المنظورة،ومنها ما يتحمله الطلاب والآباء، إلى جانب الأجور النقدية التى يمكن أن يحصل عليها التلاميذ من فرص العمل التى تتاح لهم أثناء انتظامهم بالمدارس، وثمن الأرض والمبانى التى يهبها الأهالى. والى جانب هذه النفقات الجارية توجد نفقات دورية،ونفقات عامة أو اجتماعية على التعليم.

وعرفت دراسة أخرى[١٢٩] "كلفة" التعليم بأنها مجموع النفقات التى يتحملها المجتمع فى سبيل الحصول على مخرجات التعليم.

وعرف (مهنى غنايم)[١٣٠] "كلفة" الطالب بما يخص الطالب الواحد من مجموع ما ينفق على التعليم من قبل الدولة، على أن هناك "كلفة" أخرى ناتجة عن إنفاق الأسرة على أبنائها (تكلفة الأسرة)، بالإضافة إلى تكلفة الفرصة البديلة.

وعرف (جون ستون) *(John Stone)*[١٣١] "الكلفة" التعليمية بأنها جملة الأموال التى تنفق على النظم التعليمية من أجل تحقيق أهداف قومية اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية.

ورأى (أتكنسون)[١٣٢] أن "كلفة" التعليم تشمل الكلفة المباشرة بما تشمله من أموال ينفقها الطلاب والمجتمع على التعليم مباشرة، إلى جانب الكلفة غير المباشرة،وهى تعنى كلفة الفرصة والاختيار والكلفة الاستثمارية. وقد أضاف (باتيس) *(Bates)*[١٣٣] إلى هذه الكلفة فى مجال التعليم تكاليف التقنيات الموجودة حالياً للتدريس، وللتدريس عن بعد، وكلفة الساعة التى يكون فيها أو ينفقها الطالب فى اتصاله مع كل تقنية فى مجال التعليم.

وقدم (أنطون حبيب رحمة)[١٣٤] تعريفه لكلفة التعليم بأنها مجموع القيم المادية والمالية التي تنفق أو ينبغي إنفاقها لإنتاج مخرجات معينة من الموارد البشرية.

وترى (هادية أبو كليلة)[١٣٥] أن كلفة التعليم قد تكون عامة أو خاصة. الكلفة العامة غالباً ما تقع على عاتق الدولة خاصة إذا كان التعليم بالمجان، والكلفة الخاصة وهي التي تتحملها الأسرة وتتمثل في بعض أو كل العناصر المتصلة برسوم التعليم في المدارس والجامعات وقيمة الكتب والأدوات المدرسية الأخرى والدخل الذي يضحي به الفرد الذي فضل الاستمرار في التعليم وهو ما يسمى (بكلفة الفرصة الضائعة).

ومن استعراض هذه التعريفات للكلفة بدلالة النفقات العامة والخاصة في مجال التعليم يمكن استخراج أهم جوانب الكلفة في هذا المجال، وهي الكلفة الحكومية المتمثلة في الأجور والمرتبات وفي النفقات الدورية على التعليم، إلى جانب أجور المباني وثمن الأراضي والمعدات والأجهزة المدرسية ونفقات التقنيات التكنولوجية في مجال التعليم، إضافة إلى الكلفة الخاصة المتمثلة في المصروفات الإضافية التي يتحملها الطلاب وأولياء الأمور في مجال التعليم. كما تتضمن جوانب هذه الكلفة الأجور النقدية التي كان يمكن كسبها من فرص العمل أثناء التمدرس (كلفة الفرص الضائعة).

أما في مجال الكلفة الثابتة والمتغيرة في مجال التعليم فترى إحدى الدراسات[١٣٦] أن تكاليف أي نظام تعليمي تتكون من تكاليف ثابتة وأخرى متغيرة، فالتكاليف الثابتة لا تتغير مع تغير أعداد الطلاب، ولكنها تتغير مع تغير وضع النظام نفسه وحدوث تعديلات هامة في حجم أنشطته، بينما التكاليف المتغيرة تميل إلى الارتفاع أو الانخفاض مباشرة (بصورة خطية) تبعاً (لتغير أعداد الطلاب)، و(مرتبات المدرسين)، و(تكلفة إنتاج الوسائط التعليمية)، و(المواد المطبوعة)... وغيرها.

وقدم (والتر وماك ماهون) *(Walter and McMahon)*[١٣٧] نوعاً آخر من الكلفة في التعليم تمثلت في مدخلات نفقات إعداد المناهج وأجور المعلمين والتجهيزات المادية والعلمية، ونفقات التدريب العملي وكلفة المعارف الاقتصادية

التى تقدمها المدارس المهنية والفنية، فهذه كلها لها تأثيرات على معدل العائد من التعليم.

وقد أورد (محمود عباس عابدين)[١٣٨] بعض المصطلحات التى تتصل بمفهوم الكلفة فى مجال التعليم منها كلفة الموارد الحقيقية ***Real Resource Cost*** مثل أعداد المدرسين وساعات عملهم، وعدد الكتب المدرسية وغيرها، ويمكن أن تقاس هذه الموارد بدلالة قيمتها النقدية، ويعبر عنها ككلفة نقدية أو تمويلية. والكلفة العامة ***Public Cost*** وهى التى تدفع أو تمول بواسطة الحكومة. والكلفة الخاصة ***Private Cost*** التى يتحملها الطلاب وأسرهم فى شكل مصاريف مدرسية، ومصروفات إضافية وشراء زى المدارس والكتب وغير ذلك من المستلزمات. والتكلفة بالأسعار الجارية ***Current Prices***، والتكلفة الجارية ***Current Cost*** التى ترتبط بخدمات العاملين والإمدادات القابلة للاستهلاك. وتكلفة الوحدة ***Unit Cost*** التى تقابل الطالب أو الفصل أو المدرسة أو المعلم، أو أى وحدة قابلة للتعريف، وتكلفة الفرصة ***Opportunity Cost*** وهى القيمة التى كان من الممكن كسبها لو استخدمنا هذه النقود فى البديل الأكثر ربحية، وتكلفة العوامل ***Factor Cost*** وهى تعنى الأسعار المدفوعة عن طريق التربية لعوامل الإنتاج التربوى- أى مدخلات الموارد التربوية مثل المعدات والمبانى وغيرها. والنفقات الإجمالية ***Total Expenditures*** وهذه تشمل عادة النفقات الجارية والرأسمالية لفترة موازنة معينة.

وهكذا تتمثل الكلفة التعليمية فى محورين رئيسيين هما النفقات الثابتة والنفقات المتغيرة: النفقات الثابتة لا تتغير مع تغير أعداد الطلاب مثل نفقات التجهيزات المادية والعملية وأجور المبانى وغير ذلك من النفقات اللازمة لتمويل النظم التعليمية. أما النفقات المتغيرة فتتمثل فى نفقات إعداد المناهج ومرتبات العاملين ونفقات تدريبهم فى مجال التعليم، إلى جانب النفقات الخاصة التى يتحملها الطلاب وأسرهم فى شكل مصروفات مدرسية وإضافية، بالإضافة إلى القيم النقدية التى كان من الممكن كسبها لو استخدمت هذه النفقات النقدية فى بديل آخر أكثر ربحية (كلفة الفرص).

ومن تجميع التعريفات الخاصة بالكلفة فى مجال التعليم فى المحورين الرئيسيين السابقين واستخراج الأبعاد التى حواها كل تعريف منتمى لأى من المحورين السابق الإشارة إليهما يمكن استنتاج المفهوم الشامل للكلفة فى مجال التعليم والتى تتمثل فى حساب نفقات أى مرحلة تعليمية من مراحل التعليم وتشمل المصروفات الدراسية، ونفقات المعيشة،ومرتبات المدرسين، وتكاليف الكتب والمعدات، والنفقات الشخصية، والمصروفات الإضافية، والدخل المفقود أو الدخل الذى كان مفترضاً أن يكسبه التلميذ لو لم يستمر فى دراسته،مع مراعاة خصم الدخل الذى يحصل عليه الطالب من عمله خلال الدراسة وفى الإجازات (إن وجد)، يضاف إلى هذه النفقات نسبة ربح مركبة بالفائدة السائدة تبعاً لنسبة التضخم فى المجتمع.

وفى حالة التعليم المفتوح فتشمل الكلفة ما يسمى الكلفة التطويرية وكلفة عملية توصيل المعدات والأجهزة. وبناءً عليه فهناك كلفة ثابتة وكلفة متغيرة، وكلفة إجمالية(١٣٩).

وهكذا اتسعت نظرة التربويين وتميزت بالتكامل والشمول فى رؤيتهم لمفهوم "الكلفة" فى مجال التعليم، كما تعددت البدائل فى تقدير الكلفة المستقبلية للتعليم، فهناك الكلفة العامة والخاصة وكلفة التقنيات وكلفة الفرصة والكلفة الخاصة بالفرص الضائعة وكلفة التجهيزات المادية والعلمية وكلفة مدخلات الموارد التربوية. غير أن (ستيرن) ***(Stern)***(١٤٠) له رأى فى إشكالية كلفة الفرصة الضائعة، أو الفرصة البديلة، فهو يرى أن بعض الطلاب يعملون فعلاً أثناء الدراسة، وهذه لها فوائد إيجابية وأخرى سلبية. فمن الفوائد الاقتصادية لهؤلاء الطلاب الذين يعملون أثناء دراستهم العوائد النقدية المكتسبة، والخبرات المهنية، ومقومات المهن والوظائف التى تساعد فى تنمية المهارات فى أعمالهم مستقبلاً. أما العوائد السلبية على هؤلاء الطلاب فتأتى غالباً على حساب مستوياتهم الأكاديمية، فقد وجدت دراسة (ستيرن) أن الطلاب الذين يعملون من ١٥ إلى ٢٠ ساعة فى الأسبوع يعانون ضعفاً أكاديمياً، ومستوياتهم التحصيلية متدنية، وإنجازاتهم لواجباتهم المدرسية قليلة، أيضاً وجدت هذه الدراسة أن هذه العوائد السلبية تقل باضطراد بتناقص عدد ساعات العمل لهؤلاء الطلاب. وهذه

النتيجة– من وجهة نظر المؤلف– تحتم إعادة النظر فى كلفة الفرص الضائعة بحيث يتم ربطها بمستوى الإنجاز التعليمى.

وهكذا فإن كلفة التعليم تعد من أعقد الموضوعات التى يواجهها التعليم وأكثرها إثارة للرؤى النقدية فى ظل الظروف الاقتصادية الراهنة. وقد ظهرت اتجاهات تدعو إلى ضرورة مساهمة القطاعين العام والخاص من خلال الاعتماد على الإنفاق الحكومى والإنفاق الخاص والرسوم الدراسية، فالمجتمع بكامله يستفيد من الاستثمار فى التربية. وبناءً عليه فإن الإنفاق على التعليم يجب أن تتحمله الدولة والأفراد والمستفيدين من القوى البشرية المتعلمة، كما يجب ترشيد الكلفة فى التعليم المصرى من خلال ترشيد الكلفة الحكومية مع العمل على زيادة كفاءة التعليم.

وينبغى الإشارة إلى أن النظرة إلى التعليم على أنه قوة إنتاجية ذات عائد وعلى أنه يقوم بوظيفة اقتصادية بدأت ملامحها تتضح خلال العقود الماضية على أيدى (آدم سميث) *(Adam Smith)*، و(الفريد مارشال) *(Alfred Marshall)*، و(جون ستيوارت) *(John Stuart)*، و(ستروميلين) *(Strumilin)* وغيرهم.

ومع ظهور نظريات الاستثمار فى رأس المال البشرى– والتى تطورت فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينيات– بدأت التساؤلات تثار حول العلاقات المتبادلة بين التعليم واقتصاديات الأفراد والمجتمعات على السواء، وكيف يمكن أن يساهم التعليم فى توزيع الدخول النقدية بين أفراد المجتمع الواحد، إلى جانب تأثيرات التعليم على الصحة العامة للمواطنين[١٤١].

وقد حددت بعض المؤلفات العلمية[١٤٢] فى مجال الاقتصاد مفهوم العائد، بوجه عام، بأنه المكاسب النقدية التى تتحقق من العمليات الاستثمارية طوال فترة الإنتاجية.

وهذه نظرة ضيقة المعنى فى معنى العائد، ولا تتمشى مع العائد المأمول فى مجال التعليم، فللتعليم عوائده المفيدة فى تقدم المجتمعات الإنسانية وتطورها. فمن العوائد الإيجابية للتعليم على المجتمع الإنسانى تقدم المعارف وظهور التكنولوجيا الحديثة

وازدهار وسائل المواصلات. هذا إلى جانب أن هناك علاقة ما بين مستويات إنتاجية الأفراد وبين مستوياتهم التعليمية، وأن التعليم- غالباً- ما يؤدى إلى تحسن نسبى فى مستوى الإنتاجية بين الأفراد. ويوجد من يفترض أيضاً أن التعليم يساعد على تنمية المهارات والقدرات وسمات الشخصية، وأن التعليم أحد مدخلات التطور الاقتصادى والاجتماعى للفرد وللمجتمع على السواء.

وينظر إلى التعليم على أنه من أفضل الوسائل لكسب القيم الاجتماعية والاتجاهات التى يشترك فيها جماعات كثيرة من المجتمع، أو قطاعات منه، وبذلك يساعد التعليم على زيادة تكيف الأفراد مع المجتمع، والتعليم يكسب قيم الاعتماد على النفس والرغبة والدافعية لتحقيق التقدم الذاتى[١٤٣].

وقد جاءت فكرة العائد فى مجال التعليم فى العالم العربى وتطورت على أيدى علماء التربية فيها، حيث انتهت وجهة نظر التربويين فى المجتمع العربى إلى أن التعليم استثمار أو إنفاق إنتاجى، فالمعارف والمهارات التى يتلقاها الفرد خلال عملية التعليم تؤثر بطريقة مباشرة فى إنتاجية الفرد وفى أسلوب حياته،وبالتالى فى اقتصاديات واجتماعيات المجتمع ككل. والتعليم يعطى هنا عائداً معيناً فى المستوى الاقتصادى والاجتماعى.

هذا ودراسة العوائد فى مجال التعليم تعددت وتشعبت فشملت القدرة على استعمال وسائل الترفيه والاستمتاع بها، إلى جانب تحسين مستوى المعيشة نتيجة زيادة الإنتاج والدخل (انطون حبيب رحمة)[١٤٤] كما اشتملت عوائد التعليم على عناصر مرتبطة بالتنمية مثل تحقيق حياة أفضل للمجتمع بالأسلوب العلمى المدروس، وتحقيق الرخاء الاقتصادى والرفاهية الاجتماعية، وتحقيق الاستقلال الاقتصادى والاستقلال الذاتى بصوره المختلفة سياسياً واقتصادياً وثقافياً[١٤٥].

وذهب (حامد عمار)[١٤٦] فى تحليله للعائد من التعليم إلى أن للتعليم- إلى جانب علاقته بتطوير إنتاجية العمل كماً وكيفاً، وتحسين الكفاية الإنتاجية- تأثيراً فى أبعاد التنمية الشاملة بمختلف جوانبها حتى يكون التعليم فعالاً. ومن بين تلك الأبعاد الجوانب الصحية وقاية وعلاجاً، بين الأطفال والشباب، والذكور والإناث. كما قرر

(حامد عمار)[147] بأن للتعليم إسهاماً بالغاً فى التنمية البشرية، وفى التنمية العامة، وتشير القرائن والخبرات إلى أن عائده قوى ومؤثر فى تحقيق التنمية المستقبلية فى الوطن العربى.

أما (هيرش) *(Hirsch)*[148] فقد صنف عوائد التعليم إلى عوائد فردية *Individual Benefit* وهى مجموع الفوائد التى يحققها التعليم للفرد بعد الانتهاء من الدراسة بالمراحل التعليمية التى التحق بها، وعوائد اجتماعية ***Social Benefit*** وهى عبارة عن مجموعة الفوائد التى يحققها التعليم لكل أعضاء المجتمع.

أما (لارى وبرنكمان) *(Larry and Brinkman)*[149] فقد صنفا العائد فى مجال التعليم إلى عائد فورى يتمثل فى حصول الفرد على خدمة أو ثمرة إنتاجية فى لحظة القيام بها دون استمرار عائدها إلى فترات مستقبلية، وعائد استثمارى يتمثل فى حزمة من الخدمات أو الثمرات الإنتاجية التى يحصل عليها الفرد طوال حياته، وهذه الحزمة تنقسم إلى نوعين: عائد مادى اقتصادى يتمثل فى مجموع الأموال النقدية أو العينية التى يحصل عليها الفرد، إلى جانب عائد اجتماعى يتمثل فى ارتفاع مستوى الإنتاجية فى المجتمع بما يؤدى إلى زيادة الدخل القومى، ومن ثم زيادة دخول الأفراد فى هذا المجتمع.

وقد أثبت (ديكسون) *(Dickson)*[150] أن من أهم أسباب تواجد مشكلات التنمية القومية فى جنوب أفريقيا كان غياب التجديد والإبداع فى مجال التعليم، فهناك صلة وثيقة بين التخلف الاقتصادى والصراعات العرقية وبين الافتقار إلى التجديد والإبداع فى التعليم.

وفحص (سولمون) *(Solomon)*[151] العلاقة بين مستويات التعليم والسلوك الدينى بين النيجيريين الكبار والراشدين الذين يعيشون فى لاجوس بنيجيريا. وقد هدفت دراسته إلى معرفة شعور الناس هناك تجاه دور الدين فى حياتهم،وتأثير التعليم على السلوك الدينى بينهم.

أما (روست وكنوست) *(Rust and Knost)*[152] فقد أكدا أن أهم عوائد إصلاح التعليم فى دول وسط وشرق أوربا هو التحول الاجتماعى الذى حدث للفكر

الاشتراكى فى هذه الدول. وقد عرض هذان الباحثان كيفية رد فعل الأنظمة التعليمية للانهيار القيمى الذى حدث هناك، والأفكار والقيم الجديدة من جانب القائمين على السياسة التعليمية والباحثين والمعلمين، فالتعليم جعل الشباب فى دول وسط وشرق أوربا يستجيبون للقيم والمثل الجديدة التى نمت بعد انهيار الفكر الاشتراكى هناك.

غير أن (ماركيانو) *(Marciano)*[١٥٣] يرى فى عوائد التعليم شيئاً آخر مزعجاً، فهو يرى أن بعض أنماط التعليم تقوم- من خلال بعض كتب التاريخ - بترويج الجهل المدنى وتحول المسئولية المدنية إلى امتثال للوطنية، فيتم تعليم الشباب وتدريبهم على تأييد آراء صفوة من الناس فى رؤيتهم للصراعات الدولية، إلى جانب أن التعليم يقوض أحياناً العوامل الأساسية للمواطن الذى يعيش أو يجب أن يعيش فى دولة ديمقراطية.

ويقدم (ولش) *(Welch)*[١٥٤] دليله على عوائد التعليم من التجربة الأسترالية، حيث يرى أن أولويات الإصلاح الاقتصادى هناك بدأت بالإصلاح التعليمى، حيث إن التعليم الأسترالى قد تم تغيير شكله جوهرياً كجزء رئيسى من عملية إعادة تشكيل المجتمع الأسترالى.

ويرى (زنانيكى) *(Znaniecki)*[١٥٥] أن للتعليم عوائد اجتماعية عديدة تظهر أهميتها أثناء عمليات التغير الاجتماعى، فعوائد التعليم الاجتماعية تتمثل فى قدرة الفرد على المشاركة فى النظام الديمقراطى، وفى قدرته على المشاركة فى عمليات التجديد الثقافى والتعلم الذاتى.

وللتعليم عوائده على البيئة المحيطة بالفرد،وفى هذا المجال يرى (ألبرج وفيلهو) *(Ahlberg, and Filho)*[١٥٦] أن للتعليم الرسمى وغير الرسمى علاقة وتأثيراً فى نوع الحياة والأفكار والخبرات والتجارب التى تشكل نوع البيئة ومشكلاتها المتعددة.

وقد أوضح (شرام) *(Schramm)*[١٥٧] أن المناقشات السياسية والأكاديمية فى المؤتمر الاجتماعى الخامس ببرلين ترى أن الاستثمار فى التعليم والتدريب المهنى يعد أمراً هاماً جداً لنجاح عملية التحول فى اقتصاديات دول الاتحاد الأوربى من أجل تعزيز اقتصاد هذا الاتحاد الأوربى.

وتناولت دراسة (عبد اللطيف محمود محمد)[١٥٨] مفهوم الاستثمار فى الصناعات التعليمية كبديل لتطوير نظم التعليم العربية من منطلق أن التعليم يعتبر أقرب المجالات التى تسهم بشكل مباشر فى تحقيق التنمية البشرية حتى سنة ٢٠٢٠م باعتبار بيانات ١٩٩٤ هى سنة الأساس.

ويعرض (ابستاين وماكجيم) *(Epstein and McGimm)*[١٥٩] رؤية سلبية للعائد الاجتماعى من التعليم، خاصة فى الدول النامية والدول الاشتراكية سابقاً، حيث يرى أن القيم الديمقراطية يتم تجاهلها بصورة كبيرة مع طلاب العلم الحاليين، مما يقلل من دور التعليم فى رسم الاتجاهات الديمقراطية تمهيداً لتطبيقها فى الحياة، فلم تصبح المدرسة فى هذه المجتمعات أداة لتخليد الديمقراطية وإحداث عمليات الإصلاح الاجتماعى.

وهكذا توجد تباينات فى النظرة إلى العائد فى مجال التعليم،ويتعلق هذا الأمر بطرق تصنيف هذه العوائد، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تبرهن هذه الدراسات على المعنى الواسع، والمفهوم الشامل للعائد فى مجال التعليم مهما زادت كلفته. وتوجد تصنيفات عديدة للعائد فى مجال التعليم، غير أن تصنيف هذه العوائد إلى عوائد اقتصادية وعوائد اجتماعية هو أكثرها شيوعاً فى دراسات العلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم. هذا ويتميز التربويون عادة فى نظرهم لهذا التصنيف فى مجال العوائد الاقتصادية والاجتماعية بالتكامل والشمول فيما بينهما والعلاقات التفاعلية بين ما هو اقتصادى وما هو اجتماعى أخذاً وعطاءً، تأثيراً وتأثراً، أو هكذا يجب أن ينظر التربويون لهذا المفهوم.

وتنظر خارطة الطريق الحالية فى هذا المحور إلى التعليم على أنه مشروع استثمارى ولابد أن يكون له مردود اقتصادى واجتماعى. فالتعليم يعود على الفرد بمنافع خاصة كالدخل الأعلى والمكانة الاجتماعية، إلى جانب المنافع العامة المتمثلة فى إنماء الوعى المجتمعى بين الأفراد المتعلمين. ولكى يؤتى التعليم ثماره المرجوة لابد من ربط أهداف التعليم وكفاءة مخرجاته بمتطلبات سوق العمل، وأخذ حاجة سوق العمل واحتياجاته من المعارف والمهارات فى الاعتبار. وهكذا فإن توجيه التعليم نحو

احتياجات سوق العمل يعتبر من ضرورات العملية التعليمية فى الوقت الحاضر، فالتعليم ينظر إليه فى أحد جوانبه على أنه وسيلة لإعداد القوى البشرية العاملة عالية التأهيل وعالية الكفاءة لحياة الإنتاج والعمل، ومن ثم فما نحتاجه اليوم، أكثر من أى وقت مضى، هو ترشيد الكلفة فى مجال التعليم مع الحفاظ على تجويد البيئة التعليمية من أجل الحصول على أفضل عائد من التعليم فى الوطن العربى.

وقد جاءت دراسات بعض الباحثين حول العلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم فى أسلوب تحليلى تقريرى، حيث أظهر هؤلاء الباحثون فى تحليلاتهم فروقاً جوهرية بين المتعلمين وغير المتعلمين فى جوانب عديدة متعلقة بالإنتاج والإنفاق والسلوك، مما دفعهم إلى "تقرير" وجود عوائد إيجابية من تعليم أفراد المجتمع تزيد عن الكلفة فى مجال التعليم.

ومن بين هذه الدراسات التى اعتمدت على أسلوب التقرير فى مناقشة العلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم دراسة (حافظ فرج أحمد)[١٦٠] عن تعليم المرأة العمانية والعائد من تعليمها، حيث قدم الباحث تصوراً تقريرياً عن كلفة تعليم المرأة العمانية والعائد الاجتماعى من تعليمها متمثلاً فى الاستغلال الجيد لوقت الفراغ، وتقدير الذات، والإحساس بالمكانة الاجتماعية، وتطبيق المبادئ التربوية الحديثة فى تربية الأبناء، ومساعدة الأبناء فى فهم دروسهم وحل واجباتهم المنزلية، ومتابعة انتظام الأبناء فى المدرسة والاستجابة الإيجابية لبرامج خدمة البيئة.

وناقش (أتكنسون)[١٦١] عدة دراسات تقريرية أظهرت أن من ضمن عوائد الكلفة فى مجال التعليم الارتقاء الحضارى، وتنمية المهارات والقيم، ورفع المستوى الثقافى لأفراد المجتمع.

وقد نادى (جون) *(John)*[١٦٢] بزيادة إسهامات حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة الفيدرالية فى تمويل التعليم، خاصة التعليم العالى من أجل ضمان العوائد الاقتصادية والاجتماعية منه، فمن وجهة نظره أن تحسين العوائد من التعليم مرتبط بزيادة الكلفة من أجل تحسين مستويات الإنتاجية فى المستقبل.

وناقشت دراسة (صلاح خضر السيد)[١٦٣] الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للاستثمار التعليمى فى مصر والعائد الاقتصادى والاجتماعى من وراء هذه الكلفة.

كما اعتمدت دراسات (محمد متولى غنيمة)[١٦٤] عن اقتصاديات تعليم الكبار أسلوب التقرير فى إظهار العلاقة بين الكلفة والعائد فى هذا المجال، وفى مجال إسهامات التعليم غير النظامى فى بناء القيمة الاقتصادية للتعليم النظامى.

كما قدمت دراسة (هادية محمد رشاد أبو كليلة)[١٦٥] تحليلاً تقريرياً لكلفة وفعالية وكفاية التعليم الجامعى فى مصر، والعوائد الاقتصادية والاجتماعية والفردية مجتمعة وملتحمة مع مفهوم الكفاية من التعليم الجامعى.

وأوضحت (آمال العرباوى)[١٦٦] فى دراستها التقريرية التحليلية عن الاستثمار فى التعليم وعوائده الاجتماعية أن العوائد الاجتماعية للتعليم متباينة بتمايز المراحل التعليمية المختلفة، فهى مرتفعة فى مرحلة التعليم الابتدائى، ثم تبدأ فى التناقص فى المراحل اللاحقة، كما أن العوائد الفردية للاستثمار فى التعليم تكون مرتفعة جداً فى مرحلة التعليم الجامعى وما بعدها، ويقل العائد الفردى فى المراحل السابقة للتعليم الجامعى.

وأشارت دراسة (باون وآخرون) *(Bowen et al.)*[١٦٧] إلى أن مؤسسات التعليم العالى فى المجتمع الأمريكى تؤثر فى إنتاجية الأفراد وفى مجمل حياقم، ويمتد هذا التأثير ليشمل تنمية البنية المعرفية والتربية العاطفية والأخلاقية للفرد، كما أن روح نظام التعليم العالى فى الولايات المتحدة الأمريكية تؤثر على سلوك الفرد فى كيفية قضائه لوقت فراغه،وفى المحافظة على صحته.

وأظهرت دراسة (ناهد عدلى شاذلى)[١٦٨] دور التعليم الجامعى فى مواجهة تحديات التنمية لمجتمع القرن الحادى والعشرين،وأن للتعليم الجامعى أدواراً اجتماعية وثقافية وإنسانية بالإضافة إلى تلبية حاجات سوق العمل.

كما أوضحت (آمال العرباوى)[١٦٩] فى دراستها عن المتطلبات التنموية من تعليم الكبار فى مصر فى ضوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية أن التعليم بصفة عامة، وتعليم الكبار بصفة خاصة ضرورة أساسية لرفع مستوى الكفاية الإنتاجية، الأمر الذى يعتبر شرطاً أساسياً لتحقيق معدلات عالية من التنمية.

وهكذا تضمنت الدراسات السابقة تحليلات تقريرية نظرية فى العلاقة بين الكلفة والعائد الاجتماعى والاقتصادى من التعليم، وقد اتسمت بشمولية النظرة فى أهمية العوائد الفردية الاقتصادية والمجتمعية. وتوحى هذه الدراسات ضمنياً بأن الكلفة فى مجال التعليم تُعوّض بشكل مجزٍ من خلال العوائد الاجتماعية والاقتصادية المتراكمة من التعليم على الأفراد المتعلمين، وعلى المجتمع ككل، فى صورة رفع مستوى الكفاية الإنتاجية فى سوق العمل، للفرد وللمجتمع على السواء.

وتفترض هذه التقارير أيضاً أن هذه العوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من التعليم للفرد وللمجتمع تسهم فى زيادة الإنتاجية للفرد فى سوق العمل، وبالتالى تعتبر مقياساً فى تحسن النمو الاقتصادى فى مجتمعاتهم.

كما أظهر هؤلاء الباحثون –فى تحليلاتهم– عوائد اجتماعية عديدة للتعليم من خلال نشر المعرفة،وتوسيع الأفق، وترقية الشخصية، ومنع الجريمة، وتنمية سلوكيات الأفراد.

وأهملت هذه الدراسات المعالجات الكمية القياسية والعوائد النقدية وزيادة المكاسب من الدخول فى تقديرها للعلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم. ومن الملاحظ وجود مبالغات فى وصف العلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم فى هذه الدراسات، رغم ما فيها من اجتهادات ذكية فى تفسير هذه العلاقة.

وتفيد هذه الدراسات التقويرية فى تحسين نوعية التعليم من خلال تحليل الظاهرة التربوية، ومعرفة كلفتها وطبيعتها وحدودها، والنتائج المتوخاة منها، كما تفيد هذه الدراسات فى التخطيط للوقوف على التقدم الدراسى فى مراحل التعليم والموارد المتاحة والمطلوبة فى ضوء الحاجات الراهنة، ومساعدة المدارس على بلوغ

الأهداف التربوية التى حددتها هذه المدارس، وفى ترتيب هذه الأهداف بحسب الكلفة المطلوبة لها وبحسب سلم الأولويات، وفى تركيز قدرات المدرسة- المادية والبشرية- على تحسين البيئة التعليمية وفق أساليب تتلاءم مع هذه القدرات، واستعدادات المتعلمين وميولهم وأوساطهم العائلية.

كما يفيد أسلوب هذه الدراسات فى الكلفة والعائد من التعليم فى تقديم معلومات تساعد القائمين على تخطيط نوعية التعليم فى تحديد أى أنماط التعليم تحتاج إلى مزيد من الدعم، وفى توفير معلومات أساسية تمهد لاتخاذ قرارات بشأن إعادة النظر بالأهداف المرسومة، وبالأطر التربوية المطلوبة، وتمحيصها وتعديلها عند الاقتضاء.

وهناك دراسات وبحوث اعتمدت مدخل المقارنة والترابط بين الكلفة والفوائد من التعليم، حيث اعتمدت هذه الدراسات على فكرة المقارنة والطريقة الارتباطية بين متغيرات "الكلفة" ومتغيرات الفوائد من التعليم للبرهان على وجود علاقة بين "الكلفة" و"العائد" من التعليم. فمثلاً عند مقارنة جداول مرتبات الأفراد فى حرفة معينة بمستويات تعليمهم، يمكن أن تستخدم فى هذه المقارنات النسب المئوية والمتوسطات الحسابية ومعاملات الارتباط وغيرها من الأساليب الإحصائية المناسبة لعقد هذه المقارنات الوصفية من أجل تقديم أدلة وصفية فى مدى الترابط بين الكلفة والفائدة من التعليم لدى هؤلاء الأفراد فى سوق العمل والعمالة.

كما يمكن استخدام طريقة الارتباط بين زيادة النفقات التعليمية ونمو الدخل القومى للبرهان على أن مظاهر النشاط التعليمى مثل كم التعليم ونسب استيعاب الطلاب فى المراحل التعليمية المختلفة مع مؤشرات مستوى النشاط الاقتصادى لها صلة علة بمعلول (سبب ونتيجة)، وفى هذه الطريقة يتم حساب العائد الاقتصادى للتعليم على أساس إيجاد معامل ارتباط الرتب بين قيمة ما يصرف على التعليم وبين زيادة ناتج الدخل القومى فى فترات زمنية متعددة.

وهناك طريقة أخرى فى هذا المدخل المقارن، تعتمد على قسمة أفراد العينة إلى مجموعتين: إحداهما أعلى فى مستواها التعليمى من الأخرى، ويتم التأكد من تكافؤهما

بقدر الإمكان فيما يتعلق بالسن والجنس، والذكاء العام والخبرة، والمتغير التجريبى هنا هو مستوى التعليم، وتتم المقارنة بين المجموعتين فيما يتعلق بمستوى الدخول النقدية، فإذا وُجد تحسن فى هذا المستوى لأفراد المجموعة الأولى عن أفراد المجموعة الثانية فيُعزى ذلك إلى المستوى التعليمى لأفراد المجموعة الأولى.

كما يمكن أن تتم المقارنة على فترات زمنية معينة، والدراسات هنا تختبر مدى تأثير اختلافات المستويات التعليمية على مستويات دخول الأفراد، مقدرة بجملة دخولهم النقدية من أعمالهم، وذلك أثناء ممارستهم لحياتهم العادية. وتحاول هذه الدراسات اكتشاف درجة التغير فى مستويات الدخول النقدية لهؤلاء الأفراد وعلاقتها بمستوى التعليم وكلفته بينهم.

وهناك طريقة أخرى للمقارنة بين الكلفة والفوائد فى مجال التعليم، وتتلخص هذه الطريقة فى تقسيم الأفراد الملتحقين بوظائف حديثة لدى الشركات الإنتاجية إلى مجموعات حسب مستوياتهم التعليمية، وتتم مقارنة دخول هؤلاء الأفراد بمستوياتهم التعليمية، وبعد عام أو عامين من التحاق هؤلاء الأفراد بالعمل، تتم مقارنة دخول هؤلاء الأفراد الحالية بدخولهم وقت التعيين، وتتم استخلاصات مدى إسهامات المؤهلات التعليمية وكلفة اكتسابها فى تحسن مستوى دخول هؤلاء الأفراد.

ومن الدراسات التى أجريت فى هذا المجال دراسة (ليدن) *(Lydon)*[١٧٠] وفيها أوجد معامل الارتباط بين دخول خريجى التعليم العالى والكليات وبين نصيب الفرد من الدخل القومى خلال الفترة من ١٩٤٠ إلى ١٩٨٨ بالولايات المتحدة الأمريكية. وأظهرت هذه الدراسة زيادة أرباح خريجى الكليات والتعليم العالى من ناتج الدخل القومى كلما زادت سنوات التعليم وسنوات الخبرة المهنية.

كما أجرى (بيكر وديرل) *(Becker and Darell)*[١٧١] دراسة ارتباطية شاملة بين مستوى تعليم الفرد وبين مستوى الدخل ومعدل الزيادة فيه فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأجريت هذه الدراسة على الخريجيين من الذكور فى عمر (٢٥–٣٤ سنة) وقد أوضحت هذه الدراسة زيادة معدل الدخول لخريجى التعليم العالى فى الولايات المتحدة الأمريكية عنها فى اليابان.

وقدم (رونالد إيرنبرج) *(Ronald G. Ehrenberg)*، (وروبــــرت سميــــث) *(Robert S. Smith)*[١٧٢] أمثلة عديدة لهذه الطرائق المقارنة بين الكلفة والفائدة فى مجال التعليم، حيث أوضحت هذه الدراسات مدى نفعية التعليم فى تحديد مســـتوى الأجور بين العمال فى الولايات المتحدة الأمريكية، وأظهرت هذه الدراسات الربـــح الناشئ عن الاستثمار فى التعليم.

كما عززت دراسة طولية[١٧٣] وجود عوائد غير مباشرة ترتبط بدرجة الشهادة الدراسية فى علاقة خطية بيانية أظهرت الاختلافات الأساسية فى سوق العمالة بين من حصلوا على درجات جامعية ومن حصلوا على درجات ما قبل البكالوريوس.

ومن بين الدراسات التى اعتمدت مدخل المقارنة بين الكلفة والفوائد فى مجـــال التعليم دراسات (محمد متولى غنيمة)[١٧٤] التى حملت عناوينها: القيمة الاقتصاديـــة للتعليم فى الوطن العربى، والقيمة الاقتصادية للحلقة الأولى من التعليم الأساســـى، والقيمة الاقتصادية للحلقة الثانية من التعليم الأساسى (بين فلسفة التخطيط وسياسة التطوير)، والسياسات التعليمية المحلية والتحديات العربية والعالميـــة وأثرهـــا علـــى مستقبل القيمة الاقتصادية للتعليم الثانوى العام والجامعى. فقد قارنت هذه الدراسات بين نسب ميزانية التعليم قياساً إلى ميزانية الإنتاج القومى، وحجم الإنفاق "الكلفـــة" على المستويات التعليمية المختلفة- وبين نسب الخريجين مـــن الأنظمـــة والمراحـــل التعليمية المختلفة.

واهتمت دراسة (سافيدرا) *(Saavedra)*[١٧٥] بتحديد مدى إسهام التعليـــم فى تفسير اختلافات الدخول بين الأفراد فى بيرو خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩١م، وقد دعمت هذه الدراسة الرأى القائل هناك بوجود تعليم زائد عن الحد فى بيرو ليس له ربحية.

كما حددت دراسة (مينون) *(Menon)*[١٧٦] كلفة التعليم العـــالى وعوائـــده الاقتصادية، كما توقعها طلاب التعليم النظامى فى قبرص. وقد توقع طلاب الكليـــات الجامعية هناك أن دخولهم النقدية بعد تخرجهم من مؤسسات التعليم العالى ونتيجـــة لالتحاقهم بسوق العمل ستزداد باضطراد مدى الحياة.

هذا ولم تفرق هذه الدراسات المقارنة والارتباطية فى العلاقة بين الكلفة والفوائد فى مجال التعليم بين أنماط التعليم الرسمى وغير الرسمى، ولم تهتم كثيراً بتمايز أنواعه، وركزت على الأرباح الناشئة من التعليم فى نسب توزيع ناتج الدخل القومى بين الأفراد، وأهملت بقية العوائد منه، ولم تهتم هذه الدراسات بعزل "متغير التعليم" عن بقية العوامل المؤثرة فى نمو الدخل القومى التى لها صلة علة بمعلول.

أيضاً لم تتعقب هذه الدراسات علاقات التفاعل بين التعليم وبين كل من مدخلات العمل، ورأس المال، ومستوى النشاط الاقتصادى والاجتماعى، واعتمدت مثل هذه الدراسات على المقارنات الوصفية بين الكلفة والأرباح، وهذه نتائجها غير دقيقة فى تقدير العلاقة بين الدخول النقدية للأفراد وكلفة التعليم. ويلاحظ أيضاً فى بعض هذه الدراسات شمولية مفهوم العائد الاقتصادى من التعليم، مع إغفال التحديد لجوانب الكلفة والعائد فى مجال التعليم.

ويمكن أن تفيد نتائج هذه الدراسات فى تحسين نوعية التعليم عن طريق المعلومات والبيانات التى تقدمها هذه الدراسات إلى السلطات التربوية المختصة والخاصة بتوزيع الموارد المخصصة لأنماط التعليم توزيعاً رشيداً، بحيث تتاح لهذه الأنماط التعليمية إمكانية ضمان الشروط المثلى للتعليم وكلفة توفيرها من عاملين ومنشآت وتجهيزات ومعدات ومعلومات وأفكار تسهم فى التحسين التربوى، إلى جانب كيفية استثمار الموارد المالية المتاحة للتعليم بما يؤدى إلى تحسين عملية التعليم.

وتسهم نتائج هذه الدراسات الارتباطية أيضاً فى تقييم مردود النظام التعليمى من خلال تقدير معدلات القيد والنجاح والكلفة إلى جانب تقدير معدلات المواظبة والنظام والانضباط المدرسى وتقييم الفعالية التربوية لمدرسة ما- أى إنتاجيتها مقاسة بكمية المعارف التى اكتسبها التلاميذ والكلفة التعليمية لهذه الإنتاجية.

وإلى جانب ذلك ربما تفيد هذه الدراسات المخطط التعليمى فى نواح أخرى، لعل منها إمداد المخطط التعليمى بإطار لفحص تكلفة التعليم، ومقارنتها بالزيادة فى دخول القوى العاملة المتعلمة. ولقد أُهمل هذا الإطار فى بعض الخطط التعليمية التى وضعت على أساس مدخل تخطيط التعليم وفقاً للاحتياجات من القوى العاملة، وكذا

مدخل الطلب الاجتماعى. وقد تقترح نتائج مثل هذه الدراسات طرقاً لزيادة إنتاجية التعليم، إما بواسطة زيادة العائد، أو بواسطة تخفيض تكلفته، أو الاثنين معاً[١٧٧].

كما استخدمت دراسات أخرى أسلوب تحليل الكلفة والمنفعة *Cost-Benefit Analysis* فى المقارنة بين كلفة التعليم والمنفعة النقدية المتوقعة فى المستقبل، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع، وفى مراحل التعليم المختلفة وأنواعه المتعددة للوصول إلى **معدل العائد من التعليم** *(The Rate of Return to Education)*.

ويقوم هذا الأسلوب على افتراض أن التعليم ينتج منفعة مادية مباشرة يمكن قياسها بالنسبة للفرد وبالنسبة للمجتمع، وأن هذا التعليم يتكلف نفقات متعددة يمكن أيضاً قياسها. وقوام هذا الأسلوب المقارنة بين أرباح الأفراد وبين كلفة تعليمهم، فنحصل على معدل مردود التعليم عن طريق استخراج العلاقة بين الدخول وكل النفقات التى يدفعها الفرد أو المجتمع بما فى ذلك المكاسب الضائعة والتى تتمثل فى المكاسب التى كانت ربما تأتى لو أن هذه النقود قد صرفت فى مجال استثمارى آخر[١٧٨].

وهكذا اهتمت نوعية مثل هذه الدراسات بمقارنة عوائد التعليم مقاسة بالدخول والأرباح التى اكتسبها الفرد خلال حياته العملية بتكاليفه التعليمية أو نفقات التعليم وصولاً إلى تحليل معدل الكلفة والعائد فى مجال التعليم. وجوهر هذا المدخل البحثى أنه يتعامل مع الاستثمار فى التعليم كتعامل رجال الأعمال مع الأموال التى تستثمر فى أى مشروع استثمارى، حيث يعبر عن العلاقة بين الفوائد المتراكمة خلال فترةزمنية معينة والناجمة عن العملية التعليمية من جهة، والمدخلات التى تم استخدامها فى فترة سابقة بواسطة نظام التعليم من جهة ثانية "بالإنتاجية الخارجية". وبناءً على ذلك يمكن التعبير عن هذه الإنتاجية الخارجية بواسطة معدل الكلفة والعائد لنظام تعليمى ما[١٧٩].

وأهم طرائق هذا المدخل البحثى فى تحليل معدل الكلفة والعائد هى طريقة القيمة الصافية، وطريقة معدل الربح الداخلى[١٨٠]، أما طريقة القيمة الصافية فتهتم بالمكاسب والنفقات المستقبلية بعد إخضاعها لمعدل خصم ملائم، ومعدل الخصم هذا

هو معدل الفائدة التى يجب على الحكومة دفعها إذا اقترضت الأموال فى البداية لاستثمارها فى رأس المال البشرى. وأما طريقة معدل الربح الداخلى فتعتمد على حساب معدل الخصم، ويؤدى معدل الخصم إلى أن تكون قيمة الكلفة مساوية لقيمة الفائدة، ومعدل الخصم هذا يسمى "معدل الربح الداخلى"، فإذا زاد معدل الربح الداخلى على معدل الخصم كان المشروع مربحاً.

ومن الدراسات العربية فى هذا المجال دراسة (ثروت عبد الباقى)[١٨١] عن تكلفة الطالب فى المرحلة الثانوية العامة، وقد أظهرت هذه الدراسة زيادة كبيرة فى تكلفة الطالب فى المرحلة الثانوية العامة ناتجة عن رسوب وتسرب الطلاب خلال سنوات الدراسة المختلفة. وكان الباحث ذاته قد استخدم مدخل تحليل الكلفة- المنفعة فى دراسته عام ١٩٨٦ عن حساب العائد الاقتصادى ومعدل إنتاجية الاستثمار فى كل من التعليم الثانوى الصناعى والزراعى وأثر مشروع رأس المال الدائم على هذا العائد.

واستخدمت دراسة (محمود السيد عباس)[١٨٢] مدخل تحليل الكلفة- المنفعة فى حساب العائد الاقتصادى من المعاهد الفنية التجارية المتوسطة فىمصر، حيث سعت هذه الدراسة إلى التعرف على دخول أو أرباح عينة من خريجى المعاهد الفنية التجارية المتوسطة محل البحث فى دفعات مختلفة من العاملين فى بعض المصالح الحكومية والشركات فى مصر،ومقارنتها بكلفة طلاب المعاهد الفنية التجارية المتوسطة المباشرة (إنفاق حكومى)، (إنفاق أسرى)، (والكلفة غير المباشرة)، (كلفة الفرص الضائعة).

ومن الدراسات الأجنبية فى تحديد العلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم باستخدام مدخل تحليل الكلفة- المنفعة دراسة (بيفك) *(Bevc)*[١٨٣] عن معدل العائد من عمليات الاستثمار فى التعليم فى مناطق يوجوسلافيا (سابقاً) خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠م، وقامت هذه الدراسة بتحليل معدل الكلفة- المنفعة لمراحل التعليم الابتدائية والثانوية والتعليم العالى وفوق العالى خلال الفترة المحددة.

أما دراسة (فيزبين وسكاروبولس) *(Fiszbein and Psacharopoulos)*[١٨٤] فاهتمت بتحليل معدل الكلفة والعائد الاستثمارى من

التعليم فى جميع مراحله فى دولة فنزويلا فيما بعد الفترة ١٩٨٩ حتى ١٩٩٢م، وقد صنفت هذه الدراسة العائد من التعليم إلى عائد خاص، وعائد اجتماعى. وقد أظهرت هذه الدراسة زيادة معدل العائد من التعليم الجامعى عند مقارنته بالتعليم الثانوى العام، فى حين انخفض هذا المعدل عند مقارنته بالتعليم الثانوى الفنى.

ودرس (جريفين وأدوارد) *(Griffin and Edward)*[١٨٥] معدل العائد من التعليم فى البرازيل فى الفترة من ١٩٨٩ حتى ١٩٩٢م. وأظهرت هذه الدراسة وجود عوائد مرتفعة للأفراد الذين حصلوا على أكثر من ١٢ عاماً فى التعليم، وهو ما يقابل التعليم الجامعى.

أما دراسة (كارنيل) *(Carnell)*[١٨٦] فقد سعت إلى استخدام مدخل تحليل الكلفة- المنفعة لبرنامج التعليم الغذائى فى ولاية فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، والهدف من ذلك هو حساب العائد المباشر وغير المباشر نتيجة المشاركة فى برنامج الغذاء الممتد والتعليم الغذائى، وقد صُنفت العوائد المباشرة وغير المباشرة من هذا النوع من التعليم فى تجنب الخسارة الإنتاجية للأسباب الناتجة عن المرض. واستخدمت هذه الدراسة تحليل الحساسية لتقييم آثار حبس سلوك النظام الغذائى ومعدل وقوع الأمراض بالنسبة للأشخاص منخفضى الدخل. وقد توصلت (كارنيل) إلى نتيجتين أساسيتين هما أن العائد غير المباشر من هذا البرنامج عادل أكثر من مليون دولار، والنتيجة الثانية هى تدعيم تحاليل الحساسية للمخرجات الإيجابية والشعور بالعائد الإيجابى من كل دولار تم استثماره فى برنامج الغذاء الممتد والتعليم الغذائى بولاية فيرجينيا.

وفى دراسة حالة قام بها كل من (وايست وكراوفورد) *(White and Crawford)*[١٨٧] عن تحليل الكلفة- المنفعة للمعلومات الإلكترونية فى جامعة هاريسبرج بولاية بنسلفانيا بهدف تقليل النفقات لقاعدة بيانات إلكترونية، توصلت هذه الدراسة إلى أن أمناء المكتبات يمكنهم استخدام نتائج دراسات تحليل الكلفة- المنفعة لوضع الميزانية المناسبة من أجل خدمات هذه المكتبات.

أما (براجر وفريمان) *(Bragger and Freeman)*(١٨٨) فقد قدما بحثاً فى حساب الكلفة- المنفعة من تدريس طلاب علم النفس الذين تحت التخرج بحوثاً فى علوم الآداب والمفاهيم الإحصائية للميول، وشرحا كيف يستطيع هؤلاء الطلاب وضع معدل الكلفة- المنفعة من تجارب علم النفس المشهورة، وكيف يتعلمون القيام بتحليل نتائجها وتفسيرها.

كما دخلت منهاجية تحليل الكلفة- المنفعة دائرة التعليم عن بعد لمواقع على الإنترنت، حيث ناقش (تامى ورايت) *(Tammy and Wright)*(١٨٩) حاجة المعلمين والمدربين ورجال الأعمال إلى تقييم نفقات التدريب على مواقع الإنترنت، وهل طرق التدريب هذه والكلفة- المنفعة من ورائها مناسبة لمنظماتهم. وقدم الباحثان دراسة حالة لمعهد "بل على الخط" عن تحليل الكلفة- المنفعة بها.

وقد اعتمدت دراسات الكلفة- المنفعة السابق الإشارة إليها على بيانات تفصيلية عن الكلفة والعائد المتوقع من التعليم. ويمثل الحصول على مثل هذه البيانات، خاصة فى الدول النامية، مشكلة حيث يفترض معرفة جملة دخول الأفراد طوال حياتهم، وكل النفقات التى دفعها الفرد والمجتمع، بما فى ذلك المكاسب الضائعة من أجل حساب معدل العائد من التعليم. وهذا أمر تنقصه الدقة فى المجتمعات التى يعانى خريجو التعليم فيها من بطالة واضحة- مما يؤثر على دقة هذه الحسابات.

وركزت هذه الدراسات السابقة على حساب العوائد النقدية *(Monetary Returns)* من التعليم ومدى نفعيته فى تحديد مستوى الدخول المتوقعة.

كما أن حسابات الدخول المتوقعة فى المستقبل على أساس واقع الدخول الحالية أمر تنقصه الدقة أيضاً، فالدخول المستقبلية تتعرض لتغيرات سريعة ومتلاحقة نتيجة حزمة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية والقومية والعالمية. ولعل تجربة الهزات العنيفة السريعة والمتلاحقة فى تزايد معدلات الدخول النقدية للقوى البشرية العاملة فى المجتمع المصرى نتيجة لضرورات الإصلاح الاقتصادى فيها، وعلى الجانب الآخر انحدار معدلات الدخول وتناقص قيمتها للقوى البشرية العاملة فى المجتمع العراقى نتيجة الغزو العسكرى عليه يجعلنا نفترض- بقدر غير يسير من

الشك- فى جدوى هذا المدخل البحثى وقدرته على التنبؤ بمعدل العائد من التعليم، إضافة إلى القصور الواضح لهذا المدخل البحثى فى تفسير العلاقة بين الكلفة والعائد الاجتماعى والنفسى فى مجال التعليم.

وقد أظهرت دراسة (كلونون وآخرون) *(Cloonan et. al.)*(١٩٠) عن تمويل نماذج التعليم المستمر فى فرنسا وإيران وإيطاليا أن نماذج تحليل الكلفة- المنفعة فى مجال التعليم هى عملية تحليل ضمنية ولا تؤدى إلى نتائج مضمونة،ونظم قيم العاملين بمؤسسات التعليم هناك تناهض أفكار هذا المدخل البحثى فى تحديد العلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم.

وتفيد هذه الدراسات فى الكلفة ومعدل العائد فى تحسين نوعية التعليم من خلال إظهار دور التربية فى التنمية الاقتصادية ومن خلال استخدام نتائج هذه الدراسات كمدخل لتخطيط التعليم، حيث يتم حساب القيم الصافية لأى برنامج تعليمى- أى قيم الربح والخسارة المالية المتوقعة فى المستقبل، وبناءً عليه تخصص الموارد المالية لأنماط التعليم التى تزيد فيها الفوائد المعدلة عن الكلفة المادية لها. كما أن المشاريع أو المراحل التعليمية التى تحظى بالأفضلية فى التمويل، هى التى تحقق قيماً صافية موجبة، أى تزداد أيضاً منافعها الحالية عن تكاليفها الحالية،وكلما زادت القيمة الصافية الموجبة كان أفضل. إضافة إلى أن المشاريع أو المراحل التعليمية التى تحظى بالأفضلية فى التمويل هى التى تحقق قيماً لمعدل العائد تزيد عادة عن القيمة المحددة لمعدل العائد، لاسيما إذا كانت القيم هذه تزيد عن قيم معدل العائد من المشاريع الاستثمارية الأخرى. كما يستخدم معدل العائد من التعليم فى عمل مقارنات مهمة منها المقارنة بين مراحل التعليم وأنواعه المختلفة بالنسبة لمعدل العائد، ومقارنة معدل العائد من التعليم ككل بنظيره من المشروعات الاستثمارية الأخرى داخل البلد الواحد،ومقارنة معدل العائد الاجتماعى من التعليم فى دولة ما بنظيره فى دولة أخرى. وهذه المقارنات وغيرها من شأنها المساعدة فى توزيع ميزانية التعليم على مراحل التعليم وأنواعه، أو توزيع الميزانية العامة للدولة على مجالات الاستثمار المختلفة ومنها التخطيط لنوعية التعليم. وربما تؤثر هذه المقارنات فى اختيار الأفراد لنوع معين من

التعليم، الأمر الذى يعكس العلاقة بين هذه الدراسات ونتائجها ومدخل الطلب الاجتماعى من التعليم(١٩١).

وهناك دراسات وبحوث اعتمدت مدخل تحليل الكلفة والفعالية فى التعليم، حيث يستهدف مدخل تحليل الكلفة والفعالية *Cost-Effectiveness Analysis* الحصول على أفضل خريج مقارنة بفعالية عمله، وبما أنها فعالية ترتبط بتكلفة التعليم فإنه يمكن أن تعرف "بفعالية الكلفة"، كما أن الفعالية الداخلية لنظام التعليم يمكن التعبير عنها بواسطة "معدل الكلفة والفعالية"، أو معدل الكلفة والكفاية(١٩٢).

فقد تغيرت النظرة إلى التعليم من كونه قوة إنتاجية ذات عائد إلى اعتباره عنصر ضمن منظومة عناصر تسهم فى إعداد كفايات العمل فى سوق العمالة. ومن ثَمَّ بدأت النظرة تتغير من ربط التعليم بالدخل إلى ربطة بمخرجاته من حيث كفاءاتهم أى مهاراتهم الأساسية والأكاديمية فى العمل(١٩٣).

وقد يستخدم هذا المدخل البحثى عندما يتعذر قياس المخرج بوحدات نقدية، كما أن مدخل تحليل الكلفة- الفعالية يقارن بين عدة فعاليات، فهو يهدف إجمالاً إلى إعداد بيان دقيق بالتكلفات أو التضحيات، وكذا الفوائد المتضمنة فى كل القرارات البديلة، من أجل السماح عادة باختيار البديل الذى يقدم أكبر فائدة صافية(١٩٤).

هذا والعلاقة بين التعليم وكفايات العمل لا تأخذ نمطاً واحداً، بل أنماطاً مختلفة فى ضوء تمايز القطاعات الإنتاجية، ففى بعض قطاعات الإنتاج يؤثر التعليم مباشرة فى تحسين الكفاية الإنتاجية للفرد، وفى قطاعات إنتاجية أخرى تنبع أهمية التعليم فى كونه عنصراً هاماً فى تحسين الكفاية المهنية للفرد، والكفاية المهنية هى التى تحدد بدورها الكفاية الإنتاجية له.

وهكذا فمن المفترض أن التعليم ينتج ربحية لكل من الأفراد والمجتمع على السواء، فمن ناحية المجتمع فإن التعليم يفترض فيه القدرة على تزويد القطاعات الإنتاجية بأفراد قد تم إكسابهم كفايات العمل المناسبة،ومن ناحية الفرد يفترض أن التعليم قد أسهم فى تأهيله لسوق العمل ولفرصه المفتوحة أمام جميع الأفراد(١٩٥).

ومن الدراسات الميدانية فى هذا المجال دراسة (محمد السيد الإخناوى)[١٩٦] عن الكفاية المهنية لخريجى المدارس الفنية الصناعية نظام الخمس سنوات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود قصور فى الجانب الكيفى لخريجى المدارس الفنية الصناعية والمدارس النوعية الملحقة بالمصانع والشركات.

ومن بين الدراسات التى استخدمت هذا المدخل البحثى أيضاً دراسة (حنان إسماعيل أحمد)[١٩٧] فى العلاقة بين الكلفة والكفاية الداخلية فى المعاهد الفنية الصناعية التابعة للمؤسسات الإنتاجية.

كما أجرى (محمد عبد القادر سرور)[١٩٨] دراسة عن الكفاية الخارجية للتعليم الزراعى الجامعى فى مصر، والتى اتضح من خلالها أن هناك العديد من الصعوبات والمشكلات التى تقلل من اكتساب الطالب الكفايات المعرفية والمهارية والسمات الشخصية والصفات المهنية اللازمة لعمله المستقبلى فى مجال تخصصه.

ومن الدراسات الأجنبية فى هذا المجال دراسة (فيليبس) *(Phelps)*[١٩٩] عن الكلفة والفعالية فى كيفية استخدام الحاسب الآلى فى التدريب على الاتصال والتواصل فى سلاح المهندسين، وفى مراكز القيادة لأفراد احتياطى الجيش الأمريكى.

أما دراسة (ينبامرونج) *(Yenbamrung)*[٢٠٠] فأوضحت تقييماً لفعالية النفقات التعليمية لطلاب الجامعة الإلكترونية، وأن هناك عائداً مثمراً من إنفاق هذه الكلفة. بينما أوضحت دراسة (ميتشيل) *(Mitchell)*[٢٠١] أنّ مدخل تحليل الكلفة والفعالية مفيد فى عمليات التخطيط خاصة فى الاستخدامات الإبداعية للتقنية التعليمية.

وقد اهتمت دراسة (أنجر) *(Inger)*[٢٠٢] بتوضيح تغير النظرة فى العلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعلم، فأصبحت كفاءة المؤسسات التربوية تقاس بمدى إسهام مخرجاتها فى الاندماج مع مهارات العمل التكنولوجية المتغيرة والمتطورة.

كما أوضحت دراسة إنجليزية أن مدخل تحليل الكلفة- الفعالية مطلوب استخدامه وبكثرة حتى فى المجال السياسى. فمن المهم أن يفهم صانعو السياسة أبعاد هذا المدخل البحثى بحيث يستطيع هؤلاء الساسة تصور العواقب التى ستنتج عن قراراتهم بصورة واضحة. وقد أوضحت هذه الدراسة أن السياسة التى لا تفهم مدخل الكلفة والفعالية غير مرغوب فيها فى المستقبل[٢٠٣].

أما دراسة (كاتاريل) *(Catterall,)*[٢٠٤] فقد ناقشت أساليب تقييم إنتاجية التعليم العالى وكلفته، ومقارنة الكلفة بكفاءة الخريج كعائد إنتاجى خلال الخمس سنوات التالية لتخرجه.

وهكذا فإن مثل هذه الدراسات تراوحت بين وصف كفاءات الخريجين من النظم التعليمية إلى تكميم المخرجات التعليمية، أو النواتج المطلوب إعدادها: مثل عدد الناجحين ونسبتهم من صف مدرسى إلى آخر، والكفايات الخارجية لهم بدلالة المعارف والمهارات وسمات الشخصية والصفات المهنية اللازمة للعمل فى مجال التخصص.

وتغيب عن هذه الدراسات مقاييس دقيقة ومقننة تعبر عن فعالية الخريج فى ميدان العمل، وفى التوافق والانسجام المهنى والاجتماعى، فما زالت الفعالية تقدر بطريقة جزئية. وتغيب عنها النظرة الكلية. أيضاً يعانى هذا المدخل البحثى من مشكلة البيانات المرتبطة بالكلفة والفعالية مما يؤثر فى تفسير العلاقات بالدقة العلمية المطلوبة.

وتفيد هذه الدراسات فى العلاقة بين الكلفة والفعالية فى تحسين نوعية التعليم من حيث مجاراة التربية والتعليم التقدم العلمى والتكنولوجى، وأن تأخذ برامجها المهنية التغيرات المعاصرة فى القرن الحادى والعشرين، وما يصاحبها من تطور المعارف والمهارات فى المهن الحالية. فتخطيط نوعية التعليم يجب أن يقوم على تقدير دقيق لمهارات المهن فى ضوء المؤشرات السائدة عالمياً فى سوق العمل والعمالة حتى يمكن للمجتمع ملاحقة تطور الأعمال والمهن فى العالم.

. كما أن القرارات التربوية التى تتخذ وفقاً لنتائج دراسات تحليل الكلفة والفعالية تتسم غالباً بالأهمية القصوى، لارتباطها بإصلاح نظم التربية والتعليم فى المجتمع.

كما استخدمت دراسات عديدة مدخل النماذج والدوال الرياضية فى دراسة العلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم.

واستخدمت هذه النماذج والدوال الرياضية عدة طرائق إحصائية فى تحديد العلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم. ومن بين هذه الطرق الإحصائية المستخدمة فى هذا المجال طريقة العامل المتبقى ***(Residual Factor)*** لتحديد نسبة إسهام التعليم فى نمو الدخل القومى، وطريقة دالة الإنتاج ***(Production Function)*** فى قياس العلاقة بين التعليم وجوانب أو منبئات النمو الاقتصادى، وطريقة تحليل الانحدار متعدد المتغيرات ***Multivariate Regression Analysis*** حيث تستخدم هذه الطريقة منطق الدراسة التجريبية فى إقامة علاقات سببية، وتستغنى عن أسلوب الدراسات القبلية والبعدية، وكذلك عن أسلوب الدراسات التجريبية والتتبعية، فاستخلاص السبب المحتمل للظاهرة التى تدرس يتم بالتحكم فى البيانات، وليس التحكم فى الأفراد الذين تجرى عليهم الدراسة.

وقد استندت دراسات عديدة فى قياس الكلفة والعائد فى مجال التعليم إلى طريقة "العامل المتبقى" الذى يستند بدوره إلى مفهوم دالة الإنتاج ***Production Function*** لتحديد مدى إسهام التعليم فى النمو الاقتصادى لمجتمع ما.

فقد حاول الباحثون قياس نسب الزيادة فى الناتج القومى الإجمالى لبلد من البلدان خلال حقبة من الزمن التى يمكن إرجاعها إلى المدخلات التقليدية أو بعضها، مثل: العمل وتنظيماته ورأس المال والثروات الطبيعية، واعتبار "العامل المتبقى" نتيجة للتحسينات التى طرأت على القوى العاملة من حيث الكيف بسبب التعليم، وبسبب الاختراعات الجديدة والتكنولوجيا والتقدم المعرفى الذى له صلة وثيقة بالتعليم.

وهكذا تقوم هذه الطريقة على تقدير دور العوامل القابلة للقياس، مثل قيمة رأس المال وقوة العمل والثروات الطبيعية، فى الزيادة الإجمالية للدخل القومى لبلد ما فى فترة زمنية محددة، على أن يُعزى العامل المتبقى فى الزيادة الإجمالية للدخل القومى إلى بعض العوامل، وفى مقدمتها التعليم.

ومن أشهر من استخدم هذه الطريقة عالم الاقتصاد الأمريكى الشهير (دينسون) *(Denison)* [٢٠٥] فى تفسيراته حول مدى إسهام التعليم فى النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة الأمريكية، وفى ألمانيا وبلجيكا وكندا منذ عام ١٩٥٧ وحتى عام ١٩٧٠.

كما يطبق الباحثون دالة الإنتاج ***Production Function*** فى قياس العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادى، حيث يفترض وجود علاقة بين الإنتاج الكلى من ناحية، وبين كل من رأس المال المادى، ورأس المال البشرى من ناحية ثانية، وهى دالة خطية متجانسة[٢٠٦]، ويطلق عليها فى مجال اقتصاديات التعليم اسم دالة الإنتاج التربوى ***(Educational Production Function)***[٢٠٧].

كما لجأت بعض الدراسات التربوية إلى بناء نماذج رياضية ***(Mathematical Models)*** بهدف التوصل إلى علاقات علّية - أى سببية ***(Causal Relationships)*** بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم، وبحيث يمكن التنبؤ بمستقبل هذه العلاقة ومحاولة ضبطها قدر الإمكان[٢٠٨].

وفى هذا المجال أجرى (سكاروبولس وودهول) ***(Psacharopoulos and Woodhall)*** [٢٠٩] دراسات حول مدى إسهام التعليم فى النمو الاقتصادى فى كل من استراليا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفرنسا وألمانيا (الغربية سابقاً) وإيطاليا، واتضح منها ارتفاع معدل إسهام التعليم فى النمو الاقتصادى فى هذه المجتمعات.

وفى دراسة مقارنة لبعض الدول فى أفريقيا وآسيا وشمال أمريكا (غانا وكينيا ونيجيريا وماليزيا والفلبين وكوريا الجنوبية وكندا) أوضح (سكاروبولس)

(Psacharopoulos)[٢١٠] اختلاف معدل إسهام التعليم فى النمو الاقتصادى من قارة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى داخل القارة الواحدة.

وقد وضعت دراسة (جروب) *(Grubb)*[٢١١] معادلة تقديرية وصفت من خلالها جملة الدخول النقدية لعينة من العمال فى سوق العمل فى الولايات المتحدة الأمريكية بلغت خمسة وأربعين ألفاً خلال الأعوام من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٠ كدالة فى مصفوفة من المتغيرات البحثية هى مستوى التعليم ومدى المشاركة فى برامج التدريبات المهنية، والخبرات الذاتية والمهنية والنوع البشرى (الجنس).

كما استنتجت دراسة (باترينوس) *(Patrinos)*[٢١٢] أهم العوامل المؤثرة فى الدالة الإنتاجية للمهندسين من الرجال والنساء فى اليونان، وهى التعليم والخبرة المهنية، علاوة على أن الكفاية الإنتاجية بين هؤلاء الأفراد تزداد عبر الزمن.

وفى دراسة قام بها المركز القومى لإحصائيات التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية *(National Center for Education Statistics)*[٢١٣] تم إلقاء الضوء على وضع العمالة الماهرة فى العمر الزمنى من سن ٢٥ سنة إلى سن ٦٤ سنة فى سوق العمل الأمريكى كدالة فى النوع البشرى، ومستوى المهارة، والمستوى التعليمى، والمستوى التدريبى الأعلى.

كما أوضحت دراسة (سكاروبولس وآخرون) *(Psacharopoulos, et.al.)*[٢١٤] أن عائدات التعليم الاقتصادية تتمايز– فى ضوء نتائج الدالة الإنتاجية– تبعاً لاختلاف المرحلة التعليمية، ودرجات النمو الاقتصادى فى المجتمع المكسيكى.

واستخدم (ديكر) *(Decker)*[٢١٥] دالة الإنتاج فى المقارنة بين إنتاجية القوى البشرية العاملة فى بعض الدول الصناعية الكبرى، واستخدم فى هذه الدالة– علاوة على متوسط إنتاجية القوى البشرية العاملة– متوسطات الإنجاز التعليمى، ومهارات العمل، وسمات الشخصية، إلى جانب الاشتراك فى برامج التدريبات المهنية للقوى البشرية العاملة فى هذه المجتمعات.

كما أجرى (ستانوفنك) *(Stanovnik)*[٢١٦] دراسة لتقييم عائدات التعليم الاقتصادية فى سلوفينيا، واعتمدت هذه الدراسة على مفهوم الدالة الإنتاجية التى وضعها مينسر *(Mincer)* فى الولايات المتحدة الأمريكية فى تفسير اختلافات الدخول النقدية من الوظائف المهنية للعمال فى الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٩٣م هناك.

وهناك طريقة التحليل متعدد الانحدار حيث تعتبر هذه الطريقة امتداداً لطريقة الدالة الإنتاجية، حيث تعتمد طريقة التحليل متعدد الانحدار على فكرة العلاقات الدالية وذلك فى دراسة العلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم. وتستخدم هذه الطريقة ما يعرف بشكل التشتت أو الانتشار ***Scatter Diagram***.

وقد اُستخدمت طريقة التحليل متعدد الانحدار فى تحديد العلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم من قبل كثير من الدارسين فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، نشير هنا إلى بعض هذه الدراسات مثل دراسة التعليم والدخل التى أجراها (سكاروبولس) *(Psacharopoulos)*[٢١٧] فى دول غرب أوربا، ودراسات عائدات التعليم التى أجرها (هنشليفا) *(Hinchliffe)* فى الولايات المتحدة الأمريكية، ودراسة (محمد الأصمعى محروس) *(Mahrouse)*[٢١٨] بجامعة هامبورج بألمانيا (الغربية سابقاً) والخاصة بتأثيرات التعليم على المستوى المهنى، والدخل العائد والمنتظر، والانسجام الوظيفى بين عمال الصناعة فى جنوب مصر. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن العائد الاقتصادى للتعليم أكبر من العائد الاقتصادى للخبرة المهنية فى الوظائف المهنية العليا (الفنيون ورؤساء الأقسام)، بينما تفوق عامل الخبرة المهنية فى عائده الاقتصادى عن التعليم لدى عمال الصناعة سواء أكانوا مهرة أو شبه مهرة.

وألقت دراسة (لويرى) *(Loury)*[٢١٩] الأضواء على استخدام طريقة التحليل متعدد الانحدار فى تفسير جملة اختلافات الدخول النقدية خلال الأعوام من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٦ للعاملين والعاملات ذوى المستويات التعليمية العالية فى بعض الولايات الأمريكية.

كما أجرى (محمد الأصمعى محروس)[٢٢٠] دراسة عن دور تعليم الكبار فى طموحات الحراك المهنى فى سلطنة عمان، وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم العوامل المؤثرة على طموحات الحراك المهنى لهؤلاء الدارسين ببرامج تعليم الكبار هى الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للفرد، والنوع (الجنس) والخبرة الذاتية المحددة بالعمر الزمنى للدارس، والتدريبات المهنية، والخبرات المهنية ومرحلة الدراسة ببرامج تعليم الكبار.

وأجرى (محمد الأصمعى محروس)[٢٢١] دراسة حول مدى إسهامات التعليم فى تحديد كفايات العمل بالمنطقة الصناعية بحى الكوثر بسوهاج، وقد وجدت هذه الدراسة أن الكفايات المهنية للعاملين هناك دالة فى المستويات التعليمية والخبرات الذاتية والمهنية بينهم.

وتواجه مثل هذه الأنواع من الدراسات مشكلات متعددة منها مشكلة جودة البيانات، فالعلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم يتم تمحيصها عن طريق التحكم فى البيانات بدلاً من التحكم فى الأفراد الذين تجرى عليهم الدراسة.

والمشكلة الثانية فى هذا المدخل البحثى تتعلق بالتفاعلات بين مفاهيم الكلفة والتى تنبئ بالعائد فى مجال التعليم، الأمر الذى يؤثر على طبيعة نتائج هذه الدراسات.

فإذا كانت الكلفة التعليمية مرتبطة إرتباطاً قوياً بمتغير مستقل ثان مثل نوع المدرسة أو المستوى التعليمى لها فإن ترتيب إدخال هذه المتغيرات سوف يؤثر فى نتائج الدالة الرياضية المفترض أنها قادرة على التنبؤ بعوائد هذه المتغيرات المستقلة. فالمتغير الذى سيدخل فى التحليل متعدد الانحدار أولاً تتضخم عوائده، على حساب تقليل عائد أو عوائد المتغير أو المتغيرات المستقلة الأخرى التى أدخلت ثانياً فى تحليل نتائج هذه الدوال الرياضية.

ويمكن أن تفيد هذه النماذج والدوال الرياضية فى التنبؤ بالكلفة والعائد المتوقع من التعليم، وهذا يفيد بدوره فى التخطيط لتحسين نوعية التعليم وفقاً لهذا المعدل من العائد المتوقع منه. كما تؤدى هذه النماذج والدوال الرياضية أدواراً هامة فى التنبؤ

بكلفة الطلاب، فى ضوء تمايز المراحل التعليمية، الأمر الذى يسهم فى تجويد إعداد الخطط التعليمية، والتى تؤدى بدورها إلى توفير مستوى تعليمى جيد لهؤلاء الطلاب. أيضاً تلعب هذه النماذج والدوال الرياضية أدواراً بارزة فى التخطيط لتوفير الكلفة المطلوبة لنوع ما من أنواع التعليم فى ضوء الاحتياجات الفعلية من القوى البشرية المتعلمة والقادرة على ممارسة الأعمال المهارية المطلوبة فى سوق العمل.

وقد أشار (محمود عباس عابدين)[٢٢٢] إلى بعض الأمور الهامة، التى ما زالت تحتاج لمزيد من التركيز العلمى، بهدف المساهمة فى تطوير بحوث هذا الميدان، ولعل من أبرزها تضافر الجهود من أجل تحديد المدخلات التربوية وتصنيفها وقياسها بكل أنواعها،وكذلك المخرجات التربوية القريبة منها والبعيدة. ولعل تركيزاً إضافياً يجب أن يُعطى لعوامل مثل تلك التى تتعلق بكفاءة المعلم وإنتاجيته وما يتصل بهما من مؤثرات، وكذلك العوامل الأسرية والاجتماعية التى تتصل بالمدرسة والنظام التعليمى بشكل أو بآخر ، فضلاً عن أثر كل ذلك فى المخرجات التربوية. وما زال الميدان يحتاج لمزيد من التركيز فى جوانب تتعلق بتحديد المخرجات غير المعرفية للتربية وقياسها.

وقد ظهرت أطروحات فكرية تنادى بضرورة الحفاظ على جودة التعليم لارتباطه بالعائد منه خلال صيرورة العمل بين الأفراد وفى سوق العمل[٢٢٣]، وقد استعرض (جراهام جيبس وآلان جينكيتر)[٢٢٤] إشكالية المحافظة على الجودة برغم نقص الموارد مما يعطى إنطباعاً بأن الجودة فى التعليم ترتبط بمؤشر الكلفة، ومن ثم يجب الاهتمام بالحفاظ على جودة التعليم رغم قلة الموارد من خلال التفكير استراتيجياً.

وقد رأى كل من (لويز وسميث) *(Lewis and Smith)*[٢٢٥] أن الجودة فى التعليم تشتمل على عناصر رئيسة هى التقنيات والمطالب والقيم والاتجاهات التى ترتبط بتدعيم مفهوم الجودة وآليات تنمية هذه القيم والاتجاهات.

وقد أورد (محمود عباس عابدين)[٢٢٦] تعريفاً لمدخل الجودة فى التربية بأنه

مجموعة الخصائص أو السمات التى تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها بما فى ذلك كل أبعادها: مدخلات، وعمليات، ومخرجات قريبة وبعيدة، وتغذية راجعة، وكذا التفاعلات المتواصلة، التى تؤدى إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة لمجتمع معين، وعلى قدر سلامة الجوهر تتفاوت مستويات الجودة.

ومن وجهة نظر اقتصادية فإن مدخل الجودة الكلية وما يرتبط به من مفهوم جودة المطابقة تتطلب كلفة تنفق من أجل منع حالات انخفاض مستوى الجودة، إلى جانب كلفة مستترة من أجل تحسين فرص الربحية وتحسين النوعية[٢٢٧].

وأضاف (براون) *(Brown)*[٢٢٨] بإمكانية الاستفادة من مفاهيم الجودة فى قطاع الأعمال التجارية والصناعية ومقاييسها المختلفة: مثل مقياس الجودة العالمية أيزو ٩٠٠٠ *(ISO 9000)* فى تحسين العوائد الإنتاجية من التعليم الفنى فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ويرتبط مدخل الجودة- فى بعض الأطروحات الفكرية- بالعلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم، حيث ينظر إلى الكلفة فى مجال التعليم كمنبئ جيد فى جودة التعليم. وقد ذهب (بوك وتايمز) *(Bock and Timmes)*[٢٢٩] إلى ربط الكلفة بمستوى الجودة فى معاهد التعليم عن بعد فى هونج كونج. وهناك اعتقاد- كما يرويه (محمود عباس عابدين)[٢٣٠] - بأن تزايد معدل الكلفة لكل طالب يكفل جودة المدخلات، التى تكفل بدورها جودة التعليم ككل، ومن هنا يقيسون الجودة بدلالة كلفة المدخلات.

وقد طورت جامعة كاليفورنيا *(California State University)*[٢٣١] مجموعة نماذج فى الكلفة والعائد فى مجال التعليم ليقوم باستخدامها صانعو القرارات التعليمية،ومن بين هذه النماذج نموذج الجودة فى مجال التعليم والكلفة المباشرة وغير المباشرة لتحقيق هذه الجودة وكلفة تطبيق التقنيات بما يؤدى إلى جودة مخرجات التعليم، والتى تؤدى بدورها إلى عائد مجزى من التعليم.

وهكذا يمكن تصور العلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم فى علاقة أخرى تأخذ الشكل التالى:

الكلفة والجودة والعائد ...... فى تحسين نوعية التعليم

فالجودة وسيلة لإثراء العائد، وتشكل فى منظورها الشمولى حلقة وسيطة بين الكلفة والعائد: فمن ناحية رفع معدلات الجودة فى مجال التعليم فهذا ما يؤدى عادة إلى كلفة زائدة، ومحاولات رفع الجودة عادة ما تؤدى إلى رفع العائد فى مجال التعليم. ومن ناحية أخرى فإن تحسين الجودة يجب النظر إليه من منظور شمولى، فكلفة الطالب تؤخذ فى الحسبان جنباً إلى جنب مع المؤشرات الأخرى للجودة مثل برامج تدريب المعلمين والتقنيات وكثافة الفصول وغيرها، فهذه كلها يعبر عنها بكلفة.

وتشير نتائج الدراسات المتاحة فى هذا المجال إلى أن جودة المؤسسات التعليمية تؤثر إيجابياً فى الدخول الحياتية، بعد فترة زمنية معينة، أكثر من تأثيرها فى الدخول التى تأتى مباشرة بعد دخول خريج المؤسسة التعليمية الحياة العملية وسوق العمل فى المجتمع. كما أن الجودة فى مجال التعليم والتدريب يمكن اعتبارها عملية مربحة لأى نظام تعليمى أو لأى مؤسسة تدريبية *(Brown and Hickey)*[٢٣٢] فعوائد الجودة من التعليم تظهر فى زيادة المكاسب الحياتية، إذ إن جودة المؤسسات التعليمية لها تأثيراتها فى المكاسب الحياتية لخريجيها *(Solomon)*[٢٣٣].

وقد أشار (ولشيز) *(Welches)*[٢٣٤] إلى أن جودة التعليم تعتبر عامل حاسم فى جودة القوى البشرية العاملة، وعوائدها الاقتصادية والاجتماعية، أما (ويلموت) *(Wilmott)*[٢٣٥] فناقش فوائد كثيرة لفعالية التعليم الجيد بمساعدة الحاسوب والمواد المطبوعة والتقنيات الفنية الحديثة وتقنيات الاتصال عن بعد فى مجال التعليم.

وفى جامعة وست جورجيا *(State University of West Georgia)* أجرى (هيل) *(Hill)*[٢٣٦] دراسة عن فعالية الكلفة وتحليل الجودة فى برنامج دورات

تدريبية لمعلمى هذه الولاية من خلال برنامج التعليم عن بعد. وقد أرجــع البــاحث النجاح الواضح لتعليم المعلمين من خلال برنامج التعليم عن بعد إلى فعالية الكلفــة، فهناك – كما يقول (هيل) *(Hill)*- تكاليف كبيرة تصاحب هذا البرنامج، وعلـــى الرغم من أن التسجيل المتزايد فى هذا البرنامج غالباً ما يعوض هذه الكلفة العالية، إلاّ أن المشكلة تبقى مشكلة الجودة، والغرض من هذا البحث هو تحليل الكلفة والعــائد الحقيقى للتعليم عن بعد من خلال وسيط الجودة فى التعليم.

وفى دراسته عن مدى تأثير الإنجاز التعليمى للأفراد فى قرار الشركات الصناعية بشأن التوسع فى مواقعها فى ولايةٍ ما فى الولايات المتحدة الأمريكية أوضح (هــــوك) *(Hoke)*[٢٣٧] أن جودة التعليم الذى تم الحصول عليه من قبل أفراد الولاية يؤخـــذ كمحدد هام ويؤثر بدرجة كبيرة فى إقرار مواقع لمصانع جديدة أو للتوسع فى مصــانع قائمة فى الولايات المتحدة الأمريكية، ولأن جذب فروع المصانع والشركات الجديدة يعد أمراً حساساً للنمو الاقتصادى لأى ولاية، فإن الولايات التى ترغب فى جـــذب هذا النوع من الشركات والمصانع تجد أنه سيعود عليها بالنفع إذا قامت بتشــــجيع التعليم العالى والمساهمة فى رفع كلفة إعداد الطالب به، وتوفير التقنيات التربوية، فهذا سيعود –كما تقرر هذه الدراسة- بالعائد المرجو والمتمثل فى تحسين أحوال مواطـــنى واقتصاديات هذه الولاية.

وفى اليابان أوضح (هيروشى) *(Hiroshi)*[٢٣٨] أن هناك بعـــض الأشـــخاص يستثمرون أموالهم فى نوع الكلية الراغبين فى الالتحاق بها لأنهــــم يــرون أن هـــذه الاستثمارات ستعود عليهم بالعائد الكبير، وقد درس هذا الباحث كلفة التعليــــم فى كلية تربية تتميز بالجودة، ومعيار الجودة كانت عنده هـــى الدرجـــات المطلوبـــة فى اختبارات الالتحاق بهذه الكلية. وقد وجدت هذه الدراسة أن نوع الكلية قد حســن المعدل الداخلى للعائد بدرجة كبيرة بين عينة خريجى هذه الكلية مــــن الذكـــور فى اليابان، علاوة على ذلك فإن سنة التحضير لخوض اختبارات هذه الكلية ليس لها تأثير

على العائد، ولكنها تؤثر على نوع الكلية التى يتم الالتحاق بها، ونوع الكلية التى يتم الالتحاق بها تؤثر بدرجة كبيرة فى معدل العائد على هؤلاء الخريجين.

ويؤخذ على مجموعة هذه الدراسات النظرة إلى "جودة" المؤسسات التعليمية بدلالة الكلفة فى مجال التعليم، فجودة التعليم تعتمد على عدة مؤشرات تعليمية واقتصادية وسياسية واجتماعية، كما تعتمد على عدة خصائص وتفاعلات داخل النظام التعليمى وخارجه. وبناءً عليه يجب اقتران "جودة" أى مؤسسة تعليمية بمؤشرات خاصة بالمعلم، وبالمتعلم وبيئته وظروفه المحيطة به، وبالإمكانات والتنظيمات المدرسية والمجتمعية وغيرها كثير.

وتسهم هذه الدراسات ومدخلاتها البحثية فى تحسين نوعية التعليم من خلال تحديد الاحتياجات الفعلية من معلمين أكفاء، ومبان، وإمكانات مادية أخرى وغيرها من العوامل المؤثرة فى رفع مستويات الجودة فى التعليم. فهناك العديد من السمات والخصائص المرتبطة بالتعليم ذى النوعية الجيدة،وهذه السمات والخصائص تفيد فى المساعدة فى التخطيط لتحسين نوعية التعليم المتصف بالجودة العالية، فالعبرة فى هذا الأمر فى كيفية توظيف مثل هذه السمات والخصائص التعليمية من أجل الحصول على مردود تعليمى جيد. وتفيد نتائج هذه البحوث فى الكلفة والجودة والعائد التعليمى فى التخطيط لتنمية الاستعدادات المعرفية والانفعالية، وفى عوامل التقدم فى التحصيل الدراسي، وفى التنمية المهنية لدى الطلاب.

وهكذا ومن تحليل أمثلة لبحوث الكلفة والعائد فى مجال التعليم نستنتج وجود تمايز فى هذا المجال. فقد كان من الأمور الشائعة فى مناقشة هذه العلاقة تحديد مفاهيم الكلفة المباشرة وغير المباشرة فى مجال التعليم، إلى جانب تحديد قيمة الدخول المكتسبة من الأعمال والوظائف فى سوق العمل، والتى أسهم التعليم فى إعداد القوى البشرية المناسبة لها، إضافة إلى دور التعليم فى إكساب المتعلمين درجات من الرضا المهنى عن أعمالهم التى يعدون من أجلها، ثم أصبحت عوائد التعليم تقاس بمدى إسهاماتها فى

تحديد كفايات العمل، إلى جانب قدرة المؤسسات التعليمية على إكساب طلابها مهارات التفكير العليا، وكافة المعارف المتصلة بعالم العمل، إلى جانب إكساب متعلميها القدرة على التعلم الذاتى كأحد أساليب التربية المستمرة فى الوطن العربى.

ودراسة الكلفة فى مجال التعليم يجب أن تتضمن حوافز المعلمين وإسهامات الجمعيات الأهلية ومجالس الأباء والمعلمين ومجهوداتهم وتبرعاتهم، إلى جانب كلفة تكنولوجيا التعليم والوسائط التربوية الجديدة الأخرى، وكلفة البرامج التعليمية فى الراديو والتليفزيون إلى جانب كلفة برامج التعليم عن بعد، وكلفة برامج تحسين التعليم، كما تعددت الرؤى من قضية الإنفاق على التعليم مما يؤكد ضرورة استحضارها جميعاً عند صياغة السياسات التعليمية واتخاذ القرارات التمويلية فى المجتمعات العربية.

وفى مجال دراسة العائد من التعليم، يجب إدخال عوائد إضافية مرتبطة بخصائص العمل ذاته وظروفه ضمن المكاسب من التعليم، مثل نظم التأمينات والمعاشات ودرجة استمراريتها وتوفر الشروط الصحية وفرص العلاج فى هذا العمل، ومستوى جودة هذا العلاج، وفرص الحرية أثناء ساعات العمل وأوجه الترفيه المتاحة وأساليبها والبعد عن الفوضى واكتساب العادات الصحية السليمة، إلى جانب التوافق النفسى والانضباط الذاتى والاستهلاك الرشيد، واستخدام الوسائل القانونية فى إشباع الرغبات الاقتصادية والاجتماعية.

ومن ثم يمكن الاستدلال مستقبلاً وبدقة بمدى المكاسب الحقيقية وأبعادها ومظاهرها من الكلفة فى مجال التعليم، وهذه مدخلات رئيسة فى التخطيط لتحسين نوعية التعليم المطلوبة فى القرن الحادى والعشرين فى الوطن العربى.

ورغم تنوع الدراسات فى العلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم فى ضوء تمايز مدخلاتها البحثية، فإن ثمة صعوبات تؤثر فى نتائج هذه الدراسات، وفى أدوارها فى

تحسين نوعية التعليم. ومن أمثلة هذه الصعوبات عند دراسة العلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم وفى استخدامها فى تحسين نوعية التعليم ما يلى:

- اختلاف وجهات النظر فى الأساليب التحليلية التقريرية الخاصة بتقدير العلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم، إضافة إلى أن إمكانات هذا المدخل البحثى- فى أساليبه المختلفة- يقف عند حد تنظير الظاهرة فى العلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم والشواهد على وجود هذه العلاقة عن طريق الكشف عن بعض الخصائص المرتبطة بواقع الظاهرة المدروسة.

ورغم هذا فإن دراسات هذا المحور فى العلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم تفيد فى اتخاذ قرارات فى السياسة العامة تتناول مسألة الروابط بين التوجهات المتضمنة فى القوانين والتشريعات فى المجتمع، وبين الخطط والموارد الضرورية لكلفة التعليم من أجل وضع هذه التوجهات موضع التنفيذ. وهذه القرارات تشمل مجمل النظام التعليمى أو قطاعات واسعة منه، وكلفته المادية والجهود المبذولة لتحقيق الإصلاحات التى تتناول النظام ككل.

ويمكن أن تفيد نتائج دراسات هذا المحور فى العلاقة بين الكلفة والعائد فى التخطيط لتحسين نوعية التعليم من خلال توفير معلومات تمكن السلطات التعليمية المختصة فى المستوى القومى من أن تحدد تطور قدرة النظام المدرسى، فى الأمد الطويل، على مساعدة المتعلمين فى تحقيق درجات عالية من النمو المتوازن والتكامل بدنياً ومعرفياً ومهارياً واجتماعياً. أيضاً تسهم دراسات هذا المحور فى تحسين نوعية التعليم من خلال تطوير المعارف والمهارات المتضمنة فى المنهاج الدراسى ومن ثم يمكن أن تستخدم نتائج هذه الدراسات التقريرية فى تحسين السياسات والممارسات التربوية وتطويرها، على الأقل فى المنحى القيمى الفلسفى فى صناعة القرارات التربوية بصفة عامة فى الوطن العربى.

-أما الصعوبات المستنتجة من الدراسات التى اعتمدت مدخل المقارنة والطريقة الارتباطية بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم فتتعلق بعدم القدرة فى العثور على جماعات المقارنة فى سوق العمالة الإنتاجية، تشترك فى خصائص كثيرة وتختلف فقط فى خاصية واحدة هى مستوى التعليم، وحتى إن وجدت مثل هذه المجموعات فلا يمكن التأكد من أن الفروق فى مستويات الدخول النقدية راجعة إلى عامل التعليم فقط. فهناك صعوبة فى عزل متغير التعليم عن باقى المتغيرات المؤثرة فى جملة دخول الأفراد. كما أن معظم الدراسات الارتباطية تعانى نقداً فى توضيح العلاقة بين الكلفة والنتيجة الخاصة بدور التعليم فى المظاهر الاجتماعية والاقتصادية فى الوطن العربى.

كما أن العلاقة بين التعليم والمظاهر الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع العربى شديدة التداخل فيما بينها، ففعالية أى مدرسة يجب أن تقدر فى ضوء السياق الذى تعمل فيه هذه المدرسة. وبعبارة أخرى فإن الفائدة المرجوة من الكلفة فى مجال التعليم- مقاساً بكمية المعارف التى اكتسبها الطلاب- ينبغى أن ينظر إليها فى ضوء نوعية المتعلمين،وفى ضوء البيئة الاجتماعية والاقتصادية التى تعمل فى إطارها، وفى ضوء الخصائص المناخية التى تقع المدرسة ضمنها ودرجة تفاعلها بالنسبة إلى سائر المرافق الثقافية الأخرى فى المجتمع. ومن المتغيرات الأخرى المؤثرة فى علاقة الكلفة والفائدة فى المجال التعليمى كلفة توفير الكتب المدرسية ومناهج التدريب أثناء الخدمة للعاملين فى المدارس وتحسين الأبنية التعليمية.

وبعد تحديد هذه التدابير فى التخطيط لتحسين نوعية التعليم وتقدير كلفتها يمكن وضع نظام الأولويات، بحيث يمكن تنفيذ التدابير المختارة فى ضوء الكلفة،وفى ضوء الموارد المالية المتاحة، فقد تقضى الضرورة بإرجاء بعض التدابير التى تستدعى كلفة ضخمة إلى أن يتحسن الوضع الاقتصادى لمجتمع ما فى الوطن العربى.

كما أن هناك صعوبة اختيار دليل الإنتاجية الذى يستخدم فى قيـــاس معـــدل الكلفة– المنفعة والربحية من التعليم. فالفروق فى الدخول بين الأفراد لا توفر مقياســاً دقيقاً لاختلاف مستوى إنتاجيتهم، وصعوبة تحديد معدلات الخصم فى فترات زمنيــة متباعدة عند استخدام هذا المدخل البحثى،وصعوبات تحديد الكلفة والعائد فى مجـــال التعليم العالى على وجه الخصوص، بالإضافة إلى صعوبة حساب كلفة الفرص الضائعة لخريجى هذا النوع من التعليم فى وقت زادت فيه معدلات البطالة، وانخفضت فيـــه أيضاً المستويات المهارية للخريجين فى أماكن العمل. بالإضافة إلى اهتمام هذا المدخـــل البحثى بحساب العوائد الاقتصادية وخاصة النقدية منها،وإهمالها إلى حد كبير للعوائـد الاجتماعية من التعليم.

وإذا أردنا أن نلقى الأضواء على كلفة التعليم فى بداية القرن الحادى والعشرين فى مجتمع عربى مثل المجتمع المصرى، فإن الإنفاق على التعليم فى مصر يتشكل الآن من عدة مصادر هى الإنفاق الحكومى من الموازنة العامة للدولة،وإنفاق القطاع الخـــاص على المدارس الخاصة التى يمتلكها، إضافة إلى المنح والمعونات والقروض التى تبرمـــها الحكومة المصرية مع المنظمات الدولية للإنفاق على التعليم[٢٣٩]، ويتحدد الإنفـــاق على التعليم، ومصادر هذا الإنفاق، من خلال برنامج الحكومة المصرية التى تقدمـــه للاعتماد فى مجلس الشعب بداية يوليو من كل عام ميـــلادى، والحـــزب الوطـــنى الديمقراطى هو الحزب الحاكم فى جمهورية مصر العربية منذ إعادة التجربة الحزبية عام ١٩٧٧، حيث يشار إليه على أنه الوريث الشرعى لثورة يوليـــو ١٩٥٢،ويقـــوم بتشكيل الحكومة المصرية من وقت لآخر، وله سياساته فى الإنفاق على التعليم، والتى تظهر فى برنامجه الحكومى سنوياً.

وقد تبنت سياسات الحكومة فى مصر زيادة الإنفاقات على التعليم، حيـــث زاد الإنفاق الحكومى على التعليم فى مصر من (١٠,٥ مليار جنيه) فى العام الدراســـى ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى (٢١,٤ مليار جنيه) فى العام الدراســى ٢٠٠٣/٢٠٠٢[٢٤٠]،

وتدور نسبة الإنفاق الحكومى على التعليم فى مصر خلال هذه المـــدة حـــول الـــ (٥%) من إجمالى الناتج القومى للمجتمع المصرى. وتقل هذه النسبة عن الحد الأدنى المطلوب تخصيصه من الإنفاق الحكومى على التعليم كنسبة من الناتج القومى الإجمالى فى ضوء اقتراحات اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادى والعشرين[٢٤١] التى اقترحت على كل دولة نامية أن تخصص على الأقل نسبة (٦%) من إجمالى الناتج القومى العام لتمويل التعليم فيها.

وقد تراوحت نسبة المنصرف على قطاع التعليم المصرى ما بين (١١%) عـام ١٩٩٥ إلى (١٥%) عام ١٩٩٩ من إجمالى المصروفات الحكومية المصرية خـــلال الفترة المذكورة[٢٤٢]، واستمر توجيه نسبة الـــ (١٥%) من إجمالى الموازنة السـنوية لقطاع التعليم فى مصر حتى عام ٢٠٠٢م، حيث إن الموازنة العامة للحكومة المصرية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣م بلغت (١٤١,٦ مليار جنيه) خصص منـــها (٢١,٤ مليار جنيه) للتعليم أى حوالى (١٥%) من إجمالى هذه الموازنة.

وينبغى الإشارة إلى أن تقارير الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر عن الإنفـــاق الحكومى على التعليم المصرى تشمل ميزانيات التعليم الأزهرى والتعليــــم العـــالى وميزانيات الجامعات والبحث العلمى، إلى جانب ميزانية التربية والتعليم. وقد أشـار البنك الدولى إلى أن حصة التعليم الأساسى فى مصر من جملة الاعتمادات المنصرفة من وزارة التربية والتعليم خلال العام الدراسى ١٩٩٥/١٩٩٦ بلغت (٣,٢ مليار جنيه) بنسبة (٣٠,٥%) فقط من إجمالى ميزانيتها[٢٤٣]، وظلت هذه النســـبة المخصصـــة للإنفاق الجارى على التعليم الأساسى ثابتة تقريباً، حيث تراوحت بـــين (٣٠% - ٣٢%) من ميزانية التعليم خلال المدة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١م[٢٤٤].

وعلى الرغم من أن أعداد التلاميذ الملتحقين بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى (التعليم الابتدائى) وبالحلقة الثانية من التعليم الأساسى (التعليم الإعدادى) بلغـــت (١١.٦ مليون) تلميذ فى العام الدراسى ٢٠٠٠/٢٠٠١م. وهذه الأعداد أضعـاف

الملتحقين بالتعليم الثانوى بنوعيه العام والفنى (٢,٩٥ مليون) طالب، وبالتعليم العالى (١,٣ مليون) طالب[٢٤٥]، إلا أن نصيب التعليم الثانوى والعالى من نسبة المبالغ المخصصة للإنفاق الجارى على التعليم فى مصر ما زال كبيراً نسبياً مقارنة بما خصص للتعليم الأساسى وفى دولة تعانى من ارتفاع نسبة الأمية بها،وهذا ما أشار إليه (شولتز) *(Schultz)*[٢٤٦] فى دراسته عن التوسع الكمى فى التعليم الأساسى فى أفريقيا، وكيف أن نسبة الدعم الحكومى الأكبر تذهب إلى التعليم العالى، ويعتبر (شولتز) هذا الأمر تحولاً عن مساندة الفقراء وسكان الريف وانحيازاً لأبناء الطبقة المتوسطة والغنية، هذا فى الوقت الذى نجد فيه أن مخصصات تمويل التعليم الأساسى من المحليات بالولايات المتحدة الأمريكية ومن تمويل السلطات المحلية ومن تمويل الحكومة الفيدرالية أعلى بصفة دائمة من مخصصات التعليم الثانوى والجامعى هناك[٢٤٧].

وعلى الرغم من ضعف حصة التعليم من هذا الإنفاق الحكومى مقارنة بالإنفاقات الحكومية الأخرى فى مجال التسليح والأمن وغيرها من الإنفاقات، إلا أن نسبة كبيرة من الميزانية الحكومية للتعليم موجهة للأجور والمكافآت والحوافز، فقد وصل نصيب الأجور من إجمالى ميزانية التعليم قبل الجامعى (٨٢%) من هذه الميزانية عام ١٩٩٥/١٩٩٦م[٢٤٨]، ووصلت هذه النسبة فى العام الدراسى ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى (٨٣,٤%). وقدرت دراسة علمية هذه النسبة بحوالى (٨٥%) من إجمالى الإنفاق الجارى من الميزانية خلال التسعينات[٢٤٩]، فقد تم رفع الحوافز لجميع العاملين بالبيئات المدرسية، كما زادت مكافآت الإداريين والنظار عن أعمال الامتحانات، حتى معاشات هؤلاء العاملين زادت باضطراد، وكلف هذا وزارة التربية والتعليم دعماً مالياً إضافياً، ولعل آخر دليل على هذا الأمر انحصر فى تحديد زيادة فى الأجور مقدارها (١٠%) حين تم رفع ميزانية الإنفاق الحكومى على التعليم من (٢٠,٤ مليار جنيه) عام ٢٠٠١/٢٠٠٢م ليصل إلى (٢١,٤ مليار جنيه) خلال العام الدراسى الحالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣م.

والأمر المدهش حقاً أن نسبة المعلمين القائمين على التدريس فى مراحل التعليم قبل الجامعى حالياً بلغت (٥٦,٢%) من إجمالى العاملين فى هذا القطاع،وبقية النسبة المئوية تعمل فى وظائف إدارية معاونة ولا تتصل بالعملية التعليمية التدريسية، وهذا أمر يمتص نسبة كبيرة من الـ (٨٠%) من الميزانية الحكومية المخصصة للتعليم، والتى تذهب فى صورة أجور ومكافآت وحوافز(٢٥٠).

وتحت إلحاح الزيادة فى الإنفاق على التعليم للوفاء بالاحتياجات المتزايدة للمجتمع من التعليم، وفى ظل الضغوط التى تعمل على تقييد حجم ميزانية الحكومة، وبالتالى وضع سقف لا يمكن تجاوزه لميزانية التعليم، ومن أمثلة هذه الضغوط أعباء الدين العام المحلى والأجنبى وزيادة الإنفاق العسكرى (٤,٣%) من الناتج القومى، وتدهور الميزان التجارى وزيادة العجز فى الموازنة العامة للدولة والتى قدرت عام ٢٠٠١/٢٠٠٢م بحوالى (٦و٧%) من إجمالى الناتج القومى(٢٥١)، لم تجد وزارة التعليم بديلاً عن أن تعلن أن هناك حاجة أكثر من أى وقت مضى إلى تكاتف كل الجهود الحكومية والشعبية والتنظيمات الاجتماعية والمهنية فى الإنفاق على التعليم. وكانت الحكومة قد أنشأت صندوقاً لدعم وتمويل المشروعات التعليمية فى حالة قصور ميزانية التعليم الحكومية عن توفير الأموال اللازمة لبناء المدارس وصيانتها. وتشمل موارد الصندوق بمقتضى القرار الوزارى رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٩ الرسوم الإضافية التى تفرضها وزارة التربية والتعليم على استخراج الشهادات الدراسية،ونسبة (١٠%) من دخول الإدارات المحلية فى القرى والمحافظات ودخول الغرامات والمساهمات المالية من أعضاء المجتمع المحلى والتبرعات والمساهمات من قطاع رجال الأعمال. وما ينبغى الإشارة إليه هنا أن دور هذا الصندوق فى الإنفاق على التعليم محدود ومكمل للموازنة الحكومية المخصصة لقطاع التعليم.

كما حظى الإنفاق على التعليم فى مصر باهتمام العديد من الدول والمنظمات والهيئات الأجنبية المانحة، ومن أشهر هذه الدول والمؤسسات الدولية التى تقدم المنح

والقروض الموجهة لقطاع التعليم المصرى، هى حكومات الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان،وكندا، والدانمارك،وفرنسا، والمملكة المتحدة، وألمانيا، إلى جانب مؤسسات البنك الدولى، والاتحاد الأوربى،ومنظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، وصندوق الأوبك، وصندوق تنمية الموارد البشرية التابع لهيئة التنمية الدولية، والبنك الإسلامى للتنمية، ومنظمة اليونسكو.

وقد أظهرت دراسات تقويمية(٢٥٢) جوانب التمويل الدولى للتعليم فى مصر حتى عام ١٩٩٤ وظهر من نتائج هذه الدراسات سوء توزيع مخصصات القروض والمعونات الأجنبية، إلى جانب إهدار جانب كبير منها فى الإجراءات الإدارية، وشروط غير موضوعية فى بناء المدارس ونقص قطع غيار الأجهزة ومعدات المعونة الأمريكية، إلى جانب غياب التنسيق بين الأجهزة المحلية ووزارة التربية والتعليم والخبراء بمراكز تطوير التعليم بالجامعات المصرية، إضافة إلى ارتباط المعونة الأمريكية بما تنتهجه مصر من خطوات فى سياستها التعليمية تتفق ورؤية الولايات المتحدة الأمريكية، كما أظهرت هذه الدراسات أن أهم المجالات التى وجه إليها العون فى مجال التعليم هى بناء المدارس وتطوير مناهج التعليم وتطوير نظم المعلومات.

كما توصلت دراسة (فاتن محمد عدلى)(٢٥٣) إلى أن انخفاض ميزانية التعليم المصرى وتقليص دور الحكومة أدى إلى تلقى العون الخارجى بدون أى دراسات جدوى، كما أنه لم توجد سياسة تمويلية واضحة للاهتداء بها عند تلقى العون الخارجى للتعليم قبل الجامعى فى مصر، إلى جانب عدم ملاءمة الأجهزة التكنولوجية المصاحبة للعون الخارجى وعدم توافر قطع الغيار اللازمة لهذه الأجهزة مع عدم توافر خبرات التشغيل وتقاضى الخبراء مرتبات خيالية،وعقد الندوات العامة فى الفنادق الراقية، كل هذا امتص الجزء الأكبر من العون الخارجى للتعليم المصرى، كما أوضحت هذه الدراسة أن العون المقدم من اليونسكو للتعليم فى مصر ركز فى المقام الأول على عقد الندوات التربوية، إلى جانب إمداد المدارس ببعض الأجهزة التعليمية، والمساهمة فى

برامج محو الأمية وتعليم الكبار.

ومن بين المنظمات والهيئات الأجنبية التى تسهم فى الإنفاق على التعليم فى مصر هيئة كير الدولية فى مجال إنشاء المدارس الصغيرة لمحو أمية الفتيات اللاتى لم يلتحقن بالمدارس، ومشروعات محو الأمية وتعليم الكبار، ومن هذه المعونات أيضاً القرض المقدم لتطوير مكتبة الإسكندرية، ومشروع مبارك/ كول لتطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى منذ نهاية ١٩٩١ وحتى الآن،ومبادرة مبارك/ جور (الشراكة الأمريكية المصرية) لتدريب طلاب المدارس الفنية ومدتها سبع سنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٧) ومشروع تطوير التعليم الثانوى، والقرض بـ (٥٠ مليون دولار أمريكى) المقدم له من البنك الدولى، ودعم البنك الدولى بـ (٣٠,٥ مليون دولار أمريكى) لتطوير التعليم الجامعى الهندسى والفنى،ودعم صندوق النقد الدولى لإمداد المرحلة الثانوية بالتكنولوجيا الحديثة، والمنح المقدمة للربط بين الجامعات وإعادة تأهيل المستشفيات التعليمية الجامعية، إلى جانب المنح المقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية فى مجال التدريب للتنمية فى مصر، والقرض الممنوح من البنك الدولى فى عام ٢٠٠٢م، وقدره (٥٠ مليون دولار أمريكى) بالإضافة إلى (١٠ ملايين دولار أمريكى) تمثل مساهمة الحكومة المصرية فى تمويل المرحلة الأولى من مشروعات تطوير التعليم العالى فى مصر حتى عام ٢٠٠٧م والمتضمنة تطوير وإعادة هيكلة كليات التربية وتطوير المعاهد المتوسطة والعليا وإعداد تشريع جديد للتعليم العالى، وهناك منح ومعونات وقروض دولية أخرى أنفقت فى مجال التعليم فى مصر، وقدمت من هيئات وتنظيمات مجتمعية وحكومات عالمية مثل ما قدمته هيئة المعونة الأمريكية للتنمية من مخصصات مالية بلغت (٢٨٦ مليون دولار أمريكى) وأنفقت فى بناء مدارس صغيرة لتعليم الإناث وتدريب معلمى اللغة الإنجليزية. كما قدمت هيئة التعاون الدولى اليابانية مخصصات مالية بلغت (١٣٠٤ مليون ين يابانى) أنفقت فى تأليف الكتب ودليل المعلم فى مادتى العلوم والرياضيات للمرحلة الابتدائية. وقدمت

هيئة المعونة الكندية مبلغ (٥ مليون دولار كندى) لتغذية التلاميذ بمدارس التعليم الأساسى، وبالتعاون مع اليونيسيف لتدعيم مشروع مدارس المجتمع ومدارس الفصل الواحد. أما الدانمارك فقد خصصت مبلغ (٢٢ مليون كرون دنمركى) فى تغذية التلاميذ بمدارس التعليم الأساسى. وقدمت فرنسا مبلغ (٥,٨٠ مليون يورو) لتدعيم تدريب المعلمين فى تدريس الفرنسية وتصميم وإعداد أنشطة علمية للتلاميذ. وقدمت المملكة المتحدة مبلغ (٢ مليون جنيه إسترلينى) لتدعيم تدريب معلمى اللغة الإنجليزية. أما ألمانيا فقد قدمت (٣٠ مليون مارك ألمانى) لتوفير فرص التدريب وإعداد المناهج الدراسية. وقدمت السوق الأوربية المشتركة مبلغ (٢٠ مليون يورو) لتدعيم التغذية المدرسية. وقدمت إيطاليا مبلغ (٤ مليون ليرة إيطالية) لتدعيم شراء أجهزة وأدوات مدرسية. أما الصندوق العربى للإنماء فقد قدم مبلغ (١٥ مليون دينار كويتى) كقرض لبناء (١٨٠) مدرسة. وقدم صندوق الأوبك مبلغ (١٠ مليون دولار أمريكى) لتدعيم بناء المدارس. وقدمت هيئة التنمية الدولية مبلغ (٨٦ مليون يورو) من أجل بناء (٢٤٠) مدرسة، وقدم البنك الإسلامى للتنمية مبلغ (٥ مليون دولار أمريكى) لتدعيم بناء مدارس فى مرحلة التعليم قبل الجامعى. وقدم الصندوق الإفريقى للتنمية مبلغ (١٣٨ مليون جنيه مصرى) كقرض من أجل بناء مدارس جديدة[٢٥٤].

وقد ساهمت هذه المنح والمعونات والقروض فى الإنفاق على التعليم فى مصر،حيث قامت وزارة التربية والتعليم بإنشاء (٥٥٠٠) مدرسة بتكلفة بلغت ما يزيد عن ست مليارات جنيه خلال هذه الفترة للمراحل التعليمية المختلفة منها (٥٧٥) مدرسة رسمية للغات (التجريبية)، كما تم توفير التجهيزات لهذه المدارس، بالإضافة إلى تجهيز المعامل والمكتبات وصالات للأنشطة التربوية[٢٥٥]. كما استفاد التعليم من هذه المنح والمعونات والقروض الدولية فى تحسين نوعية التعليم به،وتعليم الفتيات الريفيات وبرامج محو الأمية وتمويل مستشفيات الأطفال، وإنشاء مراكز لأمراض الكبد، ومشروع تغذية التلاميذ بمدارس التعليم قبل الجامعى، إضافة إلى مشروعات التدريب للتنمية وتعزيز قدرة الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار على

تشجيع التعليم مدى الحياة، ونشر مبادئ التعلم الذاتى كأحد أساليب التربية المستديمة.

كما قدم البنك الدولى قروضاً لتحسين قطاع التعليم فى مصر، القرض الأول *(EGT2476)* لتحسين التعليم قبل الجامعى خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٢) بمبلغ (٥٥,٥٠ مليون دولار أمريكى)، أما القرض الثانى *(EGT80)* لتطوير التعليم الأساسى خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٢) بمبلغ (٧٥,٠٠ مليون دولار أمريكى)[٢٥٦].

وحددت الأهداف من القرض الأول *(EGT 2476)* الموجه لتحسين التعليم فى الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٢م وقيمته (٥٥,٥ مليون دولار أمريكى) وبفائدة (٤%) سنوياً فى دعم النظام الإحصائى بوزارة التربية والتعليم، وتطوير قاعدة بيانات وتدريب الكوادر العليا والمتوسطة بوزارة التربية والتعليم، وتدريب المعلمين بمرحلة التعليم الأساسى.

أما القرض الثانى *(EGT 80)* من البنك الدولى لتطوير التعليم الأساسى خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢م وقيمته (٧٥ مليون دولار أمريكى) وفائدته السنوية (٣%) سنوياً فيهدف إلى تحسين نوعية التعليم من حيث الارتفاع بمستوى تحصيل التلاميذ وتدريب المعلمين أثناء الخدمة، وخاصة معلمى اللغة الإنجليزية وتحسين كفاءة النظام التعليمى فى مجالات تقليل نسب الرسوب والتسرب وتحسين إدارة العملية التعليمية ومتابعة أدوار مجالس الآباء والمعلمين، وتنمية مهارات العاملين بمجال التعليم الأساسى.

كما قدم الاتحاد الأوربى منحة لا ترد بقيمة (١٠٠ مليون يورو) لبرنامج تحسين التعليم الأساسى فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢م،وتهدف هذه المنحة إلى تدعيم مدارس البنات،وبناء مدارس جديدة، وزيادة معدلات الاستيعاب،وتقليل

نسب الرسوب والتسرب وتحسين جودة التدريس وتدعيم الوحدات التنفيذية لبرنامج تحسين التعليم سواء على مستوى المديريات أو على المستوى المركزى[٢٥٧].

هذا وقد ضمت وزارة التربية والتعليم هذه المنحة إلى القرض المقدم من البنك الدولى *(EGT 80)* السابق الإشارة إليه إضافة إلى ضم (٧٥ مليون دولار أمريكى) منحة من هيئة المعونة الأمريكية للتنمية لتمويل برنامج طموح لتحسين التعليم الأساسى فى خمس عشرة محافظة من محافظات جمهورية مصر العربية، وأصبح هذا البرنامج معروفاً ببرنامج (البنك الدولى/ الاتحاد الأوربى) فى مصر *(World Bank/ European Union Education Enhancement Program (E.E.P)*، وانتهى هذا البرنامج بنهاية عام ٢٠٠٢م[٢٥٨].

وحددت أهداف عامة وطموحة من هذا البرنامج تتعلق بتنمية مهارات القيادة المدرسية، وتطبيق وصنع القرار التعليمى، وتنمية مهارات التفاعل الاجتماعى وممارستها، واكتساب مهارات الاستخدام الأمثل للمبنى المدرسى ومرافقه واكتساب وممارسة المهارات التى تحقق توثيق الصلة بين المدرسة والمجتمع المحلى، واكتساب مهارات تقويم أداء العاملين والاستخدام الأمثل للثواب والعقاب،وإدراك مفاهيم التخطيط المدرسى وأساليبه بين العاملين فى مجال التعليم الأساسى، من أجل رفع فاعلية وكفاءة المنظومة الإدارية التعليمية ومن أجل ترشيد استهلاك وحسن استخدام الموارد المادية والبشرية، إضافة إلى زيادة معدلات الاستيعاب بالمدارس بنسبة (٢%) سنوياً للإناث، وبنسبة (١,٢%) للذكور.

وبلغ إجمالى التمويل لمشروع تحسين التعليم فى مصر (٨٣٥ مليون دولار أمريكى)، ساهمت الحكومة المصرية بمنح ومعونات دولية قدمت لها بلغت (٦٣٥ مليون دولار أمريكى)، بينما بلغت مساهمة الاتحاد الأوربى فى هذا المشروع (١٠٠ مليون يورو)، وقرض البنك الدولى *(EGT 80)* وقيمته (٧٥ مليون دولار أمريكى).

ومما يلفت النظر فى هذا البرنامج الطموح لتحسين التعليم فى مصر هو استبعاد أقسام التدريب وكوادرها بمديريات التربية والتعليم بمختلف محافظات الجمهورية عن المشاركة فيه، وفوز مركز دراسات تعليم الكبار والتعليم المستمر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة *(Center for Adult and Continuing Education, The American University in Cairo)* بإعداد البرامج والمناهج التدريبية لتنمية الكفايات الأساسية لدى القيادات المدرسية والتعليمية على مستوى الجمهورية.

ونتساءل هنا: ما الحكمة من إسناد هذه الفرص التدريبية للقائمين على أمور التربية والتعليم فى مجتمع الأمة فى مصر إلى مؤسسات أجنبية والتى تمتلك قوى ودوافع غير وطنية، والتى لا يمكن أن تأتى بخير للوطن؟!. وتعود الذاكرة إلى العقدين الأخيرين من القرن العشرين حين تنبهت دراسات تربوية وحذرت من محاولات إدخال التعليم وأنشطته التربوية المتعددة بمدارس مصر فى مصيدة التبعية، فجاءت ثمة دراسات[٢٥٩] لتثير الاهتمام والوعى والحذر من بعض المظاهر التى تجعل التعليم فى مصر وقد أصابته مظاهر التبعية للغرب وثقافاته وقيمه وأطروحاته وتفسيراته للحياة وللحضارة وللمدنية. ورغم ذلك، وشيئاً فشيئاً، وتحت عباءة تحديث برامج التعليم وتحسينها وتطويرها وتجويدها وتجديدها وغير ذلك من مفاهيم العصرنة فى مجال التعليم فى مصر، راحت الجامعة الأمريكية بالقاهرة وغيرها من التنظيمات الاجتماعية والمهنية والأكاديمية والتعليمية الأجنبية تمارس هواية الغزو الثقافى، وبطبيعة الحال فإن البرامج التدريبية فى مجال التنمية المهنية لقادة التعليم فى مختلف الإدارات التعليمية وللقائمين على أمور التربية والتعليم بمختلف محافظات مصر احتلت مكان الصدارة فى تحقيق الهدف الرئيسى والدخول فى مصيدة التبعية وهو زرع القيم الثقافية الأمريكية فى عقول الناشئة والقائمين على تعليمهم، وبث روح الانبهار باللغة والثقافة والقيم الغربية فى مختلف مناشط الحياة.

كما وجهت منظمة اليونيسيف مساعدات لتمويل قطاع التعليم الأساسي فى مصر،ودعمت مشروع (مدارس المجتمع) الذى بدأ منذ عام ١٩٩٢م ويستمر حتى عام ٢٠٠٧م بتمويل قدرة (٥ مليون دولار كندى)، حيث تم تمويل هذا المشروع بمساعدة هيئة المعونة الكندية[٢٦٠]. وقد بلغ عدد هذه المدارس (٢٠٠ مدرسة) عام ٢٠٠٠م موزعة على محافظات أسيوط وسوهاج وقنا، وفى إطار هذا التعاون تتولى وزارة التربية والتعليم المصرية توفير الكتب الدراسية، وتتولى منظمة اليونيسيف توفير الأثاث المدرسي وتدريب ميسرات التعلم[٢٦١]، وقد غطى هذا البرنامج عام ٢٠٠١م حوالى (٦٠٠٠) دارسة ودارس، (٧٠%) منهم من الفتيات. وتبقى عقبة استكمال البنات لتعليمهن بعد هذه المرحلة بمدارس المجتمع فى المدارس الحكومية دون حل بالرغم من أن التقييم أظهر أن المتخرجات من مدارس المجتمع نجحن فى الامتحانات المدرسية الحكومية بتفوق[٢٦٢].

وتولى منظمة اليونيسيف اهتمامها أيضاً (لمدارس الفصل الواحد) التى تعتبر إحدى صيغ التعليم الأساسى لأبناء المناطق الريفية والنائية التى تضم عدداً قليلاً من التلاميذ فى سن التعليم الأساسى، وبلغ عدد هذه المدارس (٢٦١٢) مدرسة فى عام ٢٠٠١م، وتستوعب هذه المدارس كل الأطفال الملزمين، وأيضاً المتسربين من المدارس الابتدائية، وكذلك المرتدين إلى الأمية بعد قضاء سنوات الإلزام، خاصة من الفتيات اللاتى لم تشملهن الخطة التعليمية وما زلن فى سن الإلزام، واللاتى تسربن من المدارس الابتدائية، وقد بلغ عدد البنات بمدارس الفصل الواحد عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ (٥٤٠٢٢) دارسه وعدد البنين (١٨٠٤) دارس[٢٦٣].

وقد اتخذت الحكومة المصرية خطوة أخرى فى مجال تطوير التعليم حيث تقرر تأهيل أربعة ملايين تلميذ بالإعدادى على تكنولوجيا المعلومات فى إطار مشروع الحكومة الإلكترونية الذى بدأ فى سبتمبر ٢٠٠٢م والمفترض أن يستمر خمس سنوات ويتكلف (٨٠٠ مليون جنيه) حيث يستلزم التعليم الإلكترونى فى مصر توفير (٤٠٠

ألف حاسب آلى) بمعدل حاسب آلى لكل (١٠ تلاميذ) بتكلفة (٢٠٠ جنيه) للتلميذ الواحد (جريدة الجمهورية فى مصر بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٦، ص٨).

وبعد عرض كافة الرؤى حول تنويع مصادر التمويل وترشيد الإنفاق فى مجال التعليم العربى تبرز الحاجة الماسة فى تفعيل الشراكة المجتمعية- من خلال أطرافها المدنية الناجزة فى المجتمع العربى- من أجل تدعيم رؤى جديدة وثقافة معاصرة حول الربحية المتوقعة والمأمولة من هذا الإنفاق الضخم فى مجال التعليم، وهذا ما سوف تطرحه خارطة الطريق الحالية فى أجزائها اللاحقة.

٤- خاتمة الفصل الثانى:

تمثلت أهم القضايا التربوية فى هذا الجزء من خارطة الطريق العربية المطروحة هنا لرسم المعالم فى نمط الشراكة المجتمعية من أجل الاهتمام بالتنمية الثقافية والمهنية لأفراد المجتمع العربى فى جوانبها المختلفة مثل تنمية الثقافة السياسية والاقتصادية والبيئية والسكانية، إلى جانب الاهتمام بالثقافة الترويحية كمطلب هام من متطلبات التنمية الثقافية للأفراد فى المجتمع العربى. كما أن هناك ضرورة ملحة للاهتمام ببرامج للتنمية المهنية بين أفراد المجتمع بصفة عامة والمعلمين على وجه الخصوص فى الوطن العربى من أجل مجابهة الثورة التكنولوجية، والنهوض بمسيرة التربية والتعليم بها.

ومن بين القضايا التربوية الهامة التى طرحت للمناقشة فى هذه الخارطة إشكالية "الالتزام" وما يتصل بها من عوامل،وما يترتب عليها من مسئوليات وأعمال، والتى يترتب عليها الجزاء. ومن أهم عناصر الالتزام المراد تنميتها لدى أفراد المجتمع العربى التحدث بالكلمة الطيبة،وحب التعاون وتقديم العون للآخرين، والانضباط فى القول والعمل، والوصول بالمرء إلى مراحل متقدمة من الانضباط وهى مرحلة الانضباط الذاتى لدى أفراد المجتمع العربى.

وثالث القضايا التربوية المطروحة فى خارطة الطريق العربية الحالية تمحورت حول كيفية تنويع مصادر التمويل فى مجال التعليم فى البلاد العربية، ومدى تعاون

التنظيمات المجتمعية العربية والتنظيمات الدولية الأخرى فى تحقيق هـذا التنويـع فى الإنفاق التعليمى، وطُرحت كافة الأفكار المعاصرة فى هذا المجـال، حيث تكـون الشراكة المجتمعية العربية مطلوبة كأحد الموارد المالية الإضافية لتمويـل التعليـم فى الوطن العربى، وأخيراً عرض هذا الكتاب فى هذا الجزء تجربة المجتمع المصرى فى إنفاقه على التعليم والاتجاهات الحديثة التى أخذ بها فى ترشيد الإنفاق وتنويع مصادر التمويل لنظامه التعليمى.

هوامش الفصل الثانى ومراجعه

1- Grant, N.E. "Some Problems of Identity and Education Comparative Examination of Multicultural Education", **A Comparative Education**, Vol. (33), No. (1), 1997, p. 21.

٢- محمد متولى عيمة. إسهامات التعليم غير النظامى فى بناء القيمة الاقتصادية للتعليم النظامى- **دراسات وبحوث فى اقتصاديات تعليم الكبار** .القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦م، ص ص ٩٣-١٣٨.

٣-للمزيد من التفاصيل راجع:

- سامية حسن الساعاتى. **الثقافة والشخصية** .بيروت :دار النهضة العربية للطباعة، ١٩٨٣م، ص ص ٢٧-٢٨.

- محى الدين صابر. **من قضايا الثقافة العربية المعاصرة** .الطبعة الثانية، بيروت :المكتبة العصرية،١٩٨٧م، ص١٥.

٤- حامد عمار. **التنمية البشرية فى الوطن العربى: المفاهيم- المؤشرات- الأوضاع** .القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٢م، ص١٨٥.

٥- سعيد إسماعيل على. **ثقافة البُعد الواحد** .القاهرة :عالم الكتب، ٢٠٠٣م، ص١٩٤.

6- Alkin, M.C et. al. **Encyclopedia of Educational Research**. Vol. (3). New York: Mac Millan Publishing Co., 1992, p. 1059.

٧- على إدريس. "التأهيل الشامل فى التربية المستمرة". **مجلة تعليم الجماهير** .العدد (٥٤). تونس :المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،ديسمبر، ١٩٩٨، ص١١٤.

٨- أحمد ثابت. "التنشئة السياسية للطفل المصرى وصورة المستقبل"، **سلسلة بحوث سياسية** (١١١) مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، أكتوبر ١٩٩٦م، ص٢.

٩- السيد سلامة الخميسى. **الجامعة والسياسة فى مصر** .القاهرة :دار الوفاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م، ص٦٩.

١٠- حمدى حسن عبد الحميد. "وعي طلاب التعليم العالى ببعض القضايا السياسية والاجتماعية". **مجلة كلية التربية بالزقازيق**، جامعة الزقازيق، العدد (٢٥) ، يناير ١٩٩٦م، ص ٢٥٧.

١١- سعيد إسماعيل على. **فقه التربية، مدخل إلى العلوم التربوية** .القاهرة :دار الفكر العربى، ٢٠٠١م، ص٢٨٨.

١٢- عواطف عبد الرحمن. **الإعلام العربي وقضايا العولمة** .القاهرة :دار العربى للنشر والطباعة، ١٩٩٩م، ص١٥٣.

١٣- محمد عوض عبد السلام. **دراسات أسرية وبيئية** .كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٨م، ص١١٩.

١٤- جلال أمين. **العولمة والتنمية العربية** .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩م، ص١٢٣.

١٥- عبد المنعم راضى وآخرون. **التربية السكانية** .القاهرة :المجلس القومى للسكان، ١٩٩٨م، ص٦٧.

16- Ahlberg, M. and Filho, W.L. **Environmental Education for Sustainability: Good Environment, Good life.** Frankfurt/ M.: Verlag Peter Lang, 1998, p. 300.

١٧-يوسف شرارة. **مشكلات القرن الـ ٢١ والعلاقات الدولية** .القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧م، ص٥٥.

١٨-عزت سامى. "المؤتمر العالمى للسكان والتنمية- نظرة على القضية". **مجلة العمل العربية**، العدد (٥٧) .القاهرة :منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربى، ١٩٩٤م، ص٥٤.

19- Vicherman, R. W. **The Economics of Leisure and Recreation**, 3rd. ed. London: Mac Millan Co., 1995, p. 11.

٢٠-أحمد المهدى عبد الحليم. "بروسترويكا- إعادة بناء- التعليم ضرورة حتمية: لماذا وكيف؟. **دراسات تربوية**، المجلد السادس، الجزء (٣٢)، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩١م، ص ص ٢٠-٢١.

٢١- حامد عمار. التنمية البشرية فى الوطن العربى: المفاهيم- المؤشرات- الأوضاع .، **مرجع سابق**، ص ص١٨٢-١٨٣.

٢٢-عبد الله عبد الدائم. **التخطيط التربوى فى البلاد العربية**. الطبعة السادسة .بيروت :دار العلم للملايين ١٩٨٦م، ص١٧٦.

23- Good , R., V. **Dictionary of Education**, 2d. Edition. New York: Mc Graw Hill Book Co., Inc., 1959, p. 539.

24- Wiles, K. **Supervision for Better Schools. Englewood**: Cliffs, Prentice- Hall. Inc., 1955, p. 8.

25- Burton, W. and Brueckner. L.J. **Supervision: A Social Process**. New York: Appleton- Century Grofts. Inc., 1955, pp. 11-13.

26- Briggs, T.H and Justman. J., **Improving Instruction Through Supervision**. New York: The Mc Nillon Co., 1952, p. 124.

٢٧- سيد حسن حسين. **دراسات فى الإشراف الفنى**. القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٦٩م، ص٣٨.

28- Bartky, J. A. **Supervision As Human Relations**, New York: D.G., Heath Co., 1953, p. 20

29- Morris. C., **Clinical Supervision**. Bostan: Hougton Mifflin, 1973, p. 77.

٣٠-محمد حامد الافندى، **الإشراف التربوى**. القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٧٢م، ص٧٧.

31- Adams, H.P, **Basic Principles of Supervision**. New York: American Book Co., 1953, pp. 2-3.

٣٢-سيد حسن حسين. **مرجع سابق**، ص١٠.

٣٣- هـ. دوجلاس وآخرون. **الإشراف الفنى فى التعليم**. ترجمة وهيب سمعان وآخرين. القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٦٣م، ص٩.

٣٤- سيد حسن حسين. **مرجع سابق**، ص٣٩.

٣٥- هـ. دوجلاس وآخرون. **مرجع سابق**، ص٥٢.

٣٦- وزارة التربية والتعليم. **المدرسة الابتدائية- دراسة موضوعية شاملة**. القاهرة: مطبعة وزارة التربية والتعليم، ١٩٦٦م، ص٩.

٣٧- عرفات عبد العزيز سليمان. **استراتيجية الإدارة في التعليم**. القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م، ص٣٢٢.

٣٨-محمد مصطفى زيدان. **عوامل الكفاية الإنتاجية في التربية**. **بنغازى**. دار مكتبة الأندلس، ١٩٧٤م، ص٢٩٣.

٣٩- وزارة التربية والتعليم. "**الإدارة العامة للتعليم الإعدادى. التوجيه الفني في التربية والتعليم**". القاهرة: مركز التوثيق التربوى، د.ت، ص٣.

40- Monroo, W. **Encyclopedia of Educational Research**. 3rd. ed. New York: The Max Millon Co., 1960, p. 1443.

41- **Ibid**., pp. 1445-1448

٤٢- ذوقان عبيدات. "تطوير برنامج للإشراف التربوى في الأردن". **رسالة دكتوراه** قدمت إلى كلية التربية. جامعة عين شمس، ١٩٨١م، ص٤٣.

43- Burton, W. and Brueckner. L.J. **Supervision: A Social Process**. New York: Appleton- Century Grofts. Inc., 1955. p. 85.

٤٤- وزارة التربية والتعليم. "**من توصيات المؤتمر الدولى للتعليم العام المنعقد في جنيف في ١٦ يوليو ١٩٥٦م. التوصية رقم ٤٢**". القاهرة: مركز التوثيق التربوى، ١٩٧٢م، ص٤٧.

45- Anderson, V, **Patterns of Educational Leadership**. Englewood Cliffs: Prentice – Hall, Inc. 1959, p. 13.

٤٦- محمد سليمان شعلان وآخرون. **الإدارة المدرسية والإشراف الفنى**. القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٦٩م، ص٥٦.

٤٧-محمد على نصر. **المناهج**. جامعة المنيا: كلية التربية، ١٩٧٩م، ص٩.

٤٨- إبراهيم بسيونى عميرة، فتحى الديب. **تدريس العلوم والتربية العلمية**. الطبعة الرابعة. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣م، ص٢٦٠.

49- Bartky, J. A. **Supervision As Human Relations**, New York : D.G., Heath Co., 1953, p. 50.

٥٠- سيد حسن حسين. **مرجع سابق**، ص٩٠.

٥١- هـــ. دوجلاس وآخرون. **مرجع سابق**، ص ص ٤٠٦-٤١٢.

٥٢- سعد دياب. **الإشراف الفنى على التعليم**. القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٦٣م، ص١٤٤.

53- Spears, H. **Improving the Supervision of Instruction,** Englewood: Prentice- Hall, Inc., 1953, p. 272.

٥٤- سيد حسن حسين. **مرجع سابق**، ص٩٤.

٥٥- سعد دياب. **مرجع سابق**، ص١٢٤.

٥٦- سيد حسن حسين. **مرجع سابق**، ص٩٧.

٥٧- عبد الله عبد الدائم. التخطيط التربوى فى البلاد العربية، **مرجع سابق**، ص١٩٣.

٥٨- حامد عمار. التنمية البشرية فى الوطن العربى: المفاهيم- المؤشرات- الأوضاع، **مرجع سابق**، ص١٥٨.

٥٩- شكرى عباس حلمى، محمد جمال نوير. **تعليم الكبار: دراسات فى التعليم غير النظامى فى إطار نظام متكامل للتعليم المستمر** .الطبعة الثانية .القاهرة :مكتبة وهبة، ١٩٩٨م، ص ص ١٤٩-١٥٠.

٦٠- حامد عمار. التنمية البشرية فى الوطن العربى: المفاهيم- المؤشرات- الأوضاع. **مرجع سابق**، ص٤٠.

60- Basu, C.K. "Challenges of Current Social, Economical and Technological Developments and Need for Reforms/ Renovation in Training of Teachers in Technical- Vocational Education. A Discussion Paper". Curitiba, Brazil, April (7-10), 1997, **ERIC, Clearinghouse** No. (ED 405459), p.5.

62- Chi, C.F. "The Industrial Vocational High School Teacher Training Program Cooperating with The Enterprises". Paper Presented at the American Vocational Association Convention, December 7, 1996, **ERIC, Clearinghouse**, No. (ED 40546), p. 1.

63- Benson, D.E. "Technology Training: Meeting Teacher's Changing Needs". **Principal Vol. (76), No. (3),** Jan 1997, pp: 17-19, ERIC Accession, No. EJ 537532, pp. 17-19.

٦٤- عبد الودود مكروم، عبد الرحمن النقيب. **الأصول التربوية لبناء الشخصية المسلمة**. القاهرة :مطابع دار الفكر العربى، ١٩٩٦م، ص١٦١.

٦٥- يوسف القرضاوى. **ملامح المجتمع المسلم الذى ننشده** .القاهرة :مكتبة وهبة، ١٩٩٣م، ص١٠٩.

٦٦- يوسف القرضاوى. **الإسلام حضارة الغد** .القاهرة :مكتبة وهبة، ١٩٩٥م، ص٣٢.

٦٧- عبد الرحمن بدوى. **مدخل جديد إلى الفلسفة** .الكويت :وكالة المطبوعات، ١٩٧٥م، ص٥١.

٦٨- محروس سيد مرسى. **التربية والطبيعة الإنسانية فى الفكر الإسلامى وبعض الفلسفات الغربية** .القاهرة :دار المعارف، ١٩٨٨م، ص٨٨.

٦٩- سعيد إسماعيل على. **نشأة الفكر التربوى وتطوره فى مصر** .القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٢م، ص١١٢.

٧٠- على عبد الحليم محمود. **فقه الأخوة فى الإسلام** .القاهرة :دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٣م، ص٣٣١.

٧١- المرجع السابق، ص ٣٣٢.

٧٢- المرجع السابق، ص٣٤١.

٧٣- على بن أبى بكر الهيثمى. **مجمع الذوائد**. الجزء الرابع. القاهرة: دار الريان للتراث، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص٩٨.

٧٤- عمرو غنايم، **تنظيم وإدارة الأعمال (الأسس والأصول العلمية- مدخل تحليلى)**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨١م، ص ص ١٢٩- ١٣٠.

٧٥- كمال حمدى أبو الخير، **الإدارة بين النظرية والتطبيق**، القاهرة: دار الجيل للطباعة، ١٩٧٦، ص ١٨.

٧٦- كينت روس ونفيل بوستلتويت، "تخطيط نوعية التعليم: المعلومات الضرورية عند مختلف مستويات القرار"، **مستقبليات**، المجلد ١٨، العدد٣، مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩٨م، ص ص ٣٢٧- ٣٥١.

- كينت. ن. روس Kenneth, N. Ross (استراليا): أستاذ محاضر فى علوم التربية فى جامعة ديكن فى أستراليا، عضو سابق فى المجلس الاسترالى للبحث التربوى، أهم مجالات البحث التى يعنى بها تحليل النتائج النظرية والعملية لاستقصاءات واسعة النطاق أجريت فى قطاع التربية فى استراليا وفى بعض بلدان جنوب شرقى آسيا.
- نفيل . ت. بوستلتويت Neville . T. Postlethwaite (المملكة المتحدة) أستاذ التربية فى جامعة هامبورج فى ألمانيا العربية (سابقا)، وهو مدير مشارك مع تورستن هوسن (Thurston Husen) فى موسوعة التربية العالمية International Encyclopedia of Education وله عدة مؤلفات عديدة منها: Science Achievement in Seventeen Countries A: Preliminary Report. لتقييم المردود المدرسى.

وقد حاولت خارطة الطريق العربية فى هذا الكتاب الاستفادة القصوى من آراء هذين الأستاذين، خاصة فى منظومة المعلومات الضرورية فى صناعة القرار التربوى الفعال فى الحقل التعليمى.

٧٧- سلامة صابر العطار، وسعيد إبراهيم عبد الفتاح. "البحث التربوى وعملية صنع القرار ورسم السياسة التعليمية فى ج. م. ع. دراسة تحليلية نقدية"، **بحث قدم إلى المؤتمر الثانى عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية- جامعة المنصورة**، المجلد الأول، ١٩٩٢م، ص ٢٥٧.

78- Drucker, P.J. **The Practice of Management**. New York: Harper and Row Co., 1969, P.227.

79- **Simon, H. A.** Administrative Behavior: A Study of Decision Making Processes in Administrative Organizations, **New York: The Free Press, 1976, P. 521.**

80- Harrisson, F.A. **The Managerial Making Process**, Boston: Houghton, Co., 1974, P. 906.

٨١- على مشهور السفلان. "العوامل المؤثرة على نجاح صناعة القرار". **مجلة الإدارة**، العدد (٢)، المجلد (١٧)، القاهرة: اتحاد جمعيات التنمية الإدارية، أكتوبر ١٩٨٤م، ص ٢١.

٨٢- **المرجع السابق**، ص ٢١.

٨٣- أميل فهمى شنوده. **القرار التربوى بين المركزية واللامركزيـــة- دراســـة مســـتقبلية**، القاهرة: الأنجلو المصرية، د. ت، ص ٤٧.

84- Albanese, R.E. **Management Toward Accountability for Performance**. London: Richard D. Irwin; Inc., 1985, p. 315.

٨٥- عمرو غنايم، وعلى الشرقاوى، **مرجع سابق**، ص ١٦٣.

٨٦- محمود البكرى، "أثر البحوث فى رسم السياسات وصنع القرارات التربوية"، **مجلة العلـــوم الاجتماعية**. الكويت: جامعة الكويت، العدد الرابع، السنة التاســـعة، ديسمبر ١٩٨١م، ص ٤٨.

٨٧- **المرجع السابق**، ص ٤٧.

٨٨- يراجع فى ذلك:

- محمد منير مرسى، **الإدارة التعليمية**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٥م، ص ١٤.
- صلاح الدين جوهر. **المدخل فى إدارة وتنظيم التعليم**. القاهرة: دار الثقافـــة للطباعـــة والنشر، ١٩٧٤، ص ص ٢٥- ٢٦.

٨٩- محمد الأصمعى محروس، سيد أحمد طـهطاوى. "منظومة المعلومات الضرورية فى صناعـــة القرار التربوى الفعال". **المجلة التربوية**، كلية التربية بسوهاج، العـــدد التاسع، أكتوبر ١٩٩٤، ص ص ١٣٧-١٦٨.

٩٠- عنتر لطفى أحمد. "صناعة القرار التربوى: مضمونه، أسسه، وكيفية تطويره". **دراســـات تربوية**، جـ١٣، المجلد (٣) ، القاهرة: رابطة التربية الحديثة، يوليـــو، ١٩٨٨م، ص ١٣٦.

91- Joseph, L.M. **Essentials of Management. Second Edition**, New Jersey: Englewood Cliffs, 1971, PP. 55-59.

٩٢- حسن بعد المالك محمود، وسمير حسنين بركات. "فعالية اتخاذ القرارات بواسطة مجـــالس الأقسام فى الكليات الجامعية، مدخل لتطوير الإدارة الجامعية". المؤتمـــر الثانى عشر لرابطة التربية الحديثة. **مرجع سابق**، ص ٢٩٤.

93- Jefferson, E.N. **The Teacher and School Administration**, Boston: Houghton Miffin Co., 1959, P. 162.

٩٤- راجع فى ذلك:

- محمود على الزقالى، إدارة الإعمال: **أصول ومبادئ الإدارة والتنظيم**، سوهاج: روتـــا برينت للطباعة الحديثة، ١٩٩٣م، ص ص ١٦٣- ١٦٤.

- عمرو غنايم، وعلى الشرقاوى، **مرجع سابق**، ص ص ١٣٧- ١٤٢.

- كمال حمدى أبو الخير، **مرجع سابق**، ص ٣٥.

٩٥- Walter, H. G. **Educational Administration. Second Edition**. Boston: Allyn and Bacon, Inc., 1971, P. 21.

٩٦- سلامة صابر العطار، وسعيد إبراهيم عبد الفتاح. **مرجع سابق**، ص ٢٦٢.

٩٧- على مشهور السفلاد. **مرجع سابق**. ص ٣٣.

98- Fitzgiblons, R.E. **Making Educational Decisions: An Introduction to Philosophy of Education.** New York: Harcourt Co., 1981, P.11.

٩٩- كينت. روس، ونفيل بوستلتويت. **مرجع سابق**، ص ص ٣٤٠- ٣٤١.

١٠٠- وهيب سمعان، ومحمد منير مرسى. **الإدارة المدرسية الحديثة**. الطبعة الثانية. القـــاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٥م، ص ص ٦٤- ٦٦.

١٠١- أحمد عبد الباقى بستان، وحسن جميل طه. **مدخل إلى الإدارة التربوية**. الكويـــت: دار القلم، ١٩٨٣، ص ص ١١٣- ١١٤.

١٠٢- عبد القادر على قرارزة. **نحو إدارة تربوية واعية**. بيروت: دار الفكر اللبنـــانى، ١٩٨٧، ص ص ٨٥- ٨٧.

١٠٣- مجلة التربية. **الكويت**: وزارة التربية بالكويت. العدد الأول، أبريل ١٩٨٩، المقدمـــة، ص٤.

١٠٤- يوسف جعفر سعادة. "العلاقة والارتباط بين التربية والمجتمع". **مجلـــة التربيـــة**، وزارة التربية بالكويت. مرجع سابق، ص ٤٨.

١٠٥- عبد الرحيم صالح عبد الله. "اكتشاف الهوايات العلمية وتنميتها لدى الشباب". **مجلـــة التربية**: وزارة التربية بالكويت. مرجع سابق، ص ص ٦٩-٧٠.

١٠٦- روبرت روبترج. "إنماء الثقة: المهارة القيادية المنسية"، ترجمة عادل عبد الكريم ياســين. مجلة التربية: وزارة التربية بالكويت. مرجع سابق، ص ص ١٧٥- ١٨٢.

١٠٧- فؤاد التسبيح سالم. **المفاهيم الإدارية الحديثة**. عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٩٢، ص ٢١٧.

١٠٨- ضياء الدين زاهر. "تأملات في مسألة المشاركة الشعبية في التعليم". **دراسات تربوية**. المجلد السابع، الجزء (٤٥)، ١٩٩٢م، ص ص٥١-٧٦.

١٠٩- **المرجع السابق**. ص ص٧١- ٧٢.

110- **Hoy, W.K. and Misbel, CG.** Educational Administration: Theory, Research, and Practice. **New York: Random House. Inc. 1978, PP: 212- 235.**

١١١- منصور حسين، ومحمد مصطفى زايد. **سيكولوجية الإدارة المدرسية والإشراف الفني التربوي**. القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٧٦، ص ١٤.

١١٢- محمد زياد حمدان. **المدرسة والإدارة المدرسية: المفاهيم والمكونات والنشوء والوظائف**. عمان: دار التربية الحديثة، ١٩٨٩، ص ١٥.

١١٣- أوجيني مدانات. **تربويات**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٨٦، ص٣٤.

١١٤- إبراهيم عصمت مطاوع، وأمينة أحمد حسن. **الأصول الإدارية للتربية**. جدة :دار الشروق، ١٩٨٢م، ص ص٧٧- ١١٦.

١١٥- مصطفى متولي. **الإشراف الفني في التعليم: دراسة مقارنة**. الإسكندرية: دار المطبوعات الجديدة، ١٩٨٣، ص ص ١٤- ١٥.

١١٦- أحمد إبراهيم أحمد. **الإشراف المدرسي من وجهة نظر العاملين في الحقل التعليمي**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٧، ص ص ١٤٨- ١٥٠.

١١٧- راجع في ذلك

- عبد الغني عبود. **إدارة التربية وتطبيقاتها المعاصرة**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٠، ص ١٠٥.
- إبراهيم عصمت مطاوع، وأمينة احمد حسن، **مرجع سابق**، ص ص٨٥- ٨٦.

118- **Bourke, S.F.** Performance in Literacy and Numeracy, Canberra: **Australian Government, 1981, PP. 21- 58.**

١١٩- محمود عباس عابدين. **علم اقتصاديات التعليم الحديث**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠م، ص١١٢.

120- Yin Chang, C. **School Effectiveness and School-Based Management**. London: The Falmer, Press, 1996, pp. 10-11.

١٢١-محمد محروس إسماعيل. **اقتصاديات التعليم- مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة**. الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٩٠م، ص٢٦.

122- Cloonan, M. et. Al., "The Use of Cost-Benefit Analysis in Funding Continuing Education: Steering the Fifth Wheel". **International Journal of Lifelong Education**, Vol. 18, No. 6, Nov. De. 1999, pp. 492-504, (ERIC No. EJ 596657).

123- Brown, B. L. **Quality Improvement Awards and Vocational Education Assessment**. ERIC Clearinghouse on Adult and Vocational Columbus OH, 1997, (ERIC No. ED 407574).

124- Gilmore, L. **Price and Quality in higher Education**. Washington, D. C.: Educational Research and Improvement Office, 1991, p.73.

١٢٥- نانسى ديكسون. **تقويم الأداء: وسيلة تحسين النوعية فى تنمية الموارد البشرية**. ترجمة سامى على الفرس، مراجعة محمد بن عبد الله الغيث. معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية: الإدارة العامة للبحوث، ١٩٩٦م، ص١٨٧.

١٢٦-مكرم عبد المسيح باسيلى. **نظم التكاليف الإنتاجية الفعلية: مدخل معاصر**. الطبعة الثانية. المنصورة: المكتبة العصرية، ٢٠٠٠م، ص١٧٣.

١٢٧- محمد سويلم. **التخطيط المالى وإدارة الاستثمارات الجارية**. المنصورة: دار الهانى للطباعة، ٢٠٠٠م، ص١٤٧.

١٢٨- ثروت عبد الباقى أحمد حبيب."تكلفة الطالب فى التعليم". **مجلة كلية التربية بالزقازيق**، جامعة الزقازيق، العدد الخامس، السنة الثالثة. يناير ١٩٨٨م، ص ص٢٢-٢٦.

١٢٩– على صالح جوهر. "كلفة تعليم الطالب بالمؤسسات التعليمية". **مجلة كلية التربية بالمنصورة**، جامعة المنصورة، العدد الحادى عشر، سبتمبر ١٩٨٩م، ص ص ١٩٩–٢٣٩، ص٢٠٧.

١٣٠–مهنى محمد إبراهيم غنايم. **الإنفاق التعليمى وتكلفة الطالب فى التعليم العام بدول الخليج العربى**. الرياض:مكتب التربية العربى لدول الخليج، ١٩٩٠، ص٣٦.

131- John, S., **The Costs of Higher Education**. New York: Comparative Education Center, 1991, p. 56.

١٣٢– اتكنسون. ح. ب. **اقتصاديات التربية**. ترجمة عبد الرحمن بن أحمد صائغ. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣م، ص ص ٢١–٤٩.

133- Bates, A. W. "Costing Distance Education Technologies: Developing a Methodology: a Preliminary Discussion Paper", **Open Learning Agency of British Columbia**, Canada, 1994.

١٣٤– أنطون حبيب رحمة. **اقتصاديات التعليم**. الطبعة الرابعة. دمشق: منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٤م، ص١٢٥.

١٣٥–هادية محمد رشاد أبو كليلة. "التعليم الجامعى فى مصر: الكلفة.. الفعالية.. الكفاية". **مجلة كلية التربية بالمنصورة**، جامعة المنصورة، العدد الثلاثون، يناير ١٩٩٦م، ص ص ٦٩–٩٣، ص ص ٧٢–٧٣.

١٣٦– نجوى يوسف إبراهيم جمال الدين. تخطيط التعليم الجامعى المفتوح فى مصر. **رسالة دكتوراة غير منشورة**، قدمت إلى معهد الدراسات والبحوث التربوية بجامعة القاهرة، ١٩٩٥م، ص ٢٥٧.

137- Walter, W. and Mc Mahon, E. "Vocational and Technical Education in Development: Theoretical Analysis of Strategic Effects on Rates of Return". **Economics of Education Review**. (U.S.A.), Vol. **11**, No. 3, 1992.

١٣٨– محمود عباس عابدين. **مرجع سابق**، ص ص ٥١–٥٧.

139- Open Learning "Development Services, Open Access Support Centre. Expanding Opportunities for

Learning", **Report for the National Country Area Program on Alternative Delivery Systems,** 1994.

140- Stern, D. **Learning and Earnings: The Value of Working for Urban Students.** ERIC Clearinghouse on Urban Education, New York NY, 1997, (ERIC No. ED 413405)

141- Psacharopoulos, G. **The Contribution of Education to Economic Growth: International Comparison.** New York: polliger Press, 1985b, p. 1546.

١٤٢- راجع فى ذلك:

-Korczy, K. S. **Benefits and the Economy**. Washington D.C.: National Education Association, 1991.

- محمد سويلم. **مرجع سابق.**

- مكرم عبد المسيح باسيلى. **مرجع سابق.**

143- McNabb. "Labour Market Theories and Education". **In Húsen, T. and Postlethwaite, T.N. The International Encyclopedia of Education. Research and Studies,** Second Edition. Oxford: Pergamon Press, 1994, p. 2866.

١٤٤-أنطون حبيب رحمة. **مرجع سابق،** ص٢٢٣.

١٤٥- شكرى عباس حلمى، محمد جمال نوير. **مرجع سابق،** ص ص ٧٧-٧٩.

١٤٦-حامد عمار. **دراسات فى التربية والثقافة (٢) من مشـــكلات العمليـــة التعليميـــة.** القاهرة: الدار العربية للكتاب، ١٩٩٦م، ص٥٣.

١٤٧- حامد عمار. **دراسات فى التربية والثقافة (٧) فى التنمية البشرية وتعليم المســـتقبل.** القاهرة: الدار العربية للكتاب، ١٩٩٩م، ص٢٣.

148- Hirsch, C., E. **Economics and Education- Principles and Applications**. New York: Free Press, 1991, p. 112.

149- Larry, L. and Brinkman, T. **The Economic Value of Higher Education.** New York: Collier- Mac Millan, 1991, pp. 41-44.

150- Dickson, M. A. **The Challenge of Educational Innovation and National Development in Southern Africa**. New York: Verlag Peter Lang, Winter, 1992, p. 46

151- Solomon, E. E. **Education and Religion: The Nigerian Situation, A Sociological Analysis,** .Bern: Verlag Peter Lang, Spring, 1993, p. 59.

152- Rust, V.D. and Knost, P. **Education and the Values Crisis in Central and Eastern Europe**, Frankfurt, M.: Verlag Peter Lang, 1994, p. 19.

153- Marciano, J. **Civic Illiteracy and Education: the Battle for the Hearts and Minds of American Youth**. New York: Verlag Peter Lang, Spring, 1997, p. 23.

154- Welch, A. **Class, Culture and the State in Australian Education: Reform or Crisis?**. Frankfurt/M.: Verlag Peter Lang, 1997, p. 14

155- Znaniecki, F. **Education and Social Change**. Frankfurt/M: Verlag Peter Lang, 1998, p. 36.

156- Ahlberg, M. and Filho, W.L. **Environmental Education for Sustainability: Good Environment, Good Life**. Frankfurt/M: Verlag Peter Lang, 1998, p. 22.

157- Schramm, J. The **Full Use of Labor Potential in Transformation in the CEE States: The Role of Human Capital Investment**, Frankfort M.: Verlag Peter Lang, 1999, p. 45.

١٥٨- عبد اللطيف محمود محمد. "الاستثمار في الصناعات التعليمية كمدخل لتطوير نظم التعليم العربية في القرن القادم: دراسة مستقبلية". **المجلة التربوية**، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد ٥٣. المجلد الرابع عشر، خريف ١٩٩٩م، ص ص ٢٠٨-٢٦٤.

159- Epstein, E. H. and McGinn, N. E. **Comparative Perspectives on the Role of Education in Democratization**. Frankfurt/M: Verlag Peter Lang, 1999.

١٦٠-حافظ فرج أحمد. "العائد الاجتماعى من تعليم المرأة العمانية". **دراسات تربوية**، رابطة التربية الحديثة. المجلد السابع، الجزء (٤٥)، ١٩٩٢م، ص ص ١٦٠-٢٠٤، ص ص١٦٠-٢٠٤.

١٦١- اتكنسون. ج. ب. **مرجع سابق**، ١٩٩٣م.

162- John, E. P. **Prices, Productivity, and Investment Assessing Financial Strategies in Higher Education.** George Washington University. Development, 1994, (ERIC No. ED 382092).

١٦٣-صلاح خضر السيد. الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للاستثمار التعليمى ف مصر، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٩٩٤.

١٦٤-محمد متولى غنيمة. **القيمة الاقتصادية للتعليم فى الوطن العربى- دراسات وبحوث. اقتصاديات تعليم الكبار**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦م.

١٦٥- هادية محمد رشاد أبو كليلة. **مرجع سابق**، ص ص ٦٩-٩٣.

١٦٦-آمال العرباوى مهدى. "الاستثمار فى التعليم وعوائده الاجتماعية- دراسة تحليلية". **مجلة كلية التربية بالمنصورة**، جامعة المنصورة. العدد الخامس والثلاثين- سبتمبر ١٩٩٧م ص ص ٢٠٩-٢٥٦.

167- Bowen, H. R. et. Al.. **Investment in Learning. The Individual and Social Value of American Higher Education**. Berkeley, Calif: Carnegie Council on Policy Studies in higher Education, 1997.

١٦٨-ناهد عدلى شاذلى."دور التعليم الجامعى فى مواجهة تحديات التنمية لمجتمع القرن الحادى والعشرين". **التربية والتنمية**. السنة السابعة. العدد ١٨، القاهرة: المكتب الاستشارى للخدمات التربوية، ديسمبر ١٩٩٩م ص ص ١٧٥-٢٠١..

١٦٩-آمال العرباوى مهدى. "المتطلبات التنموية من تعليم الكبار فى مصر فى ضوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية- دراسة تحليلية". **التربية والتنمية**. السنة

الثامنة. العدد ١٩، القاهرة: المكتب الاستشارى للخدمات التربويـة، مارس ٢٠٠٠م، ص ص ١: ٦٨.

170- Lydon, M. Movement in the Earnings- School Relationship 1940-1988. **Ph.D**. (U.S.A.): State Fork University, 1990, pp. 33-38.

171- Becker, W. E. and Darrell, R. L. **The Economics of American Higher Education**. New York: Kluwer Academic Publishers, 1992.

١٧٢-رونالد إيرنبرج، روبرت سميث. **اقتصاديات العمل**. تعريب فريد بشيرطاهر، مراجعة محمد حمدى السياخى، تقديم سلطان بن محمد السلطان. الريـاض: دار المريخ، ١٩٩٤م.

173- Grubb, W.N. **The Returns to Education and Training in the Sub-Baccalaureate Labor Market: Evidence from the Survey of Income and Program Participation 1984-1990**. Berkeley, C. A.: National Center for Research in Vocational Education, May, 1995.

١٧٤-محمد متولى غنيمة. القيمة الاقتصادية للتعليم فى الوطن العـربى- دراسـات وبحـوث اقتصاديات تعليم الكبار. **مرجع سابق**.

175- Saavedra, J. "Education and Earnings: Peru, 1985-1991". **Dissertation Abstracts**. Columbia University, Ph.D, 1995.

176- Menon, M. E. "Perceived Economic Benefits of Higher Education: The Case of Cyprus". **Education Economics**, Vol. 5, No. 1, Apr. 1997, pp: 53-61.

١٧٧-محمود عباس عابدين. **مرجع سابق**، ص ١٢٣.

١٧٨- **المرجع السابق**، ص ١١٠.

١٧٩-نانسى ديكسون. **مرجع سابق**، ص١٩٦.

١٨٠-آمال العرباوى مهدى. **مرجع سابق**.

١٨١- ثروت عبد الباقى أحمد حبيب. **مرجع سابق**، ص ص ٩-٥٠.

١٨٢- محمود السيد عباس. "العائد الاقتصادى من المعاهد الفنية التجارية المتوسطة فى مصـر". رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية بسوهاج، جامعة جنـوب الوادى، ١٩٩٥م.

183- Bevc, M. "Rates of Return to Investment in Education in Former Yugoslavia in the 1970s and 1980 by Region". **Economics of Education Review**, (U.S.A.), Vol. 12, No. 4, 1993.

184- Fiszbein, A. and Psacharopoulos, G." A Cost-Benefit Analysis of Educational Investment in Venezuela: 1989 Update". **Economics of Education Review** (U.S.A.), Vol. 12, No. 4, Dec.1993, pp. 293-298, (ERIC No. EJ 477489).

185- Griffin, P. and Edward, A. "Rates of Return to Education in Brazil". **Economics of Education Review**. (U.S.A.), Vol. 12, No. 3, New York: Pragaman Press, 1993.

186- Carnell, L. E. Cost-Benefit Analysis of Virginia EPNEP: Calculating Indirect Benefits and Sens Analysis. **Master's Thesis**, Virginia University, 1998.

187- White, G. W. and Crawford, G. A. "Cost-Benefit Analysis of Electronic Information: A Case Study". **College & Research Libraries**, Vol. 59, No. 6, Nov. 1998, pp: 503-510, (ERIC No. EJ 580164).

188- Bragger, J. and Freeman, M. "Using a Cost-Benefit Analysis to Teach Ethics and Statistics". **Teaching of Psychology**, Vol. 26, No. 1, 1999, pp: 34-36, (ERIC No. EJ 588745).

189- Tammy, W. and Wright, D. "Methodology for Cost – Benefit Analysis of Web-Based Tele- Learning: Case Study of the Bell Online Institute". **American Journal of Distance Education**, Vol. 13, No. 1, 1999, pp: 24-44, (ERIC No. EJ 588217).

190- Cloonan, M. et. al.. "The Use of Cost-Benefit Analysis in Funding Continuing Education: Steering the

Fifth Wheel". **International Journal of Lifelong Education**, Vol. 18, No. 6, Nov. De. 1999, pp. 492-504, (ERIC No. EJ 596657).

١٩١–محمود عباس عابدين. **مرجع سابق**، ص ص ١٢٣–١٢٤.

192- Philip, C. D. "Reading Recovery: A Cost-Effectiveness and Educational- Outcomes Analysis". **ERS-Spectrum**, Vol. 10, No. 1, Win. 1992, pp. 10-19, (ERIC No. EJ 442889).

193- Peterman, D. **Measuring the Economic Benefits of Community College Attendance Using Community College, Unemployment Insurance, and State Agency Data**. ERIC Clearinghouse for Community Colleges Los Angeles CA, 1999. (ERIC No. ED 433076).

١٩٤–محمود عباس عابدين. **مرجع سابق**، ص ص ١٧٤–١٧٥

195- American Association of School Administrators. **How Our Investment in Education.Pay's off.** Arlington Va. 1994 (ERIC, No. ED. 37184).

١٩٦–محمد السيد الاخناوى. الكفاية المهنية لخريجى المدارس الفنية الصناعية نظام الخمس سنوات. **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٩٩٢م.

١٩٧–حنان إسماعيل أحمد. دراسة تحليلية للعلاقة بين الكلفة والكفاية الداخلية فى المعاهد الفنية الصناعية التابعة للمؤسسات الإنتاجية– دراسة حالة. **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية البنات– جامعة عين شمس. ١٩٩٤م.

١٩٨–محمد عبد القادر سرور. الكفاية الخارجية للتعليم الزراعى الجامعى فى مصر. **رسالة دكتوراه غير منشورة**– كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٩٩٧م.

199- Phelps, R. H. "Effectiveness and Costs of Distance Education using Computer-Mediated Communication" **American Journal of Distance Education**, Vol. 5, No. 3, 1991, pp: 7-19.

200- Yenbamrung, P. "The Emerging Electronic University: A Study of Student Cost-Effectiveness". **Conference Proceedings, Economics of Distance Education**. Hong Kong: Open Learning Institute, 1993.

201- Mitchell, J. "Cost –Benefit and Effectiveness Issues in the Introduction of Educational Technology". **Technology in higher Education Conference**, Proceedings 7-8 March, 1994.

202- Inger, M. **Alternative Approaches to Outcomes Assessment for Postsecondary Vocational Education**. Berkeley, C. A.: National Center for Research in Vocational Education, 1995.

203- New England Regional Genetics Group. **Position Statement Cost Effectiveness and Cost-Benefit Analysis**. 1997.

204- Catterall, J. S. "A Cost-Effectiveness Model for the Assessment of Edcuational Productivity". **New Directions for Higher Education**, Vol. 26, No. 3, Fall 1998, pp: 61-68, (ERIC No. EJ 573729).

205- Denison, F. E. **Trends in American Economic Growth**. Washington D. C.: Prookings Institution, 1985.

٢٠٦–محمد عزت عبد الموجود. "من قضايا التعليم والتنمية". **مستقبل التربية العربية**. المجلد الأول. العدد الأول، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع جامعة حلوان، يناير ١٩٩٥م، ص٦٥.

٢٠٧–محمود عباس عابدين. **مرجع سابق**، ص٢١٠.

208- Keith, T.Z. "Latent Variable Structural Equation Models: LISREL in Special Education Research". **Remedial and Special Education**, Vol. 14, No. 6, Dec. 1993, pp: 36-46.

209- Psacharopoulos, G. and Woodhall, M. **Education for Development: An Analysis of Investment Choices**. Oxford University Press, 1985, PP. 16-27.

210- Psacharopoulos, G. **The Contribution of Education to Economic Growth: International Comparison.** New York: polliger Press, 1985b, PP. 335-355.

211- Grubb, W.N. **The Returns to Education and Training in the Sub-Baccalaureate Labor Market: Evidence from the Survey of Income and Program Participation 1984-1990.** Berkeley, C. A.: National Center for Research in Vocational Education, May, 1995.

212- Patrinos, H. A. "Gender Earnings Differentials in the Engineering Professions in Greece". **Higher Education.** Vol. 30, No. 4, Dec. 1995, pp: 341-351.

213- National **Center for Education Statistics. Labor Market Outcomes of Literacy and Education. Indicator of the Month**, Washington, D.C., Jan, 1996. (ERIC, No. ED. 391972).

214- Psacharopoulos, G. et. al.. "Returns to Education During Economic Boom and Recession: Mexico 1984, 1989, and 1992". **Education Economics**, Vol. 4, No. 3, Dec. 1996, pp: 219-231.

215- Decker, P. T. **Findings from Education and Economy: An Indicators Report.** Washington, D.C.: Mathematica Policy Research, 1997.

216- Stanovnik, T. "The Returns to Education in Slovenia". **Economics of Education Review**. Vol. 16, No. 4, Oct, 1997, pp: 443-449.

217- Psacharopoulos, G. "Manpower Requirements Approach". **In Husén, T. and Postlethwaite, T.N. The International Encyclopedia of Education, Research and Studies.** Oxford: pergamon Press, 1985a.

٢١٨- راجع في ذلك:

- Hinchliffe, K. **Returns to Education: An International Comparison.** Amsterdam: Elsevier Scientific publishing Company, 1988.

- Mahrouse. M. **E. Effects of Education on Job Levels, Earnings, Vocational Aspirations and Job Satisfaction of Industrial Workers**: An Analytical-Empirical Study on Economic Benefits of Education: Frankfurt am Main: Verlag Peter Lang, 1990.

219- Loury, L. D. "The Gender-Earnings Gap Among College-Educated Workers". **Industrial and Labor Relations Review**. Vol. 50, No. 4, Juli 1997, pp: 580-593.

٢٢٠–محمد الأصمعي محروس. "دور تعليم الكبار فى طموحات الحـراك المهنى فى سلطنة عمان". **المجلة التربوية**، تصدر عن مجلس النشـر العلمـى، جامعـة الكويت. العدد ٥١، المجلد الثالث عشـر– ربيـع ١٩٩٩م، ص ص ٢١٣-٢٨٦.

٢٢١–محمد الأصمعي محروس. "إسهامات التعليم فى تحديد كفايات العمل بمنطقـة صناعيـة حديثة فى المجتمع المصرى– دراسة تحليلية ميدانية". **التربية والتنميـة**. السنة الثامنة– العدد ١٩، القاهرة: المكتب الاستشـارى للخدمـات التربوية، مارس ٢٠٠٠م، ص ص ٢٦١-٣٣٩.

٢٢٢–محمود عباس عابدين. **مرجع سابق**، ص ص ٢٨٧-٢٨٨.

٢٢٣– محمد سيف الدين فهمي. **التخطيط التعليمى– أسسه وأساليبه ومشكلاته**. الطبعـة السادسة. القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٩٧م، ص ص ٣٠١-٣٢٤.

٢٢٤– جراهام جيبس وآلان جينكيتر. **تدريس الفصول كبيرة الأعداد فى التعليم العـالى: كيف نحافظ على الجودة برغم نقص الموارد؟**. سلسلة الكتب المترجمة (١٣). تلخيص وعرض المركز القومى للبحوث التربويـة والتنميـة بالقاهرة، ١٩٩٩م.

٢٢٥– لويس وسميث. "الجودة الشاملة فى التعليم العالى". ترجمة هنداوى محمد حافظ. **مجلـة دراسات تربوية واجتماعية**. كلية التربية بجامعة حلوان. المجلد الثـالث، العدد الثانى، يوليو ١٩٩٧م، ص ص ٢١١-٢١٣.

٢٢٦–محمود عباس عابدين. **مرجع سابق**، ص ٣١٤.

٢٢٧-فرانسيس ماهوني، كارل جي- ثور. ثلاثية إدارة الجودة الشاملة (TQM). ترجمة عبد الحكم أحمد الخزامي، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م، ص ص٢٥٤-٢٥٩.

228- Brown, B. L. **Quality Improvement Awards and Vocational Education Assessment**. ERIC Clearinghouse on Adult and Vocational Columbus OH, 1997, (ERIC No. ED 407574).

229- Bock, D. and Timmes, S. "Quality, Costs and Value: What Can we Learn From the Open Learning Institute of Hong Kong?". **Quality in Distance Education: ASPESA, Australian & South Pacific External Studies Association**, Forum 1991.

٢٣٠- محمود عباس عابدين. مرجع سابق، ص ص ٣٢٢-٣٤٧.

231- California State University. **Benefit Cost Models for Evaluating Technology- Mediated Environments**, California State University, CA, 1995.

232- Brown, P. and Hickey, M. "Validation: Cost Effective External Evaluation". **Australian Journal of Educational Technology**, Vol. 6, No. 2, 1990, pp: 92-98.

233- Solomon, E. "The Quality of Education" **In: Economics of Education: Research and Studies**, (Ed) Psacharopoulos, G. Oxford: Pergamon Press, 1987.

234- Welches, L. **From Vision to Reality: Providing Cost Effective Quality in Distance Education 8th Annual Conference on Distance Teaching and Learning**, University of Wisconsin, 1992.

235- Wilmott, M. "Interactive Courseware in Open Learning- is it Cost Effective?" **Open Learning 94, Proceedings of the 1st International Conference on Open Learning**, University of Queensland, 1994.

236- Hill, M. N. **Teacher Education Through Distance Learning: Cost Effectiveness and Quality Analysis**. State University of West Georgia, 1998.

237- Hoke, S. D. Is Educational Attainment A Significant Determinant of Where Firms Decide to Locate or Expand Operations? **Master's Thesis**, Virginia. University, 1998.

238- Hiroshi, O. "Does Examination Hell Pay Off? The Cost-Benefit Analysis of College Education in Japan". **The European Institute of Japanese Studies**, 1999.

٢٣٩-عبد العى عبود وآخرون. **التربية المقارنة والألفية الثالثة- الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمى الجديد**. القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٠م، ص٥٢٧.

٢٤٠- وزارة التربية والتعليم. **حديث من القلب** :كلمات وزير التربية والتعليم إلى أعضاء الإدارة الوسطى بمناسبة انعقاد الدورات التدريبية لتنمية الكفايات الأساسية لدى قيادات الإدارة، القاهرة: وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٢م، ص٣٠.

٢٤١- جاك ديلور وآخرون. "التعلم ذلك الكنز الكامن". **تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادى والعشرين** .تعريب جابر عبد الحميد جابر .القاهرة :دار النهضة العربية،١٩٩٨، ص ص ١٨٤-١٩٢.

242- UNESCO, **Statistical Yearbook**, Paris: UNESCO, 1999.

243- The World Bank. **The Arab Republic of Egypt: Education Enhancement Program**. Staff Appraisal Report No. 15750 EGT. Human Development Group. Middle East and North Africa Region. Washington, D. C: The World Bank, 1996, p. 16

٢٤٤- أحمد محمد نبوى. "بدائل مقترحة لتمويل التعليم الأساسى فى مصر لتحقيق الاستيعاب الكامل حتى عام ٢٠١٧". **رسالة ماجستير**، غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠١م، ص ١٥٦.

٢٤٥- راجع فى ذلك:

- وزارة التربية والتعليم. "قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١". **مجلة التربية والتعليم**، العددان الحادى والعشرون والثانى والعشرون .القاهرة: المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠١م،، ص ص ٣٦-٤٦.
- المجلس الأعلى للجامعات. **الملامح الرئيسة لتطوير التعليم الجامعى (١٩٧٣-١٩٩٨)**، القاهرة :المجلس الأعلى للجامعات، أكتوبر ١٩٩٨م، ص ص ٨-٩.

246- Schultz, P. "Health and Schooling Investments in Africa". **Journal of Economic Perspectives**, Vol. 13, No. 3, Summer, 1999, On- Line Journals & Publications; http://giniel. Sched. Pitt. Edu/aefa/ edjour. Htm1, http:// spweb.silverplatter. com/ loginp, p. 83.

٢٤٧- كمال حسنى بيومى. "توجهات سياسات تمويل التعليم العام فى الولايات المتحدة الأمريكية وزيمبابوى وإمكانية الإفادة فى جمهورية مصر العربية"، **مستقبل التربية العربية**، المجلد الثالث، العددان التاسع والعاشر، القاهرة :مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع جامعة حلوان، يناير /إبريل ١٩٩٧م، ص ص ٦٥.

٢٤٨- معهد التخطيط القومى. **تقرير عن التنمية البشرية فى مصر ١٩٩٦**، القاهرة :معهد التخطيط القومى، ١٩٩٦م، ص٣.

٢٤٩- نبيل عبد الخالق متولى. "دور المشاركة الشعبية فى تمويل التعليم المصرى- إشكاليات الواقع وسيناريوهات المستقبل". **مستقبل التربية العربية**، المجلد السابع، العدد (٢١)، القاهرة :المركز العربى للتعليم والتنمية، إبريل ٢٠٠١، ص ٨٩.

٢٥٠- أحمد محمد نبوى. **مرجع سابق**، ص ص ١٦١-١٦٢.

٢٥١- المرجع السابق، ص ص ١٦-١٧.

٢٥٢- راجع فى ذلك

- أحمد إسماعيل حجى. **المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر**. القاهرة :عالم الكتب، ١٩٩٢م.

- صلاح الدين المتولى. "توظيف قروض التعليم والمعونات الأجنبية فى تطوير بعض جوانب التعليم فى مصر- دراسة تقويمية". **رسالة دكتوراه** غير منشورة، قسم أصول التربية،كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٩٩٤م.

٢٥٣- فاتن محمد عدلى. "العون الخارجى فى التعليم قبل الجامعى فى مصر فى الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٩٠م". **رسالة ماجستير** غير منشورة، قسم أصول التربية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦م.

٢٥٤- راجع فى ذلك:

- The World Bank, **Priorities and Strategies for Education: A world Bank Review**. Washington, D. C: The World Bank, 1995.
- The World Bank. The Arab Republic of Egypt: Education Enhancement Program. Staff Appraisal Report No. 15750 EGT. **Op. Cit**.
- The World Bank, **World DATA on Education: Egypt: (EGT 2476, EGT 80)**, Washington, D. C: Education World Com. Netscape, 2000..

٢٥٥- وزارة التربية والتعليم. "قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١". **مرجع سابق**، ص٣٤.

256- The World Bank, World DATA on Education: Egypt: (EGT 2476, EGT 80), Op. Cit.

257- Ibid.

٢٥٨- وزارة التربية والتعليم. **مبارك والتعليم** .القاهرة :قطاع الكتب بوزارة التربية والتعليم، ٢٠٠١م، ص١٠٧.

٢٥٩- راجع فى ذلك:

- كمال نجيب. "التبعية والتربية فى العالم الثالث". **مجلة التربية المعاصرة** .العدد الثانى، القاهرة :رابطة التربية الحديثة، سبتمبر ١٩٨٤، ص٣٧.
- زينب حسن حسن. "هل دخل التعليم فى مصيدة التبعية؟". **دراسات تربوية**، المجلد الثانى، الجزء (٥)، القاهرة :عالم الكتب، ديسمبر ١٩٨٦م، ص ص١٦٥-٢١٢.

٢٦٠- منظمة اليونيسيف. **التقرير السنوى لمنظمة اليونيسيف لعام ٢٠٠٠م** .القاهرة: منظمة اليونسيف، ٢٠٠٠م.

٢٦١- وزارة التربية والتعليم. **مرجع سابق**، ص١٤٣.

٢٦٢- ملك زعلوك، "مدارس المجتمع، نموذج تفخر به مصر". ترجمة عثمان مصطفى عثمان، **رسالة اليونسكو**، القاهرة :مركز مطبوعات اليونسكو، مايو ٢٠٠١، ص١٥.

٢٦٣- وزارة التربية والتعليم. **مرجع سابق**، ص٤٢.





الفصل الثالث

الشراكة المجتمعية المعاصرة
والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد

- ◊ الأحزاب السياسية والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد
- ◊ النقابات المهنية والعمالية والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد
- ◊ الجمعيات الأهلية والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد
- ◊ خاتمة الفصل

الفصل الثالث

الشراكة المجتمعية المعاصرة والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد

للشراكة المجتمعية المعاصرة بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية- مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية- أدوار تربوية هامة فى مجال التنمية الثقافية والمهنية لأفراد المجتمع العربي، وتتحقق هذه التنمية من خلال تقديم هذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية لخدمات تربوية فى مجالات التربية المستمرة وتنمية الوعى فى أبعاده المختلفة (البيئية والسياسية والاقتصادية) وغيرها.

وتعرض خارطة الطريق العربية الحالية بعض الأدوار التى تقوم بها الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية فى مجال التنمية الثقافية والمهنية للأفراد فى المجتمعات العربية فى الوقت الحالى:

١- الأحزاب السياسية والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد:

تجمع معظم الدراسات والبحوث العلمية على أن للأحزاب السياسية أدوار ثقافية هامة فى أى مجتمع، فقد أشارت دراسة *(Shea)*[1] إلى أن الأحزاب السياسية تهتم بالتنمية الثقافية لأفراد المجتمع، وتنمية مشاعرهم بالمسئوليات الاجتماعية لديهم، ومن ثم تعمل الأحزاب السياسية على مزج بعض أنماط الثقافات الفرعية والخاصة بمقتضيات المصلحة العامة وثقافة جماهير المجتمع.

وتؤكد دراسة (أحمد حسين الصغير)[2] على أن الأحزاب السياسية تعد إحدى مؤسسات التربية غير النظامية التى تقوم بتنشئة الأفراد سياسياً، وهى مسئولية تربوية فى المقام الأول، حيث تضطلع بدور التثقيف السياسى فتمد الأفراد بالاتجاهات والمعارف والقيم السياسية، وتعمل على إيقاظ الروح الوطنية فيهم وغرس روح الالتزام والإحساس بالمسئولية نحو المجتمع، وإثارة اهتمامهم بأحوال الغير والمصلحة العامة، وإعداد الأفراد للتفكير الحر حول السلطة ومقوماتها، وهذه الوظائف والأدوار للأحزاب السياسية تدور بالقطع فى دائرة ما ينبغى أن يكون.

وتأتى رؤية (سعيد إسماعيل على)[٣] منادية- فى ضوء انحياز المجتمع العربى إلى خصخصة الاقتصاد- بضرورة إتاحة الفرصة لخصخصة الفكر!، فالصحف الحزبية تعكس نوع ومستوى التعدد الحزبى الذى تضاءل وهبط إلى حد كبير نتيجة ظروف الحياة الحزبية فى الوطن العربى مما أدى ببعض الصحف إلى إيثار العافية والسلامة لتسير مع حزبها على نهج المسايرة، وأدى ببعض آخر إلى مزيد من الانفعال والتطرف فى لغة الخطاب، فضلاً عما لمسه القارئ عبر سنوات تجربة الصحافة الحزبية من أنها قلما يكون لها أثر فى تغيير واقع وتوجيه إلى طرق جديدة، وهذا وذاك من شأنه أن يصرف القراء والكتاب عن قراءة الصحف الحزبية، ومن ثم تفقد الأحزاب السياسية أدوارها المأمولة فى التنمية الثقافية لأفراد المجتمع العربى.

وتشكل التنمية المهنية فى سوق العمل- كأحد المحاور الرئيسة فى التنمية الاقتصادية فى أى مجتمع- محوراً أساسياً تقوم عليه حياة الناس بمختلف صورها وأشكالها، ومن ثم ارتبطت التنمية المهنية أشد الارتباط بخطط التنمية الاقتصادية فى سوق العمل لأى مجتمع، وهذه ارتبطت بدورها بالنظام السياسى والحزب السياسى الحاكم فى المجتمع. فالتنمية المهنية بمختلف مظاهرها تأخذ مجراها فى الدولة، وفى الحدود والأوضاع التى يشرعها الحزب الحاكم.

وعادة ما يكون للأحزاب السياسية برامج للتنمية المهنية من أجل تحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادى لأى مجتمع لتوفير الرخاء للشعب ولعلاج مشكلات العمالة والعمل والبطالة بين الأفراد، ولتحقيق أسباب الكسب وزيادة الإنتاج. وعلى قدر تجويد برامج التنمية المهنية بين أفراد القوى البشرية العاملة فى المجتمع، تتحقق فرص التنمية والرخاء الاقتصادى لهذا المجتمع أو ذاك.

وعلى الرغم من أن السمة الأساسية للأحزاب السياسية هى الصفة السياسية، إلا أن هذه الأحزاب فى كل بلاد العالم لم تلبث منذ ظهورها أن أدركت أنها لا تستطيع تجاهل الميدان الثقافى أو العيش بمعزل عن الحياة الثقافية فى المجتمع. ولقد

اكتسبت الثقافة السياسية أهمية كبرى من اهتمامات الأحزاب السياسية فى العصور الحديثة، فالعالم يعيش فى ظل حكومات ونظم سياسية مختلفة، وتقوم هذه الأحزاب بوظائف ثقافية متعددة.

وقد ظهرت تساؤلات هامة فى العلاقات بين الفقر والبطالة والتنمية الثقافية فى سوق العمل، ومدى تأثير الثقافات الوافدة فى سوق الإنتاجية، وقد ربطت رؤى اقتصادية كثيرة بين ظواهر "الفقر" و "البطالة" وغياب التنمية الثقافية لدى أفراد القوى البشرية العاملة فى سوق العمل. فعند غياب التنمية الثقافية يحس المرء بالفقر فى ثقافته وعدم مسايرتها للثقافات الإنسانية وعندئذ تتميز سلوكياته بثقافة الفقر، وهذا ما ستوضحه خارطة الطريق العربية الحالية حول نمط الشراكة المجتمعية المعاصرة والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد العرب فى سطورها التالية:

إن العمل حق للفرد وواجب عليه، ذلك أن توفير المجال لعمل ما يمارس فيه الإنسان نشاطاً اجتماعياً مطلوباً يمثل حقاً من حقوق الإنسان وحاجة أساسية من حاجات الفرد والقيام بمسئوليات العمل والوفاء بمتطلباتها واجب على كل مواطن فى إطار ما يحدده المجتمع من مسئوليات[٤].

وتتيح التنمية الثقافية للفرد تكوين رؤية مستنيرة عن كافة الأعمال فى المجتمع، وما يصاحبها من تحولات وتطورات فى سوق العمل، والتى تأتى فى الغالب نتيجة السياسات الاقتصادية المتغيرة فى المجتمع العربى.

وبناءً عليه فإن ثقافة الفقر لدى الأفراد تتوقف على مدى مسايرتها – أى الثقافة– لسياسات المجتمع الاقتصادية، وما طرأ من تطورات تكنولوجية ومدى انعكاساتها على المهارات المطلوبة، وفرص العمل المتاحة، وفى الوقت الذى لا يتوافر فيه للشباب المتعلم من المهارات ما يسمح له بالمشاركة فى أى من الوحدات الإنتاجية فى المجتمع، والحصول على فرصة عمل مناسبة لمهارته المكتسبة من التعليم، والقيام بمسئوليات هذا العمل والوفاء بمتطلباته فى إطار ما يحدده سوق العمل فى المجتمع من

مسئوليات، وما تستحدثه الأحزاب السياسية الحاكمة من سياسات اقتصادية واجتماعية، يوصف هذا الشاب المتعلم بأنه على خط ثقافة الفقر.

وسواء أكان معيار ثقافة الفقر لدى الفرد من خلال قلة ما يتاح له من معارف ومهارات متصلة بعمل ما أو وظيفة ما فى سوق العمل، وما يتصل بتلك المعارف من ميول ومشاعر وتوقعات وأفكار واتجاهات هذا الفرد نحو هذا العمل أو هذه الوظيفة، أو من خلال نقص فيما تتيحه السياسات الحزبية الحاكمة له من فرص للعمل فى سوق الإنتاجية فى المجتمع العربى، يمكن وصف هذا الشاب بأنه فى حالة ثقافة فقر.

هذا والشعور بثقافة الفقر لدى الفرد قد لا ينبعث فقط من عدم القدرة أو عدم الرغبة فى العمل لدى أى قطاع اقتصادى فى المجتمع، وبما يتناسب مع المعارف والمهارات المكتسبة من التعليم، وإنما قد ينجم مثل هذا الشعور لدى الشباب المتعلم نتيجة المقارنة بما يتمتع به بعض الأفراد والجماعات الأخرى المتعلمة والمتخرجة من مؤسسات ومعاهد تعليمية خاصة أو أجنبية أو المنتمية للحزب الحاكم فى أى بلد من البلاد العربية من أنواع الامتيازات فى سوق العمالة والعمل.

وتؤدى ثقافة الفقر لدى الفرد غير المنتمى للحزب الحاكم فى أى قطر من الأقطار العربية إلى التزاحم حول عدد محدود من الوظائف والأعمال فى سوق العمالة، وفى قطاعات اقتصادية محددة، مما يؤدى فى النهاية إلى ازدياد حالات الفقر والبطالة بين المتعلمين غير الحزبيين، وتناقص فرصهم فى الدخول إلى سوق العمل، وتأخر الاستفادة من قدراتهم الإنتاجية فى التنمية المجتمعية، فى وقت يرى فيه هؤلاء الشباب أقرانهم وقد التحقوا بكليات الشرطة والكليات العسكرية مأمونة الوظائف، حتى إن معاهد أمناءالشرطة ومندوبيها تأخذ أغلب طلابها ممن هم أو ذويهم أعضاء أو منتمون أو محسوبون على الأحزاب العربية الحاكمة، وكأن أبناء هذا الوطن هم فقط المنتمون للحزب الحاكم فى أى قطر من الأقطار العربية.

فالبطالة تعرف بعدم القدرة على العمل، أو عدم توفر فرص لممارسة المرء نشاطاً اجتماعياً مفيداً، وتختلف الرؤى التفسيرية فى تعليل ظواهر البطالة، حيث تسند المسئولية فى ذلك إما إلى ثقافة الفرد ذاته وما يؤدى إليه سلوكه من ثقافة فقر ومن ثم تعرضه للبطالة، أو تستند مسئولية البطالة أساساً إلى البنية الاقتصادية والسياسية فى المجتمع وتحيزها الحزبى، أو نتيجة للتطورات التكنولوجية وانعكاساها على المهارات المطلوبة(٥).

وثقافة العنصر البشرى لها أهمية بالغة فى تحسين مستوى الإنتاجية لقوة العمل، فالثقافة إلى جانب القدرات العقلية والمهارات المهنية تعتبر من أهم العوامل المؤثرة فى مستوى إنتاجية الأفراد. كما أن الرغبة فى ممارسة عمل ما من ضمن العوامل المؤثرة فى مستوى إنتاجية الأفراد، فرغبات الأفراد وثقافاقم وطموحاقم إلى جانب اختلافاقم فى مستوى التعليم والتدريب والخبرات المهنية تؤدى إلى ظهور أنماط من الطموحات بينهم تؤثر فى مستوى إنتاجيتهم فى سوق العمل العربى.

وهكذا فإن ثقافة الفقر لدى أفراد القوى البشرية العاملة تحد من مستوى إنتاجيتهم، حيث تحد من دوافعهم وتقلل من الحافز بينهم وتضعف من ثقتهم فى أنفسهم وفى المشاركة فى كافة القطاعات الإنتاجية فى المجتمع العربى. فالرغبة فى العمل، ومن ثم الاختيار الشخصى للعمل المنتج وما يتضمنه من إشباع لثقافة الفرد تجعله يتكيف مع ظروف العمل المحيطة به، وعندما تكون ثقافة الفرد فقيرة، لا يستطيع الفرد التكيف مع تنظيمات العمل الجديدة وما يتبع ذلك من أساليب فى المواقع الإنتاجية المختلفة التى يتم استحداثها فى المجتمع العربى.

وعند النماء الاقتصادى فى المجتمع العربى، ونتيجة للتغيرات التكنولوجية فى كافة القطاعات الاقتصادية وفى وحداته الإنتاجية تتغير المطالب المهنية فى سوق العمالة، ويقابل ذلك تغير فى مقاييس الأجور من الوظائف وتتغير الترتيبات المهنية بين الأفراد. وثقافة الفقر تؤدى بالأفراد إلى تدنى الترتيب المهنى لهم فى سوق العمالة،

اعتماداً على أن هذا الفقر فى الثقافة يؤدى إلى إنتاجية منخفضة. ومـن ثم فـالدخل العائد من هذه المهن منخفض أيضاً، والنتيجة المتوقعة من كل هذا هى تزايد حـالات الفقر بنوعيه المطلق والنسبى بين أفراد المجتمع الحائزين على ثقافة الفقر، ولمواجهـة ثقافة الفقر المنتشرة بين أفراد المجتمع يجب أن تقوم الأحزاب السياسية بدور عادل بين الشباب وتفرق بين الانتماء الحزبى بينهم وحقوقهم المجتمعية المشروعة. وحيـث إن التنمية الثقافية والمهنية ليست مسئولية مؤسسة تربوية بعينها، وإنمـا تشـترك كـل مؤسسات التربية - نظامية كانت أم غير نظامية- فى الاضطلاع بهذه المسئولية، فـإن الأحزاب السياسية يجب أن تكون فى مقدمة هذه المؤسسات المجتمعية العادلة والمنصفة التى تهتم بإكساب الأفراد الثقافة الحية والتنمية المهنيـة المتجـددة، لأن الأحـزاب السياسية تمتلك العديد من الوسائط التربوية لتحقيق هذا الهدف منها النوادى الثقافية والجمعيات الحزبية ومعاهد الدراسات الوطنية، إضافة إلى المعسكرات الـتى تقـام ويكون من بين أهدافها التربية والتمهين والتثقيف لأفراد المجتمع، كل أفراد المجتمـع، فمصلحة الوطن ليست حكراً على أى حزب داخل الوطن الواحد، فالمطلوب من أى حزب حاكم فى المجتمع العربى العمل على توفير مناخ الحرية لأفراد المجتمع، والحفـاظ على كرامة المواطنين- كل المواطنين- فى مجتمع الأمة فى الوطن العربى.

كما أن الأحزاب السياسية تمتلك صحفاً ومجلات، وهذه تسهم فى التثقيـف وتجديد عناصره لأبناء المجتمع العربى، فيمكن للأحزاب السياسية تبـنى موضوعـات التنمية الثقافية والمهنية وتناقشها على نطاق واسع، وهو ما ينعكس بدوره على التعلم الذاتى، حيث تؤدى إلى تنمية المدركات الثقافية والمهنية لأفراد مجتمع الأمة العربيـة وتوعيتهم بالموضوعات المجتمعية الهامة.

وهذه الإسهامات فى مجال مقاومة ثقافة الفقر بين أفراد المجتمـع تقـوم بهـا الأحزاب السياسية فى المجتمعات الدولية المعاصرة، حيث إن للأحـزاب السياسـية توجهات ثقافية معينة، تنبع من الأفكار التى تؤمن بها، والتى ترى أنها وبوصولهـا إلى

السلطة والحكم وتطبيقها لهذه التوجهات الثقافية فى الواقع العملى يمكن أن تصل إلى إشباع حاجات الأفراد الثقافية، ومن ثم تحقيق التجديد الثقافى فى المجتمع العربى.

وتعد برامج التنمية الثقافية والمهنية محاور رئيسة فى برامج الأحزاب السياسية اليابانية حيث يعكس الحزب الليبرالى الديمقراطى فى اليابان النماذج الغربية الرأسمالية فى التنمية الثقافية والمهنية، وينادى بعدد من المبادئ التى تركز على بناء دولة الرفاهية من خلال التأكيد على رفع المستوى الثقافى والتعليمى للأفراد وبما يؤدى إلى رفع قدراتهم التكنولوجية التى تتطلبها مواقع العمل والإنتاج. وفى الجانب الآخر تطالب الأحزاب الاشتراكية اليابانية بضرورة تبنى الأسلوب الاشتراكى على أوسع نطاق فى التنمية الثقافية والمهنية التى تعزز الملكية العامة، واتساع نطاق المشروعات الحكومية التى تقدم خدماتها الثقافية إلى الشعب(٦).

كما يمكن للأحزاب السياسية القيام بتنمية ثقافية ومهنية فعالة فى المجتمع مثل مساعدة الأعضاء على تنمية معارفهم الأساسية المتصلة بالبيئة ونظامها وتوازنها وأهم مشكلاتها، والتوعية بخطورة مشكلات التلوث البيئى والاستنزاف المتواصل للموارد الطبيعية، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على حياة الإنسان إلى جانب مساعدة الأعضاء على اكتساب الاتجاهات الإيجابية نحو حماية البيئة والحفاظ عليها وحسن استثمارها، فضلاً عن العمل على التخلص من السلوكيات السلبية التى تؤدى إلى الإضرار بالبيئة المحيطة بنا وتنمية الإحساس بالمسئولية والمشاركة فى حل المشكلات البيئية مع العمل على وجود تعاون وتبادل للخبرات بين الأفراد والجماعات من أجل توفير العادات الصحية وتجنب العادات التى تؤدى إلى الإضرار بالبيئة والعمل على نشر الثقافة الصحية لدى أفراد المجتمع، فضلاً عن تشجيع المبادرات الفردية من أجل التصدى للمشكلات البيئية فى المجتمع العربى.

كما يمكن للأحزاب السياسية تقديم برامج تثقيفية تعمل على تصويب المفاهيم السكانية لدى أفراد المجتمع وتزودهم بالمعارف التى تشرح لهم خطورة النمو السكانى

والآثار المترتبة على المشكلة السكانية فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنظام البيئى بعملياته ومكوناته. كما يمكن أن تؤدى الأحزاب السياسية أدوار فعالة فى تنمية الاتجاهات العلمية والسلوك الإنجابى المسؤول، إلى جانب إثارة دافعية هؤلاء الناس للتعرف على المشكلات السكانية والمشاركة والتصدى لحلها، إلى جانب تنمية المهارات المختلفة لدى أفراد المجتمع بما يمكنهم من المشاركة فى أعمال خدمة المجتمع والقيام بتوضيح مظاهر الزيادة السكانية(٧).

ويمكن للأحزاب السياسية تنظيم بعض الندوات والمحاضرات التى تتناول المشكلة السكانية بما ينمى وعى أعضاء الحزب بالمشكلة السكانية، إلى جانب تنمية الوعى لدى الأمهات والسيدات بأضرار الحمل المتكرر والمتسارع على صحة الأم والطفل. ويجب على الأحزاب السياسية نشر ثقافة التفكير فى المستقبل، فالمشكلة السكانية لا تظهر نتيجة لارتفاع معدل النمو السكانى فحسب، ولكن أيضاً تظهر نتيجة لانخفاض معدلات التنمية فى المجتمع، وتكون إحدى الحلول الفعالة هو التفكير فى المستقبل بوعى من أجل التصدى لمخاطر الزيادة السكانية.

ويمكن للأحزاب السياسية أن تقوم بأدوار ثقافية هامة من أجل تنمية الشخصية الاجتماعية مثل أن تعمل على تدعيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع على أساس من الصداقة والتعاون والديمقراطية، ولعل فى تنمية الولاء والانتماء للحزب السياسى البداية فى نشر الولاء والانتماء القومى والإحساس بالمسئولية الاجتماعية والنظام والدقة فى العمل والإنتاج.

كما أن الاهتمام بثقافة الترويح مطلب اجتماعى هام ويمكن للأحزاب السياسية المشاركة فى فعالياته من خلال الاهتمام بالنواحى البدنية للفرد، والعمل على رفع المستوى الصحى العام وحسن استغلال وقت الفراغ فى ممارسة الألعاب الرياضية المختلفة، إلى جانب الاهتمام بالنواحى الأخلاقية للفرد وتشجيعه على التمسك بقيم التعاون والصدق والأمانة والمنافسة الشريفة وإنماء الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية

وتحرير الفرد من الجمود فى التفكير وتقوية الدافعية لديه للخروج من روتين الحياة اليومية والاهتمام بالترويح عن النفس من وقت لآخر(٨).

وهناك حاجة ماسة لأن تتمسك الأحزاب السياسية بالاتجاه التنويرى الذى هو تعضيد كل فكر مستنير سواءً فى الثقافة أو الدين أو المجتمع وتبنى هذا الاتجاه بشكل واضح ولا غموض فيه، فلا مساومة مع أولئك الذين يريدون للأحزاب السياسية العربية أن تسير ووجهها للخلف، ولا مجاملة لأولئك الذين يمسكون العصا من المنتصف، فلتكن ثقافتنا دائماً وأبداً مع المساواة بين الرجل والمرأة. ومع التفسير المستنير للدين والذى يتجاوب مع معطيات العصر، لأن الوحى صالح لكل زمان ومكان، ومع التطور الاجتماعى للأسرة العربية ورقيها، ومع الفن الراقى والمستنير ومع الإعلام المؤثر والمتحضر والمفتوح للجميع، ومع التعبير المهذب عن الذات. لابد من قيام الأحزاب السياسية العربية بترسيخ هذه القيم فى المجتمع وإعطاء جوائز متميزة لكل من يجتهد فى أى من هذه المجالات الفنية والأدبية وفقاً لقواعد ترتقى وتسمو بمجتمعنا العربى الذى نعيشه فى بدايات القرن الحادى والعشرين.

ولا شك فى أن هناك أصواتاً تنادى بفكر التغيير الثقافى للدرجة التى فيها يطلبون التغيير لمجرد التغيير. لكن المطلوب هنا ألا يكون التغيير هدفاً ولكن وسيلة لإدخال فكر ثقافى جديد يتبناه من يأخذ الموقع، فالهدف لا يكون الشخص بل الفكر، وهذا يتم دائماً فى الدول المتحضرة والمؤسسات العملاقة الناجحة. ولقد جربت بعض المؤسسات التغيير للتغيير فإزدادت حالتها سوءاً. لكن ضخ الدماء الجديدة فى جسد الأمة لا يحقق غرضه إن لم يكن مع هذه الدماء الجديدة، فكر جديد بذهن جديد وروح جديدة تشمل كل مناحى الحياة. وإن كان الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر – على سبيل المثال– قد اختار شعار "فكر جديد" فليفكر كيف يحققه بأكبر نسبة ممكنة من النجاح؟، من أجل أن تحزو بقية الأحزاب السياسية العربية حزوه وتسير فى طريق الفكر الديمقراطى الجديد

ولا شك فى أن ما يحدث الآن فى الوطن العربى من موجات التطويــــر يملؤنــا بالتفاؤل والخوف. فالتفاؤل منبعه هذا النشاط المتدفق من أجل التطويـــر فى كافــة مناحى الحياة، أما القلق فهو الخوف الذى يختفى فى أعماق أفراد المجتمع العربى فهو – أو لنقل منبعه– من أولئك الذين يدخلون إلى كل مبادرة جديدة ويركبون كل موجة مستحدثة ويتبنون شعاراتها وهم غير مقتنعين بها ولكنهم يفعلون ذلك دائماً بهـــدف إجهاضها وبقاء الوضع على ما هو عليه، فهم يفكرون دائماً فى مكاسبهم الشخصية. فعندما بدأت توجهات خصخصة التعليم والسماح بإنشاء المدارس والمعاهد التعليمية الخاصة، راح هؤلاء الأفراد، ومن خلال وجودهم فى مجالس صناعة القرار فى المجالس المحلية وأمانات الأحزاب الحاكمة، ومجالس الشعب والشورى والنواب، بالاســتيلاء على أفضل الأراضى المملوكة للدولة وشيدوا عليها معاهدهم الخاصة ونصبوا أنفسهم عمداء لها. وفى برامج تحسين التعليم وتطويره لا يختلف الأمر كثيراً، فالمسئول عـــن إدارة هذه المشاريع يبحث حثيثاً عن المنفعة الشخصية، فلا طريق واضح ومستقيم فى هذه البرامج التطويرية فى التعليم.

وقد طالب أعضاء المؤتمر السنوى الأول للحزب الوطنى الحاكم فى مصر المنعقد فى سبتمبر ٢٠٠٣م بضرورة التطوير الثقافى بالشكل الذى يحقق الأهداف التنمويــة المرجوة.

ومناهج التعليم يجب أن تكون للتثقيف وليس للحفظ والتلقين حتى يصبح لدينا الخريج المؤهل للتعامل مع المتغيرات التكنولوجية الدولية.

وقد أُعلن أن هناك التزام من الحكومة المصرية بورقة الحزب الوطنى الديمقراطى لتطوير التعليم والنهوض بالبحث العلمى وتطوير التكنولوجيا.

وقد رصدت الحكومة المصرية الموارد اللازمة لتنفيذ خطط التطويـــر الكمـــى والنوعى فى مجال التعليم، حيث إنه الحلم الذى تتطلع إليه العقول المصرية الآن وهـــو الركيزة الأساسية لمجتمع المعرفة الذي يمكن لمصر من خلاله تحقيق التنميـــة الشـــاملة

واستعادة موقعها التاريخى فى صناعة الحضارة والإضافة إلى المجتمع العالمى. وقد حدد الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر فى وثيقة تطوير التعليم التى وافق عليها الحزب فى مؤتمره السنوى الأول لتطوير التعليم بجميع جوانبه وشملت محاور التطوير: توسيع المشاركة المجتمعية والتوجه نحو اللامركزية وتفعيل دور المجتمع المدنى وتحقيق الجودة فى التعليم من خلال إنشاء هيئة اعتماد وضمان جودة التعليم قبل الجامعى والجامعى على أن تكون هيئة مستقلة ولها استقلالية كاملة لأنه ليس من المعقول أن يكون مقدم الخدمة هو من يراقبها، مع أحداث تطوير كامل لمناهج التعليم وتفعيل دور المؤسسات التعليمية ودعم هيئات التدريس ورفع المستوى للطالب والمعلم والأخذ بالأساليب الحديثة فى المنظومة التعليمية وتطوير التعليم الفنى وإيقاف التسرب من التعليم وتخفيف حدة التوتر فى الامتحانات ومد صلاحية مدة الشهادات وتواريخ التقدم بها للمستويات التعليمية الأعلى فى المنظومة التعليمية المصرية والقضاء على الأمية التكنولوجية.

وقد شددت ورقة الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر على مجموعة من السياسات للوصول إلى الأهداف المحددة وهى المشاركة المجتمعية وتنمية أداء هيئة التدريس وتطوير منظومة التقويم التربوى وتوظيف التكنولوجيا والتعليم وسوق العمل والبحث العلمى والتكنولوجيا واقتصاديات تمويل التعليم ونظم الاعتماد وضمان الجودة.

فالتعليم يمثل المعرفة الإنسانية لتراث البشرية وركيزة الحضارة والازدهار، وأى مجتمع هو مجتمع تتعدد فيه مناهل التعليم ويسعى أفراده دوماً على جميع مستوياتهم إلى مزيد من المعرفة والتواصل مع الثقافات والعلوم وإلى مجابهة المتغيرات المحلية والعالمية، وهو العمود الفقرى لمجتمع المعرفة والبوابة الرئيسة للعبور إلى مستويات التقدم والرقى التى ننشدها جميعاً.

ويرى الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر أنه حتى تتحقق الطفرة النوعية فى التعليم يجب أن يلعب المجتمع المدنى وقطاع الإنتاج دوراً فى إطار من اللامركزية والمشاركة المجتمعية التى تتيح الاستفادة العظمى من الخبرات وتنويع موارد التعليم وتنمية اقتصادياته. كما يجب أن يواكب البيئة التعليمية المعتمدة على المشاركة المجتمعية واللامركزية بيئة تكنولوجية توظف التقنية الحديثة للارتقاء بالتعليم حيث أثبتت تكنولوجيا المعلومات قدرتها على الإسراع بالتنمية فى دول العالم المتقدم.

كما تمتزج مفاهيم التعليم والتدريب فى مجتمع المعرفة، ومن ثم فهناك حاجة إلى ربط التعليم بسوق العمل فى ظل مجتمع يحرص على تنمية ذوى المعرفة والمهارة والقدرة على التنافس العالمى، والذين يتحلون بروح الانتماء ومفهوم المواطنة ويتفانون فى العمل للارتقاء بوطنهم.

ولا تتحقق المعرفة إلا من خلال منظومة فعالة للبحث العلمى حيث تسخر فيها العلوم والتكنولوجيا والمعرفة لخدمة التنمية الشاملة وقضاياها. ومن خلال ثقافة عامة تقدر البحث العلمى وتمارسه فى سنوات الدراسة الأولى. ويرتبط بهذا كفاءة الباحث والمعلم وعضو هيئة التدريس فهو محور عملية تطوير التعليم، ولذا فإن دعمه والتطوير المستمر لقدراته هو حجر الزاوية فى مجتمع المعرفة المنشود.

كما أن هناك أهمية لمنظومة التقويم التربوى للعملية التعليمية، وضرورة تطوير أدوات قياس شاملة لأداء الطالب وقدرته على تطبيق ما تعلمه فى حياته العملية، ولا يقتصر القياس على أداء الطالب فقط، ولكن يمتد لقياس جودة أداء المنظومة التعليمية كاملة من خلال نظام لضمان الجودة والاعتماد الذى لا غنى عنه لكل المجتمعات الجادة فى سعيها نحو المعرفة التكنولوجية.

ونظراً لاهتمام الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر بأهمية العناصر التى ترتبط بتطوير التعليم فقد سعى الحزب لوضع السياسات التى تكفل تحقيق هذه العناصر

داخل منظومة التعليم المصرى لدفع عجلة التطوير وتحقيق مجتمع المعرفة الذى تطمح إليه دول العالم أجمع.

وتشير الكتابات الصحفية اليومية إلى أن الحزب والحكومة قد اتفقا على تطوير نظم التقويم حيث لا يكون نظام الامتحانات هو المعيار الوحيد للتقويم وأنه لابد من إحداث التطوير فى نظم التعليم المستمر حيث إن مُنتَجْ العملية التعليمية هو المنتج الذى يحقق حلم الشعب المصرى ويمكننا من المنافسة العالمية فى سوق المعرفة والعلم والتكنولوجيا.

ولكى نرتقى بالعملية التعليمية ونحقق التنمية الثقافية والمهنية المطلوبة علينا زيادة رقعة المشاركة المجتمعية فى جوانب التعليم وتحقيق اللامركزية فى إدارتنا للعملية التعليمية مع رفع مستوى القائمين عليها لأنها تحقق إدارة فعالة تتعامل مع الواقع وتوسع قاعدة المسئولية والمشاركة وتنتج قيادات جديدة قادرة على اتخاذ القرار، وتتيح الوقت للوزارة للتفرغ وللتخطيط ومتابعة تنفيذ الأداء وعلى أن تكون الدول العربية مسئولة عن دعم الهوية والثقافة العربية وحماية اعتبارات الأمن القومى العربى، وستظل الحكومات -أو هكذا ينبغى أن تكون- مسئولة عن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والتصدى للانحراف والمتابعة الجادة فى الوطن العربى.

إن المشاركة المجتمعية فى التنمية الثقافية والمهنية للأفراد قضية مهمة فهى تضخ قوة محركة هائلة لو أحسن استغلالها لحققت نقلة وطفره هائلة فى المنظومة المجتمعية وتحقق إحساس المجتمع بملكية المؤسسة التعليمية، وبفعل دور الرقابة المجتمعية نضمن الشفافية والمساءلة وهى وسيلة فعالة لتقليل الفجوة التمويلية بين الموارد المتاحة فى ظل الظروف الاقتصادية وحجم الطموحات التى هى حق مشروع لشعبنا والتى لا يمكن أن تتولاها الحكومات وإنما يجب أن يظهر فيها دور المجتمع المدنى وأطرافه وتنظيماته ومؤسساته الناجزة فى الوطن العربى.

كما يُنظر إلى برامج محو الأمية لغير المتعلمين على أنها القاعدة والبنية الأساسية للإنسان الأمى من أجل تثقيفه والوصول به إلى أفاق العلم والمعرفة، وهى مسئولية المجتمع والأسرة والمجتمع المدنى والإعلام لتنمية ذكاء هذا المواطن حتى يكون قادراً على استيعاب التحديات المجتمعية المعاصرة.

وفى هذا المجال فهناك حاجة ماسة إلى الاهتمام بجميع مفاهيم التربية للمواطن العربى بما فيها مفهوم التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية، حيث يقصد بالتربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية ذلك النمط من التعليم والذى تحتاج إليه فئات اجتماعية معينة بحيث يؤدى هذا التعليم إلى تطوير كيف الحياة، وإثراء شخصيات هذه الفئات: اجتماعياً ومهنياً إلى أقصى حد ممكن، وذلك من خلال أساليب كل من التعليم النظامى والتعليم غير النظامى.

وعلى هذا فإن التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية لابد من أن تراجع فى ضوء التربية المستديمة باعتبار أن عمليات التربية مستمرة وهادفة جميعها إلى التقليل من عدم المساواة وإلى ربط التربية بالعمل والإنتاجية، وإلى زيادة درجة ديمقراطية التعليم، وإلى تحقيق الأهداف الكبرى للتنمية المرتبطة بكيف الحياة.

وتعتبر الأقطار العربية من بين الدول التى تنظر إلى عملية محو الأمية على أنها العملية التى تمكن الفرد الأمى من القراءة والتعبير كتابة عن فكرة، وإجراء العمليات الحسابية الموازية لمستوى الصف الرابع الابتدائى. وهناك تعريف آخر لمحو الأمية يجعلها معادلة لمستوى ما يتعلمه الأطفال فى الصف الثالث الابتدائى فى القراءة والكتابة والحساب والمعلومات العامة.

وبناءً عليه فجوانب محو الأمية تتصل بالإنسان وقدرته وتفكيره هذا من ناحية، وبكافة جوانب الحياة من ناحية أخرى، وفى إطار هذه الرؤية يمكن النظر إلى مفهوم التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية كجزء من استمرارية التربية المستديمة، ومن ثم

فإن تطبيق مبادئ التربية المستديمة على مفهوم التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية يتيح الفرصة لمزيد من تحقيق النجاح فى هذا المجال.

ولقد تطور مفهوم التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية واتسع هذا المفهوم ليخرج عن مفهومه الضيق والمتمثل فى المحافظة على مستويات القراءة والكتابة المكتسبة من خلال برامج محو الأمية التقليدى، وأخذ هذا المفهوم فى التطور ليشمل كل الجهود التربوية الموجهة للأفراد الذين يتحملون مسئوليات اقتصادية واجتماعية، والتى تفى باحتياجاتهم التعليمية وتحقق نموهم المتكامل فى جميع المجالات، وبهذا المفهوم المتطور تصبح التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية أداة للتنمية والتغير الاجتماعى والثقافى والحضارى، وأداة للتكامل والتوافق مع متطلبات العصر، بما يتيح للأفراد فرصة التأهيل والتدريب فى إطار فكرة التعليم المستمر مدى الحياة، وهى الفكرة التى تتسع لتشمل كل المناشط التعليمية والتربوية التى تقدم خارج النظام المدرسى.

وهكذا اتخذت التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية مفهوماً أوسع وأشمل، فلم تعد مرادفة للدراسات الحرة أو التدريب المهنى، وإنما أصبحت شاملة لأى نشاط منظم يؤدى إلى إعداد المواطن ليلعب دوراً نشطاً فى بيئته، أى تمكين جميع المواطنين من المشاركة الكاملة الحرة فى دفع عجلة التقدم الإنسانى عن طريق السيطرة على الأساليب الفنية التى أتت بها العلوم والتكنولوجيا، إنه تعليم الفرد من أجل ممارسة المسئولية. وهناك إجماع على أهمية الدور الذى تقوم به التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية فى تعزيز تنمية الفرد تنمية شاملة ومعاونة الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالكبار هم أساس المجتمع وعليهم مسئولية التدبير والتقرير والتوجيه والتأثير حتى ينقلوا الصغار الناشئين إلى مواقعهم ويمكنوهم من هذه المسئولية، فتتصل الحياة وتستمر وتتسع وتتجدد.

وتهدف التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية إلى محاولة تحقيق الأهداف التالية:

أولاً: تطوير "كيف الحياة" للأفراد:

تهدف التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية إلى تطوير "كيف الحياة" فيما بين الأفراد، ويتم ذلك عن طريق مساعدة الأفراد على الاحتفاظ بالمهارات المكتسبة ومواصلة التعليم والتطبيق، وتشتق هذه الأهداف الفرعية من الأهداف الكبيرة للتنمية الشاملة فى المجتمع، وذلك فى إطار التربية المستديمة والتى تهدف فى النهاية إلى تحسين "كيف الحياة للأفراد" وهم المجموعات البشرية المستهدفة من مجال التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية. هذه الأهداف لابد وأن تكون وظيفية أكثر من أن تكون تعليمية بالمفاهيم التقليدية، بحيث تستجيب لاحتياجات المتعلمين واهتماماتهم ومشكلاتهم ومتطلبات مجتمعاتهم المحلية.

وفى ضوء هذا يلزم ألا تكون أهداف التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية ضيقة الإطار ومرتبطة فقط بمتطلبات خطط قصيرة الأجل للتنمية، وإنما لابد وأن تتضمن إطاراً أوسع من مهارات الحياة والقيم المجتمعية. أما من حيث المضمون الذى يحتوى على الخبرات التعليمية فلابد وأن يشتمل على معلومات متكاملة عن مختلف الموضوعات الدراسية المرتبطة بالأهداف الوظيفية، ولكى يتم تنظيم المحتوى والخبرات التعليمية فى شكل وحدات تعليمية متكاملة ومتتابعة فلابد أن يوضع فى الاعتبار خصائص المتعلمين وخبراتهم السابقة، وقدراتهم وميولهم وطموحاتهم، وكذلك مختلف أساليب التعلم (مثل التعلم الذاتى، والتعلم الموجه، والتعلم من خلال تبادل الخبرات بين المتعلمين)، كما ينبغى أن يوضع فى الاعتبار وضع الأعباء التعليمية فى أطر معرفية ونفسية منظمة ومتتابعة ومرتبطة بالواقع الخارجى، وكذلك البيئة المحيطة.

هذا وتحتل برامج التربية الذاتية دوراً هاماً فى تطور المهارات الاجتماعية وتغيير الاتجاهات التى يعتنقها الفرد، وتحديث المعلومات التى لا غنى عنها للحياة السوية للإنسان.

ثانياً: تحقيق أبعاد التنمية المجتمعية:

يمكن تعريف التنمية المجتمعية على أنها عملية شاملة ومخططة، وتتضمن التغيير والتطور فى كافة جوانب الحياة فى المجتمع، هذا التغيير والتطور يمكن وصفه "كمياً وكيفياً" على المستوى الفردى والمحلى والقومى، والتنمية المجتمعية تحقق الاستثمار الأمثل لجميع الموارد والإمكانات البشرية والمادية فى المجتمع، وتستهدف الإنسان صانع التنمية ووسيلتها وغايتها، كما تستهدف التنمية المجتمعية الاستقلال الاقتصادى والاجتماعى للفرد والمجتمع، وتؤدى إلى رفع مستوى المعيشة للأفراد، وتوفر حياة أفضل استمراراً للمجتمع، وتمكن المجتمع من اكتساب منجزات العصر العلمية والتكنولوجيةبصورة تؤدى إلى المشاركة فى صنعها.

هذا والتربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية يجب أن تتيح للكبار المشاركة الفعالة فى جهود التنمية الشاملة فى المجتمع العربى، ذلك لأن التربية هى أحد العناصر الأساسية لتحقيق التنمية بأبعادها المختلفة، وأن قيمة التعليم لا ينبغى أن تقاس فقط بنسبة إضافته الكمية إلى النمو الاقتصادى، ولكن أيضاً بالإشارة إلى دوره فى إزالة الفقر أو التخفيف من مساوئه، وزيادة فرص العمل للمواطنين بالإضافة إلى تحسين توزيع الدخل بينهم، وأن التعليم له قيمة فردية من حيث زيادة إنتاج المواطن، وقيمة اجتماعية من حيث تحسين إنتاجية بقية المواطنين. ولذلك تتضح أهمية التعليم غير النظامى والذى يعمل على تحقيق التوازن فيما بين الأفراد، والذى يهدف فى المقام الأول إلى أن يقدم للجمهور مجموعة من المهارات والمعارف المفيدة والتى يستطيعون تطبيقها من أجل تنمية ذواتهم وتطوير مجتمعهم، ثم إن التعليم خارج المدرسة يحقق أهداف التربية المستديمة ويكمل دور المدرسة.

ولقد أصبح من المعترف به الآن أن تحسين الأوضاع للفرد وللجماعات بصورة وظيفية شاملة هدفاً لبرامج ما بعد محو الأمية ومواصلة التعلم، ومن ثم فقد أصبحت هذه البرامج تتضمن الآن– بالإضافة إلى التزود بمهارات القراءة والكتابة والاحتفاظ

بها- بعض الأهداف والمرامى مثل تحسين الصحة، ورفع مستوى الدخل، ومهارات الإنتاج، وزيادة الوعى الوطنى، وهذا يتطلب الاستمرارية فى التعلم سواء أكان تعليماً عاماً أو مهنياً، كما يتطلب ارتباط عملية التعلم بعمليات التنمية الفردية والاجتماعية والمهنية، وعملاً على تحقيق هذه الأهداف والمرامى العامة للتنمية المرتبطة "بكيف الحياة" لابد من اتخاذ استراتيجيات التعليم المناسبة، ولابد من شراكة فعالة من كافة التنظيمات المجتمعية والمهنية المتضمنة فى مؤسسات المجتمع العربى.

ثالثاً: تحقيق مضامين التربية المستديمة:

والهدف الثالث من أهداف التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية هو محاولة تحقيق مضامين التربية المستديمة، ومن بين هذه المضامين الشمول بحيث يحيط بمختلف المراحل والتنظيمات ويشمل كل أشكال التربية ومظاهرها، والمضمون الثانى هو التكامل مع أوقات الفراغ فى الحياة، وخلال كل مراحل العمر، ومع مطالب الحياة للفرد سواء من الناحية الشخصية أو الفردية أو الاجتماعية أو المهنية، ومن أهم مبادئ التربية المستديمة الأخرى والتى يمكن أن تكون ذات علاقة بتخطيط برامج ما بعد محو الأمية ومواصلة التعليم مضمون المرونة بحيث تتاح بدائل مختلفة للأساليب والطرائق المناسبة للفرد وللجماعات فى أوضاع حياتهم، ويتم من خلال هذه الأساليب توظيف استراتيجيات متعددة للتعليم، أيضاً مضمون الديمقراطية مما يعنى المساواة فى إتاحة فرص التعليم وزيادتها، ومضمون التعلم الذاتى بحيث يتم الاعتراف باحتياجات الفرد للنمو، ويتضمن المسئولية للتخطيط الذاتى للأنشطة التربوية المناسبة، وتطبيقها وتقويم تقدمها، كما تتضمن التربية المستديمة مبادئ القدرة على التعليم والمشاركة فى التنوير والتحديث والاستعداد للتعلم من أجل تغيير وتحسين أسس التعلم، والمشاركة والتقويم.

وإذا كانت التربية المستديمة تحل المشاكل الأساسية للتعليم فى المستقبل، فإن ذلك يعود إلى أنه يهدف إلى تنمية الإنسان ككل من جميع جوانبه وخلال حياته كلها،

وذلك لأنه يسمو فوق العقبات المصطنعة بين التعليم النظرى الأكاديمى والتعليم غير النظرى، وفق الفارق التقليدى بين التعليم العام المعترف به وتعليم الكبار، كما أنه يقوم أساساً على وحدة العمليات التعليمية الحيوية التى تشكل شخصية الإنسان حيث إنه يُوجه نفسه فى المجال إلى التعليم الأساسى والتدريب الفردى وإلى الحق فى الممارسة النشطة بالمعنى الثقافى والفنى، وطرق استخدام طرق التعليم التى تمكن من تطوير القدرة الخلاقة (الذهنية والجسدية) للإنسان.

كما تتنوع أساليب التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية، وتتعدد أهدافها وتتكامل هذه الأساليب التربوية فى تحقيق أهداف التربية المستديمة. فالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية التكنولوجية والتى تسود عالمنا المعاصر تجعل مبادئ استمرارية تعليم أفراد المجتمع مسألة حيوية وتتطلب شراكة مجتمعية فعالة لتحقيق أهدافها المرجوة.

هذا ويتطلب تحقيق أهداف التربية المستديمة وجود تكامل بين أساليب التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية بهدف توفير الفرص التربوية والتى تساير التعليم النظامى أو توازيه أو تكمله.

ونعرض فيما يلى لأهم الأساليب التربوية فى مجال التربية اللاحقة لمحو الأمية بين أفراد المجتمع العربى.

- الصحف الحزبية:

تنشر بعض الأحزاب السياسية فى الدول المتقدمة صحفاً يومية، وصحف حائط، ومجلات للمتحررين حديثاً من الأمية، كما تخصص صفحات خاصة فى الصحف اليومية للمتحررين حديثاً من الأمية. وعملاً على أن تحقق هذه الأنواع من الصحف أغراضها التربوية لابد وأن تقدم عرضاً مختصراً عن مجالات الاهتمام المختلفة ذات الصلة بالأمور الاجتماعية والاقتصادية والتى يمكن أن تنمى خبرات المجموعات المستهدفة وتزيد من درجات وعيهم بمشكلات المجتمع سواءً على المستوى المحلى أو

القومى. وينبغى الإشارة إلى مراعاة عدة أمور فى هذا المجال منها مراعاة تبسيط النص فى الصحف وشموله وتكامله لمجالات الاهتمام الخاصة بهذه الفئة الاجتماعية لتناسب مستواها الثقافى العام، كما يراعى فى المادة المطبوعة مدى علاقتها بالخبرات السابقة للقراءة، وأن تكتب فى لغة مناسبة لمستوى هؤلاء الأفراد.

- النصوص المكتوبة:

تنشر بعض الوزارات نصوصاً مكتوبة لأغراض تربوية مرتبطة بتحسين بعض المهارات الحياتية مثل مهارات الزراعة وزيادة الوعى بالمقاييس الصحية وغيرها من المهارات، وتتحدد رسالة النصوص المكتوبة وفق المجموعة المستهدفة من المجتمع، وتشكل النصوص المطبوعة أسلوباً هاماً من أساليب التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية للاحتفاظ بمهارات القراءة، كما تعين المتعلمين أن يكتسبوا معلومات وخبرات جديدة فى مجال أعمالهم.

- الوسائل المتممة للقراءة:

ومن هذه الوسائل المتممة للقراءة زيارات المتاحف والمعارض والتى يمكن ربطها بشكل أو بآخر بنمط التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية باعتبار أن كلاً من المتاحف والمعارض يشكلان وسائل لمواصلة التعلم والاستزادة، ولكى تؤتى الوسائل المتممة للقراءة أغراضها كوسائل لاكتساب المعرفة لابد من التخطيط الجيد لها لتصبح ذات دلالة للمجموعات المستهدفة من أفراد المجتمع العربى.

وإلى جانب المتاحف والمعارض، فإن الزيارات الميدانية لمجالات التنمية الزراعية والصناعية فى المجتمع تشكل عنصراً هاماً وأسلوباً جيداً من أساليب التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية، كما أن برامج المراسلة توجد فرصة لمواصلة التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية فى مجتمعات الوطن العربى.

- المكتبات:

لقد أصبحت المكتبات اليوم ضرورية لكل مجتمع ضرورة المدرسة نفسها، ولعل

اختلاف البيئات وتنوعها يفرض على كل مكتبة تكييف خدماتها بحيث تلائم الأوضاع الاجتماعية وتقدم للمواطنين الخدمات التى يسعون إليها، وتعتبر عاملاً فعالاً فى تحسين وسائل حياتهم، ورفع مستوى ثقافتهم المهنية وتقدمهم الاجتماعى، هذا إلى جانب أنها جهاز له أثره الكبير فى التوجيه والتوعية القومية، كما تلعب المكتبات دوراً تربوياً هاماً وتساهم بنصيب وافر فى تحقيق أهداف التربية والتربية المستمرة والتعلم الذاتى حيث يجد فيها الأفراد الزاد الثقافى فى مختلف أعمارهم ومواقعهم. ولاشك أن التربية جزء من الثقافة، بل إن الثقافة وتنميتها وتطويرها من أهم أهداف التربية، والثقافة والتربية وجهان لعملة واحدة هى الإنسان وبناؤه وتكوينه العقلى والوجدانى، فالتربية فى أوسع معانيها هى عملية الارتباط بالثقافة والتلازم معها من خلال الاتصال بمصادر الثقافة كالكتب والشخصيات والمؤسسات الثقافية والاجتماعية وغيرها من مصادر الثقافة بالمجتمع العربى.

وبناءً على هذا يمكن الاستفادة من المكتبات بإضافة أقسام خاصة بالمطبوعات ذات الأهمية للقراء الجدد والكبار وغيرهم من الراغبين فى مواصلة التعليم فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية، كما يمكن الاستعانة بالمكتبات المتنقلة لتحقيق الأغراض التربوية فى المجتمعات العربية الريفية والبدوية.

- الإذاعة والتليفزيون:

تستخدم الإذاعة والتليفزيون وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة كأساليب للتربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية، فهذه البرامج تتيح فرصاً أفضل وبطريقة جذابة للمتعلمين للاستفادة من برامج التربية، كما يساعد على تحقيق هذا أن يتم عرض هذه البرامج بطريقة جذابة تستجيب لاحتياجات الدارسين واهتماماتهم، فالوسائل الاتصالية الحديثة لها طاقات يمكن استخدامها فى إيجاد دافع التعلم لدى الراغبين فيه بصورة تحقق زيادة وعيهم بأهمية التعلم فى برامج ما بعد محو الأمية ومواصلة التعليم، فكما هو معروف أن الوسائل الحديثة جماهيرية فى طبيعتها، ومن ثم يمكن أن تصل

برامجها إلى كل الطبقات الاجتماعية، ولا يتعارض هذا مع إمكانية بث برامج معـــدة للاستجابة لحاجات مجموعات مستهدفة بعينها فى شتى أنحاء الوطن العربى.

ويمكن استخدام أساليب التربية فى المرحلة اللاحقة لمحـــو الأميـــة فى مواجهـــة المشكلات العصرية التى تواجه المجتمع العربى، ومن خلالها يمكـــن إقنـــاع الفئـــات الاجتماعية المختلفة بضرورة التصدى لهذه المشكلات مثل المشكلة السكانية فى الوطن العربى.

وقد ناقش المؤتمر العام للحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر (سبتمبر ٢٠٠٣م)، ورقة عمل أعدتها لجنة السياسات بالحزب الوطنى حول المشكلة السكانية وجاء فيـــها أن الحزب يضع هذه المشكلة على قمة أولوياته فى نظريته للتنمية فى مصر، وجـــاء فى هذه الورقة أن الخلل بين أعداد السكان ومعدل النمو من جانب والموارد الطبيعيـــة والنمو الاقتصادى من جانب آخر يؤثر على النواحى الاجتماعية والصحية ورفاهيـــة المجتمع. وأكدت الورقة أن المشكلة السكانية فى مصر ذات أبعاد ثلاثـــة تتمثـــل فى تخفيض معدلات النمو السكانى والارتقاء بالخصائص السكانية وتحقيق توازن جغـــرافى أفضل، ونبهت إلى المخاطر الرهيبة للزيادة السكانية بمعدلاتها الحالية ومن بينها إحداث مزيد من النمو العمرانى على الأرض الزراعية المحدودة فى الوادى والدلتـــا. وتشـــير التوقعات إلى أن نصيب الفرد من الأرض الزراعية سيتراجع من ١٠ أفراد لكل فدان فى عام ١٩٩٥م إلى نحو ٢٠ فرداً لكل فدان بحلول عام ٢٠٣٠م بعـــد إضافـــة ٦ ملايين أخرى من الأرض الزراعية خلال الـــ ٢٥ عاماً القادمة.

وأشارت الورقة إلى أن أحد المخاطر الجسيمة للزيادة السكانية يتمثل فى تراجـــع متوسط نصيب الفرد من المياه بشكل حاد فى ضوء ثبات حصة مصر من ميـــاه نهـــر النيل خلال المستقبل والتى تبلغ حالياً ٥٥ مليار متر مكعب سنوياً، ورصدت الورقـــة مدى تناقص متوسط نصيب الفرد سنوياً من المياه والذى يبلغ نحـــو ١٠٠٠ مـــتر مكعب مع حلول عام ٢٠٢٠م إذا استمرت معدلات الإنجاب الحالية، وقد جـــاءت

تصريحات المسئولين فى المجتمع المصرى منادية بالشراكة المائية من أجل مستقبل أفضل للأفراد.

ولمواجهة التحديات السكانية اقترح الحزب الوطنى الديمقراطى عدداً من السياسات تتضمن خفض الطلب على الإنجاب وزيادة الطلب على خدمات تنظيم الأسرة والارتقاء بالخصائص التعليمية والصحية، مع وجود إطار مؤسسى فاعل يسمح بتحفيز المشاركة المجتمعية وتدعيم اللامركزية والارتقاء بجودة الخدمات الصحية والتعامل مع المشكلة السكانية بجوانبها المتعددة.

وطالبت الورقة بإعادة صياغة الخطاب الإعلامى للتأكيد على المشاركة المجتمعية فى التصدى للمشكلة السكانية ونشر "ثقافة المباعدة بين الأطفال"، وأن يراعى الخطاب الدينى فيما يتعلق بالقضية السكانية أن استمرار مستويات الإنجاب الحالى سيؤدى إلى حدود غير آمنة فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية فى مصر.

وجاء فى الورقة أن الزيادة العددية للسكان ليست هى معيار قوة الدولة وأن نوعية الإنسان هى التى تحدد موازين القوة فى عالم يعتمد على العلم والتكنولوجيا، وأشارت الورقة إلى أن هناك دولاً إسلامية مثل إيران وعمان أعادت النظر فى سياستها السكانية للحفاظ على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، وطالبت بتطبيق عدد من الحوافز الإيجابية للأسر التى تكتفى بطفلين مع التركيز على الشباب وإدخال برامج التربية السكانية فى الجامعات والتعليم الفنى وربط إتمام الزواج ببعض الإجراءات ذات الجوانب الصحية مثل الفحص الطبى قبل الزواج والتوعية الأسرية وتطبيق برامج توعية مكثفة فى المناطق العشوائية لإحداث تخفيض سريع فى معدلات النمو السكانى.

واقترح الحزب الوطنى الديمقراطى سياسة سكانية فعالة، هذه السياسة السكانية تهدف إلى ضبط النمو السكانى بحيث نصل إلى متوسط طفلين للأسرة عام ٢٠١٧،

وإذا تحققت هذه السياسة فمن المتوقع ألا يتجاوز عدد السكان ٩٤ مليون نسمة عام ٢٠٢٠م.

ومع ذلك فإن هذه الزيادة سوف تنعكس بالسلب على الإنسان المصرى وتؤدى لتراجع العائد من جهود التنمية التى تشهدها مصر، وبشكل أكثر تحديداً، فنصيب الفرد من الإنفاق على التعليم والصحة والإسكان والنقل والمواصلات ونصيبه من الأرض الزراعية والمياه سيتراجع.

لذا فإن الحزب الوطنى طرح حزمة من السياسات لمواجهة التحديات السكانية تتضمن أربعة توجهات حول خفض الطلب على الإنجاب وزيادة الطلب على خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، والارتقاء بالخصائص التى تؤثر على النمو السكانى وتطوير الإطار المؤسسى القائم، ومن ثم فهناك حاجة ماسة لشراكة معاصرة بين الأحزاب السياسية العربية الحاكمة لتبادل الرؤى حول مواجهة النمو السكانى فى الوطن العربى.

كما أن التنمية الشاملة لا يمكن أن تحدث فى مجتمعنا العربى دون مشاركة فعالة من المرأة، باعتبارها عنصراً فاعلاً وشريكاً أساسياً فى عملية التنمية. فالاهتمام بقطاع المرأة ليس تحيزاً لها، وليس لأنها مواطنة لها نفس الحقوق وعليها نفس الواجبات، ولكن لأن الأبحاث والدراسات أثبتت أنها أكثر الشرائح حرماناً من التعليم والصحة، والخدمة الثقافية، والتدريب المهنى، وفرص العمل، والمشاركة العامة، وذلك على الرغم من أنها مطالبة بالعمل والعمل الشاق أحياناً، وعلى الرغم من ذلك فإن خمس الأسر العربية تعولها نساء.

ولذلك تركزت توجهات الحكومات العربية على السياسات التى تمكن المرأة اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً من القيام بدورها المنشود، كما تؤدى إلى توسيع الاختيار أمامها.

ورغبة فى تحقيق هذا التوجه فقد تم إعداد عدد من الأوراق تتناول مجالات التمكين المختلفة. فعلى المستوى السياسى هناك توجه لدعم المشاركة السياسية للمرأة العربية، وفى إطار التمكين الاجتماعى هناك سياسات محو الأمية وتعليم الفتيات، وسياسات تحسين المستوى الصحى للمرأة العربية، كما أن هناك آليات مكافحة التمييز ضد المرأة، أما على مستوى التمكين الاقتصادى فهناك توجهات لدعم مشاركة المرأة فى سوق العمل وقطاع المشروعات الصغيرة بصفة خاصة.

فبالنسبة للمستوى السياسى هناك رؤية تنادى بأن تقدم المجتمع مرهون باتساع دائرة المشاركة فى الحياة العامة لكل المواطنين دون تفرقه بين الرجال والنساء، وأن تحقيق المواطنة الكاملة لا يتم دون مشاركة النساء فى وضع السياسات، وصياغة التشريعات، واتخاذ القرارات، وانطلاقاً من ذلك يقترح المؤلف دعم المشاركة السياسية للمرأة عن طريق الجمع بين نوعين من التدابير يستهدف أولهما المرأة كمرشحة وناخبة، ويبحث الثانى عن أفضل النظم الانتخابية الداعمة لمشاركة المرأة العربية وزيادة التمثيل النسائى فى المجالس النيابية، ويمكن أن تساعد هذه التدابير على دعم المشاركة السياسية للمرأة، حيث لا يزال تقدم مشاركة المرأة فى المجال السياسى أكثر ضعفاً وأقل تأثيراً فى المجالات الاجتماعية فى الوطن العربى.

أما على المستوى الاجتماعى فهناك رؤية تنادى بأن التعليم هو الركيزة الأساسية لتفعيل دور المرأة فى التنمية، فقد أكدت هذه الرؤية ضرورة تخفيض معدل الأمية بين النساء والسيطرة على تسرب الفتيات من التعليم. ولدعم جهود محو الأمية وتعليم الفتيات- والتى انعكست فى الانخفاض المستمر فى معدلات الأمية- تم اقتراح عدداً من السياسات تشتمل على محورين أساسيين: يعمل أولهما على سد منابع الأمية من خلال الآليات المختلفة لذلك، من قبيل اعطاء الأولوية لتنفيذ قانون إلزامية التعليم، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التسرب، ومواجهة عمالة الأطفال وتدعيم الجهود الخاصة بتعليم الفتيات ومن ناحية ثانية هناك ضرورة للتعامل مع الأميات من خلال

إلزام مختلف الهيئات بمحو أمية عامليها، ومواجهة ضعف الحافز للالتحاق بفصول محو الأمية، والعمل على تحسين خدمة محو الأمية التى تقدر الأبحاث أن القضاء على أمية المرأة فى الشريحة العمرية ١٠ سنوات يتطلب نحو ٣٥ عاماً.

وتسمح هذه السياسات بمواجهة التحديات المختلفة التى تواجه جهود محو الأمية وتعليم الفتيات، كضعف الإطار المؤسسى وضعف نظم المعلومات.

وفيما يتعلق بالمستوى الصحى للمرأة العربية، فإن مدى مساهمة المرأة فى التنمية تتأثر بحالتها الصحية، كما أن المرأة التى تتمتع بصحة جيدة تكون أقدر على اتخاذ قرارات تتعلق بحياتها الصحية بصفة عامة، وحياتها وحقوقها الإنجابية بصفة خاصة.

وتأكيداً لمبدأ المساواة فى التشريعات والإجراءات المتبعة، فإن الأحزاب السياسية العربية يجب أن تتبنى الرؤية التى تنادى بإزالة مختلف أشكال التمييز ضد المرأة، وقد يترجم هذا التوجه إلى واقع ملموس بتعيين أول قاضية مثلاً، وأن تقوم الحكومات العربية بإعداد قانون محكمة الأسرة، مع التأكيد على حق المرأة فى إعطاء جنسيتها لأبنائها.

وقد أكدت الآراء العربية المختلفة أن مشاركة الشباب العرب فى الحياة السياسية والعامة يعد أمراً حتمياً نظراً لتراجع أعداد المنتمين للأحزاب القائمة وعزوف الكثير منهم عن الانخراط فى أعمال المجتمع المدنى فى الوطن العربى.

وتقوم الأحزاب السياسية العربية الحاكمة بإجراءات لمواجهة هذا العزوف، وعلى سبيل المثال فقد وضع الحزب الحاكم فى مصر- فى ورقة العمل التى أعدها أمانة السياسات التابعة له- عدداً من القواعد التى يتم تطبيقها للقضاء على تلك المشكلة، خاصة أنه وعلى الرغم من الدعوات المتكررة للشباب للمشاركة فى مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فإنها لا تزال ضعيفة.

وقد أشارت الورقة إلى أن ضعف المشاركة السياسية للشباب، وإن كانت ظاهرة عالمية تعاني منها العديد من الدول المتقدمة مثلها فى ذلك مثل الدول النامية، فإن الوضع فى مصر يرتبط بعوامل أخرى ارتبط بعضها بالإرث التاريخى للحياة السياسية ووجود شكوك حول جدوى مشاركته فى ظل سيطرة الجيل الأكبر سناً على مقدرات العمل السياسى واستشعار الشباب بعدم وجود سبل للتغيير!.

بالإضافة إلى ذلك فإن صعوبة الحصول على البطاقة الانتخابية وما قد يواجهه الشباب فى أثناء عمليات التصويت من صعوبات وعدم وجود المرشحين الذين يتمتعون بالجاذبية والشعبية، كل هذه العناصر كانت مهمة فى تعميق هذه المشكلة.

وقد وضع الحزب عدداً من السياسات التى من شأنها علاج هذا الخلل الذى يستهدف تفعيل المشاركة السياسية وربط الشباب بتلك العملية، يأتى فى مقدمتها وضع سياسة قومية للشباب تتضمن إدراكهم ومدى معرفتهم بالسياسات العامة وعلى أن يشارك الشباب فى صياغتها بشكل أساسى، وذلك من خلال فتح حوار دائم مع الشباب عن طريق حلقات نقاش وورش عمل وجلسات استماع يشارك فيها الشباب ويقومون بتحديد احتياجاتهم وتطلعاتهم وكيفية الاستجابة لها، بحيث يصبح حصيلة ذلك الحوار هو الأساس الذى تبنى عليه السياسة العامة للدولة.

كذلك فإن إنشاء مجلس قومى للشباب يضمن مشاركتهم فى عملية صنع القرار المتعلقة بقضاياهم ومن شأنه أن يسهم بشكل فاعل فى اجتذاب الشباب للعمل السياسى، حيث أشار الحزب إلى أنه يسعى إلى زيادة تمثيل الشباب فى مؤسسات صنع القرار، وتوسيع مشاركة الشباب فى إدارة الهيئات الشبابية وزيادة عدد الأعضاء الشباب المنتخبين فى مجالس إدارات مراكز الشباب، وإنشاء مراكز لتقديم خدمات شبابية، ومشاركة الشباب فى إدارتها تكون تابعة للحكومة وممولة منها.

وحول تعليم المشاركة فإن الحزب الوطنى الحاكم فى مصر يسعى إلى تطوير مقررات التربية الوطنية بحيث تخاطب الشباب بلغة العصر وتوضح له حقوقه وواجباته

وتشجعه على المشاركة السياسية وتشجيع الأنشطة المدرسية التى تنمى مهارات المشاركة ودعم الاتحادات الطلابية حتى يمكن للشباب دور فى إدارة المؤسسات التعليمية التى ينتمون إليها وبحيث لا يكون هناك تناقض بين قيم المشاركة والديمقراطية التى يتعلمها الطلاب والطريقة التى تدار بها المؤسسات التعليمية.

كما أكد الحزب ضرورة زيادة مستوى الوعى السياسى لشباب الجامعات من خلال إنشاء جمعيات داخل الكليات تكون مهتمة بنشر المعرفة السياسية، وعقد ندوات الحوار حول القضايا المطروحة للنقاش، وتحفيز الشباب على المشاركة فى العملية الانتخابية وغرس قيمة أهمية التصويت عن طريق مختلف المؤسسات وتسهيل الحصول على البطاقة الانتخابية وتسهيل عملية التصويت وأن تكون أماكن أداء الواجب الانتخابى معروفة سلفاً ويسهل الوصول إليها، وبالإضافة إلى ذلك كله زيادة عدد مرشحى الحزب من الشباب فى الانتخابات العامة ودعوة الأحزاب الأخرى لتبنى الاتجاه نفسه.

وقد أكد الحزب الوطنى أن الأحزاب السياسية القائمة تستطيع أن تقوم بدور محورى فى مجال التثقيف السياسى من خلال برامج محددة تستهدف توعية الشباب بقضايا وطنه وتأصيل مفهوم المواطنة والانتماء لديهم، بالإضافة إلى إكسابهم المهارات السياسة المختلفة.

وعن ممارسة السياسة بالجامعة والدعوة إلى وجود الأحزاب بها وأن يعى الشباب ما يدور حولهم من أحداث ويدلون برأيهم فيها ويعبرون بالطرق السلمية والمشروعة عن ذلك هناك الشد والجذب بين مؤيد ومعارض، كل يسوق بحججه ودفوعه فى إثبات عدالة قضيته.

أولاً: يسوق المؤيدون لممارسة السياسة داخل الجامعات حجتهم بأن العصر الحديث قد شهد من يقظة الشباب الكثير، حتى إنهم هم الذين دقت أيديهم أبواب الحرية وقدموا أرواحهم قرباناً لها، وهم الذين حملوا الراية وعبء الكفاح فى حركات

التحرير وكانوا مصدر أشعة وضاءة متألقة قشعت الظلام عن كثير من الأجزاء التى كان يغشيها على مستوى العالم، ومن ثم يجب أن يمارسون السياسة ويتدربون فى مدارسها فهم شباب اليوم ورجال وقادة الغد ونظرة عبر التاريخ نجد أن حركات التحرر والتحول من الأحكام الاستبدادية إلى الحكم الديمقراطى تمت، وفى الأغلب الأعم، على أيدى هؤلاء الشباب المتعلم..

ثانياً: ويسوق المعارضون حجتهم بالقول أن الوطن بحاجة إلى طاقات علمية وفكرية وأن ممارسة السياسة داخل الجامعة قد تفتح الباب للصراع والتنابذ وتسلل الأفكار الدخيلة ونشاط الجماعات المحظورة وربما فتنه طائفية من خلال إضفاء الغطاء الدينى على الممارسة السياسية فى الجامعة.. ويضيف المعارضون أن بمصر عام ٢٠٠٣م ١٧ حزباً ولا يمنع الشباب من الانتساب لها والانخراط فى صفوفها خارج الجامعة. كما أن لهم الحقوق الانتخابية وحق التصويت فى سن ١٨ عاماً، وسن الرشد ٢١ عاماً أى سن التصرف فى ماله، فكيف يستأمن على مصلحة الوطن فى سن ١٨ عاماً ولا يستأمن على ماله إلا فى ٢١ عاماً؟. كذلك توجد مصادر للثقافة والممارسة السياسية من جرائد ومجلات ومؤتمرات للأحزاب وندوات بل وإذاعة وقنوات تليفزيونية فضائية وأرضية ومعظمها أصبح ميسراً للجميع شباباً كانوا أو غيرهم، والأهم من ذلك أن المجالس المحلية والنيابية (الشعب والشورى) يناقشون أى موضوع يصل إليهم أو يثيره النواب والأهم من ذلك أن ممارسة السياسة داخل الجامعة قد تحيد بالشباب عن رسالتهم الأصلية وهى العلم.

وما بين هذه الرؤى المتمايزة وحججها المختلفة ومؤيدوها ومعارضوها هناك ثوابت نضعها من باب التذكير وهذه الثوابت هى:

- أن لكل مرحلة فى حياة الأمة مقتضياها وأحكامها وأهدافها وأساليبها، ذلك أن حركة التاريخ والتطوير تنقلنا من مرحلة إلى مرحلة وتستبدل ظرفاً بظرف وهدفاً بهدف وأسلوباً بأسلوب، فما كان مطلباً بالأمس تجاوزناه اليوم، وما كان من

الأساليب ملائماً فى مرحلة قد ترك مكانه لأساليب أخرى أكثر عمقاً ووعياً.

- وأن حركة التاريخ الواعية فى حاجة إلى حوار دائم متصل بين قوة الدفع وحكمة التجربة، بين جيل الأصالة وأجيال المعاصرة.. بين جيل الأبناء وجيل الآباء حتى تتكامل حلقات البناء الاجتماعى فى سلام بين الأجيال.. وتنطلق حركة العمل الوطنى نحو ما هو أفضل.
- وأن رفض كل ما هو قائم تمرد ينكره المنطق العلمى.. ثم إن قبول كل ما هو قائم جمود تنكره حركة التطور.. لذلك فإن أسلوب العمل الإيجابى البناء هو الحل الأمثل.. والأخذ بتقنيات العصر من علم وتقدم وتقنية وأساليب تكنولوجية ومناهج بحثية.. ومجتمع معرفى معلوماتى وإيجاد روح الابتكار والإبداع والتميز والتحدى فى إطار من قيمنا وعقائدنا وتقاليدنا وفقه الزمان والمكان هى السبيل للعيش فى كرامة ضمن شعوب هذه الأرض، وإذا كان التقدم ليس اندفاعاً بلا حكمة فإنه يقيناً ليس حكمة بلا قوة دفع حتى يزول الفقر بين عشية وضحاها أو حتى يتراجع التخلف، ومن ثم فلا بد للشباب من فهم أنهم بحاجة إلى كثير من المهارات العلمية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية، فنجاح المجتمع العربى وتقدمه مرهون بمدى استيعابهم لتلك المهارات، وأن المستقبل أمامهم لممارسة السياسة وصنع قراراتها، لكن يجب أن يكون الكبار مثلاً أعلى وقدوة لهؤلاء الشباب.

٢- النقابات المهنية والعمالية والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد:

تعالت الأصوات لكى تشارك النقابات المهنية والعمالية فى تعبئة مشاعر الجماهير لمواجهة أى أخطار ثقافية محتملة نتيجة ظروف المجتمع المتغيرة فى سوق العمل[٩].

ويمكن أن تقوم النقابات المهنية والعمالية بدور فعال فى تبنى مواقف ثقافية محددة فى مختلف مناحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية مثل الحريات والحقوق وتجويد الثقافات وفرص العمل والبطالة وتشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية، إلى جانب توسيع دائرة الحوار والنقاش فى مجال العمل الحر وثقافاته المتعددة[١٠].

وفى الدول المتقدمة تمكن الحكومات المختلفة النقابات المهنية والعمالية فى القيام بوظائفها فى الدفاع عن مصالح أعضائها، وتدعيم نشاطاتها فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية والثقافية(١١).

وقد أظهرت النقابات فى العديد من الدول الأوربية مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا والسويد والنرويج وأسبانيا وفى غيرها من الدول الأسيوية والأفريقية أدواراً ثقافية ومهنية على درجة عالية من الأهمية(١٢).

كما تقوم النقابات المهنية والعمالية بدور هام وحيوى فى جوانب الحياة المجتمعية على مستوى الأفراد والجماعات فى المجتمع، وفى جميع المناحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويقع على هذه النقابات المهنية والعمالية مسؤولية كبيرة تجاه من ينتمون إليها، وتتمثل هذه المهام والمسؤوليات فى التنمية المهنية ومواكبة تطورات العصر(١٣). فالنقابات المهنية والعمالية لها طابع جماهيرى عريض فى أى مجتمع، وأعداد النقابات المهنية والعمالية فى تزايد مستمر، والتخصصات التى تخدمها هذه النقابات متعددة، الأمر الذى يساعد هذه النقابات فى أن تكون مصدر تطور للمجتمع، من خلال الإسهام فى إيجاد تنمية مهنية فعالة لأعضائها وللمنتسبين إليها.

ويسعى الإعلام النقابى إلى تحقيق عدة أهداف منها تنشيط فاعلية النقابات المهنية والعمالية ومساعدتها فى الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة فى مختلف مجالات العمل المهنى، كما يسهم الإعلام النقابى فى تشجيع الأهداف القومية بين الأفراد، إلى جانب تدعيم التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات والتجارب والأفكار بين مختلف النقابات المهنية والعمالية(١٤).

ويؤدى الإعلام النقابى دوراً هاماً فى تنوير أعضاء هذه النقابة أو تلك وزيادة وعيهم بالقضايا المجتمعية الملحة، فالإعلام النقابى يخاطب شرائح المجتمع، حيث تشترك كل شريحة فى مصالح وأهداف مشتركة، ونستطيع من خلال النقابة المهنية وإعلامها

النقابى تكوين معرفة واضحة وعميقة تجاه المشكلات الثقافية والمهنية الملحة التى تواجه المجتمع[١٥].

كما يؤدى الإعلام النقابى دوراً بارزاً فى مجالات التنمية المجتمعية، حيث يتناول القضايا الملحة فى المجتمع ويعلم بها أهم شريحة أو قطاع فى المجتمع وهو القطاع العمالى والمهنى والذى يقوم بدور أساسى فى عملية التنمية فى أى مجتمع.

وتمثل المؤتمرات والندوات النقابية وسائط جيدة لتحقيق التوعية الثقافية، كما تسهم فى التصدى لمواجهة المشكلات الاجتماعية وفتح قنوات اتصال مع الجماهير ومعرفة مواقفها تجاه هذه المشكلات ومن ثم طرح سبل العلاج لهذه المشكلات[١٦].

كما تؤدى الأندية النقابية أدواراً هامة فى مواجهة مشكلات أعضاء هذه النقابات المهنية والعمالية، وتسهم الأندية النقابية فى حل هذه المشكلات عن طريق تشجيع الأعضاء على المشاركة فى الأنشطة المختلفة لهذه الأندية[١٧].

وقد أشار مشروع قانون العمل الموحد بمصر عام ٢٠٠٢م إلى أسلوب المفاوضات الجماعية كوسيلة لتقريب وجهات النظر فى منازعات العمل بين الجماعة والعمل على تسويتها بالطرق الودية، وأيضاً كوسيلة للارتقاء بمستوى العمل المهنى على كافة المستويات[١٨].

وقد تستخدم الصحف والمجلات النقابية كوسائل فعالة تعبر عن موقف النقابات المهنية والعمالية تجاه موضوعات وقضايا ثقافية ومهنية تشغل بال الأمة، كما تسهم النقابات المهنية والعمالية من خلال مجلاتها النقابية فى مواجهة العديد من المشكلات الثقافية التى تعانى منها التجمعات النقابية، وهذا ما يحدث فى الدول المتقدمة، فعلى سبيل الأمثلة المعاصرة تنظم النقابات المهنية والعمالية فى الولايات المتحدة الأمريكية دورات تدريبية لأعضائها الذين لا يعملون ويبحثون عن فرص عمل، أيضاً تعمل النقابات المهنية والعمالية على تقديم فرص التثقيف المهنى لأعضائها لزيادة معارفهم

عما يستجد من تغيرات فى سوق العمل، وإمدادهم بما يحتاج إليه سوق العمل من معارف مهنية ومهارات عملية مع تدريبهم على هذه المهارات والارتقاء بمستواهم الثقافى والاجتماعى والمهنى والتكنولوجى[١٩].

وفى الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً تهتم المنظمات غير الحكومية بمعالجة النقص فى المعارف والمفاهيم السكانية لدى أعضائها، وتقوم بتزويدهم بالمفاهيم والمصطلحات السكانية الأساسية وتوضيح جوانب العلاقة بين السكان ومستوى المعيشة وتأثير الزيادة السكانية على البيئة، كما تقوم هذه النقابات المهنية والعمالية بتقديم الخدمات التى ترفع من المستوى الثقافى لأعضائها، فضلاً عن اهتمامها بتيسير كافة السبل والوسائل التى تساعد الفرد على التكيف مع المجتمع المحيط به، ومع المؤسسة التى يعمل فيها[٢٠].

وفى الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً تقوم المنظمات غير الحكومية بها بدور فعال فى تشجيع أعضائها على تنمية ثقافاتهم وذلك من خلال قيام هذه المنظمات غير الحكومة بتخصيص إدارات معينة لخدمة النواحى التثقيفية لدى الأعضاء[٢١]، وتتعاون هذه المنظمات مع الاتحادات المهنية الفيدرالية فى دعم برامج التنمية الثقافية لدى الأعضاء، إلى جانب تحديد الاحتياجات الملحة فى مجال التثقيف وفى دعم هذه الاحتياجات عن طريق تنويع الأنشطة التثقيفية والبرامج التدريبية المقدمة للأعضاء، وتبصير الأعضاء بالقضايا الثقافية العالمية وتهيئة المناخ لاستكمال الأعضاء لأنماط تعليمهم المستمر[٢٢].

وفى روسيا تهتم النقابات المهنية والعمالية بالتنمية الثقافية لدى أعضائها، وتعمل على تطوير قدراتهم فى التذوق الأدبى والفنى والسعى نحو نشر الكتب الثقافية والاستزادة منها، وتساعد النقابات المهنية والعمالية هناك أعضاءها على نشر أعمالهم الثقافية الخاصة بهم وتقديم التسهيلات والمساعدات لذلك[٢٣].

وفى ألمانيا تشارك النقابات المهنية والعمالية فى تشجيع جوانب التنمية الثقافية لدى أعضائها، وتعمل على تشجيع الأعضاء فى تبادل الأفكار والخبرات مع الآخرين، كما قامت هذه النقابات بالتعاون مع الجامعات الألمانية بإنشاء مراكز متخصصة فى (فرانكفورت) (ودورتمند) بهدف التنمية الثقافية المهنية المستمرة لأعضاء هذه النقابات المهنية والعمالية، حيث تتراوح مدة الدراسة بهذه المراكز المتخصصة ما بين تسعة شهور إلى ثلاث سنوات[٢٤].

وفى بريطانيا اهتمت النقابات المهنية والعمالية بتكوين شراكة مع بعض الجامعات البريطانية من أجل مساعدة أعضاء هذه النقابات على النمو المهنى فى مجال أعمالهم المهنية، إلى جانب تنمية ثقافاتهم بمعرفة هذه الجامعات، وتقدم الجامعات البريطانية دورات تدريبية تلبى الاحتياجات الثقافية والمهنية لأعضاء النقابات المهنية والعمالية فى المجتمع، فضلاً عن ذلك تهتم النقابات هناك بنشر الثقافة والتعليم المستمر بين الأعضاء وأسرهم وأبنائهم وذلك عن طريق إنشاء المكتبات النقابية داخل أماكن العمل المختلفة، إلى جانب إصدار المطبوعات الدورية مثل الكتب والمجلات، وعقد الندوات واللقاءات والمؤتمرات من أجل تمكين أعضاء هذه النقابات وأسرهم من متابعة ما يستجد من تطورات الثقافة والحياة ومن أجل مساعدتهم على استيعاب ثقافة العولمة وتحولاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة[٢٥].

كما تعمل النقابات المهنية والعمالية فى بريطانيا أيضاً على تنمية ثقافة الفرد تجاه المحافظة على بيئته وحسن استثمارها، وذلك عن طريق تشجيع أعضاء هذه النقابات وتوعيتهم بصفة مستمرة بأهمية الربط بين أنشطتهم الإنتاجية المختلفة – سواء أكانت فى مصانع أو شركات أو مستشفيات أو مطاعم أو غيرها– وبين النفع والضرر الذى يعود على البيئة من هذا النشاط أو هذه المشروعات من أجل المحافظة على البيئة وتجنب إلحاق الضرر بها[٢٦].

وفى فرنسا تستخدم النقابات المهنية والعمالية كافة وسائل الإعلام المتاحة لهـا للدعوة لحماية البيئة ونشر الثقافة البيئية بين أعضائها، وتشجيع هؤلاء الأعضاء على التعاون والتضامن فى المسئولية والمحافظة على البيئة[٢٧].

وتهتم النقابات المهنية والعمالية فى اليابان بالتنمية الثقافية بين أعضائها، وفى هذا المجال يشير (محمد عبد القادر حاتم)[٢٨] إلى قيام هذه النقابات بدور نشط فى ترقية الثقافات لدى العاملين داخل الشركات والمؤسسات التابعة لها، إلى جانب قيام هـذه النقابات بالإشراف المباشر على عمليات التدريب للعاملين داخل هذه المؤسسات والشركات، وذلك بجانب العديد من الخدمات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية.

وفى اليابان أيضاً تقوم النقابات المهنية والعمالية بالتعاون مع الجامعات اليابانية بإنشاء مراكز تدريب عملية ومتخصصة وملحقة بهذه النقابات المهنية والعمالية تتولى تدريب من يفقدون وظائفهم أو أعمالهم من أعضاء هذه النقابات من أجل تأهيلهم لفرص عمل جديدة، كما تهتم بتزويد أعضاء هذه النقابات بالمعلومات والبيانات عن سوق العمل ونوع الوظائف والأعمال الشاغرة ومتطلباتها المهنية والمعرفية[٢٩].

وفى السويد تهتم النقابات المهنية والعمالية بتوعية أعضائها بالثقافة البيئية وأهمية المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية، والعمل على تنميتها وحسن استغلالها، وأيضاً تزويدهم بالمعلومات الهامة عن المشكلات والقضايا البيئية، ومن ثم تساعد النقابات المهنية والعمالية هناك أعضاءها على اتخاذ مواقف واتجاهات معينة تجاه هذه القضايا والمشكلات البيئية[٣٠].

وفى كوريا الجنوبية تتبنى النقابات المهنية والعمالية برنامجاً خاصاً عن الثقافة السكانية وتعرض لأعضائها موضوعات عن جوانب التربية السكانية، كما تقوم بتنظيم محاضرات وإعداد مطبوعات وكتيبات عن المشكلة السكانية من أجل تنمية الثقافة عن المتغيرات السكانية فى المجتمع وتأثيرها على فرص العمل فى سوق العمل

الكورى، كما تشجع النقابات المهنية والعمالية أعضائها على المشاركة فى التصدى للمشكلات السكانية فى المجتمع الكورى[٣١].

وتهتم النقابات المهنية والعمالية فى الكثير من دول العالم المتقدم بالتنمية الثقافية لأعضائها، وتشجعهم على التعليم المستمر، وتقوم بعض النقابات المهنية والعمالية بإنشاء معاهد تابعة لهذه النقابات يطلق عليها (معاهد عطلة نهاية الأسبوع) وذلك لتقديم مجموعة من البرامج التثقيفية لأعضائها، وعادة ما يكون ذلك أيام العطلة الأسبوعية (السبت والأحد من كل أسبوع)، ويتم التخطيط لهذه البرامج بواسطة الأعضاء ونقاباتهم المهنية فى كل منطقة بهدف مقابلة الاحتياجات الثقافية لهؤلاء الأعضاء ومراعاة لأوقات أعمالهم وذلك لتوفير أكبر فرصة للتعليم والتثقيف. وفى كندا تعاون النقابات المهنية والعمالية مع (**جامعة مونتريال**) فى إنشاء الكلية النقابية وذلك لمواجهة الحاجات التثقيفية والمهنية والتدريبية لأعضاء النقابات ولتقديم المنح الدراسية لمن يرغب فى تكملة دراسته العليا لمراحل متقدمة، ولإعداد قيادات واعية تشارك فى إدارة النقابات المهنية والعمالية مستقبلاً[٣٢].

وفى القرن الحادى والعشرين تزايدت الدعوة لتطوير دور النقابات المهنية والعمالية التى تعد تجمعاً شرعياً لتمثيل العديد من فئات المجتمع، وآلية مهمة لترسيخ الممارسة والمشاركة الشعبية فى التنمية الثقافية والمهنية، مما يتطلب إعادة النظر فى القوانين المنظمة لعمل النقابات المهنية بغرض تحديثها وتطويرها، وتشجيع الكوادر النقابية من الشباب والمرأة على المشاركة بفاعلية فى العمل النقابى، ودعم البناء المؤسسى للنقابات المهنية والعمالية.

إن "الفكر التعاونى الجديد" لم يعد مجرد شعار للنقابات المهنية والعمالية، بل أصبح أساساً لمسيرة النقابات من أجل التحديث والتطوير فكراً وعملاً، وتجسدت ملامحه واضحة وحققت تقدماً ملحوظاً، كانت أبرز معالمه اتفاق الحكومة المصرية والنقابات المهنية والعمالية على مواقف وخطوات محددة فى سبيل تنفيذ سياسات

وخطط المجتمع نحو الإصلاح والتطوير، بما يتفق وإمكاناتنا، ويتلاءم أولاً مع قـــدرة الشعب على استيعاب تلك المواقف والخطوات دون المساس بما حققه من مكتسبات، أو الإخلال بالتوازن الدقيق الذى نحرص عليه دائماً بين الحقوق والواجبات بين كافـة أفراد المجتمع.

ولما كانت المرحلة الحالية تقتضى منا أيضاً تفعيل الحياة النقابية، وإتاحة الفرصـة للنقابات لتطوير مسيرتها، والتقدم بخطى ثابتة فى سعيها لاكتساب ثقة الجماهـــير فى برامجها، فقد تزايدت أهمية النظر فى أفضل السبيل لتطوير الأداء المؤسسى للنقابـات المهنية والعمالية بما فى ذلك تحديث القوانين المنظمـة لعملـها، ولمباشـرة حقوقـها السياسية، وبما يوجد مناخاً سياسياً وتشريعياً ينشط الحياة النقابية، ويدفع النقابـات المهنية لإعادة بنائها المؤسسى والديمقراطى، ويذلل العقبات التى تواجهها، وينظم سبل تمويلها، ويضع الضوابط اللازمة لضمان المشروعية والشفافيةفمن واقع ما شـهده الإصلاح السياسى من تقدم، والانعكاسات الإيجابية لهذا الإصلاح، التى تجلـت فى إتاحة فرصة متكافئة لكافة النقابات لطرح برامجها خلال الانتخابـات إلى جـانب إجراء الانتخابات تحت الإشراف الكامل للقضاء، فإن النقابات المهنية والعماليـة مدعوة لبدء حوار وطنى يمهد لإعداد ميثاق شرف ينظم العلاقة بين أطراف الشـراكة المجتمعية ، ويحكم مبادئ وسلوكيات المنافسة وإدارة الحملات الانتخابية، بما يضمـن مصداقية وسلامة الأداء النقابى على كافة المستويات.

وكذلك فإن الحاجة قد أصبحت ماسة لتدارس أفضل السبل لدفـع وتطويـر الإدارة المحلية على نحو فاعل يقوم على جذب وتدريب كوادر وقيادات محلية شـابة، تسهم فى إنجاح تجربة الإدارة اللامركزية، وتجديد دماء العمل النقابى وتعزيز الممارسـة الديمقراطية داخل النقابات المهنية والعمالية، ويقود، فى الوقت نفسه، إلى تحقيق الغاية الرئيسة المتمثلة فى تمكين المجتمع من المشاركة الفاعلة فى عملية التنميـة، باعتبارهـا عنصراً لا غنى عنه لتحقيق كافة أهداف التحديث والتطوير.

ولا توجد أمة دون ثوابت، وفى الوقت نفسه ليس هناك مجتمع يضرب حــول نفسه أسوار الغزلة، سياسياً واقتصادياً وثقافياً، فى عالم أصبح لا يعترف بثقافة الانكفاء على الذات، وهذا ما يجب أن تتيقن منه النقابات المهنية، من ضرورة التفاعل الإيجابى وتقوية الروابط مع النقابات العالمية، والأمة العربية لديها ثوابت راسخة بقدر ما لديها من انفتاح على العالم.

فلا مفر من الأخذ بالتحديث، لمصلحة الأجيال الراهنة والمقبلة، ولن يكون ذلك واقعاً ملموساً، إلا إذا تشابكت الأيادى، وفكرت العقول معاً، وتحاورت كل القــوى النقابية، بعيداً عن فرض رأى أو فكر من نقابة على أخرى فى كيفية مواجهة القضايــا التربوية المعاصرة التى تواجه مجتمعنا العربى والتى تتطلب دخول كافــة التنظيمــات المجتمعية والمهنية العربية لتدعيم هذه المواجهة.

وفى مجال التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية توجه الدعوة إلى مشاركة فعالــة من النقابات المهنية والعمالية لتدعيم الجهود فى مثل هذا النوع من التربية. ولذا فــإن على المخططين لبرامج التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية أن يأخذوا فى اعتبــارهم تأمين حاجات المتعلمين الجدد وإكسابهم القيم المجتمعية والتى تســاعد علــى تنميــة قدراتهم وتصرفاتهم فى مجال المواطنة الصالحة فى المجتمع العربى، ولذا ينبغى أن يجــرى تحديد حاجات التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية بشكل تدريجى مع الأخذ بعــين الاعتبار أن تكون هذه الحاجات متنوعة ومرنة بحيث تكفى لحاجات الأفراد الدارسين فى هذه البرامج، وتسمح بمشاركة النقابات المهنية والعمالية فى تلبية هذه المتطلبات.

كما ينبغى أن تأخذ برامج التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية أبعاد التطور فى مفهوم القيم الثقافية والعلمية فى المجتمع العربى، كما ينبغى أن تعكس مراحل تنظيــم برامج التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية الأهداف العامة للواقع الثقافى للمجتمــع العربى.

وينبغي على المسئولين عن برامج التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية وضع تصور ذات طابع وظيفى للمنهج، وأن يتضمن القيم والأنماط السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع، ومن جهة أخرى يجب أن ترتكز برامج التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية على برامج التنمية المجتمعية، ومن جهة أخرى يجب أن يكون محتوى البرامج التربوية متصلاً بمجالات التنمية أى أن يُعطى دوراً وظيفياً لبرامج التربية اللاحقة لمحو الأمية، ودوراً تعليمياً تربوياً لبرامج التنمية.

كما يجب أن تساعد برامج التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية المتعلمين الجدد على إمكانية متابعة التعليم إلى جانب القدرة على تفهم الإعلام ووسائله تفهماً واضحاً لمساعدتهم على معرفة التكنولوجيا والتطور العلمى. ومن ثم فإن وضع منهج مرحلى فى تخطيط وإعداد برامج التعليم اللاحق لمحو الأمية والتعليم المستمر هو إجراء مجتمعى وينتج من خلال أطراف فاعلة فى الشراكة المجتمعية، وهذا ضرورى، فكل بلد له حاجات اجتماعية خاصة به فى مجال التربية، وهذه الحاجات يجب أن تؤخذ فى الاعتبار من كل أطراف الشراكة المجتمعية العربية، وهذا معناه وضع منهج مرحلى على الصعيد القومى، على أنه ينبغى أن يكون هؤلاء المسئولين من داخل القطاع، وعليهم تحديد حاجات التعليم تحديداً واضحاً بالنسبة لحاجات التنمية فى الوطن العربى.

ومن ثم فهناك ضرورة بأن تسعى أهداف التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية كى توضع فى حسبانها النقاط التالية كأبعاد منهجية لها:

- جعل التدريب ذاتياً: فمن المعتقد أن مستوى التعليم الذى وصل إليه الفرد الدارس فى هذا المستوى (المستوى اللاحق لمحو الأمية) يعتبر كافياً كى يمكن الشخص المعنى من استعمال معارفه فى مجالات القراءة والكتابة والحساب، وهذه الفرضية تؤكد على أهمية أن يبدأ الدارس فى عمليات التدريب الذاتى، ومن ثم يجب أن تحتوى برامج التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية على هذه الفرضية،

ويجب أن تشجع النقابات المهنية والعمالية هذا التوجه بين أعضائها والمنتسبين لهذه الفئة التعليمية.

- ينبغى أن تنظم برامج إضافية متممة فى إطار التعليم المستمر فى النظام التربوى العربى.
- ينبغى تحسين مستوى تدريب المعلمين وإجراء تقييم منتظم لعائدات التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية فى الوطن العربى.
- أن البيئة هى أهم العوامل التى تؤثر على نتائج التدريب، إذ يجب على الفرد أن يشعر بالحاجة إلى متابعة التعليم. فالحاجة والدافع إلى التدريب لهما أهميتهما عند إعداد البرامج، وبناءً على هذا فإنه يلزم أن تأخذ المناهج التربوية فى مجال التربية اللاحقة لمحو الأمية بأبعاد البيئة. وهكذا ظهرت أنواع التربية المستديمة ومنها التربية البيئية، وما يهمنا فى هذا المجال أن تحاول البرامج التربوية أن تأخذ بالأبعاد البيئية فى برامجها التربوية.
- يجب أن يكون وسط التدريب منظماً تنظيماً جيداً خاصة فى مجتمعات العالم العربى، فلا نكتفى بنمط واحد من البرامج أو وسيلة واحدة - بل ينبغى البحث عن مجموعة من البرامج والتى تتكامل فى رسالتها التربوية.
- وعملاً على تحقيق أهداف التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية يجب أن تتميز عناصر التقويم بما يلى:

- الذاتية: والتى يتم تقويمها من حيث إنجازات المتعلم واستراتيجيات التعلم، أو بعض آثارها، مع توضيح ما قد تم تقويمه، وهذا سيعين فى إيجاد الطرق المناسبة والإجراءات المطلوبة للتقويم، ويؤدى إلى زيادة فرص صدقه وثباته.
- جمع الأدلة: جمع المعلومات المرتبطة بذاتية البرنامج المقوم وبخاصة التغيرات التى حدثت ويمكن جمع الأدلة بطريقة تقليدية (اختبارات واستبيانات) ولكن لابد من الكشف عن ابتكارات فى تقويم مرحلة ما بعد محو الأمية ومواصلة

التعليم (الملاحظة، وحوار الجماعات، ويوميات المعلمين والمشرفين ... الخ).

- عملية الحكم: وذلك بمقارنة الشواهد والأدلة التى تم جمعها بالمعايير التى تم وضعها من قبل، وبهذا تتم عملية الحكم على قيمة ما تم تقويمه، كما ينبغى أن يُقدم تفسير لما يتم تقويمه.
- اتخاذ القرار: ويتم ذلك من خلال استخدام نتيجة التقويم من مختلف الأنماط مثل تطوير تدريب المعلمين، أو الكتب الدراسية، ومن هنا يصبح التقويم عملية تشمل جمع الأدلة وتحليلها من أجل الحكم على قيمة الذاتية أو الشخصية للبرنامج الذى يتم تقويمه من مختلف أنماط اتخاذ القرار.

• ينبغى على القائمين بتخطيط وإعداد برامج التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية أن يكونوا قادرين على تأمين البنى الملائمة أى إيجاد الدور الذى يجب أن تمليه التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية، ومن الضرورى تصور الدور التربوى وأصول التنفيذ حسب الحاجات، وفى هذا يجب أن يتميز الدور التربوى لبرامج التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية بالمرونة، وعلى هذا يجب مراعاة الآتى عند إعداد البرامج التربوية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية:

- تهيئة قائمة كاملة لجميع الأدوار التربوية لكافة أطراف الشراكة المجتمعية العربية.
- تنظيم هذه الأدوار تنظيماً مناسباً وموافقاً لمنظور المهام المقترنة بها والمقبولة اجتماعياً.
- أن يتناسب هذا الدور مع المسئول عنه فى كافة التنظيمات المجتمعية العربية.

• من الممكن إنشاء مدارس موازية للمدارس النظامية وتتبع – فى إدارتها – النقابات المهنية والعمالية، وتعمل فى أوقات الفراغ وتتمتع بنفس الأدوار التربوية ويجب أن تكون هذه المدارس متعددة الأبعاد وقابلة للتوسع وقادرة على بلوغ جماهير متعددة، كما ينبغى لها أن تتضمن مختلف مراحل اتخاذ القرارات وأن تهتم بالمجتمع

ككل لتفى باحتياجات الجمهور على اختلاف فئاته، هذا ومهمة الفعالية وبلوغ الجماهير المتعددة يتطلب من هذه المدارس أن تكون خاضعة لتنظيم النقابات المهنية والعمالية على أنه لابد وأن تتمتع بالمرونة فى إعداد البرامج، وبذلك تستطيع سد حاجات الأفراد ومما يساعدها على التأقلم مع الظروف المتغيرة فى الوطن العربى.

- وينبغى أن يضع المسئول عن برامج التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية نفسه فى موضع الدارسين، وهذا يتيح له معرفة واقعهم الثقافى واحتياجاتهم وظروفهم، هذا وتصور الاحتياجات حسب ظروف الدارسين يتطلب إرساء قواعد التفاوض وإبداء الرأى والاستشارة بين جميع الأفراد- وهذا يتطلب فى برامج التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية إعادة فلسفتها بحيث يجب أن تسعى إلى توعية الأفراد بحقوقهم وواجباتهم وشعورهم بالمسئولية، ويجب فى ضوء ذلك إعداد البرامج وجعلها مفتوحة وقابلة للتغيير.

- أن يعنى التقويم التغذية الراجعة الضرورية عند اتخاذ القرار وهذه العملية ينبغى أن تكون مستمرة فى كل مراحل التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية. ووصولا إلى الحكم على كيف الاستراتيجية المستخدمة فى هذه التربية ينبغى الاستفادة من كل الوسائل المتاحة، وعادة ما يبدأ التقويم باختيار احتياجات الأفراد المشاركين، ثم اختيار أسلوب التربية المناسب وتحديد الأهداف، ويمكن للتقويم -على سبيل المثال- أن يعين فى مرحلة التخطيط فى إعداد المواد المطبوعة قبل نشرها، كما ينبغى أن يتم التقويم على محتوى التربية المقدمة فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية حتى يتم الكشف عن مدى كفايته لتحقيق الأغراض المنشودة،ويتم التقويم من خلال أفراد متخصصين قادرين على الحكم على مدى مناسبة المحتوى والمضمون لغوياً وثقافياً ونفسياً، وخلال مراحل التجريب مع الجماعات المستهدفة تقوّم الأساليب التربوية ميدانياً لبيان مدى استيفائها للأهداف المرجوة ولاحتياجات الدارسين ومدى ملاءمتها لخصائصهم فى البلدان العربية المختلفة.

وعندما نطور برنامجاً للتربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية يصبح التقويم بمعناه الواسع مرتبطاً بالتحسين ومتجهاً نحوه، وبهذا يمتد التقويم ليشمل مراحل البرنامج التربوى فى اتخاذ القرار، والتخطيط والتنفيذ واستخلاص النتائج، ومن ثم تتحدد أبعاد التقويم فى اعتبارات الإطار أو البيئة، وتقويم المدخلات، وتقويم العمليات، وتقويم النتائج العاجلة، وتقويم الآثار بعيدة المدى، وبهذا يصبح التقويم جزءاً من البرنامج، حيث يبدأ بمرحلة اتخاذ القرارات والاعتبارات البيئية أو متغيرات الأطر، ثم يأخذ فى الحسبان عند مرحلة التخطيط المدخلات المادية والبشرية، ثم ينظر إلى العمليات التربوية والإدارية أثناء مرحلة التنفيذ، والتى يتبعها مباشرة الوصول إلى النتائج العاجلة لعملية التعلم، وأخيراً نصل إلى الآثار بعيدة المدى التى يمكن اعتبارها بمثابة مرحلة استخلاص النتائج وتمثيلها.

وهكذا يجب على النقابات المهنية والعمالية فى الوطن العربى أن تُدعم التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية كجزء من استمرارية التربية المستديمة لأفراد المجتمع العربى، ومن ثم يجب أن يمتد اهتمامها لتحقيق أهداف التربية فى هذه المرحلة، وتتمثل فى المساهمة فى تطوير "كيف الحياة" لأفراد هذه النقابات المهنية والعمالية، وتحقيق أبعاد التنمية المجتمعية بينهم، إلى جانب تحقيق مضامين التربية المستديمة بين سائر العاملين والمنتسبين لهذه النقابات، وبالنسبة لأساليب التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية فهى متعددة ومتنوعة منها الصحف النقابية، والنصوص المكتوبة، والوسائل المتممة للقراءة، والمكتبات النقابية، ومراكز التدريب المهنى وغيرها من الوسائل.

كما يجب أن تأخذ النقابات المهنية والعمالية على عاتقها مسألة توضيح الأبعاد المنهجية للتربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية، فهى تختلف عن مثيلاتها فى التربية النظامية وذلك من حيث نوعية الطلاب الدارسين، ومن حيث الأهداف والمحتوى والتنظيم والموقف التعليمى والمواد التعليمية، وطرق التعليم، إضافة إلى توضيح النقاط الهامة والتى تحدد الأبعاد المنهجية لنمط التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية فى النظام التربوى فى الوطن العربى.

وفى جانب آخر من جوانب التنمية الثقافية والمهنية للأفراد، وعلـــى الصعيـــد الدولى، أصبحت الدول العربية تعيش نظاماً عالمياً جديداً، اهتز فيه التنظيم الـــدولى الجماعى ذاته، بحيث أصبح المجتمع الدولى موسوما باختلال التـــوازن، وبالشـــرعية الانتقائية وبازدواجية المعايير بديلاً عن الكلمة الواحدة للقانون. هذا إضافة إلى مـــا تطرحه العولمة، بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، من تحديات تعمل على إظهار الفروقات والتناقضات ومظاهر عدم التكافؤ بين دول وشعوب العالم وتدفع نحو مزيد من التهميش الثقافى والمهنى لفئات اجتماعية عريضة داخل الدولـــة الواحدة فى الوطن العربى.

وعلى الصعيد الإقليمى، أصبح هذا النظام مهدداً فى الصميم فى ظل التعثر الذى تشهده عمليه السلام فى الشرق الأوسط وانفجار الموقف فى العراق بسبب الإصـــرار الأمريكى على احتلال العراق، وعندما تم لها ذلك راحت تبحث عن ذرائع لتكـــرار التجربة فى إيران وسوريا والسودان وغيرها، إضافة إلى الوضع المتأزم فى الســـودان، وتأرجح اتفاقية السلام بين أطرافه المختلفة ومن ثم يجب أن تقر النقابات المهنية عـــدة مبادئ منها ضرورة احترام الشرعية الدولية من خلال منظمة الأمم المتحدة، والقضاء على ازدواجية المعايير والعمل على استعادة وحدة الصف العربى سياسياً واقتصاديـــاً، وتعزيز دور الجامعة العربية وتطوير منهاج عملها فى التصـــدى للضغـــوط الدوليـــة والتأكيد على أن السلام الذى نريده هو السلام العادل الشامل الذى يحفظ حقـــوق الجميع فى هذه المنطقة الحيوية من العالم المعاصر.

وهناك حاجة إلى تعزيز الجهود الرامية لدعم مفهوم التنمية المســـتدامة ثقافيـــاً ومهنياً، وتوسيع رقعة المشاركة الشعبية لكافة فئات المجتمع على نحو يعمـــق جـــذور الديمقراطية والحرية، وتوفير فرص عمل إضافية من خلال النفاذ إلى الأسواق الخارجية والارتقاء بالخدمات العامة جميعها والتحقق من وصولها لكل مواطن، والانطلاق للأمام فى ظل رؤية واضحة للمستقبل ودراية كاملة لما تفرضه التحديات الجديدة من مـــهام

ومسئوليات، وضرورة تواصل التعاون البناء بين الحكومة ومجلس الشعب وبين المؤسسات الرسمية والأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية وبقية مؤسسات المجتمع المدنى العربى من أجل توعية المجتمع ثقافياً ومهنياً بطبيعة المرحلة الجديدة، والانطلاق فى التعاملات ا لمستقبلية مع العالم الخارجى من منطلق الحرص على تحقيق الأمن القومى العربى، واتباع أفضل ما يتيحه التقدم العلمى والتكنولوجى فى حماية الشعوب العربية من التخلف وإجراء دراسة متعمقة لكافة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الزيادة السكانية فى الوطن العربى.

ويجب أن تسعى النقابات المهنية والعمالية إلى تحسين الأحوال المعيشية للمواطن وتوفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل سنوياً، وتحسين القدرة المالية للاقتصاد من خلال تنمية الموارد وترشيد الإنفاق من أجل الاستمرار فى تعزيز مكانة الأمة العربية فى الأسواق الخارجية، واستمرار التحديث للإنتاج الزراعى والتوسع فى الزراعة والإسراع فى تنفيذ برنامج التحديث للصناعة العربية، وتنفيذ البرنامج القومى لتنمية حقول البترول والغاز وتيسير إجراءات التعامل مع المستثمرين والاهتمام بالتعليم نوعاً وكماً فى كافة أرجاء الوطن العربى.

ويعانى العالم من التلوث لعدم الالتزام بالقواعد التى شرعها الإسلام فى التعامل مع البيئة، وقضية حماية البيئة وإصلاح الخلل الذى يقع فيها قضية رئيسية لما للتلوث من أثار ضارة على الصحة والأحياء النباتية والحيوانية، وقضايا استنزاف الموارد المائية وتلوثها وقضايا التغير المناخى العالمى وتفاقم مشكلة التصحر والازدياد فى شدة حالات الجفاف فى العالم تعانى منها الكثير من الدول النامية، إلى جانب القضايا الاجتماعية والإنسانية مثل تفاقم مشكلة الفقر فى العالم. وفى مجال الصحة يشهد العالم انتشار أمراض وأوبئة جديدة تهدد المجتمع المعاصر وهى ناتجة عن التلوث والسلوكيات المغايرة للفطرة والدين وما ينتج عنها من أمراض وأضرار صحية واقتصادية ومعنوية وهى من صنع الإنسان. وقد عالج الإسلام أسباب هذه الأوبئة

ونهى عن الخبائث وأمر بطهارة القلوب والأبدان ودعا إلى بيئة صحية سليمة. وفى مجال العمران شهد العالم تقدماً إنمائياً ولكن فى غياب من التخطيط الشامل والمتوازن للمسيرة الإنمائية أدى النمو العشوائى إلى ضغوط على عناصر البيئة وتردى فى الخدمات وضغط على موارد الحياة والطاقة مما أدى لزيادة حالات التلوث وما ينتج عنها من أمراض وأضرار بالبيئة وبالإنسان فيها. وعبر التاريخ ازدهرت حركة العمارة الإسلامية ونحن مطالبون بحمايتها وأحيائها والاستفادة منها وتطويرها بما يناسب البيئة الإسلامية. والإسلام يعتبر الإنسان أكرم مخلوقات الله وأعزها قال سبحانه (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وحَمَلْنَاهُمْ فِي البَرِّ والْبَحْرِ ورَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً) (سورة الإسراء، آية ٧٠) وقد كلفه الله بأمانة عمارة الأرض، قال تعالى: (هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ واسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) (سورة هود، آية ٦١) وقال رسول الله ﷺ (أن الدنيا خضرة حلوة وأن الله مستخلفكم فيها فناظر كيف تعملون؟) (رواه مسلم)، هذه هى أهم القضايا الثقافية والمهنية التى يجب أن تتبناها النقابات المهنية والعمالية فى أنشطتها ومهامها المجتمعية.

فالقضايا وخاصة فى مجال الصحة والبيئة والعمران تطرح نفسها على علماء الأمة ومفكريها فى الوقت الحاضر لأسباب يأتى فى مقدمتها سرعة التغيرات التى تحدث فى الكون وأحوال الناس، وفى الوقت الحاضر تناول العلماء المشكلات المستحدثة فى الحياة وعرضوها على أحكام الشريعة الإسلامية والمصادر والأدلة التى اتفق عليها علماء أصول الفقه وخلصوا إلى الأحكام الشرعية لها عن طريق الاجتهاد، ويجب أن تأخذها النقابات المهنية فى الحسبان، وتنشرها بين أعضائها وتتبنى قضاياها لأن مستقبل هذه الأمة مرهون بمدى اهتمام أطراف الشراكة المجتمعية- ومن بينها النقابات المهنية والعمالية- بها أى بهذه القضايا البيئية.

وحول حق الإنسان فى بيئة صحية فى الشريعة الإسلامية فقد حرصت هذه الشريعة على أن يحيا الإنسان فى بيئة صحية مناسبة، ووضعت العديد من القواعد

والمبادئ التى تكفل سلامة البيئة وحمايتها من العبث، وذلك يقتضى من الإنسان أن يحافظ على ما أعطاه الله عن طريق وقاية نفسه من أية اضرار والمسارعة بالعلاج كلما اقتضى الأمر.. يقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ (التين: ٤)، و ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾ (الاسراء: ٧٠).

كما أشار القرآن الكريم إلى التوازن البيئى وإلى خلق الكون بشكل هندسى بديع قال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقاً مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ (الملك٣ :٤). ولأن البيئة هى المهد والموطن والسكن والحياة للإنسان فقد سخرها الله له وزودها بكل مقومات الحياة الآمنة الصحية السليمة ونرى أكثر من أية قرآنية تشير إلى هذا التوازن الدقيق مثل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ، الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشاً وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَكُمْ فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة٢١– ٢٢)

وقوله سبحانه ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾ (الرعد:٢). وكل الآيات تؤكد ما خلقت عليه الأرض من توازن دقيق يجعلها صالحة تماماً لحياة الإنسان كما يحميها هى نفسها ولصالح الإنسان والكائنات التى تعيش فيها من فقدان اتزانها. فقد أرسى الله فيها الجبال أوتاداً ثوابت تحفظ لها توازنها وتحمى مناخها الطبيعى ليستمر صالحاً للحياة بما أنشأ الله سبحانه وتعالى فيها من نبات وغابات وحدائق تضخ الأوكسجين اللازم للتنفس وتمتص ثانى أكسيد الكربون المدمر للحياة.. ونبهنا القرآن الكريم كذلك إلى أن الفساد سيعم الأرض بما كسبت أيدى الناس.. يقول الحق تبارك وتعالى ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ

فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) (الروم: ٤١).

كما طلب القرآن الكريم من البشر أن يمتنعوا عن إحداث الفساد حيث قال سبحانه وتعالى: (وَلا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ)(الأعراف: ٥٦).

وهكذا يجب أن تتدارس النقابات المهنية والعمالية الفقه الإسلامى فى التنمية الثقافية والمهنية وتأخذ العبرة منها وتجعل أحكامها قواعد عمل لها مع المنتسبين إليها من النقابين والعمال، فإن كان دور المؤسسات الدينية توضيح أمور الدين، فإن النقابات المهنية والعمالية عليها أدوار هامة فى كيفية تطبيق ما أتى به الدين فى سلوكيات أعضائها والمنتسبين إليها والعمل على تطبيق شرع الله بين الناس وفى تعاملاتهم مع ذواتهم ومع غيرهم ومع مجتمعاتهم.

٣- الجمعيات الأهلية والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد:

تشارك الجمعيات الأهلية- كتنظيمات اجتماعية هامة فى مجتمع الأمة- فى أمور التثقيف والرعاية الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع، كما يمكن أن تؤدى أدواراً تربوية هامة لكافة أفراد المجتمع الذى تتواجد فيه هذه الجمعية أو ذاك، وتتكامل جهود الجمعيات الأهلية مع بقية التنظيمات الاجتماعية والمهنية، مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية، فى تقديم الخدمات التربوية المتعددة للأفراد، وفى هذا المجال تهتم الجمعيات الأهلية بتنمية قدرات أعضائها وتشجيعهم على التعلم الذاتى وتشجيعهم أيضاً على زيارة المؤسسات العلمية المختلفة استمراراً لصلتهم بالمعرفة والتعليم، كما تعرف الجمعيات الأهلية أعضائها بالبحث العلمى ودوره فى التطوير المهنى والثقافى لأفراد المجتمع، إلى جانب تشجيع أعضاء الجمعيات الأهلية على الاستفادة من الوسائل التكنولوجية المعاصرة مثل أجهزة الحاسب الآلى والانترنيت وغيرها فى مجال التنمية المهنية للأفراد، إضافة إلى تزويد أعضاء الجمعيات

الأهلية بمعلومات متجددة عن العمل والمهن، والاهتمام بالتدريب المهنى أثناء الخدمة بينهم.

وقد رأى (شنايدر) *(Schneider)*[٣٣] أن الجمعيات الأهلية يمكن أن تشارك النقابات المهنية والعمالية فى تنظيم أمور العمل وترقية الثقافة المهنية للأعضاء وتحقيق التثقيف المستمر لهم، إلى جانب الإسهام فى تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع من خلال تحسين الأداء المهنى للأفراد. كما تسهم الجمعيات الأهلية وتشارك فى مواجهة أى تغيرات متصلة بالعمل المهنى وتشجع المنافسة الشريفة بين الأفراد فى الترقى المهنى، إلى جانب ضمان الرعاية الاجتماعية والاقتصادية لأعضاء الجمعية[٣٤].

وتعمل الجمعيات الأهلية على التوصل إلى قرارات هامة فى مجال ترقية الثقافات والالتزام بأخلاقياها، إلى جانب توفير القدر الأكبر من الحماية (للغة الأم) – فى حالتنا هذه اللغة العربية– وللعاملين فى مجالها وضمان استمرارهم فى العمل[٣٥].

فانهيار اللغة العربية يؤدى إلى هدم ثقافة الأمة، وتلك قضية يجب أن ينتبه لها، فإتقان اللغة العربية يأتى أولاً قبل إتقان اللغات الأجنبية وإلا انسلخ الفتى عن هويته وانتمائه، والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية يمكنها الإسهام بجهد وافر فى المحافظة على اللغة العربية وثقافاها المتنوعة.

هذا وجهل المرء بلغته العربية يمتد إلى الجهل بتاريخه وثقافته وحتى بثقافته الدينية وهذا يمثل خطراً محدقاً بالناشئة. فاللغة العربية تعتبر وعاء للفكر وللثقافة، ويجب أن تلتزم كافة التنظيمات بمجتمع الأمة فى حماية اللغة العربية وآدابها.

وبعد أن تؤدى الأسرة دورها فى تنمية الالتزام لدى أبنائها تأتى بقية المؤسسات المجتمعية لتقوم بدور مكمل لدور الأسرة فى تنمية الالتزام بالمحافظة على اللغة العربية وتعلم أصولها تحدثاً وكتابة.

وللجمعيات الأهلية دور فاعل فى مجال الثقافة الترويحية لأعضائها، حيث تدرب

هؤلاء الأعضاء على كيفية استثمار وقت الفراغ بطريقة تعود عليهم بالخير والفائدة وعلى مجتمعهم بالنماء، وذلك من منطلق أن الاهتمام بالثقافة الترويحية يسهم فى جعل الفرد أكثر كفاية فى الإنتاج، كما يرفع الروح المعنوية لأعضاء هذه الجمعيات ويمكنهم من استعادة الحيوية اللازمة للعمل الجاد والتخلص من التوتر والملل الذى يسببه ضغوط العمل فى المنطقة العربية.

ويمكن للجمعيات الأهلية القيام بدور حيوى فى مجال تنمية الثقافة الترويحية لأعضائها وغيرهم من أفراد المجتمع عن طريق الاهتمام بالأنشطة الرياضية وإتاحة فرص ممارسة النشاط الرياضى وتنظيم المسابقات الرياضية للأعضاء، والاهتمام بالمسابقات الفنية والعمل على اكتشاف المواهب الفنية المتميزة فى الرسم والنحت والتصوير وغيرها، إلى جانب تنظيم الرحلات والزيارات للأماكن الأثرية المختلفة مثل المتاحف والمعارض، على أنه يجب الإعداد الجيد لهذه الرحلات لتحقق الهدف منها فى مجال الترفيه والتثقيف والتعرف على تاريخ المجتمع وحضارته.

ويمكن للجمعيات الأهلية المساهمة فى تنمية الثقافة البيئية من خلال تنمية الوعى الإيجابى تجاه مشكلات البيئة، والعمل على تزويد الأعضاء بالمفاهيم البيئية التى تجعلهم مسئولين فى جعل البيئة صحية ونظيفة وخالية من التلوث. وبناءً عليه فالجمعيات الأهلية يمكنها المساهمة فى ترشيد سلوكيات أفراد المجتمع تجاه بيئاتهم وذلك عن طريق إكساب الفرد المعارف والاتجاهات والمهارات المرتبطة بتنمية البيئة المحلية المقيم فيها، والحفاظ عليها، فإعداد الإنسان المثقف المتفهم لبيئته والمدرك لظروفها والواعى بمشكلاتها والمساهم فى تحسين أحوالها والحفاظ عليها وحسن استثمارها فيما يحقق الصالح العام أمر تشارك فيه الجمعيات الأهلية جنباً إلى جنب مع جهود كافة التنظيمات المجتمعية وكياناته النظامية وغير النظامية فى البلدان العربية.

وتقوم الجمعيات الأهلية أيضاً بأدوار تربوية هامة فى المجتمع العربى منها المشاركة فى برامج محو الأمية، ومدارس الفصل الواحد التى تركز على تعليم الإناث بالمشاركة

مع وزارة التربية والتعليم والمجتمعات المحلية، أيضاً تشارك الجمعيات الأهلية فى مدارس المجتمع التى تركز على تعليم الإناث، وتركز على منهج وزارة التربية والتعليم بالمشاركة مع هيئة اليونيسيف والمجتمع المحلى(٣٦).

كما تتنوع الأنشطة التربوية التى تقوم بها الجمعيات الأهلية بتمايز البيئات المحلية المتواجدة فيها، ومن هذه الأنشطة خدمات ثقافية ودينية، ومساعدات مالية إلى جانب الأنشطة الاجتماعية والصحية التى تمهد التربة الصالحة للتربية والتعليم، فالرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية كلها أمور تربوية ضرورية ولازمة لأبناء الأمة العربية.

وقد نشط عدد من الجمعيات الأهلية فى تقديم الخدمات التعليمية مثل تقديم البرامج التدريبية الضرورية لرفع كفاءة المعلمين، إلى جانب المساهمة فى بناء المدارس وتحسين مبانيها ومرافقها، وتحسين الأنشطة التربوية والثقافية والترفيهية للتلاميذ، وتحسين مشاركة التلاميذ فى البرامج المدرسية، إلى جانب تنمية الحوار والتعاون بين المدرسة والبيئات المحلية(٣٧).

وتسهم الجمعيات الأهلية أيضاً فى مشروعات التوعية والدعوة والإعلام بقضايا غير المتعلمين ومنها عقد برامج للتوعية بمشكلات الأمية وأثرها فى قضية التنمية والمشكلة السكانية، حيث إنهما قضيتان متلازمتان، ونشر الوعى بين الأهالى والعمل على تغيير توجهات الأفراد المتعلمين نحو الوعى الاجتماعى بالأمية والعمل على جذب الأميين للالتحاق بفصول محو الأمية، وتوعية الدارسين بفصول محو الأمية بأهمية المواظبة على الدراسة للحد من مشكلة التسرب والمساهمة فى حل المشكلات التى تواجه الدارسين فى تلك الفصول، كما تعمل هذه الجمعيات الأهلية على إنشاء وتدعيم مكتبات للمتحررين حديثاً من الأمية(٣٨).

وتؤدى الجمعيات الأهلية أيضاً أدواراً تربوية هامة فى المناطق الريفية فى الوطن العربى، وتساهم بقدر كبير فى تعريف الفلاحين بالثقافة الزراعية الضرورية التى تساعد فى زيادة الإنتاج،نتيجة لتمكن الفلاحين من قراءة التعليمات والإرشادات الخاصة

بزراعة المحاصيل ورعايتها ووقايتها من الآفات التى تفتك بها، ولا يتوقف تأثير تعلـــم الفلاحين عند هذا الحد، بل يتعداه إلى ما هو أهم، فالتعليم يزيد الوعى البيئى لـــدى الفلاحين، ويساعدهم على التمكن من متابعة الأحوال الدراسية لأبنائـــهم والقيـــام بزيارات للمدارس للاستفسار عن مدى تقدم أبنائهم فى الدراسة، وقد يكون ذلـــك نقطة البدء فى علاج مرض الدروس الخصوصية عن طريق إقامة قنوات من الحوار بين المدرسة والقرية، ذلك الحوار الذى لا يزال فى عداد الواجبات الغائبـــة فى المجتمـــع الريفى العربى، والتى أدت إلى تخلفه وتدهوره. ومما يزيد من أهمية التعليم لأفراد القرية المصرية أنه يزيد من وعى المواطنين بحقوقهم التى لازالت ضائعة، ويحفزهم ويحضـــهم على المطالبة بتلك الحقوق التى تمكنهم من التواصل والإسهام فى بناء حيـــاة كريمـــة والمساهمة فى بناء المجتمع المحلى على أسس سليمة، والمشاركة فى صنع القرار الـــذى يضمن لهم معيشة حرة كريمة، ويجعلهم على وعى كامل بالقيمة الكـــبرى للإســـهام المحلى والعمل الخيرى فى إحداث التنمية الشاملة ومواكبة التقدم(٣٩).

ويجب أن تهتم الجمعيات الأهلية بنشر ثقافة النظافة بين الناس، ففـــى الـــتزام الإنسان بطهارة بدنه وثوبه تعويد على النظافة ووسيلة لسلامة حواسه، وإذا كـــانت عناصر البيئة هى المياه والهواء والأرض فإن معالجة الإسلام للمياه تدلنا على الأهميـــة البالغة للبيئة فى الفكر والفقه الإسلامى على السواء، فالناس شركاء فيها والشـــراكة تقتضى أن يكون استخدامها للجميع دون أن يكون من حـــق أحـــد أن يحتكرهـــا. وحرصاً على صحة الإنسان يتحدث الفقهاء عن المياه وقواعد استخدامها، وما يتصل بمنع تلوث الماء، وأحكاماً واضحة فى وقاية البيئة من التلوث يمكن أن نقيس عليـــها أموراً أخرى مستجدة تسئ إلى المياه كصرف مخلفات المصانع، هذا ما يجب أن تتنبـــه إليه الجمعيات الأهلية وتأخذه قواعد عمل لها فى اتصالها مع أعضائها والمنتسبين إليها.

وعن غذاء الإنسان فى الشريعة وما يحل من الطعام والشراب وما لا يحل فكل ما يسئ لصحة الإنسان من الأطعمة هو حرام، فإذا كان الإسلام قد حرم الخمر بآيـــات

من القرآن الكريم فقد ثبت أضراره على صحة الإنسان، وقاس علماء المسلمين عليها المخدرات وهى اجتهادات لها قيمتها فى الوقت الحاضر الذى تنافيه ما يستنبط من الأغذية. وبالنسبة لتلوث الهواء فإن الشريعة تمنع هذا التلوث لأنه إفساد فى الأرض وللضرر المحقق من هذا التلوث وتوجد كتابات فى الفقه المالكى عن منع التلوث الذى ينتج من دخان الأفران إذا كان قريباً من الناس وتأذوا به. كما أن الشريعة الإسلامية مليئة بقواعد وأحكام تحمى البيئة من التلوث وتترجم إلى حق الإنسان الذى يعيش فيها فى أن يستمتع ببيئة صحية.. وتقر الشريعة ضرورة التعاون والتضامن بين كل من يعيش فى هذا الكون لتحقيق سلامته وأمنه وحماية الإنسان، وبذلك نجد أن فى القرآن الكريم والسنة المطهرة أمناً ومسعفاً لمن يريد أن يلتمس الحلول الناجحة وأن يبنى عليها من الاجتهادات المعاصرة ما يصنع المستقبل الأفضل لخير أمه أخرجت للناس، فإذا كانت الجمعيات الأهلية، والدينية منها بالذات مهتمة بالشراكة المجتمعية وإصلاح أحوال البلاد والعباد فهذه أساليب عمل جادة ومطلوبة ديناً ودنياً.

وهناك ضرورة لشراكة فعالة من الجمعيات الأهلية فى دعم القدرات البشرية للمواطن العربى من خلال توفير الخدمات الأساسية له، خاصة خدمات الصحة والتعليم والارتقاء بها، والتحقق من وصولها للجميع بصورة عادلة ولائقة، غير أن الجمعيات الأهلية لها مطالب وتدور مطالبتهم بأن يسير الإصلاح السياسى جنباً إلى جنب مع الإصلاح الاقتصادى، وأعربت هذه الجمعيات الأهلية على صفحات الصحف والمجلات النقابية عن تقديرها لعملية تطوير الأحزاب السياسية ومبادراتها فى مجال الإصلاح السياسى الخاصة بإنشاء مجلس قومى لحقوق الإنسان وإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة وإلغاء محاكم أمن الدولة الاستثنائية وإلغاء الحكم بالسجن على الصحفيين نتيجة كتاباتهم الصحفية. وأعرب أعضاء هذه الجمعيات الأهلية عن تقديرهم لمواقف بعض الحكومات العربية المتمثلة فى تعزيز مبدأ حرية التعبير عن طريق

السماح بتنظيم التظاهرات السلمية –سواء من جانب الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة، أو أعضاء النقابات المهنية والجمعيات الأهلية وسواها–والجميع يأملون ويناشدون ويحلمون بعدم مد العمل بقانون الطوارئ فى بعض الدول العربية وتخفيف القيود على عملية إنشاء الجمعيات الأهلية وممارستها لنشاطها وكذلك إلغاء بعض القوانين المقيدة للحريات لهذه الجمعيات الأهلية فى الوطن العربى.

وفى جانب آخر من جوانب التنمية الثقافية والمهنية للأفراد والمأمول من الجمعيات الأهلية تدعيمه والشراكة فى فعاليته، وفى إطار المفهوم الحالى لمحو الأمية فى المجتمعات العربية، هناك الدعوى القائمة بأن تهتم هذه الجمعيات الأهلية بأبعاد التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية، والتى تسعى إلى تحقيق مبدأ استمرارية التعليم، فالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية القائمة والمرتقبة فى مجتمعنا العربى تجعل مبدأ استمرارية تعليم المواطن مطلباً ملحاً. وتتطلب التربية المستديمة توافر مؤسسات للتعليم غير النظامى تتكامل مع مؤسسات التعليم النظامى بهدف توفير فرص تعليمية تساير التعليم المدرسى أو توازيه أو تستكمله. وتنظر هذه الرؤية إلى التعليم غير النظامى على أنه تلك الجهود المبذولة فى ميدان تعليم أولئك الذين نالوا قسطاً محدوداً من التعليم ويرغبون فى الاستزادة منه بعد دخولهم ميدان العمل، أو أولئك الذين يجدون أنهم من الضرورى استكمال تعليمهم بهدف مواكبة التغيرات الجارية فى بنية المهن وغير ذلك من البرامج المختلفة للكبار فى الوطن العربى.

ومن أهم المستفيدين من أساليب التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية أولئك المتحررون حديثاً من الأمية من الكبار والشباب، إلى جانب المتسربين من المدارس الابتدائية وسكان المناطق الريفية، وقد تحدد هدف هذه التربية فى الوصول بالمستوى الدراسى للعامل إلى المستوى الوظيفى أى توظيف ما تعلمه الدارس فى مواصلة التعليم والتعبير عن نفسه والانتفاع بما تعلمه فى حياته المهنية.

ومن ضمن المستفيدين أيضاً من الأساليب التربوية فى هذا المجال المرأة فى

المجتمع العربى، فهناك بعض الأنماط الاجتماعية والثقافية التى تتسم بها المجتمعات الريفية والتى تشكل عائقاً أمام تعليم المرأة، فنسبة تعليم البنات أو نسب التحاقهن بالمدارس أقل من نسبة الذكور فى المناطق الريفية والمناطق الأقل تحضراً فى المدن، وأسباب هذه الظاهرة كثيرة منها نقص عدد مدارس البنات، وبعد المدارس عن مقار إقامة الأهالى، بحيث يتطلب الالتحاق بهذه المدارس السير لمسافات طويلة، ورغبة فى تجنب الأهالى لسير بناقم لهذه المسافات يحرموهن من دخول المدارس فى المناطق النائية، ويمكن للجمعيات الأهلية المساهمة فى مواجهة هذه المشكلة فى تعليم البنات من خلال شراكة فعالة مع بقية التنظيمات المجتمعية والمهنية الفاعلة فى المجتمع العربى.

وفيما يلى عرض لواقع الأساليب التربوية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية فى الوطن العربى والتى يلزم على الجمعيات الأهلية تدعيمها والشراكة فى جهودها.

– مدرسة الفصل الواحد:

فى إطار الحد من التسرب من المدارس الابتدائية، وحتى يمكن سد منابع الأمية وعلاجاً لمشكلة الارتداد إليها، فقد اتجه التفكير إلى البحث عن نمط أو أسلوب جديد للتعليم يكون قادراً على تلبية الاحتياجات التعليمية الملحة دون أن تشكل عبئاً مالياً ضخماً، ويكون متوافقاً ومتلائماً مع الظروف السكانية والاجتماعية والاقتصادية والتى أدت إلى هذه المشكلات. ومدرسة الفصل الواحد أو الفصلين هى الصيغة التى اتفق على تنفيذها وهى تعود إلى التراث التعليمى فى البلاد العربية، وتستفيد من التقاليد والنظم التعليمية التى كانت متبعة فى الوطن العربى فى الماضى، ومن أمثلتها (الكتاب)، ومدرسة الفصل الواحد أصبحت نمطاً من أنماط التعليم الموازى خارج المدرسة والذى يساعد على إتاحة الفرصة التعليمية للفئات المحرومة، ويتخطى العقبات التى تؤدى إلى إخفاق الدارسين وعدم انتظامهم فى الدراسة،وتقوم هذه المدرسة على عدد من الأسس من بينها:

- التحرر من القيود والشكليات والتى تعوق انتشار التعليم وتحول دون وصوله إلى الأماكن النائية.

- تطويع مختلف العوامل والظروف لتيسير تعليم الفئات المحرومة حيث تتلاءم هذه المدرسة مع ظروف البيئات المحلية المختلفة واحتياجاتها المتنوعة وتكيف شكلها ومحتواها بما يساعد على تهيئة الفرصة لتلبية الاحتياجات التعليمية للدارسين.
- المرونة الكاملة من حيث أعمار الدارسين ومستواهم التعليمى ومواعيد بداية ونهاية العام الدراسى، وكذلك أوقات المدرسة إذ يمكن أن تكون فى الصباح أو بعد الظهر حسب ظروف الدارسين وكذلك من حيث خطة الدراسة المقررة، والمنهج المبنى حيث يمكن أن تكون فى أى مكان يتوافر بالبيئة.
- الصلة الوطيدة بينها وبين المدارس الابتدائية القريبة من حيث الاستفادة من مبانيها ومعلميها وتجهيزاتها.
- فتح القنوات ومد الجسور بين التعليم غير النظامى فى مدارس الفصل الواحد وبين التعليم النظامى حيث يسمح لتلاميذ مدارس الفصل الواحد بالانتقال منها إلى المدارس التقليدية وذلك بعد أداء الامتحانات المقررة على كل صف، ويتم هذا الانتقال أفقياً من حلقة دراسية إلى صف دراسى مناظر فى المدارس التقليدية ورأسياً من صف بمدرسة الفصل الواحد إلى صف أعلى فى المدارس التقليدية، ومن ثم تتاح للدارس فرصة مواصلة التعلم حتى التعليم الجامعى.

وتتعاون وزارات التربية والتعليم مع منظمة اليوسيف العالمية فى إنشاء وتمويل مدارس الفصل الواحد، ويستهدف هذا النوع من المدارس سد منابع الأمية وذلك من خلال:

- توفير الفرص التعليمية للأطفال الملزمين من سن ٦ إلى ٨ سنوات ولا يجدون مدرسة نظامية فى منطقتهم السكنية.
- توفير الفرصة لمن فاقم قطار التعليم فلم يلتحقوا بالصف الأول حينما كانوا بين السادسة والثامنة من العمر.
- إتاحة الفرصة لمواصلة التعلم للأطفال الذين تسربوا قبل نهاية المرحلة حتى لا يرتدوا مرة أخرى إلى الأمية.

- تنمية ثقافة الفرد وتزويده بالمعارف والمهارات الأساسية التى تعينه على مواصلة تعلمه وعلى الإسهام فى مناشط مجتمعه.

ويستهدف أيضاً هذا النوع من المدارس توفير الفرص التعليمية للفئات التالية:

- الملزمون الذين تخلفوا أصلاً عن ركب التعليم ولم يلتحقوا بالمدارس الابتدائية.
- المتسربون الذين التحقوا بالمدارس الابتدائية ولكنهم لم ينهوا المرحلة وتخلفوا فى أى صف من صفوفها أو رسبوا فيه.
- المرتدون إلى الأمية الذين فقدوا ما تعلموه.

وتتميز مناهج مدارس الفصل الواحد بالمرونة سواء فى تخطيطها أو عند تنفيذها، فمن حيث التخطيط روعى أن تستجيب هذه المناهج للاحتياجات التعليمية المختلفة للدارسين، وأن تكون ملائمة لمستوياتهم ومستوى وقدرات المعلمين القائمين على التدريس، ومناسبة لمدة الدراسة، ومن حيث التنفيذ فقد روعى أن تكون مرتبطة بالبيئة المحلية التى تقع فيها المدرسة وأن تعالج الموضوعات التى تهم الدارسين وترتبط بالمناسبات الدينية والقومية والاجتماعية، كما تراعى المرونة أيضاً بالنسبة لتحديد زمن الدراسة بصفة عامة لتتناسب مع ظروف الدارسين ونوع الأعمال التى يزاولونها أو الحرف التى يعملون بها، ويسير التدريس فى هذه المدارس حسب طريقة تعليم المجموعات، والتى يصنف فيها الدارسون إلى مجموعات وفقاً لمستوياتهم التعليمية، ويحدد لكل مجموعة هدف مناسب لها تسعى لتحقيقه فى فترة زمنية محددة، وفى مدارس الفصل الواحد يتم تصنيف الدارسين حسب مستواهم التعليمى إلى المجموعات التالية: مجموعة الأميين أمية كاملة، ومجموعة الملمين بمبادئ القراءة والكتابة، ومجموعة القادرين على القراءة والكتابة وإجراء العمليات الحسابية، ويعمل حملة المؤهلات العليا فى هذه المدارس كمعلمين مؤقتين إلى حين الحصول على وظيفة دائمة فى مكان آخر.

وبما أن هذه المدارس تقوم على أساس فتح القنوات ومد الجسور بين التعليم النظامى وغير النظامى فإنه يسمح لتلاميذ هذه المدارس إذا بلغوا مستوى تعليمياً معيناً فى المدرسة ذات الفصل الواحد أن ينتقلوا إلى المدرسة الابتدائية وذلك بعد أداء الامتحانات المقررة، هذا ولا يتحمل الدارس أية رسوم دراسية،والدراسة فيها مجانية وتقوم وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع منظمة اليونسيف بتحمل نفقات إدارة وتشغيل هذه المدارس، وواضح هنا غياب الدور الهام الذى يجب أن تؤديه الجمعيات الأهلية فى هذا المجال.

- مراكز التدريب على المهن:

تقوم على برامج التدريب المهنى عدة مؤسسات تابعة لعدة وزارات وهيئات ومؤسسات عامة وخاصة، كما تتعاون وزارات التربية والتعليم مع غيرها من الوزارات والمؤسسات الأخرى فى الوطن العربى فى إنشاء مراكز للتدريب المهنى وفى تقويم برامج التدريب الحرفى والمهنى، ومن العسير حصر البرامج والأنشطة التربوية المستخدمة فى هذا المجال، كما يصعب أيضاً تحديد الأفراد المستفيدين من هذه المراكز التدريبية، ولذا سنلقى الضوء على أمثلة لهذه المراكز التدريبية فى المجتمع العربى المصرى، ومنها مراكز التدريب على التشييد والبناء والتى أنشئت فى مصر عام ١٩٧٥م.

فقد ظهرت الحاجة إلى المزيد من القوى العاملة فى هذا المجال بعد التوسع فى حركة التشييد والبناء فى مصر والبدء فى إنشاء الكثير من المدن الجديدة وإعادة بناء مدن القناة بعد حرب التحرير فى أكتوبر عام ١٩٧٣م، وهذه المراكز اضطلعت بمهام إعداد وتدريب القوى العاملة فى مختلف الحرف المتصلة بمجال التشييد والبناء لمواجهة العجز فى العمالة الحرفية، وللنهوض بمستوى العاملين فى هذا المجال، ومن أهم أهداف هذه المراكز: توفير العمالة المدربة على أعمال البناء والتشييد، وتوفير نوع من التدريب المهنى للذين تسربوا من التعليم الابتدائى بما يحقق لهم اكتساب المهارة فى

حرفة ما من حرف التشييد والبناء وممن يحتاج لهم سوق العمل، وهـــؤلاء الأفـــراد بتعلمهم لهذه الحرف يزيد دخلهم ويرتبط تعلمهم لمهارات هذه الحـــرف بتعلمـــهم لمعلومات نظرية وفنية ذات علاقة بمهارات قرائية وكتابية، وهذا يحول دون الارتـــداد إلى الأمية مرة ثانية.

والدارسون فى هذه المراكز من المتسربين من التعليم بمراحله المختلفة، ومـــن عمال الخدمات المعاونة ومن السعاة بالمصالح الحكومية والذين أوفدهـــم مصالحـــهم لتلقى نوع من التدريب التحويلى.

وتقوم المناهج الدراسية فى هذه المراكز على أساس من التكامل بين التعليـــم الأساسى والتدريب المهنى بحيث يمكن تزويد الدارسين إلى جانب النواحـــى المهنيـــة بأساسيات المواطنة الصالحة من معارف وخبرات واتجاهات وقيم، وفى هذا الإطار يتم المزج بين الجوانب العملية والتطبيقية وبين الجوانب النظرية بحيث يستطيع الأفـــراد الدارسون فيما بعد تخرجهم أن يوظفوا ما اكتسبوه من معارف ومهارات وخبرات فى زيادة دخولهم والإسهام فى تنمية مجتمعهم، وفى الوقت نفسه تنمى وتدعم مـــهارات القراءة والكتابة لدى الدارسين إلى الحد الذى يحول بينهم وبين الارتداد إلى الأمية.

هذا ويقوم جهاز التشييد والبناء بالإشراف على هذه المراكز فى جميع أنحـــاء مصر، كما أنه يستفيد من الإمكانات المتوافرة فى بعض المدارس الثانوية الصناعيـــة فى بعض المحافظات لاستخدامها فى التدريب بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم، ويقوم الجهاز بتمويل البرامج التدريبية التى تعقدها جميع المراكز، ومعظم المدربين العـــاملين بهذه المراكز من الحاصلين على شهادة المرحلة الثانوية الصناعية أو دبلوم المعاهد العليا الفنية، ويلتحقون بالعمل فى هذه المراكز بعد أن يتلقوا دورات تدريبية فى الحرف التى سيقومون بتدريسها، وللحصول على شهادة هذه المراكز يتحتم على الدارس أن يجتاز اختبارات نهاية الدورة والتى تعقدها هذه المراكز وأن تقدم شهادة من مقاول معتمـــد تفيد بأنه تدرب لمدة شهرين وأنه قد اكتسب مهارات وأخلاقيات المهنـــة، وتعتمـــد

الشهادة التى تمنح للدارس من وزارة الإسكان، وفى هذا المجال يجب أن تشارك الجمعيات الأهلية المنتشرة فى ربوع الوطن العربى فى هذه الأنشطة التدريبية، على أن تكون شراكتها فى هذا الشأن فى التخطيط والتنفيذ من أجل إثراء هذه البرامج التدريبية فى المجتمعات العربية.

- برامج التثقيف العام:

تستهدف برامج التثقيف العام فى معظم البلاد العربية تنمية مدارك أفراد المجتمع العربى وذلك من خلال:

- إتاحة الثقافة العامة للجميع بتوفير المعلومات والمعرفة لأكبر عدد ممكن من أبناء الشعب العربى.
- نقل تجارب وخبرات الشعوب الأخرى فى كافة المجالات مثل الزراعة والطب والصناعة والمواصلات والنظافة والتكافل الاجتماعى وغيرها من جوانب الحياة العصرية فى الوطن العربى.
- الإسهام فى برامج محو الأمية وما بعد محو الأمية بتقديم عدد من البرامج المناسبة للأميين ولمن تخرجوا من فصول محو الأمية ومن هم فى مستواهم فى البلاد العربية.
- دعم برامج التعلم الذاتى لدى المؤسسات والهيئات والأفراد فى الوطن العربى.

وتستخدم فى هذه البرامج أساليب للتربية يقوم بعضها على وسائل الاتصال الحديثة، وبعضها الآخر يقوم على المزج بين وسائل الاتصال الحديثة وغيرها من الوسائل الأخرى، ومن أمثلة هذه الأساليب الإذاعة والسينما والتليفزيون والندوات وحلقات المناقشة، والمكتبات وغيرها.

كما يمكن للجمعيات الأهلية المساهمة فى إنجاح كافة البرامج التعليمية المساندة لبرامج التعليم النظامى المذاعة عبر الإذاعة والتليفزيون المصرى من خلال قنواته المختلفة، حيث تقدم هذه البرامج خلال العام الدراسى وذلك لطلاب المراحل التعليمية المختلفة بجميع أنواعها، فى إطار المناهج الموضوعة لها، وتذاع هذه البرامج فى

مواعيد محددة حيث يستطيع الطلاب الاستماع إليها، كما أن مجلة الإذاعة والتليفزيون تنشر أسبوعياً مواعيد ونصوص الدروس التى ستذاع خلال الأسبوع حتى يكون هناك نوع من التكامل بين المادة المسموعة والنصوص المقروءة.

وهذه البرامج التعليمية يمكن أن يستفيد منها جمهور المتعلمين الراغبين فى مواصلة التعلم والاستزادة من المعرفة فى مجال ما، ويمكن للجمعيات الأهلية المشاركة بأنشطة متعددة فى هذا المجال، وفى توفير فرص الاستفادة من هذه البرامج التعليمية.

- خدمات الهيئة العامة للاستعلامات:

تعتبر الهيئة العامة للاستعلامات أحد الأجهزة الرسمية للإعلام فى معظم الأقطار العربية، وطبقاً لقرار إنشائها تقوم الهيئة بتحقيق الرسالة الإعلامية فى مجالات التعرف على موقف الرأى العام المحلى والعالمى تجاه القضايا والأحداث التى تهم الدولة، وفى إرشاد وتوعية الرأى العام المحلى باستخدام وسائل الاتصال المختلفة، على أنه يجب أن تعمل هذه الهيئة العامة للاستعلامات فى شراكة تامة،وفى تعاون وثيق، مع كافة التنظيمات المجتمعية والمهنية فى المجتمع العربى، ومن بينها بالطبع الجمعيات الأهلية من أجل إثراء وتفعيل الرأى العام تجاه القضايا التربوية المعاصرة فى الوطن العربى.

هذا وتسهم الهيئة فى الأنشطة التربوية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية من خلال البرامج الإعلامية الموجهة إلى الرأى العام المحلى بهدف تدعيم وتعميق المفاهيم القومية بين القواعد الشعبية ومعاونة الجهود التى تبذل لرفع المستوى الحضارى لأفراد المجتمع العربى.

ومن أهم المراكز الإعلامية والتى تستخدمها الهيئة العامة للاستعلامات:

- مراكز الإعلام الداخلى المنتشرة فى جميع المناطق، والهدف الرئيسى لهذه المراكز هو توعية المواطن بالمشاكل القومية بصفة عامة وتعريفه بحقوقه وواجباته وتزويده بالمعلومات والحقائق.

- مراكز النيل للإعلام والتدريب والتعليم: والتى أنشئت بهدف تطوير الرسالة الإعلامية وتحسين وسائل الاتصال الجماهيرى، وتعتمد هذه المراكز فى عملها على عقد الدورات التدريبية والتى يتم فيها إجراء حوار موضوعى ونقاش حر بين المشتركين فيها والمحاضرين والذين يتم اختيارهم من بين أعلى المستويات ذات الخبرات العلمية، وقد جهزت هذه المراكز بأحدث الأجهزة السمعية والبصرية والتكنولوجية حيث تستخدم فى الدورات التدريبية والندوات التى تعقدها هذه المراكز.

وتسهم هذه المراكز فى مرحلة ما بعد محو الأمية من خلال الدورات التدريبية والتى تعقدها للمتحررين حديثاً من الأمية فى مجالات تنموية مختلفة، وعلى سبيل المثال فى مجال تعليم المرأة تعقد بعض المراكز دورات تدريبية تتراوح مدة الدراسة فيها ما بين ستة أيام وتسعة أيام، ولا يشترط للالتحاق بهذا البرنامج سوى الإلمام بالقراءة والكتابة، وألا يقل السن عن عشرين عاماً، وتتنوع هذه البرامج فتشمل موضوعات مثل المرأة والتنمية، والاتصال والتنمية، والقيم الدينية، وتنظيم الأسرة والتنمية الصحية والترشيد الاستهلاكى والاقتصاد المنزلى ومشكلات المرأة العاملة.

- القوافل الإعلامية: وتستخدم هذه القوافل العروض السينمائية ونوادى المشاهدة والندوات والمحاضرات، حيث تتجول هذه القوافل الإعلامية فى القرى والنجوع، وتتضمن عروضاً سينمائية ومسرحيات ومحاضرات وندوات، ويتم تنفيذها بالتعاون مع بعض الجمعيات الأهلية المتواجدة بهذه المناطق، وتستهدف هذه القوافل توعية الجماهير بالقضايا الاجتماعية والسياسية والتربوية المختلفة.
- الثقافة الجماهيرية، حيث تختص الثقافة الجماهيرية فى مصر بتوفير فرص وأدوات التعليم المستمر لجميع قطاعات الشعب وإتاحة البرامج الثقافية والترويحية الهادفة للكبار والأطفال، والذكور والإناث فى جميع أرجاء البلاد.

ويتم تنفيذ برامج الثقافة الجماهيرية من خلال قصور الثقافة المنتشرة فى عواصم الولايات والمحافظات والمدن الكبرى فى الوطن العربى، ومن خلال بيوت الثقافة بالقرى، وتستخدم الثقافة الجماهيرية عدداً من أساليب التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية منها:

- المكتبات العامة، حيث تنتشر المكتبات العامة فى قصور الثقافة الموجودة فى عواصم الولايات والمحافظات والمدن وكذلك فى بيوت الثقافة الفرعية المنتشرة فى القرى، وتتميز مجموعات تلك المكتبات بأنها عامة بحيث لا تقتصر على مجال محدد، وبحيث يجد كل فرد المادة القرائية التى تناسبه، كما تتميز بأنها عامة وللجميع بلا استثناء.

وتقدم المكتبات العامة خدمات الإعارة الخارجية والإطلاع الداخلى للقراء، كما تنظم بينهم المسابقات المختلفة فى مجال القراءة، كما تقوم المكتبة بعقد الندوات وحلقات المناقشة بين روادها، ويا حبذا لو أشرفت الجمعيات الأهلية على هذا القطاع من المكتبات العامة من أجل تفعيل دورها فى مجال التنمية الثقافية لأفراد المجتمع العربى.

- فصول الخدمات، حيث تهدف هذه الفصول إلى الإسهام فى التعليم المستمر فى صيغة تقترب من صيغة التعليم النظامى، وإن لم تتطابق معه فى إجراءاته التنفيذية، وتقام هذه الفصول فى إطار قصور وبيوت الثقافة، وتفتح أبوابها للراغبين فى الدراسة، ولا يشترط فيهم سوى الرغبة فى مواصلة التعلم، وتمتزج الدراسة فى فصول الخدمات بين التدريب المهنى والقراءات الحرة.
- قوافل الثقافة: وهى من الوسائل الهامة والتى تعتمد عليها الثقافة الجماهيرية، وتتمتع بنوع من الشعبية مما يسهل أداء دورها فى تعليم الكبار، وتشتمل قوافل الثقافة على مكبرات الصوت وأجهزة العروض السينمائية ومكتبات متنقلة، وقد يصاحب هذه القوافل فى تنقلها فرقة فنية أو موسيقية أو فرقة للإنشاد الدينى أو فرق لعروض الفن الشعبى.

وتستهدف قوافل الثقافة نشر الوعى الصحي بين المواطنين وتعميق الشعور الوطنى والمسئولية تجاه القضايا القومية، وتنتشر فى القرى العربية هذه القوافل الثقافية، حيث تقوم بدورات منتظمة فى المناطق المحرومة من الخدمات الثقافية، ويجب على الجمعيات الأهلية المنتشرة فى هذه المناطق التعاون التام مع هذه القوافل الثقافية من أجل تحقيق رسالتها القومية.

وهكذا وفى إطار مناقشة التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية تم عرض واقع الأساليب التربوية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية فى الأقطار العربية، والدوافع والأسباب التى تلزم الجمعيات الأهلية الدخول فى هذا المضمار الهام،ومن أهم هذه الأساليب التربوية مدرسة الفصل الواحد ومراكز التدريب على المهن، وبرامج التثقيف العام، وخدمات الهيئة العامة للاستعلامات مثل مراكز الإعلام الداخلى، ومراكز النيل للإعلام والتدريب والتعليم، والقوافل الإعلامية، ومراكز الثقافة الجماهيرية مثل المكتبات العامة، وفصول الخدمات، والقوافل الثقافية.

ومن خلال ما تم استعراضه من واقع الأساليب التربوية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية فى الوطن العربى وذلك فى ضوء الاتجاهات المعاصرة فى استراتيجيات التربية فى هذه المرحلة، تظهر الحاجة إلى ضرورة تفعيل دور الجمعيات الأهلية فى التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية فى الوطن العربى.

ومن استعراض استراتيجيات التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية نستطيع أن نتوصل إلى نتيجة مؤداها أن مفهوم هذه التربية قد تخطى مجرد الحفاظ على المهارات المكتسبة من مجرد عمليات الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب ليصبح متصلاً بعملية التعليم الوظيفى المستديم ولمدى الحياة، بالإضافة إلى الإلمام بالثقافة العامة والحقوق والواجبات المدنية، وبذلك يكون الفرد فى سلوكياته الاجتماعية والمهنية شخصاً واعياً لأبعاد التطور فى مجتمعه، وبهذا يصبح مفهوم التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية متناسباً مع روح العصر ودافعاً نحو التقدم، ومحققاً للتنمية الشاملة فى المجتمع العربى.

وتكون هذه التربية هي ذلك النوع الهادف المنظم، والذى يؤثر إيجابياً فى قضايا التنمية المجتمعية فى الوطن العربى، أى أن التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية تهدف إلى تنمية معارف الأفراد ومهاراتهم واتجاهاتهم وبناء شخصياتهم بما يحقق لهم ولمجتمعاتهم السعادة والتقدم، هذا والتربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية ينبغى معالجتها بصفتها حلقـــة فى سلسلة التعليم الشامل وبصفتها تهدف إلى تخفيف حدة التفاوت الاجتماعى وتعزيـــز قواعد الديمقراطية فى التعليم، ودعم المعلومات المكتسبة فى مرحلة ما بعـــد الأميـــة والتربية المستديمة ليس فقط عبر التعليم النظامى بل وعبر التعليم غير النظامى أيضـــاً عن طريق الظروف التى تهيئها وسائل الإعلام المطبوعة أو غير المطبوعة، والتأكيد على ضرورة كون استراتيجيات التعليم مرنة وقادرة على التزويد بطرق بديلة تتناســـب والظروف المحلية للأفراد وللجماعات، وبالتأكيد على ضرورة كون التعليم مندمجاً فى مختلف نواحى الحياة الشخصية والاجتماعية والعملية للمتعلمين.

ومن ثم يجب أن تشارك الجمعيات الأهلية فى المجتمع العربى فى فعاليات هـــذا النمط من التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية، وبحيث تعمل على تحقيق الأهـــداف العامة التالية:

- يجب أن تكون استراتيجيات التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية مرنة وقـــادرة على تقديم أساليب بديلة بحيث تناسب الأفراد والجماعات فى ظروفهم المحليـــة.
  ومن أجل العمل على إحداث توازن بين الكم الهائل من المسلسلات والأفـــلام الأجنبية والإذاعية عبر أجهزة التليفزيون، وما تحمله من أنماط سلوكية تختلـــف عن أنماطنا وقيمنا الإسلامية، يجب التنويه ببذل جهداً مضاعفاً من كافة تنظيمات مجتمع الأمة فى مصر، من اجل إنتاج برامج تربوية وثقافية مستقاة من الـــرؤى الإسلامية فى مجال العلم والتعليم والعمل والحياة.

- يجب أن تعمل التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية على تحقيق مبادئ الاعتمـــاد على النفس والاتجاه نحو التعلم الذاتى، خاصة للمتحرر حديثاً من الأمية وبحيـــث

يستطيع هذا الشخص مداومة تعليم نفسه واكتساب مبادئ التعليم الأساسية والتعلم الذاتى الفعال.

- يجب أن تعمل التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية على تلبية احتياجات الفئات الاجتماعية الخاصة والمحرومة من التعليم النظامى مثل بعض النساء وبعض الشباب والأطفال، والذين هم خارج المدرسة.
- طالما أن المتعلمين فى برامج التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية عبارة عن مجموعات غير متجانسة عمرياً، ومن مستويات تعليمية مختلفة، فليس هناك منهج موحد وعام لبرامج ما بعد محو الأمية ومواصلة التعلم، وينبغى أن يبدأ تطوير المنهج من واقع المجتمع المحلى مستفيداً من إمكانات الجمعيات الأهلية المتواجدة فى هذه المجتمعات المحلية، ولا ينبغى أن يوضع من أعلى من هذا المستوى، وفى الوقت نفسه فإن مناهج هذه البرامج ينبغى أن تبنى على احتياجات المتعلمين واهتماماهم ومشكلاهم، واهتمامات ومشكلات مجتمعهم المحلى. هذه العمليات فى تطوير المناهج ينبغى أن تنطبق على كل مستويات التعليم غير النظامى، وفى هذا الإطار يمكن توضيح الخطوات اللازمة لتنفيذ المناهج وتطويرها على النحو التالى:
  - معرفة المجتمع المحلى، وتحديد مصادره، ودوافعه وطموحاته، ويمكن أن نستفيد من جهود الجمعيات الأهلية فى هذا المجال.
  - معرفة احتياجات واهتمامات ومشكلات المتعلمين ومجتمعهم.
  - اختيار الخبرات التعليمية وتنظيمها فى وحدات تعليمية متكاملة.

- عند صياغة أهداف التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية ووضعها فى صورها النهائية يجب مراعاة ظروف البيئة المحلية التربوية بصفة خاصة، وفى هذه الحالة يكون لتنوع الأهداف بتنوع البيئات المختلفة أهمية خاصة فى مساعدة القائمين بأمور التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية على تحقيق هذه الأهداف، والاستفادة

القصوى منها، ولذلك فإنه لابد وأن تكون الأهداف مرنة وقابلة للتغيير والتطوير فى ضوء ما يستجد من أمور تتطلب مثل هذا التغيير والتطوير، وذلك فى إطار خدمة الأهداف التربوية والتثقيفية والإعلامية، ولا يجب بأى حال من الأحوال أن تتغير الأهداف والسياسات بتغيير القائمين على أمور هذه التربية اللاحقة لمحو الأمية أو تغيير قيادات الجمعيات الأهلية المتعاونة فى هذا الأمر، كذلك لابد من توضيح وتحديد الأهداف الفرعية لكل نشاط وكل مجال من مجالات التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية فى الوطن العربى.

- وارتباطاً بالنقطة السابقة هناك دعوة بضرورة أن يهتم محتوى التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية بالبيئات المختلفة والتى يتواجد فيها الدارسون، فلابد وأن يشعر الدارس بأهمية ووظيفة المعارف التى يدرسها فى حياته، فينبغى أن تكون التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية وظيفية ومساهمة فى خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة لبناء مجتمعه كمجتمع عصرى متقدم، كما يجب استخدام طرق وأساليب التدريس التى تساعد على إكساب الدارسين مهارة تعليم أنفسهم بأنفسهم- التعلم الذاتى- أملاً فى تحقيق هدف التعليم المستمر مدى الحياة.

- أن النساء يشكلن نصف السكان تقريباً فى الوطن العربى، ومن ثم فلابد من التوسع فى البرامج التربوية المقدمة إليهن والتى تمكنهن من زيادة معلوماتهن ومهاراتهن المهنية فى إطار احتياجاتهن وطموحاتهن، فالمرأة من حقها الطبيعى أن تتعلم وتشارك فى تنمية المجتمع، وعلى هذا يجب أن تعمل التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية على إكساب المهارات للمرأة والتى تعين المرأة على تحسين أوضاعها الاجتماعية، كما تتيح للمرأة زيادة الوعى الصحى والاجتماعى بصورة عامة، والتعرف على حقوق وواجبات الزوجة.

- العمل على جعل التعليم لما بعد محو الأمية موجهاً إلى المتحررين حديثاً من الأمية، ومرتبطاً بأوضاع الحياة اليومية لهم، ومراعياً احتياجاتهم واهتماماتهم والتى تؤدى إلى ضمان احتفاظهم بمهارات القراءة والكتابة وعدم الارتداد إلى الأمية، كما تؤدى إلى تعميق القدرات الأخرى المطلوبة لحل ما يواجهونه من مشكلات الحياة اليومية.
- يجب أن تشارك الجمعيات الأهلية فى تقديم تعليم أساسى (معادل لمستوى التعليم الابتدائى فى النظام المدرسى) للمتسربين والشباب والكبار الذين لديهم مستوى غير كاف من التعليم حتى يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم المدرسى أو مواصلة التعلم فى تعليم مواز يشتمل على المستويات العليا من التعليم.
- كما يجب أن تشارك الجمعيات الأهلية فى تقديم تعليم مهنى لأولئك الذين هم فى حاجة إلى مهارات وظيفية حتى يتمكنوا من التقدم لإحدى الوظائف، وتدريب مهنى وإعادة لتدريب العمال الذين هم فى حاجة إلى اكتساب مهارات معينة تؤدى بهم إلى تحسين الإنتاج وتطوير الاقتصاد فى الوطن العربى.
- يجب أن تراجع برامج التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية فى ضوء التربية المستدامة، باعتبار أن عمليات التربية مستمرة وهادفة جميعاً إلى التقليل من عدم المساواة، وإلى ربط التربية بالعمل والإنتاجية وإلى زيادة درجة ديمقراطية التعليم، وإلى تحقيق الأهداف الكبرى للتنمية المرتبطة بـ" كيف الحياة" لدى الأفراد والمجتمعات. فالتربية المستديمة تستهدف إتاحة الفرص فى جميع أنواع التعليم ولجميع الأفراد صغاراً وكباراً فى شتى مجالات الحياة من المهد إلى اللحد، ومن هنا فإن التربية المستديمة ضرورة أساسية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة من خلال إتاحة الفرص التعليمية لجميع الأفراد بحيث تؤهلهم لتنمية شخصياتهم وتنمية مجتمعهم فى آن واحد.

- والتربية المستديمة يمكن أن تتم من خلال مواقف التعليم النظامى وغير النظامى، كما يمكن أن تتم من خلال عمليات مخططة أو عمليات تعلم غير مقصودة، وينبغى عند التخطيط للبرامج التعليمية أن يوضع فى الحسبان الجانب الوقائى وكذلك العلاجى فى آن واحد– من أجل إتاحة تعليم صحى ومناسب، كما ينبغى الأخذ بمبادئ التربية المستديمة والتى تشتمل على مبادئ الشمول والتكامل والديمقراطية والمرونة والتعلم الذاتى والقدرة على التعلم، فمحو الأمية الأبجدية يعتبر ركناً أساسياً فى التربية المستديمة، هذا بالإضافة إلى أن برامج محو الأمية لابد وأن تشتمل على التزود بمهارات التعلم الذاتى، وإيجاد الدافعية لدى المتعلمين لمواصلة التعليم فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية، وتكوين الوعى لديهم بأهمية تطبيق ما تعلموه من مهارات بما فيها تحقيق مبادئ التعلم الذاتى، وكذلك مبدأ التقويم الذاتى، إن إتاحة الفرص لمزيد من التعليم والتوسع فى ذلك ينبغى أن يؤدى إلى إيجاد البيئة المتعلمة فى المجتمع العربى وبحيث يصبح التعليم فيها عنصراً أساسياً.
- كما أن الوقوف عند جهود الجمعيات الأهلية عند محو الأمية ليس كافياً، ولذا فإن تعليم الكبار فى مرحلة ما بعد محو الأمية لابد وأن تشارك فيه هذه الجمعيات الأهلية وبحيث يعمل على منع الارتداد إلى الأمية، ولابد أن يتاح لهذه الجمعيات الأهلية فرص المشاركة الفعالة فى جهود التنمية الشاملة فى المجتمع العربى، ولهذا فإن التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية فى حاجة إلى تخطيط فى إطار التربية المستديمة وعلى أن تشارك الجمعيات الأهلية فى هذه الجهود، ويتم هذا من خلال جميع أنماط التعليم النظامى وغير النظامى، وينبغى أن تكون هذه الجهود التربوية جزءاً متكاملاً ومرتبطاً مع خطط التنمية المتضمنة اكتساب منجزات العلم والتكنولوجيا والتى تؤدى إلى إيجاد المجتمع العربى المتعلم.
- كما أن حاجات المتعلم وأولوياته ينبغى أن توضع فى الاعتبار فى مرحلة ما بعد محو الأمية فى إطار التربية المستديمة وذلك حتى نضمن دافعية مناسبة لدى المتعلم لمواصلة التعلم، إن التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية هامة من حيث إنها تمنع

المتحرر حديثاً من الأمية من الارتداد إليها، وتتيح له الاحتفاظ بها أو تتيح لـــه الفرص للاستمرار فى التدريب بما فى ذلك التدريب على مهارات العمل حـــتى يصل إلى مستوى التعليم الأساسى ويتمكن من تطبيق ما تعلم فى تنمية نفســـه ومجتمعه فى وقت واحد.

- إن مبدأ التربية للجميع فى إطار مفهوم التربية المستديمة أصبح الآن وبصورة عامة قابلاً للتطبيق، وهناك حاجة ماسة أيضاً لتطبيق مبدأ التكامل فى التربية المستديمة حيث يتيح التنسيق والتعاون بين جميع المؤسسات الأهلية التربوية والتطوعيـــة، وهيئات التنمية. وينبغى أن يؤدى الأخذ بمبدأ المرونة إلى ضمان سلسلة كبيرة من البدائل الهادفة إلى إثراء الفرص والإمكانات التربوية، فالتعليم الأساسى فى إطـاو التربية المستديمة يؤدى إلى إمكانية مواصلة التعلم بصورة تتيح للأفراد الـــتزود بمهارات مفيدة وتسمح لهم فى الوقت نفسه بمزيد من القدرة على تطبيـــق مـــا تعلموه وتطوير أنفسهم ومجتمعهم، ولهذا ينظر إلى التربية المستديمة فى الوقـــت الحاضر باعتبارها الحل الذى يواجه مطالب العصر الدائمة التجدد وكوســـيلة يصل بها الفرد إلى تحقيق ذاته وتلبية رغباته وبحيث لا تقف تلك الرغبات عنـــد حد التعليم النظامى فقط، بالإضافة إلى كون التربية المستديمة تساعد الفرد علـى مواجهة تحديات العصر، ومن أهم تحديات العصر الحاضر التغير والتطور المذهـل فى المعلومات والأفكار والمفاهيم والقيم وما ترتب على ذلك من تطور المعـارف العامة والتكنولوجية بالإضافة إلى ازدياد وقت الفراغ.

- كما يجب العمل على تكيف المناهج بحيث تناسب احتياجات المتعلمين وتستجيب لاهتماماتهم وتبنى على أساس من خبراتهم فى الحياة والواقع العملى، والخصـائص النفسية، والظروف الخاصة (ريف وحضر- وبدو)، والعمل على أن تشـــتمل المناهج على سلسلة عريضة من الأمور الواقعية المرتبطة بالحياة اليوميـــة مثـل الصحة والغذاء وحماية البيئة، وموضوعات سياسية ودينيـــة وثقافيـــة، وهـــذه

المهارات تؤدى إلى زيادة الوعى وبخاصة بين الشباب، كما تشتمل على تطوير الزراعة، والتنمية الريفية، والثقافة الشعبية وأنشطة أوقات الفراغ.

- ضرورة الاستفادة من الجمعيات الأهلية المتواجدة فى البيئات المحلية فى نشر مفاهيم الثقافة العامة فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإخراج برامج تساهم فى عمليات التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية، كما يجب العمل على الاستفادة من تكنولوجيا التعليم فى برامج التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية، والاستفادة أيضاً من خصائص التعلم فى الجماعات فى تدريب الدارسين على القيادة والتعاون وفهم الحقوق والواجبات والقيام بأدوار إيجابية فى الجماعات التى ينتمون إليها.
- كما ينبغى إحداث مزيد من التطوير فى أنظمة التعليم الأساسى ومواصلة التعليم للكبار حتى المستوى الجامعى الموازى للتعليم النظامى المدرسى وذلك حتى نضمن توفير فرص تعليمية فى التعليم العام والمهنى مناسبة لاحتياجات الكبار.
- وينبغى إعطاء عناية خاصة إلى المكتبات العامة ومكتبات المدارس وينبغى العمل على تزويدهم بالمواد القرائية والتى تناسب اهتمامات القراء الكبار، ويمكن أن يدرب أمناء المكتبات على أساليب معاونة الكبار فى كيفية الاستفادة من الخدمات التى تقدمها المكتبات فى المجتمعات العربية.
- كما ينبغى تشجيع استخدام المواد المطبوعة، بالإضافة إلى الكتب والمجلات، وصحف الحائط، والصحف اليومية للمتحررين حديثاً من الأمية، ومن هنا لابد من العمل على تشجيع المتخصصين وأصحاب المهارات من أعضاء الجمعيات الأهلية والمنتسبين إليها على أن يقوموا بإنتاج هذه المواد المطبوعة،وينبغى أن يتاح للمتعلمين الجدد الفرصة للمشاركة فى تحرير هذه المواد المطبوعة.
- كما يجب العمل على مزيد من الاستخدام الأمثل والمكثف لأساليب التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية من خلال الوسائل الحديثة مثل الإذاعة والتليفزيون

والإعلام والتسجيلات وأجهزة الفيديو، ويمكن للجمعيات الأهلية استخدام الوحدات المتنقلة والتى تستخدم الوسائل الحديثة بهدف الوصول إلى الجماعات المحلية، إن الوسائل الحديثة ينبغى أن تستخدم كأدوات للتعلم الذاتى.

- وينبغى زيادة استخدام الوسائل الفولكلورية وزيارة المعارض التى تنظمها هذه الجمعيات الأهلية فى نفس البيئات المحلية فى البلاد العربية.
- من الأمور المسلم بها الحاجة إلى توفير تدريب خاص للعاملين فى مجال ما بعد مرحلة محو الأمية، وفى هذا المجال يجب أن تشارك الجمعيات الأهلية فى تنظيم دورات تدريبية لهؤلاء العاملين، وتدريب المتخصصين منهم على المهارات الفنية والحرفية حتى يمكن الاستفادة منهم فى مجال التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية، كما يتم تدريب الأفراد اللازمين لإعداد المواد التعليمية المناسبة لاحتياجات واهتمامات المجموعات المستهدفة.
- وهناك حاجة ماسة إلى أخذ زمام المبادرة بوضع نظام جديد لبرامج التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية، وهذا النظام ينبغى أن يبين ويوضح ضرورة الربط بين الجهود المبذولة لمحو الأمية وبين الجهود المبذولة فى ما بعد محو الأمية.
- كما يجب العمل على إعداد ونشر وتوزيع المواد التعليمية المطبوعة والخاصة بالتربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية، بما فيها المواد التعليمية المتعلقة بالتعلم الذاتى من خلال الجمعيات الأهلية المتواجدة فى هذه المناطق والبيئات المحلية، كما يجب العمل على إعداد ونسخ وتوزيع الوسائل السمعية والبصرية والمتعلقة بمرحلة التربية اللاحقة لمحو الأمية من خلال هذه الجمعيات الأهلية أيضاً.
- كما ينبغى أن يوضع فى الاعتبار وضع الأعباء التعليمية فى أطر معرفية ونفسية منظمة ومتتابعة ومرتبطة بالواقع الخارجى، وكذلك مرتبطة بجوانب البيئة المعلمة (مثل العوامل الطبيعية والنفسية والاجتماعية والسياسية)، وينبغى أن تبدأ استراتيجيات التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية من هذه الاعتبارات جميعها

وبحيث تكون الأساس لاختيار الأنشطة والمواد التعليمية، وينبغى النظر إلى التقويم ليس على أنه منتج العملية التعليمية من خلال المتعلم فحسب، بل يشتمل كذلك على تقويم للمنهج ذاته (الأهداف والخبرات التعليمية، والمضمون)، كما ينبغى أن تتضمن عملية التقويم تصميم البرنامج وتطويره. وهكذا يصبح تطوير المنهج عملية مستمرة وبحيث تتكرر الدائرة من تصميم البرنامج والمناهج إلى التقويم، ومنه إلى تصميم البرنامج والمناهج، وهكذا من خلال التغذية الراجعة التى تستقيها من تقويم كل عناصر البرنامج وعملياته بمراحلها المختلفة.

إضافة إلى ما سبق فإن التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية والتى نشهدها الآن تجعل مبدأ استمرارية تعليم أفراد المجتمع العربى أمراً ملحاً، والتربية المستمرة تتطلب أساليب تربوية غير نظامية، وهذه الأساليب التربوية يكون لديها القدرة على التكامل مع المؤسسات والأساليب التربوية النظامية بهدف توفير فرص تربوية تساير العصر.

ومن هذه الأساليب التربوية التى يجب أن تفكر فيها الجمعيات الأهلية وتأخذ بها فى مناشطها والتى يمكن أن تفيد وبفعالية فى ميدان التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية ما يلى:

الصحف والمجلات، حيث يمكن التوسع فى إصدار هذه الصحف والمجلات الموجهة لفئات اجتماعية محددة، ويجب أن تنفرد هذه الصحف والمجلات بأساليب تربوية موجهة كتعليم الأميين، وصفحات للمتحررين حديثاً من الأمية على أن تكتب اللغة ببنط كبير وبلغة مبسطة وتشتمل على المعلومات والتى ترتبط بحياقم.

ويجب على الجمعيات الأهلية المعنية أن تأخذ فى الاعتبار ما تفرده الصحف والمجلات من أجزاء محددة من صفحاقا، وهذا الجزء يوجه مباشرة إلى المتحررين حديثاً من الأمية، وهنا يجب تبسيط اللغة بحيث يتمكن المتعلم حديثاً من قراءقا، كما يجب أن تحدد مساحات خاصة بالفئات المختلفة مثل المرأة والشباب والفلاحين والعمال،

وهذا قد يساعد على توسيع دائرة المادة القرائية والتى تهمهم، ودور الجمعيات الأهلية هنا العمل على اقتناء هذه الصحف والمجلات بصفة دورية وإتاحة الفرص لمختلف الفئات الاجتماعية لقراءتها.

الكتب الدراسية الخاصة بالمتعلمين الجدد، حيث يمكن أن يُصبح الكتاب المدرسى أسلوباً هاماً للتربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية، ولهذا فإن إعداد مجموعة كتب مناسبة للمتعلمين الجدد يعد أمرٌ فى غاية الأهمية، ويجب أن تشمل هذه الكتب موضوعات اقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية وترويحية مناسبة لعمر الدارسين ومستواهم العلمى، كما يراعى فى هذه الكتب حجم بنط الكتابة بحيث يعين المتحرر حديثاً من الأمية على أن يقرأ فيها بسهولة ويسر، وبالتالى تعينه على الانتقال الطبيعى إلى قراءة الكتب العادية، وهذا يستلزم أن تدعم الجمعيات الأهلية عمليات تأليف كتب خاصة للحرفيين بحيث تناسب هذه المؤلفات مستوياتهم التعليمية.

المواد القرائية، وهذه يراعى فيها رخص السعر وشيوع الموضوع وعلى أن تمثل أهمية خاصة لأفراد المجتمع، وشيوع وكثرة هذه النشرات تتيح للأفراد المتعلمين الجدد انتقاء ما يناسبهم، كما يمكن أن تقوم الجمعيات الأهلية بشراكة فعالة مع المؤسسات الصحفية فى مشروع إصدار نشرات دورية مُبسطة فى موضوعات عامة.

الكتب والنشرات التى يمكن إصدارها من خلال شراكة المؤسسات التنموية مع الجميعات الأهلية فى المجتمع المدنى المصرى، فهناك العديد من المؤسسات التى تحرص على إصدار نشرات وكتيبات مبسطة تقدم المعلومات المتصلة بها والتى تناسب الأفراد والمشاركين فى برامج التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية، وبحيث يتكامل ما يتعلمونه مع عمليات التنمية المجتمعية وذلك من أجل تحسين نوعية الحياة فى الوطن العربى، ومن بين هذه المؤسسات الإدارة العامة للإرشاد الزراعى والتابعة لوزارة الزراعة وكذلك مجلس الإعلام الريفى حيث يقومان بإصدار العديد من الكتيبات التى

تتعلق بالميكنة الزراعية وخلافه، ويجب أن تسعى الجمعيات الأهلية للاستفادة من هذه الإصدارات فى هذا المجال.

وينبغى أن تتميز هذه الكتب والنشرات بسهولة اللغة التى تكتب بها وبصغر حجمها، هذا فضلاً عن احتوائها على الرسوم التوضيحية الملونة، وأن تأخذ هذه النشرات شكل المعلومات.

كما تقوم وزارات الصحة من خلال الإدارات العامة للثقافة الصحية بإصدار العديد من الكتيبات فى مجال التثقيف الصحى والتى تتعلق بالجوانب الوقائية من بعض الأمراض المنتشرة فى البيئة، وهذه أيضاً يجب أن تصل إلى الجمعيات الأهلية من أجل الاستفادة منها فى تكامل الجهود المجتمعية من أجل إثراء فعاليات التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية فى الوطن العربى.

البرامج الموسمية، حيث تقدم هذه البرامج لتعين الأفراد المتعلمين الجدد والذين ليست لديهم أية مهارة للعمل على اكتساب مهارة ما يستطيعون من خلالها القيام بعمل ما، وهذه البرامج تقوم وفقاً لاحتياجات العمالة وظروف العمل فى المواقع المختلفة، وينبغى أن تشمل هذه البرامج على تدريب متدرج يزيد من المهارة ويرفع من مستوى الأداء لدى الملتحقين بها.

كذلك يمكن أن تسهم الجمعيات الأهلية فى هذا النوع من التربية من خلال برامج تقيمها بين الحين والآخر للراغبين فى موضوعات مختلفة من أهمها ما يتصل برفع مستوى المرأة ثقافياً واقتصادياً. وفى هذا المجال تستطيع هذه الجمعيات الأهلية عقد دورات موسمية فى مراكزها وفى المصانع للعمال تستهدف رفع مستواهم الثقافى والاقتصادى والاجتماعى.

كما يمكن أن تشارك الجمعيات الأهلية فى برامج التدريبات المهنية مثل الاهتمام ببرامج التلمذة الصناعية وبرامج التدريب المهنى السريع، وبرامج رفع

المستوى المهنى، حيث تهدف هذه البرامج إلى رفع المستوى الفنى للعمال والمشرفين فى المصانع من خلال برامج تدريبية على الأساليب الحديثة المتصلة مباشرة بمهنهم ووظائفهم.

وهكذا يلزم تفعيل أدوار الجمعيات الأهلية فى عمليات التنمية الثقافية والمهنية لأفراد المجتمع العربى، ويأتى فى هذا المجال الاهتمام بالتربية لما بعد محو الأمية، فالتربية فى هذه المرحلة يجب أن تسعى لتحقيق أهداف منها: المحافظة على المهارات المكتسبة وترسيخها لدى أفراد المجتمع، والعمل على تشجيع متابعة الأفراد للتعلم، إلى جانب محاولة تطبيق المهارات المكتسبة فى عمليات التنمية المجتمعية، وفى ضوء هذه الأهداف هناك مجموعة من الأهداف العامة والتى يجب أن تركز عليها التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية فى الوطن العربى، إضافة إلى الاهتمام بمجال الأساليب التربوية فى هذا الشأن، والتى يمكن أن تفيد وبفعالية فى ميدان التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية، وهذه الأمور يجب أن تهتم بها الجمعيات الأهلية فى عملها فى هذا المجال مثل أن تهتم بالصحف والمجلات، والكتب الدراسية الخاصة بالمتعلمين الجدد، والمواد القرائية والنشرات، والمكتبات والمتاحف والكتب والنشرات التى تصدرها مؤسسات التنمية، والبرامج الموسمية، إلى جانب برامج الإذاعة والتليفزيون، وبرامج التدريبات المهنية مثل التلمذة الصناعية وبرامج التدريب المهنى والحرف.

ومن ثم تسهم هذه الجمعيات الأهلية بجانب أو بآخر فى تطوير أهداف التربية فى المرحلة اللاحقة لمحو الأمية فى البلاد العربية، ومن ثم فى تحقيق التنمية الثقافية والمهنية فى الوطن العربى.

وفى ضوء تزايد النفقات المباشرة وغير المباشرة التى يتحملها أفراد المجتمع فى مجال تعليم أبناءهم وذويهم، وفى ضوء ضعف الأداء المدرسى وتزايد الدروس الخصوصية بين تلاميذ أغلب المدارس، وعلى وجه الخصوص فى الشهادات الدراسية كان من المسلمات أن يظل التعليم الفنى مرتبطاً بالمجاميع المتدنية، ومن ثم بالفقراء فى

المجتمع العربي، وهنا نتساءل ماذا لو فكرنا فى تعديل نظامنا التعليمى لكى تصبح المؤسسة التعليمية كلاً متكاملاً وتحوى جميع جوانب التعليم: النظرى الأكاديمى والتعليم الفنى والمهنى؟ وهذا مدخل جيد لمواجهة الطبقية فى المجتمع العربى، فلنتصور مثلاً وجود مؤسسة تعليمية ما يتعلم فيها النجار المسلح جنباً إلى جنب مع المهندس، فإذا تخصص فرد فى أعمال "نجار مسلح" بعد عدد من السنوات الدراسية يتخرج، ويواصل زميله المهندس الدراسة لتكملة المقررات الدراسية اللازمة لهذه المهنة،وهذا يصل بنا إلى تحقيق مفهوم المدرسة الشاملة، والى تقوية الروابط المهنية بين أفراد المجتمع، ويؤدى كل هذا إلى نمط شراكة مجتمعية فعالة فى تدعيم كافة قضايانا التربوية المعاصرة.

كما أن هناك دعوة إلى العمل على تحويل المدارس إلى طاقات منتجة بهدف الاستفادة من الأعداد الوفيرة من الطلاب المسجلين فى مدارسنا، ويتم ذلك بتزويد المدارس بورش وآلات ومعدات إنتاجية، وليست بفرص تدريبية فقط، لتساهم فى الإنتاج جنباً إلى جنب مع التعليم، وهذا الإنتاج من هذه المدارس يمكن أن يكون صناعات مغذية للصناعات الأساسية سواء فى القطاع العام أو الخاص، ويمكن للشركات الكبيرة المنتجة المعاونة فى تزويد المدارس بهذه الورش والمعدات والخامات مع صرف أجور مقابلة لقيمة الإنتاج لطلاب المدارس لتشجيعهم على تجويد الأجزاء المنتجة، وبهذا يمكن إشراك الطلاب مشاركة فعلية فى مجال التنمية الصناعية بأجور مناسبة لقيمة الإنتاج، وهذا تفعيل جيد لنمط الشراكة المجتمعية المطلوبة فى تدعيم القضايا التربوية المطروحة.

ومن ثم فإن أدوار الشراكة المجتمعية وتفعيلها فى مجال التنمية والتربية هى مسألة حيوية فى تنمية الشخصية الإنسانية، فمشاركة الناس فى تنمية أنفسهم يحقق بالضرورة ترقية الجهود الجماعية فى تعبئة المصادر الوطنية المتاحة لتحقيق أهداف التنمية.

وهناك دعوة أيضاً لوجود شراكة مجتمعية فعالة من أجل المساهمة فى إقامة الورش الصناعية ومراكز التدريب المهنى، مع العمل على تشجيع طلاب التعليم على الالتحاق بهذه المراكز، وهذا يقتضى إعطاء التعليم الحرفى عناية أكبر لرد اعتباره، ويقتضى ذلك أيضاً أن تضع الدولة من الأنظمة ما يضيق عنق الزجاجة المؤدى إلى التعليم الجامعى، مع العمل على التوسع فى قاعدة التعليم المهنى والحرفى، ثم ماذا لو فكرنا فى إقامة ورش صناعية كبيرة ملحقة بالمصانع، ويلحق بها الشباب المتعطل للتدريب على المهن التى يحتاجها المجتمع، وبهذا نضمن تحويل القوى البشرية المتعطلة إلى عمالة فنية وحرفية، كما نضمن تأهيل فائض العمالة اليدوية والكتابية على حد سواء للوفاء بالاحتياجات الداخلية لسوق العمالة الحرفية، كما نضمن تأهيل خريجى المدارس والجامعات، خاصة النوعيات ذات الفائض الأعلى نسبياً على المهن والحرف التى يوجد عليها طلب محلى، ويمكن أن يلعب التدريب ومراكزه والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرة دوراً هاماً فى مجال التنمية الصناعية إذا تم تدريب القوى البشرية على أعمال ترتبط بمتطلبات القطاعات الاقتصادية وبحاجة السوق الداخلية فى مجال التنمية الاقتصادية، وهذا من شأنه أن يوجد طلباً على هؤلاء الخريجين المتدربين، وفى هذه الناحية يجب العمل على إيجاد مراكز وورش تدريبية ملحقة بالجامعات لعدد غير محدود من المهن، كما يمكن أن تنشأ مراكز تدريبية ملحقة بالجامعات الإقليمية، وتكون مهمتها إعادة تدريب خريجى الجامعات على المهن التى تحتاجها المجتمعات المحلية الموجودة بها هذه الجامعات الإقليمية.

والمأمول من خارطة الطريق العربية الحالية هو الوصول إلى نمط شراكة مجتمعية مطلوبة فى تدعيم القضايا التربوية المعاصرة والتى تؤثر بدورها على كافة مناحى التنمية، فعلى سبيل المثال- لا الحصر- تستلزم التنمية الاقتصادية عدة متطلبات منها حجم القوى البشرية المشاركة فى مجالاتها التنموية، وتحمل متطلبات التنمية الاقتصادية من القوى البشرية المنتجة أهمية خاصة من حيث أولويتها فى نجاح الخطط التنموية.

ولقد تم التوسع فى التعليم انطلاقاً من محاولة تحقيق مبادئ تكافؤ الفرص التعليمية فيما بين أفراد المجتمع العربى، إلى جانب المساهمة فى إعداد القوى البشرية المنتجة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، ويبدو أن هذه الأهداف الموضوعة للتعليم فى الوطن العربى فى مفترق الطرق هذه الأيام، فمن ناحية، وبرغم تزايد نسب المتعلمين فى المستويات التعليمية المختلفة فى المجتمع العربى فإن حصيلة القوى البشرية المتعلمة والمشاركة فى مجالات التنمية الاقتصادية يعتبر ضئيلاً إذا ما قورنت بالانفجار التعليمى الحادث فى الوطن العربى، وما زالت الصورة العامة تشير إلى صعوبة تحسين المستويات التعليمية للقوى البشرية المنتجة، وهكذا فإن سوق الإنتاجية العربية لم تستفد – حتى الآن- بالقدر الكافى من خريجى المؤسسات التعليمية المختلفة.

وتأمل خارطة الطريق العربية الحالية فى أن تقدم مجموعة من الأفكار تمثل رؤية لدور التربية فى إعداد القوى البشرية المنتجة والمشاركة فى مجالات التنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الأفكار: البحث فى إيجاد وسيلة نحقق من خلالها وجود التعليم المرن فى نظامنا التعليمى العربى والذى يسمح بإعداد القوى البشرية المنتجة والقادرة على التكيف مع المتغيرات التى تحدث فى المجتمعات العربية وكيفية تفعيل الشراكة المجتمعية فى تحقيق أهداف هذا التعليم المرن فى نظامنا التعليمى فى الوطن العربى.

ومن الضرورى إعادة النظر فى سياسات التعليم الحالية وسياسات التوظيف، فسوق العمالة الإنتاجية فى الوطن العربى فى حاجة ماسة لجهود الشراكة المجتمعية فى قضايا التربية والمتمثلة فى التعليم النظامى والتعليم الناشئ عن التدريب والخبرة العملية، فالتعليم النظامى واللانظامى ضروريان للغاية لسوق الإنتاجية، ويجب البحث فى تفعيل جوانب التكامل بينهما وبحيث يؤدى تجويد أحدهما إلى تحديث الآخر.

كما يجب العمل على تبنى استراتيجية جديدة للتربية قوامها تجديد التعليم النظامى من حيث: أهدافه وأساليبه، وتطوير التعليم اللانظامى والعمل على رفع مستواه، وهذا ما تطمح خارطة الطريق العربية الحالية فى عرضه من خلال العمل على

إيجاد نمط للشراكة المجتمعية الفعالة فى تدعيم القضايا التربوية المعـــاصرة فى الوطـــن العربى.

كما يجب العمل على إعطاء التعليم الحرفى عناية أكبر لرد اعتباره، ويجب فتـح قنوات متعددة بين كل من التعليمين الثانوى الفنى والثانوى العام، وبحيث يســـتطيع الطالب الذى يدرس فى الثانوية الفنية الالتحاق بالجامعة متى أراد أن يتخصص فى مهنة محددة، ويستطيع طالب الثانوية العامة أن يلتحق بالتعليم الفنى متى رأى أن قدراته لا تستطيع مواصلة التعليم الجامعى، ويلزم أن تشجع الأحزاب السياســية والنقابــات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية وكافة تنظيمات المجتمع العربى هذه التوجــهات المعاصرة فى تطوير جوانب التعليم المختلفة.

كما يجب العمل على أن يتضمن نظامنا التعليمى قيم الشراكة المجتمعية وتقدير العمل المنتج واحترامه، إلى جانب إرساء قيم التفانى فى العمل التعاونى وإتقانه، فالمجتمع العربى فى حاجة ماسة لمثل هذه القيم لتحقيق أهدافه التنموية ومواجهة قضاياه التربوية المعاصرة.

وما تهدف خارطة الطريق الحالية حول نمط الشراكة المجتمعية المطلوبة فى تدعيم القضايا التربوية المعاصرة إلى تحقيقه هو إعلاء قضايا التعليم فى المجتمع العربى وتشجيع أدوار التنظيمات المجتمعية المختلفة فى المجتمع العربى لتحقيق هذا الإعلاء وتدعيمــه. فمن ناحية يعتبر التعليم عاملاً مهماً فى إحداث أى نوع من أنواع التنمية لدى الأفراد والمجتمعات، ومن ناحية ثانية تسعى العديد من الدول- ومن بينها البلاد العربية- إلى مراجعة نظمها التعليمية من وقت لآخر، بهدف التوفيق بين فلســفة هــذا التعليــم ومتطلبات التنمية المطلوبة، فمدى نجاح التعليم فى تحقيق متطلبات التنمية يتوقف على مدى تكيف هذا النوع من التعليم أو ذاك مع مقتضيات التنمية وغايات الأفــراد فى المجتمعات العربية المعاصرة.

ومجالات التنمية- فى أى مجتمع- متعددة، فمنها على سبيل المثــال: التنميــة

الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والخلقية، والصحية، والترويحية وغيرهــا. وفى سبيل تحقيق هذه النواحى التنموية تنظر معظم الدول وعلى وجه الخصوص الـــدول العربية إلى التعليم كعامل بالغ الأهمية فى إحداث هذا الهدف وتحقيقه، ومحتوى التعليم يجب أن يستجيب لحاجات المتعلم الاجتماعية والسياســـية والبيئــة والاقتصاديــة والمعرفية، وهذا يفرض تعليماً انتقائياً ومرناً ومتكيفاً مع الحاجات الخاصة، والظـروف الحياتية للمتعلم والمجتمع على حد سواء.

وإذا كانت تنمية الإنسان لا تنفصل عن الإطار العام لتنميـــة المجتمـــع، وإذا كانت هذه التنمية للإنسان تتضمن- فى أساسها- تغيير عاداته السلوكية والفكريـــة التى تتعارض مع التنمية وكيفية تطويرها، فإن التربية على هذا الأساس- وهى الـــتى تعمل على هذا التطوير والتغيير- ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية التنمية.

والتربية عملية اكتساب خبرات اجتماعية، فالطفل يولد وهو محتاج إلى التعامل مع أفراد المجتمع، وهو محتاج أيضاً إلى التعامل مع المجموعات المختلفة فى هذا المجتمـــع تعاملاً يعود عليه بالنفع، إذ يهيئ له الانضمام إلى جماعة تقبله ويحس بضرورة الانتماء إليها.

وهذا يعنى أن التربية بالنسبة للفرد عملية تطبيع اجتماعى ينتج عنها إكســـابه للصفة الإنسانية والتى يتميز بها عن سائر الكائنات الحية الأخرى، لأنـــه يكتســـب المكونات الاجتماعية والنفسية الشخصية عن طريق التربية، ولهذا كـــان اكتســـاب الصفات الإنسانية عملاً أساسياً تقوم به التربية، وبذلك تكون التربية عملية اجتماعية ضرورية للفرد كما هى ضرورية للمجتمع على حد سواء

وكما نعلم أن الإحساس بالانتماء يؤدى إلى القضاء على أسباب التوتر والفرقة بين أفراد المجتمع، وبذلك يقضى على الطبقية الاجتماعية، وتشيع العدالة. وتحقيق هذا كله يعتمد على أساس من الوعى الاجتماعى الذى لابد له من التربية. فالتربية هـــى

الوسيلة الوحيدة لتنمية هذا الوعى وبالتالى يتحقق التماسك الاجتماعى للمجتمع حتى يستطيع أن يواجه مشكلاته فى الداخل والخارج وهو كل واحد متحد.

وقد اتخذت البلاد المتقدمة والنامية من التعليم وسيلة لتحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية، على اعتبار أن التعليم هو المسئول عن إعداد القوى البشرية بفئاتها المختلفة، ومستوياتها المهارية المتعددة، وإذا كان التعليم هو المصنع الذى تعد فيه القوى البشرية اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية فهو أيضاً الذى يغرس لبنات الوعى السياسى والاجتماعى وتنميتها لدى أفراد المجتمع، أى أن مقدار هذا الوعى واتجاهاته يتوقف- فى الغالب- على نوع التعليم ومستواه.

كما ينظر إلى التعليم على أنه إحدى المؤسسات الاجتماعية التى أنشأها المجتمع لتحقيق أهدافه الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التى ينشدها، وهناك من يرى أن مؤسسات التعليم- بصفة عامة- هى فى الأصل مؤسسات اجتماعية وتربوية غير محايدة فى علاقتها بالفكر الأيديولوجى السائد فى المجتمع عامة، وبالقوى السياسية المهيمنة عليه خاصة، وبوجه عام يعكس التعليم السائد فى مجتمع معين التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكائنة فيه، بل ويساعد على استمرار هذه التركيبة والمحافظة عليها وتدعيمها أيديولوجياً.

كما أن التعليم يسعى إلى العناية بتكوين الشخصية الديمقراطية وإلى بناء الفرد الذى يعرف حقوقه وواجباته فى إطار علاقاته بالآخرين تحت مبادئ الحرية والديمقراطية.

وفى ضوء عدم قدرة الجهاز الحكومى على استيعاب المزيد من مخرجات التعليم للعمل فى صفوفه بعد أن وصل تعداد العاملين بهذا الجهاز إلى قرابة الخمسة مليون موظف، تسعى خارطة الطريق الحالية حول نمط الشراكة المجتمعية المطلوبة فى تدعيم القضايا التربوية إلى البحث فى إيجاد وسيلة تحقق منها وجود التعليم المرن فى نظامنا التعليمى، فسمة التغير واردة فى مجالات التنمية الاقتصادية، وفى متطلباتها من القوى

البشرية المنتجة، ونتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية يتم دائماً ظهور وظـــائف جديدة واختفاء وظائف قديمة، وفى وقتنا الحالى بدأت وظائف جديدة فى الظـــهور لم تكن معروفة من قبل مثل وظائف تجهيز المعلومات والبيانـــات والحاسـبات الآليـــة وغيرها، وفى ضوء ذلك يجب أن يتميز دور التربية فى إعداد القوى البشرية المنتجـــة بأن يعطيها التعليم المرن، والذى يسمح بإعداد القوى البشرية المنتجة القادرة علـــى التكيف مع المتغيرات التى تحدث فى المجتمعات العربية، وفى هـــذا الصـــدد تطـــالب المؤسسات التعليمية المختلفة بالانفتاح على مجالات التنمية الاقتصادية وأنشـــطتها، فيمكن تكليف طلاب التعليم الفنى بممارسة أعمال ومهن مؤقتـــة داخـــل أنشـــطة المؤسسات الاقتصادية وذلك أثناء دراستهم، وبمرور السنين تتعدد هذه الأعمـــال، وعندما يتخرج الطالب يجد نفسه يجيد أكثر من حرفة، ويستطيع ممارسة أكثر مـــن عمل.

ومن الضرورى إعادة النظر فى سياسة التعليم الحالية وسياسات التوظيـــف، فالمجتمع العربى فى حاجة ملحة لخطة قومية تظهر احتياجات خطة التنمية الاقتصادية – فى مجالاتها المختلفة– للقوى البشرية المنتجة، ويتم ربط سياسات التعليـــم وبرامجـــه بمتطلبات التنمية الاقتصادية من القوى البشرية، ومن خلال سياسة واضحة للتعليـــم، وفى ضوء تحديد حجم العمالة المطلوبة من كافة المهن يمكن التحكم فى سوق العمـــل، ويمكن التغلب على أهم مسببات البطالة. ومن خلال هذا الكتاب يجب التنويه بأهميـــة مشروع بحثى عاجل (على مستوى الوطن العربى) يقدر حجـــم متطلبـــات التنميـــة الاقتصادية من القوى البشرية التى نحتاجها فى البلاد العربية، وبناءً عليه تحدد سياسات تعليمية واضحة تلبى هذه الاحتياجات، واتصالاً بهذه النقطة يجب الحد من التوســع فى إنشاء الجامعات والكليات الإقليمية وأن يقتصر التعليم الجامعى على إعداد وتكويـــن قيادات العمل فى مجالات التنمية الاقتصادية، ويجب أن يكون هذا الإعداد متكـــاملاً بحيث يتضمن– إلى جانب الإعداد الأكاديمى– إعداداً نفسياً وثقافياً وأخلاقياً وإدارياً، كما يجب أن تكون هذه الجامعات والكليات على قدر غير يسير من المرونـــة، بمـــا

يسمح بمزيد من التدريبات العملية والميدانية فى أكثر من مهنة فى مواقع ومجالات التنمية، ويتطلب تحقيق هذه الأمانى شراكة مجتمعية فعالة بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية وغيرها من التنظيمات المجتمعية الفاعلة فى المجتمع العربى.

كما يجب العمل على تبنى استراتيجية جديدة للتعليم قوامها تجديد التعليم النظامى، من حيث أهدافه ومساراته ومحتواه وأساليبه، ليكون أكثر ملاءمة وفاعلية ومرونة وانفتاحاً على العمل والحياة، والاهتمام بالتعليم غير النظامى والعمل على رفع مستواه وتكامله مع التعليم النظامى، وإعطاء أولوية لتعليم البالغين الأميين ولمن هم أقل حظاً ثقافياً واقتصادياً فى المجتمع العربى.

ولكى تحقق مجالات التنمية الاقتصادية تقدماً، يجب العمل -من خلال كافة مستويات الشراكة المجتمعية وأطرافها المدنية الفاعلة- على إعطاء التعليم الحرفى عناية أكبر لرد اعتباره، وفى هذا الشأن يجب تبنى سياسة تعليمية تعمل على تضييق عنق الزجاجة الموصل إلى التعليم الجامعى، ولا يسمح لهذا التعليم إلا لذوى الكفاءات المتميزة، وفى التخصصات التى تشكو منها سوق العمالة، بينما توسع من قاعدة التعليم الحرفى، وبذلك تضمن وجود أعداد مناسبة من القوى البشرية المنتجة فى كافة قطاعات الإنتاجية فى الوطن العربى.

وفى هذا الصدد يجب فتح قنوات متعددة بين التعليم الثانوى العام والتعليم الفنى، ويجب السماح لطالب الثانوية العامة بالالتحاق بالتعليم الفنى متى أراد الطالب ذلك، ولا يخفى على أحد أن الأسر العربية تعلق على تعليم أبنائها فى الجامعة آمالاً عريضة، ونظرة الآباء والأمهات إلى التعليم العالى نظرة تفوق بكثير النظرة إلى التعليم الحرفى والمهنى، وفى هذا الصدد- أيضاً- يجب القيام بحملة قومية من خلال جميع وسائل الإعلام، وتشارك فيها كافة التنظيمات المجتمعية والمهنية والدينية فى المجتمع العربى بهدف توعية المواطنين بأن سوق العمالة لا تفتح أبوابها الآن إلا لأصحاب الحرف الإنتاجية، كما يجب تزويد وسائل الإعلام ومقار الأحزاب الوطنية ووحدات

الحكم المحلى والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية ودور الوقف بمعلومات كافية عن مراكز التدريب المهنى المنتشرة فى جميع أنحاء الوطن العربى، وبحيث يستطيع أولياء الأمور معرفة فرص العمل التى توفرها هذه المراكز التدريبية والأجور المتوقعة من الوظائف الإنتاجية، ونوع المهارات التى تقدمها هذه المراكز التدريبية.

وإذا كان النمو ومعدلاته فى التنمية الاقتصادية هو محصلة لمعدلات النمو فى المجالات الاقتصادية المختلفة، فإن مجال التنمية الزراعية يعتبر من أهم هذه المجالات وأشدها تأثيراً فى الاقتصاد العربى، لذلك يجب أن يكون هناك التزام قومى بمجال التنمية الزراعية وبمتطلباته من القوى البشرية المنتجة، ومن الطبيعى أن ينعكس هذا الالتزام على السياسة التربوية، وفى هذا الصدد هناك دعوة لمشاركة مجتمعية فعالة من أجل العمل على رفع المستوى الثقافى لأهل الريف وتنمية فكره وزيادة معارفه ومهاراته ورفع مستوى إنتاجيته، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق إنشاء ما يسمى "مدارس للمزارعين" يكون الهدف منها إعطاء هؤلاء قدراً تعليمياً محدداً يحوى الخبرات اللازمة بكيفية تخصيب الأرض، وكيفية مقاومة الحشرات، وكيفية التعامل مع المبيدات الحشرية، وكيفية إنتاج الأغذية والمزايا النسبية للمحاصيل الزراعية وغير ذلك، فى إطار خريطة واضحة للأولويات القومية، كما يتم إعطاء المزارعين معلومات كافية عن انتقاء البذور المحسنة والمخصبات الزراعية وفوائدها وعمليات الإرشاد الزراعى وإرشادات الرى والصرف، هذا إلى جانب نشر القيم والمبادئ وتنمية روح العمل والتعاون بين سكان الريف.

وإذا أمكن مواجهة العقبات التى تتعلق بزيادة الرقعة الزراعية وإقامة شبكة من المنشآت التى تتولى توزيع مستلزمات الإنتاج وجمع المحاصيل ونقلها وتسويقها، فإن مجال التنمية الزراعية يمكن أن يلعب دوراً هاماً فى توفير فرص العمالة لنسبة عالية من سكان الوطن العربى، وفى هذا الصدد يجب العمل على تطوير مجال التنمية الزراعية وقوته البشرية المنتجة، ويجب توفير فرص متاحة للقوى البشرية المنتجة عن طريق

التوسع فى المشروعات الزراعية وتشجيع القطاع الخاص فى هذا التوسع، وفى هذا الصدد يمكن للمحافظات والولايات المختلفة أن تلعب دوراً مهماً فى إيجاد فرص عمل منتجة، وذلك بالتوسع فى المشروعات الإنتاجية المحلية المتناسبة مع الظروف والبيئة الخاصة لكل محافظة، ومع توجيه القوى البشرية لتلك المشروعات وفقاً لإمكاناتهم.

ومن العجيب حقاً أن يذهب طلاب الجامعات فى أوربا -فى أجازاتهم- إلى الأراضى الزراعية لممارسة أعمال مثل جنى ثمار العنب وتعبئته وتصديره، ويجلس شبابنا المتعطل مكتوف الأيدى ولا نساعده على ممارسة الأعمال الزراعية، وفى هذا المجال يجب أن تهتم السياسة التعليمية بإقامة مدارس زراعية حرفية، ويشترط لنجاح الطالب فى هذه المدارس أن يعمل فترة زمنية فى المزارع، والهدف من وراء ذلك - علاوة على أنه إكساب للخبرات العملية- هو احتمال مواصلة عدد من الشباب للعمل فى مجالات التنمية الزراعية بعد انتهاء مدة دراسته.

كما يجب التوسع فى تجارب المناطق الجديدة، والتى يتم استصلاحها وزراعتها وتوطين شباب الجامعات والمعاهد العليا والمدارس المتوسطة وغيرهم من الحرفيين فيها، ولا نقصد فى هذا الصدد عملية "تملك الأراضى" وإنما المقصود من يزرعها؟. ويحق لخارطة الطريق الحالية فى نمط الشراكة المجتمعية المطلوبة فى تدعيم القضايا التربوية المعاصرة أن تتساءل "ما دور خريجى المؤسسات التعليمية فى مجالات التنمية الزراعية فى الأراضى المستصلحة؟"، أو بعبارة أخرى: ما مدى إسهام مدخلاتهم كقوى بشرية منتجة فى تفاعلها مع عوامل الإنتاج الأخرى من أرض ومياه ومعدات زراعية؟.

وأغلب الظن أن قلة قليلة من خريجى التعليم يمتلكون أرض مستصلحة ويعتمدون- إلى حد كبير- على الأميين، وعلى من لم يكملوا التعليم الابتدائى أو الإعدادى فى زراعة هذه الأراضى. وفى مجالات التنمية الزراعية فى الوطن العربى عموماً نجد أن خريجى المؤسسات التعليمية يضيقون ذرعاً بالعمل فى الريف وخاصة على جبهاته الإنتاجية، ومن هنا يجب العمل على إكساب طلاب التعليم قيماً جديدة

واتجاهات حديثة للعمل فى المناطق الريفية بدلاً من السهر ساعات طويلة أمام مقـاهى "الإنترنت"، وفى داخلها من أجل التنقل بين مواقعه المختلفة والتى تعرض كل شئ مخل بالقيم.

ولكى تلعب التربية دوراً فى إعداد القوى البشرية المنتجـة فى مجـال التنميـة الصناعية، يجب التنويه بضرورة تحديد دور مجال التنمية الصناعية وأهدافها ومتطلباتها من القوى البشرية المنتجة، وأن يكون هذا التحديد واضحاً وفى شكل إعلان سياسـة طويلة المدى من الحكومات ومن الأحزاب السياسية العربية الحاكمة، ومن النقابـات المهنية والعمالية، وتشارك فيه أيضاً الجمعيات الأهلية والجهود التطوعية فى المجتمـع المدنى فى الوطن العربى، ولابد من وجود قوانين تنظم مجال التنمية الصناعية، وتحـدد الشروط المطلوب توافرها بكل مهنة والجهة المنوط بها توفير القوى البشرية المنتجة لها، ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار أن أى تنمية اقتصادية، سواء الصناعية منها أو غيرهـا، تأخذ قوة دفعها من القيادات والكوادر الإدارية والفنية بما يستلزم معه أن تكون هذه القيادات فى حالة مستمرة من التطور والتنمية، وبناءً على هذا فإن إعداد الكـوادر الإدارية والفنية المتخصصة والعمل على تنميتها باستمرار يمثل أهمية بالغة فى إنجـاح خطط ومتطلبات التنمية الصناعية، كما أن قيام الأفراد بالمهن التى يعدون لهـا أمـر حتمى ويخدم أهداف التنمية الصناعية فى البلاد العربية.

وهناك دعوة إلى العمل على إنشاء مجتمع للصناعات الصغيرة والمترابطة والـتى يمكن أن تغذى الواحدة منها الأخرى، بما يوفر التبادل الصنـاعى بـين المجموعـة المترابطة، ويوجد سوقاً لها، ويجب العمل على تمليك هذه الصناعات الصغيرة للشباب المتعطل، وينبغى أن يكون ذلك فى إطار خطة لإقامة العديد من هذه المجمعات فى عدد من الدول العربية لإيجاد فرص عمل أمام الخريجين والمتعطلين، كما يجب العمل علـى التوسع فى نظام الأسر المنتجة، وإعداد مراكز تدريب للسيدات اللاتـى لا يعملـن بهدف تشغيلهن من منازلهن بأعمال إنتاجية.

كما يجب العمل على تضمين نظامنا التربوى العربى "قيم تقدير واحترام العمل المنتج" وهذه مسئولية جميع المؤسسات التربوية فى المجتمع العربى.

أما بالنسبة لموضوع تشغيل الشباب ومواجهة مشكلة البطالة فقد تركزت جهود الجمعيات الأهلية حتى الآن على التنبيه إلى خطورة هذه المشكلة والتى يلمسونها عن قرب فى أماكن تواجد هذه الجمعيات الأهلية، والتى تنذر بارتفاع نسبة الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة وتصاعد معدلات الجريمة والانحراف، مما يؤثر على أمن المجتمع العربى واستقراره، والمطلوب وضع استراتيجية واضحة لنوعية المشروعات المزمع أقامتها وإجراء دراسات جديدة لاحتياجات السوق العربى داخلياً وخارجياً. كما أن هناك ضرورة الإسراع فى إصدار قانون خاص بالمشروعات والصناعات الصغيرة وتوحيد جهة الإشراف عليها، وإعداد بيانات دقيقة وكاملة عن حجم البطالة وتصنيفها من حيث فئات العمر والمؤهلات والتوزيع الجغرافى، وبسرعة توصيل خدمات الصرف الصحى إلى جميع المناطق فى الأقطار العربية، لاسيما القرى وتوفير الاعتمادات اللازمة للانتهاء من المشروعات التى بدئ فى تنفيذها وكذلك مشروعات مياه الشرب، وضرورة الانتهاء من التخطيط العمرانى الجديد وكردونات القرى والمدن مع أهمية حل مشكلة المتخللات التى تقع وسط الكتلة السكنية والسماح بالبناء عليها للمساهمة فى حل أزمة الإسكان التى تعانى منها بعض الدول العربية.

٤- خاتمة الفصل الثالث:

أوضح هذا الجزء من هذه الخارطة العربية فى الإصلاح التربوى بعض الجهود التى تقوم بها التنظيمات المجتمعية العربية مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية فى تدعيم جوانب التنمية الثقافية والمهنية للأفراد فى ضوء الخبرات الدولية المعاصرة. فتقوم الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية بأدوار تربوية هامة فى مجال مواجهة ثقافة الفقر بين الشباب عن طريق تنويرهم وتزويدهم بالمعارف والمهارات المتصلة بواقع فرص العمل المتاحة، ويا

حبذا لو انتهجت الأحزاب السياسية الحاكمة فى الوطن العربى سياسة العدل فى توزيع فرص العمل بين مواطنى المجتمع الواحد ولا تتحيز لفئة مجتمعية حزبية محـــددة عـــن غيرها. أيضاً تسهم الشراكة المجتمعية بين الأحزاب السياسية والنقابـــات العماليـــة والمهنية والجمعيات الأهلية فى تقديم برامج تثقيفية تعمل على تصويب المفاهيم البيئـية والسكانية لدى أفراد المجتمع العربى، إلى جانب دعم العلاقات الاجتماعية بين أفـــراد المجتمع على أساس من الصداقة والتعاون والإحساس بالمسئولية الاجتماعية والنظـــام والدقة فى العمل والإنتاج. كما أن المشاركة المجتمعية يمكن أن تؤدى دوراً فـــاعلاً فى نشر الثقافة الترويحية ورفع المستوى الصحى وتنوير أفراد المجتمع العربى وزيادة وعيهم بالقضايا الثقافية والمهنية فى الوطن العربى.

هوامش الفصل الثالث ومراجعه

1- Shea, D.M. **Transforming Democracy**: Legislative Campaign Committees and Political Parties. New York: Albany Co., 1995, p. 11.

٢– أحمد حسين الصغير. "الدور التربوى للأحزاب السياسية فى المجتمع المصرى". **رسالة دكتوراة** غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادى، ١٩٩٧م، ص٢٧.

٣– سعيد إسماعيل على. **ثقافة البُعد الواحد** .القاهرة :عالم الكتب، ٢٠٠٣م، ص ٩٩.

٤– حامد عمار. **التنمية البشرية فى الوطن العربى: المفاهيم– المؤشرات– الأوضاع.** القاهرة :سينا للنشر ١٩٩٢م، ص١٦٩.

٥– المرجع السابق، ص ص ١٦٩–١٧١.

٦– خليل توفيق درويش. "النظام الحزبى فى اليابان فى الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٧٥". **رسالة ماجستير** غير منشورة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٠م.

٧– سعيد طه محمود. "التعليم الجامعى وتنمية الاتجاهات نحو بعض القضايا المتعلقة بالتزايد السكانى". **مجلة كلية التربية بالزقازيق**، جامعة الزقازيق، العدد (٢٩)، مايو ١٩٩٧م، ص ص ٩٩–١٠٠.

٨– محمد على حافظ وآخرون. **الترويح وخدمة الجماعة** .القاهرة :مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٩٧م، ص ص ٣٣–٣٩.

٩– الاتحاد العام لنقابات عمال مصر. **الحركة النقابية المصرية: التاريخ والهيكل والرؤية المستقبلية** .القاهرة :الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ١٩٩٩م، ص٢٤.

10- Dole, S. B. **Personnel the Management of People and Work**. New York: Mc Millan Publishing Co., 1990, p. 116.

١١– يوسف إلياس. "المعايير الدولية والعربية فى مجال الحريات النقابية". **مجلة العمل العربية.** العدد (٧٢)، القاهرة :منظمة العمل العربية، ١٩٩٨م، ص٩٧.

12- Robert, B.C. **Trade Union Government and Administration**. London: Routledge & Kegan Paul, 1992, p. 221.

١٣- عبد الفتاح السيد محمد. **الخدمة الاجتماعية والعمل النقابي** .القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٩٥، ص ص ٦٢-٦٣.

١٤- فتحي عبد اللطيف. **الإعلام العمالي وتحديات القرن الحادي والعشرين** .القاهرة: مطابع ديجيتال رنت، ١٩٩٩م، ص٤٢.

١٥- عصام الدين فرج. "الإعلام العمالي والنقابي وظروف العمل". **مجلة الثقافة العمالية**، العدد (٤٤)، القاهرة :مؤسسة الثقافة العمالية، سبتمبر ١٩٩٧م، ص٢٥.

١٦- المرجع السابق، ص ٢٧.

17- Olmey, S. L. **Unions in A Changing World**. Geneva: International Labour Office, (ILO), 1996, p. 80.

١٨- وزارة القوى العاملة والهجرة بجمهورية مصر العربية. "مشروع قانون العمل الموحد". **كتاب العمل**، العدد (٢٠٧). القاهرة: وزارة القوى العاملة والهجرة، يناير ٢٠٠٢م، ص ص ٤٦-٤٧.

19- International Labour Organization (ILO), Trade Unions and Labour Relations in United States, **Labour Low Documents**, No. 2, 1993, Geneva: International Labour Office, (ILO)1993), p. 49.

20- Hoberman, S.E, et. al. Professional Education in the United States Experiential Learning, Position Paper (120), 1994, **ERIC, Clearinghouse**, No. (HE028248), p. 20.

21- Lames, W. G. **Professional Organizations**. New York: The American Educational Research Associations, 1992, p. 45.

22- Kinneer, J. W., "Nourishing Organization Professional Practice: Continuing Education, **Journal of Continuing Professional Education**, Pennsylvania University, Vol. 21, No. 2, 1994, p. 32.

٢٣- جمال البنا. **التاريخ النقابي المقارن** .القاهرة :مطابع الجامعة العمالية، ١٩٩٩م، ص١٨٥.

٢٤- فريدريش إيبرت. **الحركة النقابية الألمانية** .ترجمة مكتب مؤسسة فريدريش إيبرت، بيروت :منشورات مؤسسة فريدريش إيبرت، ٢٠٠٠م، ص ص ١٤٨-١٥٢.

25- Ford, G. T. "Trade Unions and Lifelong Guidance, Report Research (143). England: National Institute for Carees Education, 1998, **ERIC, Clearinghouse,** No. (ED 49173), p. 143.

26- Sharma, M. L. Environmental Eduation Through Distance Education. Position Paper (120), 1997, **ERIC, Clearinghouse**, No. (CE 073582), p. 120.

27- Desmond, S. E. Workers Education and The Environment, Position Paper (120), 1994, ERIC Clearinghouse, CE 526346, p. 120.

٢٨- محمد عبد القادر حاتم. **الإدارة فى اليابان**:كيف نستفيد منها .القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م، ص ص ٤٣-٤٤.

29- Kazuo, S. I. "Unions As Social Institution in Democratic Market Economics". **International Labour Review**, Vol. (133). No. 4, Geneva: ILO, 1994, p. 203.

30- Timan, R. E. and Parker, J. L. **Public's Environmental Information Sources and Evaluation**. New York: Mac Millan Co., 1997, pp. 117-119.

٣١- اليونسكو. **التربية السكانية- اهتمامات معاصرة**، دراسة دولية حول التربية السكانية ومنهجيتها. بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية، ١٩٩٢م، ص١٧٢.

32- Tate, J. S. **Canada in Trade Unions**. Geneva: International Labour Office, (ILO),1994, pp. 75-78.

33- Schneider, E. I. **Industrial Sociology**. London: McGraw Hill Co., 1989, p. 242.

34- Hirtz, M. E. **Professional Sociology: An Introduction**. London: Martin Robertson Co., 1991, p. 173.

٣٥- عبد السلام عياد. "المفاوضة الجماعية". **مجلة الثقافة العمالية**، العدد (٧٠)، ، القاهرة: المؤسسة الثقافية العمالية، فبراير ٢٠٠٠م، ص١٣.

٣٦- عبد السلام محمد الصباغ. "تفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية فى التعليم فى ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة". **رسالة دكتوراه** غير منشورة، قسم أصول التربية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م، ص٣٩.

٣٧- المرجع السابق، ص٤١.

٣٨-المرجع السابق، ص٤٣.

٣٩-المرجع السابق، ص٤٥.





الفصل الرابع

الشراكة المجتمعية المعاصرة

وتنمية عوامل الالتزام بين الأفراد

- الأحزاب السياسية وتنمية عوامل الالتزام بين الأفراد
- النقابات المهنية والعمالية وتنمية عوامل الالتزام بين الأفراد
- الجمعيات الأهلية وتنمية عوامل الالتزام بين الأفراد
-  خاتمة الفصل



الفصل الرابع

الشراكة المجتمعية المعاصرة

وتنمية عوامل الالتزام بين الأفراد

تعد التنظيمات الاجتماعية والمهنية من أهم وسائط التربية غير النظامية فى تنمية جوانب الالتزام لدى أفراد المجتمع العربى. فالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية تعد بمثابة كيانات تمثل مجتمع الأمة العربية وتؤدى دوراً هاماً فى تربية الالتزام. ومثل هذه التنظيمات المجتمعية تتمتع بالكثير من الحريات فى الدول الديمقراطية مثل حرية عقد الندوات والمؤتمرات والاجتماعات وغيرها، ومن خلال هذه الوسائل والأساليب تستطيع هذه التنظيمات المجتمعية تعويد أعضائها على الالتزام فى أعمالهم وأفعالهم، هذا ما يحدث خارج المجتمعات العربية.

أما التنظيمات المجتمعية فى الوطن العربى فالأمر مختلف، فلا يوجد مشروع حضارى فى تنمية عوامل الالتزام بين الأفراد تتبناه تلك التنظيمات المجتمعية، ولا يوجد هامش حركة نحو حرية عقد الاجتماعات التى تتبعها انطلاقات إصلاحية فى هياكل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية فى مجتمع الأمة فى الوطن العربى.

وقد أقر الإسلام نظام الالتزام فى الحياة، بدءاً بنظام الالتزام فى التعليم فأوجب على الوالد تعليم أبنه الصلاة، فالطفل أمانة عند أبويه، لذا لزم عليهما إحاطته بالعناية والرعاية التربوية الملزمة بتنشئة اجتماعية سوية، والتى توجهه إلى الأعمال الصحيحة والفعال الخيرة، والتى تجعله يشب إنساناً ملتزماً مع نفسه ومع وطنه، وأولاً وأخيراً ملتزماً أمام الله يفعل ما أُمر أن يفعله، ويتحاشى ما نُهى عنه.

وقد تعالت الصيحات ونادت بضرورة (عُلُوُّ الهمَّة)، وتعاون مؤسسات الأمة من أجل الحث على (عُلُوُّ الهمَّة) فى طلب العلم والالتزام والاستقامة والبحث عن

الحقوق والدفاع عنها وتأدية الواجبات والتفانى فيها، وعدم إهدار الوقت الثمين، قال ﷺ (نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ) (رواه البخارى، والترمذى، وابن ماجه عن ابن عباس رضى الله عنهما)[1]. ففى قرن وبعض عقود من قرن، وثب المسلمون وثبة ملأوا بها الأرض قوة وحكمة وعلماً ونوراً وهداية، وتركوا لغتهم، وعلمهم، وأدبهم تدين لها القلوب، وتتقلب بها الألسنة، وتتحقق- من خلال هذه الأمة المؤمنة- المثل العليا للبشرية، وكان الوقود الذى يتزودون به لبلوغ غاياتهم هو القوة العلمية وآدابها من التعاون والالتزام والانضباط وقوة الإرادة بين البشر[2]. وقد سارت المجتمعات الإنسانية على هذا المنوال وحققت الكثير من جوانب الالتزام بين أفراد مجتمعاتها.

ومن هنا تأتى أهمية التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى المجتمع العربى لتواصل تنمية عوامل الالتزام لدى الأفراد، فتقوم الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية بأدوار تربوية هامة فى تدعيم جوانب الالتزام لدى أعضائها ولكافة أفراد المجتمع، وهذا ما ستعرض له خارطة الطريق العربية الحالية فى صفحاتها التالية:

١- الأحزاب السياسية وتنمية عوامل الالتزام بين الأفراد:

تقوم الأحزاب السياسية بدور هام فى تنمية جوانب الالتزام بين الأفراد، حيث يتعرف الفرد على حقوقه فيحرص عليها، وواجباته فيؤديها بإخلاص، ومن ثم تسهم الأحزاب السياسية بدور هام فى إعداد المواطن الصالح الملتزم بقضايا مجتمعه.

ومن المقتضيات التربوية للمجتمعات الإنسانية تكوين شخصية المواطن الذى يشارك مشاركة فعالة فى شئون مجتمعه. كما أن توسيع مجالات المشاركة فى الحياة وتعميقها يعد من أهم المسئوليات التربوية، ذلك أن المشاركة إحساس بالمصير المشترك وقد تكون المشاركة بالفكرة وقد تكون بإبداء الرأى أو بالجهد والعمل أو بها جميعاً[3].

والمشاركة تتضمن سلوكاً ينم عن الالتزام، فالمشاركة السياسية تتضمن سلوكاً ينم عن الالتزام العميق بحقوق المواطنة وواجباتها، حيث يمارس الأفراد أدواراً مؤثرة فى ديناميات العملية السياسية ومخرجاتها، وفى المعاونة فى إدارة آليات العمل السياسى وتوجيهها، أو الإسهام فى صنع القرار السياسى الفعال(٤).

وتعمل الأحزاب السياسية على تنمية مظاهر الالتزام بين أفراد المجتمع من خلال تزويدهم– من خلال وسائطها التربوية المختلفة– بالمعارف عن قضايا المجتمع ومشكلاته، وبدائل الحلول المقترحة، وتحثهم على الانضباط والعمل التعاونى والمشاركة الإيجابية التى تخفف من حدة المشكلات فى المجتمع، والأحزاب السياسية تحقق بهذا النوع من التربية الوصول إلى الشخصية الملتزمة المنتجة القادرة على قيادة العمل المنتج فى شتى قطاعات المجتمع، الشخصية الملتزمة القادرة على صنع التقدم من خلال زيادة معارفها وقدراتها بحيث تحقق الصالح العام للمجتمع. فالأحزاب السياسية تعمل على إعداد الأفراد الملتزمين بأدوارهم كمواطنين حزبيين فى مجتمع ديمقراطى، ومن جانب آخر يتحول هذا الالتزام إلى قيمة اجتماعية تستثمر بصورة فعالة فى تطوير المجتمع ككل، وتنميته.

والعلاقة بين السياسة والتربية الانضباطية علاقة تبادلية(٥)، فالنظام السياسى فى حاجة مستمرة إلى دعم من الأفراد الملتزمين إذا ما أريد له البقاء. وغالباً ما توفر التربية ذلك الدعم من خلال عملية التطبيع السياسى التى تقوم بها. وإذا كان التوجه السياسى للمواطنين الذين يربون فى المؤسسات التربوية المختلفة مطابقاً للنظام القائم، فإنه يبقى على وجوده واستمراره، أما إذا كان التوجيه الذى تحدثه التربية النظامية أو غير النظامية ليس مؤازراً للنظام، فإن النظام إما أن ينهار أو يتغير ليواجه المطالب الجديدة الناجمة عن التوجهات والتوقعات الجديدة.

والمطلوب من المؤسسة السياسية التى تأخذ من أسلوب التعدد الحزبى طريقاً لممارسة الديمقراطية أن تعى خلال هذه الممارسة الحزبية أن تكون الأحزاب السياسية مدارس فكرية تسهم فى دراسة شؤون المجتمع وتتصدى لمعالجة مشاكله من خلال

جهد متواصل على المستوى الفكرى والتطبيقى والواقعى[٦]، وحين يحس الأفراد بهذا الجهد المتواصل من الأحزاب السياسية فى مواجهة المشكلات المجتمعية التى يعانون منها، فحينئذ تسود روح الاجتهاد مع التزام أفراد هذا المجتمع بقيم المجتمع ومبادئه.

وتحاول الأحزاب السياسية العربية- من وقت لآخر- مناقشة قضية المواطنة الصالحة، وعلى سبيل المثال لقد وضع الحزب الوطنى الديمقراطى المصرى قضية المواطنة على رأس قائمة القضايا والمفاهيم التى يهدف الحزب لتعميقها وترسيخها فى المجتمع – على الأقل فى دائرة ما ينبغى أن يكون–، ويتطلب ذلك اتفاقاً واضحاً بين الحزب والحكومة على بعض الإجراءات الهادفة لتعميق جذور الديمقراطية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وإيجاد شعور متزايد لدى المواطن باهتمام الدولة بقضاياه ومشاكله.

كما بذل الحزب الوطنى الحاكم فى مصر منذ المؤتمر العام الثامن عام ٢٠٠٢م جهوداً مكثفة مع الحكومة ومجلسى الشعب والشورى، أسفرت عن إنشاء المجلس الوطنى لحقوق الإنسان، كما أسفرت عن بعض التعديلات التشريعية المهمة بإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة ومحاكم أمن الدولة العليا، وإلغاء أوامر الحاكم العسكرى فى ظل قانون الطوارئ، وقد جاءت المناقشات حول ورقة حقوق المواطنة والديمقراطية لتقنن فكر وممارسة الحزب الوطنى القائمة على اعتبار المواطنة أساساً للمساواة التامة بين المصريين جميعاً فى كل الحقوق والواجبات، وللتطبيق العادل لمبدأ تكافؤ الفرص دون تمييز لأسباب ترتبط بالانتماءات السياسية أو المكانة الاجتماعية، مما يعمق من شعور المواطن بالانتماء ويدعم ثقته فى حاضره ومستقبله، على أنه تبقى هذه الإجراءات مجرد أحلام وأمانى فى وجود معوقات كثيرة يراها كل ذى بصيرة.

وهكذا فهناك دعوة تهدف لإحياء مفهوم المواطنة، وتحديث بنية العلاقة بين المواطن والدولة، والبدء فى إعداد "وثيقة المواطنة" لتحدد حقوق المواطن وواجباته وتشجعه على المبادرة والمشاركة وممارسة حقوقه السياسية، لتصبح أداة للتوعية

والتحفيز السياسى وآلية فاعلة لتغيير البنية الثقافية والإدارية لعلاقة المواطن بالدولة.

وعن علاقة التنمية البشرية بالجهود الشعبية والالتزام نحو العمل التطوعى فإنه من خلال استعراض نتائج أدلة التنمية البشرية والمقاييس المكملة لها، وما كشفت عنه من فجوات ومن خلال ما طرح فى لقاءات صحفية لمناقشة هذه النتائج ووضع الرؤى المستقبلية للالتزام نحوها، وشارك فيها عدد كبير من القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية، وممثلى القطاع الخاص والأهلى والتعاونى والتطوعى والأكاديمى والإعلام كجزء من نشاط مشروع الالتزام بالتنمية من خلال المشاركة الذى ينفذه جهاز بناء وتنمية القرية العربية النموذجية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، فإن تقارير التنمية البشرية انتهت إلى مجموعة من التوصيات أهمها: الالتزام بتحريك عدد من معلمى الابتدائى والإعدادى من المواقع المزدحمة نسبياً بهم إلى مواقع أكثر احتياجاً، وتركيز جهود مبادرة تعليم الفتيات فى مواقع معينة كشفت عنها التقارير، وتركيز جهود محو الأمية فى قرى وشياخات معينة داخل مدن المحافظات النائية بما يقدم إنجازاً أسرع فى مواجهة الأمية، إلى جانب تركيز جهود إتاحة فرص عمل جديدة فى مدن وقرى معينة تواجه كثافة أكبر فى أعداد الراغبين فى العمل، وتوفير مصدر تمويل لتقسيط تكلفة وصلات مياه الشرب المنزلية فى كافة مراكز ومدن وأحياء وقرى وشياخات المحافظات النائية، وفى المدى القصير يجب تعبئة كل الموارد المتاحة للمجتمع المحلى (قرية – وحدة قروية– حى– مدينة– مركز المحافظة) فى إطار تنفيذ خطة موحدة للتنمية، متعددة مصادر التمويل، لتحقيق أهداف كمية محددة يرتضيها المجتمع المحلى وتتعلق باستكمال البنية الأساسية وزيادة الإنتاج المحلى، والتشغيل ومحو الأمية، والالتحاق بالتعليم والنمو السكانى، والرعاية الصحية، ورعاية الطفولة، وتمكين المرأة فى المشاركة الشعبية، أى مشاركة شعبية أوسع لكافة فئات المجتمع المحلى والقطاع الخاص والأهلى والتعاونى والتطوعى فى إعداد وتنفيذ الخطة الموحدة للتنمية، وبناء قدرات قيادات التنمية المحلية الشعبية والتنفيذية، وتنفيذ برامج لنشر الوعى والتنوير للارتقاء بالمفاهيم والقيم، ومن ثم السلوكيات الاجتماعية لدى كافة فئات المجتمع

خاصة المرأة والشباب، إلى جانب المشاركة المنظمة للجامعات ومراكز البحث العلمى فى جهود التنمية المحلية والالتزام بخدمة البيئة وتنمية المجتمع المحلى.

وإلى جانب التركيز على البعد الموضوعى والمؤسسى فى بلورة السياسات العامة والالتزام بتنفيذها، فإن التحدى الآخر الذى يواجه المجتمع الآن كان فى التفاعل والتواصل مع التشكيلات والقيادات الحزبية المختلفة،وأيضاً مع أعضاء حكومة الحزب لمساهمتهم بالفكر والنقاش، من أجل ضمان أكبر قدر ممكن من الالتزام بالمشاركة فى عملية صياغة السياسات العامة، فكانت اجتماعات المجلس الأعلى للسياسات واجتماعات لجان السياسات المتخصصة بالحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر بداية طيبة للالتزام نحو الأفكار وبلورتها من خلال الحوارات واللقاءات العديدة مع مسئولى الحزب الوطنى بالمحافظات الذين حرصت الأمانة العامة بالقاهرة على مشاركتهم فى الكثير من هذه الاجتماعات، وفوق هذا كله من خلال المناقشات التفصيلية والمستفيضة مع حكومة الحزب الوطنى، ومن ثم أمكن الالتزام بسياسات فاعلة والتزامات محددة تمثل ثمرة عمل ومشاركة، أى التزام بالتعاون فى رسم السياسات المجتمعية.

ورؤيتنا حول تطبيق مبدأ المشاركة يتحدد فى أنه ينبغى ألا يقتصر فقط على الجانب الإجرائى لعمل أمانة السياسات بالأحزاب السياسية العربية الحاكمة فى تفاعلها مع قواعد وتشكيلات هذه الأحزاب، فالمشاركة ليست مجرد شعار يرفعه هذا الحزب الوطنى الديمقراطى أو غيره من الأحزاب السياسية ليكون أحد عناصر خطابه السياسى، إنما المشاركة التزام له مدلوله الخاص فى إطار رؤية تعاونية واضحة لمسيرة التنمية وخطوات الإصلاح وهى رؤية تحتم علينا الانفتاح على المجتمع بفئاته المختلفة من منطلق الاقتناع الراسخ بأن المجتمع يجب أن يكون شريكاً فاعلاً فى مسيرة التنمية وفى مواجهة تحدياتها. واستناداً إلى هذا التوجه، يجب أن يكون هناك التزام نحو فتح باب الحوار مع الشباب للتعرف على رؤيتهم فى مبدأ المشاركة، ومع مؤسسات المجتمع

العربي الأخرى لمعرفة أولوياهم وكيفية إشراكهم فى تحقيق أهـداف التنميـة، ومـع منظمات المرأة للتحاور والنقاش حول الخطوات اللازمة لإزالة كل أشكال التمييز التى تحول دون اضطلاع المرأة العربية بدورها المطلوب فى المجتمع، ومع مراكـز البحـث تأكيداً لدورها المهم فى مجالات الإصلاح المجتمعى فى الوطن العربى.

ومن هنا تعكس حقوق المواطن رؤية ومنهج فكر فى عملية الإصلاح ومسـيرة التنمية فى الوطن العربى، هذا الفكر يعكس توجهاً عصرياً للتعامل مع المشاكل الـتى تواجه المجتمع من خلال التزامات محددة تستند إلى الواقعية فى الحلول والمنهج العلمـى فى تشخيص القضايا وطرح الرؤى بهدف الارتفاع بمختلف مجالات الحياة وصـولاً إلى النهضة الشاملة التى تنقل المجتمع العربى إلى أعتاب مرحلة جديدة فى القرن الحـادى والعشرين.

وينبغى ألا نهمل حقوق المواطن التى بدونها لن يكون المواطن قادراً على القيـام بدوره المحورى فى عملية التنمية وينبغى أيضاً التأكيد على أن الحديث عـن حقـوق المواطن يتعدى ما هو متعارف عليه من حقوق سياسية واجتماعية يكفلها الدسـتور فى الجانب النظرى من الحياة، بل يتضمن حقه فى حياة أفضل بما يعنيه ذلك من حـق فى التمتع بخدمات اجتماعية تعتمد على الجودة الشاملة، وترتفع بنوعية الحياة، وحقـه فى الحصول على خدمات تعليمية وصحية متطورة، حقه فى العيش فى مجتمع يضمن تكـافؤ الفرص للجميع دون تمييز وتيسير أسلوب وإجراءات التعامل مع أجهزة الدولة المختلفة وإزالة المعوقات التى قد تعترض ممارسة حقه فى المشاركة السياسية، وإزالـة عنصـر الخوف الذى تملك المواطن من أنشطة الأجهزة الأمنية فى المجتمع، وشـعور المواطـن البسيط أن فرصه فى الحياة متوفرة له ولأولاده، إلى جانب طرح كافة القضايا المجتمعيـة للحوار والنقاش، والتعاون فى رسم سياسات لمواجهتها. فالاعتراف بحجـم التحـدى والخيارات الصعبة لتحقيق النهضة الشاملة للمجتمع ليست دعوة لتفـادى الحلـول الصعبة للتصدى للمشكلات أو الهروب من مهمة الدفاع عن السياسات، بل إنها يجب

أن تحفز على المزيد من الجهد والتحاور والاقتناع، بأن الطريق الذى نختاره والمبادئ التى نلتزم بها لتكون مرجعاً حاكماً للعمل السياسى والحزبى لا يحاد عنها مهما كانت الصعوبات والتحديات لأنها نتجت عن العقل الجمعى للمجتمع العربى.

ونعرض هنا- على سبيل المثال- مفهوم الفكر الجديد للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر ومغزى الرؤية التى اعتمدت فى بلورة وصياغة السياسات العامة، وكذا بعض ملامح السياسات والالتزامات المتفق عليها بين الحزب والحكومة، فالعمل السياسى خاصة ما يتعلق بصياغة السياسات العامة، لا يستقيم إلا على أساس ومبادئ واضحة ومستقرة، حتى نضمن تحقيق الأهداف وعدم تشتت الجهود وتناقض الأولويات فى مواجهة التحديات المختلفة.

كما أن عملية بلورة السياسة العامة لا تكتمل بمعزل عن منظور شامل يجمع بين مجالات الإصلاح المختلفة فى إطار رؤية متقدمة لمجتمعنا العربى:كيف يعمل؟ وكيف ينمو؟. إن المجتمع العربى مجتمع قائم على الوسطية الإيجابية يعلى من قيمة المواطن وحقوقه ويؤمن بدور جميع فئات الشعب فى المسيرة الوطنية، مجتمع قيم يستمد الصدق والنزاهة والوئام والتضامن من أدياننا السماوية.. مجتمع تتضامن جميع فئاته لمواجهة صعاب الحياة، مجتمع يحترم قدرات مواطنيه، وتثق الدولة فى المواطن وتكرمه ويثق هو فى عدالة سلطتها ويحترم هيبتها ويقدرها على صيانة أمنه وتأمين مصالحه، مجتمع ينبذ التطرف والانغلاق، ويقوم على الوفاق والاقتناع، ويرفض الحدة والقهر ويبنى مستقبلاً يشارك فيه جميع أفراد المجتمع العربى.

هذه هى جوانب الالتزام التى تحكم -أو ينبغى أن تحكم- حياتنا، رؤية ثابتة نستند إليها فى توجهنا ونحتكم إليها فى خياراتنا ونتخذ منها المرجع فى بلورة التزامات فاعلة نقتحم بها ميادين العمل السياسى والاقتصادى والاجتماعى بوعى عميق بالتحديات التى نواجهها لتطوير مناحى الحياة المختلفة فى الوطن العربى.

وعن التزامات الحزب الوطنى الديمقراطى لحو تطوير التعليم، باعتباره يمثل العنصر الأساسى لتطوير اقتصادنا والارتقاء بخدماتنا وإثراء ثقافتنا إلى جانب أنه يصون حقوقنا وحرياتنا، مثل حرية العمل وحرية الكسب وحرية الرأى وحرية الكلمة وحرية المشاركة، وحرية الاختيار، فهذه كلها قوامها نظام التعليم، فإن رؤية الحزب الوطنى ترى ضرورة الإشراف عليه فى إطار من اللامركزية والمشاركة المجتمعية التى تضمن لنا تنوع موارده وتجويد عوائده.

وفى سياسات الحزب هناك التزام نحو المنظومة التعليمية ليس فقط ببنيتها الأساسية ولكن بقياس مخرجاها وجودها من خلال منظومة للتقويم التربوى تشمل أداء الطالب وقدراته على الاستفادة بما تعلمه وتوظيفه فى حياته العملية.

وانطلاقاً من هذا التوجه الذى يؤكد الجودة الشاملة كمبدأ حاكم فى الارتقاء بمستوى التعليم فقد أعلن الحزب الوطنى الديمقراطى التزامه بإنشاء هيئة لاعتماد وضمان جودة التعليم تكون رسالتها ضمان كفاءة الأداء لمؤسسات التعليم قبل الجامعى والعالى، هذا إلى جانب الالتزام بسياسات محددة توجه لتطوير أداء التعليم الجامعى وتدعيم التوجه نحو اللامركزية الإدارية والمالية لمؤسسات التعليم وتطوير المعايير المتبعة لقياس مخرجات التعليم والبحث العلمى.

ويأتى كل ذلك فى إطار التزام الحزب الوطنى الديمقراطى بحزمة من السياسات ترتقى بالتعليم إلى مستوى يضاهى نظم التعليم العالمية بما يمكنه من مواكبة احتياجات أسواق العمل فى مصر والعالم العربى من خلال تطوير المناهج والعملية التعليمية للتفاعل مع مجتمع الإنتاج، وهذا يتطلب تعظيم الموارد المتاحة لمؤسسات التعليم المختلفة، بما يتيح لها المرونة فى زيادة وإدارة مواردها ومن هنا شملت سياسات الحزب الوطنى التزامات محددة تتعامل مع قضية زيادة التمويل المخصص للتعليم من خلال تشجيع المشاركة المجتمعية بأساليب وآليات غير تقليدية يعرفها العالم ويحتاج إليها مجتمعنا بما يمكن الدولة من الاستمرارية فى دورها فى توفير التعليم بجودة عالية لمحدودى الدخل.

وقد ارتكز مجمل هذه السياسات على مبدأ أساسى وهو أن الحصول على التعليم المصرى والمتطور هو حق من حقوق المواطن، وأن نهضة المجتمع لن تقام إلا على بنيان تعليمى متين وهو ما يفرض خيارات مهمة علينا أن نواجهها وبدائل علينا أن نختار منها دون أن نختبئ وراء شعارات لا طائل من ورائها، غير أن مجمل هذه السياسات لن يكتب لها النجاح فى غياب حرية المواطن وشعوره بأنه مهمش فى صناعة القرار التربوى.

إن حقوق المواطن تقوم على الحرية، ومن الحريات حرية لقمة العيش والقدرة على الكسب والقدرة على إعلان رأيه دون خوف ولذلك يجب أن تتوجه سياسات الحزب الوطنى الديمقراطى إلى توفير البيئة الاقتصادية التى تتيح فرص الكسب والتشغيل وتتيح فرص عمل يكفى دخلها لعيش كريم للمصرى الذى عانى الكثير ويأمل فى مستقبل أفضل ومنظور له ولأسرته.،

فقد بدأت مسيرة الإصلاح الاقتصادى منذ أعوام مضت ووضعنا الأسس لتطوير هياكل اقتصادنا بقطاعاتها المختلفة وبالفعل تحققت نجاحات ملموسة وأيضاً واجهنا صعوبات، غير أن آليات السوق تعترف بالواقع وتقر بأن العرض والطلب هما الأساس الحاكم للنشاط الاقتصادى، واليوم ننادى بتفعيل آليات السوق المنظمة وبتطويرها وترسيخها فإصلاحها سيعود علينا برخاء يفوق ما نتكبده من أعباء فى سبيل التمسك بسياسات لا تجارى عجلة الإصلاح أو تلحق بركب التطور العالمى.

وننادى هنا بتطوير المؤسسات التى تنظم هذه الآليات وتحكم تفاعلها وتضع قواعد واضحة للمتعاملين فيها ولا تعوق التعامل الحر، فآليات السوق لا تعنى الفوضى ولا تعنى غياب الدولة أو أجهزتها الرقابية ولكن دوراً واضحاً ومحدداً للدولة يتمثل فى تدخلها إذا دعت الحاجة لحماية المستهلك والمواطن، وترعى مؤسسات مجتمعية تتمتع بكفاءة عالمية تراقب وتنظم.

إن قوام نهضتنا الاقتصادية هو الانفتاح على العالم الخارجي بثقة في أن لدينا الطاقات القادرة على المنافسة في الداخل والخارج والعمال ذوى الإنتاجية العالية ولدينا سياسة تتعامل مع المنافسة الدولية تدفع باقتصادنا نحو تحرير التجارة باتفاقيات نخترق من خلالها الأسواق في الخارج ونطور من صناعتنا إلى تنافسية أكبر وجودة أعلى وتكلفة أقل من خلال برامج تحديث وتطوير ودعم ومساندة.

كما أن نجاحنا في ذلك لن يكتمل بدون تعميق التوجه نحو الانفتاح على العالم الخارجي، ومن منطلق قناعة بأن السياسة الخارجية لا يمكن أن تنفصل عن أهدافنا وطموحاتنا في الداخل، وإنما يجب أن تكون ركيزة أساسية لتحقيق استراتيجية الدولة للتنمية.

ومن هنا جاءت التزامات الحزب الوطني الديمقراطي– على الأقل فيدائرة ما ينبغي أن يكون– بتحسين معيشة المواطن، فنجاح سياساتنا الاقتصادية مرهون بمدى قدرتها على تخفيف الأعباء الملقاة على عاتق محدودي الدخل، مما يمكنهم من الاندماج في حركة الاقتصاد الوطني.

وقد نادت ورقة الحزب الوطني الديمقراطي عن التحولات الاقتصادية والسياسات المستقبلية بأن تتخذ إجراءات عاجلة تعالج الطفرة الشديدة في الأسعار التي طرأت مؤخراً، إلى جانب إجراءات لتخفيض الجمارك على المواد الغذائية وزيادة العروض من السلع الأساسية، وزيادة منافذ التوزيع وتصويب الإطار المؤسسي لسوق الصرف الأجنبي لإعادة الانضباط إليها والسيطرة على متغيراتها.

وتكملة لذلك يجب البحث عن الأدوات التي ستزيد من القدرة على الكسب لمحدودي الدخل نتيجة الإقراض الشعبي من الصندوق الاجتماعي، إلى جانب تطوير برامج البنية الأساسية التي من شأنها إتاحة الفرص الحقيقية للعمل المنتج للراغبين من الشباب المتعطل.

ويعلن قادة الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر بأن البعد الاجتماعى سيظل فى بؤرة اهتمامات الحزب وحكومته، ويحتل الأولوية فى سياساته، فهذا التزام حزبى وسياسى لا يمكن أن نحيد عنه، هكذا يقولون وحجتهم فى ذلك إن صحة المواطن من صحة الوطن ولن تجدى السياسة الاقتصادية فى زيادة القدرة على الكسب إن لم يواكبها برامج للرعاية الصحية تقدم خدمة صحية متطورة لكل مصرى، وقد حدد الحزب الوطنى الديمقراطى أولويات السياسات التى يتقدم بها فى هذا المجال وهى مواجهة الزيادة السكانية، وتطوير الرعاية الصحية الأولية، والتأمين الصحى، حيث إن الزيادة السكانية من شأنها أن تخل بالعلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية الوطنية وتلتهم عائد التنمية.

كما أن الرعاية الصحية الأولية تضمن الحفاظ على طاقات العمل الوطنية، فكلما زادت خدمات الرعاية الأولية قلت الحاجة إلى العلاج ذى التكلفة العالية، بما يمثله ذلك من أعباء على المواطن والإنفاق العام على حد سواء.

ومن هنا فإن الالتزام بالعمل على إصلاح التأمين الصحى الاجتماعى هو إحدى الآليات الفاعلة فى تمويل وجودة النظام الصحى القومى، والذى تم التوسع التدريجى فيه، وإشراك القطاع الخاص فى الخدمات التأمينية إلى جانب استمرار الدعم من قبل الدولة، مع فصل التمويل عن الخدمة لضمان جودة كليهما، وتوفير الامتيازات للمواطن حتى يختار ما يلائم ظروفه وظروف أسرته، وهذه أمنيات نأمل أن نراها تتحقق قبل فوات الأوان، فالأمور تتفاقم وأسعار الدواء تتضاعف، وبدون الدواء لا يجدى العلاج، ومن هنا فالحزب يجب أن يلتزم بسياسة تدعم الصناعة الوطنية للدواء بما يمكن من توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع وللمواطن. وإذا كان الحزب ينطلق فى كل هذا من مبدأ مشاركة المجتمع فى التنمية، فإن سياساته لا تكتمل بمعزل عن توجه واضح فى مجال مشاركة المرأة والشباب، وعدم التمييز بين أفراد المجتمع فى ضوء معتقداتهم السياسية. ولنكن واضحين وأمناء فى عرض الأمر، حيث إن السياسة المتبعة

الآن وتفضيل من ينتمون إلى الحزب الوطنى الديمقراطى فى تولى المهام الرئيسة فى المجتمع لن تأتى بخير لا على أفراد الحزب الوطنى ولا على غيرهم من مواطنى مصر، لأن الانتماء سوف يضعف بين الجميع.

وفى قضايا الشباب يحتاج المجتمع العربى إلى رؤى جديدة قادرة على جذب المزيد من الشباب للعمل العام، وغرس قيم التطوع والمبادأة والوطنية فى وجدانهم، إنها أهداف يجب أن تكون فى صدارة أولويات الحزب الوطنى من منطلق القناعة بأن نجاح المجتمع فى مختلف المجالات مرهون بمدى القدرة على مخاطبة الشباب بفكر متجدد ومنهج يؤكد قيم التحاور معه واحترام أفكاره ومشاعره.

كما أن مسيرة الإصلاح والتطوير هى طريق لا يمكن أن تسير فيه الحكومات العربية وحدها، بل إن مواجهة تحديات التنمية يجب أن تقوم على شراكة وطيدة بين الحكومة والمجتمع المدنى، هذه الشراكة لا تتحقق إلا على أساس متين تتمثل دعائمه فى توفير العدالة الناجزة للمواطن، وتحديث بنية العلاقة بين المواطن والدولة، وتحديث نظام الإدارة المحلية لتعميق الاتجاه نحو اللامركزية وتطوير الإطار التشريعى والإدارى المنظم لعمل مؤسسات المجتمع المدنى، حتى تتمكن من تفعيل دورها وتطوير أدائها.

إنها شراكة توفر إطار الحكم الذى يلتزم فيه كل من الدولة والمواطن بمسئولياقما فى عملية التنمية، ويضطلع فيه المجتمع بدور أساسى فى تنفيذ السياسات العامة والمساهمة فى بلورة رؤى الإصلاح وبلوغ أهدافنا الطموحة للارتقاء بمستوى أداء خدماتنا بما ينقل مجتمعنا إلى آفاق جديدة تضعه على طريق النهضة الشاملة.

ومن ثم، وإذا كان من مقدرات المجتمع المصرى أن يتولى الحزب الوطنى الديمقراطى دفة الحكم فيه وتسييس خياراته فى التنمية، فإن الحزب الوطنى يجب أن يحسم هذه الخيارات، ليس فقط على مستوى الشعارات أو الخطاب السياسى فقط، وإنما أيضاً فى سياساته العامة ، والأهم من هذا كله فى ضرورة اقتناع قواده بضرورة اقتحام التحديات الصعبة متسلحاً بإرادة سياسية قوية، ورؤية شاملة تحقيقاً لالتزامه نحو

مصلحة المواطن ونهضة المجتمع، وفتح أبواب الحوار الحر حول مجمل قضايا الإصلاح السياسى والاقتصادى، والاجتماعى، من أجل تعميق مسيرة الديمقراطية التى طال انتظارها، والتى هى حجر الزاوية لكل ما يبذل من أجل الإصلاح والتطوير، فهذا هو الطريق لتحقيق النهضة الشاملة.

وإذا كانت دراسة سابقة(٧) قد قدمت تصوراً مقترحاً لدور الأحزاب السياسية فى التربية السياسية، فيمكن الاستفادة من هذا التصور فى الوقت الحالى لتنمية عوامل الالتزام بين أعضاء هذه الأحزاب السياسية والمنتمين إليها عن طريق أن توسع الأحزاب السياسية نشاطها فى تنمية عوامل الالتزام لدى الأفراد من خلال وسائطها المختلفة مثل المؤتمرات والندوات، على أن تمتد هذه الندوات والمؤتمرات وتتغلغل بين صفوف الجماهير فى القرى والمدن المختلفة، وألا تكون قاصرة على المدن الكبرى وعواصم الأقاليم، وذلك فى نقل تجارب الالتزام من خلال الخبرات الدولية المعاصرة مثل مدى التزام اليابانين وغيرهم تجاه العمل والرقى فى مجتمعاقم إلى الشباب فى كل مكان فى الوطن العربى بصورة مباشرة، وبذلك يمكن للأحزاب السياسية أن تحقق نوعاً من الإسهام فى تنمية عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربى، هذا مع ضرورة أن تصبح السلطات السياسية الحاكمة فى الوطن العربى قدوة فى مدى الالتزام والتمسك بعوامله.

وهكذا فالتربية السياسية– من خلال البرامج الحزبية السياسية– تعنى تنمية قدرات الفرد السياسية، بما يساعده على تنمية عوامل الالتزام وعلى المشاركة الإيجابية فى المجتمع، وبناء هويته الملتزمة المستقلة على نحو يسمح له بالتعبير عن ذاته، وهى لا تقتصر فقط على ما يتعلق بالالتزام بالقضايا السياسية، وإنما تهتم بإعداد الفرد للمواطنة الصالحة فى الحياة، والمتمثل لدوره كمواطن ملتزم، له من الحقوق وعليه من الواجبات، يعمل فى المجتمع العربى ويدافع عنه وعن ثقافته وقيمه المجتمعية الراقية.

ولعمرى أننا فى حاجة ماسة لأن تتحدث أحزابنا السياسية مع كافة أفراد المجتمع العربى وبصراحة ووضوح عن مشكلاتنا– وما أكثرها– وعن ضرورة التزام المواطنين فى مواجهتها، أو على الأقل فى التخفيف من آثارها. ولعل الكثير من أفراد المجتمع العربى لا يعلم أن الدول الغنية والمتقدمة ما كانت ستصل لهذا الرقى والتقدم فى غياب الالتزام الذى يميز سلوكيات المواطنين فى هذه المجتمعات، فالكل يعمل فى إتقان والتزام، ومبادئ العمل التعاونى وأخلاقياته تنتشر بينهم، حتى فى مواجهة آثار الطقس السيئ، فعندما تأتى موجات الصقيع وتتساقط الثلوج، يلتزم جميع سكان هذه المناطق بالنزول مبكراً (صغاراً وكباراً) للمساعدة فى إزاحة هذه الثلوج إلى عمق الشارع وبعيداً عن الرصيف وفى دقائق معدودات تأتى مصفحات مجهزة لتحول هذه الثلوج– من خلال المرور عليها– إلى مياه تبتلعها البالوعات المنتشرة فى هذه الشوارع... يقف المرء مبهوراً من هذا الالتزام الذى تحول إلى سلوك يومى بين الصغار والناشئة والكبار على حد سواء.

وهكذا اتخذت المجتمعات الإنسانية من تنمية القيم والأخلاق لدى أفرادها مدخلاً للإصلاح الاجتماعى، فالأخلاق هى علم السلوك فى الحياة، وإذا كانت الأخلاق هى علم السلوك فى الحياة، فهى إذن ليست مجموعة أوامر تلقى من سلطة أعلى فتنفذها السلطة الأدنى، ولكنها على هذا الأساس التزام بقواعد محددة، ينبغى أن يتعلمه الناس من أجل صالحهم وصالح مجتمعهم.

وليس أدل على أهمية الأخلاق من قول النبى الكريم ﷺ : "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق"، وقوله ﷺ : "ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقربكم منى منازل يوم القيامة، أحاسنكم أخلاقاً، الموطئون أكنافاً الذين يألفون ويؤلفون"، وقوله ﷺ : "الدين المعاملة".

والأخلاق هى صورة النفس المستترة التى تظهر فى الإنسان عند القيام بأفعاله التى لا تكلف فيها، ولا تكون الأفعال خلقاً للإنسان إلا إذا كانت صادرة بطبيعتها لا

عن تكلف ولا عن إجهاد نفسي ولا عن تفكير.

وخلق الفرد يتكون من عنصرين أولهما: موقفه من البيئة المحيطة به، وثانيهما: موقفه من نفسه، ويمكن تعريف الخلق بأنه سلوك الفرد سلوكاً معيناً بالنسبة للقيم التى يضفيها على البيئة المحيطة به، وما تحتويه من كائنات، وبالنسبة كذلك لما يعطيه لنفسه من قيمة، وما يصدر عليها من أحكام.

والإنسان الأخلاقى رجل عدول ملتزم، يعطى لكل ذى حق حقه، ويأخذ ما له، ويعطى ما عليه، نزيه أمين، حريص على تنفيذ تعهداته والتزاماته.

ويتفق الفلاسفة والعلماء والمربون على أهمية الأخلاق ويكادون يجمعون على أنها هى الهدف الأسمى للتربية والتعليم، ولهم آراء كثيرة ووجهات نظر مختلفة فى توضيح معنى الخلق، وفى بيان أهمية الأخلاق ووسائل تكوينها.

فقد عنى أفلاطون بما فوق عالم الحس، وتجاوزت تعاليمه فى الأخلاق قدرة الإنسان، طارقة أبواب الروحانيات والمثل العليا.

وتظهر فلسفته فى الأخلاق منعكسة على التربية فى نظريته العامة عن طبيعة الخير، وفى رأى أفلاطون أن المجتمع الخير هو المجتمع العادل الملتزم، ولهذا فقد وجه أفلاطون نظامه التعليمى ليحقق بقدر المستطاع هذا العدل والالتزام.

وقد اتخذ أرسطو من الحقائق والواقع ركيزة يبنى عليها الأخلاق العلمية، وفى رأى أرسطو أن الفضيلة ليست موروثة فى الإنسان، وإنما يورث الإنسان القوى والاستعدادات، كما أن فضيلة الالتزام تكتسب بمعاونة الطبيعة، وهى تعلم بالمران والتدريب، وهكذا فللتربية أثر كبير فى هذا السبيل، والممارسة أساس فى تكوين الملكات، كما أن شعور الإنسان بلذة فعل الفضيلة هو الدليل على حسن استعداده للخير، وأن فعلها بألم دليل قلة الاستعداد لهذا الخير، ويرى أن بعض الانفعالات

كالحسد والغيرة وبعض الأفعال كالسرقة والقتل آثام مذمومة بلا استثناء، وتأتى نتيجة عدم التزام المرء بفعل الخير.

وهكذا فإن التربية عن طريق تكوين العادات الصالحة يجب أن تسبق تربية العقل، وعن طريق العادات تنقش قيم الالتزام النبيلة فى عقول الصغار منذ بواكير طفولتهم.

كما أن الإنسان لا يحقق الخير إلا إذا حقق حريته فى عمل كل ما يخطر على باله فى حدود الالتزام وقواعده فى المجتمع، فالإنسان يمارس حريته مع شعور بالمسئولية، وهذا ينمى الإرادة والالتزام لدى الفرد.

وتعتبر المدرسة لوناً من ألوان التدريب على تربية الالتزام، وهكذا فإن أفضل تدريب قيمى وأعمقه هو ذلك الذى يحصل عليه المرء من الصلة بغيره صلة ملائمة فى وحدة من العمل والفكر مثل المدرسة. فالمدرسة من نتاج مجتمع، وهى الحياة الاجتماعية، ولعل الهدف الأساسى منها هو تدريب تلاميذها على تربية الالتزام، ويتم هذا بما تقدمه المدرسة من أنشطة مختلفة، فالمدرسة هى المؤسسة التى يتعلم فيها التلاميذ كيف يقومون بتنمية مهاراتهم ومعارفهم فى جو من الالتزام بتطبيق ما تعلموه فى صيرورات حياتهم، ومن ثم يجب أن تكون حياة الجماعة هى السبيل إلى إثارة الطفل ورقابته فى عمله، فلا يوجد المدرس فى المدرسة لفرض آراء معينة على الطفل أو لتكوين بعض العادات عنده، ولكنه موجود كعضو فى الجماعة كى يعظم المؤثرات التى سوف تؤثر فى الطفل ولكى يعاونه على الاستجابة الصحيحة لهذه المؤثرات، والالتزام بالطاعة هنا أساسها الاقتناع المبنى على الخبرة وليس المبنى على التلقين.

ولقد سادت فكرة إطلاق الحرية للصغار كى يتحملوا نتائج سلوكهم، وهكذا تتكون لديهم معايير الالتزام بالقيم الخلقية التى يختاروها عن طريق خبرتهم، ويستلزم تحقيق هذا الأمر منح قسط معين من الحرية للأطفال فى تكوين قيمهم السلوكية حتى لا تفرض عليهم قيم معينة فتكون غريبة عن واقعهم أو ما يحيط بهم من ظروف.

ويجمع الفلاسفة والمربون- منذ أقدم العصور وحتى الآن- على أهمية القيــم فى حياة الفرد والمجتمع، وعلى أنها هدف سامى للتربية والتعليم، فليس ثمة درس يتعلمــه الإنسان ولا عادة يكتسبها أهم من الحكم الصائب على الأمور والابتــهاج بــالقيم الكريمة والالتزام بالفعال النبيلة.

وقد استأثرت الناحية القيمية بقسط كبير من عناية الأمة الإسلامية ومفكريـها، فكان التفقه فى الدين، والتحلى بالقيم الفاضلة أسمى غايات التربية الإسلامية، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن الحكومة الإسلامية كانت دينية قبل كل شئ، على الأقــل فى العصور الأولى، وإلى أن المعلمين كان معظمهم من رجال الديــــن، وإلى أن الديــن الإسلامى لم يقتصر على شئون العبادة، بل تغلغل فى صميم الحياة الاجتماعية.

والقيم إذا استحوذت على الفرد، وأصبحت سمة فيه، والتزم بقواعدها، سادت مظاهر الالتزام فى البيئة التى ينتمون إليها، وما سعادة الأمم بكثرة أموالها ولا بقــوة استحكاماقا ولا بجمال مبانيها، وإنما سعادقا بأبنائها الذين تثقفت عقولهم، وبمواطنيها الذين حسن تربيتهم، واستنارت بصائرهم واستقامت أخلاقهم، ففى هؤلاء ســعادتها الحقة، وهؤلاء هم قوتها الرئيسية وعظمتها الجوهرية.

وهكذا فإن التربية الخلقية هى أساس عظمة الأمم وارتقائها، فما ارتفعت أمة فى تاريخ العالم القديم أو الحديث إلا كان سبب ذلك سمو أخلاق أفرادها، والتزامــــهم الكامل فى أعمالهم، وإنكارهم لذاتهم وإخلاصهم فى العمل لوطنهم، وانتشـــار روح الإقدام بينهم، وبعدهم عن التفاخر، وترفعهم عن الدسائس ونفورهم من الانقسامات والمخاصمات.

وما انحطت أمة، وأفل نجم مجدها، وزال سلطانها إلا لزوال تلك القيم الفاضلــة من نفوس أبنائها، وانغماسهم فى حمأة الشر والفساد، وبعدهم عن مظاهر الالــتزام فى كافة مناشط حياتهم.

وإذا كنا نريد اليوم خروجاً من المتناقضات التى نعيش فيها، فإنه لابد من أساس متين من الالتزام، فالأسس الأخلاقية المتينة لا تستقر ما لم ترتوى بماء الإيمان بـــالله- الإيمان الذى يجب أن يغذى الوجود كله، هذا ما يجب أن تتبناه أحزابنا السياســية فى كافة أنشطتها المجتمعية، فلا مفر من تربية الالتزام بين المواطنين على أساس أخلاقـــى متين مبنى على الإيمان بالله سبحانه وتعالى.

فالأمة الحكيمة اليقظة التى تريد الحياة الطيبة لا يصح لها، ولا يليق بها أن تقتصر على العلوم، وأن تهمل تهذيب النفوس، وإصلاح حالها، وإذا كانت تعمل على تربيـــة الأجسام فجدير بها أن تعمل على تربية الأرواح، وتزيدها بجميل الخـــلال، وجليـــل الفعال، فالإنسان لا يكون قد تربى إلا إذا تهذبت نفسه وكملت أخلاقه، وشـــرفت عواطفه، وتغلبت إرادته على شهواته،وأدى كل عضو من أعضائه، وكل حاسة مـــن حواسه، وكل قوة من قواه العقلية الوظيفة الخاصة بها خير أداء، فالتربية الصادقة هى ما ضمنت سعادة الفرد وسعادة الجماعة.

ومن ثم فإن ما نحتاج إليه فى التربية أكثر من أى شئ آخر الآن هو إيمان أصيـــل لا مجرد إيمان أسمى بوجود المبادئ الأخلاقية القادرة على أن تكون ذات تطبيق فعال.

وإننا فى حاجة إلى صياغة هذه المبادئ القيمية بلغة اجتماعية ونفسية، ورؤية أن قوانين القيم ليست استبدادية، وأنها ليست مجرد قوانين متسامية، وأن لفظ قيمـــى لا يدل على منطقة خاصة أو على جانب معين من الحياة، كما أننا فى حاجة إلى ترجمـــة الفعل القيمى إلى لغة الظروف الواقعية، وإلى الدوافع والعادات التى تؤلف منها أعمال الفرد.

وهدف التربية القيمية تربية الخلق والإرادة معاً، والمقصود بذلك هو أن يتعـــود الفرد الصالح على العادات الصالحة، وأن يكتسب بالتدريج شخصية قوية تلتزم بـــأن تعمل عن إرادة ووعى ما تراه حسناً، وتتجنب ما تراه سيئاً، ولا تكفى دروس الوعظ

والإرشاد للوصول إلى هذه التربية القيمية، وإنما يجب أن تفكر الأحزاب السياسية فى كيفية تربية الفرد تربية قيمية واجتماعية عن طريق ممارسته للفضائل التى نود غرسها وازدهارها فى نفوس النشء، وذلك عن طريق الالتزام بتهيئة البيئة التربوية الصالحة، وجعل الجماعة المدرسية الصغيرة صورة من المجتمع الخارجى يمارس فيها الفرد آداب السلوك وتغرس فى نفسه أصول الفضائل القيمية والاجتماعية فى كنف هذه الجماعة.

ومن ثم وجب على كافة الأحزاب السياسية ضرورة بذل الجهود لوضع نسق من القيم والمثاليات للحياة فى الوطن العربى، وذلك يحتاج إلى شراكة من كافة أهل الخبرة والفئات الشعبية على اختلافها، ولا تتحقق فعالية ذلك فى صدق إلا إذا تم التغلب على معيقات تنمية الالتزام فى المجتمع العربى.

وقد بدأت بعض الأحزاب السياسية الحاكمة فى الوطن العربى بوضع تصوراتها لتنمية مبادئ الديمقراطية والحرية لدى أفراد مجتمعاتها، وعلى سبيل المثال فقد اعتبر المؤتمر الثامن للحزب الوطنى الديمقراطى الذى عقد فى شهر سبتمبر ٢٠٠٢م علامة فارقة فى تاريخ الحزب فى مصر، فقد أقر هذا المؤتمر للحزب المبادئ الأساسية التى تمثل الفكر الجديد والنظام الأساسى الذى يوفر آليات العمل الحزبى القادر على أن يحقق ديمقراطية القرار ويفتح باب المشاركة ويعلى نظاماً مؤسسياً يزيد من صلابة وقدرة حزب الأغلبية ويحدث فكره ولا يفرض سيطرة أو سلطة بل يؤمن انه يسعى إلى فتح أوسع حوار وطنى يسمع للرأى والرأى الآخر دون تردد أو خشية، وهذه رؤى نظرية نأمل أن ترى النور قريباً، من خلال خطط عمل تحقق البناء الحزبى وتحرك الحزب مع الجماهير، وتحدد مسارات العمل الحزبى والسياسى والشعبى على مستوى المحافظات والمراكز والأقسام وحتى مستوى الوحدة الحزبية بالحى أو القرية، على أن توفر هذه الخطط الثقة المتبادلة بين كافة الأطراف.

ويجب أن تتفق سياسات الحزب الوطنى مع الحكومة فى مجال الرعاية الصحية وسياسة توفير وتصنيع الدواء كما يجب أن يساند الحزب البرنامج الوطنى للسكان

باعتبارها القضية الأخطر وهى حجر الزاوية والصخرة التى تتحطم على أضلاع مثلثها كل قضايا التنمية والتقدم، فالانفجار السكانى يسبب العجز الاقتصادى وارتفاع الأسعار والتكالب على الخدمات والبطالة.

إنها قضية خطيرة ويجب أن يلتزم الحزب الوطنى بالتعاون مع كل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من أجل التوعية بين المرأة والرجل بميزة الأسرة الصغيرة.

وعلى الحزب الوطنى أن يحدد موقفه الواضح من القضايا التى تموج بها منطقتنا وفى ظل تحديات عالمية فرضت نفسها هى الأخرى على مصر والحزب الوطنى الديمقراطى يلتزم بالمبادئ والثوابت التى تمثل بوصلة العمل الوطنى وعلاقاته بالعالم الخارجى وتؤكد هذه المبادئ أن مصر دولة محورية، ولها مواقفها النابعة من استقلال القرار، ومصر دولة سلام لا تزايد ولا تناور بل تضع السلام مبدأً استراتيجياً.

إلى جانب أن مصلحة مصر فوق كل اعتبار، وقرارها مستقل، ومصر لن تخضع يوماً أو تتنازل عن حق أو مبدأ. ورغم ذلك فإن هناك مقولة تتردد كثيراً، وهى أين الحزب الوطنى فى الشارع السياسى؟ وأين رؤيته للصراعات الدائرة الآن فى منطقتنا؟، الحقيقة أنه لا توجد رؤية واضحة المعالم يتبناها الحزب الوطنى الديمقراطى المصرى ويلتزم بها تجاه هذه الصراعات.

كما أن حقوق المواطنة والديمقراطية هى من أهم السياسات وتمثل قفزة وخطوة صريحة وشفافة لتحقيق المشاركة الفاعلة لبناء قاعدة ثابتة لمحاور الإصلاح السياسى وإقامة مجتمع يقوم على تقدير قضية الحق والواجب وبناء علاقة جديدة ومعاصرة بين المجتمع والدولة من خلال شراكة لا تتم إلا من خلال إيجاد مفهوم المواطنة وتحديث قيمة العلاقة بين المواطن والدولة، وتوفير العدالة الناجزة للمواطن. ويكتمل ذلك بتحديث البنية الثقافية الدافعة إلى التقدم والنهضة، والسعى لتهيئة المناخ لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى، فأين الحزب الوطنى ورؤيته والتزاماته نحو هذه القضايا؟،

والأهم من هذا كله نتساءل: هل بدأ الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم خطوة واحدة من الألف خطوة المطلوب السير فيها لتفعيل الشراكة المجتمعية فى هذا المجال؟.

وقد شهد عام ٢٠٠٣م بدايات مبشرة فى أمانة المرأة بالحزب الوطنى الديمقراطى من خلال تعميق الإيمان بأن المجتمع لا ينهض إلا إذا توحدت قواه ومجتمع الساق الواحدة مجتمع أعرج لا يقوى على الوقوف أو الصمود فى مواجهة التحديات.. هذا هو الالتزام الذى سعت أمانة المرأة الى تثبيته وتعميقه ضمن سياسات الحزب الوطنى الديمقراطى فى فكره الجديد فى الشارع المصرى.

كما أن ميدان الحركة الأساسية والحقيقية للحزب الوطنى الديمقراطى هو الشارع السياسى والعمل الحزبى بين الجماهير ولصالح الجماهير والقدرة على الاتصال، ويبدأ العمل بالتزام الحزب بالقيم والمبادئ والسياسات حتى يمكن أن يدافع عنها لصالح مستقبل واستقرار وطننا، ففاقد الشئ لا يعطيه.

وكان للتكامل بين الحزب وحكومته وهيئاته البرلمانية لمجلسى الشعب والشورى دور كبير يمثل خطوة مهمة على طريق مسيرة التقدم الديمقراطى بإصدار قانون المجلس الأعلى لحقوق الإنسان، إلى جانب قانون إلغاء محاكم أمن الدولة العليا وعقوبة الأشغال الشاقة ومثلت تلك القوانين خطوة مهمة على طريق الإصلاح السياسى والاقتصادى، لكن يتبقى الكثير والكثير من أجل أن يتحول المجتمع إلى الديمقراطية والحياة الديمقراطية الكاملة، فهناك دعوة إلى العمق فى الفهم والمناقشة والالتزام بالحفاظ على البنيان التشريعى لمجتمع ديمقراطى منشود.

ولا شك أن تكامل أجنحة الحزب وحكومة الحزب وهيئته البرلمانية يمثل الآلية الفاعلة المأمول منها التحول بالنظام الأساسى من أجل تحقيق الديمقراطية بصياغة سياسات تحقيق أهداف هذا التحول، والذى يمثل الحلم الوطنى الذى لا يختلف عليه مصرى أو مصرية لأن الكل يؤمن بالمصالح العليا لهذا الوطن، تقدمه، وريادته، ومكانته، وتقدم اقتصاده، وأمنه، واستقراره، ولن يتحقق ذلك فى غياب الديمقراطية

المنشودة وما تتطلبه من إصلاح سياسي واقتصادى وبنية أساسية عملاقة تحمل مصر إلى أفاق النمو وتزيل الكثير من معاناة المصريين وخوفهم وانسحابهم عن المشاركة المجتمعية.

فالمطلوب الآن أن نشارك سوياً فى صياغة السياسات التى نقرها ونتفق عليها ونساند الحكومة فى خطوات التنفيذ أو إبداء الرأى فى مشروعات القوانين دون تجاوز، احتراماً للدستور والقانون، وإعلاءً لمصلحة الوطن العليا، وتجاوزاً لمصلحة فئة معينة مهما كانت مكانة هذه الفئة، ومهما كان الحزب السياسى الذى تنتمى إليه هذه الفئة.

كما أن قضية الحق والواجب هى مفتاح صياغة علاقة تكسر حلقة المسلمات، وتمثل قيماً جديدة وبنية ثقافية تنظم تلك العلاقة فى ظل نظام ديمقراطى واقتصادى قطع شوطاً على طريق الحرية وتحرير التجارة واحتكام إلى آليات السوق.

وقد سقطت مفاهيم الحزب الواحد والاقتصاد الموجه ونعيش اليوم مع مبادئ التعددية الحزبية ودور مؤسسات المجتمع المدنى ودور القطاع الخاص فى الاستثمار من أجل إتاحة فرص العمل ومواجهة تحديات اقتصاد عالم التكتلات. والأمر جد وحقيقة خطير، كما أن للدولة دوراً جديداً وآليات جديدة كفيلة بضبط إيقاع المجتمع وحمايته دون تفريط فى حقها فى الحفاظ على أمنه وعلى وحمايته ودون تفريط أيضاً فى حقها فى الحفاظ على حقوق المواطن وعلى حماية الفئات غير القادرة ومحدودة الدخل حتى تستطيع أن تؤمن مراحل الانتقال والتغيير ولا تحدث الهزات العنيفة التى تؤثر فى استقرار المجتمع.

وقد كان اهتمام الحزب الوطنى الديمقراطى حول التوصل إلى سياسات تحقق للمواطنين المشاركة السياسية وتفتح لهم أبواب المشاركة الاقتصادية والعمل الحر إلى جانب المشاركة الاجتماعية والعمل التطوعى وكل تلك القضايا تعكس أهمية وضع سياسة وطنية للشباب إلى جانب إنشاء مجلس أعلى أعضاؤه شباب وتشكيله شباب

ولجانه شباب، وهنا يكون التزام الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر بتمكين الشباب من المشاركة فى صنع القرار، فتمكين الشباب هدفه تواصل الأجيال، ومبدأ تكامل القيادة.، أما الفصل بين الأجيال واحتكار السلطة من الكبار فتأثيراته سلبية على كافة المناحى وفى كل القطاعات المجتمعية فى مصر.

والملاحظ الآن أن الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر يسعى إلى تغيير المناخ السياسى الذى يتسم بالاستقرار والهدوء والسكينة إلى حد توقف النبض برغم بروز بعض المشكلات هنا وهناك وأصوات تعلو بين الحين والآخر تطالب بالحركة والحاجة إلى التطوير والتحديث وتداول السلطة، ولقد تعودنا على مدى أجيال أن الحكومة هى التى تقوم بكل شئ ولا مجال لمشاركة الشعب إلا فى إجراءات الاستفتاءات على قضايا أساسية، إلا أن الفترة المستقبلية تحتاج إلى مشاركة كل القوى السياسية بمختلف ألوانها وأحجامها فى التصدى للقضايا والمشكلات، وهذا لا يتم بديمقراطية صندوق الانتخابات على مستوى مجلسى الشعب والشورى والمحليات فقط، ولا يتم بمجرد توسيع قاعدة الحريات، فهذه أمور مطلوبة لكنها لو تمت بدون إعداد حقيقى للمناخ السياسى لصارت وبالاً على الجميع، ولا نقصد بتغيير المناخ السياسى هنا مجرد وضع منهاج تربوى للتدريب على ممارسة السياسة والتعبير عن الرأى فى المدارس والجامعات، فهذه خطة طويلة المدى، ولكن يمكن تغيير المناخ بخطة قصيرة المدى وذلك عندما تتحرك الدولة مع الحكومة بمصداقية وشفافية وتلتزم باتخاذ بعض القرارات التى يتضح منها جدية التمثيل الحقيقى للمجتمع فى مجلس الشعب، وهناك حاجة أيضاً لفتح نوافذ الأعلام أمام كل الأحزاب للتعبير عن ذاتها وبرامجها. وعندما يتغير هذا المناخ السياسى فيتجه رجل الشارع العادى إلى صندوق الانتخابات وهو يعلم جيداً أن صوته له قيمة ويمكن أن يؤثر فى دائرة صنع القرار، وإن لم يحدث هذا فى القريب العاجل فمن المتوقع أن يأذن كثيرون فى الانصراف.

وهنا ننادى بالالتزام بفكر المواطنة الذى يعنى أن يتساوى جميع المواطنين فى الحقوق والواجبات، ولا شك فى أن هذا الفكر قد تعمق كثيراً فى السنوات القليلة الماضية تجاه الأقليات الدينية والمرأة لدرجة زادت عن الحد المطلوب- وإذا زاد شئ عن حده انقلب إلى عكس المأمول منه-، لكن ما نحتاجه حقيقة هو أن يتعمق هذا الفكر ويمتد ليشمل فئات أخرى مثل أولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر وأطفال الشوارع والمرضى النفسيين الذين نراهم يهيمون على وجوههم والمعاقين الذين يحرمون من أبسط حقوقهم مثل السير فى الشارع فى أمان أو القدرة على استخدام المواصلات بيسر، وأيضاً كبار السن والشباب الذى يعانى من البطالة، فلابد أن يكون هناك حد أدنى للمعيشة لجميع المواطنين يحفظ كرامتهم، فيسعدون بأنهم يعيشون فى وطن عربى شامخ، وإن كان هذا الالتزام يكلف الكثير فيمكن أن يتم على مراحل ولا شك أن هذا الالتزام تجاه إحياء فكر المواطنة سوف تتحمس له هيئات عالمية اجتماعية ودينية وتعضد مثل هذه الأمور، وتسعى الشراكة المجتمعية لإحيائه وتقويته وإنمائه.

وهناك قضايا أخرى نحتاج إلى مواجهتها بصراحة وحسم لأن عدم المواجهة كلفنا الكثير، ومن أهم هذه القضايا قضية تنظيم الأسرة، فزيادة السكان فى الوطن العربى، وفى بعض بلاده الفقيرة هو سبب إعاقة التنمية فى كل المجالات، لكن هذه القضية لم تواجه بحسم ولذلك تحتاج إلى خطوات واضحة والتزامات محددة ليس فقط للتوعية لكن أيضاً بالثواب والعقاب، وذلك لأن الأسر المنفلتة فى الإنجاب تدمر الأسر الملتزمة بإنجاب عدد معين وتشاركها أو تقاسمها كل شئ، هذا نوع من الظلم الاجتماعى، هذا فضلاً عن قضايا أخرى مثل إصلاح التعليم والإعلام ... الخ. دون خوف من أولئك الذين يخرجون علينا فى كل قضية تحتاج إلى إصلاح بالقول إن هذه توصيات تأتى إلينا من الخارج لأننا لو استمعنا إليهم لجلسنا عشرات السنين القادمة مكتوفى الأيدى والعالم يجرى من حولنا، وحينئذ لا نلوم إلا أنفسنا.

٢- النقابات المهنية والعمالية وتنمية عوامل الالتزام بين الأفراد:

كلما كان أعضاء النقابات المهنية والعمالية ملتزمين بمعايير فى الحياة المهنية ويتعاملون وفق هذه المعايير فى كل شئون أعمالهم، كلما دل ذلك على أن المجتمع الذى يضم هذه النقابات المهنية والعمالية متحضر يحسن الحياة ويحترم الأفراد، وكلما قلت درجات الالتزام بهذه المعايير،كلما سادت الفوضى ووقع الظلم، وحرم الناس كثيراً من حقوقهم الأساسية وحرياتهم، بل وكرامتهم الإنسانية.

وكلما كانت المعايير التى يلتزم بها أعضاء النقابات المهنية والعمالية منهجاً محكماً شاملاً قادراً على أن يرسم للناس طريقة حياة تسيطر عليها الرحمة ويعمها العدل،وتعتمد العمل أساساً لممارسة الحياة،وترفض السلبية والتواكل، كلما كان ذلك دافعاً للناس إلى التعاون على البر والتقوى، وموجهاً لهم نحو الصبر على التحدى ومواجهته، وهم منطلقون فى ممارسة حياتهم وما دام المنهج فى تنمية عوامل الالتزام بين الأفراد قادراً على ذلك، فالناس هم أسعد الناس والمجتمع هو أرقى المجتمعات الإنسانية.

والفرد فى النقابة المهنية فرد فاعل إيجابى، لا يتهرب من حمل تبعة، لأن تحمله لهذه التبعة دين وأمانة يحقق بها صالح دينه ودنياه، ولأنه حين يقصر فى أداء واجبات عمله يعصى ربه، ويكفر بنعم الله التى أنعم عليه.

إن النقابى إيجابى فى مجتمعه- أو هكذا يجب أن يكون- وهو بهذه الإيجابية ينفع نفسه وغيره، ويؤمن حاضره ومستقبله، ويرضى ربه سبحانه بطاعته فيما أمر به وفيما نهى عنه. ومن هنا يكون الاستقرار فى سوق العمل، فكل إنسان يؤدى عمله برضا وسعادة، وإحساس بالمسئولية وتحمل التبعة فى العمل والإسهام فى صنع الحضارة الإنسانية.

ولعل ما يميز النقابات المهنية والعمالية فى المجتمعات الصناعية قوة تأثيرها فى فرض قيم الالتزام على أعضائها وتمكنها من إثابتهم أو عقابهم إذا لزم الأمر(٨).

ويرى (براون) *(Brown)*[9] أن النقابات المهنية والعمالية تعمل علـــى حمايـــة مصالح أعضائها، إلى جانب تسهيل مهمة الحكومات فى عملية جمع الضرائب والأموال اللازمة لتمويل الخدمات الاجتماعية. وفى هذا الأمر التزام تجاه الأعضاء وتجاه المجتمع أيضاً، فمن خلال احترام دستور الشرف الأخلاقى للمهنة والالتزام ببنـــوده أثنـــاء ممارسة العمل المعنى تتحقق قيم الالتزام فى المجتمع، كما أن الالتزام بالدقة والأمانـــة فى الممارسة المهنية، والموضوعية فى الأحكام وعدم التحيز فى التعامل مع الآخرين يقـــوى جوانب الالتزام لدى أفراد المجتمع.

وتسهم النقابات المهنية والعمالية بواجباتها نحو تنمية جوانب الالتزام لدى أفراد المجتمع من خلال توعية أعضاء هذه النقابات المهنية والعمالية وحثهم على بذل الجهد فى سبيل خدمة المواطنين مع العمل على تحقيق جوانب المساواة بينهم وعدم التميـــيز بينهم بسبب بعض الفوارق الطبقية سواء أكانت أدبية أو مهنيـــــة أو اجتماعيـــة أو اقتصادية أو غيرها. كما تنمى النقابات المهنية والعمالية جوانب الالتزام لدى أعضائها حين تعودهم على مبادئ السرية وعدم التصرف فى الأسرار أو المعلومات التى بحوزتهم للغير، إلى جانب توعية أعضاء هذه النقابات المهنية والعمالية بواجباتهم نحو أنفســـهم، ونحو زملائهم، والحقوق والواجبات المهنية فى تعاملهم مع الغير، والبعد عن وســـائل التشهير والإساءة إلى سمعة الزملاء فى المهنة، والالتزام برأى الأغلبية مع احـــترام رأى الأقلية وعدم الإساءة إليهم، وعدم إخفاء المعلومات المهنية التى تهم معرفتـــها بـــاقى الزملاء فى المهنة.

وعلى النقابات المهنية والعمالية إثراء حياة أعضائها ببعض القيم المرتبطة بتنميـــة جوانب الالتزام لديهم مثل الدقة والأمانة والموضوعية والمرونة وتحمـــل المســـئولية والقيام بأعبائها واحترام حقوق الآخرين، والرحمة فى التعامل مع الغير، مـــع توجيـــه أعضاء هذه النقابات ومساعدتهم على التخلص من بعض الصفات غير الحميدة لديهم مثل الأنانية واللامبالاة والاتكالية والفهلوة والحوتنة وغيرها من العادات والصفـــات

التى تعوق تنمية الالتزام لدى الأفراد.

ولتحقيق تنمية حقيقية لجوانب الالتزام لدى أعضاء النقابات المهنية والعمالية يجب أن يكون أعضاء مجلس هذه النقابات بمثابة القدوة والمثل الأعلى الذى يحتذى به فى القول والعمل تجاه الالتزام الأخلاقى والمهنى، فإخلاص القادة فى العمل والحرص على صيانة المال العام إحدى المدخلات الجيدة فى مجال تنمية الالتزام لدى أعضاء النقابات المهنية والعمالية.

ويجب تفعيل مواد القانون الذى أجاز للنقابات محاسبة أعضائها الذين يأتون بأعمال تسئ إلى المهنة ومقوماتها الأخلاقية أو تمس نظامها وذلك بغرض تحفيز أعضاء هذه المهن على الالتزام بأخلاقيات مهنهم بحيث تصبح مبادئ عامة تسود المجتمع.

وترى كثير من الدول المتقدمة أهمية خاصة للمنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية والعمالية فى مجال تنمية جوانب الالتزام لأفراد المجتمع من خلال نشاطاتها وخدماتها المختلفة، فالنقابات المهنية والعمالية اليابانية مثلاً تؤدى أدواراً هامة فى تنمية جوانب الالتزام بين أعضائها، فالنقابات المهنية والعمالية هناك تشارك الأجهزة السياسية والتشريعية فى وضع السياسات والخطط والقوانين المختلفة، وتعقد النقابات المهنية والعمالية مؤتمراتها وندواتها لتوضيح أنشطة هذه النقابات فى إعداد مشروعات القوانين المختلفة، ومدى التزام الأعضاء بها لتحقيق المصالح العليا للمجتمع[١٠].

وفى ألمانيا تؤدى النقابات المهنية والعمالية أدواراً متميزة فى توجيه الرأى العام لأعضائها تجاه الالتزام بأخلاقيات مهنهم، إلى جانب الالتزام بالسياسات العليا لمجتمعهم، وقد قامت هذه النقابات المهنية والعمالية بأدوار فعالة فى المطالبة بتوحيد شطرى ألمانيا عام ١٩٩٠ وألزمت أعضاءها ببذل المساعى المالية المطلوبة لتحقيق هذا الغرض[١١].

وفى إنجلترا تمارس النقابات المهنية والعمالية دوراً هاماً فى تنمية جوانب الالتزام لدى أعضائها، وتعريفهم بأهم المتغيرات السياسية فى المجتمع البريطانى، وترتبط هذه

النقابات المهنية والعمالية وتلتزم بسياسات الأحزاب السياسية المؤيدة لها، وتدعم برامجها الحزبية بصفة مستمرة، حتى إن النقابات العمالية البريطانية قامت بتأسيس (حزب العمل البريطاني) الذى قام بتشكيل الحكومة فى إنجلترا عدة مرات، وتؤثر سياسات النقابات المهنية والعمالية فى إنجلترا على مدى التزام أعضائها فى أدائهم لمهامهم المنوطين بها، وفى المشاركة فى نشاطات هذه النقابات المهنية والعمالية، وتلزم هؤلاء الأعضاء على المشاركة فى الدعايات الانتخابية والمشاركة النشطة فى مختلف الشئون والموضوعات النقابية فى المجتمع[١٢].

وفى الوطن العربى نعود ونقر يقيناً بحاجتنا الماسة الآن وأكثر من أى وقت مضى- إلى نقابات مهنية وعمالية قوية تكون قدوة من منطلق موقعها الإنتاجى، وما تملكه من قواعد جماهيرية فعلية، وقدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية والتغير الرهيب فى الخريطة الاجتماعية والسياسية والفكرية والأيديولوجية للمجتمع العربى، فالمطلوب من النقابات المهنية والعمالية أن تقوى من أنفسها وأن تكون قادرة على استيعاب المتغيرات السياسية فى إطار مستنير ووأد الإرهاب، فلا أحد ينكر الاتجاهات السائدة فى هذه النقابات المهنية، ومدى تمايز الرؤى بينها تجاه الأحداث والتطورات فى منطقتنا العربية، ومن ثم فإن النقابات المهنية والعمالية بحاجة ماسة وأكثر من أى وقت مضى إلى إعادة النظر فيما تملك من أدوات ولغة الخطاب وأسلوب الطرح لبعض القضايا الجوهرية التى تمس عصب الأمة وعقلها وضميرها وما زالت تبحث عن حلول، بعد أن فرضت نفسها على الواقع المعاصر.

إن تجديد دورة الوعى التى تحدد رؤية النقابات المهنية والعمالية لطبيعة هذه القضايا المعلقة بات ضرورة لا تحتمل الانتظار فى ظل الثورة الكونية ووسائل الاتصالات والتطور العلمى المذهل فى مجال العلوم والفنون والصراع الحضارى المستمر بين مهارة اختيار وتوظيف الوسائل والإمكانات وحلم تحقيق الغايات.

ومن ثم لابد أن تكون لنا سيرورتنا فى مسيرة الديمقراطية التى تضع فقه الزمان والمكان والخصوصية فى الحسبان، وأن تسجل التحولات والتغيرات فى خريطة العمل النقابى المصرى ونضعها تحت المجهر حتى لا تصبح يوماً ما خارج السيطرة. ويأتى على رأس تلك التحولات محاولات عديدة لتقليص دور النقابات الحيوى عالمياً وإقليمياً والالتفات حول مكانة هذه النقابات المهنية والعمالية ومحاولات تهميش دورها وإخراجها من معادلة صنع القرار فى المجتمع المصرى، وثورة المعلومات وقدرة الاختراق فى المجال العام الإنترنتى ووصول نفوذه إلى قطاعات كبيرة فى مصر خاصة الشباب ورجال الأعمال والاقتصاد، إلى جانب خطورة الفضائيات بعد أن وصلت إلى كل بيت وتأثيرها على صناعة الفكر النقابى مما يحتم على النقابات المهنية وقفه جادة وإعادة النظر فيما تقدمه من إعلام نقابى مرئى ومسموع ومقروء.

ويجب أن تدرك النقابات المهنية والعمالية إن حركة التاريخ الواعية فى حاجة إلى حوار دائم ومتصل بين قوة الدفع وحكمة التجربة، بين الأصالة والمعاصرة، بين جيل الأبناء وجيل الأباء حتى تتكامل حلقات البناء المهنى والاجتماعى بين الأجيال، وتنطلق حركة العمل النقابى نحو ما هو أفضل.

وما أحوجنا فى هذه الآونة من حياتنا والتى يتكالب فيها علينا أعداء الأمة والوطن وأعداء الدين الإسلامى الحنيف إلى تربية الالتزام بين كافة الفئات المهنية والعمالية فى المجتمع المصرى، فالمخاطر تحيط من كل حدب وصوب للنيل منا ومن عروبتنا وديننا، بل لإضعافنا والقضاء علينا وعلى مقدساتنا وديننا وقيمنا التى نعتز بها ونتمسك بأسبابها.

فما أحوجنا فى مواجهة التيارات الفكرية الغازية والمعادية لنا والتحالفات المشبوهة والمريبة حولنا، ما أحوجنا فى مواجهة ذلك كله إلى أن يتحلى أعضاء النقابات المهنية والعمالية والمنتسبين لهذه النقابات والمؤسسات المهنية المرتبطة بها

بعوامل الالتزام وآدابه، حتى يستطيعوا أن يكونوا قوة للأمة وللدين، ترد عن أمتنا سهام الأعداء والحاقدين، وترد عن ديننا الحنيف كيد الكائدين والمتآمرين.

ومن أهم عوامل الالتزام وآدابه التى ينبغى أن يتحلى بها هذا القطاع البشرى فى بلادنا الالتزام مع الذات، فهناك العديد من السمات الأخلاقية فى هذا الجانب الهام من جوانب الالتزام مع الذات مثل أن يتحلى المرء بالصبر، فالصبر سمة أخلاقية ضرورية لمن يطلب الحياة الكريمة ويريد الارتشاف من مناهلها، والارتواء من معينها، فهو لذلك ينبغى أن يكون صبوراً يتحمل ما يلاقيه من صعاب وما يصادفه من عقبات، فطريق الحياة الكريمة ليست بالطريق السهلة الممهدة، ولكنها طريق وعرة تكتنفها صعوبات وتحوطها وتصادفها عقبات، وعندما يصبر المرء على ذلك كله، وعلى كل ما فى الحياة من أشواك يستطيع أن يصل إلى ضالته المنشودة وبغيته المطلوبة.

كما أن السعى المتواصل فى طلب الرزق الحلال سمة مطلوبة ولازمة للمرء، فطلب الرزق تتطلب من الفرد أن يكون سعيه حثيثاً متواصلاً من أجل العمل، لا يكل ولا يمل، يسعى دائماً فى طلب الجديد والمفيد فى شتى فروع العلم والمعرفة التى تعينه على تقلبات الأعمال والمهن فى سوق العمل.

ولذلك فهو يداوم على البحث والقراءة والاطلاع وتجديد المعلومات يواصل ليله بنهاره فى شغل شاغل وجهد دؤوب، وعمل مستمر متواصل، لا يلوى على شئ غير الوصول إلى ما يبغيه لنفسه وما يرتضيه لوطنه وأمته، وما ينشده لدينه وإسلامه، وهو فى سبيل ذلك يتحمل ألوان المشقة وصنوف المعاناة، فذلك هو قدر المواطن الملتزم، حيث ينبغى أن يكون مستعداً لاحتمال كل ألوان المشقة والمعاناة، ولديه القدرة على تخطى وتجاوز كل المعوقات والعقبات.

والمواطن الملتزم يتحلى بقيم التواضع فى الحياة، فهو لن يصل إلى ما يريده وينشده، ولن يبلغ ما يرجوه وما يتطلع إليه بغير هذا الخلق الحميد، فالتكبر عادة

قبيحة وصفة مذمومة، تورد صاحبها موارد الهلاك والضياع وتجعله منبوذاً فى مجتمعه، بل ومن خاصة أهله، والتواضع سمة حميدة ونبيلة يحض عليها إسلامنا الحنيف ويحث المسلمين على التحلى بها، والأخذ بأسبابها.

ومن سمات المواطن الملتزم أيضاً أن يؤدب نفسه،ويعمل على تصفيه روحه، وتثقيف عقله، وتهذيب وجدانه، فكلها صفات لا يستطيع المرء أن يصل إلى ما يطلبه من التحلى بمظاهر الالتزام، ولا أن ينال ما يتمناه ويرجوه دون أن يتمسك بها ويحافظ عليها.

وينبغى أن يكون الشخص قادراً على تقييم نفسه وعمله: من هو؟ وأين يقف؟ متى أخطأ وأين أصاب؟ ما الذى أنجزه فى عمله؟ وما قيمة هذا الإنجاز؟ وذلك لأن تقييم الإنسان لنفسه وعمله ضرورى لكى يحدد موقفه وموقعه، ثم يكون ذلك منطلقاً نحو إصلاح العيوب، وسد نواحى النقص والقصور، والانطلاق بعد ذلك بخطى ثابتة وواثقة نحو تحقيق الغايات والأهداف.

والإنسان المهنى الملتزم يرى أن طلب العلم فريضة عليه، فهذا ديننا الإسلامى الحنيف يقرر أن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة، لأن فى ذلك قوة للمسلمين ورفعة ومنعة للإسلام، ولهذا فإنه ينبغى على المهنى أن يصر على طلبه، وأن يسعى دائماً للاستزادة منه مهما كلفه ذلك من مشاق وتحمل فى سبيله من معاناة.

ولذلك فإن المهنى ينبغى أن يطلب العلم من المهد إلى اللحد، فطلب العلم والرغبة فى جمعه وتحصيله، لا تقف عند سن معينة، ولا مرحلة بعينها محددة، فالإنسان يظل طالباً للعلم ينهل من مورده ومعينه منذ ولادته ومجيئه إلى الحياة وحتى وفاته ولقائه وجه ربه، وبهذا أوصى رسولنا الكريم ﷺ وديننا الإسلامى القويم، ومن هنا فإن الإنسان يرغب فى التحصيل والاستزادة من العلم طوال حياته، أينما كان وفى أى مكان، وعلى امتداد أرض الله الواسعة، وفى كل أرجاء الدنيا القريبة منها والبعيدة.

وينبغى على طالب العمل- وهو فى سعيه لطلبه والحصول عليه- أن يعمل على

الجمع المتوازن بين علوم الدين وعلوم الدنيا، وذلك مطلوب ومرغوب، حيث إن إحداهما لا تغنى عن الأخرى، فحياة الإسلام، وقوة المسلمين لا تستقيم بدونهما، ولا تستطيع الاستغناء عن أى منهما، والنجاح فى العمل قد يعنى النجاح فى الحياة الدنيا، أما الفلاح فى الآخرة فشيء آخر.

وطالب العمل المهنى يتميز بالموضوعية والبحث عن الحقيقة فلا ينحاز ولا يتعصب، وتكون الموضوعية هى منهجه وطريقه، والبحث عن عمل جاد ضالته، وهو لذلك يكره الكذب، والحسد، والحقد، والغيبة والنميمة والواسطة، فكلها أمراض اجتماعية سيئة وخطيرة، وكلها أعداء للبناء والتقدم، ومعاول للهدم والتخلف. ومن هنا فإن طالب العمل المعنى يتميز بالصدق، والعفة، والحياء، وغنى النفس.

ويحس طالب العمل المهنى بالحاجة الدائمة إلى العلم، ومهاراته ومعارفه التطبيقية، ولذلك فهو يشعر دائماً بأن ما تعلمه قليل ولا يكفى حاجته وحياته لكى يكون عضواً نافعاً فى مجتمعه الإسلامى، يعمل على تقدمه ونهضته وعلو شأنه ورفعته، ولهذا فهو يبحث دائماً عن العلم والاستزادة منه فى فروعه المختلفة، كما يبحث عن المعارف وبراهينها المختلفة ونواحيها ومجالاتها المتعددة.

ومن جوانب الالتزام الهامة التى ينبغى أن يتحلى بها طالب العمل المهنى هى تلك التى تتعلق وترتبط بتعامله مع غيره من الناس،

ومن أهم عوامل الالتزام فى هذا الجانب والتى يحض عليها الإسلام الحنيف، ويدعو الناس إليها، وإلى العمل والتمسك بها، خلق عظيم مهذب، ألا وهو احترام الآخرين، فتلك صفة نبيلة ينبغى أن يتحلى بها طالب العمل، وذلك لأنه باحترامه لغيره، فإنما هو فى الواقع يحترم نفسه، وحيث يسود التقدير والاحترام المتبادل بين الأفراد، مما يؤدى بدوره إلى انتشار روح المحبة والتعاون والسلام بينهم.

كما ينبغى أن يتحلى طالب العلم المهنى بالصدق قولاً وعملاً مع الآخرين حتى يستطيع أن يكسب ثقة غيره، ويضمن تعاون وإخلاص الآخرين معه، فالصدق فى

القول والإخلاص فى العمل يبث بذور الطمأنينة والثقة، والرضا فى نفوس الآخرين.

ومن جوانب الالتزام الأخرى والتى ينبغى على النقابات المهنية والعمالية الاهتمام بها هى المنافسة الشريفة مع الزملاء والأقران، فينبغى أن ينافس العامل زملاءه وأقرانه منافسة شريفة طابعها الأمانة والشرف، وليس الخيانة والمكر والدس والخديعة، فالمنافسة الشريفة تجعل ميدانها ومجالها محبباً ومرغوباً للجميع، كما أنها تغرس فى نفوس الأفراد الحب والوفاء والعلاقات الطيبة، وتقضى على نوازع الحقد والحسد والبغضاء والضغينة والتى تسببها المنافسة غير الشريفة، والتى تؤدى إلى الصراع والاقتتال بين الأفراد، كما أن المنافسة الشريفة تؤدى إلى نتائج طيبة وإيجابية.

ومن جوانب الالتزام الأخرى المرغوبة والتى ينبغى أن يتحلى بها الفرد الرغبة والميل إلى تبادل الإفادة والتعاون مع الآخرين، حيث ينبغى على الفرد ألا يضن بعلمه، ولا يبخل به على غيره، بل يسعى إلى أن يفيد بعلمه الآخرين، كما أنه يستفيد من علم الآخرين وخبراتهم، وفى تبادل الإفادة العلمية خير ومصلحة كبيرة لأعضاء النقابات المهنية والعمالية، فعن طريق تلك الإفادة المتبادلة بين الأفراد ترتقى المهن والحرف وتتقدم وتتطور.

والفرد فى سعيه لإفادة الآخرين والإفادة منهم، فإنه ينبغى عليه أن يحترم رأى الآخرين، فلا يسفه من آرائهم، ولا يقلل من شأن رؤيتهم ونظرتهم للأمور، وإنما يحترم هذه الآراء ويقدرها، وليس أدل على وجوب احترام آراء الآخرين مقولة شهيرة: "إننى مستعد أن ادفع حياتى ثمناً لحرية رأيك". وحرية الرأى مكفولة فى الإسلام حيث يدعو أتباعه إلى التحلى بقيمها والتمسك بأسبابها، ولهذا فإن الفرد ينبغى أن يدافع عن حرية الرأى والكلمة عند الآخرين، وبذلك يرتفع شأن أعضاء النقابات المهنية والعمالية فى المجتمع، فحرية الرأى والكلمة توجد إنساناً قادراً على العطاء وتقضى على مقومات النفاق والرياء.

ولأن المهنى الملتزم يحترم الآخرين ويقدرهم ويحترم آراءهم ويتحلى بخصال الصدق والأمانة والإخلاص فى العمل معهم، وينافسهم منافسة شريفة، ويفيدهم ويفيد منهم، فهو لذلك يقيم علاقات إنسانية طيبة مع الآخرين، أساسها المحبةكالإخاء والإخلاص والوفاء.

وينبغى أن يكون الفرد قدوة حسنة لزملائه وأصدقائه وأقرانه، فالقدوة الحسنة الطيبة أساس ضرورى لصلاح الأفراد وبناء المجتمعات، ولنا فى رسول الله ﷺ الأسوة والقدوة الحسنة والطيبة والتى ينبغى أن يقتدى بها كل إنسان، وكل فرد مسلم، وفى ذلك صلاح للدين والدنيا، وأغلب الظن أننا قد وصلنا إلى ما نحن فيه الآن من انحلال وضياع بسبب غياب القدوة الحسنة، فلا جدال أننا نفتقد هذه القدوة بيننا الآن، ومن ثم اختفى الالتزام فى جوانب حياتنا.

والفرد ينبغى أن يكون لديه الميل إلى مصاحبة أهل الخبرة ومجالستهم، حتى يستطيع الإفادة منهم ومن علمهم ومهاراتهم وحكمتهم، كما أنه يستطيع الاقتداء بهم والسير على دروبهم، وفى علاقة العامل بأهل الخبرة فى مجال عمله فإنه يحسن الاستماع إليهم والأخذ عنهم، كما أنه يحسن الاستماع إلى الآخرين، وحسن الاستماع هذا من أهم الخصال الحميدة والتى ينبغى أن يتحلى بها العامل حتى تتحقق الفائدة المرجوة له ولمجتمعه العربى.

والإنسان يحب الخير لغيره كما يحبه لنفسه، فهو محب للخير لا ينكره على غيره، ولا يحسده عليه، بل يتمناه له، ويسعى فى جلبه إليه، وإطلاعه عليه، ومعاونته فيه.

ولا يصح أن يغتاب عضو النقابة المهنية أو العمالية غيره من الناس، فالغيبة والنميمة خلق سيئ لا يرتضيه الإسلام ويسفه صاحبه، وهو مدعاة للحقد والكراهية بين المسلمين، ومن عوامل الهدم والفساد بينهم.

وينبغى على الفرد أن يعاضد الآخرين فى أزماتهم، ويمد يد المساعدة إليهم، وبهذا ينصلح حال الأمة العربية.

هذا ومجتمع الأمة العربية قوى بأفراده، عزيز بأهله، ولهذا ينبغى على كل فـــرد مسلم أن يعمل جاهداً قدر طاقته، وبكل جهده من أجل تقدم هذا المجتمـــع العـــربى ورفعة شأنه، وعلو قدره، وسمو مترلته.

وخدمة المجتمع والتفانى فيها، والعمل من أجلها، من أهم واجبـــات النقابـــات المهنية والعمالية فى هذا المجتمع العربى، ومن ثم وجب أن يكون المهنى عاملاً بعلمـــــه لخدمة مجتمعه، فالعلم سخر لخدمة المجتمع، ولتحقيق رفاهيته وتقدمه ونهضته، ومن هنا يجب على المهنى أن يضع ذلك نصب عينيه، وأن يعمل على أن يكون علمه بكامله فى خدمة وطنه ومجتمعه، فلا فائدة ترجى من العلم إذا ظل حبيس الصـــــدور، ســـجين المكاتب والأدراج، ولم يسخر فى خدمة المجتمع ولأجل تقدمه وعزته، ومن هنا يجـــب على المهنى أن يحافظ على علمه، وأن يسخره فى خدمة مجتمعه ووطنه وأمته.

والإنسان لديه القدرة على التعلم المفيد والنافع فى خدمة مجتمعه الإسلامى، فهو يبحث عن العلم النافع، ويسعى للتعلم المفيد، يطلب من فنون العلم والمعرفة ما يتفـق وحاجات مجتمعه، ويختار من ألوان العلوم وأنواعها ما يناسب مجتمعه، وما يســاهم فى خدمة هذا المجتمع، ويعمل على تقدمه ورفاهيته.

كما أن الإنسان وهو فى سعيه لخدمة مجتمعه، ومن أجل تحقيق تقدم هذا المجتمع ونهضته فإنه يتطلع إلى المثل العليا والنبيلة وإلى الأهداف السامية الكبيرة التى تســـمو بالمجتمع، فالمثل العليا والأهداف السامية النبيلة هى خير وسيلة لبناء المجتمعات وتحقيق عزتها وكرامتها، فبالمثل العليا تعلو الأوطان، وبالأهداف السامية يرتفع البنيان.

ولذلك فإن العامل يخلص فى أداء الواجب لخدمة مجتمعه وأمته، فـالإخلاص فى أداء الواجب سمة هامة وصفة ضرورية يتحلى بها الإنسان الملتزم، حيث الإخـلاص فى العمل وأداء الواجب أمر ضرورى يحقق إتقان الأعمال وإجادتها، والتفانى فى أدائـــها وتحقيقها على الوجه المطلوب والمرغوب.

ومن صفات الالتزام والتى ينبغى أن يتحلى بها المهنى هى الأمانة وعدم اللجوء إلى الغش والخداع والتضليل، وكلها أمور ضرورية لكى يكون العمل نقياً صافياً، ولكى يؤتى ثمرته، ويحقق أهدافه فى خدمة المجتمع.

والعمل من أجل المصلحة العامة ومصلحة الجماعة، من الصفات الهامة التى ينبغى أن يتحلى بها أعضاء النقابات المهنية والعمالية والمنتسبين إليها فى المجتمع. هذا والعمل من أجل الصالح العام من أهم مقومات رقى المجتمع ونهضته، ومن الأسس الضرورية واللازمة لتحقيق أهدافها، وفى هذا المجال فإن الفرد ينكر ذاته، ويقدم المصلحة العامة على مصلحته الفردية والشخصية.

ولعل من أسوأ الأمراض الاجتماعية أن يفضل الفرد مصلحته الفردية والشخصية على المصلحة العامة ومصلحة الجماعة، ففى ذلك عواقب وخيمة على المجتمع بأسره، ونتيجة لذلك يترتب عليه تأخر المجتمع وانحلاله وانفراط عقده، وشيوع الفوضى فيه، وما أكثر ما نعانى من هذه الظاهرة السيئة فى مجتمعنا فى عصرنا الراهن، وأيامنا الحالية حيث تسود الأنانية المفرطة، وتتغلب المصلحة الشخصية والفردية على المصلحة العامة، والإسلام لا يرضى لأبنائه وأهله أن يكونوا على هذه الشاكلة.

لا يضيرنا أن تتحقق المصلحة الفردية أو الشخصية من خلال المصلحة العامة ومصلحة الجماعة وفى إطارها، فذلك هو الهدف المطلوب والمرتجى، ولكن الذى يضيرنا ويعمل على تأخرنا وإضعافنا هو أن تتقدم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، بل إننا نرى أن المصلحة العامة يضرب بها عرض الحائط، والغلبة والظفر للمصلحة الشخصية.

وينبغى أن يربط أعضاء النقابات المهنية والعمالية بين العلم بما يخدم أهداف المجتمع وتحقيق نهضته وتقدمه، والربط بين العلم والعمل هو ربط بين النظرية والتطبيق، وبين الخيال والواقع، وتحقيق الخيال والأحلام فى عالم الواقع ولخير المجتمع،

وفى ذلك تحقيق لمصلحة المجتمع وخدمة لأهدافه التى يعمل من أجلها ويسعى لتحقيقها.

ولهذا ينبغى أن يتميز عضو النقابة المهنية أو العمالية بالإخلاص فى العمل المفيد للمجتمع والتفانى فيه، فالإخلاص فى العمل سبيل إلى إنجاز الأعمال وإتقانها وإجادتها، وهو ما يحقق تقدم المجتمع العربى وعزته.

وعندما يخلص العامل فى عمله راجياً به إفادة أهله ووطنه، فإنه يتحرى الصدق والأمانة فى كافة الأعمال التى يقوم بها ويؤديها وذلك هو السبيل الوحيد نحو التقدم والرفعة، فينبغى أن يكون الفرد حريصاً كل الحرص على كل ما يجعل وجه المجتمع جميلاً مشرقاً، فيحرص على نظام المجتمع ونظافته ونقاء بيئته، وخلوها من كل ما يشوبها ويسئ إليها.

كما أن المهنى ينبغى أن يحرص على استثمار كل وقته وجهده فى الأعمال المفيدة والتى تخدم مجتمعه، فلا إهدار للوقت ولا ضياع للجهد النافع فى خدمة المجتمع.

وينبغى أن يرتبط الإنسان مع أفراد مجتمعه بروابط وثيقة من التقدير والاحترام والتعاون، والتعاون بصفة عامة، والتعاون فى أمور التعلم بصفة خاصة بين أفراد المجتمع لا غنى عنه لخدمة المجتمع وتقدمه وتحقيق أهدافه، وعلى ذلك فينبغى أن يسود جو التعلم كل الوقار والسكينة، وأن يعمل الفرد على إفشاء السلام وإظهار المودة والتقدير والاحترام بين أبناء أمته ووطنه، وتلك كلها أمور هامة وضرورية لتحقيق السلام الاجتماعى، والتقدم والرفعة فى المجتمع المصرى والعربى.

ومن ثم وجب على النقابات المهنية والعمالية أن تُضمن أنشطتها الاجتماعية والثقافية أنشطة تعليمية ترتبط بحفظ القرآن الكريم، والتعرف على مفهوم الأحاديث النبوية الشريفة والعمل بما فيها، والسعى نحو ضرورة الأخذ بالأخلاقيات الإسلامية الأصيلة والنابعة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، فذلك يعتبر من أولى اهتمامات النقابات المهنية والعمالية فى تثقيف أعضائها وإكسابهم مبادئ التربية

المستمرة، كما أن إدخال مقررات ثقافية مرتبطة بالتربيـــة الإســـلامية فى الأنشـــطة التثقيفية لهذه النقابات المهنية والعمالية تسهم بقدر غير يسير فى تنمية الالتزام لـــدى الأفراد، والتوسع فى عقد الندوات العلمية والدينية ودعوة علماء الدين للقاء أعضـاء النقابات المهنية والعمالية قد يساهم فى تنمية الالتزام لدى هؤلاء الأعضاء.

كما ينبغى أن تتبنى كافة المؤسسات الإنتاجية فى الوطن العربى خطة عمل محددة تهدف إلى غرس عوامل الالتزام لدى العاملين بهذه المؤسسات الإنتاجيـــة، وفى هـــذا الصدد يمكن تبنى خطة طويلة المدى بحيث يتعرف أعضاء هذه المؤسسات الإنتاجيـــة على رؤى الدين فى كافة جوانب الالتزام عبر أنشطة تثقيفية ممتدة ومتكاملة.

وإذا كانت وسائل الإعلام النقابية منتشرة فى كل المؤسسات الإنتاجية المختلفة فى المجتمع وهى متعددة بحيث تشمل كتباً وصحفاً ومجلات ونشرات وغيرها، مما يجعل لها دوراً خطيراً فهى تؤثر تأثيراً كبيراً وفعالاً فى المدى القريب أو البعيد علـــى هـــذه النقابات المهنية والعمالية، لذلك يجب الاهتمام بوسائل الإعلام النقابية اهتماماً خاصاً، ويجب تقديم هذه البرامج واختيار أنسبها وتوجيهها توجيهاً يحقق أهـــداف التربيـــة، وبحيث تؤدى دوراً هاماً فى تأكيد عوامل الالتزام لدى العاملين بهذه النقابات المهنيـــة والعمالية، وعلى سبيل المثال إذا كان هناك كثير من الدوريات الشهرية التى تصدرها النقابات المهنية والعمالية والخاصة بالأنشطة الاجتماعية المختلفة، فمـــن بـــاب أولى إصدار مجلة شهرية خاصة بتنمية عوامل الالتزام وتشجيع أعضاء النقابـــات المهنيـــة والعمالية على التمسك بمعاييره.

وإذا كان من أهم أهداف التربية الخلقية تربية الإنسان الملتزم عن طريق تربيـــة الضمير، فإن تربية الضمير تتم بالعبادات، ومن ثم وجب علـــى النقابـــات المهنيـــة والعمالية الاهتمام بهذا الأمر من منطلق الإيمان بالله، والإيمان بالينبوع الذى تســـتقى منه القيم الفاضلة هى أساس العلم الصحيح، والعلم الصحيح هو أســـاس العمـــل الصالح، ونتيجة لذلك فإن مفهوم الإسلام للعلم هو ليس العلم للعلم وليس العلـــم

للدنيا وحدها، كما أنه ليس للآخرة وحدها انفصالاً عن الدنيا والسعى فيها، ومن ثم فإن التربية العلمية فى المجتمع العربى تتطلب ما يعنيه الاشتغال بالعلم والأخذ بأساليبه من قيم خلقية، لا تتعارض مع الدين ورسالات السماء، ويجب أن تكون هذه التربية بمثابة الترجمة الحقيقية والفعلية للأسس التى حددها القرآن الكريم.

كما أن القدوة أسلوب تربوى هام ينبغى أن تأخذ به النقابات المهنية والعمالية كأسلوب لتنمية عوامل الالتزام بين أعضائها، وطريقة القدوة تتضمن سلوك الرسل والأنبياء لكى يتسنى تربية الإنسان بالطريقة التى تربوا عليها، والقدوة للجميع هى شخصية الرسولﷺ والتى تتمثل فيها كل مبادئ الإسلام وقيمه وتعاليمه، ومن ثم يقيم الإسلام منهجه التربوى على أساس أنه هو الذى يسير دفة المجتمع ودفة الحياة، وكانت حياة المعلم الأولﷺ تطبيقاً عملياً لهذا المنهج، فلقد كان صورة لما يدعو إليه، وقدوة للمسلمين فى حياتهم، وفى التعليم عن طريق القدوة غرس للقيم واكتساب لعوامل الالتزام بين الأفراد العرب.

ويجب على النقابات المهنية والعمالية أن تشجع أعضائها على تكوين الأسرة الصغيرة والتى ينشأ الطفل فيها ويترعرع ويستقى مبادئ الالتزام من والديه من خلال القدوة والتقليد، أسرة مسلمة أقيمت على تقوى الله ورغبة فى إقامة حدود الله ويتعلم الطفل القدوة الحسنة، فالعادات والتقاليد التى تسود فى الأسرة المسلمة تجعل أبنائها أكثر استعداداً لاكتساب عوامل الالتزام فى حياتهم.

وهكذا فإن النقابات المهنية والعمالية فى الوطن العربى من ضمن المؤسسات التربوية المسئولة عن تنمية عوامل الالتزام وتأصيلها لدى الأفراد العرب، وهذا يحتم على هذه النقابات أن تدعم عوامل الالتزام فيما بين أعضائها، وعليها أن تعمل على تقديم كافة المعارف الدينية والتى تبرز ماهية الالتزام وحدوده ومعاييره بين أفراد المجتمع العربى، كما عليها أن تتدارس مع أعضائها معايير الالتزام بالعمل النقابى، والعمل على تحديث هذه المعايير من وقت لآخر بين أعضاء هذه النقابات المهنية

والعمالية. على أنه ينبغى الإشارة إلى أن رفض كل ما هو قائم تمرد ينكره العمل النقابى، ثم إن قبول كل ما هو قائم جمود تنكره حركة التطور النقابى، لذلك فإن أسلوب العمل الإيجابى البناء والأخذ بكل تقنيات العصر من علم وتقدم وأساليب تكنولوجية ومناهج بحثية ومجتمع معرفى معلوماتى وإيجاد روح الابتكار والتميز والتحدى فى إطار من قيمنا وعقائدنا وتقاليدنا هو الالتزام الأمثل، وإذا كان التقدم ليس اندفاعاً بلا حكمة فإنه يقيناً ليس حكمه بلا قوة دفع.

ومن ثم فمسئوليات العمل النقابى والتزاماته هو التغيير المستمر نحو الأفضل بالإرادة وحسن الإدارة وتحويل واقعنا على خريطة الوجود إلى واقع فعال وليس واقع رد فعل وإلى صانع للأحداث وليس صنيعتها، باختصار تتحول النقابات المهنية إلى منظومة متكاملة بين ممارسات وأنماط الفكر والعمل تثرى حاضرنا ومستقبلنا تحولاً لغد أفضل.

فلا يصح لمرحلة من مراحل التاريخ النقابى مهما حققت من إنجازات أن تُسقط من حسابها ما كان من إنجازات مرحلة سابقة لأن لكل مرحلة مقتضياتها بحيث لا يجوز نزولاً على منطق التطور أن نحكم على مرحلة بمعايير مرحلة تالية أو نقيس إنجازات مرحلة بإنجازات مرحلة تليها أكبر حجماً.

وفى ضوء تطورات النقابات المهنية والعمالية على مستوى العالم فإن المطلوب هو التقدم بتوصيف أكثر تفصيلاً لمشكلاتنا وبتحديد أكثر تفصيلاً لمسئوليتنا وبمعالجة أكثر تحديداً لتاريخنا، وبمعنى أصح فالنقابيون مطالبون بتحديد القضية رقم واحد فى عموم وأولويات هذه الأمة بعد أن لاحت فى الأفق مساحة من الخطر، وأخرى من المجهول.نريد أن نُسقط مساحة المخاطرة فى العمل النقابى والتى يخشى البعض عبورها للجانب الأخر، لذلك نرى أنه من الإلزام على النقابات المهنية والعمالية أن تفتح القنوات على المنظمات الأهلية وكل شرائح المجتمع الفكرية وعليها عبء عنصر المبادرة وزمام الأخذ بها.

ولابد من فك الاشتباك نهائياً بين ميراث العمل النقابي الماضى وغلق ملف الخلاف فيه بعد مرور نصف قرن على ثورة يوليو، ونغلق الطريق أمام الاغتراب عن الحاضر فى التشبث بالماضى، ونقنن للحرية النقابية ونحدد بوضوح الفرق بين حرية التفكير النقابي والاعتقاد وضوابط التعبير عنه. فلا ينبغى أن نتجاوز الحد فينقلب إلى الضد لا النقد. ينبغى أن يكون الهدف أن الخلاف لا يعنى تمرداً، ولا إرهاباً، لابد من وأد الخلاف بين ما هو نقابى وما هو مجتمعى، وما هو دينى، وتاريخنا لا يعرف هذا الخلاف الذى حدث فى عهد النهضة بأوربا، لأن رجل الدين فى الإسلام أو المسيحية يبصر المسلمين والمسيحيين بشئون الدين وليس عليهم بمسيطر. كذلك ينبغى فك الاشتباك حول مبدأ الحرية الاقتصادية ومدى تدخل الدولة فى شئون النقابات المهنية والعمالية ولنضع فى اعتبارنا جميعاً أن فصل الاقتصاد عن السياسية يسقط الاقتصاد والسياسية معاً، وأن سقوط الحرية الاجتماعية يسقط الحرية السياسية وبهذا الفصل لا نصل إلى المجتمعات العربية المعاصرة، والوطن العربى المتحرر، ومن ثم وجب أن نحدد الأفكار ونحسم المواقف دفاعاً عن عقل وفكر وتراث وإرادة الأمة العربية وقوميتها ووحدتها الوطنية وأمنها وأمانها وسلامها الاجتماعى والسياسى والاقتصادى والمهنى، فالأمة العربية الآن فى خطر، فهل من مستمع؟ وهل من قارئ؟ وهل من مستجيب؟

وحتى تكون الرؤية للتطور فى شئون النقابات المهنية والعمالية شاملة علينا أن نربط حلقات الزمان والمكان والإنسان والمهن وسلسلة الأعمال متخذين من تمهيد الأرض وتجهيزها الذى أخذ شوطاً كبيراً فى أواخر الثمانينات والتسعينيات وعلى أساس التمهيد والتجهيز والخطط والإمكانيات المتاحة نشيد البناء، دوراً بعده الأخر حتى يكتمل البناء ، ولن يكتمل، ولن ينتهى، فلا حدود للتعديل والتطوير والإبداع حتى نتحول إلى مجتمع عربى نقابى، عمالى يمتلك القسط المعلوماتى المعرفى الاقتصادى الشامل، ولكى نصل إلى ذلك المجتمع المنشود لابد أن تستند هوية النقابات المهنية فى المرحلة المقبلة إلى الأعمدة الأربعة التالية: المعلومات وهى الحقيقة المنشودة ومجال

العقل السليم والذى تفجر ثورات وثروات الأمم وتعطى الإنسان مكانـــه ومعنـــاه وأهميته فى سوق العمل والعمالة، والعلم الذى يعتبر غذاء العقول والنفوس وبـــاعث الاختراع والابتكار والنقلة من التخلف إلى الرقى وسلاح التقدم والتطور والارتقـاء المهنى فى سوق الإنتاجية، والتكنولوجيا التى هى عنوان حضارة الأمم المتقدمة وترجمـة العلم إلى واقع علمى وهى القيمة المضافة إلى العلوم لتجعلها اقتصادية وحيوية ولازمة لكافة المهن والأعمال فى سوق العمل، وأخيراً الإدارة والتى هى رأس الأمر وعمـوده والنقله من عالم الفوضى إلى عالم التحضر والارتقاء، مع توظيف وتنميـــة الطاقـــات بأسلوب علمى وعادل لتحقيق الأهداف التنموية المخطط لها بتكلفة اقتصادية مناسبة، ومن ثم فهى القاسم المشترك الأعظم لكل شئون الدنيا وعلوم الحياة. ورأس الأمـر فى الإدارة هو (المدير وفريق العمل) مثل الجسد الواحد فريق عمل من الخلايا والأعضاء تحت ولاية واحدة وشتان بين نقابة تعمل بنظام الفريق وأخرى تعمل بنظام الفرقة.

ومن خلال استعراض هذه الرؤى الصحفية والمقالات الأدبية المختلفـــة الـــتى ناقشت الفكر النقابى نلخص معالم فلسفة عمل النقابات المهنية السابق الإشارة إليـــها فى المبادئ التالية:

* التغيير والتواصل: فالأول سنة الحياة، والثانى استمرارها، وفلسفة الأول تكمـــن فى أن لكل مرحلة مقتضياتها ورجالها بحيث لا يجوز نزولاً على منطق الأصالـة أن نستبقى رجالات أو أفكاراً تجاوزهما الزمن وتعدتهما لغة العصر ولا يجوز أصـــلاً ونزولاً على منطق التطور أن تدخل مرحلة بمعايير مرحلة ســابقة أو أن نقيـــس إنجازات مرحلة نقابية بإنجازات مرحلة تاليه أكبر حجماً منها.
* والالتزام: وأساسه تفعيل الإدارة وحسن التخطيط ومعرفة قيمة الوقت والدخول فى مسابقة مع قطار الزمن واضعين فى الاعتبار أن رفض كل ما هو قـائم تمـرد ينكره المنطق العلمى ثم إن قبول كل ما هو قائم جمود تنكره حركـــة التطـــور النقابى، وإذا كان التقدم ليس اندفاعاً بلا حكمة فأنه يقيناً ليس حكمة بلا قـــوة دفع.

* والانتماء النقابي: هو أهم خصوصيات العامل بل هو هويته وسمته وصفاته ومؤداه الحب والإخلاص والعطاء والتضحية لدرجة إنكار الذات، وباعث ذلك شعور الإنسان بأنه جزء من نظام النقابة، يعطيها ويأخذ منها بقدر عادل فقيمة الإنسان مستمدة من ارتباطه بنقابته المهنية، ويرتقي الإنسان بمظلة النقابة، تحميه حماية حضارية عادلة وتضمن له الأمن والأمان على نفسه وأهله ودينه وماله وحريته وكرامته.
* الوفاء: وهو الإخلاص بعينه وسر الترابط الاجتماعي وتماسك النسيج القومي، لذا فحركة التاريخ الواعية فى حاجة إلى حوار دائم بل ومتصل بين قوة الدفع وحكمة التجربة، بين الأصالة والمعاصرة بين جيل الأبناء وجيل الآباء حتى يقوى السلام الاجتماعي بين الأجيال وتنطلق حركة التاريخ نحو ما هو أفضل.
* والحب: وهو أسمى مراتب العلاقات الإنسانية وهو أهم حوائج أمتى العرب والمسلمين عامة والشباب المصرى والعربي على وجه الخصوص، ونلفت نظرهم أن الدنيا قد تغيرت من حولهم بسرعة مذهلة علماً وزراعة واقتصاد وأخيراً عولمة وكوكبه وكونية، وشبابنا حائر مذهول بين عصور الضياع والفوضى الفكرية والبحث عن هوية: هل هى قومية أو عقائدية أم ميراثات مهنية أم ماذا؟.

أما عن العمل فى الوطن العربي، فإنه من فيض الجليل –عز وجل– أن أجرى فيضان النيل والفرات ودجلة وغيرها من الأنهار والبحيرات فيها منذ زمن طويل، فقد أجرى سبحانه وتعالى هذه الأنهار لتحمل التربة الخصبة، والماء العذب عبر آلاف الأميال ليفيض بهما على صفحة الصحراء القاحلة الجرداء مفترشاً طبقة من الخصب كل عام، جعلت بعض أراضى الدول العربية من أخصب تربات الدنيا، ومن أصلحها لجميع المزروعات، ومن أعلاها إنتاجية، فعلى سبيل المثال لقد كان استمرار جريان النيل طول العام بالماء العذب، وفيضانه صيفاً بالخصب أقوى عامل جذب للمصريين القدماء من جوف الصحراء إلى جانبى النيل لاستثمار النهر، والاستئثار بخيراته بعد

استئناسه ودرء أخطاره، إذ كان النيل خيراً وخطيراً، خير بمياهه العذبة وتربته الخصبة وخطير بفيضانه وزوابعه، التى طالما كانت دروساً قاسية لقنها للمصريين ودفعوا ثمنها المئات بل الآلاف من الأرواح، حتى استوعبوها وتعلموا منها كيفية وحتمية التعاون والنظام والاتحاد، ثم الإدارة: فالحكومة فالدولة، فالنقابات العمالية لها أدوار فى هذه الإدارة المائية وهنا يكون فضل النيل على المصريين القدماء فى تكوين أول حكومة وأقدم دولة فى التاريخ وأعرق نقابة زراعية عرفتها البشرية.

ومن هنا أيضاً أثر المصرى أن يستأثر بالنيل وبمياهه ويستغلها فى الزراعة والعمران، وكرس حياته كلية للاستئثار بالموضع واستثماره الاستثمار الأمثل، الذى يتناسب تماما وقيمته وخطورته، منصرفاً عن استثمار الموقع الذى لم يكتشف أهميته حتى غزو الاسكندر الأكبر لمصر، الذى حمل أول إشارة قوية إلى حيوية موقع مصر فى إطار العالم القديم، بيد أن موضع مصر ظل مستأثراً بالمصريين عهوداً طويلة بقوة جاذبية خيراته التى ينوء المرء بحصرها فاستطاعوا إرساء قواعد أعظم حضارات الدنيا على قاعدة صلبة من نتاج الموضع الزراعى.

ولعل أفضل دليل على صحة استئثار الموضع للمصريين واستثمارهم له الاستثمار الأمثل (فى الزراعة أساساً خاصة فى التاريخ القديم ثم الوسيط) ما جاء فى الآيات الكريمة والأحاديث والأدعية النبوية الشريفة ومقولات العلماء والحكماء التى أكدت جميعاً أن مصر كانت جنة الله فى أرضه، وتفيض بالروح من كل نوع من نخيل وأعناب وتين وزيتون (فَأَنبَتْنَا فِيهَا حَبًّا * وعِنَباً وقَضْباً * وزَيْتُوناً ونَخْلاً * وحَدَائِقَ غُلْباً) (سورة عبس، الآيات ٢٧-٣٠)، ناهيك عن بقلها وقثائها وفومها وعدسها وبصلها، ثم مياه النيل العذبة وعيون المياه الطبيعية حتى أن هذه الخيرات بما فيها من نعم أطاحت بصواب فرعون مصر فطغى فى البلاد. (كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وعُيُونٍ * وزُرُوعٍ ومَقَامٍ كَرِيمٍ * ونَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ * كَذَلِكَ وأَوْرَثْنَاهَا قَوْماً آخَرِينَ) (سورة الدخان، الآيات ٢٥-٢٨) (اهْبِطُوا مِصْراً فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ) (سورة البقرة،

آية ٦١) وقول فرعون لقومه لما طغى "(يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلا تُبْصِرُونَ) (سورة الزخرف، الآية ٥١).

ويشهد التاريخ قديمة وحديثة بأن البلاد العربية، ومن بينها مصر كانت غنية بزراعاتها على عهد الفراعنة، حتى أصبحت مزرعة غلال على عهد الإمبراطورية الرومانية، ثم أعظم مزرعة قطن وحبوب على عهد الإمبراطورية الإنجليزية.

كما وهب الله – عز وجل– الوطن العربى موقعاً جغرافياً فريداً متميزاً، قل أن نجد له مثيلاً على خريطة العالم، إذ جعله قلب العالم ومركز الدنيا، وأرض الزاوية بين الدول والقارات وبين البحار والمحيطات وملتقى القارات العملاقة: أوربا،وآسيا وأفريقيا، وملتقى، البحرين المتوسط والأحمر، ومصب (النيل) فى أعظم البحار (المتوسط)، أما عن البعد البشرى فى موقع الوطن العربى، أى الموقع بالنسبة إلى توزيعات السكان والعمران والإنتاج فى العالم، فلا يقل قيمة بل يضاعف من خطورة الموقع الطبيعى للبلاد العربية، ويجعله أعظم قيمة ووزناً عالمياً، لأنه يتوسط القلب المعمور والفعال من العالم القديم، وينفرد فيه بموقع العاصمة المركزية من الدولة.

أما البعد الاقتصادى فى موقع بلاد الوطن العربى، فكفاها فخراً أن من بينها مصر التى تعتبر الدولة الوحيدة فى العالم، التى فيها يقترب أهم وأطول بحرين داخليين وأكثرها تعمقاً فى العالم القديم (المتوسط والأحمر)، الذى يفضى كل منهما إلى محيط أعظم خلفه.

ولا ريب أن الطريق الملاحى الممتد من المحيط الأطلنطى، فالبحر المتوسط فالبحر الأحمر (عبر قناة السويس)، فالمحيط الهندى هو الطريق المحورى والشريانى فى العالم كله من حيث أعداد الأساطيل التجارية والحربية، وكثافة حركة الملاحة العالمية، إنه بحق أهم الطرق البحرية التجارية والحربية على خريطة العالم الملاحية، بل أنه يعد بحق قطب الاستراتيجية البحرية العالمية.

وموقع مصر وامتلاكها قناة السويس ملكية خاصة يعد مفتاح هـذا الطريق الملاحى الاستراتيجى الخطير، ومن هنا فإنه يعد موقعاً جغرافياً حاكماً وحاسماً فى السلم والحرب على السواء، ومن ناحية السياحة العالمية، فيكاد يكون الموقع الأدنى تكلفة لرحلات السياحة الدولية من أقصى أطراف العالم، خاصة بين الشرق الأقصى الأسيوى والغرب الأقصى الامريكى، كما تقع مصر بين أعلى الكثافات السياحية فى العالم، حيث دول الخليج العربى البترولية الغنية شرقاً، والدول الأوروبية الصناعية الغنية شمالاً، مما يؤهلها لأن تفرض نفسها كمعبر سياحى، ناهيك عن كنوزها الأثرية المتفردة فى كل رحلات السياحة الدولية متعددة المزارات.

ومن هنا تظهر الأهمية القصوى للنقابات المهنية والعمالية العربية والتزامها نحو رفعة مكانة البلاد العربية كدول طريق وترانزيت، أو دول ممر وعبور فى العالم، بل تعد بحق أهم دول فى العالم، ويمكن أن تعتبر بموقعها هذا عاصمة العالم الملاحية وقبلته السياحية وحاسمة- إلى حد كبير- فى رفعة شأن العالم أجمع.

وطبيعى بعد هذا أن يكون موقع البلاد العربية الجغرافى موقعاً عبقرياً متفرداً إلى أقصى حد، بل إنه من المحتمل ألا توجد على خرائط العالم الطبيعية والبشرية، الملاحية والسياحية، والسياسية والاستراتيجية موقع يعادله فى القيمة والأهمية.

وموقع البلاد العربية الحيوى هنا لا ينبغى النظر إليه على أنه مجرد عامل بيئى طبيعى حاسم، أو ضابط جغرافى حاكم فحسب بل إنه أيضاً رأس مال طبيعى وسياسى دفين، ومورد أصيل من موارد الوطن العربى، هذا ما يجب أن تدركه النقابات المهنية والعمالية فى الأقطار العربية.

إن موقع الوطن العربى المتميز وموضعه المتفرد، يتكاملان ويتفاعلان دوماً حتى ليصعب فصل قيمة أحدهما عن الآخر، إن كلا منهما يضفى قيمة ووزناً على الأخر، على أن القيمة الحقيقة للمجتمع العربى إنما تتحقق كاملة بفضل إدراك تنظيماتها المهنية

والاجتماعية، ومن بينها النقابات المهنية والعمالية لهذا الموقع المتميز والموضع المتفــرد للوطن العربي.

ولئن كانت عبقرية موقع الوطن العربي وتفرد موضعه، أعظم نعمتين أنعمــهما عليه المنعم- جل وعلا- فقد صنعتها معاً، خاصة عبقرية الموقع- كل تاريخ العــرب القديم والوسيط والحديث، بل والمستقبل أيضاً، فإن قوة جاذبية الموقع وعظمة الموضع كانتا الجاذب للطامعين من كل صوب وحدب، فكانت الدول العربية الأكثر احتلالاً والمستعمرة الأكثف استعماراً عبر التاريخ، وكما يقال فالتاريخ يعيد نفسه، وأطمــاع المستعمر واضحة وجلية هذه الأيام.

كما جاءت قناة السويس فى العصر الحديث لتــؤدى إلى عمليــة اخــتزال فى جغرافية الملاحة البحرية العالمية، وأعادت توجيه القارات واختزلت قــارة بأكملــها (إفريقيا) وأعادت توقيع مصر فى قلب العالم، لتكون مركز الدنيا بأسرها، وصــارت شريان الملاحة البحرية العالمية بلا منازع، وغدت الثقل فى حركة العــالم البحريــة، ومنحت مصر نافذة أطلت منها على العالم.

حقيقة لقد جاءت القناة هبة الموقع إلى مصر، وهبة مصر إلى العالم بأسره، وترى كم أعطت القناة للعالم من وفر وتقدم وإنجاز؟، وكم أعطى العالم لمصر من احتــلال واستعمار ومؤامرات؟.

وهنا يثور التساؤل: هل استثمرت النقابات المهنية والعمالية المصرية موقع مصر، موقعها الفريد هذا وموضعها المتفرد هذا عبر تاريخها الطويل؟ وإلى أى حد؟ وما أثــر ذلك فى حياة أبنائها قديماً وحديثاً، وفى تطور المهن والأعمال بها؟.

يشهد التاريخ أن تطور مصر- إن قوة ورخاء، أو ضعفاً وفقراً- يرتبط فى إيقاعه بإيقاع العلاقة بين ذبذبات الموقع وذبذبات الموضع، فعصور مصر الذهبية هى تلــك التى اجتمع فيها الحد الأقصى من موارد الموقع وموارد الموضع، وعصور التخلـــف

والانحدار هي ما اجتمع فيها الحد الأدنى من استثمارها، بينما العصور المتوسطة هي عادة تلك التي يلتقي فيها الحد الأقصى لاستثمار أحدهما مع الحد الأدنى لاستغلال الأخر.

كما شهد التاريخ أيضاً، أن مصر ركزت بشدة عبر جل تاريخها، كل استثمار الموضع في الإنتاج خاصة الإنتاج الزراعي أضعاف ما استثمرت موقعها في التجارة والعبور والترانزيت وخدمة الملاحة البحرية العالمية، بحيث أتى الأول (الموضع) على حساب الثاني (الموقع)، إذ استغرق الموضع بقوة جاذبيته الطاغية استغراقاً شديداً صرفها عن استثمار الموقع، حتى صارت مصر نموذجاً فريداً في الفلاحة دون التجارة والملاحة والسياحة، مع أنها مؤهلة لأن تكون كذلك فيها جميعاً، وهنا نتساءل عن دور النقابات المهنية والعمالية في هذا الوضع المتخلف عن مسايرة العصر في التجارة والملاحة والسياحة!.

وهنا لابد أن نعترف أن النقابات المهنية والعمالية في الوطن العربي قد أهملت أدوارها ووقع منها تقصير تاريخي كبير في الالتزام نحو استثمار موقع البلاد العربية، إذ لم يستثمر كما كان ينبغي، ومن ثم كان من أخطر مظاهر التقصير تاريخياً إهمال النقابات لأدوارها في تجسيد الموقع وتغليبها لجاذبية الموضع على جاذبيته التي لا تقل قوة وأغراء، فراحت النقابات تبحث عن أدوار هشة لها دون أن تغير موقع الوطن العربي لاهتماماتها في العمل النقابي.

كما يشهد التاريخ أيضاً، أن البلاد العربية طالما استثمرت موقعها بطرق سلبية، فمما يلفت النظر تاريخياً أنها تركت تجارتها الخارجية في أيدى العناصر الأجنبية التي وفدت إليها أو لجيرانها من الشعوب المشتركة معها في البحر، كما ترك العرب أعمال التجارة الخارجية والوساطة التجارية وخدمات النقل والمواصلات عبر أغلب العصور إلى الإغريق أو اليهود أو الأرمن .. الخ. بل حتى تجارة المرور في أزهى عصورها، لم يكن يشارك فيها العرب كتجار أو ملاحين أو وسطاء، بل كجباة ضرائب ومحصلي

رسوم أو مشاركين فى الأرباح، فطالما وفد تجار العالم إلينا بالآلاف من مختلف بقاع الشرق والغرب، وفى المقابل قلما خرج العربي إلى العالم تاجراً أو وسيطاً أو ملاحاً !، وذلك بالطبع مظهر من أخطر مظاهر عدم التزام النقابات المهنية والعمالية وإهمالها لموقع الوطن العربي وانصرافها الشديد إلى استغلال موضعها، فضاعت على الوطن العربي خبرات وخبرات ينوء المرء بحصرها، ولم تتعلم النقابات المهنية والعمالية الدرس بعد، وأغلب الظن أنها لن تتعلمه، ولنتفحص الموانى العربية والمناطق الاستثمارية والحرة بها ومن يعمل فيها من غير العرب.

من هنا يمكن القول، لو أن النقابات المهنية والعمالية قد التزمت باستثمار موقع الوطن العربي المتميز الاستثمار الأمثل تجارياً وملاحياً وسياحياً، ووظفته التوظيف التاريخى الذى يتناسب وخطورته، لتغير تاريخها وحاضرها وشخصيتها التاريخية والإنسانية والحضارية ومكانتها السياسية، ويكمن هذا التقصير أساساً خلف مشكلاتنا التاريخية، والاقتصادية والاجتماعية، على أنه فى استثماره يكمن مفتاح حلها.

ومن هنا فعلى أبناء البلادبالوطن العربي من النقابيين وغيرهم أن يسخروا كل مواهبهم وملكاتهم وخبراتهم فى استثمار موقعها العبقرى، حتى تبوح لهم البلاد العربية بكل مواردها وخبراتها، لا سيما أن ظروف المجتمعات العربية وتحدياتها الاقتصادية والاجتماعية من مشكلات السكان والبطالة والعنف وارتفاع تكلفة الحياة .. الخ، تحتم ذلك كشرط ضرورى للبقاء قبل النماء، لذا فإن أمل البلاد العربية الآن فى حل مشكلاتها وامتلاك مفتاح مستقبلها يكمن فى استثمار الموقع والانطلاق به إلى العالمية على أوسع نطاق، فهو كنز العرب الدفين والمجال الحيوى لمواهب أبنائها. وإذا عزمت الدول العربية على ذلك فعليها أن تنشئ العشرات من المدارس والكليات والأكاديميات ومراكز البحوث والتدريب العملية، التى تلقن النشء والشباب أساسيات وتقنيات التجارة الخارجية العصرية، وفنون الملاحة البحرية الحديثة،

وأساليب وطرائق الوساطة التجارية والعالمية، ناهيك عن كليات السياحة المتخصصة فى تقديم الثقافات المعاصرة كالثقافة العلمية والعلاجية الصيفية والشتوية.. وغيرها، وأن ترصع سواحلنا بالعديد من الموانئ البحرية المتخصصة فى خدمات التجارة العالمية والملاحة البحرية والسياحة العصرية، وأن تنشئ فى كل ولاياتها ومحافظاتها موانئ جوية دولية لخدمة السياحة العالمية وحركة الملاحة الجوية، هذه هى التزامات محددة يجب على النقابات المهنية والعمالية فى المجتمع العربى أن تأخذها بعين الاعتبار، وأن تعمل فى شراكة مع بقية التنظيمات المجتمعية فى الوطن العربى على تحقيق أهدافها المنشودة.

وإلى جانب ما سبق يجب على النقابات الزراعية أن يكون لها الرأى القاطع فى قضية تجريف الأراضى الزراعية والبناء عليها، وأن ينتهى الرأى إلى تشكيل لجنة متخصصة لدراسة المقترحات المطروحة للبناء على الأراضى الزراعية، وأن يتم إقرار السياسات التى يتم الاتفاق عليها فى هذا المجال.

أيضاً قضية التعليم يجب أن تلتزم بدعمها النقابات المهنية والعمالية وأن تستحوذ على نصيب وافر من المناقشات باعتبارها الدعامة الأساسية للأمن القومى العربى، وأن تبدى النقابات رأيها فى ضرورة تعديل نظم الامتحانات وتطوير المناهج، فهناك ضرورة لتفعيل دور المجتمع المدنى فى تحقيق الجودة فى التعليم، ودعم هيئات التدريس، ووقف ظاهرة التسرب. إن أهم التحديات التى تواجه التعليم فى الوطن العربى الآن هى زيادة المشاركة المجتمعية فى العملية التعليمية وتحقيق اللامركزية لهذه العملية.

وفيما يتعلق بالمواطنة يجب أن تبدى النقابات المهنية والعمالية رؤيتها حول حقوق المواطنة والديمقراطية وعلاقات المواطن بالدولة وطموحاته وأماله فى الارتقاء بالخدمة. وهنا يؤكد الأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر أن الحزب وحكومته جادون كل الجدية فى تقديم ما التزموا به، وسيكون ذلك فى صورة استراتيجيات تنعكس على الحياة اليومية للمواطن فى قضاياه، خاصة الملحة منها مثل ما يتعلق بالتعليم والصحة والأسعار، وهذا مدخل جيد للالتزام بشراكة جادة بين

النقابات المهنية والعمالية والحزب الوطنى الديمقراطى فيما يصبو إليه من استراتيجيات.

وعلى أى الأحوال فالجميع يترقب من النقابات المهنية والعمالية أن تشارك بجدية واهتمام فى الحوار الوطنى الكامل حول كل قضايا الوطن والمواطن، والبحث عن حلول حقيقية لمشكلات هذا الوطن الذى نحبه جميعاً.

وإذا كان الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر قد اختار أن يكون التعبير عن أمال وطموحات الجماهير رسالته، والمنهج العلمى فى معالجة المشكلات وطرح الحلول وسيلته، والفكر المتطور لصياغة السياسات وترجمة الرؤى والأفكار سبيله إلى العمل الوطنى الجاد، الذى تتضافر من أجل تحقيقه كافة الجهود، فى إطار من التعاون الكامل والتفهم الواضح لدور الحزب والحكومة فى تحقيق التنمية الشاملة التى كانت وستظل أساساً للعمل الوطنى والحزبى من أجل النهوض بالوطن، فإن النقابات المهنية والعمالية فى مصر مدعوة لتفعيل هذه الرؤى وتمحيصها من أجل أن يتم وضع الفكر الجديد محل التطبيق على أرض الواقع، وترجمته إلى آلية عمل لا تقتصر فقط على التطوير الداخلى للحزب الوطنى ولجانه وإعادة بناء قواعده الشعبية وهياكله، وإنما تعنى أولاً بصياغة منهج واضح للتعرض للمشكلات التى تؤرق الجماهير بمصداقية وجرأة، ومواجهة كافة التحديات بشجاعة وجسارة، وفتح الأبواب لكافة النقابات المهنية والعمالية لطرح رؤيتها لما نواجهه من تحديات، والمشاركة فى طرح حلول جذرية للمشكلات، تستجيب لنبض الشارع المصرى، وتحقق الفاعلية والمصداقية والكفاءة التى تتوقعها جموع الشعب العريضة من العمال والفلاحين والمهنيين والنقابيين وغيرهم.

ولكى يتحقق هذا الهدف لا بد من اتباع منهج علمى متطور، للتعرف على مدى كفاءة الأداء النقابى والحزبى والحكومى، إضافة إلى الاهتمام بتفعيل دور القواعد النقابية والحزبية فى التعرف على أراء الجماهير تجاه كافة القضايا التى تمس حياتهم،

وعلى مدى انعكاس مسيرة الإصلاح بكافة محاورها على مستوى معيشتهم، وعلـــى رؤية المواطن المصرى للأسلوب الأمثل لحلها، فى إطار يضمن نجاح الجهود التى نبذلها فى مواجهة تلك التحديات، وطرح الرؤى الحزبية والحكومية والنقابية لكيفية التعامل معها، لتتحول بذلك إلى إرادة شعبية تدفع مسيرة التطوير والتحديث والتنمية.

لذا فالدعوة للمشاركة فى الحوار الوطنى تتطلب دعوة النقابات المهنية والعمالية فى إطار يهدف لتوسيع دائرة الاهتمام، ولاجتذاب كافة القوى الوطنية لممارسة حقها الطبيعى فى المشاركة فى العمل الحزبى، والتواصل من أجل صالح الوطن، حيث يمكـن أن تضع أسساً قوية لممارسة ديمقراطية تشارك فيها كافة القوى الوطنيـــة بمختلـف توجهاتها، وتعمل معاً من واقع انتمائها لمصر وحرصها على وضع مصالح الوطن العربى فوق كل اعتبار.

وهكذا تزايدت الدعوة للمشاركة النقابية فى تنمية عوامل الالتزام، ولن تقتصر فقط على المشاركة فى التوجيه، أو التحاور مع الأحزاب والقوى السياسية الأخـرى، بل ستمتد لتشمل أدوار محددة ومؤثرة تلتزم بها النقابات المهنية والعمالية والتى تؤمـن بأهمية دورها فى تشكيل اتجاهات الرأى العام فى إطار مـــن التشـريعات والقوانـين والإجراءات التنفيذية التى تعتمد عليها الدول العربية فى التحديث، وبهدف إتاحـــة مساحة أكبر من الحرية لتلك النقابات المهنية لممارسة دورها الاجتماعى والتنمـــوى كشريك فاعل فى مسيرة تنمية عوامل الالتزام بين أفراد المجتمع العربى.

٣- الجمعيات الأهلية وتنمية عوامل الالتزام بين الأفراد:

تقع على كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية، ومن بينها الجمعيـــات الأهليـــة مسئولية تنمية الالتزام لدى أفراد المجتمع العربى، وبما يمكن هؤلاء الأفراد من بنـــاء شخصياتهم على أساس قيمى قوى، وفى الوقت نفسه يساعد هؤلاء الأفراد على القيام بواجباتهم فى جو يسوده الالتزام المهنى على أكمل وجه. فـــاحترام التربيـــة لتنـــوع القدرات العقلية والفردية بين الأفراد العرب يعتبر أمر ضرورى للغاية، كما أن التنمية

المتوازنة لقوى ومكونات الشخصية تعتبر أهم ما يتوجب على التربية- ومؤسساتها المختلفة، ومن بينها الجمعيات الأهلية- أن تراعيه فى برامجها ونشاطاتها وأهدافها، فتنمية عوامل الالتزام وما يصاحبها من تنمية المشاعر والأحاسيس الإنسانية النبيلة الدافعة للابتكار والتسامح والتعاون مع الآخرين مهمة، وتنمية الإحساس والالتزام بالجمال والحق والخير مهمة، وتنمية الجسم وطاقاته مهمة، وتنمية الطاقة الفكرية الكامنة والاستفادة منها فى التزام الفرد نحو خير مجتمعه مهمة. ومن حيث الالتزام فإنه يميز بين واجبات العدالة وواجبات الإنصاف، حيث تتمثل واجبات العدالة فى عدم الإساءة إلى أحد، وإعطاء كل إنسان ما هو له، وتتمثل واجبات الإنصاف فى الإحسان والروح الإنسانية التى تتجاوز حرفية القانون إلى روحه[١٣]. أما فى الإسلام فإن مفهوم الواجب يقوم على أساس قاعدة أوردها رسول الله ﷺ حين أقرها من سليمان الفارسى: (إن لربك عليك حقاً، وإن لبدنك عليك حقاً، وإن لأهلك عليك حقاً، فأعطى لكل ذى حق حقه)[١٤]، وقوله ﷺ (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)[١٥]. وعلى هذا الأساس يقوم الواجب فى الإسلام تجاه الفرد ذاته وتجاه أهله وتجاه الأفراد الآخرين داخل المجتمع.

ويمكن للجمعيات الأهلية القيام بدور هام فى مجال تنمية الالتزام لدى أعضائها وغيرهم من أفراد المجتمع العربى وذلك من خلال الاهتمام بتوعية أعضاء هذه الجمعيات الأهلية بواجباتهم وحقوقهم وبما يحقق التزامهم تجاه مجتمعاتهم، فهم -أى أعضاء هذه الجمعيات- مجندين تطوعاً لخدمة المجتمع وعليهم المشاركة والتعاون مع باقى المؤسسات المجتمعية فى التصدى لحل الكثير من المشكلات التى تواجه مجتمعاتهم، وفى هذا الأمر يجب أن يكون عضو الجمعية الأهلية قدوة ومثل أعلى للآخرين، وأن يكون ملتزماً بقضايا مجتمعه فى الوطن العربى.

أيضاً تسهم الجمعيات الأهلية فى تنمية جوانب الانتماء وتعميق قيم العطاء والتضحية من جانب أعضائها من أجل الصالح العام، ويعطى أعضاء الجمعيات الأهلية

القدوة فى المحافظة على الممتلكات العامة وحمايتها وعدم استخدامها للمصالح الشخصية.

ويمكن للجمعيات الأهلية أن تقوم بدور فعال فى مجال تنمية الالتزام لدى أعضائها عن طريق إكساب هؤلاء الأعضاء وتزويدهم بالمهارات المطلوبة للوصول إلى درجة عالية من إدراك الحقوق والواجبات فى المجتمع، وإنماء الشعور بالمسئولية وتعريف هؤلاء الأعضاء بأن مصالحهم الفردية مرتبطة وبشدة مع المصلحة العامة. ويمكن للجمعيات الأهلية تقديم أنشطة تثقيفية لأعضائها، من خلالها يتم الإسهام فى تنمية جوانب الالتزام لدى الأعضاء. كما أن الأعمال التى تتم فى هذه الجمعيات الأهلية، وما يتعلق بها من أنشطة وممارسات، وما يرتبط بها من مناقشات وحوارات وتبادل للآراء والأفكار بين الأعضاء وبعضهم البعض الآخر داخل مقار هذه الجمعيات الأهلية وخارجها تسهم فى تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو التمسك بمعايير الالتزام من عدمه.

أيضاً يجب أن تسهم الجمعيات الأهلية فى تنمية عوامل الالتزام نحو التعددية الثقافية، فهناك حاجة عاجلة إلى التشجيع على تفكير أكثر وضوحاً بشأن الطرائق التى تدعم التعايش السلمى بين الثقافات، وذلك فى ظل ما يشهده العالم من حركات تعصب وغيرها[١٦].

وقد أصبح معروفاً أن كثيراً من الكوارث المجتمعية مردها عدم كفاية الاعتراف بالتعددية الثقافية وعدم الالتزام باحترام التباين الثقافى فى المجتمع، وهنا لا بد للجمعيات الأهلية من الاهتمام بنشر مبادئ التسامح واحترام تعدد الثقافات والاستمتاع بوجود هذا التسامح. وقد أصبحت العلاقات الاجتماعية داخل البلد الواحد مثاراً للمشكلات أثناء مسيرة التنمية، فمع تنقل السكان وتغير أوضاعهم يلجأ الناس إلى الفوارق الثقافية التى تتجسد فى تراثهم لمقاومة ما يعتبرونه تهديداً لسلامتهم أو رخائهم أو بقاء طوائفهم أو استمرار ثقافاتهم. وتبرز هنا جهود

الجمعيات الأهلية فى مواجهة الخصائص العرقية، فتستطيع الجمعيات الأهلية تنمية عوامل الالتزام بين كل هؤلاء من متعددى الثقافات، وتُظهر هذه الجمعيات الأهلية انتماءات ثقافية عامة لكل أفراد المجتمع، ويلتزم الجميع بالانتماء إليها- وتصبح رمزاً لابد عنه فى تحديد الهوية والذاتية المجتمعية لكل من الأفراد والجماعات على السواء.

ومن الأهمية بمكان للجمعيات الأهلية أن تلتزم بشراكة قوية مع الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية للتعامل مع اندفاعات وانفلاتات العالم المعاصر الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية التى لم تترك دولة واحدة دون أن تحاصرها بمجموعة من التحديات المتشابكة والمتضاربة ولم يتأهل أى من التنظيمات الاجتماعية المختلفة من أطراف الشراكة المجتمعية الفاعلة على التعامل معها، سواء أكان ذلك فى نظام الاقتصاد الموجه أو قوى السوق أو العولمة أو القطبية أو التحالفات الاستراتيجية أو الشرعية الدولية.

وفى ضوء هذا المنعطف التاريخى المتخم بمتغيرات كثيرة تتوزع اهتمامات الدول والأفراد بين معالجة الأزمات والاحتياجات الحادة والعاجلة وبين ضرورات وضوح الرؤية نحو مستقبل أكثر استقراراً، ويزيد من تعقيدات مهام الدول والأفراد على حد سواء رؤية أن معالجة الأزمات الحادة لا جدوى منها ما لم تمهد وتؤدى إلى الحلول الجذرية طويلة المدى التى تنتظرها شعوبها وأفرادها والإنسانية عامة.

وإذا تركنا جانباً السياسات والعلاقات السياسية والاستراتيجية الدولية مع تأكيدنا على أهميتها القصوى فإن الالتزام بالتنمية الشاملة والمستديمة لأفراد المجتمع والتى لم تخرج بعد من دائرة الأحلام والأمانى بالنسبة لغالبية أعضاء الجمعيات الأهلية التى تطوعت لتقديم خدماتها تمثل أهمية قصوى فى البحث والدراسة.

فقصور الاستثمار، كما أن الإعفاءات والحوافز لهذه الجمعيات الأهلية فى الحدود المتاحة فى القانون الذى يحكم عمل هذه الجمعيات الأهلية ليست هى الحلول الفعالة والمتكاملة التى تتوازن مع ما تمثله هذه الجمعيات من ثقل مجتمعى.

كما أنه لابد أن تتدخل الجمعيات الأهلية فى تحديد ملامح لتطوير الإنتاجية التى هى فى نهاية المطاف الضمان الأصيل لتحريك معدل النمو، على أن مشكلة الإنتاجية متشابكة المداخل والمتطلبات بداية من التعليم إلى التدريب إلى التطور التكنولوجى وكفاءة التخطيط والإدارة والتنظيم والتسويق، إلى استقرار البيئة الاقتصادية والسياسة المالية والتواصل مع تطورات السوق العالمية والتجاوب الرشيد والعاجل مع متغيراتها والموازنة بين تناقضات خفض التكلفة واحتياجات علاج البطالة وتدهور القدرة الشرائية للسوق وتنامى القطاع الأسود العشوائى من الاقتصاد المحلى، واقتحام مجالات المحاكاة والإبداع والابتكار التى هى ركيزة النهضة فى الدول الناهضة، والتى كانت الركيزة لطفرة نمور جنوب وشرق أسيا. وفى إطار انغماسنا فى إطفاء الحرائق العاجلة فى الأسعار والطوارئ الملحة فى المتطلبات الحياتية، أصبح الدور المأمول للجمعيات الأهلية منسياً ورحنا نبحث فى مجال الإدارة والتخطيط والمشاريع القومية والخاصة بمنأى عنها، حتى فى إطار ما يسمى بجوائز الإنتاج والتفوق ومؤسسات البحث والدراسات نسينا أن ركيزتنا الأساسية والواعدة هى الثروة البشرية وليس فائض الموارد الطبيعية، وأن إهدار وتغريم وعقم هذه الثروة هو إهدار وتبديل لمستقبل الأمة، ومن ثم فإن تهميش دور الجمعيات الأهلية وتكبيل أنشطتها بقيود حديدية ليس من الحكمة فى شئ.

وفى ضوء هذا الأمر لابد من إدخال الجمعيات الأهلية كلبنة من لبنات البناء، وعلينا أن نوحد توجهاتنا القومية لكى نرسى أساساً لبناء مستقبل زاهر ومتصاعد للأجيال القادمة، يشارك فيه الحزب الحاكم فى الدولة والقطاع الخاص والجماهير والجمعيات الأهلية، كل هذا للالتزام بتوفير متطلبات التنمية الشاملة والمستديمة بخطواتها التراكمية والتراضى على عمل المسئوليات والأعباء المضنية التى سيترتب على هذا الالتزام بإجماع ومحاسبة قومية وشراكة مجتمعية منشودة.

وعلى الجمعيات الأهلية أن تدعم سياسات النهوض بالشباب لتنمية المهارات وترسيخ مفهوم التميز ولمواجهة تحديات المستقبل ومطالبة. وهناك دعوة بضرورة تدريب الشباب على العمل الوطنى والسياسى وتوفير فرص عمل حقيقة للشباب، وتوفير فرص حقيقة لتدريب الشباب على المهارات التى يتطلبها العمل العام والتنموى والعمل الوطنى والسياسى مع تقييم القيادات المتميزة الناجحة وتشجيع ومساندة المنظمات والجمعيات الأهلية على تكامل أنشطتها وأن تتضمن برامج التنمية دعم ومساندة مثل هذه المنظمات، بل يجب أن تسعى جهود التنمية إلى الاستفادة من هذه الكيانات المنظمة لإدماجها فى مشروعات التنمية المخططة.

وارتباط التنمية البشرية بالموارد الطبيعية وإكساب الشباب المهارات الخاصة بالاحتياجات الفنية والعلمية والتكنولوجية والتوسع فى إقامة الصناعات الصغيرة والحرفية وصناعات الأسر المنتجة وخاصة تلك التى تعتمد على خامات البيئة المحلية، مع التركيز على التدريب الفنى والمهارى والإدارى والتسويقى كلها إشكاليات ينبغى أن تقوم الجمعيات الأهلية بدور هام فى تدعيمها، إلى جانب الاهتمام بالإرشاد والتوجيه والتحفيز والتأهيل، وضرورة أنتلتزم هذه الجمعيات الأهلية بإبراز أبعاد التحدى السكانى المحلى كأحد التحديات الاجتماعية التى تعوق التنمية.

كما أن وضع سياسة فاعلة لرفع كفاءة ومستوى تشغيل الموارد البشرية بالتأهيل والتدريب الموجه فى إطار استراتيجية التنمية تحتاج إلى تفعيل أدوار الجمعيات الأهلية فى بيئاتها المحلية، كما أن الحث على إظهار طبيعة ومضمون الترابط بين القيم القديمة والقيم الجديدة للشباب يتم عن طريق الجمعيات الأهلية المختلفة كى يبدو واضحاً أن الجديد ما هو إلا امتداد طبيعى لما هو قديم، وأن التغيير القيمى الذى يتعرض له لا يتضمن جنوحاً أو خروجاً عن القيم القديمة، بل هو تطوير وتحديث لها بما يواكب العصر ومتغيراته. كما يمكن للجمعيات الأهلية العمل على توفير فرص عمل متزايدة للشباب فى مشروعات تخدم البيئة وبما يحقق التوظيف الأمثل لطاقات الشباب وربط البرامج بقضايا التنمية الشاملة وتلبية احتياجات سوق العمل، وتعبئة الموارد

والإمكانات المادية والبشرية وتوجيهها إلى قنوات الاستثمار المناسبة للشباب اعتماداً على الإمكانات المتاحة، وجذب العمالة الشابة باختلاف أنواعها باعتبار أن الشباب أساس التنمية، ومن ثم فهناك التزام نحو العمل على توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية لهم.

وهناك ضرورة لشمول العاملين بسوق العمل غير المنظم بتشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية فى إطار منظومة تشريعية خاصة بهم مع إعداد قاعدة معلومات وبيانات عن العاملين وتوفير البرامج التدريبية لهم لمساعدتهم على تحسين ترابط وظروف العمل خاصة للمرأة العاملة الريفية، وضرورة منح العاملين بالقطاع غير المنظم أسعاراً ضريبية منخفضة وكذلك نظام خاص بالتأمين الاجتماعى وضرورة الاهتمام الجاد بطرق التعليم المتميز والتدريب على التقنية فى مجال توفير عمالة متميزة والعمل على توفير تدريب متميز للشباب على مجموعة الحرف التقليدية التى يحتاجها المجتمع المحلى كمصدر لامتصاص نسبة كبيرة من المتعطلين وضرورة التوسع فى برنامج (مبارك- كول) للتعليم الصناعى المتطور والتأكيد على المضى قدماً فى برامج تنظيم الأسرة لدورها الملموس فى خفض معدل الزيادة السكانية والعمل على إيجاد دور حقيقى للجامعات فى الارتباط بالبيئة المحيطة، وعلاج مشاكلها خاصة فيما يتعلق بتوفير فرص عمل جديدة، ووضع أسس لتمويل خطط تنمية القوى البشرية ومشروعات وبرامج التدريب، ودراسة الإجراءات اللازمة لمتابعة مستوى التكنولوجيا الخارجية لاختيار المناسب منها لتطبيقه، وفى كل هذه التوجهات يجب أن تشارك الجمعيات الأهلية برؤى ناشئة من خبراتها المعاشة فى هذه المجتمعات المحلية.

ويجب أن تلتزم الجمعيات الأهلية بضرورة الترويج لثقافة التطوع ومفاهيم المسئولية المجتمعية للأفراد سواء عن طريق إبراز ذلك فى أنشطتها المختلفة أو البرامج التى تقدمها وتعلن عنها من خلال وسائل الإعلام وتكريم النماذج البارزة فى العمل التطوعى والاعتراف بجهدها.

كما أن هناك حاجة لدعم أنشطة الكشافة والجوالة فى الجمعيات الأهلية ومراكز الشباب الأخرى باعتبارها قلب عملية التطوع وإعطاؤها الدعم والاهتمام المناسبين مع ربط العمل التطوعى بالقضايا القومية من الأمية والمشكلة السكانية والإدمان والتدخين ومشكلات البيئة.

ويمكن للجمعيات الأهلية فى كل منطقة مجتمعية أن تتعاون وتتدارس الأوضاع الحالية للعمل التطوعى وذلك فى ضوء الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع المحلى المتواجدة فيه، وترتيب أولوياتها حتى تكون أساساً للتخطيط الاجتماعى مع دعم الحكومة لكافة هذه الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال تقديم الخدمات الشبابية وخاصة تلك التى تدار بواسطة الشباب وتقديم الدعم والمساندة فضلاً عن إنشاء قاعدة بيانات عن الجهات المانحة المحلية والدولية وإمكاناتها ومجالات اهتمامها وما يمكن أن تقدمه من منح عينية أو مادية وقروض ميسرة.

وهناك حاجة ماسة إلى أهمية دراسة إصدار قانون للتطوع ينظم عملية المشاركة التطوعية ويُفعّل دور الجمعيات الأهلية فى مجالات التطوع وتحقيق أهدافه.

وفى مجال المشاركة الاقتصادية للشباب والعمل الحر يجب أن نلتزم بضرورة وجود قاعدة بيانات متكاملة حول الأنشطة المطلوبة وطبيعتها والتوزيع الجغرافى المطلوب مع مراعاة خصوصية الأداء لكل نشاط ولكل منطقة مع التأكيد على توحيد التشريعات والجهات التى تتعامل مع قضية المشروعات الصغيرة، فضلاً عن تعزيز دور الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى بالعمل فى مجالات التدريب والتسويق والتمويل ومعالجة المشاكل الفنية للمشروعات الصغيرة مع تعزيز الاهتمام من قبل الصندوق الاجتماعى فى مصر وغيره فى الدول العربية برفع كفاءة الموارد البشرية العاملة فى مجال المشروعات الصغيرة.

ويجب أنه يكون هناك التزام فى مجال إعداد وتأهيل الشباب لتفعيل مشاركتهم فى مختلف جوانب العمل الوطنى، حيث إن إسهامهم عامل ضرورى لتواصل جهود

العمل الوطنى، وأن إسهامهم عامل ضرورى لتواصل جهود التنمية باعتبار أن زيـادة مشاركة الشباب فى الحياة العامة يعتبر عنصراً حاسماً فى نجاح برامج التنمية والتحديث التى تسعى إلى تنفيذها هيئات الدولة والمجتمع، كما أنه عمل استثمارى له مـردوده الإيجابى فى الحاضر والمستقبل، وهو العامل الذى سوف يحدد قدرة مصر على خـوض غمار المنافسة التى تفرضها ظروف العالم الجديد الذى نعيش فيه.

ومن ثم يجب أن تلتزم الجمعيات الأهلية بتوسيع مشاركة الشباب فى العمل العام باعتبارها ضمانة لفاعلية تنفيذ السياسات العامة، وإعطاء الشباب الفرصة للمشـاركة البناءة فى الأمور المجتمعية فى الوطن العربى.

ويمكن للجمعيات الأهلية القيام بدراسة الجوانب المختلفة لتفعيـل مشـاركة الشباب فى مجالات المشاركة السياسية والثقافية والمشاركة الاجتماعية والاقتصاديـة والعمل الحر والعمل التطوعى فى مختلف القطاعات فى البلاد العربية.

ويؤدى هذا كله إلى تفعيل المشاركة السياسية للشباب عن طريق تقليل الفجوة بين الشباب وبعده عن السياسة وربط الشباب بعملية الانتخابات واكتساب ثقتـهم فيها. ومن ثم يشارك الشباب فى صياغتها بشكل أساسى، ويؤدى هذا إلى المشـاركة وزيادة تمثيل الشباب فى مؤسسات صنع القرار، خاصة فى القضايا التى تمسهم بشكل مباشر وليس مجرد التمثيل الرمزى فقط، وبهذا نضمن مشاركتهم فى عمليـة صنـع القرار المتعلقة بقضاياهم، وتوسيع مشاركة الشباب فى إدارة الهيئات الشبابية، خاصة مراكز الشباب وذلك عن طريق زيادة عدد الأعضاء الشباب المنتخبـين فى مجـالس إدارة مراكز الشباب، بالإضافة إلى إنشاء مراكز لتقديم الخدمات الشـبابية تـدار بواسطة الشباب، وأهم الخدمات التى تقدمها هذه المراكز عرض المعلومات والإرشاد للشباب، كما تقوم بتنظيم دورات لتنمية مهارات الشباب بشكل عـام والمتعلقـة بسوق العمل بشكل خاص.

ونقترح هنا عدداً من البرامج تتبناها الجمعيات الأهلية وتستهدف تقوية العلاقات بين الشباب والهيئات البرلمانية فى الوطن العربى مثل تنظيم برامج لزيارات الطلاب والشباب إلى البرلمان لمتابعة العملية التشريعية، ونشر برامج برلمان الشباب، بالإضافة إلى عدد من الإجراءات تستهدف زيادة مشاركة الشباب فى العملية الانتخابية أى تحفيز الشباب على المشاركة فى الانتخابات عن طريق إقناعه بأهمية التصويت ويمكن أن يتم ذلك عن طريق مؤسسات التعليم المختلفة، وتسهيل إجراءات الحصول على البطاقة الانتخابية، وتسهيل عملية التصويت فى الانتخابات، وتشكيل لجنة قومية يشارك فيها المتخصصون الفنيون وأصحاب الرؤى السياسية لمراجعة مناهج التربية الوطنية ووضع تصورات بشأن تطويرها، كى تعكس قيم الانتماء والتطور التى ينشدها المجتمع العربى.

وفى مجال اهتمام الجمعيات الأهلية بالمشاركة الاقتصادية، يجب تبنى مجموعة من السياسات تسعى إلى تفعيل المشاركة الاقتصادية للشباب من خلال العمل الحر وأهمها ترسيخ ثقافة العمل الحر لدى الشباب، والتدريب واكتساب مهارات العمل الحر عن طريق تطوير برامج ومراكز التدريب الحكومية، ودعم مؤسسات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية لزيادة إسهاماتها فى عملية التدريب مع تقديم التسهيلات والمعونة الفنية والإدارية لها لتقوم بدورها على أكمل وجه، وتسهيل فرص العمل الحر للشباب من خلال المشروعات الصغيرة.

كما أن الجهود التطوعية التى تقوم بها الجمعيات الأهلية يمكن أن تؤدى إلى ترقية عوامل الالتزام بين الأفراد والجماعات نحو النهوض بمجتمعاتهم المحلية وترقية جوانب الحياة فيها، وتدريب الأفراد على جوانب التعاون فى المواقف الحياتية بفاعلية، فالأمور الهامة التى يجب الانتباه إليها هى كيف نعود شباب هذه الأمة العربية على تحمل المسئولية والتحول من الفردية إلى المسئولية الاجتماعية بما تحمله من معنى المواطنة الصالحة بكل التزاماتها؟، ومن خلال هذه الجهود التطوعية للجمعيات الأهلية يمكن

تعريف أفراد المجتمع العربي بإمكانات مجتمعاتهم المحلية ومشكلاته التنموية وطموحاته للأجيال القادمة مما يعمق الانتماء والولاء لهذه المجتمعات العربية. ومن ثم للوطن العربي.

وإلى جانب ما سبق فإن الجمعيات الأهلية تلعب دوراً هاماً فى خدمة المجتمع وتنمية الالتزام بين أفراده، فدورها فى خدمة المجتمع وتنمية عوامل الالتزام بين المواطنين من الأدوار الهامة التى برزت فى الوقت الحاضر، لذلك فقد امتدت خدمات الجمعيات الأهلية والتنظيمات التطوعية إلى كافة مؤسسات الأمة لتنهض بها، وتساهم فى حل مشكلاتها، ولذلك فوظيفة الجمعيات الأهلية فى الوقت الحالى قد تغيرت تغيراً ملحوظاً، ولم تعد مهمتها- فى المقام الأول- تقديم خدمات دينية، بل تطورت مهامها لتشمل تبادل المعلومات والمساهمة فى إعداد القوى البشرية المنتجة والمتعلمة، إلى جانب أنها تهتم بجوانب الأخلاق بصفة عامة والتى تسهم فى خدمة البيئة المحيطة بها. وبهذا الشكل تسهم الجمعيات الأهلية فى بناء القوى البشرية أخلاقياً إلى جانب الإسهام فى بنائها علمياً ومهارياً، فتستطيع الجمعيات الأهلية المساهمة فى إعداد الفرد وتربيته تربية صالحة تتكامل فيها شخصيته الإسلامية فى نموها العقلى والجسمى والروحى والأخلاقى والانفعالى والاجتماعى، وبهذا تستطيع الجمعيات الأهلية المساهمة فى بناء المواطن الصالح الذى يعيش فى الأسرة المسلمة والمجتمع المسلم مؤدياً كافة واجباته بفعالية وأمانة قبل أن يسأل عن حقوقه. وبهذا تستطيع الشراكة المجتمعية أن تصل بالفرد إلى درجة الصلاحية فى المجتمع العربى.

ويمكن أن تعمل الجمعيات الأهلية فى شراكة مع الأسرة من أجل تنشئة أبنائها أخلاقياً، والأسرة فى الوطن العربى ما زالت هى الحاضنة الأولى لأبنائها لفترة طويلة من عمر الأبناء، وفى غياب أو تقلص أدوار باقى المؤسسات التربوية فى مجال تنمية الالتزام، يظهر الدور الرئيسى للأسرة، حيث يعتمد الأبناء بشكل كبير على أسرهم فى كافة شئون حياتهم بما فيها مجالات القيم وجوانبها وتعويدهم على التمسك بمعايير

الالتزام. ومن هنا تأتى أهمية الأسرة كمؤسسة ثقافية وتربوية فى المقام الأول فى حياة الفرد، حيث يكتسب مظاهر الالتزام المختلفة وطريقة التعامل، كما يتعلم الفرد من الأسرة آداب السلوك الأخلاقى المرغوب كاحترام الكبار واحترام ممتلكات الغير، بجانب عادات الصبر والقدوة والإيثار.

والوضع الدينى للأسرة يحدد- إلى حد بعيد- مستوى التزام أفرادها، ومن خلال الأسرة يمكن غرس كثير من القيم التربوية للطفل مثل الطاعة، والصبر، والصدق، والعدل، وضبط النفس فى نفوس الناشئة، ويمكن أيضاً غرس كثير من الأخلاق الحميدة عن طريق التأسى بشخصيات كثير من الأنبياء والرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. وبهذه القيم والتى يتم غرسها فى نفوس الأطفال تصبح شخصياتهم متكاملة، ويمكن للجمعيات الأهلية المتواجدة فى المجتمعات المحلية مساعدة الأسر فى هذا المجال.

ومن ثم فإن الجمعيات الأهلية تعد من أهم مؤسسات التربية غير النظامية فى مجال الشراكة مع الأسرة فى تنمية عوامل الالتزام بين أفراد المجتمع العربى. فهى تسهم فى تشكيل أنماط السلوك القيمى فيما بين أفراد هذا المجتمع، وفى ظل المفهوم الإسلامى للأسرة تتحقق هذه الوظيفة الأخلاقية وينصلح حال المجتمع العربى والوطن العربى.

كما تلعب جماعة الرفاق دوراً فى مجال التربية الأخلاقية، فالجماعة التى ينتمى إليها الفرد، ويجلس معها ويحاورها وتحاوره، تؤثر فى تنمية الالتزام لديه، فجماعة الرفاق تعمل على تعديل أو تطوير ومناقشة كافة القضايا الأخلاقية والتى تكونت لدى الفرد سواء عن طريق أسرته فى بداية حياته، أو عن طريق المدرسة، أو من أى مصدر آخر، وتستطيع الجمعيات الأهلية التأثير فى جماعات الرفاق التى تؤثر بدورها فى تنمية عوامل الالتزام بين الأفراد.

وهكذا تصبح الجمعيات الأهلية من ضمن المؤسسات التربوية غير النظامية فى مجال تنمية عوامل الالتزام لدى الأفراد، حيث يمكنها القيام بشرح القضايا الفقهية

والمتصلة بجوانب العبادات، والتى لها تأثير كبير فى توجيه أفراد المجتمع نحو التمسك بجوانب الالتزام التى يجب أن يتحلوا بها، إلى جانب تمسكهم بالمبادئ والقيم الروحانية، وأولها مراقبة الخالق سبحانه وتعالى فى السر والعلن.

ومن ثم فإن تنمية الالتزام لدى أفراد المجتمع هى عملية تربوية فى المقام الأول، والجهد الأعلى التربوى لابد وأن ينطلق من الواقع المجتمعى المحيط بالإنسان، لاستقراء معطياته، وتشخيص توتراته وأزماته حتى يكون هذا الجهد التربوى منبثقاً عن أرضية موضوعية[١٧]، واعياً بتناقضاتها ومدركاً لأهم المعيقات المعطلة لتنمية عوامل الالتزام لدى الأفراد.

وتنمية عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربى مرهون بتحرير هؤلاء الأفراد فكرياً وثقافياً وسياسياً واجتماعياً من المعوقات والتى تحول دون تحقيق فضيلة الالتزام فى المجتمع، ومن هذه المعوقات التحديات الفكرية والثقافية المحيطة بنا من كل صوب وحدب، ومن المعلوم أن فضيلة الالتزام، ومن ثم القيم مرتبطة بثقافة المجتمع، والثقافات المحيطة بنا، كمسلمين تغزو مجتمعنا ونعيش فى رحابها فى كثير من أمور حياتنا- فى المنازل والشوارع وغيرها، وحضارتنا الإسلامية وواقع أخلاقياتنا قد تتنافى مع هذا الغزو الفكرى والثقافى ومن ثم فإن هذا يشكل معوقاً لتنمية عوامل الالتزام فى المجتمع المسلم.

ومن بين معوقات تنمية جوانب الالتزام لدى الأفراد التحديات الاجتماعية من عادات وتقاليد وخلافه، فمعطيات الواقع الاجتماعى فى بلدنا تحمل على الاعتقاد بأنه واقع سلبى، فالعادات والتقاليد وما يسود بينهما من سلوكيات تُظهر قيماً متناقضة لا تشجع على الإطلاق فى تنمية جوانب الالتزام المستمدة من الشريعة الإسلامية، فما يشيع من قيم اجتماعية بالية فى المجتمع تفرز كثيراً من معيقات تنمية الإنسان أخلاقياً، كما أن الطابع المميز للعلاقات الاجتماعية فى هذا البلد هى أنها علاقات قهر وتسلط، فالعلاقة بين طبقة اجتماعية وأخرى، أو بين منشأة اجتماعية ومثيلتها، أو بين السلطة

الحاكمة وبقية أفراد الشعب، أو بين الأبناء والآباء أو بين الرجل وزوجته تتمثل فى علاقات الطاعة العمياء أو التمرد على طول الخط. وهكذا أضحى مؤكداً أن الصفة القيمية التى يجب أن يهتم بها الإنسان ويتعلمها فى جميع مراحل عمره هى الطاعة وليس الالتزام، وهكذا فإن تنشئة الفرد قائمة على الترويج لهذه القيمة الأخلاقية، وتكريسها حيث أصبحت فى النهائية جزءاً لا يتجزأ من التركيب المعنوى للشخصية، فأسلوب التنشئة الاجتماعية فى الأسرة، مروراً بأنماط التربية المدرسية والتوجهات الإعلامية، وأساليب التنشئة السياسية كلها تكرس لهذه القيمة وتروج لها فى البنية الاجتماعية، وحين ينتقل الطفل من محيطه الأسرى إلى المحيط الاجتماعى الأوسع يجد نظاماً تعليمياً يكرس- من أوله إلى آخره- هذه القيمة (قيمة الطاعة العمياء وليس الالتزام الواعى) بمختلف الوسائل والآليات والتوجهات. وهكذا فإن أسلوب التعليم "التلقينى" السائد والذى يحول الجيل الأكبر إلى (كاهن) على طول الدوام، ونظام التعليم ومحتواه الذى يعمل على تكوين "العقل المسالم" أكثر من اهتمامه بتكوين العقل (الابتكارى)، (الناقد)، (الملتزم) بقضايا محددة، كل هذه الآليات وغيرها تعمل على تعميق وبلورة قيمة (الطاعة) فى نظامنا التربوى والأخلاقى.

وإلى جانب المعيقات الفكرية والثقافية والاجتماعية والتى تواجه تنمية عوامل الالتزام لدى الأفراد توجد تحديات علمية وتكنولوجية وسياسية تعوق طريق التنمية القيمية، وبهذا يعيش أفراد المجتمع فى فراغ فكرى ودينى، ويعد الفراغ الدينى لدى الأفراد مظهراً من مظاهر ضعف الوعى الدينى، ومن ثم ضعف الالتزام حتى فى التمسك بالقيم الدينية. والفراغ الدينى من أخطر الأمور وأشدها ضرراً بالشباب سواء فى مراحل التعليم أو فى أثناء العمل بعد الانتهاء من فترات التعليم، حيث يتزع الشباب إلى الكثير من التساؤلات المحيرة عن أصل الكون ونشأته، والعقائد والتفسيرات لكثير من الظواهر التى تقلقه، فإن لم يجد إجابات شافية ضل الطريق، فيا حبذا لو اهتمت الجمعيات الأهلية بمواجهة هذه المعيقات الثقافية بين الشباب من خلال برامج جادة فى التوعية الثقافية المستمرة.

ولا شك أن الفراغ الدينى يفرض على الشباب أنماطاً من السلوك تتفق مع هذا الفراغ، فنرى شباباً أصابه الانحلال الخلقى، وتحلل هو نفسه من المبادئ والقيم، وصار لا يعرف شيئاً عن دينه، ومرجع هذا إلى وجود قصور فى مجال التوعية الدينية لدى الشباب، ويرجع ذلك أيضاً لفقد التوجيه الدينى والروحى لأبناء الأمة الذين كانوا حينئذ يقعون تحت تأثير فلسفات غريبة عن الدين الإسلامى ولا تمت بصلة إلى حضارتنا ومقومات حياتنا الخاصة، وفى غيبة التوجيه الدينى وتعطش القلوب إلى رى روحى نابع من القيم الدينية الإسلامية، ومن فهم عميق لمبادئ الإسلام، قامت فئات ليست على قدر واف من الثقافة الإسلامية باغتصاب حق توجيه الشباب لا عن بصيرة بحقيقة الدين، ولا عن معرفة للخير، وأدى هذا التوجيه إلى ظهور جماعات مهددة للاستقرار الاجتماعى(١٨).

كما أن الأمية الثقافية والكبت السياسى قد أسهما فى ضعف جوانب الالتزام لدى الشباب، وحيث إن تنمية جوانب الالتزام لدى أفراد المجتمع ذات أهمية كبيرة فى تنمية المجتمع ذاته، وبما أن تنمية عوامل الالتزام إلى جانب تنمية القيم الأخلاقية كلها مصدرها الأساسى الدين الإسلامى فى مجتمعنا- أو هكذا يجب أن تكون- وجب علينا البحث فى الرؤى الإسلامية عن ماهية الالتزام فى الإسلام ودور الجمعيات الأهلية فى تنمية جوانبه.

وبداية تدعو الديانات على اختلافها إلى التمسك بعوامل الالتزام الفاضلة وترغب فيها وتحث الناس على إلزام أنفسهم بها، والإسلام خير دين يدعو إلى تنمية عوامل الالتزام بين الأفراد ويحض على التمسك بها، والتحلى بآدابها، فقد عنى الإسلام بالقيم الروحية والأخلاقية، وجعل إصلاحها ركيزة للإصلاح الاجتماعى.

ولما كان الإسلام ديناً يعنى بشئون الدنيا والآخرة، فإنه حث على الصلاح والتقوى فى الحياة الدنيا لسعادة الإنسان فى الحياة الآخرة، يقول تعالى: "وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ ولا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا" (سورة القصص، من الآية ٧٦)،

ويقول الرسول ﷺ "اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً".

وتستهدف التربية الأخلاقية فى الإسلام بناء إنسان ملتزم بالخلق العظيم، وبناء مجتمع تسوده مجموعة راقية من القيم وجوانب الالتزام والمثل العليا، فهى تحرص على تنشئة إنسان ملتزم، يسلك فى إطار مجموعة من القيم التى شملها هذا الدين، بحيث يكون سلوكه متسماً بالعدل مفعماً بالمساواة الاجتماعية والفردية أى المساواة داخل المجموعة، والمساواة داخل نفسه ومتسماً بالحرية الاجتماعية بما تشمله من حرية سياسية، واقتصادية، وفكرية، وعلمية، وبهذا السلوك الإنسانى يتشكل المجتمع الملتزم[١٩].

ولقد استأثرت الناحية الدينية والخلقية بأكبر قسط من عناية الأمة الإسلامية ومفكريها، فكان التفقه فى الدين والتحلى بالقيم الفاضلة والتخلى عن الرزائل أسمى عوامل الالتزام بين الأفراد، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن المعلمين كانوا جميعاً أو كان معظمهم من رجال الدين، وإلى أن الدين الإسلامى يتغلغل فى صميم الحياة الاجتماعية وينظم جميع شئونها، ويضع القواعد لمختلف مناحيها، فلا غرو أن كانت التربية الدينية والإلمام بتعاليم الدين الإسلامى، وبث قيمه وفضائله فى النفوس، لا غرو إن كان ذلك هو أهم جوانب الالتزام التى سعت التربية إلى تحقيقه بين الأفراد، فمن أهم ما يميز القيم الإسلامية أنها قيم ترتبط بجميع جوانب السلوك البشرى فى جميع النظم الاجتماعية، حتى إنها تشكل مجموعة القيم والعادات والتقاليد الإسلامية التى يحتويها النظام الاجتماعى فى ظل الإطار الإسلامى[٢٠].

ومن الأمور التى يقف عندها العقل والوجدان البشرى حائراً مبهوراً هو تناول القرآن الكريم للقيم الخلقية، فلقد صورها فى أجل الصور، وعرضها بأسلوب يتصف بالتنوع فى وحدة لا تقبل الانفصام،وفى اختلاف يتصف بالوئام.

وهذه القيم الخلقية قد صاغها الله سبحانه وتعالى بما يتفق مع خصائص الطبيعة البشرية الفردية والاجتماعية، كما أن صياغتها قد تمت لتساير هذه الطبيعة فى كل أطوار نموها خلال خبراتها المتجددة، وجعلت للشخصية البشرية، وللمجتمعات حرية تامة فى أن تتحرك فى إطارها على شرط الالتزام وعلى الحفاظ على هذا الإطار، والاتفاق معه.

فلقد أحدث ظهور الإسلام تغيراً فى الثقافة العربية، وكان لابد من قيام أجهزة تربوية لتعميق هذا التغير وتشجيعه وزيادة سرعته، فالإسلام تربية جديدة للمجتمع العربى الجاهلى ومحاولة لنشر هذه التربية فى داخل الجزيرة العربية وخارجها فيما يعرف بحركة الفتوحات، فليس من العجب أن كان المجتمع الإسلامى مجتمعاً مربياً واعياً حين تمسك بجوانب الالتزام التى أتى بها هذا الدين الحنيف، وحين قلت درجات الالتزام بتعاليم هذا الدين حدث ما حدث.

فقد كانت مادة التربية التى ترى فى الالتزام بين الأفراد من تعاليم الدين، كما جمعت وتبلورت فى القرآن الكريم، وما أضيف إليها من أحاديث النبى ﷺ وأقواله وأفعاله، ومن ثم فقد أصبح القرآن الأساس فى بناء التربية التى تنمى عوامل الالتزام، فالقرآن هو الذى حدد مفاهيم هذه التربية وأهدافها، وهو الذى أملى مضمونها، وهو الذى حكم تطورها لقرون طويلة بعد انقطاع الوحى حتى أصبحت تربية الالتزام تعنى التربية القرآنية، وإلى جانب التربية القرآنية فإن الاقتداء بالرسول ﷺ وصحابته وتابعيهم فى الحكم، وفى القضاء وفى العبادة، أصبحت أساليب هامة فى تربية الالتزام بين أفراد المجتمع "لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ" (سورة الأحزاب، من الآية ٢١).

ولقد كان الرسول ﷺ حريصاً على تربية المسلمين على الالتزام فى جميع جوانبه، يقول الله تعالى: "لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ" (سورة التوبة، الآية ١٢٨).

وكان من رحمته بهم تعهدهم بالموعظة الحسنة وإرشادهم إلى عوامل الالتزام الذى يزكى نفوسهم ويطهر قلوبهم فاستقامت لهم الأمور، وهذا هو الطابع العام للأمة الإسلامية أيام الرسول ﷺ، والمفروض أن تكون عوامل الالتزام هى قاعدة التعامل بين الأفراد، لتكون المدرسة والنقابة المهنية والجمعية الأهلية وغيرها من تنظيمات مجتمع الأمة الكبير، وإن كانت متخصصة فى عمل معين، فإن تخصصها لا يعزلها عن أخلاقيات المجتمع وأهدافه وقيمه، ومبادئه وقواعد سلوكه(٢١).

ولقد حظيت تنمية عوامل الالتزام بين الأفراد بعناية بالغة فى الإسلام باعتبارها أسس بناء الشخصية المسلمة من أجل ذاتها، ومن أجل الآخرين للنهوض بالإنسان الفرد وبالمجتمع الإسلامى، ودفعه فى طريق الحضارة وتيار التاريخ ليصنع ذاته وتاريخه، وإذا كانت تنمية عوامل الالتزام مهمة وضرورية للتنمية بعامة، فإنها بالغة الأهمية للتنمية فى المجتمع المسلم، فهى خير وسيلة لبناء خير فرد وخير مجتمع وخير حضارة إنسانية، وهذه من الأمور الضرورية لحماية وسلامة الحياة الفردية والاجتماعية، ولإيجاد مجتمع ملتزم.

كما أن تنمية عوامل الالتزام بين الأفراد وسيلة لبعث الطاقة الروحية الخيرة لدى الأفراد، للانتصار على أنفسهم، والتفاعل مع البيئة بما فيها ومن فيها، فضلاً عن أنها تبلور رؤى الأمم وتوضح غاياتها، فتعبر عن قيمتها العليا فى استخدام الأشياء، واستخدام كافة الإمكانيات من أجل تحقيق الخير للناس جميعاً، وهذا يساعد على نجاح جهود التنمية الإسلامية ودفعها فى الطريق الصحيح،وتجميع الأفراد حولها للسير فى طريق التقدم والنهوض بالمجتمع الإسلامى.

وتتمثل عوامل الالتزام فى قواعد للتفكير والعمل الإنسانى معاً، فالنظام القيمى فى الالتزام يوجب على المرء أن يعتقد أنه من الواجب عليه، ومن ثم يلتزم بأن يعاون أخاه ويحب له الخير، وأنه لا يصح له أن يغتابه أو أن يشى بـه أو أن يخدعه أو أن يكذبه، أى يوجب عليه أن يفهم هذا النوع من العلاقات فهماً خاصاً ويصب تفكيره

بشأنه فى قالب يتفق مع القواعد التى ارتضاها العرف القيمى لمجتمعه، وكثير من الظواهر القيمية لا يعاقب عليها القانون، وإنما يترك للرأى العام أمر حراستها ومقاومة الخروج عليها، فالكذب والحسد والحقد والغيبة والنميمة والتكبر والزهو والبخل، كل هذه الأمور وغيرها لا يتعرض مقترفوها فى معظم الأحوال لعقاب قانونى مع أن أخفها فى نظر النظام القيمى أمراً أداً وجرماً كبيراً[٢٢].

ويتدرج الأمر إلى جوانب واضحة فى عوامل الالتزام الذاتية مثل العفاف والحياء، ويأمرنا النبى ﷺ بالصلاة والصدقة والعفاف والصلة.

وعن النبى ﷺ قال: "ليس الغنى عن كثرة العرض، ولكن الغنى غنى النفس[٢٣]، ويقول فى التعفف: "ليس المسكين الذى ترده التمرة والتمرتان ولا اللقمة ولا اللقمتان، إنما المسكين الذى يتعفف، وأقرءوا إن شئتم يعنى قوله: (لا يسألون الناس إلحافاً)[٢٤]، وأيضاً فى الحياء: "إذا لم تستح فاصنع ما شئت"[٢٥].

وفى خلق الرحمة "ترى المؤمنين فى تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى عضو تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى"[٢٦]، "من لا يَرحم لا يُرحم"، لا يرحم الله من لا يرحم الناس"[٢٧].

إن الرسول ﷺ يحب أن تكون أمته ملتزمة بخصاله فيما بينهم، فيعطف كبيرهم على صغيرهم، ويوقر صغيرهم كبيرهم، ويواسى غنيهم فقيرهم، ويعين قويهم ضعيفهم، ويرشد عالمهم جاهلهم، ويرى الأبناء رحمة الآباء، والتلاميذ رحمة المعلمين، أولئك هم الذين يرحمهم الله.

وقد يكون الإنسان فاضلاً فى نفسه كما يقول الفلاسفة، وهذه خطوة نظرية، أما الخطوة العملية فهى أن يكون فاضلاً فى علاقاته أو سلوكه مع الغير.. النية الحسنة، العفاف، الحياء.. هذه كلها التزامات تجعل الإنسان فاضلاً فى نفسه، وحديث الرسول ﷺ: "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى

الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أم امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه"[٢٨]. وهذا الحديث الشريف يكشف جوانب الالتزام الفاضلة، لأن الأمر هنا مستور يتعلق بالنية الحسنة، فمن ابتغى تقديس الله بصلاته وصومه، وابتغى مرضاته بالبذل والجهاد فى سبيله، وإرشاد الناس وإصلاحهم وتوجيههم إلى الخير، وإنصاف المظلوم من الظالم والرحمة بالضعفاء، وقعت أعماله عند الله موقع الرضا والقبول وتولاه برعايته، ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف يُؤتى أجراً عظيماً من عند الله.

ويرى الإمام الغزالى أن الطفل يولد معتدلاً صحيح الفطرة، وأن أبويه يعطيانه، دينهما أياً كان، كما يتطبع الطفل بالطباع الرديئة، ويتعلم الرذائل من البيئة التى يعيش فيها، ومن الطريقة التى يُعامل بها، ومن العادات التى يتعود عليها، وكما أن الجسم يكون ناقص التكوين عند الولادة، ويكمل ويقوى بالنشوء والتربية والغذاء، فكذلك طبيعة الطفل التى فطر عليها والتى هى خيرة من يد خالقها، تكون ناقصة التكوين، ويمكن أن تكتمل وتتجمل بالتربية الصالحة التى يعتبرها الغزالى من العمليات الخطيرة وغير اليسيرة، لذلك فعلاج النفوس وتهذيب الأخلاق وتربية الالتزام يحتاج إلى مربٍ عالمٍ بطبيعة النفس البشرية، وأن جهل المعلم يتسبب فى إفساد خلق المتعلم، فإن لكل داء دواء ووسيلة العلاج مؤدية للشفاء[٢٩].

ولذلك ينصح الغزالى المعلم أن يكيف طريقته فى الإصلاح حسب سن الصبى ومزاجه، وتبعاً لتكوين شخصيته، مع مراعاته للفروق الفردية فى عملية التهذيب، والغزالى يميل إلى استعمال طريقة كبح جماح النفس عن شهواتها، والتعود على التقشف كوسيلة لتهذيب الخلق وتحسين السلوك[٣٠].

وإذا كانت التربية تستهدف أول ما تستهدف أن تعد المواطن المتكامل الشخصية الذى يكون بمنزلة الخلية فى مجتمعه الإنسانى المتطور، فلابد لنا أن نتيح له من الوسائل العملية التى تساعده فى تحقيق الإيمان الصادق بالقيم الدينية والروحية

المستمدة من هذا الدين الحنيف، ومن رسالات السماء المثلى، ومن القرآن الكريم بخاصة، حتى تكون أساساً لسلوكه الطيب مع نفسه ومع غيره من أفراد المجتمع، ومن بين الوسائل التى تعين على ذلك:

- أن يسود الجمعيات الأهلية وما تملكه من مؤسسات تعليمية تقاليد دينية وقيم روحية تنعكس على تربية الالتزام لدى النشء عن طريق القدوة التى تتجلى فى جميع المعلمين الذين يقومون على تربيتهم وإعدادهم الإعداد السليم، ويتعين علينا أن نذكر دائماً أن الطاقات الروحية التى تستمدها الشعوب من مثلها العليا النابعة من أديانها السماوية ومن تراثها الحضارى قادرة على صنع المعجزات، وإذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة، فإن الحوافز الروحية والالتزامات المعنوية هى وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل العليا وأشرف الغايات والمقاصد.
- الاهتمام بدراسة موضوعات التربية الدينية من نواحيها التطبيقية، وفى ضوء الممارسة الواقعية لتربية الالتزام من مروءة وإحسان وصدق وعفة وألفة ورحمة وعدل وحب وعون ولين وحلم وصبر، وقصد واعتدال وسلام، وفهم الدين فهماً أساسه الإيمان الصحيح بما ورد فى القرآن الكريم والسنة المطهرة، حتى يلتزم كل فرد بما ينبغى له القيام به نحو ربه جل وعلا ونحو نفسه ووطنه.

والتربية الإسلامية تربية شاملة تدعو إلى تنمية عوامل الالتزام بين أفراد المجتمع، وتتفق مع شمول نظرة الإسلام إلى الإنسان، فقد جمعت منذ أول ظهور الإسلام بين تأديب النفس وتصفية الروح، وتثقيف العقل، وتقوية الجسم، فهى تلتزم بالتربية الدينية والخلقية والعلمية والجسمية، دون تضحية بأى نوع منها على حساب الآخر. وإن كان تركيزها ينصب على استخلاص الروح وصفائها بهدف خلق الوازع الداخلى الذى جعل محاسبة الإنسان نابعة من ذات نفسه، فهو يشعر أبداً بالرقابة على تصرفاته، رآه الناس أو كان بعيداً عن أعين الناظرين[٣١].

وبناء الأمة بناءً إسلامياً لا يتحقق بمجرد اتخاذ التشريع الإسلامى أساساً للحكم، وأساساً للمجتمع، هذا وإن كان هذا التشريع الإسلامى يعتبر أحد الأسس الهامة فى بناء المجتمع الإسلامى، والفكر الإسلامى، غير أن الالتزام فى بناء العقلية الإسلامية، والروح الإسلامى، يبدأ أولاً ببناء البشر الملتزم حتى يتلاقى ذلك مع البيئة الاجتماعية التى يحققها التشريع الإسلامى، وبهذا يعتبر التشريع الإسلامى، والتربية العقائدية التى تتم فى إطار الإسلام هما الوسيلتان الأساسيتان لبناء عوامل الالتزام للأمة الإسلامية[٣٢].

ولقد قدم الإسلام للبشرية نظرية تربوية متكاملة، فالإسلام ليس مجموعة من العبادات فقط، أو سجلاً لبعض التشريعات والتعاليم فقط، وإنما الإسلام طريقة شاملة للحياة، يهدى الناس فى حياتهم الدنيا عمارة لها ويزكيهم ويعدهم للحياة الآخرة والتى هى خير وأبقى.

ولهذا جاء الإسلام نظاماً كلياً أو منهج حياة لكل المستويات، يتعدى حدود الزمان والمكان وهذا هو الوجه الاجتماعى للإسلام، وهو لذلك نظام كلى يتدرج تحته نظام التعليم والنظم الاقتصادية والاجتماعية والقيم والأخلاق ومعايير السلوك والتعامل، فهذه النظم أو القيم أو المعايير قد تختلف فى شكلها أو أساليبها أو محتواها من وقت لآخر أو من بيئة لأخرى ولكنها جميعاً تستظل بمظلة الإسلام.

والخلق هو مسلك الإنسان فى مجموعه، وهو نشاط الفرد فى المجتمع البشرى، وميوله اللازمة له نحو نظم الجماعة ومنشآتها واتجاهاته الفكرية نحو من يحيط به من الناس سواء أكانت هذه الأمور نافعة للجماعة أم ضارة بها، فالخلق الفاضل هو ما ينفع الفرد والمجتمع، والخلق الوضيع هو ما يعود على الفرد والمجتمع[٣٣].

وقد حرص الإسلام على تنمية عوامل الالتزام وسيادتها فى المجتمع الإسلامى، تلك القيم التى نحن مطالبين اليوم بإعادتها فى مجال التربية والتعليم والحياة، وذلك

يتأتى عن طريق دراسات إسلامية متعمقة فى ظل إطار إسلامى، ويأتى كذلك من خلال قدوة حسنة تقودها الجمعيات الأهلية فى هذا المجال.

فإن إعادة بناء المجتمعات الإسلامية يتطلب إعادة بناء القيم وعوامل الالتزام وبناء الفكر الاجتماعى للمجتمع، وهذا يتطلب إعادة بناء التربية وعناصرها، ومن بينها إعادة بناء الخلق العلمى وتنمية عوامل الالتزام، وبناء هذه القيم يتطلب أن تتشكل على أساس الفكر التربوى الإسلامى كإطار قيمى يحقق الالتزام بين كافة المواطنين.

وفى المواعظ القرآنية نلحظ أسلوباً تربوياً رائعاً، يبغى كمال الإنسان، بحيث يجب أن يتمثلها كل من المعلم والمتعلم، إذ هى صادرة عن حكمه، وليس عن هوى، والمثال على ذلك نأخذ خلاصته من عظة لقمان لابنه والتى تهدف أن يكون الله هو مصدر السلوك، بمعنى إيمان الإنسان به واتباع شريعته، وذلك هو محدد سلوك الإنسان، وهو الهدف والغاية لسلوكه، بمعنى أن يكون مخلصاً لله، وذلك عن طريق عدم الشرك بالله، والشكر له، والشكر للوالدين، والشكر لصاحب النعمة، وأن يكون السلوك كما حددته الموعظة فى قصد واعتدال فى كل شئ، فلا مغالاة ولا تفريط، إنما توسط واعتدال، وهذا يعكس هدف التربية الإسلامية السلوكية، إنها تنشئ إنساناً معتدلاً فى سلوكه وفى عقيدته(٣٤).

كما ذكر الغزالى الشروط التى ينبغى أن يأخذ بها المتعلم نفسه لتنمية عوامل الالتزام به وهى تقديم طهارة النفس على رزائل الأخلاق، وأن يقلل علائقه من الاشتغال بالدنيا، وألا يتكبر على العلم، ولا يتأمر على المعلم، بل يلقى إليه زمام أمره بالكلية، وأن يكون قصد المتعلم فى الحال تحلية باطنة وتجميله بالفضائل من أجل تعويد ذاته على جوانب الالتزام التى ينبغى الالتزام بها فى حياته، فإن لم يكن العلم مقترناً بالخلق وبالتربية الخلقية السوية، كان ضرره أكثر من نفعه، فكما أن عبادة الجوارح لا تصح إلا بطهارتها من القذر والنجس، كذلك عبادة النفس لا تصح إلا إذا تطهرت

من الدنايا والأرجاس، وليس تنوير الأذهان وتثقيف العقول وتهذيب المدارك بالعلوم يستلزم طهارة الأخلاق أو حسنها، فكم من شخص حصل العلوم ونبغ فيها، وهو ردىء الأخلاق، سيئ الفعال، وكم من عالم رأينا نفسه أشربت حب الكبر والرياء والحسد والنفاق، ومن كانت هذه خلاله يفر العاقل منه فراره من الأسد، ولم ينفعه علمه ولم تسعده معرفته كما جاء فى الأثر: "من ازداد علماً، ولم يزد هدى لم يزد من الله إلا بعداً". وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه: "تعلموا العلم، وتعلموا للعلم السكينة والوقار والحلم"، وقال بعض الحكماء: "من لم يصن نفسه لم ينفعه علمه"(٣٥).

ولقد مجد الإسلام العلم ورفع من شأنه ومن شأن العلماء وحث على المعرفة وطلب العلم على أساس أنه كلما زاد الإنسان من زاد العلم، وبلغ فيه درجة كبيرة زادت خشيته من الله سبحانه وتعالى، وزادت نفسه رهبة واعترافاً بفضله وقدرته "إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ" (سورة فاطر، من الآية ٢٨).

كما حفلت آيات القرآن الكريم كذلك بتقدير العلم والمشتغلين به "يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ" (سورة المجادلة، من الآية ١١) ، وفى الحديث الشريف: "إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يطلب"، وفى حديث آخر "من سلك طريقاً يطلب به علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة".

وهناك العديد من جوانب الالتزام التى حثت عليها برامج التربية الإسلامية والتى ينبغى على الجمعيات الأهلية والخيرية إدراكها والعمل فى ضوئها، فهناك آيات قرآنية عديدة توضح عدداً من القواعد والمبادئ التى يجب أن يسترشد بها المعلمون والمتعلمون والباحثون فى سعيهم لتربية الالتزام بينهم، وفى تعليمهم الآخرين، منها أن العالم فى الإسلام يحس فى كل لحظة بأنه فى حاجة إلى مزيد من العلم، فيهتف "وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً" (سورة طه، من الآية ١١٤)، ويشعر بضآلة المعرفة التى حازها مهما توسع أو تخصص فى الدراسة فيهتف دائماً بقوله سبحانه "وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً" (سورة الإسراء، من الآية ٨٥)، ومصدر العلم فى تصور المؤمن هو الله، ومن ثم

فهو يهتف مع الملائكة "سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا" (سورة البقرة، من الآية ٣٢)، وهو يمضى وراء الحقائق لا خلف الظنون "إنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الحَقِّ شَيْئاً" (سورة يونس، من الآية ٣٦).والظن فى نظره خبط فى الظلام وتدليس على الحقيقة، وإزدراء لكرامة العقل، ومن ثم يستصحب قوله تعالى فى ذم أقوام كافرين "إن يَتَّبِعُونَ إلاَّ الظَّنَّ ومَا تَهْوَى الأَنفُسُ" (سورة النجم، من الآية ٢٣).

وتنمية عوامل الالتزام هى تنمية حسية، وعقلية، ووجدانية، وروحية، تقوم على أصول وقواعد علمية لتحقيق أقصى نمو لالتزام الفرد تمكنه منه قدراته واستعداداته، وهى تربية مستمرة من المهد إلى اللحد.

والعلم هدف من أهداف المؤمن فى حياته، يلتزم بالسعى له فى أى مكان من بلاد العالم "اطلبوا العلم ولو فى الصين"، ففى ذلك دعوة إلى الترحال والهجرة من أجل العلم والبحث عن الحقيقة "الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها".

ويترتب على ذلك تحديد ماهية الالتزام ومدى الاهتمام بتنميته، فحيثما وجد علم يجهله إنسان ما، ويعلمه إنسان آخر، وجب أن يلتزم الأول بأن يتعلم هذا العلم من الثانى فى تواضع، واقتناع، وحيثما وجد العلم والعالم انعقدت لهما الجدارة والصدارة، فليس للعالم جنسه فى المفهوم الإسلامى، وما جنسية العلم إلا الموضوعية، والبحث عن الحقيقة، والانتماء لقضايا الحق[٣٦].

والعلاقة التى تربط بين القائمين على التربية والمتعلمين هى علاقة حب، وليست علاقة القهر والاستبداد، لأن الجميع خلق، والفرق فرق فى الخبرة، ليس إلا، ومن ثم يقبل المعلم كل ما يقدمه المتعلم، ولا يرفضه، ولا يواجهه باستحقار، لأن هذا هو قدر المتعلم ومقدرته، ودور المعلم هنا هو بذل أقصى ما فى جهده لتوجيه المتعلم، وتفجير طاقاته، وهذا من إيجابيات المعلم، على أن يوفر لمتعلميه الأمن ويتقبلهم على ما هم عليه، لا كما ينبغى أن يكونوا، مع الاهتمام بنواحيهم المختلفة داخل المؤسسة

التعليمية وخارجها، لأن ذلك يوفر للمتعلمين جواً نفسياً رائعاً لتحقيق أهداف التربية[٣٧].

والقابسى يرى بضرورة الالتزام بطلب العلم بالفضائل أولاً، أو المعرفة بها، على أن يكون هذا العلم مستمداً من القرآن والسنة بطبيعة الحال، والقرآن غنى بالفضائل وأسبابها، زاخر بالتوجيهات الخلقية والدوافع إلى الخير، والتربية الإسلامية تُلزم المرء بضرورة التذكير، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، والتواصى بالحق والصبر، وهو عمل يتأتى من جانبين، فكل إنسان يتواصى مع أخيه الإنسان فى سبل دفع عجلة الحياة إلى سبيلها المنشود، إذ أن "كلنا معلم، وكلنا يتعلم فى كل الأوقات، ولا يستغنى بعضنا عن بعض، صغيرنا يتعلم من كبيرنا، وكبيرنا يتعلم من صغيرنا[٣٨].

وهذه الطريقة من أهم الطرق التربوية فى تربية الالتزام لدى الأفراد وفيها يتحقق المبدأ الديمقراطى فى التربية، فلا حرج من سماع آراء التلاميذ أو المتعلمين، والعمل برأيهم، وإذا كان هدف المعلم هو تكوين المتعلم تكويناً سليماً، فإنه يلزم الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والتذكير بما يهم المعلم والمتعلم على حد سواء "وذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ" (سورة الزاريات، الآية ٥٥)، "إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وهُوَ شَهِيدٌ" (سورة ق، الآية ٣٧)، "فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ" (سورة الغاشية، الآية ٢١)، "وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ" (سورة العصر، الآيات ١-٣)، "كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ" (سورة آل عمران، من الآية ١١٠).

وتعتبر الجمعيات الأهلية مكان هام لطبع المتعلمين بالطابع الإسلامى، إلى جانب تدريبهم على جوانب الالتزام، كما أمر رسول الله ﷺ "طلب العلم فريضة"، حيث أن الطابع الإسلامى فى الجمعيات الأهلية يكون شخصية إيجابية فاعلة، متحملة لتبعة أعمالها، جريئة مقدامة، كما يكون شخصية استقلالية، كما وجه الرسول ﷺ: "لا

يكن أحدكم إمعة يقول إن أحسن الناس أحسنت وإن أساءوا أساءت، ولكن وطنوا أنفسكم إن أحسنوا وإن أساءوا ألا تظلموا".

ولهذا فإن الجمعيات الأهلية تستطيع أن تسهم فى تكوين "الشخصية الملتزمة" وهى فى منهجنا هذا "الشخصية الإسلامية الملتزمة" بطابعها المتميز، وما التحصيل العلمى إلا جانب واحد من جوانب الشخصية ليس هو أهمها بأى حال، وإن كانت له أهميته الذاتية، إنما أهم منه كيفية الاستفادة بهذا العلم، وكيفية التصرف فى الحياة العملية،وكيفية التعامل مع الناس والأحداث، وذلك يحتاج إلى تدريب عملى لا إلى تلقين نظرى، فالتلقين النظرى علم يحفظ، أما التدريب العملى فخبرة مكتسبة ورصيد واقعى من التجربة يسند صاحبه فى الموقف العملى وييسر له التصرف فيه.

وهناك رؤية فى تربية الالتزام لدى الناشئة تدور حول أن غايتنا هى تخريج أبناء متحلين بالشجاعة والرقى الخلقى والأدبى مستعدين للتضحية بالنفس والنفيس فى سبيل وطنهم العزيز، وتخريج أناس يعملون لسعادة بلادهم، ويرقون فى العلوم والصناعات، ويطلبون العلم طول حياتهم حباً فى تقدم بلادهم، ويحبون الله ويطيعونه حتى يتيسر لهم الرقى فى ملكوت الله، ويكونوا عباد ربانيون ملتزمون فى صورة أناس"(٣٩).

ومن الصفات القيمية فى الالتزام التى ينبغى أن يتحلى بها المتعلمون "الطاعة" وليست الطاعة واجباً على المتعلمين نحو المعلم فقط، بل هى التزام المسلمين كافة بأوامر الله والرسول، كما جاء فى القرآن الكريم "أَطِيعُوا اللَّهَ وأَطِيعُوا الرَّسُولَ وأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ" (سورة النساء، من الآية ٥٩).

ويجب على المعلمين أن يلتزموا بالرفق مع الصبيان، فهو واجب لصغر سنهم، وطيش أعمالهم، وضيق عقولهم، وقلة مداركهم، وعلى المعلم أن يلجأ مع الصبيان والذين يرتكبون الذنوب إلى الرفق، كما جاء فى وصية القابسى للمعلم قائلاً: "ومن حسن رعايته لهم أن يكونوا بهم رفيقاً"، ويعتمد القابسى فى هذه النصيحة على المأثور

من سيرة الرسول ﷺ، وعلى الحديث"إن الله يحب الرفق فى الأمر كله، وإنما يرحم الله من عباده الرحماء"، والقابسى يترل المعلم من الصبيان مترلة الوالد، فهو المأخوذ بأدبهم، القائم على زجرهم، وهو الذى يوجههم إلى ما فيه مصلحة أنفسهم، وهذا يحتاج إلى سياسة ورياضة، حتى يصل المعلم بالمتعلم مع الزمن إلى معرفة طريق الالتزام، وهى طريق لا تدرك بالبديهة بل بالرياضة والتعليم(٤٠).

ولئن كان تحصيل العلوم والفنون وكسب الخبرات هو الغاية المباشرة من التعليم، فإن الغاية المباشرة من التدريب الخلقى هى غرس عوامل الالتزام وما ينتجه بعد ذلك من العادات الطيبة النافعة، وتكوين العواطف السامية والمثل العليا النبيلة،والتأثير فى نفوس الناشئين تأثيراً يبقى أثره فى حياقم العملية والعلمية على حد سواء.

والأساس الصالح اللازم لتربية الالتزام لدى الأفراد هو قيئة البيئة الاجتماعية الصالحة التى توحى إلى الأفراد الذين يتفاعلون فيها بالمسلك الحسن مثل الإخلاص فى العمل والأمانة فيه، والنظام والنظافة، والجد وبذل الجهد، والاعتماد على النفس، والتعاون مع الغير على ما فيه الخير،وفى هذه البيئة يدرب الأفراد على هذه الصفات وأمثالها تدريباً مستمراً حتى تصبح عادات متأصلة فيهم، لها أثرها الدائم فى حياقم(٤١).

وقد حدد الغزالى التزامات المعلم والتى منها الشفقة على المتعلمين وأن يجريهم مجرى بنية، وألا يطلب على العلم أجراً، ولا يقصد به جزاءً ولا شكوراً، وألا يدع من نصح المتعلم شيئاً، وأن ينبهه أن الغرض من طلب العلوم القرب من الله، وأن يزجر المتعلم عن سوء الأخلاق بطريق التعريض ما أمكن، ولا يصرح، وبطريق الرحمة لا بطريق التوبيخ، وألا يقبح فى نفس المتعلم العلوم التى وراءه، وأن يقتصر المتعلم على قدر فهمه، وأن يكون المعلم عاملاً بعلمه، فلا يكذب قوله فعله(٤٢).

وكل من أوتى علماً وكتمه ولم يتح للآخرين الاستفادة منه فهو آثم مقصر، ومهدد بأشد العقاب فى الدنيا والآخرة، قال تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً أُوْلَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلاَّ النَّارَ وَلا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ" (سورة البقرة، الآية ١٧٤).

ويخطئ من يظن أن ذلك قاصر على المتخصصين وكبار العلماء بل هو واجب كل من يعلم ما يفيد سواء من أمر الدين أو الدنيا، والإسلام دين الدنيا والآخرة، دين العبادة والروح، وفى الحديث الشريف يقول رسول الله ﷺ "بلغوا عنى ولو آية، فرب مبلغ أوعى من سامع"[٤٣].

ولا ننسى أن ننبه إلى أن واجب العلماء والمعلمين بشكل عام هو أن يلتزموا بأن يكونوا قدوة مثالية للمتعلمين فى سلوكهم وتصرفاتهم وأخلاقهم، حتى يكون تعليمهم مؤثراً وقادراً على أداء دوره فى بناء المجتمع الملتزم وإحداث التغير الاجتماعى نحو الأفضل.

والقابسى يريد معلماً ورعاً تقياً، مخلصاً ملتزماً فى عمله وفى دينه وفى سلوكه، يقوم من التلاميذ مقام الوالد من الولد، فيأخذ المتعلمين بالشفقة والرحمة والسياسة والحكمة، ويبصرهم بأحوال دينهم، ويحفظهم كتاب الله وسنة رسوله، حفظاً للدين من الضياع، وجاء فى وصية سحنون الفقيه لمعلم ابنه: "لا تؤدبه إلا بالمدح ولطيف الكلام، وليس هو ممن يؤدب بالضرب والتعنيف".

وكتب الرشيد إلى معلم ولده الأمين فقال: "يأحمر إن أمير المؤمنين قد دفع إليك مهجة نفسه وثمرة قلبه، فصير يدك عليه مبسوطة، وطاعته لك واجبة، وكن له بحيث وضعك أمير المؤمنين، أقرئه القرآن، وعرفه الأخبار، ورِوه الأشعار، وعلمه السنن وبصره واقع الكلام وامنعه من الضحك إلا فى أوقاته، وخذه بتعظيم مشايخ بنى هاشم إذا دخلوا عليه، ورفع مجالس القراء إذا حضروا مجالسه، ولا تمرن بك ساعة إلا وأنت مغتنم فائدة تفيده إياها من غير أن تحزنه فتميت ذهنه، ولا تمعن فى مسامحته

فيستحلى الفراغ ويألفه، وقومه ما استطعت بالقرب والملاينة، فإذا أباهما فعليك بالشدة والغلظة.

كما كتب عمرو بن عقبة لمعلم ولده فقال: "ليكن أول إصلاحك لولدى إصلاحك لنفسك، فإن عيوهم معقودة بعينك، فالحسن عندهم ما صنعت، والقبيح ما تركت، علمهم كتاب الله ولا تملهم منه فيتركوه ولا تتركهم فيه فيهجروه، روهم من الحديث أشرفه، ومن الشعر أعفه، ولا تنقلهم من علم إلى علم حتى يحكموه، فإن ازدحام الكلام من القلب مشغلة للفهم، وعلمهم سنن الحكماء"(٤٤).

ولا يجوز للمعلم أن يتعلم إلا فيما يعلم، "فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ" (سورة آل عمران، من الآية ٦٦)، "ولا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إنَّ السَّمْعَ والْبَصَرَ والْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً" (سورة الإسراء، الآية ٣٦).

والقرآن الكريم إذ يركز على ضرورة الالتزام بأن يقتدى المسلمون بالرسول الكريم ﷺ باعتباره أسوة حسنة، فإن التربية الإسلامية تتخذ من القدوة طريقاً لتحقيق أهدافها، فلكى يكون المعلم قدوة، لابد وأن يتمثل المنهج الذى يعلمه وربى به، حيث يربى على هديه، وحتى لا يكون هناك تناقض بين قوله وعمله وحتى يتخذه المتعلمون قدوة لهم، ويتأسوا به فى كل حركاته وسكناته، فضلاً عن أخلاقه ومنهجه، وإلا فإن التربية تنقلب إلى تلقين وحفظ وتسميع دون أى أثر عملى لها(٤٥).

وعن الأدب كخلق علمى ينبغى الالتزام به قال الأصمعى رحمه الله تعالى: "أن أعرابياً قال لابنه: يا بنى الأدب دعامة أيد الله بها الألباب، وحلية زين الله بها عواطل الأحساب، فالعاقل لا يستغنى- وإن صحت غريزته- عن الأدب، المخرج زهرته، كما لا تستغنى الأرض وإن عذبت تربتها عن الماء المخرج ثمرها"(٤٦).

وقال أحد الحكماء: "اطلبوا الأدب فإنه مادة العقل، ودليل على المروءة، ومصاحب فى الغربة، ومؤنس فى الوحشة، وحلية فى المجلس".

واحترام المعلم وتقديره كخلق علمي ينبغي لطالب العلم أن يلتزم به لا يعني بأي حال من الأحوال أن يلجأ الطلاب إلى تلك الوسائل والأساليب التي تشيع فيها روح التملق والنفاق، فتملق المعلم لا يعني احترامه، لكن هذا أيضاً لا يعني أن يتباعد الطلاب عن أستاذهم، فلا يقدمون له يد العون فيما قد يكون بحاجة إليه، ولاشك أن بين هذا وذاك شعرة دقيقة، بين تملق الأستاذ وبين خدمته، وذلك يرجع إلى حسن تقدير كلا الطرفين(٤٧).

ومن آداب المتعلم وقيمة العلم لديه التزامه بأن يكرم أهل المؤسسة التعليمية التي ينتمي إليها بإفشاء السلام،وإظهار المودة والاحترام، وأن يكون مواظباً على الإفادة، ويطالب نفسه كل يوم باستثارة علم جديد، ويحاسب نفسه على ما حصله، فالعاقل يعلم أن خير الأيام عنده يوم يزداد فيه علماً، وكان المأمون يوصي بعض بنيه فيقول: "أكتب أحسن ما تسمع، واحفظ أحسن ما تكتب، وحدث بأحسن ما تحفظ"، وشرائع الله كلها تدعو إلى التوحيد والطاعة وتتفق على أن الحياء أفضل الفضائل كلها، ويقول النبي ﷺ في الحياء: "الحياء لا يأتي إلا بالخير"(٤٨).

والعفة والحياء فضيلتان لا تتصلان بالجنس وحسب، ولكنهما قضيتان عامتان يجب أن يلتزم بهما أي شخص، حيث يعف المرء عن ارتكاب الدنايا، ويستحي من فعل الشر، ويوصف بعفة اللسان وعفة اليد، قال النبي ﷺ "لا يعذب الله بدمع العين، ولكن يعذب بهذا، فأشار إلى لسانه"(٤٩).

وإذا ما استغلق فكر الإنسان واستعصى عليه الفهم لمسألة من المسائل، فإن القرآن يوصي بالرجوع إلى المراجع المعروفة والمتخصصين في الفروع المختلفة من العلم "فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إن كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ" (سورة النحل، الآية ٤٣).

ومن هذا المنطلق فإن التربية الإسلامية تلتزم بنفس الطريقة، في سبيل تحقيق أهدافها، وتصبغ كل من يعمل فيها بنفس الصبغة، فالمعلم واسع الصدر، يرد على استفسارات وأسئلة المتعلمين حتى يكون على اقتناع كامل بما يلقي عليهم، وهذه

الطريقة تتدخل فى حياة المتعلم والمعلم على السواء، وعن طريقها يمكن تجديد حياة المجتمع وتغييرها باستمرار، إذ أن نظرته إلى الأمور تجريبية يقدر عن طريقها أن يتحكم ويضبط ويتنبأ، ولا يؤمن إلا بما هو يقينى فيما يتعلق بأمور الكون والحياة المادية(٥٠).

ولقد جاء الإسلام بمجموعة من القيم الأخلاقية، والمثل العليا والعادات القيمة الفردية والاجتماعية، مما لا يرقى إليها أى دستور قيمى دنيوى آخر، منها الإخلاص فى العمل وتقديره، ومنها الصدق والأمانة وأداء الواجب، واستثمار الوقت، ومساعدة الإنسان للإنسان، والإيثار والاعتماد على النفس، وحب الناس.

والإسلام يحرص على أن تشكل القيم الأخلاقية ضمير الإنسان وإرادته وسلوكه الفردى والاجتماعى، وأهم ما يميز الأخلاق الإسلامية أنها أخلاق ترتبط بجميع جوانب السلوك البشرى فى جميع النظم الاجتماعية حتى إنها تشكل مجموعة القيم والعادات والتقاليد الإسلامية التى يحتويها النظام الاجتماعى فى ظل الإطار الإسلامى أو ما يمكن تسميته بالنظام الاجتماعى العام للمجتمع.

ولا جدال أن خير الخلق خلق القرآن الكريم، حيث تقول السيدة عائشة رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ كان خلقه القرآن مشيرة بذلك إلى أنه قرآناً يتحرك، ومشيرة بذلك إلى مفهوم "القدوة" فى المعلم، ومشيرة بذلك إلى ذلك التجسيد الحى فى السلوك البشرى لمضامين القرآن ومعانيه، ومشيرة بذلك أيضاً إلى مفهوم تربوى متناسق وهو ارتباط العلم بالخلق والعلم بالعمل، وحول هذا المفهوم وذلك المعنى تأتى كثير من الآيات القرآنية وكثير من الأحاديث النبوية مثل: "أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ" (سورة البقرة، من الآية ٤٤) ومثل "كَبُرَ مَقْتاً عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ" (سورة الصف، الآية ٣). أما الأحاديث فى هذا المعنى فكثيرة منها: "لا يكون المرء عالماً، حتى يكون بعلمه عاملاً"، "من أزداد علماً ولم يزد هدى، لم يزد من الله إلا بعداً".

وهكذا يتضح أن هناك العديد من جوانب الالتزام التى تسعى إلى تحقيقها التربية الإسلامية، فالمجتمع الإسلامى فى حاجة إلى الإخلاص والمثابرة، والعمل، واحترام الغير، واحترام قيمة العلم والتعلم، وينبغى أن يظهر المتعلمون احترامهم وتقديرهم لمعلمهم فهو بالنسبة لهم كالأب فى عطائه وعطفه، كما ينبغى حسن الاستماع عند طلب العلم، ولقد كانت الرحلة فى طلب العلم من التقاليد العلمية والتعليمية المهمة عند الطلبة المسلمين [٥١].

ولقد ربط الإسلام بين التزام الإنسان من جهة، وبين قابليته للعلم وقدرته على التعلم من جهة أخرى، وكذلك قدرته على تقييم عمله، وكل فرد فى الإسلام ملتزم بالتعليم لأن العلم هو الفريضة الأولى على كل مسلم ومسلمة، قال رسول الله ﷺ "طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة"، ولا يوجد حد يقف فيه الإنسان عن التعلم حتى يصل إلى المستوى الواجب، فالمسلم فى عملية تعليمية مستمرة مهما بلغ من العمر أو العلم، وورد فى القول المأثور: ما يزال العالم عالماً ما طلب العلم، فإذا ظن أنه علم فقد جهل. وقال تعالى: "وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً" (سورة طه، من الآية ١١٤). وقال رسول الله ﷺ "اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد"، والعلم هنا بمفهومه الواسع سواء كان لأمر الدين أو الدنيا.

ولاشك أن ما تضمنه القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة من حث المؤمنين على طلب العلم وارتشاف مناهله (من المهد إلى اللحد) كان دافعاً لتعلق المسلمين بالعلم، بحيث كان طلبه والسعى إليه تقليداً من تقاليد الإسلام، يتناقله الخلف عن السلف، وأصبح العلماء عنصراً ممتازاً يتطلع إليه المسلمون بعين الاعتبار والتكريم والاحترام[٥٢].

كما أن مبادئ التربية المستديمة كان لها حظاً عظيماً فى الإسلام فيقول المولى عز وجل "اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ" (سورة العلق، الآيات ١-٥).

وبهذه الآيات الكريمة من القرآن الكريم التى كانت أول ما نزل على رسول الله ﷺ بدأ الدين الإسلامى، وهكذا ارتبط هذا الدين منذ اللحظة الأولى بالقراءة والعلم والتعلم، وصار طلب العلم أمراً أساسياً ينبغى أن يحرص عليه كل مسلم سواء أكان معلماً أم متعلماً، رجلاً كان أم امرأة، ولذلك أمر الله سبحانه وتعالى رسوله ﷺ بأن يطلب الاستزادة من العلم فى قوله تعالى "وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً" (سورة طه، من الآية ١١٤). ويقول بعض المفسرين أن الرسول ﷺ لم يأمر بطلب الزيادة فى شئ إلا فى العلم.

واستجابة لهذا الأمر، وإدراكاً لأبعاد العلم والتعليم، وأهميته فى حياة الإنسان وضرورة الحرص عليه مدى الحياة كان الرسول ﷺ يدعو بهذا الدعاء: "اللهم انفعنى بما علمتنى، وعلمنى ما ينفعنى، وزدنى علماً، والحمد لله على كل حال". ودعاء الرسول ﷺ لربه فيه توجيه للمسلمين بأن يلتزموا طوال حياتهم وفى كل المواقف بأن يتعلموا ما فيه نفع لهم ولأمتهم، وأن يطبقوا ما تعلموه سلوكاً ومهارة، وألا يقصروا فى الاستزادة من التعلم كلما أمكن لهم ذلك.

والتعليم من وجهة نظر الإسلام عملية مستمرة مدى الحياة، حيث يولد الإنسان وهو لا يعلم شيئاً، يقول الله عز وجل: "واللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئاً وجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ والأَبْصَارَ والأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ" (سورة النحل، الآية ٧٨).

وعلى الإنسان أن يسعى إلى اكتساب العلم من خلال ما زوده الله به من أدوات السمع والبصر والعقل وغيرها، والمسلم مسئول عن الحصول على كل علم نافع بغض النظر عن مكانه أو مصدره تنفيذاً لتوجيه الرسول ﷺ حيث قال: "الحكمة ضالة المؤمن من أينما وجدها فهو أحق بها"، وإذا تطلب العلم من المرء أن يسافر فعليه أن يفعل، وقد حض على ذلك القرآن الكريم فى قوله تعالى: "فَلَوْلا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ولِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ" (سورة التوبة، من الآية ١٢٢).

كما حض على ذلك الرسول ﷺ فى قوله: "من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضى لطالب العلم، وأن العالم ليستغفر له من فى السماوات ومن فى الأرض حتى الحيتان فى الماء، وفضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وأن العلماء ورثة الأنبياء، وأن الأنبياء عليهم السلام لم يورثوا ديناراً ولا درهماً وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر".

ولقد اصبح التعليم- فى نظر الإسلام- شرطاً أساسياً لتولى أى مسئولية أو عمل قيادى، حيث ورد عن عمر رضى الله عنه قوله: "تفقهوا قبل أن تسودوا"، وهذا مصداق قول الله تعالى "يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ والَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجَاتٍ" (سورة المجادلة، من الآية ١١).

ومن ثم كان من الطبيعى أن يصبح هذا الالتزام فى طلب العلم بمثابة فريضة دينية: "اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد" قولاً مأثوراً من الإمام على كرم الله وجهه.

والإسلام يعتبر العلم والحكمة نعمة من نعم الله يمتن بها على من يشاء من عباده، ولذلك يمتن الله عن رسله عليهم السلام بنعمة العلم فيقول عز وجل: "ولَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وسُلَيْمَانَ عِلْماً وقَالا الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ المُؤْمِنِينَ" (سورة النمل، الآية ١٥)، وامتن كذلك على موسى عليه السلام بنعمة العلم فى قوله تعالى "ولَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ واسْتَوَى آتَيْنَاهُ حُكْماً وعِلْماً وكَذَلِكَ نَجْزِي المُحْسِنِينَ" (سورة القصص، الآية ١٤).

وذكر سبحانه وتعالى أن وصول المرء إلى الحكمة من النعم الكبرى التى يحظى بها متى حصل عليها وذلك فى قوله تعالى: "يُؤْتِي الحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ ومَن يُؤْتَ الحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً ومَا يَذَّكَّرُ إلاَّ أُوْلُوا الأَلْبَابِ" (سورة البقرة، من الآية ٢٦٩).

وهكذا فإن العالم الذى يترك علماً ينتفع به الناس يظل ثوابه متصلاً له حتى بعد وفاته طالما استفاد الناس من علمه، وذلك مصداقاً لقول الرسول ﷺ: "إذا مات ابن

آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له"، وفى هذا الإطار كان طلب العلم ونشره بين الناس مسئولية كل فرد، وعليه أن يسعى إليهما طوال حياته، بل ويحرص على أن يترك علماً نافعاً للناس بعد موته طلباً لثواب الله فى الآخرة.".

ولقد أنشأ سيدنا محمدﷺ أول مدرسة لتعليم الكبار فى الإسلام، كان هو معلمها، وكان صحابته رضى الله عنهم تلاميذها العباقرة الأفذاذ، تلك المدرسة كانت أول مسجد أقامه الرسولﷺ فى المدينة المنورة، ثم تلاه مسجد الرسولﷺ، ثم غيره من المساجد الجامعة الكبيرة فى كل أنحاء وعواصم ومدن العالم الإسلامى.

وقد ورد عن الرسولﷺ أنه قال: "ألا إن ربى أمرنى أن أعلمكم ما جهلتم مما علمنى"، وقال رسول اللهﷺ "إن الله لم يبعثنى معنتاً ولا متعنتاً، ولكن بعثنى معلماً ميسرا".

ولقد أدرك صحابته رضوان الله عليهم أجمعين أنهﷺ كان مصلحاً حيث وصفه أحدهم بقوله: "ما رأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه".

ومما سبق يمكن تحديد عوامل الالتزام التى يمكن للجمعيات الأهلية المساهمة فى تنميتها ومنها أن يتحلى المرء بالصبر، وأن تصبح سمته المميزة هى السعى المتواصل فى طلب العلم، وأن يداوم المرء على القراءة والبحث وتجديد معلوماته، أى يكتسب الإنسان سمات التربية المستديمة، ويصبح همه الشاغل هو البحث عن مقومات العلم ولا يشعر بأى مشقة أو معاناة فى سبيل تحقيق هدفه، ويصبح لدى الفرد القدرة على تحمل المشاق والمعاناة والاغتراب عن وطنه فى سبيل الهدف السامى النبيل وهو تحصيل العلم، وتحصيل العلم يجب أن يكون هدفه الأسمى هو تأديب النفس البشرية وتصفية الروح وتثقيف العقل، فهذه صفات حميدة مستقاة من مبادئ التربية الإسلامية الحنيفة، فلعمرى ما أحوجنا جميعاً بنى البشر فى البلاد العربية جميعها إلى أن نجعل

تأديب النفس وتصفية الروح وتثقيف العقل من صفات أفراد هذا الوطن العربى الذى كرمه الله سبحانه وتعالى برسله وكتبه.

وإلى جانب ذلك يجب أن يكون المرء صبوراً مجاهداً فى البحث عن الحقيقـــة، وأن يكتسب الإنسان القدرة على تقييم نفسه وعمله، وأن يعتبر المرء أن ســعيه وراء معرفة مبادئ العلوم وأساسياها فى حكم الفريضة علـــى المسـلم، فطلـب العلـم والاستزادة منه دائماً هى سمات الإنسان الملتزم، ومن ضمن عوامل الالتزام النابعة من ميدان التربية الإسلامية طلب العلم من المهد إلى اللحد، فلا يوجد حد معين عنــــده يكتفى الإنسان الملتزم بما تعلمه، وإنما شعار الالتزام هو طلب العلم مـــن المـهد إلى اللحد.

ومن ضمن جوانب الالتزام الأخرى أن يعمل المرء على الجمع المتوازن بين علوم الدين وعلوم الدنيا، وأن يشعر المرء بالرغبة فى التحصيل والاستزادة من العلـم، وفى كل هذا يجب أن يتميز الإنسان الملتزم بالموضوعية والبحث عـــن الحقيقـــة دون أى مآرب أخرى، وإذا تميز الإنسان بهذه العوامل فى الالتزام فإنه يصبح إنساناً كارهـــاً لكافة الأمراض الاجتماعية، ومقاوماً لها مثل مقاومته وكرهه للكذب والحسد والحقد والغيبة والنميمة، وفى الناحية الأخرى المضيئة يتميز الإنسان الملتزم بالعفة والحيـــاء وغنى النفس والإحساس الدائم بالحاجة إلى العلم، وأن يشعر المرء بأن ما تعلمه قليـل ولا يكفى لحياته العملية، وأن يبحث دائماً عن المعارف وبراهينها، ولذلـــك يميـل الإنسان الملتزم إلى استخدام المراجع فى كل فروع المعرفة، وأخيراً يصـــل المـــرء – بتمسكه بعوامل الالتزام– إلى درجة احترام النفس، وتقدير الذات.

كما ينبغى أن يتحلى الإنسان بقيم احترام الآخرين وتقدير أعمالهم واحـــترام آرائهم، حتى لو اختلف مع هذه الآراء هو شخصياً، وأن يتمـيز الإنســـان الملـتزم ويتحلى بالصدق قولاً وعملاً فى تعامله مع الآخرين، وأن ينافس الزملاء والأقـــران بأمانة وشرف، فالتنافس الشريف مطلوب فى كافة مراحل الحياة، وهو يوجد بـــدوره

تقدماً فى مناحى الحياة، ولكن أن يلجأ الفرد إلى الغش والخديعة فى هذا التنافس، فهذا غير مطلوب فى تنمية المجتمعات، وإن كان التنافس حقاً بأمانة وشرف فلا يجد الإنسان الملتزم مانعاً من التعاون مع الآخرين، فيميل المرء إلى تبادل الإفادة والنصيحة مع الآخرين، وفى كل هذا يشعر الإنسان الملتزم باحترام شديد لآراء الآخرين ووجهات نظرهم.

وفى هذا الإطار يدافع الإنسان الملتزم دائماً عن الحرية لدى الآخرين ويحترمها، كما يشعر بأهمية وجود العلاقات الإنسانية الطيبة مع الآخرين، وهذا هو الفرق الجوهرى والرئيسى والفارق بين المجتمعات الإسلامية والمجتمعات المادية، فالذى تعرف على خصائص المجتمعات الرأسمالية، والتى تحكمها المادة ولا شئ غيرها، يجد هذه الفروق: مجتمعات لا تعير العلاقات الإنسانية أدنى اهتمامها، فكل شئ محسوب حتى البشاشة والتصافح محسوب بالوقت، أما المجتمعات الإسلامية فإنها تعير هذه العلاقات الإنسانية اهتمامها وتقديرها.

ولا نقصد– فى هذا المقام– الرياء والنفاق الحادث الآن، وإنما المقصود أن يلتزم المرء بإقامة العلاقات الإنسانية الطيبة مع الآخرين، وأن يصبح الإنسان القدوة والمثل الحسن لزملائه وأصدقائه والمتعاملين معه، وأن يميل المرء إلى مصاحبة العلماء ومجالستهم، وأن يحسن الاستماع إلى الآخرين.

وفى هذا الصدد نجد أن الإنسان الذى يمتلك عوامل الالتزام يحترم الإنسان الآخر ويقدره ويبجله، وفى الوقت نفسه يعين الآخر هذا الإنسان على هذا التقدير والاحترام، فيصبح المثل الأعلى والقدوة الحميدة، وفى كل الأحوال يتعاون الإنسان مع أخيه الإنسان من أجل أن تسود جوانب الالتزام الحميدة مع الآخرين فى كافة شئون الحياة، وهكذا يتميز الإنسان الملتزم بحب الخير لغيره، ولا يغتاب أحد من زملائه، ويميل إلى مساعدة الآخرين.

هذه هى جوانب الالتزام فى جانب التعامل مع الآخرين، والتى تقوم على أساس الاعتماد على النفس وحب الخير للغير، فهل نطمع فى أن يسود جو الجمعيات الأهلية فى مجتمعنا العربى ما يساعد على تنمية هذه الجوانب فى الالتزام والمستقاة من ينابيع التربية الإسلامية التى تربى عليها السلف الصالح؟!.

وإلى جانب عوامل الالتزام وجوانبها مع الذات، ومع الآخرين، والتى ينبغى أن يتميز بها المرء، فهناك جانب آخر لا يقل أهمية عن هذه الجوانب، ذلك هو جانب الالتزام مع المجتمع، فيجب على الإنسان أن يلتزم وأن يكون عاملاً بعلمه فى خدمة مجتمعه، وأن يصوب ما تعلمه ويستخدمه فيما يعود بالنفع على مجتمعه، كما يصبح لدى الإنسان القدرة على التعلم المفيد فى خدمة أهداف مجتمعه العربى.

وفى هذا المجال يجب أن يتمسك المرء بجوانب المثل العليا والأهداف السامية، وأن يخلص فى أداء الواجب خدمة لمجتمعه وأن يفضل المصلحة المجتمعية ومصلحة الجماعة على مصلحة نفسه، وهذا الإيثار من أجل المصلحة العامة ومصلحة الجماعة من أساسيات عوامل الالتزام وجوانبها، والتى ينبغى على الإنسان أن يتحلى بها.

وفى طلب العلم يربط المرء بين العلم والعمل بما يخدم الأهداف المجتمعية، سواء أكانت أهدافاً تنموية اقتصادية، أم تنموية اجتماعية أو أخلاقية أو غيرها من الأهداف السامية والتى ينشد المجتمع تحقيقها، وبناءً على هذا يتميز الإنسان الملتزم بالإخلاص فى العمل المفيد للمجتمع، وأن يتحرى الصدق والأمانة فى كافة الأعمال الموكلة إليه، وأن يساعد على أن يسود النظام والنظافة أرجاء المجتمع، فسمات العصر الحديث هى نظام المجتمع ونظافته، والتى تنشدها التربية الإسلامية.

ومن الطبيعى أن يعمل الإنسان الملتزم على استثمار كل وقته وجهده فى عمل مفيد لخدمة المجتمع، كما أن الوقار والسكينة فى المجتمعات المتقدمة تفرض أن يسود جو الحياة هذا النوع من الوقار والسكينة، وأن تربط بين الإنسان وباقى أفراد المجتمع علاقات تقدير واحترام متبادل، هذا والتعاون فى أمور التعليم والحياة أمر ضرورى

ومفيد فيما بين أفراد المجتمع، وأخيراً فإن فى إفشاء السلام وإظهار المودة والاحترام أساسيات السلام الاجتماعى فيما بين الأفراد.

هذه هى أهم جوانب الالتزام التى ينبغى أن يتمسك بها أفراد المجتمع العربى عامة، وأعضاء الجمعيات الأهلية على وجه الخصوص، على أن تظهر فى سلوكياتهم وعلاقاتهم مع الآخرين، ومع مجتمعهم وداخل جماعاتهم وخارجها فى شتى أنحاء الوطن العربى.

٤- خاتمة الفصل الرابع:

تعتبر الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية تنظيمات اجتماعية فاعلة فى تدعيم عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربى، فمن خلال أنشطتها وبرامجها المختلفة يمكن للمرء التعرف على حقوقه، وواجباته تجاه نفسه وغيره ومجتمعه. كما يمكن للشراكة المجتمعية بين هذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى الوطن العربى تنمية جوانب المشاركة ومعاونة الغير والالتزام بهذه المبادئ من أجل الوصول إلى مراحل الانضباط المتقدمة فى المجتمع العربى. وقد أشارت الرؤى التحليلية السابقة إلى مدى قوة التأثير التى يمكن للأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية أن تؤديها فى تدعيمها لتنمية عوامل الالتزام أو فرض عوامله وقيمه على أفراد المجتمع العربى من خلال نشاطاتها وخدماتها المختلفة لأعضائها ولسائر المتعاملين معها مثل العمل على تنمية مشاعر الانتماء وتعميق قيم العطاء بين أفراد هذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية من أجل صالح الأمة العربية، وجميع أفرادها، ومن أجل تحقيق الصالح العام الذى يرقى الحياة فى مجتمعاتنا العربية، ومن ثم فى وطننا العربى الكبير.

هوامش الفصل الرابع ومراجعه

١- محمد أحمد إسماعيل المقدم. **عُلو الهمة**. القاهرة :المكتبة التوفيقية١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ص٣٣٥.

٢- المرجع السابق، ص ص ٥-٦.

٣- أحمد حسين الصعير. "الدور التربوى للأحزاب السياسية فى المجتمع المصرى". **رسالة دكتوراة** غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادى، ١٩٩٧م، ص٢٨.

4- Hudson, W. E. **American Democracy in Peril**. New Jersey: Chatham House Publishers Inc., 1995, p. 112.

٥- عبد الفتاح أحمد حجاج. "التربية والتنمية السياسية". **حولية كلية التربية بجامعة قطر**. العدد الأول، جامعة قطر :مركز البحوث التربوية، ١٩٨٢م، ص٨٠.

٦- فيصل الراوى رفاعى. "دور الأحزاب السياسية فى التربية السياسية للمعلمين وشباب الجامعات". **المجلة التربوية**، كلية التربية بسوهاج، العدد الثالث،مارس ١٩٨٨م، ص ٤٦٢.

٧- المرجع السابق،ص ٤٧٧.

٨- محمد عباس إبراهيم. **التصنيع والمدن الجديدة**. الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م، ص٢٠٣.

9- Brown, G. A. **The Social Psychology of Industry**. London: Micheals Co., 1994, p. 24.

10- Kazuo, S. I. "Unions As Social Institution in Democratic Market Economics". **International Labour Review**, Vol. (133). No. 4, Geneva: ILO, 1994, pp: 517-518.

١١- فريدريش إيبرت. **الحركة النقابية الألمانية**. ترجمة مكتب موسسة فريدريش إيبرت، بيروت :منشورات موسسة فريدريش إيبرت، ٢٠٠٠م، ص ص١٢٠-١٢٣.

12- International Labour Organization (ILO), Trade Unions and Labour Relations in United States, **Labour**

Low Documents, No. 2, 1993, Geneva: International Labour Office, (ILO)1993), p. 120.

١٣- على عبد المحسن تقى، فيصل الراوى رفاعى. **اتجاهات معاصرة فى التربية ونظم التعليم.** الكويت :كلية التربية الأساسية، ٢٠٠٠م، ص ص ٥٠-٥٣.

١٤- محى الدين أبى زكريا يحيى بن شرف النووى. **رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين.** تحقيق وتعليق عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق،ومراجعة الشيخ شعيب الأرنؤوطى. القاهرة: مكتبة الإيمان، ١٩٨٩م، ص٧٧.

١٥- المرجع السابق، ص ١١٠.

١٦-على عبد المحسن تقى، فيصل الراوى رفاعى. **مرجع سابق**، ص ص ٦٣-٦٤.

١٧- السيد سلامة الخميسى، التربية وتحديث الإنسان العربى، **سلسلة قضايا تربوية "٢"**، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٨، ص٦٤.

١٨- سيد أحمد السيد طهطاوى، "دور الجامعة فى تنمية الوعى الدينى لدى طلابها فى مصر"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية بسوهاج، جامعة أسيوط، قسم أصول التربية، ١٩٩٠، ص١٦٨.

١٩- محمود السيد سلطان، **مفاهيم تربوية فى الإسلام**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١، ص٩٢.

٢٠- أبو حامد الغزالى، **إحياء علوم الدين**، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٥، ص١.

٢١- محمد قطب، **منهج التربية الإسلامية**، الجزء الثانى، بيروت: دار الشروق، ١٩٨١، ص١٧٦.

٢٢- أبو الفتوح رضوان. **أصول التربية ونظام التعليم**، القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٥٥، ص٩٨.

٢٣- **فتح البارى بشرح صحيح البخارى للحافظ بن حجر العسقلانى.** الجزء الثامن، القاهرة: دار الغد العربى، د.ت، ص٥.

٢٤- **المرجع السابق**، الجزء السادس، ص٤٠.

٢٥- **المرجع السابق**، الجزء الثامن، ص ٣٢.

٢٦- **المرجع السابق**، الجزء الثامن، ص١٢.

٢٧- **المرجع السابق**، الجزء الثامن، ص١٢.

٢٨- **المرجع السابق**، الجزء الخامس، ص٧٢.

٢٩- أبو حامد الغزالى، **مرجع سابق**، ص ٥٢.

٣٠- فتحية سليمان، **المذهب التربوى عند الغزالى**، القاهرة: دار الهنا للطباعة والنشر، (د.ت)، ص٥٨.

٣١- عبد الغنى عبود، **فى التربية الإسلامية**، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٧٧، ص١٠٥.

٣٢- محمود السيد سلطان، **مرجع سابق**، ص ١١٩.

٣٣- أبو الفتوح رضوان، **مرجع سابق**، ص ٨١.

٣٤- على خليل أبو العينين، **فلسفة التربية الإسلامية فى القرآن الكريم**، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٠، ص٢٣٤.

٣٥- على فكرى، **تقويم الأخلاق**، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٣٥، ص١٥.

٣٦- محمود السيد سلطان، **مرجع سابق**، ص١٣٢.

٣٧- على خليل أبو العينين، **مرجع سابق**، ص١٩٩.

٣٨- محمد فاضل الجمالى، **نحو توحيد الفكر التربوى فى العالم الإسلامى**، تونس: الدار التونسية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٢، ص١١٠.

٣٩- أبو الفتوح رضوان، **مرجع سابق**، ص٦.

٤٠- أحمد فؤاد الأهوانى، **التربية فى الإسلام**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧، ص١٤٥.

٤١- سعيد إسماعيل على، **أصول التربية الإسلامية**. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٨، ص٩٧.

٤٢- أبو حامد الغزالى، **مرجع سابق**، ص ٤٩.

٤٣- فتح البارى بشرح صحيح البخارى، الجزء الثامن، **مرجع سابق**، ص ٣٤.

٤٤- أبو الفتوح رضوان، **مرجع سابق**، ص٢١.

٤٥- على خليل أبو العينين، **مرجع سابق**، ص٢٣٠.

٤٦- على فكرى، **مرجع سابق**، ص ٣٧.

٤٧- سعيد إسماعيل على، أصول التربية الإسلامية، **مرجع سابق**، ص١٠٠.

٤٨- فتح البارى بشرح صحيح البخارى، الجزء الثامن، **مرجع سابق**، ص٣٥.

٤٩- **المرجع السابق**، الجزء السابع، ص٦٥.

٥٠- على خليل أبو العينين، **مرجع سابق**، ص٢٢٩.

٥١- عبد الغنى عبود، "المعلم فى التربية الإسلامية"، **مجلة التربية**: السنة السابعة، العدد السادس والعشرون، ربيع الثانى، أبريل ١٩٧٨، ص٣٥.

٥٢- عبد الغنى عبود، فى التربية الإسلامية، **مرجع سابق**، ص ١٠٤.



الفصل الخامس

الشراكة المجتمعية المعاصرة وترشيد الإنفاق فى مجال التعليم

- الأحزاب السياسية وترشيد الإنفاق فى مجال التعليم
- النقابات المهنية والعمالية وترشيد الإنفاق فى مجال التعليم
- الجمعيات الأهلية وترشيد الإنفاق فى مجال التعليم
- الشراكة المجتمعية وتدعيم الربحية المعاصرة من الإنفاق فى مجال التعليم
- خاتمة الفصل



الفصل الخامس

الشراكة المجتمعية المعاصرة

وترشيد الإنفاق فى مجال التعليم

تؤدى التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى الوطن العربى أدواراً هامة فى مجال تمويل التعليم وترشيد الإنفاقات فى مجاله، وفى ضوء النظم السياسية الحاكمة فى المجتمعات العربية وفى الدول المتقدمة تتحدد مصادر الإنفاق وكيفية ترشيده فى مجال التعليم. ففى الدول الديمقراطية تتنافس الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية فى وضع برامج وتشريعات تحقق العدالة والإنصاف والكفاية فى الإنفاق على التعليم، كما تدل تجارب بعض الدول المتقدمة على أهمية تعاون تلك التنظيمات الاجتماعية والمهنية مع الحزب الحاكم فى الإنفاق على التعليم وترشيد هذا الإنفاق.وفى الدول العربية يتولى الإنفاق على التعليم الحكومات– أى السلطات الحاكمة. وتعرض خارطة الطريق العربية الحالية أهم الخبرات الدولية المعاصرة فى هذا المحور فى صفحاتها التالية:

١ – الأحزاب السياسية وترشيد الإنفاق فى مجال التعليم:

تنفق المجتمعات الإنسانية (اثنين تريليون دولار أمريكى) فى مجال التعليم فى العام الواحد[1]، وتمثل هذه الكمية من المال (واحد على عشرين) من إجمالى الناتج القومى العالمى. وتشارك عدة مؤسسات مجتمعية فى تمويل هذا الإنفاق فى مجال التعليم حيث يقدم القطاع الخاص حوالى (خمس هذه الكمية) فى الإنفاق على التعليم. وقد تزايدت الدعوات العالمية إلى ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم، واتجهت المجتمعات الإنسانية فى عدة مناحى لترشيد هذا الإنفاق، فتزايدت الدعوات فى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها لخصخصة التعليم، وبدأت الشركات الخاصة فى إدارة المدارس العامة من أجل ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم، وفى البرازيل وفى الهند وفى مصر وغيرها بدأت الأحزاب السياسية الحاكمة تبحث عن شركاء لها فى تمويل وإصلاح الإنفاق فى مجال التعليم عن طريق توفير قسط من العدالة فى توزيع المخصصات المالية على جوانب

التعليم المختلفة، مع الحرص على دخول القطاع الخيرى قائمة المجال التعليمى لتحقيق النواتج التعليمية المطلوبة لهذه المجتمعات[٢].

وقد تعددت رؤى الأحزاب السياسية فى المجتمعات الإنسانية فى مجال الإنفاق على التعليم وكيفية ترشيد هذا الإنفاق. ففى بعض دول جنوب شرق آسيا اعتمدت الأحزاب السياسية الحاكمة إنفاقاً حكومياً سخياً أدى إلى تحسين تحصيل الطلاب فى المواد الدراسية الطبيعية (الرياضيات والعلوم) بصورة فاقت ما كان قائماً فى العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية[٣].

وفى الصين ومنذ الثمانينيات اعتمد الحزب الشيوعى الحاكم هناك سياسة اللامركزية فى الإنفاق على التعليم، وبناءً عليه جعلت المسؤولية المالية للسلطات التعليمية المحلية وارتبط التطور الاقتصادى فى كل مقاطعة من مقاطعات الصين بكم الإنفاق فى مجال التعليم. وقد أدى هذا الأمر إلى تفاوت فى الإنفاق على التعليم داخل المقاطعات المختلفة فى الصين. وهذا الأمر أسهم فى زيادة مجهودات الحكومات المحلية من أجل زيادة الموارد التمويلية للتعليم من جهة، ومن جهة أخرى ترشيد الإنفاق إلى أقصى حد ممكن[٤]. وقد أثرت هذه السياسة للحزب الشيوعى الحاكم فى الصين فى جعل مسئولية الإنفاق فى مجال التعليم على الحكومات المحلية فى تكافؤ الفرص التعليمية بين المقاطعات المختلفة فى الصين، فالمقاطعات الصينية الفقيرة التى لا تتوفر لديها الموارد الكافية للإنفاق فى مجال التعليم قامت بتغطية توفير هذه النفقات عن طريق فرض المصروفات الدراسية فى تلك المناطق، إلى جانب فرض الضرائب المحلية هناك، وطلب الدعم المالى لهذه المناطق الفقيرة من الحكومة المركزية، وهذا أثر بدوره على القرارات التعليمية للأسر الفقيرة[٥]. فالحزب الشيوعى الحاكم يدعم التعليم بتمويل متساوٍ على المستوى المركزى، ويظهر التفاوت فى التمويل غير المتكافئ على المستوى المحلى مما يؤدى إلى عدم تكافؤ فرص التمويل التعليمى بين المناطق المختلفة فى الصين[٦].

وفى المجتمعات التى تعتنق الدكتاتورية كنظام للحكم بها – كما هو الحال فى بعض دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا– فإنه يفترض أن يعتلى القائد السلطة والنفوذ بمعاونة صفوة من المجتمع، وغالباً ما تكون هذه الصفوة من الرتب العليا من العسكريين وبعض المدنيين. وحينئذ يفترض أن الدكتاتور يهتم ببقائه فى السلطة، وصفوة القوم المساندين له يهتمون بالترقيات فى مستقبلهم الوظيفى، ومن ثم فإن الإنفاق على التعليم يتوقف على الاهتمامات الذاتية والشخصية للدكتاتور ومعاونيه. وهناك رأى يقول[٧] إن تحديد نسب الإنفاق على التعليم إلى نسب الإنفاق فى القطاعات المجتمعية الأخرى مثل نسب التسليح والأمن وخلافه فى المجتمعات التى تعتنق الدكتاتورية كنظام حكم فيها يتوقف على رأى هؤلاء الصفوة والحاكم، ومعدل الصراع القائم بين أفراد هذه الصفوة المساندة للحاكم، وقد أشار تقرير دولى[٨] إلى أن كل (دولار واحد) ينفق على قطاع التعليم فى دول أفريقيا ينفق فى مقابلة (٢٤ دولار) فى مجال التسليح والأمن هناك.

وفى دول أمريكا اللاتينية تتراجع الأحزاب السياسية الحاكمة بها فى عمليات الإنفاق على التعليم وتخفض إسهاماتها فى تمويل هذا الإنفاق فى مجال التعليم[٩] وحين تتقاعس الحكومات المحلية فى مجتمعات أمريكا اللاتينية عن توفير التمويل اللازم للإنفاق على التعليم تظهر المشكلات التربوية، وقد أشارت دراسة ***(David and Robert)***[١٠] عن الإنفاق التعليمى فى إقليم (بهايا) بالبرازيل إلى أن قلة الإنفاق المالى من جانب الأحزاب السياسية المحلية الحاكمة فى هذا الإقليم فى مجال التعليم أدت إلى ارتفاع معدلات التسرب بين تلاميذ مرحلة التعليم الأساسى، إلى جانب عزوف نسبة كبيرة من الطلاب عن مواصلة التعليم فى المراحل التعليمية الأعلى.

أما فى الدول التى تعتنق الديمقراطية أساساً للحكم فيها فإن الأحزاب السياسية فى هذه الدول تتصارع فى رسم سياسات تعليمية تتكلف إنفاقات مالية كثيرة فى مجال التعليم. والأمر هنا يمكن تفهمه من حيث إن غالبية جماعات الناخبين تهتم بالتعليم

والإنفاق عليه، والاهتمام الأساسى للحزب السياسى الذى يرغب فى اعتلاء السلطة هو انتخاب أعضائه، وتحليله لكيفية الوصول إلى هدفه تجعله لا يفكر فى طرح أفكار تقلل من الإنفاق على التعليم[١١]. ومن ثم خصصت الأحزاب السياسية الحاكمة فى تلك الدول المتقدمة الجزء الأكبر من إنفاقها الحكومى على التعليم، والذى اعتبرته من الصناعات المجتمعية الثقيلة وذات الكلفة العالية، فكان نصيب الطالب الأسترالى من الإنفاق الحكومى (ثلاثة آلاف دولار أمريكى) فى العام الدراسى الواحد، وفى أيرلندا (ألفى دولار أمريكى)، وفى نيوزيلندا (ألفين وستمائة دولار أمريكى)، وفى المملكة المتحدة (ثلاثة آلاف دولار أمريكى)، وفى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (ثلاثة آلاف وخمسمائة دولار أمريكى) فى السنة، وفى الولايات المتحدة الأمريكية يتراوح إنفاق الحكومات فى الولايات المختلفة ما بين (ستة آلاف وثلاثمائة دولار أمريكى، وأربعة آلاف وسبعمائة دولار أمريكى) فى المتوسط فى السنة[١٢].

ومن أجل ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم وزيادة فاعلية هذا الإنفاق تتخذ الأحزاب السياسية الحاكمة عدة إجراءات فى ضوء ظروف كل منها، فتوضع التشريعات والقوانين وتتدخل المحاكم وتصدر أحكامها فى كيفية الإنفاق فى مجال التعليم، كما أثرت الأزمات الاقتصادية على كافة المجتمعات المتقدمة منها والنامية، فبدأت تظهر رؤى فى "ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم"، أى تقليل الفاقد من بنية التعليم مع رفع مستويات التحصيل الدراسى لطلابه،وتعزيز الشراكة بين المؤسسات المجتمعية التربوية – النظامية منها وغير النظامية– مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية والقطاعات الخيرية الأخرى فى مجتمع الأمة من أجل المساهمة والتعاون فى الإنفاق فى مجال التعليم.

كما أضحى التعاون فى الإنفاق على التعليم من جهات ومؤسسات دولية واقعاً ملموساً، حيث تبرم الاتفاقات الدولية بين جهات ومؤسسات ودول مانحة وبين أحزاب سياسية حاكمة فى دول فقيرة تسعى إلى إيجاد منافذ إضافية لتمويل الإنفاق على القطاع التعليمى بها.

ومن أشهر المؤسسات الدولية التى تتعاقد معها حكومات الدول الفقيرة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والاتحاد الأوربى ومنظمة اليونيسيف، واليونسكو، إلى جانب المنح والمعونات والقروض بفوائد ميسرة والتى تقدمها حكومات الدول الغنية لدعم الإنفاق على التعليم فى الدول النامية.

كما تقوم أفكار"ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم" على عدة رؤى أخرى منها زيادة أعداد المدارس الخاصة مع تقليل أعداد المدارس الأميرية، والرؤية الثانية هى خصخصة إدارة المدارس الحكومية مع احتفاظ الحكومات بملكيتها، والرؤية الثالثة هى النقل الكامل لملكية المدارس الأميرية إلى القطاع الخاص (خصخصة التعليم). ويعتمد هذا التوجه نحو خصخصة التعليم على افتراض مؤداه أن هذا الأمر يجعل المؤسسات التعليمية أكثر تنافساً فى تقديم خدمات تعليمية جيدة بكلفة مناسبة لطلابها، وأحرص على تلافى صور الفاقد التعليمى فى استخدام الموارد المتاحة.

ولضمان ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم مع ضمان وصول الخدمات التعليمية وفعالية الكلفة بمدارس الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت أفكار سندات الدعم التعليمية *(Educational Vouchers)* التى تمنح لأولياء الأمور، ومن خلالها يمتلك أولياء الأمور حرية الاختيار فى إلحاق أبنائهم بأى مدرسة، مما يؤدى إلى زيادة المنافسة ورفع الجودة فى الخدمات التعليمية. وقد أكدت دراسة (ليفن ودرايفر *(Levin and Driver)*[١٣] أنه نتيجة المنافسة الناتجة عن تطبيق نظام سندات الدعم التعليمية الممنوحة لأولياء الأمور تحسنت إنتاجية المدارس.

وهكذا فإن نظام سندات الدعم التعليمية يقوم على افتراض مؤداه أن هذه السندات تزيد من التنافس بين المدارس وترشيد الإنفاق فى مجال التعليم، ومن ثم تعمل على تحسين جودة التعليم المقدم فى كل من المدارس الحكومية والمدارس الخاصة على حد سواء.

كما أن تطبيق سندات الدعم التعليمية يؤدى إلى تحويل جزء من المدارس الحكومية إلى مدارس خاصة[١٤] مما يسهم فى ترشيد النفقات الحكومية على التعليم، فسندات الدعم التعليمية هى بمثابة أداة مرنة ذات وجوه متعددة تصدرها الحكومة الفيدرالية فى الولايات المتحدة الأمريكية وحكومات الولايات لأولياء الأمور من الطبقات المتوسطة والفقيرة لإتاحة المزيد من فرص الاختيار أمامهم لنوع معين من التعليم سواء أكان حكومياً أم خاصاً أم دينياً بهدف تحقيق التكافؤ فى الفرص التعليمية وكمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية[١٥]، وهنا تتركز وظيفة الحكومة فى المساعدة فى تدعيم مصاريف التعليم لغير القادرين بدلاً من توفير المدارس وتجهيزها.

وقد راح الأهالى يقترحون من جانبهم أنهم بدلاً من دفع ضرائبهم لمساندة مدارسهم العامة المحلية، عليهم أن يستخدموا هذه الأموال فى إرسال أطفالهم إلى مدرسة خاصة، وفى عام ١٩٩٨م، أصبحت ولاية (فلوريدا) أول من تبنى خطة تقترح تعميم نظام سندات الدعم التعليمية لتشمل الولاية بكاملها، فى حين أعطت ولايتى (كاليفورنيا) و(ميتشجان) صوتيهما لمبادرات متشابهة فى نوفمبر ٢٠٠٠م، حيث تتمثل السياسة المقترحة فى توفير منح دراسية من الدولة قيمتها (٤٠٠٠ دولاراً أمريكياً) للطالب بدلاً من أن تصرف الدولة (٥٦٢٧ دولاراً) عن كل طالب، وتتاح هذه المنح للأهالى الذين يرغبون فى إرسال أطفالهم إلى مدارس خاصة[١٦]. وفى هذا ترشيد واضح للنفقات فى مجال التعليم.

وفى جانب آخر من جوانب ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم هناك من يدعو إلى تطبيق آليات استعادة الكلفة على التعليم غير أن إحدى الدراسات[١٧] عارضت هذه الفكرة لتعارضها مع مبادئ تكافؤ الفرص التعليمية، حيث إن تطبيق هذا المبدأ قد يمنع بعض الطلاب الأذكياء الذين ينتمون لأسر محدودة الدخل من الالتحاق بمراحل التعليم، وترى هذه الدراسة أن تقليل أو إلغاء المصروفات فى مراحل التعليم بما فيها المصروفات الخاصة بالكتب الدراسية يمكنها أن تزيد من معدلات الالتحاق بمدارس

التعليم، وتؤكد الدراسة أن سياسة تسرب بعض فوائد مجانية التعليم إلى غير الفقراء أفضل من سياسة تطبيق آليات خصخصة التعليم التى تمنع تسرب أى فوائد بدون مشاركة فى كلفة التعليم، ويؤدى هذا الأمر إلى انخفاض معدلات التحاق أبناء الأسر محدودة الدخل بالتعليم.

وأظهرت دراسة *(Grady and Frances)*(١٨) مدى معارضة الرأى العام لهذه الأفكار عن استعادة تكلفة التعليم وزيادة المصروفات المدرسية حيث إنها مصدر حيوى للدخل للإدارة المدرسية التى تعتمد على هذا النوع من التمويل لتقديم برامج فيما وراء التعليم الأساسى. ويدقق هذا البحث فى البيانات التى تم جمعها فى عينه من ساكنى ولاية واشنطون ومحاولات لتحديد مدى إدراكهم وردود أفعالهم تجاه الموضوعات الجارية التى يواجهها التعليم العام ومدى تأثير ردود الفعل هذه على مسار المصروفات، وعند دمج هذه المعلومات مع البيانات التى تم جمعها بخصوص انتخاب المصروفات المدرسية الحديثة أدى ذلك إلى نتائج تشير على أنه يجب على استراتيجيات الانتخابات أن تتغير إذا كانت هناك النية لترشيد الإنفاق فى مجال التعليم، وبالتحديد، فقد تضاعف عدد الناخبين الغائبين فى ولاية واشنطون فى عامين فقط، فقد تم مد فترة التصويت إلى أسابيع بدلاً من يوم واحد وبالتالى يجب أن تبدأ الحملة مبكراً وتستمر خلال فترة التصويت الكاملة، بالإضافة إلى ذلك تشير النتائج إلى أن الناخبين يتم إخبارهم عن القليل فى مجال ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم، ويعد ذلك اتجاه آخر يجب عكسه لكى يكون هناك طريق أفسح لزيادة المصروفات المدرسية أو استرداد كلفة التعليم.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً تنص القوانين على أن تسهم حكومات الولايات بالنصيب الأكبر فى الإنفاق على التعليم من خلال أموال الضرائب التى يتم تحصيلها، وتتدخل الحكومة الفيدرالية لدعم الإنفاق على التعليم فى الولايات الأمريكية الفقيرة. وتتدخل هذه الحكومة المركزية فى واشنطن لتوفير الكلفة الضرورية

اللازمة لتحقيق الحد الأدنى من التقدم الدراسي، وتوفير الكلفة الضرورية لمواجهة احتياجات المتعلمين من الأنشطة التربوية المصاحبة، إلى جانب توفير الأموال اللازمة للبرامج الأكاديمية والأجهزة التكنولوجية اللازمة لتشغيلها. وتنص التشريعات هناك على عدم إنفاق الدعم المقدم من الحكومة الفيدرالية فى الولايات المتحدة الأمريكية فى زيادة مرتبات المعلمين، وإنما تخصص هذه الأموال التى تدعم بها الحكومة الفيدرالية الحكومات المحلية فى العمل على تعيين هيئات تدريسية جديدة للوصول بكثافة الفصول إلى (١٦ تلميذاً فى الفصل الواحد)[١٩].

وفى ولاية (أوهايو) بالولايات المتحدة الأمريكية يرتبط نظام الإنفاق فى مجال التعليم ارتباطاً وثيقاً بنظام الضرائب العقارية للأملاك، حيث يقوم الناخبون بتشريع معدل ضريبة الأملاك المحلية المناسبة فى استفتاء عام لسكان هذه الولاية[٢٠].

وفى ولاية (كنساس) يرتبط تمويل الإنفاق على التعليم بقانون أداء الجودة، وفى ظل هذا القانون تحول عبء الإنفاق على التعليم إلى الولاية والتى حكم عليها بواجب دستورى وهو إمداد كل طفل بفرصة تعليمية متساوية[٢١].

وفى ولاية نيويورك أصدرت المحكمة العليا فى يناير ٢٠٠١ حكماً قضائياً بإلزام الحزب الحاكم بها بزيادة الإنفاق فى مجال التعليم من أجل توفير مبادئ العدالة فى المخصصات المالية بين المدارس[٢٢]، وفى ولاية (أوهايو) حكمت محكمتها العليا بعدم عدالة نظام تمويل التعليم هناك وعدم دستوريته، وأن الحزب الحاكم يجب أن يوفر الفرص التعليمية المناسبة للتلاميذ وأن يتعهد بتقديم الإعانات المالية لمدارسها عن طريق إصلاح النظام الضريبى[٢٣]. وفى ولاية (نيوجيرسى) صدرت الأحكام القضائية خلال المدة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٧ تأمر بأن يؤمن الحزب الحاكم التكافؤ فى الإنفاق على التعليم بين كافة المناطق بهذه الولاية[٢٤]. وفى هذا السياق أيضاً حكمت محكمة (كارولينا) بتوفير الانفاقات التعليمية التى تضمن حقوق تلاميذ هذه الولاية وتلبى احتياجاهم التعليمية استناداً إلى مبادئ الدستور بهذه الولاية[٢٥].

لكن فى مسألة ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم تختلف **رؤى الحزبين الرئيسيين** فى الولايات المتحدة الأمريكية وهما الحزب الديمقراطى والحزب الجمهورى.

فمن وجهة نظر **الحزب الديمقراطى** بالولايات المتحدة الأمريكية فإن دور القطاع الخاص وخصخصة التعليم قد لا تكون العلاج الفعال فى ترشيد الإنفاق وتحقيق الكفاءة، وهذا ما أظهره (نوجويرا) *(Noguera)*[٢٦] شارحاً رأى الحزب الديمقراطى (إدارة كلينتون) فى مواجهة تحدى الخصخصة فى التعليم العام فى الولايات المتحدة الأمريكية، فالعديد من المدارس العامة أخفقت فى تلبية الاحتياجات التعليمية والثقافية للطلاب، ومن ثم راحت قطاعات واسعة فى المجتمع الأمريكى تدعم اقتراحات تحويل قطاعات التعليم إلى مدارس جديدة ومتجاوبة ومسئولة أكثر أمام المجتمعات المحلية، ويرى الحزب الديمقراطى أن اقتراحات الخصخصة قد تكون أكثر خطورة وأنها ليست بالضرورة أمراً حتمياً، وأن هناك خيارات أخرى لترشيد الإنفاق فى مجال التعليم منها تسليم المدارس العامة بعض خدماتها التعليمية إلى القطاع الخاص، فهناك نوعيات من الخدمات التعليمية يستحسن أن تتركها الحكومات إلى التنافس بين القطاعات الخاصة، ويتحدد دور الحكومة فى الإنفاق على الخدمات التعليمية دون أن تقوم هى بإنجازها، أيضاً يرى الحزب الديمقراطى ضرورة ترك البرامج التربوية التعويضية لمنافسات القطاع الخاص.

ويعتنق **الحزب الجمهورى** بالولايات المتحدة الأمريكية أفكار الخصخصة فى التعليم كمدخل لترشيد الإنفاق عليه، وبداية تجدر الإشارة إلى أن أفكار خصخصة المدارس العامة فى الولايات المتحدة الأمريكية ليست جديدة، ففى كتابه (ثروة الأمم) عام ١٧٧٦م دعا (آدم سميث) *(Adam Smith)* الحكومة آنذاك لإعطاء المال مباشرة إلى الآباء لكى يتمكنوا من شراء الخدمات التعليمية لأبنائهم[٢٧].

ومن مؤيدى أفكار الخصخصة فى التعليم كمدخل لترشيد الإنفاق عليه (فريدمان) *(Friedman)*[٢٨] الذى نادى بفكرة مؤداها أن الطريقة الوحيدة

لتحسين التعليم وترشيد الإنفاق عليه بالولايات المتحدة الأمريكية هى خصخصة جزء كبير من الخدمات التعليمية، فعملية خصخصة المدارس سينتج عنها صناعة جديدة ونشيطة ومربحة، وستوفر الفرص الحقيقية للأشخاص الموهوبين للالتحاق بمهنة التعليم.

والخصخصة فى التعليم تؤدى إلى تقليص حجم الخدمات الحكومية، واستبدالها بخدمات تقدمها الجهات المالكة لهذه المدارس، وعنصر الجذب فى خصخصة التعليم- كمدخل لترشيد الإنفاق فى مجال التعليم- هو توفير المرونة من قبل الإدارة المدرسية من أجل الترشيد، الأمر الذى جعل فكرة الخصخصة فى التعليم تلقى قبولاً ودعماً من أولياء الأمور ومن التلاميذ أنفسهم، ومنذ أن جاء الجمهورى (**بوش الابن**) إلى السلطة فى الولايات المتحدة الأمريكية وهو يشجع المدارس الخاصة والتى تعمل وفقاً لاقتصاديات السوق.

وفى بريطانيا تتكفل الحكومة بـ (عشرين فى المائة) من الإنفاق على التعليم العام، بينما تتكفل المقاطعات بنسبة (ثمانين فى المائة) من ميزانية الإنفاق على التعليم العام، ويرى (سعيد إسماعيل على) [٢٩] فى هذا الأمر أن هذا الإنفاق على التعليم العام سواء أكان من الخزانة العامة للدولة أم من أموال الحكم المحلى فى المقاطعات فكله مال عام نابع من الدولة، ولا مكان فيه للاستثمار الفردى أو الاستثمار الرأسمالى فى التعليم، وحتى المدارس الخاصة هناك تتلقى المنح من الحكومة المركزية ومن إدارات الحكم المحلى فى المقاطعات.

ومنذ أن جاء حزب العمال إلى السلطة فى بريطانيا برئاسة (**تونى بلير**) اتخذ عدة خطوات فى مجال ترشيد الإنفاق على التعليم، ولعل أهم هذه الخطوات هى ما عرف **بالطريق الثالث (تونى بلير)** فى الإنفاق على التعليم ويدور حول خصخصة الإدارات التعليمية هناك[٣٠]، وقد أشار (سعيد إسماعيل على)[٣١] فى تحليلاته للرؤى الصحفية لهذه الاتجاهات الجديدة فى الإنفاق على التعليم فى المملكة المتحدة: فالحكومة العمالية فى بريطانيا تدخل مدارسها نظام السوق لتحقيق نتائج أفضل، ومديرو

المدارس يتحولون إلى "البيزنس" ويصبحون رجال أعمال، ويتركز برنـامج حـزب العمال فى هذا المجال على ما يشبه اقتصاديات السوق فى الإنفاق على التعليم، حيث تم تأسيس مدارس تدعمها الحكومة البريطانية، وتتمتع باستقلال الإدارة، وتقوم على قانون السوق، وقد حققت هذه المدارس نجاحاً فائقاً، فانجذب إليها الأباء، واختـارت بعض المدارس التخلى عن أساليبها المعتادة فى الإدارة والعمل وفق نظام خصخصة الإدارة المدرسية ومحاسبتها حسب النتائج.

غير أنه وفى فكرة المدارس التعاونية التى تطرح لأبناء القادرين لتخفيف العبء فى كلفة التعليم الخاص بهم تجاهل مستفز لأوضاع أبناء غير القادرين، وحقوقهم المشروعة فى مستقبل تعليمى أفضل من الواقع الذى يعيشون فيه.. فأبناء القـادرين ليست لديهم أى مشكلة تعليمية والمدارس الخاصة أمامهم، إنما المشكلة الحقيقية فى تعليم أبناء غير القادرين. والواقع أن المحشورين فى فصول المدارس الحكومية حالياً هم الفقراء وغير القادرين، أما القادرون بل وأنصاف وأرباع القادرين أيضاً فيلحقـون أولادهم بما يتناسب مع مقدرتهم للتعليم فى إحدى المدارس الخاصة.

وتبقى فى البلاد العربية الوسيلة الوحيدة والمشـروعة لما يسمى بـالحراك الاجتماعى ونقصد بها فى مجال التعليم، أى أن يحقق الشاب طموحه فى الانتقال من طبقة اجتماعية إلى طبقة اجتماعية أفضل من خلال التعليم والتثقيف.

ومن ثم فإن إنشاء آلاف المدارس التعاونية بأموال الدول العربية سوف يزيد مجال الخدمة التعليمية أمام القادرين فقط، أما أبناء مدارس الحكومة فليس أمامهم سواها، وهم زائروها لأنهم لا يملكون الالتحاق بغيرها.. بل من المؤسف القول بأن إنشاء المزيد من مدارس القادرين والصفوة سيتراجع معه بالضرورة مستوى مدارس الحكومة إلى الخلف أكثر وأكثر.. لأن مدراس الصفوة لن تجذب من مدارس الحكومة التلاميذ كما يزعم أصحاب مشروع المدارس التعاونية، ولكنها سوف تجذب المدرس الجيد أو المتوسط فقط ويبقى المدرس غير القادر علمياً لتعليم الطالب غير القـادر

مادياً، وبذلك تزداد مدارس القادرين غنى وتزداد مدارس الفقراء فقراً، وتذهب هذه الرؤية فترى أنه إذا كانت الحكومات العربية تريد أن تفتح الباب على مصراعيه أمام الإسهام الشعبى وتشجيع دعم رجال الأعمال وغيرهم فى تمويل العملية التعليمية فأهلاً ومليون مرحباً بكل دعم فى هذا المجال، بشرط واحد هو أن يتجه كل ذلك إلى إنشاء المزيد من مدارس الحكومة وإلى تحسين أوضاع المدارس الموجودة حالياً. أى أن المطلوب هو إحداث التقارب فى الإمكانات بين كافة أنواع المدارس سواء أكانت حكومية أم خاصة، أم تعاونية أو غيرها فى الوطن العربى.

هذا هو ما سوف يتم تحقيقه فى مجال دعم تمويل التعليم من خلال شعار المدارس التعاونية المصحوب بشعارات براقة مثل إسهام المجتمع فى تمويل التعليم وأن يتحمل المجتمع مسئولياته فى ذلك الإسهام- الذى هو إجبارى- ذلك أنه بفضل هذا المشروع الجنين فى جمهورية مصر العربية- مشروع المدارس التعاونية - نضحى والأمر لله بما تبقى من حاضر ومستقبل المدارس الحكومية، ومن أجل سواد عيون المدارس التعاونية التى هى باختصار لمن يملك سبعة آلاف جنيه لكل طفل من أبنائه يدفعها مقدماً من أجل قبول نجله فى المدرسة التعاونية مقابل صك يسترد به المبلغ بعد تخرج ابنه من المدرسة بعون الله - أى بعد مرور اثنى عشر عاماً على الأقل- ومن يملك قيمة هذا الصك يقبل أبنه فى المدرسة التعاونية التى ستقدم تعليماً راقياً يُشبه بتعليم القادرين فى المدارس الراقية، مدرسون أكفاء، وأعداد معقولة فى الفصول، وأنشطة تربوية، ولغات أجنبية، وهى كلها غائبة أو ربع حاضرة عن مدارس الحكومة المسئولة عن تعليم الملايين من أطفال الوطن العربى الذين لا يملك أولياء أمورهم هذا المبلغ للحصول على الصك، ولأنهم من غير القادرين والذين لا يملكون فإنه يتم "صكهم" على رؤوسهم، كما ترى بعض الرؤى الصحفية الجريئة فى هذا الأمر. ومازالت حكاية المدارس التجريبية التى أنشأها الوزارة شاهداً حياً على أن تقديم خدمة مقابل "مال" يترتب عليه وفوراً تهافت الناس عليها لأنها بالضرورة وبالتجربة أفضل من الخدمة

المجانية!، وسيكون من نتائج هذه المدارس التعاونية تراجع مستوى المدارس الحكومية أكثر وأكثر. وبالمناسبة فالمدارس الحكومية تكلف الحكومات العربية، ومن ثم تكلف المجتمع العربى بلايين الجنيهات والدولارات، وعلى سبيل المثال وبالتحديد يتكلف المجتمع المصرى حوالى ٢٣ مليار جنيه فى العام الدراسى الواحد لدعم التعليم، فهل فكرنا فى كيفية ترشيد هذا المبلغ الضخم قبل تفكيرنا فى بيع أنشطة التعليم لمن يدفع سبعة آلاف جنيه لكل ابن من أبنائه؟، المفترض أن التفكير فى تحسين نوعيات التعليم تكون كافة أمام الناس، فقيرها وغنيها، من يسكن فى القرى والنجوع، ومن يقطن الشواطئ والمدن، عدا ذلك فسوف تعود الطبقية الاجتماعية من جديد.

ومن ناحية أخرى تعرف التنمية البشرية طبقاً لما ورد فى تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة بأنها عملية توسيع خيارات الناس، وهذه الخيارات لا نهائية بطبيعتها غير أنها تتحدد من الناحية الواقعية بمحددات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، بالإضافة إلى ما يمكن أن يكون متاحاً من سلع وخدمات ومعارف ثقافية، هذه الاختيارات التى يمتد مجالها من الحاجات إلى الطعام والشراب والسكن والصحة والتعليم والبيئة النظيفة، وغير ذلك إلى الرغبة فى المشاركة فى كل ما يجرى فى المجتمع، ومن ثم فالمطلوب تحسين مستوى المدارس الحكومية وجعلها تقترب من مستوى المدارس التجريبية والمدارس الخاصة والمدارس التعاونية المزمع التوسع فى إنشائها.

كما أن مضمون التنمية البشرية هو أن يتم اتخاذ القرارات بمشاركة المجتمع، وذلك لتفعيل التنمية على المستوى المحلى ولضمان استمرارية التنمية والتوزيع العادل لها وهى بالضرورة تنمية بواسطة الناس، فهناك ثلاثة عناصر أساسية متكاملة للتنمية البشرية هى تكوين وبناء القدرات البشرية فى المجتمع، وتوظيف القدرات فى أنشطة إنتاجية تحقق تنمية مستمرة وعدالة توزيع، إلى جانب توسيع وتعميم المشاركة العامة وبكل صورها.

وحيث إن التنمية البشرية تضع البشر فى مكان الصدارة وتؤمن بعمق العلاقة بين نمو الدخل والنمو الاجتماعى والبشرى، وإن النمو الاقتصادى ضرورى للتنمية البشرية، ولكن منجزات التنمية البشرية لا تتحقق تلقائياً من خلال المعادلات المرتفعة للدخل، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن النمو الاقتصادى ليس غاية فى حد ذاته ولكنه- من منظور التنمية البشرية- وسيلة لضمان رفاهية البشر، ولذا فمن الضرورى أن تسعى المجتمعات إلى تحقيق النمو الاقتصادى وتوظيف هذا النمو فى الارتقاء بنوعية حياة الإنسان وتمكينه من إنسانيته.

كما أن المشاركة الشعبية هى جوهر التنمية البشرية، إذ أنه من الضرورى أن يشارك الناس فى عملية صنع القرار وأن تتحول الديمقراطية إلى أسلوب حياة وليست مجرد الإدلاء بالأصوات فى الانتخابات، هذا فضلاً عن أن توسيع نطاق الممارسة الديمقراطية يعد شرطاً أساسياً لقيام القطاع الأهلى بدور مؤثر فى التنمية باعتباره أساس نضج المشاركة الشعبية فى الوطن العربى.

كما أن نموذج التنمية البشرية المستدامة يؤكد أهمية تمكين جميع الأفراد فى المجتمع العربى من توسيع نطاق قدراتهم البشرية وتوظيفها أفضل توظيف ممكن والإيمان بالاعتراف بمطالب حياة كل طفل وحقه فى تعليم جيد ومتقارب مع أقرانه، كما ترى التنمية البشرية المستدامة بضرورة التواصل بين الأجيال بمعنى أن يعمل كل جيل للأجيال القادمة وأن يتحقق الإنصاف والعدل التعليمى داخل الجيل الواحد وفيما بين الأجيال فى الوطن العربى.

كما أن التنمية البشرية المستدامة تناهض بقوة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وأثرها على التعليم، وتؤمن بأنه ينبغى أن تتاح للجميع إمكانية متساوية للحصول على الفرص الإنمائية الآن وفى المستقبل وبالطبع فى مجال تعليم الأبناء ، ذلك لأن التفاوتات تؤثر بشكل سلبى على الأمن البشرى، وتؤدى حتماً إلى إثارة مشاعر الاستياء والغضب وتشجع على الهجرة من المدن الفقيرة إلى المدن الغنية، ومن أكثر

التناقضات مدعاة للقلق فى مصر وبقية شقيقاتها من الدول العربية تلك التباينات بين الريف والحضر، ولا تقتصر التفاوتات فى الوطن العربى على تلك التفاوتات السائدة بين المحافظات والولايات، حيث توجد أيضاً داخل المحافظة الواحدة (مثلاً بين المراكز وبعضها وبين المركز والقرى المحيطة)وكذلك بين كل التقسيمات الإدارية أو الجغرافية، وبين المدارس وبعضها فى ضوء تصنيفها أهى مدارس حكومية أم خاصة أم تجريبية أم تعاونية ... الخ.

ولو استعرضنا النظام التربوى وسياساته التعليمية فى إحدى الدول العربية وهى مصر على سبيل المثال فقد أكد الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر أن السياسات التعليمية تتواكب مع ما يحدث فى عالم اليوم، فهناك حاجة ماسة إلى تطوير طرق التدريس وأساليب التقويم والامتحانات بهدف الارتقاء بالعملية التعليمية فى ظل إعادة الصياغة والتطوير المستمر للمناهج التعليمية ولتكون متوافقة مع أساليب التعليم الجديد وبما يضمن تحقيق الكفاءة المستهدفة وهناك الدعوة إلى المشاركة المجتمعية والتوجه نحو اللا مركزية ودعم أعضاء هيئة التدريس وتطوير منظومة التعليم قبل الجامعى وتوظيف التكنولوجيا للارتقاء بالتعليم وارتباط التعليم بسوق العمل والبحث العلمى واقتصاديات تمويل التعليم الجامعى ونظم الاعتماد وضمان الجودة والرقابة على التعليم.

ويجب ملاحظة أن قطاع التعليم قد شهد تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، من حيث الكم والكيف حيث بلغ عدد التلاميذ المقيدين فى التعليم قبل الجامعى ١٦,٤ مليون تلميذ عام ٢٠٠٢ /٢٠٠٣ بزيادة سنوية بلغت ٢٠٠ ألف تلميذ سنوياً خلال الـ٥ سنوات الماضية كما بلغ عدد الطلبة المقيدين بالتعليم الجامعى ٢,٢ مليون طالب عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣م، وقد استمرت الزيادات السنوية على منوالها فى التعليم قبل الجامعى والتعليم الجامعى حتى اليوم.

وهنا فالحاجة ماسة إلى توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية فى العملية التعليمية فى المستوى قبل الجامعى والتعليم العالى مما يعطى فرصة أكبر للوزارات المسئولة للتركيز على مهام التخطيط الاستراتيجى ووضع السياسات العامة ومتابعة تنفيذ ومساندة التوجه نحو مجتمع المعرفة من خلال التأكيد على الإبداع والابتكار والخصوصية الفردية ومساندة الدولة لمبدأ تحقيق الجودة الشاملة للخدمة التعليمية بما يتطلبه من إنشاء مؤسسات رقابية مستقلة عن الوزارات.

وفى الواقع فإن حجم هذه المشاركة يعتبر ضعيفاً، وهذا يتطلب العمل بجد على تحفيز هذه المشاركة وتشجيع التجارب الموجودة التى حققت نجاحاً ملحوظاً مثل مشروع تطوير التعليم الذى أشرف عليه البنك الدولى فى ١٥ محافظة، ومدارس المجتمع التى أقيمت بالجهود الذاتية ومدارس الفصل الواحد اللانمطية. كما أن هناك ضرورة لتحقيق اللامركزية فى المناهج بحيث يكون هناك منهج قومى يدرسه جميع التلاميذ بما يجمع بين ثقافة العرب جميعاً، ومنهج إقليمى أو محلى يتم وضعه بواسطة خبراء محليين ومنهج مدرسى يتم وضعه داخل المدرسة وهو ما يتطلب تطوير وتدريب الكوادر المحلية وتأكيد الدور الإبداعى إضافة إلى تحقيق اللامركزية للكتب المدرسية والإدارة المدرسية والتعامل مع المعلمين والتقويم والتمويل والبدائل المتاحة فى هذا المجال.

ومن ثم ننادى بضرورة تشجيع المشاركة المجتمعية وتعزيز قدرة الجامعات للتعامل مع الأنشطة التنموية فى المجتمع وتخصيص جزء من الأبحاث العلمية لتنمية المجتمع وتفعيل مشاركة أولياء الأمور فى إدارة المدارس.

وفى مجال دعم أعضاء هيئة التدريس يجب الاهتمام بعضو هيئة التدريس ووجود هياكل أكاديمية فى الأقسام العلمية فى كافة المؤسسات التعليمية وتفعيل كفاءة الآليات الفاعلة للتقويم وربطها بالحوافز وتنمية موارد أعضاء هيئة التدريس بما فى ذلك إعادة هيكلة الرواتب والحوافز وإعطاء مساحة من الحرية لكل مؤسسة تعليمية لتقرر ما تقدمه من خدمات علمية لطلابها.

وبالنسبة لتطوير منظومة التقويم التربوى فى التعليم قبل الجامعى فإن التقويم المستمر الشامل متعدد الجوانب هو المطلوب، ومن ثم فمن الضرورى ألا تكون فيه الامتحانات هى العنصر الوحيد لتقيم أداء الطالب والعمل بالتقويم التراكمى ونظام الساعات المعتمدة بالاعتماد على معايير قومية للتقويم.

كما أن إعادة تأهيل المدرس بصفته حجر الأساس فى العملية التعليمية مطلب رئيسى من أجل التوظيف التكنولوجى للمعلومات والاتصالات وللإسراع بمعدلات التنمية التكنولوجية فى مجال الصناعات التكنولوجية والمعلومات والاتصالات ولإحداث التطور الكمى والنوعى فى مخرجات التعليم فى الوطن العربى مع ضرورة الاهتمام بتصدير الخدمات التعليمية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهناك توجه عام فى البلاد العربية الآن نحو دمج التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات الحديثة فى التعليم من خلال إنشاء مراكز الوسائط التعليمية المتعددة فى الغالبية العظمى من مدارس الوطن العربى وإدخال أجهزة الكمبيوتر للمدارس فالتوجه نحو التعليم المرتكز على التكنولوجيا يمكن أن يسهم فى تحقيق أهداف تعليمية منها، الوصول بالخدمة التعليمية إلى أعداد كبيرة بذات التكلفة الاستثمارية، والارتقاء بمستوى وجودة العملية التعليمية من خلال الاعتماد أساساً على صفوة الأساتذة القادرين على تقديم مستويات علمية متميزة باستخدام التكنولوجيا، ورفع كفاءة ومهارة الطلاب فى التعامل بالأدوات والوسائل التكنولوجية التى تزيد من قدرتهم على التنافس بينهم، كما أن هناك دعوة لتجريب هذه المناهج الجديدة واستكمال البنية الأساسية وإتاحة الأجهزة بها حتى يمكن الوصول إلى الكتلة الحرجة فى كل واحدة منها، بما يؤثر على مخرجات العملية التعليمية بها ويجعل أثر دمج التكنولوجيا فى هذه المدارس محسوساً، وله عوائده فى تحسين نوعية التعليم فى مدارسنا.

ويتطلب تحقيق هذه السياسات والأهداف إعادة هيكلة العملية التعليمية مثل إعادة الصياغة والتطوير المستمر للمناهج التعليمية لتكون متوافقة مع أساليب التعليم

الجديدة وبما يضمن تحقيق الكفاءة المستهدفة، واستحداث معايير قياسية للمهارات الحديثة المطلوبة لتمكين الطلاب من التعامل مع عالم جديد وسوق عمل متطورة باستمرار وبما يلبى متطلبات التوجه نحو مجتمع المعرفة، وتأهيل وتدريب ١٠% من المدرسين سنوياً للحصول على الرخصة الدولية لاستخدام الحاسب أو ما يماثلها، مع الاستمرار فى التدريب والتأهيل على استخدام التقنيات الحديثة ومتابعة تطورها، والتطوير الكامل للإدارة المدرسية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير طرق التدريس وأساليب التقويم والامتحانات لتتلاءم مع المنظومة الجديدة، واختيار الأسلوب المناسب لإتاحة التكنولوجيا فى الأماكن النائية ودراسة إمكانية المزج بين أسلوب المراكز التكنولوجية المتطورة وأسلوب إتاحة الكمبيوتر فى المدارس مباشرة، والارتقاء بنسب الكمبيوتر لكل طالب فى مراحل التعليم المختلفة بما يقترب من المستويات العالمية لكل مرحلة (كمبيوتر لكل عشرة طلاب بالمدارس)، واعتبار القدرة على استخدام الكمبيوتر وفقاً للمعايير العالمية شرطاً للتعيين فى التدريس.

وهناك دعوة ملحة وضرورية حول توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للارتقاء بمستوى العملية التعليمية وزيادة المهارات العلمية والعملية للطلاب من خلال فتح أفاق التعليم بلا حدود أو قيود مكانية أو زمانية، فهناك رؤية ترى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى التعليم العالى يمكن أن يحقق الارتقاء المستمر بالمستوى التعليمى ويضمن الارتقاء بمهارة وكفاءة الخريجين للتنافس عالمياً، ويجب أن نعمل على أن تكون مصر هى المركز الرئيسى لتوفير خدمات التعليم العالى الذى يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى المنطقة العربية، وبحيث يصبح تصدير هذه الخدمات التعليمية مكوناً أساسياً فى الصادرات المصرية، وأن يتم توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائل التعليمية والبحثية لدعم البحث العلمى والتواصل الفاعل مع المؤسسات البحثية وتعظيم الاستفادة بالتعاون معها، وفى مجال البحث العلمى والتطور التكنولوجى يجب التأكيد على أن منظومة البحث العلمى فى

مصر تعتمد على مؤسسات فكر متمثلة فى المجالس القومية المتخصصة، واللجان المعنية فى مجلس الشعب والشورى، وأكاديمية البحث العلمى ومؤسسات تعليمية تضم ١٣ جامعة حكومية و ٧ جامعات خاصة، و١٢ مؤسسة علمية تابعة للبحث العلمى ، ٢٥ مركزاً ومعهداً بحثياً و إضافة إلى ١٢ مركزاً بحثياً تابعاً لوزارة الموارد المائية و ٩ بالصحة و ٤ للصناعة والبيئة والتكنولوجيا والكهرباء والطيران والنقل و٥ مراكز تابعة لوزارة قطاع الأعمال، ويبلغ عدد المشتغلين بها ١٢٠ ألف فرد بين عالم وعضو هيئة تدريس وباحث، وأن الاستثمارات المخصصة للبحث العلمى فى خطة عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣م نحو ٢,٦ مليار جنيه بما يمثل ١% من الناتج المحلى مقارنة بنسبة ٠,٣% فقط عام ٨١/ ١٩٨٢م وهناك دعوة بضرورة زيادتها لتواكب معدلاتها العالمية والإقليمية وبلغ حجم التمويل الحكومى للبحث العلمى فى مصر ٩٠% من إجمالى المخصصات المالية للبحث العلمى، على أنه يلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمى فى الدول المتقدمة ٢٢٠ ضعف معدلاتها فى الدول الفقيرة والنامية، ومن ثم فما زال الطريق أمامنا شاقاً ويحتاج إلى تضافر كافة أطراف الشراكة المجتمعية الفاعلة فى مصر لتدعيم الحكومة وحزبها السياسى فى تمويل البحث العلمى.

وننادى هنا بأن يكون مفهوم الشراكة المجتمعية فى مجال تدعيم البحث العلمى جديداً، وأن تتسم حركته بالجرأة والحسم وعدم التردد، وهناك معوقات كثيرة، وسوف تكون هناك مقاومة أيضاً، لاعتبارات تتراوح الدوافع فيها بين الرؤية الجامدة والاعتبارات الشخصية، وهنا لابد من تأكيد ضرورة المضى قدماً فى تطبيق الشراكة فى البحث العلمى، وتجاوز كل ما لا يتلاءم مع الرؤية الجديدة، على أساس أن المرحلة المقبلة تتطلب التعاون بين القائمين على شئون الوطن، فالوطن يستحق أكثر من مجرد تجاوز الأزمات والمشكلات البحثية وعبورها بسلام. فالتسلط العلمى من جهات علمية محددة لم يعد صالحا للأمة العربية اليوم وغداً، وإنما تستحق الدول العربية أكثر من مجرد إدارة المشكلات البحثية والأزمات، تحتاج إلى شراكه تدفع الأقطار العربية

لتتجاوز مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ببحوث علمية رصينة، ولكى تدخل دائرة الدول الصاعدة، التى فارقت قائمة الدول النامية إلى قائمة أخرى للدول الصناعية الناهضة.

والحقيقة أننا عندما نقول ذلك فإننا لا نقوم بإعادة اختراع العجلة من جديد، فالمشكلات البحثية معروفة ومحددة بدقة، كما أن سبل حلها على نحو جذرى معروفة أيضاً، والمشكلة ظلت على الدوام فى غياب التعاون والمصارحة والمكاشفة على خوض غمار المواجهة الحاسمة مع المشكلات والأزمات بروح مبادرة خلاقة، فكل قسم علمى يدرس مشكلات بحثية مغايرة تماماً لأقرانه من الأقسام العلمية الأخرى، وقد لا تكون هناك حاجة ماسة لدراسة مثل هذه المشكلات، والثقة العلمية قد تكون غائبة بين حكومات الدول العربية وبين العلماء فى تخصصاتهم الأكاديمية المختلفة، أى أن علاقة الود والثقة بين العالم والسياسى فى الوطن العربى تحتاج إلى تدعيم، فثقة وتعاون الباحث العالم والسياسى تنمى الشراكة المجتمعية فى مواجهة ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم.

٢- النقابات المهنية والعمالية وترشيد الإنفاق فى مجال التعليم:

للنقابات المهنية فى العديد من الدول المتقدمة أدوار هامة فى مجال ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم، ففى اليابان مثلاً تسهم النقابات المهنية والعمالية بدور كبير فى توعية أعضائها بالسياسات التعليمية وبدائل التمويل التعليمى التى تضعها الدولة من أجل النهوض بالتعليم فى المجتمع اليابانى، وتحدد هذه النقابات المهنية والعمالية لأعضائها الأدوار الهامة لهم لنجاح هذه البدائل وتحقيق مستهدفاتها فى المجتمع اليابانى، فضلاً عن ذلك فإن النقابات المهنية والعمالية فى اليابان تشارك بفاعلية فى عملية تمويل التعليم وتقترح سياسات الأجور وساعات العمل بالمدارس[٣٢].

وفى استراليا تهتم النقابات المهنية والعمالية بتقديم المعلومات الكافية لأعضائها عن الإنفاقات التعليمية وما يستجد من تحولات مع العمل على أن يدعم أعضاء النقابات المهنية والعمالية هناك اقتراحات الحكومة بشأن ترشيد الإنفاق فى مجال

التعليم، كما تشارك هذه النقابات فى دراسة المشكلات المتعلقة بالتعليم فى استراليا وتتولى اقتراح الحلول اللازمة لها[٣٣].

وفى ألمانيا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية تشارك النقابات المهنية والعمالية بالتوعية المستمرة بين أعضائها فى مجال الإنفاقات التعليمية والتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها على المستويين الخارجى والداخلى، وتحاول هذه النقابات المهنية والعمالية على الدوام تزويد الأعضاء بمعلومات كافية عن سوق العمل واحتياجاته المستقبلية من مخرجات التعليم فى هذه البلاد، مع إرشادهم إلى كيفية المشاركة فى عمليات تمويل التعليم وتحسين الجودة به[٣٤].

وقد استحدثت النقابات المهنية والعمالية بالولايات المتحدة الأمريكية نمطاً من الشركات العاملة فى إدارة المدارس العامة المصابة بالخلل من أجل ترشيد الإنفاقات عليها وإصلاحها، ومن هذه الشركات شركة (**اديسون**) ومقرها نيويورك والتى تتولى إدارة التعليم العام فى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد وصل عدد المدارس العامة التى تديرها هذه الشركة (١٠٨) مدرسة مقيد بها (٥٧٠٠٠) تلميذ، وتتلقى هذه الشركة تمويلاً حكومياً عن كل تلميذ بهذه المدارس، ونجحت تجربة أن شركة متخصصة تدير المدارس العامة بنفقات مالية أقل نظير منهج دراسى صارم، وأيام دراسية أطول من المعتادة، وتزويد كل فصل فى المدارس بثلاثة أجهزة كمبيوتر على الأقل، وكان مسموحاً للتلاميذ أن يأخذوا معهم كمبيوتر شخصى للدخول إلى الانترنيت، وكذلك لربط الأهالى بالمعلمين،وسمى هذا النمط **بالأسلوب الثالث فى الإنفاق على التعليم**، فهو ليس مشروعاً خاصاً تماماً، ولا عاماً تماماً، فهو يشير إلى خصخصة الخدمات التعليمية بكلفة أقل وفى شراكة مع الحكومة من أجل تحسين جودة التعليم[٣٥].

ومن أجل توفير مصادر إضافية للإنفاق على التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية فقد استحدثت إعلانات التليفزيون التجارية فى فصول الدراسة، حيث كان

المعلنون يدفعون أجراً يبلغ فى إجماله (٣٠٠ مليون دولار أمريكى) نظير تخلـــى (١٢ ألف مدرسة) بها (٨ مليون تلميذ) عن دقيقتين من وقت الدراسة يوميـــاً للإعـــلان التجارى عن أنواع المياه الغازية،وأحدث كتب التمارين الامتحانية وناشريها وأنـواع الحاسبات الآلية وإعلانات الحلوى والألبان من خلال استخدام شبكات الفيديو داخل هذه المدارس. وقد اعترض على هذه الأنشطة التجارية فى هذه المدارس بعض الـرواد فى التربية وطلبوا تدخل مجلس الشيوخ الأمريكى بحجة أن المعلنين من هذه الشركات الصناعية لا يجب تمكينهم من شراء وسيلة التسلل إلى عقول التلاميذ فى المدارس، وأن المدارس العامة لا يجب أن تتنازل عن تحكمها فى وقت الدراسة للمصلحة التجاريــة. ودافع مؤيدو هذه الفكرة بحجة أن هناك مراجعات دقيقة للـــبرامج الإعلانيـــة، وأن فائدتها محسوسة للمدارس والتلاميذ، وأن الاستحواذ على دقيقتين مــــدة الإعـــلان اليومى لا تعرض مستقبل التلاميذ للخطر، وأن المتعلمين يصعب على المعلنين الوصول إليهم لإنشغالهم بالدراسة، لذلك فإن النقابات المهنية والعمالية أباحت لبائعى هـــذه المنتجات الذهاب إلى حيث يوجد هؤلاء الأطفال فى محيط المدرسة[٣٦].

أما فيما يتعلق بدور مؤسسات الإنتاج ونقاباتها المهنية والعمالية فى الوطن العربى فى مسألة تمويل التعليم وترشيد الإنفاق فى مجاله، هناك أزمة ثقة بين مؤسسات الإنتاج فى الدول العربية من جهة، ومؤسسات التعليم من جهة أخرى عن مدى استفادة كل طرف من الآخر، مما يؤثر سلباً، وإلى حد كبير فى التقارب غير الرسمى فيما بينـــهما، وبالتالى فى الدرجة التى تسهم بها هذه المؤسسات الإنتاجية فى تمويل التعليم[٣٧].

كما أنه لا يوجد أدنى علاقة بين فعاليات النقابات المهنية والعمالية وبين التوجـه إلى إنشاء المزيد من الجامعات الخاصة، حيث يأمل القائمون على أمر هذه الجامعـات الخاصة بأنها سوف تسهم فى إحداث النهضة العلمية فى شتى المجـــالات الاجتماعيـــة والاقتصادية والإنتاجية فضلاً عن توفير الاحتياجات الفعلية لسوق العمل من الكوادر المتخصصة، وبالتالى تدعم هذه الجامعات الخاصة الاقتصاد القومى، وتعزز قــــدرات

الاعتماد على الذات، وتسهم فى استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة. ويشير القائمون على أمر هذه الجامعات الخاصة بأن دورها فى تنمية الاقتصاد القومى يمكن النظر إليه من زاويتين، الأولى هى أن الدول العربية لديها قوة بشرية كبيرة، والوصول بتلك القوة البشرية إلى المستوى العالمى يسهم فى تأهيلها للعمل فى مختلف دول العالم، وبالتالى تفيد مدخراقم الاقتصاد القومى، إلى جانب إسهاماقم فى مختلف الصناعات المحلية بما يدعم التصدير للخارج. أما الزاوية الأخرى فتتمثل فى المستوى المتميز للجامعات الخاصة، الذى يعد بمثابة نقاط جذب للطلاب بدلاً من الذهاب للجامعات الأوروبية.

أما فيما يخص مجالات الشراكة بين الجامعات العربية الخاصة والنقابات المهنية والعمالية والصناعية والزراعية والبحثية، فإن الجامعات الخاصة تحاول البحث والدراسة فى مشاكل الصناعة والزراعة والبنوك وغيرها، ثم تقديم الحلول المقترحة لها من قبل الدارسين بمساعدة أساتذقم إلى تلك القطاعات. والمأمول من هذه الجامعات الخاصة الإسهام فى تخريج عقول قادرة على مواصلة البحث والتطوير وتنمية المهارات والقدرات العلمية والتكنولوجية التى تتطلبها سوق العمل. ومن المفترض أن الهدف من إنشاء هذه الجامعات الخاصة هو تخريج خبرات قادرة على صنع التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى الوطن العربى، وأن تركز المناهج الدراسية بها على التكنولوجيا الحديثة فى جميع مجالات الدراسة، وأن تتم شراكة فعالة مع النقابات المهنية لتدريب الدارسين بهذه الجامعات الخاصة فى البلدان العربية

وفى مجال دعم تمويل التعليم هناك حاجة ماسة لدور فاعل للنقابات المهنية، فهناك مؤشرات بالغة الخطر تؤكد حاجتنا لضبط النمو السكانى المندفع فى مصر وفى معظم البلدان العربية، وأن الإحصائيات تنذر بزيادات هائلة فى المبالغ المطلوبة سنوياً لتوفير الخدمات التعليمية، وتقول الإحصائيات المنشورة، أن قيمة الزيادة– نتيجة الانفجار السكانى– فى استهلاك السلع الغذائية، المستوردة والمحلية، بلغت فى عام

٢٠٠٢ حوالى ١,٩١٩,٧٧٧ مليون جنيه، وأن الإجمالى بلغ ٣١٦٠,٢٤٧ مليون جنيه، أى ما يزيد على ثلاثة مليارات جنيه فى العام المنصرم!! .. ولا تتوقف التأثيرات السلبية لهذا الانفجار السكانى على هذا الفاقد الهائل، بل إن أخطر التأثيرات السلبية، فيما تقول الإحصاءات المنشورة، ارتفاع نسبة التسرب من التعليم بما يزيد من نسب الأمية بين أفراد المجتمع المصرى هذا الغول الذى ينسف أى تطلع إلى غد أفضل، فى الوقت الذى تورد الإحصائيات- على الجانب المقابل- أن وقف الاندفاع الحالى فى الانجاب، والوقوف به عند المعدلات المعقولة (٢-٣ أطفال لكل أسرة) كفيل بزيادة دخل الفرد ١٥٤,٥ جنيه شهرياً طبقاً لتصريح السيد رئيس الجهاز المركزى للإحصاء.هذه الإحصائيات تعكس صورة مخيفة بالغة الخطر، تدق أجراساً تسمع الصم، وتنطق البكم، فمتوسط الزيادة فى حجم قوة العمل تتناقص سنوياً بينما يحتاج (٥٠- ٧٠) ألف فرد- أى مواطن مصرى لتوفير فرص عمل لهم، وهكذا فإن فرص العمل القائمة تتناقص، والبطالة تبعاً لذلك تزداد.هذه الصورة المرعبة تدفع كثيراً من الأسر إلى التبكير بدفع أطفالهم فى سن غضة إلى النزول إلى أسواق العمل طلباً للقمة العيش، ولا تتوقف هذه الظاهرة على نواتج الدفع إلى العمل قبل اكتمال النضج واكتمال القدرة على التعامل مع معطيات الحياة وأرباب الأعمال الذين يتغولون بالسليقة والشراهة- على حقوق الصغار ويكبدونهم من أمرهم شططاً، وإنما يترتب على هذا أيضاً توقف تلقى التعليم، وغرق هؤلاء الصبية الصغار فى هذه الجهالة والأمية، وانعدام الفرصة فى التحسين النوعى للخامة البشرية التى نشكو من خبوها إن لم يكن انطفاء جذوها. وهذا التسرب التعليمى، يؤدى إلى تفاقم غول الأمية الذي يعدم تماماً فرص التقدم.. هذا الاتجاه أسوأ ما فيه أنه يولد الأمية، ولا يقلصها أو حتى يوقف نموها، وإنما هو يزيدها ويحاصرنا فى "حفرة" لا خروج منها!!

إن هذه الزيادات الهائلة، نتيجة الانفجار السكانى، تعنى زيادات "بطون" وزيادات "أفواه" من حقها أن تجد ما تقتاته، وأن ترتفع نوعية ما تملأ به أجوافها

وتراعى بناءها الجسدى والنفسى، خاصة فى سن التكوين!! إن هذه الزيادة، طبقاً لمعدل الانفجار السكانى، وتبعاً لإحصائيات جهاز التعبئة، تعنى وجوب توفير زيادة استيراد القمح (للعيش الجاف– ناهيك بباقى أنواع الطعام) بمقدار ٢٣٢ ألف طن سنوياً لمواجهة الأفواه الجديدة بمتوسط ١٧٠ مليون جرام للفرد من العيش الحاف– وبما قيمته ٣٦,١٠ مليون دولار، أى ما يزيد على ٢٠٠ مليون جنيه مصرى!، ولا داعى لتكملة حسابات سد الرمق لأفواه المصريين، وإشباع بطونهم بالقروض تلو القروض.. ثم ماذا بعد ذلك؟.

القضية بالغة الخطر.. تكرر التنبيه إلى خطرها على كافة المستويات، وتعددت النداءات لمواجهتها إلى المجالس النيابية، ومنظمات المجتمع العربى، وفى مقدمتها النقابات المهنية والعمالية داعية إلى مواجهة التداعيات السلبية الخطيرة لهذا الانفجار السكانى، والذى لا تصادفه إمكانيات تكفل مستوى إنسانى مقبول للمعيشة والتهذيب والتأديب والتعليم إلى أخر ما يلزم لبناء الفرد الذى يتأثر تأثراً سلبياً حتى النخاع، والأسرة كلها معه، نتيجة تفشى هذه الأوضاع بالغة السوء، والتى تورد الإحصائيات أنها أكثر ظهوراً فى مجتمعات الفقر والجهل لتكون الطامة طامتين!!.

٣– الجمعيات الأهلية وترشيد الإنفاق فى مجال التعليم:

من المعروف أن الدول العربية تسعى إلى تدبير مصادر إضافية فى تمويل التعليم، فضخامة المطالب الاجتماعية وتراكم الأعباء المجتمعية أضافت إلى ميزانيات الدول العربية أعباء تمويلية إضافية، وهذه تتطلب اعتمادات مالية هائلة، وهذا يتطلب توفير مصادر تمويلية جديدة وغير تقليدية حتى يمكن توفير متطلبات التعليم الجيد الذى يعتمد على التكنولوجيا الحديثة، هذا بالإضافة إلى المشكلات التقليدية الخاصة بتحسين أحوال المعلمين وتحسين الظروف التعليمية داخل المدرسة فى شتى بلدان الوطن العربى.

كل هذه الأمور تمخض عنها حاجة ماسة إلى جهود أهلية تقف جنباً إلى جنب مع الجهود الحكومية للعمل على الارتقاء بمستوى التعليم، الأمر الذى يتطلب مشاركة فاعلة من قبل الجمعيات الأهلية لتقديم خدمات تعليمية ذات مستوى عال، وبتكلفة اقتصادية مقبولة، فجهود الشراكة مع الجهود الحكومية فى التعليم ما زالت دون المستوى،كما أنها محدودة للغاية، والرؤى العالمية تدعونا إلى المناداة بشراكة فعالة من الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى مجتمع الأمة العربية لمواجهة أعباء التعليم.

ولعل أبرز هذه الجهود الأهلية فى التعليم هى تلك الجهود التى تبذلها الجمعيات الأهلية للتحرر من الفقر عن طريق التعليم، فالطريق إلى التخلص من ثقافة الفقر هو التعليم والذى من شأنه أن يعين الإنسان فى البحث عن مخرج وحل للمشكلات التى تواجهه فى حياته، وهنا تبرز أهمية التعليم فى حياة الإنسان، حيث يجب أن تكون فى أعلى قائمة المتطلبات الإنسانية التى تشغل فكر الهيئات الحكومية وغير الحكومية، ومن الواجب أن تتغير نظرة المجتمع إلى التعليم، فهناك طريقتان مختلفتان للنظر للتعليم، فبعض الناس ينظرون إليه على أنه خدمة اجتماعية، بينما ينظر البعض الآخر إليه على أنه نوع من الاستثمار، والزاوية التى ننظر منها للتعليم تؤثر تأثيراً كبيراً فى حصة المال الذى يجب أن نخصصه، كما يجب النظر إلى التعليم على أنه مطلب اجتماعى لإصلاح شئون الأفراد، ومن ثم يجب أن تتكاتف جهود الأمة فى القيام بأعبائه.

وإذا ما كانت نظرتنا للتعليم على أنه ضرب من ضروب الاستثمار، فيجب الاهتمام به بصورة أكبر، وبذلك تزداد حصة الإنفاق عليه، وهنا يبرز الدور الكبير الذى يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية فى مجال التعليم، إذ أن المهم فى المجتمع اليوم هو إحداث الشراكة بين مؤسسات القطاع الاقتصادى الخاص بالزراعة والصناعة بشأن تقديم الخدمات التعليمية، فكلها جهود غير حكومية تتجه باطراد نحو التكتل، مما يجعلها تمثل قوة كبرى، والسبب فى ذلك أنها تستثمر رؤوس أموال ضخمة، وتستخدم تكنولوجيا فائقة التطور، وباهظة التكاليف، وهنا تُطرح قضية هامة حول

هذه التكنولوجيا العالية، ومن يستطيع أن يتعامل معها؟، إنهم الشباب العربى المتعلم، أى مخرجات نظام التعليم العربى، ومن هنا توجد مصلحة مباشرة لهذه المنظمات الأهلية فى تطوير العملية التعليمية وتوجيهها وربما تعديل مسارها، فتطوير الخدمات المجتمعية مرهون بجودة المخرجات التعليمية، والرقى بمناحى الحياة فى المجتمع العربى يعتمد وبشدة على تحسين نوعية التعليم فى الوطن العربى.

وإذا ما تم إعداد جيل متعلم قادر على مواجهة المتغيرات العالمية، فإننا نكون بذلك قد حققنا هدفاً مهماً فى مجتمعنا وحققنا الاستثمار فى التعليم والهدف النهائى الحقيقى للدور المتوقع من المنظمات الأهلية ليس أن تحل محل وزارة التعليم ولا محل الجامعة أو أى معهد علمى آخر، ولكن الهدف هو المساعدة فى تخريج متعلمين قادرين على تلبية احتياجات سوق العمل وخدمة احتياجات التنمية الشاملة أى تخريج متعلمين يتمتعون بمهارات حقيقية وقادرين على استخدام أدوات العصر، إذا كان قصدنا من التعليم تنمية حقيقية للمهارات، وبناءً جديداً للشخصية ونسقاً من القيم، وفهماً جديداً للعلاقات الاجتماعية فلابد أن تشترك الجمعيات الأهلية اشتراكاً فعالاً يتجاوز مجرد إنشاء المدارس وإدارتها والتكسب منها.

وإذا كان الهدف من إنشاء المدارس الأهلية هو الاتجار بها فإنها ستفقد الغاية النبيلة التى من أجلها أنشئت وسيحول ذلك دون تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية أمام أبناء الأمة، ومن الواجب أن يؤخذ هذا الأمر بجدية حتى يتسنى لنا المضى قدماً فى طريق الإصلاح التعليمى والتربوى الذى هو الطريق إلى بناء المواطن الواعى التى يتحلى بصفات طيبة ويشعر بالانتماء للمجتمع الذى يعيش فيه[٣٨].

وهكذا تشارك الجمعيات الأهلية مع المؤسسات التعليمية فى بعض الأمور المتصلة بالإنفاق على التعليم، وتكثف المؤسسات التعليمية جهودها للحصول على المساهمات المالية التطوعية من الجمعيات الأهلية فى أغلب المجتمعات الإنسانية، ومن ثم وجب على الجمعيات الأهلية فى الوطن العربى أن تمد يد العون للإسهام فى تحسين نوعية التعليم.

وقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين تزايد اهتمام الجمعيات الأهليـــة فى كافة المجتمعات بقضايا ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم،وقد نص الإعلان العالمى حـول التربية للجميع[٣٩] على ضرورة تعزيز الشراكة بـين الجمعيـات الأهليـة وبـين الحكومات فى مجال الإنفاق على التعليم، فالسلطات الحكومية ملتزمة بتوفير التربيـة الأساسية للجميع، بيد أنه لا يتوقع منها أن تقدم جميع المتطلبات البشـرية والماليـة والتنظيمية اللازمة لهذه المهمة، ولهذا فإن تنشيط المشاركات على كـل المسـتويات يصبح أمراً ضرورياً.

كما نصت توصيات المؤتمر الدولى الرابع لليونسكو ومركز آسيا- باسفيك[٤٠] على تنشيط هذه المشاركات الشعبية فى مجال تمويل التعليم فقد تحدث هذا التقرير عن أن ظاهرة العولمة التى تمس الاقتصاد والثقافة والمعلومات، وعالمية العلاقات وتزايـد حركة الأفراد، والتطور الهائل لوسائل الاتصالات وتدخل المعلوماتية فى حياتنا اليومية ومجالات العمل، هذه التغيرات المعاصرة كلها ظواهر تمثل تحدياً للشراكة المجتمعيـة فى تطوير النظم التربوية، وفى الوقت ذاته تشهد المجتمعات والنظم التربوية مشـكلات خطيرة على صعيد الاندماج الاجتماعى يجدر ذكر بعضـها كالنزاعـات وتنـاحر الطوائف، وتفاقم البطالة- وعلى وجه الخصوص بطالة الشباب-، وتـدنى القيـم الأخلاقية وضعف أثر المبادئ التوجيهية وتغير دور الروابط العائلية فى تكييف الأطفال مع الحياة الاجتماعية،وإذا ظلت كل هذه التحديات وهذه المشكلات دون حل علـى المدى القصير فإنها قد تؤدى إلى ترسيخ شعور بالارتياب والتشاؤم شديد الخطـورة على أجيال المستقبل، إن آمال المجتمعات ولا سيما آمال الشباب، فى حيـاة أكـثر كرامة وديمقراطية ورخاء ترتبط بالتربية التى تعتبر الأداة الرئيسية للتنمية البشـرية، ومن ثم فلا بد للجمعيات الأهلية وبقية التنظيمات المجتمعية من المشـاركة فى هـذه التنمية البشرية وفى مواجهة هذه التغيرات المعاصرة وتأثيراتها فى القضايـا التربويـة المطروحة للنقاش هنا فى الوطن العربى.

ويتطلب تباين الأوضاع على الأصعدة الإقليمية والوطنية والمحلية تطويع عدة مبادئ توجيهية والأطراف المجتمعية الفاعلة فيها، وثمة شرط أساسي يجب استيفاؤه هو أن نجاح مشروع الشراكة المجتمعية يرتكز على توفير مناخ تسود فيه الثقة بين أطراف الشراكة على جميع المستويات وفى جميع القطاعات،وكافة العاملين فى مجال التربية والشركاء فى مجال الأنظمة التربوية من القطاعين العام والخاص،ويتطلب الحفاظ على مثل هذا المناخ وضع معايير تبين بوضوح صلاحيات وأدوار كل طرف من الأطراف بالنظر إلى الاستقلالية والمسئولية والمشاركة. وبالضرورة تأتى أدوار الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى مجتمع الأمة فى مقدمة هذه الأدوار الفعالة لكى تأتى الشراكة المجتمعية بثمارها المرجوة فى الوطن العربي.

ويميل الاتجاه فى دعم القضايا التربوية المعاصرة إلى إعطاء المزيد من الاستقلالية فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالتربية على المستويين المحلى والمدرسى، مع تحمل قدر أكبر من المسئولية عن النتائج،ومن ثم تتدخل القطاعات الأهلية فى صناعة القرار التربوى فى المجتمع العربي.

ويمكن اتخاذ عدة تدابير لتشجيع مشاركة الجمعيات الأهلية فى عملية تغيير التربية وتفعيل صناعة القرار التربوى فيها مثل تحديد الأهداف التربوية واتجاهات الإصلاحات عن طريق التشاور والتنسيق والتحاور مع الجمعيات الأهلية والمعلمين ومنظماتهم، تمشياً مع أحكام التوصية المشتركة بين منظمة العمل الدولية واليونسكو بشأن أوضاع المدرسين وغيرهم من الأطراف المشاركة فى التغيير التربوى كالأسرة، ورابطات الآباء، وأوساط أصحاب الأعمال ووسائل الإعلام، والمؤسسات الدينية، والمحافل العلمية، والتنظيمات السياسية وقطاعات الخير فى مجتمع الأمة. ولا يجوز أن يقتصر هذا التشاور والتنسيق على مرحلة تنفيذ المشروعات أو الإصلاحات، بل يجب أن يشمل أيضاً مراحل إعدادها وبدئها ومتابعتها وتقييمها، فالشراكة تعنى هنا الثقة المتبادلة والاحترام الكامل لكافة الرؤى التى تُطرح لتدعيم القضايا التربوية المعاصرة،

كما يجب تخويل المؤسسات التعليمية درجة كافية من الاستقلال لتمكينها من اتخـــاذ القرارات المتعلقة بأساليب التعليم والتعلم وتنظيم الأنشطة التربوية،وتنفيذ نظم لتقييم النتائج، على أن تعد هذه النظم بحيث تصبح عوامل لتحسين نوعية التعليم وفعاليـــة توزيع الموارد المالية والبشرية، وعلى غرار ذلكم تعزيز دور السلطات البلدية والمحلية فى إبداء النصح للمدارس الخاصة لتمكينها من الاستفادة بقدر أكبر من اســـتقلالها، والتعاون مطلوب وبشدة مع الجمعيات الأهلية المشرفة على بعض هـــذه المـــدارس الخاصة. كما يجب أن تتبنى الجمعيات الأهلية اقتراح وتنفيذ تدابير لحفـــز التجديـــد التربوى وذلك على مستوى الأفراد والمؤسسات معاً، إلى جـــانب أن تعمـــل هـــذه الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى المجتمع على دعم وتعزيز مشاركة المعلمـــين باتخاذ تدابير مناسبة فى مجال التدريب بالمعدات وخدمات المساندة المهنية، ويتم هـــذا الأمر من جانب الجمعيات الأهلية المهتمة بأمور التربية والتعليم وقضاياه العصريـــة. ويجب الإشارة إلى أن الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى مجتمع الأمة فى الوطـــن العربى تمتلك إمكانيات مادية وبشرية هائلة، ويمكن الاستفادة من هذه الإمكانيات فى مساندة وزارات التربية والتعليم فى توجهاتها نحو إحداث التجديد التربوى المنشود فى قطاع التربية والتعليم فى البلاد العربية، لكن كيف يحدث هذا والنيابة الإدارية التابعة لوزارات التربية والتعليم فى شتى بقاع الوطن العربى تترصد وتحقق حـــتى فى إهـــداء بعض المنتجات الخشبية إلى المدارس؟! نحتاج إلى أن نحرر الشـــراكة المجتمعيـــة مـــن المعوقات التى تمنع تفعيلها، ونحتاج قبل هذا وذاك أن تتحرر عقولنا من أمـــور باليـــة تتشبث بها ولا نرضى بديلاً فى التنازل عنها.

كما تشكل التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصـــال أحـــد العنـــاصر الأساسية لهذه التغيرات التربوية المعاصرة، ومن آثار التكنولوجيات الحديثة فى هـــذا المجال أنها تساهم مساهمة كبيرة- بتقصيرها المسافات- فى صنع مجتمعات الغد التى لن تشبه بسبب تلك التكنولوجيات، أى نموذج من نماذج الماضى،ويمكن تســـخير أدق

المعلومات وأحدثها لأى شخص على وجه الأرض، ومع هذا يجب ألا ننسى أن كثيراً من المحرومين لا يزالون بمنأى عن هذه التطورات، ويجب تشجيع الجمعيات الأهلية المهتمة بشئون التعليم على الانخراط فى تملك هذه التكنولوجيات الحديثة واستخدامها فى قطاعات التربية والتعليم فى مدارسها الخاصة التى تدار بواسطتها.

وفضلاً عن ذلك، ينبغى ألا يغيب عن البال أن حوسبة التعليم من أهم وسائل تحقيق نموذج إرشادى تربوى جديد يشهد تحول التركيز من الأهداف العملية المتوخاة من التخصص الضيق إلى اكتساب المعارف الأساسية المشتركة بين التخصصات العلمية، ومن شأن هذا النموذج الإرشادى أن يعزز كثيراً من القيمة الاجتماعية للتربية بفضل تجديد إمكانات المحتوى التربوى،وهذا تحدى كبير للجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية التى تمتلك مدارس خاصة تدار بواسطتها فى شتى بقاع الوطن العربى.

وينبغى فى هذا السياق أن تُتخذ القرارات بشأن تطبيق التكنولوجيات الحديثة للمعلومات واستعمالاتها فى التربية بغرض تحسين نوعية التربية للجميع وتمكين المعلمين من ممارسة دور المرشد لتعلم الطلاب، ويمكن لوزارات التربية والتعليم فى البلاد العربية تدعيم هذا التوجه بمدارس الجمعيات الأهلية عن طريق منحها أجهزة الحاسب الآلى بأسعار مخفضة لاستخدامها فى هذا الشأن.

وبناءً على هذا الأساس، هناك عدة تدابير ينبغى اعتمادها منها:

- لا ينبغى أن يقتصر تطبيق التكنولوجيات الحديثة للمعلومات على عملية التعلم وحسب، فاستعمال هذه التكنولوجيات فى تسيير وإدارة المدرسة والمجتمع المحلى من شأنه أن يوفر بعض الوقت للمعلمين والعاملين فى التربية، وأن يحسن أداءهم، مما سيمكنهم من زيادة التفرغ للتصدى لصعوبات تعلم التلاميذ، ومن ثم يجب تشجيع الجمعيات الأهلية ودعمها فى تملك هذه التكنولوجيات الحديثة،وتسيير مدارسها باستعمال التكنولوجيا.

- وفى إطار الإعداد والتدريب الأوليين للمعلمين،وفى سياق تدرجهم فى النمو المهنى ينبغى عدم الاقتصار على تمكينهم من امتلاك ناصية التكنولوجيات الحديثة للمعلومات بجانب غيرها من التكنولوجيات التربوية من أجل تسخيرها للأغراض التعليمية، بل ينبغى تمكينهم من الإسهام فى إعداد البرمجيات والمنهجيات التعليمية، كما ينبغى إيلاء عناية خاصة للتعليم عن بعد عند تعزيز القدرات المهنية للمعلمين العاملين بالمدارس التى تمتلكها الجمعيات الأهلية. وفى هذا السياق يجب التأكد من المستويات المهنية والتربوية لكافة المعلمين العاملين بالمدارس الخاصة التى تمتلكها الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى مجتمع الأمة فى الوطن العربى.

ويواجه المعلمون فى كثير من البلدان مشاكل فى تعليم فئات خاصة من أبناء المجتمع (مثل الأفراد بلا موارد، والجماعات المهمشة، واللاجئين، والمهاجرين، وأطفال الشوارع،والمنحرفين،والنساء فى بعض المجتمعات المحلية.. الخ)، أو الذين يعملون فى ظروف استثنائية صعبة (مثل المناطق البعيدة، والمناطق الجبلية،والمناطق الريفية،والفصول الدراسية المتعددة الأغراض والمكتظة.. الخ)،وعلى أى حال، ومهما كان الوضع، سواء فى حالة فئات خاصة من الناس، أو فى حالة المناطق النائية، فإنه لابد من استراتيجية متكاملة وعاجلة لمواجهة أوضاع تربوية خاصة ميدانياً. وتعتمد هذه الاستراتيجية على أن تشارك الجمعيات الأهلية بهذه المناطق بدور فعال فى هذا المجال فى ضوء شراكة مجتمعية فعالة ومعلن عنها، كما أن المدرسة والمعلمين فى مثل هذه الظروف بحاجة أولاً إلى دعم أدبى ومادى من كافة التنظيمات المجتمعية العربية، ومنها الجمعيات الأهلية العاملة فى هذه المناطق العربية.

وبناءً على ذلك، يمكن تنظيم عدة أنشطة تربوية تشارك الجمعيات الأهلية فى فعاليتها، ومنها تشجيع المعلمين من أهل المناطق النائية، أو المتحمسين للعمل فى هذه المناطق، وذلك بتنظيم التدريب الأولى والتدريب أثناء الخدمة فى هذه المناطق نفسها

بالاعتماد على الدعم المعنوى من الجمعيات الأهلية، وعلى أن يتضمن تدريب المعلمين الذين سيعملون فى مثل هذه الأوساط تخصصاً إضافياً يكون مثل التربية العلاجية وعلم النفس المدرسى والتربية السكانية وغيرها، ويستحسن أن يُعزز إعدادهم بتعلم فن التبليغ والتفاوض وفض النزاعات أثناء تدريبهم إلى جانب تسخير خدمات الدعم وخاصة من المتخصصين فى التوجيه التربوى والمهنى،وفى علم النفس التربوى لمساعدة المعلمين والمربين على ممارسة أنشطتهم بكفاءة، وقد تقوم بتوفير هذه المساعدة فرق استشارية تتعاون مع الجمعيات الأهلية العاملة فى هذه المناطق والمجتمعات المحلية، أيضاً يجب اعتماد تدابير حافزة تتضمن على سبيل المثال منح وتعويضات ومزايا، ونظاماً مناسباً للترقيات وإمكانية النقل إلى مناطق أكثر تحضراً بعد عدد معين من أعوام الخدمة فى المناطق الشاقة وذلك بهدف ضمان تعيين فرق تربوية متمرسة ومتحمسة، وعلى العموم فالجمعيات الأهلية العاملة فى هذه المناطق المحلية لها دور هام فى هذا المجال.

كما أن تعزيز دور الجمعيات الأهلية فى ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم أمر هام ويجب الاستعانة به،خاصة بعد أن شهدت التسعينات مراجعات رئيسة لأدوار الحكومات فى عملية التنمية البشرية[٤١].

والملفت للنظر فى هذا المجال أن الجهود الأهلية أسهمت فى البداية فى جوانب الإنفاق على التعليم على سبيل "الخيرية" فى البداية، فقد كانت هناك جهود خاصة فى مجال التعليم، وكان الطابع الغالب عليها هو "الطابع الخيرى" الذى يدفع صاحب رأس المال إلى أن ينفق على التعليم من ماله دون أن ينتظر عائداً عليه، ثم تحول هذا "التوجه الخيرى" إلى الإنفاق فى هذا المجال باعتباره مشروعاً استثمارياً بالنسبة لصاحب رأس المال[٤٢]. وخلال العقد الأخير من القرن العشرين لا توجد بيانات دقيقة ومعلنة حول إسهامات الأهالى فى تدعيم الإنفاق على التعليم، سوى ما أعلنته وسائل الإعلام من مساهمات رجال الأعمال وأعضاء المنظمات غير الحكومية

والقطاعات الخيرية وبقية مؤسسات مجتمع الأمة فى المشروع القومى لمواجهة آثار الزلزال فى أكتوبر ١٩٩٢ فى جمهورية مصر العربية وذلك ببناء (١٠٠ مدرسة) فى مراحل التعليم قبل الجامعى، ضمن مشروع بناء الألف مدرسة التى تم بناؤها فى محافظات جمهورية مصر العربية لمواجهة آثار هذه الكارثة الطبيعية. وقد استمرت الجهود العربية فى بناء المدارس والتبرع بها لوزارة التربية والتعليم فى مصر، ووصل إجمالى عدد هذه المدارس المتبرع بها منذ ١٩٩٢ وحتى عام ٢٠٠٠م (١٦٥) مدرسة، كما قام العديد من رجال الأعمال والمواطنين بالتبرع بتجديد بعض المدارس وصيانتها[٤٣].

وقد شجعت الحكومة المصرية الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى مجتمع الأمة للمشاركة فى إنشاء المدارس الخاصة والتعاونية والمعانة وأنشأت إدارة خاصة بوزارة التربية والتعليم لهذه الجمعيات الأهلية والتى بلغ عددها (١٤٥٠) جمعية أهلية عاملة فى نطاق التعليم على مستوى الجمهورية من بين (١٦ ألف) جمعية أهلية تعمل فى النشاط الخيرى فى مصر[٤٤].

وإذا كان الدستور المصرى لعام ١٩٧١،ينص صراحة على مجانية التعليم فى مراحله المختلفة كحق للمصريين تكفله الدولة، الأمر الذى ترتب عليه أن أصبح تمويل التعليم والإنفاق عليه مسألة هى فى المقام الأول مسألة حكومية،وصارت ميزانيته جزءاً من الميزانية العامة للدولة، لكنه وفى ظل الطلب الاجتماعى المتزايد على التعليم، لا تستطيع الدولة وحدها أن تفى بكل أعبائه ومسئولياته،ومن ثم صارت مسألة الإنفاق على التعليم وتدبير موارد جديدة له مسألة ملحة، ويجب تفعيلها بكل الوسائل والطرق،ومن ثم تعالت الصيحات منادية بشراكة مجتمعية فعالة فى هذا المجال.

وهكذا وللتغلب على العجز الحاد فى مصادر تمويل التعليم العام فى مصر، ظهرت توجهات لشراكة مجتمعية تمثلت فى إنشاء صندوق أهلى خاص للتعليم فى كل محافظة على حدة، يكون موازياً ومعاوناً للاعتمادات الرسمية المخصصة لهذا التعليم فى

الموازنة العامة للدولة، ويُنفق من إيرادات هذا الصندوق على مدارس التعليم العام، وتتكون موارد هذا الصندوق المقترح من عدة مصادر، من بينها ما تخصصه كل محافظة للصندوق من أموال صندوق الخدمات بها، ومن إصدار طابع بريد خاص بالخدمات التعليمية، ومن حصيلة صافى المبالغ الناتجة عن بيع المعروضات المدرسية فى المعارض السنوية التى تنظمها المدارس فى كل محافظة، وما تخصصه النقابات المختلفة من إيراداتها للصندوق، إلى جانب الجهود الذاتية والتبرعات والهبات والمعونات الوطنية والأجنبية وإسهامات القطاعات الخيرية فى مجتمع الأمة المصرى فى هذا المجال.

كما أن هناك توجهات تنادى وتشدد على ضرورة تشجيع رجال الأعمال على الإسهام فى تمويل التعليم، سواءً من خلال إنشاء مدارس نموذجية على نفقتهم، أو المساهمة فى توفير التجهيزات اللازمة للمدارس أو تقديم أراضى فضاء للبناء، أو من خلال صندوق قومى للاستثمار فى التعليم يشارك فيه القادرون نظير امتيازات تعليمية لأبنائهم، أو من خلال تشكيل مجالس أمناء المدارس يكون أعضاؤها من بين القادرين الذين يساهمون فى توفير متطلبات العملية التعليمية على نفقتهم الخاصة،وكذلك تشجيع إنشاء جمعيات أهلية تعاونية تستهدف إنشاء مدارس للتعليم الابتدائى وغيره من المراحل التعليمية، وبحيث يتوافر التمويل من خلال صيغة الشراكة بين الأفراد فى القرية أو الحى، ويتكامل ذلك مع التمويل الحكومى والخاص(٤٥).

هذا وتواجه المشاركة الشعبية فى مجال تمويل التعليم فى الوقت الحالى مجموعة من الإشكاليات والعقبات، التى لابد من صياغة حلول لها، حتى يمكن تفعيل دور هذه المشاركة، ومن أهم هذه الإشكاليات – كما حددها إحدى الدراسات السابقة نسبياً فى هذا المجال(٤٦)– وهى: التركيز على التمويل الحكومى، حيث بدأت هذه الإشكالية مع تولى محمد على حكم مصر سنة ١٨٠٥ حيث شهدت البلاد ظهور فلسفة جديدة فى الحكم مؤداها أن الدولة هى الكفيل العام لكل أفراد المجتمع، وفى ظل هذه الفلسفة شهدت مصر ولأول مرة كيف أصبحت الدولة هى المسئولة عن التعليم فى كل

النواحى: المناهج الدراسية والامتحانات والمعلمين والمدارس والتمويل... الخ. ومنذ هذا التاريخ اعتمد الناس فى مصر على أن الدولة هى المسئول الأول عن تمويل التعليم وتوفير ما يلزمه من مستلزمات تعليمية، إلا أنه ومع دخول الإنجليز مصر عام ١٨٨٢ وظهور بوادر إهمال التعليم وتهميشه فى حياة الناس ظهر دور القطاع الخاص والجهود الشعبية والأهلية، وظهرت الجمعيات الخيرية، والجمعيات الخاصة التى تنافست من أجل تقديم الخدمات التعليمية للمصريين من أجل تعليمهم وتثقيفهم وبث روح الكفاح والمقاومة للمستعمر الإنجليزى.

ومع قيام الثورة فى عام ١٩٥٢ بدأت مساحة الجهود الأهلية والخاصة فى التقلص مرة أخرى، وعادت الجهود الرسمية فى التعليم بعامة، وفى تمويله بخاصة،وخاصة فى الفترة التى أعقبت الثورة،وحتى منتصف السبعينات التى شهدت عودة سياسة الانفتاح الاقتصادى وعودة الممارسة الحزبية مرة أخرى. ومع زيادة الضغوط الاقتصادية التى تشهدها البلاد فى الآونة الراهنة، بدأت الدولة مرة أخرى تفسح المجال للقطاع الخاص فى التعليم، الأمر الذى ترتب عليه نشاط ملحوظ لهذا القطاع، ولا سيما فى مرحلة التعليم العالى والجامعى، والذى شهد افتتاح سبع جامعات خاصة حتى الآن،وآخرها الجامعة الألمانية بالقاهرة والتى اُفتتحت مع بداية العام الجامعى ٢٠٠٣م.

ولعل من أهم الإشكاليات التى تواجه عملية المشاركة الشعبية فى تمويل التعليم فى الوطن العربى، هى إشكالية عدم التنسيق والتنظيم لهذه الجهود، أو ما يمكن وصفه بعدم وجود آلية إدارية أهلية لتنظيم جهود المشاركة الشعبية فى عملية التمويل تقوم بالتنسيق مع الجانب الحكومى صاحب النصيب الأكبر والمسئول الأول عن التمويل حتى الآن، ولهذا فإن الجهود الأهلية فى التعليم- حتى الآن- سواءً أكانت على شكل تبرعات أو هبات مالية أو عينية متناثرة ولا يحكمها تنظيم ولا قواعد معينة، ومن ثم لا يوجد حتى الآن رؤى محددة يمكن أن تحدد نسب المشاركة الشعبية فى مسألة تمويل

التعليم فى مصر، فلا قانون ينظم هذه الشراكة ولا ثقة متبادلة بين الإدارات التعليمية المسئولة محلياً عن التعليم وبين الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية الراغبة فى دعم تمويل التعليم.

كما أن فلسفة التعليم فى الوطن العربى التى تقوم على المركزية جعلت الناس يعتمدون على الحكومة فى كل شئ يتعلق بالتعليم، وبخاصة فى مجال التمويل،وقد ترتب على هذا الأمر ظهور السلبية والاتكالية، ولهذا فإن الملاحظ لميزانية التعليم فى بلاد الوطن العربى يجد أن معظم مصادرها حكومية، الأمر الذى ترتب عليه ضعف الإنفاق التعليمى على الطلاب فى جميع المراحل التعليمية، وراح الأهالى يعتقدون أن حصتهم فى تمويل التعليم تنحصر فى تدبير الأموال اللازمة للإنفاق على الدروس الخصوصية لأولادهم.حقيقة يجب أن تقال وبصوت عالٍ هى أن التعليم فى الوطن العربى فى أزمة وفى خطر ويجب تفعيل أدوار الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى مجتمع الأمة فى الوطن العربى لمواجهة هذا الخطر قبل فوات الأوان، وقبل أن تصبح الأمة كلها فى خطر.

وهناك إشكالية الهدر فى الإنفاق التعليمى وهى من الإشكاليات التى تهدد النظام التعليمى ككل، وتهدد قضية المشاركة الأهلية فى تمويل التعليم على وجه الخصوص، وذلك لاعتقاد الناس بعدم جدوى المشاركة الشعبية نتيجة ما يرونه من جوانب هدر فى الإنفاق التعليمى، ويتمثل هذا الهدر فى جوانب عديدة لعل أحدثها ما يتعلق بالإنفاقات السخية على برامج تدريب المعلمين وتنمية مهاراتهم دون عائد ملموس فى هذا المجال، سوى محاضرات ومقابلات تبدأ وتنتهى دون إحداث الفعاليات المهنية المرجوة كعائد من برامج تحسين التعليم.

ويزيد من حجم الهدر فى الإنفاق التعليمى، ظاهرتا الرسوب والتسرب، فإذا كان الرسوب هو تعثر الطالب فى الانتقال من صف إلى الصف الأعلى، فإن التسرب هو انقطاع التلميذ عن الدراسة كلية وعدم العودة إليها ثانية، فهاتان الظاهرتان

الموجودتان فى النظام التعليمى تمثلان إشكالية الهدر التعليمى بشكل عام، وينعكس ذلك فى إحجام الأهالى عن المشاركة الجدية فى الإنفاق على التعليم، ناهيك عن انعدام الثقة بين أطراف العملية التعليمية والقطاعات والجمعيات الأهلية فى مجتمع الأمة فى الوطن العربى.

وقد أشارت دراسة فى هذا المجال(٤٧) إلى أنه وحينما بدأت الجهود الشعبية فى تمويل التعليم، أيام الاحتلال البريطانى،كانت فى معظمها، جهود خيرية تطوعية، لا تبغى من ورائها سوى عمل البر والخير والإحسان، أما الآن وبعد تزايد الاتجاه نحو خصخصة القطاع العام، وتحويل منشآته وهيئاته إلى القطاع الخاص، ينادى البعض بخصخصة التعليم أيضاً، كما ظهرت بوادرها فى التعليم الجامعى كما سبق القول. ومما لاشك فيه أن خصخصة التعليم، وتحول المشاركة الأهلية والشعبية فيه إلى الاستثمار والربحية فقط، قد يدفع بنا هذا التوجه إلى إيجاد نوع من عدم تكافؤ الفرص التعليمية. التى سوف تتجه بالضرورة إلى صالح الأغنياء، كما أنها تهدد مبدأ مجانية التعليم الذى ما زال أحد المبادئ الهامة التى أقرها دستور البلاد الصادر فى عام ١٩٧١م، وقد حان الوقت للمحاسبة والشفافية التى تنادى السلطة السياسية بتطبيقها على الجميع، فهل يصح أن تتولى القيادات الشعبية المنتخبة لتمارس المهام السياسية فى المحافظات المختلفة أمور التعليم الخاص بهذه المحافظات الإقليمية؟، وكيف يتسنى لأمين حزب سياسى حاكم فى محافظة ما الاستثمار فى مجال التعليم الخاص؟، ويا حبذا لو سألنا أنفسنا عمن يملكون المعاهد التعليمية الخاصة والفنادق الراقية الخاصة؟ وما علاقات هؤلاء برجال السياسة والعاملين فى مجالها؟، وأين دور المشاركة الشعبية والجمعيات الأهلية فى كل هذه الأمور؟.

وقد يرى البعض أن ثمة علاقة بين الدروس الخصوصية وبين إحجام الناس عن المشاركة الشعبية فى تمويل التعليم، لأنه بسبب الدروس الخصوصية يقتطع جزء كبير من ميزانية الأسر العربية وتوجه إلى هذا الغرض، وعلى أية حال فإن الدروس

الخصوصية، صارت فى الآونة الأخيرة ظاهرة عامة تمس كل البيوت العربية، ولعل من بين أسباب إحجام الكثير عن المشاركة الإيجابية فى تمويل التعليم، من باب الهبة أو التبرع أو التنازل، يرجع إلى الضغوط الاقتصادية الواقعة عليهم والناتجة عن المصاريف الباهظة التى توجه إلى الدروس الخصوصية، فكيف نطالب الناس بالتبرع بأموالهم لنظام تعليمى قصر فى أداء مهامه التعليمية وأصبحت الدروس الخصوصية سمة من سماته؟.

وقد اقترحت إحدى الدراسات(٤٨) مجموعة من السيناريوهات بغرض تفعيل دور الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية من أجل إحداث المشاركة الشعبية الفعالة فى تمويل التعليم فى مصر وبقية شقيقاتها من الدول العربية، وذلك على النحو التالى:

١- السيناريو الامتدادى: أو ما يمكن أن نطلق عليه (المشاركة العفوية وغير المنظمة فى تمويل التعليم). ونقطة البدء فى هذا السيناريو تتمثل فى ضعف المشاركة الشعبية، حيث ترى الكثرة من الجماهير أن عملية تمويل التعليم شأن حكومى صرف،ووظيفة أساسية من وظائف النظام الحاكم، وأنه إذا كان لجهة ما أن تسهم فى عمليات تمويل التعليم فلتكن الفئة القادرة مادياً من الأثرياء، وأصحاب المشروعات الخاصة، فالقاعدة الشعبية والمجتمعية، ما تزال ترفض فلسفة المشاركة، وقد ساعد على ذلك الرفض التشدق بمبدأ مجانية التعليم من قبل دعاة ومناصرى أهداف مجانية التعليم، حيث إن مجانية التعليم حق دستورى لا يمكن أن يمس، وهذه الحالة سوف تستمر لبعض الوقت، وتظل روح الرفض للمشاركة فى تمويل التعليم ورغبة السواد الأعظم فى استمرار مسئولية الدولة بالدرجة الأولى فى عملية التمويل من دون اتخاذ أية إجراءات جماعية فى إطار المؤسسات الشعبية والحزبية والجمعيات غير الحكومية، وفى هذا الإطار أيضاً يغيب إسهام الفئات القادرة فى عملية تمويل التعليم، لأنه ليس ثمة آليات واضحة وحريصة تمكنهم من دفع تبرعاتهم بطريقة مطمئنة لمصلحة النظام التعليمى.

وفى هذا السيناريو يظل الإسهام الواضح من خارج التمويل الحكومى ممثلاً فى مشاركة القطاع الخاص، وإن كان من الواضح أيضاً تنامى دور هذا القطاع بدخول بعض أصحاب رؤوس الأموال فى افتتاح مدارس وجامعات خاصة جديدة بدافع الربح فى المقام الأول، وسوف تشجع الدولة هذه المشروعات الخاصة، أملاً فى أن يُخفف عنها العبء الثقيل الذى تقوم بتحمله حالياً، وربما يصل إجمالى مساهمات القطاع الخاص من التعليم إلى قرابة (٢٠-٣٠%) من إجمالى الموازنة العامة للدولة للتعليم خلال العقدين الأولين من هذه الألفية الثالثة.

كما يوضح هذا السيناريو أن استمرار ضعف المشاركة الشعبية فى تمويل التعليم يأتى مصاحباً لتنامى ظاهرة الدروس الخصوصية فى المجتمع المصرى، حيث تنفق الأسرة المصرية قرابة (٢٠%) من دخلها على التعليم، ويسود الشعور لدى الكثير من هذه الأسر، بأنها تنوب عن الحكومة فى دفع جزء من مصروفات التعليم، ومن ثم فليس هناك مجال لأية مشاركة أخرى تضاف إلى أعباء الأسرة المصرية فى الآونة الراهنة، خاصة وأن قيمة الجنيه فى انخفاض، وغلاء المعيشة فى تصاعد مستمر.

ومع قرب نهاية هذا السيناريو، فثمة مشهد يومى بزيادة نصيب المشاركة الشعبية فى عملية تمويله للتعليم، حيث يزداد إدراك الأفراد بالارتباط الشرطى بين زيادة الميزانيات المخصصة للإنفاق التعليمى، وبين جودة العملية التعليمية ذاتها، ومن ثم قد تُنشأ صناديق خاصة تتلقى مساهمات الأفراد ينظمها القانون، وفى ذات الوقت يتم إقرار ضريبة على دخول الأفراد تزداد بزيادة الدخل ويدفعها الأفراد عن رضا لشعورهم بالعائد المحقق منها، كما سوف تزداد المدارس التى تشرف عليها الجمعيات الأهلية، ومدارس أخرى تُنفق عليها مؤسسات العمل والإنتاج لتخريج عمالة فنية ماهرة، تلتحق بتلك المؤسسات فور تخرجها.

٢- السيناريو الإصلاحى الجزئى: وهو يمثل بداية الجهود الشعبية المنظمة فى تمويل التعليم، وهدف هذا السيناريو أن تنمو المشاركة الشعبية وتصبح أكثر تنظيماً

عن فترات سابقة كانت تتسم فيها بالعفوية والعشوائية،وثمة تغير يطرأ على مفهوم المشاركة الشعبية فى مجال تمويل التعليم، باعتبارها واجباً قومياً يحقق مصلحة الوطن والمواطن، ومن ثم يتنامى الوعى بقيمتها وضرورتها لجودة التعليم وتحسين مخرجاته.

ولعل التغير الهيكلى والإصلاح الإدارى فى نظام التعليم المصرى، والاتجاه نحو اللامركزية الذى يحدث فى فترة السيناريو يكون هو المحرك لتفعيل المشاركة الشعبية، وذلك بإعطاء نصيب أكبر للمحليات فى إدارة وتمويل التعليم، الأمر الذى يتيح فرصاً أوسع للحصول على موارد إضافية تخصص لصالح العملية التعليمية.

وفى هذا السيناريو فمن المرجح أن يتم تخلى الدولة تدريجياً عن الاستئثار بعملية تمويل التعليم، وسوف يكون اعتمادها أكثر على القطاع الخاص، وعلى المشاركة الشعبية المقننة من جانب الأهالى فى تكاليف التعليم الحكومى،ويعزز هذا الموقف الاتجاه المتوازن للاقتصاد والمجتمع عموماً نحو الخصخصة، سواء فى قطاع الإنتاج أو فى قطاع الخدمات أيضاً، وسوف يفسر إقبال الأهالى على المشاركة الطوعية فى تحملهم لبعض أعباء العملية التعليمية، بسبب رغبتهم فى الحصول على خدمة تعليمية حكومية ترقى إلى مستوى ما تقدمه المدارس الخاصة، وهنا فمن المرجح أن يتم التراجع عن مبدأ مجانية التعليم (ولو جزئياً) بطريقة تسمح بالمشاركة الواسعة للأفراد والهيئات فى تمويل وإدارة التعليم،وسوف يسبق هذا تعديل بعض مواد الدستور المصرى بقصر المجانية على التعليم الأساسى فقط، باعتباره حقاً تؤديه الدولة تجاه الأفراد.

ويترتب على هذا الوضع الجديد، ضعف سطوة الدروس الخصوصية، لأن التعليم الحكومى سوف يقوم بدوره بكفاءة إلى الدرجة التى يستغنى فيها كثرة من التلاميذ عن هذه الدروس الخصوصية، وسوف يترتب على مشاركة الأهالى بطريقة مقننة فى مصروفات العملية التعليمية (والتى قد تصل إلى قرابة ٥٠%) أن تتم رقابة شعبية فعالة على مجريات العملية التعليمية من خلال مجالس الآباء،والمجالس المحلية

والأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى مجتمع الأمة لشعور الجميع بملكيتهم للنظام التعليمى، وأنهم أصحاب مصلحة حقيقية فى الارتقاء به.

أحد المشاهد فى هذا السيناريو، أن يتقدم أصحاب المشروعات الخاصة من رجال الأعمال بتخصيص نسبة من عائدات مشروعاتهم، يتم توجيهها لصالح العملية التعليمية، وذلك أسوة بما هو متبع من قبل المؤسسات الإنتاجية فى الكثير من دول العالم المتقدم، ومن منطلق الحصول على مخرجات راقية المستوى من النظام التعليمى، الأمر الذى يعود بالفائدة على تلك المشروعات الخاصة، ولن يكون تحصيل تلك المخصصات التى يساهم بها رجال الأعمال متروك هنا للعفوية والاختيار الشخصى، بل سوف يتم تقنينها وفق نسب تصاعدية تستقطع من ضريبة الإيراد العام لهذه المشروعات، وسوف يشرف على تحصيل هذه المخصصات، جمعيات رجال الأعمال والمستثمرين، والأرجح أن يطالب رجال الأعمال بتوجيه مشاركتهم نحو بناء المدارس، أو شراء أراضى فضاء، تقام عليها المدارس باعتبارها تمثل أصولاً ثابتة، مما يبرز مشاركتهم أمام المجتمع بطريقة ملموسة وواضحة.

مشهد مؤثر آخر فى هذا السيناريو، ينطلق من فكرة توجيه جزء من زكاة المال التى يخرجها أفراد المجتمع العربى، إلى الإنفاق على التعليم، ويأتى الأخذ بهذه الفكرة استجابة لفتوى شرعية تصدر عن دور الإفتاء، ومن المتصور أن يتم بناءً على ذلك تخصيص وعاء أو جهاز يتلقى هذه الزكوات لإعادة إنفاقها فى الوجهة التى تتناسب مع طبيعة الفتوى الدينية، ويصاحب ذلك أيضاً، الدعوة إلى أن يهب الأفراد بعض أموالهم وممتلكاتهم لتؤول إلى خدمة النظام التعليمى بعد وفاتهم،وذلك محاولة لتنشيط "فكرة الوقف"، والتى شاعت فى مراحل كثيرة عبر التاريخ فى شتى بقاع الوطن العربى.

وفى نهاية هذا السيناريو، يصبح اتجاه المشاركة الشعبية فى تمويل التعليم متأصلاً لدى أفراد المجتمع العربى، بل تتحول تلك المشاركة إلى قيمة اجتماعية واقتصادية، تأخذ مكانتها البارزة ضمن منظومة قيم المجتمع العربى الأصيلة.

٣- السيناريو الشعبى التآزرى: أو ما يمكن تسميته بسيناريو المشاركة الشعبية المنظمة والفاعلة فى تمويل التعليم فى النظام التربوى العربى، وهو السيناريو المستهدف الذى يحل أفكار وبآليات تتبع نهجاً علمياً وتفهماً أكبر لمبدأ المشاركة الشعبية فى تمويل التعليم العربى، وفى هذا السيناريو تتضافر قوة الشعب وفئاته المختلفة فى الالتفاف حول إزالة الإشكاليات القائمة بسبب نقص الموارد التمويلية، مثل إشكالية نقص كفاءة المبانى الدراسية،ونقص التجهيزات التعليمية والمعملية،وبخاصة التكنولوجيا التعليمية، ونقص الحوافز الممنوحة للمعلمين. ويتجلى فى هذا السيناريو الطبيعة التكافلية للشعب العربى المرتبطة بروح التدين الأصيلة لدى أفراد المجتمع العربى على حدٍ سواء، حيث يتكافل مجتمع الأمة، من أجل تحقيق الأهداف القومية للتعليم، ومن ثم تصبح القناعة لدى الجميع بأن قضية تحديث وتطوير التعليم هى قضية أمن قومى عربى وبقاء من أجل المنافسة الكونية مع بقية المجتمعات الإنسانية على ظهر هذه الأرض، ومن ثم فالشراكة المجتمعية فى أمور تمويل التعليم تصبح أمراً ضرورياً ودافعاً قومياً وهدفاً رئيساً تسعى القيادات العربية إلى تحقيقه.

السمة البارزة فى هذا السيناريو هى نشأة آليات تنهج نهجاً علمياً منظماً للإفادة من جهود المشاركة الشعبية ودفعها نحو مزيد من المشاركة،وتنشأ هذه الآليات استجابة لتنامى قيمة المشاركة الشعبية عموماً فى المجتمع، وتزايد المد الديمقراطى وتفعيل برامج الأحزاب السياسية، وبزوغ دور فاعل للنقابات المهنية والتنظيمات غير الحكومية من جمعيات أهلية وقطاعات خيرية، فى إدارة شئون المجتمع العربى، ولعل من أبرز تلك الآليات كما حددها هذه الدراسة(٤٩) ما يلى:

أ - تحصيل مصروفات دراسية من الأهالى بنسب تتلاءم مع دخولهم.

ب- مساهمات رجال الأعمال من خلال الوعاء الضريبى المنظم لعائدات مشروعاتهم الخاصة.

ج- مساهمات قطاعات الأعمال الخاصة فى أمور التعليم، وبالذات فى مجال تمويل رياض الأطفال وبرامج تعليم الكبار ومدارس التعليم الفنى.

د – مساهمات البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية من خلال إصدار سندات، وتشجيع الاكتتاب فى المشروعات التعليمية،وإقامة الجامعات الخاصة.

هـ– إنشاء مصرف قومى يتولى تلقى أموال الزكاة والتى يتم توجيهها إلى تمويل التعليم.

و – ترشيد مفهوم المدارس المنتجة، فى قطاع التعليم الفنى، وهى المدارس التى تُسوّق منتجاتها وتوجيه عائداتها إلى الموازنة التعليمية.

ومن المتوقع أن يتم فى المشهد الختامى لهذا السيناريو، تفعيل المشاركة الشعبية بناءً على النواتج المتحصلة من الآليات آنفة الذكر،والتى تعد بمثابة روافد تصب فى الموازنة العامة لتمويل التعليم، ويظهر عائدها المباشر فى رفع كفاءة العملية التعليمية وتحسين نوعية مخرجاتها. وثمة تغير هيكلى سوف يحدث فى إدارة تمويل التعليم، نتيجة لزيادة روافد ومصادر التمويل وتنوعها،وفى مقدمتها مصادر التمويل التى تأتى من المشاركة الشعبية للأفراد، ولعل أهم جوانب هذا التغير تتضح فى اعتماد اللامركزية كفلسفة فى الإدارة بوجه عام،وما يترتب على ذلك من نصيب لمشاركة المحليات فى عمليات الإدارة والتمويل والإشراف والرقابة(٥٠).

وعند تحليل واقع الشراكة المجتمعية فى جمهورية مصر العربية – على سبيل المثال– ومدى إسهامات الجمعيات الأهلية فى مسألة الإنفاق فى مجال التعليم تتضح الرؤى ومؤداها أن الطريق ما زال طويلاً فى هذا المضمار، حيث بلغ عدد المدارس الخاصة فى مراحل التعليم قبل الجامعى (٣٩٢١ مدرسة) بنسبة (١١,٦%) من إجمالى عدد مدارس هذا النوع من التعليم فى العام الدراسى ٢٠٠٠/٢٠٠١م، واستوعبت هذه المدارس الخاصة (٧,٥%) من إجمالى أعداد التلاميذ فى مراحل التعليم العام فى مصر(٥١). وهكذا يتحدث الواقع عن قلة مساهمة الجمعيات الأهلية والجهود الشعبية فى الإنفاق على التعليم قبل الجامعى فى مصر. والأسباب وراء هذا الأمر كثيرة منها الغلو فى الرسوم الدراسية المطلوبة لإلحاق التلاميذ بهذه المدارس

الخاصة، ومنها أن بعض هذه المدارس أجنبية وتحتاج شروطاً خاصة لإلحاق التلاميذ بها مثل شرط المستوى فى اللغة الإنجليزية للتلاميذ ولأولياء أمورهم كما فى حالة المدرسة المصرية الدولية للغات بالمجمع التعليمى بالإسماعيلية، ومن هذه الأسباب أيضاً إدخال مادة اللغة الإنجليزية كمستوى رفيع ابتداءً من الصف الأول من التعليم الأساسى، تليها مادة اللغة الفرنسية أو الألمانية ابتداءً من الصف الرابع الابتدائى، إضافة إلى تحديد سن الالتحاق بهذه المدارس الخاصة من (٤-٥) سنوات فقط (K.G1, K.G2)، الأمر الذى لا يمكن أولياء الأمور من إلحاق أبنائهم بهذه المدارس الخاصة إذا تجاوزت أعمارهم هذه الشريحة العمرية (٤-٥) سنوات. أيضاً قاعدة تحويل التلاميذ التى تتم فقط من المدارس الخاصة إلى المدارس الحكومية،وعدم السماح بتحويل تلميذ مقيد بالمدارس الحكومية إلى المدارس الخاصة تحرم بعض أولياء الأمور الذين تتحسن أحوالهم المالية من إلحاق أبنائهم بهذه المدارس الخاصة، وبعض المدارس الخاصة التجريبية تُلزم ولى الأمر بالتعهد كتابياً والموافقة على أن يدرس التلاميذ مادتى الرياضيات والعلوم باللغة الإنجليزية ابتداءً من الصف الأول الابتدائى إضافة إلى دراسة اللغة الإنجليزية كمقرر عام، وكمستوى رفيع، كل هذه الأمور جعلت بعض أولياء الأمور يؤثرون السلامة ويندفعون نحو إلحاق أبنائهم بالمدارس الحكومية تحسباً لأى عثرات تواجه الأبناء فى مسيرتهم التعليمية، خاصة وأن"حمى الدروس الخصوصية" أصابت المدارس الخاصة والحكومية على حدٍ سواء وفى المراحل التعليمية المختلفة. ومن ثم فقدت المدارس الخاصة الكثير من مدلولاتها التى تنعكس على التحصيل الدراسى، مما جعل الأمر سواءً أمام أولياء الأمور فى تعليم أبنائهم.

كما أن دراسة لـ (سعيد جميل سليمان)[٥٢] أظهرت أن مدارس التعليم الخاصة التابعة للجمعيات الأهلية تقدم خدماتها التعليمية، ومستوى هذه الخدمات مرتبط بمدى كفاءة رئيس مجلس الإدارة،وعند غياب مستوى الكفاءة لدى رئيس مجلس إدارة هذه الجمعيات تتدنى مستويات هذه الخدمات التربوية، وتتساوى مع مثيلاتها فى مدارس التعليم الحكومية.

هذا وقد صدر القرار الوزارى رقم (٣٠) لسنة ١٩٩٩م الذى قضى بالسماح للجمعيات الأهلية بالمشاركة فى إنشاء مدارس خاصة على نظام مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع والمدارس الصغيرة والمدارس المعانة، وقد حدد القرار الوزارى أدوار الجمعيات الأهلية فى تقديم الدعم المادى للتلاميذ وللتلميذات للمساعدة على الاستمرار فى الدراسة[٥٣]. غير أن الجمعيات الأهلية نفسها تواجه صعوبات فى التمويل، وتستجدى الدعم المالى من الصندوق الاجتماعى للتنمية من أجل المشاركة فى برامج محو الأمية ومدارس المجتمع التى تشرف عليها هذه الجمعيات[٥٤].

هذا والخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى انتهت عام ٢٠٠٢م أشارت إلى أن الحكومة كان يراودها الأمل فى أن يساهم القطاع الشعبى باستثمارات تصل إلى (٢,٢) مليار جنيه فى قطاع التعليم خلال سنوات هذه الخطة[٥٥]، . كما كانت الحكومة تأمل فى تزايد أعداد المدارس المعانة وتحويلها تدريجياً إلى مدارس خاصة، على أن تزيد هذه المدارس الخاصة لتصل إلى نسبة (٢٠%)، ومدارس اللغات إلى (٥%) من إجمالى مدارس التعليم الأساسى، ويؤدى هذا الأمر – إذا حدث– لانخفاض نسبة المدارس الأميرية بالتدريج. وقد رأت إحدى الدراسات[٥٦] أن تجويد العملية التعليمية يستلزم تعاظم مساهمة القطاع الخاص فى مشروع إنشاء المدارس التعاونية وانخفاض نسبة المدارس الحكومية، وتوجيه الإنفاق التعليمى فى الموازنة العامة إلى الفئات الأكثر استحقاقاً له، وتحميل الفئات الأكثر قدرة بنصيب متكافئ مع قدرها من تكلفة التعليم.

وقد اقترحت إحدى الدراسات[٥٧] عدة مقترحات لتفعيل الدور العلمى والتعليمى للوقف، وبما يُدعم تمويل التعليم فى النظام التربوى العربى، ويُفعل من دور الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى مسألة تمويل التعليم فى الوطن العربى، وقد أوجزها هذه الدراسة فى النقاط التالية:

- الدعوة إلى إنشاء منظمة للوقف تجمع فى عضويتها كل المنظمات والمراكز المعنية به ويتفرع عنها إدارة لشئون الوقف على العلم والتعليم تقوم بالتنسيق وتبادل المعلومات وتحضير اللقاءات، والبحث عن أفضل السبل لاستثمار الممتلكات الوقفية،وجمع المصادر، والمؤلفات، والرسائل الجامعية، والأبحاث، والدراسات والندوات، وإصدار مجلة متخصصة لهذا الغرض، على أن تتعاون هذه المنظمة مع الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى مجتمع الأمة فى الوطن العربي لتبادل المشورة والرؤى والأبحاث والدعم.
- نشر الوعى بين أفراد المجتمع العربي عن الحاجة إلى الوقف، وأنه ضرورة ملحة فى سبيل تحقيق المنافع والخدمات العامة، وأنه لا يقتصر على بناء المساجد، وإنما هناك العديد من أولويات العمل الوقفى التى يحتاج إليها المجتمع العربي، كإقامة المستشفيات والمدارس والمعاهد، مما يؤدى إلى تفعيل دور الوقف الثقافى والعلمى لديهم، ولتحقيق هذا الوعى لابد من الإكثار من الندوات والمؤتمرات والاستفادة من وسائل الإعلام فى ذلك،وإعداد الكتب والنشرات والمطويات وتوزيعها على نطاق واسع فى المجتمع العربي، وأن تتولى الجمعيات الأهلية نشر هذا الوعى بين أعضائها وأفراد المجتمعات المحلية التى تتواجد فيها من أجل إحياء مفاهيم الوقف ودورها فى تمويل التعليم فى النظام التربوى العربي.
- دعوة الجامعات والمعاهد العلمية إلى الاهتمام بتدريس الوقف ودراسته بهدف خدمة رسالته والنهوض بدوره فى المجتمع العربي.
- دعوة رجال المال والأعمال وأفراد القطاع الخاص إلى التكاتف لإنشاء مؤسسات وقفية كبرى للبحث العلمى، ومن الممكن أن تسهم هذه المؤسسات فى إنشاء جامعات ومعاهد علمية لإعداد علماء فى مختلف مجالات التخصص التى تساعد على رفع المستوى الثقافى والاقتصادى للأفراد، كذلك من الممكن أن تسهم فى إقامة مؤسسات إعلامية وثقافية من دوريات وإذاعات مسموعة ومرئية

لنشر الفكر التطوعى، وتغطية الأحداث والقضايا التربوية ولتقوم بدور التثقيف والتربية عن طريق البرامج العلمية والتعليمية المختلفة فى النظام التربوى العربى.

- قيام الحكومات وأحزابها السياسية فى البلاد العربية بتشجيع الأفراد على إحياء دور الوقف وذلك من خلال منح المؤسسة الوقفية استقلالاً مالياً وإدارياً حماية من أجل مال الوقف من أن يذوب فى أملاك الدولة، واحترام شرط الوقفية وصيانتها من التبديل أو التغيير،وهى من الأمور التى جعلت الكثيرين يحجمون عن الإسهام فى أعمال الأوقاف، والعمل على وضع مشروع قانون للوقف- يشترك فيه الفقهاء ورجال المال والأعمال والقائمين على العملية التعليمية- توضح فيه أحكام الوقف ومراحل إنشائه، وبيان طرق استثماره وإدارته ومراقبة القائمين عليه، مما يعطى صورة واضحة أمام من يرغب بوقف أمواله فى مجال التعليم ليطمئن من خلالها على أمواله، إلى جانب إصدار نشرات دورية لأولوية المصارف العلمية والتعليمية حتى تتوجه أمور الوقف حسب الأولويات العلمية التى يحتاجها المجتمع، وإعفاء الأوقاف التعليمية ذات النشاط غير الربحى أو المتبرعين لها من الأعباء الضريبية، أو خصمها من وعائهم الضريبى، فربما كان هذا حافزاً لإعادة جذب الناس للوقف.

- العمل على نشر الوعى بين الأفراد سواءً من أصحاب الأعمال عموماً أو خريجى الجامعات خصوصاً وحثهم على التبرع للجامعة من خلال صناديق وقفية، أو كراسى علمية وقفية، أو فتح وقفية للبحث العلمى، أو غيرها من الأنشطة التى تحتاجها الجامعة للقيام بدورها فى خدمة المجتمع، وذلك نظير إطلاق أسمائهم على قاعات المحاضرات، أو جناح جديد للمكتبة، أو كرسى علمى أو غيرها من وسائل التحفيز... ويمكن الاستفادة من ذلك بتجارب الدول المعاصرة فى مجال الأعمال التطوعية والأفعال الخيرية فى المجتمع المدنى المعاصر.

- وهناك دعوة لتهيئة الإطار الفقهى و قانونى من أجل توسيع مفـــهوم الوقـــف ليشمل إمكانية استحداث صيغ جديدة للوقف لم تكن معروفة من قبـــل ومـــن أمثلتها التشجيع على وقف الحقوق المعنوية مثل حق التأليف، كأن يقف صاحب المؤلف كتابه بنشره وتوزيعه دون الحصول على ربح بل وقف لله تعالى، وغيرها من أشكال الاستغلال للأملاك المعنوية المســـتحدثة فى عصرنـــا كديســـكات الكمبيوتر، أو الأجهزة والوسائل العلمية وغيرها، والتشـــجيع علـــى الوقـــف المؤقت، كأن يقف أحدهم أجهزة تعليمية ما لإحدى المدارس لوقـــت معـــين ثم يستردها، أو يخصص جزءاً من دخله لمحو الأمية أو لأى منفعة علمية لمدة معينـــة كعدد من السنوات، أو شهر من راتبه، أو ربح يوم من مصنعه إلى آخـــره، أو يفتح أحدهم مدرسته أو مصنعه بعد انتهاء يوم العمل لتعليم أبناء الحـــى، أو أى خدمة يحتاج المجتمع فيها إلى هذا المكان لبعض الوقت، أو يقف أحدهم مكتبتـــه لإطلاع الباحثين عليها يوم معين فى الأسبوع أو شهر معين فى السنة وهكذا...

ثم هناك حاجة لتشجيع الناس على وقف خدمات معينة كوقف شركة خدمات بشحن ونقل المصاحف والكتب العلمية مجاناً للمساجد والمكتبـــات، أو وقـــف دور للنشر جائزة أو مساهمة فى طبع ونشر بعض الأبحاث المتمـــيزة، أو وقـــف أحدهـــم لإحدى أو بعض المجلات العلمية على المكتبات الملحقة بالمدارس والجامعات لفـــترة محددة أو دائمة، أو غيرها من الوقفيات المؤقتة التى تتيح لكل فرد من أفراد المجتمع أن يشارك بالوقف حسبما يملك من إمكانيات سواء أكانت محدودة أو واسعة.

وهناك دعوة إلى ضرورة الاستفادة من تجربة الصناديق الوقفية الجديدة والـــتى بدأتها بعض الدول العربية، حيث يقوم المشروع أو الصندوق باستدراج التبرعـــات الوقفية لغرض علمى معين ومحدد كإنشاء مدرسة ما أو معـــهد أو جامعـــة، أو داراً للكتب، أو معامل بحثية، أو غيرها من احتياجات المجتمـــع العلميـــة والتعليميـــة، ثم تستعمل النقود المحصلة بهذه الطريقة فى بناء الوقف الذى يتمثل به غرض المشروع أو

الصندوق، وهى فكرة تجعل جميع أفراد المجتمع بكافة مستوياتهم يشاركون فى الوقف فلا يصبح محدوداً قاصراً على فئة مجتمعية معينة. وكل هذه الأمور تفتح الأبواب على مصراعيها لمساهمات فعالة من الجمعيات الأهلية فى مسألة ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم فى الوطن العربى.

٤- الشراكة المجتمعية وتدعيم الربحية المعاصرة من الإنفاق فى مجال التعليم:

توارثت المجتمعات الإنسانية، ومن ثم مواطنيها- ثقافة محددة فى مجال التعليم والربحية من خلال العمل الذى يتولاه المرء ويمارسه ويرتزق من التمهين فيه لعضو من الأعضاء الفاعلين للقوى البشرية المنتجة، فعن طريق التعليم والتدريب تكتسب القوى البشرية المنتجة- أو يجب أن تكتسب- المهارات التى تتطلبها طبيعة الأعمال الإنتاجية التى تمارسها القوى البشرية المنتجة. علاوة على أنه يكسب القوى البشرية المنتجة علاقات إنسانية جديدة واتجاهات سلوكية مجتمعية تعمل على تحقيق مبادئ المساواة الاجتماعية، يعمل على تزويد القوى البشرية المنتجة بالمهارات الأساسية والقدرة على تعلم الأشياء الجديدة التى سوف تساعد على زيادة إنتاجية القوى البشرية،والتعليم الفنى بوجه خاص سوف يكسب القوى البشرية المنتجة مهارات التدريب المهنى،ويعمل على تنمية القدرات الخاصة بمهنة ما. وهذا يؤدى بدوره إلى ارتفاع مستوى إنتاجية القوى البشرية، ويجب أن نفرق بين نوعين من التدريب المهنى: التدريب المرتبط بمهنة ما، والذى يعمل على زيادة القدرة المستقبلية للقوى البشرية المنتجة فى مهنة ما، والتدريب العام، والذى يكسب القوى البشرية المنتجة قدرات إضافية تفيد فى أى موقع إنتاجي، وعلاوة على أهمية التدريب المهنى فى إعداد القوى البشرية المنتجة، فهناك أهمية خاصة لعامل الخبرة العملية للقوى البشرية المنتجة. فالتدريب الناشئ عن الخبرة العملية للقوى البشرية يلعب دوراً هاماً فى الحراك المهنى فيما بين أفراد هذه القوى البشرية المنتجة.

وهكذا فالتعليم يوفر فرصاً أفضل للقوى البشرية للعمل فى سوق التنمية الاقتصادية، كما أن التعليم ضرورى من حيث قدرته على تقديم القوى البشرية المنتجة والمناسبة لقطاعات التنمية الاقتصادية فى المجتمع. فمفتاح النجاح فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية يكمن فى الاستغلال الأمثل لأفراد القوى البشرية المنتجة فى المجتمع. فالتعليم يسهم فى جعل القوى البشرية أكثر إنتاجية، وأن أى نقص فى القوى البشرية المتعلمة هو أحد السلبيات التى تعوق التنمية الاقتصادية فى المجتمعات النامية. وفى هذا الصدد فإن القوى البشرية المتعلمة أكثر إنتاجية فى سوق العمالة، وذلك بالمقارنة بالقوى البشرية غير المتعلمة وبالنسبة لفرص البطالة بين الشباب، فإن القوى البشرية غير المتعلمة تأتى فى المرتبة الأولى أى أن القوى البشرية المتعلمة تميل إلى أن تكون أكثر إنتاجية فى سوق العمالة، وتعانى من فترات بطالة أقل من القوى البشرية التى لم تنه مراحلها التعليمية المختلفة، هذا إن كان التعليم على مستوى جيد واستطاع أن يكسب طلابه المهارات العملية المعاصرة.

وهناك وجهات نظر أخرى فى هذا المجال تعتمد على افتراض أساسى مؤداه أن لسوق العمالة عدة مميزات أهمها الانقسام إلى عدة قطاعات، كل قطاع من هذه القطاعات له متطلبات خاصة من القوى البشرية المنتجة. ومحددات الإنتاجية للقوى البشرية العاملة محددة فى كل قطاع من قطاعات التنمية الاقتصادية، ودور التعليم وأهميته فى إعداد القوى البشرية المنتجة يختلف حسب القطاع الاقتصادى فى سوق العمالة.

وفى سوق العمالة للقوى البشرية توجد قطاعات اقتصادية، لكل منها متطلباته وسماته ومحددات مستوى إنتاجية كل فرد فيه، ومستوى الإنتاجية يعتمد هنا على نوع الوظيفة ومستوى القطاع الاقتصادى معاً، ونوع الوظائف محدد تكنولوجياً فى كل قطاع اقتصادى، فالوظائف المتاحة أمام القوى البشرية المنتجة تقع فى سلسلة تكنولوجية متصلة الحلقات، ويتم تقسيم القوى البشرية المنتجة لشغل هذه الوظائف

عن طريق محددات معينة، يأتى فى مقدمة هذه المحددات مدى القدرة على التدريب لشغل هذه الوظائف،والذى يعطى الدليل الكافى على مدى قدرة هذا من ذاك لشغل هذه الوظيفة هو التعليم.

إذن للتعليم فائدته القصوى لقطاعات التنمية الاقتصادية من حيث أنه يعمل كمنبئ بمدى قدرة القوى البشرية المنتجة على التدريب لشغل الوظائف المختلفة فى سلسلة متصلة الأطراف، ومستوى إنتاجية القوى البشرية يرتبط ارتباطاً مباشراً بنوع الوظيفة المتاحة فى قطاع التنمية الاقتصادية ومهمة التعليم الجيد أنه يعد الأشخاص المناسبين لشغل الوظائف المختلفة.

وهكذا توجد قطاعات مختلفة للتنمية الاقتصادية يحوى كل قطاع وظائف معينة، من هذه الوظائف ما يتطلب تعليماً معيناً، ويمكن لشاغلها تحقيق مستوى عالٍ من الإنتاجية، ويوجد قطاع لوظائف ثانوية يحتاج شاغلوها لقليل من التعليم والتدريب، وغالباً ما تكون فرص تحقيق مستويات إنتاجية من هذه الوظائف محدودة. ومهمة التعليم تنحصر فى تحسين قدرات القوى البشرية المنتجة وتنمية ملكاتها والمتصلة بالقدرة على التدريب لإكساب سمات الشخصية التى تصلح لممارسة الوظائف المختلفة والمتاحة فى سوق التنمية الاقتصادية، فالتعليم قادر على التنبؤ بمن يستطيع ممارسة وظيفة ما بنجاح معين، كما أنه يمتلك -أى التعليم- القدرة على تحسين مستويات الإنتاجية فيما بين أفراد القوى البشرية العاملة، وللتعليم دور مهم من حيث تأثيراته على الاتجاهات والدوافع والقيم، وهذه بدورها تؤثر إيجابياً فى تحسين مستويات الإنتاجية للقوى البشرية العاملة فى مجالات التنمية الزراعية والصناعية.

كما أن السوق الداخلية للعمل تتطلب أن تمتلك القوى البشرية مهارات فنية دقيقة إلى جانب تملك هذه القوى البشرية للقدرة على التدريب أثناء الخدمة، وذلك إلى جانب قيم حب العمل والإخلاص فيه، والمهارات الفنية التخصصية والتى تملكها القوى البشرية العاملة موجهة لوظيفة محددة، هذه الوظيفة محددة مهارياً ويلزم

لاكتساب هذه المهارات التخصصية مستويات محددة من التدريب، ويتم ذلك من خلال النظام التعليمى، وإلى جانب المهارات التخصصية يقدم النظام التعليمى المهارات الفنية العامة، وهذه المهارات الفنية العامة تزيد القدرة الإنتاجية للأفراد على حد سواء وفى أى موقع إنتاجى، وهذه المهارات الفنية العامة مطلوبة لكل الوظائف على حد سواء.

والتعليم يُمكن الفرد المتعلم من أداء واجباته بطريقة أفضل وأسرع وبإشراف أقل، ولكنه أيضاً يستطيع القيام بأشياء أكثر مما هو مطلوب منه، والتعليم يوجد لدى الأفراد القدرة على تقبل الأفكار الحديثة،ويصبح لديهم الوعى بالأساليب والعلاقات المستندة فى مجال العمل، ويأتى التدريب ليلاحق التقدم العلمى والتكنولوجى فى عمليات التنمية الاقتصادية، وهكذا لكى تحدث أى تنمية اقتصادية، لابد من توافر عدة شروط أهمها قدرة مجالات هذه التنمية على تقبل ما هو جديد فى مجال التكنولوجيا وقدرة المجتمع على توظيف قوته البشرية فى مجالات التنمية.

ومن هنا جاء الإحساس بأهمية خارطة طريق عربية إسلامية حول نمط الشراكة المجتمعية المطلوبة فى تدعيم مثل هذه القضايا التربوية المعاصرة التى يسعى المجتمع العربى إلى مواجهتها، فمن ناحية تتحمل التربية رسالة بناء وتطوير القوى البشرية المنتجة فى أى مجتمع، ومن ناحية أخرى فإن بناء القوى البشرية المنتجة والمتعلمة يمثل أساسيات التنمية الاقتصادية، والقوى البشرية المنتجة هى أداة للتطور لتحقيق التقدم التنموى، ومن استعراض كافة الرؤى بشأن دور التربية فى إعداد القوى البشرية المنتجة يمكننا القول بأن إنتاجية القوى البشرية المتعلمة أفضل من إنتاجية القوى البشرية غير المتعلمة. ورغم ذلك فإن الخبرة العملية والتدريب يلعبان دوراً هاماً فى تحديد مستوى إنتاجية أفراد القوى البشرية، فبدون حد أدنى من التعليم المتمثل فى التعليم النظامى *Formal Education* فإن إضافة أى تعليم لا نظامى متمثلاً فى التعليم الناشئ عن الخبرة العملية والتدريبات العملية سيؤدى إلى اكتساب القليل من

المهارات العملية المتصلة بالحياة اليومية واستغلال هذه المهارات فى أعمال تدريجياً على أفراد المجتمع لن يكون بالعائد المرتفع لو اقترن هذا التدريب بالتعليم، والتعليم الفنى الجيد- بصفة خاصة- يوفر القوى البشرية القادرة على الإنتاج وعلى تحقيق التنمية، فلابد من عمالة فنية وكوادر متخصصة تنهض بزيادة الإنتاج، ومن ثم وجب التوسع فى التعليم المهنى والارتفاع بمستواه لزيادة فعاليته وصولاً إلى إقامة المجتمع المنتج، وتحقيق التنمية الاقتصادية، فالتنمية بمعناها الشامل لابد من أن تؤسس على الاعتماد على النفس، وعلى الموارد الذاتية، وعلى البشر قبل كل شئ، فبدون اقتناع المواطنين بأن التنمية لمصلحتهم ولمصلحة أولادهم وبدون مشاركتهم الإيجابية فى تحديد أهدافها المرحلية ومشروعاتها واقتسام عوائدها واقتسام ما تستلزمه من تضحيات وبدون الارتقاء المستمر بالمستوى العلمى والفنى والصحى لكل المواطنين، يصعب حقاً الاعتماد على النفس فى مجالات التنمية الاقتصادية.

والشراكة المجتمعية الفعالة تسهم فى تحقيق هذه الأهداف، فتعمل على زيادة وعى القوى البشرية المنتجة بمتطلبات التنمية الاقتصادية، ومن هنا جاءت خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية حول نمط الشراكة المجتمعية المطلوبة فى تدعيم القضايا التربوية المعاصرة لتوضح المهام والمسئوليات لكافة التظيمات الاجتماعية والمهنية فى المجتمع العربى لتحقيق هذه الأهداف المرجوة فى تعديل رؤية المتعلمين حول ربحية الشهادات التعليمية فى سوق العمل والعمالة المتواجدة الآن فى سوق الإنتاجية فى الوطن العربى فى بدايات القرن الحادى والعشرين.

وفى ضوء التقدم التكنولوجى المتسارع ودوره فى تمدين المجتمعات فى العصر الحالى، تغيرت بعض النظرات فى التعليم من الطلب الاجتماعى عليه بهدف تلبية رغبات الأفراد المحرومين من التعليم إلى توجهات أخرى ترى أن التعليم يجب أن يؤدى دوراً حيوياً لسد احتياجات سوق العمل، فمهمة التعليم فى القرن الحادى والعشرين ربما تتمحور حول تجويد الإعداد للعمل فى سوق العمالة الحرفية. وفى هذا

المجال ظهرت توجهات تدعو إلى جعل التعليم من أجل العمل، فالمدرسة يجب أن تتحول إلى مؤسسة إعداد للعمل، والمناهج الدراسية يجب أن تتضمن تطبيقات حرفية متقدمة(٥٨). فالتربية الحاسمة فى عالم الغد هى التى سوف تأخذ فى الحسبان تحولات سوق العمل والعمالة، وتعد الأفراد فى ضوء مهارات عمل تؤدى بهم إلى دخول عالم العمل الحرفى الحر. ومن ثم أصبحت قضية تحديد متطلبات العمل الحرفى ومهاراته تمثل ركيزةً رئيسةً وهدفاً إستراتيجياً للتربية، حيث تعمل- أو يجب أن تعمل- على تنمية المعارف والمهارات وهما من مستلزمات تحسين فرص العمل الحرفى بين أفراد المجتمع(٥٩).

ونتيجة للتقدم التكنولوجى أيضاً وما يؤدى به إلى تنوع المعارف والمهارات بين أفراد القوى البشرية العاملة فى سوق العمالة الحرفية، فإن مهارات العمل بين هؤلاء الأفراد سوف تتغير، والتعليم الحرفى سوف يصبح أكثر أهمية لسوق العمل، شريطة أن يهتم هذا النوع من التعليم بمداخل التدريب الحرفى على المهارات فى أماكن العمل، والتى بدورها سوف تصبح ضرورية للتأهيل والتعليم المستمرين أفراد هذه القوى البشرية العاملة فى سوق العمل الحرفى(٦٠). هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن التعليم لابد له أن يهتم بمهارات أكثر أهمية فى المستقبل وهى مهارات التفكير التى تمثل أهمية كبيرة فى اكتساب المعرفة الجديدة، وفى تطبيقها فى المواقف المألوفة والاستثنائية(٦١).

كما أن المعارف والمهارات التى توفرها نظم التعليم هى أساس نجاح برامج التنمية وخططها، ومن ثم يأتى التعليم على رأس متطلبات الاستثمار البشرى من أجل تحقيق أفضل إنتاجية ممكنة(٦٢). ومن ضمن القضايا المثارة الآن على صعيد التنمية هو اتساع مشاركة الأفراد- ومن الجنسين- فى سوق العمالة الحرفية. والمشروعات الاستثمارية الصغيرة تتحرك الآن نحو المرونة وحرية الاختيار للعمالة الحرفية فيها، وتلجأ أحياناً إلى التدريب فى مواقع العمل لإعداد العمالة الحرفية الموسمية (المؤقتة).

كما أن هناك حرية أكثر فى تنظيمات العمل، مثل العمل الحرفى الحر (بعض الوقت)، والعمل الحرفى الثابت، وحرية اختيار العمل فى المنزل، إلى جانب مشاركة أكثر من شخص فى حرفة واحدة. وفى هذا المجال أوصت دراسة (لانكارد ***Lankard***)(٦٣) بالتركيز على بدائل المهارات التى تقابل التغير فى أماكن العمل الحرفى، ومن ثم تصبح وظيفة المدرسة هى إكساب الأفراد المهارات الحرفية المرنة لمواجهة متطلبات العمل غير القابلة للتوقع. والأمور المتوقعة من التعليم فى القرن الحادى والعشرين تتمركز حول تنشئة الأفراد على المعارف والمهارات وعمليات التفكير التى تمكنهم من التكيف مع متغيرات سوق العمل الحرفى. والتقدم العلمى سوف يؤدى إلى سيطرة المعرفة على الحرف التقليدية، وهو ما سوف يترتب عليه إحداث تحولات رئيسة فى متطلبات سوق العمالة من المهارات الحرفية.

ويشهد المجتمع العربى فى الوقت الحاضر تغيرات سريعة ومتلاحقة فى ميادين النشاط الاقتصادى، وفى سوق العمل المصاحبة لهذه الميادين، حيث تظهر سلسلة من الأعمال الحرفية الجديدة فى هذا السوق وتأخذ أهميةً بالغةً، وتنقرض فيه أعمال حرفية أخرى أو تتناقص أهميتها. ومثل هذا التغير فى سلسلة الأعمال الحرفية المطلوبة فى سوق العمل تستلزم تجاوباً ملائماً من كافة أنماط التربية لتلبية هذه الحاجات الحيوية فى سوق العمالة الحرفية، حيث التقدم التقنى ومهاراته سوف يهيمن على مهارات الأعمال الحرفية فى السنوات القليلة القادمة. وهذا يتطلب من التربية إعداد قوى بشرية متعلمة وذات مهارات خاصة، ولديها من المعارف المتصلة بجوانب هذا التقدم المهارى ما يساعدها على المشاركة والعمل فى هذه الأنشطة الاقتصادية، فالمجتمع المصرى يحتاج إلى مواطنين على درجة عالية من الوعى والمهارة، للانتفاع بمواهبهم فى صناعة فرص النجاح والتقدم فى ميادين هذه الأنشطة الاقتصادية الحرفية.

وفى المجتمع العربى ترتبط عملية التنمية بازدياد أعداد المشاركين فى سوق العمالة الحرفية، وكذلك فى الانتفاع بنتائجه وثمراته. وقد استحدثت الدول العربية آليات

جديدة فى برامجها للإصلاح الاقتصادى مستفيدة بتجارب بريطانيا وفرنسا واليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية فى تشجيع المشروعات الاستثمارية الصغيرة. وقد قامت مشروعات كثيرة فى مجال الصناعات الغذائية والنسيجية وصناعات المواد الخشبية والصناعات الكيماوية والورقية والصناعات الهندسية والكهربائية فى الكثير من محافظات وولايات معظم الدول العربية(٦٤).

وقد سادت آراء شائعة فى بحوث الوظائف الاقتصادية للتعليم مؤداها أن نجاح أى مجتمع فى تحقيق التنمية بصفة عامة، والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، يتوقف على التعليم الذى يزيد من قدرة الفرد على الإنتاج والتعامل مع الثروات الطبيعية، واستغلال الظروف الملائمة والإمكانيات المتاحة فى استثمار رأس المال فى المجتمع أفضل استثمار. كما أن أصحاب الدخول المرتفعة فى أى مجتمع هم الحائزون على الشهادات التعليمية والتدريبية العالية، بالإضافة إلى أن التعليم يزيد من الطموحات المهنية بين الأفراد. هذا إلى جانب أن هناك علاقة إيجابية بين مستويات إنتاجية الأفراد وبين مستوياهم التعليمية، فغالباً ما يؤدى التعليم إلى تحسن نسبى فى مستوى الإنتاجية فى سوق العمل(٦٥).

هذه النظرة إلى الوظائف الاقتصادية للتعليم- من حيث إنه قوة إنتاجية مثمرة- بدأت ملامحها تتضح منذ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على أيدى علماء الغرب والشرق على السواء أمثال آدم سميث *(Adam Smith)*، والفريد مارشال *(Alfred Marshall)*، وجون ستيوارت *(John Stuart)*، وستروميلين *(Strumilin)*، واستمرت النظرة إلى التعليم من حيث إن له وظيفة اقتصادية فى القرن العشرين على أيدى علماء كتبوا فى اقتصاديات التعليم أمثال بارنز *(Parnes)*، وبلوج *(Blaug)*، وشولتز *(Schultz)*، وبيكر *(Becker)*، وفون فايتسكر *(Von Weizsäcker)*، وبومان *(Bowman)*، ودينسون *(Denison)*، وودهول *(Woodhall)*، وسكارابولس *(Psacharopoulos)*، وآدم كيرل *(Adam Curle)*، وفيجرلند *(Fägerlind)* وكارنوى*(Carnoy)*(٦٦).

كما انتهت وجهة نظر أغلب علماء التربية فى العالم العربى عن الوظائف الاقتصادية للتعليم إلى أنه استثمار- أو عملية استثمارية مهمة فى تنمية اقتصاديات الوطن، والأفراد على السواء، فجاءت آراء (محمد نبيل نوفل)، (محمد الهادى عفيفى)، (عبد الفتاح أحمد جلال)، (إسماعيل صبرى عبد الله)، (عبد الفتاح حجاج)، (شكرى عباس حلمى)، (سعيد إسماعيل على)، (نادية يوسف جمال الدين)، (حامد عمار)، (عبد الله عبد الدائم)، وغيرهم من أساتذة اقتصاديات التعليم فى مصر والعالم العربى مؤكدة على أن المعارف والمهارات التى يتلقاها الفرد خلال عملية التعليم والتدريب فى المؤسسات التربوية المختلفة، إلى جانب مستوى هذا التعليم والتدريب تؤثر بطريقة مباشرة فى إنتاجية الفرد(٦٧). وذهب (إبراهيم عصمت مطاوع)(٦٨). إلى القول بأن الاستثمار فى التعليم يؤدى إلى تنمية المجتمع من خلال إعداده للقوى العاملة المنتجة واللازمة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قريبة أو متوسطة أو بعيدة المدى.

وينبغى الإشارة إلى أن مجال التدريب يعتبر من أبرز مجالات تعليم الكبار ويشمل التدريب نوعيات كثيرة منها التدريب المهنى على الأعمال الصناعية والتشييد والبناء وغيرها، والتدريب التحويلى بمجالاته المختلفة، والتدريب للترقى لشغل وظائف أعلى فى إطار العمل الذى يقوم به الفرد. وهكذا فالتدريب كمجال هام لإعداد الأفراد وتمكينهم من شغل وظائف إنتاجية أياً كان تخصصها، يؤدى إلى رفع مستوى الأداء وتعظيمه. فمن خلال التدريب يكتسب الفرد معارف ومهارات جديدة لازمة للأعمال الجديدة، وقد يتم التدريب فى أثناء العمل، كما قد يتم قبل استلام العمل والقيام به(٦٩).

ولقد تزايدت أدوار الحكومات فى البرامج التدريبية من أجل زيادة مهارات العمال فى سوق العمل، وتتردد الأسئلة حول مدى استحقاق هذه البرامج التدريبية لما ينفق عليها!، ومدى المنافع التى يجنيها الفرد المتدرب من كلفة البرامج التدريبية

التحويلية، ومن برامج تنمية المهارات الحياتية ذات الكلفة العالية والتى انتشرت أخيراً فى الجامعات المصرية. وتتساءل الدراسة: هل برامج التدريب الحالية هى الأداة المثلى لتنمية المهارات المطلوبة فى سوق العمل المصرى؟، فهذه البرامج التدريبية تحمل المجتمع تكلفة عالية والهدف منها هو رفع مستوى الكفاية الإنتاجية للفرد وللمجتمع عن طريق تدريب العمال على أداء الأعمال المطلوبة، فهل سألنا أصحاب الأعمال عن احتياجاتهم من العمل ونوعية المهارات التى يحتاجونها فى منشآتهم الإنتاجية؟!. ومن هنا وجب البحث فى الاستثمار فى برامج التدريب ومدى ربحيته فى سوق العمل، فبعض من هذه البرامج التدريبية يتم بطريقة التعليم بالممارسة، والبعض الآخر من هذه البرامج يتم فى أماكن العمل، وتحت إشراف وبرامج محددة للتدريب، وقد قادت نظرية رأس المال البشرى إلى الاعتقاد بأن العمال الذين استثمروا أكثر على التعليم فى المدارس هم أيضاً الذين يستثمرون فى التدريب أثناء العمل أكثر من غيرهم[٧٠].

ومع بداية العقد الأخير من القرن العشرين قدم الباحثون مفاهيم اقتصادية فى حصاد التعليم حاضراً ومستقبلاً، واستخدموا فى هذا المضمار مفاهيم الأهداف والأغراض والمتطلبات والنتائج والأدوار فى سوق العمل[٧١]. وبدأت الدراسات العلمية فى هذا المجال تسعى لتحديد مدى علاقات التعليم (فى أنماطه وشهاداته المختلفة) فى تحديد مستويات العمل والإنتاجية بين الأفراد.

وهناك وجهات نظر مختلفة فى بحوث الوظائف الاقتصادية للتعليم فى سوق العمل، فمن قائل أن مستوى المهارة الإنتاجية لأفراد القوى البشرية العاملة فى سوق العمل يرتبط مباشرة بمستوى الاستثمار فى التعليم والتدريب، وقد تبنت دراسات سابقة هذا الرأى ونادت بأن تحسين الكفاية المهنية والإنتاجية لأفراد القوى البشرية العاملة يتوقف على جودة التعليم والتدريب بينهم، فكلما زادت كمية الاستثمار فى التعليم والتدريب، زادت الكفاية الإنتاجية لهؤلاء الأفراد، فدور التعليم والتدريب هو المساهمة فى تحسين المهارات المهنية، ومن ثم تحسين الكفاية الإنتاجية للأفراد.

وهناك من يرى أن العلاقة بين التعليم والتدريب ومهارات العمل تتأثر بعلاقات متشابكة فى سوق العمل يؤثر بعضها فى بعض، ومن الصعب الفصل بينها. وهناك آراء تقول أن مجمل هذه العلاقات تتوقف على القطاعات الاقتصادية نفسها وعلى أوجه الأنشطة الإنتاجية بها، فسوق العمل يحتوى على قطاعات إقتصادية أولية، وقطاعات اقتصادية ثانوية. القطاع الاقتصادى الأولى يحتوى على أعمال تحتاج من شاغليها حيازة قدراً متميزاً من التعليم والتدريب والخبرة المهنية- أى شهادات دراسية عالية الجودة، بينما القطاع الاقتصادى الثانوى يشتمل على الأعمال التى تتطلب من شاغليها قدراً قليلاً من التعليم والتدريب والخبرة المهنية لممارسة هذه الأعمال، ومن ثم تتباين إسهامات الشهادات الدراسية فى تحديد مهارات العمل فى ضوء تمايز سوق العمل وانقسامه إلى عدة قطاعات اقتصادية.

وهكذا ففى قطاع اقتصادى معين هناك درجات ارتباط قوية بين الشهادات التعليمية وفرص التدريب ومهارات العمل، وفى قطاع اقتصادى آخر تأتى درجات الارتباط هذه ضعيفة. وقد أظهرت دراسات سابقة أخرى رؤى مختلفة فى نمط العلاقات بين الشهادات الدراسية وفرص التدريب ومهارات العمل المطلوبة، حيث تنبع أهمية التعليم والتدريب فى تحسين قدرات الفرد، والتى بدورها تسهم فى تحسين المهارات المهنية والإنتاجية له- كما أن التعليم له دور هام فى التأثير على القيم والدوافع وهذه بدورها تؤثر فى تجويد مهارات العمل الحرفى والمهنى لدى الفرد.

وتفترض نتائج تحليلية لدراسات سابقة أخرى أن رغبات الأفراد وطموحاتهم المجتمعية تجعلهم يحوزون شهادات دراسية مختلفة، ويؤدى هذا الأمر إلى ظهور سمات شخصية متمايزة بين الأفراد تؤثر على مهارات العمل بينهم، إلى جانب أن التعليم يكسب الأفراد القدرة على الابتكار والتجديد وتقبل التغيير فى آليات سوق العمل. ويأتى التدريب ليكسب الفرد مهارات العمل التى تناسب مستوى تعليمه، ومن ثم فإن الاختيار الشخصى للعمل المنتج، وما يتضمنه من إشباع لرغبات الفرد وحاجاته الشخصية والاجتماعية تجعله يتكيف مع ما يطرأ من تغيرات فى سوق العمل والعمالة.

وركزت دراسات سابقة أخرى على أن أهم العوامل المسهمة فى إعداد مهارات العمل بين الأفراد هى نظم التعليم والتدريب على المهارات التكنولوجية وما تحتويه من عوامل فنية وتقدم تكنولوجى. وقد تلعب الشهادات الدراسية دوراً فى الاستدلال على مدى قدرة الأفراد على التدريب واستيعاب مهارات العمل فى سلسلة متصلة من الحرف والمهن المعروضة فى سوق العمل الإنتاجى فى الوطن العربى.

ويدور مفهوم **(الربحية)** حول المكاسب التى تتحقق من العمليات الاستثمارية طوال فترة الإنتاجية ، وفى مجال التعليم فالأمر يفوق ذلك بكثير منها العلاقة الوطيدة ما بين مستويات إنتاجية الأفراد وبين شهاداتهم الدراسية، وأن التعليم- غالباً- ما يؤدى إلى تحسن نسبى فى مستوى العمل والإنتاجية بين الأفراد، ويوجد من يفترض أيضاً أن التعليم يساعد على تنمية المهارات والقدرات وسمات الشخصية فى سوق العمل. والتعليم ينتج عنه ربحية من خلال إكساب الفرد قيم الطموح والاعتماد على النفس والرغبة والدافعية لتحقيق التقدم الذاتى[٧٢].

وهكذا يترادف مفهوم الربحية فى مجال التعليم مع مفاهيم النفع والفائدة، سواءً ما إذا كان متعلقاً بالفرد،أى بما يعود بالنفع والفائدة على الفرد من تعليمه، أو قد يكون عائداً نفعياً عاماً- أى المنافع التى تعود على المجتمع من التعليم. هذه الربحية التى يتم الحصول عليها نظير انشغال الفرد والمجتمع بالتعليم وبكلفته تأخذ أشكالاً متعددة بعضها اقتصادى وبعضها اجتماعى مثل أن يستفيد الفرد من انخراطه فى مجال التعليم وحصوله على شهادته الدراسية فى الحصول على عمل ما ودخل نقدى منه، إلى جانب التمتع بالحياة الجيدة وكيفية إنفاق دخله والمحافظة على صحته، إلى جانب دور التعليم فى الارتقاء بالنظام القيمى فى المجتمع، وإنماء جوانب المواطنة الصالحة والانتماء لدى الأفراد، إضافة إلى إسهامات التعليم فى تنمية جوانب التوافق والسلوك الصحى والوعى والأمن النفسى وتربية الأبناء والاستهلاك الرشيد، إلى جانب ربحية التعليم من خلال توعية الأفراد للوقاية من الجريمة.

ومن ثم فالتعليم له ربحية من خلال تأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى سوق العمالة سواءً فى **المستوى المهنى الذى يصل إليه المتعلم**، أو فى **مستوى إنتاجيته فى سوق العمالة والعمل**. وتتفق هذه المقولة مع ما ذهب إليه (حامد عمار)[٧٣]. فى تحليله لربحية التعليم من حيث علاقته بتطوير إنتاجية العمل كماً وكيفاً وتحسين المستويات الإنتاجية وترقية الجوانب الصحية بين الأفراد وقايةً وعلاجاً. كما تتفق هذه الرؤية فى ربحية التعليم مع ما أوضحه (شرام) *(Schramm)* [٧٤] من تحليله للمناقشات السياسية والأكاديمية فى المؤتمر الاجتماعى الخامس ببرلين فى ألمانيا حول ربحية الاستثمار فى التعليم والتدريب والتى تمثلت فى النجاح الهام الذى قاده التعليم فى عملية التحول فى اقتصاديات دول الاتحاد الأوربى من أجل تعزيز اقتصاديات هذا الاتحاد الأوربى فى القرن الحادى والعشرين.

ومن ناحية أخرى أوضحت دراسة (كازيس وريتشارد) *(kazis and Richard)*[٧٥] بعض الاتجاهات الحديثة فى الإعداد للتعليم والعمل بين الشباب المحروم تعليماً، وأوضحت هذه الدراسة كيفية إكساب هؤلاء الشباب المحروم تعليماً المهارات المهنية عن طريق إكسابهم قسطاً من التدريب، كما أوضحت هذه الدراسة وجود عوائق تواجه هؤلاء الشباب فى بعض المناطق الحضرية، ومن أهمها تغير المهارات المطلوبة لقطاعات الأعمال الحرفية. كما أن التمايز الوظيفى بين الأفراد يتوقف على اختلاف الشهادات الدراسية والتدريبية بينهم، كما أن ضعف الخدمات التعليمية والتدريبية التى تقدمها المعاهد التربوية التى يلتحق بها هؤلاء الشباب ينتج هذا التمايز الوظيفى، إلى جانب أن طرق التدريس التقليدية جعلت هؤلاء الشباب يمتلكون دافعية أقل للتدريب على مهارات العمل الصناعية.

وقد أوصت هذه الدراسة بأن الاستراتيجيات الفعالة لتحقيق المهارات المهنية اللازمة لممارسة عمل ما فى الأنشطة الاقتصادية يجب أن تأخذ الاحتياجات التنموية للمجتمع فى الحسبان، إلى جانب أن يكون مجال التعليم ثرياً، ويسمح بفرص تدريبية

متصلة بسوق العمل ووظائفه المتاحة. كما يجب إفساح المجال لتعليم العاملين فى مواقع الإنتاج عن طريق الدراسة بعض الوقت، وعن طريق مراكز تعليم وتدريب داخل مواقع الإنتاج نفسها.

وفى المملكة المتحدة تعتبر الروابط بين أصحاب العمل والمدارس وسائل ممتازة لإعداد الشباب لعالم العمل، حيث تحفز هذه الروابط الشباب وتمكنهم من معرفة العلاقة الوثيقة بين المواد التى يدرسونها بالمدارس وسوق العمل، مما يزيد من رغباتهم فى الإنجاز والحصول على شهاداتهم الدراسية، وترتفع لديهم روح التفانى فى العمل. ومثل هذه الترتيبات لها دور مهم فى توسيع الخبرات والمهارات لدى المتعلمين[٧٦].

كما أشارت دراسة (باون وآخرون) *(Bowenet. al)* [٧٧] إلى أن مؤسسات التعليم العالى فى المجتمع الأمريكى تؤثر فى إنتاجية الأفراد وفى مجمل حياتهم، ويمتد هذا التأثير ليشمل تنمية البنية المعرفية والتربية العاطفية والأخلاقية للفرد، إلى جانب أن التعليم يسهم فى زيادة المهارة المهنية للعامل فى المجتمع الأمريكى. كما أن روح نظام التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية تؤثر على سلوك الفرد فى كيفية قضائه لوقت فراغه، وفى المحافظة على صحته، وله مخرجات اجتماعية واقتصادية وشخصية ذات قيمة وجديرة بالاحترام من جانب الشخص الأمريكى، كما ان التعليم يؤثر فى مستوى إنتاجية الفرد فى سوق العمالة فى المجتمع الأمريكى.

كما أوضحت دراسة (كارنوى) *(Carnoy)*[٧٨] أن الدول الصناعية المتقدمة تواجه بعض المشكلات الاقتصادية فى مجال سوق العمل، وأطروحاته وسياساته الاقتصادية، وإيجاد المزيد من فرص العمل، وكيفية استثمار زيادة تعليم الأفراد فى تحقيق المزيد من الإنتاجية ورفع الأجور بينهم.وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة أن تصبح مناهج التعليم والتدريب أكثر مرونة لكى تقابل احتياجات الوظائف والأعمال فى الاقتصاد العالمى الجديد.

وقد أشارت دراسة (ديكر) *(Decker)*(٧٩) إلى أن إنتاجية القوى البشرية العاملة فى الولايات المتحدة الأمريكية تتأثر بالعديد من العوامل، ويأتى فى مقدمتها الإنجاز التعليمى ومهارات العمل وسمات الشخصية للعامل، إلى جانب الاشتراك فى برامج التدريبات المهنية للقوى البشرية العاملة. وقد أظهرت هذه الدراسة أن القوى البشرية العاملة الأمريكية أكثر إنتاجية، فى المتوسط، عن القوى البشرية العاملة فى أى مجتمع آخر غير صناعى، ورغم ذلك فإن إنتاجية العامل فى العديد من الدول الصناعية تتفوق عن إنتاجية العامل الأمريكى.وقد يرجع ذلك إلى أن نسب التعليم بين أفراد القوى البشرية العاملة فى بعض المجتمعات الصناعية قد زادت باضطراد عما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية، رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبوأ مكان الريادة بين معظم الدول الصناعية الأخرى فى نسب التعليم العالى، ونسب التحصيل الأكاديمى للطلاب فى العقود الأخيرة من هذا القرن.

وأظهرت دراسة (ديكر وآخرون) *(Decker et. Al.)*(٨٠) أن التعليم من أكثر العناصر تأثيراً فى زيادة إنتاجية العاملين فى الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب أن التعليم النظامى يعتبر أهم مؤثر فى تحديد مستوى المعيشة للشعب الأمريكى. فالإنتاجية الاقتصادية تعتمد على رأس المال البشرى والموارد الطبيعية الأخرى. والتعليم النظامى فى مستوييه الكمى والكيفى، إلى جانب التدريبات المهنية هى أهم عناصر رأس المال البشرى للعامل المنتج، والتى أثبتت هذه الدراسة مدى أهميتها فى رفع مستوى الإنتاجية للعاملين فى سوق العمالة بالولايات المتحدة الأمريكية.

كما حددت دراسة (مينون) *(Menon)*(٨١) تكلفة التعليم العالى وعوائده الاقتصادية، كما توقعها طلاب التعليم النظامى فى قبرص. وقد تم تحديد توقعات الطلاب حول جملة دخولهم النقدية مدى الحياة نتيجة التحاقهم بسوق العمل بعد تخرجهم من مؤسسات التعليم العالى. هذه النتائج الاستدلالية دعمت مفاهيم نظريات الاستثمار البشرى، فطلاب الكليات الجامعية توقعوا أن دخولهم النقدية نتيجة التحاقهم بسوق العمالة ستزداد باضطراد مدى الحياة.

ومن الدراسات التى بحثت فى كيفية بناء أماكن عمل جديدة للقرن الحادى والعشرين السلسلة البحثية التى أجرتها رابطة التخطيط القومى فى الولايات المتحدة الأمريكية *(National Planning Association)*[٨٢] والتى أسفرت عن تأكيد أهمية التعليم والتدريب فى إكساب أفراد القوى البشرية العاملة المهارات المهنية المناسبة للتغيرات التى تحدث فى سوق العمل فى المجتمع الأمريكى. وقد أوصت هذه السلسلة البحثية، ونصحت المسؤولين عن التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية بأن تتحول المدارس إلى أماكن تدريب على العمل فى القرن الحادى والعشرين، كما نادت هذه التوصيات بانتهاج سياسة جديدة قوامها ربط منح الشهادات الدراسية بشهادات تدريبية من أجل إكساب العمال المهارات المهنية اللازمة لسلسلة الأعمال المعروضة فى سوق العمل، إلى جانب زيادة الاهتمام بالتعليم الصناعى الذى يسعى إلى إكساب الأفراد الملتحقين به مهارات التعليم التقنى والذى يجب أن يعتمد على الفهم العام للعلوم التطبيقية والرياضيات، وذلك بدلاً من تعلم المهارات المحدودة التى تتطلبها حرف محددة.

وأظهرت دراسة (ستيفنز وشى) *(Stevens and Shi, 1996)*[٨٣] أن المهارات المكتسبة من التعليم لا يمكن اعتبارها القوة المنتجة الوحيدة المسؤولة عن المهارات المهنية اللازمة لممارسة وظيفة ما فى سوق العمل فى الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه المهارات تحتاج إلى تدريب وثيق الصلة بها من أجل أن يستطيع الفرد تحقيق إنجاز مهنى فى سوق العمل.

وألقت دراسة باليونان *(Thessaloniki, 1996)*[٨٤] الأضواء على الروابط بين التعليم والتدريب والعمل والنمو الاقتصادى فى المجتمع اليونانى. وقد تم تحليل الروابط بين التكنولوجيا المتقدمة ومتطلبات المهارات والنمو الاقتصادى هناك. وقد أوصت هذه الدراسة بتعزيز المهارات التحويلية الضرورية للانتقال من المعلومات إلى المعارف، كما أوصت هذه الدراسة بإدماج سياسات التعليم والتدريب فى يد واحدة وفى شهادة دراسية واحدة، وسياسات سوق العمل والتوظيف فى اليد الأخرى.

كما أوضحت دراسة (سكارابولس وآخرون *(Psacharopoulos et. Al.)*[٨٥] أن العلاقة بين التعليم وجملة دخول الأفراد النقدية قد تأثرت بفترات الازدهار والتراجع الاقتصادى فى المكسيك. فعائدات التعليم الاقتصادية انخفضت خلال فترات التراجع الاقتصادى فى المكسيك خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٩م، ثم بدأت هذه العائدات الاقتصادية للتعليم فى الارتفاع مرة ثانية عام ١٩٩٢م حين بدأ النمو الاقتصادى فى المجتمع المكسيكى يرتفع. كما أن عائدات التعليم الاقتصادية تتمايز فى ضوء تمايز الشهادات الدراسية فى النظام التعليمى المكسيكى.

كما استنتجت دراسة (باترينوس) *(Patrinos)*[٨٦] أهم العوامل التى تسهم فى تحسين مستوى الإنتاجية للمهندسين ولمساعديهم من الفنيين من الرجال والنساء فى اليونان وهى التعليم والخبرة المهنية، علاوة على أن مستوى الإنتاجية بين هؤلاء الأفراد المساعدين للمهندسين– وهم فئة الفنيين– تزداد عبر الزمن، أى تتأثر الإنتاجية بينهم – ذكوراً وإناثاً– بخبراتهم الذاتية.

وأجرى (شنايدر وستيوارت) *(Schneider and Stewart)*[٨٧] دراسة على (٥٣٦) طالباً يدرسون فى المدرسة العليا الكندية، استطاع (٣٤٣) منهم أن يعملوا بعض الوقت. وباستطلاع آراء هؤلاء الطلاب وجدت هذه الدراسة أن هؤلاء الطلاب قد درسوا رياضيات أساسية ولغة إنجليزية مما ساعدهم على إيجاد فرص عمل فى سوق العمالة. ومن ثم فإن نوعية البرامج التعليمية تم تقييمها بدرجة أنها تقود إلى أعمال تدفع مرتبات جيدة– أما بقية الطلاب فقد أكدوا على وجود قليل من الموائمة بين نوع دراستهم وطموحاتهم المهنية فى سوق العمالة والعمل.

كما تناولت دراسة (ليكس) *(Lakes)*[٨٨] وجهات نظر متعددة حول التربية من أجل العمل فى القرن الحادى والعشرين. فالمدرسة النظامية يجب أن تفكر فيما بعد

التدريب على المهارات الحرفية لإكساب الأفراد المهارات المطلوبة للعمل. وتساءلت الدراسة عن نمط علاقة التعليم بالعمل فى أمريكا ما بعد الصناعة، فهناك العديد من القضايا التربوية التى تخص العمل والعمالة ويجب الاهتمام بها منها الإدارة الذاتية فى الشركات الصناعية. والتربية يجب أن تكون حاسمة فى تطبيق النظريات الانتقادية من أجل إيجاد بنية معرفية قوية فى مدارس عالية الجودة وعالية المرونة. فالمرونة فى البنية المعرفية فى مؤسسات التعليم النظامى، وفى مساراتها، وفى الانتقال بين أقسامها، وفى مناهجها وتخصصاتها، وفى سنوات الدراسة بها، وفى وسائل التقويم لها، مطلب أساسى فى مواجهة الحاجات المتعددة لتنمية المهارات المهنية فى سوق العمالة والعمل.

وأوضحت دراسة (وايشيك) *(Wishik)*[٨٩] أهم الجوانب التى يجب تضمينها فى أنشطة التعليم النظامى من أجل إكساب جوانب المهارات المهنية للأفراد وهى معرفة أهمية مفهوم الذات، ومهارات التفاعل مع الآخرين، وإدراك أهمية النمو والتغير، وإدراك عوائد الشهادات الدراسية، وإدراك العلاقة بين التعليم والعمل، إلى جانب اكتساب مهارات لفهم معلومات متقدمة واستعمالها، وإدراك أهمية الاستجابة الشخصية وعادات العمل الجيد، وإدراك كيف أن العمل يتصل باحتياجات المنظومة المجتمعية، وإدراك اختلاف الحرف والمهن وتغير أدوار الرجال والنساء فى العملية الإنتاجية، وأخيراً إدراك قضية التخطيط للتقدم. وفى هذا الإطار اقترحت هذه الدراسة بعض السمات الهامة التى يجب أن تتميز بها نوعية التعليم فى القرن الحادى والعشرين وأهمها تكوين العقلية الناقدة التى تمتلك القدرة على الاجتهاد والكفاءة والانضباط والمبادأة.

فالتعليم للقرن الحادى والعشرين ينبغى أن يكون تعليماً متميزاً يتاح للجميع دون تمييز، فالمهن والأعمال والحرف أصبحت أكثر تعقيداً، والأفراد يسعون إلى إيجاد فرص عمل لأنفسهم بجانب الأعمال والمهن التى يشغلونها من أجل توفير حاجات أسرهم المتزايدة، وهذه الأعمال الجديدة قد تكون أعمالاً لا تتصل بأعمالهم التقليدية.

ومن ثم تتزايد حاجات الأفراد لأن يكونوا على دراية بمهارات إضافية فى مجالات متعددة. وهكذا فإن تعليم القرن الحادى والعشرين ينبغى أن يلبى احتياجات المتعلمين والمجتمع، ويواجه التحديات المرتبطة بتطور العلم والتكنولوجيا، ويطور مهارات الحياة ويعمل على تحسينها. فثمة مهارات ضرورية يجب على المتعلم إتقانها منها مهارات الحياة ومهارات العمل ومهارات التعلم الذاتى والمستقل والمستمر وغيرها كثير، فالمتعلم يحتاج إلى تكوين مستمر مدى الحياة، ويصعب الاكتفاء بالتعليم المدرسى الرسمى لتقديمه مع تعقد المهارات وتطورها(٩٠).

وفى دراسته عن العائد الاقتصادى المتوقع من التعليم الجامعى المصرى أوضح (إسماعيل محمد دياب)(٩١) ضرورة الاهتمام بالكيف فى الإنتاجية التعليمية (تعليماً وتدريباً) من أجل إعداد القوى البشرية ذات المهارة والقادرة على استيعاب التكنولوجيا المتطورة. ومن ثم فمن الضرورى تحسين العملية التعليمية وربطها بمناحى التدريب لإيجاد المواطن المتقن لعمله، والقادر على التكيف مع الظروف المتغيرة فى المجتمع وقطاعات سوق العمالة والعمل فى الوطن العربى.

وهكذا أوضحت هذه الدراسات بعض الأدوار التى يؤديها التعليم فى سوق العمل، ومدى ربحية التعليم فيه بوجه عام ومنها العائد المباشر على الفرد من الجهد المبذول فى مجال تعليمه من خلال ممارسته لعمله فى سوق العمل. كما أظهرت هذه الدراسات بعض عائدات الشهادات الدراسية فى مجالات عامة فى الحياة والعمل والمواطنة وغيرها، وربما توسم بعض هذه الدراسات التى تم تناولها فى هذا الجزء بالشرح والتحليل فى مدى ربحية التعليم فى مجالات عامة فى سوق العمل معروفة ولا داعى أن تتبناها الشراكة المجتمعية– من خلال أطرافها المدنية الفاعلة– وتنشرها بين الشباب الذى يبحث عن عمل بعد أن أنهى تعليمه، لكن من وجهة نظر أخرى فهذه الدراسات المشار إليها سابقاً تعطى مؤشرات عامة ومفيدة عن دور التعليم وشهاداته الدراسية المنبثقة عنه فى فعاليات سوق العمل بصفة عامة– على الأقل فى دائرة ما

ينبغى أن يكون– تمهيداً لمناقشة مدى ربحية الشهادات التعليمية من الحرف فى سوق العمل، ومن ثم تستطيع كافة أطراف الشراكة المجتمعية من تنظيمات مجتمعية وتعليمية ومهنية أن تنشر هذه الثقافة الجديدة حول الربحية من الانفاق فى مجال التعليم،وأنها ليست بالضرورة يجب أن تتمحور حول الحصول على وظيفة حكومية،ومن ثم الحصول على دخل نقدى ثابت.

فقد تتغير متطلبات الأعمال المتاحة نتيجة التغيرات الاقتصادية التى تطرأ على المجتمعات الإنسانية، وهذا التغير فى هذه الأعمال ومتطلباتها قد يؤدى إلى تغيرات فى المعارف والمهارات المتصلة بها والمطلوبة للقدرة على أدائها، إلى جانب القدرة على التكيف مع التطورات المهنية الأخرى وتطبيقاتها التكنولوجية التى تحدث فى سوق العمل والعمالة فى البلاد العربية.

وقد فرضت التطورات المهنية وتطبيقاتها التكنولوجية تأثيراتها على بعض المفاهيم الموروثة فى سوق العمل والعمالة مثل مفهوم المهنة ومفهوم الحرفة أو الصنعة وغيرها. فقد تواترت تعريفات المهنة منذ القدم ودارت حول الأعمال التى تتطلب إعداداً خاصاً يستمر عادة لعدة سنوات داخل مؤسسات التعليم المختلفة، ولها قيم تحدد التزام ومسئولية المنتسبين إليها[92]. ومن أهم سماتها الاستقلال الفكرى لصاحبها،وتحديد ذاتى لمجموعة القيم التى توجه عملها من أجل تحقيق أهدافاً فى خدمة المجتمع، كما أن هناك أساليب متنوعة للمهن وطرائق كثيرة لاكتساب مهاراتها[93]. وقد رأي (أحمد حسن عبيد)[94] أن المهنة هى العمل أو الوظيفة التى يتطلب أداؤها بنجاح وفاعلية القيام بمجموعة من المهام، بالإضافة إلى امتلاك عدة مهارات وكفايات أدائية محددة، التى يتم إتقانها من خلال التعليم والتدريب فى المؤسسات التعليمية. والمهنة بهذا المعنى تتيح للمهنى أن يكون رؤية مستنيرة عن العمل الذى يؤديه، وأن يمتلك أساليب عمل يجيدها بشكل يعجز عنه الآخرون الذين لا يعملون فى هذا المجال. والمهنة بهذا المعنى أيضاً تختلف عن الحرفة أو الصنعة التى كان الأفراد يتناقلونها بأسلوب التلمذة الصناعية سواءً فى مجال توريث الأسر لها، أو فى الورش والروابط الحرفية فى المجتمع العربى.

وقدم (محمد منير مرسى)[٩٥] أهم معالم المهنة وخصائصها فى أن المهنة تقوم على مجموعة متكاملة من المعارف والأفكار التى تتطلب تدريباً عقلياً، وتقتصر معرفتها على فئة معينة من الناس، وتقتضى المهنة التركيز على الأنشطة العقلية أكثر منها على الأنشطة الجسمية أو اليدوية العملية، بل أن هذه الأنشطة الأخيرة تكون موجهة بدرجة عقلية عالية، كما تتطلب المهنة مدة طويلة من التدريب المتخصص، وتتميز المهنة بمدى من الحرية فى التصرف والحرية فى إعطاء الحكم، والمهنة تتطلب اتجاهاً اختيارياً تجريبياً نحو المعلومات، وعلى هذا تتطلب البحث عن أفكار جديدة، كما تؤكد المهنة خدمة الآخرين وتركز على الخدمة المؤداة أكثر من تركيزها على جمع المال، ولهذا يكون لها دستور أخلاقى، يتطلب أو ينص على ألا يكون العائد المادى وحده هو الدافع الوحيد، وأخيراً فلكل مهنة نقابة أو رابطة مهنية والدخول إلى المهنة يحدده عادة مستويات تضعها هذه الروابط المهنية، ويتطلب قبول العضو موافقة مجموعة من الأفراد لها نفس الاتجاهات والتدريب.

وفى الوقت الحاضر قد تنطبق هذه المفاهيم على بعض الأعمال، ولكنها بالتأكيد لا تنطبق على كل الأعمال المهنية والحرفية فى سوق العمل والعمالة، فسطوة العلم وتطبيقاته التكنولوجية تغلغلت إلى الكثير من الأعمال التى كانت تنعت (بالأعمال الحرفية)، وأصبحت هذه الأعمال الحرفية تستخدم قسطاً محدداً- كبيراً أو صغيراً- من تلك التطبيقات التكنولوجية. فنوعية الأعمال المعروضة الآن تحتاج مهارات ومعارف محددة، ومن ثم فهى تحتاج مستويات تعليمية وتدريبية متصلة بتلك الأعمال. وربما يمكن القول بأن المسافة الشاسعة بين المهن والحرف التى تعارفت الإنسانية عليها وحددها الكتابات العلمية السابقة قد تقاربت، فأغلب الأعمال المتاحة حالياً فى سوق العمل والعمالة تحتاج قدراً غير يسير من جودة مهارية، ومن قدرة محددة تكنولوجياً وقد يكون من الأفضل حالياً النظر إلى سوق العمالة فى مستويين: أولهما سوق العمالة فائق التميز المهنى والذى يشتمل على المهن ***(Professions)***، وثانيهما سوق العمالة

الحرفية والذى يشتمل على الحرف *(Occupations)*: القطاع الأول فائق التميز المهنى يشمل الأعمال ذات المعارف والمهارات فائقة التمايز المهنى كالعلماء والقضاة والأطباء وأساتذة الجامعات والمهندسين والمفكرين وفئات التعليم والمهنيين وغيرهم، حيث يلزم لممارسة هذه الأعمال قدر متميز ومتمايز من التعليم العالى فائق الجودة والتدريبات والخبرات المهنية النادرة والجيدة والمتميزة. أما القطاع الثانى فهو سوق العمالة الحرفية- موضوع الدراسة العلمية الحالية- والذى يشتمل على كافة الأعمال الأخرى المختلفة عن أعمال القطاع الأول السابق الإشارة إلى بعض فئاته، حيث تتطلب أعمال هذا القطاع الحرفى قدراً متوسطاً (كماً وكيفاً) من التعليم والتدريب والمعارف الناشئة عنهما، إلى جانب قسط من الخبرات الحياتية. فالمهارات الحرفية بالغة الأهمية فى سوق العمالة الحرفية، وفرص تملكها الآن تتوقف على ما يملكه المواطن من معارف ومهارات تعليمية وتدريبية، وهى وقتية، أى مرتبطة بفترة زمنية محددة، ويلزم بعدها معارف ومهارات جديدة تؤدى إلى تجديدها لتتواءم مع متطلبات العمل بسوق العمالة الحرفية الذى يتطور دوماً فى الوطن العربى.

وتقع هذه الأعمال الحرفية فى سلسلة من الحرف *(Occupations)* أى الأعمال المتشابهة التى تنتمى إلى عائلة أعمال واحدة، بحيث يستطيع الشخص الذى مارس إحداها أن يمارس سواها من عائلة هذه الأعمال بعد تدريب محدد[٩٦]. هذه المجموعة من الأعمال المتشابهة التى توجد فى مختلف المشروعات والمؤسسات الإنتاجية لها عدة أنواع من الأنشطة البدنية والعقلية التى يزاولها الفرد العامل، ويقضى فيها جزءاً أساسياً من وقته، ونظراً لكثرة الأعمال الحرفية فى هذه السلسلة المهنية فإنها تصنف فى مجموعات متمايزة فى ضوء تمايز المشروعات الإنتاجية بالمجتمعات العربية.

وتأتى أولى هذه المجموعات الحرفية فى سلسلة هذه الأعمال لتقابل مع مجموعة الأعمال والأنشطة المطلوبة لإنجاز عمل معين، باستخدام أدوات ومعدات بسيطة، وتعتمد على المهارات اليدوية والعضلية أكثر منها على المهارات العقلية، ولا تتطلب تدريباً عقلياً عالياً أو مستوىً معرفياً وثقافياً، ويمكن إتقانها بعد فترة ليست طويلة من التدريب

اليدوى[٩٧]. ثم يرتقى مفهوم الحرفة فى هذه السلسلة من الأعمال، حيث يعتمد عمليات التعليم والتدريب بدلاً من التقليد والمحاكاة أثناء العمل بالسرعة المطلوبة والدقة اللازمة. فالإتقان فى أداء العمل بسرعة ومرونة والتوافق بين حاسة البصر وغيرها من الحواس مع حركة العضلات، مع الحرص على درجة رفيعة المستوى فى الأداء المطلوب فى استخدام المواد الخام فى عمليات الإنتاجية، وفى ضبط الأجهزة والآلات يحتاج إلى مستوى من التعليم والتدريب، هذا المستوى التعليمى والتدريبى يتوقف على عدة اعتبارات أهمها مقدار الخطأ المسموح به فى إنجاز العمل والذى يمكن تجاوزه، إلى جانب الأدوات والمعدات التكنولوجية التى يعتمد عليها العامل الحرفى فى تأدية واجباته المهنية.

وهناك مجموعة قواعد وعلاقات تبين دلالة مسارات ما بين الشهادة الدراسية التى حازها الفرد، وبين سوق العمل واحتياجاته[٩٨]، وفى المجتمع العربى يتوجه النقد إلى نظام التعليم على أنه لا يحقق تنمية مقومات المواطنة المنشودة، وأنه لا يعد القوى البشرية الملائمة لسوق العمل بما يتطلبه من المعارف والمهارات والدرايات اللازمة لمختلف الأنشطة الإنتاجية، رغم أنه من البديهيات- كما يرى (سعيد إسماعيل على)[٩٩] أن كل تنمية شاملة هى فى جوهرها نتاج الجهد الإنسانى، وأن الثروة الحقيقية لكل دولة تكمن فى قدرتها على تنمية مواردها البشرية، وليس معنى هذا أن الإنسان بكفايته هو العامل الأوحد فى كل تنمية، وإنما هو العامل الحاسم وسط مجموعة متداخلة من العوامل، فالتنمية الاقتصادية حتى فى أضيق مفاهيمها لا تستقيم بغير تنمية اجتماعية، وأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تصح بغير تنمية للموارد البشرية، فالعنصر البشرى ضرورى لإحداث أى تنمية فى المجتمع، ومن هنا كانت رؤية (إبراهيم عصمت مطاوع)[١٠٠] حول انتقال وزارات التربية والتعليم من وزارات خدمات إلى وزارات إنتاج. ومن وجهة نظر (أحمد إسماعيل حجى)[١٠١] أن التنمية الشاملة تجمع بين التنمية الاجتماعية وتنمية الموارد الاقتصادية والاستثمار فى رأس المال البشرى ورأس المال العادى. والاستثمار فى رأس المال البشرى صار ضرورة من ضرورات التنمية الشاملة باعتبار أن الإنسان غاية هذه التنمية ووسيلتها فى الوقت نفسه.

وفى هذا المجال ظهرت تحذيرات تنادى بضرورة توفير المهارات الكافية للعمل الحرفى فى مجتمع متقدم تكنولوجياً[١٠٢]، وتتحقق متطلبات سوق العمل المطلوبة عن طريق دمج التعليم النظرى والحرفى فى مؤسسة تعليمية واحدة. فمهارات العمل سوف تتطلب حصيلة معرفية تراكمية تمكن العامل من إجادة تطبيق المهارات المتعارف عليها أثناء العمل، بجانب العمل على الإبداع فى سوق العمالة الحرفية. وهكذا فإن نواتج التعليم يجب أن ينظر إليه بإمعان فى ضوء تحول الفكر الاقتصادى إلى اقتصاديات السوق الحر، ومن ثم يتعين إعادة النظر فى منظومة التعليم بشكل يؤكد على العلاقة الوطيدة بين التعليم والعمل الحرفى، وما يترتب على ذلك من تحويل هدف التعليم من المعلوماتية إلى المعرفة ومستلزماتها من المهارات الحرفية والتدريبات المهنية. فمصدر الثروة، كناتج من نواتج التنمية، هو الإنسان، فى جانب محدد من جوانبه، وهو جانب المعرفة، التى تطور الإنتاجية وتقود إلى الابتكار[١٠٣]. كما أن المعرفة يمكن تطويرها من خلال الأداء[١٠٤]. وفى ضوء زيادة أهمية عنصر المعرفة المتخصصة وتنظيماتها من أجل المجتمع الأكثر تقدماً تزداد الحاجة إلى بناء وصلات – أى ارتباطات – قوية بين الشهادات الدراسية والمعرفة الحرفية المطلوبة فى سوق العمل[١٠٥].

هذا والعلاقة بين المعارف الأكاديمية والمهارات الحرفية ومتطلبات سوق العمل لا تأخذ نمطاً واحداً، بل أنماطاً مختلفة فى ضوء تمايز القطاعات الاقتصادية، ففى بعض القطاعات الاقتصادية تؤثر المعرفة الأكاديمية مباشرة فى تحسين المهارات الإنتاجية للفرد، وفى قطاعات اقتصادية أخرى تنبع أهمية المعرفة الأكاديمية من كونها عنصراً هاماً فى تحسين المهارات المهنية للفرد، والمهارة المهنية هى التى تحدد بدورها المهارة الإنتاجية له[١٠٦].

إن هذه النظرة إلى العلاقة بين التعليم وما ينتج عنه من معارف أكاديمية ومهارات مهنية تضيف أبعاداً كثيرة إلى الإعداد التعليمى للفرد، تشمل بالإضافة إلى التدريب المهنى، القدرة على مواصلة التعلم. ومن هنا جاءت مقترحات (فونك)

(Funk)[١٠٧] بالحاجة إلى التعلم من أجل استيعاب متطلبات المهارات التكنولوجية المتزايدة، والتى سوف تزدهر فى سوق العمالة الحرفية فى القرن الحادى والعشرين فى الوطن العربى.

وقد أوصت دراسة (جونسون) *(Johnson)*[١٠٨] بأن تهتم مناهج التعليم بتربية الأفراد على المواقف العقلانية التى تمثل ركائز لبناء مهارات التفكير من أجل مواجهة مشكلات الحياة. كما يجب تدريب هؤلاء الأفراد على عمليات التفكير الانتقادى والابتكارى، ويرتبط بذلك تربية القوة الناقدة عند الأفراد مما يجعلهم يتكيفون بصورة أفضل مع متغيرات سوق العمالة الحرفية.

وهكذا فمن المفترض – فى دائرة ما ينبغى أن يكون– أن الشهادات الدراسية تنتج ربحية لكل من الأفراد والمجتمع على السواء، فمن ناحية المجتمع فإن الشهادات الدراسية تطمئنه بالقدرة على تزويد القطاعات الإنتاجية بأفراد قد تم إكسابهم مهارات العمل المناسبة، ومن ناحية الفرد يفترض أنه – وبهذه الشهادات الدراسية– قد تأهل لدخول سوق العمل ولفرصه المتاحة أمام جميع أفراد المجتمع[١٠٩].

ومن المفترض أيضاً أن التعليم يعد الفرد لكافة أدواره فى الحياة الحاضرة والمستقبلة، فالتعليم يتطابق، أو ينبغى أن يتطابق مع مواقف الحياة، ومن ثم نادت دراسة (كوبا) *(Copa)*[١١٠] بضرورة وجود شراكة بين التعليم الحرفى والمهنى ومراكز التدريب التابعة لقطاعات الأعمال الحرفية والمهن الصناعية بهدف إيجاد تعليم له مغزى ومقصد معين. كما نادت دراسة (وانكوت) *(Wonacott)*[١١١] بضرورة توفير التعليم الجيد من أجل مواجهة التغيرات التكنولوجية المتسارعة، ومن أجل أن يسهم هذا التعليم فى إنجاز مهارات العمل الحرفية والمؤثرة فى سوق العمل المتغير. وفى هذا المضمار لابد أن يشتمل التعليم الجيد على تطبيقات حرفية فعالة فى تطوير مهارات الأفراد، ويمكن تحقيق هذا الأمر عن طريق دمج التعليم النظرى مع التعليم

التطبيقى، مما يسهم فى تكوين مهارات العامل فى أماكن العمل المتغيرة. ومن ثم أوصت هذه الدراسة بضرورة توفير المعلومات ونظم التوجيه والإرشاد والتدريب على المهارات الحرفية الأساسية من أجل إعداد الشباب فى المدارس الثانوية لمتطلبات سوق العمالة الحرفية. وأيدت دراسة (فونك) *(Funk)*[١١٢] هذه التوجهات فى تقديم أنماط التدريبات الملائمة لتنمية المهارات الحرفية فى أنظمة التربية النظامية، فإن غابت برامج التدريب على المهارات الحرفية ولم تقدم أثناء التعليم النظامى فإن تكلفة إعداد الشباب حرفياً وتكلفة إعادة التدريب سوف تسبب خسارة أكبر لقطاع الأعمال الحرفية فى المجتمع العربى.

وهكذا تغيرت النظرات العالمية إلى التعليم من كونه خدمة اجتماعية عامة يستوجب تقديمها لأفراد المجتمع، إلى اعتباره قوة إنتاجية ذات عائد، ثم صار ينظر إليه على أنه عنصر ضمن منظومة عناصر تسهم فى إكساب الفرد لمهارات العمل المطلوبة فى سوق العمالة الحرفية والذى يتطور بسرعة مذهلة *(Jürgen)*[١١٣].

كما أن نتائج تقييم الشهادات الدراسية الممنوحة من المؤسسات التعليمية بدأت تتغير، فقد كانت من الأمور الشائعة فى نتائج تقييم هذه الشهادات التعليمية تنحصر فى نسب الشهادات المتوسطة والعالية التى منحت للقوى البشرية التى تم إعدادها لسوق العمل، ونوع هذه الشهادات الدراسية وتخصصاتها الأكاديمية، إضافة إلى قدرة هذه الشهادات الدراسية على إكساب العمال المتعلمين درجات من الرضا الوظيفى بأعمالهم التى يعدون من أجلها. وقد تغير هذا كله، فأصبحت الشهادات الدراسية الممنوحة من المؤسسات التعليمية تقاس اليوم بمدى قدرة حائزيها فى الاندماج مع مهارات العمل الحرفى، فإنتاجية التعليم اليوم تقاس بمدى إسهاماتها فى توفير مهارات العمل، أى عمل مطلوب للمجتمع، وقدرة هذه المؤسسات التعليمية على إكساب طلابها مهارات العمل الحرفى، وكافة المعارف المتصلة بعالم العمل الموجه لاقتصاديات السوق الحر، إلى جانب إكساب متعلميها القدرة على التعلم الذاتى، كأحد أساليب التربية المستمرة فى سوق العمالة المتغير *(Inger)*[١١٤].

وقد أظهر تقرير حول التجديد التربوى من أجل تطوير التعليم الثانوى فى العالم[١١٥] أن كثيراً من نظم التعليم فى العالم تفتقر إلى إكساب الشباب المهارات والمدارك التى تؤهلهم لدخول سوق العمل الحرفى. وقد أدى هذا الأمر إلى إخفاق المتعلمين فى تعلم المهارات التى تشجعهم على تطبيق ما تعلموه من أجل اكتساب مهارات حرفية جديدة يحتاجها سوق العمالة الحرفية. حتى إن التدريب الحرفى ينظر إليه فى أغلب دول العالم العربى على أنه تدريب بسيط لمهارات محدودة ولتنفيذ مهام معينة وليس أنه تدريب على مهارات مختلفة للعمل بالمستقبل وبالمقدرة على استخدام هذه المهارات التدريبية للتأقلم مع الأعمال الحرفية المستجدة. كما أشار هذا التقرير إلى محدودية مصادر التعلم والتكنولوجيا المختلفة التى تؤهل الشباب لواقع حركة العمالة والعمل فى السوق الحرفى الحر فى الوطن العربى.

وقد نادت بعض الدراسات العلمية بضرورة أن تهتم المدارس بتوفير المعرفة الحرفية لطلابها فى مواجهة زيادة تعقيدات الثقافة المدنية والاحتياجات التنموية التى تتطلب برامج تشتمل على مصفوفة لهذه المعرفة الحرفية المتخصصة والتى فى حاجة إليها هذه الاحتياجات التنموية. كما أصبح لزاماً وجود قسط من التدريب الحرفى على تلك المهارات الحرفية المنبثقة من هذه المعرفة المتخصصة. فالتعليم ينظر إليه الآن على أنه يعد لمهارات عمل[١١٦]. ومن ثم فإن ربط التعليم بالتدريب على الحرف فى مؤسسات التربية النظامية، وتوفير المعرفة الحرفية لطلابها يعتبر أهم أفكار تعليم الغد من أجل الحصول على فرص عمل مضمونة الدخل[١١٧].

وفى هذا المجال يجب على الشراكة المجتمعية ومن خلال أطرافها المدنية الفاعلة أن تتعاون من أجل إبراز أهمية الشهادات الدراسية والتدريبية فى سوق العمالة الحرفية، فمن المعلوم ، بل من المؤكد أن العصر الحالى يتميز بتلاحم التعليم والتدريب من أجل النمو المهنى للعامل فى عمله، وينظر إلى التدريب على أنه امتداد للتعليم النظامى، حيث يهدف كل من التعليم والتدريب إلى تنمية المعرفة بين الأفراد وتطوير مهاراتهم،

مما يؤدى إلى رفع مستوى مهاراقم الإنتاجية وإطلاعهم على كل ما هو جديد فى مجال أعمالهم.

وقد أشارت الدراسات العلمية فى هذا المجال إلى مدى أهمية المزاوجة بين التعليم النظامى بصفة عامة، والتعليم الفنى - كجزء منه- بصفة خاصة، والتدريب بالمناطق الإنتاجية وبمواقع العمل الحرفية أثناء إعداد القوى البشرية العاملة لسوق العمالة الحرفية ومتطلباته منها، كما نادى (سعيد إسماعيل على)[118] فى تحليله لكيفية تكوين البشر (بالتعليم والتدريب) بضرورة التكامل بين التعليم والتدريب سواء أثناء الدراسة أو بعدها فى مجالات العمل.

فالتكنولوجيات الجديدة تغير من عالم العمل، وتتطلب تغيرات مؤثرة فى التعليم المهنى والتدريب، وتشمل هذه التغيرات كيفية تعليم العاملين مهارات الحصول على المعرفة، إلى جانب تحويل أماكن العمل من مواقع إنتاجية وخدمية إلى أماكن قائمة على التعلم والمعرفة. وما يحدث فى عالم العمل المتغير هو التقارب بين التعليم المهنى والتدريب وهذا يحتاج إلى الكثير من الاهتمام. فالسمة الرئيسة للثورة التكنولوجية المعاصرة هى أن العاملين يعملون فى بيئة إلكترونية مستخدمين معدات تعمل بالقوى الكهربائية، وتتطلب هذه البيئات عاملين يمتلكون مهارات متعددة، يتعلمون بعضاً منها بالتدريب فى أكثر من تخصص مثل التدريب فى الإصلاح والصيانة وغيرها[119].

وقد أثرت التجديدات التكنولوجية فى عالم العمل، وبدوره فى التعليم والتدريب للعمال، وأدى هذا إلى "تحرير" العمال، حيث كانوا يعملون من قبل فى مهام متكررة. وفى مكان العمل يتم تشجيع العمال على الاتصال بالإدارة، والوصول إلى قرارات، وكذلك حل المشكلات، وبناءً على هذا فإن نوع العامل المطلوب قد تغير من شخص يطيع الأوامر فقط إلى شخص يسعى إلى حيازة المعرفة، كما أن المؤسسات والشركات أصبحت "منظمات للتعليم" بجانب كونها مؤسسات إنتاجية[120].

وفى ألمانيا تقوم السياسة التعليمية على مبدأ التعليم للعمل، وتعتمد فى هذا الأمر على مبدأ التكامل بين المدارس والمعاهد التعليمية الفنية والجامعات من جهة،وبين المصانع والشركات والنقابات العمالية ومراكز التأهيل من جهة أخرى، فتهتم المدارس والجامعات والمعاهد التعليمية بتقديم المهارات النظرية وبعض التدريبات العملية للتحضير والإعداد الفنى، بينما تقوم المراكز التدريبية والشركات الصناعية والاتحادات النقابية بإكساب الطلاب مهارات التمهين اللازمة للحياة العملية. ومن ثم فإن الإعداد للعمل يبدأ أثناء المرحلة الثانوية، حيث يتم تدريب الطلاب على المهارات الفنية الأساسية لعدد كبير من المهن فى خلال عام دراسى كامل، أما التدريب على مهن محددة تكنولوجياً فيتم فى الشركات والمصانع والنقابات التى تقدم المعارف التكنولوجية المتقدمة. ويتم تحقيق هذا الأمر عن طريق التعاون الكامل والمشاركة فى المسؤولية بين وزارة التربية المسؤولة عن إدارة المدارس والمعاهد الفنية وبين المجالس المحلية التى تعتبر مسؤولة عن توفير أماكن التدريب المهنى لهؤلاء الطلاب فى الشركات والمصانع ومراكز التأهيل الصناعية وتمنح الشهادات الدراسية والتدريبية نتيجة لذلك[١٢١].

كما ركزت دراسة (ليسونين) *(Lasonen)*[١٢٢] على ضرورة تطوير المناهج الدراسية والبرامج التدريبية لمواجهة تحديات سوق العمل فى القرن الحادى والعشرين، ويتحقق هذا الأمر عن طريق إيجاد قنوات شراكة *(Partnership)* بين المقررات الدراسية للتعليم الفنى ضمن برامج التعليم النظامى، والبرامج التدريبية ضمن برامج التعليم غير النظامى تلبية لحاجات سوق العمل المتغيرة. وقد استندت هذه الدراسة فى هذه الرؤية إلى حجة أنه مادامت المعرفة التى يحصل عليها مرتادو التعليم الفنى بداية للتكوين المهنى، وما دام هذا الإعداد المهنى يحتاج إلى إكمال تدريبى، فإن بنية التعليم النظامى فى شقه الفنى ينبغى أن تتغير بحيث تركز المقررات الدراسية فى أثناء مراحل الدراسة فى التعليم الفنى على امتلاك المعرفة وتمنح شهادة دراسية بذلك، ويأتى

التدريب على تحويل هذه المعرفة إلى مهارة من خلال أعمال واقعية تتاح للطلاب فى سوق العمالة الحرفية، وتمنح شهادة تدريبية أيضاً بذلك.

وفى المملكة المتحدة أهتم تقرير وزير التربية والتوظيف عن "التميز فى التعليم"[١٢٣] بتقوية مفهوم التعليم المرتبط بالعمل، والذى يكسب الفرد الخبرة والروابط القوية مع القطاع الحرفى، وبما يؤدى إلى زيادة المرونة فى استخدام العناصر المرتبطة بالعمل فى تحفيز الطلاب وحرصهم على الحضور للدراسة وارتفاع إنجازاتهم الدراسية عن طريق تمكينهم من متابعة الخيارات المتاحة لهم فى بيئة مختلفة، وعن طريق إيجاد الروابط الفعالة مع أصحاب العمل المحليين والمنظمات الاجتماعية.

وقد نادى (حلمى محمد خليل)[١٢٤] بتوطيد العلاقة بين مؤسسات التعليم الصناعى ومختلف قطاعات الصناعة والتفاعل مع احتياجاتها الحالية والمستقبلية، والعمل على تطوير برامج التدريبات العملية من خلال تعاون الشركات والمؤسسات الإنتاجية وهى المستفيد الأول من مخرجات هذا التعليم، وأن يكون لهذه الشركات والمؤسسات دور كبير فى التنسيق بينها وبين المدارس الصناعية لإتاحة الفرصة للطلاب للتدريب واكتساب الخبرة بأن يعيشوا التجربة الفعلية فى مواقع العمل. كما نادت هذه الدراسة بتوفير قنوات اتصال بهدف التنسيق بين المؤسسات الإنتاجية والمدارس الصناعية لتبادل الخدمات بينها فى مجالات الزيارات والتدريب العملى أثناء الدراسة وخلال الأجازات الصيفية، وكذلك تشجيع المدارس الصناعية على تشكيل لجان استشارية من المعنيين فى المجتمع المحلى من مؤسسات العمل والإنتاج للمساهمة فى تقديم المشورة والمشاركة فى عمليات تقويم برامج التعليم والتدريب، ومنح الشهادات الدراسية والتدريبية للمتعلمين.

كما نادت دراسة (هرناندس وآخرون) *(Hernandez et. al)*[١٢٥] بضرورة توفير برامج للتمهين فى مناخ التعليم النظامى، حيث يمكن توفير برامج تدريسية تتداخل فيها برامج التعليم النظرى والتطبيقى. ويجب أن تتطور برامج التمهين الحالية

فى مدارس التعليم النظامى لتشمل التمهين على الأعمال الحرة، والمهن الصناعية، والأعمال التكنولوجية، فالبيئة المدرسية توفر فرص التعلم المختلفة، وتمتلك إمكانيات إكساب الطلاب مهارات التمهين. كما أنه توجد توقعات عالية من الطلاب والمعلمين تجاه أهمية المدرسة الثانوية فى ابتكار خصوصيات مهنية. ومن ثم يجب أن تهتم المناهج الدراسية فى هذه المرحلة التعليمية النظامية بمقابلة الاحتياجات المهنية المتنوعة للأفراد، كما أوصت هذه الدراسة بضرورة تنويع برامج التمهين داخل التعليم النظامى بحيث لا يكون الهدف منها على الدوام منح شهادات دراسية، وإنما يجب أن تعطى فرصاً دراسية لمن يحتاج من الأفراد للحصول على قسط من المعارف المهنية بما يؤدى إلى مساعدتهم على تطوير أعمالهم فى المهن التى يحوزونها فى سوق العمل.

وبحثت دراسة (فريسورا وآخرون) *(Fressura et. al)*[١٢٦] قضية التعليم الفنى والتدريب فى إيطاليا، وأقرت نتائج هذه الدراسة بأن الافراد المتخرجين من مراحل التعليم النظامى الفنى فى إيطاليا محتاجون إلى برامج تدريبية لاحقة من أجل إمتلاك قواعد المعرفة الجديدة المتصلة بسلسلة المهن والوظائف المعروضة فى سوق العمل. وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة أن تقدم الشركات الصناعية فرصاً تدريبية من خلالها يتم التدريب على مهارات تكنولوجية جديدة فى عدد من الأعمال الإنتاجية فى المجتمع الإيطالى.

كما درس (ستيفرو) *(Stavrou)*[١٢٧] قضية التعليم الفنى وعلاقته بفرص التدريب المهنى فى سوق العمل اليونانى. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أنه رغم الجهود المبذولة لتحسين التعليم الفنى فى اليونان، فقد بقى الارتباط ضعيفاً بين مجمل النظام التعليمى الفنى اليونانى وفرص التدريب المهنى المتواجدة فى سوق العمل، فلم تحدث الشراكة المطلوبة بين المعارف المقدمة فى مدارس التعليم النظامى الفنى، وبين التدريب على المهارات فى بنية التعليم غير النظامى. كما أثبتت هذه الدراسة أن حائزى شهادات التعليم النظامى الفنى فى اليونان غير قادرين على دخول سوق العمل

بدون حيازة شهادات متصلة بالتدريبات الحرفية الملائمة لتوجهات سوق العمل والعمالة الحرة، والتى تقدم من خلال برامج التعليم غير النظامى هناك.

وأوضحت (ناريمان محمود جمعة)[١٢٨] فكرة إدخال خبرة العمل إلى التعليم الثانوى العام فى مصر فى ضوء خبرات كل من المملكة المتحدة واستراليا، حيث تعد برامج خبرة العمل القائمة على الدراسة بالمؤسسات الصناعية والشركات التجارية من البرامج الحديثة المستخدمة لربط التعليم بالتدريب، ولربط مقررات المنهج الدراسى بخبرات العمل، حيث يمكن أن تتاح فرص عمل لبعض الطلاب فى بعض الأعمال والحرف، ويتم من خلالها منح شهادات التدريب على المهارات والمعارف المتصلة بدراستهم.

وتنادى الأصوات فى الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة محو الأمية التكنولوجية بين طلاب المدارس الابتدائية والمتوسطة والعالية، فقد رأت دراسة أجراها القسم الحكومى التابع لولاية فلوريدا *(Florida State Dept.)*[١٢٩] ضرورة تعميم تدريس البرامج التكنولوجية بما يكسب الطلاب الكفايات التكنولوجية العامة، وبما ييسر تفاعل الطلاب مع التعليم التكنولوجى والعلم.

كما ذكرت رابطة المحافظين الأمريكية أن شباب اليوم يواجه أزمة فى الإعداد للوظائف فى سوق العمالة المتغير، ومن ثم يجب إعداد العمال وزيادة مهاراتهم، وأن يكون لديهم التزام بالتعلم مدى الحياة، وسوف يحتاج العمال اكتساب مهارات جديدة، وأن يعدوا أنفسهم بصورة مستمرة، وأن يعيدوا اكتشاف أنفسهم، وهذا يرجع إلى أن عمال اليوم سوف يغيرون من أعمالهم من ثلاث إلى خمس مرات أثناء حياتهم العملية[١٣٠].

وفى هذا الإطار نادى (على السيد الشخيبى)[١٣١] بإعادة النظر فى طرق وأساليب تقويم مستوى التحصيل الدراسى للطلاب بما فيها الامتحانات العامة، والتى تمنح من خلالها الشهادات التعليمية، والتى تلعب دوراً كبيراً فى تحديد المستقبل المهنى

للأفراد. وهناك ضرورة لربط مناهج التعليم العام بمجالات التعليم المهنى، فالمطلوب أن التعليم ينمى المهارات المهنية اللازمة لسوق العمل فى البلاد العربية.

وأظهرت دراسة (ليوارد وآخرون) *(Layord, et. al)*[١٣٢] مدى الحاجة إلى إصلاح نظام التدريب المهنى فى المملكة المتحدة، حيث أشارت هذه الدراسة إلى وجود (ضعف) فى مجال التعليم النظامى وغير النظامى المتمثل فى برامج التعليم الفنى والتدريب هناك. وقد أوصت هذه الدراسة بوضع استراتيجية لعلاج هذا الضعف، ومن أهم معالم هذه الاستراتيجية أن تشارك الشركات الصناعية الحكومية والأهلية بدور فى تحسين برامج التعليم الفنى والتدريب المهنى من أجل صالح الاقتصاد القومى. وتبدأ هذه الاستراتيجية بتحديد نوعية التدريب المهنى المطلوبة وكيفية الانتفاع بالشركات الصناعية المتواجدة بسوق العمل فى ترقية مهارات العمال. كما يجب الاهتمام بتوفير معاهد تمنح شهادات تدريبية جديدة فى المناطق المحلية، وأن تسود سياسة تدريبية جادة تقدم خدماتها لكل من يتعطل عن العمل.

ودعت دراسة (همام بدراوى زيدان)[١٣٣] إلى الاهتمام بربط التعليم بالتدريب وربطهما معاً بالعمل من منطلق أن العمل ومقوماته وأدواته مواقف تعليمية، ومن ثم فقد تكون مجالات العمل داخل المدرسة أو خارجها، ومن خلالها يتم اكتساب مهارات متعددة خلال أوقات التعليم والتدريب والعمل. وقد أكدت هذه الدراسة على قيمة العلاقة فيما بين التعليم بمختلف مستوياته وشهاداته الدراسية ونوعياته من جانب، وبين العمل من جانب آخر، وبحيث يمتزج التعليم بالتدريب أثناء أداء عمل معين متمثلاً ذلك فى مناهج التعليم ومحتواه وأنشطته وشهاداته الدراسية الدالة على ذلك.

كما أظهرت نتائج دراسة (اميل) *(Imel)*[١٣٤] الحاجة إلى جعل التعليم الفنى فى الولايات المتحدة الأمريكية ملتزماً بتلبية متطلبات برامج التنمية الاقتصادية من القوى البشرية العاملة هناك. ويتحقق هذا الأمر عن طريق إيجاد صيغة شراكة فى منح

الشهادات الدراسية بين المعاهد التعليمية الفنية النظامية، ومؤسسات الإنتاج الصناعية، فالتعاون ضرورى جداً لزيادة الإنتاجية واستمراريتها، والمحافظة على السبق فى التنافس العالمى. وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة تأمين فرص اتصال الطلاب بمواقع العمل بما يؤدى إلى دمج المعارف المدرسية المكتسبة من برامج التعليم النظامى بالخبرات المهنية التطبيقية التى تم حيازتها فى أماكن العمل المهنية المتخصصة.

وتتمشى هذه النتائج مع دعوات مماثلة سابقة فى المجتمع حول تنمية خبرات طلاب التعليم عامة وطلاب التعليم الجامعى خاصة من خلال مساعدتهم على تقويم أفكارهم وتجاربهم(١٣٥)، وبالطبع فإن تنمية خبرات المتعلمين تحتاج إلى تدريب أو رغبة ونزعة نحو البرامج التدريبية، حيث تكمن أهمية البرامج التدريبية لأولئك الأفراد الذين يلتحقون بمراكز التدريب المهنى أو بسوق العمل بعد انتهائهم من الدراسة، وعدم قدرتهم على تملك المهارات والخبرات الكافية لدخول سوق العمل فى البلاد العربية.

وقد أقرت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ***(Organisation for Economic Cooperation and Development)***(١٣٦) أنه بنهاية القرن العشرين فإن المعرفة التطبيقية والمهارات التكنولوجية هى التى سوف تهيمن على فرص العمل والعمالة، وهذا قد يصبح أهم إشكالية للعمل والوظيفة فى المجتمع الأمريكى. ومن ثم يجب أن تصمم محتويات البرامج الدراسية النظامية وغير النظامية، ويتم التخطيط لها لترتبط مباشرة بالاحتياجات المهنية فى الواقع الإنتاجى فى الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أشار هذا التقرير المنبثق من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إلى أنه فى السويد ينظر إلى الشهادات الدراسية على أنها السند الاستراتيجى من أجل بلوغ هدف الحصول على الوظيفة. ومن ثم فإن المدرسة النظامية فى السويد تأخذ على عاتقها تربية الشباب أكاديمياً ومهنياً. ولعل أهم ما يميز النظام التعليمى السويدى أنه

مرن، وتمتد المرونة لتشمل عدد سنوات الدراسة، وانفتاح المدرسة دوماً على عالم العمل واحتياجاته. ويجب الإشارة إلى أن التعليم الفنى فى السويد يعمل على إكساب الطلاب المعارف والمهارات الخاصة بمزاولة المهنة مباشرة من خلال الارتباط الوثيق بواقع السوق الإنتاجى وبعالم العمل الحقيقى. ويتم تحقيق هذا الارتباط الوثيق بين عالم التعليم وعالم العمل عن طريق إتاحة فرص حقيقية للطلاب من أجل أن يعملوا عملاً منتجاً ضمن مستلزمات استيعاب المنهاج المدرسى المعتاد والحصول على شهاداتهم الدراسية بإتمام التعليم المقصود *(Organisation for Economic Cooperation and Development)*[١٢٧].

ومن خلال تحليل نتائج البحوث والدراسات السابقة فى أهمية الشهادات الدراسية والتدريبية فى سوق العمالة الحرفية تستنتج الرؤى التربوية التالية والتى يجب أن تتعاون الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية فى نشرها- كثقافة مجتمعية- بين الأفراد فى شتى بقاع الوطن العربى:

- الملامح المستقبلية لفرص العمل الحرفى صعبة التحديد، ومن ثم فمرونة النظام التعليمى فى منحه الشهادات الدراسية شرط لابد منه لمواجهة التغيرات التى تطرأ على سوق العمل والعمالة. وتمتد المرونة لتشمل عدد سنوات الدراسة، ومحتواها، ودرجة انفتاح المدرسة على سوق العمل واحتياجاته، وتنويع فرص التعليم والتدريب والتكامل بينها كمستلزم من مستلزمات منح الشهادة الدراسية إلى جانب تيسير الانتقال بين التعليم النظرى والأكاديمى والفنى التطبيقى، والقضاء على الحواجز بين التعليم النظامى وغير النظامى، والتكامل والتناوب بين الدراسة والعمل فى البلاد العربية.

- ضرورة المزاوجة بين الشهادات الدراسية النظرية والشهادات التدريبية عن طريق شراكة فعالة بين الشركات الإنتاجية الصناعية ومؤسسات التعليم النظامى وغير النظامى بأشكالها المختلفة تلبية لحاجات سوق العمل المتغيرة، ومن ثم يجب أن نركز على إدخال خبرة العمل فى ميدان التعليم العام، وربط التعليم

بالتدريب، ومحو الأمية التكنولوجية وربط التعليم الفنى بمتطلبات التنمية الاقتصادية فى الوطن العربى.

- مؤسسات العمل والإنتاج، وكذلك المؤسسات الإعلامية والثقافية لابد أن تشارك المؤسسات التعليمية النظامية فى تقديم فرص التعليم والتدريب. فمستقبل العمل وعلاقته بالتعليم والتدريب يجب أن يصبح شأناً مجتمعياً شاملاً. وربما يجب التفكير فى إعادة نظم التلمذة الصناعية لكى تسود المؤسسات التعليمية بعض مظاهر الإنتاجية، وتصبح منطلقاً للعمل. *(Semel and Sadovnik)*[١٣٨].

- التنمية بمعناها الشامل- كما يراها (سعيد إسماعيل على)[١٣٩] - لابد من أن تؤسس على الاعتماد على النفس، وعلى الموارد الذاتية، وعلى البشر قبل كل شئ، وبدون اقتناع المواطنين بأن التنمية لمصلحتهم ولمصلحة أولادهم وبدون مشاركتهم الإيجابية فى تحديد الأهداف واقتسام العوائد وتحمل التضحيات وبدون الارتقاء بالمستوى العلمى (فرص التعليم والتدريب الجيدة) لكل المواطنين- بدون كل ذلك- يصعب حقاً الاعتماد على النفس فى مجالات التنمية الاقتصادية. ومن ثم يصعب تحقيق مستوى جيد من الإنتاجية فى سوق العمالة الحرفية فى البلاد العربية.

- ينبغى توافر عدة سمات فى حائزى شهادات التعليم النظامى بصفة عامة، وفى حائزى شهادات التعليم النظامى الممتد لحد التمهين بصفة خاصة، منها توافر المعارف الخاصة بممارسة عمل محدد إلى جانب امتلاك مهارات أساسية عديدة قابلة للتحول إلى أعمال حرفية متعددة تصبح بدورها أساساً قوياً لإنماء مهارات جيدة فى مواقف عمل جديدة، ففرص العمل المهنية فى القطاعات الاقتصادية المهارية تتناقص بشدة، وفى الوقت نفسه تتزايد فرص العمل الحرفى فى سوق العمالة الحرفية، ولابد من تملك الأفراد لمهارات هذه الأعمال حتى يتمكنوا من دخول هذه السوق الإنتاجية فى الوطن العربى.

كما يجب على الشراكة المجتمعية- من خلال أطرافها المدنية الفاعلة من أحزاب سياسية ونقابات مهنية وعمالية وجمعيات أهلية وتنظيمات تطوعية- أن تبرز للشباب علاقة الشهادات الدراسية والتدريبية بمستويات العمل الحرفى، فقد أوضحت البحوث والدراسات العلمية أدواراً متعددة للتعليم والتدريب فى الإعداد للعمل، وفى حيازة الشهادات الدراسية والتدريبية الدالة على مدى قدرة الأفراد على العمل المنتج.

فقد أشارت دراسة (كورسون وآخرون) *(Corson et. Al.)*[١٤٠] إلى أهمية البرامج التدريبية التى تأسست فى الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة الشباب على أن ينهوا تعليمهم ويمنحوا شهاداتهم التعليمية من المدارس العالية. وفى الوقت نفسه يتم إعدادهم حرفياً لوظائف وأعمال مطلوبة فى سوق العمل. وفى أثناء ذلك يستطيع هؤلاء الشباب مواجهة مشكلاتهم الشخصية والعائلية المتمثلة فى الفقر الذى يعانون منه. وقد بلغت هذه البرامج التدريبية اثنى عشر برنامجاً تدريبياً فى المناطق الحضرية، وأربعة برامج تدريبية فى المناطق الريفية. وقد تميزت هذه البرامج التدريبية بالقدرة على تزويد هؤلاء الشباب بقسط وافر من المعارف والمهارات الوظيفية التى تساند كل من يتواجد خارج بنية التعليم النظامى، ويرغب فى حيازة مهارات تناسب سلسلة الأعمال الحرفية المتوفرة فى تلك المناطق. كما تميزت هذه البرامج التدريبية فى هذه المناطق بالمرونة لمقابلة احتياجات هؤلاء الشباب من المهارات المتنوعة واللازمة لهذه الوظائف والأعمال الإنتاجية. ويتعاون فى هذا الأمر كل من منظمات العمل ومؤسساته والقائمين على أمور تلك البرامج التدريبية.

كما أجرى اتحاد الحرف الأمريكى *(American Welding Society)*[١٤١] دراسة عن تطوير المهارات الرفيعة فى مجال اللحام، وقد أوصت هذه الدراسة بأهمية التدريب فى تجارب اللحام من أجل الوصول إلى مستوى متقدم فى تحقيق المهارات الحرفية اللازمة لممارسة أعمال اللحام فى خمسين مصنعاً على المستوى القومى.

وقد تناولت دراسة (بيالى وآخرون) *(Bailey et. Al.)*[١٤٢] مستوى التعليم المطلوب من أجل فرصة عمل حرفى فى المصانع والشركات الصناعية بالولايات المتحدة الأمريكية. وتوصلت هذه الدراسة إلى أهمية ربط المستوى التعليمى وما ينتج عنه من معرفة ومهارات بمتطلبات سوق العمالة الحرفية. ويتم هذا الأمر بإدماج برامج المعرفة النظرية فى مرحلة المدارس الثانوية مع برامج التدريب الحرفى على المهارات فى المصانع التى من المحتمل أن يعمل فيها خريجو هذه المدارس. ويتطلب هذا الأمر التعرف على أنواع تنظيمات العمل الحرفى والمهارات المطلوبة للفرد لمباشرة مهامه فى سوق العمل، وتلك المهارات الحرفية التى يتناقص الطلب عليها من الشركات الصناعية، ولا ترغب فى توظيف حائزى مثل هذه الشهادات الدراسية والتدريبية. كما وجدت هذه الدراسة أنه على الرغم من التطوير المستمر للبرامج الدراسية فى مؤسسات التعليم النظامى، فإن الأمر يدور فى حلقة مفرغة حيث إن الشركات الإنتاجية التى توظف الشباب لديها نجدها غير مهتمة بتلك المهارات الحرفية التى يجب على المدارس أن تدرب طلابها عليها. وفى الوقت نفسه نجد أن المدارس النظامية ليس لديها الحافز فى تبنى الأفكار المثالية للمصانع والشركات الإنتاجية فى مجال المهارات الحرفية المطلوب إكسابها للطلاب أثناء صيرورة التعليم النظامى وحتى الحصول على شهاداتهم الدراسية.

وقد أوصت هذه الدراسة بأهمية إعداد استراتيجية تقوم على إيجاد صلة وثيقة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات العمل وتنظيماته المختلفة، وتستوجب هذه الصلة وجود شراكة فعالة بين مؤسسات التعليم النظامى ومؤسسات العمل فى تحديد أهداف ووسائط وبرامج التعليم الحرفى ومتطلبات الحصول على الشهادات الدراسية، وفى سياسة توظيف الخريجين حال انتهائهم من البرامج الدراسية التعليمية والتدريبية بنجاح وحصولهم على هذه الشهادات الدراسية.

وقد أكدت دراسة بتكليف من الكونجرس الأمريكى *(Congress of the Congress)*

(U.S.)[١٤٣] على ضرورة إعادة فحص البرامج الأساسية التى من خلالها يتم تدريب العمال على المهارات الحرفية اللازمة لممارسة الأعمال فى سوق الأعمال الحرفية الأمريكية. فمن وجهة نظر هذه الدراسة أن مستقبل العمل الحرفى فى الولايات المتحدة الأمريكية يتوقف على مدى جودة برامج التدريب، خاصة تلك التى تسهم فى إكساب هذه المهارات اللازمة للحصول على عمل حرفى لأولئك الأفراد ذوى الاحتياجات الخاصة والتى تشمل المجرمين المدانين فى أعمال إجرامية، والأفراد المتعطلين عن العمل، إلى جانب العمال الذين يمتلكون أعمالاً غير ماهرة.

وقد أوصت هذه الدراسة بأهمية اشتراك كل من القطاع الخاص والحكومة الفيدرالية من أجل توفير فرص التدريب على المهارات اللازمة للحصول على فرص العمل الحرفى المنتج لهؤلاء الأفراد، إلى جانب العمل على إيجاد قنوات إتصال وتعاون بين قطاعات الأعمال الإنتاجية ومؤسسات التعليم النظامى فى مجال توفير البرامج والخدمات التدريبية التى من شأنها أن تساعد على التأهيل المهنى لذوى الاحتياجات الخاصة.

كما أوصت دراسة *(Connecticut State Council)*[١٤٤] بالتخطيط لإيجاد قوى بشرية عاملة تنافسية عبر العالم، وذلك من خلال نظام تعليمى ممتد داخل المجتمع ومتصل بأماكن العمل. وفى هذا الإطار التخطيطى لمدرسة المستقبل يجب على الدولة أن تزود المدارس بمعلومات عن نمو الأعمال الحرفية والوظائف المتوقعة، والمهارات المطلوبة لممارسة هذه الأعمال. ويجب على مثل هذه المدارس أن تأخذ فى الاعتبار المهارات التكنولوجية رفيعة المستوى وتعمل على تضمينها فى المقررات والبرامج الدراسية بها، ومن ثم تتحسن علاقة المدرسة بسوق العمالة الحرفية، وتظهر العلاقات المتبادلة بين المهارات المطلوبة فى سوق العمل الحرفى وبرامج التعليم المدرسى وشهاداته الدراسية.

وقد أوصت هذه الدراسة أيضاً بضرورة أن يدرس الطلاب فى مدارسهم تنظيمات سوق العمل والأعمال الحرفية التى يتوقع تغييرها فى المستقبل القريب، وفى هذا الأمر تقوية للصلة بين المدارس والأعمال الحرفية فى سوق العمل، حتى أن التدريب على هذا العمل الحرفى يجب أن يقع على عاتق هذا التعاون وهذه الشراكة بين المؤسسات التعليمية النظامية وقطاعات الأعمال الحرفية. كما أوصت هذه الدراسة بضرورة تطوير البرامج التعليمية، وخاصة التعليم الحرفى ومراجعة التصنيفات المهنية القائمة حتى تعكس الصورة الحقيقية للحرف المتاحة فى سوق العمل، وحرف المستقبل، خاصة وأن أعمال السوق الحر تتميز بالتغير السريع والتطور المتلاحق، الأمر الذى يتطلب إيجاد آلية جديدة فى تطوير البرامج التعليمية ومواصفات الحرف والمهن والمهارات اللازمة لتأديتها.

ومن الدراسات التى اهتمت بالإعداد للحرف من خلال برامج تعليمية فى مؤسسات التعليم النظامى الدراسة التى أجرتها *(Illinois Community Coll)*[١٤٥] التى نوهت بأهمية المدرسة النظامية فى إكساب الطلاب مهارات العمل الحرفى. وقد أكدت هذه الدراسة أهمية الشراكة بين النظم التعليمية النظامية ونظم التدريب الحرفية غير النظامية لتحقيق المهارات عالية الجودة. ويمكن تحقيق هذه الشراكة عن طريق أن تقدم مؤسسات التعليم النظامى مهارات حرفية تعتبر بمثابة تدريب على صنعة ما من خلال برامج تعليمية تعلمية، وتعتبر من جهة أخرى ركيزة مدعمة لبرامج التدريب اللاحقة لإنماء المهارات المتنوعة. ومن ثم يصبح التدريب وإعادة التدريب على المهن والحرف الصناعية من أهم التوصيات التى يجب على المدارس أن تأخذها بعين الاعتبار إذا ما أرادت إكساب طلابها المهارات المطلوبة لسوق العمالة الحرفية.

وهدفت دراسة (ميلز وسينش) *(Mills and Cesnich)*[١٤٦] إلى تحديد معدل متوسط الوظائف والأعمال الحرفية الحرة المتواجدة فى الأعمال الصحية فى

جنوب أستراليا، والتدريبات الحرفية اللازمة لهذه الأعمال الحرة. وقد وجدت هـذه الدراسة أن التعليم والتدريب قادران على إكساب الأفـراد مـهارات الحـرف فى الأعمال الحرة الصحية، وفى المشروعات المتصلة بها.

وأظهرت دراسة (وانترز) *(Winters)*[١٤٧] أن أكثر مـن نصـف خريجـى المدارس العالية الحالية فى الولايات المتحدة الأمريكية لا يذهبون إلى الكليات العاليـة، وحوالى الثلث من خريجى هذه المدارس العالية لا يكملون الدراسة بهذه الكليات. وفى ضوء هذه النتائج طالبت هذه الدراسة باستراتيجية تربوية تربط التعليـم النظـامى بالحرف فى سوق العمالة الحرفية عن طريق تمهين الشباب على مستوى عالٍ، وبحيـث يصبح التمهين جسراً بين التعليم والعمل. ويمكن أن تشتمل برامج التمـهين علـى مهارات الأعمال الحرفية الحرة، وأن يصبح التعليم بينى، أى يتداخل التعليم الأكاديمى والتدريب التكنولوجى. وأن تصبح المدرسة مكاناً للتعليم، وفى الوقت نفسه مكانـاً للتدريب على مهارات العمل الحرفى. وبهذا تصبح وظيفة المدرسة تجهيز الطلاب إمـا للتعليم والتعليم اللاحق، وإما للتدريب على المهارات الحرفية العامة التى تكون أساساً لتدريب تخصصى لوظيفة ما أو عمل ما فيما بعد.

وفى ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية أظهرت إحـدى الدراسـات التحليلية *(Florida State Dept. of Education)*[١٤٨] مدى أهميـة برامـج التدريب فى دخول سوق العمل والعمالة. وأوصت هذه الدراسة بجعل البرامج المهنية هى بؤرة اهتمامات برامج مرحلة ما بعد الثانوية من أجل تطوير المـهارات المهنيـة اللازمة للحرف والأعمال المختلفة مثل الأعمال الزراعيـة والكهربائيـة، والمـهن الصحية، والعمل فى مجال الالكترونيات، وبحيث تتضمن برامج التمهين التى تربـط التعليم بالعمل بعض البرامج التثقيفية التى تبين أماكن العمل وفرصه المختلفة. وبهـذا تقوى الصلات بين المؤسسات التعليمية النظامية ومؤسسات العمل المختلفة.

كما أجرى قسم التربية التابع لولاية فلوريـدا *Florida State Dept. of Education)*[١٤٩] دراسة عن البرامج التربوية المقدمة لتحسين مـهارات القـوى البشرية العاملة فى فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتم إعداد الطـلاب فى فلوريدا للدخول ضمن القوى البشرية العاملة من خلال برامج تكنولوجية تقدم مـن خلال الدراسة فى برامج تعليمية نظامية فى مرحلة ما بعد الثانوية، ومن خلال تنميـة مهاراقم على العمل الحرفى فى برامج تدريبية غير نظامية. وقد أوصت هذه الدراسـة بضرورة استمرار عملية التكامل بين التعليم النظامى والتدريب الحرفى مـن خـلال برامج تربوية لضمان جودة التمهين وحيازة المهارات المتقدمة فى الحـرف الزراعيـة والإلكترونية والميكانيكية والصحية، وأن تتضمن هذه البرامج التربوية بعض الـبرامج التثقيفية عن علاقة التربية بالوظيفة، ووظيفة المدرسة الحديثة تجاه فرص العمل الحرفية المنتجة.

وفى دراسة استطلاعية قام بها (ماكجرو) *(McGraw)*[١٥٠] استهدفت التعرف على وجهة نظر العمال فى المهارات المطلوبة فى حرف إصلاح وترميـم السـيارات والأدوات الميكانيكية وأعمال الطباعة، إلى جانب مدى تأثير التغير التكنولوجـى فى ندرة فرص العمل الحرفى. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المهارات العقلية واليدوية فى مثل هذه الحرف تتغير بمرور الزمان، كما أن التغير فى مستوى المهارة محدد بواسـطة مدى تنظيم المنشأة الصناعية لتتلاءم مع التكنولوجيات الجديدة وتتكيف معها. كمـا وجدت هذه الدراسة أن العمال (أقل من ٤٠ سنة فى العمر الزمنى) قد أتيحت لهم فـرص التدريب على الحاسبات الآلية من أجل اسـتخدامها فى إصـلاح الماكينـات وأدوات الطباعة. واستنتجت هذه الدراسة أن الشركات الصناعية تميل إلى تشجيع العمـال الأصغر سناً من أجل تنمية مهاراقم أثناء العمل الحرفى. وقد أوصت هذه الدراسـة بضرورة توحيد أماكن التعليم والتدريب ودمجهما معاً من أجل زيادة المهارات المهنيـة للأفراد من جهة، ومن جهة ثانية من أجل مواجهة فعالـة للتغـيرات التكنولوجيـة

المتسارعة ورغبات العامل وأمنياته. كما أوصت هذه الدراسة بضرورة تنقيح المقررات الدراسية وبرامج التدريب المهنية من أجل أن تعكس الواقع الجديد لمتطلبات سوق العمل الحرفى من المهارات المهنية لدى الراغبين فى دخول أنشطته الإنتاجية.

كما أوصت لجان التعليم فى أوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية *(Ohio State Dept. of Education)*[١٥١] بأن تعمل البرامج التعليمية النظامية على الاهتمام بمبادئ المهارات التكنولوجية التى تؤهل الشباب والبالغين لكى يصنعوا فرصاً ذاتية فى مجال العمل الحرفى، ومن أجل زيادة دخولهم النقدية فى عالم العمل المتغير. فالتعليم فى مدارس أوهايو- من وجهة نظر هذه الدراسة- يجب أن يهدف، إلى جانب الدراسة النظرية والتأهيل الأكاديمى، إلى تقديم برامج مهنية تستطيع إكساب مهارات تمهين متطور لهؤلاء الشباب، وتعريفهم بتنظيمات العمل الحرفى ومهاراته المطلوبة.

وقد لخصت دراسة (بيرس) *(Pearce)*[١٥٢] أهداف التعليم النظامى فى مستواه الثانى (التعليم الثانوى) فى عدة مجالات منها التحضير لحياة العمل الحرفى، وتحضير نخبة من الطلاب للالتحاق بالتعليم العالى، إلى جانب تنمية شخصيات الطلاب فى مواجهة ظواهر التغير الاجتماعى بما يصون هويتهم الثقافية ويحافظ عليها. وبهذا يقدم التعليم الثانوى المهارات والمعارف المختلفة لتربية العقل والموهبة، وتمهين الشباب لدخول سوق العمل والعمالة الحرفية.

وقد أظهرت نتائج دراسة *(Council of Chief State School Officers)*[١٥٣] أهمية ربط المدرسة بالعمل. واقترحت هذه الدراسة تدعيم التعليم التعاونى، وتقديم برامج تعليمية نظامية فى تمهين الشباب، إلى جانب العمل على ضرورة تواجد شراكة فعالة بين مؤسسات التعليم النظامى وقطاعات الأعمال الحرفية فى المجتمع.

وقد ركزت هذه الدراسة على إظهار أهم التحديات التى تقابل الطلاب لكى

يصلوا إلى مستويات عالية من التحصيل الأكاديمى إلى جانب اكتسابهم المهارات المهنية الضرورية لدخولهم عالم العمل. واقترحت هذه الدراسة بعض ملامح التغيير فى فلسفة التعليم النظامى بحيث تعمل المدارس على أن تعد الشباب لوظيفة ما أو عمل ما كجزء من مسئولياتها الأساسية. وأن يشارك الطلاب فى برامج للتدريبات المهنية بحيث تضمن لهم نمواً حرفياً مستمراً. كما أن الصلة بين مؤسسات التعليم النظامى وسوق العمل ومؤسسات التوظيف يجب هيكلتها بحيث يشارك الطلاب فى معرفة سوق العمل الحرفى عن طريق دمج استراتيجيات التعليم والتدريب فى المرحلة الثانوية بما يدعم المناهج الأكاديمية والحرفية والثقافية.

وهناك دراسة حالة فحصت التفاعل بين التعليم الأساسى والتنمية الاقتصادية فى المناطق الريفية فى الصين أجراها (شاونسونج) *(Shunsong)*[١٥٤]، وأوضحت هذه الدراسة أن آلاف الطلاب فى المناطق الريفية فى الصين يتجهون إلى التعليم الأكاديمى وتعوذهم المعرفة الحرفية والمهارات المهنية اللازمة للمساهمة فى عمليات التنمية الاقتصادية. وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة تطوير التعليم الحرفى الذى يجب أن يعمل على إكساب الأفراد المهارات المهنية اللازمة للعمل فى كافة القطاعات الاقتصادية وفى سوق العمالة الحرفية.

كما استهدفت دراسة (ستيم) *(Stem)*[١٥٥] توضيح كيفية ارتباط المدرسة بالعمل الحرفى فى نطاق المدارس العالية والكليات ذات العامين فى بعض الولايات الأمريكية. وقد استنتجت هذه الدراسة مدى أهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم النظامى وقطاعات الأعمال الحرة لتفعيل التدريب على الأعمال الحرفية المستقبلية التى تتميز بالتغيرات التكنولوجية السريعة، وقد أوصت هذه الدراسة بتوفير فرص التمهين والتعليم التعاونى أمام طلاب هذه المدارس وطلاب كليات المجتمع من أجل التكيف مع متغيرات سوق العمالة الحرفية هناك.

كما أوضحت (نادية جمال الدين)[١٥٦] الاهتمام الكبير من جانب الحكومات المصرية المتعاقبة بالتعليم الفنى فى مصر، واستمرارية جوانب القصور فى أركانه الأساسية، وتبين عدم قدرة سوق العمل الحرفى على امتصاص الناتج السنوى لخريجى المدارس الثانوية الفنية، حيث يحتاج هؤلاء الخريجون إلى برامج تدريبية لاحقة استجابة للمهارات المهنية المطلوبة فى سوق العمالة الحرفية.

وتشير بيانات التوظيف الكندية إلى أن الوظائف المتاحة للعمال، ممن هم دون شهادة الثانوية العامة، قد انخفضت إلى (٢٥%)، بينما الوظائف لشهادات ما بعد الثانوية العامة (الشهادات الجامعية وشهادات الكليات التقنية والمجتمعية) قد ازدادت بنسبة (٢٦%) أثناء التسعينات[١٥٧]، وهو الأمر نفسه فى سوق العمالة العربية، فقد أوضح (محمد متولى غنيمة) [١٥٨] الصلات القوية بين مختلف الشهادات التعليمية والوظائف فى سوق العمالة العربية، حيث تؤدى زيادة أعداد المتخرجين باستمرار إلى ثقل العبء النهائى للبطالة على كاهل أولئك الحاصلين على مؤهلات تعليمية أدنى. وفى غياب عمليات التجديد وإعادة المواءمة بين الشهادات التعليمية وفرص العمل فإن مظاهر الاختلال وعدم الاتزان فيما بين الشهادة التعليمية وعالم العمل سوف تزداد.

ومن خلال تحليل نتائج البحوث والدراسات السابقة فى هذا المحور نستنتج أنه لتحسين المهارات المهنية لأفراد القوى البشرية العاملة فى سوق العمالة الحرفية بالمشروعات الاستثمارية الصغيرة فى البلاد العربية يجب أن تراعى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية نشر ثقافة الربحية الجديدة من الإنفاق فى مجال التعليم بين كافة الفئات البشرية فى الوطن العربى، وهذه الثقافة ونشرها تستلزم ما يلى:

- اعتماد المعارف والمهارات التى يجب إكسابها لطلاب التعليم الحرفى فى ضوء رؤى مؤسسات الإنتاج، فهناك حاجة دائمة إلى ربط التعليم الحرفى بسوق العمالة الحرفية- أى بمعارفه ومهاراته المطلوبة فى الواقع الفعلى فى المصانع والشركات

والمؤسسات الإنتاجية الأخرى(١٥٩). ومن ثم يجب مراجعة المهارات والمعارف المقدمة داخل المؤسسات النظامية للتعليم الحرفى فى ضوء معايير الأجهزة الحرفية المتخصصة بما فى ذلك الجمعيات المهنية والنقابات العمالية والمهنية، وجمعيات رجال الأعمال المختلفة فى كافة القطاعات الإنتاجية فى المجتمع العربى.

- الحاجة ملحة إلى مرونة النظام التعليمى بما ييسر الانتقال بين فروعه الأكاديمية والحرفية المختلفة. ويتم ذلك عن طريق ربط التعليم الحرفى والأكاديمى بنظم تلمذة صناعية من نوع ما بما يؤدى إلى إعداد الطالب للحياة العملية وربطه - بعد سن التعليم الأساسى- بسوق العمل الحرفى. ويمكن التفكير فى تجريب بعض الأطروحات الفكرية التى تنادى بالتعليم المتناوب بين المؤسسات التعليمية النظامية ومؤسسات العمل الإنتاجية فى بيئة العمالة الحرفية(١٦٠).
- إفساح المجال لرفع مستوى التعليم بين العاملين فى مواقع الإنتاج عن طريق الدراسة بعض الوقت. ويتم تحقيق هذا الأمر إما عن طريق مراكز تعليم وتدريب داخل مواقع الإنتاج نفسها، أو عن طريق توفير قنوات اتصال فعالة بين المؤسسات التعليمية النظامية ومؤسسات وأصحاب العمل فى المناطق الإنتاجية بسوق العمالة الحرفية(١٦١)، ويا حبذا لو تم التعاون بين المدرسة ومراكز التدريب الحرفى داخل مواقع الإنتاج -كما اقترحته دراسة (براون) *(Brown)*(١٦٢) - فى مجال إعداد المناهج الدراسية والبرامج التدريبية من أجل تجويد المهارات المهنية للعاملين فى سوق العمل بالمشروعات الاستثمارية الصغيرة فى الدول العربية.
- أهمية توفير مداخل التدريب، وأهمية دراسة سوق العمل، وأهمية إكساب المتعلمين مهارات العمل الحرفى، وهذا يستلزم أدواراً فعالة من كافة أطراف الشراكة المجتمعية من أجل تدعيم الربحية- فى معناها الواسع- من الإنفاق فى مجال التعليم فى الوطن العربى.

كما أن هناك حاجة ماسة إلى شراكة مجتمعية فعالة بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية من أجل نشر ثقافة مجتمعية جديدة حول علاقة

الشهادات الدراسية والتدريبية ومستوى العمل بإنتاجية العاملين الحرفيين، فقد أوضحت البحوث والدراسات العلمية فى هذا المجال مدى إسهام التعليم بوجه عام وشهاداته التعليمية بوجه خاص فى تحديد مستوى العمل الحرفى للعاملين فى تفسير اختلافات مستوى الإنتاجية بينهم فى سوق العمالة الحرفية فى البلاد العربية وغيرها من دول العالم النامى والمتقدم على حد سواء.

ففى الولايات المتحدة الأمريكية اتسعت نسب توزيع الدخل فى ضوء تمايز الشهادات الدراسية منذ الثمانينات، وبالنسبة للعمال الحائزين لشهادات الثانوية أو أقل، فقد عانوا بصورة كبيرة من الانخفاض فى الدخل، أما أولئك الحاصلون على شهادات دراسية عالية، فقد كان دخلهم ثابتاً إلى حد ما خلال هذه الفترة(١٦٣). إضافة إلى أن العمال الذين يزيدون من مهاراتهم يحدث لهم زيادة فى الأجور، فى حين يواجه أولئك الذين لا يزيدون من خبراتهم المهنية خفضاً فى أجورهم(١٦٤).

وفى أشار (محمود عباس عابدين)(١٦٥) إلى نتائج دراسات أثبتت جدوى اقتصادية للتدريب لخريجى التعليم الثانوى الفنى، وبما يشير إلى الحاجة الكبيرة لأن يتمم التدريب بعد التخرج، التعليم الذى تلقاه طالب التعليم الثانوى الفنى، وبما يشير أيضاً إلى المزيد من حاجة طالب التعليم الثانوى الفنى لربط النظرية بالتطبيق. فالتدريب له أثر واضح فى مكاسب العمال الذين قضوا سنوات فى التعليم الرسمى.

بينما أوضح (محمد متولى غنيمة)(١٦٦) أن العمال فى مصر الذين يبحثون عن العمل لا يجدون الوظائف التى يبتغونها، أو على الأقل لا يجدونها مناسبة لشهاداتهم، وحتى وقت قريب كانت المرتبات والأجور تتحدد طبقاً للشهادة التعليمية التى يحصل عليها الفرد، ومن ثم كان ما يعرف باسم "تسعيرة الشهادات الدراسية".

وأثبتت دراسة (كراوفورد وآخرون) *(Crawford et. al)*(١٦٧) وجود علاقة إيجابية بين سمات التعليم النظامى وجملة دخول الطلاب الذين يدخلون ضمن القوى البشرية العاملة أثناء دراستهم فى المدارس العالية، ومن أهم سمات التعليم النظامى التى

تم أخذها فى الحسبان ضمن حدود هذه الدراسة مدى تعاون المدرسة وعلاقتها بآليات سوق العمل الحرفى، ومدى وصول المعلومات عن سوق العمالة الحرفية وفرص العمل بها إلى المدرسة، ومدى ترجمة هذا كله من جانب المتخرجين من هذه المدارس من أجل اكتساب خبرات حرفية جديدة وبما يؤدى إلى ارتفاع متوسط الدخول النقدية بينهم.

وألقت دراسة (لويرى) *(Loury)*(١٦٨) الأضواء على الأسباب التى أدت إلى انحدار تأثير النوع البشرى (الجنس) على جملة اختلافات الدخول النقدية خلال الأعوام من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٦ للعاملين والعاملات ذوى المستويات التعليمية العالية فى سوق العمالة الحرفية فى بعض الولايات الأمريكية. تم تحديد أهم المؤثرات الناتجة عن الشهادات الدراسية الجامعية للنساء، والتى حسمت هذا الانحدار، وتمثلت فى جودة المهارات المهنية بين هؤلاء النساء الجامعيات الملتحقات بسوق العمالة الحرفية هناك.

كما أجرى (ستانوفنيك) *(Stanovnik)* (١٦٩) دراسة لتقييم عائدات التعليم الاقتصادية فى سلوفينيا. واعتمدت هذه الدراسة على معادلات (مينسر) *(Mincer)* فى تفسير اختلافات الدخول النقدية من الوظائف والأعمال الحرفية للعمال فى الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٩٣م. وقد أظهرت هذه الدراسة أن نسب العائدات الاقتصادية لكل الشهادات الدراسية وللجنسين (ذكور وإناث) كانت منخفضة خلال الأعوام ١٩٧٨، ١٩٨٣ نتيجة التحكم فى آليات سوق العمالة والعمل، وتدخل الدولة فى تحديد الرواتب والأجور فى المشروعات الاستثمارية الصغيرة، وبداية من عام ١٩٩٣ بدأت نسب العائدات الاقتصادية من التعليم تزداد باضطراد نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التى سادت سوق العمالة الحرفية فى سلوفينيا.

وعرضت دراسة (ستيرن) *(Stern)*(١٧٠) رؤية عن مفهوم المدارس الحديثة التى تعمل فى شراكة مع قطاع الأعمال الصناعية لتنمية الطالب مهنياً أثناء- ومن خلال- ممارسته للعمل فى هذه القطاعات الإنتاجية. وقد أثبتت هذه الدراسة أن العائد

الاقتصادى جيد للطلاب الذين يدرسون فى مدارس عالية ويعملون أثناء الدراسة. وهناك علاقة إيجابية بين المهارات المكتسبة من التعليم النظامى، وتلك الخبرات المهنية المكتسبة من العمل، وكلاهما يؤثر فى الدخل النقدى المكتسب نتيجة ممارسة هذا العمل الحرفى. كما أثبتت هذه الدراسة أن اكتساب المهارات المهنية أثناء ممارسة العمل الحرفى تؤثر إيجابياً فى تنمية اتجاهات الطلاب نحو سلسلة هذه الأعمال الحرفية. فهؤلاء الطلاب يكتسبون المعارف والمهارات أثناء ممارسة العمل الحرفى، ومن ثم يتعرفون على المهارات الدقيقة لهذه الأعمال الحرفية التى تقع فى هذا المجال، ويؤدى هذا الأمر إلى تحسن المهارة المهنية للطالب العامل وتتحسن دافعيته نحو العمل المنتج فى سوق العمالة الحرفية.

وقد أوصت هذه الدراسة بأنه إذا كان الطالب الذى يتعلم ويعمل فى المشروعات الاستثمارية الصغيرة قد حقق هذه الأهداف التربوية، فيجب أن يخطط بمهارة لهذا المفهوم الحديث للمدرسة، وأن يراعى القائمون على أمر هذه المدارس التغيرات التى قد تطرأ على القوى البشرية العاملة فى سوق العمالة الحرفية، وماذا يجب على الأفراد أن يتعلمونه ويتدربون عليه من أجل إيجاد فرصة عمل فى سوق العمالة الحرفية.

كما أوضحت دراسة تتبعية قام بها (ستيرن وآخرون) *(Stern et. al)*[١٧١] أن العلاقة بين عدد ساعات العمل للطلاب ومتوسط تحصيلهم الدراسى سلبية فى المستويات الدراسية العالية فى التعليم العالى– أما فى المدارس الحرفية التى تقوم أنشطتها التعليمية والتدريبية على الشراكة بين التعليم النظامى وقطاعات الأعمال فى الولايات المتحدة الأمريكية فإن المهارات المهنية المكتسبة من العمل الحرفى تقود إلى أجور مرتفعة سريعاً بعد التخرج من المدرسة العليا وممارسة وظيفة كاملة طول الوقت فى سوق العمالة الحرفية.

وفى هذا المجال أشارت دراسة *(General Accounting Office)*[١٧٢] إلى أن جملة الدخول المكتسبة سنوياً من العمل الحرفى الناشئ عن الشراكة بين التعليم والتدريب تزداد باضطراد خلال الخمس سنوات التالية بعد الانتهاء من الدراسة. وقد تأكدت هذه الزيادة فى مجموعات الدراسة الأربعة التى مثلت عينة هذه الدراسة، وهى عينات الكبار البالغين من الرجال والنساء، والشباب من الذكور والإناث. وبرغم أن التحليلات الإحصائية أشارت إلى بعض التأثيرات الإيجابية للبرامج التدريبية فى جملة الدخول النقدية السنوية المكتسبة من العمل الحرفى فى السنوات الخمس التالية لاستلام العمل، فإن هذه البرامج التدريبية فشلت فى التأثير على الدخل من الوظيفة فى سوق العمالة الحرفية بعد ذلك.

وفى دراسة أخرى قام بها المركز القومى لإحصائيات التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية *(National Center for Education Statistics)*[١٧٣] تم إلقاء الضوء على وضع العمالة الحرفية الماهرة فى العمر الزمنى من (سن ٢٥ سنة) إلى (سن ٦٤ سنة) فى سوق العمل الحرفى الأمريكى كدالة فى النوع البشرى، ومستوى المهارة، والشهادة الدراسية والتدريبية الأعلى. وقد أوضحت النتائج الإحصائية أن الشهادة الدراسية ومستوى التدريب الحرفى ترتبطان وبقوة بمستوى الدخل النقدى السنوى بين هؤلاء العمال الحرفيين. كما أن هذين المتغيرين لهما تأثير فى حدوث فترة زمنية منخفضة للبطالة بين هؤلاء العمال فى سوق العمالة الحرفية، إلى جانب أن برامج التدريب ترتبط إيجابياً بمستوى دخل العمال والذى نتج عن أجور مرتفعة لهم. كما حدث انخفاض فى نسب البطالة بين هؤلاء العمال الحائزين على شهادات دراسية عالية. كما أشارت نتائج هذه الدراسة أيضاً إلى أن المستويات المهارية للأفراد تؤثر إيجابياً فى زيادة الدخل النقدى بينهم وبنسبة (٢٩%) فى السنة زيادة عن أولئك العمال الذين يتواجدون فى مستويات مهنية أقل فى سوق العمالة الحرفية.

وأظهرت دراسة (جروب) *(Grubb)*[١٧٤] بعض العوائد الاقتصادية للتعليم وبرامج التدريب الحرفى فى سوق العمل فى الولايات المتحدة الأمريكية، واعتمدت هذه الدراسة على تحديد مستوى الإنجاز التعليمى ومدة المشاركة فى برامج التدريبات الحرفية وعلاقتهما بقيمة الدخل النقدى من العمل فى سوق العمالة الحرفية لعينة من العمال بلغت خمسة وأربعين ألفاً ممن تتراوح أعمارهم ما بين (٢٥ سنة إلى ٦٤ سنة)، ومن الجنسين خلال الأعوام ١٩٨٤، ١٩٨٧، ١٩٩٠م. وقد وضعت هذه الدراسة معادلة تقديرية وصفت من خلالها جملة الدخول النقدية لعينة الدراسة كدالة فى مصفوفة من المتغيرات البحثية هى الشهادة الدراسية، ومدة المشاركة فى برامج التدريبات الحرفية، والخبرات الذاتية من خلال العمر الزمنى للعمال ونوعهم البشرى (الجنس).

أوضحت هذه الدراسة أن بعض أنواع التعليم فى مرحلة ما بعد الثانوى لم تستطع الإسهام فى تحسين المستوى الاقتصادى للعمال الحرفيين، بينما كانت الشهادات الدراسية المعتمدة من كليات أكثر عائداً اقتصادياً من عدد سنوات الدراسة الجامعية بدون إتمام هذه المراحل التعليمية وحيازة الشهادات الدراسية. أيضاً ارتبطت برامج التدريبات المهنية بمهارات العامل مما أسهم فى زيادة دخله النقدى من وظيفته فى سوق العمل.

وفى دراسة أخرى قام بها المركز القومى لإحصائيات التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية *(National Center for Education Statistics)*[١٧٥] تبين أن الأجور والمرتبات للشباب- ومن الجنسين- العاملين فى القطاعات الحرفية تأثرت بالعديد من العوامل منها مستوى المهارة بينهم، وتحصيلهم الدراسى، بالإضافة إلى تأثر هذه الأجور والمرتبات بالظروف الاقتصادية التى مرت بها هذه الصناعات الحرفية، والتى عادة ما يعمل فيها هؤلاء الشباب الحائزين على شهادات دراسية مختلفة. ومن ثم فإن نسب الدخل السنوى من الوظيفة الحرفية من بين هؤلاء الشباب المتخرجين من

مدارس عالية وكليات جامعية تأثرت بهذه العوامل. ففى عام ١٩٩٢ كان متوسط الدخل السنوى للعمال الحرفيين من طبقة البيض والذين لم يكملوا المدرسة العالية تمثل (٧٥%) من جمله الدخل السنوى لنظرائهم الذين أكملوا المدرسة العليا، وأن نسبة الدخول النقدية السنوية بين المتخرجين من طبقة السود كانت (٦٧%) من جملة دخول نظرائهم المنحدرين من طبقة البيض. كما تشير نتائج هذه الدراسة إلى حدوث تحسن كبير فى جملة دخول النساء المتخرجات من الكليات والمدارس العالية مقارنة بنظرائهن من العمال الرجال فى الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٢م. كما أن نسبة الاختلاف كانت كبيرة بين جملة الدخول النقدية من الوظيفة للخريجات من الكليات والمدارس العالية مقارنة بنظرائهن من العمال الرجال فى الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٢م. كما أن نسبة الاختلاف كانت كبيرة بين جملة الدخول النقدية من الوظيفة للخريجات من الكليات مقارنة بنظرائهن المتخرجات من المدارس العالية، ولكن فى كل الأحوال، وخلال الفترة الزمنية المشار إليها، فإن جملة الدخول النقدية المكتسبة من العمل الحرفى للذين أكملوا الدراسة بالكليات زادت بين كل من النساء والرجال والبيض والسود على السواء. كما أن التحسن فى جملة الدخول النقدية للشباب الحائز على درجة البكالوريوس كانت (ضعف) التحسن فى جملة الدخول النقدية المكتسبة للشباب الذين التحقوا بعض الوقت بهذه الكليات. وأخيراً أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن جملة الدخول النقدية المكتسبة من الوظيفة لدى العمال الحرفيين المنحدرين من طبقة البيض والذين تخرجوا من الكليات كانت (١٥٠%) من جملة الدخول النقدية بين هؤلاء العمال الحرفيين المنحدرين من طبقة البيض والمتخرجين من مدارس عالية فى عام ١٩٩٢م، بينما كانت جملة الدخول النقدية المكتسبة من الوظيفة لدى العمال الحرفيين المنحدرين من طبقة السود والذين تخرجوا من الكليات تمثل (١٨٠%) من جملة الدخول النقدية لدى العمال من الطبقة الاجتماعية نفسها، ولكنهم تخرجوا من مدارس عالية فى العام نفسه.

وأوضحت الدراسة الميدانية التى قامت بها (ريفيرا- باتيس) *(Rivera-Batiz)*[١٧٦] مدى إسهام برامج التعليم النظامى الممتد إلى حد التمهين فى تحسين فرص العمل الحرفى فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب مدى إسهام التعليم وبعض البرامج التدريبية العامة على مرتبات خريجى هذا النوع من التعليم. تم جمع بيانات عام ١٩٩٢م عن سوق العمل والعمالة الحرفية شملت ثلاثة وعشرين ألفاً من العمال الحرفيين الذين تراوحت أعمارهم ما بين ١٦ سنة فأكثر من العمال الأمريكيين المنحدرين من أصل أفريقى وأسبانى، والذين سجلوا أنفسهم فى برامج تدريبية عامة تقوم على الشراكة مع قطاعات الأعمال بسوق العمالة الحرفية فى المجتمع الأمريكى.

وقد وجدت هذه الدراسة أن خريجى المدارس المهنية العالية، وبعد حيازقم لشهادات البرامج التدريبية، قد اكتسبوا دخلاً نقدياً أقل من هؤلاء الأفراد الذين التحقوا بهذه البرامج التدريبية بعد حيازقم شهادات دراسية ممنوحة من كليات أكاديمية. وقد أمكن تفسير الدخل المنخفض لهؤلاء العاملين الحرفيين المنتسبين إلى الأقليات الأفريقية والأسبانية فى المجتمع الأمريكى فى ضوء حيازة أغلب هؤلاء الأفراد لشهادات دراسية متوسطة مما أدى بهم إلى اكتساب دخلاً نقدياً أقل من نظرائهم حائزى الشهادات الدراسية العالية.

واهتمت دراسة (سافيدرا) *(Saavedra)*[١٧٧] بتحديد مدى إسهام الشهادات التعليمية فى تفسير اختلافات الدخول بين الأفراد فى بيرو خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩١م، وقد أسفرت نتائج هذه الدراسة عن وجود تراجع حاد فى الدخول النقدية من العمل بين الأفراد المتعلمين، وقد تم تفسير هذا الأمر فى ضوء الزيادة فى نسب المتعلمين فى بيرو خلال تلك الفترة (جوانب العرض والطلب). فقد حدث زيادة فى مشاركة العمال الأكثر تعليماً فى سوق العمالة الحرفية، وتزامن هذا الأمر مع انحدار فى فرص التوظيف بين هذه المجموعات المتعلمة. ومن ثم فإن هذه الدراسة دعمت المقولة التى نوهت بوجود تعليم زائد عن الحد فى بيرو، وهذا التعليم

الزائد ليس ضرورياً فى رفع مهارات العاملين فى سوق العمالة الحرفية. كما أن هـذا التعليم الزائد عن الحد – من وجهة نظر هذه الدراسة– لا يتيح فرص الحراك المهنى بين هؤلاء العمال المتعلمين، فليس ممكنًا تصور أن زيادة عدد سنوات الدراسة يعوض انخفاض نوعية التعليم، فتحسين عائدات التعليم تعتمد على مدى مناسبة المهارات المهنية للعامل فى سد متطلبات العمل الحرفى أو الوظيفة التى يعمل فيها.

واستهدفت دراسة (تانيرى) ***(Tannery)***[١٧٨] كيفية انضمام الشباب المتعلم إلى سوق العمالة الحرفية الذى يتطلب المهارات المهنية فى قطاعات الأعمال الصناعية من أجل زيادة دخولهم النقدية واستقرارهم الوظيفى فى بنسلفانيا. تم إجراء التحليلات لنسب الزيادة فى الدخل النقدى للعمال الذين بدأوا العمل فى القطاع الخدمى مثل الأعمال الخدمية وتجارة التجزئة، ثم تحولوا إلى العمل فى القطاع الصناعى الحرفى. وقد أسفرت نتائج هذه التحليلات عن وجود زيادة فى نسب الدخول النقدية بلغت (١٦٩٪، ١٨٥٪، ١٧٠٪) خلال الأعوام الثلاثة التالية لانضمامهم إلى القوى البشرية العاملة فى القطاع الصناعى الحرفى فى بنسلفانيا.

وهكذا برهنت هذه الدراسة على أن العمل فى القطاع الخدمى الحرفى، وما صاحبه من مهارات حرفية لهذه القوى البشرية العاملة قد أسهم فى زيادة الدخل النقدى وتحسين المستويات الاقتصادية لهؤلاء العاملين فى سوق العمالة الصناعية الحرفية.

وأوضحت دراسة (فولر) ***(Fuller)***[١٧٩] أن تحمل المسؤولية من جانب النساء تجاه عائلاتهن قد زادت بعد أن بدأت المرأة المتزوجة تساهم فى دخل الأسرة، إلى جانب أن الكثير من الأمهات أصبحن مسؤولات لوحدهن عن رعاية الأسرة. وفى ضوء هذا الواقع قارنت هذه الدراسة سمات الشخصية للأمهات العاملات والمنحدرات من طبقة السود وطبقة البيض، والمنحدرات من الأصل الأسبانى فى الولايات المتحدة الأمريكية، وعلاقة هذه السمات بتحديد مستوى الأجور بينهن.

أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الأمهات العاملات من طبقة السود يعملن كل الوقت فى حرف تقليدية، بينما الأمهات المنحدرات من أصل أسبانى كن أكثر تعليماً، حيث إن غالبيتهن متخرجات من مدارس مهنية. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الأمهات المنحدرات من طبقة البيض قد حصلن على أعلى متوسط أجر نقدى فى الساعة (٧,٨ دولار لكل ساعة) مقارنة بمتوسط أجر نقدى قدره (٦,٧ دولار لكل ساعة)، (٦,٤ دولار لكل ساعة) للأمهات المنحدرات من طبقة السود، ومن أصل أسبانى على الترتيب.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الشهادة الدراسية، وسمات الشخصية والمهارة المهنية بين هؤلاء الأمهات هى أهم محددات مستوى الأجور بينهن. وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة ربط الدخل النقدى لهؤلاء الأمهات العاملات بخبراتهن المهنية وشهاداتهن الدراسية ومستويات تدريبهن، إلى جانب القدرة على الاستمرار والبقاء ضمن القوى البشرية الحرفية العاملة فى القطاعات الإنتاجية.

كما أجرى المركز القوى لإحصائيات التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية *(National Center for Education Statistics)*[١٨٠] دراسة عن دور التعليم فى سوق العمل عبر مجموعات من العمال أكملوا المدرسة العالية فى أعمار مختلفة، وفى مستويات تأهيلية مختلفة. أوضحت هذه الدراسة أن أولئك العمال– ومن الجنسين– الذين لم يحوزوا شهادة الدبلوم المهنى قبل بلوغ عمرهم الزمنى (٢٠ سنة) لم يحققوا مستوى الدخل النقدى الذى حققه العمال الذين أكملوا المدرسة العليا وحصلوا على الشهادة الدراسية فى شريحة العمر نفسها (دون سن ٢٠ سنة).

وأجرى (روبست) *(Robst)*[١٨١] دراسته عن التعليم الزائد عن حد متطلبات العمل الحرفى فى الولايات المتحدة الأمريكية، وعلاقة هذا التعليم الزائد بتحديد مستوى المهارة المهنية للعامل وقدرته على الاحتفاظ بوظيفته فى سوق العمل الأمريكى. وقد أسفرت نتائج هذه الدراسة عن أن العمال الحرفيين الحائزين على

تعليم زائد عن حد متطلبات أعمالهم الحرفية يكتسبون دخلاً نقدياً أقل من نظرائهم العمال المتعلمين تعليماً مناسباً لمتطلبات أعمالهم الحرفية. وهناك عدة عوامل تفسر هذه النتيجة منها أن العمال الحرفيين الحائزين على تعليم زائد عن حد متطلبات أعمالهم قد امتلكوا خبرات مهنية أقل، وتدريبات تطبيقية أيضاً أقل عن نظرائهم من العمال المتعلمين على نحو كاف وملائم لمتطلبات أعمالهم. كما أن التعليم الزائد عن حد متطلبات الأعمال لدى العمال يرتبط بقضية الحراك المهنى بينهم، حيث إن العمال ذوى التعليم الزائد عن حد متطلبات أعمالهم يقبلون مؤقتاً مثل هذه الأعمال الحرفية، والتى يعتبر تعليمهم زائداً عن متطلباتها، من أجل حيازة تدريبات مهنية إضافية تمهيداً للحراك المهنى فى سلسلة الأعمال المعروضة فى سوق العمل. ومن ثم فإن العمال الذين يمتلكون تعليماً زائداً عن حد متطلبات أعمالهم قد تتاح لهم فرصاً للحراك المهنى بنسبة أكبر من نظرائهم العمال الحائزين على تعليم واف فى الأعمال الحرفية المتناظرة. إلى جانب أن العمال الحائزين على تعليم زائد عن حد متطلبات أعمالهم يميلون للاحتفاظ بهذه الأعمال الحرفية لمدة أقصر، ويقبلون خلال هذه المدة اكتساب دخلاً نقدياً أقل من نظرائهم من العمال المتعلمين على نحو كاف وملائم للمتطلبات المهنية لأعمالهم فى سوق العمالة الحرفية.

وأظهرت نتائج دراسة (ايك) *(Eck)*[١٨٢] أن التعليم والتدريب- التعليم المناسب لمتطلبات الوظيفة، والتدريب المهنى- يعتبران من أهم المحددات التى لها دلالة إحصائية فى تفسير اختلافات الدخول النقدية المكتسبة لدى العمال الحرفيين. كما استنتجت هذه الدراسة أن التدريب التأهيلى يسهم فى تحسين المهارات المهنية لدى العمال الحرفيين، ويؤدى أدواراً أخرى هامة فى سوق العمل، وفى مقدمة هذه الأدوار زيادة جملة الدخول النقدية المكتسبة من الوظيفة بين هؤلاء العمال فى سوق العمالة الحرفية.

وهكذا فإن كافة التنظيمات المجتمعية فى الوطن العربى مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية مطالبة اليوم وأكثر من أى وقت مضى بنشر هذه الأفكار فى المواطنين من أجل تعديل نظرهم وتوقعاتهم من الربحية المعاصرة من الإنفاق فى مجال التعليم العربى.

٥- خاتمة الفصل الخامس:

هناك ضرورة لتفعيل أدوار الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية فى البلاد العربية فى مسألة ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم،وقد قدمت الخبرات الدولية المعاصرة التى تم تحليلها فى هذا الجزء من هذه الخارطة العربية الإسلامية فى الطريق عدة رؤى يجب أن تتبناها الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية فى الوطن العربى لتحقيق هذا الترشيد فى الإنفاقات المالية على التعليم، وتختلف رؤى الأحزاب السياسية- حتى فى المجتمع الواحد- فى سبل تحقيق الترشيد فى نفقات التعليم، وهذا يستدعى الحيطة والحذر عند نقل الخبرات الدولية فى هذا المجال للاستفادة منها فى مجال ترشيد النفقات التعليمية فى الدول العربية. وقد حان الوقت لكى تتدخل النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى مجتمع الأمة فى الوطن العربى من أجل تحقيق ترشيد الإنفاقات فى مجال التعليم، أى أنه من الضرورى وجود شراكة مجتمعية عربية فعالة لتحقيق هذا الهدف.

هوامش الفصل الخامس ومراجعه

١- جاك هالاك. "التعليم أقصى حد للفائدة: حماية المصلحة العامة". ترجمة فاطمة هانم محجت. **رسالة اليونسكو**، القاهرة :مركز مطبوعات اليونسكو، نوفمبر ٢٠٠٠، ص ص ١٦-١٧.

٢- يراجع في ذلك:

- Ray, J. R and Gary, L., "Does Equalization Litigation Effect a Narrowing of the Gap of Value Added Achievement Autcomes Among School Districts"? **Journal of Education Finance**, Vol. 26, No. 3, Winter 2001, (AEFA), American Education Finance Association, pp. 319-332.
- Cohen, V. and Lora, A., "School Finance Reform in Tennessee: Inching Toward Adequacy", **Journal of Education Finance**, Vol. 26, No. 3, Winter 2001, (AEFA) American Education Finance Association, pp. 297-317.

3- Mundle, S. "Financing Human Development, Some Lessons From Advanced Asian Countries". **World Development**. Vol. 26, No. 4, April, 1998, On- Line Journals & Publications; http://giniel. Sched. Pitt. Edu/aefa/ edjour. Html, http:// spweb. silverplatter. com/ login, p. 663.

4- Yume, Y. S., "Economic and Basic Education Development in China: A Case Study of the Province of JIANGSU (Economic Development)", **PhD**, Columbia University, **Dissertation Abstracts International**, Vol. 59, 1998, p. 4065.

٥- إيميلي هانوم. "الفقر والتعليم الأساسي في الصين: قضايا الإنصاف في التسعينيات"، ترجمة مجدي مهدي علي، **مستقبليات**، المجلد ٢٩، العدد ٤، القاهرة :مركز مطبوعات اليونسكو، ديسمبر ١٩٩٩، ص ص ٦٣٨.

6- Tsang, M. C., "Financial Reform of Basic Education in China". **Economics of Education Review**, Vol. 15, Oct. 1995, pp. 287-297, On- Line Journals & Publications; http://giniel. Sched. Pitt. Edu/aefa/ edjour. Html, http:// spweb.silverplatter. com/ login.

7- Zahid, H. "Investments in Education: A Political Economy Approach (India, Indonesia, Nigeria)", **PhD**, The University of Chicago, **Dissertation Abstracts International**, Vol. 61, 2000, p. 2915.

8- Oxfam International, "Education Now Break the Cycle of Poverty: Aid and Education", 2001, **(Internet Search, File:\Aid and Education. Htm)**.

9- Arcia et. al., "Education Finance and Education Reform: A Framework for Sustainability, Policy Paper Series", 1997, US: North Carolina, **ERIC, Clearinghouse** No. (ED412612), p. 1.

10- David, H. M. and Robert, B. E, "Schooling for Some: Local Financial Commitment to Basic Education in Bahia Brazil", **Education Economics**, Vol. 3, No. 1, April 1995, pp. 43-60, On- Line Journals & Publications; http://giniel. Sched. Pitt. Edu/aefa/ edjour. Html, http:// spweb.silverplatter. com/ login.

11- Zahid, H. **Op. Cit.**, p. 2915.

12- The World Bank, **World Development Report: The State in A changing World**. Washington, D. C: The World Bank, 1997, pp. 18-29.

13- Levin, H. and Driver, C. "Costs of An Educational Vouchers System". **Education Economics**. Vol. 5, No. 3, Dec. 1997, pp. 265-274, On- Line Journals & Publications; http://giniel. Sched. Pitt. Edu/aefa/ edjour. Html, http:// spweb.silverplatter. com/ login.

14- Peter, R. "Competition and Private School Vouchers". **Education Economics**. Vol. 5, No. 3, Dec. 1997, pp. 245-264, On- Line Journals & Publications; http://giniel. Sched. Pitt. Edu/aefa/ edjour. Html1, http:// spweb.silverplatter. com/ login.

١٥- كمال حسنى بيومى. "توجهات سياسات تمويل التعليم العام فى الولايات المتحدة الأمريكية وزيمبابوى وإمكانية الإفادة فى جمهورية مصر العربية"، **مستقبل التربية العربية**، المجلد الثالث، العددان التاسع والعاشر، القاهرة :مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع جامعة حلوان، يناير /إبريل ١٩٩٧م، ص ٧٠.

١٦- بدرو نوجويرا. "توفير الخدمات التعليمية المطلوبة: عندما يتوق الوالدان إلى الانسحاب". ترجمة فاطمة هانم هجت. رسالة **اليونسكو** .القاهرة :مركز مطبوعات اليونسكو، نوفمبر ٢٠٠٠، ص ٢٨.

17- Adams, V. A. and Hartnett, T. **Cost Sharing in the Social Sectors of Sub- Saharan Africa**, Washington, D. C: The World Bank, 1996, p. 26.

18- Grady, H. and Frances, L., "School Levy Failures: A Look at Causes and Cures", **M.A**, Pacific- Luther University, **Dissertation Abstracts International**, Vol. (38), 1999, p. 13.

١٩- يراجع في ذلك:

- Helen, L. "Equity and Adequacy in Eduation Finance", **Teachers College Record**, Vol. 103, No. 1, Feb. 2001, pp: 55-75, (on Line: http:// www.ebsco.com.).
- Stephen, M. B, **Cost of Education Differentials Across the States,** Washington, D. C: SMB Economic Research, Inc., 2001, pp. 19-25.
- William, J. F., **Selected Papers in School Finance, 2000-01**, Washington, D.C.: U.S. Department of Education, National Center for Education Statistics (NCES 2001-378), p. 378

20- Poncelet, P. M, "An Examination of the Empirical Correlates of the Success and Failure of Ohio School District Financial Referenda, 1992-1996 (Property Taxes, Voting)",. **PhD**, Cleveland State University, **Dissertation Abstracts International**, Vol. 60, 1999, p. 1022.

21- Baker, B. D. and Michael, I. "Rational Educational Explanation or Politics as Usual? Evaluating the Outcome of Educational Finance Litigation in Kansas", **Journal of Education Finance**, Vol. 25, No. 1, Summer 1999, (AEFA) American Education Finance Association, pp. 121-139.

22- Feldman, S. "Recognizing that all Kids Have a Right to Learn":, **American Teacher**, Vol. 85, No. 6, Mar. 2001, p. 5.

23- Hunter, M. A., "Trying to bridge the gaps: Ohio's Search for an Education Finance Remedy", **Journal of Education**

Finance, Vol. 26, No. 1, Summer 2000, (AEFA) American Education Finance Association, pp. 63-86.

24- Louver, S. C. et. al., "Caught in the Middle: The Fate of the Non-Urban Districts in the Wake of New Jersey's School Finance Litigation", **Journal of Education Finance,** Vol. 26, No. 3, Winter 2001, (AEFA), American Education Finance Association, pp. 281-286.

25- Manzo, K. K. "N. C. Ordered to Meet at- Risk Students' Needs", **Education Week**, Vol. 20, No. 29, Apr. 2001, pp: 21-25.

26- Noguera, P. A., **Confronting the Challenge of Privatization in Public Education**, University of California, Berkeley, 1998, p. 2.

27- **Ibid., p. 3.**

28- Friedman, M., "School Change Begins with free Enterprise", **School Administrator,** Vol. 52, Aug. 1995, On- Line Journals & Publications; http://giniel. Sched. Pitt. Edu/aefa/ edjour. Html, http:// spweb.silverplatter. com/ login, p. 44.

٢٩- سعيد إسماعيل علي. **دفتر أحوال التعليم**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٩م، ص ص ٢١٧-٢١٨.

٣٠- جاك هالاك. **مرجع سابق**.

٣١- سعيد إسماعيل علي. دفتر أحوال التعليم، **مرجع سابق**، ص ص ١٥٥-١٥٦.

٣٢- محمد عبد القادر حاتم. **الإدارة في اليابان**: كيف نستفيد منها .القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م، ص٤٦.

33- Devos, A, N. "Part of the Union: Debates and Discourses in Trade Union Education". Research Report (143), **Studies in the Education**, Vol. (30), No. (1), pp. 80-89. April 1998. ERIC Clearinghouse, EJ 363559.

34- Workers Educational Association, **Workers Education, Civil Society and International Development**. London: Workers Educational Development Association, 1998.

٣٥- مارك وولش."توفير الخدمات التعليمية المطلوبة: الأسلوب الثالث لإديســون". ترجمــة فاطمة هانم بهجت، **رسالة اليونسكو**، القــاهرة :مركــز مطبوعــات اليونسكو، نوفمبر ٢٠٠٠، ص٣٠.

٣٦- مارك وولش. "الولايات المتحدة: إعلانات التليفزيون التجارية فى فصــول الدراســة". ترجمة أسعد حكيم، **رسالة اليونسكو**، القاهرة :مركــز مطبوعــات اليونسكو، أبريل٢٠٠٠م،ص ص ١٤-١٦.

٣٧- سعيد طه محمود، السيد محمد ناس. **دراسات تربوية: قضايا فى التعليم العالى والجامعى**. القاهرة: النهضة المصرية، ٢٠٠٣م، ص٢٣٤.

٣٨- عبد السلام محمد الصباغ. "تفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية فى التعليــم فى ضــوء خبرات بعض الدول المتقدمة". **رسالة دكتوراه** غــير منشــورة، قســم أصول التربية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعــة القــاهرة، ٢٠٠١م، ص ص ٣٦-٣٨.

٣٩- المؤتمر العالمى حول التربية للجميع. **الإعلان العالمى حول التربية للجميــع، وهيكليــة العمل لتأمين حاجات التعلم الأساسية**، الطبعــة الثانيــة .بــاريس: اليونسكو، ديسمبر ١٩٩٥م، ص٦-٧.

٤٠- المؤتمر الدولى الرابع لليونسكو ومركز آسيا- باسفيك. **التجديد الــتربوى مــن أجــل تطوير التعليم الثانوى** بمملكة تايلاند، خلال الفترة من ١٠/١١ولغايــة ١٣/١١/١٩٩٨م .القاهرة :مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩٨م.

٤١- أمانى قنديل. **تنمية الموارد البشرية والقدرات التنظيمية للمنظمات الأهلية العربيــة**. القاهرة :لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، ١٩٩٦م، ص١١.

٤٢- سعيد إسماعيل على. دفتر أحوال التعليم، **مرجع سابق**، ص ١٤٣

٤٣- وزارة التربية والتعليم. **مبارك والتعليم** .القاهرة :قطاع الكتب بوزارة التربية والتعليــم، ٢٠٠١م، ٩٤.

٤٤- **المرجع السابق، ص ٩٣.**

٤٥- نبيل عبد الخالق متولى. "دور المشاركة الشعبية فى تمويل التعليم المصــرى- إشــكاليات الواقع وسيناريوهات المستقبل". **مستقبل التربية العربية**، المجلد الســابع،

العدد (٢١)، القاهرة: المركز العربى للتعليم والتنمية، إبريل ٢٠٠١، ص ص ٧٣-١١٤.

٤٦- **المرجع السابق**، ص٩١.

٤٧-**المرجع السابق**، ص ص٩٢-٩٤.

٤٨-**المرجع السابق**، ص ص ١٠٤-١٠٨.

٤٩-**المرجع السابق**، ص ١٠٩.

٥٠-**المرجع السابق**، ص ١٠٩

٥١- وزارة التربية والتعليم. **مرجع سابق**، ص ص ٣٦-٣٧.

٥٢- سعيد جميل سليمان. **تنشيط دور الجمعيات غير الحكومية فى التعليم قبل الجامعى، دراسة استكشافية**. القاهرة: المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٦م.

٥٣- وزارة التربية والتعليم. **مرجع سابق**، ص ص ٤٤-٤٩.

٥٤- حسين الجمال. "دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى دعم الجمعيات الأهلية فى ظل العولمة". **مؤتمر الجمعيات الأهلية وتحديات القرن الحادى والعشرين**. القاهرة (٢٣، ٢٤) أبريل ٢٠٠٠، ص ٢٠.

٥٥- أحمد محمد نبوى. "بدائل مقترحة لتمويل التعليم الأساسى فى مصر لتحقيق الاستيعاب الكامل حتى عام ٢٠١٧". **رسالة ماجستير** غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠١م، ص ١٦٧.

٥٦- فوزى رزق عبد الرحمن. **بحث متطلبات إعادة الصف السادس للتعليم الابتدائى فى مصر- رؤية إستراتيجية**، إشراف نادية جمال الدين .القاهرة :المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠٠م، ص٢١٠.

٥٧- منى على السالوس، سحر عبد الرحمن الصديقى. "الوقف ودوره فى الحياة العلمية والتعليمية فى العالم الإسلامى". **الثقافة والتنمية**، العدد الثالث، سوهاج: جمعية الثقافة من أجل التنمية، يوليو ٢٠٠١، ص ص ٢٠٥-٢٠٨.

٥٨- يراجع فى ذلك

- Johnson, S. D. A **Framework for Technology Education Curricula which Emphasizes Intellectual Processes**. Reprint Series. Washington, D. C.: Office of Vocational and Adult Education, 1992, [ERIC ACCESSION No. ED. 347342], p. 15
- Lakes, R. **Critical Education for Work**: Multidisciplinary Approaches. Social and Policy Issues in Education. U. S: New- Jersey, 1994, [ERIC ACCESSION No. ED.385734], p. 200.

59- Peterman, D. Measuring the Economic Benefits of Community College Attendance Using Community College, Unemployment Insurance, and state Agency Data. **Clearinghouse for Community Colleges Los Angeles CA**, 1999, [ERIC ACCESSION No. ED. 433076], pp. 1-5.60-

60- Lankard, B. A. **The Changing Work Force, Trends and Issues Alerts**. Washington, D. C.: Office of Educational Research and Improvement, 1993, [ERIC ACCESSION No. ED. 354383], p. 4.

61- Johnson, S. D. and Evans, J. **Advanced Technology and the Workforce**: An Evolving Agenda for Instructor Preparation. Proceedings of the Annual Rupert N. Evans Symposium on Vocational Education. Illinois Uni. May (3-4) 1990, [ERIC ACCESSION No. ED.336640], p. 111.

٦٢- البنك الدولى. **تقرير عن التنمية فى العالم. (العمال فى عالم يزداد تكـــاملاً). مؤشـــرات التنمية الدولية**. القاهرة: مؤسسة الأهرام، يونيه ١٩٩٥م، ص٥٦.

63- Lankard, B. A., **Op. Cit.**, p. 5.

٦٤- سامى عفيفى حاتم. **المجتمعات الجديدة طريق للتنمية الاقتصادية**. القاهرة: الدار المصريــة اللبنانية، ١٩٩٢م، ص ص ٢٢٤-٢٥٠.

٦٥- عبد الله السيد عبد الجواد. **الوظائف الاقتصادية والاجتماعيـــة للتربيـــة والتخطيـــط لإنجاحها**. مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجـــامعى، ١٩٨٨م، ص ص ٢٠-٢١.

٦٦- محمد الأصمعي محروس. **منهج البحث العلمي: أدواته وأساليبه في تقدير عائدات التعليم الاقتصادية والاجتماعية**. سوهاج: دار محسن للطباعة، ١٩٩١م، ص ص ٩-١٦.

٦٧- **المرجع السابق**، ص ص ١٦-٢٢.

٦٨- إبراهيم عصمت مطاوع. **التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي**. القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٢م، ص٩.

٦٩- أحمد إسماعيل حجي. **التربية المستمرة والتعلم مدى الحياة، التعليم غير النظامي وتعليم الكبار واللا أمية- أصول نظرية وخبرات عربية وأجنبية**. القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٣م، ص ص ١١٣-١١٤.

٧٠- رونالد إيرنبرج، روبرت سميث. **اقتصاديات العمل**. ترجمة فريد بشير طاهر. الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٩٤م.

71- Pearce, K. **Learner Outcomes**: Past, Present, and Future. Berkeley, C. A: National Center for Research in Vocational Education, 1992, (ERIC ACCESSION No. ED 352510), P. 35

72- Mc Nabb. J. A. "Labour Market Theories and Education". In Húsen; T, and Postlethwaite T.N. **The International Encyclopedia of Education: Research and Studies**, Second Edition. Oxford: Pergamon Press, 1994, p. 2866.

٧٣- يمكن الرجوع إلى:

- حامد عمار. الجامعة بين الرسالة والمؤسسة. **دراسات في التربية والثقافة(٤)**. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ١٩٩٦م، ص٥٣.

- حامد عمار. في التنمية البشرية وتعليم المستقبل. **دراسات في التربية والثقافة (٧)**. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ١٩٩٩م، ص٢٣.

74- Schramm, J. **The Full Use of Labour Potential in Transformation in the CEE States**: the Role of Human Capital Investment. Frankfurt/ M: Verlag Peter Lang, 1999, p. 45

75- Kazis, R. and Richard, K. **Both Sides Now: New Directions in Promoting Work and Learning for Disadvantaged Youth**. Boston, MA: Institute Jobs for the Future, 1997, (ERIC ACCESSION No. ED 410469), p. 97.

٧٦- وزارة التربية والتوظيف البريطانية. **"التميز في التعليم"**. تقرير أعُد للبرلمان البريطاني من قبل وزير التربية والتوظيف، **ترجمة اللجنة العليا لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية**. يوليو ١٩٩٧م، ص ص ١٢٤-١٢٥، ص ١٢٩.

77- Bowen, H. R., et. Al., **Investment in Learning**. The Individual and Social Value of American Higher Education. Berkeley, Calif: Carnegie Council on Policy Studies in Higher Education. Feb, 1997, (ERIC ACCESSION No. ED 404963), p. 514.

78- Carnoy, M. "The Great Work Dilemma: Education, Employment, and Wages in the New Global Economy". **Economics of Education Review**. Vol. 16. No. 3. pp: 247- 254. Jun. 1997,(ERIC ACCESSION No.E.J 547329), p247

79- Decker, P. T. **Findings from Education and Economy**: An Indicators Report. Washington, D. C.: National Center for Education Statistics (ED), 1997, [ERIC ACCESSION No. ED.409617], p. 31.

80- Decker, P. T. et. Al., **Education and the Economy**: An Indicators Report. Washington, D. C.: National Center for Education, Statistics, (ED)1997, (ERIC ACCESSION No. ED 407735), p. 131.

81- Menon, M. E. "Perceived Economic Benefits of Higher Education: The Case of Cyprus". **Education Economics**, Vol. 5. No. 1. pp: 53-61- Apr. 1997, (ERIC ACCESSION No. E. J 544346).

82- National Planning Association. **Building the New Workplace for the 21 st Century**. Washington, D. C.: National Policy Association, 1996, (ERIC ACCESSION No. ED 408418),p. 45.

83- Stevens, D. and Shi, J. **New Perspectives on Documenting Employment and Earnings Outcomes in Vocational Education**. Berkeley, C.A.: National Center for Research in Vocational Education, 1996, p. 23.

84- Thessaloniki. "Education, Training and Work. Research Findings and Conclusions. Seminar Papers". Greece: **European Center for the Development of Vocational Training**, November 14, 1996, (ERIC ACCESSION No. ED 412395), p. 63.

85- Psacharopoulos, G. et. al "Returns to Education During Economic Boom and Recession: Mexico 1984, 1989, and 1992".**Education Economics; Vol. 4. No. 3**. pp: 219-231. Dec. 1996, (ERIC ACCESSION No. E.J: 537547), p. 219.

86- Patrinos, H. A. "Gender Earnings Differentials in the Engineering Professions in Greece". **Higher Education. Vol. 30. No. 4**. pp: 341-351, Dec. 1995, [ERIC ACCESSION No. EJ. 523027].

87- Schneider, R. R. and Stewart, M. "Learning and Earning: An Exploratory Study of Working High School Students". **Canadian Home Economics Journal. Vol. 45. No. 1**. pp: 20-26. Win 1995, (ERIC ACCESSION No. E.J: 497254).

88- Lakes, R. **Op. Cit.**

89- Wishik, A. L. **Careers Now: Making the Future Work**. Activities Manual Based on the National Career Development Guidelines. Third Edition. Washington, D. C.:Office of Vocational and Adult Education, 1994, (ERIC ACCESSION No. ED 377385), p. 544.

٩٠- أحمد إسماعيل حجى، مرجع سابق، ص ص ٤٤-٤٥.

٩١- إسماعيل محمد دياب. **العائد الاقتصادى المتوقع من التعليم الجامعى. سلسلة قضايا تربوية (٤)**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٠م، ص١٣١.

٩٢- نور الدين محمد عبد الجواد، ومصطفى محمد متولى. **مهنة التعليم فى دول الخليج العربية**. الرياض: مكتب التربية العربى لدول الخليج، ١٩٩٣م، ص٤٠.

93- Mayhew, L. F. **Reform in Graduate and Professional Education**. San Francisco: Jossay Bass Publichers, 1990, p. 2.

٩٤- أحمد حسن عبيد. **فلسفة النظام التعليمى وبنية السياسة التربوية**. القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٨٠م، ص ص ٢٥٧-٢٦٠.

٩٥ - محمد منير مرسى. **الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها**. الطبعة الثانية، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٧م، ص ص ١٨-١٩.

٩٦- سيد عبد الحميد مرسى. **الشخصية المنتجة**. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٥م، ص١٣.

٩٧- فيصل الراوى طايع، سيد أحمد الطهطاوى. "التربية الحرفية لأطفال الورش الصناعية". **دراسات تربوية**، المجلد العاشر- الجزء الثالث والسبعون، القاهرة: رابطة التربية الحديثة، ١٩٩٤، ص ص ٧٥-١٠٩.

98- Brennan, J. L. **Students Courses and Jobs**: The Relationship Between Higher Education and the Labour Market. London: Jessica Kingsley Publishers, 1993, p. 5.

٩٩- سعيد إسماعيل على. "التربية فى العالم الثالث: لماذا العالم الثالث؟". **التربية المعاصرة**. القاهرة: رابطة التربية الحديثة، يناير ١٩٨٤م، ص١٣.

١٠٠- إبراهيم عصمت مطاوع، مرجع سابق، ص٩.

١٠١- أحمد إسماعيل حجى. **اقتصاديات التربية والتخطيط التربوى، التعليم، والأسرة، والإعلام**. القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٢م، ص٣٢١.

102- Imel, S. **Vocational Education Involvement with Business/ Industry/ Labor**. Trends and Issues Alerts. Washington, D.C.: Office of Educational Research and Improvement, 1997, (ERIC ACCESSION No. ED 340947), p. 4.

١٠٣- دراكر. **الإدارة للمستقبل، التسعينات وما بعدها**. ترجمة صليب بطرس. القاهرة: الدار الدولية للنشر، ١٩٩٥م، ص ٤٨.

104- Lakes, R. **Op. Cit.**

105- Walshok, M. L. **Knowledge Without Boundaries**: What America's Research Universities Can Do for the Economy, the Workplace, and the Community, the Jossey Bass Higher and Adult Education Series, 1995, (ERIC ACCESSION No. ED 382064), p. 299.

106- Schaack, K. and Tippelt, R. **Vocational Training at the turn of the Century**. Social Sciences, Bern: Verlag Peter Lang, Winter 2000/01, p. 14.

107- Funk, D. L. **Championing the Value of Education**: Why the Public Should Support the Schools. Eugene: Oregan School Study Council, 1991, (ERIC ACCESSION No. ED 331171), p. 62

108- Johnson, S. D., **Op. Cit.**

109- American Association of School Administrators. **How our Investment in Education Pay's off**. Arlington, Va. Clearinghouse No. EA025808, 1994, (ERIC Accession No. ED 370184), p. 25.

110- Copa, G.. **New Designs for the Comprehensive High School**. Executive Summary Report. Washington, D. C.: Office of Vocational and Adult Education, 1992, (ERIC ACCESSION No. ED 352507), p. 17

111- Wonacott, M. E. **Career Education and Applied Academics**. ERIC Digest No. 128. Washington, D. C.:Office of Educational Research and Improvement, 1992, (ERIC ACCESSION No. ED 350488), p. 4.

112- Funk D.L., **Op. Cit.**.

113- Jürgen, O. Futures of Education: Essays from an Interdisciplinary Symposium. Social Sciences. Bern: Verlag Peter Lang, Winter 2001/02, p. 20.

114- Inger, M. **Alternative Approaches to Outcomes Assessment for Postsecondary Vocational Education**. Berkeley, C. A: National Center for Research in Vocational Education, Win 1995, (ERIC ACCESSION No. ED 389849), p. 7.

١١٥- المؤتمر الدولى الرابع لليونسكو ومركز آسيا- باسفيك حول التجديد التربوى من أجل تطوير التعليم الثانوى خلال الفترة من ١١/١٠ ولغاية ١٩٩٨/١١/١٣م بمملكة تايلند.

116- Kerka, S. **Life and Work in a Technological Society**. ERIC Digest No. 147. Washington, D.C.: Office of Educational Research and Improvement, 1994, (ERIC ACCESSION No. ED 368892), p. 4.

117- National Education Association. **The Cost of Excellence**: Federal Education Funding. Washington, D. C., 1991,(ERIC ACCESSION No. ED 343202), p. 41

١١٨- سعيد إسماعيل على. **فقه التربية، مدخل إلى العلوم التربوية**. القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠١م.

١١٩- ديفيد ولسون. "إصلاح التعليم الفنى والمهنى والتدريب فى عالم العمل المتغير". **مستقبليات**. المجلد ٣١. العدد رقم ١١٧، ترجمة مجدى مهدى علـى. جنيف: مكتب التربية الدولى، مارس ٢٠٠١، ص ص ٢٥-٤٣.

١٢٠- المرجع السابق، ص ص ٢٥-٤٣.

121- Wolfgange, B. **Beiträge Zur Arbeitsmarkt und Berufsforschung**: Forschungspreis 1996 der Bundesanstalt Für Arbeit. Nünberg: Institut Für Arbeit, 1997, pp. 165-167.

122- Lasonen, J. "The Challenges of the 21 st Century for Vocational Education and Training". **International Conference on Vocational Education and Training Proceedings**. Helsinki, Finland, August (24-28), 1997, [ERIC ACCESSION No. ED. 411406], p. 458.

١٢٣- وزارة التربية والتوظيف البريطانية، **مرجع سابق**، ص ص ١٢٤-١٢٥.

١٢٤- حلمى محمد خليل. "التعليم الصناعى بين الواقع وطموحات المستقبل". **المؤتمر العلمى السنوى الرابع (مستقبل التعليم فى الوطن العربى بين الأقليمية والعالمية)**. جامعة حلوان: كلية التربية، (٢٠-٢١ أبريل، ١٩٩٦م). الجزء الثالث، ص ص ٣١-٣٤.

125- Hernandez, G. et. al., **Voices of Diversity in Emerging Vocationalism**: Student Perspectives on School Climate., Washington, D.C.: Office of Vocational and Adult Education 1995(ERIC ACCESSION No. ED 383906), p. 22.

126- Fressura, N. et. al., **Vocational Education and Training in Italy**. Thessaloniki: European Center for the Development of Vocational Training. 1995, (ERIC ACCESSION No. ED 394065), p. 144

127- Stavrou, S. **Vocational Education and Training in Greece** Thessaloniki: European Center for the Development of Vocational Training., 1995, [ERIC ACCESSION No. ED 394064], p. 112.

١٢٨- ناريمان محمود جمعة. "إدخال خبرة العمل إلى التعليم الثانوى العام فى ضوء خبرات كل من المملكة المتحدة وأستراليا: دراسة مقارنة". **التربية والتنمية**، العدد

١٥، القاهرة: المكتب الاستشارى للخدمات التربويـــة، ١٩٩٥، ص ص ١٣-١٩.

129- Florida State Dept. of Education. **Technology Education**: The New Basic on Target for Florida Students. Florida Education Center, 1994, (ERIC ACCESSION No. ED 377358), 89

١٣٠- ديفيد ولسون، مرجع سابق،ص٣٥.

١٣١- على السيد الشخيبى. **علم اجتماع التربية المعاصر، تطوره- منهجيته- تكافؤ الفــرص التعليمية**. القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٢م، ص ص ٣٤٥-٣٤٦.

132- Layord, R. et. al., **Britain's Training Deficit**. The Center for Economic Performance Report. Clearinghouse (CE): Adult Career and Vocational Education. 1994, [ERIC ACCESSION No. ED 385727], p. 362.

١٣٣- همام بدراوى زيدان. "تمهين التعليم الثانوى: آلياته، ومتطلباته المستقبلية". **المؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر (مستقبل التعليم الفنى فى مصـــر)**. القـــاهرة: رابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية، جامعة عـــين شمـــس. (١٣-١٥ يوليو ١٩٩٣)، ص ص ١٧١-١٩٣.

134- Imel, S. **Implications of the New Perkins Act**. Trends and Issues Alerts. Washington, D.C. Office of Educational Research and Improvement, 1991, (ERIC ACCESSION No. ED 340946), p. 3.

١٣٥- أحمد محمود عبد المطلب. **فلسفة التفكير وأنماطه لدى طـــلاب الجامعـــة- دراســـة ميدانية**. سوهاج: كلية التربية، ١٩٨٨م، ص١٣٢.

136- Organisation for Economic Cooperation and Development. **Further Education and Training of the Labour Force**. Country Report: United States, Paris (France)1990a, (ERIC ACCESSION No. ED 336556), p. 98

137- Organisation for Economic Cooperation and Development. **Further Education and Training of the Labour Force**. Country Report: Sweden, Paris (France) 1990b, (ERIC ACCESSION No. ED 336554), p. 94.

138- Semel, S. F. and Sadovnik, A. R. **Schools of Tomorrow, Schools of Today: What Happened to Progressive**

Education. Social Sciences, Bern: Verlag Peter Lang, Summer, 1999, p. 12.

١٣٩- سعيد إسماعيل على. الأمن التربوى العربى. سلسلة قضايا تربوية (٣). القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٩م، ص ص ١٥٨-١٥٩

140- Corson, W. et. Al., **The Positive Force of Youth Fair Chance**. Giving Young People in Poverty a Chance at Education and Earnings. Washington, D. C: Employment and Training Administration (DOL). 1997, (ERIC ACCESSION No. ED 413403), p. 15.

141- American Welding Society. (Business and Education Standards Program- Development of Standards and Certification for Welders). **Final Report**. Washington, D. C.: Office of Vocational and Adult Education.,.1996, (ERIC ACCESSION No. ED 401423), p. 240

142- Bailey, T. et. Al., **Education for All Aspects of the Industry**. Berkeley, C.A.: National Center for Research in Vocational Education,. 1995. [ERIC ACCESSION No. ED 387644], p. 7.

143- Congress of the U. S. **Ohio Job Training, Hearing on Fundamental Re-Examination of our Programs That Train- America's Workers of the Committee on Labour and Human Resources**. Washington, D.C.: United States Senate, 1995, (ERIC ACCESSION No. ED 386540), p. 82

144- Connecticut State Council on Vocational Technical Education. **Preparing for a High Performance Work Place**. Hartford, 1995, (ERIC ACCESSION No. ED 385784), p. 30.

145- Illinois Community Coll. **The Illinois Community College System and the School - to - Work Transition Initiative**: A Working Model- Board, Springfield, 1995, (ERIC ACCESSION No. ED 390489), p. 28

146- Mills, P. and Cesnich, J. **Paraprofessional Education** in SA DETAFE. Leabrook (Australia): National Center for Vocational Education Research, 1993, p. 104.

147- Winters, K. **Building Bridges from School to Work. A** Background Paper for the "Goals 2000. Educate America" Satellite Town Meeting. Washington, D.

C.: Office of Vocational and Adult Education, 1993, (ERIC ACCESSION No. ED 366802), p. 47.

148- **Florida State Dept. of Education.** Investing in Florida's Economy. **Florida's School- To- Work Continuum. Second Edition, 1992a, (ERIC ACCESSION No. ED 361509), p. 45.**

149- Florida State Dept. of Education. **Investing in Florida's Economy**. Florida's School - To- Work Continuum. Second Edition Tollahassee. Div. of Voctional, Adult, and Community Education, 1992b, (ERIC ACCESSION No. ED 361509), p. 45.

150- McGraw, K. **A Worker's Perspective. Skills Training and Education in the Automative Repail, Printing and Metalworking Trades**. Berkeley, C. A.: National Center for Research in Vocational Education, 1992, [ERIC ACCESSION No. ED. 350406], p. 53.

151- Ohio State Dept. of Education. **Ohio Vocational Education and its Relationship to America 2000**. Columbus. Div. of Vocational and Career Education, 1992, (ERIC ACCESSION No. ED 353361)p. 12.

152- Pearce, K. **Op. Cit.**

153- Council of Chief State School Officers. **Connecting School and Employment**. Policy Statement. Washington, D. C., 1991, (ERIC ACCESSION No. ED 345029), p. 11.

154- Shunsong, X. **Basic Education and Social Development in China's Rural Areas** Pittsburgh: The Conference of the Comparative and International Education Society. 1991, (ERIC ACCESSION No. ED 344708), p. 18.

155- Stem, D. **Combining School and Work**: Options in High Schools and Two- Year Colleges. Washington, D. C.: Office of Vocational and Adult Education, 1991, (ERIC ACCESSION No. ED 354410), p. 49

١٥٦- نادية جمال الدين. "حوار حول قضية التعليم الفني". **دراسات تربوية**. الجـزء الثـاني. القاهرة: عالم الكتب، مارس ١٩٨٦، ص ص ٧٣-٩٣.

١٥٧- ديفيد ولسون، **مرجع سابق**،ص٣٤.

١٥٨- محمد متولى غنيمة. **التربية والعمل وحتمية تطوير سوق العمالة العربية**. الطبعة الثانية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٨م، ص ص ٢٧٤-٢٧٥.

159- Fuller, T. Modern Apprenticeship, Process and Learning: Some Emerging Issues. **Journal of Vocational Education and Training: The Vocational Aspect of Education**, Vol. 48, No. 3, 1996, pp. 229- 248, [ERIC ACCESSION No. EJ. 535257]

١٦٠- يمكن الرجوع إلى:

- Raven, J. and Stephenson, J. **Competence in the Learning Society. Social Sciences**, Bern: Verlag Peter Lang, Winter 2001/02, p. 23.
- *Walter, L. F. **Environmental Careers, Environmental Employment and Environmental Training: International Approaches and Contexts.** Frankfurt./ M.: Verlag Peter Lang, 2001, p. 47*

161- Breuer, K. and Beck, K. Are European Vocational Systems up to the Job?, Evaluation in European Vocational Systems. Social Sciences. Bern: Verlag Peter Lang, Winter 2002/03, p. 19.

162- Brown, B. L. Quality Improvement Awards and Vocational Education. Assessment. **ERIC Digest No.182. ERIC Clearinghouse on Adult Career and Vocational Education.** Columbus OH. 1997. [ERIC ACCESSION No. ED 407574], p. 4.

١٦٣- ديفيد ولسون، **مرجع سابق**،ص٣٤.

١٦٤- **المرجع السابق**، ص٣٥.

١٦٥- محمود عباس عابدين. **علم اقتصاديات التعليم الحديث**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠م، ص ص ١٣١-١٣٢.

١٦٦- محمد متولى غنيمة، مرجع سابق، ص ص ٥٤، ٧٧.

167- Crawford, et. al., "School and Labor Market Outcomes", Economics of Education Review. Vol. 16. No. 3, pp: 255-269.

168- Loury, L. D. "The Gender- Earnings Gap Among College-Educated Workers". **Industrial and labor Relations Review**. Vol. 50 No. 4. pp: 580-593., Juli 1997, (ERIC ACCESSION No. E.J: 545627).

169- Stanovnik, T. "The Returns to Education in Slovenia". **Economics of Education Review**. Vol. 16. No. 4.

pp: 443-449, Oct, 1997, [ERIC ACCESSION No. EJ 552031]

170- Stern, D. **Learning and Earning**: The Value of Working for Urban Students. Washington, D. C.: Office of Educational Research and Improvement (ED.), 1997, ERIC/ CUE Digest Number 128, [ERIC ACCESSION No. ED 413405]

171- Stern, D. et. al., "What Difference Does it Make if School and Work are Connected? Evidence on Cooperative Education in the United States". **Economics of Education Review. Vol. 16. No. 3**. pp: 213-229, Jun 1997, (ERIC ACCESSION No. E.J: 547327).

172- General Accounting Office. **Job Training Partnership Act**. Long- Term Earnings and Employment Outcomes. **Report to Congressional Requesters**. Washington, D. C. Health, Education and Human Services Div. Marc. 1996, [ERIC ACCESSION No. ED396105], p. 42

173- National Center for Education Statistics. **Labor Market Outcomes of Literacy and Education. Indicator of the Month**. Washington, D. C.: (NCES), Jan, 1996, (ERIC Accession No. ED. 391972), [. 3.

174- Grubb, W. N. **The Returns to Education and Training in the Sub- Baccalaureate Labor Market**: Evidence from the Survey of Income and Program Participation, 1984-1990. Berkeley, C. A: National Center for Research in Vocational Education. May, 1995, (ERIC ACCESSION No. ED 382839), p. 80

175- National Center for Education Statistics. **Annual Earnings of Young Adults**. Indicator of the Month. Washington, D. C.: (NCES) Apr. 1995, (ERIC Accession No. ED. 381685), p. 3.

176- Rivera- Batiz, F. L. **The Impact of Vocational Education on Racial and Ethnic Minorities**. Washington, D. C.: Office of Educational Research and Improvement. Jul. 1995, ERIC / CUE Digest Number 108, [ERIC ACCESSION No. ED. 386514], P. 4.

177- Saavedra, J. "Essays on Education and Earnings: Peru, 1985-1991". Columbia University, Ph D Dec 1995,

Dissertation Abstracts International (DAI –A 56, p. 2354).

178- Tannery, F. J. **Earnings Growth and Employment Stability of Workforce Entrants**. Does the Point of Entry Matter? Washington, D. C.: Employment Policies Inst. Foundation. Apr. 1995, (ERIC ACCESSION No. ED 387625), p.23.

179- Fuller, T. **Increasing Working Mothers' Earnings**: The Importance of Race, Family, and Job Characteristics. Research- in- Brief. Washington, D. C.: Institute for Women's Policy Research, 1994, (ERIC ACCESSION No. ED 369901), pp. 1-5.

180- National Center for Education Statistics. **Education and Labor Market Outcomes of High School Diploma and GED Graduates. Indicator of Month**. Washington, D. C.: (NCES) Jan 1994, (ERIC Accession No. ED. 366658), p. 4.

181- Robst, J. M. "Overeducation in the United States: An Evaluation of its Economic Impact and its Relationship to College Quality, Individual Ability, and Job Duration". State University of New York At Binghamton, Ph.D. 1994, **Dissertation Abstracts International, (DAI-A 55112, p. 3948)**.

182- Eck, A. "Job - Related Education and Training: Their Impact on Earnings". **Monthly Labor Review. Vol. 116. No. (10)**. pp: 21-38, Oct., 1993, (ERIC ACCESSION No. E. J 472039).





الفصل السادس

الشراكة المجتمعية المعاصرة

وتدعيم القضايا التربوية المطروحة

فى الوطن العربى

- نمط الشراكة المجتمعية وتدعيم التنمية الثقافية والمهنية لدى أفراد المجتمع العربى
- نمط الشراكة المجتمعية وتدعيم عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربى
- نمط الشراكة المجتمعيةوترشيد أوجه الإنفاق فى مجال التعليم





الفصل السادس

الشراكة المجتمعية المعاصرة

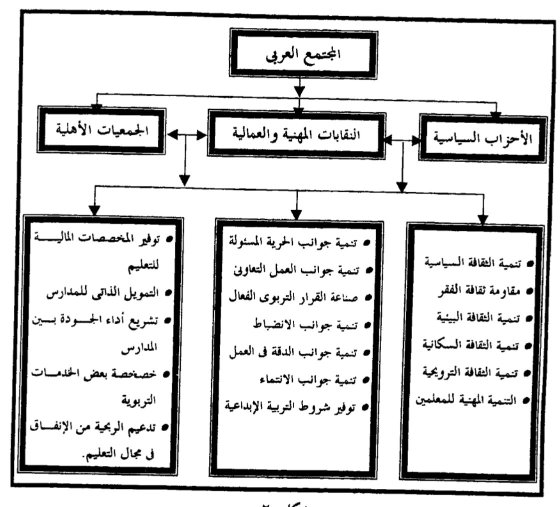
وتدعيم القضايا التربوية المطروحة

فى الوطن العربى

تقدم خارطة الطريق العربية الإسلامية فى هذا الفصل الأخير من فصولها خلاصة النتائج والتوصيات لكافة الرؤى البحثية حول نمط الشراكة المعاصرة بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى مجتمع الأمة العربي من أجل توفير الإسهامات الضرورية لتدعيم جوانب التنمية الثقافية والمهنية، وتدعيم عوامل الالتزام، مع العمل على ترشيد جوانب الإنفاق فى مجال التعليم فى الوطن العربي.

وفى ضوء استخدام خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية للمنهج الوصفي التحليلى والمنهج المقارن أمكن تحليل جهود الشراكة التى تقوم بها التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى بعض الدول المتقدمة من أجل تدعيم قضايا التربية بها، وفى ضوء تمايز السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أمكن تحديد الإسهامات الضرورية لأهم التنظيمات الاجتماعية والمهنية العربية وهى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية العربية، من أجل تدعيم القضايا التربوية فى جوانب التنمية الثقافية والمهنية المستمرة، وفى تنمية عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربي، إضافة إلى تحديد الإسهامات الضرورية لتلك التنظيمات الاجتماعية والمهنية من أجل ترشيد أوجه الإنفاق فى مجال التعليم فى الأقطار العربية.

وتعرض خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية نمط الشراكة المجتمعية المعاصرة لتوفير هذه الإسهامات الضرورية من أجل تدعيم القضايا التربوية المطروحة فى الوطن العربي فى الشكل التوضيحى التالى (شكل ٢).



شكل (٢)

خارطة طريق عربية إسلامية توضح معالم الشراكة المجتمعية المعاصرة وإسهاماتها فى تدعيم القضايا التربوية المطروحة فى الوطن العربى

ونعرض فيما يلى هذه القضايا التربوية المطروحة، والإسهامات الضرورية للأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية العربية فى تدعيمها، كما اقترحتها خارطة الطريق العربية الحالية من خلال مناقشتها الرؤى، والدراسات والبحوث والأفكار والخبرات التربوية المعاصرة.

١- نمط الشراكة المجتمعية وتدعيم التنمية الثقافية والمهنية لدى أفراد المجتمع العربى:

دار التساؤل الأول للكتاب الحالى حول الإسهامات الضرورية لتنظيمات مجتمع الأمة العربى فى تدعيم عملية التنمية الثقافية والمهنية لدى أفراد المجتمع العربى. وأهم التنظيمات الاجتماعية والمهنية التى اهتمت خارطة الطريق العربية الحالية بإبراز إسهاماتها فى هذا المجال هى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية باعتبارها أهم المؤسسات التربوية غير النظامية وتقابل احتياجات الملايين من البشر فى المجتمع العربى المتواجدة فيه، ويجب أن تعمل هذه التنظيمات المجتمعية فى شراكة بحيث يكمل بعضها أدوار البعض الأخر، وتؤثر أدوار بعضها أيضاً فى البعض الآخر من أجل الاهتمام بالإنسان: تثقيفه وتدريبه وإكسابه المهارات المهنية اللازمة لنجاحه فى الحياة، ومحاربة ثقافة الفقر فى مجتمعه.

وتعرض خارطة الطريق العربية الحالية فى صفحاتها التالية أهم النتائج التى تم التوصل إليها للإجابة عن هذا التساؤل الأول حول الإسهامات الضرورية للتنظيمات الاجتماعية والمهنية المختارة وهى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية لتدعيم عمليات التنمية الثقافية والمهنية لدى أفراد المجتمع العربى:

أ- الشراكة المجتمعية وتنمية الثقافة السياسية بين الأفراد:

تتضمن التنمية الثقافية -فى إحدى محاورها- ما يعرف بتنمية الثقافة السياسية، حيث يستطيع الفرد من خلالها اكتساب الأفكار والمعلومات والاتجاهات المتصلة بالنسق السياسى لمجتمعه، من أجل المشاركة الإيجابية فى الحياة السياسية أخذاً وعطاءً، تأثيراً وتأثراً. فتحديات القرن الحادى والعشرين تفرض أن تعزز كافة التنظيمات المجتمعية من الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية أدوارها لتحقيق تنمية الثقافة السياسية من خلال الاشتراك فى مجموعة من ندوات التوعية السياسية، والتنسيق وتقوية الأدوار السياسية للنقابات المهنية والجمعيات الأهلية. وقد أثبتت الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية

والجمعيات الأهلية فى الدول المتقدمة والنامية وعبر التاريخ مدى أهميتها فى رسم معالم السياسة الناجحة لمجتمعاتها، والتى قادت شعوبها إلى عمليات تحول ديمقراطى فعالة، وفى التجارب والخبرات المعاصرة فى عمليات التحول الديمقراطى لمجتمعات شرق أوربا وبولندا وغيرها الدليل الواضح فى مدى أهمية هذه التنظيمات المجتمعية فى إحداث عمليات الإصلاح الاجتماعى.

ومن ثم فإن تعزيز الثقة بين الأحزاب السياسية الحاكمة والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى مجتمع الأمة العربية وبقية الأحزاب السياسية التى تنعت بأحزاب المعارضة هو المدخل الأساسى والشرط الضرورى والكافى لحياة كريمة لكل العرب فى دول تثق بتنظيماتها المهنية والاجتماعية ويثق الأفراد فى سياستها الداخلية والخارجية، عندئذ وبتنمية الثقافة السياسية القائمة على تبادل الأفكار وتأمل الأدوار وتبادل الخبرات تضمن الدول العربية "وصايتها الأبوية" على كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى مجتمع الأمة، وتتفرغ هذه التنظيمات للعطاء والعمل من أجل تحقيق الرخاء والتنمية فى شتى المجالات، وفى الوقت نفسه تفشل الأطماع الخارجية فى التدخل فى شئون الوطن تحت ذريعة المساعدة فى تحقيق الديمقراطية السياسية.

وبتنمية الثقافة السياسية لدى أعضاء التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى مجتمع الأمة فى الوطن العربى ربما تحدث الإنفراجة المأمولة وتتخلى الحكومات العربية عن محاذيرها فى نشاط هذه التنظيمات المجتمعية، خاصة عمل هذه التنظيمات المجتمعية فى السياسة وتخوف الحكومات العربية من هذا الأمر، ولكن على الحكومات العربية أن تدرك أن القضايا والمشكلات التى تواجه المجتمع العربى الآن تحتاج فى حلها ومواجهة آثارها لأكثر من الأعمال التطوعية، فهناك حاجة ماسة إلى رسم سياسة مجتمعية تحدد لهذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية أوجه التعاون وتأمل الأدوار وتبادل الخبرات وتكامل الأنشطة- أى شراكة فاعلة- وأن تلتزم التنظيمات الاجتماعية والمهنية من

أحزاب سياسية ونقابات مهنية وجمعيات أهلية بالعمل فى ضوئها. ومن البديـــهى أن يشرك الحزب الوطنى الديمقراطى – على سبيل المثال– فى مصر فى لجنـــته الخاصـــة بالسياسات المستقبلية للمجتمع المصرى– التى تأسست صيف ٢٠٠٢م أثناء انعقـــاد المؤتمر القومى الثامن للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم– كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى مجتمع الأمة فى رسم ملامح استراتيجية الإصلاح السياسى والاقتصـــادى والاجتماعى. وينبغى أن يتوقف "التخوف" من جانب الحكومات من ممارســـة هـــذه التنظيمات المجتمعية لأى رؤى سياسية هادفة إلى تحول ديمقراطى فعـــال فى المجتمـــع العربى، فما أعلنه وزير الخارجية الأمريكية (**كولن باول**) فى أوائل عام ٢٠٠٣م عـــن خطة أمريكية صريحة مدعمة بملايين الدولارات لتحقيق إصلاحات ديمقراطية فى دول الشرق الأوسط – كل دول الشرق الأوسط– جد خطير، ويجب إسراع الخطى مـــن أنفسنا قبل فوات الأوان، وألا نصل متأخرين بعد فرض شـــروط هـــذا التحـــول الديمقراطى من الخارج، فمصلحة الوطن العربى تتطلب أن نسرع فى الخطى نحو تبـــنى مشروع حضارى تشارك فيه النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية وكافة مؤسسات الأمة وأحزابها السياسية من أجل توفير مناخ أكـــثر حريـــة وكرامة للمواطن العربى.

فمن النتائج التى انبثقت من الخبرات الدولية المعاصرة أن المشاركة الشـــعبية لا يمكن أن تتجزأ، أى لا يمكن تشجيع المشاركة على المستوى الاقتصادى والاجتمـــاعى ومنعها على المستوى السياسى، ومن ثم صار مصطلح الشراكة الكاملة مرادفاً وهادفاً إلى التمكين والمشاركة فى اتخاذ القرارات السياسية. والهدف الذى ينبغى أن يعمـــل مجتمع الأمة على تحقيقه هنا هو تنمية شعور المواطنين وإدراكهم لأهميـــة المشـــاركة السياسية من حيث كونها مسئولية اجتماعية.

وإذا كان وضع السياسة فى ميدان التعليم عملية معقدة– كما يراها (ســـيف الإسلام مطر)[1]– لأن قضاياها عامة وهامة وجدلية، ويمكن اعتبارها غامضة وغـــير

محددة، فإن الأمر يختلف من حيث تجويد الثقافة السياسية بين أفراد مجتمع الأمة العربية والمنتمين لتنظيماته الاجتماعية والمهنية المختلفة. ويرتبط بتنمية الثقافة السياسية بين أفراد المجتمع تفعيل المشاركة الإيجابية بين أجهزة التربية والتعليم والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية، إلى جانب تفعيل ثقافة العمل من أجل الصالح العام، ويمكن لهذه المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية أن تؤدى إسهامات فعالة فى مجال التنشئة السياسية لأفراد المجتمع من خلال التدريب الواعى على الإدارة الذاتية وما تتطلبه من مهارات وقيم أخلاقية، إلى جانب التدريب المستمر على ضبط الذات والتمسك بالحقوق والواجبات وتقبل آراء الآخرين ومناقشتها دون ما تعصب أو انحياز، إلى جانب التعاون مع الآخرين والقدرة على تكوين رأى مستقل بناء، مع احترام كرامة الآخرين وحريتهم فى الفكر[٢].

ب- الشراكة المجتمعية ومقاومة ثقافة الفقر بين الأفراد:

تزايدت حالات عدم التكيف مع التغيرات التكنولوجية وما صاحبها من تغير فى سلسلة الأعمال والمهن والوظائف فى كافة القطاعات الإنتاجية فى المجتمع العربى، وراح التعليم يمنح الشهادات التعليمية المتعددة وتزايدت حالات الفقر والبطالة بين المتعلمين الذين يعانون من ثقافة تملكت مشاعرهم وذويهم تتمحور حول "وظيفة حكومية آمنة من أى مخاطر"، والكل ينتظر هذه الوظيفة ذات العائد القليل، وثقافة المجتمع حائرة بين وظيفة حكومية عائدها الشهرى لا يتجاوز (المائتى جنيه)، والعمل الحر المفيد الذى يمنح ربحاً يتجاوز هذا الدخل بكثير ولكنه يتطلب مهارات تتواءم مع سوق العمل الحر الذى لا يعترف سوى بجودة الأداء وتملك المعارف والمهارات. هذا وجهل الإنسان بهذه الأمور المجتمعية يعتبر من أهم أضلع مثلث الفقر فى العالم[٣].

ولمقاومة هذا الفقر وثقافته المحيطة بالإنسان (ثقافة الفقر) لا مفر من تفعيل أدوار الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية للارتقاء بالتعليم باعتباره من أهم مفاتيح الحياة والنجاح فيها.

وهكذا فالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهليـــة فى الوطن العربى مطالبة اليوم بمواجهة الفقر والبطالة بين الشـــباب المتعلـــم، وإحـــدى مدخلات هذه المواجهة هو التصدى لمقاومة ثقافة الفقر التى تهيمن علـــى تفكـــيرهم وذويهم، حيث لا توجد رؤية مستنيرة عن التحولات والتطورات فى سوق العمـــل العربى، ومن ثم فإن هذه التنظيمات المجتمعية يجب أن تتضافر جهودها فى التنمية المهنية الفعالة التى تكسب الفرد المعارف والمهارات المطلوبة للعمل مع هذه التكنولوجيـا فى القطاعات الاقتصادية المستحدثة. وإلى جانب هذه التنمية المهنية فالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية وكافة التنظيمات المجتمعية مطالبة اليوم بمواجهة حقيقية وصريحة من أجل التنمية الثقافية والمهنية بين أفراد المجتمع العـــربى، فهؤلاء الأفراد محدودو الثقافة تجاه ما يحدث من تحولات فى سوق العمل من القطـاع الحكومى إلى القطاع الخاص، والحاجة ماسة إلى تبادل الخبرات والأفكار بـــين هـــذه التنظيمات الاجتماعية المختلفة فى مجال تنمية ثقافة الفرد لإقناعـــه بالمســـتحدثات فى سوق العمل العربى.

كما أن مظاهر التمدين التى طغت على كافة التجمعات السكانية تلزم المواطـن أن يكون (شبه سباك)، و(شبه نجار)، و(شبه كهربائى) لعوزه واحتياجه اليومى لهـــذه المهارات، وإلا أصبح (فقيراً مهارياً) ومن ثم وجب على كافة التنظيمات المجتمعية مـن أحزاب سياسية ونقابات مهنية وجمعيات أهلية تقديم برامـــج فى أعمـــال الســـباكة والنجارة والكهرباء وغيرها تكفى المرء لمزاولة أنشطتها فى بيته.

والمفترض أن كافة الوسائط بالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعماليـــة والجمعيات الأهلية تعمل على تنشئة الفرد ثقافياً كعضو قوى بشرية منتجـــة يعـــى ويدرك كافة المعارف والمعلومات عن نوعيات الأعمال المتاحة فى مجتمعه، أى يمتلـــك الثقافة المهنية المتأثرة بظروف مجتمعه.

ومن ثم فإن جهود كافة التنظيمات المجتمعية يجب أن توجه نحو هدف تربوى محدد ينحصر فى التنشئة المهنية الصحيحة لأفراد الشباب المتعلم، فتكون المهمة هى مساعدة هؤلاء الشباب على تشرب قيم العمل الحر والانفتاح على كل ما هو جديد فى فرص العمل الإنتاجى، إلى جانب إدراك التنوع فى مجالات المهن المتاحة فى كافة القطاعات الاقتصادية فى المجتمع. ومن ثم يتعود الشباب المتعلم على تقبل التغيير وترك الوظيفة الحكومية الفقيرة والقدرة على الابتكار والتجديد فى خلال حياتهم المهنية.

ويمكن للتنظيمات المجتمعية مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية فى هذا المجال أن تؤثر فى الثقافة المهنية لدى الشباب المتعلم بحيث تجعل الفرد قادراً على التكيف مع نوعيات الأعمال التى تدر عليه ربحاً، سواء أكان هذا العمل يدوياً أم عملاً آخر، وفى هذا الأمر يجب العمل على إكساب أفراد المجتمع المهارات العملية المتصلة بالحياة اليومية، حيث تستغل هذه المهارات فى أعمال تدر ربحاً على هؤلاء الشباب المتعلم.

وإذا كان العصر الحالى يتميز بالانفجار المعرفى فى كافة شئون الحياة، فإن مؤسسات الإعداد للمهن يجب أن تتغير وظيفتها من مجرد نقل المعارف عن وظيفة ما أو عمل ما فى سوق العمالة إلى إكساب الشباب المتعلم أساسيات وأصول الثقافة المهنية التى تساعدهم على أن يتعلموا بناءً على احتياجاتهم، ويتم تحقيق ذلك من خلال التدريب الدقيق على نوعيات الأعمال المطروحة فى المؤسسات الإنتاجية، وكلما زادت الأنشطة التدريبية وتنوعت بين الشباب المتعلم كلما أصبحت ثقافاتهم المهنية جيدة[٤].

كما يجب أن يشجع النظام التربوى الشباب المتعلم على إجراء تجارب مختلفة ما بين مشروعات تعاونية صغيرة وأعمال حرة حتى يدرك كل شاب متعلم قدراته وميوله وطموحاته المهنية فى المجتمع. وفى هذا الأمر احترام لعقول هؤلاء المتعلمين والابتعاد عن فرض أى مسارات مهنية عليه، والمجتمع حين يعرض التجارب المختلفة فى نوعيات الأعمال المتواجدة فى سوقه فإنه يعمل على "تجويد" الثقافة المهنية لأفراده المتعلمين،

وفى هذا المضمار يجب العمل على منح بعض المهارات والمعارف المهنية لجميع أفراد المجتمع من أول درجات السلم التعليمى. فهناك حد أدنى من المعارف فى سوق العمالة والعمل ينبغى ألا يكون هناك فرد دونه.

ويجب العمل أيضاً على إشراك النقابات المهنية والعمالية فى وضع الأهداف التعليمية فى مجال الإعداد للمهن، فالمطلوب فى الوقت الحاضر الشخصية المستقلة القادرة على اقتحام مواقع الأعمال المتنوعة، ويتم ذلك من خلال توفير مناخ تعليمى حر ومنفتح على سوق العمل، ويجب على المنهاج التربوى أن يقدم موضوعات دراسية تعالج مهارات ومعارف متنوعة، لكى تتماشى مع سوق المهن المتغيرة، وما يستجد فى هذه السوق المهنية من مهارات ومتطلبات جديدة فى العمل الإنتاجى.

وفى هذا الصدد تظهر الحاجة ماسة إلى تبادل الأفكار بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية فى بناء المنهاج الدراسى بحيث يتضمن هذا المنهاج العديد من نوعيات الأعمال ومهاراتها فى كل مظاهر الحياة، وليس فقط فى نوعيات أعمال محددة. ويجب أن يعمل هذا المنهاج الدراسى فى الأساس على احترام شخصية الشاب المتعلم، إلى جانب تحقيق انفتاح هذا المنهاج على مشكلات المجتمع التنموية وما يطرأ من تغيرات فى سوق العمل. ويجب أن ينظر إلى المنهاج الدراسى على أنه وسيلة للتثقيف المهنى الذى يناسب العصر الذى نعيشه. والمنهاج المدرسى ينبغى النظر إليه لا على أنه مادة معرفية فقط، بل ينبغى أن يشجع هذا المنهاج المتعلم على الاستغراق العقلى والوجدانى فيما يتصل بنوعيات الأعمال المتواجدة حوله، وما يتصل من معارف ومهارات مطلوبة فى سوق العمالة والعمل فى الوطن العربى.

ومن أجل إكساب الشباب المتعلم ثقافة مهنية تساير سياسات المجتمع الاقتصادية وما طرأ عليها من تطورات تكنولوجية، ومن أجل أن تتوافق الثقافة المهنية لدى الشباب المتعلم مع المهارات المطلوبة فى سوق العمل، من الضرورى أن نسلم بأنه لا تطوير أو تقدم اقتصادى دون تجديد تربوى شامل فى أهداف التعليم وسياساته،

وفى المناهج بما تشمله من مواد ومقررات وطرق تعليم وأنشطة بما يؤدى فى النهاية إلى "تجويد" الثقافة المهنية وتعميقها عند الفرد خلال مراحل تعليمه المختلفة. فالارتباط وثيق بين "تجويد" التعليم وما يؤدى إليه من "تجويد" الثقافة المهنية للقوى البشرية العاملة، وبين التنمية الشاملة فى المجتمع. ولذلك فإن الشراكة المجتمعية من الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والمنظمات غير الحكومية مطالبة بتدعيم هذا التوجه نحو تجديد تربوى فعال فى هذا المجال.

ولقد قامت التربية على مر العصور بدور هام فى إعداد الفرد المنتج الذى يستطيع التكيف مع واقع المهن ونوعيات الأعمال المطروحة فى سوق العمل فى مجتمعه، وفى هذا الصدد يمكن القول أن هناك علاقات متبادلة وقوية بين أنماط التكنولوجيا السائدة فى مجال المهن، وبين المعارف والمهارات التى حازها أفراد القوى البشرية العاملة، وبين فرص العمل والتوظيف فى سوق العمالة والعمل. فالقدرة على مزاولة مهنة ما فى أى من القطاعات الاقتصادية المختلفة فى المجتمع تتحدد فى ضوء عدة متغيرات من أهمها المتطلبات التكنولوجية اللازمة للمهن المختلفة، إلى جانب الاحتياجات النسبية من أفراد القوى البشرية العاملة، وما تتميز به هذه القوى البشرية من سمات شخصية وطموحات وتوقعات مهنية ودافعيه نحو العمل المنتج. هذه المتغيرات جميعها تؤثر فى استقرار المهن فى المجتمع، فالقدرة على مزاولة مهنة ما فى أى من نوعيات الأعمال فى القطاعات الاقتصادية المختلفة تكون فى متناول الأفراد العاملين فى هذه الأعمال والمهن عندما يتم إعدادهم فى ضوء التكنولوجيا اللازمة لهذه النوعيات من الأعمال، وعندما تميل هذه التكنولوجيا إلى الثبات والاستقرار، وحينما يمتلك هؤلاء الأفراد العاملون فى هذه القطاعات الاقتصادية اتجاهات إيجابية نحو التغيرات المحتملة فى نوعيات الأعمال المطروحة فى سوق العمل، أما دون ذلك فالمطلوب شراكة فاعلة من كافة تنظيمات مجتمع الأمة من أجل إعداد الفرد القادر على المشاركة فى الأعمال المجتمعية المنتجة فى الوطن العربى.

وهكذا تحقق الشراكة المجتمعية أهدافها فى مواجهة ثقافة الفقر لدى الشباب المتعلم من خلال التربية فى أنماطها المختلفة: النظامية وغير النظامية، فمفهوم التربية الآن أوسع وأشمل مما تقدمه المدرسة، فالمجتمع العربى كله بهيئاته ومؤسساته المختلفة يعتبر ميداناً واسعاً وفسيحاً للتربية. ومن ثم فكل قطاعات المجتمع العربى ومؤسساته المختلفة سوف يتحتم عليها أن تشارك فى كافة الاتجاهات التربوية المتضمنة فى مواجهة ثقافة الفقر لدى الشباب المتعلم فى الوطن العربى.

ففى مجال التربية النظامية ينبغى أن لا تقاس قيمتها فقط بنسبة إضافتها لكم البشر المتعلم إلى النمو الاقتصادى فى المجتمع، ولكن أيضاً بالإشارة إلى دورها فى إزالة كافة أنواع الفقر بما فيها إزالة ثقافة الفقر لدى هذا البشر المتعلم أو على الأقل التخفيف من مساوئها وذلك عن طريق تقليل مدة البطالة المتوقعة لدى الشباب المتعلم وزيادة فرص العمل للمواطنين وتحسين توزيع الدخل بينهم، بالإضافة إلى زيادة مستوى إنتاجيتهم.

وفى هذا الصدد يجب التفكير فى إيجاد صيغة تعاونية ومرنة تربط بين ما تقدمه المؤسسات التعليمية الموكل إليها الإعداد المهنى للشباب المتعلم، وبين المعارف والمهارات المطلوبة فى سوق العمل، وهنا يمكن اقتراح إنشاء قسم خاص يتبع النقابات المهنية والعمالية فى كل مؤسسة تعليمية، وتكون مهمة هذا القسم إمداد المؤسسات التعليمية بما هو جديد فى مجال سوق العمالة والعمل، وما يطرأ على سوق الإنتاجية من أنواع التكنولوجيا والمعارف والمهارات المتطورة، مع طرح توجهات معاصرة فى مجال الأعمال والمهن مثل نوعيات الأعمال الحرة والخاصة والاستثمارية، بالإضافة إلى تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى الشباب المتعلم نحو نوعيات الأعمال المختلفة فى قطاع المجتمعات والمدن الجديدة.

فنشاطات التعلم والتعليم يجب أن ترتبط بتطور فرص العمل فى المجتمع. إن التربية يجب أن تعمل كصلة بين عالم المدرسة (الموقف التعليمى) وعالم العمل

(احتياجات التنمية) وتعنى ترجمتها إلى الواقع التعليمى أن على المتعلمين أن يصبحوا تدريجياً مدركين لقدراقم ولما يحقق منفعتهم، وكذلك مدركين لمتطلبات سوق العمل بحيث يصبح فى إمكالهم اتخاذ قرارات واقعية تتعلق باختيارهم لمهنتهم. فالتقدم السريع والتفجر المعرفى الهائل بالإضافة إلى تطور وسائل التقنية ومستحدثاقا والاتجاه نحو التخصصات المهنية الدقيقة، جعل الحاجة ملحة إلى الاهتمام بإعطاء التربية نحو المهنة أهمية خاصة فى وقت يسعى فيه الإنسان إلى التطور الاقتصادى والاجتماعى. وهذا كله جعل اختيار المهن والنجاح فيها أكثر صعوبة من ناحية، والاستمرار فى النمو المهنى أكثر مطلباً من ناحية ثانية[٥].

وترى خارطة الطريق العربية الحالية أن أهم إسهامات التنظيمات المجتمعية مثل الحكومات والنقابات المهنية والعمالية تأتى من خلال تطوير المنهاج الدراسى الخاص بإعداد الشباب لممارسة كافة نوعيات الأعمال المتواجدة فى سوق العمل والعمالة. وتنوه هذه الدراسة بأهمية أن يشتمل هذا المنهاج الدراسى على تجديدات تربوية فى:

- التعليم المهنى والتقنى، وما يتصل بتجديد مضامينه وطرائقه وتنويع اختصاصاته المهنية.
- العلاقات والروابط الوثيقة بين المهارات والمعارف المتضمنة فى المنهاج الدراسي وحاجات المجتمع المهنية التكنولوجية . وفى هذا الأمر يجب أن تشتمل أساليب تعلم هذه المهارات والمعارف على ممارسة أنشطة تدريبيه بمواقع العمل والإنتاج تتبناها النقابات المهنية والعمالية وتتكامل مع المادة الدراسية المدونة فى المنهاج الدراسي.
- مرونة المنهاج الدراسي وقدرته فى إيجاد فرص العمل المبتكرة، مع التركيز على الاختصاصات الجديدة التى تستلزمها سوق العمل الحالية. فإذا كان العالم قد تحول إلى قرية صغيرة دائمة التغير، فإن الشراكة المجتمعية عليها واجب التجديد إلى أقصى درجة ممكنة فى مناهج مؤسساقا التربوية، وما تتضمنه من معارف

ومهارات حتى لا تنعزل عن مجريات الأحداث، وأن تحاول- من خلال عناصرها ووسائطها المختلفة- بناء الشخصية المبدعة التى لا تتابع الجديد فحسب، بل تؤثر فيه وتجد لنفسها مكاناً فى عالم الإبداع[٦].

- تبنى سياسات تعليمية تقوم على إدماج المعلوماتية والبرمجيات فى المنهاج المدرسى، وتعميق معرفة المتعلم بالمعارف العلمية وأساليب استيعاب ونقــل التكنولوجيــا وتملك مهارات البحث والتطوير فى مجالاتها إلى جانب استخدام اســـتراتيجيات تدريسية فاعلة، كالتعلم الذاتى، والتعلم بحل المشكلات، وذلك لمساعدة المتعلــم فى اكتساب مهارات تجعله قادراً على تكيف نفسه مع الظروف والمهن المتغــيرة طوال حياته وتدريبه على الاستغلال المثمر للموارد المتجددة للبيئة، بما يســهم فى إيجاد أجيال مبادرة متفتحة للتغير وقادرة على صناعته[٧].

وإذا كانت إرهاصات سوق العمل الحر الآن تتطلب أن يبدأ الشباب المتعلم فى استغلال ما اكتسبوه من معارف ومهارات مهنية من أجل إيجاد فرصة عمــل مــا فى القطاع الاقتصادى الخاص والاستثمارى وقطاع الأعمال الحرة والمجتمعات والمــدن الجديدة، فإن هناك مطلباً ملحاً فى بناء شخصية الإنسان العــربى قوامــه أن تعمــل الشراكة المجتمعية من خلال تنظيماتها الاجتماعية والمهنية على إكساب هؤلاء الشباب المتعلم قيم الاستقلالية والابتكار والاعتماد على النفس والخروج على ما هو مـألوف فى أذهان الغالبية العظمى من أفراد المجتمع فى مجال المهن ونوعيات الأعمال المرغوبة فى سوق العمل فى الوطن العربى.

ولتحقيق هذا التوجه التربوى يجب أن يكلف الشاب المتعلم- أثناء دراســته النظامية- بممارسة أعمال مؤقتة داخل أنشطة المؤسسات الاقتصادية المختلفة، ويجب أن تساعد الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهليــة هــذا التوجه، وبمرور السنين تتعدد هذه الأعمال. وعندما يتخرج هذا الشاب المتعلم يجــد نفسه قد تعرف على الكثير من نوعيات الأعمال المتاحة فى سلسلة المهن المعروضــة فى

سوق العمل، وامتلك العديد من المعارف والمهارات المتنوعة، هذا بالإضافة إلى امتلاك المعارف والمهارات الخاصة بمهنته التى أعد لممارستها فى سوق العمل، وفى هذا إثـراء لثقافته المهنية، وانفتاح لتفكير هؤلاء الشباب المتعلم ولتوقعاقم تجاه نوعيات الأعمال المتواجدة فى سوق العمل، وتفعيل للشراكة المجتمعية فى مواجهة ثقافة الفقر بين هؤلاء الشباب المتعلم.

وهناك حاجة ماسة أيضاً لتطبيق مبدأ التكامل بين المؤسسات التعليمية وبقيـة تنظيمات مجتمع الأمة وهياكله المختلفة بحيث تتعاون هذه المؤسسـات فى "تجويـد" المهارات لدى الشباب المتعلم. فانتقال الشباب المتعلم ما بين المؤسسات التعليميـة والقطاعات الاقتصادية المنتمية للنقابات المهنية المختلفة يؤدى إلى إمكانية مواصلـة التعلم بصورة تتيح للشباب المتعلم التزود بمختلف المعارف والمهارات المتواجـدة فى سوق العمل، وتسمح لهم فى الوقت نفسه بمزيد من القدرة على تطبيق مـا تعلمـوه وتجويد مهاراقم المهنية المكتسبة من التعليم.

وفى هذا المجال يمكن أن يسهم التعاون بين أطراف الشراكة المجتمعية فى تـأجيل القرارات المبكرة فيما يتعلق بالمهن، والاحتفاظ بالقدرة على تغيير تلك القرارات أثناء الدراسة. وفى هذا المضمار يجب العمل على ربط المؤسسات التعليمية بالنقابات المهنية والعمالية المناظرة لها، وذلك بأن يرسل الشباب المتعلم إلى العديد من المواقع الإنتاجية التابعة لهذه النقابات للتدريب. وبتكرار الفرص التدريبية، وبتنوع مواقع الإنتاج التى يتم التدريب فيها يمتلك الشباب المتعلم الكثير من المهارات المهنية عن سوق العمـل والعمالة. وفى هذا إثراء مهنى ومساعدة فى إعداد الشباب المتعلم لمجتمع دائم التغـير والتطور فى سلسلة المهن المجتمعية التى تواجههم فى مستقبل حياقم، وتفعيل للشـراكة المجتمعية فى تدعيم القضايا التربوية من أجل مواجه ثقافة الفقر بين الشباب المتعلـم فى الوطن العربى.

كما أن انتشار صيغ التعليم المتناوب التى تسمح للمتعلم بحرية ترك الدراسة والعودة إليها حسب حاجته، وذلك وفق قوانين تعليم وقوانين عمل مرنة تتبناها الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية وسائر كيانات مجتمع الأمة العربية تعتبر إحدى التصورات المستقبلية فى التعليم[٨]، ويمكن أن تسهم هذه التصورات فى مواجهة ثقافة الفقر لدى الشباب المتعلم فى الوطن العربى.

ويتبقى إيجاد قنوات اتصال فعالة بين المؤسسات التعليمية التى تعد للمهن المختلفة وبين كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية وكيانات مجتمع الأمة العربية، ولكن كيف نوجد هذه القنوات بين نظم الإعداد للمهن المختلفة وبين نوعيات الأعمال المختلفة المتواجدة فى سلسلة المهن؟. هذه الأطروحة تحتاج إلى سياسة تربوية جديدة تتبناها لجان السياسات بالأحزاب العربية الحاكمة وتشارك فيها كافة الأحزاب السياسية الأخرى والنقابات المهنية والعمالية وبقية كيانات مجتمع الأمة فى الوطن العربى تعتمد الربط بين التعليم والتدريب والخبرة المهنية فى بناء الإنسان العربى. هذه السياسة التربوية الجديدة تنظر إلى التدريب فى مفهومه الجديد الذى يعنى تحويل الطاقات إلى مهارات، بمعنى تقسيم نظام الإعداد للمهن المختلفة إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول يتم فيه بناء المعارف وتنمية القدرات للشباب المتعلم فى المؤسسات التعليمية والمهنية المختلفة، وفى القسم الثانى يتم تحويل تلك المعارف والقدرات إلى مهارات عن طريق التدريب فى المؤسسات الإنتاجية التابعة للنقابات المهنية والعمالية فى المجتمع العربى. ولنأخذ سنة التدريب (عام الامتياز) لخريجى كليات الطب كنواة فى تفكيرنا لتجديد نظام الإعداد المهنى لشبابنا المتعلم، ومن ثم لمواجهة ثقافة الفقر لديهم فى مستقبل حياتهم المهنية.

فالحقيقة التى ما زالت تلقى بثقلها على واقع العلاقة بين مؤسسات التعليم فى الوطن العربى وبقية تنظيمات مجتمع الأمة هو الانفصال وعدم وجود شراكة ما فى

هذه العلاقة، ولذلك قد نجد أن بعض المؤسسات الإنتاجية فى البلاد قد أدخلت تكنولوجيا الإنتاج لديها فى مرحلة الإنتاج كثيف المعرفة فى حين أن المقررات الدراسية المناظرة لهذه الصناعة لم تطرق بعد هذه التكنولوجيا فى أطرها النظرية(٩).

ومن ثم يجب العمل على وجود شراكة مجتمعية بين المؤسسات التعليمية وبقية تنظيمات مجتمع الأمة العربية من أجل التقريب بين المهارات والمعارف التى تقدمها المؤسسات التعليمية الحكومية وتلك التى تقدمها المؤسسات التعليمية الخاصة فى مجال الإعداد لممارسة المهن المختلفة فى المجتمع. ويجب الإشارة هنا إلى أنه زرعت فى مصر – على سبيل المثال– منذ عام ١٩٩٦ (سبع جامعات خاصة) وفى طريقها إلى النمو فى الأمد القريب. وتمول هذه الجامعات الخاصة من أصحاب الأعمال فى القطاع الخاص والاستثمارى وتقدم لشبابها المتعلم المهارات المستقبلية والمعارف القائمة على التكنولوجيا المتقدمة.

وفى نشوة التشجيع اللامتناهى للتعليم الجامعى الخاص فى الوطن العربى، ننوه هنا ونشير إلى أنه قد ينجم شعور بثقافة فقر لدى غالبية الشباب المتعلم والمتخرج من مؤسسات التعليم الحكومية إذا ما قدمت المؤسسات الجامعية الخاصة معارف ومهارات متميزة عن تلك المعارف والمهارات التى تقدمها مؤسسات التعليم الحكومية، فإذا افتقد الشباب المتعلم المهارات العالية وأساليب العصر التكنولوجية التى تسود نظام التعليم الجامعى الخاص، فالمخرجات التعليمية من المؤسسات التعليمية الحكومية سوف تفتقد الكثير من الأساليب التكنولوجية اللازمة للمهن المطلوبة فى حين يمتلكها هؤلاء الشباب المتعلم والمتخرج من الجامعات الخاصة، وهنا ينجم شعور بالفقر لدى الشباب المتعلم والمتخرج من تلك المؤسسات التعليمية الحكومية نتيجة المقارنة بما يتمتع به هؤلاء الشباب المتخرج من المؤسسات التعليمية الخاصة من أنواع الامتيازات فى الفرص الوظيفية والدخول النقدية والحراك المهنى فى سوق العمالة والعمل فى الوطن العربى.

وإذا كان المعلن أن الجامعات الخاصة سوف تأخذ على عاتقها إعداد الشباب المتعلم لمهن القرن الحادى والعشرين، وتعتمد فى تحقيقها لهذا الهدف على النظم التقنية الحديثة وعلوم المستقبليات وكافة أنواع التكنولوجيا المتقدمة فى مجال المهن والتمهين، فيجب على المؤسسات التعليمية الحكومية مسايرة تلك المؤسسات التعليمية الخاصة فى تقديمها للمهارات والمعارف الخاصة بنوعيات الأعمال المتنوعة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة التى تناسب المهارات المهنية للقرن الحادى والعشرين ومتطلباتها المهنية مثل النظم التقنية الحديثة وكافة أنواع التكنولوجيا المتطورة من أجل ملافاة تزايد الشعور بالفقر لدى الشباب المتعلم المتخرج من المؤسسات التعليمية الحكومية.

كما أن نشوء قطاع للبحث والتطوير يشكل ضرورة محورية من ضرورات التنمية فى هذا العصر، لأنه سيكون بمثابة مكون هام من مكونات البنية الأساسية لمستقبل النمو الاقتصادى، وفى ظل هذا المفهوم يصبح علينا أن نعيد صياغة هدف عملية التنمية فى المرحلة الحالية، وهو بناء "البنية الأساسية المعرفية" من أجل مجتمع قادم تشكل فيه المعلومات محور النشاط الاقتصادى. هذا الملمح الهام لطبيعة النشاط الاقتصادى فى السنوات القادمة يتطلب إعداد كوادر فنية على درجة عالية من التأهيل العلمى والمعرفى واستيعاب مهارات صناعة المعلومات، ويجب أن يتوافر هذا فى إطار المستويات الدراسية المختلفة، كما يجب على السياسات الرسمية للتعليم- والتى تتبناها الأحزاب الحاكمة حالياً فى مجتمع الأمة فى الوطن العربى- التركيز عليها[١٠].

وفى نطاق التعليم المستمر لا يجوز الفصل بين التعليم العام، والتعليم المهنى، وإنما لابد من تثقيف المهنة وتمهين الثقافة والاهتمام بتنمية الشخصية فى جميع جوانبها، ومن هنا وجب على التعليم المستمر أن يجمع بين النواحى الثقافية والمهنية، وأن يعد هذه الشخصية للحياة لعالم متغير. فلا جدوى من التربية التى لا تمكن الفرد من مسايرة التطور فى مجتمعه والتلاؤم والتكيف مع الظروف المتغيرة فى أى مرحلة من مراحل حياته[١١].

ولما كانت التربية النظامية لا تستطيع أن تعد الشباب المتعلم إعداداً تاماً لمواجهة العالم المتغير، تبرز الحاجة إلى نمط من الشراكة المجتمعية له أهميته فى مواجهة مطـالب العصر الدائمة التجدد فى سلسلة المهن المعروضة فى سوق العمل، وما يترتب علـى ذلك من توفير المهارات والمعارف التكنولوجية المتصلة بها. هذا النمط من الشـراكة المجتمعية يتبنى مفهوم هو التربية غير النظامية، ومن خلالها يسعى الى حفظ التوازن بين الناس والظروف فى عالم متغير بمساعدة الأفراد على قبول التغير والتكيف له وتوجيهه وتمكنهم من المشاركة الإيجابية فى حل مشكلات المجتمع وتطويره. ويمكن أن تسـهم الشراكة المجتمعية من خلال مفهوم التربية غير النظامية فى تحسين قـدرات الأفـراد المهنية وتنمية إمكانياتهم العقلية بهدف رفع مستوى الأداء والارتقاء بالعلاقات بينـهم وبين مجتمعهم. وبناءً عليه فهناك حاجة ملحة لتطوير تربوى فعال فى مجال التربية غـير النظامية، حيث ينشأ فى كل مجتمع محلى من مجتمع الأمة عدد كبير ومتنوع من أنشطة التربية غير النظامية، وتتطور هذه الأنشطة نتيجة التطورات المجتمعية التى يمـر بها المجتمع[١٢]. والتربية غير النظامية بوسعها أن تلبى احتياجـات لا تسـتطيع التربيـة النظامية تلبيتها، فالتربية غير النظامية أكثر مرونة وأشد قابلية للتشكيل من حيـث بنيتها وتنظيمها مما يمكنها من الاسـتجابة لأى تغـيرات سـريعة، وأى حاجـات جديدة[١٣]، والمهم أن تتبنى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية هذا المفهوم من التربية غير النظامية وتعمل على نشره بين الناس فى البـلاد العربية.

وفى هذا المجال تنادى إحدى الدراسات بإعادة النظر فى البيئة التعليمية العربية ككل بشكل يضطر المدرسة لفتح أبوابها أمام العالم المحيط بها، فتصبح أكثر ملاءمـة ومرونة أو أكثر تنسيقاً مع الصيغ والأنماط التعليمية الأخرى فى المجتمـع، وتسـقط بذلك الحواجز الشكلية بين النظم التعليمية النظامية وغير النظامية، ويحدث تكامل بين أدوارها وفق استراتيجيات تتبناها تنظيمات مجتمع الأمة وتوفر أمام كل متعلم فـرص

متكافئة تتوافق مع ميوله وقدراته على التعلم بشكل تلغى معه تسعيرة الشهادات، وترتفع معه المكانة الاجتماعية لمن يمزج النظرية بالعمل[١٤].

وفى إطار شراكة مجتمعية فعالة فى تدعيم التنمية الثقافية والمهنية لدى الشباب المتعلم يمكن النظر إلى التعليم غير النظامى على أنه وسيلة من وسائل توفير العمالة وتعزيز العمل الحر فى بعض القطاعات الاقتصادية فى المجتمع. كما أن برامج التدريب غير النظامية التى تصاحب إدخال التكنولوجيا الملائمة أو تحسين استخدام التكنولوجيا التقليدية أو كليهما، لها أهميتها الكبرى فى رفع مستوى المعارف والمهارات المطلوبة للنهوض بإسهام هذا القطاع فى الإنتاج والتنمية وفى تحسين نوعية الحياة بالنسبة لأولئك الذين لا يزالون يعتمدون عليه[١٥].

وفى هذا المضمار لابد أن تنشأ علاقة جديدة فى التربية غير النظامية والتربية النظامية، علاقة لا تتضمن تبادل البرامج التربوية فحسب، بل تتضمن أيضاً تبادل المرافق التربوية وتبادل المعلمين، وكذلك وهو الأهم، تبادل الطلاب أنفسهم. فبغض النظر عن الطرق التى يلتحق بها الدارس بالتعليم النظامى أو غير النظامى، ينبغى أن تتاح له فرص الانتقال من نظام تعليمى إلى نظام تعليمى آخر، والعودة إلى النظام الأول، وهذا التنقل بين النظامين، بالإضافة إلى التنقل بين الصفوف والمدارس، يضيف عنصراً هاماً من عناصر الشراكة المجتمعية الفعالة فى نشر مبادئ التعليم مدى الحياة وفى شتى مجالاتها[١٦].

كما أن اتساع المعارف وتكاثرها من جهة، وازدياد السرعة التى تتقدم بها التكنولوجيا من جهة ثانية تدفع الناس إلى مزاولة أعمال كثيرة أو تغيرها خلال حياقم، وبما أن التعليم النظامى لا يزود الفرد بما يلزم للتكيف مع ما يطرأ على عمله من تغير، يصبح من الضرورى إعادة التعليم والتدريب عن طريق الجسر الذى يمتد بين تنظيمات مجتمع الأمة وكياناته المختلفة[١٧]. وفى مثل المجتمعات التى نعيشها الآن، والتى تمر بتغيرات اقتصادية واجتماعية سريعة، ويقترن فيها التعليم بالحياة- إن لم يكن

شرطاً أساسياً من شروطها- تبرز أكثر وأوضح أهمية الدور الذى يقوم به تعليم الكبار فى التكيف مع المطالب المهنية التى تستلزمها التغيرات التكنولوجية السريعة التى تمر بها المجتمعات الحديثة، فالإنسان لا يستطيع أن يدرس أو يكتسب كل المعارف والمهارات اللازمة من أجل حسن أدائه لعمله خلال فترة حياته الدراسية، وفى كل نمط من أنماط العمل- تقريباً- هناك مهارات جديدة تظهر، أو استخدام حديث لأدوات وطرق جديدة، أو ارتقاء لنوعيات عمل واندثار لأخرى، وهذا كله يحدث بسرعة وبشكل يتطلب أن يتوافق معه أولئك الذين يعملون فعلاً أو تهددهم مشكلات التعطل والبطالة. وهذا جانب آخر يفرض على تنظيمات المجتمع أن تفتح مجالاً أمام أولئك العاملين فعلاً لكى يستوعبوا الجديد، ويتكيفون معه، ويستخدمونه ويطورونه(١٨).

ومن ثم يجب أن تتبنى سياسات الحكومات العربية وبقية الأحزاب السياسية فى مجتمع الأمة فى الوطن العربى مبادئ التعاون مع النقابات والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية من أجل أن يلعب تعليم الكبار دوراً فى التدريب المهنى للشباب المتعلم، فغالباً ما يحدث فى عصر التجديد التربوى وتطبيقاته التكنولوجية تقادم المعرفة والمهارات، ويستلزم ذلك برامج للتدريب المهنى على المعارف والمهارات(١٩)، وبذلك تتضح أهمية التعليم غير النظامى من خلال برامج دراسية للنقابات المهنية تهدف إلى أن يُقدم لأفراد هذه النقابات المهارات والمعارف المفيدة والتى يستطيعون تطبيقها من أجل تنمية ذواتهم وتطوير مجتمعهم، فالتعليم خارج المدرسة يؤمن بالتربية المستديمة ويكمل دور المدرسة.

كما تستطيع الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى مجتمع الأمة العربية أن تؤدى دوراً هاماً وفاعلاً فى مقاومة ثقافة الفقر بين الشباب من خلال التوعية بفرص العمل فى مجالات الصناعات المعدنية والنسيج والتريكو والملابس الجاهزة وصناعات الأثاث والأحذية، ومن ثم يدخل قطاع كبير من هؤلاء الشباب المتعلم إلى هذه الحرف، ويطورون عوامل الإنتاجية بهذه الأعمال، وتأتى الأفواج التالية من الشباب

المتعلم وتقلدهم وتبتعد عن ثقافة الفقر التى تتمحور حول انتظار الوظيفة الحكومية والتى طال انتظارها من الأفراد فى مختلف البلدان العربية.

م- الشراكة المجتمعية وتنمية الثقافة البيئية بين الأفراد:

أصبحت الثقافة البيئية إحدى الجوانب الهامة فى التنمية الثقافية للمواطنين، فمشكلات التلوث البيئى فرضت على المهتمين بالتنمية الثقافية أدواراً ثقافية جديدة تزيد من وعى الإنسان بأمور بيئته والعمل على تقليل عوامل تلوثها(٢٠).

فإذا كان الإنسان الفرد هو المسئول عن البيئة فى المقام الأول، وإذا كان هو مصدر تلوثها الأول أيضاً، وإذا كان الإنسان هو المستفيد وهو الهدف من إصلاح البيئة وجمالها وثرائها وغناها، فإنه لا مفر من ضرورة تنمية ضميره البيئى كى يشعر بالبيئة وبقيمتها وبأثرها عليه وعلى غيره، ومن ثم تحدث المصالحة بينه وبين بيئته. وهناك أساليب متعددة تسهم فى تنمية ضمير الفرد البيئى منها توفير القدوة الحسنة أمام أفراد المجتمع العربى من أجل الحفاظ على البيئة، إلى جانب اعتماد فكرة التعزيز، بمعنى منح الإنسان المكافآت والتقدير المعنوى والاستحسان، كلما أتى بالسلوك البيئى المرغوب فيه لصالح البيئة التى يعيش فيها(٢١).

وللشراكة المجتمعية دور هام فى تنمية الضمير البيئى، وفى غرس القيم لدى أبناء المجتمع ضمن عملية كبرى هى عملية التنشئة الاجتماعية التى تهتم بجوانب التطبيع الاجتماعى والأخلاقى والروحى والمهنى والسياسى وغيرها من الجوانب. ومن خلال هذه العملية يتم غرس قيم المجتمع ومثله ومعاييره وأنماط السلوك المرغوب فيه، وبحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ من كيان الفرد، كما يدخل فى تنمية الضمير البيئى كل ما يندرج تحت فلسفة التمدرس كما هو الحال فى بناء المناهج الدراسية والمقررات التعليمية والأنشطة المدرسية، إلى جانب جوانب التربية المستمرة والتعلم مدى الحياة، ومن الحياة(٢٢).

وللشراكة المجتمعية أدوار هامة أخرى فى تعويد الناس على ثقافة النظافة: نظافة البيت من الداخل ونظافة السيارة ونظافة الملابس ونظافة الشارع. يجب أن نصل من خلال برامج التربية والثقافة والإعلام إلى تعليم الناس أن نظافة الشارع هى من نظافة الناس سكاناً كانوا أم مارة، وأن المدينة أو القرية القذرة معناه أن أهل هذه المدن والقرى قذرون، وأن هذه القذارة هى سبة فى وجه كل مواطن، فالنظافة من الإيمان.

ويمكن للأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية أن تطور مواقف ملائمة لتحسين نوعية البيئة عن طريق إحداث تغيير حقيقى فى سلوك الناس تجاه بيئتهم بحيث يؤدى ذلك إلى إيجاد الشخصية المنضبطة ذاتياً والتى تتصرف فى البيئة بروح المسئولية[٢٣].

وفى هذا المجال يجب أن تتكامل أنشطة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية من أجل تنمية معارف الأعضاء بهذه التنظيمات الاجتماعية فى مجال البيئة وخطورة مشكلات تلوثها، كما يجب أن تقوم هذه التنظيمات المجتمعية بأدوار تنويرية فى كافة المدن والقرى العربية عن التلوث البيئى ومخاطره وكيفية مواجهته. فالثقافة البيئية تحتاج إلى توعية وإعلام حتى تصبح سلوكاً ممارساً على مستوى الأهالى وفى كافة المجتمعات المدنية والقروية. فالأمر جد وخطير ويتعلق بصحة الملايين من سكان الوطن العربى، ولا نغالى هنا بالقول أننا على موعد مع كارثة بيئية إن لم تصبح إشكالية تنمية الثقافة البيئية موضع اهتمام متقدم للرأى العام ولكافة الصحف الحزبية ووسائل الإعلام القومية وأنشطة النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية. ولقد سبقت الدول المتقدمة غيرها من الدول العربية واستحدثت قوانين خاصة وأعطت أجهزتها المجتمعية كافة الممارسات والحريات لتفعيل أدوارها فى نشر الثقافة البيئية والتصدى لمشكلات التلوث. ورغم أن سماء القاهرة الكبرى- على سبيل المثال- اعتادت منذ بضع سنين استقبال (السحابة السوداء) ابتداءً من شهر أكتوبر من كل عام، تظل النقابات المهنية

والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية وحتى الأحزاب السياسية فى منـــأى عن البحث والتحرى والمشاركة الحقيقية فى التصدى لهذه الظاهرة ولغيرها من قضايـا التلوث البيئى التى تقابل قطاعات بشرية كبيرة فى المجتمع العربى. ومن ثم تدعو هـــذه الخارطة فى الطريق إلى إنشاء **هيئة قومية مستقلة لمقاومة التلوث البيئى فى كافة الدول العربية**، تنسق الجهود بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنيـــة والعماليـــة والجمعيات الأهلية، للمحافظة على ما تبقى من البيئة الخالية من التلوث فى الوطـــن العربى.

ويُلاحظ على أنشطة الجمعيات الأهلية فى الوطن العـــربى انخفـــاض خدماتهـــا الثقافية والتنويرية نتيجة ضعف قدرتها على احتواء المشاركة الشعبية وعدم وضـــوح فلسفة التنمية التى تتبناها وانخفاض مشاركة الشباب الأقل من (٤٠ سنة) فى الحيـــاة العامة[٢٤]، وفى هذا المجال يجب على الحكومات العربية وبقية الأحـــزاب السياســـية إدراك مدى أهمية إيجاد نوع من الشراكة مع الجمعيات الأهلية لكى تقوم بدور مكمل لدور الحكومة فى مجال التثقيف البيئى، باعتبار أن الجمعيات الأهلية أقدر وأسرع على تنمية الثقافة البيئية بين أهالى المجتمعات المحلية من الأجهزة الحكومية التى يصعب عليها التغلغل فى هذه المجتمعات المحلية، وتستطيع الجمعيات الأهلية أن تُكسب أفراد هـــذه المجتمعات الرغبة القوية والمشاعر الإنسانية الفياضة فى مواجهة ظواهر التلوث، وتُقوى إرادة الناس فى أن يتوصلوا بأنفسهم إلى الطرق المثلى المؤدية لحل هذه المشـــكلات البيئية المؤدية إلى التلوث البيئى، ومن ثم يكون الجهد والفكر التطوعـــى والمشـــاعر الإنسانية وتبادل الأفكار والخبرات بين الأهالى هى جهود مكملة للأنشطة الحكوميـــة فى مجال تنمية الثقافة البيئية.

والقناعة التى تراها خارطة الطريق العربية الحالية أنه لإنجاح أى خطط لتحسـين البيئة لابد من الاعتماد على شراكة فعالة بين تنظيمات مجتمع الأمة، ومـــن بينـــها: الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية من أجل نشر الوعى

البيئى لدى الجماهير والذى هو الشرط اللازم والكافى لتحسين أحوال البيئة، هذه الشراكة الفعالة تعنى بحث سبل التعاون وتبادل الرأى والأفكار والخبرات بين هذه التنظيمات المجتمعية للوصول إلى الهدف المشترك وهو حماية البيئة وصيانتها وتحسين أجوائها.

ولعل ما استعرضته خارطة الطريق العربية الحالية من خبرات معاصرة فى نشاط البيئة ومقاومة عوامل التلوث بما يؤدى إلى التوصية بتكامل الأنشطة التثقيفية التى تعمل على رفع مستوى الوعى البيئى بين المواطنين. وفى هذا المجال يمكن ترك مسئولية رصد وتحديد المشكلات التى تهدد صحة وسلامة البيئة فى المجتمعات المحلية للجمعيات الأهلية العاملة فى هذه المناطق، ثم يتم التنسيق والتعاون بين النقابات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية لتقديم الحلول لهذه المشكلات البيئية، وتستخدم الحكومات العربية سلطتها لممارسة الضغط لوقف الأعمال المؤدية إلى التلوث البيئى، وتطبيق التشريعات البيئية بكل دقة مع تنفيذ العقوبات المرتبطة بهذه التشريعات فى مجال التلوث البيئى فى الوطن العربى.

وإذا لم توجه الجهود من خلال التنظيمات الاجتماعية والمهنية بمجتمع الأمة العربية مثل أجهزة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية من أجل توعية الناس، وتكوين الاتجاهات الإيجابية لديهم ودفعهم إلى حماية البيئة والحد من تلوثها، فستكون النتائج السلبية من غياب تنمية الثقافة البيئية وخيمة، وسوف تزداد معدلات التلوث البيئى والأمراض الناتجة عنه. ومن هنا فلا مفر من تضافر جهود كافة الكيانات بمجتمع الأمة العربية من أجل ترسيخ مفاهيم الثقافة البيئية وكيفية المحافظة على عناصرها ومكوناتها نظيفة، فالبشر فى مجتمع الأمة العربية فى أمس الحاجة إلى التوعية بكيفية التعامل مع البيئة والحد من تلوثها.

ولعل تذكير المواطنين فى الوطن العربى ببعض الأحاديث النبوية الشريفة تجاه نظافة البيئة يفلح فى هذه التوعية المنشودة، فعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول

الله ﷺ قال: "اتقوا اللاعنين، قالوا: وما اللاعنان؟، قال: الذى يتخلى فى طريق الناس أو ظلهم" (رواه مسلم)[٢٥]. وعن جابر رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى أن يُبال فى الماء الراكد، رواه مسلم. وعن أبى سعيد الخدرى عن النبى ﷺ قال: "إياكم والجلوس فى الطرقات، قالوا: يا رسول الله، ما لنا بدٌّ من مجالسنا، نتحدث فيها، قال رسول الله ﷺ : فإذا أبيتم إلا المجلس، فأعطوا الطريق حقه، قالوا: وما حقه؟ قال رسول الله ﷺ : غض البصر، وكف الأذى، ورد السلام، والأمر بالمعروف، والنهى عن المنكر" (متفق عليه)[٢٦]. وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان"[٢٧].

د -الشراكة المجتمعية وتنمية الثقافة السكانية بين الأفراد:

تتضمن التنمية الثقافية لأفراد المجتمع العربى تنمية ثقافتهم نحو مخاطر التزايد السكانى ومشكلاته الآنية والمستقبلية من أجل زيادة وعى الجمهور وتعديل رؤيته لكى يصبح عضواً فعالاً فى مواجهة هذه المشكلة السكانية والتقليل من الإنجاب. وتولى كافة المنظمات المجتمعية العالمية والقومية والمحلية عناية كبيرة لمواجهة مخاطر المشكلة السكانية سواءً على مستوى الفرد أو المجتمع أوكليهما. وإذا تضافرت جهود الأحزاب السياسية مع النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى مجتمع الأمة واندمجت أنشطتها وتكاملت فى مجال تنمية الثقافة السكانية فالنتيجة المتوقعة ستكون إيجابية فى خفض نسبة التزايد السكانى، فالنقابات المهنية والعمالية تضم فى عضويتها قرابة الـ (٢٠ مليون مواطن عربى)، وقدر عدد المتعاملين مع الجمعيات الأهلية فى مصر -على سبيل المثال- بحوالى (١٥ مليون مواطن)[٢٨]، وهذه الملايين وغيرها من ملايين البشر المنتمين للأحزاب السياسية فى الوطن العربى فى أمس الحاجة إلى تنمية ثقافاتهم السكانية.

ولقد مضت سنوات على اجتماع المؤتمر الدولى للسكان والتنمية بالقاهرة سنة ١٩٩٤م- والذى تضمنت توصياته، وأيدتها دراساته، الربط بين السكان، والنمو الاقتصادى، والتنمية المستديمة، والمساواة بين الجنسين، والنهوض بدور المرأة، والصحة الإنجابية، وحسن تربية ورعاية وتنشئة الطفل، وتنظيم وترشيد أحوال الأسرة.. وتكررت هذه التوصيات التى لم تحرك ساكناً لدينا! - فى مؤتمر قمة الأرض الذى عقد (بجوهانسبرج) عام (٢٠٠٢)، بينما أوردت الإحصاءات أن الانفجار السكانى لدينا لا يتوقف، ويأكل الأخضر واليابس، ويجعل كل مشروعاتنا لبناء الغد محض سد الحاجة نتيجة هذا التزايد المخيف فى عدد السكان، وما يصاحب ذلك من ضعف الخامة البشرية صحياً وتربوياً وتعليمياً وتثقيفياً ومعرفياً حتى أوشك الكثرة من الآدميين المضافين بغير وعى أن ينخرطوا- بالجهل المطبق والتدنى الهائل للمستوى فى كل شئ- فى أجناس أخرى من المخلوقات، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وعلى سبيل المثال تورد الإحصائيات أن عدد السكان فى مصر، يتضاعف- أجل يتضاعف!!- كل خمسين عاماً، مثلما تُظهر الإحصائيات بأن نداءات الجميع تذهب سدى، لأنها تدخل فى النهاية فى العلاقة الخاصة جداً بين قطبى الأسرة، وهى علاقة لا يملك أحد إلا أن يخاطب لديها الفهم والوعى، بيد أن هذه كلها ملكات تتضاءل تضاؤلاً مخيفاً فى مجتمعات الفقر والجهل مع أنها أحوج إلى الالتفات إلى الدمار اللاحق بها وبأجيالها نتيجة هذا التوالد غير الواعى المقترن بانعدام الإمكانيات نتيجة الفقر والجهل وكلاهما لا يبشر بخير فى هذا المجال، لذلك فلا سبيل بتاتاً إلا بتنظيم مستوى الإنجاب حتى لا يتحول التزايد السكانى فى مصر إلى قنبلة موقوتة وإلى "غول" يأكل فرص التنمية البشرية والمجتمعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والمعرفية!.

ولعله من الملاحظ تقلص أو انخفاض ما تقدمه الجمعيات الأهلية، من توعية لتعديل أفكار الناس خاصة فئة البسطاء الذين يقر فى أخلادهم، أن التناسل عزوة وقوة، ويظنون أن الأديان تحث على ذلك طلباً "لمباهاة الأمم الأخرى" يوم القيامة

وهم لا يدركون أن "المباهاة" لا تكون بمجرد الكثرة العديدة التى قد يتدنى مستواها العقلى والفكرى والتعليمى والمعرفى. من المهم دراسة أسباب تراجع دور الجمعيات الأهلية فى تنظيم الأسرة، وهل يرجع تقلص هذا الدور- فقط- إلى تراجع حجم المساعدات والدعم الخارجي والتمويل الذاتى، وتزايد ما تواجهه هذه الجمعيات الأهلية من مشكلات إدارية معقدة نتيجة تغير التبعية بين الشئون الاجتماعية والصحة والسكان وأحياناً الشئون الأمنية- أم أن هناك أسباباً أخرى، قد يكون منها خطأ فهم الموروث الدينى، أو خطأ "المباهاة" المتوهمة لمجرد الزيادة العددية دون الالتفات إلى القيمة النوعية للخامة البشرية! أم ماذا؟!.

إن نجاح التوعية بتنظيم النسل، يحتاج ليس فقط إلى مجرد خطاب يُحسن الدعوة، وإنما يحتاج بالضرورة إلى ترشيد قطبى الأسرى وبالذات فى مجتمعات الفقر والجهل التى يتواضع فيها فهم وإدراك الخامة البشرية، فهناك حاجة ماسة إلى التنمية المستدامة لدى قطبى هذه الأسرة تواجه ما تبقى من عادات بديلة تصرفهما عما يتصوران أنه المنفعة الوحيدة المتاحة لمباشرة الحياة!

وقد يساعد، أن تعى المرأة العربية أن تحسن وضعها، يحتاج إلى رؤية تدرك من خلالها أن الإغراق فى النسل، هو إغراق لها ولصحتها ولفرصها ولتحسن أوضاعها، مثلما هو إغراق لأسرتها ونزول بمستوى الأمل المرجو فى لبناتها!!. أن تعى المرأة أنها لن تستطيع أن تنجز لنفسها، ولا أن تنجز لأولادها، ما يسعدها ديناً ودنيا، ما لم تلتفت إلى أن الإنجاب "مسئولية" وأن هذه "المسئولية" تفرض "واجبات" تحتاج إلى "مناخ" وإلى "جو مهيأ" وإلى "إمكانيات" وإلى نفس طويل واقتراب حميم ودائم من الأولاد فى سنى تكوينهم وبتفهم احتياجاتهم وتطوراتهم وأحوالهم ومشاكلهم، والعمل فى أن يعيش هؤلاء الأطفال وينشبون فى تنشئة صحية منتجة تتواصل بارتفاعها أحوال الأسرة والتى تؤدى فى النهاية إلى ارتقاء للمجتمع العربى بأسره!.

وعند تعزيز الثقة بين الحكومات العربية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية يمكن أن تندمج أنشطتها الثقافية فى مجال السكان وتتكامل وتُقدم من خلال الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى الريف والحضر وتُموِّل من كل هذه التنظيمات المجتمعية،ومن ثم يكتسب الفرد، خاصة المرأة، العديد من عناصر الثقافة السكانية التى تنمى الوعى فى مجال تنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل والرضاعة الطبيعية وتغذية الطفل. فتنظيم الأسرة والتوعية بصحة الأطفال مسئولية مجتمعية وتحتاج إلى شراكة فعالة تتضمن تضافر الجهود والتعاون والتنسيق وتقوية أدوار كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى الوطن العربى. ويجب أن يقوم القطاع الحكومى والنقابات المهنية والعمالية بتدعيم جهود الجمعيات الأهلية فى هذا المجال. فالمشكلة السكانية كانت وما تزال أم المشاكل التى تتصل بمشكلات المواد الغذائية وصيانة البيئة والبطالة وعجز الخدمات العامة كالكهرباء والمياه والمواصلات وسواها. فالزيادة السكانية تؤدى إلى عدم الوفاء بحاجات السكان المتعاظمة واتساع حزام الفقر وتكاثر الأفراد المهمشين فى المجتمع، ومن ثم فمواجهة هذه المشكلة تستلزم تفعيل شراكة جميع أطراف مجتمع الأمة للتصدى لنتائجها الخطيرة فى المستقبل القريب.وتدعو خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية إلى دمج أنشطة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى مجتمع الأمة العربية فيما يخص الظاهرة السكانية وتعرف الآثار المترتبة على التفجر السكانى، وبحيث تؤدى هذه الأنشطة إلى تكوين اتجاهات سليمة نحو تنظيم الأسرة، وكفانا أنشطة مبعثرة هنا وهناك وملايين الجنيهات تصرف أيضاً هنا وهناك دون مردود إيجابى وملموس.

هـ- الشراكة المجتمعية وتنمية الثقافة الترويحية بين الأفراد:

تظهر الثقافة الترويحية كمطلب هام من متطلبات التنمية الثقافية لأفراد المجتمع العربى، من أجل مواجهة طغيان المدنية وزيادة حدة التسابق بين الأفراد وغياب الابتسامة من وجوه البشر، وزيادة الكآبة بين أفراد هذه الأمة، وغياب الاطمئنان للغد. وهناك العديد من الإسهامات الضرورية للأحزاب السياسية والنقابات المهنية

والعمالية والجمعيات الأهلية فى إطار نشر الثقافة الترويحية بين أعضائها وبقية أفـــراد المجتمع العربى، فيمكن للشراكة المجتمعية الفعالة إقامة ندوات وحفلات ترفيهية، أقرب ما تكون مجانية فى الحدائق والمتنزهات العامة من أجل عودة الابتسامة والرضـــا بـــين الناس. ولعل المطلوب من أعضاء الأحزاب السياسية ومســـئولى النقابـــات المهنيـــة والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى مجتمع الأمـــة الاهتمـــام بإقامـــة حفلات ترفيهية مستمرة فى المناسبات الدينية والدنيوية تحبب أفراد المجتمع بعضـــهم فى بعض، ولعل الدعوة قائمة إلى تفعيل القول الكريم والمأثور عن الرسول الكـــريم ﷺ (تبسمك فى وجه أخيك لك صدقة، وأمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر صدقة) (رواه الترمذى)[٢٩]، وما أحوج الأمة الآن إلى تشجيع عودة الابتسامة والمرح بين المواطنين. فالترويح عن النفس يعد أحد المحاور الرئيسة فى تنمية الشـــخصية الاجتماعيـــة وفى آثارها وتعاملها مع البيئة المحيطة بها، بما فيها القدرة على تأدية الواجبات فى العمـــل والتعامل مع الآخرين على أحسن وجه، ويساعد كل هذا على الارتقـــاء بمســـتوى إنتاجية جميع أفراد المجتمع فى الوطن العربى.

وقد ذهبت الرؤى التى تمت مناقشتها فى هذه الخارطة "العربية" فى الطريـــق فى هذا المحور إلى استنتاج مؤداه أن تنمية الثقافة الترويحية بين أفراد المجتمع العربى عمليـــة لازمة وضرورية لارتباطها بتجديد الطاقة الإنسانية وتنشيط القدرات الخاصة للنهوض بالعمل والإنتاج فى جميع المهن وقطاعات الأعمال. فما أحوج المجتمع العـــربى الآن إلى شراكة فعالة بين كافة تنظيماته الاجتماعية والمهنية من أجل العمـــل علـــى عـــودة الابتسامة والسعادة ودرجات من الرضا عن الذات وعن العمل وعن سائر الأنشـــطة المجتمعية فى الوطن العربى.

ولقد سبق توضيح مدى أهمية التربية فى مجال ثقافة الترويح عن النفس البشـــرية من أجل الاستمتاع– فى حدود ما أقرته الشريعة الإســـلامية الســـمحة– بمختلـــف جوانب الأنشطة الحياتية مثل الأنشطة الرياضية أثناء وقت الفراغ، والأنشطة الثقافيـــة

فى مجال القراءة والتثقيف وتنمية مواهب الفرد فى مختلف المناحى والأنشطة، والتعامل معها بنظرة متفائلة.

ومن المفترض أن تؤدى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية أدواراً فاعلة فى مجال تنمية الثقافة الترويحية بين أعضائها وسائر أفراد المجتمع العربى. ومن هذه الأدوار تدريب هؤلاء الأعضاء على كيفية استثمار أوقات فراغهم وبدائل هذا الاستثمار وبطرق ميسرة وبحيث يحس هؤلاء الأفراد برضا وفائدة من هذه الأنشطة المعروضة. ولعل تنوع أنشطة الترويح ما بين أنشطة رياضية ومسابقات ترفيهية فى مجال الأنشطة الفنية ورحلات مدعمة على مدار العام يفيد فى نشر ثقافة الترويح عن النفس بين أفراد المجتمع العربى. وتكمن مشكلات تنظيم الرحلات إلى المناطق الأثرية المختلفة والى المعارض السنوية والمصايف صيفاً والأماكن الدافئة شتاءً فى التكلفة المالية العالية التى قد لا يتحملها بعض أفراد المجتمع العربى، ولو اتبعت الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية التخطيط والتشاور وتبادل الآراء فيما بينها وبين المؤسسات الاقتصادية المختلفة لأمكن تنشيط السياحة الداخلية على مدار العام وعدم تركيزها فى أوقات محددة فى السنة وبكلفة تناسب دخول الأفراد فى المجتمع العربى، خاصة فى بلدانه الفقيرة.

و – الشراكة المجتمعية والتنمية المهنية للمعلمين:

إن التنمية المهنية للمعلمين تعتبر ضرورة يتطلبها إصلاح شئون التربية والتعليم، ولعل من أهم الأسباب التى جعلت من التنمية المهنية للمعلمين أمراً ملحاً وضرورة من ضرورات تجويد التعليم هى التغيرات والتطورات التى حدثت فى البنية المعرفية وتقنيات التعليم وطرائقه المختلفة، إلى جانب تعدد أساليب ونظم العلاقات والأدوار فى شتى مناحى العملية التعليمية. وقد أقتضى هذا الأمر ضرورة أن يتعرف المعلم أولاً بأول على نتائج الدراسات والبحوث العلمية فى ميدان التربية والتعليم وكيفية تجريب بعضها فى ميدان ممارساته التربوية.

وقد شرعت بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا فى إنشاء المؤسسات المهنية المتخصصة فى التنمية المهنية للمعلمين أثناء الخدمة مثل مدارس التنمية المهنية ومراكز النمو والتطوير المهنى[٣٠].

وتعمل هذه المؤسسات المهنية فى هذه البلاد على تتبع خريجى كليات إعداد المعلمين بقصد العمل على زيادة نموهم المهنى بعد مباشرة التدريس فى الواقع الميدانى (المدارس). وتضم هذه المؤسسات المهنية متخصصين فى تقديم خدمات النمو المهنى للمعلمين، وأحياناً لمديرى المدارس أنفسهم. كما تدعو بعض كليات إعداد المعلمين هناك خريجيها على فترات لمناقشة مشكلاتهم التدريسية وتحليلها، وتقديم العون والمشورة لكافة المعلمين أثناء الخدمة[٣١].

كما طورت ولاية أريزونا الأمريكية حاسبات آلية جديدة، من خلالها يمكن تلبية الاحتياجات المهنية للمعلمين هناك، حيث يمكن– ومن خلال هذه الحاسبات الآلية– الإتصال بكليات المجتمع، ويتم التعاون بين المدارس والكليات فى توفير التدريبات المهنية المتعمقة للمعلمين. وهكذا فإن هؤلاء المعلمين يمارسون التدريس فى مدارسهم، وفى الوقت نفسه يكونون على إتصال بما يستجد على مجالات تخصصاتهم من معارف ومهارات[٣٢].

وفى جمهورية مصر العربية يعتبر التدريب أثناء الخدمة من أسس تربية المعلمين بعد مرحلة الإعداد، وركيزة أساسية يقوم عليها أى إصلاح تربوى، وخاصة لمعلمى التعليم قبل الجامعى، والتى تضم أنماط التعليم العام والخاص والفنى فى مراحل ما قبل بداية التعليم العالى وهى مراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية العامة والفنية والمدارس الثانوية المهنية المتقدمة (نظام الخمس سنوات). وهذا اللون من التعليم يشرف على كافة فعالياته وأنشطته التربوية والتعليمية التعلمية وزارة التربية والتعليم والمديريات التعليمية التابعة لها فى مختلف المحافظات.

وتتعدد الجهات التى تنفذ برامج التدريب أثناء الخدمة لهؤلاء المعلمين، ومن هذه الجهات الإدارة العامة للتدريب، والمركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى، ومركز تطوير المناهج والمواد التعليمية، والمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ووحدة التخطيط والمتابعة مع البنك الدولى والاتحاد الأوربى، والإدارة العامة للكمبيوتر التعليمى (الحاسب الآلى التعليمى)، إلى جانب مركز التطوير التكنولوجى.

وهكذا فإن قضية التنمية المهنية للمعلمين تعتبر إحدى القضايا الهامة التى ينبغى أن تشغل فكر الباحثين فى مجال التربية والتعليم، باعتبار أن المعلمين هم العامل الرئيسى فى نجاح العملية التعليمية، ويتوقف عليهم نجاح التعليم فى تحقيق غاياته التى ينشدها فى المجتمع، وفى ضوء التغيرات الكثيرة التى تنشدها المجتمعات والشعوب فى الوقت الحاضر، فقد بات ضرورياً إلقاء الأضواء على أسلوب تدريب المعلمين أثناء الخدمة، والبحث فى تطوير أساليب جديدة فى التنمية المهنية للمعلمين، خاصة فى مراحل التعليم قبل الجامعية، حيث يتم إعداد هؤلاء المعلمين قبل الخدمة إعداداً ثقافياً ومهنياً وتخصصياً فى كليات للتربية منتشرة فى معظم الأقطار العربية. والمعلم مطالب- عقب مزاولته مهنة التدريس- بتجديد معارفه ومهاراته ومطالب أيضاً بتنمية كفاءة المتعلمين من أجل مواجهة العلم والتكنولوجيا العالمية والمساهمة فى مجالاتها. ومن ثم فالمعلمون فى حاجة دائمة لبرامج التنمية المهنية كركيزة رئيسة لنجاح أدوارهم فى العملية التعليمية.

وهناك اهتمام متزايد نحو قضية تطوير أداء المعلمين وتنمية مهاراتهم أثناء الخدمة، وفى هذا المجال يرى (محمد منير مرسى)[٣٣] أن الإصلاح التربوى فى أى مجتمع لايعطى النتائج المرجوة بدون مشاركة المعلمين الأكفاء، الذين يتمكنون من تحسين خبراتهم ومهاراتهم أثناء قيامهم بعملهم لتحقيق أقصى نماء ممكن لجميع المتعلمين فى شتى الجوانب وبصورة مستمرة.

كما أن تقادم المعرفة بعد فترة وجيزة من بداية حياة المعلمين المهنية تجعل من برامج التنمية المهنية للمعلمين أمراً لا مفر منه وعلاجاً لانخفاض مستوى الكفاية المهنية بين المعلمين وتطبيقاً لمبادئ التربية المستمرة والتعليم مدى الحياة[٣٤]. ومن هنا تأتى أهمية تحديث خبرات المعلمين وتجديدها من أجل مساعدة المعلمين وتعزيز ثقتهم بأنفسهم فى مواجهة حل المشكلات الصفية والتدريسية التى تواجههم أثناء العمل، ويستخدم لهذا الغرض العديد من أساليب التنمية المهنية ووسائلها المختلفة، حتى إن خدمات (الإنترنت) دخلت هذا الميدان[٣٥].

وينظر إلى التنمية المهنية للمعلمين فى إنجلترا كأمر هام وذات أولوية فى تحسين نوعية التعليم بالمدارس ومواجهة أخطار التغير الثقافى. ومن ثم تسعى برامج التنمية المهنية للمعلمين هناك إلى توضيح أدوار المعلم وإنماء شخصيته وتطوير ثقافة المدرسة من أجل تقديم تعليم أفضل للتلاميذ[٣٦].

ونظراً للتراكم المعرفى المتزايد وتضخم المعارف والمهارات التى يتوجب على المعلمين إتقانها، فإن عمليات التنمية المهنية لهؤلاء المعلمين تصبح أمراً ضرورياً من أجل الارتقاء بالمهنة وإستعادة مكانة المعلمين المرموقة. ففترة إعداد المعلمين فى المعاهد والكليات المختصة تعتبر هامة فى التكوين المهنى للمعلم ووضعه على بداية الطريق فى مهنته، وهناك ضرورة لاستمرار المعلم فى تجديد معرفته وعدم الاكتفاء بما تقدمه له برامج التدريب قبل الخدمة[٣٧].

وهناك ضرورة فى أن تتميز تنمية المعلمين مهنياً أثناء الخدمة بالشمول والتكامل والتجديد، وأن تتسم بالعمق والتركيز، وأن تتجه بأهدافها ووسائلها وطرقها إلى تربية الفرد تربية متكاملة تدفع به إلى تمثل المعارف العلمية والتكنولوجية والإفادة منها فى التجديد والتطور، هذه التربية للمعلمين ينبغى أن تساعدهم فى تربية طلابهم على الوعى والانضباط الذاتى واحترام الغير والتضامن الاجتماعى[٣٨].

وقد ظهرت بعض الآراء التربوية التى تنادى بإعطاء دور فعال للمعلمين للمشاركة بأنفسهم فى الإعداد والتخطيط لبرامج التنمية المهنية لهم من أجل الاستفادة بأقصى قدر ممكن من عوائد هذه التنمية المهنية، ومن برامجها المختلفة. كما طالبت هذه الآراء بأن يتميز هؤلاء المعلمون الراغبون فى النماء المهنى بالمشاركة الفعالة فى أساليب التعلم الذاتى وفى مشروعات تكنولوجيا التعليم، بجانب قدرتهم على المشاركة الفعالة فى إجراء البحوث التعليمية التى تسهم فى تقويم تحصيل التلاميذ، وفى المساهمة فى تطوير الأهداف التعليمية والأنشطة ووسائل التقويم المتصلة بها[٣٩].

وتهتم دول منطقة "آسيا – باسيفيك" بتدريب المعلمين أثناء الخدمة على تكنولوجيا المعلومات وما يتصل باستخدامات الحاسب الآلى فى عمليات تخزين المعلومات واسترجاعها. فقد فرضت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الحديثة فى هذه البلاد تحديات على النظم التعليمية، مما استلزم إصلاحات جذرية فى برامج تدريب المعلمين العاملين فى مجال التعليم الفنى والتكنولوجى. ونتيجة للنمو السكانى وزيادة نسب التحضر، وزيادة نسب الفقراء الذين يعانون من انخفاض مستوى الدخل نتيجة حيازتهم للمهارات الفنية المتواضعة، زاد الطلب على التعليم الفنى. ونتيجة للتغيرات التكنولوجية التى سادت سوق العمل، إلى جانب زيادة أنماط التجارة الحرة، كل هذه العوامل فرضت تحديات فى إعداد العمالة الماهرة على مستوى عالمى، وهذا استدعى ظهور أنماط تدريبية حديثة لمعلمى التعليم الفنى، منها تدريبات مهنية متخصصة بالتعاون مع الصناعات والقطاعات الإنتاجية الخاصة، إلى جانب تطوير مهارات الاتصال الوسيطة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات[٤٠].

وفى جمهورية مصر العربية وصل إجمالى عدد المدارس بمراحل التعليم قبل الجامعى (٢٦٢٢٠) مدرسة، كما وصل إجمالى عدد الطلاب المقيدين بهذه المدارس (١٥٦٤٢٧٨٢) طالباً، حيث يعمل على تربيتهم وتعليمهم (٧٣٢٢٦٥) معلماً فى العام الدراسى ١٩٩٩/٩٨م، والذين بلغ عددهم عام ١٩٩٩– بعد التعيينات الجديدة (٩٠٩٦٦٦) معلماً على مستوى الجمهورية.

وقد اهتمت وزارات التربية والتعليم فى الوطن العربي بالتوجيه الفنى الذى يعنى بتنمية هؤلاء المعلمين فى أثناء الخدمة والمساهمة فى تطوير المناهج الدراسية والمواد التعليمية وطرائق التدريس والتقييم التربوى للطلاب وللمعلمين. كما اهتمت وزارات التربية والتعليم بتدريب المعلمين أثناء الخدمة بهدف رفع مستوى أدائهم بما يتمشى مع ما تؤديه هذه الفئات من المعلمين من مهام تعليمية فى مراحل التعليم قبل الجامعى حتى تواكب مدارس التعليم قبل الجامعى سمات القرن الحادى والعشرين. وفى هذا المجال، وعلى سبيل المثال أنجزت الإدارة العامة للتدريب التابعة لوزارة التربية والتعليم فى جمهورية مصر العربية (٦٩١) نشاطاً تدريبياً، استفاد منها (٣٦٦٣٧) معلماً خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين[٤١].

وتأمل وزارة التربية والتعليم فى جمهورية مصر العربية فى إيجاد بيئة تعليمية يتم فيها التعاون والتفاعل بين المعلمين والإدارة المدرسية، ويتوفر فيها وسائل للتعلم الذاتى من أجل تطوير التعليم. وفى هذا الإطار قام المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية بإصدار ثلاثة عشر كتاباً عام ١٩٩٥/٩٤ دارت حول المستقبليات وغيرها من الموضوعات التى تهم المعلم فى عمله، كما يصدر المركز القومى أيضاً مجلة التربية والتعليم التى تعتبر وسيلة فعالة للتعلم الذاتى للمعلمين [٤٢]. كما سعت الوزارة إلى إدخال تكنولوجيا العصر الحديث من أجل تطوير المدارس وتطوير الأداء للطالب والمعلم والإدارة المدرسية. وفى سبيل تحقيق هذه الرؤية أنشأت وزارة التربية والتعليم ثمانية وعشرين مركزاً للتدريب عن بعد فى كل من القاهرة والجيزة والفيوم وبنى سويف والمنيا وأسيوط وقنا والأقصر والوادى الجديد وأسوان والبحر الأحمر وشمال سيناء وجنوب سيناء ومرسى مطروح والسويس والإسماعيلية وبورسعيد والإسكندرية ودمياط وكفر الشيخ والبحيرة والمنوفية والدقهلية والنقراشى بالقاهرة وسوهاج والقليوبية والشرقية والغربية بهدف الإسهام فى التطوير التكنولوجى ودعم اتخاذ القرار ومنح معلمى التعليم قبل الجامعى الفرص التدريبية فى كافة التخصصات وفى كافة المستويات المهنية، إلى جانب الإسهام فى تطوير المناهج الدراسية وتطوير أساليب التدريس والتقويم[٤٣].

كما أنشأت وزارة التربية والتعليم مراكز التطوير التكنولوجي بمختلف مديريات التربية والتعليم فى جمهورية مصر العربية وبمدارسها المختلفة، حيث انقسمت قاعات التطوير التكنولوجى إلى الأوساط المتعددة ومناهل المعرفة وحجرات استماع واستقبال القنوات التعليمية الفضائية إلى جانب معامل العلوم المطورة. وتأمل وزارة التربية والتعليم من خلال إدخال تكنولوجيا التعليم فى عملية التنمية المهنية لمعلمي التعليم قبل الجامعى إلى إيجاد بيئة تعليمية يبنى المعلم من خلالها خبراته المهنية عن طريق تعلمه كيفية الوصول إلى جمع مصادر المعرفة والوسائل التكنولوجية المساعدة فى عملية تعليمه لطلابه والوصول بهم إلى مستوى متقدم من اعتماد الطالب على نفسه فى الوصول إلى مصادر المعرفة المتعددة(٤٤).

كما بدأت الوزارة المختصة بالتعليم قبل الجامعى فى جمهورية مصر العربية منذ سبتمبر ١٩٩٣م فى إيفاد بعثات لتدريب المعلمين بالخارج من أجل رفع المستوى العلمى للمعلمين، وذلك باستخدام التكنولوجيا المتطورة والاحتكاك بما يجرى فى الحقل التربوى لهذه البلدان المتقدمة. وقد بلغت جملة المبعوثين حتى نهاية ١٩٩٩/٩٨ (٥٢٨٨) معلماً فى تخصصات العلوم والرياضيات واللغات الأجنبية ورياض الأطفال والتربية الخاصة والإدارة المدرسية والتوجيه الفنى والفصل الواحد(٤٥).

وتشير الأدبيات التربوية المعاصرة إلى وجود العديد من المفاهيم التى توضح مفهوم التنمية المهنية للمعلمين، وتتداخل هذه المفاهيم أو تستخدم كمرادفات لهذه العملية. ومن هذه المفاهيم التدريب أثناء الخدمة للمعلمين *(In- Service Teachers' Training)*، أو التربية المستمرة للمعلمين *(Teachers' Continuous Education)* أو التربية أثناء الخدمة *(In- Service Teachers' Education)*، أو النمو المهنى للمعلمين *(Teachers' Professional Growth)*، أو التنمية المهنية للمعلمين *(Teachers' Professional Development)*.

فمن وجهة نظر (ألكين وآخرين) *(Alkin et. al.)*[٤٦] أن التنميـــة المهنيـــة للمعلمين تحدث من خلال مفهوم التربية أثناء الخدمة والتى تعنى المهارات والمعـــارف التى يلزم أن يتعلمها المعلمون أثناء ممارساتهم لأعمالهم فى ميدان التربية والتعليم بغرض تحسين مستوى كفاءاتهم المهنية وتجويد أدائهم لمسئولياتهم ومهامهم المنوطين بها.

بينما يرى (عبد القادر يوسف)[٤٧] أن عدة مفاهيم تتداخل فى مجـــال تحســـين الكفاية المهنية للمعلمين، ومن هذه المفاهيم (التدريب أثناء الخدمة للمعلمين) كمدخل للتنمية المهنية بينهم، والتى تعرف بأنها كل برنامج منظم ومخطط يُمكن المعلمين مـــن النمو فى المهنة وكل ما من شأنه أن يرفع من مستوى عملية التعلم والتعليم ويزيد من طاقات المعلمين الإنتاجية.

فى حين عرف (سامح عبد الرحيم)[٤٨] التنمية المهنية للمعلمين بأنها نوع مـــن التربية المستمرة لهم والتى تتم وفق برنامج منظم ومخطط لتزويد المعلمين بخبرات تتعلق بالجوانب الأكاديمية التى تخصصوا فى تدريسها والجوانب التربوية التى تتعلق بطـــرق التدريس ومهارات التواصل والتفاعل مع الطلاب، وتقويم التعلم وجميع الخبرات التى تؤدى إلى رفع مستواهم وزيادة كفاياتهم فى العمل المدرسى.

ويرى (مصطفى جودت وخيرى سليم)[٤٩] أن النمو المهنى للمعلم يعنى مقـــدار الزيادة المرغوب فيها من الخبرات المعرفية والانفعالية والمهارية التى يكتسبها المعلـــم نتيجة التحاقه ببرنامج للتنمية المهنية أو معتمداً على ذاته.

بينما أوضح (محمد زياد حمدان)[٥٠] أن التنمية المهنية للمعلمين هـــى عمليـــة منظمة ومدروسة لبناء مهارات تربوية وإدارية وشخصية جديدة للمعلمين يتطلبـــها أداؤهم الفعال للمسؤوليات المدرسية، أو تجويد ما يتوافر لديهم منـــها بتجديدهـــا وإثرائها، أو سد العجز الملاحظ فيها لتحقيق غرض أسمى هو تحسين فعالية المعلمـــين وتحقيق المزيد من النمو للمتعلمين.

وعرف (يوسف قطب)[٥١] التنمية المهنية للمعلمين بأنها نمو المعلم فى مهنة التعليم بما يشمله هذا النمو من جوانب مختلفة متعلقة بالمهنة من أهداف ونظريات ومعارف ومهارات وسلوكيات مهنية وما يتصل بكل ذلك من تطبيقات فى تربية المعلمين.

وقدم (أحمد محمد غانم)[٥٢] تعريفاً للتنمية المهنية للمعلمين مؤداه أنها عملية مستمرة وشاملة وطويلة المدى، والتى تتيح قدراً من الفرص والحرية للمعلمين لأن يفكروا لأنفسهم خلال الأنشطة والبرامج المتاحة لهم ولكى يصنعوا بالتفكير الناقد شيئاً من أنفسهم ويطوراً من أدائهم بطريقة تأملية.

وعرف (حسين بدر السادة)[٥٣] التنمية المهنية للمعلمين كوظيفة من وظائف الإدارة المدرسية، وهى مفهوم واسع ويشمل جميع المحاولات التى يبذلها مدير المدرسة للارتفاع بمستوى المعلمين مهنياً ونموهم بالمدرسة، وإيجاد بيئة صحية بالمدرسة من خلال إيجاد الظروف المناسبة التى يهيئها مدير المدرسة لممارسة التطوير المهنى مع المعلمين.

ورغم اختلاف أنماط وبرامج التنمية المهنية للمعلمين بدرجة كبيرة من حيث المحتوى والشكل إلاّ أنها تشترك مع بعضها البعض فى الهدف العام الذى تسعى إلى تحقيقها وهو تعديل الممارسات المهنية للمعلم والمفاهيم الخاصة بالعاملين بالمدرسة نحو غاية مقصودة بقصد تحسين وتنمية تعليم الطالب. ومن ثم فإن أحد أهداف التنمية المهنية هو إحداث التغييرات التى توصى بها الهيئات والسلطات التعليمية[٥٤].

كما تهدف التنمية المهنية إلى زيادة ما لدى المعلم من معارف ومفاهيم ومهارات وتحسينها فى مجال عمله ومسئولياته المهنية، أيضاً تهيئ برامج التنمية المهنية الظروف والأنشطة الملائمة لتوجيه نمو المعلم فى درجة عالية من الإتقان العلمى فى أداء واجباته المهنية.

كما أنه ومن خلال التنمية المهنية يتلقى المعلمون كل ما هو جديد معرفى، ومن ثم يستطيع هؤلاء المعلمون تطوير أنفسهم وتحسين أدائهم فى مهنتهم ورفع كفاءاتهم المهنية، كما تساعد برامج التنمية المهنية المعلمين فى إيجاد حلول مرضية لمشكلات تتعلق بعملهم اليومى وهو التدريس. ومن ثم فإن التنمية المهنية للمعلمين ترفع من قدراتهم ومهاراتهم وتساعدهم على تأدية واجباتهم المهنية بكفاءة واقتدار، فكلما تدرب المعلم واكتسب معلومات ومفاهيم جديدة تفيده فى مهنته أصبح قادراً على العطاء بصورة جيدة إلى طلابه.

وهكذا فإن الأنشطة والبرامج والخبرات التنموية التى يتعرض لها المعلم من خلال برامج التنمية المهنية تهدف إلى تجويد وإثراء معلوماته ومفاهيمه ومهاراته واتجاهاته المرتبطة بعمله التدريسى وبما يؤدى إلى رفع جودة العملية التعليمية وتوضيح أهداف التربية والتعليم لدى المعلمين ومساعدتهم على تحقيق تكامل الخبرة، وإدراكهم لمشكلات طلابهم والعمل على رفع الروح المعنوية لدى المعلمين وتقويم عملية التعلم.

وتهدف التنمية المهنية للمعلمين أيضاً إلى مساعدتهم فى الارتقاء بممارساتهم المهنية، وإلى إيجاد روح التعاون بينهم، وتشجيعهم على القراءات الحرة والتأمل فى الطرائق المختلفة حول التدريس والتعليم والتعلم، بالإضافة إلى تعليم إستراتيجيات تدريسية فعالة، وتدريب المعلمين على استخدام أساليب تنموية فى تقدير مستوى تعلم طلابهم(٥٥).

كما تسهم برامج التنمية المهنية للمعلمين فى مساعدتهم على كيفية استخدام الأشكال المختلفة من تكنولوجيا التعليم باعتبارها أساساً لعمليات التعليم والتعلم المعاصرة مما يثرى جوانب التحصيل الدراسى بين الطلاب. وفى الواقع فإن برامج التنمية المهنية للمعلمين تثرى قدراتهم فى استخدام استراتيجيات التدريس مما يكون له أعظم الأثر فى تعلم هؤلاء الطلاب.

ومن بين الأهداف الأخرى للتنمية المهنية هى تشجيع تبادل الأفكار وطـــرق التدريس بين المعلمين ومنحهم الفرص للتفكير والتأمل حول ممارساقم التربويـــة، إلى جانب القدرة على إعطاء وتقبل التغذية الراجعة، ونشر المبادئ التى تشـــجع علـــى استخدام حل المشكلات فى التدريس(٥٦).

كما تؤدى برامج التنمية المهنية للمعلمين أدواراً بارزة فى تطوير عمليات التقويم التحصيلى، إلى جانب تشجيع البيئة المدرسية فى أن يتحمل المعلمون فيها مســـئولية أكبر تجاه الأنشطة التعاونية بين المعلمين وتشجيع ممارساقم التربوية القائمـــة علـــى التفكير والتأمل والتحليل داخل حجرات الدراسة(٥٧).

كما تفيد برامج التنمية المهنية المعلمين فى تقديم نماذج بديلة لتحسين التدريـــس والوعى بنتائج البحوث المتضمنة لنماذج جديدة فى عمليات التقويم البنائى، والتقـــويم العلاجى، والتقويم الختامى، وإجراءات التغذية الراجعة(٥٨).

وقد أوضح (إيجلسون) *(Egelson)*(٥٩) مدى تطور الحس المهنى للمعلمـــين، وتزايد القدرة على إقامة علاقات تعاونية بينهم تقوم على الرؤى الفكرية والتأملية فى فن التدريس، بالإضافة إلى تحسين طرائق التدريس كآثار ترتبت على برامج للتنميـــة المهنية لهؤلاء المعلمين، شارك فى تطويرها عدد من المعلمين ومديرى المدارس الثانويـــة بولاية جنوب كارولينا بكولومبيا.

ومن الأهداف الأخرى لعملية التنمية المهنية للمعلمين هو إحداث تغييرات لحل مشكلة دراسية يتطلب حلها إجراء تعديل فى البرنامج التعليمى، وهنا تؤدى التنميـــة المهنية دورها فى مساعدة المعلمين على تنفيذ ذلك التعديل. كما تسهم التنمية المهنيـــة للمعلمين فى حل مشكلة تعليمية على مستوى الفصل الواحد، وفى هذه الحالة يقـــوم المعلم بعمل برنامج للمساعدة فى حل هذه المشكلة، وهذه المساعدة تأخذ أشـــكالاً عديدة بدءاً من المناقشات غير الرسمية مع معلم آخر إلى الانضمام لبرنـــامج رسمـــى للدراسة. وهناك هدف آخر لعملية التنمية المهنية للمعلمين وهو الرغبة فى الـــترقى إلى

درجة أو وظيفة أخرى أعلى، وتقوم الإدارات التعليمية المشرفة على التعليم بوضع البرامج الخاصة للمعلمين المؤهلين لشغل هذه الوظائف(٦٠).

وهكذا فإن برامج التنمية المهنية تهدف إلى توضيح أهداف التربية والتعليم دائمة التغير لدى المعلمين، وإلى كيفية مساعدة هؤلاء المعلمين فى توظيف الخبرات التى يمتلكها طلابهم لتحقيق هذه الأهداف التربوية. كما تساعد بعض برامج التنمية المهنية المعلمين فى الإلمام بخصائص البيئة التى تقع فيها مدارسهم، وتوثيق الصلة بين المدرسة والبيئة، ومساعدة هؤلاء المعلمين فى إكتشاف الفروق الفردية القائمة بين الطلاب، مما يسهم فى حل مشكلات طلابهم.

ومن بين أهداف التنمية المهنية للمعلمين أيضاً تحسين العلاقات بينهم، وتوطيد روح التعاون بين صفوفهم ليصبحوا فى أفضل وضع لممارسة أعمالهم، إلى جانب العمل على تحقيق انفتاح المدرسة على البيئة الخارجية المحيطة بها، وتوضيح دورها وجهودها لدى أفراد العملية التعليمية فى الوطن العربى.

وتهدف بعض برامج التنمية المهنية أيضاً إلى تشجيع المعلمين على القراءة الحرة والإطلاع وتنمية معلوماتهم ومتابعة كل جديد فى مجال مهنتهم. كما تسهم بعض برامج التنمية المهنية فى رفع الروح المعنوية بين المعلمين عن طريق تحسين مستوى أدائهم وإثارة التنافس الشريف وإذكاء روح الحماس بينهم.

وتهتم التنمية المهنية بجوانب المعلمين الشخصية وقدراتهم الأكاديمية والتطبيقية التى ترتبط بأدوارهم ومسئولياتهم التربوية والتعليمية والإدارية المساندة لعمليات التربية والتعليم فى مدارسهم. وقد جاءت دراستى (أحمد أبو هلال وآخرين، فهد إبراهيم الحبيب)(٦١) لتلخص أهم هذه المجالات فى أن تركز التنمية المهنية للمعلمين على تطوير المعلومات والمهارات والمعارف المتصلة بالتحصيل الدراسى، وكيفية تيسير اكتساب الطلاب له مثل تطوير معارف المادة الدراسية ومهارات طرق التدريس المختلفة، وكيفية تحقيق الأهداف السلوكية المتوخاة من الدروس التعليمية، إلى جانب

وسائل التعليم وتكنولوجياته. كما تركز برامج التنمية المهنية للمعلمين على تزويدهم بالمهارات التى تقابل حاجات الطلاب وتساعد المعلمين على تحويل الأطر النظريـــة فى هذا المجال إلى ممارسة فى الميدان التربوىمايبرز دور برامج التنمية المهنيـــة فى توجيـــه المعلمين وتزويدهم بالوسائل اللازمة للكشف عن مشكلات طلابهم فى وقت مبكــــر حتى يسهل علاجهم.

وحيث إن العملية التعليمية تهتم بالطلاب ككل اهتماماً يتضمن العناية بكافـــة مناحى النمو، بقصد تعديل سلوكهم فى الاتجاه المرغوب فيه من المجتمع، لذا أصبـــح كل موقف تعليمى وسيلة فعالة فى تحقيق مناحى هذا النمو، وعليه فإن بعض برامـــج التنمية المهنية للمعلمين تهتم بكيفية تعلم الطلاب، والطرائق الفعالة التى يجب أن يتبعها المعلم فى إيصال المعارف والمهارات والمعلومات إلى الطالب، كما ينبغى على برامـــج التنمية المهنية السعى إلى علاج القصور فى أداء بعض المعلمين وتوجيههم إلى أفضـــل طرائق التدريس والمعينات من أجل تحقيق أفضل النتائج التعليمية فى مختلف البلـــدان العربية.

كما أن العناية بالوسائل التعليمية وكيفية إنتاجها مجال يدخل ضمن اهتمامـــات التنمية المهنية للمعلمين، فتعمل هذه البرامج على نشر الوعى بين المعلمــــين بأهميـــة استخدام الوسائل التعليمية فى المواقف التعليمية، وكيفية إنتاجها من الخامات المحليـــة وكيفية استخدامها فى الصف المدرسى فى النظام التربوى العربى

كما أن المعلم يمثل أهم الأركان الأساسية فى الموقف التعليمــــى، وهـــو- أى المعلم- يعتبر أقدر أفراد العملية التعليمية على إدراك العوامل الادارية الـــتى تحيـــط بعمله، ومن ثم تركز برامج التنمية المهنية على عدة أمور إدارية مثل إدارة الوقـــــت وتنظيمه، والإدارة الصفية الفعالة بما فى ذلك التنسيق والإشراف وحفظ الملفــــات، والتخطيط للأنشطة اللاصفية. ومن ثم تهتم برامج التنمية المهنية بمساعدة المعلمين على تجويد إدارة وقتهم خلال اليوم الدراسى. كما تركز برامج التنمية المهنية على نشـــر

مبادئ التعاون والشراكة والصلات الإنسانية الحميمة بين الطلاب والمعلمين، وبحيث يكون أسلوب المعلم فى تعامله مع الطالب ينم عن روح المودة والصداقة.

كما تهتم برامج التنمية المهنية بعوامل المعلمين الإنسانية البناءة والمفيدة لعمليات التعليم والتدريس مثل القيم والاتجاهات وأخلاقيات المهنة، إلى جانب حسن المظهر للمعلمين والتى تشكل فى مجموعها معايير الالتزام بالمهنة والانتماء إليها والاعتزاز بها إلى جانب علاقات التواصل بين المعلمين والإدارة، والعمل على إيجاد روح التعاون والثقة المتبادلة والاحترام بينهم، وتبادل المعلومات والأفكار حول الممارسات التربوية فى المدرسة فى النظام التربوى العربى.

كما أن نجاح برامج التنمية المهنية فى تحقيق أهدافها يتوقف على اقتناع المعلمين بأهمية الجهد التربوى الذى يبذلونه حتى يسود التعاون بين أطراف العملية التعليمية، ويتكون لديهم الوعي العميق بدور التربية فى تطوير المجتمع العربى.

يتبين مما سبق أن برامج التنمية المهنية تهتم بعدة مجالات فى هذا المحور منها المنهج المدرسى وطرائق التدريس والوسائل التعليمية وتكنولوجيا التعليم، ومشكلات الطلاب، وإدارة العملية التعليمية وتنظيمها، إلى جانب مجال العلاقات المهنية والتواصل بين الزملاء فى النظام التربوى العربى.

وقد أظهرت الكتابات والدراسات العلمية مدى الاهتمام بأبعاد التنمية المهنية للمعلمين، والتى تمثل منظومة فرعية- ذات أهمية خاصة- من المنظومة الكلية فى التجديد التربوى، فأساليب التنمية المهنية للمعلمين تعمل على زيادة كفاياتهم المهنية مما يعين على تطوير عملية التدريس، وتحسين المهارات والقدرات بين المعلمين فى الحقل التعليمى فى الوطن العربى.

وحيث إن أهداف التنمية المهنية تتعدد بين المعلمين، وتتنوع، فإن أساليب هذه التنمية أيضاً تتنوع لتواكب الأهداف المنشودة، ولتتمشى مع التطورات والتجديدات التى تحدث فى ميدان التربية والتعليم فى البلاد العربية.

ومن بين أساليب التنمية المهنية للمعلمين أسلوب الإشراف والتوجيه التربوى، حيث يهدف أسلوب الإشراف والتوجيه التربوى إلى تحسين أداء المعلمين وتطوير وسائل عملهم وتنميتهم مهنياً، كما يهتم الإشراف التربوى بالموقف التعليمى بجميع عناصره من مناهج ومعلم وطالب، وتنظيمها من أجل تحقيق أهداف العملية التربوية[٦٢].

كما أن التوجيه التربوى يعتبر خدمة فنية تعاونية هدفها الأول دراسة الظروف التى تؤثر فى عمليتى التربية والتعليم، والعمل على تحسين هذه الظروف بالطريقة التى تكفل لكل فرد أن ينمو نمواً مطرداً وفق ما تهدف إليه التربية المنشودة. ولاشك أن من أساسيات التوجيه التربوى تقويم أداء المعلم، ولكى يكون هذا التقويم مجدياً ومحققاً لأهدافه لابد وأن يسود جو الثقة بين الموجه والمعلم، وأن يتضمن التقويم احترام الهيئة التدريسية، وأن تكون نتيجة التقويم مباشرة وعاجلة لأعضاء هيئة التدريس حتى يحس المعلم بأن الموجه يرغب فى تنميته مهنياً.

وهكذا فإن المهام الرئيسة لعملية الإشراف التربوى فى العملية التعليمية هى تحسين عملية التعلم والتعليم عن طريق التنمية المهنية للمعلم. وتظهر أهمية الإشراف التربوى والتوجيه المهنى فى عملية التنمية المهنية للمعلمين من خلال تحسين مستوى أدائهم وتطوير طرائق تدريسهم، وتمكينهم من النمو المهنى ومساعدتهم على تحديد مشكلاتهم المتعلقة بالتدريس وبالبيئة الصفية وتحليلها ووضع الحلول المناسبة لها من خلال عمليات التأمل فى الممارسات اليومية بالمدرسة فى المجتمع العربى.

وقد اتخذ الإشراف والتوجيه الفنى فى التعليم أشكالاً متنوعة من حيث مفهومه وأهدافه وأساليبه ومجالاته، فبعد أن كان يهتم بمراقبة المعلمين وتقويم أدائهم وتصيد أخطائهم، ظهرت إتجاهات إشرافية متعددة مثل نموذج الإشراف العلمى الذى يهتم بإستخدام الإختبارات والمقاييس الموضوعية فى دراسة المواقف التعليمية داخل الفصل وخارجه، ونموذج الإشراف والتوجيه الديمقراطى الذى يركز على إحترام مشاعر

المعلم وإعطاء مساحة أكبر للمفاهيم الإنسانية والمشاركة الديمقراطية من المعلم والقائم على الإشراف والتوجيه وتحويل دور المشرف الفنى من مفتش إلى موجه، ونموذج الإشراف الذى يهتم بتدريب المعلم على مهارات التدريس والاتجاهات الحديثة والمعاصرة التى تساعد على النمو المهنى، ونموذج الإشراف والتوجيه الواقعى الذى يهتم بإثارة دوافع المعلمين، ونموذج الإشراف التشخيصى الذى يهتم بتحليل محتوى الموقف التعليمى إلى عناصره والتعرف على مواطن القوة والضعف به لتقديم التغذية الراجعة للمعلم، ونموذج الإشراف التدريبى الذى يهتم بتوجيه سلوك المعلم فى الموقف التعليمى، ونموذج الإشراف كعملية تطوير المناهج الدراسية(٦٣).

ويعتمد التوجيه التربوى عدة وسائل لتحقيق أهدافه منها الاجتماع بالمعلمين لدراسة أفضل طرق التدريس والمشكلات والصعوبات التى تواجه المعلمين وأساليب التقويم وتحليل المنهج والوسائل التعليمية، وتقديم الدروس النموذجية فى موضوع معين، وفحص السجلات والأعمال التحريرية بهدف توجيه المعلم ومعاونته، وعمل نشرات دورية توجيهية يتعرف المعلمون من خلالها على مختلف نواحى النشاط التربوى التى يمكن أن تفيدهم فى عملهم المدرسى، وقد تعالج هذه النشرات بعض المشكلات التى لمسها الموجهون أثناء وجودهم فى المدرسة وكيفية علاجها، والزيارات ويقصد بها زيارة الموجهين للمعلمين فى الفصول بغرض جمع المعلومات ذات الصلة بالموضوع للفت انتباه المعلم لها فى مناخ يسوده الاحترام والثقة(٦٤).

وهكذا يؤدى الإشراف والتوجيه التربوى أدواراً هامة فى تحقيق التنمية المهنية للمعلمين، شريطة أن يكون المشرف أو الموجه الفنى قادراً على القيام بمهامه الإشرافية والتوجيهية الحديثة، وأن يهتم بالمناقشات المثمرة حول أفضل أساليب التوجيه من أجل تحقيق التنمية المهنية للمعلمين بما يتناسب مع إمكاناتهم وقدراتهم على التعلم واكتساب الخبرات المهنية الجديدة.

وقد أظهرت الدراسات الميدانية أثاراً إيجابية عديدة للإشراف والتوجيه التربوى على التنمية المهنية للمعلمين، فقد أوضحت دراسة (تاتل) *(Tatel)*(٦٥) مدى إسهام الإشراف التربوى على الطلاب المعلمين أثناء تدريبهم بالمدارس المتعاونة على عملية التنمية المهنية للمعلمين المتعاونين فى برنامج التربية العملية. وقد أكدت نتائج هذه الدراسة على أن الإشراف التربوى على الطلاب المعلمين المتدربين له إسهاماته فى التنمية المهنية للمعلمين المتعاونين فى هذا البرنامج عن طريق ترقية الممارسات التدريسية فى الصف المدرسى، والالتزام بإدارة الصف وضبطه، وتحسين البيئة المدرسية من قبل المعلمين المتعاونين.

كما أوضحت دراسة (جونز) *(Johnes)*(٦٦) أن الإشراف الديمقراطى يشجع النمو المهنى للمعلم، إذ يشجع المعلم والموجه التربوى للعمل سوياً من أجل تحسين أسلوب التدريس.

بينما أكدت دراسة (نيس) *(Neis)*(٦٧) اختلاف وجهات نظر المعلمين بشأن المردود من الإشراف التربوى على التنمية المهنية بينهم فى ضوء اختلاف خبراتهم التدريسية: فالمعلمون الجدد يعتبرون الإشراف والتوجيه التربوى عاملاً مساعداً فى نموهم المهنى، بينما يعتبر المعلمون القدامى أن التأمل فى الممارسة هو الأهم بالنسبة لنموهم المهنى.

وقد أوصت دراسة (ميخائيل فولان، أندى هارجريفز)(٦٨) بأن تكون اتجاهات الإشراف والتوجيه التربوى فى إطار الإجراءات التى تتخذ لتطوير أداء المعلم، إلى جانب الاهتمام بتوسيع مجالات الملاحظة لأداء المعلم، وألا تقتصر هذه الملاحظة على الأداء داخل الفصل بل تمتد لتشمل كل ما يتعلق بطبيعة مهنة التدريس والنمو المهنى، إلى جانب مشاركة الزملاء فى عمليات التقويم وتدعيم استقلالية المعلم وتنمية التفكير الإبداعى لديه.

وأظهرت دراسة (ناث وهنرى)*(Nath and Henery)*[٦٩] أن المعلمين المتعاونين فى الإشراف على تدريب بعض الطلاب المعلمين فى المدارس الابتدائية والمتوسطة قد اهتموا بالأفكار التربوية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة – والتى وصلتهم من خلال النقاش مع الطلاب المعلمين عقب ممارساتهم التربوية فى الصف المدرسى– مما أثرى عملهم المهنى فى مجال التربية والتعليم.

وهكذا فإن أسلوب الإشراف والتوجيه التربوى يمكن أن يؤدى أدواراً هامة فى عملية التنمية المهنية للمعلمين مثل العمل على تحسين البيئة المدرسية، وأن يتعرف المعلمون– من خلال هذا الأسلوب– على نواحى الأنشطة التربوية المفيدة فى العملية التعليمية، إلى جانب أن هذا الأسلوب يُسهم فى ترقية الممارسات التدريسية للمعلمين، ويُقدم أفضل الخبرات التدريسية لهم.

كما يمكن أن تُكتسب المعارف المهنية ويتم تنميتها من خلال التفاعل مع الزملاء، ومن خلال العلاقات المتبادلة والتعاون مع الإدارة المدرسية. فقد أوضحت دراسة (كون) *(Cone)*[٧٠] أن المعلمين بالمدارس الابتدائية بمدينة نيويورك استطاعوا تنمية مهاراتهم التدريسية من خلال تبادل المعلومات مع زملائهم، ومن خلال إتاحة الفرص لهم فى حل المشكلات الخاصة بالمدرسة، ومن خلال تنمية العلاقات (بين الشخصية) مع المديرين والموجهين المقيمين بالمدرسة. كما أوضحت هذه الدراسة أن درجة الحرية المتاحة للمعلمين بالمدرسة، والمرونة التى يتيحها النظام المدرسى فى مجال إدارة الوقت والأماكن تؤثر على التنمية المهنية للمعلمين.

كما أكد (ويجنز) *(Wiggins)*[٧١] الآثار الإيجابية للمشاغل فى عملية التنمية المهنية للمعلمين، إلى جانب أهمية المشاركة فى خبرات التعلم والتعليم مع المعلمين الخبراء ومديرى المدارس، مما يؤدى إلى تنمية قدراتهم على التفاعل والتفكير فى ممارساتهم المهنية. وأكدت هذه الدراسة على إمكانية تيسير النمو المهنى للمعلم من

خلال برامج منظمة تتم داخل المدرسة مع الاستفادة من التفاعل مع المعلمين الخبراء والإدارة المدرسية.

وأكدت دراسة (بيرسون)*(Berson)* [٧٢] وجود ارتباط موجب بين مستوى النمو المهنى للمعلم ومحاور المناخ المدرسى وهى الإدارة المدرسية والتعاون مع الزملاء.

وأظهرت الدراسة التى أجراها (بول وآخرون) *(Bull et. al)* [٧٣] أن عملية التنمية المهنية الفعالة للمعلمين هى تلك التى تتم داخل المدرسة، والتى تستخدم التدريب الفردى، وتقوم على أساس التعاون بين المعلمين فى تبادل خبراتهم حول كيفية تعلم الطلاب.

وأوضحت دراسة (ديورون) *(Duron)*[٧٤] أهمية التعاون بين الزملاء والتفاعل بينهم فى نموهم المهنى، وقد أكد المعلمون المشاركون فى هذه الدراسة أن المناقشات التى تتم بين المعلمين وزملائهم فى المدرسة هامة لعملية التنمية المهنية لهم، كما أن البيئة المدرسية المرنة التى تشجع على التجريب من أهم عوامل التنمية المهنية للمعلمين. وأكد المعلمون المشاركون فى هذه الدراسة أيضاً على أن التغذية الراجعة المترتبة على ملاحظات مدير المدرسة لأدائهم المهنى بأحد الفصول ذات تأثير ضئيل فى التنمية المهنية لديهم.

كما أكدت دراسة (ماير وأستوب) *(Moir and Stobbe)*[٧٥] أهمية التعاون بين المعلمين فى مجال التنمية المهنية لهم، فالتعاون والشراكة بين أعضاء الهيئة التدريسية أثناء الخدمة، إلى جانب التأمل فى ممارساتهم التدريسية يؤدىبمرور الوقت إلى رفع كفاياتهم التدريسية، خاصة لأولئك المعلمين الجدد الذين يلتحقون بالعمل حديثاً.

وفى دراسة عن دور المعلم المستشار *(Consulting Teacher)* فى التنمية المهنية للمعلمين أوضح (بيرنز) *(Berhns)*[٧٦] أن المعلمين المستشارين تعاونوا فى إثراء النمو المهنى للمعلمين، حيث طوروا أساليب مختلفة للتدريس، وأن نموذج المعلم

المستشار يمكن من زيادة فعالية علاقات التعاون بين المعلمين، وإضافة استراتيجيات جديدة فى التدريس وكل هذا أدى بدوره إلى زيادة النمو المهنى للمعلمين.

وقد أكدت دراسة (نيس) *(Neis)*[٧٧] أن التفاعل مع الإدارة المدرسية- من خلال المؤتمرات والمشاغل وورش العمل- وسيلة ذات قيمة فى التنمية المهنية للمعلمين.

وأوضحت دراسة (كرامر وآخرين) *(Cramer et. al.)*[٧٨] أهمية التعاون بين المعلمين- والإدارة المدرسية فى إثراء النمو المهنى للمعلمين، فحين تتيح الإدارة المدرسية فرص تكوين جماعات التعلم *(Learning Communities)*، وحين تستطيع هذه الجماعات تحديد الاحتياجات والأهداف والإجراءات واللقاءات ومجالات التعلم، تعود الفائدة على المعلمين من خلال إحداث التنمية المهنية لديهم.

وأوضحت دراسة (ميلك) *(Mielke)*[٧٩] مدى أهمية انتقال الخبرات المهنية من المعلمين القدامى إلى المعلمين الآخرين من أجل تطوير أدائهم المهنى. وقد أوصت هذه الدراسة بإتاحة الفرص للتعاون بين المعلمين حديثى التخرج والمعلمين المتقنين الذين يعتبرون خبراء فى أساليب التعليم.

كما أوضح (حسين بدر السادة)[٨٠] مدى أهمية الدور القيادى الذى يضطلع به مدير المدرسة فى التطوير المهنى للمعلمين فى إطار ممارساته اليومية للإدارة المدرسية. فاهتمام القيادة التعليمية بالمدرسة بعوامل النمو المهنى للمعلمين- وتوفير الفرصة لهم لمواصلة النمو الذاتى والتعلم الذاتى فى إطار المدرسة يحتاج من مدير المدرسة إيماناً راسخاً بإمكانات المعلمين وقدرتهم على التعلم واكتساب قدرات التفكير الضرورية لتعلمهم ومواصلة نموهم، وهذا ما يجعل مدير المدرسة يبذل جل جهده لتوفير الأجواء التربوية المساندة لتعلم معلميه ومواصلتهم لنموهم المهنى بالمدرسة إيماناً منه بأن أى نمو يحققه المعلم يقابله نمو يحققه الطالب فى نتاج تعلمه على يد المعلم.

كما أظهرت دراسة (كليمنت وفاندنبرج) *(Clement and Vandenberghe)*[81] أهمية الاتصال والتواصل غير الرسمى بين المعلمين بالمدرسة فى تبادل الخبرات المهنية وبما يؤدى إلى النمو المهنى للمعلمين فى المرحلة الابتدائية. كما أظهرت هذه الدراسة أن المعلمين الجدد يحجمون عن طلب النصيحة من المعلمين القدامى حتى لايظهروا أمامهم بأنهم أقل فى الكفاءة المهنية والمقدرة على التدريس الجيد عن غيرهم.

وهكذا أوضحت هذه الدراسات والأبحاث العلمية أهمية عامل الخبرة المهنية وانتقالها- من خلال التعاون والتفاعل- بين المعلمين الخبراء والمعلمين الجدد، ويؤدى هذا الانتقال إلى إثراء التنمية المهنية للمعلمين، خاصة إذا حدث هذا التعاون بين هؤلاء المعلمين من تخصصات متقاربة.

ويؤدى تدريب المعلمين أثناء الخدمة فى الوقت الحاضر أهمية بالغة فى تحقيق الإصلاحات التربوية فى المجتمعات العربية. كما تهدف برامج التدريب أثناء الخدمة إلى إحداث التنمية المهنية للمعلمين، فتربية المعلمين عملية مستمرة تبدأ ولا تنتهى، ومن ثم فإن برامج التدريب أثناء الخدمة تعمل على تحسين المعارف والمهارات والاتجاهات وتطويرها ونماءها أثناء الخدمة حتى يتسنى للمعلمين مواكبة التطورات التربوية والمعارف والخبرات الجديدة فى مجال التعلم والتعليم فى الوطن العربى.

وتتوقف فعالية برامج التدريب أثناء الخدمة فى إنماء المعلمين مهنياً على العديد من العوامل منها مستوى ونوعية المشرفين، عن برامج التدريب وخبراتهم المهنية، ومدى وضوح وظائف وأدوار المعلمين فى هذه البرامج التدريبية، وبالتالى وضوح أهداف التدريب فى ضوئها، ومدى تحديث البرامج التجديدية لتواكب وظائف المعلم وأدواره التربوية المتغيرة فى عالم سريع التطور مما يترك بصماته على أدوار جديدة للمعلم، إلى جانب الدقة فى اختيار المعلمين المتدربين والتخطيط الجيد للبرامج التدريبية المقدمة لهم، وأخيراً ضرورة المتابعة وتقويم البرامج التدريبية التى تقدم للمعلمين أثناء الخدمة فى مختلف البلدان العربية.

ومن ثم ولكى تؤدى برامج التدريب دورها المنشود فى ترقية الممارسات المهنية للمعلمين يجب الاهتمام بتحديد الاحتياجات التدريبية للمعلمين قبل التخطيط والإعداد لهذه الدورات التدريبية، وأيضاً يجب الاهتمام باختيار المعلمين الراغبين فى المشاركة فى هذه البرامج التدريبية، إلى جانب أهمية ربط أهداف برامج التدريب بالمهام المهنية للمعلم، وأخيراً ضرورة الاهتمام باختيار المدربين الأكفاء ذوى الخبرة والكفاية المهنية.

وقد أوضح (أيمن عبد المحسن عبد الرحمن)[٨٢] منظومة التدريب لمعلمى الحلقة الثانية من التعليم الأساسى بمحافظات وسط الدلتا بجمهورية مصر العربية، وقد أوصت هذه الدراسة باستمرارية التدريب أثناء الخدمة كعامل هام من عوامل النمو المهنى للمعلم، على أن يتم تخطيط البرامج التدريبية للمعلمين وفق أساليب تحليل النظم وتحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة لإنماء المعلمين مهنياً.

كما أوضح (جيسوس) *(Jesus)*[٨٣] أهم الركائز التى استندت عليها عملية تطوير تدريب المعلمين أثناء الخدمة وهى متطلبات التغيير من أجل المساهمة فى التجديد التربوى لمواجهة المشكلات التربوية، بالإضافة إلى أسلوب حل المشكلات التى تواجه المعلمين فى حياتهم المهنية. وقد أوصت هذه الدراسة بمراعاة عوامل الدافعية لدى المعلمين المتدربين، ورغبتهم فى العمل مع بقية المعلمين كمجموعة عمل، فهذان العنصران ضروريان فى متطلبات التنمية المهنية الفعالة للمعلمين.

وقد أكدت دراسة(إبراهام يوجيف)[٨٤] على أن برامج التدريب أثناء الخدمة تعد وسيلة هامة لرفع الكفاءة المهنية للمعلمين، حيث أنها تركز على تنمية المعلمين كممارسين للمهنة، ولديهم القدرة على تحسين أدائهم وتفاعلهم داخل الفصل عن طريق اشتراكهم فى مناقشات نابعة من مشاكلهم التعليمية الحقيقية فى الميدان.

كما أوضحت دراسة (تومبسون) *(Thompson)*[٨٥] أهمية تدريب المعلمين فى إنجلترا على كيفية صياغة الأسئلة الجيدة والنشطة فى الفصول الدراسية، بحيث تكون

هذه الأسئلة مرتبة فى فئات موضحة عليها الاختيارات الرئيسة وتقـــود إلى الفـــهم والإدراك، ورفع درجات التفاعل بين المعلم وتلاميذه نتيجة المناقشة التى تثيرها هـــذه الأسئلة.

كما أوضحت دراسة (كارو أوكاموتو)[٨٦] أن هناك ثلاثة عوامل حاسمة تضمن جودة التعليم قبل الجامعى وهى المنهج التعليمى والمعلمين وإدارة المدرسة، ومن بـــين هذه العوامل الثلاثة الهامة يأتى تدريب المعلم فى اليابان وخاصة تلك البرامج التدريبية التى تنفذ بعد التعيين على أساس التدريب أثناء العمل، حيث ينبغى على جميع المعلمين الجدد فى المدارس المحلية العامة والمدارس القومية أن ينخرطوا فى برنـــامج تدريـــبى يستغرق عاماً كاملاً تحت إشراف المعلمين الأوائل فى المدارس نفسها، ويُقدم جزء من هذا البرنامج فى المراكز التعليمية بالولايات أو المقاطعات هناك.

كما أظهرت إحدى الدراسات[٨٧] ثمة مشكلات تواجه برامج تدريب المعلمـين أثناء الخدمة فى جمهورية مصر العربية، والتى تتركز بصفة عامـــة فى عـــدم تحديـــد الاحتياجات التدريبية بصورة دقيقة من البداية، وهذا يؤدى إلى العديد من عمليـــات الارتجال والعشوائية فى عمليات التدريب أثناء الخدمة، ومن ثم تصبح هذه الـــبرامج مضيعة للوقت والجهد والمال، وأيضاً تصبح هذه البرامج شكلية أكثر منها موضوعية.

وهكذا إذا أحسن تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة لانماء المعلمين مهنياً مـــن وقت لآخر، وإذا روعيت عوامل الدافعية لدى المعلمين المتدربين أثناء الخدمة، فـــإن برامج التدريب أثناء الخدمة تعد وسيلة هامة وأسلوب فعال لرفع الكفـــاءة المهنيـــة للمعلمين من أجل مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية التى تفرضها التغيرات المحليـــة والإقليمية والعالمية فى منطقتنا العربية.

وللتعلم الذاتى أهمية كبيرة فى تحقيق التنمية المهنية للمعلمين، حيث يعترف هـــذا الأسلوب باستقلالية المعلم، وتوفير جو من الديمقراطية والحرية أثناء نموه المهنى. وهذا

الأسلوب يساعد المعلم فى ابتكار الأساليب التدريسية التى تحقق له النمو المهنى الذاتى.

ويعتبر التعلم الذاتى أحد الأساليب التعليمية التى ظهرت لتوظيف الاستراتيجيات التربوية الواعية فى تصميم برامج تعليمية محددة ذات قدرة عالية على تفريد التعليم. وهذه الأساليب تختلف فى طرقها لتحقيق عملية التفرد، إلاَّ أنها تتفق جميعاً فى الهدف الذى تسعى إلى تحقيقه، وهو تحقيق تعليم يراعى الفروق الفردية بين الأفراد ويكون أكثر وفاءً بحاجات المتعلم ومراعاةً لخصائصه ومميزاته[٨٨]. وحيث إن عملية التنمية المهنية للمعلمين عملية مستمرة، فيجب أن تكون فى إحدى جوانبها موجهة توجيهاً ذاتياً، فالمعلمون قادرون على تحديد احتياجاتهم المهنية، كما أنهم يستطيعون مقابلة هذه الحاجات المهنية.

وقد أوضحت دراسة (تورستون) *(Thurston)*[٨٩] أنه ومن خلال أسلوب التعلم الذاتى المباشر يستطيع المعلم أن يستكشف مهاراته بعيداً عن تأثيرات خبرات الآخرين المهنية، فمن خلال اختيار المعلم للمراجع العلمية اللازمة كأدوات للتعليم والتعلم يستطيع المعلم أن يطور مهاراته الشخصية ومعارفه الذاتية، فنتائج هذه الاختيارات تصبح عناصر إضافية فى التعلم الذاتى.

وعرض (سامى نصار)[٩٠] بعض الآراء عن أسلوب نمو وتطوير المعلمين ذاتياً أثناء الخدمة، والتى تتلخص فى أنه يتحقق النمو والتطور المهنى للمعلم عندما يجدد ويطور فى أساليب عمله، وكذلك فى طرق واستراتيجيات التدريس، وهذا ما يحدث بالتعلم من خلال العمل والمحاولة، والتقديم والتعديل وإعادة المحاولة، وربط المعرفة السابقة بالمعلومات الجديدة والتأمل وحل المشكلات، والبيئة المعززة تشاركه مشكلاته ونجاحاته.

وقد أكد (هيرندون وفوسك) **(Herndon and Fauske)**[٩١] مدى أهمية أن يحلل المعلم ممارساته التربوية داخل حجرة الدراسة من أجل الإسهام فى تنمية ذاته

مهنياً. فيستطيع المعلم التأمل فى أساليب تدريسه اليومية، وعن طريق جمع المعلومات عن أساليب تدريس زملائه والتفكير والتأمل فى ممارساقم اليومية داخل حجرات الدراسة، وبتحليل هذه الأساليب يستطيع المعلم تنمية ممارساته المهنية ذاتياً ومع طلابه فى حجرة الدراسة.

وتحدثت دراسة (دوران)*(Doran)*[٩٢] عن قدرة معلمى المرحلة الثانوية فى الولايات المتحدة الأمريكية على تحسين ممارساقم المهنية ذاتياً باستخدام استراتيجيات التعلم التأملى ***(Reflective Learning)*** وفى اكتساب المعلومات والمهارات الجديدة عن الممارسات التربوية، خاصة ما يتعلق بحجرة الدراسة وبيئة المدرسة وتنظيمها وطرائق ضبطها. وقد أوصت هذه الدراسة بأن تنظيم البيئة المدرسية بطريقة تسمح بتشجيع التعلم الذاتى والتأملى، إلى جانب أن يؤسس أى برنامج فعال فى التنمية المهنية للمعلمين على أساس سمات المعلمين واحتياجاقم المهنية، وأن يتم إشراكهم فى أى مناقشات عن إعداد المحتوى والأهداف والطرائق والأساليب التى يمكن أن تدعم نموهم المهنى وتثريها، ويستفاد من هذه النتائج فى النظام التربوى العربى، وفى كيفية إثراء النمو المهنى للمعلمين العرب فيه.

كما وصفت دراسة (رونرمان) ***(Ronnerman)***[٩٣] عدة نماذج للنمو المهنى للمعلمين وبما يتناسب مع احتياجات المعلمين أنفسهم، وبحيث يستطيع المعلم تطوير طرائق تدريسه ذاتياً عن طريق حل المشكلات التى تواجهه أثناء ممارسته العمل التدريسى.

كما أن القراءة الحرة– كأحد وسائل التعلم الذاتى– تعتبر مهمة للنمو المهنى للمعلم سواء فى دوره المعرفى، حيث تقدم له القراءة زاداً متجدداً من المعرفة المتعمقة بتخصصه والمادة التى يدرسها، فتصنع منه معلماً جيداً، وهى مهمة للنمو المهنى لدور المعلم كمتخصص فى التربية تزوده بالمعرفة المتعلقة بمجالات التربية والعلوم المتصلة بها لتصنع منه تربوياً جيداً عارفاً بطرق التدريس وما يستجد فيها، مطلعاً على الجديد فى

الأصول التربوية والعلوم القائمة عليها ليجيد التعامل بعد ذلك مع تلاميذه وزملائه على حد سواء، وهى مهمة للنمو الثقافى للمعلم وإيجاد الوعى لديه مما يجعله عضواً فعالاً فى مجتمعه ومعلماً جيداً فى فصله بالقدر الذى يعينه فيه هذا الجانب الثقافى فى تعليم تلاميذه وقيادتهم وزيادة وعيهم(٩٤).

ويضيف (يوسف صلاح الدين قطب)(٩٥) أن التعلم الذاتى أسلوب تعليمى هام للمعلمين فى هذا العصر، عصر المعلوماتية التى تتضاعف المعلومات فيه، فأسلوب التعلم الذاتى يساعد المعلم فى أن يتعلم المهارات اللازمة لتوليد المعلومات الجديدة فى مجال عمله عن طريق الملاحظة والتحليل والتركيب والاستنتاج حتى لايتوقف نموه المهنى ويتخلف، بل لكى يزداد نموه المهنى ويتقدم.

وهكذا يستطيع المعلم- من خلال أسلوب التعلم الذاتى- أن يطور من معارفه ومهاراته، ومن أساليب تدريسه، كما يستطيع المعلم أن ينمى ممارساته المهنية من خلال القراءة الحرة فى المراجع العلمية الإضافية، ومن خلال التأمل الذاتى فى ممارسات الآخرين، ومن خلال تحليله لأساليب تدريسه اليومية.

كما اتسعت استخدامات برامج التعليم عن بعد ***(Distance Education)*** خلال العشرين سنة الماضية، لكن مفهوم هذا التعليم عن بعد واجه العديد من التحديات فى الدول النامية، وهو يتحرك تجاه القرن الحادى والعشرين، ومن أكثر الهيئات التى تستعمل برامج التعليم عن بعد الجامعات ومراكز التعليم العالى ومراكز التنمية المهنية للمعلمين، وسوف تزداد أهمية برامج التعليم عن بعد خلال القرن الحادى والعشرين كأسلوب من أساليب التنمية المهنية للمعلمين(٩٦).

ويقوم هذا النوع من التعليم على استخدام عدة أوساط تعليمية متكاملة معاً تكاملاً جيداً، كالمهارات المطبوعة وأشرطة التسجيل السمعية والنظم العصرية والاتصال عبر الأقمار الصناعية. ويُستخدم التليفزيون التعليمى ***Instructional Television*** كأحد الأوساط التعليمية فى التدريس، وتوفر بعض الجامعات شبكات

بث تليفزيونى مغلق، فى حين أن بعضها الآخر قد يرتبط بشبكات بث خارج الجامعة. ويعتبر التليفزيون التعليمى وسيطاً تعليمياً فعالاً إذا ما أُحسن إعداد برامجه، حيث يمكن أن يقدم التليفزيون التعليمى خبرات تعليمية ناجحة(٩٧).

وهكذا أخذ أسلوب التعليم عن بعد فى اهتماماته التنمية المهنية للمعلمين، وقد استخدم أسلوب التعليم عن بعد وسائل الاتصال الحديثة المفتوحة *(Open Access)* لإتاحة الفرص للمعلمين للمشاركة فى التعلم خارج جدران المؤسسات التعليمية. غير أنه يجب الإشارة إلى ضرورة أن يكون لدى المعلمين المشاركين من الخبرات ما يسمح لهم باستخدام المصادر التكنولوجية المتوفرة فى المدارس والمستخدمة فى هذا الشأن(٩٨).

وفى هذا المجال هناك دراسة(٩٩) عن التنمية المهنية للمعلمين أثناء الخدمة فى استراليا وكيفية استخدام تكنولوجيا التعليم عن بعد فى تنمية المعلمين مهنياً، وقد تبين من هذه الدراسة مدى أهمية تضمين الوسائل التكنولوجية الحديثة فى برامج التنمية المهنية للمعلمين لأنها توفر حلولاً فريدة لكثير من المشكلات المرتبطة بتنمية المعلمين مهنياً، كما أنها تيسر التعاون والتشاور بين زملاء المهنة والخبراء التربويين المهتمين بأمور التعليم.

أما فى سيريلانكا، ونتيجة لتمديد نظام الدراسة هناك فقد ارتفع الطلب على العمالة التدريسية فى ميدان التربية والتعليم، ولمقابلة هذه الاحتياجات من القوى البشرية العاملة فى هذا الميدان تم تعيين الكثير من الأفراد غير المؤهلين تربوياً، وجاءت دراسة (أماراجنياسيكارا) *(Amaragunasekara)*(١٠٠) لتوضيح كيف أسهم برنامج التعليم عن بعد فى تلبية الاحتياجات التدريبية لهؤلاء المعلمين غير المؤهلين تربوياً لمهام التدريس. وقد اُستخدم برنامج التعليم عن بعد فى تنمية المهارات التالية بين هؤلاء الأفراد: كيفية تقديم المادة العلمية المناسبة لمستويات التفكير بين التلاميذ، وكيفية ربط المادة الدراسية بمشكلات البيئة المحيطة، وكيفية اكتساب أساليب التدريس المتنوعة، وكيفية إعداد الرسائل التعليمية واستخداماتها، إلى جانب كيفية إعداد خطط التقويم المستمر.

وأوضحت دراسة (سانتوس) *(Santos)*[١٠١] مدى أهمية التعليم عن بعد فى تقديم الخدمات التدريبية للمعلمين فى البرتغال، فقد تم استخدام برنامج التعليم عن بعد للمساهمة فى تدريب المعلمين هناك باستعمال المواد القرائية والراديو والبرامج التليفزيونية ونظم التقويم الذاتى لشرح المناهج التى تم تطويرها، وكيفية توظيف مصادر التعلم بما يحقق أهداف العملية التعليمية هناك.

أما فى تايلاند فقد أسهم برنامج التعليم عن بعد فى تربية المعلمين أثناء الخدمة، حيث قدم هذا البرنامج تدريبات طبقها المعلمون أثناء الخدمة، وقد اتصلت هذه التدريبات بكيفية الإلمام بالمادة الدراسية ومفاهيمها الأساسية وكيفية تهيئة التلاميذ لاستيعاب المعارف المتضمنة فى المادة الدراسية، إلى جانب مهارات صناعة الملخص السبورى الجيد[١٠٢].

وأوضحت دراسة (كوتس) *(Coutts)*[١٠٣] تأثيرات تكنولوجيا التعليم عن بعد فى التدريس والتعلم فى إحدى المدارس الثانوية فى كندا من خلال تحليل نظرات التلاميذ لعملية التعلم والتعليم عن بعد باستعمال أجهزة الفيديو، ومدى تفهمهم للمفاهيم العلمية بطريقة صحيحة من خلال هذا الأسلوب فى التعليم والتعلم. كما تم تحليل آراء المعلمين حول مدى إستفادتهم من أسلوب التعليم عن بعد من خلال تكنولوجيا الفيديو، حيث أوضح هؤلاء المعلمون أن هذا الأسلوب أسهم فى إكسابهم القدرة على تبسيط المعلومات للمستويات العقلية للطلاب وتنظيمها وعرضها بأسلوب مناسب لطبيعة الدرس، إلى جانب الاهتمام بدقة المعلومات المقدمة للطلاب.

كما أوضحت دراسة (هاوكس) *(Hawkes)*[١٠٤] مدى تأثير تكنولوجيا الاتصال عن بعد فى التنمية المهنية للمعلمين، فالمعلومات والمعارف المقدمة بواسطة هذه التكنولوجيات تبدو ضرورية فى تقديم فرص كبيرة للمعلمين ليتواصلوا مع بعض الهيئات خارج جدران المدرسة وبما يؤدى إلى تنمية بيئة مناسبة للبحث والتقصى ونقل المعلمين إلى بيئات تربوية ثرية.

هذا وقد أوضح (على أحمد مدكور)[١٠٥] -فى دراسته النظرية عن التعليم العربى فى عصر العولمة والكوكبة- مدى أهمية أسلوب التعليم عن بعد فى مجال التنمية المهنية للمعلمين، حيث يمكن من خلال هذا الأسلوب بث المحاضرات عن طريق التليفزيون والراديو فى أوقات محددة يعرفها المعلم، وتزويد المعلمين بأشرطة تسجيل خاصة بالراديو والتليفزيون التى سُجلت عليها المحاضرات والمناقشات المعدة لهذا الغرض. وقد تصور صاحب هذه الدراسة أهمية تطوير شبكة للتعليم عن بعد فى كل كلية من كليات التربية فى مصر، من خلالها يمكن إحداث التنمية المهنية للمعلمين عن طريق وجود التليفزيون التفاعلى الذى يرسل ويستقبل لكل من الصوت والصورة لكل المراكز المتصلة بالشبكة الكاملة المنتشرة فى كل مراكز المحافظات من خلال المركز الرئيسى فى كلية التربية بالمحافظة. وهكذا يمكن لنظام التعليم عن بعد أن يبث المحاضرات والخبرات والتجارب عبر الشبكات التليفزيونية والفيديو وآلات التسجيل المتنوعة بحيث تصل إلى المتدربين فى مدارسهم وأماكن عملهم.

وإذا كان انتشار نظم التعليم المفتوح والتعليم عن بعد قد أوجد تحدياً يحتم التنمية المهنية للمعلمين لتطوير قدراتهم على المشاركة فى هذه النظم، فإن هذه النظم، فى الوقت نفسه، تحمل معها الاستجابة لهذا التحدى، ويؤكد ذلك وجود اتجاه متصاعد فى السنوات الأخيرة لتحقيق التنمية المهنية للمعلمين باستخدام نظم التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، فنظم التعليم المفتوح والتعليم عن بعد تعتبر من أفضل النظم لتحقيق التنمية المهنية للمعلمين وتطوير مهاراتهم التدريسية، ليس فقط من أجل العمل مع طلاب التعليم المفتوح والتعليم عن بعد ولكن أيضاً لتطوير مهارات التدريس المطلوبة داخل حجرات الدراسة التقليدية ذاتها.

وفى هذا السياق توجد عدة خيارات مثل تقديم حلقات بحث لاستكشاف إمكانات التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، وعقد ورش عمل قصيرة وتقديم مواد، تدريسية تساعد على التعلم بالمشاركة، وتنظيم مائدة مستديرة للمساعدة على التعلم

من الرفاق ويتم إذاعتها ونشرها بمختلف الوسائل التكنولوجية بأماكن أخرى، كما يمكن من خلالها تقديم تنمية مهنية للمعلمين على المستوى القومى فى مجالات مثل التكنولوجيا وتطبيقاتها فى التدريس، والمناهج والخدمات التعليمية، وتعليم ذوى الاحتياجات الخاصة، والإدارة، والتخطيط، فهى كلها برامج ذات شعبية واسعة لكل المعلمين فى مراحل التعليم قبل الجامعى، وهذا يحفز التخطيط لتقديم مثل هذه البرامج على مستويات تدريب محلية وإقليمية، وهى فرصة للتخطيط والتعاون بين المعلمين، مما يساعد على زيادة مهارات التعليم عن بعد وإكساب فلسفة وقيم واتجاهات التعليم المفتوح والقدرة على التعامل مع التكنولوجيا بوسائلها المتعددة[١٠٦].

وتلعب الجامعات المفتوحة والمؤسسات التربوية والمجتمعية الأخرى أهمية كبيرة فى تحقيق التنمية المهنية للمعلمين، بدايةً من مساعدة المعلمين الجدد لتيسير انضمامهم للمهنة، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم وتعويض بعض نواحى القصور فى أثناء إعدادهم، ونهاية بمساعدة المعلمين القدامى فى حل مشكلاتهم التدريسية[١٠٧].

كما أن أسلوب الشراكة مع الجامعات والمؤسسات التربوية والمجتمعية الأخرى المهتمة بالتنمية المهنية للمعلمين يسهم فى إشباع حاجات النمو المهنى، خاصة للمعلمين الجدد. وفى هذا الصدد أشار (هيرن) *(Hearn)*[١٠٨] إلى أهمية الدور الذى تقوم به برامج مركز ديترويت للنمو والتنمية المهنية للمعلمين *(Detroit Center for Growth and Professional Development)* فى تطوير هيئة التدريس كما يدركها المعلمون والمديرون فى المدارس الابتدائية. وقد أوضحت هذه الدراسة أن أسلوب الشراكة فى برامج التنمية المهنية مع هذا المركز يُعد من أهم العوامل التى تزيد من النمو المهنى للمعلم فى الولايات المتحدة الأمريكية، وأن البرامج الفعالة للتنمية المهنية تساعد المعلمين فى الحصول على المعارف الخاصة بالبحث التربوى، وبالمهارات الجديدة التى تواجههم فى ممارساتهم التدريسية اليومية داخل حجرات الدراسة.

وتقدم رابطة معلمى العلوم فى إنجلترا باستمرار دليل لأعضائها لمساعدقم فى تدريس تكنولوجيا التعليم وتطبيقات العلم وما قد يستحدث من جوانب تطويرية فى المناهج التعليمية[١٠٩].

وقد شرعت الولايات المتحدة الأمريكية فى إقامة مدارس للتنمية المهنية *(Professional Development Schools)*، وقد أظهرت نتائج إحدى الدراسات فى هذا المجال *(Scott)*[١١٠] أن اشتراك مجموعة من المعلمين فى هذه المدرسة أدى إلى تغيير إيجابى فى ممارساقم المهنية، وأن من بين العوامل العديدة التى تسهم فى النمو المهنى للمعلم هى قدرته ورغبته فى اكتساب المعارف الجديدة التى تقدم فى مدارس التنمية المهنية (مدارس المستقبل)، وأن أُطر العمل التى تقدمها مدارس التنمية المهنية تؤدى إلى نمو مهنى مفيد للمعلمين المشاركين.

كما وجدت دراسة الحالة التى قام بها (مايتر- براندز) *(Minnes - Brandes)*[١١١] أن أسلوب الشراكة بين المدارس والجامعات تثرى النمو المهنى لدى المعلمين، فقد أثبتت هذه الدراسة أن اللقاءات والمقابلات الأسبوعية واستخدام المحادثات التأملية والحوار والمناقشات بين المعلمين وأساتذة الجامعة لها دور فعال فى التنمية المهنية للمعلمين.

وفى هذا الصدد أيضاً أوضحت دراسة (الرميح) *(Alromaih)*[١١٢] أن التعاون مع المعاهد التربوية، والندوات وحلقات النقاش من أهم الأساليب التى تؤدى إلى إتقان المعلمين للمعارف والمهارات المتضمنة فى المقررات الدراسية، إلى جانب إتقاهم لطرق التدريس وأساليبه المختلفة.

كما أوصت دراسة (شاى) *(Chi)*[١١٣] بضرورة تدريب معلمى المدارس الفنية الصناعية العليا بالتعاون مع المؤسسات الصناعية، ومن هذا المنطلق تم وضع برنامج تدريبى لهؤلاء المعلمين فى (تايوان)، حيث صُمم هذا البرنامج على أساس التعاون مع الصناعات المعدنية هناك، ويبدأ هذا البرنامج بأن يذهب الطلاب المعلمون إلى هذه

المصانع وعلى مدى أربع سنوات- بعض الوقت- من أجل أن يكتسبوا الخبرات المهنية المتصلة بقضايا الإنتاج والتكنولوجيا وتصميم المشاريع وكتابة التقارير التكنولوجية. ومن خلال هذا البرنامج التدريبي يكتسب هؤلاء الأفراد المهارات التطبيقية المرتفعة مما يجعل منهم معلمين أكفاء مهنياً.

وحللت دراسة (مايرز) *(Myers)*[١١٤] جهود الشراكة بين الجامعات والمدارس والتى أثمرت عن إنشاء مدارس التنمية المهنية للمعلمين بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا من أجل إصلاح تربية المعلمين وتنميتهم مهنياً ضمن إطار تجديد المدارس هناك. وقد أوصت هذه الدراسة بأن تهتم مدارس التنمية المهنية هناك بالمفاهيم الحديثة عن طبيعة التعلم ونمو المعلم مهنياً، وأن يُنظر إلى التدريس كعملية مهنية تحتاج إلى المساعدة فى حل المشكلات، كما أن المعرفة المهنية تحتاج إلى نمو من خلال الممارسة المهنية المبنية على التدريبات التأملية *(Reflective Practice)*.

وهكذا يستطيع المعلمون الاستفادة من الروابط المهنية فى المجتمع فى تطوير ممارساتهم التدريسية، كما أن علاقات التعاون وإقامة الندوات وحلقات النقاش بين المعلمين وأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية تثرى التنمية المهنية لمعلمى التعليم قبل الجامعى فى النظام التربوى العربى.

وهكذا فهناك حاجة ماسة للاهتمام بأبعاد التنمية المهنية للمعلمين، حيث تعمل على تطوير طرائق التدريس وقدرات المعلمين ومهاراتهم التدريسية، إلى جانب تجريب الأفكار التربوية الجديدة حول ماهية التعلم والتعليم، وتجديد القاعدة المعرفية التى يمتلكها المعلم، ومناقشة المشكلات التى تنشأ فى الواقع الميدانى فى المدارس فى الوطن العربى.

ومن أهم أساليب التنمية المهنية للمعلمين فى هذا المجال ما يلى:

- أسلوب الإشراف والتوجيه التربوى: حيث يهتم هذا الأسلوب بتحسين البيئة المدرسية وتطوير الأنشطة التربوية المفيدة، إلى جانب العمل على ترقية الممارسات

التدريسية للمعلمين، وتقديم أفضل الخبرات التدريسية لهم، بالإضافة إلى تحسين الأسلوب المهنى للمعلمين العرب.

- أسلوب التعاون والتفاعل مع الزملاء والإدارة المدرسية: حيث يؤدى التعاون مع الزملاء فى مهنة التدريس إلى تنمية المعارف المهنية وتحسين المناخ المدرسى وتطوير كفايات العمل لدى جميع العاملين بالمدرسة فى النظام التربوى العربى.
- أسلوب التدريب أثناء الخدمة: حيث تأخذ تدريبات التنمية المهنية للمعلمين عدة أنماط منها ما يتم داخل المدرسة، ومنها ما يتم خارجها، ومنها ما يتم عن طريق ابتعاث المعلمين فى دورات تدريبية إلى بعض الدول المتقدمة بهدف تطوير الممارسات المهنية للمعلمين داخل الصفوف وفى البيئة المدرسية العربية.
- أسلوب التعلم الذاتى: حيث يطور المعلم من معارفه ومهاراته من خلال التأمل فى ممارساته اليومية، ومن خلال القراءة الحرة فى المراجع العلمية الإضافية، ومن خلال تحليله للممارسات التدريسية لزملائه، خاصة القدامى منهم.
- أسلوب التعليم عن بعد: حيث يسهم هذا الأسلوب فى التعليم والتعلم عن بعد فى تلبية بعض الاحتياجات التدريبية للمعلمين، والى ترقية إلمام المعلمين بالمواد الدراسية وبمفاهيمها الأساسية، وبالخبرات التربوية الأساسية حولها.
- وهناك حاجة ماسة إلى أسلوب الشراكة مع بعض مؤسسات التربية فى المجتمع العربى لتحقيق أبعاد هذه التنمية المهنية للمعلمين، حيث يستطيع المعلمون الاستفادة من الروابط المهنية فى المجتمع فى تطوير ممارساتهم التعليمية وإثراء خبراتهم التربوية والتدريسية.

ونسوق التجربة المصرية هنا فى التنمية المهنية لمعلمى التعليم قبل الجامعى فى نظامها التعليمى، حيث خطت وزارة التربية والتعليم المصرية خطوات جادة وهادفة نحو تطوير أبعاد التنمية المهنية لمعلمى التعليم قبل الجامعى فى جمهورية مصر العربية، فأهتمت بتحديث مفهوم التوجيه الفنى للمعلمين وتطوير أساليبه المختلفة. كما قامت بتطوير بعض برامج التدريب المقدمة للمعلمين أثناء الخدمة تحت إشراف إدارات

التدريب بمديريات التربية والتعليم بهدف رفع مستوى أدائهم المهنى. وتقوم الوزارة بإيفاد بعض المعلمين سنوياً فى بعض التخصصات الدراسية فى دورات تدريبية لبعض الدول المتقدمة بغرض تطوير أدائهم المهنى وإثراء معارفهم ومهاراتهم التخصصية.

كما سعت هذه الوزارة إلى إدخال تكنولوجيا العصر الحديث من أجل الإسهام فى التنمية المهنية لمعلمى التعليم قبل الجامعى، فقامت بإنشاء مراكز التطوير التكنولوجى ومراكز التدريب عن بعد فى كافة مديريات التربية والتعليم بمختلف محافظات جمهورية مصر العربية.

ورغم هذه الخطوات الهادفة نحو تطوير أداء المعلمين مهنياً فإن هناك الكثير من المعوقات التى أظهرها الواقع المشاهد والخبرات الحياتية المصاحبة لفرص التنمية المهنية المتاحة لمعلمى التعليم قبل الجامعى فى جمهورية مصر العربية والتى حالت – حتى الآن– دون تحقيق أبعاد التنمية المهنية المأمولة لهؤلاء المعلمين.

وهناك حزمة من النتائج والتوصيات ودعوة لمشاركة مجتمعية عربية فعالة من أجل تجويد التنمية المهنية للمعلمين فى النظام التربوى العربى منها:

- التفكير فى إيجاد نموذج الاستشارى الفنى المقيم فى المدرسة، وبحيث تتحدد مهام هذا الاستشارى الفنى المقيم فى المدرسة بتدريب المعلمين على استخدام الكمبيوتر وتشغيله لخدمة البرامج التعليمية المختلفة فى مراحل التعليم قبل الجامعى. كما يجب أن يكون هذا الاستشارى الفنى على دراية كاملة فى كيفية استخدام المعلمين لحجرات مناهل المعرفة الاستخدام الأمثل، ويجب أن يمتلك هذا الموجه الاستشارى الفنى المقيم القدرات المهنية التى تمكنه من الدخول على شبكة الإنترنت والبريد الإلكترونى لكى يتمكن من تطوير كفايات المعلمين فى هذا المجال، وفى الوقت نفسه يستطيع الموجه الاستشارى الفنى المقيم متابعة الأداء المهنى للمعلمين فى النظام التربوى العربى.

- العمل على إحياء المناقشات المثمرة بين المعلمين حول أفضل الخبرات التدريسية، خاصة مع الطلاب المعلمين أثناء برنامج التربية العملية ومع الخبراء المشرفين عليها مما يثرى عملية التنمية المهنية للمعلمين فى هذه المدارس.
- التفكير فى إيجاد نموذج المعلم الخبير أو المعلم الاستشارى بالمدرسة، حيث تتمثل مسؤولياته فى تقديم أساليب تدريسية وتقويمية نموذجية وتدريب المعلمين عليها بحيث يؤدى هذا الأمر إلى تطوير الرؤى المختلفة للتدريس، إلى جانب ترقية أسلوب التعاون والتفاعل مع الزملاء والإدارة المدرسية. ويجب الإهتمام بتدريب هذا المعلم الاستشارى بحيث لايرقى أى معلم لمرتبة الإستشارى إلا بعد اجتياز برامج تدريبية معينة والنجاح فى بعض الاختبارات العلمية والعملية، وأن ترتبط الترقية إلى معلم استشارى بإظهار القدرة على التطوير والإبتكار والإبداع.
- إنشاء جماعات المعلمين فى كل تخصص دراسى فى جميع مدارس التعليم قبل الجامعى، تكون مهمتها الرئيسة تحسين الأداء المهنى لأعضاءها وتبنى الأساليب التأملية فى الممارسات التعليمية للمعلمين. فكل معلم له رؤى متمايزة حول التربية والتعليم والتدريس والتعلم، ويجب أن تشجع جماعات المعلمين فى كل مدرسة المعلمين وتساعدهم بأسلوب ديمقراطى فى تأمل ممارساتهم برؤية زملائهم من جماعات المعلمين فى كل مدرسة مما يسهم فى أن تتبنى جماعات المعلمين أساليب جديدة فى التعليم والتدريس ويؤدى هذا بدورة إلى التنمية المهنية لمعلمى التعليم قبل الجامعى فى الوطن العربى.
- تحديد الاحتياجات التدريبية بكل دقة للمتدربين من المعلمين، إلى جانب "حُسن" اختيار المعلمين المتدربين والقادة المدربين بما يتناسب مع هذا التحديد.
- إتاحة الفرص أمام المعلمين فى تبنى دورات تدريبية تعقد داخل مدارسهم من وقت لآخر، وبحيث يشرف هؤلاء المعلمون بأنفسهم عليها، ويدعون لها من يرونه يستطيع الإسهام فى تحسين مواجهة مشكلاتهم الدراسية. ويمكن أن تتم هذه

الدورات التدريبية فى صورة ورشة عمل *(Workshop)* لتشجيع الممارسات التأملية القائمة على التفكير والتحليل وتفسير الممارسات المهنية للمعلمين داخل حجرات الدراسة، ويجب أن يشارك فى هذه الدورات التدريبية مدراء المدارس ومعاونيهم من النظار والوكلاء كأعضاء وليس كرؤساء يباشرون إعطاء التعليمات والأوامر للمعلمين.

- التنسيق المستمر بين الإدارات العامة للتدريب بوزارات التربية والتعليم فى الوطن العربى، وبين أقسام التدريب بالمديريات التعليمية بالمحافظات والولايات العربية المختلفة وبين كليات التربية المتواجدة فى هذه المحافظات والولايات العربية بغرض تحديد أهداف الدورات التدريبية وتنظيمها فى الوقت المناسب، والتفكير والتأمل فى الممارسات المراد تنميتها، وأوجه التعاون التى يمكن أن يشارك كل طرف فيها.
- التوسع فى التدريبات على المناهج المطورة بغرض تجديد مهارات ومعارف المعلمين القائمين على تدريس هذه المناهج. فالملاحظ من التحليل الكيفى للوثائق والسجلات والاحصائيات الخاصة بالانجازات التدريبية بمديريات التربية والتعليم بالمحافظات والولايات العربية المختلفة سيطرة برامج الترقيات لوظائف أعلى فى هذه الأنشطة التدريبية.
- العمل على توفير مجموعة من الأنشطة التى تنمى عادات القراءة الحرة فى المراجع العلمية والكتب الإضافية، إلى جانب توفير مجموعة من الخبرات يمر بها المعلم ويمارسها ويتعلم منها وتنمى لديه ما يسمى (بالذات المهنية للمعلم). فالذات المهنية للمعلم تؤثر فى رفع كفاءته المهنية وفى إيجاد حلول مرضية لمشكلات تتعلق بعمله، وتعمل على تحسين طريقة الأداء التدريسى فى النظام التربوى العربى.
- طموح وحماس المعلمين لأى برنامج يؤدى إلى التنمية المهنية بينهم تتزايد عندما تتاح لهم الفرص للتحكم فى أنشطة تعلمهم ذاتياً، وهذا أمر هام وينبغى على الساسة العرب فى ميدان التربية والتعليم الانتباه إلى تأثيراته فى عمليات التنمية المهنية للمعلمين.

- من أجل نجاح أسلوب التعلم الذاتى بين المعلمين فى إنماء قدراتهم المهنية لابد من دعم البيئة المدرسية وإدارتها والعمل على إيجاد الجو الآمن والمناسب لتشجيع المبادرات الفردية وتجريب المستحدثات من الأساليب التدريسية التى لها علاقة مباشرة لعمل المعلمين داخل حجرات الدراسة فى النظام التربوى العربى.
- العمل على توفير مركز للتعليم عن بعد فى كل كلية من كليات التربية فى الوطن العربى، وبحيث يكون هذا المركز فى كل كلية تربية مشاركاً مركز التدريب عن بعد فى المديرية التعليمية المناظرة فى عملية التنمية المهنية للمعلمين. فمشاركة كليات التربية فى برامج تنمية المعلمين مهنياً أصبح ضرورياً وهاماً للتزود من المعرفة والمهارات ومناقشة المشكلات التى تنشأ فى الواقع الميدانى والفعلى فى المدارس. ومن خلال شبكة التدريب عن بعد التى أنشأت حديثاً بمديريات التربية والتعليم فى مختلف البلدان العربية يمكن تنظيم هذا التعليم عن بعد وإدارته بحيث يتم تحديد الحاجات المهنية المتغيرة والمتطورة والمتجددة للمعلمين ونوع المعلومات والمهارات المراد تزويد المعلمين بها. والجدير بالذكر هنا هو ضرورة تحديد الأهداف من كل برنامج من برامج التعليم عن بعد باعتبار أن الأهداف أوصاف لتغيرات سلوكية معرفية ووجدانية ومهارية يتوقع تحقيقها فيما بين المعلمين العاملين فى النظام التربوى العربى.
- تزويد المدارس بأجهزة تليفزيون وفيديو وآلات التسجيل وتزويد المعلمين الذين لايستطيعون الحضور إلى مراكز التعليم والتدريب عن بعد بأشرطة التسجيل الخاصة بالبرامج التعليمية فى الراديو والتليفزيون وتلك التى سجلت عليها المحاضرات والندوات والمناقشات التى تمت مع أقرانهم فى هذه المراكز التعليمية والتدريبية عن بعد.
- العمل على تبنى فكرة إقامة مدارس التنمية المهنية للمعلمين، تشرف عليها كليات التربية المنتشرة فى ربوع الوطن العربى بحيث تصبح هذه المدارس ملتقى للمعلمين

وأساتذة الجامعات للبحث وتطوير طرائق التدريس وتجريب الأفكار التربوية الجديدة حول ماهية التعلم والتعليم. وبهذه الفكرة تزداد الروابط المهنية بين كليات التربية وبين خريجيها، ويُصبح من اليسير تطوير قدرات المعلمين ومهاراتهم التدريسية. وتستطيع هذه المدارس التابعة لإشراف كليات التربية أن تزود المعلمين بالمهارات اللازمة لاتقان البحث العلمى وتطوير القاعدة المعرفية التى يمتلكونها، إلى جانب إكساب هؤلاء المعلمين الاتجاهات العلمية الملائمة نحو ما يستحدث من تراكم معرفى فى تخصصاتهم الأكاديمية فى ميدان التربية والتعليم فى مختلف البلدان العربية.

٢- نمط الشراكة المجتمعية وتدعيم عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربى:

دار التساؤل الثانى لهذا الكتاب المتضمن خارطة الطريق العربية الإسلامية حول الإسهامات الضرورية لتنظيمات مجتمع الأمة العربية من أجل تدعيم عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربى. ومن هذه التنظيمات المجتمعية التى يؤمل فى تحقيق الشراكة بينها من أجل دعم عوامل الالتزام لأفراد المجتمع العربى هى الأحزاب السياسية بصفتها تنظيم اجتماعى يضم الملايين من أفراد المجتمع الواحد وتوجههم قيادة واحدة، والنقابات المهنية والعمالية بصفتها تنظيم اجتماعى داخل سلسلة من الأعمال والمهن فى سوق العمل يستهدف تحقيق مصالح أصحاب هذه الأعمال والمهن والحفاظ على هذه المصالح وتدعيمها، إلى جانب الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية التى تقوم على الفكر التطوعى فى سد احتياجات الناس فى مجتمع الأمة الواحدة الذى تحكمه روح الخير والتكافل.

وتعرض خارطة الطريق العربية الإسلامية فى صفحاتها التالية أهم النتائج التى تم التوصل إليها للإجابة عن هذا التساؤل الثانى حول الإسهامات الضرورية للتنظيمات الاجتماعية والمهنية المختارة فى هذه الدراسة وهى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية من أجل تدعيم عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربى.

أ - الشراكة المجتمعية وتنمية جوانب الحرية المسئولة بين الأفراد:

من أسمى القيم المجتمعية التى يسعى الإنسان إلى حيازتها الحرية وما تشتمل عليها من مبادئ وأحكام تحدد المسئولية والعمل والجزاء له ولغيره ضمن إطار من الحياة الكريمة.

والفاحص لعلاقة الأحزاب السياسية فى الوطن العربى، وعلى وجه الخصوص الأحزاب الحاكمة، بالنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية يصل إلى فكرة- وقد تكون خاطئة- مؤداها أن الحكومات العربية لا تثق فى التنظيمات الاجتماعية والمهنية المتواجدة معها فى مجتمع الأمة العربية، ومن ثم راحت القوانين والتشريعات الحكومية التى تنظم أدوار هذه التنظيمات المجتمعية ترسى أسس "وصاية" تعطى للحكومات العربية- من خلال جهاتها الإدارية المختصة- حق الرقابة والإشراف وحق تأمل الأدوار التى تقوم بها هذه التنظيمات المجتمعية، وأخيراً حق الدول العربية فى الحل والتصفية حين ترى أنها تخالف النظام العام أو تمس الأمن، وبالطبع أمن الحاكم قبل أن تمس الأمن القومى العربى. والرأى هنا أن المجتمع العربى فى أمس الحاجة حالياً- وأكثر من أى وقت مضى، وقبل فوات الأوان- للوصول إلى تفعيل شراكة تشتمل على تعزيز الثقة والتعاون وتأمل الأدوار وتوزيع الأنشطة، فى جو تسوده حرية متلازمة بشعور عميق بالمسئولية بين الحكومات العربية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية من أجل الوصول إلى إرساء أسس لمجتمع الأمة الديمقراطى، ولعل لجان السياسات بالأحزاب العربية الحاكمة تأخذ على عاتقها إرساء هذه الأسس فى تفعيل الشراكة المجتمعية المعاصرة من أجل إيجاد الإنسان العربى الملتزم، المسئول، والذى يدرك ما يعمله أو يفكر فيه والنتائج المترتبة على ذلك، وأن يكون قادراً على تحمل ما يترتب على تصرفاته من نتائج، وإن حدث هذا الأمر فيجب أن يكون على وجه السرعة، وقبل فوات الأوان، فالمخاطر الخارجية فى التدخل فى الشئون الداخلية واضحة وجلية، وتتأهب فى اقتناص أى فرصة تلوح لها، ولسوف تجد القوى الخارجية فرصتها فى التدخل لتخريب مجتمعنا العربى فى غياب

الحرية الحقيقية،ولسوف تفشل هذه القوى وتخفق فى أهدافها حين يوجد مشروع حضارى تتبناه كافة الأحزاب والقوى والجماعات داخل الوطن العربى فى وجود حرية حقيقية للوطن وللمواطن.

ولعل المدخل الرئيسى فى تنمية جوانب الحرية مع الشعور بالمسئولية يكمن فى تنمية الوازع الدينى لدى الإنسان العربى، فلو اهتمت التنظيمات الاجتماعية والمهنية مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية بتنمية القيم الأخلاقية لدى أعضائها، وبلغ الإنسان العلم بالدين، لأوتى جوانب الرشد والقدرة على ممارسة الحرية ومحاسبة نفسه على عمله. "تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ" (البقرة:١٣٤) ، "كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ" (المدثر:٣٨) ، "يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَراً وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ" (آل عمران: ٣٠)، "بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ" (القيامة:١٤).

وهكذا أُعطى الإنسان من خالقه سبحانه وتعالى الحرية فى أمور ترشيد نفسه مع المسئولية فى كافة أنشطة الحياة وأنظمة المجتمع وصولاً إلى الالتزام (فى أسمى معانيه) بما أمر الله به والبعد عما نهى عنه.

ومن ثم فإن أول ما يجب على الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية القيام به العمل على تنمية عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربى ومساعدة أعضاء هذه التنظيمات المجتمعية على تنمية الشعور بالمسئولية من خلال تقوية جوانب التكليفات الدينية، وكيفية محاسبة النفس على ضوء ما شرع الله سبحانه ومراقبته فى السر والعلن. فتعاليم الإسلام كلها بناء للمسئولية، والتزام بها "وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ * أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ" (الأعراف:١٧٢-١٧٣).

فلا بديل أمام هذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية سوى التمسك بالقيم الدينية لتربية أبناء هذه الأمة على الالتزام وما يصاحبه من حرية فى حدود مسئوليات يسربى عليها الفرد والجماعة والمجتمع. ومن ثم يجب تعويد أعضاء هذه التنظيمات المجتمعية وغيرهم من المواطنين على حرية التفكير، دون خوف، وأن يكون الفرد مظهره حقيقته فى التعبير عن رأى، أو صياغة فكر. فالحرية والمسئولية وجهان لعملة واحدة، فالإنسان حر لأنه مسئول، وهو لا يصح أن يكون مسئولاً إلا إذا كان حراً، فالمسئولية تتطلب الحرية، والحرية تستتبع المسئولية[115].

ومصلحة الوطن العربى حالياً تتطلب توفير الحرية الحقيقية للمواطنين. والحقيقة التى يجب أن تقال الآن- وبصوت عالٍ- أن أزمة هذه الأمة ونقطة ضعفها حالياً هى غياب هذه الحرية، فلو توفر مناخ أكثر حرية بين المواطنين، وروعيت كرامة المواطن، لحدث التعاون والتكافل بين أفراد هذه الأمة. وينبغى التذكير بأن شروط الشراكة المجتمعية الفعالة تكمن فى توفير الحرية المسئولة بين أطراف هذه الشراكة، حيث يحدث التكامل القوى بينهم فى وجود الاحترام المتبادل بين هؤلاء الشركاء، أما شراكة القهر والاستعلاء والتكبر والإملاء فلا تأتى بخير، خاصة إذا كان الطرف المسيطر لم يحقق للأطراف الأخرى كرامة العيش وكرامة الوطن والمواطن.

ب- الشراكة المجتمعية وتنمية جوانب العمل التعاونى بين الأفراد:

يتضمن الالتزام وآدابه دعوة إلى المشاركة والعمل التعاونى بين الناس، فإذا ما استطاعت التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى المجتمع العربى تنمية قيم المشاركة والتعاون بين الأفراد، فعندئذ يمكن المساهمة فى حل الكثير من المشكلات المجتمعية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يضمن المجتمع عدم وجود ذرائع تبحث عنها دول خارجية طامعة فى السطو على هذا المجتمع أو ذاك من أجل الهيمنة عليه وعلى مقدراته وثرواته، وجعله سوقاً لمنتجاته.

وعند النظر إلى واقع علاقة التنظيمات المجتمعية مثل النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية بالحكومة نجد أن هذه العلاقة تأخذ شكل التعاون أحياناً والتوتر أحياناً أخرى[١١٦]، وهذه العلاقة يجب تطويرها لتظهر بنود الشراكة الفعالة فيما يتعلق بالخدمات التعليمية المقدمة من هذه التنظيمات المجتمعية العربية.

فمن خلال الخبرات المعاشة تبين عدم وجود علاقة حميمة ما بين الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية والأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية وبين المؤسسات التعليمية فى المجتمع العربى، إلى جانب أن أغلب مجالس الإدارات بالجمعيات الأهلية وبغيرها من التنظيمات المجتمعية العربية تتكون من مجموعة من الأفراد مسيطرة، ويغيب عنها الجو الديمقراطى فى انتخابها. فلا المجتمع متقبل لآراء هذه الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية، ولا المؤسسات التربوية العاملة فى مجال تعليم أبناء هذه الأمة تسمح لها بإبداء الآراء فى التجويد والتحسين، فهناك قصور فى الرأى وقلة الحيلة وندرة الخبرات والموارد، إضافة إلى غياب مشروع حضارى تتبناه قطاعات الخير ومؤسسات الأمة. كما لا يوجد هامش حركة بحرية تتيح الانطلاق، فكيف تعمل تلك القوى المجتمعية فى ظل تلك الظروف القاتلة؟!، تلك هى أزمتنا فى الوطن العربى، وفى بلدانه المختلفة.

وفى هذا المجال يجب أن تلعب تنظيمات مجتمع الأمة مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية الأدوار التربوية المنشودة منها بحيث تمكن الفرد وتكسبه القدرة على أن يكون قادراً على المشاركة بإيجابية فى قضايا بلده، وأن يمتلك رؤى مستقبلية قادرة على التعاون والعمل مع الآخرين، لتحقيق الممكن والمتصور والمتكامل مع كل الرؤى العقلانية لتحقيق الارتقاء المستمر مع الآخرين من المجتمعات الأخرى.

وبناءً على ذلك يجب تربية المواطن العربى وإعداده منذ بداية حياته على نبذ الأنانية والبعد عن التمركز حول الذات، وحب المشاركة والتعاون مع الآخرين، وهنا

يكون من الضرورى تفعيل الشراكة بين كافة تنظيمات مجتمع الأمة العربية من أجل كسر الحواجز وتشجيع العمل التعاونى وممارسة المشاركة فى تنمية المجتمع. ومن الواجب تعلم حب التعاون مع الآخرين ومساعدة كل فرد فى أن يكون نافعاً للآخرين، ولن يتأتى ذلك إلا إذا شعر أفراد المجتمع العربى بأن كل فعل وكل سياسة فى حالة تناغم مع مصالح الناس، وأن فرص العمل التعاونى متاحة للجميع، وأن باب المشاركة فى صنع القرار مكفولة أيضاً للجميع، وأن المسئولية الجماعية والمسئولية الاجتماعية متلازمتان، فالجماعة ككل تحس بمسئولياتها عن أفكارها وأفعالها، وأيضاً الفرد يحس بمسئوليته الذاتية نحو الجماعة.

وشراكة مجتمع الأمة العربية بكافة تنظيماته الاجتماعية والمهنية مطلوبة فى تنمية مشاعر المشاركة والعمل التعاونى، ويتأتى هذا الأمر من خلال الارتباط مع الجماعة التى ينتمى إليها الفرد صغيرة كانت أم كبيرة، ذلك الارتباط الذى يخالطه الحرص على استمرار تقدمها وتماسكها وبلوغها أهدافها، والخوف من أن تصاب بأى عامل يؤدى إلى إضعافها أو تفككها، فالإحساس بقيمة المشاركة والعمل التعاونى ينبع من خلال الإحساس بالمسئولية الاجتماعية والانفعال مع الجماعة والانفعال بها،وإدراك الذات من خلالها، والتوحد معها بحيث تصبح الجماعة داخل الفرد عقلياً ووجدانياً. ومن ثم ينمو الفرد نحو التشارك مع الآخرين فى الجماعة من أجل إنجاز الأعمال التى يمليها الاهتمام ويتطلبها الفهم، وبما يساعد الجماعة فى إشباع حاجاتها وحل مشكلاتها،والوصول إلى أهدافها، والمحافظة على تقدمها واستمرارها، وهذا كله يؤدى إلى المشاركة الإيجابية والتمسك بمعايير العمل التعاونى(١١٧).

فما أحوجنا إلى العودة والرجوع إلى مفهوم الأمة العربية الواحدة الذى تحكمه مشاعر الخير والتكافل فى التعامل مع المشكلات المجتمعية، فمصلحة الأمة العربية ليست حكراً على أى حزب سياسى دون آخر، وليست قضية تهتم بها جماعة داخل الوطن دون غيرها، إنها قضية الأمة الواحدة، قضية حرية لجميع أطرافها، قضية دوافع

وطنية تحب الخير لهذا الوطن. ومن ثم وجبت المشاركة الإيجابية بين أجهزة التربية والتعليم والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية من أجل تفعيل ثقافة العمل التطوعي والخيرى فى صورة مؤتمرات وندوات داخل المدارس والإدارات والمديريات التعليمية، كما يمكن وضع تصور لمقرر دراسي ملائم يُدرس ضمن المقررات الدراسية فى مراحل التعليم الأساسية يحتوى مفاهيم وثقافات العمل الخيرى والتطوعى حتى يمكن تفعيل الشراكة المجتمعية فى تدعيم القضايا التعليمية المطروحة فى المجتمع العربى.

م - الشراكة المجتمعية وصناعة القرار التربوى الفعال:

هناك ضرورة فى التعاون المجتمعى من أجل توفير المعلومات الضرورية فى صناعة القرار التربوى الفعال، حيث تعتبر المعلومات ضرورية وهامة فى "صناعة" أى قرار تربوى فعال، ومن الملاحظ أن قسماً هاماً من المعلومات الضرورية فى اتخاذ القرارات التربوية عند المستويات المختلفة متواجد فى العديد من المجتمعات فى شكل سلاسل من البيانات المجتمعية والمستمدة فى الغالب نتيجة استقصاءات ودراسات علمية فى مجالات التربية والتعليم. ومن الأمثلة على ذلك سلسلة الدراسات الخاصة بالنتائج المدرسية فى استراليا:

Australian Studies in School Performance Project.

وتقييم وحدة المردود فى إنجلترا:

Assessment of Performance Unit (APU)

والتقويم الوطنى لتقدم التربية فى الولايات المتحدة الأمريكية:

National Assessment of Educational Progress.

إلى جانب الاستقصاءات التى قامت بها الرابطة الدولية لتقويم النتائج المدرسية فى حوالى أربعين مجتمعاً إقليمياً.

ورغم توفر المعلومات الضرورية- فى الغالب- على المستوى الوطنى، فإن (تايلر) *(Tyler)*[١١٨] يرى أن كلاً من الآباء والمعلمين ومديرى المدارس المسئولين فى السلطات الإقليمية والمحلية والمسئولين فى السلطات الوطنية (سلطات الدولة)

مسئولون عن تحقيق الفعالية فى القرار التربوى. فعلى هؤلاء جميعاً- كل فى مستواه- أن يكونوا قادرين على تتبع جوانب العملية التعليمية ونتائجها، وأن يمتلك هؤلاء جميعاً القدرة على اتخاذ القرارات المؤثرة فى تربية أبنائهم، والذين هم فى حوزتهم. وهنا يظهر الاختلاف والتباين فى طبيعة القرارات التى يتعين على هؤلاء الأفراد اتخاذها، كما أن طبيعة المعلومات التى يحتاجها كل هؤلاء غالباً ما تكون شديدة التباين والاختلاف فيما بينهم، وهذا ما سنوضحه فى خريطة الطريق العربية الإسلامية الحالية فى السطور التالية.

المعلومات الضرورية على مستوى المدرسة:

يحتاج المعلمون والآباء وأولياء الأمور إلى جمع وتبادل معلومات حول طبيعة أنماط السلوك من معارف ومهارات وقيم، والتى يتم تعليمها وتنميتها لدى هؤلاء المتعلمين، وفى هذا الصدد يرى (كينت روس ونفيل بوستلتويت) ***(Ross, K. and Postlethwaite, N.T)***[119]مسئولا الرابطة الدولية لتقييم المردود المدرسى أن المعلومات الضرورية الواجب توافرها على مستوى المدرسة يجب أن تتصل بالنتائج التى ينالها التلاميذ فى الامتحانات، على أن يقدم كل جانب من جوانب الامتحان تقييماً لجانب سلوكى معين، وكقاعدة عامة، ينبغى اللجوء إلى سلسلة من الاختبارات والمهام لكى يمكن إصدار أحكام موثوق فى صدقها ودلالتها حول هذا النمط السلوكى أو غيره، وينبغى أن نتحاشى فى عرض هذه المعلومات استخدام اللغة الفنية والتربوية الصعبة الفهم، بحيث يتسنى لنا وضع برنامج عمل واضح يأخذ- عملياً- فى الاعتبار نقاط القوة والضعف عند المتعلم فى مجال التعلم، ويضمن إدراك الآباء وأولياء الأمور والمعلمين لطبيعة المتعلم واحتياجاته التربوية.

وقد ذكر (كينت روس ونفيل بوستلتويت)[120] قائمة توجيهية لنوع الأسئلة التى يجب طرحها على مستوى المدرسة، فلابد للمعلم أن يتساءل عن النتائج التى نالها تلاميذه فى جوانب مختلفة من المناهج الدراسية، وفى عناصر هذه المناهج الدراسية.

ومن المفترض أن معرفة المعلم بهذه النتائج تمكنه من أن يتبنى عدداً من الاتجاهات المفيدة، سواءً من حيث ملامح كل تلميذ من تلاميذه، أو من حيث ملامح الصف ككل. وعلى المعلم أن يستوعب جميع هذه المعلومات ليتسنى له بعد ذلك، وبالتعاون مع الآباء، ومع زملائه من المعلمين، وضع خطة عمل لكل تلميذ وللصف بمجمله.

ويستطيع المعلم أن يلاحظ نتائج جميع تلاميذه فى جميع جوانب المناهج الدراسية، وفى ضوء تلك النتائج يستطيع المعلم إسداء النصح لتلاميذه كى يأتى أداؤهم أفضل وأكثر توازناً فى جميع جوانب المناهج الدراسية، وعلى المعلم التأمل فى العوامل التى ربما أعاقت فعالية التعليم فى أى مجال دراسى، وربما يتساءل المعلم عن الوقت المخصص لدراسة جوانب المنهج الدراسى، ومدى كفايته، ومدى وضوح الايضاحات التى يعطيها للدروس، ومدى كفاية الجزء المخصص لأى جانب دراسى فى الكتاب المدرسى، ومدى كفاية الأمثلة التطبيقية، والواجبات المنزلية، والتعقيد المفرط للمواد المستخدمة فى تدريس جوانب المنهج قياساً على تلك المستخدمة فى جوانب المنهج الأخرى، ومدى ابتعاد أى مادة دراسية من حيث شكل تقديمها عن مراكز اهتمام التلاميذ وبيئتهم.

أما مدير المدرسة فهو لا يحتاج إلى تزويده بمعلومات مفصلة حول تحصيل كل متعلم على حده، ففى الأوضاع التى تكون فيها هذه المعلومات التفصيلية ضرورية وهامة، من اليسير على مدير المدرسة مراجعة المعلم المختص للحصول عليها، لكن مدير المدرسة يحتاج– فى المقام الأول– إلى الوقوف على تقدم كل صف من صفوف مدرسته، كى يستطيع تخصيص الموارد المتاحة فى ضوء الاحتياجات الراهنة، ومساعدة جميع صفوف مدرسته على بلوغ الأهداف التربوية المتوخاة، والتى يتم تحديدها بالتعاون مع الآباء وأولياء الأمور والمعلمين أيضاً، ويحتاج مدير أى مدرسة إلى تزويده بمعلومات تدل عن النتائج النهائية التى تحرزها مدرسته مقارنة بنتائج مدارس أخرى فى المنطقة المحلية المتواجدة فيها.

ومن شأن مقارنة هذه النتائج التعرف على مدى تحقق الأهداف التربوية الأساسية التى تسعى هذه المدارس إلى تحقيقها، ومن شأن هذا النوع من المعلومات الضرورية أن يساعد فى إعادة النظر فى أهداف هذه المدارس، وفى ترتيب الأهمية النسبية لهذه الأهداف بحسب سلم الأولويات، وفى تركيز جهود المدرسة كلها على تحسين البيئة التعليمية وفق أساليب تتلاءم واستعدادات التلاميذ وميولهم ووسطهم العائلى.

وينبغى تقديم هذه المعلومات على نحو يساعد مدير المدرسة فى أن يحدد بدقة الفصول الدراسية التى تحتاج إلى مزيد من الدعم، ويوفر بيانات أساسية تمهد لاتخاذ قرارات على مستوى المدرسة، بشأن إعادة النظر فى الأهداف المرسومة وبالاطار التربوى، وتمحيصها وتعديلها عند الاقتضاء، ويجب على مدير المدرسة أن يتساءل: ما هى جوانب التعليم، والمواد الدراسية، والصفوف التى تسجل فيها مدرسته نتائج جيدة أو سيئة، بالمقارنة مع مدارس أخرى مشابهة أو مع مجمل مدارس دائرته التربوية؟.

ومدير المدرسة- هنا- يحتاج إلى عدة نقاط للمقارنة: فيلزم مدير المدرسة مقياس "نسبى" لأداء يدله عن النتائج التى أحرزها مدرسته بالمقارنة مع مدارس أخرى من النوع نفسه، كما يحتاج مدير المدرسة إلى مقياس "مطلق" للأداء يدله أيضاً عن جزء المنهاج المقرر الذى استوعبه التلاميذ على نحو جيد. وتقدير الأداء النسبى يساعد مدير المدرسة على أن يقرب نتائج المدرسة المعنية من نتائج مدارس أخرى مشابهة من النظام المدرسى عينه. والمقصود بعبارة مدارس مشابهة هنا أنها مدارس تستقبل تلاميذ منتمين إلى بيئة اجتماعية واقتصادية مماثلة، ومزودة بعاملين وتجهيزات من مستوى متقارب، وتدرس نفس المناهج.

ولعقد المقارنات بين هذه المدارس، يمكن لمدير المدرسة استخدام متغيرات تصنيف تسمح بتجميع التلاميذ بحسب فئات واسعة مثل النوع والأصل الاجتماعى

والاقتصادى والسنة الدراسية والعمر .. الخ. والمقارنة مع مدارس مشابهة مفيدة جداً لمدير المدرسة، إذ تسمح له بكشف وتعيين الطرائق التى ساعدت المدارس فى أن تكون الأكثر فعالية من مدرسته، وإبراز بيئتها التعليمية. أما "الأداء المطلق" فيمكن قياسه بواسطة جدول موضوع مسبقاً للنتائج، يحدد عدة درجات أو مستويات للمردود المدرسى على صعيد المدرسة، فإذا كان (٧٥%) من تلاميذ صف- مثلاً- أو أكثر، متمكنين من أحد جوانب مادة دراسية معينة، نعتبر أن مردود المدرسة جيد، وإذا كانت النسبة المئوية تقع بين (٥٠%، ٧٥%) اعتبرنا المردود متوسطاً. أما إذا هبطت النسبة إلى دون (٥٠%) فيكون المردود سيئاً.

وكل من هذه المستويات الثلاثة للنتائج يدفع مدير المدرسة إلى اتخاذ هذه أو تلك من التدابير الملائمة.. فالنتائج السيئة مثلاً تستلزم إعادة توزيع موارد المدرسة وجهودها بهدف تحسين عملية التعلم، على حين أن النتائج الجيدة قد تحمل مدير المدرسة على الاكتفاء بنقل هذه المعلومة الإيجابية إلى التلاميذ والمعلمين، مصحوبة بتشجيعهم على المثابرة. وإذا لاحظ مدير المدرسة أن نتائج مدرسته سيئة بالمقارنة مع نتائج مدارس مشابهة، ومع سائر مدارس النظام التعليمى، فهذا الوضع يسوغ له القيام بفحص جديد لمنهاج هذه المادة الدراسية فى مدرسته، بهدف تحسين نتائج تلاميذه. وفى هذا المجال يكون من المفيد جداً لهذا المدير البدء بزيارة بعض المدارس المشابهة والسعى إلى تحديد أى من عناصر المنهاج تبدو أنها تحقق فعالية أكبر فى التعليم، كما يمكن لمدير المدرسة القيام بدراسة مفصلة للبيئة التعليمية ولأماكن التعلم المتاحة للإناث فى مدرسته إذا ما ظهرت فوارق بين الذكور والإناث فى التحصيل الدراسى فى مادة دراسية أو منهج مدرسى ما. كما يتعين على مدير المدرسة التصدى لمشكلات نقص التجهيزات المدرسية فى مدرسته[١٢١].

كما يجب على مدير المدرسة الاهتمام بوضع جدول يتضمن النسب المئوية لتلاميذ مدرسته المتمكنين من المعارف والمهارات فى مختلف جوانب المناهج الدراسية.

ويستطيع مدير المدرسة تحليل أداء مدرسته بواسطة تصنيف مطلق مثل- "جيد" و"متوسط" و"ضعيف"، ويستطيع مدير المدرسة- بالتعاون مع المعلمين- تحديد مستويات التمكن من المنهاج، بالنسب المئوية المناظرة للدرجات الخام لتلاميذ مدرسته.

المعلومات الضرورية على مستوى الدوائر التربوية المحلية:

لا يحتاج المسئول بالدوائر التربوية المحلية إلى معلومات مفصلة كتلك التى يحتاجها مديرو المدارس لأنه بعيد جداً عن نشاط المدارس اليومى، وعن المسئوليات التى يضطلع بها يومياً الآباء وأولياء الأمور والمعلمين ومديرو المدارس. والدور الأرحب الذى يعود إلى هؤلاء المسئولين بالدوائر التربوية المحلية- سواء أكانوا إداريين منسقين، أو مستشارين تربويين- يقتضى ألا يتخذوا قراراً إلا بعد أن تثبت لهم المعلومات المتاحة بما لا يقبل الشك وجود مشكلات خطيرة تسوغ أن يخصصوا لها جزءاً كبيراً من وقتهم ومن موارد دائرتهم التربوية، ويجب أن تقدم هذه المعلومات على نحو يساعد الدوائر التربوية المحلية فى إدراك المشكلات المطروحة والإمكانات المتاحة، بحيث يزود مديرو المدارس والمعلمون بالإعداد والتدريب والمعارف المتخصصة المطلوبة التى تسمح لهم بتحديد أهداف المؤسسة التعليمية وتقييمها بأنفسهم، ومن ثم يتبنى طرائق أصلح فى تحسين أداء المدرسة التعليمى فى ضوء نتائج التقييم.

وهذا النوع من المعلومات ينبغى إكماله دورياً بتقييم مستقل فى تقدم المتعلمين الدراسى، قياساً على الأهداف المتفق عليها للمؤسسة التعليمية وللدائرة التربوية المحلية. ويقوم هذا التقويم الدورى على إخضاع عينة من الأهداف المرسومة لعملية "تدقيق"، و"مراجعة"، حتى إذا لوحظ وجود تناقض هام بين المعلومات المتوافرة لدى الدائرة التربوية المحلية، يُعمد إلى إجراء بحوث أكثر تفصيلاً.

وينبغى القيام بهذا النوع من التدقيق أو المراجعة بعناية فائقة، ذلك لأن التقييم الجيد لمؤسسة تعليمية ما يفترض تعاوناً تاماً بين المتعلمين والمعلمين والآباء وأولياء الأمور ومدير المدرسة.

ولا يتحقق مثل هذا التعاون عادة إلا إذا كانت عملية جمع المعلومات لا تستنفد سوى جزء ضئيل من وقت المتعلمين، ولا تعكر سير المنهاج المدرسى، ولا تستلزم اعتمادات هامة، فى الوقت الذى تعطى فيه نتائج موثوقة وصالحة ومفيدة، ولذا ينبغى أن تهتم سلطات الدوائر التربوية بتوزيع موارد الدوائر توزيعاً عادلاً ورشيداً بحيث تتاح لجميع المدارس الواقعة ضمن نطاقها إمكانية ضمان الشروط المثلى للتعليم ، وفى بعض الحالات تتمثل هذه الموارد بعاملين ومنشآت وتجهيزات ومعدات، بينما تكون فى حالات أخرى "موارد" معنوية مثل المعلومات والأفكار التى تحسن من المردود التربوى دون أن تستلزم استثمارات مالية ضخمة، فتقاسم المواد التعليمية التى أعدها المعلمون على مستوى الدائرة ككل، والتى أثبتت قدرتها على تحسين عملية التعلم، يشكل مثالاً جيداً على طريقة توزيع هذا النوع من الموارد.

والسلطات المحلية يجب أن تسعى إلى معرفة النتائج الإجمالية لكل مدرسة فى كافة المناهج الدراسية، ويجوز للسلطات المحلية أن تبحث– فى ضوء النتائج الإجمالية– عن دلالات لهذه النتائج بما يعين الدائرة على تخصيص مواردها فى ضوء هذه النتائج، ويجب على السلطات المحلية دراسة نقاط القوة والضعف فى كل مدرسة من مدارس دائرتها، ومدى التمايز بين بيئات التلاميذ، وبين المنشآت، والمعدات المتاحة للمدارس، وبين المناهج.

وعندما تُظهر نتائج المدارس تباينات ومفارقات مهمة، فإنه يجدر بإداريى الدوائر التربوية التمحيص والدراسة والبحث لدى مصادر محلية عن معلومات إضافية حول خصوصيات مدارس كل مجموعة، ففى أندونيسيا– مثلاً– لوحظ فى السبعينات أن النتائج التى حققها التلاميذ فى تحصيل اللغة الإنجليزية فى بعض مدارس ولاية (بالى) كانت أعلى بكثير من تلك التى كان يمكن توقعها من تلاميذ هذه الولاية، وقد تبين بعد التمحيص والدراسة أن تلك المدارس كانت تقع على مقربة من ملاعب للجولف كان يتردد عليها سياح ناطقون الإنجليزية، ومن ثم فقد مكث هؤلاء التلاميذ ساعات

طويلة فى التحدث بالإنجليزية فى الوقت الذى كانوا يخدمون فيه اللاعبين وغيرهم من السياح الذين يتحدثون الإنجليزية[١٢٢].

المعلومات الضرورية على مستوى السلطات الوطنية:

تحتاج السلطات الوطنية إلى معلومات أقل تفصيلاً بكثير من تلك التى تحتاجها السلطات بالدوائر التربوية المحلية، فهى لا تعنى بالمتعلمين، وبالصفوف الدراسية فى حد ذاتها، وليس عليها قط أن تهتم بشئون مدرسة أو مجموعة صغيرة من المدارس، بل أن دورها يقوم على اتخاذ قرارات فى السياسة العامة تتناول مسألة الربط بين التوجيهات المتضمنة فى القوانين والتشريعات التى أصدرتها الحكومات الماضية والحاضرة، وبين الخطط والموارد الضرورية من أجل وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ، وهذه القرارات تشمل مجمل النظام التعليمى، أو قطاعات واسعة منه.

ونظراً إلى الكلفة المرتفعة للإصلاحات التى تتناول النظام التربوى ككل، فإن هذه القرارات يُفترض أن تُجمع على هذا المستوى، وبكمية ضخمة من المعلومات الدقيقة حول المتعلمين والمدارس على حد سواء، ويتعين على المسئول الوطنى أن يختار المؤشرات الأساسية الواجب استخدامها لتقييم مردود الجهاز التربوى. ففى الماضى لجأ عدد كبير من البلدان إلى مؤشرات إجمالية تقريبية للمردود مرتبطة بمعدلات القيد والنجاح فى امتحانات نهاية العام الدراسى، ولكن الاهتمام ينصب – منذ بعض الوقت – على مؤشرات بالغة الدقة مرتبطة – على الأخص – بمعدلات المواظبة، وبمعدلات الاحتفاظ بالمعلومات، وبمستويات التلاميذ المهارية، وبمشكلات النظام والانضباط[١٢٣].

وينبغى أن تُقدم هذه المعلومات الضرورية على نحو يمكن السلطات الوطنية من أن تحدد تطور قدرة النظام المدرسى فى الأمد الطويل على مساعدة المتعلمين فى التقدم لبلوغ درجة عالية من النمو البدنى والاجتماعى والمعرفى. والاتجاهات التى تم كشفها قد تستلزم أحياناً التدخل من أجل معالجة مشكلة مستجدة، تتمثل فى عجز المتعلمين

عن التمكن من جزء معين من أجزاء المنهاج، وفى حالات أخرى يتناول التدخل المنهاج كله، بعد أن يُرتأى أنه من الضرورى إعادة النظر فيه وإعادة بناءه فى ضوء أبحاث حديثة، وفى ضوء نسق اجتماعى واقتصادى جديد.

وفى معظم النظم الاجتماعية تستند القرارات فى تلك المجالات إلى بيانات مقارنة تتناول مختلف المجموعات الديموجرافية فى المجتمع، ولذا ينبغى توزيع المعلومات المجمعة على مستوى النظام تبعاً لمتغيرات مثل: النوع، والمستوى الاجتماعى والاقتصادى.. وغيرها من المتغيرات، وينبغى أن تهتم السلطات الوطنية بدراسة بنية أداء التلاميذ فى مجمل المجتمع، وفى ضوء مؤشرات التمايز الجغرافى.

ومن مؤشرات التمايز الجغرافى وضع المنطقة المحلية، وموقع المدرسة فى منطقة حضرية أو ريفية. ويمكن وضع جدول مناظر لدراسة المتغيرات الجغرافية، تقدم فيه نتائج التلاميذ تبعاً لعدة تصنيفات للمتغيرات المرتبطة بالوضع الاجتماعى والاقتصادى، ومثل هذه التصنيفات تمد مسئولى السلطات الوطنية بمعلومات ضرورية تساعد على صياغة استراتيجيات طويلة الأمد للتخطيط التربوى(١٢٤).

وهكذا يُعتبر الهدف الرئسى من طرح هذا الموضوع للحوار هنا هو توجيه نظر المهتمين بصناعة القرار التربوى نحو الحقيقة الهامة التى تميز فعالية هذا القرار التربوى عندما يتخذ فى ضوء شراكه وفى عدة مستويات: مدرسية، ومحلية، وعلى المستوى الوطنى. ولتحقيق هذا الهدف ينبغى توفير منظومة من المعلومات الضرورية فى صناعة هذا القرار التربوى الفعال. وينبغى أن تكون هذه المنظومة مفتوحة ومتفاعلة فى تنظيماتها وفى مستوياتها المتعددة.

ونعنى هنا بمنظومة المعلومات الضرورية فى صناعة القرار التربوى الفعال بأنها نظام يشمل كافة المعلومات والعناصر والمكونات التى تهيئ تحقيق الفعالية فى أى قرار تربوى. ومنظومة المعلومات الضرورية تتشابك فى علاقات بحيث لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، إذ يؤثر كل منها فى الآخر، وفى صناعة القرار التربوى الفعال.

وإيضاحاً لذلك يمكن القول بأن منظومة المعلومات الضرورية فى صناعة القرار التربوى الفعال تقسم إلى عدة مستويات: معلومات ضرورية يجب توافرها داخل جدران المدرسة، ومعلومات ضرورية يجب توافرها لدى السلطات المحلية، إلى جانب معلومات ضرورية يجب توافرها على المستوى الوطنى. وعند اتخاذ أى قرار تربوى، ولضمان فعاليته فى أى مؤسسة تعليمية ينبغى الاستفادة بهذه المعلومات الضرورية وفى كافة مستوياتها التنظيمية.

فعلى مستوى المعلمين وأولياء الأمور، ومن خلال المشاركة فى صناعة القرار التربوى الفعال، يشعر المعلمون بإشباع حاجاتهم إلى الانتماء وزيادة الرضا الوظيفى، وبأنهم أعضاء ذوو فعالية فى العملية التربوية. وتؤدى مشاركة المعلمين وأولياء الأمور فى صناعة القرارات التربوية إلى زيادة فرص التعاون بين كافة أطراف العملية التعليمية، وزيادة الفهم المتبادل، وتيسير فرص التنسيق بينهم، وكذلك تنمية روح التعاون بين جميع هذه الأطراف، ومن هنا تنشأ الدعوة إلى ضرورة إشراك الآباء وأولياء الأمور فى صناعة أى قرار تربوى بشأن تربية أبنائهم.

ويمكن للآباء وأولياء الأمور والمعلمين المشاركة فى صناعة القرارات التربوية فى مجالات:

١ – العلاقة بين المدرسة والمنزل وتدعيم الأسرة للأنشطة التعليمية فى المدرسة.
٢ – طبيعة أنماط السلوك المرغوب اكتسابها من معارف، وقيم ومهارات.
٣ – التحصيل الدراسى فى جوانب، المناهج المختلفة والعوامل المساعدة على تجويده.
٤ – فعالية التعلم ومعوقاته.

ويجب أن تتوافر هذه المعلومات الضرورية فى المجالات السابقة داخل جدران المدرسة، وفى ضوء السياق المدرسى (الوضع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى والخصائص الجغرافية والمناخية وكافة ظروف المجتمع المحلى).

وعلى مستوى مديرى المدارس تنظم المعلومات الضرورية- فى ضوء عناصر السياق المدرسى، وداخل جدران المدرسة- فى عدة مجالات أهمها:

١- تحديد مستويات التمكن من المناهج الدراسية.

٢- تحليل أداء المدرسة لدورها التربوى.

٣- مدى تقدم كل صف دراسى.

٤- مدى تحقق الأهداف التربوية فى المدرسة.

٥- ظروف البيئة المحلية.

٦- التجهيزات المدرسية.

وعلى مستوى السلطات المحلية، يجب توفير معلومات ضرورية فى صناعة القرار التربوى الفعال فى المجالات التالية:

١- إنشاء المدارس وتجهيزها وإدارتها.

٢- مواعيد الدراسة والعطلات.

٣- تنفيذ المناهج والامتحانات وتوفير الكتب الدراسية.

٤- وسائل تقويم الطلاب والمؤسسات التعليمية.

٥- إجراء البحوث ومراجعة الأهداف التربوية.

٦- إنتاجية المؤسسات التعليمية.

٧- بيانات التلاميذ.

٨- شئون المعلمين، ومديرى المدارس، ومناهج التدريب أثناء الخدمة.

وعلى المستوى الوطنى (المركزى)، فإن منظومة المعلومات الضرورية فى صناعة القرار التربوى الفعال يجب أن تشمل المجالات التالية:

١- اقتراح السياسة العامة، والقوانين، واللوائح، والتشريعات الخاصة بالتعليم.

٢- تغيير المناهج الدراسية.

٣- استراتيجيات التخطيط التربوى.

٤-تقييم مردود الجهاز التربوى.
٥-الأجور والمبانى المدرسية.

هذا، ويجب النظر إلى منظومة المعلومات الضرورية فى صناعة القرار التربوى الفعال على المستويين المحلى والوطنى، فى ضوء عدة اعتبارات أهمها ظروف المجتمع المحلية، والقومية والعالمية.

وتعتبر منظومة المعلومات الضرورية فى صناعة القرار التربوى الفعال، والسابق الإشارة إليها فى مستوياتها السابقة، منظومة مفتوحة ومتفاعلة فى علاقات متبادلة فى كافة مجالاتها السابقة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب أن تتفاعل هذه المنظومة وتنفتح مع السياق المدرسى، والذى يعنى الوضع الاجتماعى، والاقتصادى لأسر المتعلمين، والخصائص الجغرافية والمناخية للمجتمعات المحلية، إلى جانب ظروف المجتمع المحلية والقومية والعالمية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن فعالية أى قرار تربوى ينبغى أن تتم فى إطار أن التعليم عملية فرعية ضمن إطار أكبر من العمليات الاجتماعية، وتؤثر فى المجتمع وتتأثر به، وبهذا يجب أن يكون هناك نوع من التكامل بين القرارات التربوية، والقرارات والأحداث الاجتماعية بما يتناسب مع معدلات التغير الاجتماعى والاقتصادى والثقافى فى المجتمع العربى.

ومن الناحية المنطقية يمكن القول بأن القرارات التربوية تعكس ظروف التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى المجتمع، والقرار التربوى بما يتضمنه من تطوير المناهج والأنشطة التعليمية وتفاعلات المتعلمين يهدف- فى عمومة- إلى تأكيد مفاهيم وأوضاع اجتماعية وثقافية تتصل بنظام الحياة السائدة فى المجتمع العربى.

وهنا يجب التنويه بأن هناك عدة اعتبارات لابد وأن تأخذها سلطات اتخاذ القرار التربوى فى الاعتبار قبل القطع فى الفعالية التربوية لهذا القرار. ومن هذه

الاعتبارات: السياق الذى تعمل فيه مؤسسات التربية والتعليم، وبعبارة أخرى فإن ناتج أى مؤسسة تعليمية- مقاساً بكمية المعارف التى اكتسبها الطلاب- ينبغى أن ينظر إليه فى ضوء نوعية الأفراد المقبولين فيها، وفى ضوء البيئة التعليمية، مستندين- فى صورة إحصاء- إلى متوسط نتائج الطلاب، فإن العديد من المؤسسات التعليمية التى تقوم فى الواقع بعمل ممتاز، وفى ظل ظروف معينة، ربما تعتبر غير ناجحة، والعكس صحيح أيضاً. ولنأخذ مثلاً حالة مدرسة صفوفها مكتظة ومبانيها غير ملائمة، مدرسة تفتقر إلى الكتب المدرسية، وتقع فى منطقة نائية، لا تتوفر فيها للتلاميذ فرص عديدة للتثقيف الذاتى، فضلاً عن أن عدداً كبيراً من هؤلاء التلاميذ ينتمون إلى أسر أمية فقيرة جداً، فمن الإجحاف أن تحكم على هذه المدرسة بالقصور وعدم الفعالية لمجرد تدن فى نتائج تلاميذها فى القراءة أو الكتابة بالنسبة إلى المتوسط الوطنى العام. والحق أن مردود هذه المدرسة فى ظل هذا السياق غير المواتى، لعله يستحق أن يعتبر مردوداً طيباً.

وهذا أوصى بعض رواد التربية فى هذا المجال(١٢٥) بضرورة تحليل السياق المدرسى بواسطة فئتين رئيسيتين من المتغيرات، تنعتان أحياناً بـ "باللينة" و "الصلبة". فالمتغيرات الصلبة هى تلك التى تؤثر فى نتائج الدراسة دون أن يكون لإداريى الجهاز التربوى تأثير مباشر عليها، على الأقل فى الأمد القصير، ومثال على ذلك: الوضع الاجتماعى والاقتصادى لأسر التلاميذ، والخصائص المناخية والجغرافية للمنطقة التى تقع المدرسة ضمنها، ودرجة عزلتها بالنسبة إلى سائر المرافق التربوية والثقافية. أما المتغيرات اللينة فهى تلك التى تؤثر فى نتائج الدراسة، ويكون فى مقدور أصحاب القرار التحكم بها فى الأجل القصير، ومن هذه المتغيرات: توفير الكتب المدرسية، ومناهج التدريب للمعلمين أثناء الخدمة، والأعمال الشخصية التى تُفرض على التلاميذ، وتزويد المدارس بالعاملين، وأجور المدرسين، والمبانى المدرسية. . الخ.

ونظراً إلى عجز سلطات اتخاذ القرار التربوى عن أن تؤثر فى الأمد القصير فى المتغيرات الصلبة، فإنها ستعمد- على الأرجح- إلى طرح تساؤلات منها: ما هى الاختلافات فى إنتاجية المدارس، مع الأخذ فى الاعتبار المتغيرات الصلبة وتأثير المتغيرات اللينة؟، ومن بين المتغيرات اللينة: ما هى تلك التى لها أهمية أكبر عند السعى إلى مساعدة المدارس على تحسين مستوى أدائها؟

وفى هذا الصدد يمكن إجراء تحليل انحدارى ما بين المدارس، مستخدمين المتغيرات الصلبة كمعطيات ثابتة، ومتوسطات علامات التلاميذ كمعيار متغير، ومعادلة الانحدار التى يتم الحصول عليها يمكن استخدامها لوضع مؤشر لناتج المدرسة "منقح" إحصائياً فى ضوء السياق الذى تعمل ضمنه، مثلما يتبين من المتغيرات الصلبة. وتجدر الملاحظة هنا أن تنقيح العلامات على نحو مقبول إحصائياً يطرح بعض المشكلات، ويقتضى إجراؤه بتركيز وعناية فائقة(١٢٦).

وهذا المؤشر المنقح للناتج يجعل العلامة المتبقية للمدرسة، محسوبة عن طريق حسم العلامات المتوقعة انطلاقاً من معادلة الانحدار، من متوسطات العلامات الفعلية للطلاب. فإذا جاءت العلامة المتبقية إيجابية بشكل ملحوظ، كان ذلك دليلاً على نجاح المدرسة وفعاليتها لأنها تكون قد حققت فى الواقع نتائج "أفضل" مما هو "متوقع" فى ظل المتغيرات الصلبة. أما إذا جاءت هذه العلامة سلبية، فمعنى ذلك أن المدرسة فى أداء مهامها غير ناجحة لأنها تكون قد حققت نتائج "دون المتوقع" فى ظل المتغيرات الصلبة(١٢٧).

وبعد إجراء مثل هذه التحليلات الرياضية، يمكن عقد مقارنات بين عينة من المدارس الناجحة جداً (التى يحقق تلاميذها نتائج أفضل بكثير مما هو متوقع مع الأخذ فى الاعتبار العوامل الصلبة)، وعينة من المدارس غير الناجحة جداً (والتى يحقق تلاميذها نتائج أقل مما هو متوقع، مع الأخذ فى الاعتبار العوامل الصلبة) من أجل

تحديد التباينات التى تفرق بينها لجهة المتغيرات اللينة، وتساعد المقارنة بين هاتين المجموعتين من المدارس فى صناعة أى قرار تربوى فعال فى هذا المجال.

ومنظومة المعلومات الضرورية المقترحة هنا توفر احتياجات لمستويات القرار المختلفة فى النظم التعليمية، فعلى المستويات الإدارية يمكن جمع المعلومات الملائمة من أجل المساعدة فى عملية اتخاذ القرارات التربوية الفعالة، وعمليات جمع المعلومات الضرورية التى يقوم بها المعلمون ومديرو المدارس بصورة منتظمة فى مؤسساهم التعليمية يمكن– فى حالات كثيرة– أن تنسق على مستوى مجموعة من المدارس، بحيث توفر أيضاً معلومات تهم السلطات المركزية للدولة، كذلك يمكن عن طريق جمع بعض البيانات الإضافية تقديم نتائج الاستقصاءات واسعة النطاق حول المردود بشكل مفيد للسلطات الوطنية فى الدولة وللمديرين وللمعلمين ولمديرى المدارس على حدٍ سواء.

وهكذا.. فإن أطراف العملية التعليمية مدعون لشراكة فعالة فى صناعة القرار التربوى، أى المطلوب هو تعاون كافة الأطراف من معلمين وأولياء أمور ومديرى المدارس، والمسئولين بالسلطات المحلية والوطنية بما يُسهم فى اتخاذ قرارات تربوية أكثر فعالية من تلك التى يستطيع إقرارها مستوى معين منفصل عن بقية المستويات، فتبادل الأفكار والمعلومات فيما بين كافة المستويات يوفر منظومة معلومات ضرورية فى صناعة أى قرار تربوى فعال. ومن البديهى أن كثرة المعلومات تسهم فى صناعة القرار التربوى الفعال، ومن البديهى أن تؤدى هذه المشاركة فى اتخاذ القرار التربوى إلى زيادة الالتزام بين أفراد كافة المستويات، وزيادة حماسهم لتنفيذ هذا القرار.

ومن ثم فخلاصة النتائج فى نمط الشراكة المجتمعية المعاصرة فى هذا المجال هو إشراك كل من المعلمين والآباء وأولياء الأمور، ومديرى المدارس فى "صناعة" القرار التربوى، فإشراك هؤلاء فى صناعة أى قرار يرفع الروح المعنوية لهم، ويشعرهم بأهميتهم فى تحقيق الفعالية فى العملية التربوية، ويحفز الهمم ويعلى من شأنها فى العطاء العلمى.

وإلحاقاً بالتوصية السابقة، يجب العمل على تدريب المعلمين، ومديرى المدارس على كيفية "صناعة" القرار التربوى الفعال فى المجالات المحددة والسابق الإشارة إليها، ويجب تدريبهم على كيفية جمع المعلومات الضرورية اللازمة لصناعة القرار التربوى، ويجب تدريب هؤلاء على المعارف المتخصصة والمطلوبة، والتى تساعدهم فى تحديد أهداف مؤسساتهم التعليمية، وتقييمها بأنفسهم، ومن ثم يتبنى هؤلاء المعلمون وغيرهم من أطراف العملية التعليمية طرائق لتحسين أداء المدرسة التعليمى فى النظام التربوى العربى.

ونقترح هنا بناء منظومة للمعلومات الضرورية يرجع إليها فى "صناعة" أى قرار تربوى فى الوطن العربى، ويتم بناء هذه المنظومة فى أربعة مستويات:

المستوى الأول:

وفيه يتم جمع معلومات عن المدرسة والمنزل وأنماط سلوك المتعلمين، ومدى تقدم تحصيلهم الدراسى، ومدى فعالية التعليم وأهم معوقاته فى المجتمع العربى.

المستوى الثانى:

وفيه يتم جمع معلومات عن مستوى تمكن المتعلمين من المناهج الدراسية، وتحليل أداء دور المدرسة التربوى، ومدى تقدم كل صف دراسى، ومدى تحقق الأهداف التربوية فى المدرسة، ومعلومات عن ظروف البيئة المحلية، ومعلومات عن التجهيزات المدرسية فى المنظومة التعليمية.

المستوى الثالث:

وفيه يتم جمع معلومات عن إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس، ومواعيد الدراسة والعطلات، وتنفيذ المناهج والامتحانات، ومعلومات عن الكتب الدراسية، ومدى توافرها، ووسائل تقويم الطلاب، ووسائل تقويم المؤسسات التعليمية، إلى جانب توافر معلومات عن البحوث ومراجعة الأهداف التربوية، ومعلومات عن إنتاجية المؤسسات التعليمية، وبيئات التلاميذ، وشئون المعلمين ومديرى المدارس، ومعلومات عن مناهج التدريب أثناء الخدمة.

المستوى الرابع:

وفيه يتم جمع معلومات عن السياسة التعليمية العامة، والقوانين، واللوائح والتشريعات الخاصة بالتعليم، ومعلومات عن المناهج الدراسية ومراحل تغييرها، ومعلومات عن استراتيجيات التخطيط التربوى، وتقييم مردود الجهاز التربوى، إلى جانب معلومات عن المبانى الدراسية، وأجور العاملين بالحقل التربوى فى الوطن العربى.

ويا حبذا لو تم ربط هذه المعلومات الضرورية بقنوات اتصال لكى تؤدى دوراً رائداً فى "صناعة" أى قرار تربوى، ويا حبذا لو تم جمع هذه المعلومات الضرورية بالطرق العلمية المتعارف عليها منهجياً، ويا حبذا لو تم التحقق من صلاحية هذه المعلومات، ومدى ثباتها وصدقها بالطرق المنهجية المتعارف عليها فى منهجية البحث العلمى.

د – الشراكة المجتمعية وتنمية جوانب الانضباط بين الأفراد:

أفراد المجتمع العربى بحاجة ماسة إلى من يرشدهم إلى قيم الانضباط فى العمل، وطرائق الانضباط الحالية– والمتمثلة فى التوقيع بالحضور والانصراف فى الأغلب الأعم– لا تسمن ولا تغنى من جوع، فإحدى المسئوليات الهامة للتربية المجتمعية الفعالة هى إيصال الفرد إلى مرحلة متقدمة من مراحل الانضباط، وهى مرحلة الانضباط الذاتى، حيث يتصرف المرء وفق اللوائح والقوانين المجتمعية لأسباب تنبع من داخله، وليس لأسباب مفروضة عليه من الآخرين. ولن يتأتى هذا الجانب من جوانب الانضباط إلا إذا تم تعزيز الثقة بين الفرد وموقع العمل الذى يعمل فيه وسادت روح الديمقراطية فى طرائق التعامل فى شتى مناحى الحياة، فجوهر الديمقراطية وهدفها النهائى هو تفعيل دور المواطن المنضبط، الذى يهتم بشئون حياته الفردية المباشرة مثلما يهتم بالقضايا المجتمعية العامة التى تعود وتنعكس على أمور حياته اليومية نفسها.

وينبغى الإشارة إلى أن طبيعة العصر فى هذا القرن الذى نحياه تميل إلى إشاعة الروح الديمقراطية فى كافة مناحى الحياة، وبقدر ما يعنى مجتمع الأمة بترسيخ هذه الروح الديمقراطية ومبادئها فى أركان تنظيماته وكياناته المختلفة، بقدر ما يرتقى هذا المجتمع ويتقدم. فلا سبيل أمام الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية عن الأخذ بالمبادئ الديمقراطية ومنح الحرية فى التعبير والرأى والحركة، أو على الأقل التدريب على هذه المهارات،وعلى تقبل النقد البناء وعن البعد عن التسلطية. فالتربية على حقوق الإنسان من الأهمية بمكان، لأن هذه التربية تعمل على توعية الإنسان بحقه، وشعوره بهذا الحق يدفعه إلى حمايته والدفاع عنه، ذلك لأن الوعى بحقوقه وحقوق الآخرين هو الكفيل بالتأثير على السلوك المنضبط، إذ من يعرف على حقوقه يصبح أكثر حرصاً على احترام حقوق الآخر، وهذه مقدمة أساسية نحو السير بالمجتمع العربى نحو الانضباط فى كافة أنشطته.

وفى هذا المجال نجد أن ما يهم رجال السياسة حالياً هو الالتزام فى مجال السياسة، وفى هذا الصدد يطالب الأفراد بالتصرف وفق القوانين السياسية المعمول بها فى المجتمع، ومع أهمية هذا الالتزام السياسى فى استقرار المجتمع، نجد أنه إذا أسئ فهم "إشكاليه الالتزام" فقد تؤدى إلى كبت الحرية السياسية لدى الأفراد، فالمسافة بين الالتزام والحرية ينبغى أن تراعى، حيث إنه من المفترض أننا نعد أعضاء المجتمع، وننمى كافة قدراتهم العقلية والانفعالية والاجتماعية وسمات الشخصية المختلفة بهدف الوصول إلى الشخصية الملتزمة فى كافة مناحيها وعلى الدوام وعبر الزمن.

وهذا التوازن المنشود بين "جوانب الالتزام" و "الحرية" هو المحك الحقيقى فى الحكم على مدى نجاح التنظيمات الاجتماعية والمهنية من عدمه، فإذا كنا نحرص على سلامة المجتمع ومراعاة نظمه وقواعده، فإن المجتمع لا يعدو أنه يتكون من مجموعة من الأفراد ينبغى ألا ندعى التضحية بحقوق بعضهم فى سبيل بقية المجموعة، أو العكس لأن هذا الإدعاء ما هو إلا أطر نظرية فجة ليس من ورائها طائل، ويؤدى هذا

التصرف إلى تشتيت فئات المجتمع إلى مجموعات متصارعة، بدلاً من التزامها نحو التوحد فى مجموعات تخدم كل منها الأخرى، وفى هذا إضعاف وتشتيت للمجتمع ولقواه البشرية المنتجة، وهدم لجوانب الالتزام فى المجتمع العربى.

ويجب العمل أيضاً على إشعار أفراد المجتمع بقيم الحرية فى إطار الالتزام بالأعراف الاجتماعية السائدة فى المجتمع، وتتساءل هنا: متى نبدأ فى تعويد أنفسنا على ممارسة قيم الحرية فى كافة مناحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى إطار من الالتزام نحو هذا الوطن العربى وقيمه الأخلاقية الرائدة؟، ومتى يصبح قادة العمل الاجتماعى بمثابة القدوة فى الالتزام؟!.

ونتساءل هنا أيضاً: كيف يمكن لنا تحقيق هذه المعضلة القيمية بين الحرية والالتزام فى أجواء تربوية يسودها نظام قيمى قائم على الجبرية والقسرية؟، حيث لا تتاح للفرد فرص التعمق والنقد وإبراز القيم المختلفة بحرية ملتزمة بحدود ما تمليه القيم المجتمعية المتأصلة من العقائد السليمة، والأعراف النبيلة فقط، بدون توجيه أو ضغط يمنع التعبير عن مكنونات النفس ومعاييرها فى الحكم على الأشياء بموضوعية متجردة عن قيم المسايرة لما هو مطلوب، بل يكون الالتزام بالحقيقة المجردة.

وفى هذا المجال ينادى (سعيد إسماعيل على)[١٢٨] بضرورة أن يتحول هذا الحشد العجيب فى الكتب الدراسية المقررة عن الآراء والمذاهب والأفكار حول قضية "الحرية" وارتباطها بقضية "الالتزام" إلى طاقة تحريك لفكر الطالب وسلوكه، فتطرح كافة الأفكار عن الحرية ومدى ارتباطها بقضايا مجتمعه مثل الحرية والإرهاب والتطرف الفكرى وغيرها لتصبح موضوعات هامة يناقشها الإنسان مع نفسه ومع غيره، ويتوصل ويتدرب على حدودها ووسطها العدل.

والمفترض فى التنظيمات الاجتماعية والمهنية لمجتمع ما أن تعمل على تحويل النظام القيمى الذى يتم تعلمه واكتسابه أثناء مراحل التربية والتعليم إلى واقع سلوكى ممارس من قبل أفراد المجتمع العربى فى شتى ضروب الحياة المختلفة، فقد تشبعت

مجتمعاتنا بالكثير من المثل العليا والقيم النبيلة، والتي تمثل أطراً نظرية لجوانب التزام قيمي في المجتمع، وهي بحق قيم حميدة، ولكن ماهية هذه القيم في جوانب الالتزام لا يتعدى المعرفة النظرية بها، وفي الواقع نجد أن المسافة شاسعة بين ما هو قيمي نظري وملزم لأفراد المجتمع، وبين ما هو أخلاقي سلوكي، وممارس من هؤلاء الأفراد في شتى ضروب الأنشطة المجتمعية في الوطن العربي.

وقد اعتاد أفراد المجتمع العربي، وفي الأغلب الأعم، النظر إلى جوانب الالتزام على أنها مثل عليا ينبغي معرفتها، والإلمام بقواعدها دون العناية الكافية بتحقيق هذه الجوانب القيمية النظرية في واقع حياتنا السلوكية، فنسمع مثلاً شرحاً وافياً للنظم القيمية في النظام والالتزام، ومن كثرة شرح هذه القيم تحفظ عن ظهر قلب، وعلى الجانب الآخر، يرى كل ذي بصيرة أن الواقع العملي يناقض قيم الالتزام وذلك إذا لاحظنا سلوك عدد غير قليل من أفراد المجتمع العربي، وفي أغلب المهن والأعمال في سوق العمالة، وفي شتى ضروب الأنشطة التعليمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها.

هذا والأداء المهني يتطلب من أفراد القوى البشرية العاملة التزامات محددة متوافقة مع أخلاقيات هذه المهن، وهذه الأخلاقيات المهنية لها جانبان أولهما يختص بوضع قواعد نظرية ملزمة للسلوك المهني وموجهة له ومحددة للمواصفات المطلوبة في مجال العمل المهني، والجانب الثاني يختص بالممارسة ومدى التزام العاملين بالقواعد الأخلاقية التي تم التعارف عليها أثناء ممارستهم لمهنهم[١٢٩]. فالنشاط الذي يطلق عليه مفهوم المهنة هو النشاط المؤسس على التزامات مهنية وأخلاقية معروفة للأفراد العاملين فيها وملزمة لهم في تأدية أعمالهم المنوطين بها. هذا ومجموعة الالتزامات الأخلاقية لأي مهنة تنبع من المبادئ الأخلاقية العامة في المجتمع، ويتولى تحديد جوانب الالتزام بمقتضاها بحيث يمكن التمييز بين السلوك المهني وغير المهني، ويساعد الأفراد على معرفة الحقوق والواجبات. كما تعمل هذه القواعد كمرشد لأفراد المهن لفهم السلوك المهني، ويتضمن الإجراءات الوقائية لحماية الأعضاء وتأكيد كفايتهم المهنية ويمنع أنواع السلوك التي تفقد المهنة سمعتها وكرامتها[١٣٠]، ومن ثم فهناك ضرورة

قصوى لتفعيل أدوار الأطراف الفاعلة فى مجتمع الأمة من أجل تحويل هذه القواعد الإرشادية لمدى التزام أفراد المجتمع إلى واقع سلوكى ممارس ومحسوس ومنظور من كافة أعضاء المجتمع العربي.

هـ- الشراكة المجتمعية وتنمية جوانب الدقة فى عمل الأفراد:

يتطلب الأداء المهنى فى الوقت الحالى من أفراد القوى البشرية العاملة درجات عالية من الدقة فى العمل نظراً للتنافس الشديد فى سوق إنتاجى أصبح مفتوحاً للجميع، فأهم ما يميز هذا التنافس المحموم بين المجتمعات وإنتاجيتها درجات الدقة والإتقان فى مجالات العمل والإنتاجية.

والشراكة المجتمعية ضرورية الآن، وأكثر من أى وقت مضى، فى أن تسهم بفعاليات محددة من أجل تنمية جوانب الدقة فى عمل الأفراد، وأول هذه الإسهامات ضرورة توفير منظومة من الاتجاهات والتشجيع فى مجال إتقان العمل، تتبناها الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية، فالفرد لا يولد مزوداً بأى اتجاه إزاء أى موضوع خارجي، وإنما تتكون الاتجاهات نحو أى شئ فى الحياة نتيجة احتكام الفرد لمواقف خارجية متباينة تؤثر عليه بطريقة ما بحيث ينتهى الأمر إلى تكوين هذا الاتجاه أو ذاك. ومن ثم فإن تبنى التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى المجتمع العربى لاتجاهات نحو الدقة فى العمل والتشجيع المستمر عليه، والمحاسبة أيضاً والمساءلة عن غياب هذه الدقة تعد مداخل رئيسة نحو تنمية جوانب الدقة وجعلها تميز عمل العرب.

أيضاً يلزم على الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية وكافة هياكل مجتمع الأمة العربية أن تتبنى استراتيجية "تنمية عادات التنافس الحميد" بين الأفراد وبما يؤدى إلى تشجيع كل فرد فى العمل على أن يُظهر أفكاره فى أحسن صورة، وهذا من شأنه أن يُزيد من جوانب الدقة والإتقان فى عمل الأفراد، وفى تنمية عادات التنافس الحميد بين الأفراد ما يؤدى إلى انشغالهم بإظهار أفكارهم وإنجازاتهم فى أحسن صورة، وهذا من شأنه أن يزيد من درجة إتقان العمل بينهم، بدلاً

من تفشى بعض الأمراض الاجتماعية التى يعرفها الجميع ويدرك مخاطرها على مستقبل هذه الأمة العربية، والتى حلت بجدارة محل إتقان العمل،والاعتراف من الآخرين بهـذا الإتقان، وهذه الجودة فى الإنتاجية قد طال غيابها، ومردودها على كافة المستويات أصبحت غير مرضية، وقد حل محل "الإتقان" فى العمل سلوكيات مجتمعية أخرى مثل المجاملة والواسطة وغيرها.

ومن ثم نادى بأن نتقى الله ونعود إلى صوابنا فى إتقان العمل، ويتصل بتنمية جوانب الدقة فى عمل الأفراد تنمية الحساسية نحو تحقيق الدقة فى كل شئ ابتداءً بالمحافظة على الدقة فى المواعيد وانتهاءً بدقة المعلومة والكلمة والتعليق وغيرها، ويقود هذا إلى الإنسان المتقن: فى عمله وفى تعامله مع الغير. وإذا سادت الدقة فى ممارسات مسئولى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية، وأصبحت سمة مميزة للتعامل مع أفراد المجتمع العربى، أمكن تنمية اتجاهات الدقة فى عمل الأفراد، ومن ثم الإتقان فى العمل، ومن ثم العيش بكرامة على ظهر هذه البسيطة.

و – الشراكة المجتمعية وتنمية جوانب الانتماء بين الأفراد:

المفترض أن المجتمع يعد أفراده وينمى فيهم جوانب الانتماء التى تضمن سلامه نظمه وقواعده، والمجتمع لا يعدو أن يكون مجموعة من الأفراد ينبغى ألا ندعى التضحية بحقوق بعضهم فى الحرية فى سبيل بقية المجموعة، فإن حدث ذلك سادت روح "عدم الانتماء" وتشتت أفراد المجتمع إلى مجموعات متصارعة بدلاً من اتحادها فى مجموعات منتمية لمجتمعها تخدم كل منها الأخرى، وفى هذا تشتيت للمجتمع وضعف للشعور بالانتماء إليه. وتبقى جهود تنمية المجتمع العربى وتطويره معطلة وعديمة الجدوى إذا لم يوجد الإنسان المنتمى لوطنه، والواعى لدوره، والمدرك لمسئولياته، والمتحمس لقضايا مجتمعه،والذى يحتضن جهود التنمية وينميها، ذلك الإنسان العربى المنتمى لوطنه هو محور الارتكاز وقائد عمليات التنمية[١٣١].

ومن أجل هذا المنطلق فإن تنظيمات مجتمع الأمة العربى مطالبة بتنظيم المبادرات الإيجابية للمواطنين فى تحسين أحوال معيشتهم وتفهم مشكلاتهم وتطور التعامل الإنسانى معهم من أجل إيجاد روح الانتماء لدى المواطنين بما ينعكس إيجابياً على تطوير المجتمع ورقيه وتقدمه. وتشير الخبرات المعاصرة أن غرس روح الانتماء فى المواطن عامل هام فى تحقيق التنمية المجتمعية، فالمواطن المنتمى لوطنه يسهم إيجابياً فى عملية التطوير والتنمية المستمرة التى تتجاوز التنمية الذاتية إلى مفهوم التنمية المجتمعية العربية الشاملة

وفى ضوء التحديات الكثيرة التى تواجه الأمة العربية، فإن شراكة فعالة مطلوبة من مجتمع الأمة العربية ومن كافة تنظيماته الاجتماعية والمهنية فى تعزيز ثقة المواطنين بأنفسهم وفى قيمهم وفى أصالتهم عبر التاريخ، فتراث أمتنا تراث غنى فى قيمه وفضائله ومناهجه ومواقفه،وقد استمد مصدره من العقيدة الإسلامية الغراء، وهو موجه إلى الإنسانية جمعاء،وهو تراث حى ويعين على الصمود ومواجهة النكبات،وهو تراث حى قابل للتطور والنماء ويدعو إلى الأصالة والمعاصرة، وحسن الاختيار والمفاضلة من أجل الإبداع والابتكار فى آن واحد.

كما أصبحت العولمة وتأثير الثورة التكنولوجية وتأثير قوة الاتصالات الهائلة من ناحية ونفوذ السطوة الإلكترونية من ناحية أخرى تشكل قوة طاردة مركزية تقتلع الإنسان من جذوره وتخلخل النسيج الوطنى فى أى بلد، ولا بد من اتخاذ إجراء وقائى قادر على تثبيت الإنسان بتربته وبجذوره وببلده ومقاومة الخلل الموجود فى النسيج الاجتماعى الذى سببته العولمة، والمجتمع العربى محتاج لتعميق الولاء والانتماء بين مواطنيه، فالوطنية حب مسئول، والإنسان إذا فقد الحب لبلده ولعشيرته ولأرضه سيفقد الحب لعائلته ولأصدقائه، والوطنية التزام والالتزام مسئولية، وهى ليست رده إلى الماضى بل هى قاعدة انطلاق إلى المستقبل، هى اعتزاز مسئول بالنفس، هى اعتزاز بالخبرة الإنسانية الموجودة دون تعالٍ على الغير، هى حب مسئول للوطن دون نسيان

للبشرية فى أى مكان آخر، وهى معيار للانطلاق للمستقبل للتفاعل مع الحضارات الأخرى والدول الأخرى[١٣٢].

ز - الشراكة المجتمعية وتوفير شروط التربية الإبداعية

هناك التزام بتوفير نمط "التعليم للتميز والتميز للجميع"، وهذا النوع من التعليم هو نمط من أنماط التربية، وعلى درجة كبيرة من الأهمية، ويدور حول التربية الإبداعية، وشروطها، وأهمية الشراكة المجتمعية والتزامها بتوفير شروط هذه التربية الإبداعية. ورعاية المتفوقين والموهوبين فى الوطن العربى.

وعلى أرض المدرسة تواجه الدول النامية تحديات عصرية، فهناك الزيادة المطردة فى كلفة التعليم، مع زيادة رغبة الشعوب بهذه الدول العربية للتسليح بالعلم لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين، والذى يُطلق عليه قرن التكنولوجيا المتطورة سواءً أكانت فى مجالات الاتصالات أو المعلومات أو المعارف أو غيرها.

ولقد أصبح التعليم دالة فى مدى تقدم الأمم وأزدهارها، وبما تملكه من تكنولوجيا وعقول وسواعد مستعدة لتطويع هذه التكنولوجيا،وبناءً عليه تُصنف هذه الأمم أهى متقدمة أم نامية أم متخلفة!. وحتماً سيصبح العالم قرية صغيرة حين تـزال حواجز المعرفة، وستقاس مكانة الشعوب بما تملكه من خبرات وبما تطوره من تكنولوجيا، فأين نحن العرب من هذا كله؟.

هذا والعصر الحالى لا يعترف سوى بالتفوق، ومن هنا يصبح نظام رعاية الطلاب الفائقين بطريقة جادة ضرورة عصرية، هؤلاء الطلاب الذين يحققون تفوقاً علمياً أو يتميزون بمواهب ملحوظة، أو قدرات إبداعية متميزة.

ومن ثم أصبح ضرورياً الاهتمام بتعليم المتفوقين وتوفير برامج دراسية مبتكرة تناسب هؤلاء الفائقين، ويمكن للجامعات العربية إعداد بعض التخصصات الدقيقة فى صورة برنامج دراسى متكامل للطلاب المتفوقين، وعلى الطالب الاختيار بين هذه

البرامج، وأن يسجل نفسه ضمن برنامج معين فى ظل نظام تربوى عـــربى متطـــور ومتجدد دوماً.

وعادة ما يعين مشرف أكاديمى للطالب يقوم بتوجيهه ومعاونته فى الاختيــــار، حيث يحدد الطالب مع المشرف الأكاديمى برنامجاً خاصاً يتم اختياره مـــن مقــررات المتفوقين، وعلى الطالب اجتياز جميع امتحانات هذا البرنامج بدرجة نجـــاح عاليـــة للاستمرار فى هذا البرنامج الدراسى الخاص.

ويجب أن تتيح الجامعات العربية معاملها ومراكزها التعليمية لاستخدام الطلاب المسجلين بهذه البرامج الدراسية الخاصة بمفردهم بدون تدخل باقى الطلاب معهم أثناء إجراء تجاربهم وأبحاثهم.

ويجب أن يختار الطالب أحد الأساتذة من داخل أو خارج أســـاتذة الإشـــراف الأكاديمى للعمل معه بعمله، وقضاء ما يرغب من وقت معه لإجراء التجارب الخاصة ببرنامجه، أو معاونة الأستاذ فى إجراء ومتابعة أبحاثه، ويعطى هذا الأمر الطالب ثقـــة علمية، علاوة على اكتسابه الخبرات المباشرة من احتكاكه المباشر بالأساتذة.

وهناك العديد من الخدمات الجامعية التى يمكن أن تقدم للطلاب الفائقين فى مجال الإسكان عن طريق تمتع المتفوقين بمبنى بمفردهم، وقيام الطـــلاب المتفوقـــين بتقـــديم مساعدات علمية لزملائهم للتدريب المهنى، إلى جـــانب وجـــود مواســـم ثقافيـــة ومحاضرات إضافية لجذب اهتمام هؤلاء الطلاب، أيضاً يمكن تقديم مقررات ترويحيـــة لهؤلاء الطلاب، إلى جانب تمويل بعض أبحاث هؤلاء الطلاب الفائقين، وكذلك المنـــح اللازمة للإعاشة.

ويجب تقديم مجموعة من الأنشطة العلمية والثقافية والفنية والاجتماعية التى تمكن الطلاب الفائقين من تنمية مجالات تفوقهم وقدراتهم الإبداعية ومواهبهم، وهى أنشطة تضيف إلى التفوق العلمى الأساسى الموهبة.

ومن الملاحظ أن لوائح الجامعات العربية تحدد سمات الطالب المتفوق فى دائـــرة حصوله على تقدير "جيد جداً" أو "ممتاز" ، ومن ثم يوضع هذا الطالب ضمن القلـــة التى تتربع على قمة الهرم فى تخصص أكاديمى ما فى عام جامعى ما، ويترتب على هـــذا التفوق العلمى حقوق تضمنها اللوائح والأنظمة الجامعية، وهى حقوق ترتبط فقـــط بالتقدير العام فى التخرج، ولا يتوقف حصول الطالب على هذا التقدير العام على أية أنشطة يشارك الطالب فيها، فى حين أن برنامج رعاية الطلاب الفائقين فى جامعـــات الدول المتقدمة يوسع دائرة التفوق العلمى حتى تخاطب هؤلاء الطـــلاب الفـــائقين الواعدين وهذا يعنى امتلاك هؤلاء الطلاب لمجموعة من المهارات المختلفـــة بجـــانب التفوق العلمى.

ومن ثم فهناك ضرورة ماسة إلى برامج تشاركية من كافة تنظيمات مجتمع الأمـــة فى الوطن العربى تسعى إلى تنمية القدرات لدى الطلاب الموهوبين، إلى جانب إتاحـــة فرص أفضل وأوسع لتكوين الشخصية المتكاملة للطالب وتوسيع مداركه وتنمية روح المبادرة لديه وتطوير مهاراته القيادية ومواهبه، وذلك عن طريق توفير قدر إضافى مـــن المعرفة والخبرة والتجربة والمران على البحث والقدرة على التكيف وتنمية إبداعه.

ويجب أن تسعى الشراكة المجتمعية إلى العمل على إكساب الطالب المتفـــوق أو الموهوب أو المبدع خبرات وتجارب إضافية تزيد على تلك التى تتوافر مـــن خـــلال المناهج العادية مع التركيز على الأنشطة التى تتناسب مـــع اســـتعدادات الطـــالب واهتماماته وطموحاته والتى تدعم من قدراته وتشجعه على التعليم المستمر من خلال وسائل التعلم الذاتى وتوفر له المجال لتنمية موهبته وتحقيق إبداعه، وكذلـــك تنميـــة مهارات الاتصال لدى الطالب، وإعداده للوظائف القيادية، إلى جانب تنمية القـــدرة على التعبير عن ذاته ومدى ارتباطه بالبيئة والمجتمع على نحو يحقـــق لـــدى الطـــالب المتفوق أو المبدع تفهماً لأبعاد العلاقة التفاعلية بين الفرد ومجتمعه، ويتيح له فرصـــاً أفضل لتحقيق ذاته، والتعرف على القضايا التى تهم وطنه العربى.

وتعيش المجتمعات اليوم عصر التقدم العلمي والتكنولوجي، وعليها لكي تواجه تحديات هذا العصر أن تهتم بتنمية شخصيات أفرادها تنمية شاملة لإعدادهم إعداداً يمكنهم من التفاعل الجاد الفعال مع متغيرات هذا العصر. ويتطلب هذا الإعداد ضرورة الاهتمام بالتربية الإبداعية لدى الطلاب بمدارس التعليم العام، فليس هناك إبداع بغير مبدعين أى بغير بشر يقومون بعملية الناتج الإبداعي.

وإذا كان العالم قد تحول إلى قرية صغيرة دائمة التغير، فإن على التربية أن تكون متجددة إلى أقصى درجة ممكنة فى أهدافها، ومناهجها، ومعلميها، حتى لا تنعزل عن مجريات الأحداث، وأن تحاول – من خلال عناصرها ووسائطها المختلفة – بناء الشخصية المبدعة التى لا تتابع الجديد فحسب، بل تؤثر فيه وتجد لنفسها مكاناً فى عالم الإبداع(١٣٣) ولقد بات مؤكداً أهمية بناء هذه الشخصية المبدعة فى أى مجال من مجالات الحياة فى الوطن العربى.

كما يعتمد تقدم الأمم على إمكانياتهم المادية والبشرية، ومن ضمن الإمكانيات البشرية الأفراد المبدعون الذين لديهم القدرة على التفكير الابتكارى فى مواجهة المشكلات بشكل جديد فى جميع ميادين الحياة. وفى هذا الصدد أشار (تورانس)(*Torrance*)(١٣٤) إلى أهمية الإبداع تجاه الإسهام فى رفع مستوى رفاهية الأمم والشعوب وتحقيق الرضا لدى الأفراد. كما أن الأخطار التى تواجه البشرية اليوم، والمشكلات التى تواجه الأمم تنعكس على الأفراد، مما يستلزم تقديم حلول إبداعية من أجل تحسين حياة هؤلاء الأفراد(١٣٥).

كما أن تنمية المواهب لدى الأفراد تعتبر حاجة هامة لدى المجتمعات، وإن لم تتوفر متطلبات تنمية الموهبة طول الحياة للأفراد يمكن أن تضعف هذه الموهبة وتنتهى(١٣٦)، ومن ثم فلا بد من الاهتمام بالتربية الإبداعية لدى الأفراد من أجل أن تتقدم الأمم وتزدهر فى مختلف المجالات.

هذا والإبداع ليس سمة محصورة فى القلة من الناس بل هو قدرة كامنة لدى معظم الأفراد يمكن رعايتها وتطبيعها، ويظهر الإبداع حين يتوفر المناخ النفسى، ونتيجة لعمليات التنشئة الاجتماعية التى يمر بها الفرد خلال مراحل حياته المختلفة. كما يتوقف نتاج التفكير الإبداعى على عدد من العوامل النفسية والاجتماعية والتربوية، والتى تحد من أو تعمل على زيادة إنتاجية الشخص المبدع(١٣٧).

وقد أصبحت قضية (التربية الإبداعية) لدى الأفراد بصفة عامة، ولدى طلاب المدارس بصفة خاصة أحد أهم الأهداف التربوية الهامة التى تسعى المجتمعات إلى تحقيقها من خلال برامجها التعليمية فى المدارس. فالتعليم هو سبيل الأمم إلى التقدم والإبداع، ومعبر الأجيال نحو المستقبل. وقد انبثقت مناقشات عديدة فى مجال حاجات هذا القرن من الإبداع والمبدعين، وفى الاستراتيجيات التعليمية والتدريسية اللازمة للتربية الإبداعية بين الطلاب فى مدارس التعليم العام(١٣٨).

كما أشارت بعض الدراسات العلمية إلى أن الفصل واليوم الدراسى العادى هما أكثر الأماكن والأوقات الدراسية ملاءمة للتربية الإبداعية بين الطلاب، بشرط أن تتاح الفرص لكى تنمو موهبة الطالب المبدع، وأن يؤثر المعلم إيجابياً فى تنمية التفكير لدى طلابه، وأن تتوفر الأنشطة التربوية المناسبة لكى تتقابل الاحتياجات ويتحقق المردود(١٣٩).

وهكذا تعود دعوة (فاخر عاقل)(١٤٠) إلى جعل الهدف الرئيسى من التربية والتعليم يجب أن يكون تعليم الطلاب كيف يفكرون بطريقة بناءة، وبالشكل الذى يساعد على الإبداع. وفى هذا المجال يرى (عبد السلام عبد الغفار)(١٤١) أننا نستطيع أن ننمى ما لدى الأبناء من قدرات إبداعية عن طريق ما نقدمه لهم فى المدارس من تربية، فهناك العديد من البرامج التى تهدف إلى تنمية قدرات الإبداع لدى الطلاب، كما يمكن إكساب الطالب مهارة إبداعية عن طريق التدريب، فيتميز الطالب بمستوى مرتفع من القدرة على إنتاج أكبر عدد من الأفكار التى ترتبط بموقف أو بمثير معين فى

فترة زمنية محددة مع تميز هذا الطالب بالقدرة على الانتقال من نوع من الأفكار إلى نوع آخر منها، مما يعطى الفرصة فى ظهور فكرة أصيلة سواء أكانت الأصالة فى صورة ندرة أو مهارة.

وإذا كان للتعليم هذه الأهمية فى التربية الإبداعية بين الطلاب، فالبيئة المدرسية من بين عناصر التعليم المختلفة – تحظى بالأهمية الأكبر فى هذه القضية، ودورها واضح وجلى فى هذا المضمار[١٤٢] فالبيئة المدرسية يُفترض أن تهتم بتوفير المواقف التى تجعل الطالب ينتج عدة إجابات متنوعة لمشكلة ما، بالإضافة إلى الاهتمام بالمواقف والمشكلات التى تتطلب استجابةً واحدة أو نتيجة واحدة صحيحة، والمعلم كعنصر رئيسى فى البيئة المدرسية مطالب مهنياً أن يفهم قدرات طلابه، وأن يتعرف على حاجاتهم وميولهم، وأن ينمى جوانب الإبداع لديهم[١٤٣].

وقد أكدت نتائج دراسة (كوبر) *(Cooper)*[١٤٤] أهمية تقديم أنشطة تربوية ثرية ومتنوعة – من خلال البيئة المدرسية – لتقابل احتياجات الطلاب المبدعين فى مراحل التعليم العام. كما يُرجى من المعلم أن يُعلم ويُربى ويُرشد ويُقيم، وأن يُظهر مقدرته على تنمية ذاته، وأن يشارك فى تحديث المدرسة وجعلها أكثر تقبلاً للتغيير وتفاعلاً معه، تيسيراً للتعلم، بالإضافة إلى تنمية الإبداع لدى الطلاب[١٤٥] كما أن المعلم يجب أن يتحول إلى مرشد إلى مصادر المعرفة المختلفة ومنسق لعمليات التعليم ومصحح لأخطاء المتعلم، ومقوم لنتائج التعلم، وموجه إلى ما يناسب قدرات كل متعلم[١٤٦].

وقد ظهرت فى السنوات القليلة الماضية توجهات عالمية تدعو إلى التعليم الجيد لجميع الطلاب – المبدعين منهم والعاديين – تحقيقاً لمبادئ المساواة التعليمية، فقد نادى (توملنسون) *(Tomlinson)*[١٤٧] بضرورة توفير بدائل التعليم الجيد لكافة الطلاب فى مراحل التعليم، مهما تمايزت قدراتهم وبيئاتهم، من أجل توفير المساواة بينهم، إلى جانب التواصل بين برامج التربية العامة، وبرامج تربية الموهوبين فى مدارس التعليم العام. كما أوضح (جونسون) *(Johnsen)*[١٤٨] مدى أهمية تضمين البرامج

التربوية أنشطة إثرائية مقصودة تلبى احتياجات الطلاب الموهوبين أثناء دراستهم فى مراحل التعليم المختلفة. أيضاً أظهرت ملاحظات عن الإصلاح التربوى مدى أهمية التعليم التعاونى بين الطلاب من أجل تلافى الآثار الاجتماعية الناشئة عن تصنيف الطلاب إلى موهوبين وعاديين. فالتعليم التعاونى قد يلبى احتياجات تربية الموهوبين فى مدارس التعليم العام[١٤٩].

وهكذا أصبح للشراكة المجتمعية أهمية متزايدة وشأناً أكبر فى مجال التربية الإبداعية بين الطلاب فى مدارس التعليم العام، والتى أصبحت بدورها ضرورة حتمية لمواجهة متطلبات المستقبل واحتياجاته فى الوطن العربى.

ورغم أهمية الشراكة المجتمعية فى التربية الإبداعية بين الطلاب، فإن بعض الدراسات العلمية أظهرت أن الكثيرين من القائمين بشئون المجتمع العربى لا يدركون القوانين الأساسية للإبداع، بالإضافة إلى أن معظم الأنشطة التربوية فى المدارس العربية تتجه غالباً فى طريق يتعارض مع نمو التفكير الابتكارى[١٥٠] وفى الوقت نفسه بات من المؤكد أن وظيفة التربية والتعليم فى مدارس التعليم العام بالوطن العربى تكمن فى تطوير الإنسان المبدع القادر على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، فقد أوضحت إحدى الدراسات[١٥١] أن من أهم أهداف التربية هى مساعدة الطلاب على اكتشاف قدراتهم الإبداعية، والعمل على استثارتها وتوظيفها، ودعم اتجاهاتهم الإيجابية نحو التفكير الابتكارى. كما أظهرت دراسة أخرى[١٥٢] أن تنمية مهارات التفكير ليست بالعملية السهلة، وتحتاج إلى بيئة مدرسية ملائمة. فى حين أظهرت دراسة (وودس) ***(Woods)***[١٥٣] إمكانية تعلم وتعليم مهارات التفكير الابتكارى عن طريق فهم أسلوب حل المشكلات فى بيئة محددة والتعرف على الأفكار الإبداعية بها. فالبيئة المدرسية التى توفر لطلابها المناخ النفسى الملائم، وتشجعهم على البحث والاستقصاء وفرص التفكير المتعمق فإنما توفر لهم فرص التربية الإبداعية وإيجاد الحلول الابتكارية للمشكلات التى تواجههم. كما نادت دراسة (كارول) ***(Carroll)***[١٥٤] بأهمية أن

يتعرف المعلم على عوامل التفكير الابتكارى لدى الطلاب الموهوبين فى الفصول الدراسية. ومن الضرورى أن ينمى المعلم ما لدى الطلاب من قدرات للتفكير الابتكارى عن طريق التدريب على مهارات خاصة فى استخدام هذه القدرات، مما يرفع مستوى الطلاب على الإنتاج الإبداعى فى المستقبل.

وهكذا فلكى نرعى الإبداع وننميه لدى طلابنا، فنحن نحتاج إلى بيئة مدرسية عربية ملائمة لتحقيق هذا الأمر، بيئة مجتمعية لازمة لإثراء العلم والتعليم لدى الطلاب بما يؤدى إلى تنمية العملية الإبداعية لديهم. وقد نادت بعض الرؤى[١٥٥] فى هذا المجال بأهمية تدريب العاملين بالمدارس على أدوار فعالة لتحقيق أهداف التربية الإبداعية.

وقد تطورت البرامج والتدريبات الصفية فى تعليم الموهوبين، وظهرت محاولات لإصلاح مدارس التعليم العام فى الوطن العربى لتتوازن مع متطلبات تعليم الموهوبين من بين طلابها. ومن ثم لا بد أن تصبح الشراكة المجتمعية فعالة فى التربية الإبداعية لدى هؤلاء الطلاب فى النظام التربوى العربى.

وقد اختلفت الرؤى وتباينت حول معنى الإبداع، فيرى (مراد وهبة)[١٥٦] أن الإبداع هو سلسلة من النشاطات المنتظمة، والموجهة نحو هدف محدد. وهذه العملية تمكن العقل – فى النهاية – من تكوين علاقات جديدة، وإحداث شئ على غير مثال مسبوق، على أن يكون للمنتج الجديد فائدة للفرد والمجتمع. ويضيف (مراد وهبة)[١٥٧] أن الإبداع هو قدرة العقل على تكوين علاقات جديدة، من أجل تغيير الواقع، مما يؤدى إلى التقدم.

والإبداع – من وجهة نظر (عبد الفتاح تركى)[١٥٨] – هو خاصية من خواص العقل البشرى حينما تتوفر له شروط التكوين الصحيح، خاصية يمكن إكسابها للإنسان بالتربية التى تتم فى ظروف مواتية للعمل الحر غير المسبوق والمبادرة الذكية للإنسان فى مواجهة التحديات والمواقف الجديدة.

وترى بعض الدراسات الأخرى[١٥٩] أن الإبداع مظهر من مظاهر الابتكار، أو شكل من أشكال التفوق، وهو يشير إلى أولئك الأفراد الذين لديهم القدرة على الإتيان بأشياء جديدة ومبتكرة، وهذه الأمور المبتكرة قد تكون تفسيراً لظاهرة فيزيائية أو حلاً لمسألة رياضية[١٦٠]، أو تعليلاً لظاهرة اجتماعية[١٦١]، وقد يكون هذا الشئ المبتكر تصميماً حديثاً لآلة معنية[١٦٢]، أو تصميماً للوحة فنية[١٦٣]، وقد يكون الإبداع فى نظم قصيدة شعرية أو فى كتاب قصة أدبية[١٦٤].

ويرى (عبد السلام عبد الغفار)[١٦٥] أن الإبداع يعنى الابتكار، وهو ظاهرة إنسانية متعددة الجوانب وتتحدد بنتائجها، وهذه الظاهرة الإبداعية (أو الابتكارية) تتصف بثلاث صفات هى الجدة والمغزى (أو المعنى) واستمرارية الأثر. والجدة أمر نسبي يتحدد فى ضوء ما هو معروف ومتداول فى مجال معين من مجالات الحياة، وبين أفراد جماعة معينة فى زمن معين. والناتج الإبداعى له معنى أى قيمة معينة، وهذا الناتج الإبداعى هو وليد عملية تفكير معينة وتحدث هذه العملية فى إطار فكرى معين، والناتج الإبداعى يرتبط بالحقائق التى تحيط بالمبدع، وكلما ازدادت أهمية الناتج الإبداعى ودلالته كان ذلك مؤشراً لمدى ارتباطه بحياة الفرد والجماعة. ويرتبط بمغزى الناتج ومعناه وأهميته بالصفة الثالثة للناتج الابتكارى وهى استمرارية آثار الناتج، وكلما استمرت الآثار المترتبة على الناتج الإبداعى كان ذلك دليلاً على أهميته ومعناه بالنسبة إلى مجاله، وبقدر ما يمثل الناتج الإبداعى إضافة أساسية بقدر ما تستمر آثاره، وبقدر ما يتناول الناتج الإبداعى تطويراً أو تعديلاً جوهرياً فى مجاله بقدر ما تنتشر وتستمر آثاره.

وهكذا فإن الإبداع هو نتاج نشاط عقلى ووظيفى لشخص يتواجد فى بيئة معينة ترعى هذا النتاج، وهذا النتاج يأتى فى مجال اكتشاف ما هو جديد، ولا يظهر ما لم تتوافر بنية معرفية وعوامل عقلية وسمات شخصية للشخص المبدع، بالإضافة إلى توافر مجموعة من العوامل الدافعية والبيئية التى يعيشها الفرد الموهوب وتدفعه إلى الإبداع

وتسمح له بتقديم الأشياء المبتكرة وذلك فى المجال الذى يبدع فيه أو الـذى يظهـر إبداعه فيه.

ويرتبط بالإبداع مفهوم التفكير الابتكارى، حيث يعتبر التفكير الابتكارى أرقى مستويات النشاط المعرفى للإنسان[١٦٦]، وهو نشاط عقلى يميز الإنسان[١٦٧]، ويسميه البعض " التفكير الإبداعي "[١٦٨]، وقد يسمى " التفكير المنتج "[١٦٩]، وقد يسمى " التفكير التباعدي "[١٧٠]، وهو يعنى تلك العملية التى ينتج عنها حلول أو أفكار إبداعية وجديدة تخرج عن الأطر المعرفية المعلومة سواء على مستوى الشخص الذى يفكر، أو على مستوى البيئة التى تحيط بهذا الشخص المفكر.

ويشتمل التفكير الابتكارى على ثلاثة عوامل أو قدرات هى قدرة الطلاقة، وقدرة المرونة، وقدرة الأصالة[١٧١]، وتضاف قدرة رابعة إلى هذه القدرات هى إتمام التفاصيل أو الإتقان[١٧٢].

وهكذا فإن امتلاك الفرد لقدرات التفكير الابتكارى تجعله متميزا بمستوى مرتفع من القدرة على إنتاج أكبر عدد من الأفكار التى ترتبط بموقف أو بمثير معين فى فترة زمنية محدودة (الطلاقة) مع تميز هذا الفرد بالقدرة على الانتقال من نوع من الأفكار إلى نوع أخر منها (المرونة)، مما يعطى الفرصة فى ظهور فكرة أصلية، سواء أكانت (الأصالة) فى صورة ندرة أو مهارة أو ارتباط بعيد[١٧٣].

وقد أوضح (سعيد إسماعيل على)[١٧٤] أن التربية تعنى تلك العملية التى عن طريقها نقوم بتنمية جوانب الشخصية الإنسانية فى مستوياتها المختلفة. ذلك أنه شاع بين المتخصصين أن للشخصية مستويات ثلاثة : المستوى الأول، هو مستوى الوعى والإدراك المعرفى، والمستوى الثانى، هو مستوى العاطفة والوجدان، والمستوى الثالث هو مستوى الحركة والمهارة. ويتم تنمية الجانب المعرفى للإنسان عن طريق تزويده بكم من المعلومات والمعانى والمفاهيم والحقائق، فضلاً عما يرتبط بهذا من حيث طريقة التفكير ومنهج البحث وأساليب الربط والاستنتاج والاستنباط والتحليل والنقد. أما

المستوى الثانى فيشتمل على الميول والاتجاهات والقيم. أما المستوى الثالث، فهو مستوى حركى، يتصل بالمهارات العملية المختلفة.

وقدمت (صفاء الأعسر)[١٧٥] مفهومين فى التربية، المفهوم الأول يتمحور حول تحصيل المعارف والمهارات التى تنمى قدرات البشر على مواجهة مشكلات ومعطيات محددة فى إطار حياة مستقرة ومواقف متكررة. أما التربية من أجل التجديد فهى تضع كل المعطيات – حتى أكثرها استقراراً – موضع اختبار، وهى التى تعد الإنسان لما ينتظره من تحديات وتغيرات تخلخل كثيراً من الثوابت.وهنا يصبح المعنى الحقيقى للتربية هو تنمية بشر مبدع قادر على استشراف المستقبل وتشكيله، بالإضافة إلى تقبله والتواؤم معه.

ويرى (رياض الدباغ)[١٧٦] أن التربية تعتبر عملية حياتية اجتماعية لا تقتصر على مفاهيم التدريب والتعليم والتأهيل فحسب ، بل تشمل حركة الحياة وإبداعات الإنسان فى إطار المجتمع طيلة حياته.

ومن ثم فإن **"التربية الإبداعية"** تعنى تلك العملية التى عن طريقها نقوم بتنمية جوانب الشخصية الاجتماعية لكى تصبح مرنة ومتقبلة لذاتها ، وقادرة على امتلاك قدراً من الاستقلالية والاكتفاء الذاتى والحساسية تجاه المشكلات. تلك الشخصية الاجتماعية التى تصبح –نتيجة تأثير البيئة المدرسية المتحررة من القوالب الجامدة على هذه الشخصية الاجتماعية– متميزة بارتفاع مستوى طموحها وتعدد ميولها وتميزها فى امتلاك قدرات الطلاقة والمرونة والأصالة والإتقان بالصورة التى تحقق لهذه الشخصية الاجتماعية القدرة الإبداعية على العمل المنتج الهادف فى جميع المجالات، وبما يتمشى مع مواهبها.

وترتكز إسهامات الشراكة المجتمعية العربية فى تجويد البيئة المدرسية من أجل توفير شروط التربية الإبداعية فى النظام التربوى العربى على عدة منطلقات منها

- أن كل فرد يمتلك إمكانات إبداعية أو ابتكارية، ومن المهم أن ندرك أن الإبداع أو الابتكار ليس بالإمكان تدريسه فى مراحل التعليم المختلفة، ولكن بالإمكان أن نهيئ المدخل والظروف للمتعلمين لاستغلال وتوظيف إمكاناتهم الإبداعية أو الابتكارية(١٧٧).
- الإبداع أو الابتكار سمة هامة وضرورية للفرد فى أوجه نشاطه اليومى، حيث يأتى من خلالها الروائع الفنية والعلمية والتكنولوجية والأدبية فى شتى المجالات. ومن ثم ينبغى أن تؤدى البيئة المدرسية دوراً فى زيادة قدرة الطلاب على الإبداع عن طريق إتاحة الفرص لزيادة قدرتهم على حل المشكلات القائمة والمحتملة وعن طريق الاستكشاف ومن خلال تنمية قدرات التفكير الابتكارى لدى الطلاب فى المنظومة التعليمية فى الوطن العربى.
- الإبداع أو الابتكار عملية يمكن وصفها وتحديد متطلباتها، ويمكن تدريب الطلاب على ممارستها بهدف زيادة قدراتهم الإبداعية. ويتطلب هذا الأمر أن تقوم البيئة المجتمعية بمساعدة الطلاب على فهم الشروط والأبعاد التى تقوم عليها هذه العملية الإبداعية تمهيداً لإكسابهم القدرة الإبداعية فى إيجاد الحلول للمشكلات التى تواجههم كأفراد أو جماعات فى مستقبل حياتهم فى الوطن العربى.
- الإبداع عبارة عن دلائل واستعدادات للإتيان بحلول جديدة وأفكار أصيلة تجاه العديد من المشكلات، وليس من الضرورى أن يكون المتعلم على درجة عالية من الذكاء لكى يكون مبدعاً. فالإبداع هو قدرة عقلية، شأنه شأن بقية القدرات الأخرى مثل الفهم، والتحليل، والتركيب، والاستنتاج، والقياس، وإدراك العلاقات... إلى غير ذلك مما نكتسبه بالتربية ومن خلال ممارسة هذه القدرات فى المواقف والخبرات المربية(١٧٨). ومن ثم فكل طالب يمكن أن يكون ذا عقل مبدع، حالما توفرت له أسباب صياغة هذا العقل، أى شروط التربية الإبداعية.

- يمكن تربية الإبداع لدى الطلاب من خلال مساعدقم على ممارسة التفكير الابتكارى فى مواقف واضحة تعين على ذلك – كما تتطلب التربية الإبداعية لدى الطلاب توفير الشروط والأساليب التربوية والإمكانات المادية والبشرية الفاعلة فى مختلف مراحل التعليم، وتأتى قدرات العاملين بالبيئة المدرسية فى مقدمة هذه الإمكانيات، حيث تمثل إسهاماقم فى هذا المجال أساسيات النجاح فى اكتشاف الطلاب الموهوبين، ونوعية التربية الإبداعية التى يجب أن يتعلموها وطرق وأساليب تدريسهم ومناهجهم الدراسية. هذا وتنمية الإبداع لدى الطلاب مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتنمية قدرات التفكير الابتكارى لديهم، ولا يمكن فصل أدوار البيئة المدرسية فى تحقيق أهداف كل منها، كما لا يمكن فصل متطلبات تنمية التفكير الإبتكارى عن مثيلاقا الخاصة بتنمية الإبداع وتربيته لدى الطلاب فى النظام التربوى العربى.

وقد أشارت العديد من الأدبيات السابقة إلى قوة العلاقة بين تنمية الإبداع وتنمية عوامل التفكير الابتكاري ، فقد تحدث البعض[١٧٩] عن أن توافر قدرات التفكير الابتكارى (وهى قدرات الطلاقة، والمرونة، والأصالة، والإتقان) بمستوى عال شرط ضرورى ولكنه ليس كافياً لحدوث الإبداع أو الابتكار، ذلك أن الإنتاج الإبداعى أو الابتكارى يحتاج إلى عدد آخر من العوامل الكلية التى تمكن المبتكر من السيطرة على ما يوجد فى مجال ابتكاره، ويحتاج المبتكر إلى عدد من السمات الانفعالية مما يجعل منه فرداً واثقاً فى نفسه، معتمداً على ذاته، مسيطراً، ويحمل قدراً كبيراً من الميل للمغامرة، فالإبداع مغامرة. وتحتاج تنمية هذه السمات والقدرات إلى بيئة تقل فيها الضغوط وعوامل الكف، وتتميز بقدر كاف من المرونة والحرية واحترام وتقدير الإنسان. كما أن مفهوم " تربية الإبداع " تعنى توفير المناخ المناسب الذى يساعد على تطوير الدوافع الداخلية الموجودة لدى أى متعلم إلى طريقة تفكير ابتكارية مثمرة ومتفردة نحو تنشئة الشخصية

المبدعة، والتى تتميز بخصائص منها الاستقلال، والقدرة على التعلم الذاتى والدافعية للتعلم(١٨٠).

أيضاً حين يحبس التفكير فى الأطر الجامدة للعمليات التى يقوم عليها التفكير الابتكارى تختفى كل إمكانية للإبداع، ومن ثم فإن القدرة على الإبداع – باعتبارها قدرة عقلية تكتسب بالتربية – هى مرتبطة بشكل أو بآخر بنمط التفكير الابتكارى(١٨١).

- تتطلب التربية الإبداعية لدى الطلاب توفير المناخ النفسى الخالى من التهديد والتخويف داخل البيئة المجتمعية، إلى جانب توفير الإمكانات المادية من أدوات وأجهزة وكتب إضافية وغيرها مما يحتاجه الطالب فى سعيه للإبداع أو الابتكار. كما تتطلب هذه التربية قدرات خاصة من العاملين فى هذه البيئة المدرسية على ممارسة أساليب البحث والاستقصاء والاستكشاف وحل المشكلات وتنظيم التعلم.

وقد أكد الفكر التربوى المعاصر فى معظم دول العالم على أهمية التربية الإبداعية لدى الطلاب الموهوبين فى مراحل التعليم العام عن طريق تهيئة المناخ التربوى الذى ينمى هذه المواهب ويصقلها فى الفصول الدراسية العادية إلى أقصى حد ممكن أن توصلهم إليه مواهبهم وقدراتهم – ذلك أن تقدم المجتمعات الإنسانية وازدهارها يتوقف على مدى فعالية ونشاط ذوى المواهب والقدرات على الإبداع والابتكار إلى حد كبير(١٨٢).

كما أن أحد مشاهد المستقبل – كما يراها (أحمد الصيداوي)(١٨٣)– تتضمن عصر التواصل والتعاون الذى يعيد التقدير والاحترام للإبداع وللمبدعين. وفى هذا العصر – عصر التواصل والتعاون – تتمحور التربية حول المتعلم، ويتخذ العاملون بالبيئة المدرسية أدوار الميسرين للتعلم، والمشجعين على الحوار والتفاعل والإبداع.

ومن الملاحظ أن المناهج الدراسية فى مدارس التعليم العام فى الوطن العربى تصمم فى العادة لتساير الطلاب العاديين من حيث القدرات والاستعدادات ومن ثم لا بد للمعلم أن يطور المهارات والمعارف والأنشطة والفعاليات المتضمنة فى هذه المناهج الدراسية حتى تلبى حاجات الطلاب المبدعين فى مدارس التعليم العام. فالإبداع موجود وبدرجات متفاوتة لدى جميع الطلاب[١٨٤]. هذا ووجود الطلاب المبدعين فى مدارس التعليم العام قد يؤدى إلى هدر طاقاتهم وقدراتهم وإمكاناتهم إن لم يؤد العاملون بالبيئة المجتمعية أدواراً معينة فى رعاية هؤلاء الطلاب المبدعين. وفى هذا المجال يرى (عبد العزيز الشخص)[١٨٥] أن الطالب إذا توفرت لدية موهبة معينة ولم يستطيع تنميتها يكون قد فشل فى حياته، وإذا استخدم نصفها فقط فقد يكون قد فشل جزئياً. أما إذا كانت لديه الموهبة وتعلم كيف ينميها ويستخدمها بصورة مناسبة يكون قد حقق نجاحاً كبيراً فى حياته.

ومن المنتظر أن تسهم الشراكة المجتمعية فى تطوير أهداف التربية الإبداعية بما يساعد الطلاب على الإبداع من أجل تطوير حياتنا وإرثنا الثقافى، وبما يتناسب مع ما يشيع فى العالم من ثقافات ، وبما يمكننا من الحياة مع الثقافات الأخرى كأنداد وليس كتابعين[١٨٦]. فالكثير من الطلاب ما زالوا غائبين بدرجة كبيرة عن برامج المبدعين، وبيئات هؤلاء الطلاب الاجتماعية والاقتصادية لا تساعدهم على الإبداع، بينما رعاية مواهب هؤلاء الطلاب تعتبر حقوقاً أخلاقية[١٨٧]. ومن ثم فالاتجاه الذى ينبغى أن يسود فى التربية الإبداعية لدى الطلاب يقع على عاتق أفراد البيئة المجتمعية فى الوطن العربى فى المقام الأول.

وقد تعددت الدراسات والبحوث العلمية، وتنوعت فى مجال التربية الإبداعية لدى الطلاب فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين، واهتمت هذه الدراسات بجوانب مختلفة فى مجال الإبداع وتنميته، ومن بين هذه الدراسات ما تناول دراسة المناخ التعليمى والبرامج والنظم التعليمية، بالإضافة إلى طرائق التعليم وأساليبه المختلفة، وما تنطوى عليه من ممارسات وعلاقات وتفاعلات بين المعلم والطالب

والبيئة المدرسية، وأثرها على التفكير الابتكارى لدى الطلاب[١٨٨]. كما تناولت بعض هذه البحوث طرق إعداد العاملين بالبيئة المدرسية وتأثيراتهم بشكل مباشر أو غير مباشر على بعض الأساليب التى يمكن أن تعينهم فى عملية التدريس، وفى تنشيط التفكير الابتكارى لدى الطلاب[١٨٩]، ذلك أن أسلوب التدريس الذى يتبعه المعلم يعتبر أحد العوامل الرئيسة التى تؤثر إيجابياً أو سلبياً فى نمو قدرات التفكير الابتكارى لدى الطلاب[١٩٠].

أيضاً من التحولات التى حدثت فى مجالى التربية والتعليم فى السنوات القليلة الماضية التركيز على التربية الإبداعية وشروطها ودور البيئة المدرسية فيها، والدور المستقبلى للآباء والمعلمين فيها، هذا ما أشارت إليه وثيقة اليونسكو عام ١٩٩٢[١٩١]. وقد ظهرت الحاجة إلى تصور بيئة تعليمية جديدة يتم على ضوئها تحديد العلاقة المستقبلية بين المدرسة والمجتمعات المحلية، وفيها يتم تشكيل مجتمع متعلم ضمن المجتمعات المحلية، وهذا ما يمكن العناصر الشابة من ممارسة عمليات الإبداع والابتكار ضمن هذه المجموعات[١٩٢].

هذا وتعزيز فرص التربية الإبداعية لدى الطلاب بمدارس التعليم العام يتطلب تهيئة المناخ الملائم لأدوار فعالة من العاملين فى هذا المجال، كما يتطلب هذا الأمر تحديث المناهج الدراسية وتطويرها: أهدافاً ومحتوى وطرائق تدريس وأساليب تقويم بحيث تكون أكثر وظيفية وقدرة فى تربية الإبداع وتنمية التفكير الابتكارى لدى الطلاب. ويتطلب هذا الأمر أيضاً كفاياتٍ مهنية متعددة من جانب العاملين فى البيئة المدرسية، ومن هذه الكفايات التقويم، والتجديد المعرفى، والكفاية الإنسانية، والتعلم الذاتى، والمادة الدراسية، وإدارة الصف، إلى جانب كفاية أسلوب التدريس[١٩٣].

كما يجب على العاملين بالبيئة الصفية استخدام الطرق الحديثة فى التعليم، والتى تركز على التعلم الاستكشافى، وطرائق حل المشكلات، وطرائق التحدى والعصف الذهنى[١٩٤].

وللتربية الإبداعية شروط، ويأتى فى مقدمتها نمط البيئة المدرسية التى ينبغى أن تتطور، ليكون المعلم فى هذه البيئة المدرسية ميسراً للتعلم لا منشئاً له، وليكون المعلم متعلماً بصفة دائمة، يسعى إلى زيادة معرفته بمجتمعه، وبطلابه، وبالأساليب والطرق التى تجعل الطلاب ينغمسون فى التعلم الذاتى، وبذل الجهد، وتحقيق ذواقم، وبعث الثقة فى نفوسهم، وتعليمهم كيف يتعلمون(١٩٥).

كما تؤدى البيئة المدرسية دوراً فعالاً فى الكشف عن الموهبة والإبداع لدى الطلاب عن طريق ملاحظة العاملين فيها لفعاليات الطلاب وأنماط سلوكهم وممارساقم فى المدرسة. ويمكن للمعلم أن يقدم أنشطة استكشافية *(Explaratory Activities)* لهذا الغرض، فيتيح لطلابه فرصاً تربوية عديدة لأنواع ونماذج من الأنشطة والخبرات يمكن لهم أن يختاروا منها كل حسب اهتمامه وميوله. وفى الوقت نفسه إذا لاحظ المعلم أن هناك من يتعلم بسرعة ولا يحتاج إلى الإعادة أو التكرار، وأن الطالب يفكر بشكل فيه من الدلالة ما يلفت النظر إليه، أو أن لديه استغراقاً فى التفكير والعمل فترات طويلة دون ملل، أو من يملك موهبة ما فى أى نوع من الأنواع الإبداعية، إذا أكتشف المعلم هذا الطالب وأكدت ذلك ملاحظاته فإنه يكون قد وضع يده على الطالب المبدع(١٩٦)، وتتولى البيئة المدرسية والعاملين فيها توفير شروط التربية الإبداعية لهذا الطالب.

كما أن هناك بعض الخصائص الأخرى التى يدل وجودها منفردة أو مجتمعة على توافر الإبداع عند هؤلاء الطلاب، ومن هذه الخصائص تعلم المفاهيم الأساسية وإتقالها بسرعة كبيرة، إلى جانب القدرة على تكوين التجريدات والتعامل معها وفهمها، بالإضافة إلى تميز هؤلاء الطلاب بطاقة زائدة وحيوية فائقة ورغبة قوية للعمل المنفرد ولفترات طويلة من الوقت مع تميزهم بقدرة كبيرة على التركيز والانتباه.

ولكى تؤدى البيئة المدرسية دوراً فى استكشاف الطلاب المبدعين فى مدارس التعليم العام فلابد وأن يكون العاملون بهذه البيئة المدرسية قادرين على ممارسة أدوار

ومهام الخبير التعليمى، والموجه والمرشد لطلابهم، ودور الباحث العلمى، ودور المختص بمادته العلمية، ودور المساعد فى إحداث التأثيرات على طلابهم، ودور المتفاعل مع الطلاب لمساعدتهم على إبراز إبداعاتهم، ودور المجدد الذى يساعد هؤلاء الطلاب على الإبداع(١٩٧).

كما أن استخدام أسلوب التدريس الصامت بعض الوقت فى الحصة، حيث يصمت المعلم وتتاح الفرصة للطلاب فى توسيع وتعميق الخبرات والفروض البديلة المرتبطة بالمفاهيم، قد تكون مدخلاً لاستكشاف الطلاب المبدعين فى مدارس التعليم العام.

والمعلم المعاصر يجب أن يكون مهنياً، بمعنى أنه يجب أن يتأمل – دائماً – ممارساته، وأن يقومها أولاً بأول، وأن يصحح أخطاءه بنفسه، بالإضافة إلى ضرورة تعاونه مع زملائه المعلمين فى القضايا الفكرية والعملية المتصلة بالمهنة(١٩٨).

وسمات وخصائص العاملين الذاتية والمعرفية بالبيئة المدرسية تلعب دوراً هاماً فى التربية الإبداعية لدى الطلاب فى مراحل التعليم العام. كما أن ذكاء المعلم، وسعة إطلاعه، وتميز مهاراته هى عوامل رئيسة تساهم بنحو إيجابى فى رعاية الإبداع لدى الطلاب. كما أن لمستوى حماس العاملين بالبيئة المدرسية فى أدائهم لمهامهم التعليمية أثراً إيجابياً فى استكشاف الإبداع لدى الطلاب وتوجيهه بشكل عام، وخاصية الحماس من السمات الهامة التى تؤهل العاملين فى تحقيق هذا الهدف.

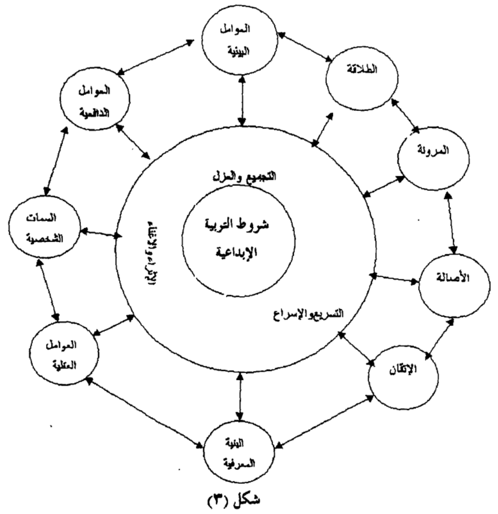
وهنا يجب الإشارة إلى أنه ولكى يكون المعلم وغيره من العاملين بالبيئة المدرسية قادرون على أداء مثل هذه المهام، فلا بد وأن تقوم مؤسسات إعداد المعلمين بإعداد المعلم الناقد فى تفكيره وبشكل علمى، حتى يتسنى له اكتشاف الطالب المبدع(١٩٩). وقد أشارت إحدى الدراسات السابقة(٢٠٠) إلى أهمية تملك العاملين بالبيئة المدرسية مهارات التفكير الشامل وأساليب حل المشكلات، إلى جانب قدرتهم على تحديد نتاج التفكير والفكرة الابتكارية التى ينتجها الطلاب. ومن هذا المنطلق، وارتباطاً بمتطلبات

الإصلاح التربوى فى مدارس التعليم العام فإنه يجب تدريب العاملين فيها على برامج البنية الإدراكية، وعلى كيفية تحويل النماذج التفكيرية إلى نتاجات محددة من خلال استخدام عاملى الدافعية والتعزيز لدى الطلاب المبدعين. كما يجب أن يتطور التعاون بين الجامعات العربية والبيئات المدرسية من أجل إرساء قواعد التعاون بين العاملين بكليهما[٢٠١]. كما أنه من الأهمية بمكان أن يتم تدريب هؤلاء العاملين على أنشطة التعليم التكنولوجية فى كافة التخصصات بمدارس التعليم العام. وهناك الكثير من البرامج التكنولوجية التى تعتبر تطبيقاً للمهارات الأكاديمية التى يمكن تعلمها فى المدارس مثل الابتكار فى الكتابة، وفى مفاهيم العلوم والفنون وعلوم الصحة العامة. ومن ثم وجب على كل العاملين بالبيئة المدرسية التمرس على هذه الأنشطة التكنولوجية المتصلة بالمهارات الأكاديمية من أجل توفير شروط التربية الإبداعية لدى الطلاب فى هذا المجال[٢٠٢].

وهكذا نستطيع أن نغير من صورة المدرسة فى النظام التربوى العربى ونعدل من دورها، وبحيث تصبح المدرسة خلية اجتماعية فاعلة فى التغير الاجتماعى البناء، وتعيد صورة التوافق والانسجام بين الناشئة ومجتمعهم، كما يمكن لمثل هذه البيئة المدرسية أن تسهم فى إغناء المناهج الدراسية وتكيفها لحاجات البيئة والمجتمع من ناحية ولتصبح أكثر استجابة للتطورات السريعة والمتلاحقة فى المجالات كافة من ناحية ثانية. كما يمكن لهذه البيئة المدرسية أن تؤدى دورها المتوقع فى بناء الشخصية المتكاملة لطلابها من خلال أداء دور فاعل فى ربط المدرسة بالمجتمع المحلى من أجل إثراء التربية الإبداعية بين الطلاب، كما يجب على البيئة المدرسية أن تتقصى المشكلات التى يعانى منها الوسط الاجتماعى، وأن تسهم فى الحفاظ على الصالح من قيم المدرسة والمجتمع، وأن تواكب التغيرات والتطورات المستمرة فى المجتمع، وفى العالم، وأن تترجمها فى برامج المدرسة وأنشطتها لتنمية الإبداع والتفكير الابتكارى بين الطلاب، وفى هذا المجال فمن الضرورى إيجاد مشاهدات تربوية بالبيئة المدرسية تطلق قوى الإبداع

والابتكار وتحفز الهمم وتستنفر الطاقات بين الطلاب، كما يجب الإفادة من كافة المصادر المتاحة والممكنة فى المدرسة والبيئة وتوجيه ذلك كله باتجاه تحسين تعلم الطلاب وتعظيم إنتاجية المدرسة.

ونلخص فى الشكل التالى (شكل ٣) أهم شروط التربية الإبداعية لدى الطلاب العرب، كما أظهرتها خارطة الطريقة العربية الحالية من خلال مناقشتها التحليلية للأدبيات التربوية المعاصرة.



شكل (٣)

منظومة شروط التربية الإبداعية لدى الطلاب كما أبرزتها خارطة الطريق العربية الحالية والمستنتجة من الأدبيات التربوية المعاصرة

ويعد العاملون بالبيئة المدرسية من أهم العناصر المؤثرة فى توفير شروط التربية الإبداعية لدى الطلاب داخل الصف المدرسى وخارجة فى إطار المدرسة، ويجب أن تهتم كافة التنظيمات فى المجتمع العربى بتدعيم هؤلاء الأفراد من أجل إثراء الجو المدرسى وتوفير متطلبات هذه التربية الإبداعية فى شتى بلدان الوطن العربى.

ونعرض، فيما يلى، أهم عناصر هذه المنظومة فى شروط التربية الإبداعية لدى الطلاب فى مدارس التعليم العام فى النظام التربوى العربى، وإسهامات البيئة المدرسية العربية وأطراف المجتمع العربى فى توفيرها- كما اقترحتها الدراسات والبحوث والأفكار التربوية المعاصرة:

تنمية الطلاقة لدى الطلاب:

الطلاقة *(Fluency)* تعنى القدرة على إنتاج عدد كثير من الحلول والأفكار والكلمات وطرق التعبير عن الأشياء، فهؤلاء الطلاب الذين ينتجون عدداً كثيراً من الأفكار يكونون أكثر ميلاً لامتلاك حلولاً ناجحة لأى مشكلة[٢٠٣].

وتعتمد القدرة على إنتاج الحلول والأفكار الكثيرة تجاه أى مشكلة على مهارات التفكير المتعمق (*Vertical Thinking*) المتمثلة فى عمليات التأمل والفهم والتحليل، إلى جانب اعتمادها على مهارات التفكير الشامل (*Comprehensive Thinking*) الذى يعنى تنظيم الموقف للوصول إلى إنتاج أفكار وحلول، أو للوصول إلى معالجة جديدة، واختيار بدائل بعيدة عن النمطية[٢٠٤].

ويقع على البيئة المجتمعية مسئولية تدريب الطلاب الموهوبين على مهارات التفكير المتعمق. وقد نادت كثير من الدراسات العلمية بتنمية مهارات هذا النوع من التفكير لدى الطلاب المبدعين[٢٠٥]. وفى هذا المجال يجب على العاملين بالبيئة المدرسية تشجيع التساؤل والسعى للوصول إلى إجابات مقنعة على قضايا مثارة، وإثارة مواقف تحتاج إلى هذا التفكير المتعمق فى محاولة لإيجاد مفاهيم جديدة وملائمة لتحقيق الهدف[٢٠٦]. وفى هذه المواقف يعمل المعلم على المحافظة على انتباه الطالب المبدع،

وتدريبه على مهارات التفكير الشامل وأوجه العمل التعاونى حينما يندمج فى خبرة تعليمية فى الفصل الدراسى(٢٠٧).

كما أن التعاون بين المدارس والمجتمع المحلى والعمل التعاونى بين الطلاب يؤدى إلى استثارة الطلاب وحفز الهمة بينهم، وإلى تصحيح استجابات كل منهم، هذا بالإضافة إلى الإفادة بما لدى الطلاب من مصادر معرفية متعددة تستخدم كأنشطة إثرائية وعلاجية للطلاب الآخرين، فضلاً عن الأثر التراكمى لتفاعل الطلاب بعضهم مع البعض الآخر، مما يرقى القدرات والمهارات، ويوجد مزيداً من التفاعل المثمر فى تنمية الطلاقة بين هؤلاء الطلاب(٢٠٨).

وتستطيع البيئة المجتمعية العربية توفير أنشطة العمل التعاونى بين الطلاب، فمن شأن العمل التعاونى أن يهيئ الفرصة للطلاب لكى يبنى كل منهم على فكر الآخر، وهذا يزيد من درجة الطلاقة بينهم(٢٠٩). كما أن تنمية الطلاقة لدى الطلاب ترتبط فى الغالب بمهارات المناقشة العامة الفاعلة والمفيدة، ومن ثم يستطيع العاملون بالبيئة المدرسية فى العادة، ومن خلال هذه المناقشات المفيدة حول المقررات الدراسية، تنمية الطلاقة لدى الطلاب. كما أن زيادة معدل المناقشة العامة أثناء اليوم الدراسى من شأنه أن ينمى التفكير بصوت مسموع بين الطلاب(٢١٠)، ومن ثم يجب على هؤلاء العاملين بالبيئة المدرسية تدريب طلابهم على المناقشات الجادة والهادفة والمستندة إلى البراهين أثناء إتمام التفاصيل. ويتصل بهذا الأمر تدريب الطلاب على أساليب التفكير الناقد والابتكارى، ويتم هذا الأمر عن طريق تكوين اتجاهات إيجابية نحو هذه الأنواع من التفكير، وأن تتضمن الأنشطة التربوية أنواعاً من التجريب على هذه الأساليب فى التفكير.

تنمية المرونة لدى الطلاب:

المرونة *(Flexibility)* تعنى القدرة على إنتاج أفكار متنوعة، واستخدامها فى معالجة المواقف المختلفة، فالأفراد المبدعون قادرون على تنويع أساليبهم فى مواجهة المواقف المختلفة بيسر وسهولة(٢١١).

وفى هذا الإطار يسعى الفرد إلى استخدام المعرفة استخداماً ذا معنى، أى توظيف ما لديه من معلومات لتحقيق أهداف حياتيه. إن استخدام المعرفة استخداماً ذا معنى يعد أهم جوانب تنمية المرونة، حيث يتضمن نموذج أبعاد التعلم خمس مهام تشجع على استخدام المعرفة استخداماً ذا معنى وهي: اتخاذ القرار، والاستقصاء، والبحث التجريبى، وحل المشكلات والاختراع(٢١٢).

وتستطيع البيئة المدرسية القيام بتنمية عامل المرونة لدى الطلاب عن طريق توفير الظروف المناسبة أمام الطلاب لاستثمار طاقاتهم الذهنية بدرجة متفوقة لتحسين تعلمهم وقراراتهم(٢١٣). كما يمكن تنمية المرونة لدى الطلاب باستخدام التدريبات المصورة واللفظية، فيستطيع العاملون بالبيئة المدرسية تحقيق أهداف الإبداع فى هذا الجانب عن طريق توفير الأنشطة التدريبية فترة من الوقت أمام الطلاب(٢١٤).

كما يستطيع العاملون بالبيئة المدرسية تدريب طلابهم على إيجاد حلولاً مرنه للمشكلات الدراسية، ومن أفضل الطرق فى هذا الخصوص ما يسمى بعصف الذهن(٢١٥)، وهو أسلوب لإنتاج أفكار جديدة ومبدعة بغض النظر عن أهمية تلك الأفكار واستخداماتها(٢١٦).

وتسهم البيئة المجتمعية فى إكساب الطلاب المرونة عن طريق توفير الأنشطة التربوية لزيادة فعاليتهم وتنظيم خبراتهم ومدركاتهم، واستغلال أكبر عدد ممكن من العمليات الذهنية فى إنتاج الأفكار المتنوعة. ومن ثم يكتسب الطالب القدرة على القيام بإنجازات تتطلب إعمال الذهن فى موضوع معين مثل التوضيح، وإعطاء الأولوية، والأمثلة، والتعميم، والتطبيق، والمحاكاة، والتفكير فى الموضوع بطريقة جديدة(٢١٧).

كما يمكن لأفراد البيئة المجتمعية تدريب الطلاب على مرونة التفكير عن طريق استخدام ألعاب الكمبيوتر الإيجابية وغيرها من أنماط التكنولوجيات المنتجة الجديدة، والتى يتدخل فيها الطالب بنشاط ما من أجل تنمية عامل المرونة لدى الطلاب. وقد

أشارت بعض الدراسات السابقة إلى الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا وأجهزة الحاسوب فى مجال تنمية الإبداع ومهارات التفكير الابتكارى لدى الطلاب(٢١٨).

ويرى (جيمس كيف)(٢١٩) أن أساليب تعليم "مرونة التفكير" هى بمثابة طرق تساهم فى مساعدة الطالب على تنظيم وتعديل إجراءات الحصول على المعرفة، ومن خلال إستراتيجيات تعليم "مرونة التفكير" يمكن للطالب أن يتعلم مقررات دراسية مختلفة ونقل ما تعلمه لمواقف حياتية وتعليمية أخرى وفى مواجهة العديد من المشكلات اليومية.

ومن ثم فقد ظهر هذا الاهتمام المعاصر الذى ينادى بضرورة تعليم "مرونة التفكير"، كما ظهر اهتمام معاصر لمفهوم ما بعد المعرفة : أى أنك تتعلم كيف تفكر فى تفكيرك؟ وما الاستراتيجيات التى تتبعها فى حل المشكلات المختلفة، على أن تكون على وعى بهذه الاستراتيجيات(٢٢٠).

كما أن مدخل التفكير الحسى يفترض أن الطالب يعرف " كيف يفكر ". ومن ثم تأتى إسهامات البيئة المدرسية لدعم وتوجيه ورعاية الوظائف الإدراكية والتى تشكل أسس الوظائف المعرفية، ويستطيع المعلم مد يد العون للطلاب فى اكتشاف إمكاناهم(٢٢١).

وفى هذا المجال يسهم العاملون بالبيئة المدرسية فى زيادة درجات الوعى وتقديمه على الاهتمام بالمحتوى، لأن زيادة الوعى وسيطرته على العمليات الذهنية أثناء إنهماك الطالب المبدع فى أى مهمة يحسن الأداء الذهنى العملياتى ويعمل على رفع مستوى القرارات والحلول والمعالجات لما يواجهون فى الموقف الصفى والحياتى(٢٢٢).

تنمية الأصالة لدى الطلاب:

الأصالة *(Originality)* تعنى القدرة على إنتاج أفكار جديدة غير مألوفة، فالأفراد المبدعون يمتلكون أفكاراً جديدة غير تقليدية(٢٢٣).

ومن ثم يسعى الفرد إلى اكتساب المعرفة الجديدة وتكاملها واتساقها مع المعرفة القائمة فعلاً، بحيث تصبح المعرفة الجديدة والمعرفة القائمة مكوناً معرفياً واحداً جديداً فى الذاكرة بعيدة المدى(٢٢٤). أيضاً يسعى الفرد إلى تعميق المعرفة وتدقيقها، أى الوصول بالمعرفة إلى نهايات ونتائج جديدة، وفى هذا البعد يقوم الفرد بتحليل ما اكتسبه من معلومات ومعارف وذلك من خلال تدريبه على الأنشطة العقلية المختلفة ومنها المقارنة، وتحليل الأخطاء، والتصنيف، وصياغة الحجج التى تدعم المعارف، والاستقراء، وتحليل الرؤية، والاستنباط، والتجريد(٢٢٥).

ويمكن للبيئة المدرسية المساهمة فى هذا الأمر عن طريق توفير فرص المعرفة المتعمقة التى تدفع بالطالب لأن يخرج عن النطاق التقليدى المحدود ليبحث عن بدائل، ونقاط أكثر بعداً وعمقاً فى نواح مختلفة تتعلق بالموقف المطروح لإنتاج أفكار جديدة حول مسببات ذلك الموقف(٢٢٦).

وفى هذا المجال يتيح العاملون بالبيئة المدرسية فرصة ما يسمى بالدراسة المتعمقة *(Indepth Study)* لموضوعات معينة يختارها الطالب المبدع فى حدود موضوعات المناهج العادية. أيضاً يهتم هؤلاء العاملون بتنمية مهارات الدراسات الفردية والمستقلة، إلى جانب العمل على تنمية مهارات التفكير التجريدى والتركيز على المستويات العليا للعمليات العقلية، ودراسة المهام ذات النهايات المفتوحة *(Open – End – Tasks)*. وتعمل الإدارة المدرسية ضمن عناصر البيئة المدرسية على تكامل المهارات الأساسية مع العمليات العقلية، وتنمية مهارات البحث والاطلاع، وتشجيع المبدعين على إنتاج أفكار جديدة وعلى إنتاج أفكار تستخدم حلولاً غير تقليدية للمشكلات المعروضة، إلى جانب تشجيع المبدعين على تنمية مهارات التقويم الذاتى لديهم(٢٢٧).

ومن بين الاتجاهات الحديثة فى تنمية الأصالة لدى الطلاب متابعة تطورات بناء الاختبارات التحصيلية بحيث يكتشف فيها المتعلم قبل غيره قدراته وإيجابياته وسلبياته

وبحيث تتحول هذه الاختبارات إلى أدوات تقويم مستمر فى يد كل من الطالب والمعلم، ومن ثم يصبح الطالب لديه القدرة على التقويم الذاتى، وكذلك يصبح التعلم شركة بين أطراف متعاونة هى المعلم والمتعلم، والبيئة المدرسية، ويعتمد على إيجابية الطالب المتعلم أكثر من اعتماده على إيجابية عناصر البيئة المدرسية(٢٢٨).

وهكذا تعمل البيئة المدرسية على تدريب الطلاب على أنواع مختلفة من معارف ومهارات التقويم الذاتى بدلاً من التركيز على كم من المعلومات، ومن ثم تصبح أدوار العاملين بالبيئة المدرسية هى كيفية مساعدة الطالب المبدع للتدريب على بعض مهارات العمليات الإبداعية والعمل المستقل والعمل وسط الجماعة، إلى جانب تدريب هؤلاء الطلاب المبدعين على عمليات الاكتشاف وطرقها المختلفة والتى تساعدهم على البحث والاطلاع(٢٢٩). كما تعمل البيئة المدرسية على تزويد الطلاب بتدريبات فعالة على ميسرات التقويم الذاتى(٢٣٠).

وفى ربط المعارف وتحليلها وتنظيمها يعتبر المعلم قائداً تربوياً فى تحديد المشكلة، وتقديم تعريف محدد لها، ثم فى إيجاد حلول قائمة على توليد الأفكار، ثم فى اختيار أحد البدائل واتخاذ القرار بشأنها. أما فى الخطوة الخامسة فهى اتخاذ موقف كالنظر فى النتائج والعمل مع الطلاب(٢٣١).

وهكذا ففى مجال تنمية الأصالة لدى الطلاب المبدعين يجب أن تشجع البيئة المجتمعية فى النظام التربوى العربى، هؤلاء الطلاب على تحليل المعارف وتنظيمها والإبداع من خلالها، وعلى هؤلاء الطلاب أن يختاروا أكثر من مجال واحد للعمل والإبداع فيه، وفى هذا المجال يجب تعميم تدريس المعلوماتية فى مراحل التعليم العام فى بلدان الوطن العربى.

تنمية الإتقان لدى الطلاب:

الإتقان *(Elaboration)* يعنى القدرة على إتمام التفاصيل، هذا والقدرة على إتمام التفاصيل تحتاج إلى تعلم التفكير فى مواجهة المشكلات الحساسة. وتظهر هنا

طرق الابتكارية والتقويم أثناء إتمام التفاصيل(٢٣٢)، كما يظهر أثر استخدام العادات العقلية المنتجة التى تمكن الأفراد من تحقيق وتنظيم الذات.

وتساهم البيئة المدرسية فى هذا المجال عن طريق إتاحة الفرص للطلاب لتكوين اتجاهات إيجابية عن إتقان العمل، فالفرد لا يولد مزوداً بأى اتجاه إزاء أى موضوع خارجى، وإنما تتكون الاتجاهات نتيجة احتكاك الفرد بمواقف خارجية متباينة تؤثر عليه بطريقة ما، بحيث ينتهى الأمر إلى تكوين بعض الاتجاهات الخاصة(٢٣٣).

كما يجب أن تعمل البيئة المدرسية على تنميه عادات التنافس بين الطلاب بما يؤدى إلى محاولة كل طالب إظهار أفكاره فى أحسن صورة، وهذا من شأنه أن يزيد من درجة الإتقان(٢٣٤). فالمنافسة بين الطلاب تؤدى إلى انشغالهم بإظهار أفكارهم فى أحسن صورة، وهذا من شأنه أن يزيد من درجة الإتقان بين هؤلاء الطلاب العرب.

كما يسعى العاملون بالبيئة المدرسية إلى تنمية العادات العقلية المنتجة مثل الحساسية للتغذية الرجعية، والسعى لتحقيق الدقة والاستفادة من الحد الأقصى من الكفاءة(٢٣٥).

وفى هذا المجال يشارك أفراد البيئة المجتمعية فى تطوير مفاهيم النشاط المدرسى، وفى كيفية الإفادة منه فى تنمية الإتقان لدى الطلاب المبدعين، وبما يحقق أهداف مناهجنا بصور أكثر عمقاً ومرونة، وبما ينمى قدرة الطلاب فى التعليم المستمر ويزودهم بآلياته وأساليبه(٢٣٦). فالمعلم يختار الخبرات التعليمية التى تحقق تنمية الإتقان بين الطلاب، وعلى المعلم أن يختار أساليب وإستراتيجيات التدريس المناسبة لتحقيق هذا الهدف فى تنمية الإتقان، بالإضافة إلى إبداء حرصه أن يكون قدوة حقيقية للطلاب فى هذا المجال(٢٣٧).

ويجب أن تظهر إبتكارية العاملين بالبيئة المدرسية عند محاوله تحقيق بعض الأهداف التربوية، وعندما ينجح أو يفشل البعض فى تحقيق تلك الأهداف فإنه يكتشف مواطن قوته وضعفه فى معلوماته أو أسلوب تدريسه أو تعامله مع الطلاب أو

فى شخصيته وقدراته فيقوم بتحليل تلك النقاط وإيجاد علاقات بين خبراته الســـابقة والمواقف الحالية وما يمكن أن يحدث مستقبلاً، وبالتالى يمكن الوصول إلى حلول تقوده إلى أن يكون متقناً فى تعامله مع الطلاب(٢٣٨).

تنمية البنية المعرفية لدى الطلاب:

لتربية الإبداع عدة متطلبات معرفية، حيث تعتبر هذه المتطلبات بمثابة الخلفيـــة التى لا يستطيع الطالب المبدع أن يقدم ناتجاً إبداعياً دون توافرها ، ومن ثم فإن التعمق فى البنية المعرفية يجب أن يتضمن فى أى نشاط تعليمى أو تربوى تقدمه البيئة المدرسية لهؤلاء الطلاب المبدعين.

ويرتبط التعمق فى البنية المعرفية بعمليات التفكير الابتكارى، فالاختلاف بـــين الطلاب المبدعين وبين غيرهم من الطلاب هو اختلاف فى عمليات التفكير فى جوانبـه المختلفة (الإدراك، والانتباه، والتنظيم، والتذكر، والاستبصار، والاسترجاع). والزمن الذى يستغرقه الطالب فى معالجة البنية المعرفية، ونوعية العمليات الذهنية التى يجريـها على تلك البنية المعرفية، من عمليات الترميز، والتسجيل والتسمية، والاســـتدخال، والتنظيم، والربط، والإدماج، والاسترجاع من جهة، وعمليات المعالجـــة المتعمقـة الرأسية والعمودية والأفقية للخبرات من جهة أخرى تحدد مستوى التفكـــير الـــذى يوظفه الطالب فى إنتاجه الإبداعى(٢٣٩).

وتسهم البيئة المدرسية فى تنمية هذه المتطلبات المعرفية لدى الطلاب المبدعين عن طريق تزويدهم بالأنشطة التعليمية والتربوية التى تناسب قدراتهم المعرفية(٢٤٠)، كمـا يتضمن أى نشاط فى تربية الإبداع العمليات المعرفية مثل التذكر والتفكير المحـــدود، بالإضافة إلى عوامل ترتبط بالتقويم(٢٤١)، مما يساعد هـــؤلاء المبدعـــين فى نتاجـــهم الإبداعي.

ويمكن لأفراد البيئة المجتمعية فى النظام التربوى العربى تنمية مـــهارات التفكـــير الابتكارى بين الطلاب عن طريق تدعيم الخبرات المكتسبة من خلال تمثيـــل الأدوار،

حيث تتاح الفرص لكى يلعب هؤلاء الطلاب أدوار العلماء الموهوبين، وهذا الأسلوب يساعد الطلاب فى امتلاك المفاهيم الشائعة فى هذا التخصص، ومن ثم فى تنمية البنية المعرفية بين هؤلاء الطلاب الموهوبين(٢٤٢).

وللبيئة المجتمعية فى الوطن العربى دور هام أيضاً فى تزويد الطلاب المبدعين بالاستراتيجيات المعرفية التى تساعدهم على معالجة الخبرة وتنظيمها، والتعامل مع البدائل بطريقة تحترم فيها قدرات المتعلم. فالنظم المعرفية أصبحت متعددة، ومن ثم لا يجب الاعتماد على نظام معرفى واحد. كما أن التعلم من مصادر متنوعة يحسن من أساليب التعلم الصفى، ويزيد من تفاعل الطلاب المبدعين مع الأفكار والخبرات المقدمة فى تنمية البنية المعرفية لهم. وفى هذا المجال تتاح حرية واستقلال أكثر للطالب المبدع، حيث تصبح هذه الحرية خاصية لبنيته المعرفية المكونة لخريطة قدراته الذهنية. فحرية الطالب المبدع فى اختيار ما يتعلمه مطلب رئيسى فى التربية الإبداعية. هذا والإنتاجية الابتكارية تكون ناتجاً من مدى اهتمام الطالب بالمعارف والتجارب والخبرات التربوية السابقة فى هذا المجال(٢٤٣).

أيضاً يجب أن تتيح البيئة المجتمعية فرص التعلم الذاتى، وتعلم الطالب كيف يتعلم *(Learning how to learn)*. ويمكن للبيئة المدرسية هنا تنمية التفكير الابتكارى لدى الطلاب عن طريق تنمية الاستجابات الإبداعية لمواجهة أى مشكلة. ويلعب المعلم فى هذا الأمر دور الميسر لطلابه فى وصف الموضوع بكلمات عامة، وتوليد قائمة من التخيلات العقلية المتشابهة أو المتناظرة فى المراحل الأولى من الإبداع، ثم اختيار أحد هذه الحلول المبتكرة(٢٤٤).

وفى هذا المجال يرى(عبد الفتاح جلال)(٢٤٥) أنه يجب على المعلم أن يمتلك القدرة على أن يكسب طلابه قدرات التعلم الذاتى ومهاراته، والذى يتطلب معرفة مصادر المعرفة وأدواتها وكيفية التعامل معها، وقراءة محتوياتها وكيفية اختيار المادة التعليمية المناسبة، والتمييز بين مصادرها الأولية والثانوية والقدرة على تقويمها.

ويرى (حامد عمار)[٢٤٦] أن تزويد البيئة المدرسية للمتعلم بالمعرفة شـــرط لازم فى عملية التعليم ولكنه ليس شرطاً كافياً فى تحقيق أى مستوى من مستويات التفكـــير وتكوين العلاقة وانتهاءً بتنمية الإبداع، فهذا كله يستلزم الإلمام بالمعلومة بشـــرط أن يكون لها بنية وتعاقب ومعنى وفاعلية فى الإدراك من أجل التفاعل مع الذات، لغـــير الأشياء، ومع الطبيعة. وهذا يدل على أنه ليس الحصول على المعلومات هو الهـــدف، ولكن الهدف معرفة ماهية هذه المعلومات ومدى توظيفـــها فى العمليـــة التعليميـــة ومستويات إدراكها وتفاعلها مع الشخص نفسه وزملائه والمجتمع والبيئة التى حوله بما يؤدى إلى مناخ قوى لتربية الإبداع وتنمية الابتكار فى المنظومة التعليمية فى الوطـــن العربى.

تنمية العوامل العقلية لدى الطلاب:

هناك مؤشرات عقلية للتعرف على الطلاب المبدعين منها مستوى مرتفع مـــن الاستعداد للتحصيل الدراسى، ومستوى مرتفع من الاستعداد لتعلم موهبـــة مـــا، واستعداد مرتفع فى المهارات الميكانيكية. وبصفة عامة، فالطالب المبدع متفوق عقليـاً وهو يصل فى أدائه إلى مستوى أعلى من مستوى العاديين فى أى مجال من المجالات التى تعبر عن المستوى العقلى الوظيفى للفرد بشرط أن يكون ذلك المجال موضع تقديـــر الجماعة[٢٤٧].

وفى هذا المجال يرى (عبد السلام عبد الغفار)[٢٤٨] أن العوامل العقلية تساعد على إدراك الفجوات ومواطن الضعف أو الخطأ فيما يمتلكه الطالب المبدع من معلومـــات مثل الحساسية للمشكلات، فالفروق بين الطلاب المبدعين وبين غيرهم من الطـــلاب هى فروق فى مستوى العمليات العقلية التى يوظفها الفرد على ما يقدم له من خـــبرة. وكلما زادت العمليات العقلية الأكثر تعقيداً كلما ارتقى مستوى تفكـــير الطـــالب وزادت إبداعاته.

وقد تأسس رأى على افتراض أن قدرات التفكير الابتكارى – بوصفها عوامل عقلية – قابلة للنمو والتحسن عن طريق التدريب[٢٤٩]، كما أن عمليات التفكير عند الطلاب المبدعين تتصف بالسرعة والمنطقية مقارنة مع الطلاب العاديين، وفى ضوء التفكير المنطقى عند الطالب المبدع فليس من المستغرب أن تكون المقدرة على طرح التساؤلات وتفهم العلاقات الموجودة بين الأسباب والنتائج كلها من المؤشرات العقلية الأساسية للطلاب المبدعين[٢٥٠].

ويلخص ويب *(Webb)*[٢٥١] الخصائص العقلية للمبدعين بحصيلة لغوية جيدة، وفهم أعمق لتفصيلات اللغة، وقدرة عالية على التركيز والانتباه لوقت طويل، وحفظ المعلومات العامة، وميل لعمل التجارب بطرائق مختلفة، إلى جانب تركيب الأفكار بطرائق مبتكرة.

وهكذا فمما لا شك فيه أن التربية الإبداعية لدى الطلاب تحتم الكشف عن قدراتهم العقلية فى وقت مبكر من حياتهم، مع تقديم الأنشطة التعليمية التى تحقق أكبر قدر ممكن من النمو فى هذه القدرات العقلية لديهم. فقد يتعرض الطلاب المبدعون لخبرات تعرقل الاستغلال الطبيعى لقدراتهم واستعداداتهم الإبداعية، وقد يحكم عليهم بأنهم مشاغبون بسبب ميلهم للاستعراض وطرحهم للتساؤلات حول كثير من القضايا والأمور الجديدة. ومن ثم فإن الطلاب المبدعين يحتاجون إلى أنشطة تربوية تتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم وتفوقهم التحصيلى[٢٥٢].

كما أن توافر أفكار إبداعية تعمل على تدريب المبدعين على العمليات العقلية العليا أمر لا بد منه. ومن ثم يجب أن يتدرب الطلاب على إيجاد حلول إبداعية لحل أى مشكلة، ويتم ذلك عن طريق توليد الأفكار اللازمة لحل مشكلة معينة دون التعرض لنقدها فى البداية، إلى جانب إطلاق حرية التفكير، وترحيب المعلم بكل الأفكار مهما يكن مستواها ما دامت متصلة بالمشكلة موضوع الاهتمام[٢٥٣].

كما يعمل أفراد البيئة المجتمعية على تحسين كفاءة نواتج القدرات العقلية بين الطلاب عن طريق التوسع فى برامج التعليم الموجه من قبل المؤسسات المجتمعية وتوجيه الطلاب إلى دراسات حرة تنمى العوامل العقلية لديهم(٢٥٤). كما يجب تدريب الطلاب على البحوث الابتكارية المعتمدة على تحديد المشكلة وتعريفها وتوليد الأفكار وتنقيح الحلول. واستخلاص النتائج من خلال عمليات وتصنيفات علمية، والتوصل إلى الحلول المبتكرة(٢٥٥)، ومن ثم يجب الاهتمام بتدريب الطلاب على مثل هذه البحوث الابتكارية فى حل المشكلات، فيلجأ المعلم إلى تنمية هذه المهارة عن طريق الشرح والتطبيق، إلى جانب ربط هذه المهارة مع مهارات العصف الذهنى والتفكير بصوت مسموع، والتعليم التعاونى(٢٥٦).

كما يمكن استخدام استراتيجيات التمثيل البصري *(Visualization Strategies)* مثل التخيلات العقلية فى شرح الأمثلة التاريخية التى أحاطت بالإبداع والمبدعين والمخترعات العلمية خلال الحقب التاريخية، فتعرض أمثلة تاريخية، وتناقش أنواعها فى مختلف المعارف، ومن ثم يقود التمثيل البصرى إلى تطبيقات تربوية فى مجال التربية الإبداعية لدى الطلاب(٢٥٧)

ويجب تزويد الطلاب بالمهارات العقلية، والنظر إليها باعتبارها من الأهداف التربوية الأساسية لأية مادة دراسية. وفى هذا المجال يذكر عبد السلام عبد الغفار(٢٥٨) إنه يجب العمل على تنمية القدرات العقلية المختلفة وهى متعددة ولا يُعرف حدود نموها، وغاية ما تستطيع البيئة المدرسية القيام به هو تهيئة أفضل الظروف لحدوث أفضل نمو لقدرات الطلاب فى المراحل التعليمية المختلفة.

ويرتبط دور العاملين بالبيئة المدرسية فى تنمية القدرات العقلية لدى الطلاب المبدعين بمدى اهتمام المدرسة العربية بطرق وأساليب الحصول على المعرفة. ومن ثم يجب على المعلم أخذ زمام المبادرة والتقليل قدر الإمكان من مظاهر حفظ المعرفة، والعمل على تنمية القدرات العقلية لمناقشة هذه المعرفة، وأن تعمل البيئة المدرسية على

تهيئة أفضل الظروف لحدوث أفضل نمو لقدرات هؤلاء الطلاب المبدعين فى المواقف التعليمية التعلمية فى الوطن العربى.

وقد وصفت إحدى الدراسات[٢٥٩] دوراً متميزاً للعاملين فى البيئة المدرسية فى تنمية القدرات العقلية لدى الطلاب المبدعين فى الفصل المدرسى العادى عن طريق إتاحة المعارف من خلال حياة الطالب، ومن خلال المواقف القائمة كخطوة أولى لحل المشكلة، ثم تحديد المشكلة، واكتشاف الحلول المتضمنة لتوليد الأفكار والاقتراحات والاختيار من بين البدائل المتضمنة وتحديد المعيار واتخاذ القرار وتكييف المعايير وحل المشكلة من خلال خبرات الطلاب المكتسبة من النظام التربوى العربى.

تنمية السمات الشخصية لدى الطلاب:

من السمات الشخصية التى تميز الطلاب المبدعين أنهم واثقون من أنفسهم، ومتكيفون مع من حولهم، ولديهم مستوى عالٍ من المشاركة الوجدانية، وهم مرنون فى تقبل وجهات النظر، وهم قادرون على الاعتراف بحقوق الآخرين، وباستطاعتهم تحسس مشاعر الآخرين وآمالهم[٢٦٠].

وقد أشار(عبد السلام عبد الغفار)[٢٦١] إلى أن الطالب ذا الاستعداد النفسى للإبداع هو طالب يتسم بالمرونة والنكتة، يقبل على الناس ويشرع فى إنشاء صداقات، وينجح فى تكوين علاقات اجتماعية. فإنتاج الجديد فى أى مجال من المجالات هو مغامرة، وصفات مثل الثقة بالنفس، والاعتماد عليها، والاكتفاء الذاتى تعتبر من السمات الشخصية التى تؤدى دوراً هاماً فى الإبداع[٢٦٢].

وقد لخصت(ريم ودافيز) *(Rim and Davis)*[٢٦٣] السمات الشخصية للطالب المبدع فى ميله إلى الاستقلالية فى التعلم، ولدية دافع ذاتى على التعلم، بينما يعتمد الطلاب الآخرون فى تعلمهم على المعلم، إلى جانب أن الطلاب المبدعين يستمتعون بالواجبات والأعمال غير المهيأة تماماً بينما يفضل غيرهم الواجبات المهيأة مسبقاً. أيضاً

يفضل الطلاب المبدعون الطرائق التعليمية التى تقوم على المشاركة الفعالة، بينما يفضل الطلاب الآخرون الطرائق التى تقوم على المشاهدة فقط.

ومن متطلبات السمات الشخصية لدى الطلاب الموهوبين إدراك المبدع أن هناك علاقة سببية بين الفعل والنتيجة، كما يدرك الطالب المبدع أن التعزيز الإيجابى أو السلبى لسلوكه يتوقف على أساليب عمله، وعندئذ يكون التحكم داخلياً. وهؤلاء الطلاب من ذوى التحكم الداخلى يتميزون بمفهوم إيجابى عن الذات، فيشعرون بسماقم وقدراقم، وما يمتلكونه من لغة وذكاء، ومن ثم يميلون إلى الانضباط الذاتى بغض النظر عن جوانب الانضباط الأخرى، وهؤلاء الطلاب من ذوى الانضباط الذاتى لديهم القدرة على الإبداع والابتكار واستخلاص الحقائق واستنباط المعلومات من المواقف الغامضة[٢٦٤]، كما أن الطلاب المبدعين يمتلكون الدافع القوى والمثابرة فى العمل[٢٦٥].

وتستطيع البيئة المدرسية الإسهام فى توفير شروط التربية الإبداعية فى هذا المجال باستخدام طريقة الحوار والإقناع فى التعليم، حيث إنها تساعد المتعلم على تحقيق التفاعل والإيجابية والثقة بالنفس. والتدريس من خلال الحوار والإقناع يكسب المتعلم التفكير الناقد والثبات الانفعالى، وبذلك يمكن للحوار أن يكسب المتعلم منهجية للتفكير الابتكاري. ومن ثم يجب على العاملين بالبيئة المدرسية تدريب طلابهم على الحوار الإيجابى مع توفير جوانب الثقة المتبادلة بين الطلاب ومع التأكيد على الجانب الإنسانى وتوفير جو ديمقراطى تسوده الحرية والتسامح[٢٦٦].

ومن المهم إيصال المتعلم إلى مرحلة متقدمة من مراحل الانضباط، وهى مرحلة الانضباط الذاتى وتتمثل قيم الانضباط الذاتى فى تصرف الطالب وفق القوانين لأسباب تنبع من داخله وليس لأسباب مفروضة عليه من الآخرين. هذا ويتصل بإكساب الطلاب قيم الانضباط إكسابهم – فى الوقت نفسه– قيم الحرية والمهارات الاجتماعية الأخرى فى إطار المحافظة على الأعراف السائدة فى المدرسة[٢٦٧]. ويتصل

بهذا الأمر دور المعلم داخل الفصل بحث يكون قادراً على تحديد علاقة المادة التى يدرسها بالقيم التى يرجحها كمعلم، ومدى مناسبة طريقة التدريس التى يستخدمها مع المادة التى يقوم بتدريسها والوسائل التى يقوم باستخدامها وفائدتها فى هذه المادة، إلى جانب رأيه فى المنهج ونقاط قوته وضعفه ودوره فى تنمية المهارات لدى المتعلم والمتمثلة فى النقد والحوار والتذوق(٢٦٨).

تنمية العوامل الدافعية لدى الطلاب:

وهى مجموعة العوامل التى تدفع المبدع إلى السيطرة على ما لديه من معلومات ومهارات فى مجال الإبداع الذى يبدع فيه، وهو الذى يدفعه أيضاً إلى التفكير واكتشاف ما قد يوجد فى ذلك المجال من أوجه ضعف، ومن ثم إلى التفكير فى الجديد والتعبير عنه(٢٦٩).

والعوامل الدافعية هى إحدى المتطلبات الضرورية للتعلم، فمهما كانت المعدات والأجهزة والكتب متوفرة بالمدارس، فإن كل ذلك لن يغنى عن استثارة الدافعية لدى الطلاب، والمتمثلة فى عدد من العوامل تتراوح بين شخصية الطالب وسماته وقدراته إضافة إلى حوافز التعلم واستراتيجياته(٢٧٠).

ويقصد بإثارة الدافعية عند الطلاب إيجاد الرغبة وحفز الهمة لديهم ويتم ذلك عن طريق مشاركة المنزل للمدرسة، ومشاركة المدرسة للمنزل فى إثارة الدافعية لدى هؤلاء الطلاب أثناء ممارسة العمليات الإبداعية. ومن ثم يجب على البيئة المدرسية أن تنفتح على الجو الأسرى للتلاميذ من أجل توفير المواد القرائية المناسبة لتنمية فرص الإبداع لدى الطلاب، فالخبرات المتطابقة ما بين المدرسة والمنزل تحفز الهمم لدى الطلاب وتزيد الدافعية بينهم(٢٧١).

هذا وتزداد الدافعية بين الطلاب للعمل كلما أزداد انغماسهم فى هذا العمل، وارتفع مستوى أدائهم. فحين يبدأ الطالب المبدع فى العمل ويسيطر على بعض مفردات المجال، تبرق شرارة الدافعية، وإذا سيطر الطالب المبدع على هذا المجال، فإن

شرارة الدافعية تزداد وتستمر هذه الزيادة إذا بدأ الطالب المبدع فى اكتشاف العلاقات، وانتقل إلى مستويات أعلى من التفكير[٢٧٢].

ويمكن للبيئة المدرسية أن تسهم فى تنمية الدافعية لدى الطلاب عن طريق تنمية حساسية حل المشكلات لدى الطلاب، فالطالب يجب أن يصبح حساساً تجاه استخدام إستراتيجيات حل المشكلات التى لها عوائد تتمثل فى توفير فرص النشاط الإبداعى فى المستقبل[٢٧٣]. كما يجب على البيئة المدرسية إثارة الدوافع لدى الطلاب ورعاية قدراتهم واستعداداتهم وتوفير المزيد من وسائل التعلم لهم، وأن يعتمد المعلم استراتيجية التدريس الصامت – لبعض الوقت أثناء الحصة الدراسية – والتى تعتمد على أن يصبح المعلم صامتاً، وفى المقابل يستمر الطالب فى توليد الفروض المرتبطة بمفاهيم الدرس. ويعتمد المعلم فى هذا الأمر على معرفة الطالب وتخيله للعالم من حوله، ومعرفته لذاته[٢٧٤].

كما أن الطلاب المبدعين يحتاجون إلى تركيز جهود البيئة المجتمعية من أجل تعليمهم الاستراتيجيات النافعة فى التعلم جنباً إلى جنب مع تعليمهم المواد الدراسية المختلفة. فتدريس المادة العلمية مهم ولكن إرشاد الطلاب إلى أنجح الاستراتيجيات التى تعمق فهم هذه المواد عند دراستها يعد على الدرجة نفسها من الأهمية . وقد يكون مفيداً أن يتم تدريب الطلاب على العزو وطرق وأساليب إدارة الموارد المتاحة كالوقت والأصدقاء والأماكن المناسبة فى تحسين مستوياتهم التعليمية[٢٧٥].

كما أشارت إحدى الدراسات[٢٧٦] إلى أنه من الأفضل أن تترك الفرص للطلاب المبدعين لكى يتعرفوا على أخطائهم بأنفسهم، فهذا يؤدى إلى زيادة أسباب الدافعية فى المهام المعرفية بين هؤلاء الطلاب المتفوقين.

وللبيئة المجتمعية العربية دور فعال فى زيادة الدافعية والثقة بين الطلاب ومحاولة تعريفهم بمقدار النجاح الذى يحرزونه فى حل أى موقف تعليمى، وعلى العاملين بالبيئة المدرسية فى النظام التربوى العربى أن يعملوا على المساهمة فى زيادة الدافعية لدى

الطلاب عن طريق جعلهم يعتمدون على أنفسهم فى مواجهة حل الموقف، وعلى المعلم أن يزيد من إجراءاته وأساليبه التى تهدف إلى رفع دافعية الطلاب للتعلم وزيادة إقبالهم عليه، ويمكن للمعلم توظيف مدخل أسلوب حل المشكلات لتحقيق هذه الأهداف(٢٧٧).

تنمية العوامل البيئية لدى الطلاب:

ينظر إلى الإبداع كمحصلة لتفاعل الوراثة والبيئة معاً، فالوراثة تزود الفرد بمدى من الاستعدادات، ثم تأتى البيئة لتضع الفرد على نقطة الاستعداد. ويظهر الإبداع لدى الطالب إذا عاش فى بيئة تتفهم قدراته وإمكانياته الإبداعية(٢٧٨). فإذا كانت البيئة التى يعايشها الفرد بيئة سمحة ومرنه وتُحترم فيها حرية الطالب فى التفكير والتعبير، ولا تتسرع فى إصدار الأحكام على من يفكر ويعبر عن فكره، وإذا كانت البيئة تعطى للفكرة والرأى والناتج – بصفة عامة – فرصة التجريب فإن هذا سوف يكمل ذلك الجانب الذى يصعب أن يظهر ناتجاً إبتكارياً فى غيابه(٢٧٩).

وهكذا يحتاج الطالب المبدع إلى بيئة تقل فيها الضغوط وعوامل الكف، وتتميز بقدر كاف من الحرية واحترام وتقدير الإنسان، وتتكامل فيها أساليب التعليم ما بين البيئتين المدرسية والأسرية لإيجاد بيئة تساهم فى التربية الإبداعية لدى الطالب. ويجب على البيئة المدرسية هنا أن تتعاون مع الأسرة فى توفير الوسائل الثقافية بما فيها القصص والمجلات وغيرها من الوسائل التى تساعد على التربية الإبداعية لدى الطلاب فى شتى بلدان الوطن العربى.

كما أن الطالب المبدع فى حاجة لأن يعيش فى بيئة تحتوى مثيرات مختلفة وغنية تستثير القدرات الكامنة لديه، إلى جانب أن يكون المناخ الثقافى والاجتماعى والتربوى مناسباً لنمو قدراته، ويعنى ذلك أن يكون المجتمع حوله معنياً باستثمار قدرات ذلك المتفوق المبدع، وتوظيفها فى مجالات مختلفة من حياة المجتمع ذاته(٢٨٠).

وهكذا فإن أكثر ما يحتاجه الطلاب المبدعون هو احترام العاملين بالبيئة المدرسية

لهم وثقتهم فى قدرة طلابهم على إنتاج عمل مبدع، ويشيع بين هؤلاء قيم معينة منها الأمانة، والصراحة، والاحترام المتبادل، والطموح والمثابرة فى العمل.

كما أن الطالب يمتلك فى الغالب بعض المعارف والمهارات المتضمنة من خلال معايشته للبيئة المحيطة به، ويمكن للمعلم طرح مشكلات تثير فرص الإبداع فى الفصل من خلال إتاحة الفرص لإظهار كل طالب معارفه ومهاراته المكتسبة من البيئة التى يعيش فيها. وهكذا يستطيع المعلم إتاحة فرص الإبداع من خلال استخدام هذه المعارف والمهارات البيئية فى كيفيه حل المشكلات التى تعرض على الطلاب أثناء تقديم الأنشطة التربوية[٢٨١].

وقد أشارت دراسات سابقة فى مسألة نمو القدرات الإبداعية وعلاقتها بالبيئة إلى أن نمو القدرات الإبداعية يشهد ارتفاعاً ملحوظاً فى نهايات مرحلة الطفولة وفتوراً فى بداية مرحلة المراهقة نتيجة عوامل بيئية تتمثل فى عوامل الضغط والمسايرة والامتثال لقوانين الجماعة ومواجهة مطالب الحياة[٢٨٢].

كما أن العاملين بالبيئة المدرسية مسئولون عن التفاعل الإيجابى والتعاون بين المدرسة والبيئة الخارجية عنها، فيعمل هؤلاء على توفير المناخ الابتكارى للطلاب فى كل من البيئة المدرسية والمنزل وذلك لكى تتحسن فرص المعرفة والفهم لديهم، فحين يتعرف العاملون بالبيئة المدرسية على المناخ السائد فى منازل الطلاب، يستطيعون عمل مواءمة بين أساليب تعاملهم مع الطلاب وأساليب الوالدين فى معاملة أبنائهم، وهذا يؤدى لأن تلعب العوامل البيئية دوراً فى تنمية القدرات الإبداعية لدى الطلاب[٢٨٣].

ويستطيع العاملون بالبيئة المدرسية من خلال اتصالهم بأسر الطلاب– أن ينصحون الوالدين بأن سلوك التسامح فى التنشئة ينمى الإبداع لدى أبنائهم، ومن ثم تقوم المعاملة الوالدية على الإقناع والمحاورة الفكرية والحرية وعدم فرض القيود على الأبناء والبعد عن أساليب العقاب القاسية، فإن هذا ينمى الإبداع لدى الطلاب، وفى

هذا الأمر أوضحت (مها زحلوق)[٢٨٤] أن الأباء الذين يمكن أن يسهموا فى تنمية الإبداع لدى أبنائهم هم الأباء الذين يتسمون بذهن متفتح، وبمرونة عقلية، وبعد عن التسلط، وبقدرة على منح أبنائهم الاستقلالية التى تمكنهم من الثقة بالنفس. ومن ثم يتم التعلم فى جو مريح يشعر الطالب فيه بالهدوء والطمأنينة، حيث يكون المنهج المدرسى متصلاً بالبيئة المحيطة التى تخدم اهتمامات شخصية الطالب، وتتيح له استخدام ميسرات التعلم المتواجدة فى البيئة العربية المحيطة حوله.

كما أن المناخ العام فى البيئتين المدرسية والأسرية فى الوطن العربى يجب أن يتسم بالعدالة والتسامح والحرية والاحترام المتبادل، لأن فى ذلك ما يسمح بنمو الإبداع، فما يلاحظه الطلاب فى المترل والمدرسة من نمط للعلاقات بين الأفراد يترك تأثيراته فى سلوكهم، ومن ثم فى ميلهم لممارسة التفكير الإبداعى فى مناشط حياقم[٢٨٥].

هذا ومشاركة الأسرة للمدرسة فى الأنشطة التربوية قد يترك أثراً كبيراً فى جعل البيئة المدرسية نشطة وفعالة فى تربية الإبداع وتنمية التفكير الابتكارى لدى الطالب[٢٨٦] ومن ثم فلا بد من تفعيل أدوار مجالس الأباء فى النظام التربوى العربى فى رعاية الإبداع لدى الطلاب، والعمل على نشر نتاجات الطلاب الإبداعية فى المؤسسات الإعلامية بالمجتمع المحلى فى الوطن العربى مثل الصحف المحلية والمجلات.

اعتماد أساليب التجميع والعزل:

تتعدد الأساليب التى يتم تنظيمها بغرض رعاية الإبداع وتنميته لدى الطلاب، وتختلف هذه الأساليب من مجتمع عربى لآخر حسب درجة تقدم هذه المجتمعات، ومن بين هذه الأساليب أسلوب التجميع والعزل، حيث يقصد بأساليب التجميع والعزل تجميع الطلاب المبدعين وعزلهم عن باقى الطلاب العاديين لكل وقت الدراسة أو بعضها، وتستهدف هذه الأساليب توفير أكبر درجة ممكنة من التجانس بين الطلاب المبدعين، وجعلهم فى صف خاص بهم مما يسهل استفادقم من العملية التربوية المقدمة لهم استفادة كاملة.

وتهدف أساليب التجميع والعزل بين الطلاب المبدعين إلى توفير بيئة تربوية مثيرة محفزة تتحدى قدرات هؤلاء الطلاب وتسمح لهم بالتعلم من بعضهم البعض والذين لهم القدرات والاهتمامات والميول نفسها[٢٨٧].

وتتم أساليب التجميع والعزل وفق أشكال متمايزة، لعل أهمها المدارس الخاصة للمتفوقين والمبدعين، إلى جانب الصفوف الخاصة حيث يتم تجميع هؤلاء الطلاب المبدعين فى فصول خاصة، أو حتى فى مراكز معينة حيث يدرس هؤلاء الطلاب المقررات والأنشطة والمناهج التى تتناسب مع احتياجاتهم بعيداً عن البرنامج المدرسى العادي.

ولقد كانت مصر من أوائل الدول العربية التى اهتمت بإنشاء مدارس خاصة للمتفوقين والمبدعين منذ بداية الخمسينات من هذا القرن، حيث بدأت مدرسة المعادى للمتفوقين فى عام ١٩٥٥، تلى ذلك مدرسة عين شمس للمتفوقين عام ١٩٦٠، ثم تلا بعد ذلك إنشاء العديد من المدارس النموذجية التى تقبل هؤلاء الطلاب المتفوقين المبدعين فى أى مجال من مجالات الإبداع.

وتقبل مثل هذه المدارس الخاصة الطلاب الموهوبين والمتميزين فى قدراتهم العقلية، حيث تعمل هذه المدارس على تقديم مقررات دراسية مكثفة تستثير طاقات هؤلاء الطلاب وتلبى حاجاتهم الإبداعية وذلك فى المجال أو المجالات التى يبدعون فيها. وتقدم بعض هذه المدارس النموذجية نفس المقررات الدراسية التى يدرسها الطلاب العاديون، ولكن بشكل أكثر عمقاً وثراءً بحيث تلبى حاجات هؤلاء الطلاب المبدعين، وتنمى التفوق العقلى لديهم[٢٨٨].

أما الصفوف الخاصة للمتفوقين والمبدعين ، فهى نوع من الصفوف يتم إنشاؤها ضمن إطار المدرسة العادية، وتخصص لها فى الغالب المقررات الدراسية التى تخصص للطلاب العاديين، ولكن بطريقة أكثر عمقاً وثراءً، بحيث تأتى ملبية لحاجات الطلاب المبدعين، وتعمل على تنمية مستوى قدراتهم واستعداداتهم.

وفى مصر وغيرها من شقيقاتها الدول العربية تم إنشاء العديد من هذه الفصول الخاصة لرعاية هؤلاء الطلاب ذوى القدرات الفائقة، إلى جانب تزويد هؤلاء الطلاب بمقررات اختياريه تسمى مواد المستوى الرفيع، وبخبرات تربوية إضافية مكملة للخبرات الصفية فى عدد من المواد الدراسية.

وبجانب هذه الصفوف الخاصة هناك طريقة تجميع الطلاب الموهوبين فى بعض المقررات الدراسية فترة من الوقت فى صفوف خاصة، فى حين يستمرون فى باقى المقررات الدراسية الأخرى مع زملائهم العاديين فى الصف العادى[٢٨٩]. كما يتم تجميع الطلاب المبدعين فى ركن واحد فى هذه الصفوف الدراسية فترة من الوقت أو طول الوقت خلال اليوم الدراسى ليأخذوا مقررات دراسية إضافية غير مقررة على الطلاب العاديين.

وهناك مناهج خاصة للطلاب المبدعين، حيث يتعلق هذا المحتوى المنهجى بمدى واسع من الموضوعات والمشكلات التى تراعى كافة الاهتمامات والاحتياجات. كما تقدم هذه المناهج الخاصة خبرات إدراكية تعزز الخبرات المنهجية وتدعمها[٢٩٠].

وفى هذا الخصوص صدر القرار الوزارى رقم (١١٤) لعام ١٩٨٨[٢٩١] فى جمهورية مصر العربية بشأن إنشاء فصول خاصة للمتفوقين بالمدارس الثانوية العامة بهدف رعاية ذوى القدرات الفائقة، وتهيئة ظروف تربوية مناسبة تساعد هؤلاء الطلاب على تنمية مواهبهم ومتابعة تفوقهم العلمى وإثراء شخصياتهم وتنمية مواهبهم من أجل إعداد جيل من العلماء والمبدعين.

كما يتم تزويد هؤلاء الطلاب المتفوقين والمبدعين بمقررات اختيارية تسمى مواد المستوى الرفيع يمتحن فيها هؤلاء الطلاب وتضاف إلى مجموعهم العام إن حصلوا على نسبة معينة فى هذا المقرر.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية أوضحت دراسة كوكس *(Cox)* [٢٩٢] أن (٧٢%) من الأنشطة التربوية المنفذة لرعاية الطلاب المبدعين تستخدم أسلوب الصفوف الخاصة بعض الوقت أثناء اليوم الدراسى فى المدارس العامة.

اعتماد أسلوب التسريع أو الإسراع:

يقصد بأسلوب التسريع أو الإسراع نقل الطالب المتميز فى قدراته إلى الصفوف الأعلى بسرعة أكبر مما هو متبع فى نظام المدرسة العادية. وهذا الأسلوب يجعل الطالب المبدع قادراً على الدراسة مع من هم فى مستواه من الناحية العقلية والتحصيلية، ويعنى ذلك أن سيرته الدراسية من حيث السنوات تكون أسرع مما هو معتاد فى حال أقرانه من الطلاب العاديين(٢٩٣). وفى هذا الأسلوب يمكن السماح أيضاً للطالب المبدع أن يشاهد دروساً تعليمية فى الصف التالى وهو طالب فى الصف الحالى، إلى جانب إتاحة الفرص لمثل هؤلاء الطلاب لدراسة موضوعات دراسية فى الصفوف الأعلى.

وهكذا فإن أسلوب التسريع أو الإسراع يهتم بمكافأة الطالب المتفوق والمبدع بإسراع تعلمه(٢٩٤) كدخوله المدرسة مبكراً أو انتقاله إلى صف أعلى من صفه الدراسي، وهذا يسمى (التخطي)، أو ترفيعه فى مادة دراسية (دراسة مقرر ما فى الصف التالى وهو طالب فى الصف الحالى مثلاً)، أو حتى الإسراع بتخرجه قبل زملائه، أو إكمال متطلبات الدراسة قبل الوقت المطلوب حسب قدراته واستعداداته. ومن ثم فإن الطالب المبدع يتحرك فى السلم التعليمى طبقاً للسرعة التى تسمح بها قدراته العقلية دون النظر إلى العمر الزمنى أو المرحلة التعليمية التى ينبغى أن يوضع فيها الطالب.

اعتماد أسلوب الإثراء أو الإغناء:

يقصد بأسلوب الإثراء أو الإغناء تزويد الطالب المبدع بخبرات تربوية إضافية مكملة للخبرات الصفية العادية فى عدد من المواد الدراسية لأن الطلاب المبدعين غالباً ما يتمكنون من الانتهاء من النشاطات الصفية العادية بسرعة وبكفاءة أكبر من غالبية الطلاب العاديين، إلى جانب تزويد الطالب المبدع بخبراتٍ غنية فى موضوع أو مادة دراسية واحدة هى التى يبدو إبداعه فيها. إذن فأساليب الإثراء أو الإغناء هى برامج

وأنشطة منهجية خاصة تصمم لمقابلة إحتياجات المبدعين. وتعتمد هذه البرامج الخبرات التربوية المتنوعة سواء فى المحتوى أو فى الطريقة التى تقدم للمبدعين فى الأنشطة الصفية واللاصفية، وهذا ما يسمى بالأنشطة الاثرائية.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية أوضح جاليجر *(Gallagher)*[٢٩٥] أن أكثر أنواع الأساليب التنظيمية فى التربية الإبداعية لدى الطلاب استخداماً هى الأنشطة الإثرائية فى الفصول العادية بعض الوقت، إلى جانب رعاية المعلم لطلابه المبدعين فى فصولهم العادية، واستخدام الغرف والفصول المجهزة بطريقة معينة تسمى غرفة المصادر *(Resource Room)*، حيث تجهز الغرف بالمعدات والأجهزة لتلائم كافة استعدادات المتعلمين ومواهبهم. أيضاً هناك دروس خاصة للطلاب المبدعين فى أيام الإجازة الأسبوعية إلى جانب فصول خاصة للمبدعين ضمن المدرسة العادية.

وتأخذ الأنشطة الإثرائية أشكالاً وصوراً متعددة ويمكن حصرها – كما وردت فى بعض الدراسات السابقة[٢٩٦] فيما يلى:

- الدراسات المستقلة المفردة للطالب المبدع، حيث يدرس الطالب المبدع فيها بعض المقررات الإضافية حسب رغبته بغض النظر عن مكانة هذه المقررات الإضافية فى المقررات الدراسية العادية.
- تكليف الطلاب المبدعين بزيارة المكتبات المدرسية وإعداد تقارير عن الموضوعات التى تتعلق باهتماماتهم ومجال إبداعاتهم.
- تنظيم معارض علمية بالمدارس حول عدد من الموضوعات المبتكرة، وتخصيص جوائز للطلاب المبدعين فيها.
- تنظيم نوادى الإبداع فى المدارس، وتشجيع الطلاب المبدعين على الانتساب إليها.
- تدريبات صفية منهجية فى الكتاب المدرسى تخصص لهؤلاء الطلاب.
- برامج صيفية وبرامج نهاية الأسبوع تحت إشراف المدرسة.

- مطبوعات توزع على الطلاب المبدعين فى الصف المدرسى دون زملائهم العاديين.
- مناهج إضافية للطلاب المبدعين الذين يؤدون أداءً متميزاً فى فصولهم العادية ويحتاجون إلى رعاية خاصة لتنمية مواهبهم وقدراتهم.

هذا والأنشطة الإثرائية السابقة تهدف إلى تحقيق بعدين رئيسين هما : البعد الأفقى حيث توسع الطريق أمام الطالب المبدع لزيادة معلوماته وتوسيع مداركه وتعريفه بموضوعات عديدة ومتعددة فى مجال إبداعه، والبعد الرأسى، حيث تعمل على تعميق مفهوم المبدع فى المعلومات المعطاة[٢٩٧].

الخلاصة :

من التحليل السابق لنتائج الأدبيات التربوية المعاصرة فى مجال التربية الإبداعية لدى الطلاب تم التوصل إلى أهم شروط التربية الإبداعية وإسهامات البيئة المدرسية والمجتمعية فى الوطن العربى فى توفيرها. هذه الشروط والإسهامات يجب العمل على توفيرها من خلال المشاركة المجتمعية العربية الفعالة، بمعنى أن تتكاتف كافة التنظيمات المجتمعية فى الوطن العربى فى توفيرها.

جدول (١)

شروط التربية الإبداعية وإسهامات الشراكة المجتمعية المعاصرة

فى الوطن العربي من أجل توفيرها

إسهامات الشراكة المجتمعية المعاصرة فى توفيرها	شروط التربية الإبداعية
- تدريب الطلاب على مهارات التفكير المتعمق حول التأمل والفهم والتحليل. - تدريب الطلاب على مهارات التفكير الشامل المتمركز حول تنظيم الموقف للوصول إلى أفكار جديدة. - توفير أنشطة العمل التعاونى بين الطلاب فى المجال الذى يتعاملون فيه. - وضع أسس وآداب للمناقشة العامة الفاعلة والمفيدة.	الطلاقة
- توفير الأنشطة التربوية التى تعتمد على الحاسوب لتدريب الطلاب على مرونة التفكير. - توفير الأنشطة التربوية التى تتطلب إعمال الذهن فى الإنجاز التحصيلى - توفير التدريبات المصورة واللفظية فى حل المشكلات التعليمية. - تدريب الطلاب على توظيف ما لديهم من معلومات لتحقيق أهداف حياتية.	المرونة
- تدريب الطلاب على ربط المعرفة الجديدة بالمعرفة القائمة لاستخلاص نتائج الدرس. - تدريب الطلاب على تحليل ما اكتسبوه من معرفة للوصول إلى نتائج جديدة. - تنمية مهارات تنظيم المعرفة المختارة. - تنمية مهارات التقويم الذاتى بين الطلاب.	الأصالة

شروط التربية الإبداعية	إسهامات الشراكة المجتمعية المعاصرة فى توفيرها
الإتقان	- تدريب الطلاب على استخدام العادات الصالحة فى تنظيم الذات. - تدريب الطلاب على الدقة فى الأداء التعليمى من خلال تطوير الأنشطة المدرسية. - تكوين اتجاهات إيجابية عن إتقان العمل لدى الطلاب. - تنمية عادات التنافس بين الطلاب أثناء إتمام التفاصيل.
البنية المعرفية	- تزويد الطلاب بالأنشطة التعليمية التى تناسب قدراتهم المعرفية. - تدريب الطلاب على العمليات المعرفية فى جوانب التذكر والتطبيق. - إتاحة الفرص للطلاب لكى يلعبوا أدوار العلماء الموهوبين فى التخصص. - تدريب الطلاب على العمليات المعرفية فى جوانب الإدراك والانتباه
العوامل العقلية	- تدريب الطلاب على إظهار العلاقات الموجودة بين الأسباب والنتائج. - تدريب الطلاب على تركيب الأفكار بطرائق مختلفة فى الدروس التعليمية. - احترام الطلاب الذين يطرحون أفكارا إبداعية جديدة لحل مشكلة معينة. - عرض أمثلة تاريخية ومناقشة أنواعها فى التخصص المعروض.
السمات الشخصية	- تنمية جوانب المغامرة لدى الطلاب. - اعتماد أساليب الحوار والإقناع مع احترام الرأى والرأى الآخر.

شروط التربية الإبداعية	إسهامات الشراكة المجتمعية المعاصرة فى توفيرها
	- تنمية جوانب الانضباط الذاتى لدى الطلاب. - إتاحة فرص الواجبات المترلية الحرة والكافية لإشعار الطالب باستقلاليته فى التعلم.
العوامل الدافعية	- إتاحة الفرص التعليمية المعتمدة على أسلوب حل المشكلات داخل الفصل. - إتاحة الفرص للطلاب لاكتشاف العلاقات بين عناصر الموضوع المعروض. - إتاحة الفرص لكى يرتقى الطلاب بمستوى تفكيرهم فى معرفة أخطائهم بأنفسهم. - إتاحة الفرص لكى يستكشف الطلاب كل ما هو جديد فى الموضوع المعروض.
العوامل البيئية	- إتاحة الفرص للطلاب لإظهار معارفهم ومهاراتهم المكتسبة من بيئاتهم. - العمل على أن تكون بيئة الصف سمحة ومرنة ويسودها الاحترام المتبادل. - احترام حرية الطالب فى التفكير والتعبير عن هذا التفكير. - عدم التسرع فى إصدار الأحكام على الطلاب.
التجميع والعزل	- تجميع الطلاب المتفوقين فى صف خاص بعض الوقت أثناء اليوم الدراسى. - تجميع الطلاب المتفوقين فى ركن واحد فى الصف المدرسى طول الوقت. - تجميع الطلاب المتفوقين فى ركن واحد فترة من الوقت للتدريب على إبداعاتهم.

شروط التربية الإبداعية	إسهامات الشراكة المجتمعية المعاصرة فى توفيرها
	- تزويد الطلاب المتفوقين بمقررات دراسية اختيارية غير مقررة على باقى الطلاب.
التسريع الإسراع	- إتاحة الفرص التعليمية للطلاب المتفوقين لحضور حصص دراسية فى الصفوف الأعلى. - إتاحة فرص دراسة مقرر ما فى الصف التالى، وهو طالب فى الصف الحالى. - إتاحة فرص مشاهدة دروس تعليمية فى الصف التالى، وهو طالب فى الصف الحالى. - إتاحة فرص دراسة موضوعات دراسية فى الصف التالى، وهو طالب فى الصف الحالى.
الإثراء والإغناء	- تزويد الطلاب المتفوقين بخبرات تربوية إضافية حسب رغبتهم. - تكليف الطلاب المتفوقين بإعداد التقارير عن موضوعات تتعلق باهتماماتهم. - تشجيع الطلاب المبدعين على الانتساب إلى " أسر الإبداع " فى المدرسة. - تكليف الطلاب المتفوقين بتدريبات صفية إضافية فى الكتاب المدرسى.

وفى ضوء عملية التكامل بين الرؤى التربوية المختلفة عن شروط التربية الإبداعية وإسهامات البيئة المدرسية وأطراف الشراكة المجتمعية المعاصرة فى توفيرها والتى تبدو فى الأدبيات التربوية المعاصرة – وبين واقع إسهامات أطراف الشراكة المجتمعية العربية فى توفير شروط التربية الإبداعية لدى الطلاب فى مراحل التعليم العام فى النظام التربوى العربى من خلال الخبرات المعاشة هناك ضرورة لشراكة مجتمعية

عربية معاصرة تعمل على تجويد البيئة المدرسية العربية من أجل توفير شروط التربية الإبداعية لدى الطلاب فى مدارس التعليم العام فى الوطن العربى . ويجب أن تعمل أطراف الشراكة المجتمعية العربية الفعالة على توفير البيئة المدرسية العربية التى تتميز بالسمات التالية:

- بيئة تعليمية عربية تعمل على تدريب الطلاب على مهارات التفكير الشامل المتمركز حول تنظيم الموقف للوصول إلى أفكار جديدة، مع العمل على توفير أنشطة العمل التعاونى بين الطلاب فى المجال الذى يتعاملون فيه. هذا وأنشطة العمل التعاونى تقوم على فكرة تقسيم طلاب الفصل إلى مجموعات تضم كل مجموعة من خمسة إلى ستة طلاب، يكونون متنوعين عادة من حيث القدرة والمستوى، ليعكسوا مستويات الفصل، وتكلف المجموعة الأولى بعمل معين – فى إطار الوحدة التى تدرس، وتقوم المجموعة بتوزيع العمل على بعضهم البعض، حيث يقوم كل واحد بعمل معين. وعندما ينهى كل منهم ما كلف به، يتم تقويمه. وهذا النوع من التعليم هام جداً ومطلوب فى مدارسنا(٢٩٨).
- بيئة تعليمية عربية تشجع العاملين فيها على استخدام إستراتيجية التعليم التعاونى وتدريب الطلاب عليها. ويوصى(عبد الفتاح جلال)(٢٩٩) فى هذا الأمر بأن ينوع المعلم فى طريقة تدريسه بأساليب كثيرة منها طريقة الحلقات الدراسية، والتعلم الإرشادى، والتدريس التعاونى، والدراسة المستقلة وطرق التعليم البرنامجى، واستخدام تكنولوجيا التعليم والاتصالات المتقدمة والحوار بين المعلمين بالمدارس لتبادل الرأى وعرض كل ما هو جديد فى مجال التخصص.
- بيئة تعليمية عربية تعمل على توفير التدريبات المصورة واللفظية فى حل المشكلات التعليمية، والعمل على توفير الأنشطة التربوية التى تعتمد على الحاسوب لتدريب الطلاب على مرونة التفكير. ويمكن الاستفادة من نتائج

دراسة(سميث) (Smith)[٣٠٠] من حيث التوصية بوضع أجهزة الحاسوب الموجودة فى المدارس فى قاعة مفتوحة للتعليم تحت إشراف العاملين بهذه البيئات المدرسية، على أن تترك الفرص الكاملة لمن يرغب من الطلاب المتفوقين فى تعلم البرامج على الحاسب الآلى. فتعلم عناصر البرمجة على الحاسب الآلى تحتاج إلى توفير بيئة غنية بالمثيرات، وتوظيف التفكير الإبداعى للطلاب ومهارات حل المشكلات فى هذا المجال.

- بيئة تعليمية عربية يستخدم العاملون فيها التقنيات الحديثة فى العملية التعليمية والتربوية مما يفعل دورها فى إثراء البيئة التعليمية المحيطة بالطلاب، ومن بين هذه التقنيات استخدام الفيديو والإذاعة والحاسبات وشبكات المعلومات، إلى جانب إقامة المناظرات والمهرجانات التعليمية وأوائل الطلبة، مما يقوى جوانب المشاركة والتعاون والرغبة فى المساهمة.
- بيئة تعليمية عربية تعمل على تنمية مهارات التقويم الذاتى بين الطلاب، وتدريب الطلاب على الدقة فى الأداء التعليمى من خلال تطوير الأنشطة المدرسية، والعمل على إتاحة الفرص للطلاب لكى يلعبوا أدوار العلماء الموهوبين فى التخصص، إلى جانب تدريب الطلاب على العمليات المعرفية فى جوانب الإدراك والانتباه، وتدريب الطلاب على تركيب الأفكار بطرائق مختلفة فى الدروس التعليمية، والعمل على عرض أمثلة تاريخية ومناقشة أنواعها فى التخصص المعروض.
- بيئة تعليمية عربية تسعى إلى تنمية جوانب المغامرة لدى الطلاب عن طريق المشاركة فى المناسبات القومية والاجتماعية وإيجاد فرص التنافس بين الطلاب المبدعين فى إنتاج إبداعاتهم المتصلة بهذه المناسبات، مع تشجيع المسابقات والمنافسات الفردية والجماعية كما يجب تخصيص وقت كاف للتفكير والاكتشاف واللعب بالأفكار دون ضغط من العاملين بالبيئة المدرسية من أجل الحصول على الإجابة الصحيحة للمسألة.

- بيئة تعليمية عربية تعتمد أساليب الحوار والإقناع مع احترام الرأى والرأى الأخر ووضع أسس وآداب للحوار بين العاملين بالبيئة المدرسية، مع العمل على تنمية قيم التعاون بين الطلاب، والإيمان بقيمة هذا التعاون من أجل تحقيق الإبداع وتنميته بين الأفراد المتعلمين.
- بيئة تعليمية عربية تتيح الفرص التعليمية المعتمدة على أسلوب حل المشكلات داخل الفصول، والتقليل من التدريبات الروتينية بقدر الإمكان والتركيز على مهارات التفكير الابتكارى والتفكير التباعدى ومهارات حل المشكلات، فليس المهم هو حل المشكلة والوصول إلى الناتج الصحيح، بل الأهم هو تعلم طريقة الحل(٣٠١).
- بيئة تعليمية عربية تعمل على إتاحة الفرص للطلاب لاكتشاف العلاقات بين عناصر الموضوع المعروض، مع إتاحة الفرص لكى يرتقى الطلاب بمستوى تفكيرهم فى معرفة أخطائهم بأنفسهم، إلى جانب إتاحة الفرص لكى يستكشف الطلاب كل ما هو جديد فى الموضوع المعروض.
- بيئة تعليمية عربية تعمل على أن تكون بيئة الصف سمحة ومرنة ويسودها الاحترام المتبادل، وينبغى على العاملين بالبيئة المدرسية توفير بيئة تعليمية جذابة ومناخ اجتماعى إيجابى تيسر جميعها تربية الإبداع لدى الطلاب وتزويد فرص التفاعل الإيجابى فيما بينهم، وتزيد من إمكانية اشتراكهم الفاعل فى ألوان النشاط التعليمى المخطط. كما يجب على المعلم إغناء بيئة الصف المدرسى بخبرات تعليمية ونشاطات تربوية أوسع وأشمل من المنهاج الأساسى المطلوب من الطلاب العاديين. وهنا يمكن للعاملين بالبيئات المدرسية إدخال عدداً كبيراً من النشاطات والخبرات كالرحلات الميدانية، والمشاريع الفنية والأنشطة الكتابية وإصدار مجلة وغير ذلك من النشاطات. فالإبداع – كما تراه بعض الدراسات السابقة(٣٠٢) – عملية اجتماعية، بالإضافة إلى إنها سمات شخصية، وتحتاج إلى دعم من البيئة المجتمعية المحيطة بها.

- بيئة تعليمية عربية تعمل على توفير جو من الحرية داخل الفصول الدراسية مما يساعد المعلمين على بناء وتصور عالم جديد فى الفصول الدراسية بحيث يتمكن كل من الطلاب والمعلمين – وعلى قدم المساواة – من إظهار قدراتهم وإبداعاتهم، علاوة على أن توفير مثل هذا الجو من الحرية داخل الفصول الدراسية يتسبب فى إيجاد الاحترام المتبادل، والتجانس، وتبادل المعارف بين أطراف العملية التعليمية[٣٠٣].

- بيئة تعليمية عربية تعمل على تجميع الطلاب المتفوقين فى ركن واحد فى الصف المدرسى – سواءً فترة من الوقت أو طول الوقت – للتدريب على إبداعاتهم، إلى جانب تزويد الطلاب المتفوقين بمقررات دراسية اختيارية غير مقررة على باقى الطلاب. ويجب أن يراعى فى إعداد هذه المقررات الإضافية تنوعها بما يتمشى مع متطلبات إنماء شخصيات هؤلاء الطلاب المبدعين، ومن ثم تصبح هذه المقررات الإضافية وسيلة لتثقيف الذات وتنمية ملكات التفكير وإكساب هؤلاء الطلاب مهارات إضافية تناسب الإبداع الذى يميزهم عن غيرهم من الطلاب. أيضاً يمكن تجميع الطلاب المبدعين فى موهبة واحدة ساعات معينة كل أسبوع، من خلالها يستطيع العاملون بالبيئة المجتمعية توفير الجو المناسب للطلاب لإنماء الإبداع وإثراء فرصة بينهم.

- بيئة تعليمية عربية تتيح الفرص التعليمية للطلاب المتفوقين لحضور حصص دراسية فى الصفوف الأعلى، إلى جانب إتاحة فرص دراسة موضوعات دراسية فى الصف التالى، وهو طالب فى الصف الحالى. أيضاً إتاحة فرص دراسة مقرر ما فى الصف التالى، وهو طالب فى الصف الحالى، إلى جانب إتاحة فرص مشاهدة دروس تعليمية فى الصف التالى، وهو طالب فى الصف الحالى.

- بيئة تعليمية عربية تعمل على أن يدرس الطلاب المبدعون – بجانب دراستهم للمقررات الدراسية العادية – أنشطة تربوية علاجية تستهدف مزيداً من التعمق فى فهم مفردات المقررات الدراسية، إلى جانب أن تلك المطالعات الإضافية فى

هذه الأنشطة التربوية المتاحة سوف توسع مجال المعرفة لدى هــؤلاء الطــلاب، وتحسن نظرة الطلاب لأنفسهم، كما تساعد فى تحقيق أمــال العــاملين بالبيئــة المدرسية وتوقعاهم فى إنجاز طلاهم التحصيلى. وقد وجدت إحدى الدراســات السابقة(٣٠٤) أن مثل هذه الأنشطة التربوية قد أحدثت تأثيراً إيجابياً فى المدرســة والقضايا التربوية المتصلة بها.

- بيئة تعليمية عربية تهتم بالأنشطة اللاصفية بين هؤلاء الطلاب المبدعين، حيــث يمكن تكليف هؤلاء الطلاب بدراسة مقررات إضافية فى اللغات الأجنبية، وبرمجة الحاسبات الآلية. كما يجب الاهتمام بزيارة المكتبات العامة، وإعداد التقارير حول الموضوعات التى تتعلق باهتمامات هؤلاء الطلاب، وكذلك إقامة المعارض وإجراء بعض البحوث والمشاريع المتصلة بالبيئة المحلية فى كافة أقطار الوطن العربى.

ومن خلال هذه الأنشطة نصل إلى مفهوم المدرسة الفاعلة المنتجة الملتزمة بتنمية عوامل الإبداع وترقية ملكات الابتكار لدى الطلاب العرب، تلك المدرسة التى ترتبط ببيئتها، وتسعى لتكريس أسس متينة لشراكة فاعلة مع هذه البيئة العربية والانفتــاح عليها أخذاً وعطاءً، ومن ثم تصبح المدرسة العربية المناخ الأمثل للتعليــم والتعلــم والتنشئة الاجتماعية السوية،وبؤرة الخير المؤثر فى المجتمع المحلى المحيط بها، للأخذ بيده فى سبيل التطوير والتقدم. وهذا يستوجب السعى لتعميق شراكة فاعلة بين المدرســة والبيئة، وتوسيع مجالات وفرص الممارسة الديمقراطية فى الإدارة المدرسية وتنشيط دور مجالس الاتحادات الطلابية فى العملية التعليمية، والنظرة للتعليم باعتباره أمراً مجتمعيــاً من ناحية، وقضية أمن قومى عربى من ناحية ثانية، ومدخلاً لتحقيق ديمقراطية التعليــم من ناحية ثالثة، وحالما وجدت مثل هذه المدرسة فلن نجد عزوفاً من الطلاب فى البقاء فيها، ولن يضطر وزير تربية وتعليم إلى نقل مدراء المدارس التى ارتفعت فيها نســب وقف القيد والبقاء بالمنازل وأداء الامتحانات بنظام المنازل، ولن نحتــاج إلى تحديــد الـ٢٧ يوماً المسموح للطالب بأن يغيب عن مدرسته مهما كانت ظروفه الصحيــة خلال العام– الحل يكمن فى تجويد أداء مدارسنا فى الوطن العربى.

٣- نمط الشراكة المجتمعية وترشيد أوجه الإنفاق فى مجال التعليم:

دار التساؤل الثالث لهذا الكتاب فى خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية حول الإسهامات الضرورية لتنظيمات مجتمع الأمة العربية من أجل ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم فى البلدان العربية. ومن بين هذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية التى تتكامل جهودها فى هذا المجال الأحزاب السياسية باعتبارها تنظيماً اجتماعياً فعالاً وسط الجماهير وتتشكل منه الحكومات التى تسن القوانين والتشريعات فى تمويل التعليم وترشيد الإنفاقات فى مجاله، إلى جانب النقابات المهنية والعمالية التى تضم فى عضويتها الملايين فى كافة المهن المتواجدة فى سوق العمالة، والجمعيات الأهلية المرجو تفعيل أدوارها وبشدة هذه الأيام لسد العجز فى الخدمات التعليمية نتيجة دخول اقتصاديات السوق إلى معظم بلدان العالم وما نتج عنها من تقلص الخدمات التعليمية الحكومية فى معظم البلدان العربية.

وتعرض خارطة الطريق العربية الإسلامية فى صفحاتها التالية أهم النتائج التى تم التوصل إليها للإجابة عن هذا التساؤل الرئيسى الثالث حول الإسهامات الضرورية للتنظيمات الاجتماعية والمهنية المختارة فى هذه الخارطة وهى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية لترشيد الإنفاق فى مجال التعليم فى الوطن العربى:

أ - الشراكة المجتمعية وتوفير المخصصات المالية للتعليم:

أضحى التعاون المجتمعى بين الجهود الحكومية والأهلية أحد المدخلات الرئيسة لتمويل الإنفاق على التعليم ضمن النظام التربوى العربى وتحقيق أفضل عائد منه فى الوطن العربى، وقد حرصت وزارات التربية والتعليم فى الأقطار العربية فى السنوات الأخيرة على تشجيع الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى تمويل العملية التعليمية، فصدر القرار الوزارى رقم (٣٠ ف) بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١٠ فى مصر- على سبيل المثال- والذى نص على التصريح للجمعيات الأهلية بإنشاء مدارس الفصل الواحد،

ومدارس المجتمع، والمدارس الصغيرة فى عقد شراكة بين الوزارة والجمعيات الأهلية بهدف تفعيل دور الجمعيات الأهلية فى تدعيم الخدمات التعليمية فى الأماكن الأكثر حرماناً، ومواجهة احتياجات البيئات المحرومة ثقافياً، إلى جانب دعم قدرات المجتمعات المحلية فى تعزيز الأنشطة التعليمية، وتأكيد هذه القدرات بالمشاركة الإيجابية فى العملية التعليمية[٣٠٥].

كما أن قضية المشاركة المجتمعية فى الوطن العربى وتوفير الدعم اللازم للعملية التعليمية وتطوير البحث العلمى ودعم هيئات التدريس ورفع المستوى الأكاديمى بينهم فى النظام التربوى العربى مطلوبة الآن وبشدة، إلى جانب طرح قضية البحث العلمى وقضية التعليم وتطويره، وقد تم إعداد ورقة عمل للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر فى هذا الشأن، حيث إن الحزب يعطى أهمية كبرى للبحث العلمى والتنمية التكنولوجية، وقد وفرت الدولة التمويل الكافى للعملية التعليمية الجامعية حيث وفرت الدولة ٧٢٠ مليون جنيه خلال الخطة الخمسية ٢٠٠٢ / ٢٠٠٧م. كما وفرت دعماً من الخارج بلغ ٧٣ مليون دولار كقرض من البنك الدولى إضافة إلى ١١ مليون يورو كمنحة للبحث العلمى وتطوير التعليم الجامعى وتحديث نظم البحث العلمى، كما وصلت نسبة الإنفاق على البحث العلمى الآن ١% من الدخل القومى فى القطر المصرى وهو ما يعنى ٢,٦ مليار جنيه هذا العام (٢٠٠٤م) وهناك دول عربية أخرى يصل فيها هذا التخصيص إلى ٢,٥% ولكن فى مقارنة مع عام ٨٦ كانت النسبة ٠,٣% فى مصر وهو ما يؤكد اهتمام الدولة بدعم البحث العلمى وتبلغ نسبة ما تنفقه الحكومة المصرية على البحث العلمى ٩٠% من حجم ميزانية البحث العلمى البالغ نسبتها الآن ١% من جملة الدخل القومى *(G.N.P.)* للمجتمع المصرى.

ونشير هنا إلى أن اقتراحات الحزب الوطنى الحاكم فى مصر لتطوير البحث العلمى ترتكز على أن يتم الاستخدام الأمثل لمنتجات البحث العلمى وأن يكون

التوجه نحو الأبحاث التطبيقية وليس فقط نحو الأبحاث النظرية، وهذا التوجه تتبنـــاه أغلب الأحزاب السياسية الحاكمة فى الوطن العربى.

كما أن من توصيات الحزب الوطنى الحاكم فى مصر التواصل مع علماء مصر فى الخارج، وقد تم تحقيق خطوات كبيرة فى هذا المجال حيث زار مصر أكثر مـــن ٧٥٠ عالماً مصرياً للمشاركة فى مشروعات البحث العلمى والتطوير للمنظومة التعليمية مع ربط البحث العلمى ومراكز الإنتاج والصناعة.

وأنه يجرى حالياً تنفيذ ٢٥ مشروعاً لتطوير البحث العلمى والتعليم الجـــامعى وتمثل عملية تطوير مناهج كليات التربية المرتبة الأولى فى مشروعات التطوير فى مجلس التعليم العالى خلال الفترة من ٢٠٠٣م إلى ٢٠٠٧م.

كما أن الوزارة اهتمت بالملكية الفكرية وبراءات الاختراع حيث بلـــغ عـــدد براءات الاختراع للمصريين (١٠٠) براءة اختراع بعد أن كانت لا تتجـاوز (٢٠) براءة اختراع فى الأعوام الماضية.

وعن أداء أعضاء هيئات التدريس فى مجال البحث العلمى، فتوجهات الحـزب والوزارة هو الاهتمام برفع مستوى أعضاء هيئة التدريس من حيث التفرغ للأبحـاث وتطوير المناهج التعليمية، حيث إن العلم هو الثروة الحقيقـــة وركـيزة مهمـــة فى عمليات التطوير فى التعليم، والمجتمع العلمى الذى يقوم بتخريج الإنسان المصـــرى القادر على التعامل مع العلم والمعرفة وينمى لديه الشعور بالانتماء والهوية المصريـــة لجدير بتخصيص الموارد المالية السخية إليه، إن أساتذة الجامعات المصرية لعبـوا دوراً مهماً فى بناء المجتمع المصرى وتطوير جميع أوجه الإنتاج والتطوير والتنمية، والحـــزب تبنى الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالى.

كما تبنى الحزب قضية الالتزام فى العملية التعليمية بين الأستاذ والجامعـــة أى الربط بين الحقوق والواجبات لأعضاء هيئة التدريس والتفرغ الكامل الذى يشـــجعه

الحزب بحيث يفرغ عدد من الأساتذة والقيادات الجامعية على مستوى رئيس الجامعة ونائب رئيس الجامعة وعميد الكلية تفرغاً كاملاً للعملية القيادية الجامعية.

وفى مصر الآن ٢,٣ مليون طالب جامعى يمثلون ٣٠,٥% من الشريحة العمرية المواكبة للتعليم العالى وأن الحزب قد تبنى مشروعاً لتقسيم الجامعات الكبرى إلى جامعات صغيرة لتحقيق اللامركزية فى الإدارة والاستقلالية والتطوير. وإن هناك صندوقاً لتحقيق التكافل للطالب الجامعى وتوفير الرعاية الكاملة للطلاب غير القادرين ورعاية الموهوبين منهم.، وهذه التوجهات التعليمية تتبناها أغلب الأحزاب السياسية الحاكمة فى بلدان الوطن العربى، إلى جانب أن التوجه الآن هو التوسع فى إنشاء الجامعات الأهلية غير الهادفة للربح تحت الإشراف العلمى الكامل للوزارات التعليم العالى ووضع المعايير والضوابط من خلال هيئة اعتماد وضمان جودة التعليم التى تتبنى الأحزاب السياسية الحاكمة فى الدول العربية إنشاءها. إن التوسع فى التعليم الجامعى العربى وتوفير التمويل اللازم لهذه العملية من القادرين ورجال الأعمال وتحقيق أعلى مستوى من الاستغلال الأمثل للتمويل المتاح وتحقيق مزيد من اللامركزية للجامعات لتحقيق تمويل ذاتى لها هو الهدف الأسمى لتوجهات الأحزاب السياسية الحاكمة فى الوطن العربى، هكذا تتناقل الصحف القومية هذه التوجهات ونقرأها صباحاً ومساءاً، وتقول هذه الصحف إن توجهات الدول العربية هو التوسع فى زيادة القبول بالجامعات لإتاحة الفرصة الكاملة لكل شاب مؤهل لدخول الجامعة، وقد بلغ عدد الذين تم توزيعهم عام ٢٠٠٣م عن طريق مكتب التنسيق فى مصر– على سبيل المثال– حوالى ٥٠٠ ألف طالب وبذلك يصل عدد المقيدين فى الجامعات المصرية الحكومية إلى ٢,٣ مليون طالب عام ٢٠٠٣م، وهو ما يحقق المبدأ الدستورى فى أن التعليم العالى حق مكفول لكل قادر على الاستيعاب والتحصيل فى هذا القطر العربى.

والآن يوجد فى جمهورية مصر العربية ٢٠ جامعة حكومية فيها ٨ فروع لجامعات وقد أعطيت هذه الفروع التابعة للجامعات فرصة من (٣- ٥) سنوات لاستكمال مقوماتها وإعلان استقلالها، وفى مصر سبع جامعات خاصة والمطلوب زيادتها وليس لدينا أى جامعة أهلية غير هادفة للربح، فالكل يسعى إلى الربح!.

وقد أعلن الأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر فى المؤتمر السنوى الأول للحزب فى سبتمبر ٢٠٠٣م فتح حوار وطنى قومى حول قضايا الوطن والمواطن، والعمل فى ضوء مبدأ المشاركة والمصداقية على فتح الحوار الجاد المسئول من خلال أوراق النقاش التى طرحها الحزب فى لجانه وجلساته العامة فى المؤتمر المشار إليه آنفاً.

كما أن أمناء الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر على مستوى الوحدات الحزبية والمراكز والأقسام من أعضاء المؤتمر عبروا عن آرائهم بحرية وعكسوا مشاكل المواطنين وقضاياهم اليومية واحتياجاتهم فى تفاعل كامل مع أوراق النقاش.

كما أكد الأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر أن ورقة النقاش حول حقوق المواطنة والديمقراطية طرحت علاقات المواطن بالدولة وطموحاته وأماله فى الارتقاء بالخدمة التعليمية مع انتهاء العزوف عن المشاركة فى العمل التطوعى، وعلى وجه الخصوص فى مجال تمويل التعليم.

كما أن الرسالة التى يتم توجيهها من أوراق النقاش التى عُرضت على المؤتمر تؤكد أن الحزب وحكومته جادون فى تقديم ما التزموا به وفى صورة استراتيجيات تنعكس على الحياة اليومية للمواطن فى قضاياه التى تتصل بالتعليم والصحة والبناء على الأرض الزراعية، والصحة والسكان والمرأة.

وقد أوضح الأمين العام للحزب الوطنى أن المؤتمر استهدف من خلال المناقشات فى اللجان والجلسات العامة، حل مشكلات المواطن فى الأسعار إلى جانب طرح رؤية

متكاملة للاقتصاد، وكيفية مساندة الحزب لحكومته من خلال طرح حزمة من الإجراءات الاقتصادية التى تستهدف استقراراً فى سوق الصرف، ومدى انعكاس هذا الأمر على تمويل المشروعات التعليمية الطموحة فى المجتمع المصرى.

وحول هذه القضايا أوضح أمين الحزب أن الحزب لم يطرح أفكاراً بل طرح سياسات وطنية تحقق المشاركة الحقيقية فى ترشيد أوجه الإنفاق فى مجال التعليم المصرى.

وأشار إلى أن ورقة المواطن والديمقراطية أوضحت سبل تحقيق الحرية والديمقراطية ومجتمع تكافؤ الفرص –حتى فى مجال التعليم– من خلال العدالة الناجزة وتحديث التشريعات وتنفيذ الأحكام والعلاقة بمؤسسات المجتمع المدنى وأحزابه، وتعديل قانون الأحزاب، وتعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية وتحديث قوانين النقابات.

ورغم حسن النوايا التى أبداها أمين الحزب الوطنى الديمقراطى فى هذه الرؤى الإصلاحية وأوراق العمل والسياسات المرجو اتخاذها، إلا أنه إذا أرادت مصر أن تبنى نظاماً سياسياً جديداً يواكب العصر والتغيرات العالمية ويستند إلى الديمقراطية فإنه يجب الاعتراف أولاً بأن عملية التنمية السياسية لها هدف واحد هو إقامة بنية أساسية لهذا النظام الديمقراطى تسمح بحرية أكبر وقدرة على اختيار القيادات بسلاسة وهدوء ثم تعزيز أفضل العناصر منها وتقديمها للحياة العامة والسياسية وعدم تهميش قطاعات أو أفراد لسبب أو لأخر، فالعبرة بالأفعال وليست بالأقوال، والعبرة هنا هى فى قدرتنا على تطبيق هذه النوايا الحسنة فى مجال التعليم وفى كافة مستوياته: على مستوى المدرسة والإدارة والمديرية والوزارة، ومن ثم تطالب خارطة الطريق العربية الحالية بتفعيل الشراكة بين الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية والقطاعات الخيرية فى دعم جهود المدارس الحكومية الحالية فى جوانب الإصلاحات والترميمات والمساعدة فى توفير الأثاث والتجهيزات، وتمويل بعض الأنشطة المدرسية، كما يمكن

للجمعيات الأهلية مساندة الجهود الحكومية فى العملية التعليمية عن طريق بناء أجنحة فى مدارس قائمة بالفعل، إلى جانب المساهمة المادية فى سد احتياجات المدارس من المعامل والأجهزة والوسائل المعينة، على أن تكون الشورى بين هذه التنظيمات المجتمعية هى الأساس فى ترتيب المهام والإنجازات، فلا يعقل تغيير بلاط أرضية بعض المدارس بأموال أميرية فى حالة العوز والاحتياج الشديدين إلى إصلاح السباكة بهذه المدارس.

وإذا كان الواقع يتحدث عن عزوف بعض التنظيمات المجتمعية مثل الجمعيات الأهلية عن التعاون فى توفير مخصصات الإنفاق على التعليم بسبب قصور إمكانات هذه الجمعيات وصعوبة الحصول على أراضى لبناء المدارس وغير ذلك من الأسباب فإن تفعيل الشراكة بين هذه الجمعيات الأهلية والحكومات من خلال مسألة تملك أسهم محددة فى المدارس الحكومية، وإسناد إدارة بعض المؤسسات التعليمية الحكومية إلى هذه الجمعيات الأهلية فى المجتمعات المحلية التى تقع فى نطاقها هذه المدارس تعتبر مداخل جيدة لتفعيل التعاون المجتمعى فى الإنفاق على التعليم وترشيده. فالعلاقات التنسيقية بين الحكومات العربية والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية يجب أن تأخذ (المنحى الامتدادى)، بحيث توفر الحكومة المبانى المدرسية مثلاً وتتدخل النقابات المهنية والعمالية من أجل توفير مستلزمات التدريس وأجهزها التكنولوجية، وتتدخل الهيئات الأهلية والقطاعات الخيرية لتعلو بهذه الأشياء وتحسن الخدمات التعليمية والإدارية بالمدارس فى النظام التربوى العربى.

وفى ضوء ضعف المشاركة من الجمعيات الأهلية وأصحاب المصانع والمؤسسات والشركات الخاصة فى تحمل بعض أعباء تمويل التعليم فى الوطن العربى، وفى ضوء إنصراف أولياء الأمور وأبنائهم إلى الدروس الخصوصية، قد يكون فى فرض الضرائب، خاصة فرض الضرائب العقارية على الأملاك والعقارات مدخلاً جيداً فى توفير دعم إضافى لتمويل التعليم فى بلدان الوطن العربى، ويمكن أن تفرض هذه

الضرائب مباشرة من خلال أجهزة الحكم المحلى (الأحياء) وتدعم بها مدارس الحى نفسه، وقد تسمى بضرائب القيمة المضافة لتحسين التعليم فى هذا الحى أو ذاك، بدلاً من الاتجاه السائد حالياً بفرض ضريبة (نظافة الأحياء) على تلاميذ المدارس وإجبار الإدارات التعليمية على تحصيلها من التلاميذ فى جميع المدارس حتى من هؤلاء التلاميذ الذين لم يستطيعوا تسديد الرسوم الدراسية المقررة.

هذه الضرائب الإضافية موجودة فى الكثير من دول العالم، حتى فى الدول الاشتراكية وهذا ما يحدث فى الصين مثلاً – كما أورده (بارى) *(Bary)*[٣٠٦]– حيث تفرض العديد من الحكومات المحلية ضرائب إضافية على أرباح الشركات والمصانع وملاك العقارات لتدعيم برامج التعليم بهذه المحليات، وتساهم النقابات المهنية والعمالية فى تحصيل هذه الضرائب من مؤسساتها الإنتاجية التابعة لها لتدعيم تمويل التعليم بها، ومن خلال هذه الضرائب تدعم الكفاءة الداخلية لمدارس التعليم ، ويُدعم تعليم الأطفال الفقراء بها.

كما يلزم أن تسهم البورصة والشركات الاستثمارية بها فى دعم تمويل التعليم فى مصر من خلال خصم نسبة من المكاسب المتحصلة من بيع وشراء الأسهم والسندات بها، ويمكن أن تتدخل البنوك بخصم نسبة من أرباح شهادات إيداع الأفراد، ومن جوائز شهادات الاستثمار، وجوائز شهادات المليونير التى استحدثت أخيراً، ومن عوائد الودائع بالنقد المحلى والأجنبى ومن أرباح حسابات الأفراد بالبنوك ومن كافة أرباح الأوراق المالية والتى تدر ربحاً منتظماً من البنوك فى توفير بعض المخصصات لتدعيم مصاريف التعليم فى الوطن العربى.

أيضاً شركات الصرافة وشركات التأمين والشركات الخاصة فى مجال الاتصالات وشركات الإعلانات يجب أن تعرف مسألة المساهمة فى تمويل التعليم من خلال خصم نسبة من مكاسبها نتيجة بيع خدماتها للجمهور، وتخصيص هذه النسبة التى تم خصمها بالكامل لتدعيم الانفاقات التعليمية فى النظام التربوى العربى.

والمطلوب الآن تهيئة جو من الثقة بين مؤسسات الإنتاج ومؤسسات التعليم فى الوطن العربى، من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وعقد الندوات التى تجمع بين الباحثين والمسئولين فى كافة التنظيمات الاجتماعية فى الوطن العربى. ومن هنا يكون بالإمكان زيادة الضرائب المستحقة على مؤسسات الإنتاج تدريجياً مقابل تسويق منتج مؤسسات التعليم، والتعليم العالى على وجه الخصوص، وكذلك حث المسئولين بمؤسسات الإنتاج على التبرع طواعية لصالح مؤسسات التعليم[٣٠٧].

وقد طالب (نوجويرا) *(Noguera)*[٣٠٨] بديمقراطية القاعدة فى حكم المدارس العامة فى المجتمع الأمريكى، وهذه الدعوة صالحة أيضاً لمجتمعنا المصرى فى تفعيل الشراكة المجتمعية فى توفير المخصصات المالية للتعليم، فالآباء يمكنهم المساهمة فى تمويل تعليم أبنائهم حين تتوفر شروط المشاركة، وحين يحدث ذلك يتجاوب أولياء الأمور ويتصدون لتحمل المسئولية فى هذا التمويل، فمجتمع الأمة يتيح لأفراده حرية المبادرات فليس من الممكن أن يعتمد المجتمع العربى فى حركته الاقتصادية على آليات الخصخصة واقتصاديات السوق الحرة فى إطار التنافس، بينما يجمد هذا الأمر فى حركته الاجتماعية ومن ضمنها حركته التعليمية.

كما أن المساعدات التقنية المقدمة ضمن برنامج المساعدات الدولية تلتهم النصيب الأكبر فى قطاع التربية فى الوطن العربى، وتصل إلى ثلاثة أرباع هذه المساعدات الدولية، إضافة إلى أن (٢٠%- ٤٠%) من أموال هذه المساعدات التقنية تذهب كأجور للمستشارين والخبراء والمؤسسات التقنية المانحة،وعلى المستوى القومى لا تتوافر إمكانات الاستفادة المثلى من هذه التقنيات، فتضيع مخصصات الدعم الخارجى فى هذا المجال دون حدوث طفرة التحسين المطلوبة، كما أن الحكومات القومية تلجأ إلى استخدام أموال المعونات الخارجية كبديل لتوفير المخصصات المالية للتعليم بدلاً من التمويل الحكومى، وليس كمورد إضافى لتحسين التعليم، ولعل تجربة (زامبيا) عام ١٩٩٦ تكون أجدى فى تفعيل الدعم الخارجى فى تمويل التعليم، فقد

خصصت المعونات الدولية لها فى هذا القطاع فى بناء (١١٠٠) مدرسة، وتزويدها بـ(٤٦٠٠٠) مكتب، (١,٤ مليون) كتاب مدرسى من أجل إيجاد فرص تعليمية لتلاميذ التعليم الابتدائى. أيضاً خصصت (أوغندا) معوناتها الخارجية فى قطاع التعليم الابتدائى والتى زادت مخصصاتها المالية من (٦٠ مليون دولار أمريكى) عام ١٩٩٧ إلى (١٢٥ مليون دولار أمريكى) عام ٢٠٠٢م فى إنشاء مدارس جديدة وقاعات دروس. وكان القرض مع البنك الدولى ينص على تحمله (٩٠%) من كلفة بناء هذه المدارس، وتتحمل الحكومة الأوغندية (١٠%) الباقية من الكلفة، وفى (تنزانيا) حققت المعونات الخارجية طفرة فى البنية التأسيسية لبرنامج التعليم، حيث تم توجيه برامج المساعدات الدانماركية والهولندية لبناء مدارس جديدة فى (٦٢) منطقة ريفية بها[٣٠٩].

وللاستفادة من هذه التجارب الأفريقية، ولتفعيل مخصصات الدعم الخارجى فى تمويل التعليم فى الوطن العربى يلزم توحيد الجهود وتكاملها بين أقسام التدريب بمديريات التربية والتعليم والشبكة القومية للتدريب عن بعد، وبرامج تحسين التعليم الممولة من البنك الدولى والاتحاد الأوربى، ويمكن أن يتم هذا التوحيد والتكامل عن طريق نقابات المعلمين، وعلى أن تسهم النقابات بمدخراتها النقدية وممتلكاتها العقارية فى تحسين البيئات التعليمية من وجهة نظر استثمارية عن طريق تسخير مبانيها المنتشرة فى ربوع بلدان الوطن العربى وتأجيرها لبرامج تحسين التعليم نظير الحصول على الأجور النقدية التى تدفع لمبانى القطاع الخاص،ومن استثمار تأجير بعض أماكن نقابات المعلمين يتم تحديث المبانى المدرسية وإقامة أماكن جديدة لقطاع التعليم فى جميع الأماكن ببلدان الوطن العربى.

وعلى مؤسسات العون الخارجى العمل على زيادة المخصصات المالية لبناء مدارس جديدة أكثر من التركيز على المخصصات المالية فى مجال التكنولوجيا، فزيادة الفصول الدراسية وإلغاء تعدد الفترات فى المدارس يأتى فى مكانة متقدمة الأهمية عن

تطبيق الحكومة الإلكترونية الخاصة بإدارة التوتر والوقت بالمدارس، والتى بدأت فى سبتمبر ٢٠٠٢م فى إحدى النظم التربوية العربية، وتحديداً فى النظام التعليمى المصرى.

وفى هذا الإطار يمكن الاستفادة من المخصصات المالية الخارجية الخاصة بتمويل التعليم فى مصر من أجل إقامة مشروع قومى خاص بالتربية والتعليم، ويتمحور هذا التصور فى الاستفادة من التسهيلات المادية المقدمة من الدولة للمناطق الاستثمارية، ومن التمويل الدولى لقطاع التعليم من أجل إقامة "مدينة استثمارية مملوكة لوزارة التربية والتعليم"، أسوة بمدينة الإنتاج الإعلامى المملوكة لوزارة الإعلام، تتضمن إقامة مصانع خاصة بالأثاث المدرسى متعدد الاستخدام، وكذا الأجهزة المعملية، ومصانع لطبع الكتب المدرسية ونشرها، إلى جانب طبع الأدوات الكتابية وإنتاج الوسائل التكنولوجية التى لها دور مؤثر فى العملية التعليمية، وحتى إنتاج الكمبيوتر التعليمى. ويؤدى هذا الاقتراح، إذا ما تم تبنيه والعمل على تنفيذه، إلى تفعيل الدعم الدولى فى تجويد إنتاج الكتاب المدرسى والوسائط التعليمية الأخرى فى مجال التعليم، ويمكن تطوير ما قامت به وزارة التربية والتعليم بشأن إنشاء مدينة مبارك للتعليم بمدينة السادس من أكتوبر لتعظيم دور التكنولوجيا فى العملية التعليمية لتحقيق هذا المشروع القومى المقترح، فقد تضمن التخطيط لهذه المدينة إنشاء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وقاعة مؤتمرات،ومسرح تعليمى،وقاعة تصحيح امتحانات ومخازن ومبانى للتدريب وقاعات للتدريب عن بعد(٣١٠)، ويلزم أن تتحول هذه المدينة المقترحة إلى وحدة إنتاجية متكاملة مملوكة لوزارة التربية والتعليم، تشمل مصانع إنتاجية لمستلزمات التمدرس أكثر من كونها مدينة خدمات فى الإعلام التعليمى.

وإذا كانت بعض المنح والمعونات الدولية الموجهة لقطاع التعليم فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٢ قد وجهت مباشرة إلى التغذية المدرسية فى مدارس التعليم قبل الجامعى، فيلزم التفكير فى نوعية التغذية المدرسية المقدمة، وفى الفئات المستفيدة منها. فقد بلغت جملة الاعتمادات المخصصة للتغذية المدرسية فى عام

٢٠٠١/٢٠٠٠ حوالى (٢٤١ مليون جنيه)، وكان للتوسع فى الفئات المستفيدة من التغذية المدرسية الأثر البالغ فى تزايد أعداد الطلاب المستفيدين من التغذية، حتى وصل المستفيدون من التغذية المدرسية خلال العام الدراسى ٢٠٠١/٢٠٠٠ حوالى (٩,٦ مليون طالب)[٣١١]. وبتحليل هذه الأرقام اتضح أن ما يخص الطالب المستفيد من التغذية المدرسية (٢٥ جنيهاً)، فى السنة (لا تسمن ولا تغنى من جوع!).

وتنوه خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية بأهمية الشراكة المجتمعية فى توجيه المخصصات المالية فى مجال التغذية المدرسية، حيث تقترح هذه الخارطة العربية وضع أولويات للفئات المستفيدة من الطلاب من مشروع التغذية المدرسية بحيث يكون هؤلاء الطلاب من بين أولئك الذين تنطبق عليهم معايير الحرمان بالمحافظات وبالأحياء الفقيرة، وتقدم التغذية المدرسية لهؤلاء الطلاب فى هيئة دعم مالى، أى يعطى المال مباشرة إلى هؤلاء الطلاب الفقراء لكى يتمكنوا من شراء هذه الخدمة المدرسية بأنفسهم، ويمكن تقديم هذا المال على هيئة (سندات تغذية) تمنح للطلاب الفقراء، ومن خلالها يمتلك الطلاب حرية الاختيار فى شراء ما يحتاجونه فعلاً من أنواع التغذية من أماكن عامة تتعاقد معها وزارات التربية والتعليم لتقديم هذه الخدمات المدرسية فى مقابل أن تسترد هذه الأماكن المال المدون فى هذه السندات من المناطق والإدارات التعليمية الواقعة فى نطاقها، وتحدد الجمعيات الأهلية المتواجدة بالأحياء أسماء الذين يستحقون هذه السندات الخاصة بالتغذية المدرسية فى المناطق والبلدان الفقيرة.

ب- الشراكة المجتمعية وترشيد الإنفاق من خلال التمويل الذاتى للمدارس:

الشراكة المجتمعية فى هذا السياق مفهوم ينهض على أساس مشاركة المجتمع بكافة أفراده وتنظيماته فى إدارة التمويل بالمدارس، فالمؤسسة التعليمية، ينظر إليها، فى ضوء هذا الفكر، على أنها شركة بين أفراد البيئة المدرسية من ناحية، وبين الطلاب وأولياء أمورهم وأحزابهم السياسية ونقاباتهم المهنية وجمعياتهم الأهلية التى ينتمون إليها أو إلى بعض منها من ناحية ثانية. وإذا حدثت هذه الشراكة المجتمعية وشاركت فى

إدارة التمويل بالمدارس ساد مفهوم الشفافية فى العمل التربوى، وأصبحت مسئولياته جماعية: إدارةً وتنظيماً وإنفاقاً للميزانيات المخصصة لهذه المدارس، وإذا ساد هذا المفهوم أيضاً فى إدارة التمويل بالمدارس من خلال شراكة مجتمعية أطرافها الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية وغيرها من الكيانات المتواجدة فى مجتمع الأمة العربية يمكن تحقيق الرؤية المستقبلية للنظام التربوى العربى باتجاه ترشيد الإنفاق وتجويد العائد من التعليم فى الوطن العربى.

كما يمكن تفعيل المخصصات المالية للتعليم فى الوطن العربى من خلال نقل صنع قرار صرف الأموال المخصصة لكل مدرسة إلى مجلس الآباء والمعلمين والذى يرأسه مدير المدرسة ويشترك فى عضويته المعلمين وأولياء الأمور بهذه المدرسة إلى جانب اشتراك أعضاء من الأحزاب السياسية العربية الحاكمة وبقية الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية بالمجتمع المحلى فى هذا المجلس، إضافة إلى استطلاع آراء أولياء الأمور فى أوجه الصرف، ويسود مبدأ المساءلة بخصوص استخدام مخصصات التمويل الحكومى للمدارس، وحينئذ تستطيع المدارس اتخاذ قرارات أكثر كفاءة فيما يتعلق بكيفية إنفاق الأموال المخصصة لها، حيث تستطيع هذه المدارس تحديد احتياجاتها الفعلية والأولويات الملحة بصورة أفضل من السلطات التعليمية الأعلى. وفى هذا الأمر إحداث لفعالية صرف المخصصات المالية للتعليم وترشيد للنفقات التعليمية فى هذا المجال، حيث ينظر إلى المدرسة كوحدة متكاملة فى الأداء والتمويل وطلب زيادة الإنفاق والمساءلة، وهذا من شأنه أن يقود إلى كفاءة أفضل فى استخدام المخصصات المالية وتحسين الجودة التعليمية وإحداث التطوير المنشود، وفوق كل هذا تحقيق العدالة فى توزيع التمويل الحكومى على المدارس المختلفة، ففى مدرسة مكتظة الفصول (٦٠ تلميذاً) فى الفصل، وتعمل فترتين فى اليوم الواحد، يكون أجدى لها توظيف الدعم الحكومى المخصص لتطوير التعليم بها فى بناء فصول إضافية وتوفير مقاعد بها عن السعى لتوفير أجهزة الكمبيوتر

والتليفونات وشبكة الكهرباء اللازمة لتشغيل الحكومة الإلكترونية على مستوى كل مدرسة لإدارة الوقت والتفاوض وإدارة الخلاف والتوتر والتقنية المعلوماتية، وقد أقرت وزارة التربية والتعليم فى مصر بأن حوالى (٢٠%) من مدارسها تعمل فى نظام تعدد الفترات الدراسية[٣١٢]، ومن ثم تستطيع الشراكة المجتمعية التبصر فى الأمر وتحديد الأولويات والتنسيق بين ما هو ممكن وما هو مأمول من جوانب التطوير التعليمى.

ويدعم هذا الاقتراح القرار الوزارى رقم (٢٠٠) بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٤ فى جمهورية مصر العربية بتفويض السادة المحافظين كل فى دائرة اختصاصه فى مباشرة اختصاص الهيئة العامة للأبنية التعليمية بشأن إجراء الصيانة الضرورية للمبانى التعليمية والإشراف عليها، على أن يتم الصرف من الاعتمادات المالية بالموازنة العامة للدولة (نفقات جارية)[٣١٣]، ويتبقى إعطاء الصلاحيات إلى المدارس نفسها فى كيفية إنفاق المخصصات المالية لها،وقد اتخذت وزارة التربية والتعليم هذه الخطوة فى قرارها الوزارى رقم (٢٨٧) بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٥ بخصوص (المدرسة المصرية الدولية للغات) بالمجمع التعليمى بالإسماعيلية ومهام مجلس إدارة المدرسة بها ومنها إعداد اللائحة الداخلية للمدرسة، ويمكن أن يسرى هذا التوجه على المدارس الأخرى، وفى هذا تفعيل للشراكة المجتمعية فى إدارة المدارس والإشراف على أوجه الإنفاق فى أنشطتها التربوية والتعليمية بها، وتوجيه مخصصاتها المالية لما هو أجدى وأكثر نفعية فى شئون التربية والتعليم لأبناء هذه الأمة.

وقد أوضح (هاس) *(Hass)*[٣١٤] أن توزيع المصادر المالية الحكومية على المدارس فى ضوء أعداد الطلاب بكل مدرسة يحقق العدل ويدعم المدارس وتظهر الاحتياجات التمويلية لتعويض ما قد ينقص، ويسمح للمناطق المحلية بفرض الضرائب لإكمال التمويل، ويشجع الشراكة المجتمعية فى توفير ما ينقص من المخصصات المالية لتجويد التعليم بالمدارس.

ويرى (هاردير) *(Harder)*[٣١٥] أن تنفيذ هذه المقترحات يتطلب بالضرورة تطوير المهارات الإدارية والمحاسبية لدى مدراء المدارس مثل تطوير مهارات إدارة الأعمال وتحديد الدخول والنفقات المدرسية،ومهارات التوفير والاستثمار الأمثل فى ميزانيات المدارس،وفوائد ومعوقات القروض وما هو متاح منها لحل مشكلات تمويلية طارئة،ومهارات التحفيز وتأثيره على الإنتاجية التعليمية من أجل المساعدة فى اتخاذ قرارات رشيدة نحو إنفاق الميزانيات المدرسية فى المجالات الأكثر ارتباطاً بالأهداف المحددة لهذه المدارس.

وإذا أعطيت المدرسة المسئولية والمحاسبة بدرجة أكبر، ومنحت صلاحيات التصرف فى المخصصات المالية لها، وساد نظام الشراكة المجتمعية فى تحديد أوجه الصرف، يمكن على الأقل ربط الحوافز والمكافآت الشهرية للمعلمين بمقدار الإنجاز التعليمى الذى يحققونه لتلاميذهم، فكلما زادت المعارف والمهارات التى اكتسبها الطلاب، تزيد الحوافز والمكافآت المقدمة للمعلمين، والتى يتم ربطها سلفاً بميزانيات المدارس، ويشرف على منحها لهؤلاء المعلمين لجان شراكة من أعضاء الأحزاب السياسية العربية الحاكمة والأحزاب السياسية المتواجدة بهذه المجتمعات المحلية وأفراد من النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية ومن مشاهير مجتمع الأمة فى هذه المناطق.

وإذا قبل هذا الاقتراح من وزارات التربية والتعليم، تكون مهمة الإدارات التعليمية تجميع الموارد المالية من جميع المصادر المركزية والمحلية ووضع حصة كل مدرسة فى دائرتها من هذه المخصصات المالية فى حساب بنكى خاص باسم كل مدرسة على حدة، غير أن تنفيذ هذا الاقتراح يتطلب وجود إطار عام فى السياسة التعليمية فى الوطن العربى يقوم على شراكة مجتمعية تتمتع من خلالها المدارس بصلاحيات كبيرة فى التصرف فى غالبية بنود ميزانيتها، وترتيب هذه البنود فى ضوء أهميتها لتحقيق أهدافها المنشودة.

وقد يدعم هذا الاقتراح رؤية وزارة التربية والتعليم فى جمهورية مصر العربية- على الأقل فى دائرة ما ينبغى أن يكون حتى الآن- لإدارة تسويق المدارس كوحدات إنتاجية. فقد طرح هذا الموضوع فى إطار البرنامج التدريبى الذى تنظمه وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة لمدراء المدارس والإدارات التعليمية لتطوير مهاراتهم وصقل كفايتهم الإدارية ليصبحوا أكثر قدرة على تنفيذ الرؤية النظرية للوزارة فى ترسيخ مبدأ: **التعليم للتميز والتميز للجميع**، حيث تنادى الوزارة بضرورة تشجيع المدارس التى تدار بمفهوم الوحدات الإنتاجية لكى تهتم هذه المدارس بنشاط التسويق لتدعيم مركزها التنافسى فى البيئة المحيطة. وقد تضمن هذا البرنامج التدريبى لهؤلاء المدراء موضوعات الخطط التسويقية وواجبات مدير التسويق، وأساليب الإعلانات والترويج، وكيفية إدارة المبيعات ومنافذ التوزيع، والتعبئة والتغليف، وكفاءة التخزين[٣١٦].

وهكذا فالرأى هنا أننا نحتاج فى مصر إلى أن تصبح المؤسسات التعليمية فى شراكة مع أولياء الأمور، ومع أجهزة الحكم المحلى، ومع أعضاء النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية فى كافة جوانبها التعليمية، وبحيث تصبح هذه المدارس مراكز إحساس وطنية تؤثر فى مسار المجتمع، فحين يحدث أمر نتجه إلى مؤسسات التعليم للسلامة والمأوى، وعندما نواجه بالأمراض وتتهدد الصحة العامة، نسعى إلى المدارس للتزود بالتعليم الوقائى، وحين يحس الجمهور بقرب مؤسسات التعليم إلى مشكلاته، وحين يرى الآباء أنهم صانعو قرار تربوى بهذه المدرسة أو تلك، سوف تزيد الشراكة المجتمعية فى تمويل التعليم، وربما تتحول الأموال الشعبية التى تذهب إلى الجيوب والأيدى الخاصة نظير الدروس الخصوصية إلى تلك المدارس وتتلاقى الأفكار وتتفتح لتمهد الطرق فى تحسين نوعية التعليم. وإذا كانت الوزارة المختصة بأمور التعليم قبل الجامعى فى جمهورية مصر العربية قد استصدرت القرار الوزارى رقم (٤٦٤) لعام ١٩٩٨ والذى بمقتضاه أصبح دور الآباء واضحاً فى تطوير العملية

التعليمية ومتابعة تنفيذها، والتأكد من تحقيق المدرسة للأهداف التربوية، فيجب أن يشارك الآباء وبقية الكيانات بمجتمع الأمة المصرى ومن ثم فى البلاد العربية الأخرى فى تفعيل ميزانيات المدارس وإبداء الرأى فى أوجه الصرف فى النظام التربوى العربى.

كما أن المدارس الخاصة لم تسهم بعد فى حل مشكلة الدروس الخصوصية، فتلاميذها مصابون أيضاً بحمى الدروس الخصوصية، وهنا يثار التساؤل حول ما إذا كان أولياء الأمور والطلاب وأطراف الشراكة المجتمعية الفاعلة قد فقدوا ثقتهم فى الخدمات التعليمية المقدمة فى المدارس الحكومية (الأميرية) والخاصة على حدٍ سواء نتيجة ضعف جودة التعليم بها؟، ومن ثم يلجأ أولياء الأمور إلى الاستفادة بأقصى درجة ممكنة من التعليم (الحر) المقدم لأبنائهم من خلال الدروس الخصوصية، رغم تحمل أولياء الأمور الكلفة المرتفعة لهذه الدروس الخصوصية. والاقتراح هنا أنه لو شارك أولياء الأمور مع أطراف الشراكة المجتمعية (الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية) المدرسة المسألة التمويلية والمسئولية التعليمية فسوف يشكلون ضغطاً مباشراً على هذه المدارس لكى تحسن من جودة التعليم المقدم من خلال برامجها التعليمية فى الوطن العربى.

ويستلزم تفعيل المخصصات المالية للتعليم فى الوطن العربى أيضاً ترشيد النفقات الإدارية وإصلاح الهياكل الوظيفية فى مجال التعليم. فالرواتب والأجور والحوافز والمكافآت تمتص حوالى (٨٥%) من هذه المخصصات المالية، والفئات الوظيفية للعاملين فى مجال التعليم تحتوى على حوالى (٤٥%) ينحدرون فى سلسلة المهن الإدارية المساعدة بالمدارس، وفى المقابل نجد ندرة العمالة الفنية المتدربة فى مجال تكنولوجيا التعليم مع العلم بأن دعم استخدام تكنولوجيا التعليم مرتبط وبشدة مع توافر عدد كاف من الفنيين المؤهلين لاستخدام هذه التكنولوجيا المتقدمة فى مجال التعليم،ومن ثم ينبغى التفكير فى تبديل بعض الوظائف الإدارية بوظائف الاستشارى الفنى المقيم فى المدرسة، وبحيث تتحدد مهام هذا الاستشارى الفنى المقيم فى المدرسة

بتدريب المعلمين على استخدام الحاسب الآلى وحجرات مناهل المعرفة، ومن ثم يمكن ترشيد المخصصات المالية للتعليم فى مجال المرتبات. ويمكن تشجيع الفئة الإدارية فى المدارس إلى التحول إلى الفئة الفنية عن طريق التدريبات التحويلية، وربط الزيادة فى الأجور بمدى التقدم فى هذا المجال– أيضاً وبدلاً من الاتجاه السائد حالياً فى إيجاد فرص التدريب التحويلى لخريجى كليات التربية لتمهينهم على مهن أخرى، يمكن تقديم فرص عمل (معلم فنى مبتدئ) لهم لمدة عامين أو ثلاثة، ويشترط أن يكمل هؤلاء المبتدئون بنجاح برنامجاً لاكتساب المهارات والمعارف الجديدة فى مجال تكنولوجيا التعليم، وبما يحسن من أدائهم التدريسى خلال هذه المدة، وبعد إكمالهم هذا البرنامج التدريبى بنجاح يحصل (المعلم الفنى المبتدئ) على صفة (المعلم الفنى المحترف) القادر على تدريس تكنولوجيا التعليم بمدارس التعليم ، ويصبح هؤلاء المعلمون الفنيون المحترفون نواة للهياكل المشرفة والمدربة والتى تستطيع أن تسير بمثل هذه التكنولوجيا السيرة الحسنة المحققة لأهدافها التنموية فى مجال التعليم، والشراكة المجتمعية بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية وبقية كيانات مجتمع الأمة العربية هامة جداً لتحقيق هذه التوجهات وتنفيذها فى واقع العمل التربوى فى نظامنا التعليمى فى الوطن العربى.

وبخصوص التعاون الدولى ومخصصاته المالية فى تمويل التعليم فى الوطن العربى، والمعونات والمنح والقروض لتحسينه، لم تظهر الطفرة فى التحسين حتى الآن، ولم تحدث التنمية المتكاملة لمنظومة التعليم العربى، وغابت الشراكة التعاونية بين ما هو دولى،وما هو قومى، حتى فى مجال تنمية مهارات العاملين بالمدارس، بقيت أقسام التدريب الحكومية بمديريات التربية والتعليم فى منأى عن المشاركة الدولية، وراحت برامج تحسين التعليم الممول بسخاء من البنك الدولى والاتحاد الأوربى تشكل وحداتها التنفيذية وتعمل باستقلالية تامة بعيداً عن أى تنسيق أو تبادل برامج وأنشطة تدريبية مع هذه الأقسام المختصة أصلاً فى التنمية المهنية للمعلمين فى النظام التربوى العربى.

ونسوق تجربة (السلفادور) للاستفادة منها فى ترشيد الإنفاقات فى مجال التعليم، فللتغلب على ما أحدثته الحرب الأهلية من دمار فى (السلفادور) فيما بين عامى ١٩٨٠، ١٩٩٢، فإن الآباء فى بعض المناطق الأشد فقراً تولوا إدارة المدارس المحلية.. وقد انتشرت هذه التجربة على مستوى الأمة فى (السلفادور)، حيث مكنت لجنة التعليم بها الآباء من الاشتراك فى إدارة المدارس وتعيين المدرسين ودفع المرتبات، واستخدام الأموال المحولة إليهم من الوزارة لدفع كلفة العملية التعليمية،وتخضع كل مدرسة لإدارة جمعية تعليمية محلية أعضاؤها من الآباء المنتخبين فى اجتماع عام،وتقوم هذه الإدارة التعليمية المنتخبة فى نهاية كل عام بتقييم عمل وأداء المعلمين للنظر فى إمكانية تجديد عقودهم[٣١٧].

ولو فكرنا فى هذه التجربة، ونفذناها فى مدارسنا، فلسوف يتطور التعليم، ولسوف توجد الحلول العملية لمواجهة ظاهرة (التعليم الحر) من خلال الدروس الخصوصية فى مدارسنا. والنشاط الخيرى مطلوب وبشدة أن يتصدى لهذه الظاهرة المرضية فى المجتمع العربى، فالحكومات لن تظل وصية على الناس إلى الأبد، ولن تستطيع على الدوام أن تواجه هذه المشكلة بقراراتها الوزارية مثلما فعلت فى مواجهة ظاهرة غياب الطلاب شبه الجماعى فى الأعوام الدراسية الأخيرة، والقرارات الوزارية التى صدرت، وعلى سبيل المثال، وعلى نطاق واسع، لنقل بعض مدرسى الثانوية العامة ممن يوسمون بأباطرة الدروس الخصوصية بين المحافظات المختلفة بجمهورية مصر العربية، وهنا توجه الدعوة لكافة المؤسسات التربوية العربية بأن تتبنى رؤية ترشيد الإنفاق من خلال التمويل الذاتى للمدارس فى المجتمعات العربية.

ح- الشراكة المجتمعية وترشيد الإنفاق من خلال تشريع أداء الجودة بين المدارس:

يرتكز مبدأ الإنفاق على التعليم فى ضوء أداء الجودة على منح أولياء أمور الطلاب سندات دعم تعليمية لتدعيم مصاريف التعليم لأولادهم بدلاً من توفير الحكومات لمدارس لتعليم هؤلاء الطلاب، وتتبارى المدارس فى تقديم تعليم جيد

لاجتذاب العدد الأكبر من هؤلاء الطلاب ومن ثم الحصول على أموالهم المتضمنة فى السندات التعليمية الممنوحة لهم من حكوماتهم، أى تزيد حدة التنافس بين المدارس من أجل تحسين جودة التعليم وتقليل النفقات التعليمية، أو على الأقل ترشيد واضح لهذه النفقات فى مجال التعليم.

ويقوم هذا التشريع فى مجال التعليم على تعاون كافة التنظيمات المجتمعية العربية فى مسألة الإنفاق على التعليم، حيث تقدم الحكومات العربية دعماً مالياً محدداً لكل تلميذ، وتستنهض مساهمات النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية للتضامن مع المدارس من أجل زيادة فعالية العملية التعليمية بهذه المدارس وإحداث تحسين مستمر وصولاً إلى تحقيق الجودة فى التعليم فى النظام التربوى العربى.

وتشير التقارير الصحفية الأخيرة إلى أن الحكومات العربية تأمل فى فتح باب الشراكة مع الجهود الأهلية والمنظمات غير الحكومية والقطاعات الخيرية وبقية كيانات مجتمع الأمة العربية من أجل توفير الدعم اللازم لتجويد التعليم بالمدارس، وعلى سبيل المثال سعت الحكومات المصرية من أجل توفير (٤٠ مليار جنيه) خلال السنوات العشر القادمة التى تنتهى عام ٢٠١٠م لاستثمارها فى مجال التعليم من خلال إقامة (مدارس تعاونية ذى جودة فى مجال التعليم) يلتحق التلميذ بها نظير حصة سهمية مقدارها(٧ آلاف جنيه)، ويمكن استرداد هذا المبلغ فى أى وقت عند ترك التلميذ للمدرسة، وبدأت هذه التجربة بالإسكندرية منذ بداية ٢٠٠١م وتم تطبيقها فى (٣٠ مدرسة)[٣١٨].

وفى مجال الإنفاق الأسرى على التعليم فى مصر وتجويد مستواه بين أبناء هذه الأسر– على الأقل فى درجات التحصيل الدراسى فى الامتحانات المدرسية– يشير تقرير التنمية البشرية الذى أعده معهد التخطيط القومى عن عام ١٩٩٨ إلى أن متوسط الإنفاق الأسرى على تلميذ التعليم العام وصل (٥٦١ جنيهاً)، وأن أكبر بند من بنود الإنفاق الأسرى سواءً فى الريف أو الحضر يتم على الدروس الخصوصية[٣١٩]، ومن الممكن أن تلعب الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية دوراً

كبيراً فى حل مشكلة الدروس الخصوصية وذلك بعمل مجموعات تقوية بكل جمعية أهلية، ويتم اختيار معلمين أكفاء للعمل بها مقابل أجر رمزى(٣٢٠). ويحتاج هذا الأمر إلى شراكة مجتمعية لمواجهة ظاهرة الدروس الخصوصية، والمداخل التربوية لمواجهة هذه الظاهرة المجتمعية تنحصر فى تجويد التعليم بالمدارس، سواء الحكومية منها أو الخاصة فى النظام التربوى العربى.

وقد قدمت دراسة (نبيل عبد الخالق متولى)(٣٢١) تفسيراً لضعف الشراكة المجتمعية فى مسألة الإنفاق على التعليم من حيث كونه يأتى مصاحباً لتنامى ظاهرة الدروس الخصوصية فى المجتمع العربى بصفة عامة،وفى المجتمع المصرى على وجه الخصوص، حيث يسود الاعتقاد لدى الكثير من الأسر المصرية، بأنها تنوب عن الحكومة فى دفع جزء من مصروفات التعليم، ومن ثم فليس هناك مجال لأى شراكة أخرى تضاف إلى أعباء الأسرة المصرية، خاصة أن قيمة الجنيه المصرى فى انخفاض، وغلاء المعيشة فى تصاعد مستمر، وما أصبح شائعاً كما يراه (سعيد إسماعيل على)(٣٢٢) هو تلقى معظم الطلاب للدروس الخصوصية، ويتم ذلك من أول العام الدراسى، وربما من العطلة الصيفية، وكذلك فى كل المواد إلى حد كبير، والأسباب هنا كثيرة ومتداخلة، ويأتى فى مقدمة هذه الأسباب غياب الجودة فى التعليم المدرسى فى النظام التربوى العربى.

وهكذا أصبحت نفقات الدروس الخصوصية والتى وصلت فى قطر عربى واحد (جمهورية مصر العربية) إلى حوالى (١٠ مليارات جنيه) فى العام الدراسى الواحد من ضمن النفقات غير المباشرة، والتى تمثل جانباً هاماً فى الإنفاق على التعليم، وتشير التحليلات الصحفية والندوات الإعلامية إلى ارتفاع تكلفتها على الأسرة ومدى ما تعانيه الأسرة المصرية من أزمات نقدية نتيجة محاولتها تدبير نفقات الدروس الخصوصية. والملبس المدرسى تعرض للتغير والتبديل فى ضوء تمايز مدارس التعليم فى مصر، فلكل نمط من أنماط التعليم (الحكومى، والخاص، واللغات، والتجريبى) زى

مدرسي يتباهى به وكأنه رمز للجودة فى التعليم، ويتم تبديله وتغييره كل عـــام ممـــا أضاف أعباء مالية جديدة على الأسر فى المجتمع المصرى، كما فشـــلت المجموعـــات الدراسية التى شجعتها وزارة التربية والتعليم لتكون البديـــل الشـــرعى للـــدروس الخصوصية من أجل رفع درجات الجودة فى التعليم، وترجع بعض أسباب هذا الفشل إلى نسب توزيع حصيلة هذه المجموعات الدراسية على العاملين عليها من المعلمـــين والإداريين والعمال والنسب المخصصة من عوائدها لحساب الصناديق التعليميـــة فى ضوء القرار الوزارى رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٩٩م.

كما أن نفقات شراء الكتب الخارجية لتحسين وتجويد التعليم تمثل عبئاً ماليـــاً على الأسر العربية نظراً لتعدد مسميات هذه الكتب فى المقرر الواحد بالتعليم ، إضافة إلى ظهور أسماء براقة ومتغيرة من هذه الكتب الخارجية على مدار العام الدراسى مثل كراسة الأوائل والمراجعة النهائية، ومراجعة ليلة الامتحان، والتوقعات المرئية، وكيف تتفوق فى الامتحان، حتى الصحافة دخلت هذا الميدان بإصدارها جريدة التفـــوق، ثم دخلت التجارة الإلكترونية إلى جميع مراحل التعليم، فأصبح مطروحاً فى الأســـواق العربية الدروس التعليمية التى تبثها القنوات الفضائية التعليمية المتعددة (قناة التعليـــم الابتدائى، وقناة التعليم الإعدادى، وقناة التعليم الثانوى،وقناة التعليم العالى) والـــتى بدأ بثها فضائياً منذ نوفمبر ١٩٩٨ ، إضافة إلى كلفة الأقراص (المضغوطـــة) *(CD-ROM)* والتى تخزن الدروس التعليمية بالصورة والصوت. وأصبحت قضية الأســـر العربية تتمحور حول كيفية توفير الوقت والتمويل اللازم لكي يستفيد الأبناء من هذه الخدمات التعليمية ذى الجودة العالية على مدار العام الدراسى، فساعات الإرســـال تتراوح ما بين (١٢-١٨) ساعة يومياً لكل قناة فضائية، إضافة إلى الدروس التعليمية على القنوات القومية والقنوات المحلية[٣٢٣].

وفى واقع الأمر فإن توفير المخصصات المالية للتعليم ومواجهة صعوباته تحتـــم تفعيل الشراكة المجتمعية من خلال الجمعيات الأهلية والمنظمـــات غـــير الحكوميـــة

والأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية لتصبح أدوات فاعلة لتقوية مجتمع الأمة فى الوطن العربى، ويتم ذلك من خلال أن تعمل كل جمعية أهلية وكل نقابة مهنية وعمالية على إنشاء صندوق لتلقى أموال الزكاة والهبات من أهل الخير، على أن يخصص دخل هذا الصندوق لتمويل بناء المدارس لأبناء الفقراء واليتامى ولأبناء الحى تخفيفاً من كثافة الفصول بالمدارس الأميرية. وأن تنظم هذه الكيانات المجتمعية مع الجهات التعليمية الرسمية ولجان الأحزاب السياسية الحاكمة فى البلاد العربية فرص عمل بهذه المدارس لخريجى كليات التربية حديثى التخرج والمنتظرين لوظائف التدريس بالوزارات التعليمية فى الوطن العربى، وأن تحرص وزارات التربية والتعليم على إيجاد قنوات شراكة مع الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى بناء مدارس جديدة مملوكة لوحدات الحكم المحلى التى تقع الجمعيات الأهلية فى نطاقها الجغرافى، ويُحشد الرأى العام العربى لتمويل بناء هذه المداس وتوفير المتطلبات الأساسية بها. ولعل القانون الجديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية الذى صدر بتاريخ (٢٠٠٢/٦/١م) فى جمهورية مصر العربية يمهد لقنوات اتصال فعالة بين الجمعيات الأهلية وبين غيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية،ويوجد شراكة سواءً فى تبادل المشورة أو فى تملك حصص فى المبانى المدرسية لكى نصل إلى الشراكة المجتمعية الحقيقية فى مواجهة مشكلات تمويل التعليم وترشيد الإنفاقات التعليمية وتحقيق الجودة بين المدارس فى النظام التربوى فى الوطن العربى.

هذا وتفيد الرؤى المختلفة فى العلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم فى إيجاد نوع من التناسق بين الميزانية المخصصة للتعليم، وغيرها من الميزانيات المخصصة لقطاعات الإنتاج والخدمات الأخرى فى ضوء معدلات العائد من الاستثمار فى هذه القطاعات. وتسهم هذه الرؤى فى توزيع الموارد المتاحة للتعليم- وبخاصة الموارد المالية- توزيعاً عادلاً ومنطقياً بين مراحل التعليم وأنواعه المختلفة، فى ضوء معايير معدل العائد منها، إلى جانب معايير الأهداف المنشودة فى كل مرحلة تعليمية، وأعداد

الطلاب المسجلين فى كل منها، وخصائصهم وطبيعة المناهج المقررة وغيرها[٣٢٤]. كما توجه نتائج هذه الرؤى مخططى التعليم إلى توجيه الاستثمار فى أى نمط من أنماط التعليم، وفى أى نوع من أنواعه، وفى أى مرحلة من مراحله تكون الكلفة ومعدل العائد الأفضل نسبياً.

كما أن ربط العائد من التعليم بالدخل،ومحاولة دراسة العلاقة بين الكلفة والعائد فى هذا المضمار تواجهها صعوبة دراسة العوامل الأخرى المؤثرة فى دخول الأفراد مثل فروق القدرات الطبيعية، والوضع الاجتماعى والاقتصادى للفرد والخبرات المهنية، ونوع العمل، والحظ، والجنس، وغير ذلك من العوامل التى يصعب حصرها.

وفى مجال تحليل الكلفة والفعالية فإن هناك تباين فى وجهات النظر، فمن قائل أن مستويات الكفاية المهنية والإنتاجية لأفراد القوى البشرية العاملة فى سوق العمل ترتبط مباشرة بمقدار الكلفة فى التعليم،ومن ثم فإن تحسين الفعالية يتوقف على جودة التعليم. وهناك من يرى أن العلاقة بين الكلفة والفعالية تتأثر بعلاقات متشابكة فى مجال التعليم،ومن الصعب الفصل بينها. فسوق العمل يحتوى على قطاعات أولية وقطاعات ثانوية، القطاع الأولى يحتوى على مهن تحتاج من شاغليها التميز فى التعليم، ومن ثم زيادة الكلفة عليه، بينما القطاع الثانوى يشتمل على أعمال تتطلب من شاغليها قدراً قليلاً من التعليم. ومن ثم تتباين علاقة الكلفة والفعالية فى ضوء تمايز سوق العمل وانقسامه إلى قطاعات أعمال مختلفة مهارياً.

وفى حالة اعتماد بحوث الكلفة والفعالية فى هذا المجال فيجب بذل كافة الجهود الممكنة لجعل تطبيق النتائج فى التخطيط لتحسين نوعية التعليم يتسم بالدقة قدر الإمكان،ويستتبع ذلك بذل المزيد من الجهد فى عديد من المجالات، لعل من أهمها: تحديد الأهداف بشكل واضح، وقابل للقياس قدر الإمكان،وتحديد كلفة كل بديل بشكل دقيق، وتوسيع النظرة للفعالية، قدر الإمكان، وعدم قصرها على البعد التحصيلى المعرفى فقط، مع الاستفادة من التطورات التى حدثت فى مجال القياس

والتقويم، واتخاذ كافة التدابير المنهجية والتطبيقية للتحديد الدقيق لفعالية كل بديـــل، وبشكل قابل للمقارنة[٣٢٥].

أما الدراسات التى اعتمدت مدخل النماذج والدوال الرياضية فى تفسير العلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم فتواجهها عدة صعوبات منها أن الاعتماد علـــى الدخل القومى وطريقة العامل المتبقى ومؤشرات النمو الاقتصادى لها كثير من المآخذ الاقتصادية، كما أن التحقق والثقة فى البيانات التى تتضمنها هذه النماذج والـــدوال الرياضية، بالإضافة إلى صعوبة تحديد افتراضات المتغيرات العلّية أو السببية التى يتـــم تضمينها فى النماذج والدوال الرياضية لتفسير العلاقة بين الكلفة والعـــائد. وأيضـــاً معرفة الترتيب الزمنى لعلاقة "السبب" "بالنتيجة" *(Time Order Problem)* يعـــد من الأمور الهامة فى هذا المدخل البحثى.

ويمكن أن تفيد هذه الدراسات التى اعتمدت مدخل النماذج والدوال الرياضية فى الكلفة والعائد التعليمى فى التخطيط لتحسين نوعية التعليم من خـــلال تناولهـــا للعديد من المتغيرات منها حجم المدرسة، إلى جانب بعض المتغيرات الخاصة بجـــودة المعلم (قدراته وخبراته ونمط إعداده)، التى أصبحت كفة تأثيراتها الإيجابية فى النواتـــج والمخرجات أرجح من تأثيراتها العكسية، والحوافز التى قفزت إلى مكانة متقدمة جـــداً من حيث تأثيرها الإيجابى فى النواتج والمخرجات التربوية، إلى جانب المدخلات غـــير المدرسية، خاصة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للوالدين، وجماعات الرفاق الـــتى أصبح تأثيرها أكثر إيجابية ودلالة واتساقاً عبر الزمن[٣٢٦].

ومن ثم فإن دراسات العلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم تنبئ بمدى قدرة الأفراد على الكسب النقدى وزيادة دخولهم نتيجة تحسين كفاياتهم الإنتاجية، فقـــدرة الأفراد هى التى تسهم فى تحسين الكفايات المهنية والإنتاجيـــة، إلى جـــانب القيـــم والدوافع، وهذه بدورها تؤثر فى تجويد كفايات العمل لدى الأفراد، وبناءً عليه يجـــب التخطيط لنوعية التعليم المطلوبة فى المجتمع فى ضوء هذه الرؤى البحثية فى العلاقة بين الكلفة والعائد التعليمى فى النظام التربوى العربى.

كما أن دراسات العلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم تنبئ بزيادة رغبات الأفراد وارتفاع طموحاتهم المهنية، وظهور شخصيات متمايزة، كما أن علاقة الكلفة والعائد يرتبط بقضية الاختيار الشخصى،وما يتضمنه من إشباع لرغبات الفرد وحاجاته الشخصية والاجتماعية. وقد تلعب العلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم دوراً فى التنبؤ بمدى قدرة الأفراد على التدريب على كفايات العمل فى سلسلة متصلة من الأعمال والمهن فى سوق العمل. وربما سوف يتضمن فى المستقبل القريب مفاهيم الأهداف والأغراض والمتطلبات والنتائج والأدوار فى دراسات العلاقة بين الكلفة والعائد التعليمى ودورها فى تخطيط نوعية التعليم فى الوطن العربى.

وربما سوف تتعدد مصادر الإنفاق على التعليم فى مجتمعنا العربى بصورة أكثر كلفة، فتظهر الرسوم الدراسية عالية الكلفة، وربما تظهر أيضاً القروض التعليمية بين الطلاب، وضرائب تشغيل الخريجين كمدخلات رئيسة فى الكلفة والعائد التعليمى بين الأفراد. فمن ناحية الرسوم الدراسية يقوم الفرد أو ولى أمره بدفع رسوم دراسية مقابل التعليم الذى يحصده كوسيلة لاستعادة الكلفة التعليمية. وقد تمثل الرسوم الدراسية عبئاً على الفرد وعلى ولى أمره، وقد تعيق أبناء الشريحة الاجتماعية الفقيرة عن مواصلة التعليم، خاصة فى مراحله العالية فى البلاد العربية.

وفى التخطيط لتحسين نوعية التعليم يشهد العالم تحولاً تدريجياً فى مشاركة الفرد فى تمويل فرصه التعليمية، فأصبحت الأسئلة المطروحة الآن فى التخطيط التعليمى هى: كم يدفع الفرد نظير فرصه التعليمية؟ ومتى يدفع؟ وكيف يدفع؟، وما الأسلوب الفعال لضمان العائد المرجو من هذه الكلفة الخاصه فى مجال التعليم[٣٢٧]. وفى هذا المجال يفكر المخططون فى علاقة الكلفة بالرسوم الدراسية الخاصة بالفرد،وبمقدرته الاقتصادية لكى يمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية بين شرائح المجتمع العربى. كما يتم التفكير فى ربط الرسوم الدراسية بنوعية التعليم وبمراحله المختلفة لأن الكلفة والعائد فى مجال التعليم تتباين باختلاف "الكم"، و"الكيف" التعليمى فى النظام التربوى فى البلاد العربية.

أما القروض التعليمية فتعد من أساليب استعادة الكلفة فى مجال التعليم، إذ يقوم الفرد بتمويل تعليمه عن طريق دفع مؤجل بحيث يتم استعادة هذه القروض التعليمية بأساليب وطرائق مختلفة باختلاف النظم المالية بين الدول العربية. وقد تكون هذه القروض بدون فوائد لكل فرد يتفرغ للدراسة طوال الوقت حسب الحالة المالية لكل قطر عربى وميزانياته المخصصة فى هذا المجال.

كما أن أحد مصادر تمويل التعليم فى الوطن العربى قد تكون فى فرض ضريبة على الجهات المستفيدة من مخرجات التعليم، على أن يتم ربط هذه الضريبة بكلفة التعليم الذى تلقاه الخريج، على أن تقسم هذه الضريبة على فترة زمنية كافية لتغطية الكلفة التعليمية للخريج. ومن متطلبات نجاح هذه الخطوة تقوية العلاقة بين التعليم والإنتاجية، وكذلك تقوية العلاقة بين نوع التعليم الذى يتلقاه الفرد والعمل المستقبلى الذى سيمارسه بحيث يصعب على فرد متخصص فى عمل معين القيام بعمل خريج آخر متخصص فى عمل آخر فى سوق العمل والعمالة العربية.

وعليه فإن علاقة الكلفة بالعائد فى مجال التعليم يجب النظر إليها كمؤشر جيد فى التخطيط لتحسين نوعية التعليم المطلوبة للفرد وللمجتمع العربى على السواء، وفى التخطيط لتوفير هذه الكلفة فى شتى أقطار الأمة العربية.

وتظهر هنا أهمية تعاون التخصصات التربوية جميعاً فى إعداد مقاييس مقننة تعبر عن جودة فعالية الخريج من كافة الأنظمة التعليمية، إلى جانب أخذ آراء المختصين فى قطاع الأعمال الإنتاجية من أجل مشاركتهم فى الحكم على كلفة وفعالية المنتج التعليمى من النظام التربوى العربى فى الوطن العربى.

وهنا يجب التفكير فى مزاوجة أكثر من مدخل بحثى فى تقدير علاقات الكلفة بالعائد فى مجال التعليم وفى أدوارها فى تخطيط نوعية التعليم المطلوبة فى القرن الحادى والعشرين. كما يجب دراسة العلاقة بين الكلفة والعائد فى مجال التعليم استناداً إلى تقدير الجودة وفقاً لآراء الخبراء فى فعالية المنتج التعليمى المراد مقارنة كلفته التعليمية

بالعائد الاقتصادى والاجتماعى منه، خاصة فى المهن المتصلة بالأعمال المهارية، على أن تُحدد معايير موضوعية متعددة لتقدير جودة المنتج التعليمى من خلال هؤلاء المحكمين وثيقى الصلة بهذه الأعمال المهارية بعد الدقة فى اختيارهم من الخبراء فى الوطن العربى.

ويمكن الاستفادة من كافة الرؤى البحثية فى ترشيد الإنفاق مع زيادة العائد فى التعليم العربى من خلال ترشيد الكلفة الحكومية فى مجال التعليم مع العمل على زيادة كفاءة التعليم. فقد أوضحت هذه الخارطة فى الطريق فيما سبق بعض مفاهيم الكلفة والبدائل المتعددة لها فى مجال التعليم، وتأتى الكلفة الحكومية فى التعليم فى مجتمعنا العربى لتمثل أعقد الموضوعات وأكثرها إثارة للرؤى النقدية فى ظل الظروف الاقتصادية الراهنة. وتنادى هذه الخارطة فى الطريق بضرورة البحث عن مصادر إضافية أخرى لتمويل التعليم والمساهمة مع الحكومة فى كلفته مثل زيادة المصروفات المدرسية،وفتح باب التبرعات المالية المحلية وفرض ضرائب رمزية على الخدمات العامة من أجل تحسين نوعية التعليم فى النظام التربوى العربى. وفى الوقت نفسه يجب على صانعى القرارات التعليمية العمل على ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم، ويستلزم هذا الأمر ضرورة ترشيد نفقات أنشطة التدريس والأنشطة التعليمية المصاحبة، إلى جانب ترشيد النفقات الإدارية وإصلاح الهياكل الوظيفية فى مجال التعليم فى البلاد العربية.

وبتحليل الكلفة الحكومية فى مراحل التعليم وأنواعه المختلفة فى البلاد العربية نجد أن الرواتب والأجور والحوافز والمكافآت تمتص الجزء الأكبر من هذه الكلفة، وأن الفئات الوظيفية للعاملين فى مجال التعليم تحتوى على العديد من الوظائف الإدارية وبنسب مرتفعة وبكلفة مرتفعة أيضاً.

ولكى نقلل الكلفة أو نرشدها مع زيادة العائد فى التعليم العربى يصبح من الضرورة، بل من الأهمية القصوى إعادة النظر فى نظام الترقيات للعاملين فى مجال التعليم، مع التقليل دوماً من الهياكل الإدارية والارتفاع النسبى بالهياكل الفنية فى المدارس. فمن خلال الخبرات المعاشة نجد أن الغالبية العظمى من أفراد الهيئات

التدريسية يسعون حثيثاً إلى وظيفة إدارية (وكيل، ناظر....) عند قدوم الترقية إليهم، وبناءً عليه نجد أن نسبة كثيرة من هؤلاء العاملين بمدارس التعليم قبل الجامعى ينحدرون فى سلسلة المهن الإدارية بالمدارس، وفى المقابل نجد ندرة العمالة المهنية والفنية المتدربة فى مجال تكنولوجيا التعليم مع العلم بأن دعم استخدام تكنولوجيا التعليم مرتبط وبشدة مع توافر العدد الكافى من الفنيين المؤهلين لاستخدام هذه التكنولوجيا المتقدمة فى مجال التعليم فى الوطن العربى.

وطالما أن وزارات التربية والتعليم فى البلاد العربية قد عقدت العزم على تطوير التعليم وإمداده بجميع فنون التكنولوجيا المطورة أصبح لزاماً عليها أن توجد الهياكل المشرفة والمدربة والتى تستطيع أن تسير بمثل هذه التكنولوجيا السيرة الحسنة الناجحة المحققة لأهدافها التنموية، والغريب أن معظم معامل التطوير التكنولوجى وغرف مناهل المعرفة ما هى إلا مخازن أمينة لأجهزة متقدمة لا تستخدم ولا تفتح إلا فى نطاق ضيق، مدعياً من يقوم بالإشراف عليها بأنها عهدة ولا يوجد من نستطع أن نطلق عليه متخصصاً فنياً وكذا لا يوجد من يشرف عليه فى مجاله ويحاسبه، ويرشده فى تشغيل هذه الأجهزة التكنولوجية المتقدمة تشغيلاً جيداً، بحيث يعود هذا التشغيل بالنفع والفائدة فى مجال التربية والتعليم فى الوطن العربى.

وقد سارت وزارات التربية والتعليم فى الوطن العربى بخطوات جادة فى تطوير العملية التعليمية من خلال تطوير وتحديث مناهج الدراسة وإثرائها بخبرات معاصرة فى مراحل التعليم المختلفة، كما جاء إدخال مواد الحاسب الآلى فى مراحل التعليم ليكمل استراتيجية النهوض بمستوى التعليم لتلبية الاحتياجات التنموية للمجتمع العربى، ويتبقى التدريب الجاد للعاملين بمستويات التعليم المختلفة على مهارات الحاسب الآلى حتى يستطيعون تنمية قدرات تلاميذهم فى هذا المجال.

ومن خلال هذه الرؤى ننادى بإعادة النظر فى نظام الترقيات للمعلمين فى مجال التربية والتعليم بحيث تغلق أبواب أو فرص الترقيات للوظائف الإدارية بعضاً من

الوقت ونحل محلها فرص الترقيات فى مجال تكنولوجيا التعليم من أجل الاستثمار الجيد لجهود العاملين فى مجال التعليم وتقنياته الحديثة، أملاً فى الوصول إلى الجودة فى مجال التعليم فى الوطن العربى.

ولعل تجويد برامج التنمية المهنية لجميع العاملين فى الميدان التربوى بدءاً بالمعلمين وانتهاءً بمديراء المدارس يسهم فى ترشيد الإنفاق على التعليم. فمن طرق الاستثمار الأمثل للكلفة فى مجال التعليم الاستخدام المتعدد للإمكانات التعليمية المتاحة فى مجال الأبنية المدرسية والأجهزة التكنولوجية من أجل الحصول على إمكانات تربوية أفضل وبما يؤدى إلى مخرجات تعليمية على درجة كبيرة من الكفاءة. ومن المعلوم أن توافر التجهيزات التكنولوجية الحديثة مع نقص فى الكوادر المتخصصة فى هذا المجال ينتج عنه ضعف الكفاءة فى الاستخدام لهذه الأجهزة التكنولوجية. وبدلاً من وجود مدير إدارة، ومدير مرحلة (أ)،ومدير مرحلة (ب) فى المدرسة نفسها، إلى جانب بعض النظار والوكلاء فى الإدارة المدرسية ينبغى التفكير فى تبديل بعض هذه الوظائف بوظائف الاستشارى الفنى المقيم فى المدرسة، وبحيث تتحدد مهام هذا الاستشارى الفنى المقيم فى المدرسة بتدريب المعلمين على استخدام الكمبيوتر وتشغيله لخدمة البرامج التعليمية المختلفة فى مراحل التعليم، كما يجب أن يكون هذا الاستشارى الفنى على دراية كاملة فى كيفية استخدام المعلمين لحجرات مناهل المعرفة الاستخدام الأمثل. ويجب أن يمتلك من يعمل فى هذه الوظيفة القدرات المهنية التى تمكنه من تطوير كفايات المعلمين فى هذا المجال، ومن ثم يمكن ترشيد الكلفة الحكومية فى مجال المرتبات والمكافآت بما يؤدى إلى تعظيم العائد من التعليم. ويتصل بهذا الأمر الدعوة إلى تطوير تجهيزات المعامل وبحيث تصبح هذه المعامل متكاملة وتصلح لتحقيق أكثر من هدف تربوى وتعليمى. ويسهم فى تحقيق هذا الأمر الدعوة إلى الاهتمام بإنشاء شعب "فنى/ تكنولوجى" فى مجال تكنولوجيا التعليم بكليات التربية بما يسهم فى إعداد الكوادر المؤهلة لاستخدام الأجهزة التكنولوجية الاستخدام الأمثل وبكلفة مناسبة.

فالمطلوب كلفة حكومية منخفضة فى مواجهة استخدام تكنولوجيا التعليم إلى أقصى حد ممكن من الفعالية وتعليم أفضل. ولتحقيق هذا الأمر نحتاج إلى مجهودات العاملين فى مجال التربية والتعليم. فالحرص على إثراء عوائد التعليم مع الاعتدال فى الكلفة على التعليم مع الحفاظ على الجودة فيه يستلزم إعادة النظر فى استخدام القوى البشرية العاملة فى مجال التعليم لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف نرغب فى تحقيقها فى كل مرحلة تعليمية على حدة فى الوطن العربى.

وهكذا تشير خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية إلى كيفية مساعدة المدارس على بلوغ الأهداف التربوية التى حددتها هذه المدارس بدون كلفة حكومية إضافية وذلك عن طريق إعادة رسم سلم الأولويات فى الترقيات أمام العاملين بهذه المدارس بحيث نفتح فرص الترقيات على مصراعيها أمام من يرغب فى وظائف الوكيل أو الناظر الفنى أو الاستشارى وليس الإدارى. الوكيل أو الناظر القادر على استخدام أجهزة تكنولوجيا التعليم وأجهزة الحاسب الآلى فى النظام التعليمى، فيكفى أن تتحمل الدولة كلفة توفير المنشآت والتجهيزات والمعدات فى مجال تكنولوجيا التعليم، ويتحمل من يرغب فى الترقية من العاملين فى الميدان التربوى كلفة التدريبات المهنية اللازمة لاستيعاب هذه المهارات وبما يؤدى إلى تحسين عملية التعليم، فهل من المعقول فى حسابات الكلفة وترشيدها وتعظيم عائدها أن يُرقى المدرس الأول المجتهد الجدير بتدريس مادته إلى وظيفة وكيل ويبعد أو يُستبعد من الإشراف على مادته التى عُرف عنه الجودة فيها، والأولى بالوزارات أن تتخذ منه مدرباً فاعلاً أو مستشاراً فنياً مقيماً فى مدرسته بدون أى كلفة نقدية إضافية من النظام التربوى العربى.

ومن خلال تساؤلات مع هيئات التوجيه الفنى المختلفة تبين أن الحِصص التى تُسند لهؤلاء الوكلاء تكون غير عائدة الجدوى نظراً لعدم إقبال الوكيل على تدريسها بنفس راضية وبالحماس المطلوب، فقد تعود هؤلاء الوكلاء على المهام الإدارية وابتعدوا عن المهام التدريسية، ومن ثم يعزفون عن المشاركة الجادة فى تدريس مواد تخصصاتهم.

ومما يدفع إلى ضرورة ترشيد الانفاقات فى مجال التعليم فى البلاد العربية أن يحدد وكيل لكل مادة علمية يستفاد من درايته وخبراته السابقة، فمثلاً يجب العمل على تبنى فكرة إيجاد وكيل لمادة العلوم يتفرغ لتطوير معامل العلوم وكيفية استغلالها استغلالاً جيداً، وكذا على وتيرته وكيلاً لمعامل اللغات ومعامل الرياضيات وغيرها.

كما تنادى هذه الخارطة بضرورة التفكير فى كلفة العاملين الإداريين من المدراء والنظار بمدارس التعليم العام، ومدى إسهاماتهم فى مجاراة التربية والتعليم التقدم العلمى والتكنولوجى. فبرامج ترقيات هؤلاء الأفراد لابد أن تراعى التغيرات التكنولوجية المعاصرة فى القرن الحادى والعشرين، وما يصاحبها من تطور المعارف والمهارات فى هذه المهن، وتخطيط نوعية التعليم يجب أن يستند على تقدير دقيق لمهارات مديرى المدارس ونظارها ومدى فعاليتهم فى تحسين نوعية التعليم. وباختصار لابد من إصلاح نظم الترقيات فى مجال التربية والتعليم فى الوطن العربى من أجل ترشيد الكلفة الحكومية فى مجال الرواتب والحوافز والمكافآت مع زيادة العائد فى التعليم فى البلاد العربية عن طريق توفير القوى البشرية المهنية القادرة على ممارسة الأعمال المهارية فى مجال تكنولوجيا التعليم من بين الجهاز الإدارى المتضخم فى المدارس. فجودة أى مؤسسة تربوية تقترن دائماً بعدة مؤشرات خاصة بالإدارة وبالمعلمين وبالمتعلمين وبيئاتهم وظروفهم المحيطة بهم، وبالإمكانات والتنظيمات المدرسية والمجتمعية وغيرها. وأحد مدخلات تحسين نوعية التعليم تكمن فى تحديد الاحتياجات الفعلية من إدارى المدارس فى مجال الإدارة المدرسية، وباقى الأفراد من أعضاء هذا الجهاز الإدارى يجب توظيفه فى مجال تدريس تكنولوجيا التعليم من أجل الحصول على مردود تعليمى جيد فى النظام التربوى العربى.

ومن أجل ترشيد الكلفة وتعظيم العائد فى التعليم العربى يجب استثمار الموارد التعليمية استثماراً جيداً، إلى جانب استثمار الأبنية التعليمية ومتابعتها وصيانتها بصفة دورية للحفاظ عليها أطول فترة ممكنة فى البلاد العربية.

ومن المفروض على وزارات التربية والتعليم فى الوطن العربى التى أوجدت هيئة الأبنية التعليمية أن يكون من بين أفراد إدارة المدرسة من يقوم بالإشراف على المبنى المدرسى إشرافاً دقيقاً تتاح له كل السلطات التى تدعم دوره فى الحفاظ على المبنى المدرسى وصيانة هياكله دورياً. ولعل اقتراح أن توجد وظائف (سباك وكهربائى ونجار) ضمن العمالة الموسمية التى تعين سنوياً فى المدارس وكافة المؤسسات التعليمية الأخرى يضمن شروطاً رئيسة فى صيانة المبانى المدرسية، وفى الوقت نفسه لن يكلف وزارات التربية والتعليم العربية نفقات نقدية إضافية. فهذه الوظائف الموسمية يمكن الاستفادة منها فى تحسين البيئة التعليمية عن طريق انتقاء العمالة الفنية التى تحتاج خدماتها، والتى تتغير من عام دراسى إلى آخر.

كما أن البنك الدولى والاتحاد الأوربى يدعم برنامج تحسين التعليم فى البلاد العربية بعدة ملايين من الدولارات سنوياً ويشترط عدم إنفاق هذه الملايين أو جزء منها فى إقامة المبانى المدرسية أو بناء قاعات للتدريب أو أماكن للإدارة، فتلجأ وزارات التربية والتعليم فى تلك البلدان العربية إلى استجار المبانى والقاعات الخاصة بأسعار قد تكون مرتفعة فى معظم الأحيان من أجل توفير أماكن للتدريب الممول من البنك الدولى والاتحاد الأوربى بهدف تحسين وتنمية مهارات العاملين بالمدارس، ومن وجهة نظر استثمارية فإن قيام هيئة الأبنية التعليمية ببناء أماكن وتأجيرها لمستولى هذا البرنامج قد تكون أكثر جدوى وإفادة للوزارات المختصة بأمور التعليم فى تلك البلاد العربية.

كما يجب تبنى فلسفة الاستثمار فى الصناعات التعليمية ومنها إقامة مصانع خاصة بالتربية والتعليم تعمل على تزويد المدارس بالأثاث المدرسى متعدد الاستخدام، وكذا الأجهزة المعملية. ويجب الاستفادة من التسهيلات المادية المقدمة من الدول العربية ومن حكوماتها للمناطق الاستثمارية من أجل إقامة مناطق استثمارية مملوكة لوزارات التربية والتعليم، أسوة بمنطقة أو مدينة الإنتاج الإعلامى المملوكة لوزارة

الإعلام المصرى فى منطقة السادس من أكتوبر بالقاهرة الكبرى، تكون أولويات مهامها طبع الكتب المدرسية ونشرها، إلى جانب طبع وإنتاج الأدوات الكتابية والوسائل التكنولوجية التى لها دور مؤثر فى العملية التعليمية، وحتى إنتاج الكمبيوتر التعليمى. ويؤدى هذا الاقتراح، إذا ما تم تبنيه والعمل على تنفيذه، إلى خفض الكلفة الحكومية فى مجال إنتاج الكتاب المدرسى وتحسين جودته باستخدام وسائل حديثة ومتطورة فى أعمال الطبع. ويا حبذا لو تم طبع الكتب المدرسية بحيث تشمل المناهج متجمعة لبعض المواد ولعدد من السنوات الدراسية وبما يؤدى إلى خفض كلفة الوحدة من الكتب المطبوعة فى النظام التربوى العربى.

كما يجب البحث عن موارد إضافية للإنفاق على التعليم مثل العمل على تشجيع المحليات على المساهمة فى تمويل التعليم، وضرورة العمل على إنشاء صندوق قومى أو محلى خاص بالتعليم لدعم تمويل التعليم فى البلاد العربية.

ويوضح الأنموذج (١) أهم المؤشرات التى توصلت إليها خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية من تحليل الرؤى المختلفة فى مجال الكلفة والعائد وكيفية الاستفادة منها فى تحسين نوعية التعليم فى المجتمع العربى.

أنموذج (١)

تصور خارطة الطريق العربية الحالية فى ترشيد مؤشرات الكلفة من أجل تجويد البيئة التعليمية فى الوطن العربي

مؤشرات الكلفة التعليمية	توظيف الكلفة القابلة للترشيد فى تجويد البيئة التعليمية
- نفقات رواتب وأجور العاملين.	- ربط الحوافز النقدية للعاملين بتحقيق التقدم الدراسى لطلابهم، بدلاً من ربطها بأيام الأجازات.
- نفقات إعداد الكتب والأدوات المطبوعة، وتكاليف إنتاج المعدات والوسائط المدرسية، وتكاليف تقنيات برامج تحسين التدريس والتدريس عن بعد.	- إقامة مناطق استثمارية مملوكة للتربية والتعليم تكون مهمتها إنتاج الكتب والأثاث المدرسى والأجهزة المعملية والتقنيات والحاسوب المدرسى (إقامة مدن إنتاجية وليست مدن إعلامية للتعليم)، وفتح باب التبرعات من المؤسسات الإنتاجية المختصة بإنتاج التقنيات، وقبول فرص التدريب المجانية على تشغيل هذه التقنيات من قبل مؤسسات الإنتاج المختصة فى الوطن العربي.
- النفقات الحكومية الدورية فى التحسين التعليمى ونفقات برامج تدريب العاملين، وبرامج التنمية المهنية للطلاب ونفقات إعداد البرامج التعليمية المتلفزة.	- ترشيد النفقات الإدارية وإصلاح الهياكل الوظيفية وإحلال فئة الاستشارى الفنى المقيم فى المدرسة، وربط شروط التعاقد على شراء أجهزة تكنولوجيا التعليم بفرص التدريب المجانى للعاملين بالمدارس لدى الشركات المختصة بإنتاج هذه الأجهزة مقروناً بالتعاقد معها.
- رسوم التعليم فى المدارس والمصروفات الدراسية الإضافية	- اقتراح القروض التعليمية بدون فوائد بين الطلاب لدعم تسديد الرسوم الدراسية بالمدارس، ومساعدة المواطنين فى المصروفات الدراسية الإضافية.

مؤشرات الكلفة التعليمية	توظيف الكلفة القابلة للترشيد فى تجويد البيئة التعليمية
- كلفة مدخلات الموارد التربوية بدلالة الفرص البديلة فى الاستثمار، والدخل النقدى المفقود نتيجة التمدرس.	- وضع شروط لصيانة الأبنية التعليمية الجديدة ومتابعتها بصفة دورية لعدد من السنوات من قبل الشركات التى قامت بتنفيذها، وإيجاد درجات من التناسق بين الميزانيات المخصصة للأنشطة التعليمية والتربوية وبين القطاعات الحكومية المختلفة فى البلاد العربية.
- نفقات تعليمية أخرى من المجتمع ومن الأفراد.	- فرض ضرائب رمزية على الخدمات العامة فى المجتمع العربى لتمويل صندوق تحسين التعليم، وفتح باب التبرعات من الجمعيات الأهلية ومن رجال الأعمال ومن مجالس الآباء والمعلمين لتدعيم هذا الصندوق.

يتضح من الأنموذج (١) السابق ما يلى:

أولاً: فى مجال نفقات رواتب وأجور العاملين يجب ربط الحوافز بمدى تقدم التلاميذ علمياً وألا ترتبط هذه الحوافز بعدد أيام الإجازات فقط، ويمكن ربط هذه الحوافز أو جزء منها بمدى مجاراة المعلم واستخداماته التقنيات العلمية والتكنولوجية فى عمله مثل مشاركته فى الأنشطة التربوية ومجموعات التقوية فى المدرسة.

ثانياً: فى مجال تكاليف الكتب الدراسية يجب تبنى فكرة الكتاب المستديم والجامع لفروع المادة الواحدة. كما يجب تبنى فكرة إقامة المناطق الاستثمارية المملوكة للتربية والتعليم تقوم على طباعة الكتب وتقديم التقنيات التعليمية المطلوبة.

ثالثاً: فى مجال تحسين الأبنية التعليمية يجب أن يستفاد من الشركة المتعاقد معها بالبناء فى أن تقوم على صيانة المبنى لبضع سنين مستقبلية مع وضع الزيادة السكانية فى الاعتبار من ناحية عدد الأدوار والفصول وإمكانيات إضافة مبانى جديدة فى محيط المدرسة.

رابعاً: فى مجال نفقات التدريب أثناء الخدمة يجب مراعاة عدم تكرار برنامج التدريب وألا يتعارض التدريب مع سير العملية التعليمية واليوم المدرسى، مع ضرورة التزام الشركات المتعاقد معها فى شراء الحواسب الآلية التعليمية بتدريب من يقوم على تشغيلها مجاناً والتزامها بالصيانة لهذه الأجهزة لبضع سنين، فكلفة تطبيق التقنيات التكنولوجية يجب أن تتضمن كلفة التدريب على هذه التقنيات بما يؤدى إلى جودة مخرجات التعليم فى النظام التربوى العربى

خامساً: فى مجال الاستفادة من نفقات برامج التنمية المهنية للطلاب يجب تطبيق فكرة المدرسة المنتجة، حيث تستطيع المدرسة تبنى بعض المشروعات الاستثمارية المنتجة التى تعود بعائدها على تحسين البيئة التعليمية ويجب أن تعود فكرة المقصف المدرسى بأسلوب مطور وقادر على تلبية الاحتياجات المدرسية (قلم، كراسة، سندوتش) بما يعود بقيمة ربحية تسد بعض نفقات تحسين البيئة المدرسية فى البلاد العربية

سادساً: فى مجال الرسوم المدرسية: يجب أن تُحدد هذه الرسوم بما يتناسب مع إمكانيات أولياء الأمور حتى يكونوا حريصين على سدادها.

سابعاً: فى مجال التبرعات من الجمعيات الأهلية ومجالس الآباء والمعلمين يجب ألا ترفض هذه التبرعات وأن تخضع لرقابة جادة من هيئات التربية والتعليم فى البلدان العربية.

ثامناً: فى مجال الاستعانة بنقابات المعلمين يجب ألا ينفصل دور النقابات عن التربية والتعليم فى الوطن العربى، بمعنى أن تساهم النقابات بمدخراتها النقدية فى تحسين البيئة التعليمية من وجهة نظر استثمارية، وأن تعود ربحية كافة المشروعات الاستثمارية التى تتبناها هذه النقابة على تحسين الأبنية التعليمية. وعلى سبيل المثال فيجب على نقابات المعلمين أن تسخر مبانيها المنتشرة فى ربوع البلاد العربية لبرامج تحسين التعليم الممول بسخاء من البنك الدولى والاتحاد الأوربى

نظير الحصول على الأجور النقدية التى تدفع لمبانى القطاع الخـــاص، ومـــن استثمار تأجير بعض أماكن نقابات المعلمين يتم تحديث المبانى المدرسية القديمـة وإقامة أماكن أخرى جديدة. كما يجب أن تستثمر نقابات المعلمين أموالهـا فى تمويل إقامة المناطق أو المدن المملوكة لوزارات التربية والتعليم فى الوطن العربى والتى تم اقتراحها فى هذه الخارطة فى الطريق، والتى تتحدد مهامها فى إنتاجيـة الكتب المدرسية والأدوات الكتابية والوسائل التكنولوجية والأثاث المدرســى اللازم لتطوير العملية التعليمية فى الوطن العربى.

د - الشراكة المجتمعية وترشيد الإنفاق من خلال خصخصة بعض الخدمات التربوية:

تقوم بعض أفكار "ترشيد الإنفاق" فى مجال التعليم على زيادة أعداد المـــدارس الخاصة مع تقليل أعداد المدارس الحكومية، ثم التمهيد لنقل ملكية المؤسسات التعليمية إلى القطاع الخاص، وتستخدم عدة إجراءات فى نقل الخدمات التعليمية إلى القطـاع الخاص، حيث تحرص الحكومات على منح سندات دعم تعليمية لأولئك الطلاب غير القادرين على دفع مصاريف التعليم، ولو تم تطبيق نظام السندات التعليمية فى الوطن العربى، يحتاج هذا الأمر إلمام أولياء الأمور بحزمة من البيانات الهامة لمعرفة الخيـــارات المتاحة أمامهم مثل سمات المدارس الموجودة فى المنطقة التى يسكنون فيها، والمقـررات والبرامج الدراسية المقدمة،ومعلومات عن المعلمين والإداريين ومؤهلاتهم وخـــبراتهم المهنية، إلى جانب معرفة طبيعة الخدمات التعليمية المقدمة فى هذه المدارس. وإذا رغب ولى الأمر فى إلحاق أبنه فى إحدى المدارس البعيدة عن مسكنه فيظهر بند المواصلات، وهل السند التعليمى سوف يتكفل به؟، وهل سوف يخصص بند مستقل فى هذا السند التعليمى للمواصلات يدفع فقط لتدعيم تمويل هذا البند؟.

وبعد سنوات من الدعوة إلى خصخصة المدارس العامة ظهر اتجاه خصخصـــة بعض الخدمات التعليمية، فبدلاً من تشجيع أولياء الأمور من خلال منحهم ســندات تعليمية، ومن ثم يصبحون كمستهلكى تعليم، يجب تشجيع هؤلاء على أن يصبحـــوا

صانعي قرارات من خلال جهود مشتركة لمصلحة المدارس العامة[٣٢٨] مثل إعادة هيكلة المدرسة، والتحرك نحو منهج أكثر تكاملاً، وتطوير المبنى المدرسي، والخدمات الاجتماعية المطلوبة فى المدرسة، هذه الجهود الإصلاحية لا تحتاج خبراء، إنما تحتاج جهود الآباء والمعلمين ومدراء المدارس وكيانات مجتمع الأمة المصرى، كما دعت اليونسكو[٣٢٩] إلى حماية المصلحة العامة للمجتمعات، فالجودة فى التعليم الخاص تتعرض للخطر، والهوايات القومية تتدهور، وما يحتاجه العالم اليوم هو التوازن، وأن يكون دور الدولة فى التعليم محورياً.

وبناءً عليه يمكن خصخصة بعض الخدمات التعليمية فى قطاع التعليم فى الوطن العربي، عن طريق ترك فرصة توفير المنشآت والتجهيزات والمعدات فى مجال تكنولوجيا التعليم وصيانتها الدورية إلى القطاع الخاص نظير التعاقد معه مقابل كلفة نقدية محددة، وتتحمل النقابات المهنية والعمالية كلفة تدريبات العاملين بمجال التعليم لاستيعاب هذه المهارات، وبما يؤدى إلى تحسين عملية التعليم فى مدارسنا فى البلاد العربية.

ويمكن الاستفادة من الأفكار حول الإعلانات التجارية التليفزيونية فى فصول الدراسة وفى غيرها من ملحقات المبنى المدرسى لتوفير المخصصات المالية للتعليم عن طريق الإعلان عن الكتب والتمارين الامتحانية والتوقعات المرئية التى تباع ويعلن عنها بالتليفزيون والمعلبات والمياه الغازية والأدوات المدرسية وملابس الزى المدرسى و كذا الإعلان عن الحاسبات الآلية وشركات صيانتها وغيره مما يهم الطلاب التعرف عليه والانتفاع به. ويتم هذا فى مقابل مردود مالى مرتفع يسخر لتطوير وخدمة البيئة المدرسية ذاتها فى الوطن العربي.

ولا يبدو هذا الاقتراح غريباً لأن وزارات التربية والتعيم فى بعض الدول العربية تتحدث فى دوراتها التدريبية لمدرأء المدارس والإدارات التعليمية عن أهمية المدرسة المنتجة ومدى حرص الوزارات على تحويل المدارس إلى وحدات إنتاجية مدرة

للدخل. وأن هناك العديد من المشروعات التى يمكن أن تندرج تحت هذا التوجه، فمن الممكن أن تنشئ المدرسة بالتعاون مع التنظيمات الاجتماعية والمهنية بمجتمع الأمة العربية متجراً صغيراً، أو مقهى للإنترنت، أو مركزاً للتدريب على الكمبيوتر، أو التدريب على فنون التطريز والتفصيل والخياطة، أو تقوم بإنتاج بعض المصنوعات الجلدية أو الخشبية أو الورقية، كما يمكن الاتفاق مع مصانع الأغذية لتغليف وتعليب منتجاته، أو تبرم اتفاقاً مع أحد المصانع فى بيئتها لتزويده بحاجاته من الدوائر الكهربية البسيطة[٢٣٠]، ومن ثم يرتبط مشروع الإعلانات التجارية داخل هذه الوحدات الإنتاجية ومع سياق البيئة المدرسية وحاجاتها فى البلاد العربية.

وهكذا يمكن أن تخصص كل مدرسة غرفة يتاح فيها الإعلان (بمردود مالى مرتفع) عن الإنترنت والكمبيوتر وأقمشة التفصيل وأدوات التفصيل والحياكة، والمربات والمخللات والعصائر والألبان والمصنوعات الجلدية والخشبية والأوراق وغيرها. ويمكن لأى مدرسة أن تتفق مع الشركات العاملة فى مجال الإعلانات أو مع النقابات المختصة لإدارة هذا المشروع.

ومن المهم فى ذلك كله أن يرتبط أى إعلان فى هذا السياق ببيئة المدرسة واحتياجات الطلاب الجسمية والفكرية،وبالضرورة يحرم الإعلان عن أى سلعة ليست البيئة المحلية فى حاجة إليها،ويمنع أى إعلان تجارى عن سلعة أو فكرة تتنافى مع القيم المجتمعية والسلوك الدينى فى التنشئة الاجتماعية فى الوطن العربى.

ويمكن التفكير فى خصخصة بعض الخدمات التعليمية الأخرى فى مجال صيانة الأبنية المدرسية ومتابعتها بصفة دورية للحفاظ على جودتها أطول فترة ممكنة، فيترك لأطراف الشراكة المجتمعة وكيانات مجتمع الأمة العربية مهام صيانة السباكة والكهرباء والنجارة بالأبنية التعليمية الحكومية نظير نفقات رمزية تدفع دورياً لهذه الأطراف، ويمكن تمويل هذه النفقات من عوائد الإعلانات التجارية بهذه المدارس، ومن أطراف الشراكة المجتمعية ذاتها فى الوطن العربى.

كما يمكن لهيئة الأبنية التعليمية التفكير فى بناء أماكن حول أسوار مدارسها وتأجيرها لغرض بيع الأدوات المدرسية والكتابية وأجهزة الحاسب الآلى أو حق الإعلان عنها، ومن هذا العائد يتم الإنفاق على الخدمات التعليمية الخاصة والسابق الإشارة إليها.

والمجتمع العربى بحاجة إلى منتدى للمناقشات بين المسئولين عن لجان السياسات بالأحزاب الحاكمة وبقية الأحزاب السياسية المتواجدة فى الوطن العربى وأعضاء النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية وبقية تنظيمات مجتمع الأمة العربية حول وضع أولويات لتفعيل المخصصات المالية للتعليم وترشيد الإنفاق فى مجاله. وينبغى أن تناقش القضايا المتصلة بالقروض والمنح وكافة أشكال المعونات التعليمية بين المانحين وبين السلطات التعليمية وجماعات المصالح خارج نطاق الحكومة مثل الدوائر الأكاديمية والجماعات المهنية ومنظمات المجتمع التطوعية والقائمين على البحوث فى مجال الكلفة والعائد فى قطاعات التعليم، حيث يتم تبادل الآراء بشأن التوظيف الأمثل لمصادر تمويل التعليم وأوجه الإنفاق المثلى لها، إلى جانب تطوير الشراكة والتعاون الدولى والمجتمعى فى توفير المخصصات المالية لتدعيم قضايا التربية والتعليم فى مجتمعنا العربى.

هـ- الشراكة المجتمعية وتدعيم الربحية من الإنفاق فى مجال التعليم:

الشراكة المجتمعية مطلوبة وبشدة فى إعلاء نظرات التكامل ما بين التربية النظامية المتمثلة فى التمدرس والتربية غير النظامية والتربية اللانظامية من أجل تعظيم الربحية فى سوق العمل، فالتربية النظامية (التعليم النظامى) والخبرات الحياتية للفرد، والتى تقابل التعليم اللا نظامى تؤدى دوراً هاماً فى سوق العمل فى المشروعات الاستثمارية الصغيرة، وترتبط بالمقدرة على ممارسة العمل بمستوى حرفى محدد فيها،وبناءً عليه فإن تلاحم التعليم والتدريب تحت مظلة التعليم النظامى، بجانب تزايد الخبرات الحياتية لدى هؤلاء العمال يمكن أن تؤدى إلى تنمية المعارف بينهم مما يسهم

فى ارتقاء مستويات الإنتاجية بينهم، فالمدرسة النظامية مازالت تؤدى دوراً فى تربية الشباب أكاديمياً ومهنياً، لكن فى ضوء متطلبات سوق العمالة الحرفية انفتح الأفراد على عالم العمل واحتياجاته، فإذا بالخبرات الحياتية تستحوذ النصيب الأكبر فى تحديد مستوى الدخول النقدية بينهم مما يطرح التساؤل تلو التساؤل حول مدى ربحية الشهادات التعليمية فى سوق العمالة الحرفية فى المجتمع العربى، فالتسابق ما زال قائماً من أجل حيازة الشهادات التعليمية الأعلى، ويبذل الأهالى الجهد ويضحون بكل ما هو غال ونفيس من أجل أن يحوز أبناؤهم الشهادات الدراسية المتقدمة فى ضوء رؤية متوارثة مفادها أن التعليم يعتبر عنصر هام ضمن منظومة عناصر تسهم فى زيادة إنتاجية الفرد فى سوق العمل والعمالة، فهل بقى التعليم حالياً العنصر الأكثر فعالية فى تحديد مستوى الإنتاجية فى المشروعات الاستثمارية الحرة؟، أما التدريبات المهنية الإضافية(غير النظامية) التى قدمتها مؤسسات التدريب الأخرى وأنفق عليها المجتمع ملايين الجنيهات من خلال الصندوق الاجتماعى للتنمية، فهل يحق للمرء السؤال عن ربحيتها؟، فهى لم ترتقى بعد لتتوافق مع المتطلبات الفعلية للأعمال الحرفية وما تتطلبه من معارف ومهارات فى سوق العمال الحرفية.

وبصراحة أكثر فإن نظم التدريب القائمة حالياً لتمهين الشباب– وتسابق المؤسسات التعليمية المختلفة وأجهزة الحكم المحلى والصناديق الاجتماعية للتنمية المنتشرة بمختلف الدول العربية فى المساهمة فى فعالياتها طمعاً فى الحصول على عوائد مالية إضافية لبعض العاملين فيها– تحتاج وقفة ومحاسبة ومساءلة عن: ماذا قُدم لهؤلاء الشباب لتدعيم مهارات العمل الحرفى بينهم مع العلم بأن فرص العمل الوحيدة تكاد تكون فى سوق العمالة الحرفية، وقد سبق أن توصلت دراسة (حسن حسين البيلاوى)[٣٣١] إلى نتائج تدعم أهمية التعليم على وجه العموم، والتعليم الفنى والمهنى على وجه الخصوص، كأحد آليات ضبط سوق العمل والتحكم فى مستوى أجور الشباب. وتثير نتائج الدراسة الميدانية الحالية تساؤلاً حول ما إذا كان التعليم يساعد

رجال الأعمال حالياً بما يمنحه من شهادات دراسية، على تحديد مكانة العاملين فى الهرم الاجتماعى للتشغيل، أم أن الشهادات التعليمية فقدت بعض ربحيتها فى هذا المجال!.

وقد ظهرت بعض الرؤى المعاصرة والتى أبداها (على عبد المحسن تقى، فيصل الراوى رفاعى)[٣٣٢] حول ضرورة الاهتمام بالتعليم التطبيقى والحرفى، حيث ما زالت النظرة إلى العمل الحرفى متدنية فى الدول العربية، مما يؤثر سلباً على اتجاهات الطلاب نحو هذا التعليم الحرفى،ويظل هذا النوع يقبل نوعيات متدنية (تحصيلياً) من هؤلاء الطلاب، فما زال الاهتمام بالتعليم النظرى يفوق الاهتمام بالتعليم الحرفى فى منطقتنا العربية. ونتائج دراساتميدانية حالية ترى أنه توجد- وفى ضوء ندرة فرص العمل لحائزى الشهادات الدراسية، وفى ضوء تدنى ربحية الشهادات التعليمية فى سوق العمالة الحرفية- تحديات مريرة سوف تظهر أمام المؤسسات التعليمية، فلا هى قادرة على تقديم الخدمات التعليمية الحرفية التى تربح من خلالها فرص عمل أفضل لخريجيها فى سوق العمالة الحرفية، ولا هى قادرة على زحزحة الخبرات الحياتية المكتسبة من هذه السوق عن مركز الصدارة والأهمية فى تحديد المستويات الحرفية ومستويات إنتاجية العاملين بالمشروعات الاستثمارية. وعبر الزمن القريب القادم يطرح السؤال التالى: من سيربح أكثر: الشهادات التعليمية أم الخبرات الحياتية؟!، وما التوصيات المطلوبة لتجويد التربية من أجل إعداد العمالة الملائمة والمهارية للحرف فى سوق العمل؟، هذا ما ستبحث عنه الشراكة المجتمعية وتعمل على نشره بين كافة المواطنين فى الوطن العربى، ومن خلال أطرافها المدنية الفاعلة قد تتغير النظرة،ويجب أن تتغير حول مدى الربحية من الإنفاق على التعليم، وما شكل هذه الربحية، وكيف نغير من أنماط تفكيرنا لنجنى هذه الربحية من الإنفاق فى مجال التعليم؟.

وإذا كان بعض علماء التربية فى الوطن العربى[٣٣٣] قد ذهبوا فى رؤيتهم لمفهوم التعليم على أنه لا يقتصر على التمدرس فقط، إنما يشمل التعليم غير النظامى بما

يقدمه من برامج تدريبية لاحقة يكتسبها الفرد خارج بنية النظم التعليمية الشكلية أو بمشاركتها، إضافة إلى التعليم العرضى (اللا نظامى) بما يمثله من اكتساب الفرد لخبراته الحياتية عبر الزمن، ومن خلال تقدم العمر الزمنى للإنسان وزيادة حكمته ومهاراته وتفاعله مع متطلبات سوق العمالة دائمة التغير، فإن ربحية هذه الشهادات التعليمية المكتسبة من كافة أنماط التعليم من خلال تفاعلها مع متغيرات سوق العمالة الحرفية تصبح غير مرضية وغير مقبولة اجتماعياً واقتصادياً فى ظل تزايد نسب البطالة بين المتعلمين، ومن ثم يجب أن تتبنى الشراكة المجتمعية تدعيم مفاهيم التربية والتعليم من أجل العمل عسى أن تتوصل إلى تدعيم الربحية من الإنفاق فى مجال التعليم.

ومن خلال رؤية تحليلية قدمها (سعيد إسماعيل على)[٣٣٤] لمفهوم التربية اتضح أنها تعنى تلك العملية التى عن طريقها نقوم بتنمية جوانب الشخصية الإنسانية فى مستوياتها المختلفة. ذلك أنه شاع بين المتخصصين أن للشخصية مستويات ثلاثة: المستوى الأول، هو مستوى الوعى والإدراك المعرفى، والمستوى الثانى، هو مستوى العاطفة والوجدان، والمستوى الثالث هو مستوى الحركة والمهارة. ويتم تنمية الجانب المعرفى للإنسان عن طريق تزويده بكم من المعلومات والمعانى والمفاهيم والحقائق، فضلاً عما يرتبط بهذا من حيث طريقة التفكير ومنهج البحث وأساليب الربط والاستنتاج والاستنباط والتحليل والنقد. أما المستوى الثانى فيشتمل على تنمية الميول والاتجاهات والقيم. أما المستوى الثالث، فهو حركى، يتصل بتنمية المهارات العملية المختلفة. ولزيادة الربحية من الشهادات التعليمية– بناءً على هذه الرؤية التحليلية لمفهوم التربية– يجب العمل، من خلال شراكة مجتمعية فعالة، على تنمية الوعى والإدراك المعرفى عن متطلبات سوق العمالة، إضافة إلى تجويد المهارات الحرفية المكتسبة خلال مسار الحصول على هذه الشهادات التعليمية، والتأمل حول مدى مناسبة المعارف والمهارات المتضمنة أثناء الدراسة وفرص التعلم المقدمة من المدرسة المانحة لهذه الشهادة التعليمية لمتطلبات سوق العمالة الحرفية الحديثة فى المجتمع العربى،

ولحتاج إلى تضافر جهود الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية، إضافة إلى مجهودات الجمعيات الأهلية من أجل إحداث هذه التنمية، وهذا الإدراك بين كافة مواطنى الأقطار العربية لتدعيم المفهوم الجديد للربحية من الإنفاق فى مجال التعليم.

وبالتنقيب فى الخبرات الدولية المعاصرة حول علاقة الشهادات التعليمية بمتطلبات سوق العمالة الحرفية ظهرت رؤية ميدانية من الولايات المتحدة الأمريكية *(Hoke)*[٣٣٥] مفادها أن الشركات الاستثمارية تأخذ فى اعتبارها مدى جودة الشهادات التعليمية التى تم الحصول عليها من الأفراد فى أى ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية كمحدد رئيسى ومؤثر فى قرار هذه الشركات الاستثمارية بشأن التوسع فى مواقعها، وإنشاء مشروعات استثمارية صغيرة مرتبطة بها فى هذه الولاية أو غيرها. وهكذا فإن جودة الشهادات التعليمية يؤخذ كمحدد هام ويؤثر فى إقرار مواقع لمشروعات استثمارية أو للتوسع فى المشروعات الاستثمارية القائمة بالفعل فى الولايات المتحدة الأمريكية،ولأن جذب فروع للمشروعات الاستثمارية الجديدة يعد أمراً مربحاً لاقتصاديات أى ولاية فى المجتمع الأمريكى، فإن الولايات تتسابق فى تدعيم التعليم وتجويد الشهادات التعليمية الممنوحة من مؤسساتها التربوية لكى تجذب هذه الشركات الإنتاجية وترغبها فى إقامة مشروعاتها الاستثمارية فى مناطقها الجغرافية لأن هذه المشروعات الاستثمارية ستعود بالربحية على الجميع: الأفراد الحائزون على هذه الشهادات التعليمية ذات الجودة العالية،واقتصاديات الولاية المقامة فيها هذه المشروعات الاستثمارية، والمشروعات الاستثمارية نفسها، فما أحوجنا لنقل هذه الخبرات المفيدة لتحقيق الشراكة المطلوبة بين مؤسساتنا التعليمية وسوق العمالة الحرفية فى مجتمعنا العربى.

وهكذا فإن الشراكة المجتمعية مطلوبة وبشدة من أجل تدعيم ثقافة الربحية المتوقعة من الإنفاق فى مجال التعليم، ويتحقق هذا الأمر من خلال عدة أنشطة اجتماعية متكاملة منها:

- إن تقوية مفهوم التعليم المرتبط بالعمل يكسب الفرد الخبرة القوية بمهارات العمل الحرفى،ويؤدى إلى زيادة المرونة فى استخدامات هذه المهارات فى سوق العمالة الحرفية*(Laanan)* (٣٣٦)، ومن ثم توصى هذه الخارطة فى الطريق بإيجاد روابط تدريبية فعالة بين مؤسسات التعليم الفنى وأصحاب الشركات الاستثمارية الخاصة من أجل إيجاد الفرص التدريبية الجيدة والمناسبة لمهارات سوق العمالة الحرفية وتعرض أمام الشباب المتعلم. كما يجب أن تتاح الفرص للشركات والمشروعات الاستثمارية الحكومية منها والخاصة– فى المشاركة من أجل تحسين التعليم الفنى وتجويد التدريب المهنى به. ويبدأ هذا الأمر بتحديد أنماط المهارات الحرفية المطلوب تنميتها والتدريب عليها، وتحديد أنسب الشركات والمشروعات الاستثمارية المتواجدة فى سوق العمالة الحرفية المحلية من أجل ترقية هذه المهارات. وفى الحقيقة فإن تقوية الروابط بين الشركات والمشروعات الاستثمارية ومؤسسات التعليم النظامى تعتبر وسائل ممتازة لإعداد الشباب للعمل المثمر وسد متطلبات سوق العمالة الحرفية حيث يتمكن الشباب من استيعاب المعارف الحرفية المقدمة لهم أثناء تعليمهم، وإدراك مدى ارتباطها بالمهارات المطلوبة فى سوق العمالة الحرفية، وحين يذهب هؤلاء الشباب للتدريب عليها بالمشروعات الاستثمارية الصغيرة يدركون مدى أهميتها لهم فى ممارسة أعمالهم فى المستقبل، مما يزيد من الرغبات فى الإنجاز ويوسع من الخبرات لدى الشباب، وهذا يقوى التلاحم بين المدرسة ومواقع العمل الحرفية فى المجتمعات العربية.

- العمل على إيجاد قنوات شراكة *(Partnership)* بين المقررات المدرسية النظامية بالتعليم الفنى وبين البرامج التدريبية فى مواقع الإنتاج المختلفة *(Beck)* (٣٣٧). ويجب ألا يقتصر مفهوم التدريب الحرفى على التدريب التعويضى لمن هم أقل حظاً من التعليم النظامى ولكبار السن منهم، بل يتعداه إلى التدريب على الأعمال التكنولوجية الجديدة فى سوق العمل والعمالة. كما أن ربط التعليم فى مؤسسات التربية النظامية بالتدريب فى مواقع الإنتاج المختلفة، وتوفير المعرفة

التكنولوجية للطلاب يعتبر أهم أفكار تعليم الغد من أجل تحقيق جوانب التنمية الاقتصادية المنشودة. كما يجب أن تقدم الشركات الاستثمارية فى المناطق الإنتاجية فرصاً تدريبية من خلالها يتم التدريب على المهارات التكنولوجية الجديدة فى الأعمال الإنتاجية التى تستحدث من حين لآخر، فالتعاون ضرورى فى هذا المجال.

- ضرورة تعميم تدريس البرامج التكنولوجية فى البرامج التدريبية بما يكسب العمال الحرفيون المهارات التكنولوجية العامة، وبما ييسر تفاعل العمال مع التقدم التكنولوجى. فمفهوم البرامج التدريبية وأهدافها يجب أن تتطور لتقابل حاجات العمل الحرفى المتطور دوماً، وقد نادى (ضياء الدين زاهر)[٣٣٨] فى هذا الأمر بتدعيم برامج التدريب التحويلى المستمر من أجل تحويل فائض العمالة إلى طاقات متجددة لخدمة متطلبات القطاعات المجتمعية الحديثة والتقليدية فى آن واحد، لكن الربحية من هذه البرامج التدريبية حتى الآن غير مرضية، مما يدعو إلى التفكير فى جدوى هذه التدريبات التحويلية التى تتم فى المؤسسات المجتمعية وليست فى أسواق العمالة الحرفية فى البلاد العربية.

- مساندة الأفكار التى تدعو إلى الأخذ بمفهوم المدرسة الشاملة، حيث يتلقى طلاب هذه المدارس الدراسات النظرية والتدريبات الحرفية فى آن واحد بما يكفل جودة تأهيله للعمل فى سوق العمالة الحرفية، وبما يدعم ربحية الشهادات الدراسية فى المشروعات الإنتاجية المختلفة. ويلزم تطوير هذه الفكرة من حيث جعل التدريبات الحرفية إلزامية فى أسواق العمالة الحرفية، أى من يرغب فى حيازة شهادة إتمام الدراسة بالمدرسة الشاملة عليه حيازة شهادتين متمايزتين أحدهما من هذه المدرسة والثانية من سوق العمالة الحرفية. وبالطبع يلزم تفعيل أدوار النقابات المهنية والعمالية وإعطائها صلاحيات منح هذه الشهادات فى ضوء ضوابط إدارية وسياسية وتعليمية محددة فى النظام التربوى فى الوطن العربى.

هوامش الفصل السادس ومراجعه

١- سيف الإسلام مطر. "البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية". **دراسات تربوية**. المجلد الأول، الجزء (٢)، القاهرة: عالم الكتب، مارس ١٩٨٦م، ص ٢٠١.

٢- عبد الراضى إبراهيم عبد الرحمن. **دراسات فى فلسفة التربية المعاصرة**. تقديم سعيد إسماعيل على. القاهرة: دار الفكر العربى،٢٠٠٢م، ص٦٨.

٣- إقبال الأمير السمالوطى، محمد عبد الحميد محمد. "أوجه مشاركة الجمعيات الأهلية فى مجال التعليم- تجربة جمعية حواء المستقبل". **مجلة التربية**، العدد السادس، السنة الخامسة، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية جامعة عين شمس، مارس ٢٠٠٢م، ص ص ٢٢٧-٢٣٢.

4- Chamberlin, J. G. **Upon Whom we Depend: The American Poverty System, Second Printing**. New York: Verlag Peter Lang, 2001, P. 190.

٥- محمد هاشم فالوقى. **اتجاهات حديثة فى التربية**: مقالات فى الفكر التربوى الجديد والتربية المستديمة. طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص ص ٢٣٢-٢٣٣.

٦- عبد الفتاح أحمد حجاج. "رؤى مستقبلية لإعداد المعلم العربى فى ضوء تحديات القرن الحادى والعشرين". **مؤتمر تربية الغد فى العالم العربى- رؤى وتطلعات**. كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة (٢٤-٢٧) ديسمبر ١٩٩٥م، ص١٠.

٧- ضياء الدين زاهر. **كيف تفكر النخبة العربية فى تعليم المستقبل؟**: مشروع مستقبل التعليم فى الوطن العربى. عمان: منتدى الفكر العربى، ١٩٩٠م، ص٣٣١.

٨- المرجع السابق، ص ٣٣٠.

٩- محمد نعمان نوفل. "مأزق سياسات التعليم العام فى ظل توجهات التنمية". **مستقبل التربية العربية**، المجلد الأول، العدد الثالث. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع جامعة حلوان ١٩٩٥م، ، ص ٣٥.

١٠- المرجع السابق، ص ص ٣٤-٣٥.

١١- سيد إبراهيم الجيار. **دراسات فى التجديد التربوى** .القاهرة :مكتبة غريب، ١٩٨٧م، ص١٢٤.

١٢- شكرى عباس حلمى، محمد جمال نوير. **تعليم الكبار: دراسات فى التعليم غير النظامى فى إطار نظام متكامل للتعليم المستمر** .الطبعة الثانية .القاهرة :مكتبة وهبة، ١٩٩٨م، ص١٤٤.

١٣- عبد الله عبد الدائم. **التربية فى البلاد العربية** .الطبعة الرابعة .بيروت :دار العلم للملايين، ١٩٨٣م، ص ص ٥١١-٥١٢.

١٤- ضياء الدين زاهر. كيف تفكر النحبة العربية فى تعليم المستقبل. **مرجع سابق**، ٣٢٩.

١٥-عبد الله عبد الدائم. التربية فى البلاد العربية، **مرجع سابق**، ص٥١٧.

١٦- المرجع السابق، ص ٥١٧.

١٧- شكرى عباس حلمى، محمد جمال نوير. **مرجع سابق**، ص٣٠.

١٨- المرجع السابق، ص ١٢٤.

١٩- المرجع السابق، ص ١١٦

20- Thompson, P. J. **Environmental Education for the 21st Century**. New York: Verlag Peter Lang, 1997, P. 356.

٢١- عبد الرحمن محمد العيسوى."تنمية الضمير البيئى". **التربية** .العدد التاسع والعشرون بعد المائة .السنة الثامنة والعشرون .اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم . يونيو ١٩٩٩م، ص ص ٢٩٦-٢٩٧.

٢٢-المرجع السابق، ص ص ٢٩٨-٢٩٩.

٢٣- سعيد إسماعيل على. **فقه التربية، مدخل إلى العلوم التربوية** .القاهرة :دار الفكر العربى، ٢٠٠١م، ص٢٨٨.

٢٤- عزة عبد العزيز سليمان وآخرون. **الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية** .سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٣٦)، القاهرة :معهد التخطيط القومى، يناير ٢٠٠١م، ص ٨.

٢٥- محى الدين أبى زكريا يحيى بن شرف النووى. **رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين**. تحقيق وتعليق عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق،ومراجعة الشيخ شعيب الأرنؤوطى. القاهرة: مكتبة الإيمان، ١٩٨٩م، ص ٣٥٣.

٢٦- المرجع السابق، ص٥٩، ص٣٥٤.

٢٧- محمد عبد الرؤوف المناوى. **فيض الغدير** .الجزء الثالث .بيروت :دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م، ص ٢٤١.

٢٨- أمانى قنديل. "سياسة الإصلاح الاقتصادى وانعكاساتها على الجمعيات الأهلية فى مصر مع منظور مقارن لبعض الدول العربية". **الليبرالية الجديدة** .جامعة القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠م، ص٢٠٩.

٢٩- محمد عبد الرؤوف المناوى. **مرجع سابق**، ص ٢٩٧.

٣٠- راجع فى ذلك:

- Hearn, L. D. "The Impact of Professional Development Activities on Staff and Administrators Serviced by the Detroit Center for Professional Growth and Development, 1988-1991". **ED.D** Wayne State University, 1994.
- Minnes- Brandes, G. "Collaboration Between Teachers and University Educators in A Professional Development Context: Shared Situated Cases". **Ph.D**, The University of British Columbia (Canada), Sept. 1995.
- Scottt, J. A. "An Investigation of the Impact of the Professional Development School Partnership on Instruction in an urban Middle School. **Ph.D**. Michigan University, Jun 1995.

31- Hazareesingh, L. N. "Evaluation of Professional Development Programs for Inservice Teachers in An Interconnected World". **Forty- Fourth (ICET) World Assembly**, Muscat, December (15-20), 1997.

32- Benson, D. " Technology Training: Meeting Teacher's Changing Needs". **Principal**, Vol. (76), No. (3), pp: 17-19, Jan 1997, ERIC Accession, No EJ 537532.

٣٣- محمد منير مرسى. **الإصلاح والتجديد التربوى فى العصر الحديث**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٢م، ص ص ١٦٧-١٧٢.

34- Johnsen, J. H. et al. **American Education: An Introduction to Teaching**. U. S. A. Iowa: Brown Publishers, 1990, p. 43.

35- Hubley, N. J. "Internet Resources for Professional Development in Testing". Forty- Fourth (ICET) World Assembly. **Op. Cit.**, 1997.

36- Hopkins, D. "School Improvement and Cultural Change: An Interim Account of the (Improving the Quality of Education for All) IQEA Project". **Paper Presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association**. New Orleans, April (4-8), 1994.

37- Jose, S. "Developing A Graduate Program for In-Service Teachers: A Collaborative International Project". Forty - Fourth (ICET) World Assembly. **Op. Cit.**, 1997.

٣٨-نجم الدين نصر أحمد. "واقع إعداد الطالب المعلم بين النظرية والممارسة العملية- دراسة ميدانية". **التربية والتنمية**. السنة السابعة- العدد (١٧)، يوليو ١٩٩٩م، ص ص ١٦١-٢١٥.

٣٩- راجع في ذلك:

- Doran, M. L. A **Story of Professional Development: Teachers' Learning from Reflective Experiences**. The University of Michigan, 1995. p. 58.
- Herndon, K. and Fauske, J. "Facilitating Teachers' Professional Growth Through Action Research". **Paper Presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association**. New Orleans, April (4-8), 1994.
- Ronnerman, K. "Relying on Teachers: A New Swedish In-Service Method for School Development". British **Journal of In-Service Education**. Vol. (22), No (2), 1996, pp: 175-183.

40- Basu, C. K. "Challenges of Current Social, Economical and Technological Developments and Need for Reforms / Renovations in Training of Teachers in Technical-Vocational Education. A Discussion Paper". **Curitiba**, Brazil, April (7-10), 1997. ERIC Accession No- ED 405459.

٤١- راجع فى ذلك:

- وزارة التربية والتعليم. **بيان إحصائى بإجمالى إنجازات النشاط التدريبى التى تم تنفيذها فى الفترة من ١٩٩٧/٧/١ إلى ١٩٩٩/١٢/٣٠م بمديريات التربية والتعليم بمختلف محافظات جمهورية مصر العربية**، ومن خلال الإدارة العامة للتدريب التابعة لوزارة التربية والتعليم.

- وزارة التربية والتعليم. **مبارك والتعليم- المشروع القومى لتطوير التعليم**، ١٩٩٩م.

٤٢-وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم، **مرجع سابق**.

٤٣-وزارة التربية والتعليم. **إنجازات مراكز التطوير التكنولوجى ودعم إتخاذ القرار ومراكز التدريب عن بعد بمختلف محافظات جمهورية مصر العربية** فى الفترة من يناير ١٩٩٧ حتى ١٩٩٩/١٢/٣٠م.

٤٤- **المرجع السابق**.

٤٥- وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم، **مرجع سابق**.

46- Alkin, M.C et al. **Encyclopedia of Educational Research**. Vol. (3). New York: Mac Millan Publishing Company, 1992, p. 1054.

٤٧-عبد القادر يوسف. **دراسات فى إعداد وتدريب العاملين فى التربية**. الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، ١٩٨٧م، ص٦٧.

٤٨-سامح حمين عبد الرحيم. "خطة مقترحة لمتابعة المعلمين خريجى كلية التربية وتدريبهم أثناء الخدمة". **مجلة البحث فى التربية وعلم النفس**. جامعة المنيا: كلية التربية. المجلد (٥). العدد الثانى، ١٩٩١م. ص ص ٢٥٩-٣٠٩.

٤٩- مصطفى أحمد جودت، وخيرى عبد الله أحمد سليم. "دور كليات التربية بجمهورية مصر العربية فى برامج النمو العلمى والمهنى للمعلمين أثناء الخدمة ومعوقات تنفيذه. دراسة ميدانية". **مجلة البحث فى التربية وعلم النفس**، جامعة المنيا: كلية التربية، المجلد (١٠)، العدد (٢)، ١٩٩٦م، ص ص ٣١١-٤٠٥.

٥٠-محمد زياد حمدان. **تطوير العاملين المدرسين أثناء الخدمة: برامجهم ونموذج مقترح لمراكزهم**. عمان: دار التربية الحديثة، ١٩٨٩م، ص٦.

٥١- يوسف صلاح الدين قطب. "التنمية المهنية للمعلم أثناء الخدمة" **مجلة التربية والتعليم**. القاهرة: وزارة التربية والتعليم، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية. العدد (٣)، ١٩٩٠م، ص ص ١٣-١٧.

٥٢-أحمد محمد غانم. "تصور مقترح لدوركليات التربية فى تنمية المعلمين مهنياً". **مؤتمر كليات التربية فى الوطن العربى فى عالم متغير، (٢٣-٢٥يناير)**. القاهرة: الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ١٩٩٣م. ص ص ٢٨٣-٣٢٣.

٥٣-حسين بدر السادة. "دور مديرى المدارس بالمرحلة الأساسية فى التطوير المهنى للمعلمين بمدارس البحرين". **مجلة رسالة الخليج العربى**. العدد الخامس والستون، السنة الثانية عشرة. ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ص ص ١٧-٦٣.

٥٤-ميخائيل فولان، أندى هارجريفز. **النمو المهنى للمعلم والتغيير التربوى**. سلسلة الكتب المترجمة (١٠)، تلخيص وتعليق المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة، ١٩٩٩م.

55- Berhns, E. D. "Teacher Perceptions of A Consulting Teacher Model for Professional Development". **Journal of School Leadership**. Vol. (5), No. (5), Sept. 1995, pp: 482-502.

56- Mc Mahon, T. "From Isolation to Interaction, Network- Based Professional Development and Teacher Professional Communication". **Paper Presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association**, Chicage, March, (24-28), 1997.

57- Wiggins, R. A. "The Principal as Instructional Leader: Inducement or Deterrent to Teachers' Professional Growth?". **Paper Presented at the Annual, Meeting of the Association for Supervision and Curriculum Development**. Chicago, March, (19-22), 1994.

58- Sando, J. "Implementation of Teacher Evaluation Systems that Promote Professional Growth". M. **(ED)**, University of South California. ERIC Accession, No. ED 5701, 1996.

59- Egelson, P. "Collaboration at Rich- Land School District Two Teachers and Administrators Design and Implement a Teacher Evaluation System that Supports Professional Growth". **Paper Presented at the Annual Meeting of the American Educational Association**. New Orleans, April (4-8), 1994.

٦٠- ميخائيل فولان، أندى هارجريفز. **مرجع سابق**.

٦١- راجع فى ذلك:

- أحمد أبو هلال وآخرون. **المرجع فى مبادئ التربية**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٣م.

- فهد إبراهيم الحبيب. "دور مدير المدرسة تجاه النمو المهنى للمعلم". **مجلة العلوم التربوية والدراسات الإسلامية**. جامعة الملك سعود. المجلد (١٨)، العدد (٢)، ١٩٩٦م.

٦٢-إبراهيم محمد عبد الغنى. "أثر اللقاءات التوجيهية القبلية مع بعض معلمى الرياضيات للصف الخامس الابتدائى على تحصيل تلاميذهم". **مجلة البحث فى التربية وعلم النفس**. جامعة المنيا: كلية التربية. المجلد الثانى عشر، العدد الثالث، يناير ١٩٩٩م، ص ص ٣٩٥-٤٢١.

٦٣-فاروق شوقى البوهى. "آراء موجهى ومعلمى التعليم الأساسى فى الإشراف الفنى: دراسة مقارنة بمحافظة الإسكندرية (ج.م.ع) ودولة البحرين". **مجلة كلية التربية**، جامعة الاسكندرية. المجلد الخامس. العدد الأول، ١٩٩٢م، ص ص ١٧-٧٣.

٦٤-صموئيل أديب نخلة، فهيمة لبيب بطرس. "أساليب التوجيه التربوى السائد فى مراحل التعليم العام". **مجلة البحث فى التربية وعلم النفس**. جامعة المنيا: كلية التربية. المجلد الثالث عشر. العدد الأول. يوليو ١٩٩٩م. ص ص ٣٣٢-٣٥٥.

65- Tatel, E. S. "Supervising Student Teachers: Perspectives of Selected Middle and High School Cooperating Teachers Regarding Their Own Professional Development". **Ph.D**. University of Maryland. College Park. Apr. 1994.

66- Johnes, N. B. "Professional Development Through Democratic Supervision". **Paper Presented to the Annual Meeting of the Teachers of English to Speakers of Other Languages. Long Beach**, March, 30, 1995.

67- Neis, C. E. "Principals' Involvement in Teachers' Professional Growth". **M (ED)**, Canada: University of Alberta, Augs. 1995.

٦٨- ميخائيل فولان، أندى هارجريفز، **مرجع سابق**.

69- Nath, J and Henery, C. Evaluating Teacher Attitudes in Professional Development Sites. **ERIC** Accession, ED. No. 408358, 1997.

70- Cone, G. P. **Teachers as Learners in the Classroom: Factors that Affect Professional Development**. New York: Harvard Uni. Juni 1993, p. 428.

71- Wiggins, R. A. "An Alternative View of Staff Development: Personal Professional Growth Within a Single School Setting". **Ph.D**. University of Illinois, Nov. 1993.

72- Berson, M. J. "An Investigation to Determine the Relationship Between the Level of Professional Development of Secondary School Teachers". **Ph.D**. the University of Toledo, May, 1994.

73- Bull, B. et-al. "Professional Development and Teacher Time: Principles, Guidelines and Policy Options for Indiana". **Education Policy Center. Indiana University**, Bloomington, 1994.

74- Duron, D. L. "Elementary Teachers' Perceptions Regarding Professional Growth Within the School Setting". The Clorement Graduate School **(Ph.D)**. July, 1994, p. 73.

75- Moir, E. and Stobbe, C. "Professional Growth for New Teachers: Support and Assessment Through Collegial Partnership". **Teacher Education Quarterly**, Vol. (22), No. (4), 1995, pp: 83-91.

76- Berhns, E. D. "Teacher Perceptions of A Consulting Teacher Model for Professional Development". **Journal of School Leadership**. Vol. (5), No. (5), Sept. 1995, pp: 482-502.

77- Neis, C. E. "Principals' Involvement in Teachers' Professional Growth". **Op. Cit**.

78- Cramer, G. et al. **Teacher Study Groups for Professional Development**. Phi Delta Kappa: Bloomington, InD., 1996.

79- Mielke, K. V. "Teachers' Perceptions of their Professional Growth and Development". **Ph.D**, The Ohio State University, Jun, 1996.

٨٠- حسين بدر السادة. **مرجع سابق**، ص ص ١٧-٦٣.

81- Clement, M. and Vandenberghe, R "Teachers' Professional Development: A Solitary or Collegial Adventure?". **Paper Presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association**. Chicago, March (24-28), 1997.

٨٢- أيمن عبد المحسن عبد الرحمن. "أساليب تدريب معلمى الحلقة الثانية من التعليم الأساسى- دراسة ميدانية على محافظات وسط الدلتا". **رسالة ماجستير غير منشورة**. جامعة الزقازيق: كلية التربية، ١٩٩٥م.

83- Jesus, S. N. "Perspectives for the Inservice Training of Teachers". Paper Presented at the Annual Meeting of the Association for Teacher Education in Europe, Sept. 1995. **ERIC** Accession, No. ED 400232.

٨٤-إبراهام يوجييف. "تدريب المعلمين أثناء الخدمة داخل المدارس فى الدول النامية والدول الصناعية من منظور مقارن". ترجمة زينب النجار. **مستقبليات**- مجلة فصلية للتربية المقارنة. المجلد (٢٧). العدد (١). مارس ١٩٩٧م. القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو. ص ص ١٤٩-١٦٨.

85- Thompson, G. "Training Teachers to Ask Questions". **ELT Journal**. Vol. (51). No. (2). pp: 99-105, Apri, 1997. ERIC Accession, No. Ej 544599.

٨٦- كارو أوكاموتو. **تربية الشمس المشرقة: مقدمة فى التربية فى اليابان**. سلسلة الكتب المترجمة (٧) تلخيص وعرض المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة، ١٩٩٩، ص٨٦.

٨٧- محمود السيد عباس. "الاحتياجات التدريبية لمعلمى الكمبيوتر- دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج". **المجلة التربوية بكلية التربية بسوهاج**، جامعة جنوب الوادى. العدد الثالث عشر. يناير ١٩٩٨م. ص٨٩.

٨٨- محمد صديق حسن. "التعلم الذاتى ومتغيرات العصر". **مجلة التربية**، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم. العدد الحادى عشر بعد المائة. السنة الثالثة والعشرون، ديسمبر ١٩٩٤م، ص ص ٥٢-٦٤.

89- Thurston, H. T. "Is All Education Really Self Education?". **Educational- Forum**. Vol. (58). No. (1). Fall 1993, pp: 77-85. ERIC Accession, No. EJ 472180.

٩٠-سامى نصار. "عرض وتقديم كتب حديدة فى النمو المهنى للمعلم والتغير التربوى، فعالية إعداد المعلمين والقادة التربويين وتدريبهم أثناء الخدمة". **مجلة العلوم التربوية**. جامعة القاهرة: معهد الدراسات التربوية. العدد (١)، يوليو ١٩٩٣م، ص ص ٢١٥-٢٢٣.

91- Herndon, K. and Fauske, J. "Facilitating Teachers' Professional Growth Through Action Research". **Paper Presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association**. New Orleans, April (4-8), 1994.

92- Doran, M. L. A **Story of Professional Development: Teachers' Learning from Reflective Experiences**. The University of Michigan, 1995. p. 58.

93- Ronnerman, K. "Relying on Teachers: A New Swedish In- Service Method for School Development". **British Journal of In-Service Education**. Vol. (22), No. (2), 1996, pp: 175-183.

٩٤- سامح حميل عبد الرحيم. "القراءة الحرة لدى معلمى المستقبل- دراسة ميدانية". **مجلة البحث فى التربية وعلم النفس**. جامعة المنيا: كلية التربية. المجلد الحادى عشر. العدد الثالث، يناير ١٩٩٨م. ص ص ٤٨-٧٥.

٩٥- يوسف صلاح الدين قطب. "أهمية التعلم الذاتى والتعليم المستمر للمعلم فى إعداده وأثناء مزاولته لمهنة التعليم". **صحيفة التربية**. السنة الخمسون. العدد الثانى، يناير ١٩٩٩م، ص ص ٣-٩.

96- Tony, D. "Distance Education and Education for All by the Year 2000: Challenges for the Nineties". **Paper Presented at the Distance Education Conference: Strengthening Partnerships (Botswona),** Feb. 1992. ERIC Accession, No. ED. 369981.

٩٧-اتحاد الجامعات العربية. **دليل مرجعي للتطوير المهنى لأعضاء هيئة التدريس الجامعي.** تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٨. ص ص ١١٩-١٢٠.

98- Baquero, R. V. "Educational Technology and Continuing Teacher Education: Challenges and Possibilities". Promoting Quality Teacher Education for An Interconnected World, Fotry- Fourth (ICET) World Assembly. Muscat, **Op. Cit**.

99- Lundin, R. et al. "Open Access for Teachers' Professional Development Towards A Co-Operative National Policy Framework for Application of Distance Learning to the Professional Development of Teachers". **Australian Dept. of Employment, Education and Training,** Canberra, 1991.

100- Amaragunasekara, S. D. "Teacher Education at A Distance in Sri Lanka". **Paper Presented at the World Conference of the International Council for Distance Education**. (16 th, November 9-13, 1992). ERIC Accession No. ED 361321.

101- Santos, M. N. "Distance Education In- Service Teacher Training". **Educational Media International,** Vol. (30). No. (2), pp: 55-57, Jun 1993. ERIC Accession No: EJ471153.

102- Brahmawong, C. "Teacher Education Through Distance Education: The Case of Sukhothai Thammathirat Open University in Thailand". **Educational Media International,** Vol. (30). No. (2), Jun 1993, pp: 69-73. ERIC Accession No. Ej 471156.

103- Coutts, J. "The Effects of Distance Education Technology on Teaching and Learning". **Saskatchewan School Trustees Association, Regina, Research Centre,** May 1996. ERIC Accession, No. ED 406964.

104- Hawkes, M. "Employing Educational Telecommunications Technologies as A Professional Development Structure for Facilitating Sustained Teacher Reflection, Collaboration and Inquiry". **Paper Presented at the Annual Meeting of American Educational Association**, Chicago, March (24-28), 1997.

١٠٥- على أحمد مدكور. "التعليم العربي في عصر العولمة والكوكبة". **مؤتمر اتجاهات التربية وتحديات المستقبل**. جامعة السلطان قابوس: كلية التربية والعلوم الإسلامية، (٧-١٠ ديسمبر)، ١٩٩٧م، ص ص ٣٩-٤٢.

١٠٦- نجوى يوسف جمال الدين. "التنوع في التعليم الجامعي المصري وحتمية التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس". **التربية والتنمية**. العدد (١٨). القاهرة: المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، ديسمبر ١٩٩٩م، ص ص ٣٤-٣٧.

107- Christopher, D. "School- University Partnerships in an Age of Change". Forty - Fourth (ICET) World Assembly, **Op. Cit.**, 1997.

108- Hearn, L. D. "The Impact of Professional Development Activities on Staff and Administrators Serviced by the Detroit Center for Professional Growth and Development, 1988-1991". **ED.(D)**. Wayne State University, 1994.

109- Akpan, B. B. "Implementing Science and Technology Education for All: Guide to Better Policy and Practice for Teachers". London: Commonwealth Secretariat, Human Resource Development Division, 1994. **ERIC** Accession No. ED 390656.

110- Scottt, J. A. "An Investigation of the Impact of the Professional Development School Partnership on Instruction in an urban Middle School. **Op. Cit**.

111- Minnes- Brandes, G. "Collaboration Between Teachers and University Educators in A Professional Development Context: Shared Situated Cases". **Op. Cit.**

112- Alromaih, S. M. "Professional and Personal Growth of Beginning High School Teachers in Saudi Arabia and the Need for Induction Programs as Viewed by

Administrators". **ED. (D)**. The George Washington University, Dec. 1996.

113- Chi, C.F. "The Industrial Vocational High School Teacher Training Program Cooperating with the Enterprises". Paper Presented at the American Vocational Association Convention, December 7, 1996. **ERIC** Accession, No. ED. 40546.

114- Myers, C. B. "Reconceptualizing Learning, Teaching and Schools as the Next Stage in Teacher Education Reform and School Renewal". **Paper Presented at the Annual Meeting of the American Association of Colleges of Teacher Education**, Feb. 26, March, 1997.

١١٥– على أحمد مدكور. "التعليم العربى فى عصر العولمة والكوكبة"، **مرجع سابق**،ص٢٣.

١١٦– عزة عبد العزيز سليمان وآخرون. **الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية** .سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٣٦) القاهرة :معهد التخطيط القومى، يناير ٢٠٠١م، ص١٢.

١١٧– على أحمد مدكور. "التعليم العربى فى عصر العولمة والكوكبة". **مرجع سابق**.

118- Tyler, R. W. **"Changing Concepts of Educational Evaluation"**. International Journal of Educational Research, Vol. 10, No. 1, 1986, P. 356.

١١٩– كينت روس، ونفيل بوستلتويت. "تخطيط نوعية التعليم: المعلومات الضرورية عند مختلف مستويات القرار"، **مستقبليات**، المجلد ١٨، العدد ٣، مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩٨م، ص٣٣٨

١٢٠– **المرجع السابق**، ص ٣٣٩.

١٢١– **المرجع السابق**، ص ٣٣٩.

١٢٢– **المرجع السابق**، ص ص٣٣٩– ٣٤٠.

١٢٣– **المرجع السابق**، ص ٣٤٠.

١٢٤– **المرجع السابق**، ص٣٤٨.

١٢٥– **المرجع السابق**، ص٣٤٩.

126- Keeves, J.P. and Sellin, N. A. "Multilevel Analysis" **International Encyclopedia of Education**, Supplement 1. Oxford: Pergamon Press, 1988, p. 218.

١٢٧- كينت روس، ونفيل بوستلثويت. **مرجع سابق**، ص ص٣٤٩ – ٣٥٠.

١٢٨- سعيد إسماعيل على. **الأصول الفلسفية للتربية** .القاهرة :دار الفكر العربى، ٢٠٠٠م، ص٩٠.

١٢٩- هاشم فتح الله عبد الرحيم. "مقومات مهنة التعليم فى الفكر الإسلامى". **مجلة البحث فى التربية وعلم النفس** .كلية التربية، جامعة المنيا، المجلد (١٣)، العدد (٢)، أكتوبر ١٩٩٩م، ص ٨٣.

١٣٠- رجب عبد الوهاب عبد اللطيف. "نحو دستور أخلاقى لمهنة التعليم- دراسة ميدانية". **مجلة البحث فى التربية وعلم النفس**، كلية التربية، جامعة المنيا .المجلد (١)، العدد (١)،، يوليو ١٩٨٨م، ص ص ٢٠٩-٢١٩

١٣١- عبد السلام محمد الصباغ. "تفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية فى التعليم فى ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة". **رسالة دكتوراه** غير منشورة، قسم أصول التربية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م، ص١٤٣.

١٣٢- وزارة التربية والتعليم. **مبارك والتعليم** .القاهرة :قطاع الكتب بوزارة التربية والتعليم، ٢٠٠١م، ص٢٧.

١٣٣-عبد الفتاح أحمد حجاج، "رؤى مستقبلية لإعداد المعلم العربى فى ضوء تحديات القرن الحادى والعشرين". **مرجع سابق**، ص١٠.

134- Torrance, E. p., "The Nature of Creativity as Manifest in its Testing". **In: The Nature of Creativity, Edited by Sternberg**, R. J. Combridge University Press, 1988.

135- David, A., **Today's Children. Creating a Future for a Generation in Crisis**. New York: Time Books, 1994.

136- Kaufman, F. A, "On Gifted Education: What Do We Really Know?". **Roeper Review**. Vol. (18). No. (2), 1995, pp: 134-135.

١٣٧-محمد عبد السلام سالم، "بعض المتغيرات المرتبطة بالاتجاه نحو التفكير الإبداعي لدى طلاب المرحلة الثانوية". المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع سابق.

١٣٨- راجع في ذلك:

- Maker, C. J. and Nielson, A. B., **Teaching Models in Education of the Gifted**. Second Edition. Austin: Shoal Creek Blvd, 1995.
- Office of Educational Research and Improvement, **Gifted Education and Middle Schools**. Washington, D. C, 1996.

١٣٩- راجع في ذلك:

- Fraizer, M., "poor and Minority Students Can be Gifted too". **Educational Leadership**. Vol. (46). No. (6), 1989, pp:16-18.
- Grant, B., "The Place of Achievement in The Life of The Spirit and The Education of Gifted Students". **Roeper Review**, Vol. (18). No. (2), 1995, pp:132-134.
- Adams, L. D.. "Teacher and Parent Attitudes about Thinking Skills: A Cross National Study". Forty Fourth (ICET) World Assembly, **Op. Cit**.

١٤٠-فاخر عاقل، **الإبداع وتربيته**. الطبعة الثالثة. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٣.

١٤١-عبد السلام عبد الغفار، "تنمية الإبداع في مطلع القرن الحادى والعشرين." المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع سابق، ص٩.

142- Ford, D. Y. et. al., "The Recruitment and Retention of Minority Teachers in Gifted Education". **Roeper Review**. Vol. (19). No. (4), 1997, pp:213 -220.

143- Merickel, M., "A Study of the Relationship Between Virtual Reality and the Ability of Children to Create". **National School Board Association**. Orlando, 1992.

144- Cooper, C. R., "Integrating Gifted Education into the Total School Curriculum". **School Administrator**. Vol. (52). No. (4), 1995. pp: 8-15.

١٤٥-منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، **توصيات الدورة الخامسة والأربعين للمؤتمر الدولى للتربية بجنيف**، (٥/٩-٥/١٠/١٩٩٦م).

146- Renzulli, J. S., "What We Do Not Know About Programming For Gifted and Talented". **Phi Delta Kappon**. Vol. (6). No (9). 1985, pp. 601-602.

147- Tomlinson, C. A. et. al., "Interface between Gifted Education and General Education: Toward Communication, Cooperation and Collaboration". **Gifted Child Quarterly**, Vol. (40). No. (3), 1996, pp: 165-171.

148- Johnsen, S., "Gifted Strategies for All: Involving Yourself in Your Gifted Child's Education". **Gifted Child Today Magazine**. Vol. (19). No. (1), 1996, pp: 8-10.

149- Gallagher, J. et. al., "Perceptions of Educational Reform by Educators Representing Middle Schools, Cooperative Learning and Gifted Education". **Gifted Child Quarterly**. Vol. (39). No. (2), 1995, .pp: 66-76

١٥٠- راجع فى ذلك:

-أحمد عبد اللطيف عبادة، "معوقات التفكير الابتكارى فى مراحل التعليم العام". **الكتاب السنوى فى علم النفس**. المجلد الخامس. الجمعية المصرية للدراسات النفسية. القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٨٦، ص ص ٦٥٧-٦٨٦.

-سناء محمد سليمان، "رعاية الطلاب الفائقين بالمدرسة الثانوية بين الواقع والمأمول: دراسة استطلاعية". **مجلة علم النفس**. العدد (٢٨)، السنة السابعة القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٩٣.

151- Krulik, S. R., "Reflect for Better Problem Solving and Reasoning". **Arithmetic Teacher**. Vol. (41). No. (6), 1994, pp: 334-338.

١٥٢-جيمس كيف، "التأمل فى حركة التفكير". **التدريس من أجل تنمية التفكير**. ترجمة عبد العزيز عبد الوهاب البابطين. الرياض: مكتب التربية العربى لدول الخليج، ١٩٩٥.

153- Woods, D. R., "Teaching Thinking, problem – Solving, Transference and the Context". **Journal of College Science Teaching**. Vol. (26). No. (1), 1996, pp. 74–76.

154- Carroll, J. and Howieson, N, "Recognizing Creative Thinking Talent in the Classroom". **Roeper Review**. Vol. (14).No. (2), 1991, pp: 68-71.

١٥٥- راجع فى ذلك:

- Office of Educational Research and Improvement, **Toward a Common Agenda: Linking Gifted Education and School Reform**. Washington, D.C, 1995.
- Van – Ert, H. and Wolf, J. S., "Distance Training in Gifted Talented Education: Description of a Collaborative Working Model". **Rural Special Education Quarterly**. Vol. (15). No. (1), 1996, pp: 24-28.

١٥٦-مراد وهبة، **فلسفة الإبداع**. القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٦، ص ص ٥١-٥٣.

١٥٧-مراد وهبة، "ما بعد التنمية الثقافية". تجارب معاصرة فى التربية والتنمية. **مرجع سابق**، ١٩٩٨، ص ٣٣.

١٥٨-عبد الفتاح إبراهيم تركى، "شروط الإبداع: محاولة للاقتراب". مؤتمر الإبداع فى التعليم والثقافة، ١٩٩٦. **مرجع سابق**، ص ص٣-٤.

١٥٩-راجع فى ذلك:

- Gonen, M., "Creative Thinking in Five and Six year Old Kindergarten Children". **International Journal of Early Years Education**. Vol. (1). No. (3), 1993, pp: 81-87.
- Naval – Severino, T., "Developing Creative Thinking Among Intellectually Able Fillipino Children for Disadvantaged Urban Communities". **Gifted Education International**. Vol. (9). No. (2), 1993,pp: 119-123.

160- Zielinski , E. J., "An Evaluation of Five Critical Creative Thinking Strategies for Secondary Science Students". **Rural Educator**. Vol. (15). No – (2), 1994, pp. 1-6.

161- Barbara ,L and Pamela , E., **The Kid's Guide to Social Action: How to Solve the Social Problems you Choice and Turn Creative Thinking Into Positive Action**. New York: Holsted press, 1991.

162- Welch, M., "The Problem Solving Strategies of Young Designers". **The American Educational Research Association**. New York, April, 1996.

163- Sapp, D. D., "Creative Problem - Solving in Art: A Model for Idea Inception and Image Development". **Journal of Creative Behavior**. Vol.(29). No. (3), 1995, pp:173-185.

164- Okagaki, L. and Koslowski, B. "Another Look at Analogies and Problem Solving". **Journal of Creative Behavior**. Vol. (21). No. (1), 1987, pp: 15-21.

١٦٥-عبد السلام عبد الغفار، "تنمية الإبداع فى مطلع القرن الحادى والعشرين. "المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. **مرجع سابق**، ص ص ٦-٧.

١٦٦-فؤاد أبو حطب، **تقويم الإبداع، الإبداع فى المدرسة**. تحرير مراد وهبة. القاهرة: معهد جوته، ١٩٩٣.

١٦٧-مراد وهبة، **الإبداع مدخل إلى التعليم. الإبداع فى المدرسة**. القاهرة: معهد جوته، ١٩٩٣.

١٦٨-راجع فى ذلك:

- ضياء الدين زاهر، كيف تفكر النخبة العربية فى تعليم المستقبل. **مرجع سابق**.

-جيمس كيف، **مرجع سابق**.

-فاروق أبو عوف، يوسف قطامى، "التدريس الجامعى ودوره فى تنمية التفكير". المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. **مرجع سابق**.

- محمد عبد السلام سالم، "بعض المتغيرات المرتبطة بالاتجاه نحو التفكير الإبداعى لدى طلاب المرحلة الثانوية. "المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. **مرجع سابق**.

١٦٩- راجع فى ذلك:

- عايش محمود زيتون، **تنمية الإبداع والتفكير الإبداعى فى تدريس العلـوم**. عمـان: جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٨٧.

- صفاء يوسف الأعسر، "تنمية الإمكانات البشرية (التفكير) – قضية التعليم الكـبرى". المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المسـتقبل)، ١٩٩٧ **مرجع سابق**.

١٧٠-يوسف محمود قطامى، يوسف حسن يوسف، "التفكير التباعدى لدى طلاب تشـعيب التربية الفنية بجامعة السلطان قابوس". **المجلة التربوية**. مجلـس النشـر العلمي. بجامعة الكويت. العدد (٤٧)- المجلد الثانى عشر، ١٩٩٨.

١٧١-عبد السلام عبد الغفار، "تنمية الإبداع فى مطلع القرن الحـادى والعشـرين. "المؤتمـر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. **مرجـع سابق**، ص ٩.

172- Woods, D. R., "Teaching Thinking, problem – Solving, Transference and the Context". **Op. Cit.**, pp. 74–76.

173- Ibid.

١٧٤-سعيد إسماعيل على، **فلسفات تربوية معاصرة**. سلسلة عالم المعرفـة، العـدد (١٩٨). الكويت: المجلس الوطنى للثقافـة والفنـون الآداب، ١٩٩٥. ص ص ١٨- ١٩.

١٧٥- صفاء يوسف الأعسر، "تنمية الإمكانات البشرية (التفكير) – قضية التعليم الكـبرى". المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المسـتقبل)، ١٩٩٧ **مرجع سابق**، ص٢.

١٧٦- رياض حامد الدباغ، "التربية العربية فى مجال التعليم العالى ومطالب المستقبل". المؤتمـر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧، **مرجـع سابق**، ص١٠.

١٧٧-محمد متولى قنديل، "تصميم وتجريب نموذج تعليمى للتفكير الحسى كمقدمـة للتحـول الإبداعى لدى أطفال ما قبل المدرسة". مؤتمـر الإبـداع فى التعليـم والثقافة، ١٩٩٦. **مرجع سابق**، ص ص ١٥-١٦.

١٧٨-عبد الفتاح إبراهيم تركى، "شروط الإبداع: محاولة للاقتراب". مؤتمر الإبداع فى التعليم والثقافة، ١٩٩٦. مرجع سابق، ص٤.

١٧٩-عبد السلام عبد الغفار، "تنمية الإبداع فى مطلع القرن الحادى والعشرين. "المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. مرجع سابق، ص١٠.

١٨٠-فاطمة فوزى عبد العاطى، "مناخ تربية إبداع أطفال التعليم الابتدائى داخل حجرات الدراسة". مؤتمر الإبداع فى التعليم والثقافة، ١٩٩٦. مرجع سابق، ص ص٨-٩.

١٨١-عبد الفتاح إبراهيم تركى، "شروط الإبداع: محاولة للاقتراب". مؤتمر الإبداع فى التعليم والثقافة، ١٩٩٦. مرجع سابق، ص٤.

١٨٢- راجع فى ذلك:

- Ryser, G. R., and Johnsen, S. K., "Toward More Research on Effective Practices with Gifted Students in General Education Settings". **Journal For The Education of The Gifted**. Vol. (19). No. (4), 1996, pp. 481-496.
- Fiedman, R. C. and Lee, S. W., "Differentiating Instruction for High Achieving / Gifted Children in Regular Classrooms: A Field Test of Three Gifted-Education Models". **Journal For the Educatioon of the Gifted**. Vol. (19). No. (4), 1996, pp: 405-436.
- Sapon- Shevin, M., "Beyond Gifted Education: Building a Shared Agenda for school Reform". **Journal for the Education of the Gifted**. Vol. (19). No. (2), 1996, pp. 194 – 214.

١٨٣-أحمد على الصيداوى، "المستقبل فى ثلاثة مشاهد". المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ص ١٣-١٤.

184- Wakefield , J. F, "Is Creative Thinking Normally Distributed?". **Southeastern Psychological Association**.New Orleans , L.A. March (20-23), 1991.

١٨٥-عبد العزيز السيد الشخص، **الطلبة الموهوبون فى التعليم العام بدول الخليج: أساليب اكتشافهم وسبل رعايتهم**. الرياض: مكتب التربية العربى لدول الخليج، ١٩٩٠، ص ٨٠.

١٨٦-عبد السلام عبد الغفار، "تنمية الإبداع فى مطلع القرن الحادى والعشرين. "المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. **مرجع سابق**، ص ١١.

187- Gallagher, J. et. al., "Perceptions of Educational Reform by Educators Representing Middle Schools, Cooperative Learning and Gifted Education". **Op. Cit.**, .pp: 66-76

١٨٨- راجع فى ذلك

- Woods, D. R., "Teaching Thinking, problem – Solving, Transference and the Context". **Op. Cit.**, pp. 74–76.
- Smith, R. B., "Robotic Challenges: Robots Bring New Life to Gifted Classes, Teach Students, Hands On Problem Solving, Computer Skills". **Gifted Child Today Magazine**. Vol. (17). No. (2), 1994, pp. 36 –38.

١٨٩- راجع فى ذلك:

- Zielinski , E. J., "An Evaluation of Five Critical Creative Thinking Strategies for Secondary Science Students". **Rural Educator**. Vol. (15). No – (2), 1994, pp. 1-6.
- Doolittle, J. H., "Using Riddles and Interactive Computer Games to Teach Problem Solving Skills". **Teaching of Psychology**. Vol. (22). No. (1), 1995, pp: 33-36.

190- Carroll, J. and Howieson, N, "Recognizing Creative Thinking Talent in the Classroom". **Roeper Review**. Vol. (14).No. (2), 1991, pp: 68-71.

191- Unesco, Sector of Education, "Education and Learning for the Twenty – First century". **Discussion paper for the Commision on Education for the Twenty – First century**, 15 Septembe, 1992.

١٩٢-محمد عزت عبد الموجود، **أمريكا عام ٢٠٠٠: استراتيجية للتربية– دراسة تحليلية**. جامعة قطر: مركز البحوث التربوية، ١٩٩٢.

١٩٣- سامى عبد الرازق عدوان، على حسن حبايب، "الكفايات المهنية للمعلـــم العـــربى فى القرن الحادى والعشرين من وجهة نظر أعضـــاء هيئـــة التدريـــس فى كليات التربية". **مؤتمر تربيـــة المعلـــم العـــربى فى القـــرن الحـــادى والعشرين.** الجامعة الأردنية: كلية العلوم التربوية بالاشتراك مع مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية، (٢- ٥ أكتوبر)، ١٩٩٥م.

١٩٤-مها إبراهيم زحلوق، "نحو برنامج لتربية الأطفال المبدعين فى المدرسة الابتدائية- تصـــور مقترح". المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المســـتقبل)، ١٩٩٧. **مرجع سابق**، ص٢٦.

١٩٥-أحمد المهدى عبد الحليم، "فقه التعليم وأولويات تطويره". **بحث ألقى بدعوة مـــن وزارة المعارف فى لقاء مع مديرى التعليم فى المملكة العربيـــة الســـعودية،** (١٠- ١١ أبريل) ١٩٩٦.

١٩٦- مها إبراهيم زحلوق، "نحو برنامج لتربية الأطفال المبدعين فى المدرسة الابتدائية- تصـــور مقترح". المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المســـتقبل)، ١٩٩٧. **مرجع سابق**، ص٢٢.

١٩٧- أحمد محمود الخطيب، ومحمد على عاشور، "إستراتيجية مقترحة لإعداد المعلم العـــربى فى القرن الحادى والعشرين". المؤتمر الـــتربوى الأول (اتجاهـــات التربيـــة وتحديات المستقبل). **مرجع سابق**، ١٩٩٧، ص١.

١٩٨- أحمد المهدى عبد الحليم، "فقه التعليم وأولويات تطويره". **مرجع سابق.**

١٩٩- عبد الفتاح أحمد حجاج، "رؤى مستقبلية لإعداد المعلم العربى فى ضوء تحديات القـــرن الحادى والعشرين". **مرجع سابق**، ص١١.

200- Fogarty, R. and Bellonca, J., **Patterns for Thinking: Patterns for Transfer. A Cooperative Team Approach in Critical and Creative Thinking in the Classroom.** Illinois: Skylight Publishing, Inc, 1993.

201- Dana, N. F. et. al., "Creating a Culture for Change: the University Researcher, principal and Teacher Family". **The Association of Teacher Educators,** Orlando (15-19) February, 1992.

202- Oklahoma State Department, "problem Solving, Technology Learning Activity". **Teacher Edition**. Technology Education Series, 1991.

203- Brown, R. T., "Creativity: What are we to Measure?". **Handbook of Creativity**. Edited by John Glover. New York: Plenum Press, 1989, p. 14.

٢٠٤-فاروق أبو عوف، يوسف قطامى، "التدريس الجامعى ودوره فى تنمية التفكير". المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. **مرجع سابق**، ص٣.

٢٠٥- راجع فى ذلك:

- Carroll, J. and Howieson, N, "Recognizing Creative Thinking Talent in the Classroom". **Roeper Review**. Vol. (14).No. (2), 1991, pp: 68-71.
- Burns, D. and Reis, S., "Developing a Thinking Skills Component in the Gifted Education Program". **Roeper Review**. Vol. (14). No, (2), 1991. pp: 72-79.
- Couch, R., "Synetics and Imagery: Developing Creative Thinking Through Images". **Art, Science, and Visual Literacy Association**, 1993.
- Fogarty, R. and Bellonca, J., **Patterns for Thinking: Patterns for Transfer. A Cooperative Team Approach in Critical and Creative Thinking in the Classroom**. Illinois: Skylight Publishing, Inc, 1993.

٢٠٦-فاروق أبو عوف، يوسف قطامى، "التدريس الجامعى ودوره فى تنمية التفكير". المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. **مرجع سابق**، ص٢١.

207- Kamal, D., "A Knowledge Base for Promoting Professional Qualities of Teachers and Teacher Educators. Forty Fourth (ICET) World Assembly, 1997, **Op. Cit**.

208- Decker, L. E., Creating Learning Communities: An Introduction to Community Education Glades Road. Fountain Community Education, 1995.

٢٠٩-حسين عبد العزيز الدريني، "أثر التعاون والتنافس على التفكير الابتكاري". الكتاب السنوى في علم النفس. المجلد الخامس، ١٩٨٦. **مرجع سابق.** ص٧٦١.

210- Manning, B.H et. al., "The Self Regulated Learning Aspect of Metacognition: A Component of Gifted Education". **Roeper Review**. Vol. (18). No. (3), 1996, pp: 217-223.

211- Brown, R. T., "Creativity: What are we to Measure?". **Op. Cit.**, p. 14.

٢١٢-صفاء يوسف الأعسر، "تنمية الإمكانات البشرية (التفكير) – قضية التعليم الكبرى". المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧ **مرجع سابق**، ص٧.

٢١٣-عبد السلام عبد الغفار، "تنمية الإبداع في مطلع القرن الحادى والعشرين. "المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. **مرجع سابق**، ص ص ١٥-٢٤.

214- Naval – Severino, T., "Developing Creative Thinking Among Intellectually Able Fillipino Children for Disadvantaged Urban Communities". **Gifted Education International**. Vol. (9). No. (2), 1993,pp: 119-123.

215- Paulus, P. B – and Paulus, L. E., "Implications of Research on Group Brainstorming for Gifted Education". **Roeper Review**. Vol. (19). No. (4), 1997, pp. 225-229.

٢١٦-حسن على سلامة، جاسم محمد التمار، "اتجاهات حديثة في إعداد برامج رعاية الطلاب الفائقين." المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. **مرجع سابق**، ص١٢.

217- Perkins, D. and Blythe, T., "Putting understanding up Front. Educational Leadership". **Teaching for Understanding**. Vol. (15). No. (5), 1994.

٢١٨- راجع فى ذلك:

- Golombok, S. et. al., "Families Created by the New Reproductive Technologies: Quality of Parenting and Social and Emotional Development of the Children". **Child Development**. Vol.(66). No. (2), 1995, pp:285-298.
- Doolittle, J. H., "Using Riddles and Interactive Computer Games to Teach Problem Solving Skills". **Teaching of Psychology**. Vol. (22). No. (1), 1995, pp: 33-36.

٢١٩-جيمس كيف، **مرجع سابق**.

٢٢٠- جابر عبد الحميد جابر، "استراتيجيات سيكولوجية للتنمية". تجارب معاصرة فى التربية والتنمية. **المؤتمر السنوى السادس للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٨. (٢٥- ٢٧ يناير)، ص٦٣.

٢٢١- محمد متولى قنديل، "تصميم وتجريب نموذج تعليمى للتفكير الحسى كمقدمة للتحول الإبداعى لدى أطفال ما قبل المدرسة". مؤتمر الإبداع فى التعليم والثقافة، ١٩٩٦. **مرجع سابق**، ص١٦.

٢٢٢-رياض حامد الدباغ، "نظرة فى استراتيجية التربية: التربية... كيف نريدها فى الوطن العربي." **مجلة اتحاد الجامعات العربية**. العدد ٢٩. عمان، ١٩٩٤. ص ص ٣٠٠- ٣٠٦.

223- Brown, R. T., "Creativity: What are we to Measure?" **Op. Cit.**, p. 14.

٢٢٤-صفاء يوسف الأعسر، "تنمية الإمكانات البشرية (التفكير) – قضية التعليم الكبرى". المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧، **مرجع سابق**، ص٦.

٢٢٥- **المرجع السابق**، ص ٧.

226- Debono, E., **Teach Yourself to Think**. London: Penguin Group, 1995.

227- Sisk, D., **Creative Teaching of The Gifted**. .New York: Mc-Grow Hill Book company, 1987.

٢٢٨-أحمد حامد منصور، "الاتجاهات الحديثة فى خصائص مكونات عملية الاتصال داخـــل الفصل". المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المســـتقبل). **مرجع سابق**، ص٢١.

229- Diller, J. and Moore, R., **Problem Solving, Workplace, Strategies for Thoughtful Change**. Washington: Office of Vocational and Adult Education, 1994.

230- Wendy, L. A., et. al., **Training State Child Service Coordinators in Creative Problem Solving**, 1996.

231- Black, D, "Resolving Mysteries: A Guide to Creative Problem Solving'. **Instructional Strategies Series**. No, (17), 1994.

232- Woods, D. R., "Teaching Thinking, problem – Solving, Transference and the Context". **Op. Cit.**, pp. 74–76.

٢٣٣-مجدى عبد الكريم حبيب، **اختبارات الشخصية المبتكرة– كراسة التعليمات**. القـــاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٩٠، ص٧٦.

٢٣٤-حسين عبد العزيز الدرينى، "أثر التعاون والتنافس على التفكير الابتكـــارى". الكتـــاب السنوى فى علم النفس. المجلد الخامس، ١٩٨٦. **مرجع سابق**. ص ص ٧٣٤- ٧٧٠، ص٧٦٠.

٢٣٥- صفاء يوسف الأعسر، "تنمية الإمكانات البشرية (التفكير) – قضية التعليم الكـــبرى". المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المســـتقبل)، ١٩٩٧ **مرجع سابق**، ص٧.

٢٣٦- عبد السلام عبد الغفار، "تنمية الإبداع فى مطلع القرن الحـــادى والعشـــرين. "المؤتمـــر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. **مرجـــع سابق**، ص١٠١.

237- Sisk, D., Creative Teaching of The Gifted. **.Op. Cit**..

٢٣٨-أسامة حسن معاجينى، "الكفايات التدريبية التعليمية للمعلمين بدولة البحرين للعمل مـــع الطلاب المتفوقين". **المجلة التربوية. مجلس النشر العلمـــي**- جامعـــة الكويت. العدد (٤٩). المجلد الثالث عشر، ١٩٩٨. ص ١٧١.

٢٣٩-فاروق أبو عوف، يوسف قطامى، "التدريس الجامعى ودوره فى تنمية التفكير". المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. **مرجع سابق**، ص٢.

240- Isaksen, S. G, et. al., "An Ecological Approach to Creative Research: Profiling for Creative Problem Solving". **Journal of Creative Behavior**. Vol. (27). No. (3), 1993. pp: 149-170.

241- Grossman, S. R. and Wiseman, E.E., "Seven Operating Principles for Enhanced Creative Problem Solving Training". **Journal of Creative Behavior** Vol. (27) No. (1), 1993, pp: 1-17.

242- Grimnes, K. A., "Creating Alien Life Forms: Problem Solving in Biology". **American Biology Teacher** Vol. (58). No. (6), 1996, pp:369-371.

243- Delcourt, M, "Creative Productivity Among Secondary School Students: Combining Energy, Interest, and Imagination". **Gifted Child Quarterly**. Vol. (37). No. (1), 1993, pp: 23-31.

244- Couch, R., "Synetics and Imagery: Developing Creative Thinking Through Images". **Art, Science, and Visual Literacy Association,** 1993.

٢٤٥-عبد الفتاح أحمد جلال، "إعداد هيئة التدريس بالجامعة". **مجلة العلوم التربوية**. القاهرة: معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة. العدد الأول، ١٩٩٣. ص ص ٧٧- ٨٨.

٢٤٦-حامد عمار، **مشكلات العملية التعليمية: دراسات فى التربية والثقافة**. القاهرة: الدار العربية للكتاب، ١٩٩٦.

٢٤٧-عبد السلام عبد الغفار، "تنمية الإبداع فى مطلع القرن الحادى والعشرين". المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. **مرجع سابق**، ص ٣٢-٣٣.

٢٤٨- **المرجع السابق**، ص ٧.

٢٤٩- زين العابدين درويش، **تنمية الإبداع: منهج وتطبيق**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣، ص٥٧.

250- Loewen, A. C. "Creative Problem Solving". **Teaching Children Mathematics**. Vol. (2). No. (2), 1995, pp: 96-99.

251- Webb, J. T, **Guiding the Gifted Child: A Practical Source for Parents and Teachers**. Ohio Psychology Publishing Company, 1989.

٢٥٢- راجع فى ذلك:

- مها إبراهيم زحلوق، **التربية الخاصة للمتفوقين**. دمشق: منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٤، ص٣.

- مها إبراهيم زحلوق، "نحو برنامج لتربية الأطفال المبدعين فى المدرسة الابتدائية- تصور مقترح". المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. **مرجع سابق**، ص٢١.

253- Naval – Severino, T., "Developing Creative Thinking Among Intellectually Able Fillipino Children for Disadvantaged Urban Communities". **Op. Cit.**, pp: 119-123.

254- Krulik, S. R., "Reflect for Better Problem Solving and Reasoning". **Arithmetic Teacher**. Vol. (41). No. (6), 1994, pp: 334-338.

255- Isaksen, S. G, et. al., "An Ecological Approach to Creative Research: Profiling for Creative Problem Solving". **Journal of Creative Behavior**. Vol. (27). No. (3), 1993. pp: 149-170.

256- Patrick, C., "Teaching top- Down Problem Solving". **The American Vocational Association**, 1993.

257- Rieber, L. p., "Visualization as an Aid to Problem Solving: Examples From History". **National Convention of the Association for Educational Communication and Technology**. Feb. (6-20), 1994.

٢٥٨-عبد السلام عبد الغفار، "تنمية الإبداع فى مطلع القرن الحادى والعشرين." المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. **مرجع سابق**، ص١١.

259- Diller, J. and Moore, R., **Problem Solving, Workplace, Strategies for Thoughtful Change**. Washington: Office of Vocational and Adult Education, 1994.

٢٦٠-مها إبراهيم زحلوق، "نحو برنامج لتربية الأطفال المدعين فى المدرسة الابتدائية- تصور مقترح". المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. **مرجع سابق**، ص١٢.

٢٦١-عبد السلام عبد الغفار، **التفوق العقلى والابتكار**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٧، ص١٣٥.

٢٦٢- عبد السلام عبد الغفار، "تنمية الإبداع فى مطلع القرن الحادى والعشرين. "المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. **مرجع سابق**، ص٧.

263- Rimm, S. B. and Davis, G. A., **Education of the Gifted and Talented**. New Jersey: Prentice Hall, 1989.

264- Johnson, B. and Kilman, B. "Locus of Control and Perceined Confidence in Problem Solving Abilities". **Journal of Clinical Psychology**. Vol. (31), 1975, pp: 54-55.

265- Boutte , G. and peterson, E., "Beginning to Create a Multicultural Classroom". **Dimensions of Early Childhood**. Vol. (21). No. (2), 1993, pp: 11-12.

٢٦٦-إلهام عبد الحميد فرج، "التعليم بين ثقافات الذاكرة والنقد والإبداع: رؤية حول الإبداع فى المناهج الدراسية". **مؤتمر الإبداع فى التعليم والثقافة**. القاهرة: رابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٦- ٨ يوليو)، ١٩٩٦.

267- Giles, G. L., **Creative Values and Self Image: Values Inventory and Study of Student Responses**. Salt Lake Community College, U T, 1995.

٢٦٨-عبد الفتاح أحمد حلال وآخرون، "دور المدرسة الثانوية فى مواجهة مشكلة التطرف". **مجلة العلوم التربوية**. القاهرة: معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة. العدد الثاني، ١٩٩٤. ص ص ٩- ٢٩.

٢٦٩-عبد السلام عبد الغفار، "تنمية الإبداع فى مطلع القرن الحادى والعشرين. "المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. **مرجع سابق**، ص٨

270- Slavin, R., **Educational Psychology: Theory into Practice**. Boston: Allyn and Bacon, 1991.

271- Shockley, B. et. al., **Creating Parallel Practices: A Home to School and School to Home Partnership. National Reading Research Center**. Athens, 1995.

272- Shore, B. M. et. al.., "More From the Water Jars: A Reanalysis of Problem Solving Performance Among Gifted and Non-gifted Children". **Gifted Child Quarterly**. Vol. (38). No. (4), 1994, pp. 179 – 183.

273- Kiely, M. C., "Creaive Sensitivity in Doctoral Research: The Supervisor's Contribution". **The American Psychological Association**. Washington, D. C, 1982.

274- Abebe, S. and Wieczorek, C., **Diversity as Creative Process: From Classroom Connections to Global Perspectives**. Atlanta: Georgia State University, 1993.

٢٧٥-شفيق فلاح علاونة، "استراتيجيات التعلم المرتبطة بالدافعية وعلاقتها ببعض المتغيرات لدى عينة من طلبة جامعة البحرين". المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧، **مرجع سابق**، ص١٨

276- Shore, B. M. et. al.., "More From the Water Jars: A Reanalysis of Problem Solving Performance Among Gifted and Non-gifted Children". **Gifted Child Quarterly**. Vol. (38). No. (4), 1994, pp. 179 – 183.

277- Lee, L. S., "Problem – Solving as Intent and Content of Technology Education". **International Technology Education Association**. Taiwan, March 31- April 2, 1996.

278- Woods, D. R., "Teaching Thinking, problem – Solving, Transference and the Context". **Op. Cit.**, pp. 74–76.

٢٧٩- عبد السلام عبد الغفار، "تنمية الإبداع فى مطلع القرن الحادى والعشرين. "المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. **مرجع سابق**، ص٩.

٢٨٠- مها إبراهيم زحلوق، "نحو برنامج لتربية الأطفال المبدعين فى المدرسة الابتدائية- تصور مقترح". المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. **مرجع سابق**، ص٤.

281- Welch, M., "The Problem Solving Strategies of Young Designers". **The American Educational Research Association**. New York, April, 1996.

٢٨٢- راجع فى ذلك:

- محى الدين أحمد حسين، **العمر وعلاقته بالإبداع لدى الراشدين**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢.

- عفاف أحمد عويس، **الطفل المبدع: دراسة تجريبية باستخدام الدراما الإبداعية**. القاهرة: مكتبة الزهراء، ١٩٩٣.

٢٨٣- ممدوح عبد المنعم الكنانى، "مناخ الابتكارية والأسره والفصل الدراسى وعلاقاتهما التفاعلية بالدافع والمعرفة والفهم". **دراسات وقراءات فى علم النفس التربوي**. المنصورة: مطبعة النهضة، ١٩٩٠. ص ص ٩٩- ١٥٦.

٢٨٤-مها إبراهيم زحلوق، "نحو برنامج لتربية الأطفال المبدعين فى المدرسة الابتدائية- تصور مقترح". المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. **مرجع سابق**، ص٢٩.

285- Wentz, p. A., "A Role for Contemporary Learning Theory in The Development of Openness to Cultural – Diversity". (ICET), 1997, **Op. Cit**.

286- Hollifield, J. H., "High Schools Gear Up to Create Effective School and Family Partnerships". **New Schools, New Communities**. Vol. (11). No. (2), 1995, pp 26-31.

٢٨٧-أسامة حسن معاجينى، "الكفايات التدريبية التعليمية للمعلمين بدولة البحرين للعمل مع الطلاب المتفوقين". **المجلة التربوية**. مجلس النشر العلمى- جامعة الكويت. العدد (٤٩). المجلد الثالث عشر، ١٩٩٨. ص ١٥٩.

٢٨٨- راجع فى ذلك:

- محمد خالد الطحان، **تربية المتفوقين عقلياً فى البلاد العربية**. تونس: المنظمة العربيـــة للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٢.

-فاروق الروسان، **سيكولوجية الأطفال غير العاديين: مقدمة فى التربية الخاصة**. عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٨٩.

٢٨٩- عبد السلام عبد الغفار، **التفوق العقلى والابتكار**. القـــاهرة: دار النهضـــة العربيـــة، ١٩٧٧.

290- Sisk, D., Creative Teaching of The Gifted. .**Op. Cit**.

٢٩١-أحمد فتحى سرور، **إستراتيجية تطوير التعليم فى مصر**. القـــاهرة: مطـــابع الجـــهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، ١٩٨٨.

292- Cox, J. **The Richardson Study: A National Investigation of Educational Opportunities for Able Learners**. Fortworth, Texas: Christion University Press, 1985.

٢٩٣-مها إبراهيم زحلوق، "نحو برنامج لتربية الأطفال المبدعين فى المدرسة الابتدائية- تصـــور مقترح". المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المســـتقبل)، ١٩٩٧. **مرجع سابق**، ص١٦.

294- Rimm, S. B. and Davis, G. A., **Education of the Gifted and Talented**. New Jersey: Prentice Hall, 1989.

295- Gallagher, J., "Education of Gifted Students: A Civil Rights Issue". **Phi Delta Kappan**. Vol. (76) No. (5), 1995, pp: 408-410.

٢٩٦- راجع فى ذلك:

- سيد أحمد عثمان، **الإثراء النفسي: دراسة فى الطفولة ونمو الإنسان**. القاهرة: الأنجلـو المصرية، ١٩٨٦.

- Fraizer, M., "poor and Minority Students Can be Gifted too". **Educational Leadership**. Vol. (46). No. (6), 1989, pp:16-18.

- Pendarvis ,E. D. and Howley ,A. A., **The Abilities of Gifted Children**. New Jersey: Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1990.

- مها إبراهيم زحلوق، "نحو برنامج لتربية الأطفال المبدعين فى المدرسة الابتدائية- تصور مقترح". المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. **مرجع سابق.**

- أنور محمد الشرقاوى، **الابتكار وتطبيقاته**. الجزء الأول والجزء الثاني. القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٩٩.

٢٩٧-حسن على سلامة، جاسم محمد التمار، "اتجاهات حديثة فى إعداد برامج رعاية الطلاب الفائقين." المؤتمر التربوى الأول (اتجاهات التربية وتحديات المستقبل)، ١٩٩٧. **مرجع سابق**، ص١١.

٢٩٨-جابر عبد الحميد جابر، "استراتيجيات سيكولوجية للتنمية". تجارب معاصرة فى التربية والتنمية. **المؤتمر السنوى السادس للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية**. القاهرة: دار الفكر العربي، (٢٥- ٢٧ يناير)، ١٩٩٨، ص٦٥.

٢٩٩-عبد الفتاح أحمد حلال، "إعداد هيئة التدريس بالجامعة". **مجلة العلوم التربوية**. القاهرة: معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة. العدد الأول، ١٩٩٣. ص ص ٧٧- ٨٨.

300- Smith, R. B., “Robotic Challenges: Robots Bring New Life to Gifted Classes, Teach Students, Hands On Problem Solving, Computer Skills”. **Gifted Child Today Magazine**. Vol. (17). No. (2), 1994, pp. 36 –38.

٣٠١-رضا سعد السعيد، "المنهج الإثرائي: رؤية مستقبلية لتطوير مناهج الرياضيات بمراحل التعليم العام". **المؤتمر الثالث للجمعية المصرية للمناهج**: رؤية مستقبلية للمناهج فى الوطن العربي. الإسكندرية، أغسطس (٤- ٨)١٩٩١.

٣٠٢- راجع فى ذلك:

- Pohlman , L. “Creativity, Gender, and the Family: A Study of Creative Writers”. **Journal of Creative Behavior**, Vol.(30), No. (1), 1996, pp. 1 – 24.
- Goree, K. “Creativity in the Classroom… Do We Really want It?”. **Gifted Child Today Magazine**, Vol. (19). No. (4), 1996, pp: 36-37.

٣٠٣- راجع في ذلك:

- Hinchey, P. H., **Finding Freedom in the Classroom: A Practical Introduction to Critical Theory**. New York: Verlag Peter Lang, 1998.
- Goree, K. "Creativity in the Classroom .. Do We Really want It?". **Gifted Child Today Magazine**, Vol. (19). No. (4), 1996, p. 50.

304- Steele, T A., **Developing Support Systems Within Schools: Creating a Foundation for Change**. Atlanta: Georgia state University, 1992.

٣٠٥- سليمان عبد ربه محمد. "الجهود التربوية للجمعيات الأهلية في مصر". **مجلة التربية**، العدد السادس، السنة الخامسة، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية بجامعة عين شمس، مارس ٢٠٠٢م، ص ٢١٩.

306- Bary, M. "Government and Household Financing of Education, Finding Appropriate Balances". **The International Conference on Economics of Education**. Peking: Peking University, 16-19 May 2001, p.10.

٣٠٧- سعيد طه محمود، السيد محمد ناس. **دراسات تربوية: قضايا في التعليم العالي والجامعي**. القاهرة: النهضة المصرية، ٢٠٠٣م، ص٢٣٥.

308- Noguera, P. A., **Confronting the Challenge of Privatization in Public Education**, University of California, Berkeley, 1998, p. 11.

309- Oxfam International, "Education Now Break the Cycle of Poverty: Aid and Education", 2001, **(Internet Search, File:\Aid and Education. Htm)**,.

٣١٠- وزارة التربية والتعليم. **مبارك والتعليم**. القاهرة :قطاع الكتب بوزارة التربية والتعليم، ٢٠٠١م، ص ص ١٢٨-١٣٠.

٣١١- **المرجع السابق**، ص ٥٦-٥٧.

٣١٢- **المرجع السابق**، ص ٥٩.

٣١٣- **المرجع السابق**، ص ص ١٦٨-١٦٩.

314- Hass, T. "Balance Due: Increasing Financial Resources for Small Rural Schools", **ERIC** Clearinghouse on Rural Education and Small Schools, 2000, p.2

315- Harder, J C., "Personal Finance Education: The Key to Continued Prosperity", Business Education Forum, Vol. 55, No. 4, Apr. 2001, (on-line:http:11 www.ebsco:com., p. 4.

٣١٦- وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة. **برنامج تدريب القيادات المدرسية** .القاهرة :مركز دراسات تعليم الكبار والتعليم المستمر بالجامعة الأمريكية٢٠٠٢م، ص ص ٩٢-١٥٨.

٣١٧- كارلوس ماريو ماركيز. "السلفادور: السلطة للآباء". **رسالة اليونسكو** .ترجمة محمد البهسى، مارس ٢٠٠٠م، ص٢٦.

٣١٨- **جريدة الجمهورية** يوم ١٠/٥/٢٠٠٢م، ص ١، ص ١٣.

٣١٩- معهد التخطيط القومى. **تقرير عن التنمية البشرية فى مصر ١٩٩٨** ، القاهرة :معهد التخطيط القومى٢٠٠٠م، ص٨٩.

٣٢٠- عبد السلام محمد الصباغ. "تفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية فى التعليم فى ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة". **رسالة دكتوراه غير منشورة**، قسم أصول التربية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م، ص١٥٦.

٣٢١- نبيل عبد الخالق متولى. "دور المشاركة الشعبية فى تمويل التعليم المصرى- إشكاليات الواقع وسيناريوهات المستقبل". **مستقبل التربية العربية**، المجلد السابع، العدد ٢١، القاهرة :المركز العربى للتعليم والتنمية، إبريل ٢٠٠١، ص ١٠٥

٣٢٢- سعيد إسماعيل على. **دفتر أحوال التعليم** .القاهرة :عالم الكتب، ١٩٩٩م، ص٢٣٤.

٣٢٣- وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم، **مرجع سابق**، ص ص ١٣٤-١٣٧.

٣٢٤-محمود عباس عابدين. **علم اقتصاديات التعليم الحديث**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ٢٠٠٠م، ص ص ٤٨-٤٩.

٣٢٥- **المرجع السابق**، ص ١٩٦.

٣٢٦- **المرجع السابق**، ص ٢٨٧.

327- Williams, G. "The Many Faces of Privatization". **Higher Education Management**, 8 No. 3, 1996, pp: 39-59.

328- Noguera, P. A., Confronting the Challenge of Privatization in Public Education, **Op. Cit.**

٣٢٩- جاك هالاك. "التعليم أقصى حد للفائدة: حماية المصلحة العامة". ترجمة فاطمة هانم بهجت. **رسالة اليونسكو**، القاهرة :مركز مطبوعات اليونسكو، نوفمبر ٢٠٠٠م.

٣٣٠- وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة. برنامج تدريب القيادات المدرسية، **مرجع سابق.**

٣٣١- حسن حسين البيلاوى. "الأيديولوجية فى سياسة التعليم الفنى فى مصر والدول النامية: دراسة نقدية". **المؤتمر الثانى عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية- جامعة المنصورة (السياسات التعليمية فى الوطن العربى)**، (٧-٩ يوليو ١٩٩٢). ص ص ٧١٧-٧٦٥.

٣٣٢- على عبد المحسن تقى، فيصل الراوى رفاعى. **اتجاهات معاصرة فى التربية ونظم التعليم**. الكويت: كلية التربية الأساسية، ٢٠٠٠م، ص٨٠.

٣٣٣- انظر المراجع العلمية التالية:

- أحمد المهدى عبد الحليم. "فقه التعليم وأولويات تطويره". **ندوة نظمتها وزارة المعارف بالمملكة العربية السعودية مع مديرى التعليم فى المملكة**. تبوك: ١٠-١١ أبريل ١٩٩٦م.
- حامد عمار. **التنمية البشرية فى الوطن العربى: المفاهيم- المؤشرات- الأوضاع**. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٢م.
- محمد عزت عبد الموجود. "من قضايا التعليم والتنمية". **مجلة مستقبل التربية العربية**. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية بالتعاون مع جامعة حلوان، المجلد الأول، العدد الأول، يناير ١٩٩٥م.

٣٣٤- سعيد إسماعيل على. فلسفات تربوية معاصرة. **مرجع سابق**، ص ص ١٨-١٩.

335- Hoke, S. D. "Is Educational Attainment A Significant Determinant of Where Firms Decide to Locate or Expand Operations?. **Master's Thesis**, Virginia

University, 1998, (http: // scholar. lib. vt. edu/ these available/ etd- 91398- 82839/

336- Laanan, F. S. Community Colleges as Facilitators of School- to-Work. **Clearinghouse for Community Colleges Los Angeles** (CA., 1995, [ERIC ACCESSION No. ED. 383360], p. 4.

337- Beck, K. Teaching- Learning Processes in Vocational Education. Foundations of Modern Training Programmes. **Social Sciences**, Bern: Verlag Peter Lang, Winter, 2002, p.8.

٣٣٨- ضياء الدين زاهر. **كيف تفكر النخبة العربية فى تعليم المستقبل؟ (مشروع مستقبل التعليم فى الوطن العربى)**. عمان: منتدى الفكر العربى، ١٩٩٠م، ص٣٢٩.



خاتمة الكتاب

نحو شراكة مجتمعية فعالة

فى تدعيم قضايا الإصلاح التربوى

فى الوطن العربى

خاتمة الكتاب

نحو شراكة مجتمعية فعالة فى تدعيم قضايا الإصلاح التربوى

فى الوطن العربى

استهدفت هذه الخارطة العربية الإسلامية فى الطريق تفعيل مفهوم الشراكة بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية لتدعيم قضايا تربوية محددة هى التنمية الثقافية والمهنية وتنمية عوامل الالتزام بين أفراد المجتمع العربى، إلى جانب تحديد الإسهامات المطلوبة من هذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم فى الوطن العربى. وهناك مجموعة من التوصيات تراها خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية هامة لتعميق مفهوم هذه الشراكة المجتمعية فى تدعيم القضايا التربوية المطروحة فى الدول العربية وهى:

- بناء الثقة بين الأحزاب السياسية الحاكمة فى بلدان الوطن العربى وبقية الأحزاب السياسية العربية وكافة الشركاء فى عمليات التنمية، وعلى الأخص النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى مجتمع الأمة فى الوطن العربى وذلك من خلال مجموعة من الممارسات والمبادئ التعاونية من جانب كل طرف لتعزيز الثقة فى الطرف الآخر، وعلى الأخص فى مجموعة برامج تشاركيه من أجل تنمية الثقافة السياسية ومقاومة ثقافة الفقر وتجويد الثقافة البيئية وتنمية الثقافة السكانية وتجويد الثقافة الترويحية بين أفراد المجتمع العربىعامة وأعضاء الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات الأهلية فى الوطن العربى بوجه خاص.
- نشر ثقافة النظافة فى وجدان الناس فى المدن والقرى العربية، ويجب أن تقوم هذه الثقافة على التكامل والتعاون بين الإدارات الحكومية والمواطنين وأصحاب المصانع والورش والمدارس والقطاعات الخيرية فى البلاد العربية. ويجب أن تتبنى أجهزة الحكم المحلى المنتشرة فى جميع الأماكن فى الوطن العربى شعار "أحبوا نظافة بلدكم" والحب هنا لا يكون بالطبل والزمر والرقص، إنما الحب هنا بألا نلوث مدننا وقرانا وأحيائنا الشعبية فى مجتمعاتنا العربية .

- تنمية عوامل الالتزام بين أعضاء هذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى الوطن العربى فى الممارسة العملية وفى العلاقات الاجتماعية والتى يتبلور من خلالها "مجتمع أمة عربية ملتزمة"، وتنمية عوامل الالتزام بين أفراد هذه الكيانات تؤدى بالضرورة إلى وجود تلك الأمة الملتزمة، وأفرادها الملتزمين بحقوقهم وواجباتهم، وفى هذا المجال ينبغى أن تتبنى الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية مجموعة مبادئ تتمحور حول تنمية الحرية المسئولة وإرساء مبادئ العمل التعاونى مع تحقيق الانضباط والدقة فى العمل وتنمية جوانب الانتماء لدى أفراد المجتمع العربى، ولدى الأعضاء بهذه التنظيمات المجتمعية والمهنية بالمجتمع العربى. ويا حبذا لو حدثت شراكة بين هذه التنظيمات من أجل تدعيم وتنمية هذه العوامل التى تحقق الالتزام المجتمعى فى الوطن العربى.
- الدعوة إلى تنشيط أدوار الوقف فى تدعيم القضايا التربوية المعاصرة من خلال قيام الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية فى الوطن العربى بنشر الوعى بين أفرادها والمنتمين بالعضوية إليها عن الحاجة إلى العمل الوقفى فى مجال التعليم، فالوقف لا يقتصر على بناء المساجد فقط، بل يلزم أن يدخل هذا الوقف إلى المجال الثقافى والتعليمى. ولتحقيق هذا الوعى لابد من شراكة مجتمعية تعتمد الإكثار من الندوات والمؤتمرات والنشرات والمطبوعات بين أفراد المجتمع العربى، وعلى نطاق واسع فيه. ويجب أن تقوم الحكومات العربية بتشجيع العرب على إحياء دور الوقف من خلال تبنى الرؤى الشرعية فى أعمال الوقف، فالمطلوب قانون عصرى يوضح أحكام الوقف وكيفية إدارته ومراقبة العاملين فيه والقائمين عليه، مما يعطى صورة واضحة أمام من يرغب فى الإسهام فى أعمال الوقف، ويطمئن من خلالها على أموال المؤسسة الوقفية التى أودع أمواله فيها. وهنا يجب الدعوة والمناداة بضرورة تهيئة الإطار الفقهى والقانونى من أجل توسيع مفهوم الوقف ليشمل إمكانية استحداث صيغ جديدة للوقف منها التشجيع على وقف الحقوق المعنوية مثل حق تأليف الكتب المدرسية وشراء أجهزة الكمبيوتر وجعلها وقفاً لله تعالى بالمدارس، إلى جانب تشجيع الوقف المؤقت، كأن يجعل الفرد أجهزة تعليمية وقفاً للمدارس لوقت محدد، ثم يستردها إلى جانب صناديق

التبرعات الوقفية لغرض محدد مثل إنشاء مدارس بالأحياء والقرى والمدن التى فى حاجة لمثل هذه المدارس، وهى أفكار تجعل جميع أفراد المجتمع العربى بكافة مستوياتهم يشاركون فى الوقف، ومن ثم لا يصبح مفهوم الوقف محدوداً وقاصراً على فئة مجتمعية معينة فى الوطن العربى.

- تدوير السلطة بمجالس إدارات النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية وأمانات الأحزاب السياسية وتجديد القيادات فى مختلف البلدان العربية من أجل أن يتعود الجميع على التحول نحو الديمقراطية المنشودة. فالتحول المنشود نحو إرساء تداول السلطة فى أعلى مستوياتها لن يتأتى إلا إذا سادت الثقافة المدنية وقيم العمل الجماعى وروح الفريق المجتمعى، كما أن تدوير السلطة فى قمة مستوياتها يستلزم نضج ووعى الجماهير- جماهير الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية فى البلاد العربية والتزامها بقضايا الوطن العربى وحقوق مواطنيه، ويجب أن نبدأ بتدوير السلطات من أنفسنا قبل أن يداهمنا خطر التدخل الخارجى مطالباً به ومتذرعا بأهميته لتحقيق التنمية الإنسانية ومبادئ الديمقراطية. وينبغى التذكير بأن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوربا الغربية قد مارست أسلوب تغيير حكام بعض الدول النامية، ولها تجارب سابقة فى التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى تحت مظلة تحقيق التنمية فى الصحة والتعليم والسياسة. وتجارب هذه الدول الغربية مع مجتمعات أوربا الشرقية وغيرها من الدول النامية ماثلة — أو يجب أن تكون حاضرة- أمام أعين السياسيين العرب (تجارب تفتيت الاتحاد السوفيتى سابقاً، وخلع شاوشيسكو برومانيا، وهونيكر بألمانيا الشرقية سابقاً، إلى جانب خلع ماركوس عن الحكم فى الفلبين، وسوهارتو بأندونيسيا، وغيرهم كثير، وأخيراً ما هو حادث الآن بصدد الاحتلال الأمريكى البريطانى لدولة العراق العربية الشقيقة ودخول اليهود وتسللهم إلى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فيها)، فماذا ننتظر حتى نتحول إلى ممارسة الديمقراطية وتداول السلطة فى أعلى مستوياتها فى شتى بلاد الوطن العربى؟!.

وإذا كان القائمون على شئون الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر -على سبيل المثال- قد اختاروا عنواناً لمؤتمرهم الأول عام ٢٠٠٣م وهو "الفكر الجديد

وحقوق المواطن"، فإنه ينبغى عليه أن يتعامل مع التحديات المطروحة، ويبحث عن حلول مبتكرة لمشكلاتنا التى تراكمت على مر السنين، وباتت تكبل قدرات المصريين وتعوقهم عن العمل والقيام بكل ما هو ضرورى لانطلاقة مصر إلى عصر جديد، ودخولها مصاف القوى الصاعدة. والقضية لا تتعلق بقدرات وإمكانات المصريين، فمصر كلها تستطيع تحقيق معدلات نمو أعلى، وتستطيع تحسين الأوضاع على كل المستويات، لكننا فقط نحتاج إلى فكر جديد وقدرات خلاقة، وتعاون وثقة، وجراءة، وحسم، فى اتخاذ القرارات اللازمة للنهوض بالوطن،وينطبق هذا كله على بقية بلاد الوطن العربى.

إن مصر وبقية البلدان العربية الشقيقة تستحق أكثر من مجرد عبور الأزمات والمشكلات بأقل قدر من الخسائر، إنها تستحق فكراً جديداً يقودها بحسم وجرأة إلى مصاف الدول الصناعية المتقدمة، وكل ذلك لن يتحقق إلا إذا اجتمع الفكر الجديد مع الجرأة، والحسم فى التعامل مع القضايا المطروحة، والإيمان الكامل بالرؤية والاستعداد التام لمواصلة العمل الجاد، والابتعاد عن المظهرية والتمثيل فى مواجهة المشكلات المصرية، إن التظاهر بحلول ليست واقعية لمشكلات عصرية تجعلنا نتخلف أكثر وأكثر،ونظهر فى عيون الآخرين بالمجتمعات المتخلفة.

إن الخطوات العملية أو التطبيقية والقرارات التنفيذية التى سوف تتخذ من أجل ترجمة شعار العمل الجاد إلى خطط وتطبيق هذه الخطط، وتنفيذها فى تنسيق متكامل، مع كافة أطراف الشراكة المجتمعية هى التى تحقق نهضة المجتمع العربى، وتلبى طموحات وتطلعات شعوبها العربية، وتجعل مصر باستمرار قلب العالم العربى وقاطرته الحقيقية. فالعالم العربى ينتظر من مصر دائماً المبادرة بالفعل وقيادة العمل، ومن ثم فالحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر مطالب بأن يكون قاطرة تطوير العمل السياسى فى الوطن العربى بالنسبة لباقى الأحزاب السياسية العربية بإرساء أسس فكر جديد يؤسس لمرحلة جديدة من العمل والثقة بالأطراف الأخرى وعدم التعالى عليها، وهذه تتوافق مع تحديات المرحلة على جميع المستويات، وتتلاءم مع مكانة مصر وثقلها ودورها وطموحات شعبها، وإنا لمنتظرون هذا الفكر الجديد للحزب الوطنى الديمقراطى، ومدى

استيعابه للدروس السياسية القاسية التى ألمت بمنطقتنا العربية، ومدى تعاون الأحزاب السياسية العربية الحاكمة فى إرساء هذا الفكر الجديد فى منطقتنا العربية.

كما تحتاج المجتمعات العربية دائماً إلى تجديد دمائها لأن ذلك هو الضمان الوحيد لاستمرار مسيرة التقدم، وعندما تتجدد الدماء فى شرايين المجتمع العربى يصبح أكثر قدرة على مواجهة المشكلات والأعباء مهما يكن حجمها، كما أن ذلك هو الضمان الوحيد لعلاج الأخطاء وتصحيح المسار، وبقدر ما استطاعت المجتمعات العربية على تجديد دمائها، بقدر ما وصلت إلى تحقيق التوازن والثقة فى سلوكيات الناس جيلاً بعد جيل. ولقد كانت الدول العربية حريصة دائماً على تجديد دمائها، ومن هنا كان تتابع الأجيال فى تحمل مسئولياتها عبر الزمن، ولم يكن رصيد الوطن العربى الحضارى والإنسانى إلا انعكاساً لهذا التراكم فى الأدوار والمسئوليات، فالوطن العربى بطبيعته مسالم، ويميل إلى الاستقرار، حتى إن التغيرات الثقافية فيه تسير ببطء شديد،

وربما كان هذا نتيجة طبيعية للظروف المناخية والجغرافية والحياتية للشعب العربى، فالحياة فى الوطن العربى تعتمد منذ بدء التاريخ على مياه النيل والفرات ودجلة والأمطار الموسمية وغيرها، ومع جريان المياه كان تسليم الأدوار للبشر، وتسليم الفصول فى الطبيعة وتسليم مواسم الإنتاج والحصاد، ومع هذا كله كان تراكم الطمى الذى يجىء كل عام وفى كل مرة يحمل وجهاً جديداً وحياة جديدة، وقبل هذه خصوبة جديدة، ولا يمكن أن يتحقق التراكم الحضارى إلا من خلال تواصل مسيرة الأدوار والمسئوليات فى حياة البشر، ولعل ذلك كان السبب الرئيسى فى أشكال الحضارة العربية فى عصورها المختلفة، ففى مصر القديمة مثلاً كان نظام الأسر بحيث كانت كل أسرة صاحبة دور وتاريخ.. وحتى فى عصور الانهيار الحضارى لم تفقد مصر خصوصيتها فى قدرتها دائماً على أن تحافظ على هويتها الثقافية والحضارة العربية،

ومن هنا فإن الشئ الخطير الآن أن البلاد العربية تواجه أزمة ثقة بين الأجيال، وهذا لا ينطبق على جانب واحد من جوانب حياتنا ولكنه يكاد يغطى كل الجوانب، إذا ذهبت إلى إدارة حكومية سوف تكتشف أنها ترهلت وأن هناك مديراً واحداً يجلس فوق

أنفاس الشباب منذ سنوات بعيدة ولا يسمح بظهور واحد غيره.. وترى تحت أقدام هذا المدير آلاف الشباب الذين لم يحصل أحد منهم على فرصته، وهناك خطورة أشد خطراً من تحكم الجيل الأكبر فى مقدرات الشباب وطموحاتهم، وهى ظاهرة توارث المهن وسد منافذ الحراك الاجتماعى بين الشباب، وقد وصل هذا المرض الاجتماعى إلى كافة المؤسسات المجتمعية العربية، وتسرب إلى المؤسسات التعليمية المختلفة. وقد أصبح شائعاً تمركز المناصب الجامعية المتعددة فى يدٍ واحدة، ورغم وجود العديد من الدرجات العلمية على مستوى الأساتذة نجد كليات جامعية عديدة خالية من وظائف إدارية كثيرة.

ومع سوء التقدير وسوء الإدارة وسوء التقييم تجد هؤلاء الشباب وقد كبروا قبل الأوان برغم تعدد أجيالهم وأعمارهم، وتكتشف أن هذا المدير لم يغير شيئاً فى فكره وأنه لم يقرأ كتاباً أو بحثاً فى تخصصه منذ جلس على كرسى الإدارة، وتكون النتيجة كما نرى ونسمع المزيد من المشكلات، والمزيد من الأخطاء والمزيد من التكدس البشرى والإنسانى فى كل مواقع العمل دون حلم أو تطوير أو تواصل بين الأجيال فى مختلف المؤسسات المجتمعية فى الوطن العربى.

ولم يكن ذلك مقصوراً فقط على الجهاز الإدارى ولكن هناك مجالات كثيرة فى الوطن العربى أصابتها الشيخوخة لأنها لم تغير دماءها منذ زمن بعيد، حتى فى الجامعات، وفى لجانها العلمية الدائمة التى تتحكم فى صيرورة البحث العلمى، لجأنا إلى الأقدمية كمعيار فيمن يتحكم من هؤلاء الأساتذة فى مقدرات أعضاء هيئة التدريس من الشباب الواعد، وراح كل أستاذ فى هذه اللجان العلمية يصدر مجلة علمية محكمة، أو يشترك مع غيره فى إصدار هذه المجلة العلمية، ومن يرغب فى الترقية إلى درجة علمية أعلى عليه أن ينشر أبحاثه فى هذه المجلة العلمية أو تلك وبالعملة الحرة، وبكلفة عالية وراحت النفوس والجيوب تتضخم حتى دون دفع أدنى ضرائب عن مكاسب هذه المجلات العلمية المحكمة من أصحابها– أقصد من أعضاء هذه اللجان العلمية الدائمة.

ولا شك فى أن بقاء المسئول فى موقعه فترة طويلة– وفى معظم الأحيان طويلة جداً– كان السبب الرئيسى فى غياب قيادات الصف الثانى فى الوطن العربى، ومن هنا

أصبحت مشكلة التغيير غاية فى الصعوبة فلو أننا نظرنا إلى أى موقع إدارى سواءً أكان كبيراً أو صغيراً لاكتشفنا أن التغيير مشكلة فالمدير الأوحد لم يعط فرصة لكى يظهر أحد بجواره، إنه يحتكر القرارات، ويحتكر الجزاءات ويحتكر الترقيات والمرتبات والسفريات وقبل هذا كله يحتكر المستقبل ولهذا يمنع ظهور قيادات بديلة حتى يظل الموقع فى حاجة إلى عبقريته.

وقد ترتب على ذلك تراكم الأجيال بعضها فوق بعض، وتساوت الخبرات بين من جاء للعمل منذ عشرين عاماً ومن جاء منذ خمس سنوات، لأن الجميع فى صف واحد وهذا أدى إلى اتساع دائرة الصراعات والمعارك والتصفيات لأن كل إنسان يريد فرصته حتى ولو كانت على أشلاء الآخرين، ولعل ذلك هو السبب فى هذه المنافسة الشرسة فى مواقع العمل أمام تراجع الفرص وتدنى أساليب الوصول، واحتكار البعض للمواقع القيادية حتى إشعار آخر.

وما حدث فى الجهاز الإدارى فى المجتمع العربى حدث فى الحياة السياسية فى الوطن العربى خصوصاً بين الأحزاب السياسية التى بدأت تتباكى على المستقبل المظلم لأنه لا توجد أجيال جديدة قادرة على الدخول فى العمل السياسى، ومن أين لها ذلك والقيادات الحزبية لا تتغير، فالذين كانوا فى هيئة التحرير المصرية السابقة- على سبيل المثال- دخلوا الاتحاد القومى، ثم بين ليلة وضحاها أصبحوا عناصر الاتحاد الاشتراكى ثم حزب مصر، ثم من مؤسسى ومناصرى الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر، وهكذا دارت الدنيا وتغيرت فى كل شئ والوجوه لم تتغير، فالقومى أصبح اشتراكياً، وفى بضع سنين أصبح حزبياً وطنياً، ولو دارت الأيام وصعد أى حزب سياسى آخر إلى السلطة والحكم، لسارع هؤلاء وانضموا لهذا الحزب!.

والشئ الأغرب فى ذلك أن دعاة الاشتراكية هم أنفسهم الذين قادوا مسيرة رجال الأعمال وبيع القطاع العام والقروض التى ذهبت مع بوادر فجر الانفتاح الاقتصادى، وهذا كله يؤكد أن أزمة الصف الثانى فى الوطن العربى جاءت على حساب كل الأنشطة السياسية والاقتصادية وحتى الفكرية فى مختلف البلاد العربية.

وأمام هذا لم يعد غريباً أن نجد أقلاماً عربية كثيرة كانت يوماً تتغنى باسم الملايـــين الكادحين من الطبقة العاملة وقد أصبحت الآن أبواقاً للرأسمالية الشرسة ومن كان مــن دعاة القومية ومكافحة الاستعمار تحول إلى راعى للسلام العـــالمى والشـــئ المؤكـــد أن أصحاب هذه الأقلام لم يكونوا يوماً من عاشقى الاشتراكية يوم ناصرت الكـــادحين ولا هى معتنقة فكر الرأسمالية عندما سعت إلى مواكب رجال الأعمال والســـوق الحـــرة فى الوطن العربى.

وكما أننا فى يوم من الأيام عانينا من نظرية أهل الثقة وأهل الخبرة وهذا الانقســام الظالم بين أبناء الوطن العربى الواحد فأننا نعانى الآن من باعة "كل شئ" هـــؤلاء الذيـــن يرتدون ثياباً فضفاضة تتسع لكل شئ بلا حدود، فهم قادرون على تزيين كل الأشـــياء وتلوينها حسب الطلب، وللأسف الشديد أن قدرة هؤلاء على البقاء فى الأضواء فـترات طويلة كانت من الأسباب الرئيسية لغياب الصف الثانى فى الوطن العربى فقـــد رسمـــوا صوراً دائمة للانتهازية ووضعوا قواعد للوصول لا يقدر عليها إلا أصحـــاب المواهـــب الخاصة، وهم بالطبع ندرة فى هذا الزمان العجيب.

ولابد أن نعترف أن التعامل بهذا القدر الشديد من الأنانية كان سبباً رئيســـياً وراء حالات الإحباط والاكتئاب التى أصابت مواكب كثيرة من أجيال الشـــعوب العربيـــة المتعاقبة، فكل جيل يشعر أن الطريق مسدود أمامه وأن الحلم مستحيل، وأن باب الأمـــل مغلق.

ومنذ سنوات طرحت الحكومة المصرية – على سبيل المثـــال- مشـــروعاً لتعيـــين مساعدين للوزراء لكى تتشكل منهم كتيبة من وزراء المستقبل، ودارت أحاديث كثـــيرة حول هذا المشروع ولم يتحقق فيه شئ، فلا الحكومة بحثت عن وجوه جديدة، ولا طلبـــت من الوزراء تعيين مساعدين لهم، ولا الوزراء أنفسهم أرادوا ذلك ورغبـــوا فى تحقيقـــه، وماتت المحاولة فى مهدها. وكيف يُكتب لها النجاةوأبواق الأنانية والحيطة والحذر تحيطـــها من كل جانب وتعتبرها قاطعة لرزقها فى الحياة؟!.

وبرغم أن القرار أو الفكرة لم تتحقق كما أعلنت الحكومة المصرية، إلا أن هنـــاك مواقع كثيرة فى الدول العربية الشقيقة ظهرت فيها كائنات غريبة كانت فى يدها وتحــت أقدامها عشرات المسئوليات والأعمال التى لا يمكن أن يقوم بها شخص بمفرده، ولكنـــها لعنة الأنانية وحب الذات العربية والعنترية، وتمركز الإدارة حول شخص بعينه، يرى أنـه حاز كل القدرات ليمارس كل الأعمال.

إن أسباب أزمة عدم الثقة بين الأجيال فى المجتمع العربى واضحة ومعروفـة ولعـل أخطرها هو ذلك الإحساس المتضخم بالأنانية بحيث أن كل إنسان يجلـس فى مكـان لا يتصور فيه أحد غيره ولعل البقاء لفترات طويلة فى مكان ما قد ترك إحساساً يشبه اليقين أنه لا يوجد أحد بعده، أو يصلح بديلاً عنه لتسيير دفة الأمور فى هذا المجال أو غيره.

ولنا الآن أن نتصور وطناً عربياً كبيراً بكل تراكماته الحضارية والإنسانية المتنوعـة ومواهبه الفريدة وهو يعانى مشكلة الكفاءات والقدرات والمواهب ابتداءً بالإدارة وانتهاءً بالكتابة، أليس شيئاً مخجلاً أن نحاول البحث عن شركات أجنبية قادرة على إدارة النظافة وجمع القمامة من شوارع بلادنا المحروسة؟!، أليس شيئاً مزعجاً أن نلجـأ إلى الجامعـات الأمريكية لمساعدتنا فى وضع برامج تدريبية للقيادات المدرسـية فى كافـة مؤسـساتنا التعليمية؟. ونتساءل وبصراحة هل فقدنا كل شئ- حتى ثقافتنا ولغتنا العربية؟!.

هذا الوطن العربى الواسع الرهيب بكل إمكاناته يمكن أن يصاب بما يشبه العقـم ثم بعد ذلك نقول ليس لدينا صف ثان، نعم ليس لدينا صف ثان، ولكن من المسئول عـن هذه الأزمة فى الوطن العربى؟.. ومن القادر على علاجها؟، ومن أين يبدأ العلاج؟، هـذه خارطة الطريق العربية الإسلامية للإجابة عن هذه الأسئلة وتنحصر كلماتها فى أنه وعندما تتخلص الأجيال من أنانيتها، وعندما يُدرك كل مسئول فى موقعه أنـه حجـر فى بنـاء ضخم، وعندما يتأكد كل من يعتلى كرسى المسئولية أنها أمانة لفترة محـددة، والأمانـة تقتضى أن يسلمها قبل أن يمضى لفارس غيره، وعندما نشعر جميعاً أننا أبناء وطن عـربى واحد هو من حقنا جميعاً.. إذا حدث ذلك سوف نجد عشـرات المواهـب والنمـاذج المشرفة فى الإدارة، والكتابة والبحث العلمى وغيرها فى أنشطة المجتمعات العربية

- توافر الشفافية وتبنى معايير المحاسبة الدائمة لتحقيق هذه الشفافية فى ضوء الالتزام بميثاق شرف أخلاقى على عدة مستويات: مستوى الفئات المجتمعية المستفيدة (الجمهور)، ومستوى العلاقات بين هذه التنظيمات المجتمعية بعضها والبعض الآخر، وثالثها الالتزام على مستوى العلاقة بين هذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية فى المجتمع العربى وبلاده المختلفة ومشكلاتها وطموحاتها وأيضا التزاماتها الخارجية مع بقية المجتمعات الإنسانية المعاصرة.

- تبنى مشروعات مشتركة بين الأحزاب السياسية العربية الحاكمة والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية فى الوطن العربى، فعلى سبيل المثال يمكن تبنى إشهار جمعيات أهلية مهنية وحرفية وصناعية لتدريب الشباب المتعطل عن العمل وتدعمها حكومات الدول العربية مما يدعم ويضمن استمراريتها ويوفر المخصصات المالية لنجاحها فى أداء مهامها بدلاً من التوسع فى مشروعات التدريب التحويلى لمختلف فئات المجتمع العربى التى تشرف عليها الصناديق الاجتماعية القومية بالبلاد العربية والتى لم تأت بنتائج مثمرة حتى الآن فى زيادة القدرة والطاقة الإنتاجية بين الشباب. وفى خطوة تالية لإنشاء هذه الجمعيات الأهلية المهنية والحرفية، وفى ضوء مشروع حضارى وخطة استراتيجية قومية عربية تتبناها الحكومات العربية يمكن إيجاد صيغة شراكة بين الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية والحكومية– فى صيغة أسهم مثلاً– فى إقامة الصناعات الصغيرة وتعمل فيها الفئات المستحقة للعمل والقادرة على الإنتاج فى سوق العمل والعمالة فى الوطن العربى.

- العمل على إنشاء هيئات قومية مستقلة لضمان الجودة والاعتماد فى التعليم العربى كإحدى مؤسسات الدول المعنية برقابة الجودة على كل المؤسسات التعليمية (الأهلية والحكومية والخاصة). ويجب تحديد مهام هذه الهيئات تحديداً دقيقاً وبما يحقق كفاءة الأداء والجودة والتطوير المستمر، لمؤسسات ونظم وبرامج التعليم ومخرجاته. ويجب العمل على أن تكون هذه الهيئات مستقلة تماماً عن الوزارات المختلفة حتى تكتسب ثقة المجتمع العربى وأفراده وتنظيماته، وحتى يكون عملها فى إطار من الحيادية والشفافية. وتحدد هذه الهيئات ومبادئ الرقابة والمتابعة والتقييم الدورى

للاعتماد وسبل تطويرها. ويجب أن تشارك الجمعيات الأهلية المتخصصة في التعليم في لجان التقييم والمراجعة التابعة لهذه الهيئات القومية المتخصصة. ويجب أن يقدم خبراء التعليم في مجتمع الأمة العربية إرشادات محددة للقائمين على عمليات التقويم في مجال التعليم في الوطن العربي.

- كما أنه يجب إعادة النظر في التدريب التحويلي للشباب من خريجي الجامعات الذين يعانون البطالة لأن كل منهم في انتظار "وظيفة" في مجال تخصصه المكتظ بالعمالة! أن هدف البرنامج التحويلي هو تدريب الشباب على حرف يستطيع بها مواجهة الحياة في الوطن العربي.

ونناقش هنا فكرة البرنامج التدريبي: هل الأولى أن أدرب خريجي الكليات النظرية على الحرف ليعملوا في هذا المجال الذى يتعرفون عليه للمرة الأولى نظرياً وعملياً بينما طوابير العاطلين من خريجي المدارس والمعاهد الصناعية تستطيل لتبلغ عشرات الآلاف؟! البرنامج سيتم على مراحل تستغرق عدة سنوات، فلتكن الأولوية لهذه الفئة غير المدربة عملياً ولكنها على الأقل نالت حظها من الدراسة النظرية في مجال الحرفة ومن حقهم أن تكون لهم الأولوية في التدريب العملي ليكتمل تأهيلهم وسيكون خريجي المعهد الفنى أسرع في استيعاب الجانب العملي لما درسه نظرياً. إلى جانب أن هذا التدريب التحويلي بصورته الحالية لن يكون حلاً للبطالة ولكنه حل لمجموعة على حساب نفس العدد من مجموعة أخرى مع ثبات أعداد العاطلين إلى جانب إهدار لسنوات الدراسة التي تلقاها خريجو الجامعات الذين يمكن تأهيلهم في مجالات أقرب إلى تخصصاتهم وليس العمل الحرفى في سوق العمل العربي.

إن طابور العاطلين من خريجي الجامعات والكليات النظرية- بل وبعض الكليات العملية حالياً- هو نتيجة لتخطيط عقيم ومخالف لاحتياجات سوق العمل في سوق العمل العربي.

ثم أن هناك دعوة إلى ضرورة التخطيط لبرامج التعليم بشكل عام لتؤدى في النهاية إلى خدمة المجتمع العربي وسد احتياجات سوق العمل ومتطلباته. وإلا فإن برنامج

التدريب التحويلى سيستمر إلى ما لا نهاية دون تحقيق النتائج المرجوة منه فى شتى البلاد العربية.

- نشر الوعى بين الجماهير من أعضاء الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية فى الوطن العربى بضرورة الاستفادة من الخبرات الدولية المعاصرة والتى لها تجارب أكثر فى تعميق مفهوم الشراكة بين الحكومة وقطاع العمل التطوعى والنقابى لمواجهة المشكلات المجتمعية والتصدى لها بوسائل عملية، وبصفة خاصة مشكلات التلوث البيئى فى المجتمع العربى، وفى هذا المجال فالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية مطالبة- أكثر من أى وقت مضى- بتعميق مفهوم الخدمة العامة فى نشر الوعى البيئى والصحى بين الأفراد العرب، حيث يمكن للبرامج الحزبية أن تضع الخطط وتضع أيضاً فى حساباتها التعاون مع التنظيمات المهنية والجمعيات الأهلية والأفراد المنتمية لها كأحد الآليات الهامة لتدعيم فكرة الشراكة المجتمعية فى مواجهة المشكلات البيئية فى الوطن العربى.

إن مواجهة مشكلات البيئة تتطلب عدة ضوابط مهمة منها الضوابط القانونية وضرورة التوسع فى فرض غرامات مالية للحد من ارتكاب المخالفات البيئية، وتوافر الوعى البيئى لدى المواطنين العرب وتنمية هذا السلوك لديهم عن طريق ربط هذا السلوك البيئى بالوازع الدينى ليزداد ارتباط المواطنين بالمحافظة على البيئة ويتفاعلون إيجابياً معها. كما يمكن لوسائل الإعلام زيادة المساحة الزمنية المخصصة لبرامج التوعية البيئية. وعلى أنه من الأهمية بمكان استخدام عنصر الردع القانونى لمواجهة مخالفات المواطنين الذين يسيئون للبيئة. ويجب أن تتكاتف جميع الجهود للقضاء على ظواهر التلوث البيئى وزيادة وتكثيف التعاون والتنسيق بين كافة أطراف الشراكة المجتمعية الفاعلة للوصول لحلول ممكنة للمشكلات البيئية بالوطن العربى.

وفى قضية تلوث البيئة الإنسان هو المشكلة والحل لأنه هو وحده القادر على إصلاح ما أفسده، وتعتبر التربية البيئية للأطفال من أهم عوامل إصلاح هذه البيئة فى الوطن العربى.

فلابد أن يتلقى الأطفال هذه التربية داخل الأسر وأيضاً فى مرحلة ما قبل المدرسة (الروضة) وتستمر فى المراحل الدراسية المختلفة لتكون جزءاً مهماً وأساسياً من المناهج الدراسية ذات الطبيعة التطبيقية وليست النظرية فقط، ذلك أن الأطفال فى هذه المرحلة العمرية من التعليم الابتدائى وما قبله تكون لديهم قدرة عالية على الاستجابة للمفاهيم الجمالية فى كل ما يحيط بهم من نبات وحيوان ويؤثر على سلوكهم نحوها فى المستقبل. وتتجه التربية البيئية للأطفال العرب فى المدارس إلى تحقيق هدفين: الأول هو تعريف الإنسان العربى باحتياجاته من البيئة العربية التى يعيش فيها، فهو فى حاجة إلى هواء نقى خال من المواد السامة وإلى ماء نظيف خال من الملوثات، ومأوى صحى يحميه من تقلبات الجو، وغذاء تتوافر فيه كل العناصر اللازمة لسلامته، أما الهدف الثانى فيتناول مظاهر سوء استخدام الموارد بكل أنواعها سواء أكانت تتعلق بالتربة الزراعية أو المصادر المائية أو الحيوانات والنباتات أو الاعتداء على الأرض الزراعية أو المساحة الخضراء أو تلويث الهواء، وتشمل الاعتداءات على البيئة أيضاً التلوث الثقافى الذى يتناول العادات والسلوكيات غير السليمة والخرافات السائدة فى بعض المجتمعات العربية.

وفى إطار العمل على مواجهة آثار التلوث الناجم عن تراكم المخلفات الزراعية والمخلفات الصلبة، بدأت وزارات البيئة فى الوطن العربى فى البحث عن تطبيقات تكنولوجية متقدمة للتعامل مع هذه المخلفات التى يتم التخلص منها الآن بالحرق المكشوف أو تخزينها فى مقالب لا تتوافر فيها عناصر الأمان البيئى، مما أدى إلى تفاقم الآثار السلبية لهذه المخلفات خلال الفترة الماضية عاماً بعد عام، وظهرت التراكمات التاريخية للقمامة فى عدد من البلاد العربية وهى من مصادر التلوث الخطيرة وعرضه دائمة للاشتعال والذى يهدد تلك التجمعات فى المحافظات والولايات العربية المختلفة.

والتكنولوجيا الجديدة التى تسعى الدول العربية إلى تطبيقها يمكن أن تسهم فى احتواء جزء كبير من هذه المشكلة، حيث بدأت وزارات البيئة فى البلاد العربية فى تطبيق مشروع تجريبى مع الشركات الألمانية وغيرها من الشركات الأجنبية للاستفادة من التراكمات التاريخية للقمامة ومن المخلفات الزراعية لإنتاج أسمدة عضوية منها باستخدام

آلات حديثة تقوم بعمليات الفصل والغربلة وفرم المخلفات والاستفادة من المخلفات المعدنية الموجودة بكثرة فى هذه القالب، وهذه المعدات من الممكن أن تتعامل مع المخلفات الزراعية بكل أنواعها وكذلك من الممكن حفظ المخلفات الخضراء واستعمالها بعد فترة كعلف حيوانى فى البلاد العربية.

- اعتماد آليات الشراكة المجتمعية فى عقد المؤتمرات القومية لدعم القضايا التربوية المطروحة فى المجتمع العربى، حيث يشارك رجال الفكر والسياسة وأعضاء الأحزاب السياسية وممثلون للنقابات المهنية المختصة والجمعيات الأهلية فى الوطن العربى فى لقاءات مباشرة لتدارس الأمور والعمل على تضافر الجهود لتحقيق الأهداف المرجوة لهذه المؤتمرات القومية فى شتى المجالات التى تهم بلدان الوطن العربى.

- خصخصة بعض الخدمات التربوية بالمدارس الحكومية، وترك البعض منها لجهود النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية فى الوطن العربى، وتبادل المشورة والمناقشات العامة حول "إشكالية خصخصة التعليم"، خاصة فى مراحله الأساسية، لخصخصة التعليم فى الوطن العربى تحكمها آليات السوق، غير أن ضبط السوق والرقابة عليه من جانب الدول العربية يعتبر أمراً ضرورياً لكيلا تنحرف الأنشطة ولا تتحول إلى الاحتكار أو الاستغلال، وتظهر هنا رؤية أن فلسفة الدولة فى الاقتصاد الحر تظهر فى مسئوليةوضمان أن تكون الحرية الاقتصادية ملتزمة بقواعد العدالة والنزاهة دون أن تنحرف أو تحور لصالح من بيده قوة المال ضد المجتمع العربى وأبنائه، فالدول العربية وحكوماتها لها دور محورى فى المحافظة على مصالح الجماهير العربية، أو هكذا يجب أن يكون، والتعليم مسئوليتها الأولى، وترشيد الإنفاق عليه مسئولية مجتمعية، ومن ثم فعند تطبيق آليات السوق وقوانين العرض والطلب من أجل ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم العربى يجب أن تضمن الحكومات العربية حقوق الفقراء فى حصول أبنائهم على الخدمات التعليمية الكاملة عن طريق استعادتهم الرسوم والمصروفات الدراسية التى تدفع للمدارس الخاصة فى الوطن العربى، فالعبرة فى هذا الأمر تكمن فى تمويل الفرص التعليمية لأبناء المجتمع العربى ومشاركة الحكومات العربية فى التمويل، وضمان تكافؤ الفرص والعدل التعليمى بين أفراد المجتمع العربى، وعندئذ تصبح قضايا مثل خصخصة

التعليم أو خصخصة جزء من الخدمات التعليمية أو زيادة الرسوم الدراسية، أو الأخذ بنظام السندات التعليمية بمثابة مداخل جيدة لترشيد الإنفاق فى مجال التعليم فى الوطن العربى.

- تبنى الأحزاب السياسية العربية الحاكمة فى الوطن العربى للأفكار والآراء والتوصيات التى أفرزتها هذه الدراسة التحليلية حول الإصلاح التربوى والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق فى خطة عمل محددة ومعلنة من مجتمع الأمة العربية فى مواجهة خطة وزير الخارجية الأمريكية (كولن باول) التى أعلنها فى بداية عام ٢٠٠٣م بشأن الإصلاح المجتمعى لدول الشرق أوسط العربية فى مجال الصحة والتعليم والسياسة والتحول إلى الديمقراطية، والتى رصدوا لها ملايين الدولارات لتحقيقها فى بلدان الشرق الأوسط (الدول العربية)، فما نحتاجه نحن العرب الآن وأكثر من أى وقت مضى هى خارطة طريق عربية إسلامية أقوى وأنفع لشعوبنا العربية من خارطة الطريق الأمريكية فى الإصلاح المجتمعى العربى.

- ترى خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية أهمية قصوى لتكنولوجيا المعلومات وكيفية استخدامها فى نظام التعليم المفتوح، فلا يخفى على أحد الرؤى البحثية والأفكار الفلسفية عبر الزمن التى أكدت مدى الاستثمار الأمثل للموارد البشرية فى كافة المجتمعات الإنسانية وبصفة خاصة أهمية التعليم فى ذلك الاستثمار، وهناك ضرورة للاهتمام بأربعة محاور رئيسة تجعل من التعليم منظومة متكاملة لتصل إلى الأهداف المرجوة منه فى تقدم الشعوب العربية، وهى: المحتوى العلمى وطرق التدريس والتقويم وتكنولوجيا المعلومات، ونؤكد هنا مدى أهمية تكنولوجيا المعلومات فى منظومة العملية التعليمية ومدى أهميتها فى كافة أنماط التعليم فى الوطن العربى، وتنادى خارطة الطريق العربية الإسلامية هنا بالتركيز على أنماط ثلاثة فى هذا المجال هى التعلم باستخدام تكنولوجيا الاتصالات وباستخدام الحاسب وباستخدام شبكة الإنترنت، وفى هذا النمط الثالث المتعلق باستخدام شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت" فى التعلم هناك كثرة من الخدمات التى يمكن أن يقدمها الإنترنت ومنها خدمة التعليم عن بعد،

وتوفير متطلبات النجاح فيه، ونشير هنا إلى أهم سمات التعليم المفتوح وأهميته من حيث قدرته على توفير فرص التعليم لأى فرد، فالتعليم المفتوح يكفل فرص التعليم المستمر بين أفراد المجتمع من خلال وسائل عديدة منها المطبوعات الورقية والبث عبر شبكات الإذاعة وشريط الكاسيت عن طريق الفاكس والبث من خلال القنوات التعليمية بالتليفزيون وعن طريق الأقراص المرنة وبالبريد الإلكترونى وعن طريق الإنترنت والفيديو كونفرس، إلى جانب تكنولوجيا الاجتماعات من خلال الكمبيوتر.

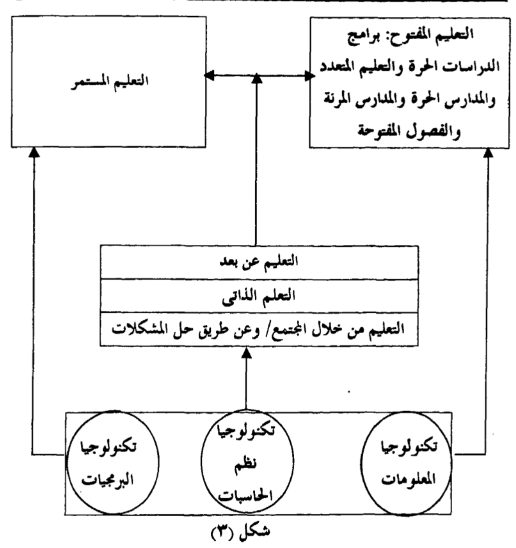
وتشير خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية إلى ضرورة وجود ضوابط فى مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات فى نظام التعليم المفتوح لتوفير عوامل نجاح التعليم عن بعد من خلال إعداد المنهج والطلاب وأعضاء هيئة التدريس والوسطاء والطاقم المدعم إلى جانب الإدارة العليا، وتتمثل هذه الضوابط فى هذا المجال فى:

- الضوابط العامة مثل توفير البنية الأساسية فى مجال تكنولوجيا المعلومات والمتخصصين اللازمين فى مجال التشغيل والإدارة التكنولوجية فى النظام التربوى العربى.
- النظام الدراسى وقدرته على تطبيق وسائل تكنولوجيا المعلومات وطرح البرامج للتسجيل فى نظام التعليم المفتوح فى النظام التربوى بالوطن العربى.
- ضمان الجودة والاعتماد، وفى هذا الصدد نقترح أن تتم برمجة مجموعة قواعد بهدف ضمان جودة ما يقدم من برامج، ويمكن أن توضع هذه النماذج فى المواقع المقترحة للتعليم المفتوح بشبكة معلومات الجامعات العربية.
- هناك ضرورة فى وجود شراكة مجتمعية لإعلاء الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات: ماهيتها، نظم الحسابات وتكنولوجيا البرمجيات، ودور هذا كله ببرامج التعليم المفتوح وأساليبه، وكيف يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات فى التعليم المفتوح فى الوطن العربى؟، وما أهم آليات تفعيلها؟، فمن خلال الخبرات المعاشة نستنتج عدم وضوح الفلسفة التى يسير عليها العمل فى هذا المجال من ناحية الفكر، ومن ناحية المفاهيم فى الوطن العربى.

وهناك الكثير من المفاهيم، والتى يجب التركيز بإبرازها فى نظام التعليم المفتـوح وهى (التعليـــم الإلكـــترونى *E-Learning*)، (الجامعـــة الافتراضيـــة *Virtual University*)، و(الفصــل الافــتراضى *Virtual Classroom*)، إضافـــة إلى *Remote Learning, Remote Education, Distance Education, Distance Learning, Computer-based Education, Computer-based Learning-self- based Education*، إضافة إلى مفاهيم أخرى مثـــل: *Multi professional Education, Problem-Based Learning, self Learning*.

ومن منظور علم التربية فإن مصطلح "التعليم المفتـوح *Open Education*" ينظر إليه كأحد أنواع "التعليم اللانمطى *Informal Education*"، ومن ثم يجـــب تفعيل دور الشراكة المجتمعية العربية فى نمط "التعليم المفتـوح *Open Education*" وما يتضمنه من مدارس بدون جدران والفصول المفتوحة والمدارس الحرة والمـــدارس المرنة، ودورها فى تحقيق أهداف التعليم المســـتمر *(Continuing Education)*، وهذا التعليم المستمر يعتمد عدة أساليب لتحقيق أهدافه أهمها أسلوب التعلم الذاتـى والتعلم عن طريق المجتمع، والتعلم عن بعد، وهذه تعتمد بدورها على العديـــد مـــن الوسائط ومنها الوسائط التى تعتمد على تكنولوجيا المعلومات التى تلـــبى بدورهـــا متطلبات إعداد المقررات الدراسية تكنولوجياً *(E-courses)* فى منظومة التعليـــم فى الوطن العربى.

ويوضح الشكل التالى (شكل ٣) العلاقة بين كافة المفاهيم العلمية فى هذا المجال والتى يلزم إبراز دور تكنولوجيا المعلومات فى النظام التربوى العربى فى كل جـــانب– على حدة– منها:



شكل (٣)

علاقات التأثير والتأثر بين نظام التعليم المفتوح وتكنولوجيا المعلومات فى النظام التربوى العربى

وهكذا فإن تحديث التعليم العربى فى عصر العولمة يعتمد، وبشكل كبير على استخدام تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا نظم الحاسبات، واستخدام الإنترنت، إضافة إلى استخدام تكنولوجيا البرمجيات والتدريب فى النظام التربوى العربى، فهناك ثلاثة أنواع من التكنولوجيا المستخدمة فى مجال التعليم فى الوطن العربى عموماً، وفى نظام التعليم المفتوح فيه على وجه الخصوص وهى تكنولوجيا المعلومات، وتكنولوجيا

نظم الحاسبات، وتكنولوجيا البرمجيات، وأهم متطلبات النجاح فى هذا الأمر فى النظام التربوى فى الوطن العربى هى:

- توفير أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ممن يملكون الرغبة والتدريب المسبق علـى استخدام تكنولوجيا المعلومات، للاستعانة بهم فى نظام التعليم المفتوح فى الوطـن العربى .
- إعداد المناهج والمقررات التعليمية وصياغتها على وجه الخصوص لتتلاءم مع نظام التعليم المفتوح فى الوطن العربى، ويجب أن يتوافر فيها الشروط اللازمة لإمكانيـة استخدام تكنولوجيا المعلومات فى برامجها ونوصى هنا بإعداد المقررات فى ظـل نظام التعليم المفتوح على أسـاس مـن القـدرات *(Competency-based Approach)* فى منظومة التعليم فى الوطن العربى.
- تطوير وسائط تعليمية تقابل احتياجات الطلاب بشكل فعال، وعلى أن تراعـى هذه الوسائط بعدى الكلفة والتطور العلمى، وبما يتفق مع فلسفة نظام التعليـم المفتوح فى الوطن العربى.
- التفكير فى كيفية خفض الكلفة العالية اللازمة لتوفـير تكنولوجيـا المعلومـات واستخدامها فى نظام التعليم المفتوح فى الوطن العربى فى جوانبها المتعددة من بنيـة أساسية ومن متخصصين وقواعد بيانات وحاسبات إلكترونية وغيرهـا، ويمكـن الاستفادة من الشبكة العربية للتعليم والتدريب عن بعد من خـلال اسـتخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجيات ومواقعها المنتشرة فى شـتى أنحـاء البلاد العربية من أجل تفعيل نظام التعليم المفتوح فى جوانبه المتعددة فى أرجـاء الوطن العربى.
- ترى خارطة الطريق العربية الإسلامية الحالية أن تدعيم القضايا التربويـة المطروحـة فى الوطن العربى ومواجهتها تتطلب العودة إلى التمسك بمبادئ العقيدة الإسلامية، والـتى ينبغى أن تشكل الإطار الذى تدور من خلاله كافة مناشط التربية والتعليم والحيـاة فى

البلاد العربية، وعوامل الالتزام بين المواطنين فى الوطن العربى. وعلى ضوء هذا التوجه تنظم الأفكار من أجل الوصول إلى نمط الشراكة المجتمعية المطلوبة لتدعيم هذه القضايا التربوية المطروحة الآن فى الوطن العربى. وإذا كانت ثقافة الفقر قد تملكت شبابنا المتعلم، فلهؤلاء الشباب فى أنبياء الله ورسله المثل الأعلى فى السعى المطلوب لممارسة أى عمل مفيد للبشر، فهذا سيدنا نوح عليه السلام صنع السفينة بيده، وسيدنا إبراهيم عليه السلام كان يحسن البناء، فهو الذى رفع القواعد من البيت الحرام بمكة المكرمة بيده ومعه ابنه إسماعيل عليه السلام، ويوسف عليه السلام الذى أحسن تدبير أمور المعيشة بين الناس، وداود عليه السلام الذى عمل فى صناعة الحديد وكان يأكل من عمل يده.

- مقاومة ثقافة الفقر تتطلب مساعدة الإنسان على السعى إلى العمل- أى عمل- فهو السبيل إلى تحصيل الرزق والتمكن من العيش. ويجب أن يكون هدف الإنسان العربى فى الحياة هو العمل المثمر من أجل التمكن فى الأرض وعمارتها والأخذ بأسباب القوة فيها فى ضوء نسق قيمى والتزام أخلاقى يأمر الإنسان بالعمل. وهناك الكثير من الآيات القرآنية الكريمة التى تأمرنا بالعمل والإخلاص فيه، ومن هذه الآيات- على سبيل التذكير- (هُوَ الَّذِى جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ)(الملك: ١٥)، (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاةُ فَانْتَشِرُوا فِى الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيراً لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) (الجمعة: ١٠)، (وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشاً) (النبأ: ١١)، (وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِى سَبِيلِ اللَّهِ) (المزمل: من الآية ٢٠)، (يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحاً فَمُلاقِيهِ) (الانشقاق: ٦)، (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) (التوبة: ١٠٥)، (لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلا يَشْكُرُونَ) (يس: ٣٥).

وفى هذا الإطار هناك رؤية فى أن أى سلوك للفرد المسلم أو الجماعة المسلمة لا يتسق مع التصور الإسلامى لقضايا الكون والحياة هو سلوك منحرف عن الثقافة الإسلامية. ومن ثم وجب توجيه سلوك الأفراد تجاه الأعمال والمهن فى المجتمع العربى فى ضوء هذا التصور

الاجتماعى من المنظور الإسلامى، فحاجات الناس وضروراتهم تحتم ضرورة تقبل كافة الأعمال والمهن وبالمعطيات الجديدة التى تقتضيها ظروف الزمان والمكان، فالمنح والمعونات الأجنبية قد نضبت، والقروض قد شحت، ولا ملاذ آمن لمجتمعنا العربى سوى العمل الشاق والإخلاص فيه، والانتباه إلى الشراكة المجتمعية الفعالة فى مواجهة القضايا المعاصرة فى الوطن العربى.

وفى إطار الاهتمام بتطوير كليات التربية فى البلاد العربية من أجل الارتقاء بعمليات إعداد المعلم العربى، نورد ثمة اقتراحات لتطوير كليات التربية فى كافة الدول العربية، ولتفعيل الشراكة المجتمعية فى هذا التطوير المنشود، ونعرضها فى المحاور الثمانية التالية :

أولاً : لوائح كليات التربية، ومقرراتها الدراسية فى البلاد العربية:

- هناك ضرورة ملحة لتوحيد لوائح كليات التربية فى الوطن العربى، أو على أقل تقدير وضع حد أدنى للاتفاق بين اللوائح المختلفة لكليات التربية من خلال العمل على وضع برنامج جديد لإعداد المعلم بكليات التربية تكون مدة الدراسة فيها خمس سنوات، ويدرس خلالها الطالب – فى ضوء النظام التكاملى – المقررات التخصصية والتربوية والثقافية، وعلى أن تشغل المقررات التخصصية التى تهدف إلى جعل المعلم إنساناً متخصصاً نسبة (٧٥ %) من عدد الساعات الدراسية المتضمنة بهذا البرنامج، وتشغل المقررات التربوية التى تجعل المعلم إنساناً مهنياً نسبة (٢٠ %) منها، والمقررات الثقافية التى تهدف إلى جعل المعلم إنساناً مثقفاً نسبة (٥ %) من عدد هذه الساعات الدراسية المتضمنة فى برنامج إعداد المعلم بهذه الكليات فى البلاد العربية المختلفة.
- ضرورة تضمين المقررات التربوية التى يشتمل عليها برنامج إعداد المعلم بكليات التربية فى الوطن العربى مقررات فى التربية الإسلامية واللغة العربية، والتربية السكانية، والتربية البيئية، والتربية الترويحية والتعليم عن بعد، وتعليم الكبار من منظور حضارى .

- دراسة الحاسب الآلى لجميع طلاب كليات التربية فى الوطن العــربى، وفى جميــع التخصصات والشعب الدراسية أصبح مطلباً ملحاً وأمراً هاماً ومتطلباً أساســـياً لتقدم الشعب العربى.
- هناك ضرورة فى أن يتضمن برنامج إعداد المعلم بكليات التربية فى الوطن العربى الكثير من الأنشطة الاجتماعية والثقافية والتى تشكل عناصر فعالة فى تقوية مفهوم المنهج الموازى للمنهج المدرسى الرسمى . ويجب على كليات التربية فى الوطـــن العربى أن تعود طلابها على مبادئ المنهج الموازى وأهدافه التى تسعى إلى تحسين إتقان المعلومة وتوظيفها والوصول إلى توثيق الصلة بين المتعلمين وبيئاتهم الخارجية من أجل فهم أفضل للأمور البيئية والسكانية والسياسية والاقتصادية للمجتمـــع العربى.
- السير بالدراسة فى كليات التربية فى الوطن العربى فى الاتجاه الذى يؤدى إلى تطبيق نظام الساعات المعتمدة والحصول على الترخيص المعتمد بمزاولة مهنة التعليـــم فى البلاد العربية. ويمكن البدء باتخاذ مدخل الكفايات كأساس فى إعـــداد المعلـــم بكليات التربية، مع تحديد المقررات الأساسية الملزمة فى دراستها على كل طالب، والمقررات الاختيارية من أجل تنمية قدراته المختلفة وإعطائه الحرية وتشجيعه على الدراسة والاهتمام بها، ومع إعطاء الطالب الحق فى اختيار المقررات التى يرغب فى البدء والانتهاء من دراستها فى ضوء ظروفه وقدراته . والكفايات المقترحـــة فى هذا البرنامج تشمل الكفايات العامة التى ترتبط باخلاقيات مهنة التعليم والالتزام بها , وكفايات التخطيط واشتقاق الأهداف وصياغتها بطريقة إجرائية، وكفايـات التدريس التى تمكن المعلم من تفعيل قراراته التدريسية، وكفايات إدارة الصـــف، وكفايات التقويم، وكفايات اتقان التخصص واستيعاب المعـــارف والمـــهارات المتصلة بها، إلى جانب كفايات لغة التدريس (اللغة العربية).

ثانياً : نظام القبول بكليات التربية فى البلاد العربية:

- هناك ضرورة لوضع استمارات مقابلة مقيدة من أجل استخدامها فى تفعيل الاختبارات الشخصية التى تجريها كليات التربية فى نظام القبول بها فى البلاد العربية بحيث نضمن الاختيار الدقيق للطلاب الملتحقين بهذه الكليات، ويجب أن تتضمن محاور هذه الاستمارة أسئلة تظهر القدرات اللغوية والتواصل مع الآخرين، إضافة إلى قدرات التفكير الناقد والالتزام والحس المهنى والشعور بالمسئولية ، وإظهار بعض المواهب والقدرات الثقافية للطلاب العرب الملتحقين بهذه الكليات فى البلاد العربية.
- التوصل إلى مواصفات معرفية وجسمية وعقلية تكون مرتكزا" فى اختيار الطلاب العرب الذين يرغبون فى الالتحاق بكليات التربية فى الدول العربية ويا حبذا لو تم تطبيق اختبارات هذه القدرات قبل التقدم إلى مكاتب التنسيق المختصة فى شتى بقاع الوطن العربى.

ثالثاً: نظام التشعيب والتخصصات المطلوبة بكليات التربية فى البلاد العربية:

- استحداث بعض الأقسام العلمية الجديدة بكليات التربية فى البلاد العربية مثل دراسات الطفولة، والإرشاد النفسى والتربية الخاصة، وقسم لتكنولوجيا التعليم، وقسم لمحو الأمية وتعليم الكبار وغيرها من التخصصات الأكاديمية.
- فصل الشعب الطلابية ثنائية التخصص مثل شعبة الفيزياء / الكيمياء إلى شعبتين منفصلتين : شعبة للفيزياء وأخرى للكيمياء والسير على هذا المنوال فى استحداث الشعب الدراسية الجديدة.
- فتح بعض الشعب الطلابية الجديدة بكليات التربية مثل شعبة التربية الإسلامية لإعداد معلم متخصص فى التربية الإسلامية بمدارس التعليم قبل الجامعى فى الوطن العربى، وشعب للتربية الزراعية والتجارية والصناعية لإعداد معلم فى هذه المجالات المهنية لهذه المدارس، إضافة إلى استحداث شعب التربية الخاصة والإرشاد

النفسي على مستوى البكالوريوس والليسانس من أجل تخريج معلمين متخصصين فى هذه المجالات فى مختلف البلدان العربية.

- إعادة النظر فى شعبة التعليم الأساسى (الحلقة الابتدائية) بحيث تشمل شعب طلابية جديدة لإعداد معلمى فصل للصفين الأول والثانى الابتدائي، إلى جانب شعب طلابية لإعداد معلم مجال للصفين الثالث والرابع الابتدائي، وشعب طلابية لإعداد معلم متخصص فى مقررات الصفين الخامس والسادس الابتدائى
- هناك ضرورة لإنشاء شعب جديدة لإعداد معلم فى تعليم الكبار، ولإعداد معلم للفئات الخاصة، سواء فى إعداد معلم للأطفال الذين يعانون من قصور فى مناحى النمو، أو فى إعداد معلم للأطفال الذين يمتلكون قدرات التفوق والموهبة.
- التفكير فى إنشاء شعبة لإعداد معلم الأنشطة التربوية الرياضية والفنية والموسيقية والاقتصاد المنزلى وتكنولوجيا التعليم والإعلام التربوى فى النظام التربوى فى الوطن العربى.

رابعاً : المحتوى العلمى لمقررات الدراسة وتجويد طرائق التقويم لطلاب كليات التربية فى البلاد العربية:

- تطوير المحتوى العلمى لكل مقرر دراسى يدرس بكليات التربية أمر هام وملح، ويجب على الأقسام العلمية بتلك الكليات تقديم توصيف دقيق لكل مقرر دراسي، على أن يتضمن هذا التوصيف المحاور الرئيسة التالية : تعريف بالمقرر، وأهداف المقرر، والمحتوى التعليمى للمقرر،واستراتيجيات وأساليب التعلم المصاحبة، والوسائل التعليمية والأنشطة المصاحبة، ونظام التقويم وتوزيع درجاته، والمراجع العلمية الأساسية لهذا المقرر الدراسى .
- التفكير فى إعداد هذه المقررات وتصميمها وتدريسها فى إطار مفاهيم وتقنيات التعلم والتعليم الإلكترونى المرجو تضمينه فى النظام التربوى العربى.

- التركيز على التقويم المستمر وزيادة الدرجات المخصصة للتدريبات والتطبيقات العملية لكافة المقررات الدراسية المتضمنة فى برنامج إعداد المعلم بكليات التربية فى البلاد العربية.
- تحديث نظام الامتحانات والتقويم بكليات التربية من خلال استخدام نظام إدارة المعلومات فى تقدير واستخراج النتائج الامتحانية للطلاب، مع العمل على توحيد النهايات العظمى والصغرى لدرجات المقررات الدراسية المتضمنة فى لوائح كليات التربية فى الوطن العربى.
- إنشاء بنوك أسئلة فى مختلف المقررات الدراسية المتضمنة فى برنامج إعداد المعلم بكليات التربية وتبادلها بين أقطار الوطن العربى.

خامساً: برنامج التربية العملية والحاجة إلى تطويره بكليات التربية فى البلاد العربية:

- العمل على تضمين فعاليات التربية العملية عدة كفايات هى: إتقان محتوى المنهج، والتمكن من استراتيجيات التدريس والتقويم والمهارات اللغوية والإدارة المدرسية. ومن ثم وجب أن يتضمن برنامج التربية العملية ورشا" للتدريب على هذه الكفايات من خلال مجموعات تعليمية داخل كليات التربية فى الوطن العربى. ويجب تصميم مواقف وأنشطة للتعليم والتعلم فى هذه الورش وتستخدم فيها الاستراتيجيات التدريسية المتنوعة ويعرض من خلالها المحتوى العلمى للتلاميذ، كما يتعود الطالب المعلم على كيفية استخدام تكنولوجيا التعليم فى التدريس فى النظام التربوى العربى، ومن ثم وجب أن تشتمل فعاليات برنامج التربية العملية على أربع فترات هى: ورش عمل داخل كليات التربية للتدريب على المهارات الأساسية واستيعاب الكفايات اللازمة والسابق الإشارة إليها والتى تحقق التدريس الفعال، ثم تبدأ فترة المشاهدة والنقد بمدارس التدريب المتعاونة، تليها فترة التدريب المنفصل على مهارات التدريس، وتنتهى فعاليات برنامج التربية

العملية بفترة للتدريب المتصل بمدارس التدريب المتعاونة، على أنه يلزم تخصيص فترة زمنية كافية لهذا التدريب المتصل لطلاب كليات التربية فى الوطن العربى.

سادساً : التنمية المهنية المستمرة لأعضاء هيئة التدريس والكوادر المعاونة والفنية بكليات التربية وبالكليات التخصصية الأخرى فى البلاد العربية:

- الارتقاء بكفاءات أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكليات التربية وبالكليات التخصصية الأخرى المتعاونة معها فى تدريس المقررات التخصصية بها من أجل رفع قدراتهم وتحسين مستوياتهم المهنية . ويتم هذا الأمر من خلال برامج تدريبية جادة تبدأ بالتركيز على التدريب على المهارات الأساسية للحاسب الآلي، تليها برامج تدريبية على مهارات التعامل مع الأنترنت من أجل ضمان جودة إعداد المعلم العربى فى كافة التخصصات الأكاديمية..
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على التحول عن نظام التلقين السائد حاليا" فى التدريس الجامعي، والتوجه نحو نظام التدريس من أجل الاستيعاب. ويتم هذا الأمر من خلال تغيير نمط الدراسة وتشجيع الطالب على القراءة الحرة والاطلاع والمناقشة والاختيار وإعمال العقل واستخدام القدرات المتاحة للعمل فى النظام التربوى العربى.

سابعاً: التجهيزات المادية المطلوبة لتطوير كليات التربية فى البلاد العربية:

- ضرورة البدء فى إنشاء المراكز العلمية المتخصصة فى تطوير جوانب التعليم وتقويم المخرجات التعليمية بصفة مستمرة بين طلاب كليات التربية فى البلاد العربية مثل مركز تكنولوجيا التعليم لإنتاج الوسائل التعليمية والبرمجيات والأفلام التعليمية والتدريب على التكنولوجيا الحديثة، ومركز تدريس العلوم، ومركز تدريس الرياضيات، ومراكز تدريس لكافة المقررات الدراسية بكليات التربية، على أن يكون الهدف الرئيسى من إنشاء هذه المراكز المتخصصة هو تطوير إعداد

المقررات الدراسية بكليات التربية فى الوطن العربى من أجل مواكبة الاتجاهات العالمية المعاصرة فى هذه المجالات .

- إن شراء التجهيزات والتقنيات الحديثة وتركيبها يستوجب السير بالتوازى فى تدريب العاملين على استخدام هذه المصادر التكنولوجية والتى سوف يتم تجهيز كليات التربية بها . ومن ثم وجب التركيز فى تدريب هؤلاء العاملين على كيفية التشغيل الآمن وكيفية صيانة الأجهزة والمعدات التكنولوجية من أجل الاستخدام الفعال لهذه المعامل والتقنيات الحديثة بها بمدارسنا فى البلاد العربية .

ثامناً : الشراكة المطلوبة بين كليات التربية والبيئات المحلية ومع وزارات التربية والتعليم فى البلاد العربية:

- البحث عن آلية تدعم التعاون بين كليات التربية ومديريات التربية والتعليم وإداراتها التعليمية المختلفة فى مختلف البلدان العربية فى مجال التخطيط والإعداد والتنفيذ لبرامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بهدف ضمان النمو المهنى المستمر بينهم فى النظام التربوى العربى.

- وهناك حزمة من التدريبات الضرورية الآن، ومن المفترض أن تقوم شراكة فعالة بين كليات التربية ومع وزارات التربية والتعليم ومديرياتها وإداراتها المختلفة من أجل التخطيط لها مثل التدريب على المهارات الادارية، والتدريب على مهارات التطوير، والتدريب على مهارات المعلوماتية الغلمية، والتدريب على مهارات الاتصال، والتدريب على الحاسوب للحصول على المعلومات الضرورية فى صناعة القرارات التربوية فى البلاد العربية.

- البحث عن آلية نضمن من خلالها وصول البحوث التربوية التى يتم انجازها بمختلف الأقسام التربوية والتخصصات العلمية بكليات التربية إلى المديريات التعليمية المختلفة والمدارس فى جميع البلاد العربية للاستفادة بنتائجها فى الواقع الميدانى وفى خدمة المجتمع المحلى والوطن العربى.

- فى ضوء حرص وزارات التربية والتعليم فى الوطن العربي على تحويل المدارس إلى وحدات إنتاجية مدرة للدخل، وفى ضوء خبرات الدول المتقدمة التى تربط بين التعليم والعمل الإنتاجي، فإن الشراكة بين كليات التربية والمدارس فى البلاد العربية قد تسهم فى تعظيم الفوائد التربوية لمشروع المدرسة المنتجة، كما تستطيع كليات التربية عمل دراسات جدوى لهذه المشروعات والأهداف التربوية والاقتصادية والاجتماعية التى يمكن أن يحققها المشروع للمدرسة ولبيئتها المحلية، إلى جانب توضيح مدى حاجة البيئة المحلية للمشروع، ومدى مناسبة المشروع للمستوى العمرى والتعليمى لتلاميذ المدرسة وضمان معدلات الأمان فى هذه المشروعات الإنتاجية . كما يمكن أن تسهم كليات التربية فى الدول العربية فى توفير الامكانات والتجهيزات اللازمة لانجاح مشروعات الأسر المنتجة فى الوطن العربي، إضافة إلى تحديد كلفة المشروع ومصادر الحصول على التمويل اللازم، وأسلوب تسويق منتجات المشروع وأسس توزيع عوائده.

ويعانى التعليم الجامعى العربي من ضعف صلته بالتكنولوجيا وندرة الإبداعات من خلالها بسبب نقص الموارد المالية والتى توفر الفرص التعليمية ذى الجودة العالية فى النظام التربوى العربي.

وهناك مجموعة من الرؤى يمكن أن تفيد فى توفير بدائل جيدة من أجل التعاون فى الإنفاق السخى على التعليم الجامعى العربي ذى الجودة العالية – فى ضوء الخبرات الدولية المعاصرة – منها:

- تسليم الجامعات العربية بعض خدماتها إلى القطاع الخاص : ويتحدد دور الجامعة فى الإنفاق على هذه الخدمات دون أن تقوم هى بإنجازها، إنما تترك هذه الخدمات إلى تنافس شركات القطاع الخاص فى مقابل كلفة مالية تدفع لها ، ومن أمثلة هذه الخدمات التى ينبغى تركها لمنافسات القطاع الخاص: الترميمات والصيانة الدورية للأثاث والتجهيزات والمعدات فى مجال تكنولوجيا التعليم ، وتدبر هذه الكلفة

المالية المطلوبة من خلال طرح أفكار السماح بالإعلانات التجارية عن السلع التى يحتاجها طلاب الجامعة داخل الحرم الجامعى فى مقابل مادى مرتفع . ومن خلال السماح بالإعلانات التجارية عن بعض السلع الحياتية مثل أنواع المياه الغازية والحاسبات الآلية والمأكولات وغيرها داخل الحرم الجامعى فى مقابل المردود المالى الذى يدفع من أصحاب هذه الشركات المنتجة. ومن ثم يمكن تدبير المصادر المالية للإنفاق على الكلفة المالية التى تدفع للقطاع الخاص نتيجة تسليم الجامعات العربية بعض خدماتها إليه .

توجد هنا – فى ضوء التجارب العالمية المعاصرة – رؤيتان:

الرؤية الأولى: تندد بهذه الفكرة، وحجتها فى ذلك أن المعلنين من هذه الشركات الصناعية عن هذه الأنشطة التجارية لا يجب السماح لهم بدخول حرم الجامعات العربية، وتمكينهم من شراء وسيلة للتسلل إلى عقول طلاب الجامعة، وأن الجامعات العربية لا يجب أن تتنازل عن تحكمها فى وقت الدراسة من أجل المصلحة التجارية مهما تم تقديمه من أموال نظير هذه الخدمة الإعلانية.

الرؤية الثانية: تتبنى هذه الفكرة حول السماح بالإعلانات التجارية داخل الحرم الجامعى بحجة أن هناك مراجعات دقيقة للبرامج الإعلانية التجارية، وأن فائدتها محسوسة للطلاب، حيث يصعب على المعلنين الوصول إلى طلاب الجامعة لانشغالهم دوماً بالدراسة، لذلك ومن المستحسن الذهاب بهذه الإعلانات إلى حيث يوجد هؤلاء الطلاب فى محيط الجامعة، والرأى هنا أن تتفق الجامعات العربية مع شركات عاملة مختصة فى مجال الإعلانات – وبشروط منها تحريم الإعلان عن أى سلعة ليست فى سياق مع البيئات الجامعية العربية واحتياجات الطلاب الجسمية والفكرية – لتتولى إدارة هذا المشروع فى مقابل هامش ربح محدد ومتفق عليه يدفع لهذه الشركة.

- التفكير فى بناء أماكن حول أسوار الجامعات العربية وعرضها للإيجار المشروط – فى مقابل مالى مرتفع يسخر لتطوير البيئة الجامعية –لبيع السلع الخاصة

بالطلاب مثل الكتب والأدوات الكتابية والملابس والحاسبات الآلية وغيرها مما يهم الطلاب العرب ويلبى احتياجاتهم اليومية. ويمكن السماح لأهل الخير فى الأمة العربية ممن يريدون تخليد ذكراهم المساهمة فى كلفة هذه المبانى والتبرع بها للجامعة وهى تحمل أسماءهم.

كما يجب التفكير فى استحداث النمط الثالث فى التعليم الجامعى بجانب النمطين المتعارف عليهما حتى الآن فى الوطن العربى وهما التعليم الجامعى الحكومى والخاص، هذا النمط الثالث فى التعليم الجامعى يقوم على الشراكة بين القطاع الخاص والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية والحكومة والقطاع الخيرى فى مجتمع الأمة العربية ومن خلال تملك أسهم محددة فى كليات ومعاهد هذا النظام. هذا النمط من التعليم الجامعى ليس حكومياً خالصاً، وليس استثمارياً خالصاً، إنما هو تعليماً جامعياً قائماً على الشراكة بين أطراف المجتمع العربى الفاعلة.

وإذا كانت الحكومات العربية قد ارتضت إدخال العلاج الاقتصادى فى مستشفياتها الحكومية فى مواجهة غلاء العلاج بالمستشفيات الخاصة والاستثمارية، وإذا كانت وزارات التربية والتعليم قد دخلت سوق الاستثمار التعليمى من خلال تبنيها لبناء المدارس التجريبية للغات بمصروفات، وإذا كانت وزارات الداخلية قد سنت الخدمة السريعة فى استخراج البطاقات القومية فى تحقيق الشخصية (بطاقات الرقم القومى) مقابل مادى مرتفع بدلاً من الرسوم المقررة فى الأوضاع العادية، فيمكن للجامعات الحكومية العربية تخصيص نسبة من الأماكن الدراسية بها تعرض على الأباء المقتدرين مالياً لكى يتمكنوا من شراء الخدمات التعليمية الجامعية لأبنائهم داخل الجامعات الحكومية العربية ، ويمثل هذا الرأى أسلوباً ثالثاً ووسطاً عدلاً وطريقاً ثالثاً ما بين التعليم الجامعى الخاص، والتعليم الحكومى الخالص ، وبالطبع ستكون كلفة الدراسة فى ضوء هذا النظام أقل بكثير من كلفة الدراسة بالجامعات الخاصة، وفى الوقت نفسه يناسب دخول الطبقة المتوسطة فى الوطن العربى وينافس الجامعات

الخاصة المتواجدة فى المجتمع العربى، ويدر عائداً مالياً إضافياً للجامعات الحكومية فى الوطن العربى.

وبشأن السياسات التعليمية المقترحة من بعض الأحزاب السياسية العربية الحاكمة لمجال التعليم الجامعى هناك حزمة من الإجراءات العاجلة والمطلوب تنفيذها بالجامعات العربية ونلخصها فى المحاور الفرعية التالية:

أولاً: تبنى فكرة حرية الجامعات العربية فى تصميم برامجها التعليمية وصولاً لسمات التميز والخصوصية لكل جامعة عربية فى برامجها التعليمية المطروحة، وهذه الحرية توفر المرونة الكافية للجامعات العربية فى تحديد التخصصات وبرامجها التعليمية التى تؤهل الطالب العربى الجامعى لممارستها، ويستلزم هذا الأمر استصدار تشريعات حكومية تمنح الجامعات العربية حرية الشراكة مع تنظيمات المجتمع العربى ومنها (الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والقطاعات الخيرية ودور الوقف والجمعيات الأهلية) فى مجال إعداد البرامج التعليمية بالجامعات العربية،ويستلزم هذا أيضاً مشاركة تنظيمات المجتمع العربى المدنى فى مجالس إدارة الجامعات وصناعة القرارات بها، وإنشاء روابط للخريجين فى مختلف البلاد العربية لتبادل الرؤى حول الإصلاح والتطوير فى المجتمع العربى.

ثانياً: مشاركة طلاب الجامعات العربية وبشكل فعال فى تقييم القضايا التعليمية التى تمسهم وتمس وطنهم، وتأصيل فكرة التعليم المستمر بينهم وتشجيع أساليب التعلم الذاتى بين الأفراد، مع الاهتمام بتدريس العلوم الحديثة فى الجامعات العربية، ومع التركيز على العلوم البينية الحديثة نسبياً مثل الهندسة الوراثية، والطبية، وعلوم الليزر والبيئة، والصيدلة النووية.. الخ، كما يجب تضمين المقررات والبرامج التعليمية بالجامعات العربية قيم المشاركة وتقويم الذات والعمل التطوعى، والاستزادة الدائمة من كل ما هو جديد، إلى جانب تشجيع

الأنشطة الطلابية التى ترسخ فكر العمل التطوعى، وإدخال برامج التربية السكانية فى الجامعات العربية، إلى جانب التربية الترويحية لاستثمار وقت الفراغ فى البلاد العربية.

ثالثاً: تبنى فكرة حرية الجامعات العربية فى تنويع مصادر التمويل لزيادة مواردها من أجل تجويد البرامج التعليمية بها، وفى هذا المضمار يجب اعتماد نظام التعليم الموازى على غرار نظام التعليم بالانتساب، ويسمى أحياناً (الثنائى) ويشمل عنصرى التعليم بالجامعة والتدريب من خلال القطاعات الإنتاجية فى سوق العمالة والعمل، كما يجب تشجيع عقود الأبحاث كموارد إضافية فى التمويل، وإنشاء مراكز لتسويق الخدمات الجامعية، إلى جانب تطبيق أفكار التعليم التعاونى الذى يقوم على شراكة الجامعة العربية مع مؤسسات العمل فى الوطن العربى والعمل على إنشاء وحدات بحثية تتبع الجامعات العربية فى القطاعات الإنتاجية المختلفة فى البلاد العربية.

رابعاً: اعتبار القدرة على استخدام الكمبيوتر وفقاً للمعايير الدولية شرطاً رئيساً للتعيين فى عضوية هيئات التدريس فى الجامعات العربية، وفى الترقى بينهم، وهذا يستلزم تدريب أعضاء هيئة التدريس العرب ومعاونيهم بالجامعات العربية على استخدام الحاسب الآلى وفقاً للمعايير الدولية.

خامساً: تشجيع القيادات الجامعية العربية فى مستوياقما المختلفة على الاستزادة الدائمة من كل ما هو جديد فى مجال تكنولوجيا المعلومات، وتكنولوجيا الاتصالات، وتكنولوجيا البرمجيات، وربط الترقى للمستويات القيادية الأعلى فى الجامعات العربية بالتدريب ونشر البحوث عالمياً، ويتطلب تحقيق هذه المبادرة تعديل سياسات اختيار وترقى وتقييم القيادات الجامعية فى الجامعات العربية من أجل تحقيق النقلة الكيفية المطلوبة للجامعات العربية ولشتى قطاعات التعليم فى مختلف بقاع الوطن العربى.

سادساً: العمل على تحديد أولويات البحث العلمى فى كل تخصص أكاديمى بالجامعات العربية، فالمطلوب الآن التوصل إلى سلسلة بحثية فى التخصصات الأكاديمية المختلفة، ثم العمل على ترتيب هذه السلسلة حسب الأولويات فى الوطن العربى، ومن ثم تمثل عملية تحديد أولويات البرامج البحثية فى البلاد العربية محوراً رئيساً لاستراتيجيات البحث فى كل قسم أكاديمى بالجامعات العربية، كما يجب العمل على دعم الجامعات العربية لمشروعات البحوث التى تأتى فى إطار هذه السلسلة البحثية التى تتبناها هذه الجامعات العربية. ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار مشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة فى الوطن العربى فى تزكية البحوث الجامعية المزمع القيام بها، ويتم ذلك من خلال إقامة علاقات تعاقدية تبادلية إشرافية ما بين الجامعات العربية وقطاعات الإنتاج والخدمات المجتمعية على هذه البحوث العلمية فى داخل الجامعات العربية، كما أنه من الضرورى قيام وزارات الإنتاج المختلفة بتدعيم تمويل معامل بحثية متخصصة داخل الجامعات العربية ويقوم العمل فيها على الشراكة مع هذه الوزارات، وفى كل الأحوال يجب قبول التحكيم الدولى لنتائج البحوث العلمية فى الجامعات العربية، ويمكن أن تكون الأولويات لبحوث علمية تواجه قضايا صعبة فى الوطن العربى مثل: المياه والتنقيب عن المياه الجوفية، والغذاء والنظافة، وما يسيء لصحة الإنسان من الأطعمة، والطاقة والتنقيب عن الثروات الطبيعية، والصحة وإنتاج نوعيات من صمامات القلب الصناعية والأجهزة الطبية التعويضية الأخرى وعلوم زرع الأعضاء وأمراض المعدة وغيرها، والتنمية الإنتاجية وزيادة معدلاتها من خلال بحوث الهندسة الوراثية، والتطوير التكنولوجى وتكنولوجيا المعلومات وصناعة الرقائق الإلكترونية، والهندسة الوراثية واستخدام الليزر، والصناعات الدوائية وكيفية استخلاص المواد الكيميائية الفعالة من الأعشاب الطبية، والبيئة وبحوث مقاومة التلوث والتصحر، والتربية السكانية وإسهامات أطراف الشراكة المجتمعية فى المجتمع

المدن العربى فى تفعيلها وتحقيق الأهداف المرجوة منها، إلى جانب رعاية شباب الجامعات العربية وتثقيفهم سياسياً، ودعم الدراسات والبحوث حول قضاياهم وقضايا الوطن العربى الذى يعيشون فيه.

سابعاً: تدعيم مراكز ووحدات التنمية المهنية لأعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم بالجامعات العربية، واستحداث نظام طلاب المنح العلمية فى النظام الجامعى العربى، وتطبيق نظم "تقويم الأداء" بين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات العربية، مع إقرار إنشاء هيئة الاعتماد وضمان الجودة فى التعليم الجامعى العربى، وفى كل هذه الأمور يجب إعلاء "قيم المنافسة والتميز" والتخصص الدقيق جداً فى كافة البرامج التعليمية التى يجب أن تتميز بها كل جامعة عربية فى بعض العلوم عن غيرها من الجامعات العربية الأخرى، كما يجب نشر ثقافة الجودة ومناخ التطوير المستمر فى مؤسسات التعليم العالى العربى وبما يهيئ لتنمية مهنية مستمرة بين أعضاء هيئات التدريس العرب. وفى كل الأحوال هناك ثلاث مهارات رئيسة لا غنى عنها لرفع كفاءة أداء الهيئة التدريسية بالجامعات العربية هى: مهارة استخدام الحاسب الآلى،ومهارة استخدام تكنولوجيا المعلومات ونماذج التحليل متعدد الانحدار فى تطوير منهجية البحث العلمى كناتج أداء من الهيئة التدريسية فى الوطن العربى، وتمكين أعضاء هيئة التدريس فى البلاد العربية ومعاونيهم من مهارات اللغة الأجنبية (تحدثاً وكتابة وفهماً)، ومن ثم يجب إدخال عنصر "كفاءة الأداء" من ضمن شروط التعين والترقى لوظيفة جامعية أعلى فى النظام التربوى الجامعى فى الوطن العربى.

ثامناً: تعميم شبكة المعلومات (Internet) لتصل إلى كافة كليات الجامعات العربية وأقسامها العلمية المختلفة مع استحداث نظام البحث والإطلاع باستخدام الأقراص الضوئية الصلبة (CD-Rome)، كما يجب الاستمرار فى تطوير

المحتوى العلمى لبعض البرامج التعليمية فى كليات الجامعات العربية من خلال عقد سلسلة من الندوات والمحاضرات لكبار العلماء فى مختلف التخصصات الأكاديمية، إلى جانب عقد ندوات جامعية مشتركة بين كليات الجامعات العربية بهدف إعلاء "قيم" الحوار والعمل التعاونى العربى وإحياء عوامل المناقشات الجادة وآدابها، والتصدى لمقاومة بعض الأمراض الاجتماعية التى تغزو ثقافتنا بين الحين والآخر، فنخوة العروبة وصلة الرحم العربية أقوى عوداً وأشد صلابة من أى عوامل فرقة تحاول جهات أجنبية زرعها بين الأشقاء العرب. وقد بدأت بعض الجامعات العربية فى تطوير نظم تعيين المدرسين المساعدين بها بحيث تتضمن حصولهم على درجة (٥٥٠) فى امتحان التويفل العالمى عند النظر فى تعيينهم فى وظائف المدرسين المساعدين وعقب حصولهم على درجة الماجستير فى التخصص، بجانب دراستهم لعلوم الحاسب الآلى بلغات أجنبية، ويجب أن تحذو الجامعات العربية الأخرى مثل هذا التوجه وتدعمه من خلال محاضرات مجانية فى تعلم اللغة الإنجليزية لمعاونى أعضاء هيئة التدريس بها.

وقد حان الوقت لتدخل الجامعات العربية فى محو الأمية، فمحو الأمية قضية العرب الأولى، ومن ثم وجب على الجامعات العربية مواجهتها على أمل إيصال من محيت أميتهم بالتيارات الحضارية السائدة حالياً، ومن ثم يصبح هؤلاء الأفراد فى صلة مع ثقافة العالم المعاصر، حيث تعتبر مشكلة الأمية من أهم المشكلات التى تقف عقبة فى سبيل دفع عجلة التنمية فى الوطن العربى إلى الأمام، وتبذل المؤسسات المجتمعية العربية جهوداً متباينة فى مواجهة هذه المشكلة وتدعو القيادات السياسية العربية بأن تتكاتف جهود كل المؤسسات العلمية والأجهزة التنفيذية وأن تعمل فى شراكة مجتمعية فاعلة فى مواجهة هذه المشكلة، ذلك لأنها تشكل خطراً وعائقاً تجاه الدول العربية فى سبيل حل مشكلاتها المتعددة، فالأمى معزول إلى حد كبير عن الحاضر الثقافى، وبخاصة أن الأمية قد اتسع مفهومها بحيث لم تعد تعنى وتركز على عدم معرفة القراءة والكتابة والحساب وإنما شملت الأمية الاقتصادية والدينية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمهنية وغيرها.

وينظر إلى محو الأمية فى المجتمعات العربية على أنها إنجاز حقيقى يتمشى ومتطلبات العصر، حيث يتمكن الأفراد الذين محيت أميتهم من أدوات المعرفة والثقافة، إلى جانب تملكهم لمفاتيح الاتصال بالحضارة وبالمخترعات والأفكار والخبرات والمنجزات الحديثة، كما أنه لا يخفى على أحد أن محو الأمية بين الأفراد لها جانب اقتصادى لأن التعليم والتثقيف والتدريب يكتسب بعد محو الأمية وهذا كله له مردود اقتصادى فى سوق العمل يتمثل فى زيادة إنتاجية الأفراد فى المجتمع، ومن ثم يزداد دخل الفرد اقتصادياً ويحسن من وضعه اجتماعياً. كما ينظر إلى محو الأمية من منطلق التزام المتعلم تجاه الأمى حيث إحساس المتعلم بالضريبة التعليمية تجاه الأمى يجعله يفكر دوماً فى مسألة تعليمه وتثقيفه.

والهدف من محو الأمية فى أغلب المجتمعات العربية هو إيصال الأميين إلى مستوى الصف الرابع الابتدائى (قراءة وكتابة وفهماً واستيعاباً)، ومن ثم تنصب

برامج محو الأمية على معينات القراءة والكتابة والحساب، إلى جانب إكساب هؤلاء الأفراد المهارات الصحية والسياسية والاجتماعية والمعلومات والخبرات والمفاهيم والقيم والاتجاهات اللازمة للتعايش مع الثقافات المعاصرة. وهكذا يتضمن الهدف الرئيسى لمحو الأمية أهدافاً فرعية منها محو الأمية الأبجدية أى تعليم القراءة والكتابة والحساب، إضافة إلى محو الأمية الحضارية والثقافية والسياسية والدينية والاقتصادية، إلى جانب تزويد من محيت أميته بالمهارات الحرفية فى ميدان عمله الحرفى.

وتتنوع أساليب محو الأمية وطرائقها بين الأفراد المراد محو أميتهم، ومن هذه الطرائق التعليمية فى هذا المجال التدريس بالطريقة الكلية- أى الجمل الكاملة أولاً ثم الهجاء والحروف ثانياً،وفى هذا الأمر يقوم كل فرد متعلم بالتدريس لفرد أو أكثر ممن يوسمون بالأمية، كما يقوم هذا المتعلم بالتدريس لفصل أو لعدة فصول متخصصة لمحو أمية الأفراد.

والجامعات العربية تعتبر من المراكز المتقدمة لتنوير الوطن العربى والنهوض بمستواه من جميع جوانبه المادية والثقافية والحضارية، وتتمثل وظيفة الجامعات العربية فى ثلاثة أبعاد:

أولاً: أنها تقوم بالعملية التعليمية الجامعية الأساسية والتى تؤدى إلى الإعداد الأكاديمى، ومن ثم إعداد الكوادر البشرية اللازمة لشق قطاعات المجتمع فيما يتعلق بالإنتاج والخدمات المجتمعية، ومن ثم تعد الجامعات العربية الأفراد العرب لمهن المعلم، والمهندس والطبيب والإحصائى فى التجارة وفى الزراعة والإعلام والفندقة والسياحة وغيرها.

ثانياً: أنها تسهم فى تطوير البحوث العلمية فى مجالات التخصص المختلفة وفى كافة المناحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والطبية والفلكية وغيرها.

ثالثاً: تنفتح الجامعات العربية على مشكلات الوطن العربى، أو هكذا ينبغى أن تحس بمشكلات الوطن العربى وتتفاعل معه وتقدم له خدماتها المباشرة وغير المباشرة، وعلى رأس هذه المشكلات المجتمعية العربية أمية البشر فى هذه البقعة من العالم.

وبالنظر إلى مشكلة الأمية فى الوطن العربى، وفى ضوء الاهتمام بتفعيل أدوار الجامعات العربية فى خدمة هذا المجتمع أو ذاك وتنمية جوانبه المادية وترقية عناصر حضارته، وجب على كافة الجامعات العربية القيام بدور فعال فى مجال محو الأمية، فهناك طاقات كبيرة فى الأعداد الهائلة لطلاب هذه الجامعات العربية وفروعها المنتشرة فى شتى أقطار الوطن العربى، ويجب أن تتطوع بجهودها مع بقية المؤسسات المجتمعية العربية، وأن تعمل فى شراكة معها للقضاء على هذه المشكلة الحيوية وهى مشكلة الأمية فى الوطن العربى.

ونورد فيما يلى حزمة من التصورات القابلة للتنفيذ من أجل تفعيل الدور المأمول للجامعات العربية فى محو الأمية لدى الأفراد العرب:

١-إنشاء قسم للخدمة العامة بكل كلية من كليات الجامعات العربية يعمل فيه – بأجر إضافى ورمزى– المعيدون والمدرسون المساعدون وأعضاء هيئة التدريس، وتكون مهمته توفير الأزمنة والأمكنة المناسبة لجعل الجامعات العربية مكاناً لتعليم الجماهير وتنويرهم ومحو أميتهم،وتحقيقاً لهذا الأمر وضماناً لنجاح هذا الاقتراح يحسب لأعضاء هيئة التدريس الذين ينخرطون فى هذا العمل "نشاطاً أكاديمياً ذو قيمة عالية" عند الترقى للدرجات الجامعية الأعلى.

٢-تدريب طلاب الفرقتين الثالثة والرابعة بكليات التربية بالجامعات العربية وفى بعض الوقت المخصص للتربية العملية فى مرحلتيها المنفصلة والمتصلة على أساليب وطرائق محو الأمية وتكليفهم– وبمقابل مالى مناسب– فى الأجازة الصيفية بالاشتراك فى برامج محو الأمية التى تدار من مختلف التنظيمات المجتمعية فى شتى أقطار الوطن العربى.

٣-توقيع عقود بين الجامعات العربية والقطاعات الإنتاجية والخدمية فى الوطن العربى، توفر بمقتضاه الجامعات العربية الخطط والبرامج اللازمة لمحو الأمية، وتوفر هذه القطاعات الإنتاجية والخدمية التدابير المالية اللازمة لتمويل هذه الخطط

والبرامج فى مجال محو الأمية على اعتبار أن عملية محو الأمية بمعناها الوظيفى وفى صميمها تؤدى إلى تنمية المجتمع.

٤-تكليف مدراء مكاتب رعايات الشباب بكل كلية من كليات الجامعات العربية ورواد الأنشطة الطلابية من أعضاء هيئة التدريس بهذه الكليات بفتح باب التطوع للمشاركة فى مجال محو الأمية أمام الطلاب المتفوقين علمياً والموسومين بالخلق القويم والرغبة فى العمل العام، ويمنح هؤلاء الطلاب خطابات معتمدة للتوجه والتردد على أقسام محو الأمية وتعليم الكبار المنتشرة فى البلاد العربية من أجل الحصول على فرص المشاركة فى المشروعات القومية لمحو الأمية فى البلدان العربية.

٥-عقد لقاءات بين قيادات الجامعات العربية والسادة حكام الولايات والمحافظات والقيادات التنفيذية فى البلاد العربية والاتفاق على ترشيح عدد من المدارس أثناء الأجازات لإجراء تجارب متجددة فى محو الأمية وبعد الاتفاق مع القطاعات الإنتاجية التى تريد محو أمية العاملين بها.

٦-الإعلان عن مسابقة سنوية للجامعات العربية من أجل تطوير مناهج محو الأمية والأنماط التدريسية المرتبطة بتحقيق أهدافها، إسهاماً من الجامعات العربية فى تحديد الأسلوب العلمى الذى يساهم فى تطوير مناهج محو الأمية، ومواجهة مشكلة الكتابة باللغة العربية وعلاجها فى نطاق محو الأمية، وعلى أن تشارك كل جامعة عربية وترصد مبلغاً ماليًا مكافأة لأحسن عمل علمى فى هذا المجال، ويجب أن تتبنى الأمانة العامة للجامعات العربية هذا الاقتراح وتدعمه وتعمل على تنفيذه خدمة للوطن العربى وإسهاماً فى ترقية الجهود فى هذا المجال.

تم بحمد الله تعالى

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
– حديث شريف..........	٣
– إهداء	٥
– مقدمة الكتاب..........	٧
الفصل الأول مفهوم الشراكة المجتمعية بين الإحجام والإقبال	١٣-٧٩
١– المقدمة	١٥
٢– الشراكة المجتمعية وضرورتها العصرية	٢٥
٣– مصطلحات مفتاحية للدلالة عن الشراكة المجتمعية وأطرافها المدنية الفاعلة:	٣٦
أ – الأحزاب السياسية	٣٨
ب– النقابات المهنية والعمالية	٤١
ج– الجمعيات الأهلية	٤٢
٤– الشراكة المجتمعية منبع العديد من الدراسات	٥٢
أولاً:دراسات حول جهود التنظيمات المجتمعية فى التنمية الثقافية والمهنية للأفراد	٥٣
ثانياً:دراسات حول التزامات التنظيمات المجتمعية تجاه الأفراد	٥٩
ثالثاً: دراسات حول جهود التنظيمات المجتمعية لترشيد الإنفاق فى مجال التعليم	٦٢
٥– خاتمة الفصل الأول	٦٥
هوامش الفصل الأول ومراجعه	٦٨

الموضوع	الصفحة
الفصل الثانى	٢٧١-٨١
أهم القضايا التربوية المطروحة فى المجتمع العربى	
١- التنمية الثقافية والمهنية بين أفراد المجتمع العربى	٨٤
٢- تنمية عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربى	١٤٢
٣- تنويع مصادر التمويل وترشيد الإنفاق فى مجال التعليم فى الوطن العربى........	١٩٢
٤- خاتمة الفصل الثانى	٢٤٤
هوامش الفصل الثانى ومراجعه	٢٤٦
الفصل الثالث	٣٦٧-٢٧٣
الشراكة المجتمعية المعاصرة والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد.	
١- الأحزاب السياسية والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد........	٢٧٥
٢- النقابات المهنية والعمالية والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد........	٣٠٤
٣- الجمعيات الأهلية والتنمية الثقافية والمهنية للأفراد........	٣٢٢
٤- خاتمة الفصل الثالث........	٣٦٢
هوامش الفصل الثالث ومراجعه	٣٦٤
الفصل الرابع	٤٦٦-٣٦٩
الشراكة المجتمعية المعاصرة وتنمية عوامل الالتزام بين الأفراد	
١- الأحزاب السياسية وتنمية عوامل الالتزام بين الأفراد........	٣٧٢
٢- النقابات المهنية والعمالية وتنمية عوامل الالتزام بين الأفراد........	٣٩٦
٣- الجمعيات الأهلية وتنمية عوامل الالتزام بين الأفراد........	٤٢٣
٤- خاتمة الفصل الرابع........	٤٦٢
هوامش الفصل الرابع ومراجعه	٤٦٣

الموضوع	الصفحة
الفصل الخامس	
الشراكة المجتمعية المعاصرة وترشيد الإنفاق فى مجال التعليم	٤٦٧-٥٩٣
١- الأحزاب السياسية وترشيد الإنفاق فى مجال التعليم....................................	٤٦٩
٢- النقابات المهنية والعمالية وترشيد الإنفاق فى مجال التعليم..................	٤٨٨
٣- الجمعيات الأهلية وترشيد الإنفاق فى مجال التعليم....................................	٤٩٣
٤- الشراكة المجتمعية وتدعيم الربحية المعاصرة من الإنفاق فى مجال التعليم.	٥١٨
٥- خاتمة الفصل الخامس..	٥٧٤
هوامش الفصل الخامس ومراجعه	٥٧٥
الفصل السادس	
الشراكة المجتمعية المعاصرة وتدعيم القضايا التربوية المطروحة	٥٩٥-٨٢٨
فى الوطن العربى	
١- نمط الشراكة المجتمعية وتدعيم التنمية الثقافية والمهنية لـــدى أفــراد المجتمع العربى:..	٥٩٩
أ- الشراكة المجتمعية وتنمية الثقافة السياسية بين الأفراد..............................	٥٩٩
ب- الشراكة المجتمعية ومقاومة ثقافة الفقر بين الأفراد...................................	٦٠٢
ج- الشراكة المجتمعية وتنمية الثقافة البيئية بين الأفراد..................................	٦١٧
د- الشراكة المجتمعية وتنمية الثقافة السكانية بين الأفراد...............................	٦٢١
هـ- الشراكة المجتمعية وتنمية الثقافة الترويحية بين الأفراد............................	٦٢٤
و- الشراكة المجتمعية والتنمية المهنية للمعلمين...	٦٢٦
٢- نمط الشراكة المجتمعية وتدعيم عوامل الالتزام لدى أفـــراد المجتمـــع العربى..	٦٦٣
أ- الشراكة المجتمعية وتنمية جوانب الحرية المسئولة بين الأفراد................	٦٦٤
ب- الشراكة المجتمعية وتنمية جوانب العمل التعاونى بين الأفراد..............	٦٦٦

الموضوع	الصفحة
جـ- الشراكة المجتمعية وصناعة القرار التربوى الفعال..........	٦٦٩
د- الشراكة المجتمعية وتنمية جوانب الانضباط بين الأفراد..........	٦٨٥
هـ - الشراكة المجتمعية وتنمية جوانب الدقة فى عمل الأفراد..........	٦٨٩
و- الشراكة المجتمعية وتنمية جوانب الانتماء بين الأفراد..........	٦٩٠
ز - الشراكة المجتمعية وتوفير شروط التربية الإبداعية..........	٦٩٢
٣- نمط الشراكة المجتمعية وترشيد أوجه الإنفاق فى مجال التعليم:..........	٧٤٥
أ - الشراكة المجتمعية وتوفير المخصصات المالية للتعليم..........	٧٤٥
ب- الشراكة المجتمعية وترشيد الإنفاق من خلال التمويل الذاتى للمدارس..........	٧٥٦
جـ- الشراكة المجتمعية وترشيد الإنفاق من خلال تشريع أداء الجودة بين المدارس..........	٧٦٣
د - الشراكة المجتمعية وترشيد الإنفاق من خلال خصخصة بعض الخدمات التربوية..........	٧٨٢
هـ - الشراكة المجتمعية وتدعيم الربحية من الإنفاق فى مجال التعليم.	٧٨٥
هوامش الفصل السادس ومراجعه	٧٩٢
- خاتمة الكتاب: نحو شراكة مجتمعية فعالة فى تدعيم قضايا الإصلاح التربوى فى الوطن العربى..........	٨٢٩-٨٦٩
- فهرس الكتاب..........	٨٧١-٨٧٤

مطابع الدار الهندسية/القاهرة
تليفون/فاكس : (٢٠٢) ٥٤٠٢٥٩٨

دار الفجر
للنشر والتوزيع

دار الفجر
للنشر والتوزيع

هذا الكتاب

يتحدث عن مختلف قضايا الإصلاح التربوى وإسهامات الشراكة المجتمعية العربية المعاصرة فى تدعيمها، ولا يتوقف هذا الكتاب عند عرض مفاهيم الإصلاح التربوى وقضاياه المطروحة الآن فى المجتمعات العربية مثل الحاجة الماسة إلى التنمية الثقافية والمهنية الفعالة، وتنمية عوامل الالتزام لدى أفراد المجتمع العربى، إلى جانب جهود التنظيمات المجتمعية لترشيد الإنفاقات فى مجال التعليم فى البلدان العربية فقط، إنما يناقش هذا الكتاب كيفية تطبيق هذه المفاهيم الإصلاحية فى مجالى التربية والتعليم من خلال تفعيل الشراكة المجتمعية المعاصرة بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية التطوعية والخيرية فى الوطن العربى مقترحاً خارطة طريق عربية إسلامية خالصة حول نمط الشراكة المجتمعية العربية المعاصرة فى تدعيم قضايا الإصلاح التربوى المنشود فى عدة مجالات أهمها تنمية الثقافة السياسية بين الأفراد، ومقاومة ثقافة الفقر بينهم، وتنمية الثقافة البيئية والسكانية ونشر الثقافة الترويحية، إلى جانب التنمية المهنية للمعلمين فى هذه المجتمعات.

والله ولى التوفيق...

الناشر

عبد الحى أحمد فؤاد

صدر أيضاً للناشر

- الانتصارات المدهشة لعلم النفس — د. بوجابى محمد الشريف
- الرعاية التربوية لذوى الاحتياجات الخاصة — د. أحلام رجب عبد الغفار
- الرعاية التربوية للمتفوقين دراسياً — د. أحلام رجب عبد الغفار
- الرعاية التربوية للصم والبكم وضعاف السمع — د. أحلام
- رعاية المسنين — د. أحلام
- تربية المتخلفين عقلياً — د. أحلام
- طرق تدريس الرياضيات — د. حسن

دار الفجر للنشر والتوزيع

4 شارع هاشم الأشقر ـ النزهة الجديدة

القاهرة ـ مصر

تليفون: 6246252 فاكس: 6246265

I.S.B.N
977-358-069-5